



وقولِ الله هَ : ﴿ فَأَقَنْلُوا الْمُشْرِكِينَ (١) حَيْثُ وَجَدَتُمُوهُمْ ﴾ [التوبة: ٥]، وقولِه تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُو تَكُونَ فِتَانَةُ وَيَكُونَ اللِّينُ كُلُهُ لِلّهِ ﴾ [الأنفال: ٣٩]، وقولِه تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُو كُرَّهُ لَكُمْ ﴾ [البقرة: ٢١٦]، وقولِه تعالى: ﴿ وَقَلِيلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَةٌ كَمَايُقَلِلُونَكُمْ كَافَةً ﴾ [البتوبة: ٣٦]، وقولِه تعالى: ﴿ لَا يَسْتَوِى القَلِعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الظَّرَرِ وَاللّهُ عِلَوْنَ فِي سَبِيلِ اللّهِ بِأَمْوَلِهِمْ وَاللّهُ اللّهُ عَلَيْ اللّهِ بِأَمْوَلِهِمْ وَاللّهُ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللللّهُ اللّهُ اللللللللللللللللللللللل

٤٩١٨ عن أبِي هُرَيرَة ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن آمَنَ بِاللهِ وَبِرَسُولِهِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَصَامَ رَمَضَانَ؛ كَانَ حَقًّا عَلَى اللهِ أَن يُدخِلَهُ الجَنَّة، جَاهَدَ(٢) فِي سَبِيلِ اللهِ، أَو جَلَسَ فِي أَرضِهِ الَّتِي وُلِدَ فِيهَا»،

⁽۱) قولُه: ﴿ فَآقَنُلُوا الْمُشْرِكِينَ ... ﴾ إلخ: (اعلم أنَّ الجهادَ فرضٌ على الكفاية، أمَّا الفرْضيَّة؛ فلهذه الآيات، وأمَّا كونه على الكفاية؛ فلقوله تعالى: ﴿ لَا يَسْتَوِى القَيْعِدُونَ ﴾ [النساء: ٩٥]، ثم هذا إذا لم يكن النَّفير عامًّا، فإنْ كان كأنْ هجموا على بلدةٍ من بلاد المسلمين، فيصير من فروض الأعيان، سواءٌ كان المستنفر عدلًا أو فاسقًا، فيجب على جميع أهل تلك البلدة النَّفر، وكذا من يقرب منهم إنْ لم يكنْ بأهلها كفايةٌ، أو تكاسلوا وعصوا، وهكذا إلى أنْ يجب على جميع أهل الإسلام شرقًا وغربًا، واستدلَّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿ آنفِرُواْ خِفَافًا وَثِقَالًا ﴾ [التوبة: ١٤])، التقطته من «المرقاة». م

⁽٢) قولُه: «جاهَدَ في سبيل الله أو جلسَ في أرضه التي ولد فيها»؛ أي: ولم يجاهد، فلا ينافي وجوبَ الهجرة، والتَّسوية=

فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللهِ أَفَلَا نُبَشِّرُ النَّاسَ؟ قَالَ: ﴿إِنَّ فِي الْجَنَّةِ مِئَةَ دَرَجَةٍ، أَعَدَّهَا اللهُ لِلمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللهِ، مَا بَينَ الدَّرَجَتَينِ كَمَا بَينَ السَّمَاءِ وَالأَرضِ، فَإِذَا سَأَلتُمُ اللهَ فَاسأَلُوهُ الفِردَوسَ، فَإِنَّهُ أُوسَطُ الجَنَّةِ وَأَرَاهُ لَجَتَيْ كَمَا بَينَ السَّمَاءِ وَالأَرضِ، فَإِذَا سَأَلتُمُ اللهَ فَاسأَلُوهُ الفِردَوسَ، فَإِنَّهُ أُوسَطُ الجَنَّةِ وَأَرَاهُ لَ فَوقَهُ عَرِشُ الرَّحمَنِ، وَمِنهُ تَفَجَّرُ أَنهَارُ الْجَنَّةِ»، رواه البخاريُّ(۱).

٤٩١٩ - وَعَن أَبِي سَعِيدٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «يَا أَبَا سَعِيدٍ، مَن رَضِيَ بِاللهِ رَبًّا وَبِالإسلامِ دِينًا وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيًّا؛ وَجَبَت لَهُ الجَنَّةُ»، فَعَجِبَ لَهَا أَبُو سَعِيدٍ، فَقَالَ: أَعِدهَا عَلَيَّ يَا رَسُولَ اللهِ، فَفَعَلَ، ثُمَّ قَالَ: «وَأُخرَى (٢) يُرفَعُ بِهَا العَبدُ مِئَةَ دَرَجَةٍ فِي الجَنَّةِ، مَا بَينَ كُلِّ دَرَجَتَينِ كَمَا بَينَ السَّمَاءِ وَالأَرضِ»، قَالَ: «وَأُخرَى (٢) يُرفَعُ بِهَا العَبدُ مِئَةَ دَرَجَةٍ فِي الجَنَّةِ، مَا بَينَ كُلِّ دَرَجَتَينِ كَمَا بَينَ السَّمَاءِ وَالأَرضِ»، قَالَ: «الجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللهِ، الجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللهِ»، رواه مسلمٌ (٣).

٤٩٢٠ ـ وعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ عَنِ النَّبِيَّ عَيِّةٌ قَالَ يَومَ الفَتحِ: «لاَ هِجرَةٌ '' بَعدَ الفَتحِ وَلَكِن جِهَادٌ وَنِيَّةٌ، وَإِذَا استُنفِرتُم (٥٠)؛ فَانفِرُوا»، متَّفقٌ عليه (١٠).

تدلُّ على أنَّ الجهادَ فرضُ كفايةٍ، أخذته من «اللَّمعات» و«المرقاة»، وقال في «رحمة الأمَّة»: اتَّفق الأثمَّة على أنَّ
 الجهادَ فرضُ كفايةٍ، إذا قام به من المسلمين من فيه كفايةٌ؛ سقط الحرج عن الباقين. م

⁽١) البخاريُّ، ك: الجهاد، ب: درجات المجاهدين في سبيل الله، ح: (٢٧٩٠).

 ⁽٢) قولُه: «وأخرى... إلخ»: (فيه إيماءٌ إلى أنَّ الجهادَ فرضٌ كفايةٍ حيث عطف على لوازم الإسلام بطريق الإلزام، فإنَّ العطفَ يقتضى المغايرة في الكلام)، التقطته من «المرقاة». م

⁽٣) مسلم، ك: الجهاد، ب: بيان ما أعدَّه الله تعالى للمجاهد في الجنَّة من الدَّرجات، ح: (٤٨٧٨).

⁽³⁾ قولُه: «لا هجرة بعد الفتح... إلخ»: وقال في «العرف الشذي»: الهجرة من دار الحرب إلى دار الإسلام مختلفةٌ في المتأخّرين، وليست المسألة في كتب الأحناف، نعم تعرَّض هاهنا الشَّافعيَّة، وقال الشاه عبد العزيز في بعض رسائله باستحباب الهجرة وهو المختار، وقال بعض العلماء بالوجوب، وتدلُّ الأحاديث والآيات على الاستحباب، منها ما أخرجه التَّرمذيُّ عن بريدة؛ لِما فيه أنَّهم «يكونون كأعراب المسلمين يجري عليهم...» إلخ، وقالوا: كانت واجبة على أهل مكَّة، وقد تجب في بعض الأحوال. م

⁽٥) قولُه: «وإذا استنفرتم فانفروا»: وقال النَّوويُّ: هذا دليلٌ على أنَّ الجهادَ ليس بفرض عينٍ، بل هو فرض كفاية إذا فعله من يحصل بهم الكفاية؛ سقط الحرج عن الباقين، وإنْ تركوه كلهم؛ أثموا أجمعين. م

⁽٦) البخاريُّ، ك: الجهاد، ب: وجوب النَّفير وما يجب من الجهاد والنَّيَّة، ح: (٢٨٢٥)، ومسلمٌ، ك: الحج، ب: تحريم مكَّة، ح: (٣٣٠٢).

١٩٩١ - وعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْلاَ أَنَّ رِجَالًا مِنَ المُؤْمِنِينَ لاَ تَطِيبُ أَنْفُسُهُمْ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنِي، وَلاَ أَجِدُ مَا أَحْمِلُهُمْ عَلَيْهِ؛ مَا تَخَلَّفْتُ عَنْ سَرِيَّةٍ تَغْزُو فِي سَبِيلِ اللهِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيكِهِ لَوَدِدْتُ أَنِّي (١) أُقتَلُ فِي سَبِيلِ اللهِ، ثُمَّ أُحيَا، ثُمَّ أُقتَلُ، ثُمَّ أُقتَلُ، ثُمَّ أُحيَا، ثُمَّ أُقتَلُ، ثُمَّ أُحيَا، ثُمَّ أُقتَلُ، ثُمَّ أُقتَلُ، ثُمَّ أُقتَلُ، ثُمَّ أُقتَلُ، ثُمَّ أُقتَلُ، مَتَفَقٌ عليه (٢).

٤٩٢٢ عَن أَنَسٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا أَحَدٌ يَدْخُلُ الجَنَّةَ يُحِبُّ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الدُّنْيَا، وَلَهُ مَا عَلَى الأَرْضِ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا الشَّهِيدُ، يَتَمَنَّى أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الدُّنْيَا، فَيُقْتَلَ عَشْرَ مَرَّاتٍ لِمَا يَرَى مِنَ الكَرَامَةِ »؛ متَّفَقٌ عليه (٣).

١٩٢٣ ـ وعَن عَبدِ الرَّحمَنِ بنِ أَبِي عَمِيرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَا مِنَ النَّاسِ مِنْ نَفْسٍ مُسْلِمَةٍ يَقْبِضُهَا رَبُّهَا تُحِبُّ أَنْ تَرْجِعَ إِلَيْكُمْ، وَأَنَّ لَهَا الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا غَيْرُ الشَّهِيدِ»، قَالَ ابنُ أَبِي عَمِيرَةَ: قَالَ

⁽۱) قولُه: «أَنْ أُقتل في سبيل الله ثم أُحيا... إلخ»: فيه فضيلةُ الغزو والشَّهادة، وتمنِّي الشَّهادة والخير وما لا يمكن في العادة من الخيرات، وفيه أنَّ الجهادَ من فروض الكفاية لا من العين، قاله النَّوويُّ، وزاد عليه العينيُّ في «عمدة القاري»: وفيه: أنَّ الإمامَ والعالمَ يجوز لهما تركُ فعل الطَّاعة إذا لم يطق أصحابه ونصحاؤه على الإتيان بمثل ما يقدر عليه، هو منها إلى وقت قدرة الجميع عليها، وذلك من كرم الصُّحبة وآداب الأخلاق. م

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظ له ك: الجهاد، ب: تمنِّي الشَّهادة، ح: (٢٧٩٧)، ومسلمٌ نحوه، ك: الإمارة، ب: فضل الجهاد والخروج في سبيل الله، ح: (٤٨٥٩).

وفي «لمعات التنقيح» (٦/ ٥٣٥): قولُه: «لا تطيب أنفسهم أنْ يتخلَّفوا عنِّي، ولا أجدُ ما أحملهم عليه»؛ يعني: أنِّي لو ذهبت مع كُل سريَّة للجهاد؛ للزم بعضَ أصحابي التخلَّفُ عني؛ لأنَّهم لا يطيقون الجهادَ لعدم استطاعتهم الرَّواحلَ وعدم وجداني إيَّاها، والتَّخلُف لا تطيب أنفسهم به، ويتحسَّرون عليه، وينكسر قلوبهم بذلك، وإلا؛ فمحبتي بالجهاد في مرتبةٍ أودُّ أنْ أُقتلَ ثم أُحيا ثم أقتل ثم أحيا، والمرادُ التَّكرار والاستمرار لا التَّحديد بهذه المرَّات، ويؤيِّده ما يأتي في حديثِ آخر: فيقتل عشر مرَّاتٍ، وفيه مبالغة عظيمة في بيان فضل الجهاد.

⁽٣) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: الجهاد، ب: تمنِّي المجاهد أنْ يرجع إلى الدنيا، ح: (٢٨١٧)، ومسلمٌ، ك: الإمارة ب: فضل الشَّهادة في سبيل الله تعالى، ح: (١٨٧٧).

رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَأَن أُقتَلَ فِي سَبِيلِ اللهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِن أَن يَكُونَ لِي أَهلُ الوَبَرِ وَالمَدَرِ»؛ رواه النَّسائيُّ (١).

297٤ عن مَسرُوقٍ قَالَ: سَأَلنَا عَبدَاللهِ بنَ مَسعودٍ ﴿ عَن هَذِهِ الآيَةِ: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِٱللَّهِ آمَوَةً أَ بَلْ آخَيكَا أُ عَن دَلِكَ؛ فَقَالَ: سَبِيلِٱللَّهِ آمَوَةً بَلْ اَلَّهُ مَرَانُ اللّهِ مَن اللّهَ عَن ذَلِكَ؛ فَقَالَ: ﴿ وَاحُهُم (٢) فِي جَوفِ طَيرٍ خُضرٍ، لَهَا قَنَادِيلُ مُعَلَّقَةٌ بِالعَرشِ، تَسرَحُ مِنَ الجَنَّةِ حَيثُ شَاءَت، ثُمَّ تَأْوِي إِلَى تِلكَ القَنَادِيلِ، فَاطَّلَعَ إِلَيهِم رَبُّهُمُ اطَّلَاعَةً»، فَقَالَ: هَل تَسْتَهُونَ شَيئًا؟ قَالُوا: أَيَّ شَيءٍ نَسْتَهِي؟

وأقولُ: يحتمل أنْ يكون تلك الأبدان من صفات الأبدان الإنسانيَّة وإنْ كانت على صور طير خضر، ولا يكون على صفاتها حقيقيَّةً؛ فإنَّه لا اعتداد للصُّور والأشكال، بل لا يبعد أنْ يقال: تسميتها بالطُّيور لانتقالها من مكان إلى مكانها على هيئة الطَّيران، لا المشي على الأقدام، كما يكون الآدميُّ في الدُّنيا، فلا يلزم تنزيلُها وتنقيصُها كما توهِّم. فإنْ قلت: فما فائدة سؤالهم أنْ تردَّ أرواحهم في أجسادهم حتى يُقتلوا في سبيل الله مرَّة أخرى، ولا يحصل فيها إلا مثل ما هم فيه؟ أجيب: مرادُهم بهذا الكلام القيام بموجب الشُّكر في مقابلة النِّعم التي أنعم الله تعالى عليهم، فإنْ قلت: يجوز أنْ يكون رؤية الله موقوفة على كمال استعدادٍ قلت بليق بها يحصل يوم القيام، فضرب الله قلوبهم على طلب ذلك إلى وقت حصول الاستعدادِ، كذا في «شرح ابن الملك» و«اللَّمعات» مختصرًا. م

⁽١) النَّسائيُّ، ك: الجهاد، ب: تمنِّي القتل في سبيل الله تعالى، ح: (٣١٥٣).

وفي «لمعات التنقيح» في (٦/ ٥٩٠): وقولُه: «أهل الوبر» محرَّكةٌ: صوف الإبل والأرانب ونحوها، والمراد بها الخيام، وأهل الوبر سكَّان البوادي؛ لأنَّ خِباءهم من الوبر، و«المدر» محرَّكةٌ: قطع الطِّين اليابس، وأهل المدر سكَّان القرى والأمصار؛ لأنَّ بيوتهم من المدر، وهو كنايةٌ عن الدنيا وأهلها.

⁽٢) قولُه: «أرواحهم في أجواف طير خضر»: قيل: إيداعُها في أجواف تلك الطُّيور كوضع الدُّرِّ في الصَّناديق تكريمًا وتشريفًا لها، وإدخالُها في الجنَّة بهذه الصُّورة، لا متعلِّقة بهذه الأبدان مدبَّرة فيها تدبير الأرواح في الأبدان الدنياوية؛ فإنَّها تبيت في الجنَّة، تجدما فيها من الرَّواثح، ويشاهدما فيها من الأنوار، ويتلذَّ بها، وهذا دفع شبهة من تمسَّك به في القول بالتَّناسخ، ولتوهُّم من قال: إن هذا تنزيلٌ وتنقيصٌ لهم حيث أخرجوا من الأبدان الإنسانيَّة إلى الأجسام الحيوانيَّة؛ فتدبرُ، وقيل: لعلَّ أرواح الشُّهداء لمَّا استكملت؛ تمثَّلت بأمر الله تعالى بصور طير خضر، وحصلت لها تلك الهيئة، كتمثُّل الملك بشرًا، فليست هذه الأبدان هي التي يتعلَّق بها تلك الأرواح ويدبَّر فيها، بل هي أنفسها صورُ الأرواح تمثَّلت بها، فافهم.

وَنَحنُ نَسرَحُ مِنَ الجَنَّةِ حَيثُ شِئنَا، فَفَعَلَ ذَلِكَ بِهِم ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَلَمَّا رَأُوا أَنَّهُم لَن يُترَكُوا مِن أَن يُسأَلُوا، قَالُوا: يَا رَبِّ، نُرِيدُ أَن تَرُدَّ أَروَاحَنَا فِي أَجسَادِنَا حَتَّى نُقتَلَ فِي سَبِيلِكَ مَرَّةً أُخرَى، فَلَمَّا رَأَى أَن لَيسَ لَهُم حَاجَةٌ تُرِكُوا»، رواه مسلمٌ(۱).

8970 وعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ هَ أَنْ رَسُولَ اللهِ عَيَّةٍ قَالَ لِأَصحَابِهِ: «لَمَّا أُصِيبَ إِخْوانُكُمْ بِأُحُدِ جَعَلَ اللهُ أَرْوَاحَهُمْ فِي جَوْفِ طَيْرٍ خُضْرٍ، تَرِدُ أَنْهَارَ الْجَنَّةِ تَأْكُلُ مِنْ ثِمَارِهَا وَتَأْوِي إِلَى قَنَادِيلَ مِنْ ذَهَبٍ مَعَلَّقَةٍ فِي ظِلِّ الْعَرْشِ، فَلَمَّا وَجَدُوا طِيبَ مَأْكَلِهِمْ وَمَشْرَبِهِمْ وَمَقِيلِهِمْ؛ قَالُوا: مَنْ يُبَلِّعُ إِخْوانَنَا عَنَا أَنَّا مُعَلَّقَةٍ فِي ظِلِّ الْعَرْشِ، فَلَمَّا وَجَدُوا طِيبَ مَأْكَلِهِمْ وَمَشْرَبِهِمْ وَمَقِيلِهِمْ؛ قَالُوا: مَنْ يُبَلِّعُ إِخْوانَنَا عَنَا أَنَّا مُعَلَّةٍ فِي الْجَنَّةِ نُرْزَقُ لِثَلًا يَرُهُدُوا فِي الْجِهَادِ، وَلَا يَنْكُلُوا عِنْدَ الْحَرْبِ، فَقَالَ اللهُ سُبْحَانَهُ: أَنَا أُبَلِّعُهُمْ عَنْكُمْ، قَالَ: فَأَنْزَلَ اللهُ: ﴿ وَلَا تَعْسَبَنَ ٱلّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ ٱلللهِ آمُونَا ﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ [آل عمران: ١٦٩]»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدُ ().

2977 - وَعَنِ المِقدَامِ بِنِ مَعدِي كَرِبَ ﴿ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لِلشَّهِيدِ عِنْدَ اللهِ سِتُ خِصَالٍ: يُغْفَرُ لَهُ فِي أَوَّلِ دَفْعَةٍ، وَيَرَى مَقْعَدَهُ مِنَ الحَنَّةِ، وَيُجَارُ مِنْ عَذَابِ القَبْرِ، وَيَأْمَنُ مِنَ الفَزَعِ الأَكْبَرِ، وَيُوضَعُ عَلَى رَأْسِهِ تَاجُ الوَقَارِ، اليَاقُوتَةُ مِنْهَا خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، وَيُزَوَّجُ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ زَوْجَةً مِنَ الحُورِ العِينِ، وَيُشَفَّعُ فِي سَبْعِينَ مِنْ أَقَارِبِهِ»، رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ، وَابنُ مَاجَه (٣).

٤٩٢٧ ـ وعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الشَّهِيدُ لَا يَجِدُ أَلَـمَ الْقَتـلِ إِلَّا كَمَا يَجِدُ

⁽١) مسلم، ك: الإمارة، ب: بيان أنَّ أرواحَ الشُّهداء في الجنة، وأنَّهم أحياءٌ عند ربهم يرزقون، ح: (٤٨٨٥).

وفي «شرح المصابيح» لابن الملك (٤/ ٣١٥) «تسرح»؛ أي: ترعى وتتناول، «تأوي»؛ أي: ترجع، «فلما رأوا أنّهم لن يتركوا من أنْ يُسألوا»؛ معناه: لا يبقى لهم متمنّى ولا مطلوبٌ سوى إرادة الرُّجوع إلى الدنيا ليستشهدوا ثانية وثالثة، يتمنّون ذلك لِما رأوا من الشّرف والكرامة، «فلمّا رأى أنْ ليس لهم حاجةٌ»؛ أي: حاجةٌ معتبرةٌ؛ لأنّهم سألوا ما هو خلاف عادة الله، «تُركوا»؛ على بناء المجهول.

⁽٢) أبو داود واللَّفظ له، ك: الجهاد، ب: في فضل الشَّهادة، ح: (٢٥٢٠)، وصحَّحه الحاكم ووافقه الذَّهبيُّ، ح: (٢٤٤٤).

⁽٣) التَّرمذيُّ واللَّفظ له، أبواب فضائل الجهاد، ب: في ثواب الشَّهيد، ح: (١٦٦٣)، وابن ماجه، واللَّفظ له، أبواب التَّرمذيُّ: (هذا حديثٌ صحيحٌ غريبٌ).

أَحَدُكُم أَلَمَ القَرصَةِ»؛ رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَالدَّارِمِيُّ (١)، وَقَالَ التِّرمِذِيُّ: (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ).

١٩٢٨ - وَعَن عُتْبَةَ بْنِ عَبْدِ السُّلَمِيِّ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ الْفَتْلَى ثَلَاثَةٌ: مُؤْمِنٌ جَاهَدَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ فِي سَبِيلِ اللهِ، إِذَا لَقِيَ الْعَدُوَّ؛ قَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ». قَالَ النَّبِيُ عَلَيْ فِيهِ: «فَذَلِكَ الشَّهِيدُ الْمُمْتَحَنُ فِي خَيْمَةِ اللهِ تَحْتَ عَرْشِهِ، لَا يَفْضُلُهُ النَّبِيُّونَ إِلَّا بِدَرَجَةِ النُّبُوَّةِ، وَمُؤْمِنٌ خَلَطَ عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيَّنًا جَاهَدَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ فِي سَبِيلِ اللهِ، إِذَا لَقِيَ الْعَدُوَّ؛ قَاتَلَ حَتَّى يُقْتَلَ»، قَالَ النَّبِيُ عَلَيْ فِيهِ: «مُمَصْمِصَةٌ مَحَتْ ذُنُوبَهُ وَخَطَايَاهُ، إِنَّ السَّيْفَ مَحَّاءٌ لِلْخَطَايَا، وَأَدْخِلَ الْجَنَّةَ مِنْ أَيِّ أَبُوابِ الْجَنَّةِ شَاءَ، وَمُنَافِقٌ جَاهَدَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ، فَإِذَا لَقِيَ الْعَدُوَّ؛ قَاتَلَ حَتَّى يُقْتَلَ، فَذَاكَ فِي النَّارِ، إِنَّ السَّيْفَ لَا يَمْحُو النَّفَاقَ»، رَوَاهُ الدارميُ (٢).

29٢٩ ـ وَعَن فَضَالَةَ بْنَ عُبَيْدٍ قَالَ: سمِعتُ عَمَرَ بن الخطاب الله يَقُولُ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ يَقُولُ: هَا وَعَن فَضَالَةَ بْنَ عُبَيْدٍ قَالَ: سمِعتُ عَمَرَ بن الخطاب الله يَقُولُ: «الشُّهَذَاءُ أَرْبَعَةٌ: رَجُلٌ مُؤْمِنٌ جَيِّدُ الإيمَانِ، لَقِيَ العَدُوّ، فَصَدَقَ اللهَ حَتَّى قُتِلَ، فَذَلِكَ الَّذِي يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ أَعْيُنَهُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ هَكَذَا»، وَرَفَعَ رَأْسَهُ حَتَّى وَقَعَتْ قَلَنْسُوتُهُ، قَالَ: فَمَا أَدْرِي أَقَلَنْسُوةَ عُمَرَ النَّاسُ إِلَيْهِ أَعْيُنَهُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ هَكَذَا»، وَرَجُلٌ مُؤْمِنٌ جَيِّدُ الإيمَانِ لَقِي العَدُوّ فَكَأَنَّمَا ضُرِبَ جِلْدُهُ بِشَوْكِ طَلْحِ أَرَادَ أَمْ قَلَنْسُوةَ النَّبِيِّ وَيَكُولُ مُؤْمِنٌ جَيِّدُ الإيمَانِ لَقِي العَدُوّ فَكَأَنَّمَا ضُرِبَ جِلْدُهُ بِشَوْكِ طَلْحِ مَن الجُبْنِ أَتَاهُ سَهُمْ غَرْبٌ فَقَتَلَهُ فَهُو فِي الدَّرَجَةِ الثَّانِيَةِ، وَرَجُلٌ مُؤْمِنٌ خَلَطَ عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّمًا لَقِي العَدُوّ فَصَدَقَ الله وَمَن خَلَطَ عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّمًا لَقِي العَدُوّ فَصَدَقَ الله حَتَى قُتِلَ فَذَلِكَ فِي الدَّرَجَةِ الثَّالِيْةِ، وَرَجُلٌ مُؤْمِنٌ أَسْرَفَ عَلَى نَفْسِهِ لَقِي العَدُوّ فَصَدَقَ الله عَمَالًا العَدُوّ فَصَدَقَ اللهُ العَدُو فَصَدَقَ الله عَلَى نَفْسِهِ لَقِي العَدُوّ فَصَدَقَ اللهُ عَمَلًا عَمَلَا لَقِي العَدُوّ فَصَدَقَ اللهُ اللهَ عَمَالًا عَمَلَا فَعَى العَدُو فَصَدَقَ اللهُ عَمَالًا عَمَالًا عَمَالًا الْعَدُونَ وَاللّهُ اللهُ عَلَى نَفْسِهِ لَقِي العَدُوّ فَصَدَقَ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَا اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ الْعَلَى اللهُ اللهُ

⁽١) التَّرمذيُّ واللَّفظ له، أبواب فضائل الجهاد، ب: ما جاء في فضل المرابط، ح: (١٦٦٧)، والنَّسائيُّ، ك: الجهاد، ب: ما يجد الشَّهيد من الألم، ح: (٣١٦١)، وقال التَّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ).

وفي «المفاتيح في شرح المصابيح» (٤/ ٣٥٧): «القرصة»: عضَّ النَّملة الإنسانَ، فإنْ قيل: إذا كان ألم القتل مثل ألم القرصة، فبأيِّ شيءٍ يموت الشَّهيد، فإنَّ مثلَ هذا الألم ممَّا لا يموت به الإنسانُ؟ قلنا: ليس زهوق الرُّوح بالألم، بل بأمر الله تعالى، فإنَّه قد يزهق الرُّوح بغير ألم بأمرِ الله، وقد يكون الألم بالإنسان على غاية الشَّدَّة، ولا تزهق به روحُه إذا لم يأمر الله بزهوق روحه.

⁽٢) الدَّارميُّ، ك: الجهاد، ب: في صفة القتلى في سبيل الله، ح: (٢٤١١)، أحمد (١٧٦٥٧)، وصحَّحه ابن حبَّان (٤٦٦٣). قولُه: «الشَّهيد الممتَحن»: قال ابنُ الأثير: هو المصفَّى المهذَّب، «في خيمة الله»: الخيمة معروفةٌ، ومنه خيَّم بالمكان؛ أي: أقام فيه وسكنه، فاستعارها لظلِّ رحمة الله ورضوانه وأمنه.

حَتَّى قُتِلَ فَذَلِكَ فِي الدَّرَجَةِ الرَّابِعَةِ»، رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ(١)، وَقَالَ: (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ).

• ٤٩٣٠ ـ وَعَن أَنَسٍ ﴿ أَنَّ أُمَّ الرُّبِيِّعِ بِنْتَ البَرَاءِ وَهِي أُمُّ حَارِثَةَ بْنِ سُرَاقَةَ أَتَتِ النَّبِيَّ وَقَالَتْ: يَا نَبِيَّ اللهِ، أَلاَ تُحَدِّثُنِي عَنْ حَارِثَةَ، وَكَانَ قُتِلَ يَوْمَ بَدْرٍ أَصَابَهُ سَهُمْ غَرْبٌ، فَإِنْ كَانَ فِي الجَنَّةِ؛ صَبَرْتُ، وَإِنْ كَانَ فِي الجَنَّةِ، وَإِنَّ ابْنَكِ أَصَابَ وَإِنْ كَانَ غَيْرُ ذَلِكَ؛ اجْتَهَدْتُ عَلَيْهِ فِي البُكَاءِ، قَالَ: «يَا أُمَّ حَارِثَةَ، إِنَّهَا جِنَانٌ فِي الجَنَّةِ، وَإِنَّ ابْنَكِ أَصَابَ الفِرْدَوْسَ الأَعْلَى»، رَوَاهُ البخاريُّ (۱).

١٩٣١ - وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «عُرِضَ عَلَيَّ أَوَّلُ ثَلَاثَةٍ يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ:
 شَهِيدٌ، وَعَفِيفٌ مُتَعَفِّفٌ، وَعَبْدٌ أَحْسَنَ عِبَادَةَ اللهِ وَنَصَحَ لِمَوَالِيهِ»، رَوَاهُ التِّرمِذِيِّ (٣).

١٩٣٢ ـ وَعَن حَسنَاءَ بِنتِ مُعَاوِيَةَ قَالَت: حَدَّثَنَا عَمِّي ﷺ قَالَ: قَلتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: مَن فِي الجَنَّةِ؟ قَالَ: «النَّبِيُّ فِي الجَنَّةِ، وَالمَولُودُ^(٤) فِي الجَنَّةِ، وَالمَولُودُ^(٤) فِي الجَنَّةِ، وَالوَثِيدُ فِي الجَنَّةِ،

⁽١) التِّرمذيُّ، أبواب فضائل الجهاد، ب: ما جاء في فضل الشُّهداء عند الله، ح: (١٦٤٤)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ)، وهو في «المسند»: (١٤٦).

 ⁽۲) البخاريُّ، ك: الجهاد، ب: من أتاه سهم غربٍ فقتله، ح: (۲۸۰۹).
 وفي «المفاتيح في شرح المصابيح» (٤/ ٣٤٥): قولُه: «سهمٌ غربٌ»: بفتح الرَّاء وسكونها، ويجوز إضافةُ السَّهم إلى

غربٍ، ويجوز أنْ نجعل (غربًا) صفةً لسهمٍ، ومعنى كليهما: سهمٌ لا يُدرى راميه. (٣) التِّرمذيُّ، أبواب فضائل الجهاد، ب: ما جاء في ثواب الشُّهداء، ح: (١٦٤٢)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ)، وهو في

وفي «المفاتيح في شرح المصابيح» (٤/ ٣٥٤): «العفيف»: الذي يمنع نفسه عمَّا لا يجوز في الشَّرع، «المتعفّف»: الصَّابر على مخالفة نفسه، «ونصح لمواليه»؛ أي: أراد الخير لسيِّده وأقام بخدمته.

⁽٤) قولُه: «والمولود في الجنة»: المرادُ بالمولودِ: الصَّغيرُ من أولاد المسلمين، وقال ابن الهمام في «مسايرته»: وقد اختلف في سؤال أطفال المشركين وفي دخولهم الجنَّة أو النَّار، فتردَّد فيهم أبو حنيفة وغيره، وقد وردت فيهم أخبارٌ متعارضةٌ، فالسَّبيل تفويضُ أمرهم إلى الله تعالى، وقال محمَّدُ بن الحسن: اعلم أنَّ الله لا يعذَّب أحدًا بلا ذنبِ اهم وقال تلميذه ابنُ أبي شريفٍ في شرحه: وقد نقل الأمر بالإمساك عن الكلام في حكمهم في الآخرة مطلقًا عن القاسم=

رَوَاهُ أَبُو دَاوُد(١).

24٣٣ وَجَاءَ الْمُشْرِكُونَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ قَالَ: انطَلَقَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ وَأَصحَابُهُ حَتَّى سَبَقُوا الْمُشْرِكِينَ إِلَى بَدْرِ، وَجَاءَ الْمُشْرِكُونَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْةِ: «قُومُوا إِلَى جَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: بيخ بَخ، فَقَالَ الْحُمَامِ الْأَنْصَارِيُّ نَهَا رَسُولَ اللهِ، جَنَّةٌ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: بَخ بَخ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَى عَلَى قَوْلِكَ بَخ بَخ؟» قَالَ: لَا وَاللهِ يَا رَسُولَ اللهِ، إِلَّا رَجَاءَةً أَنْ أَكُونَ مِنْ أَهْلِهَا، قَالَ: (هَا يَحْمِلُكَ عَلَى قَوْلِكَ بَخ بَخ؟» قَالَ: لَا وَاللهِ يَا رَسُولَ اللهِ، إِلَّا رَجَاءَةً أَنْ أَكُونَ مِنْ أَهْلِهَا، قَالَ: (هَا يَعْفَى أَنْ الْحَيَاةُ طَوِيلَةً، قَالَ: فَرَمَى بِمَا كَانَ مَعَهُ مِنَ التَّمْرِ، ثُمَّ قَاتَلَهُمْ حَتَّى قُتِلَ، رَوَاهُ مُسلِمٌ (٢). وَكُلُ تَمَرَاتِي هَذِهِ؛ إِنَّهَا لَحَيَاةٌ طَوِيلَةً، قَالَ: فَرَمَى بِمَا كَانَ مَعَهُ مِنَ التَّمْرِ، ثُمَّ قَاتَلَهُمْ حَتَّى قُتِلَ، رَوَاهُ مُسلِمٌ (٢).

١٩٣٤ - وَعَن أَبِي مُوسَى ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ أَبوَابَ الجَنَّةِ تَحتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ»، فَعَالَ: يَا أَبَا مُوسَى، أَنتَ سَمِعتَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ هَذَا؟ قَالَ: نَعَم، فَرَجَعَ إِلَى أَصِحَابِهِ فَقَالَ: أَقرَأُ عَلَيكُمُ السَّلَامَ، ثُمَّ كَسَرَ جَفنَ سَيفِهِ، فَأَلقَاهُ ثُمَّ مَشَى بِسَيفِهِ إِلَى العَدُوِّ فَضَرَبَ بِهِ حَتَّى قُتِل، رَوَاهُ مُسلِمٌ (").

ابن محمَّدٍ وعروة بن زبيرٍ من رؤوس التَّابعين وغيرهما، قد ضعَف أبو البركات النَّسفيُّ رواية التوقُّف عن أبي حنيفة، وقال: الرَّواية الصَّحيحة عنه أنَّهم في المشيئة لظاهر الحديث الصَّحيح، اللهُ أعلم بما كانوا عاملين، وقد حكى فيهم الإمام النَّوويُّ ثلاثة مَذاهبَ، الأكثر أنَّهم في النَّار، الثَّاني: التَّوقُف، الثَّالث: الذي صحَّحه أنَّهم في الجنَّة؛ لحديث: «كلُّ مولودٍ يولدُ على الفطرة»، ويميل إليه ما مرَّ عن محمَّد بن الحسن وفيهم أقوالٌ أخرُ ضعيفة، اه، كذا في «رد المحتار». م

⁽۱) أبو داود، ك: الجهاد، ب: في فضل الشَّهادة، ح: (۲۰۲۱)، أحمدُ، ح: (۲۰۵۳)، والحديث حسنٌ. وفي «عون المعبود» (۷/ ۱۱): «والمولود»: قال الخطَّابيُّ: هو الطُّفل الصَّغير والسِّقْطُ ومن لم يدرك الحنث، «والوئيد»: هو الموؤود؛ أي: المدفون في الأرض حيًّا وكانوا يئدون البنات، ومنهم من كان يئد البنين أيضًا عند المجاعة والضَّيق يصيبهم.

⁽٢) مسلمٌ، ك: الإمارة، ب: ثبوت الجنَّة للشُّهيد، ح: (٩١٥).

⁽٣) مسلم، ك: الإمارة، ب: ثبوت الجنَّة للشَّهيد، ح: (٤٩١٦).

8900 ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَثَلُ المُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللهِ كَمَثَلِ الصَّائِمِ القَائِمِ القَائِمِ القَائِمِ القَائِمِ القَائِمِ القَائِمِ القَائِمِ اللهِ، مَتَّفَقٌ عليه (١٠).

١٩٣٦ ـ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «انتَدَبَ اللهُ لِمَن خَرَجَ فِي سَبِيلِهِ، لَا يُخرِجُهُ إِلَّا إِيمَانٌ بِي وَتَصدِيقٌ بِرُسُلِي أَن (٢) أَرجِعَهُ بِمَا نَالَ مِن أَجرٍ وَغَنِيمَةٍ أَو أُدخِلَهُ الجَنَّةَ»، متَّفقٌ عليه (٣).

٤٩٣٧ ـ وعَنه ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «يَضْحَكُ اللهُ إِلَى رَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الآخَرَ يَدُخُلاَنِ الجَنَّةَ: يُقَاتِلُ هَذَا فِي سَبِيلِ اللهِ، فَيُقْتَلُ، ثُمَّ يَتُوبُ اللهُ عَلَى القَاتِل، فَيُسْتَشْهَدُ»، متَّفقٌ عليه (١٠).

٤٩٣٨ ـ وَعَنهُ عَلَيْهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَجتَمِعُ كَافِرٌ وَقَاتِلُهُ فِي النَّارِ أَبَدًا»، رَوَاهُ مُسلمٌ (٥٠).

١٩٣٩ ـ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا يَلجُ النَّارَ رَجُلٌ بَكَى مِنْ خَشْيَةِ اللهِ حَتَّى يَعُودَ
 اللَّبَنُ فِي الضَّرْعِ، وَلَا يَجْتَمِعُ غُبَارٌ فِي سَبِيلِ اللهِ وَدُخَانُ جَهَنَّم»، رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ (٢).

⁽١) مسلمٌ واللَّفظ له، ك: الإمارة، ب: فضل الشَّهادة في سبيل الله تعالى، ح: (٤٨٦٩)، والبخاريُّ، ك: الجهاد، ب: أفضل النَّاس مؤمنٌ مجاهدٌ بنفسه وماله في سبيل الله، ح: (٢٧٨٧).

⁽٢) قولُه: «أَنْ أَرجِعَهُ بِما نال من أُجرٍ أو غنيمةٍ وأدخلَه الجنَّة»: قال الطِّيبيُّ: (قولُه: «أو غنيمةٍ»: عطفٌ على «أجر»، و «أدخلَه» على «أرجعَه»، فيكون صلة «أَنْ»، والتَّقدير: أنَّ اللهَ تعالى أجابَ الخارج في سبيله، إمَّا بأنْ يرجعَه إلى مسكنه مع أُجر بلا غنيمةٍ أو أُجر مع غنيمةٍ، وإمَّا أنْ يستشهدَ فيدخله الجنَّة)، كذا في «المرقاة». م

⁽٣) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: الإيمان، ب: الجهاد من الإيمان، ح: (٣٦)، ومسلمٌ، ك: الجهاد، ب: فضل الجهاد والخروج في سبيل الله، ح: (٤٨٥٩).

وفي «فتح الباري» لابن حجر (٩٣/١): قولُه: «انتدب الله»: هو بالنُّون؛ أي: سارع بثوابه وحسنِ جزائه، وقيل: بمعنى: أجاب إلى المرادِ.

⁽٤) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: الجهاد ب: الكافر يقتل المسلم ثم يسلم فيسدَّد بعدُ ويقتل، ح: (٢٨٢٦)، ومسلم، ك: الإمارة، ب: بيان الرَّجلين يقتل أحدهما الآخرَ يدخلان الجنَّة، ح: (٤٨٩٢).

⁽٥) مسلمٌ، ك: الإمارة، ب: من قتل كافرًا ثم سدَّد، ح: (٤٨٩٥).

⁽٦) التِّرمذيُّ، أبواب فضائل الجهاد، ب: ما جاء في فضل الغبار في سبيل الله، ح: (١٦٣٣)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ =



٠ ٤٩٤ - وَزَادَ النَّسَائِيُّ فِي أُخرَى: «فِي مَنخِرَي مُسلِمٍ أَبَدًا»(١).

٤٩٤١ ـ وَفِي أُخرَى: «فِي جَوفِ عَبدٍ أَبَدًا، وَلَا يَجتَمِعُ الشُّحُّ وَالإِيمَانُ فِي قَلبِ عَبدٍ أَبَدًا» (٢).

٤٩٤٢ ـ وَعَن أَبِي عَبسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا اغْبَرَّتْ قَدَمَا عَبْدٍ فِي سَبِيلِ اللهِ فَتَمَسَّهُ النَّارُ»، رواه البخاريُّ (٣).

298٣ ـ وعَن أَبِي هريرة ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا يُكْلَمُ أَحَدٌ فِي سَبِيلِهِ، إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَجُرْحُهُ يَثْعَبُ، اللَّوْنُ لَوْنُ دَمٍ، وَالرِّيحُ رَبِّهُ مِسْكِ»، متَّفَقٌ عليه (٤).

١٩٤٤ ـ وَعَن مُعَاذِ بِنِ جَبَلٍ ﴿ اللهِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ يَقُولُ: «مَنْ قَاتَلَ فِي سَبِيلِ اللهِ فُواقَ نَاقَةٍ؛ فَقَدْ وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ، وَمَنْ جُرِحَ جُرْحًا فِي سَبِيلِ اللهِ أَوْ نُكِبَ نَكْبَةً؛ فَإِنَّهَا تَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَغْزَرِ مَا كَانَتْ، لَوْنُهَا لَوْنُ الزَّعْفَرَانِ وَرِيحُهَا رِيحُ الْمِسْكِ، وَمَنْ خَرَجَ بِهِ خُرَاجٌ فِي سَبِيلِ الله؛ فَإِنَّ عَلَيْهِ طَابَعَ الشَّهَدَاءِ»، رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُ (٥٠).

٤٩٤٥ _ عَن أَبِي قَتَادَةَ عَلَيْهُ أَنَّ رَسُول اللهِ عَلَيْهِ قَامَ فِيهِمْ فَذَكَرَ لَهُمْ أَنَّ الْجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَالْإِيمَانَ

صحيحٌ)، والنَّسائيُّ، ك: الجهاد، ب: فضل من عمل في سبيل الله على قدمه، ح: (٣١٠٨).

⁽١) النَّسائيُّ، ك: الجهاد، ب: فضل من عمل في سبيل الله على قدمه، ح: (٣١٠٧)، وأحمدُ ح: (١٠٥٦٠).

⁽٢) النَّسائيُّ، ك: الجهاد، ب: فضل من عمل في سبيل الله على قدمه، ح: (٣١١٠).

⁽٣) البخاريُّ، ك: الجهاد، ب: من اغبرَّتْ قدماه في سبيل الله، ح: (٢٨١١).

⁽٤) مسلمٌ واللَّفظ له، ك: الجهاد، ب: فضل الجهاد والخروج في سبيل الله، ح: (٤٨٦٢)، البخاريُّ، ك: الجهاد، ب: من يجرح في سبيل الله ، ح: (٢٨٠٣).

وفي «شرح المصابيح» لابن الملك (٤/ ٣١٣): «لا يُكلّم»: بصيغة المجهول؛ أي: لا يجرح، «يثْعَب»؛ أي: يسيل.

⁽٥) أبو داود واللَّفظ له، ك: الجهاد، ب: فيمن سأل الله تعالى الشَّهادة، ح: (٢٥٤١)، والتِّرمذيُّ، أبواب فضائل الجهاد، ب: فيمن يكلم في سبيل الله، ح: (١٦٥٧)، وقال: (حديثٌ صحيحٌ).

قولُه: «فواقَ»: قال الخطَّابيُّ: هو ما بين الحلبتين، وقيل: هو ما بين الشَّخبين، والشَّخبان ما يخرج من اللَّبن، وقولُه: «نُواج»: قال العظيم آبادي: بضمَّ الخاء المعجمة وتخفيف الرَّاء بزنة غُرابٍ: ما يخرج في البدن من القروح والدَّماميل.

بِاللهِ أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ، فَقَامَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ اللهِ، تُكَفَّرُ عَنِّي خَطَايَاي؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَيْدُ، مُفْبِلٌ غَيْرُ مُدْبِرٍ»، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ : «كَيْفَ قُلْتَ؟» قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ اللهِ أَتْكَفَّرُ عَنِّي خَطَايَاي؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ: «كَيْفَ قُلْتَ؟» قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ اللهِ أَتْكَفَّرُ عَنِّي خَطَايَاي؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ عَلَيْ مُدْبِرٍ ، إِلَّا الدَّيْنَ (١)، فَإِنَّ جِبرِيلَ عَلَيهِ السَّلَامُ قَالَ لِي ذَلِكَ»، رواه مسلمٌ (١).

٤٩٤٦ ـ وعَن عَبدِاللهِ بنِ عَمرِو بنِ العَاصِ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «القَتْلُ فِي سَبِيلِ اللهِ يُكَفِّرُ كُلَّ شَيءٍ، إِلَّا الدَّينَ»، رواه مسلمٌ (٣٠).

١٩٤٧ ـ وعَنهُ ﷺ قال: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَاستَأَذَنَهُ فِي الجِهَادِ، فَقَالَ: «أَحَيُّ وَالِدَاكَ؟»، قَالَ: «فَفِيهِمَا(٤) فَجَاهِد»،

- (٢) مسلمٌ، ك: الإمارة، ب: من قتل في سبيل الله كفِّرت خطاياه إلا الدِّين، ح: (٤٨٨٠).
- (٣) مسلمٌ، ك: الإمارة، ب: من قتل في سبيل الله كفِّرت خطاياه إلا الدَّين، ح: (٤٨٨٤).
- (٤) قولُه: «ففيهما فجاهدْ»: في «شرح السُّنَة»: هذا في جهاد التَّعلوُّع لا يخرج إلا بإذن الوالدين إذا كانا مسلمين، فإنْ كان الجهاد فرضًا متعينًا؛ فلا حاجة إلى إذنهما، وإنْ منعاه؛ عصاهما وخرج، وإنْ كانا كافرين فيخرج بدون إذنهما، فرضًا كان الجهاد أو تطوُّعًا، وكذلك لا يخرج إلى شيء من التَّطوُّعات كالحجِّ والعمرة والزِّيارة، ولا يصوم التَّطوُّع إذا كره الوالدان المسلمان، أو أحدهما إلا بإذنهما، قال ابن الهمام: لأنَّ طاعة كلِّ منهما فرضٌ عليه، والجهادُ لم يتعيَّن عليه، كذا في «المرقاة». م

⁽۱) قولُه: «إلا الدَّين»: هذا في فرض كفاية؛ لذلك قال في «رحمة الأمَّة»: واتَّفق الأثمَّة على أنَّ من لم يتعيَّن عليه الجهاد لا يخرج إلا بإذن أبويه إنْ كانا مسلمين، وإنَّ من عليه دينٌ لا يخرج إلا بإذن غريمه، اه، وقال في «الدر المختار» و «رد المحتار»: الجهاد فرض كفاية ابتداءً، إنْ قام به البعض؛ سقط عن الكلِّ، وإلا؛ أثموا بتركه، لا يفرض على صبيٍّ وعبدٍ وامرأةٍ ومديونٍ بغير إذنِ غريمه، وفرضُ عينٍ إنْ هجم العدوُّ، فيخرج الكلُّ؛ أي: كلُّ من ذكرَ من المرأة والعبدِ والمديونِ وغيرهم، ولو بلا إذنِ، ويأثم الزَّوجُ ونحوه بالمنع، «ذخيرة»، انتهى، وفي شروح «الكنز»: لأنَّ حقوقهم لا يظهر في فروض الأعيان، كما في الصَّلاة والصَّوم بخلاف ما قبل النَّفير؛ لأنَّ بغيرهم يقام الفرض، فلا حاجة إلى إبطال حقوقهم. م

متَّفَقٌ عليه(١).

٤٩٤٨ ـ وفي رواية (٢): «فَارجِع إِلَى وَالِدَيكَ فَأَحسِن صُحبَتَهُمَا».

٤٩٤٩ ـ وعَن أَنَسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَغَدوَةٌ فِي سَبِيلِ اللهِ أَو رَوحَةٌ، خَيرٌ مِنَ الدُّنيَا وَمَا فِيهَا»، متَّفَقٌ عليه (٣٠.

• ٤٩٥٠ وعَن سَهلِ بنِ سَعدٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «رِبَاطُ (٤) يَومٍ فِي سَبِيلِ اللهِ خَيرٌ مِنَ التُّنيَا وَمَا عَلَيهَا»، متَّفقٌ عليه (٥).

١٩٥١ ـ وَعَن عُثمَانَ ﷺ عَن رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «رِبَاطُ يَومٍ فِي سَبِيلِ اللهِ خَيرٌ مِن أَلفِ يَا مِن المُعَالَى اللهِ عَلَى اللهِ عَنْ المُمَانِيلِ اللهِ عَلَى اللهِلْ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَ

١٩٥٧ ـ وعَن سَلمَانَ الفَارِسِيِّ ﷺ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «رِبَاطُ يَومٍ وَلَيلَةٍ خَيرٌ مِن صِيامٍ شَهرٍ وَقِيَامِهِ، وَإِن مَاتَ؛ جَرَى عَلَيهِ عَمَلُهُ الَّذِي كَانَ يَعمَلُهُ، وَأُجرِيَ عَلَيهِ رِزقُهُ، وَأُمِنَ الفَتَّانَ»،

⁽١) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: الجهاد، ب: الجهاد بإذن الأبوين، ح: (٣٠٠٤)، ومسلم، ك: البرِّ والصِّلة، ب: برِّ الوالدين وأنَّهما أحقُّ به، ح: (٢٠٠٤).

⁽٢) مسلمٌ، ك: البر والصِّلة، ب: بر الوالدين وأنَّهما أحقُّ به، ح: (٢٥٠٧).

⁽٣) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: الجهاد، ب: الغدوة والرَّوحة في سبيل الله، ح: (٢٧٩٢)، ومسلمٌ، الإمارة، ب: فضل الغدوة والرَّوحة في سبيل الله تعالى، ح: (٤٨٧٣).

⁽٤) قوله: «رباط يومٍ في سبيل الله... إلخ»: وقال في «الدر المختار»: ومن توابع الجهاد الرِّباطُ، وهو الإقامة في مكانِ ليس وراءَه إسلامٌ، هو المختار، وصحَّ أنَّ صلاة المرابط بخمسِمئةٍ ودرهمَه بسبعمئةٍ، وإنْ مات فيه؛ أجري عليه عمله ورزقُه، وأمن الفتّان، وبعث شهيدًا، آمنًا من الفزع الأكبر، وتمامه في «الفتح». م

⁽٥) البخاريُّ، ك: الجهاد، ب: فضل رباط يوم في سبيل الله، ح: (٢٨٩٢)، ومسلم، الإمارة، ب: فضل الغدوة والرَّوحة في سبيل الله تعالى، ح: (٤٨٧٣).

⁽٦) التَّرمذيُّ، واللَّفظ له، أبواب فضائل الجهاد، ب: ما جاء في فضل المرابط، ح: (١٦٦٧)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ)، والنَّسائيُّ، ك: الجهاد، ب: فضل الرِّباط، ح: (٣١٧١).

رواه مسلمٌ(١).

290٣ ـ وَعَن فَضالَةَ بِنِ عُبِيدٍ ﴿ عَن رَسُولِ اللهِ عَلَيْ قَالَ: «كُلُّ مَيِّتٍ يُخْتَمُ عَلَى عَمَلِهِ إِلَّا الَّذِي مَاتَ مُرَابِطًا فِي سَبِيلِ اللهِ فَإِنَّهُ يُنْمَى لَهُ عَمَلُهُ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ، وَيَأْمَنُ مِنْ فِتْنَةِ القَبْرِ »، رَوَاهُ التَّرمِذِي وَأَبُو مَاتَ مُرَابِطًا فِي سَبِيلِ اللهِ فَإِنَّهُ يُنْمَى لَهُ عَمَلُهُ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ، وَيَأْمَنُ مِنْ فِتْنَةِ القَبْرِ »، رَوَاهُ التَّرمِذِي وَأَبُو مَاتَ مُرَابِطًا فِي سَبِيلِ اللهِ فَإِنَّهُ يُنْمَى لَهُ عَمَلُهُ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ، وَيَأْمَنُ مِنْ فِتْنَةِ القَبْرِ »، رَوَاهُ التَّرمِذِي وَأَبُو مَاتَ مُرَابِطًا فِي سَبِيلِ اللهِ فَإِنَّهُ يُنْمَى لَهُ عَمَلُهُ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ، وَيَأْمَنُ مِنْ فِتْنَةِ القَبْرِ »، رَوَاهُ التَّرمِذِي وَأَبُو

٤٩٥٤ ـ ورواه الدارميُّ (٣) عن عُقبَةَ بنَ عَامِرِ ﷺ.

٤٩٥٥ ـ وعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «عَينَانِ لاَ تَمَسُّهُمَا النَّارُ: عَينٌ بَكَت مِن خَشيَةِ اللهِ، وَعَينٌ بَاتَت تَحرُسُ فِي سَبِيل اللهِ»، رواه التِّرمذيُّ (٤٠).

١٩٥٦ - وَعَنِ ابنِ عَائِدٍ هُ قَالَ: «خَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي جِنَازَةِ رَجُلٍ، فَلَمَّا وُضِعَ قَالَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ هُ : لا تُصَلِّ عَلَيهَا يَا رَسُولَ اللهِ! فَإِنَّهُ رَجُلٌ فَاجِرٌ، فَالتَفَتَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَى النَّاسِ، فَقَالَ: هَل رَأَهُ أَحَدٌ مِنكُم عَلَى عَمَلِ الإسلامِ، فَقَالَ رَجُلٌ: نَعَم، يَا رَسُولَ اللهِ! حَرَسَ لَيلَةً فِي سَبِيلِ اللهِ، فَصَلَّى عَلَى رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَحَثَا عَلَيهِ التُّرَابَ، وَقَالَ: «أَصحَابُكَ يَظُنُّونَ أَنَّكَ مِن أَهلِ النَّادِ، وَأَنَا أَشَهدُ أَنَّكَ مِن عَلَيهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَحَثَا عَلَيهِ التُّرَابَ، وَقَالَ: «أَصحَابُكَ يَظُنُّونَ أَنَّكَ مِن أَهلِ النَّادِ، وَأَنَا أَشَهدُ أَنَّكَ مِن أَهلِ النَّادِ، وَأَنَا أَشَهدُ أَنَّكَ مِن أَهلِ النَّادِ، وَقَالَ: «يَا عُمَرُ! إِنَّكَ لَا تُسَأَلُ عَن أَعمَالِ النَّاسِ، وَلَكِن تُسأَلُ عَنِ الفِطرَةِ»، وَقَالَ: «يَا عُمَرُ! إِنَّكَ لَا تُسأَلُ عَن أَعمَالِ النَّاسِ، وَلَكِن تُسأَلُ عَنِ الفِطرَةِ»، وَقَالَ: «يَا عُمَرُ! إِنَّكَ لَا تُسأَلُ عَن أَعمَالِ النَّاسِ، وَلَكِن تُسأَلُ عَنِ الفِطرَةِ»، وَقَالَ: «يَا عُمَرُ! إِنَّكَ لَا تُسأَلُ عَن أَعمَالِ النَّاسِ، وَلَكِن تُسأَلُ عَنِ الفِطرَةِ»، وَقَالَ: «يَا عُمَرُ! إِنَّكَ لَا تُسأَلُ عَن أَعمَالِ النَّاسِ، وَلَكِن تُسأَلُ عَن إلَيْهِ النَّاسِ، وَلَكِن تُسأَلُ عَن إلَيْه المَالَةِ عُمْرًا إِنِّكَ لَا تُسأَلُ عَن أَعمَالِ النَّاسِ، وَلَكِن تُسأَلُ عَن إلهِ عَلَى المَانَهُ فَى اللهِ عَلَى الْمَالَةُ اللهِ عَلَى الْمَالَ النَّاسِ الْمَالَةُ اللهِ عَلَى الْكُونُ اللهِ الْمَالَةُ اللهِ الْمَالَةِ الْمُنْ الْمُهُ الْمُنْ اللهِ عَلَى الْمُعَلِي الْمَالِي الْمَالَةُ اللّهُ الْمَالَ اللّهُ الْمَالَةُ اللّهُ الْمَالَةُ عَلْ الْمُلْوِلَةُ اللّهُ الْمُلْهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الْمُؤْلِقُولَ اللهُ الْمَالَةُ اللّهُ اللّهُ الْمَالَةُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الْعَلَالَةُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الْمُولُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللللللْمُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللللّهُ اللّهُ الللللللّهُ اللللللّ

⁽١) مسلمٌ، ك: الإمارة، ب: فضل الرِّباط في سبيل الله ﷺ، ح: (٤٩٣٨). وفي «تحفة الأبرار شرح مصابيح السُّنَّة» (٢/ ٥٨٠): «وأمن الفتَّانَ»؛ أي: عذابَ القبر، أو الذي يفتن المقبور فيغلبُه، وقيل: أراد به الدَّجالَ، وقيل: الشَّيطانُ، فإنَّه يفتن النَّاس بخدعه إياهم وتزيين المعاصي لهم.

⁽٢) التِّرمذيُّ واللَّفظ له، أبواب فضائل الجهاد، ب: في فضل من مات مرابطًا، ح: (١٦٢١)، وأبو داود، ك: الجهاد، ب: في فضل الرِّباط، ح: (٢٥٠٠)، وقال التِّرمذيُّ: (وحديثُ فضالةَ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

⁽٣) الدَّارميُّ، الجهاد، ب: في فضل من مات مرابطًا، ح: (٢٤٦٩)، وأحمدُ (١٧٣٥٩)، قال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٥/ ٢٨٩): (رواه أحمدُ والطَّبرانيُّ، وفيه ابنُ لهيعةٍ، وحديثُه حسنٌّ).

⁽٤) التِّرمذيُّ، أبواب فضائل الجهاد، ب: ما جاء في فضل الحرس في سبيل الله، ح: (١٦٣٩)، وقال: (حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

⁽٥) «شعب الإيمان»، ح: (٣٩٨٨)، وسندُه لا بأس به.

الله عَلَي مَعَاشِ النَّاسِ لَهُم، رَجُلٌ مُمسِكٌ عَنانَ فَرَسِهِ فِي سَبِيلِ اللهِ، يَطِيرُ عَلَى مَتنِهِ كُلَّمَا سَمِعَ هَيعَةٌ أَو فَزَعةٌ طَارَ عَلَيهِ، يَبتَغِي الْقَتلَ وَالْمَوتَ مَظَانَّهُ، أَو رَجُلٌ (١) فِي غُنيمَةٍ فِي رَأْسِ شَعَفَةٍ مِن هَذِهِ الشَّعَفِ، أَو بَطنِ وَادٍ مِن هَذِهِ الأَودِيَةِ، يُقِيمُ الصَّلَاةَ، وَيُؤتِي النَّاسِ إلَّا فِي خَيرٍ»، رواه مسلم (٢).
الزَّكَاةَ، وَيَعبُدُ رَبَّهُ حَتَّى يَأْتِيهُ اليَقِينُ، لَيسَ مِنَ النَّاسِ إلَّا فِي خَيرٍ»، رواه مسلم (٢).

٤٩٥٨ ـ وَعَنه ﷺ قَالَ: «مَرَّ رَجُلٌ مِن أَصحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ بِشِعبٍ فِيهِ عُيينَةٌ مِن مَاءٍ عَذبَةٌ، فَقَالَ: وَعَنه ﷺ فَقَالَ: «لَا تَفعَل، فَأَعِجَبَتهُ، فَقَالَ: لَوِ اعتَزَلتُ النَّاسَ فَأَقَمتُ فِي هَذَا الشِّعبِ، فَذُكِرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «لَا تَفعَل، فَأَعَجَبَتهُ، فَقَالَ: يَعْفِرَ اللهُ لَكُم وَيُدخِلَكُمُ فَإِنَّ مَقَامَ أَكِرَ خَلِثُ أَن يَعْفِرَ اللهُ لَكُم وَيُدخِلَكُمُ الجَنَّة؟ اغْزُوا فِي سَبِيلِ اللهِ أَفضَلُ مِن صَلَاتِهِ فِي بَيتِهِ سَبعِينَ عَامًا، أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَعْفِرَ اللهُ لَكُم وَيُدخِلَكُمُ الجَنَّة؟ اغْزُوا فِي سَبِيلِ اللهِ، مَن قَاتَلَ فِي سَبِيلِ اللهِ فَوَاقَ نَاقَةٍ؛ وَجَبَت لَهُ الجَنَّةُ»، رَوَاهُ التَّرمِذِيُّ (٣).

٤٩٥٩ ـ وعَن أَبِي أُمَامَةَ ﷺ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي سَرِيَّةٍ مِنْ سَوَايَاهُ قَالَ: فَمَرَّ رَجُلٌ

⁼ وفي «اللَّمعات» (٦/ ٥٩٦): «الفطرة»؛ أي: دين الإسلام.

⁽۱) قولُه: «أو رجلٌ في غُنيَمةٍ في رأسِ شَعَفةٍ... إلخ»: قال النّوويُّ: (في الحديث دليلٌ لمن قال بتفضيل العزلة على الخِلطة، وفي ذلك خلافٌ مشهورٌ، فمذهب الشّافعيِّ وأكثرِ العلماء أنَّ الاختلاطَ أفضلُ بشرط رجاء السّلامة من الفتن، ومذهبُ طوائفَ من الزُّهاد أنَّ الاعتزالَ أفضلُ، واستدلُّوا بالحديث، وأجاب الجمهورُ بأنَّه محمولٌ على زمان الفتن والحروب، أو فيمن لا يسلم النَّاس منه، ولا يصبر على أذاهم، وقد كانت الأنبياء صلوات الله عليهم وجماهير الصَّحابة والتَّابعين والعلماء والزُّهَّاد مختلطين، ويحصِّلون منافع الاختلاط بشهود الجمعة والجماعة والجنائز وعيادة المريض وحلق اللَّكر وغير ذلك)، كذا في «المرقاة».

وقال في «العالمگيرية»: (وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى: يكره أنْ يجتمع قومٌ فيعتزلوا إلى موضع ويمتنعوا عن الطَّيِّبات يعبدون الله تعالى فيه ويفرغون أنفسهم لذلك، وكسبُ الحلال ولزومُ الجمعة والجماعات في الأمصار أحبُّ وألزم، كذا في «التاتارخانية» انتهى، ويؤيِّده ما وقع في رواية أبي هريرة بعد ذلك: «لا تفعل... إلخ»). م

⁽٢) مسلم، ك: الإمارة، ب: فضل الجهاد والرِّباط، ح: (٤٨٨٩).

 ⁽٣) التّرمذيُّ، أبواب فضائل الجهاد، ب: ما جاء في فضل الغدوِّ والرَّواح في سبيل الله، ح: (١٦٥٠). وقال: (حديثٌ حسنٌ)، وأحمد (١٠٧٨٦).

بِغَارٍ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ مَاءٍ قَالَ: فَحَدَّثَ نَفْسَهُ بِأَنْ يُقِيمَ فِي ذَلِكَ الْغَارِ [فَيقُوتُهُ مَا كَانَ فِيهِ مِنْ مَاءٍ وَيُصِيبُ مَا حَوْلَهُ مِنَ الْبَقْلِ]، وَيَتَخَلَّى مِنَ الدُّنْيَا، فَاستَأْذَنَ رَسُولُ الله ﷺ في ذلك فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ: «إِنِّي لَمْ أُبْعَثْ بِالْمَهُودِيَّةِ وَلاَ بِالنَّصْرَانِيَّةِ، وَلَكِنِّي بُعِثْتُ بِالْحَنِيفِيَّةِ السَّمْحَةِ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَغَدْوَةٌ أَوْ رَوْحَةٌ فِي بِالْيَهُودِيَّةِ وَلا بِالنَّصْرَانِيَّةِ، وَلَكِنِّي بُعِثْتُ بِالْحَنِيفِيَّةِ السَّمْحَةِ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَغَدْوَةٌ أَوْ رَوْحَةٌ فِي سَلِيلِ اللهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، وَلَمُقَامُ أَحَدِكُمْ فِي الصَّفِّ خَيْرٌ مِنْ صَلَاتِهِ سِتِّينَ سَنَةً»، رَوَاهُ أَحَدِكُمْ فِي الصَّفِّ خَيْرٌ مِنْ صَلَاتِهِ سِتِّينَ سَنَةً»، رَوَاهُ أَحَدِكُمْ فِي الصَّفِّ خَيْرٌ مِنْ صَلَاتِهِ سِتِّينَ سَنَةً»، رَوَاهُ أَحمَدُ (١٠).

٤٩٦٠ ـ وَعَن عَبدِاللهِ بنِ عَمرِو ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «قَفلَةٌ كَغَزوَةٍ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد^(٢).

٤٩٦١ ـ وَعَنهُ بِقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لِلغَاذِي أَجرُهُ، وَلِلجَاعِلِ (٣) أَجرُهُ وَأَجرُ الغَاذِي»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ(٤).

١٩٦٧ ـ وَعَن أَبِي أَيُّوبَ ﴿ أَنهُ سَمِعَ النَّبِيَ ﷺ يَقُولُ: «سَتُفْتَحُ عَلَيْكُمُ الْأَمْصَارُ، وَسَتَكُونُ جُنُودٌ مُجَنَّدَةٌ، تُقْطَعُ عَلَيْكُمْ فِيهَا بُعُوثٌ فَيَكُرَهُ الرَّجُلُ مِنْكُمُ الْبَعْثَ فِيهَا، فَيَتَخَلَّصُ مِنْ قَوْمِهِ، ثُمَّ يَتَصَفَّحُ الْقَبَائِلَ، يَعْرِضُ نَفْسَهُ عَلَيْهِمْ، يَقُولُ: مَنْ أَكْفِيهِ بَعْثَ كَذَا، مَنْ أَكْفِيهِ بَعْثَ كَذَا؟ أَلا وَذَلِكَ الْأَجِيرُ إِلَى آخِرِ

⁽۱) أحمد، ح: (۲۲۲۹۱)، وهو في «المعجم الكبير» للطَّبرانيِّ (۸/ ۲۱٦) ح: (۷۸٦۸)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٥/ ٢٧٩): (رواه أحمد، والطَّبرانيُّ، وفيه عليُّ بنُ يزيدَ الألهانيُّ، وهو ضعيفٌّ). وللحديث شواهدُ كثيرةٌ، انظر: تعليق المحقِّق على «مسند أحمد»: (٣٦/ ٢٦٤).

⁽٢) أبو داود، واللَّفظ له، ك: الجهاد، ب: في فضل القفل في سبيل الله تعالى، ح: (٢٤٨٧)، وأحمد، ح: (٦٦٢٥)، وحسَّنه ابن حجر في «الهداية» (٤/ ١٩).

⁽٣) قولُه: «وللجاعل أجرُه وأجرُ الغازي»: قال ابن الملك: الجاعل من يدفع جُعْلًا؛ أي: أجرةً إلى غازٍ ليغزو، وهذا عندنا صحيحٌ، فيكون للغازي أجرُ سعيِه، وللجاعل أجران: أجرُ إعطاء المال في سبيل الله وأجرُ كونه سببًا لغزو ذلك الغازي، ومنعه الشَّافعيُّ، وأوجب ردَّه إنْ أخذه، وفي «شرح السُّنَّة»: فيه ترغيبٌ للجاعل ورخصةٌ للمجعول له، واختلفوا في جواز أخذ الجعل على الجهاد، فرخَص فيه الزُّهريُّ ومالكٌ وأصحابُ أبي حنيفة، ولم يجوِّزه قومه، وقال الشَّافعيُّ: لا يجوز أنْ يغزوَ ويجعلَ، فإنْ أخذه؛ فعليه ردُّ. م

⁽٤) أبو داود، ك: الجهاد، ب: الرُّخصة في أخذ الجعائل، ح: (٢٥٢٦)، أحمد ح: (٢٦٢٤)، وحسَّنه الحافظ في «الهداية» (٤/ ١٩).

قَطْرَةٍ مِنْ دَمِهِ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ(١).

29٦٣ - وَعَن يَعْلَى بْن مُنْيَةَ ﴿ قَالَ: آذَنَ رَسُولُ اللهِ عَلَى بِالْغَزْوِ وَأَنَا شَيْخٌ كَبِيرٌ لَيْسَ لِي خَادِمٌ فَالْتَمَسْتُ (٢) أَجِيرًا يَكْفِينِي، وَأُجْرِي لَهُ سَهْمَهُ، فَوَجَدْتُ رَجُلًا، فَسَمَّيْتُ لَهُ ثَلَاثَةَ دَنَانِيرَ، فَلَمَّا حَضَرَتْ غَنِيمَتُهُ أَرَدْتُ أَنْ أُجْرِي لَهُ سَهْمَهُ، فَذَكُرْتُ الدَّنانِيرَ، فَجِئْتُ النَّبِيَ عَلَيْ فَذَكَرْتُ لَهُ أَمْرَهُ، فَقَالَ: «مَا أَجِدُ لَهُ غَنِيمَتُهُ أَرَدْتُ أَنْ أُجْرِي لَهُ سَهْمَهُ، فَذَكَرْتُ الدَّنانِيرَهُ الَّتِي سَمَّى»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (٣).

٤٩٦٤ ـ وعن زَيدِ بنِ خَالِدٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَن جَهَّزَ^(٤) غَازِيًّا فِي سَبِيلِ اللهِ؛ فَقَد غَزَا، وَمَن خَلَفَ غَازِيًّا فِي سَبِيلِ اللهِ بِخَيرٍ؛ فَقَد غَزَا»، متَّفقٌ عليه (٥٠).

٤٩٦٥ ـ وَعَن أَبِي أَمَامَةَ هُ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ: «مَنْ لَمْ يَغْزُ أَوْ يُجَهِّزْ غَازِيًا، أَوْ يَخْلُفْ غَازِيًا فِي أَهْلِهِ بِخَيْرٍ؛ أَصَابَهُ اللهُ بِقَارِعَةٍ قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(١).

⁽۱) أبو داود واللَّفظ له، ك: الجهاد، ب: في الجعائل في الغزو، ح: (۲۵۲٥)، وأحمد (۲۳۵۰۰)، وحسَّنه الحافظ في «الهداية» (۶/ ۱۹).

⁽٢) قولُه: «فالتمسْتُ أُجيرًا يكفيني... إلخ»: قال في «العالمگيرية»: (إنْ كان الأجيرُ مع العسكر قال محمَّدٌ رحمه الله تعالى: إنْ ترك خدمة صاحبه، وقاتل؛ استحقَّ السَّهم، وإنْ لم يترك الخدمة؛ فلا شيءَ له، والأصلُ أنَّ من دخل للقتال؛ استحقَّ السَّهمَ قاتل أو لم يقاتل، ومن دخل لغير القتال؛ لم يستحقَّ إلا أنْ يقاتل وهو من أهل القتال، ومن دخل مقاتلاً مع العسكر فقاتل أو لم يقاتل لمرضٍ أو غيره؛ فله سهمُه، إنْ كان فارسًا ففارسٌ، أو راجلًا فراجُل، ومن دخل مقاتلاً، ثم أسر، ثم تخلَّص قبل إخراج الغنيمة؛ فله سهمُه)، كذا في «السراج الوهاج». م

⁽٣) أبو داود، ك: الجهاد، ب: في الرَّجل يغزو بأجيرٍ ليخدم، ح: (٢٥٢٧)، وأحمد (١٧٩٥٧)، وحسَّنه ابن حجر في «الهداية» (٢٠/٤).

⁽٤) قولُه: «من جهَّز غازيًا... إلخ»: وقال في «الدر المختار»: وعرَّف الجهادَ ابنُ الكمال بأنَّه بذلُ الوسع في القتال في سبيل الله مباشرةً أو معاونةً، بمالٍ أو رأي أو تكثير سوادٍ أو غير ذلك.

⁽٥) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: الجهاد، ب: فضل من جهَّز غازيًا أو خلفه بخيرٍ، ح: (٢٨٤٣)، ومسلمٌ، ك: الإمارة، ب: فضل إعانة الغازي في سبيل الله، ح: (٤٩٠٢).

⁽٦) أبو داود واللَّفظ له، ك: الجهاد، ب: كراهية ترك الغزو، ح: (٢٥٠٣)، وابن ماجه، أبواب الجهاد، ب: التَّغليظ في=

٤٩٦٦ ـ وعَن أَبِي سَعِيدٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ بَعَثَ بَعثًا إِلَى بَنِي لَحيَانَ مِن هُذَيلٍ، فَقَالَ: «لِيَنبَعِث مِن كُلِّ رَجُلَين أَحَدُهُمَا، وَالأَجرُ بَينَهُمَا»، رواه مسلمُ(١١).

٤٩٦٧ ـ وعَن بُرَيدَة ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «حُرْمَةُ نِسَاءِ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ كَحُرْمَةِ أُمَّهَاتِهِمْ، وَمَا مِنْ رَجُلٍ مِنَ الْقَاعِدِينَ يَخُلُفُ رَجُلًا مِنَ الْمُجَاهِدِينَ فِي أَهْلِهِ فَيَخُونُهُ فِيهِمْ ؛ إِلَّا وُقِفَ لَهُ أُمَّهَاتِهِمْ، وَمَا مِنْ رَجُلٍ مِنَ الْقَاعِدِينَ فِي أَهْلِهِ فَيَخُونُهُ فِيهِمْ ؛ إِلَّا وُقِفَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَأْخُذُ مِنْ عَمَلِهِ مَا شَاءَ، فَمَا ظَنْكُمْ ؟ »، رواه مسلمٌ (٢).

٤٩٦٨ ـ وَعَن أَنْسٍ هُ عَنِ النَّبِيِّ وَ النَّبِيِّ قَالَ: «جَاهِدُوا(") المُشرِكِينَ بِأَموَالِكُم وَأَنفُسِكُم وَأَلسِنَتِكُم»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَالدَّارِمِيُّ (١٠).

⁼ ترك الجهاد، ح: (٢٧٦٢)، وحسَّنه ابن حجر في «الهداية» (١١/٤).

⁽۱) مسلمٌ، ك: الإمارة، ب: فضل إعانة الغازي في سبيل الله بمركوب، ح: (٤٩٠٤). وفي «المفاتيح في شرح المصابيح» (٤/ ٢٤٣): قولُه: «والأجرُ بينهما»؛ أي: ثواب الغزو بينهما، أمَّا ثواب من غزا؛ فظاهرٌ، وأمَّا ثوابُ من قعد في بيته؛ فلأنَّه يخدم الذي ذهب إلى الغزو، ويعين أهل بيته.

⁽٢) مسلم، ك: الإمارة، ب: حرمة نساء المجاهدين، ح: (٩٠٨).

⁽٣) قولُه: «جاهدوا المشركين... إلخ»: (وهو بظاهره يشمل الحرم والأشهر الحرم والبدء بالقتال، قال ابن الهمام: وقتال الكفّار الذين لم يسلموا وهم من مشركي العرب، أو لم يسلموا ولم يُعطوا الجزية من غيرهم واجبٌ وإنْ لم يبدؤونا؛ لأنَّ الأدلّة الموجبة له لم تقيِّد الوجوب ببدئهم، كذا في «المرقاة»، وفي «الدر المختار»: وأمَّا قولُه تعالى: هِ فَإِن قَنَلُوكُمْ قَاقَتُلُوكُمْ قَاقَتُلُوكُمْ قَاقَتُلُوكُمْ قَاقَتُلُوكُمْ قَاقَتُلُوكُمْ قَاقَتُلُوكُمْ وقال في «رد المحتار»: ثم اعلم أنَّ الأمرَ بالقتال نزل مرتبًا، فقد كان على مأمورًا أوَّلًا بالتبليغ، والإعراض: ﴿ فَأَصْدَعْ بِمَا تُومُ وَأَعْرِضَ عَنِ ٱلمُشْرِكِينَ ﴾ [الحجر: ١٩٤]، ثم بالمجادلة بالأحسن: ﴿ آدَعُ إِلَى سَبِيلِ بالتبليغ، والإعراض: ﴿ فَأَصْدَعْ بِمَا تُومُ وَأَعْرِضَ عَنِ ٱلمُشْرِكِينَ ﴾ [الحجر: ١٩٤]، ثم بالمجادلة بالأحسن: ﴿ آدَعُ إِلَى سَبِيلِ وَلَكَ ﴾ [الحج: ١٣٩]؛ الآية، ثم أمروا بالقتال إنْ قاتلُوهُمْ النفولُومُ فَاقْتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوكُمْ فَاقْتُلُوكُمْ فَاقْتُلُوكُمْ فَاقْتُلُوكُمْ المعالمة الشائح الأَقْتُلُولُونَ فَي سَبِيلِ اللّهِ ﴾ [البقرة: ١٤٤]؛ الآية، واستقر الأمرُ على فَاقْتُلُوا ٱلمُشْرِكِينَ ﴾ [النوبة: ٥]، ثم أمروا به مطلقًا: ﴿ وَقَنْتِلُوا فِي سَبِيلِ اللّهِ ﴾ [البقرة: ٤٤٤]؛ الآية، واستقر الأمرُ على هذا)، «سرخسي» ملخصًا. م

⁽٤) أبو داود واللَّفظ له، ك: الجهاد، ب: كراهية ترك الغزو، ح: (٢٥٠٤)، والنَّسائيُّ، ك: الجهاد، ب: وجوب الجهاد،=

١٩٦٩ ـ وَعَن أَبِي سَعِيدِ الخُدرِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «المُؤمِنُونَ فِي الدُّنيَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَجزَاءٍ: الَّذِينَ آمَنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ، ثُمَّ لَم يَرتَابُوا، وَجَاهَدُوا بِأَموَالِهِم وَأَنفُسِهِم فِي سَبِيلِ اللهِ، وَالَّذِي يَأْمَنُهُ النَّاسُ عَلَى أَموَالِهِم وَأَنفُسِهِم، ثُمَّ الَّذِي إِذَا أَشْرَفَ عَلَى طَمَع تَرَكَهُ لِلَّهِ ﷺ، رَوَاهُ أَحمَدُ (١).

• ٤٩٧٠ عَن عَلِيٌ وَأَبِي الدَّردَاءِ وَأَبِي هُرَيرَةَ وَأَبِي أُمَامَةَ البَاهِلِيِّ وَعَبدِ اللهِ بِنِ عُمَر وَعَبدِ اللهِ بِنِ عَمرو وَجَابِرِ بِنِ عَبدِ اللهِ وَعِمرَانَ بِنِ الحُصَينِ هِ مُرَيرَةَ وَأَبِي مُكلَّهُم يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَرْسَلَ عَمرو وَجَابِرِ بِنِ عَبدِ اللهِ وَعَمرَانَ بِنِ الحُصَينِ هِ مُنْ مُنَّةُ دِرْهَم، وَمَنْ غَزَا بِنَفْسِهِ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَأَنْفَقَ فِي بِنَفَقَةٍ فِي سَبِيلِ اللهِ وَأَقَامَ فِي بَيْتِه؛ فَلَهُ بِكُلِّ دِرْهَمٍ سَبْعُمِئَةٍ دِرْهَمٍ»، ثُمَّ تَلا هَذِهِ الْآيَة: ﴿وَاللّهُ يُضَافِفُ لِمَن يَسْآءُ ﴾ [البقرة: وَجُهِ ذَلِك؛ فَلَهُ بِكُلِّ دِرْهَمٍ سَبْعُمِئَةٍ أَلْفِ دِرْهَمٍ»، ثُمَّ تَلا هَذِهِ الْآيَة: ﴿وَاللّهُ يُضَافِفُ لِمَن يَسْآءُ ﴾ [البقرة: وَجُهِ ذَلِك؛ فَلَهُ بِكُلِّ دِرْهَمٍ سَبْعُمِئَةٍ أَلْفِ دِرْهَمٍ »، ثُمَّ تَلا هَذِهِ الْآيَة: ﴿وَاللّهُ يُصَافِفُ لِمَن يَسْآءُ ﴾ [البقرة:

١٩٧١ ـ وَعَن خُرَيمِ بنِ فَاتِكِ ﷺ قَالَ: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ أَنْفَقَ نَفَقَةً فِي سَبِيلِ اللهِ؟ كُتِبَتْ لَهُ بِسَبْعِمِنَةِ ضِعْفٍ»، رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ (٣).

⁼ ح: (۳۰۹٦)، وصحَّحه أبن حبان (۲۰۹٦).

⁽۱) أحمدُ، ح: (۱۰۵۰)، قال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (۱/ ٦٤): (رواه أحمدُ وفيه دراج وثَّقه ابن معينِ، وضعَّفه آخرون).

وفي «اللَّمعات» (٦/ ٥٨٩): قولُه: «الذين آمنوا... إلخ»، اقتباسٌ للآية القرآنيَّة، وهؤلاء الذين نفعوا الخلائق، وهذا يوهم مع حصول كمال الإيمان أشرف وأعلى مرتبةٍ.

وقولُه: «والذي يأمنه الناس على أموالهم وأنفسهم»؛ إشارةٌ إلى أنَّهم وإنْ لم ينفعوا النَّاس بكمال خيرهم؛ لم يضرُّوهم بشرٌهم، ولم يخالطوهم ولم يطمعوا منهم وهم أدنى رتبةً ممَّن قبلهم.

وقولُه: «ثم الذي إذا أشرف على طمع... إلخ»؛ يعني: أنَّ هؤلاءِ وإنْ اختلطوا النَّاس وكادوا أن يطمعوا ويحرصوا في الدنيا، ولكنْ حفظهم الله عن ذلك فُلم يقعوا في ذلك.

⁽٢) ابن ماجه، أبواب الجهاد، ب: فضل النَّفقة في سبيل الله تعالى، ح: (٢٧٦٠).

⁽٣) التّرمذيُّ واللَّفظ له، أبواب فضائل الجهاد، ب: ما جاء في فضل النَّفقة في سبيل الله، ح: (١٦٢٥)، والنَّسائيُّ، ك: الجهاد، ب: فضل النَّفقة في سبيل الله تعالى، ح: (٣١٨٨)، وقال التّرمذيُّ: (وهذا حديثٌ حسنٌّ).

٤٩٧٢ ـ وعَن أَبِي مَسعُودٍ الأَنصَارِيِّ ﷺ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ بِنَاقَةٍ مَخطُومَةٍ، فَقَالَ: هَذِهِ فِي سَبِيلِ اللهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَكَ بِهَا يَومَ القِيَامَةِ سَبعُونَةِ نَاقَةٍ كُلُّهَا مَخطُومَةٌ»، رواه مسلمٌ(١).

٤٩٧٣ ـ وعَن أَبِي أُمَامَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَفضَلُ الصَّدَقَاتِ ظِلُّ فُسطَاطِ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَمَنِيحَةُ خَادِمٍ فِي سَبِيلِ اللهِ، رواه التِّرمذيُّ (٢).

٤٩٧٤ - وَعَن عَبدِاللهِ بنِ حُبشِتِي ﴿ أَنَّ النَّبِي عَلَيْ سُئِلَ: أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «طُولُ الْقِيَامِ»،
 قِيلَ: فَأَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «جَهْدُ الْمُقِلِّ»، قِيلَ: فَأَيُّ الْهِجْرَةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «مَنْ هَجَرَ مَا حَرَّمَ اللهُ
 عَلَيْهِ»، قِيلَ: فَأَيُّ الْجِهَادِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «مَنْ جَاهَدَ الْمُشْرِكِينَ بِمَالِهِ وَنَفْسِهِ»، قِيلَ: فَأَيُّ الْقَتْلِ أَشْرَفُ؟
 قَالَ: «مَنْ أُهْرِيقَ دَمُهُ، وَعُقِرَ جَوَادُهُ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٣).

(١) مسلمٌ، ك: الإمارة، ب: فضل الصَّدقة في سبيل الله وتضعيفها، ح: (٤٨٩٧).

وفي «المفاتيح في شرح المصابيح» (٤/ ٣٤٠): قولُه: «مخطومةٌ»؛ أي: جعل الخطام على أنفها، والخطام: الزِّمام.

(٢) التِّرمذيُّ واللَّفظ له، أبواب فضائل الجهاد، ب: ما جاء في فضل الخدمة في سبيل الله، ح: (١٦٢٧)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ)، وأحمد ح: (٢٢٣٢١).

وفي «المفاتيح في شرح المصابيح» (٤/ ٣٥١): قولُه: «ظِلَّ فسطاط»: الفسطاط: نوع من الخيمة؛ يعني: أفضل الصَّدقات إعطاء خيمةٍ صدقة في سبيل الله؛ ليستريح بظلِّها المجاهدون، وكذلك جميع الصَّدقات ما يكون في سبيل الله منها أفضل ممَّا يكون في غير سبيل الله.

قولُه: «ومنيحةُ خادمٍ»؛ أي: إعطاء عبدٍ في سبيل الله؛ ليخدم المجاهدين، «أو طَروقةُ فحلٍ»: الطَّروقةُ _ بفتح الطَّاء _: النَّاقة التي بلغت إلى سنِّ ينزو عليها الفحل، والمرادُ بها: إعطاء مركوبٍ في سبيل الله.

(٣) أبو داود واللَّفظ له، ك: سجود القرآن، ب: طول القيام، ح: (٩٤٤٩)، وأخرجه النَّسائق كما سيأتي لفظه.

وفي «اللَّمعات» (٦/ ٥٧٠): «جهد المقلِّ»؛ أي: تصدَّق الفقير من ماله مع احتياجه إليه فيعطيه بجهد ومشقَّة، وهذا إذا صحَّ التَّوكُّل ولم يضعْ حقَّ العيالِ.

وقولُه: «وعُقِرَ جوادُه»؛ يعني: بذلَ نفسَه ومالَه وجوادَه، وقيل: عُقر الجوادُ كنايةٌ عن غاية الشَّجاعة، وتغيير الأفضل إلى الأشرف في القتل، تفنُّنٌ مع تضمُّنِ زيادةَ المبالغة في باب فضل هذه الخصلة. ٤٩٧٥ - وَفِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ (١): أَنَّ النَّبِيَّ عَيَّا اللَّهِ سُئِلَ: أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: ﴿ إِيمَانٌ لَا شَكَّ فِيهِ، وَجَهَادٌ لَا غُلُولَ فِيهِ، وَحَجَّةٌ مَبُرُورَةٌ ﴾، قِيلَ: فَأَيُّ الصَّلَاةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: ﴿ طُولُ الْقُنُوتِ »، ثُمَّ اتَّفَقَا فِي البَاقِي.

٢٩٧٦ ـ وعَن أَبِي هُرَيرَةَ هِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَفشُوا السَّلَامَ، وَأَطعِمُوا الطَّعَامَ، وَاضرِبُوا الهَامَ؛ تُورَثُوا الجِنَانَ»، رواه التِّرمذيُّ (٢).

١٩٧٧ - وَعَن أَنَسٍ هِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ رَجَعَ مِنْ غَزْوَةِ تَبُوكَ فَدَنَا مِنَ المَدِينَةِ، فَقَالَ: «إِنَّ بِالْمَدِينَةِ أَقْوَامًا، مَا سِرْتُمْ مَسِيرًا، وَلاَ قَطَعْتُمْ وَادِيًا إِلَّا كَانُوا مَعَكُمْ»، وَفِي رِوَايَةٍ [عن جابر]: إِلَّا شَرِكُوكُم فِي الْمَدِينَةِ أَقْوَامًا، مَا سِرْتُمْ مَسِيرًا، وَلاَ قَطَعْتُمْ وَادِيًا إِلَّا كَانُوا مَعَكُمْ»، وَفِي رِوَايَةٍ [عن جابر]: إِلَّا شَرِكُوكُم فِي الْمَدِينَةِ، وَلَهُمْ بِالْمَدِينَةِ، حَبَسَهُمُ العُذْرُ»، رَوَاهُ البُخَارِيُّ (").

٩٧٨ ـ ورواه مسلمٌ (٤) عن جابرٍ .

٤٩٧٩ ـ وعَن سَهلِ بِنِ حُنَيفٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن سَأَلَ اللهَ الشَّهَادَةَ بِصِدقٍ؛ بَلَّغَهُ اللهُ مَنَازِلَ الشُّهَدَاءِ، وَإِن مَاتَ عَلَى فِرَاشِهِ»، رواه مسلمٌ (٥٠).

٤٩٨٠ ـ وعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن مَاتَ وَلَم يَغَزُ، وَلَم يُحَدِّث(٢) بِهِ نَفسَهُ؛

⁽١) النَّسائيُّ، ك: الزَّكاة، ب: جهد المقلِّ، ح: (٢٥٢٧)، وأحمد ح: (١٥٤٠١).

⁽٢) التِّر مذيُّ، أبواب الأطعمة، ب: ما جاء في فضل إطعام الطَّعام، ح: (١٨٥٤)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ).

وفي «شرح المصابيح» لابن الملك (٤/ ٣٢٦): «واضربوا الهام»: جمع هامَةٍ بالتخفيف وهو: الرَّأس؛ يعني: اقطعوا رؤوس الكفَّار، والمراد به: الجهاد، «تورثوا الجنانَ»: بالمضارع المجهول؛ لأنَّهم كأنَّهم ورثوها منها.

⁽٣) البخاريُّ، ك: المغازي، ب: قبل باب كتاب النَّبيِّ عَيْ إلى كسرى وقيصر، ح: (٤٤٢٣).

⁽٤) مسلمٌ، ك: الجهاد، ب: ثواب من حبسه عن الغزو مرضٌ أو عذرٌ آخرُ، ح: (٤٩٣٢).

⁽٥) مسلمٌ، ك: الإمارة، ب: استحباب طلب الشَّهادة، ح: (٩٣٠).

⁽٦) قولُه: «ولم يحدِّثْ به نفسَه... إلخ»: (والأظهرُ أنَّه عامٌّ، ويجب على كل مؤمنٍ أنْ ينويَ الجهادَ، إمَّا بطريق فرضِ الكفاية أو على سبيل فرض العين إذا كان النَّفيرُ عامًّا)، كذا في «المرقاة». م

مَاتَ عَلَى شُعبَةٍ مِن نِفَاقٍ»، رواه مسلمٌ(١).

٤٩٨١ ـ وعَنه ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن (٢) لَقِيَ اللهَ بِغَيرِ أَثَرِ مِن جِهَادٍ؛ لَقِيَ اللهَ وَفِيهِ ثُلُمَةٌ»، رواه التِّر مذيُّ، وابنُ ماجه (٣).

٤٩٨٧ ـ وعَن أَبِي أَمَامَةَ ﴿ عَنِ النَّبِيِّ عَيْلِهِ قَالَ: «لَيْسَ شَيْءٌ أَحَبَّ إِلَى اللهِ مِنْ قَطْرَتَيْنِ وَأَثْرَيْنِ: قَطْرَةٌ مِنْ دُمُوعٍ فِي خَشْيَةِ اللهِ، وَقَطْرَةُ دَمٍ تُهَرَاقُ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَأَمَّا الأَثْرَانِ: فَأَثَرٌ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَأَمَّا الأَثْرَانِ: فَأَثَرٌ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَأَثَرٌ فِي فَوْيَ ضَائِخُ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَأَثَرٌ فِي فَوْيَ ضَائِهُ عَنْ ثَوْيَةٍ مِنْ فَرَائِضِ اللهِ»، رواه التِّرمذيُّ (٤)، وقال: (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ).

٤٩٨٣ ـ وَعَن جَابِرِ بنِ سَمُرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَن يَبرَحَ هَذَا الدِّينُ قَاثِمًا، يُقَاتِلُ عَلَيهِ عِصَابَةٌ مِنَ المُسلِمِينَ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ»، رَوَاهُ مُسلِمٌ (٥٠).

٤٩٨٤ ـ وعَن عِمرَانَ بنِ حَصِينٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا يَزَالُ طَائِفَةٌ مِن أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى مَن نَاوَأَهُم، حَتَّى يُقَاتِلَ آخِرُهُمُ المَسِيحَ الدَّجَالَ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٢).

⁽١) مسلم، ك: الإمارة، ب: ذمُّ من مات ولم يغزُ، ح: (٩٣١).

⁽٢) قولُه: «من لقي الله بغير أثرٍ من جهادٍ... إلخ»؛ (أي: من مات بغير علامةٍ من علامات الغزو من جراحةٍ، أو غبار طريقٍ، أو تعب بدنٍ، أو صرف مالٍ، أو تهيئة أسبابٍ وتعبية أسلحةٍ؛ «لقي الله وفيه ثلمة»؛ أي: خللٌ ونقصان بالنِّسبة إلى كمال سعادة الشَّهادة ومجاهدة المجاهدة، ويمكن أن يكون الحديثُ مقيَّدًا بمن فرض عليه الجهاد، ومات من غير الشَّروع في تهيئة الأسباب الموصلة إلى المراد)، ملتقطٌ من «المرقاة». م

 ⁽٣) التِّرمذيُّ واللَّفظ له، أبواب فضائل الجهاد، ب: ما جاء في فضل المرابط، ح: (١٦٦٦)، وابن ماجه، ك: الجهاد،
 ب: التَّغليظ في ترك الجهاد، ح: (٢٧٦٣)، وحسَّنه الحافظ في «الهداية» (١٧/٤).

⁽٤) التّرمذيُّ، أبواب فضائل الجهاد، ب: ما جاء في فضل المرابط، ح: (١٦٦٩)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

⁽٥) مسلمٌ، ك: الإمارة، ب: قوله ﷺ: «لا تزال طائفةٌ من أمّتي ظاهرين على الحقِّ لا يضرُّهم من خالفهم»، ح: (٩٥٣).

⁽٦) أبو داود واللَّفظ له، ك: الجهاد، ب: في دوام الجهاد، ح: (٢٤٨٤)، وأحمد، ح: (١٩٩١٩)، وصحَّحه الحاكم ووافقه اللَّهبيُّ، ح: (٢٣٩٢)، وله شاهدٌ عند مسلم، ك: الإمارة، ب: قوله ﷺ: «لا تزال طائفةٌ من أمَّتي ظاهرين على الحقِّ لا يضرُّهم من خالفهم»، عن معاوية ، ح: (٤٩٥٧).



١٩٨٥ - وعَن أَبِي هُرَيرَة ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا تَعُدُّونَ الشَّهِيدَ فِيكُم؟» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَن قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللهِ؛ فَهُوَ شَهِيدٌ، قَالَ (١٠): «إِنَّ شُهَدَاءَ أُمَّتِي إِذًا لَقَلِيلٌ»، قَالُوا: فَمَن هُم يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «مَن قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللهِ؛ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَن مَاتَ فِي سَبِيلِ اللهِ؛ فَهُو شَهِيدٌ، وَمَن مَاتَ فِي سَبِيلِ اللهِ؛ فَهُو شَهِيدٌ، وَمَن مَاتَ فِي سَبِيلِ اللهِ؛ فَهُو شَهِيدٌ»، [قَالَ ابنُ مِقسَمٍ: أَشْهَدُ عَلَى أَبِيكَ فِي هَذَا الحَدِيثِ الطَّاعُونِ؛ فَهُو شَهِيدٌ، وَمَن مَاتَ فِي البَطنِ؛ فَهُو شَهِيدٌ»، [قَالَ ابنُ مِقسَمٍ: أَشْهَدُ عَلَى أَبِيكَ فِي هَذَا الحَدِيثِ أَنَّهُ قَالَ: «وَالغَرِيقُ شَهِيدٌ»]، رواه مسلمٌ (٢٠).

١٩٨٦ - وَعَن أَبِي مَالِكِ الأَشْعَرِيِّ ﷺ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَن فَصَلَ فِي سَبِيلِ اللهِ فَمَاتَ أَو قُتِلَ أَو وَقَصَهُ فَرَسُهُ أَو بَعِيرُهُ، أَو لَدَغَتهُ هَامَّةٌ، أَو مَاتَ عَلَى فِرَاشِهِ بِأَيِّ حَتفٍ شَاءَ اللهُ؛ فَإِنَّهُ شَهيدٌ، وَإِنَّ لَهُ الجَنَّةَ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^٣).

٤٩٨٧ ـ عَن أُمِّ حَرَامٍ ﴿ عَنِ النَّبِيِّ عَيْقِ قَالَ: «المَائِدُ فِي البَحرِ الَّذِي يُصِيبُهُ القَيءُ لَهُ أَجرُ شَهِيدٍ، وَالغَرِيقُ (٤) لَهُ أَجرُ شَهِيدَينِ »،

وفي «شرح المصابيح» لابن الملك (٤/ ٣٢٤): «ظاهرين»؛ أي: غالبين، «على من ناوأهم»؛ أي: ناهضهم وعاداهم،
 وكلٌّ من المتعادِيَين ينهض إلى قتال صاحبِه، «حتى يقاتل آخرَهم»؛ والمرادُ به: عيسى بنُ مريم عليه السلام.

⁽۱) قولُه: «إنَّ شهداءَ أمَّتي إذًا لقليلٌ... إلخ»: وقال في «الدر المختار»: كلُّ ذلك في الشَّهيد الكامل، وإلا؛ فالمرتثُّ شهيدُ الآخرة، وكذا الجنْبُ ونحوُه مَن قصد العدوَّ فأصاب نفسه، والغريق والحريق والغريب والمهدوم عليه والمبطون والمطعون والنُّفساء والميَّت ليلة الجمعة وصاحب ذات الجنْبِ، ومن مات وهو يطلبُ العلم، وقد عدَّهم السُّيوطيُّ نحوَ الثَّلاثين. م

⁽٢) مسلمٌ، ك: الإمارة، ب: بيان الشُّهداء، ح: (٤٩٤١).

⁽٣) أبو داود، ك: الجهاد، ب: فيمن مات غازيًا، ح: (٢٤٩٩)، وأخرجه الحاكم (٢٤١٦) وحسَّنه الحافظ في «الهداية» (٢٤).

وفي «المفاتيح في شرح المصابيح» (٤/ ٥٩/١): قولُه: «من فصل»؛ أي: خرج، «وَقَصَهُ فرسُه»؛ أي: ألقاه على الأرض، فمات منه، «هامَّةٌ»؛ يعني: في طريق الغزو، «بأيِّ حتَّفِ»؛ أي: بأيِّ هلاكِ قدَّره الله.

⁽٤) قولُه: «والغريق له أجر شهيدين»: (واختلفوا في شهيد البحر: أهـو أفضل أم شهيد البرِّ ، فقال قومٌ: شهيد البرِّ ، وقال=

رواه أَبُو دَاوُدَ(١).

2944 - وعن إسحاق بنِ عبدالله بنِ أبي طلحة عَن أَنَسٍ ﴿ أَنَه سمعه يقول: كَانَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهَا يَدْخُلُ عَلَى أُمُّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ فَتُطْعِمُهُ، وَكَانَتْ أُمُّ حَرَامٍ تَحْتَ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللهِ عَلَيْهَا وَسُولُ اللهِ عَلَيْهَا وَهُو يَضْحَكُ، رَسُولُ اللهِ عَلَيْهَا اللهِ عَلَيْهِ عُرْصًا، فَأَطْعَمَتُهُ، ثُمَّ جَلَسَتْ تَفْلِي رَأْسَهُ، فَنَامَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَهُو يَضْحَكُ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: مَا يُضْحِكُكَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: ﴿ نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي عُرِضُوا عَلَى، غُزَاةً فِي سَبِيلِ اللهِ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: مَا يُضْحِكُكَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: ﴿ فَاسٌ مِنْ أُمَّتِي عُرِضُوا عَلَى ، غُزَاةً فِي سَبِيلِ اللهِ، يَرْكُبُونَ (٢) ثَبَجَ هَذَا الْبَحْر، مُلُوكًا عَلَى الْأَسِرَّةِ ﴿ ، أَوْ ﴿ مِثْلَ الْمُلُوكِ عَلَى الْأَسِرَّةِ ﴾ _ شكَ إسحاقُ _ قَالَ: يَرْكَبُونَ (٢) ثَبَجَ هَذَا الْبَحْر، مُلُوكًا عَلَى الْأَسِرَّةِ ﴿ »، أَوْ ﴿ مِثْلَ الْمُلُوكِ عَلَى الْأَسِرَّةِ ﴾ _ شكَ إسحاقُ _ قالَ:

فإنْ قلتَ: روى أبو داود من حديث ابن عمر قال: قال رسول الله على: «لا يركب البحر إلا حاجًا أو معتمرًا أو عاريًا؛ فإنَّ تحت البحر نارًا، وتحت النَّار بحرًا»، قلتُ: هذا حديثٌ ضعيفٌ؛ لِما رواه الخلَّال في «علله» من حديث ليثٍ عن مجاهدٍ عن عبدالله بن عمرَ يرفعه قال: قال ابنُ معينٍ: هذا عن النَّبِيُ عَلَيْ منكرٌ، كذا في «عمدة القاري».

وقال في «العالمگيرية»: إذا أراد أنْ يركب السَّفينة في البحر للتِّجارة أو لغيرها فإنْ كان بحالٍ لو غرقت السَّفينة أمكنه دفعُ الغرق بكل ما دفعُ الغرق عن نفسه بكلِّ سببِ يدفع الغرق به؛ حلَّ له الرُّكوب في السَّفينة، وإنْ كان لم يمكنه دفعُ الغرق بكل ما يُدفع به الغرقُ؛ لا يحلُّ له الرُّكوب. م

⁼ قوم: شهيد البحر، قال أبو عمر: ولا خلاف بين أهل العلم أنَّ البحر إذا ارتجَّ لم يجزُ ركوبُه لأحدِ بوجهِ من الوجوه في حين ارتجاجه، والذين رجَّحوا: شهيد البحر، احتجُّوا بهذا الحديث)، كذا في «عمدة القاري». م

⁽۱) أبو داود، ك: الجهاد، ب: فضل الغزو في البحر، ح: (٢٤٩٣)، وحسّنه ابن حجر في «الهداية» (١٨/٤). وفي «المفاتيح في شرح المصابيح» (١/ ٣٥٨): قولُه: «المائد في البحر»: هذا اسم فاعل من ماد يميد إذا دار رأسُ الرَّجل من خوفِ البحر وغشَيان معدته من تحرُّك السَّفينة في البحر؛ يعني: من ركب البحر وأصابه دوازٌ له أجرُ شهيدٍ إنْ كان يمشي إلى طاعةٍ، كالغزو والحجِّ وتحصيل العلم، وأمَّا التُّجَّار؛ فإنْ لم يكن لهم طريقٌ سوى البحر، وكانوا يتَّجرون للقوت لا لجمع المال؛ فهم داخلون في هذا الأجر.

⁽٢) قولُه: «يركبون ثَبَجَ هذا البحر»: فيه دلالةٌ على ركوب البحر للغزو، وقال سعيدبن المسيِّب: كان أصحابُ النَّبيِّ ﷺ يَّتَجرون في البحر، منهم طلحةُ وسعيدُ بن زيد، وهو قول جمهور العلماء إلا عمرَ بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز هيه؛ فإنَّهما منعا من ركوبه مطلقًا، ومنهم من حمله على ركوبه لطلب الدُّنيا لا للآخرة، وكره مالكُّ ركوبَه للنَّساء مطلقًا؛ لما يُخاف عليهنَّ من أنْ يُطَّلع منهنَّ أو يطَّلعْنَ على عورةٍ، وخصَّه بعضُهم بالسُّفن الصِّغار دون الكبار، والحديث يخدش فيه.

قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، ادْعُ اللهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، فَدَعَا لَهَا، ثُمَّ وَضَعَ رَأْسَهُ، فَنَامَ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَهُوَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي عُرِضُوا عَلَيّ، غُزَاةً فِي سَبِيلِ اللهِ»، يَضْحَكُ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: مَا يُضْحِكُكَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي عُرِضُوا عَلَيّ، غُزَاةً فِي سَبِيلِ اللهِ»، كَمَا قَالَ فِي الْأُولَى، قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، ادْعُ الله أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، قَالَ: «أَنْتِ مِنَ الْأَولِينَ»، فَرَكِبَتْ أُمُّ حَرَامٍ بِنْتُ مِلْحَانَ الْبَحْرَ فِي زَمَنِ مُعَاوِيَةً، فَصُرِعَتْ عَنْ دَابَّتِهَا حِينَ خَرَجَتْ مِنَ الْبَحْرِ، فَهَلَكَتْ، وواه البخاريُّ (١)، ومسلمٌ عن يحيى بن يحيى.

٤٩٨٩ ـ وعَن عَبدِ اللهِ بنِ عَمرٍ و ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا مِن غَاذِيَةٍ أَو سَرِيَّةٍ تَغزُو (٢) فَتَغنَمُ وَتَسلَمُ، إِلَّا كَانُوا قَد تَعَجَّلُوا ثُلُثَي أُجُورِهِم، وَمَا مِن غَاذِيَةٍ أَو سَرِيَّةٍ تُخفِقُ وَتُصَابُ، إِلَّا تَمَّ أُجُورُهُم »، رواه مسلمٌ (٣).

٤٩٩٠ ـ وَعَن أَبِي مُوسَى ﴿ قَالَ: جَاءَ رَجُلُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: الرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِلمَغنَمِ، وَالرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِلمَغنَمِ، وَالرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِلمَغنَمِ، وَالرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِيرى مَكَانُهُ، فَمَن فِي سَبِيلِ اللهِ؟ قَالَ: «مَن (٤) قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللهِ هِي

⁽١) مسلمٌ واللَّفظ له، ك: الإمارة، ب: فضل الغزو في البحر، ح: (٤٩٣٤)، والبخاريُّ، ك: الجهاد، ب: الدُّعاء بالجهاد والشَّهادة للرِّجال والنِّساء، ح: (٢٧٨٨ ـ ٢٧٨٨).

⁽٢) قولُه: "تغزو فتغنمُ وتسلمُ إلا كانوا قد تعجَّلوا ثلثي أجورِهم... إلخ»: (تأويلُه: أنَّه كان مقصودُه الجهاد ولا يرغب معه في الغنيمة، وأمَّا إذا كان معظمَ مقصودِه الجهادُ، ويرغب معه في الغنيمة؛ فهو داخلٌ في قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ مُنَاحُ أَن تَبْتَغُوا فَضَلَ لَا مِن رَبِّكُمْ ﴾ [البقرة: ١٩٨]؛ يعني: التَّجارة في طريق الحجّ، فكما أنَّه لا يحرم ثواب الحجّ فكذا الجهاد، ومن يريد الجهادُ، ومرادُه في الحقيقة المالُ، فهذا كان حال المنافقين ولا أجرَ له، أو يكون معظم مقصوده المال، وفي مثله قال على للذي استؤجر على الجهاد بدينارين: "إنَّما لك ديناران في الدُّنيا والآخرة»)، أخذته من «رد المحتار». م

⁽٣) مسلم، ك: الإمارة، ب: بيان قدر ثواب من غزا فغنم، ح: (٩٣١).

وفي «المفاتيح في شرح المصابيح» (٤/ ٣٤٦): «تُخْفِق»: بضم التَّاء وسكون الخاء وكسر الفاء؛ أي: تخلو يدُه ممَّا يطلبه من المال، أو الكسب، أو الغنيمة، «وتصاب»؛ أي: تجرح أو تقتل؛ يعني: من غزا، وحصلت له الغنيمة؛ يكون أجرُه أقلَّ من الذي غزا، ولم يحصل له الغنيمة، وجرح أو قتل؛ لأنَّ الأجرَ بقدر التَّعب.

⁽٤) قولُه: «ومن قاتل لتكون كلمةُ الله هي العليا؛ فهو في سبيل الله»: قـال في «الفتح»: (والحاصل ممَّا ذكر أنَّ القتالَ=

العُليا؛ فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللهِ»، مُتَّفَقٌ عَلَيهِ(١).

١٩٩١ ـ وعَن عُبَادَةَ بنِ الصَّامِتِ ﷺ: «مَن غَزَا فِي سَبِيلِ اللهِ وَلَم يَنوِ إِلَّا عِقَالًا؛ فَلَهُ مَا نَوَى»، رواه النَّسائيُّ (٢).

١٩٩٢ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، رَجُلٌ يُرِيدُ الجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللهِ وَهُوَ يَبَتَغِي عَرَضًا مِنَ الدُّنيَا؟ فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ: «لَا أَجرَ^(٣) لَهُ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٤).

١٩٩٣ ـ وَعَن مُعَاذٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الغَزوُ غَزوَانِ: فَأَمَّا مَنِ ابتَغَى وَجهَ اللهِ وَأَطَاعَ الإَمَامَ وَأَنفَقَ الكَرِيمَةَ وَيَاسَرَ الشَّرِيكَ وَاجتَنَبَ الفَسَادَ؛ فَإِنَّ نَومَهُ وَنُبْهَهُ أَجرٌ كُلُّهُ، وَأَمَّا مَن غَزَا فَحْرًا وَرِيَاءً وَسُمعَةً وَعَصَى الإِمَامَ وَأَفسَدَ فِي الأَرضِ؛ فَإِنَّهُ لَم يَرجِع بِالكَفَافِ»، رَوَاهُ مَالِكٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ (٥٠).

٤٩٩٤ ـ وَعَن عَبدِاللهِ بنِ عَمرٍ و ﷺ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَخبِرنِي عَنِ الجِهَادِ، فَقَالَ: «يَا عَبدَاللهِ بنَ عَمرٍ و، إِن قَاتَلتَ صَابِرًا مُحتَسِبًا؛ بَعَثَكَ اللهُ صَابِرًا مُحتَسِبًا، وَإِن قَاتَلتَ مُرَاثِيًا مُكَاثِرًا؛ بَعَثَكَ اللهُ مُرَاثِيًا مُكَاثِرًا، يَعَدُل اللهُ مُرَاثِيًا مُكَاثِرًا، يَا عَبدَاللهِ بنَ عَمرٍ و، عَلَى أَيِّ حَالٍ قَاتَلتَ أَو قُتِلتَ؛ بَعَثَكَ اللهُ عَلَى تِلكَ الحَالِ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٠).

⁼ منشؤُه القوُّة العقليَّةُ، والقوَّة الغضبيَّة والقوَّة الشَّهوانيَّة، ولا يكون في سبيل الله إلا الأوَّلُ)، كذا في «نيل الأوطار». م

⁽١) البخاريُّ، ك: الجهاد، ب: من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا، ح: (٢٨١٠)، مسلمٌ، الإمارة، ب: من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا، ح: (٤٩١٩).

⁽٢) النَّسائيُّ، ك: الجهاد، ب: من غزا في سبيل الله ولم ينوِ من غَزاته إلا عقالًا، ح: (٣١٤٠)، وصحَّحه الحاكِم ووافقه الذَّهبيُّ، ح: (٢٥٢٢).

⁽٣) قولُه: «لا أجر له»: (إذا لم يغزُ لله، وأما إذا غزا لله، وقصد حصول الغنيمة؛ فلا شكَّ أنَّ له الأجرَ، نعم، أجرُه أنقص من أجر من غزا لله ولم يقصد الغنيمة)، كذا في «المرقاة». م

⁽٤) أبو داود، ك: الجهاد، ب: فيمن يغزو ويلتمس الدُّنيا، ح: (٢٥١٦)، وصحَّحه الحاكم ووافقه الذَّهبيُّع، (٢٤٣٦).

⁽٥) أبو داود واللَّفظ له، ك: الجهاد، ب: فيمن يغزو ويلتمس الدُّنيا، ح: (٢٥١٥)، والنَّسائيُّ، ك: الجهاد، ب: فضل الصَّدقة في سبيل الله ﷺ، ح: (٣١٩٠)، وحسَّنه ابن حجر في «الهداية» (٤/ ٢٠).

⁽٦) أبو داود، ك: الجهاد، ب: من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا، ح: (٢٥١٩)، وصحَّحه الحاكم ووافقه الذَّهبيُّ (٢٤٣٧).

٤٩٩٥ ـ وَعَن عُقبَةَ بِنِ مَالِكِ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ قَالَ: «أَعَجَزتُم إِذَا بَعَثتُ رَجُلًا فَلَم يَمضِ (١١) لِأَمْرِي، أَنْ تَجْعَلُوا مَكَانَهُ مَنْ يَمْضِي لِأَمْرِي؟»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢١).



⁽١) قولُه: «فلم يمض لأمري أنْ تجعلوا مكانَه من يمضي لأمري»؛ (أي: يُكره تقليد الفاسق يُعزل بالفسق إلا لفتنةٍ، والمرادُ أنَّه يستحقُّ العزلَ، ولذا لم يقل: ينعزل)، قاله في «الدر المختار» و «رد المحتار». م

⁽٢) أبو داود، ك: الجهاد، ب: في الطَّاعة، ح: (٢٦٢٧)، أحمد ح: (١٧٠٠٧)، وصحَّحه الحاكم ووافقه الذَّهبيُّ (٢٥٣٩).



وقولِ الله ﷺ: ﴿وَأَعِـٰذُواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِن قُوَةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ. عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ﴾ [الأنفال: ٦٠].

١٩٩٦ - عَن عُقبَةَ بن عَامِرٍ ﴿ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى المِنبَرِ، يَقُولُ: ﴿ وَأَعِدُواْ لَهُ عَلَى المِنبَرِ، يَقُولُ: ﴿ وَأَعِدُواْ لَهُ عَلَى المِنبَرِ، يَقُولُ: ﴿ وَأَعِدُواْ لَهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ عَلَى المِنبَرِ، يَقُولُ: ﴿ وَأَعِدُواْ لَهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ عَلَى المِنبَرِ، يَقُولُ: ﴿ وَأَعِدُواْ لَهُ مَا اللَّهُ عَلَى المِنبَرِ، يَقُولُ: ﴿ وَأَعِدُواْ لَهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ عَلَى المِنبَرِ، يَقُولُ: ﴿ وَأَعِدُواْ لَهُ مَا اللَّهِ عَلَى المِنبَرِ، يَقُولُ: ﴿ وَأَعِدُواْ لَا اللَّهُ عَلَى المُناسَلَمُ اللَّهُ عَلَى المِنبَرِ، يَقُولُ: ﴿ وَأَعِدُواْ اللهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَاللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى المُناسِدِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَى عَلَى المِنْ عَلَى اللّهُ عَلَى الْمُعَلَّا عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الْمُعَلّمُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى

١٩٩٧ ـ وعَنهُ هُ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «سَتُفْتَحُ عَلَيْكُمْ أَرَضُونَ، وَيَكْفِيكُمُ اللهُ، فَلَا يَعْجِزُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَلْهُوَ بِأَسْهُمِهِ»، رواه مسلمٌ (٣).

١٩٩٨ ـ وَعَنهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْ يَقُولُ: «مَن عَلِمَ الرَّمِي، ثُمَّ تَرَكَهُ؛ فَلَيسَ مِنَّا، أو

⁽۱) قولُه: «ألا إنَّ القوَّةَ الرَّميُ... إلخ»: قال في «المسوَّى»: وليس المرادُ بذلك الحصرَ، بل بيانَ الفرد الكامل من أفراده، انتهى، وقال في «نيل الأوطار»: قال القرطبيُّ: إنَّما فسَّر القوَّةَ بالرَّمي وإنْ كانت القوَّةُ تظهر بإعداد غيره من آلات الحرب لكون الرَّمي أشدَّ نكاية في العدوِّ وأسهلَ مؤنة له؛ لأنَّه قد يرمي رأس الكتيبة فيصاب، فينهزم مَن خلفه، وكرَّر ذلك للتَّرغيب في تعلُّمه وإعداد آلاته، وفيه دليلٌ على مشروعيَّة الاشتغال بتعلُّم آلات الجهاد والتمرُّن فيها والعناية في إعدادها؛ ليتمرَّن بذلك على الجهاد ويتدرَّب فيه، ويروض أعضاءه. م

⁽٢) مسلمٌ، ك: الإمارة، ب: فضل الرَّمي والحثُّ عليه وذمُّ من علمه ثم نسيه، ح: (٤٩٤٦).

⁽٣) مسلم، ك: الإمارة، ب: فضل الرَّمي والحثُّ عليه وذمُّ من علمه ثم نسيه، ح: (٤٩٤٧).

وفي «كشف المناهج» (٣/ ٣٤٤): معنى الحديث: أنَّه لا ينبغي أنْ يعجز أحدكم عن تعلُّم الرَّمي حتى إذا حان فتح الرُّوم؛ أمكنه العون على الفتح.

قَد عَصَى »، رَوَاهُ مُسلِمٌ (١).

١٩٩٩ ـ وعَنهُ ﴿ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهُ يَقُولُ: ﴿ إِنَّ اللهَ لَيُدْخِلُ بِالسَّهُمِ الْوَاحِدِ النَّلَائَةَ الْجَنَّةَ: صَانِعَهُ يَحْتَسِبُ فِي صَنْعَتِهِ الْخَيْرَ، وَالرَّامِيَ بِهِ، وَالْمُمِدَّ بِهِ»، وَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهُ: ﴿ ارْمُوا وَارْكَبُوا، وَكُلُّ مَا يَلْهُو بِهِ الْمَرْءُ الْمُسْلِمُ بَاطِلٌ، إِلَّا رَمْيَهُ بِقَوْسِهِ (٢)، وَتَأْدِيبَهُ وَأَنْ تَرْمُوا أَنْ تَرْكَبُوا، وَكُلُّ مَا يَلْهُو بِهِ الْمَرْءُ الْمُسْلِمُ بَاطِلٌ، إِلَّا رَمْيَهُ بِقَوْسِهِ (٢)، وَتَأْدِيبَهُ وَرَسَهُ، وَمُلاَعَبَتَهُ امْرَأَتَهُ، فَإِنَّهُنَّ مِنَ الْحَقِّ »، رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ، وَابِنُ مَاجَه (٣) وَزَادَ أَبُو دَاوُدَ، وَالدَّارِمِيُّ: ﴿ وَمَنْ تَرَكَ الرَّمْيَ بَعْدَ مَا عَلِمَهُ رَغْبَةً عَنْهُ ؛ فَإِنَّهَا نِعْمَةٌ تَرَكَهَا، أَوْ قَالَ كَفَرَهَا» (١٤).

٠٠٠٠ و عَن أَنَسٍ ﷺ قَالَ: «كَانَ أَبُو طَلَحَةَ يَتَتَرَّسُ^(٥) مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِتُرْسٍ وَاحِدٍ، وَكَانَ أَبُو طَلْحَةَ حَسَنَ الرَّمْيِ، فَكَانَ إِذَا رَمَى تَشَرَّفَ النَّبِيُّ ﷺ.....

⁽١) مسلمٌ، ك: الإمارة، ب: فضل الرَّمي والحثُّ عليه وذمُّ من علمه ثم نسيه، ح: (٤٩٤٩).

⁽Y) قولُه: «رميَه بقوسٍ»: وقال في «بذل المجهود»: ولم يكنْ في زمان رسول الله ﷺ في الحرب إلا رميُ السَّهام، فيدخل بل يعوَّض عنه فيه ما يرمى به من الرَّصاص بالبندقيَّة والمدافع وغير ذلك من آلات الحرب الجديدة المستعملة في هذا الزمان؛ فإنَّها أغنت عن رمي السَّهام بالقوس، وعطَّلته، قال النَّوويُّ: وفي هذه الأحاديث فضيلة الرَّمي والمناضلة والاعتناء بذلك بنيَّة الجهاد في سبيل الله تعالى، وكذلك المثاقفة، وسائر أنواع استعمال السَّلاح، وكذا المسابقة بالخيل وغيرها، كما سبق في بابه، والمرادُ بهذا كلِّه التَّمرُّن على القتال والتدرُّب، والتَّحذُّق فيه، ورياضة الأعضاء بذلك. م

⁽٣) ابن ماجه، أبواب الجهاد، ب: الرَّمي في سبيل الله، ح: (٢٨١١)، والتَّرمذيُّ، أبواب فضائل الجهاد، ب: فضل الرَّمي في سبيل الله، ح: (١٦٣٧)، وقال: (حديثٌ حسنٌ).

⁽٤) أبو داود، ك: الجهاد، ب: في الرَّمي، ح: (٢٥١٣)، والدَّارميُّ ح: (٢٤٠٥). وفي «المفاتيح في شرح المصابيح» (٤/ ٣٦٩): قولُه: «ومُنبلَه»؛ أي: الذي يعطي الرَّامي السَّهم ليرمي، سواءٌ كان السَّهم ملكَ المعطى، أو الرَّامي.

قولُه: «وتأديبَه فرسَه»؛ أي: وتعليمه فرسَه الرَّكض والجوَلان على نيَّة الغزو.

⁽٥) قولُه: «يترَّسُ مع النَّبِيِّ ﷺ بترسٍ واحدٍ»: قال ابن المنير: (فيه دفع من يتخيَّل أنَّ اتخاذَ هذه الآلات ينافي التَّوكُّل والحقُّ أنَّ الحذرَ لا يردُّ القدر، ولكن يضيِّق مسالك الوسوسة لِما طبع عليه البشر)، ملتقطٌّ من «الفتح الباري». م

فَيَنْظُرُ إِلَى مَوْضِعِ نَبْلِهِ»، رواه البخاريُّ (١).

١٠٠٥ - وَعَن أَبِي نَجِيحِ السُّلَمِيِّ ﷺ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ بَلَغَ بِسَهْمٍ فِي سَبِيلِ الله؛ فَهُو لَهُ عَدْلُ مُحَرِّرٍ، وَمَنْ شَابَ شَيْبَةً فِي سَبِيلِ الله؛ فَهُو لَهُ عَدْلُ مُحَرِّرٍ، وَمَنْ شَابَ شَيْبَةً فِي الْإِسْلَامِ؛ كَانَتْ لَهُ نُورًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، رَوَاهُ البَيهَقِيُّ فِي «شعب الإيمان»(٢)، ورَوَى أَبُو دَاوُدَ (٣) الفَصلَ الْإِسْلَامِ؛ كَانَتْ لَهُ نُورًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، رَوَاهُ البَيهَقِيُّ فِي «شعب الإيمان»(٢)، ورَوَى أَبُو دَاوُدَ (٣) الفَصلَ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ

٢٠٠٢ - وَعَن سَلَمَةَ بِنِ الأَكْوَعِ ﷺ قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى قَوْمٍ مِنْ أَسْلَمَ يَتَنَاضَلُونَ بِالسُّوقِ، فَقَالَ: «ارْمُوا بَنِي إِسْمَاعِيلَ فَإِنَّ أَبَاكُمْ كَانَ رَامِيًا، وَأَنَا مَعَ بَنِي فُلاَنٍ» لِأَحَدِ الفَرِيقَيْنِ، فَأَمْسَكُوا بِالسُّوقِ، فَقَالَ: «ارْمُوا وَأَنَا مَعَكُمْ كُلِّكُمْ»، رَوَاهُ بِأَيْدِيهِمْ، فَقَالَ: «ارْمُوا وَأَنَا مَعَكُمْ كُلِّكُمْ»، رَوَاهُ البُخَارِيُّ (٤٠٠.

٥٠٠٣ وعَن عَائِشَة شَهُ قَالَتْ: سَابَقَنِي النَّبِيُ ﷺ فَسَبَقْتُهُ، فَلَبِثْنَا حَتَّى إِذَا رَهِقَنِي اللَّحْمُ سَابَقَنِي فَسَبَقَنِي، فَقَالَ: «هَذِهِ بِتِيكِ»، رواه أحمدُ وأبُو دَاوُدَ^(٥).

٥٠٠٤ ـ وعَن أَنْسِ ، فَ قَالَ: كَانَت نَاقَةٌ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ تُسَمَّى العَضبَاءَ، وَكَانَت لاَ تُسبَقُ، فَجَاءَ

⁽١) البخاريُّ، ك: الجهاد، ب: المجنُّ ومن يترَّس بترس صاحبه، ح: (٢٩٠٢).

⁽٢) البيهقيُّ في «شعب الإيمان»، ح: (٤٠٣٢).

⁽٣) أبو داود، ك: العتق، ب: أيُّ الرِّقاب أفضل، ح: (٣٩٦٥)، والنَّسائيُّ، ك: الجهاد، ب: ثواب من رمى بسهم في سبيل الله ، ح: (٣١٤٥)، والتَّرمذيُّ، أبواب فضائل الجهاد، ب: ما جاء في فضل الرَّمي في سبيل الله، ح: (٣١٤٥/ ١٦٣٥)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

⁽٤) البخاريُّ ك المناقب، ب: نسبة اليمن إلى إسماعيل، ح: (٣٥٠٧).

⁽٥) أحمدُ واللَّفظ له، ح: (٢٤١١٨)، وأبو داود، ك: الجهاد، ب: في السَّبَق، ح: (٢٥٧٨)، وصحَّعه ابن حبان (٢٦٩١).





أَعرَابِيٌّ عَلَى قَعُودٍ لَهُ فَسَبَقَهَا، فَاشتَدَّ ذَلِكَ عَلَى المُسلِمِينَ، وَقَالُوا: سُبِقَتِ العَضبَاءُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ حَقًّا عَلَى اللهِ أَن لاَ يَرفَعَ شَيئًا مِنَ الدُّنيَا إِلَّا وَضَعَهُ»، رواه البخاريُّ (۱).

٥٠٠٥ _ وَعَن عَبدِاللهِ بنِ عُمَرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ سَابَقَ (٢) بَيْنَ الخَيْلِ الَّتِي أُضْمِرَتْ مِنَ الحَفْيَاءِ،

(١) البخاريُّ، ك: الرِّقاق، ب: التَّواضع، ح: (٢٥٠١).

(٢) قولُه: «سابَقَ بينَ الخيلِ... إلخ»: قال في «الدر المختار» و«رد المحتار»: ولا بأس بالمسابقة في الرَّمي والفرس والبغل والحمار، كذا في «الملتقى» و«المجمع» ومثله في «المختار» و«المواهب» و«درر البحار»، وأقرَّه المصنفُ صاحب تنوير الأبصار ـ هنا، خلافًا لِما ذكره في مسائلَ شتَّى؛ أي: قبيل كتاب الفرائض حيث اقتصر على الفرس والإبل والأرجل والرَّمي، ومثله في «الكنز» و«الزيلعي»، وأقرَّه الشَّارح هناك، حيث قال: ولا يجوز الاستباق في غير هذه الأربعة كالبغل بالجُعل، وأمَّا بلا جعل؛ فيجوز في كلِّ شيء، وتمامه في «الزيلعي»، ومثله في «الذخيرة» و«الخانية» و«التارخانية»، والحاصل: أنَّ الحافر المذكور في الحديث عامٌ، فمن نظر إلى عمومه؛ أدخل البغل والحمار، ومن نظر إلى العلَّة؛ أخرجها؛ لأنَّهما ليسا آلة جهادٍ، ولا بأس بالمسابقة في الإبل وعلى الأقدام؛ لأنَّه من أسباب الجهاد، فكان مندوبًا، وعند الثَّلاثة: لا يجوز في الأقدام؛ أي: بالجعل، أمَّا بدونه؛ فيباح في كلِّ المَلاعب. (حلَّ الجعلُ وطابَ: لا أنَّه يصير مستحقًّا، حتى لو امتنع المغلوبُ من الدَّفع؛ لا يجبره القاضي، ولا يقضى عليه (حلَّ الجعلُ وطابَ: لا أنَّه يصير مستحقًا، حتى لو امتنع المغلوبُ من الدَّفع؛ لا يجبره القاضى، ولا يقضى عليه (حلَّ الجعلُ وطابَ: لا أنَّه يصير مستحقًا، حتى لو امتنع المغلوبُ من الدَّفع؛ لا يجبره القاضى، ولا يقضى عليه

(حلَّ الجعلُ وطابَ: لا أنَّه يصير مستحقًّا، حتى لو امتنع المغلوبُ من الدَّفع؛ لا يجبره القاضي، ولا يقضي عليه به، «زيلعيّ» في مسائل شتَّى، وعلَّله البزازيُّ بأنَّه لا يستحقُّ بالشَّرط شيئًا لعدم العقد والقبض، انتهى.

ومفاده لزومُه بالعقد كما يقول الشَّافعيُّة فتبصَّر، قد يقال: معنى قوله: (لعدم العقد)؛ أي: لعدم إمكانه، على أنَّ جوازَ الجعل فيما ذكر استحسانٌ، قال الزَّيلعيُّ: والقياس أنْ لا يجوز لِما فيه من تعليق التَّمليك على الخطر؛ ولهذا لا يجوز فيما عدا الأربعةِ كالبغل، وإنْ كان الجعلُ مشروطًا من أحد الجانبين، اهـ.

إنْ شُرطَ المال في المسابقة من جانب واحد أو من ثالثِ بأنْ يقول أحدهما لصاحبه: إنْ سبقتني؛ أعطيتك كذا، وإنْ سبق المسبقتك؛ لا آخذ منك شيئًا، أو يقول الأمير لفارسَين أو راميَين: من سبق منكما؛ فله كذا، وإنْ سبق؛ فلا شيء له، «اختيار» و «غرر الأفكار»، وحرُم لو شرط فيها الجانبين بأنْ يقول: إنْ سبق فرسُك؛ فلك علي كذا، وإن سبق فرسي؛ فلي عليك كذا، «زيلعي»، وكذا إنْ قال: إنْ سبق إبلك أو سهمك... إلخ «التاتارخانية»؛ لأنّه يصير قمارًا، إلا إذا أدخلا ثالثًا محلّلًا بينهما بفرس كفء لفرسيهما يتوهّم أنْ يسبقهما، وإلا؛ لم يجز؛ أي: كأنْ يسبق أو يسبق لا يمالة؛ لا يجوز لقوله عليه «من أدخل فرسًا بين فرسين فهو لا يأمن أنْ يسبق؛ فلا بأس به، ومن أدخل فرسًا بين فرسين، وهو أُمِنَ أنْ يَسبق؛ فهو قمارًا»، ثم إذا سبقهما؛ أخذ منهما، وإنْ سبقا لم يعطهما، وفيما بينهما: أيّهما سبق=

وَأَمَدُهَا ثَنِيَّةُ الوَدَاعِ، [وَبَيْنَهُمَا سِتَّةُ أَمْيَالٍ]، وَسَابَقَ بَيْنَ الخَيْلِ الَّتِي لَمْ تُضْمَرْ مِنَ الثَّنِيَّةِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقِ، [وبينهما ميلً]»، مُتَّفَقٌ عَلَيهِ(۱).

٠٠٠٦ ورَوَى البغوي فِي «شَرِحِ السُّنَّةِ» (٢) عَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ

= أخذ من صاحبه، ويشترط في الغاية أنْ تكون ممَّا تحتملهما الفرس، وأنْ يكون في كلِّ من الفرسين احتمالُ السَّبْق، « (المعي»، وينبغي أنْ يقال في السَّهم والأقدام كذلك، ونقل في «غرر الأفكار» عن «المحرر»: إنْ كانت المسابقة على الإبل؛ فالاعتبار في السَّبق بالكتف، وإنْ كان على الخيل؛ فبالعنق. وقيل: الاعتماد على الأقدام، اه.

فرع في متفرِّقات «التتارخانية» عن «السراجية»: يكرهُ الرَّميُ إلى هدفِ نحو القبلة، وكذا الحكم في المتفقّهة، فإذا شرط لواحدٍ معينٍ معه الصَّوابُ؛ صحَّ، وإنْ شرطاه لكلِّ على صاحبه؛ لا، «درر» و«مجتبى»؛ أي: بأنْ يقول: إن ظهر الصَّوابُ معك؛ فلك كذا، أو ظهر معي؛ فلا شيءَ لي، أو بالعكس، أما لو قالا: من ظهر معه الصَّوابُ منّا؛ فله على صاحبه كذا، فلا يصحُّ؛ لأنّه شرطٌ من الجانبين، وهو قمارٌ، إلا إذا أدخلا محلِّل بينهما، والمصارعة ليست على صاحبه كذا، فلا يصحُّ؛ لأنّه شرطٌ من الجانبين، وهو قمارٌ، إلا إذا أدخلا محلِّل بينهما، والمصارعة ليست ببدعة إلا للتَّلهِي، فتكره، «برجندي»، فقد صَرع علي جمعًا منهم ابن الأسود الجمحيُّ، ومنهم: ركانة؛ فإنّه صرعه ثلاث مرَّاتٍ متوالياتٍ لشرطه إنّه إنْ صُرع أسلمَ، كما في «شرح الشمائل للقاري»، قال الجراحيُّ: ومصارعتُه عليه الصلاة والسلام لأبي جهل لا أصل لها.

وإنَّما جاز؛ لأنَّ فيه حثًّا على الجهاد وتعلُّم العلم، فإنَّ قيام الدِّين بالجهاد والعلم، فجاز فيما يرجع إليهما لا غير، كذا في «فصول العلامي»، وأمَّا السِّباق بلا جعل؛ فيحلُّ في كلِّ شيء؛ أي: ممَّا يعلِّم الفروسيَّة ويعين على الجهاد بلا قصد التَّلهِّي، كما يظهر من كلام فقهائنا، مستدلِّين بقوله ﷺ: «لا تحضر الملائكةُ شيئًا من الملاهي سوى النَّصال»؛ أي: الرَّمي والمسابقة، والظَّاهر أنَّ تسميته لهوًا للمشاجة الصُّوريَّة. م

(۱) البخاريُّ، ك: الجهاد، ب: غاية السَّبق للخيل المضمرة، ح: (۲۸۷۰)، ومسلمٌ، ك: الإمارة، ب: المسابقة بين الخيل وتضميرها، ح: (۲۸٤٣).

وفي «المرقاة» (٦/ ٢٥٠١): «أَضْمَرت»: قال السَّيوطيُّ: الإضمار أنْ تعلف حتى تسمن وتقوى، ثم يقلَّل علقُها بقدر القوت، وتدخل بيتًا وتغشى بالجلال، حتى تحمى وتعرق، فإذا جفَّ عرقُها؛ خفَّ لحمُها وقويتْ على الجري، وفي «شرح المصابيح» لابن الملك (٤/ ٣٤٦): «من الحَفياء» بفتح الحاء مدًّا وقصرًا: اسم موضع بالمدينة على أميال، وكان ابتداءً مسابقة التي أضمرتْ منه، «وأمدها»؛ أي: غايتها.

(٢) «شرح السُّنَّة» ح: (٢٦٤٨)، وأخرجه أبو داود، انظر ما بعده.

أَدْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ، فَإِنْ كَانَ يُؤْمَنُ أَنْ يُسْبَقَ؛ فَلا خَيْرَ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ لا يُؤْمَنُ أَنْ يُسْبَقَ؛ فَلا بَأْسَ بِهِ».

٠٠٠٧ وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ^(١) قَالَ: «مَنْ أَدْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ ـ يَعْنِي وَهُـوَ لَا يُؤْمَنُ أَنْ يَسْبِقَ ـ ؟ فَلَيْسَ بِقِمَارٍ، وَمَنْ أَدْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ وَقَدْ أُمِنَ أَنْ يَسْبِقَ؟ فَهُوَ قِمَارٌ».

٥٠٠٨ - وعَن عِمرَانَ بِنِ حُصَينٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا جَلَبَ (٢) وَلَا جَنَبَ»، زَادَ يَحيَى
 فِي حَدِيثِهِ: (فِي الرِّهَانِ»، رواه أَبُو دَاوُدَ، والنَّسائيُ ورواه التِّرمذيُّ مع زيادة في باب الغصبِ (٣).

٩٠٠٩ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَة هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا سَبَقَ إِلَّا فِي نَصلٍ أَو خُفٍّ أَو حَافِرٍ»،
 رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ (٤٠).

أي: لا يحلُّ (٥) أخذُ المالِ بالمُسَابَقَةِ إِلَّا في أحدها، وأَلحَقَ فقهاؤُنا بها المسابقَةَ بالأقدام؛ لأنَّها من أسباب الجهاد.

⁽۱) أبو داود واللَّفظ له، ك: الجهاد، ب: في المحلِّل، ح: (۲۵۷۹)، وابن ماجه، ك: الجهاد، ب: السَّبق والرَّهان، ح: (۲۸۷٦)، وحسَّنه ابن حجر في «الهداية» (۶/ ۳۲).

⁽٢) قولُه: «لا جلَبَ ولا جنَبَ»: («وفي النهاية»: الجَلَب في السِّباق أنْ يتبع الرَّجل فرسَه رَجَلًا فيزَجره ويصيح حثًّا له على الجري، والجَنَب في السِّباق أنْ يجنب فرسًا إلى فرسه الذي سابق عليه، فإذا فتر المركوبُ؛ تحوَّل إلى المجنوبِ)، كذا في «المرقاة». م

⁽٣) أبو داود واللَّفظ له، ك: الجهاد، ب: في الجلب على الخيل في السَّباق، ح: (٢٥٨١)، النَّسائيُّ، ك: الخيل، ب: الجلب، ح: (٣٦٢)، والتَّرمذيُّ، أبواب النِّكاح، ب: ما جاء في النهي عن نكاح الشِّغار، ح: (٣٦٢)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

⁽٤) التِّرمذيُّ واللَّفظ له، أبواب الجهاد، ب: في الرِّهان والسَّبق، ح: (١٧٠٠)، وأبو داود، ك: الجهاد، ب: في السَّبق، ح: (٢٥٧٤)، والنَّسائيُّ، ك: الخيل، ب: السَّبق، ح: (٣٦١٥)، وقال التِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌّ).

⁽٥) قولُه: (أي لا يحلُّ أخذُ المال بالمسابقة إلا في أحدها... إلخ): (وأمَّا السِّباق بدون أخذ المال؛ فيحلُّ عند الجمهور في كلَّ الملاعب التي تعلِّم الفروسيَّة وتعين على الجهاد؛ لأنَّ جواز الجعل إنَّما ثبت بالحديث على خلاف القياس، فيجوز ما عداها بدون الجعل، فتأمل)، التقطه من «الدر المختار» و «رد المحتار». م

٠١٠ - وعَن أَنسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «البَرَكَةُ فِي نَوَاصِي الخَيلِ»، متَّفقٌ عليه(١٠).

٥٠١١ وَعَن جَرِيرِ بنِ عَبدِاللهِ ﷺ قَالَ: «رَأَيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَلْوِي نَاصِيَةَ فَرَسٍ بِإِصْبَعِهِ، وَهُوَ يَقُولُ: «الخَيلُ (٢) مَعقُودٌ بِنَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ: الْأَجْرُ وَالْغَنِيمَةُ»، رَوَاهُ مُسلِمٌ (٣).

٥٠١٢ - وَعَن عُتبَةَ بِنِ عَبدِ السُّلَمِيِّ ﴿ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَقُصُّوا نَوَاصِيَ الخَيلِ وَلَا مَعَارِفَهَا وَلَا أَذَنَابَهَا، فَإِنَّ أَذَنَابَهَا مَذَابُهَا، وَمَعَارِفَهَا دِفَاؤُهَا، وَنَوَاصِيَهَا مَعَقُودٌ فِيهَا الخَيرُ»،
 رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٤).

١٣ - ٥ - وَعَن أَبِي وَهِبِ الجُشَمِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «ارتبِطُوا الخَيلَ، وَامسَحُوا بِنَوَاصِيهَا وَأَعجَازِهَا، - أَو قَالَ: - أَكفَالِهَا، وَقَلِّدُوهَا، وَلَا تُقَلِّدُوهَا (٥) الأُوتَارَ»،

- (١) البخاريُّ، ك: الجهاد، ب: الخيل معقودٌ في نواصيها الخير إلى يوم القيامة، ح: (٢٨٥١)، ومسلمٌ، ك: الإمارة، ب: الخيل معقودٌ في نواصيها الخير إلى يوم القيامة، ح: (٤٨٥٤).
- (٢) قولُه: «الخيل معقودٌ بنواصيها الخيرُ إلى يوم القيامة... إلخ»: (وفي «شرح السُّنَّة»: فيه ترغيبٌ في اتَّخاذ الخيل للجهاد، وإنَّ الجهاد لا ينقطم)، كذا في «المرقاة». م
 - (٣) مسلم، ك: الإمارة، ب: الخيل معقودٌ في نواصيها الخير إلى يوم القيامة، ح: (٤٨٤٧).
- (٤) أبو داود واللَّفظ له، ك: الجهاد، ب: في كراهة جزِّ نواصي الخيل وأذنابها، ح: (٢٥٤٢)، وأحمد (١٧٦٣٨)، وحسَّنه ابن حجر في «الهداية» (٤/ ٣٤).
- وفي «المفاتيح في شرح المصابيح» (٤/ ٣٧٣) قولُه: «لا تقصُّوا»؛ أي: لا تقطعوا، «المذابُّ»: جمع مذبَّة، وهي ما يذبُّ به الذُّباب؛ يعني: تذبُّ الفرسُ بذنبها الذُّبابَ عن نفسها، «المعارفُ»: جمع معرف، وهو هاهنا شعر عنق الفرس، و«الدِّفاء» بكسر الدَّال وسكون الفاء: الحرارةُ، وما يدفأ به؛ أي: يصير به حارًا؛ أي: يندفع البرد عن الفرس بمعرفِه.
- (٥) قولُه: «ولا تقلَّدُوها الأوتارَ»: (وقال ابنُ الجوزيِّ: وفي المراد بالأوتار ثلاثةُ أقوالٍ: أنَّهم كانوا يقلِّدون الإبلَ أوتار القِسِيِّ؛ لتُلَّا تصيبه العين بزعمهم، فأُمروا بقطعها إعلامًا بأنَّ الأوتارَ لا تردُّ من أمر الله شيئًا، وهذا قول مالك رحمه الله تعالى، وثانيها: النَّهي عن ذلك؛ لئلًا تختنق الدَّابَةُ بها عند شدَّة الرَّكض، ويحكى ذلك عن محمَّدِ بن الحسن صاحب=



رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ (١).

١٠٠٥ - وَعَن أَبِي هُرَيرَة ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَنِ احتَبَسَ فَرَسًا فِي سَبِيلِ اللهِ إِيمَانًا بِاللهِ وَتَصدِيقًا بِوَعدِهِ؛ فَإِنَّ شِبَعَهُ وَرِيَّهُ وَرَوثَهُ وَبَولَهُ فِي مِيزَانِهِ يَومَ القِيَامَةِ»، رَوَاهُ البُخَارِيُّ (٢).

٥٠١٥ - عَن أَنَسٍ ﷺ قَالَ: «لَم يَكُن شَيءٌ أَحَبٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ بَعدَ النِّسَاءِ مِنَ الخَيلِ»، رَوَاهُ النَّسَاءِ عُن أَنَسٍ ﷺ وَوَاهُ النَّسَاءِ عُن أَنَسٍ عَلَى النِّسَاءِ عُن الخَيلِ»،

٠١٦ - وعَن أَبِي هُرَيرَةَ عَهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَكْرَهُ(١) الشِّكَالَ مِنَ الْخَيْلِ»، وَالشِّكَالُ:

أبي حنيفة، وكلامُ أبي عبيد يرجِّحه؛ فإنَّه قال: نهى عن ذلك؛ لأنَّ الدَّوابَّ تتأذَّى بذلك، ويضيق عليها نفسها ورعيها، وربما تعلَّقت بشجرة فاختنقت، أو توقَّعت عن السَّير، ثالثها: أنَّهم كانوا يعلِّقون الأجراس، حكاه الخطَّابيُّ، قال النَّوويُّ وغيره: الجمهورُ على أنَّ النَّهيَ للكراهة، وإنَّها كراهة تنزيه، وقيل: للتَّحريم، وقيل: يمنع منه قبل الحاجة، ويجوز عند الحاجة، وعن مالكِ: تختصُّ الكراهة من القلائد بالوتر، ويجوز بغيرها إذا لم يقصد دفع العين، هذا كلُّه في تعليق التَّماثم وغيرها ممَّا ليس فيه قرآنٌ ونحوه، وأمَّا ما فيه ذكر الله تعالى فلا نهى فيه؛ فإنَّه إنما يجعل للتررُّك

(١) أبو داود واللَّفظ له، ك: الجهاد، ب: إكرام الخيل وارتباطها، ح: (٢٥٥٣)، والنَّسائيُّ، ك: الخيل، ب: مايستحبُّ من شية الخيل، ح: (٣٥٩٥)، وحسَّنه ابن حجر في «الهداية» (٤/ ٣٤).

به والتَّعوُّذ بأسمائه وذكره، وكذلك لا نهى عمَّا يعلَّق لأجل الزِّينة مالم يبلغ الخيلاء أو السَّرف)، كذا في «بذل المجهود». م

وفي «اللَّمعات» (٦/ ٢١٢): قولُه: «ارتبطوا الخيل»: كنايةً عن تسمينها للغزو.

وقولُه: «وامسحوا بنواصيها وأعجازها»: جمع عجُزٍ وهو الكفّل بفتحتين، والمقصود من المسح تنظيفها من الغبار، وتعرَفُ حال سمنها، وقد يحصل به الأنس للفرس بصاحبه ويتفرّس ذلك منه.

- (٢) البخاريُّ، ك: الجهاد، ب: من احتبس فرسًا، ح: (٢٨٥٣).
 - (٣) النَّسائيُّ، ك: الخيل، ب: حبُّ الخيل، ح: (٣٥٩٤).
- (٤) قولُه: «يكره الشَّكالُ من الخيل»: مداره على التَّجربة لا أنَّه تشريعٌ وإخبارٌ، قاله في «العرف الشذي». وقال في «اللَّمعات»: ووجه كراهة الشَّكال مفوّضٌ إلى علم الشَّارع، وقال في «النهاية»: إنَّما كرهه؛ لأنَّه كالمشكول صورةً تفاؤلًا، ويمكن أن يكون قد جرَّب ذلك الجنس، فلم يكن فيه نجابةٌ، وقيل: إذا كان مع ذلك أغرَّ زالت الكراهةُ؛ لزوالِ شبه الشَّكال.

أَنْ يَكُونَ الْفَرَسُ فِي رِجْلِهِ الْيُمْنَى بَيَاضٌ، وَفِي يَدِهِ الْيُسْرَى، أَوْ فِي يَدِهِ الْيُمْنَى وَرِجْلِهِ الْيُسْرَى، رَوَاهُ مُسلِمٌ (۱۰. ۷۱۰ - وَعَن أَبِي قَتَادَةَ ﴿ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ﴿ خَيرُ (٢) الخَيْلِ الأَدْهَمُ الأَقْرَحُ الأَرْثَمُ، ثُمَّ الأَقْرَحُ الأَرْثَمُ، ثُمَّ الأَقْرَحُ الأَرْثَمُ، ثُمَّ الأَقْرَحُ اللَّارِمِيُّ (۲). المُحَجَّلُ طَلْقُ اليَمِينِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَدْهَمَ فَكُمَيْتٌ عَلَى هَذِهِ الشِّيةِ »، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَالدَّارِمِيُّ (۲).

٥٠١٨ وَعَن أَبِي وَهَبِ الجُشَمِيِّ ﷺ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «عَلَيْكُم بِكُلِّ كُمَيتِ أَغَرَّ مُحَجَّلٍ أَو أَشَقَرَ أَغَرَّ مُحَجَّلٍ أَو أَدَهَمَ أَغَرَّ مُحَجَّلٍ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ (٤٠).

٥٠١٩ - وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يُمنُ الخَيلِ فِي الشُّقرِ»، رَوَاهُ الترمذي وَأَبُو دَاوُد(٥٠).

(١) مسلمٌ، ك: الإمارة، ب: ما يكره من صفات الخيل، ح: (٤٨٥٦ ـ ٤٨٥٧).

(٣) التِّرمذيُّ واللَّفظ له، أبواب الجهاد، ب: ما جاء ما يستحبُّ من الخيل، ح: (١٦٩٧/١٦٩٦)، وابن ماجه، أبواب الجهاد، ب: النيَّة في القتال، ح: (٢٧٨٩)، وقال التِّرمذُّي: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ).

وفي «قوت المغتذي على جامع التّرمذي» (١/ ٢٨٤): «الأدهمُّ»: هو الأسود الأقرح: بالقاف والحاء المهملة، هو ما في وجهه قُرحةٌ بالضمُّ، وهي ما دون الغرَّة، «الأرثم»: بالراء والثاء المثلَّثة؛ من الرَّثم، بفتح الراء وسكون المثلَّثة: وهو بياض في جحفلة الفرس العليا، والجحفلة لذوات الحافر كالشَّفَة للإنسان، قاله الجوهريُّ، وقال صاحب النهاية: «الأرثم»: الذي أنفُه أبيض، وشفته العليا، «المحجَّل»: هو الذي في قوائمه بياضٌ، «طَلْقُ اليمين»: هي الخالية من البياض مع وجوده في باقي القوائم، «فكُميت» بضم الكاف: مصغَّرٌ: هو الذي لونه بين السَّواد والحمرة، يستوي فيه المذكّر والمؤنَّث، «على هذه الشَّية» بكسر الشين المعجمة وفتح الباء المثنَّاة من تحت؛ أي: على هذا اللَّون والصَّفة.

- (٤) أبو داود واللَّفظ له، ك: الجهاد، ب: فيما يستحبُّ من ألوان الخيل، ح: (٢٥٤٣)، والنَّسائيُّ، ك: الجهاد، ب: ما يستحبُّ من شية الخيل، ح: (٣٥٦٥)، وحسَّنه ابن حجر في «الهداية» (٤/ ٣٣).
- وفي «المفاتيح في شرح المصابيح» (٤/ ٣٧٣): قولُه: «أغرَّ محجَّلِ» الأغرُّ: الأبيض الوجه، «المحجَّل»: أبيض القوائم، و«الأشقر»: الفرس الذي جميع لونه أحمر.
- (٥) التّرمذيُّ، واللَّفظ له، أبواب الجهاد، ب: ما جاء ما يستحبُّ من الخيل، ح: (١٦٩٥)، قال: (هذا حديثٌ حسنٌ =

⁽٢) قولُه: «خير الخيل الأدهم... إلخ»: (تحسينه عليه السلام هذا أيضًا ليس بالتَّشريع، بل بالتَّجربة)، كذا في «العرف الشذي».

٠٠٠٠ وَعَنه ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَبدًا مَامُورًا، مَا اختَصَّنَا دُونَ النَّاسِ بِشَيءٍ إِلَّا بِثَلَاثٍ (١): أَمَرَنَا أَن نُسبِغَ الوُضُوءَ، وَأَن لَا نَاكُلَ الصَّدَقَةَ، وَأَن لَا نَنزِيَ حِمَارًا عَلَى فَرَسٍ»، رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ (٢).

٥٠٢١ وَفِي رواية لأبي داودَ والنَّسائيِّ (٣) عَن عَلِيِّ ﷺ قَالَ: أُهْدِيَتْ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ بَغْلَةٌ فَركِبَهَا، فَقَالَ عَلِيٍّ : لَوْ حَمَلْنَا الْحَمِيرَ عَلَى الْخَيْلِ فَكَانَتْ لَنَا مِثْلُ هَذِهِ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ».

وقال الطَّحاويُّ (٤): (إنَّ النَّهي نهي إرشادِ شفقةٍ كيلا يكون تقليل آلة الجهاد، فإنَّ الفرس يعمل

⁼ غريبٌ)، وأبو داود، ك: الجهاد، ب: فيما يستحبُّ من ألوان الخيل، ح: (٢٥٤٥).

وفي «العرف الشذي شرح سنن الترمذي» (٣/ ٢٣٧): قولُه: «في الشُّقْر»: الأشقر الذي يكون الشِّعارُ ذنبَه ورقبتَه ولونُ بدنه أحمرَ.

⁽۱) قولُه: «إلا بثلاثِ... إلخ»: (ويشكِلُ الاختصاصُ في الإسباغ والإنزاء، فإنَّ الأوَّلَ مستحبُّ، أمر به كلُّ واحدٍ، والثاني مكروة نهي عنه كلُّ أحدٍ، نعم، حرمة أكل الصَّدقة مخصوصٌ بأهل البيت، ويجاب أنَّ المرادَ الإيجاب، وهو مختصٌّ بهم، أو المرادُ الحثُّ على المبالغة أو التَّاكيد، وقيل: هذا كقول عليٍّ إلا في هذه الصَّحيفة، فالمقصود نفي الاختصاص والاستيشار بشيءٍ من الأحكام، فإنَّ هذه الأشياء ليست بمخصوصةٍ لهم)، كذا في «اللَّمعات». م

⁽٢) التَّرمذيُّ واللَّفظ له، أبواب الجهاد، ب: ما جاء في كراهية أنْ تُنزى الحمُّرُ على الخيل، ح: (١٧٠١)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)، وأبو داود، ك: الصَّلاة، ب: قدر القراءة في صلاة الظُّهر والعصر، ح: (٨٠٦).

⁽٣) أبو داود واللَّفظ له، ك: الجهاد، ب: في كراهية الحمر تنزى على الخيل، ح: (٢٥٦٥)، والنَّسائيُّ، ك: الخيل، ب: التَّشديد في حمل الحمير على الخيل، ح: (٣٦١٠)، وصحَّحه ابن حبان (٢٦٨٢).

⁽٤) قولُه: (وقال الطَّحاويُّ... إلخ): وأصل عبارته هكذا، «شرح معاني الآثار»: (٣/ ٢٧٥)، فإنْ قال قائلٌ: فما معنى اختصاص النَّبِيِّ عَلَيْ بني هاشم بالنَّهي عن إنزاء الحمير على الخيل؟ قيل له: لِما حدَّثنا ابن أبي داود، قال: حدَّثنا أبو عمر الحوضيُ، قال: حدَّثنا المرجيُّ هو ابنُ رجاء، قال: حدَّثنا أبو جهضم، قال: حدَّثني عبيدُالله بن عبدالله عن ابن عبّاسٍ، قال: ما اختصَّنا رسولُ الله عَلَيْ إلا بثلاثِ: أنْ لا نأكل الصَّدقة، وأنْ نسبغَ الوضوء، وأنْ لا ننزيَ حمارًا على فرسٍ، قال: فلقيت عبدالله بن الحسن، وهو يطوف بالبيت فحدَّثته، فقال: صدقَ، كانت الخيل قليلةً في بني هاشم، فأحبُّ أنْ تكثر فيهم، فبيَّن عبدُالله بن الحسن بتفسيره هذا المعنى الذي له اختصَّ رسول الله عَلَيْ بني هاشم=



ما لايعمل البغل، فالحاصل أنَّ تحصيل البغال ليس غيرَ جائزٍ).

٢٢٠٥ ـ وعَن أَنْسٍ ﷺ قَالَ: كَانَت (١) قَبِيعَةُ سَيفِ رَسُولِ اللهِ ﷺ مِن فِضَةٍ، رواه التِّرمذيُّ وأَبُو
 دَاوُدَ والنَّسائيُّ والدَّارِميُّ (١).

(٢) أبو داود، ك: الجهاد، ب: في السَّيف يحلَّى، ح: (٢٥٨٣)، والتِّرمذيُّ، أبواب الجهاد، ب: ما جاء في السُّيوف=

الله المعتارة المعارعلى فرس، وأنّه لم يكن للتّحريم، وإنما كانت العلّة قلّة الخيل فيهم، فإذا ارتفعت تلك العلّة، وكثرت الخيل في أيديهم؛ صاروا في ذلك كغيرهم، وفي اختصاص النّبيّ على إيّاهم بالنّهي عن ذلك دليلٌ على إباحته إيّاه لغيرهم، وليما كان على قد جعل في ارتباط الخيل ما ذكرنا من النّوب والأجر، وسُئل عن ارتباط الحمير، فلم يجعل في ارتباطها شيئًا، والبغال التي هي خلافُ الخيل مثلُها، كان من يَرْكَ أَنْ تُنتِجَ ما في ارتباطه وكسبِه ثوابٌ، وأنتج ما لا ثوابَ في ارتباطه وكسبِه ثوابٌ، وأنتج ما لا ثوابَ في ارتباطه وكسبه من الذين لا يعلمون، وقد ثبت بما ذكرنا إباحةُ نتج البغال لبني هاشم وغيرهم، وإنْ كان إنتاج الخيل أفضلَ من ذلك، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمّد رحمة الله تعالى عليهم أجمعين، انتهى. وقال في «الدر المختار»: وجاز إنزاء الحمير على الخيل كعكسه، «قهستاني»، وقال في «تكملة البحر الرائق»: يعني: جاز إنزاء الحمير على الخيل؛ لأنّه على ركب البغل واقتناه، ولو حرُم؛ لَما فعل؛ لِما فيه من فتح بابه، قاله في «الهداية». م

⁽١) قولُه: «كانت قبيعةُ سيفِ رسولِ الله ﷺ من فضَّة»: والشَّرطُ في حلية السِّيف أنْ لا يضعَ يده على موضع الفضَّة، كذا في «رد المحتار»، وفي لفظ النَّسائيّ: كان نعلُ سيفِ رسول الله ﷺ من فضّة، وقبيعةُ سيفِه وما بين ذلك حلقٌ من فضّة، والقبيعة بالقافِ فمرَّحَدة، ثم ياءٌ تحتيّة، ثم مهملةٌ على وزن سفينة: ما على طرف مقبض السَّيف من فضّة أو حديد، كذا في «شرح النَّقاية»، وفي «العالمگيرية»: إذا كان في نصل السَّيف أو في قبضة السَّيف فضّةٌ؛ قال أبو حنيفة رحمه الله: إنْ أخذ من السَّكِين موضع الفضّة يكره، وإلا؛ فلا، وقال أبو يوسف رحمه الله: يكره مطلقا، انتهى، وفي «رد المحتار»: ويجتنب في النَّصل والقبضة واللَّجام موضع اليد، انتهى، وحلية السَّيف من الفضّة؛ أي: لا من الذَّهب، كذا في «رد المحتار»، قال في «العالمگيرية»: وفي «السير» لا ينبغي أنْ يحلَّ السَّيف بذهب، وإن كان في الحرب؛ لأنَّ الحلية لا يتنفع به في الحرب، وإنَّما هي للزِّينة، قال عفا الله عنه: فإذا كان هذا في السَّيف ففي حمائله أولى، كذا في «التمرتاشي»، انتهى، وقال القهستاني في «شرح النُّقاية» ناقلًا عن «فتاوى قاضي خان»: لا بأسَ بحلية المنطقة والسِّلاح وحمائل السَّيف بالفضَّة في قولهم، ويكره ذلك بالنَّهب عند البعض، وهذا إذا خلُص من الفضَّة أو الذَّهب، وإلا؛ فلا بأس به عند الكلّ، انتهى، وفي «مجمع البركات»: أمَّا التَّمويه «العالمگيرية»: ولا بأس بتمويه السِّلاح بالذَّهب والفضَّة، كذا في «السراجية»، انتهى، وفي «مجمع البركات»: أمَّا التَّمويه الذى لا يخلُص منه الذَّه بي والفضّة، كذا في «السراجية»، انتهى، وفي «مجمع البركات»: أمَّا التَّمويه الذى لا يخلُص منه الذَّه بي والفضّة لا بأس به، انتهى، مأخوذٌ من ملخَص الحواشى. م

وقال التُّوربشتيُّ: (حديث مزيدة (١٠٠ لا يقوم به حجَّة ؛ إذ ليس له سندٌ يعتمد به، ذكر صاحب «الاستيعاب» حديثه، وقال: «إسنادُه ليس بالقويِّ)(٢).

٠٢٣ - وَعَنِ السَّائِبِ بنِ يَزِيدَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ (٣) عَلَيْهِ يَوْمَ أُحُدٍ دِرْعَانِ، قَدْ ظَاهَرَ بَيْنَهُمَا، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابنُ مَاجَه (١).

١٠٢٤ - وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ هَ قَالَ: «كَانَت رَايَةُ نَبِيِّ اللهِ ﷺ سَودَاءَ، وَلِوَاؤُهُ أَبيَضَ»، رَوَاهُ التِّرمِذِي وَابنُ مَاجَه (٥).
 التِّرمِذِي وَابنُ مَاجَه (٥).

٥٠٢٥ وَعَن يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ مَوْلَى مُحَمَّدِ بْنِ القَاسِمِ قَالَ: بَعَنَنِي مُحَمَّدُ بْنُ القَاسِمِ إِلَى البَرَاءِ الْبِيَاءِ اللهِ عَلَيْ مَوْلَى مُحَمَّدُ ، رَوَاهُ أَحمَدُ ، ابْنِ عَاذِبٍ هَ أَسْأَلُهُ عَنْ رَايَةٍ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ ، فَقَالَ: «كَانَتْ سَوْدَاءَ مُرَبَّعَةً مِنْ نَمِرَةٍ»، رَوَاهُ أَحمَدُ ، وَالتَّر مِذِيُّ ، وَأَبُو دَاوُدَ(١).

⁼ وحليتها، ح: (١٦٩١)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

⁽١) وهو ما أخرجه التِّرمذيُّ برقم: (١٦٩٠)، واستغربه عن مزيدة قال: (دخل رسولُ الله ﷺ يوم الفتح وعلى سيفه ذهبٌ وفضَّةُ).

⁽۲) «الميسر» (۳/ ۸۹۰).

⁽٣) قولُه: «كان عليه يومَ أحدَ دِرعان قد ظَاهر بينهما»: بأنْ لبسَ أحدَهما فوق الآخر، ومن التَّظاهر: بمعنى التَّعاون والتَّساعد، كذا في «النهاية»، وفيه إشارةٌ إلى جواز المبالغة في أسباب المجاهدة، وأنَّه لا ينافي التَّوكُّل والتَّسليم بالأمور الواقعة المقدَّرة، كذا في «المرقاة». م

⁽٤) التَّرمذيُّ في «الشمائل المحمدية» واللَّفظ له ح: (١١٢)، وابن ماجه ك: الجهاد، ب: السَّلاح، ح: (٢٨٠٦)، وقال في «الزَّوائد»: (إسنادُه صحيحٌ على شرط البخاريِّ)، والنَّسائيُّ في «السنن الكبرى» ح: (٨٥٢٩)، وأخرجه أبو داود عن السَّائب عن رجل، ك: الجهاد، ب: في لبس الدُّروع، ح: (٢٥٩٠).

⁽٥) التِّر مذيُّ، أبواب الجهاد، ب: ما جاء في الرَّايات، ح: (١٦٨١)، وابن ماجه، أبواب الجهاد، ب: الرَّايات والألوية، ح: (٢٨١٨)، وقال التِّر مذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

وفي «المفاتيح في شرح المصابيح» (٤/ ٣٧٦): «الرَّايةُ»: العلم الكبير، «اللُّواء»: العلم الصَّغير، يقال له: البيرق.

⁽٦) التّرمذيُّ، أبواب الجهاد، ب: ما جاء في الرّايات، ح: (١٦٨٠)، وأبو داود، ك: الجهاد، ب: في الرايات والألوية،=

٥٠٢٦ وَعَن جَابِرٍ هُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ وَلِوَاؤُهُ أَبِيَضُ، رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابِنُ مَاجَهُ(١).

٥٠٢٧ - وَعَن عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: كَانَت بِيدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَوسٌ عَرَبِيَّةٌ، فَرَأَى رَجُلًا بِيدِهِ قَوْسٌ فَارِسِيَّةٌ،
 فَقَالَ: «مَا هَذِهِ؟ أَلْقِهَا، وَعَلَيْكُمْ بِهَذِهِ وَأَشْبَاهِهَا، وَرِمَاحِ الْقَنَا، فَإِنَّهُمَا يَزِيدُ اللهُ لَكُمْ بِهِمَا فِي الدِّينِ،
 وَيُمَكِّنُ لَكُمْ فِي الْبِلَادِ»، رَوَاهُ ابنُ مَاجَه (٢٠).



⁼ ح: (۲٥٩١)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

وفي «شرح المصابيح» لابن الملّك (٤/ ٣٥٦): وهي بردةٌ من صوفٍ فيها تخطيطٌ من سوادٍ وبياضٍ، تلبّسها الأعرابُ، سمّيت نورَةً تشبيهًا بالنَّمِر.

⁽١) أبو داود واللَّفظ له، ك الجهاد، ب: في الرَّايات، ح: (٢٥٩٢)، والتَّرمذُّي، أبواب الجهاد، ب: ما جاء في الألوية، ح: (١٦٧٩)، وحسَّنه ابن حجر في «الهداية» (٢٧/٤).

⁽٢) ابن ماجه، أبواب الجهاد، ب: السِّلاح، ح: (٢٨١٠)، في «الزَّ وائد»: (في إسناده عبدُالله بن بشرِ الجيانيُّ ضعَّفه يحيى القطَّانُ وغيرُه، وذكره ابنُ حبَّان في الثقات لكنَّه ما أجاد في ذلك).

قال السّنديُّ: قولُه: «قوسٌ عربيَّةٌ»: ما يُرمى بها النَّبلُ، وهو السِّهام العربيَّةُ، والفارسيُّ ما يُرمى به نحو البندقِ، «القنا»: جمع قناقٍ، وهي الرُّمح.



٥٠٢٨ - عَن كَعبِ بنِ مَالِكِ ﷺ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ خَرَجَ يَومَ الْخَمِيسِ فِي غَزوَةِ تَبُوكَ، وَكَانَ يُحِبُّ أَنْ يَخرُجَ يَومَ الْخَمِيسِ»، رواه البخاريُّ(١).

٩٠٠٩ عن صَخرِ بن وَدَاعةَ الغامِديِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ (٢)بارِكَ لِأُمَّتِي فِي بُكُورِهَا»، قَالَ: وَكَانَ إِذَا بَعَثَ سَرِيَّةً، أَوْ جَيْشًا، بَعَثَهُمْ أَوَّلَ النَّهَارِ، وَكَانَ صَخْرٌ رَجُلًا تَاجِرًا، وَكَانَ إِذَا بَعَثَ بَعَثَهُمْ أَوَّلَ النَّهَارِ، وَكَانَ صَخْرٌ رَجُلًا تَاجِرًا، وَكَانَ إِذَا بَعَثَ تِجَارَةً بَعَثَهُمْ أَوَّلَ النَّهَارِ، وَلَا اللَّهُ رواه التَّرمذيُّ، وأبو داود، والدَّارميُّ (٣).

٠٣٠ - وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُ ﷺ عَبْدَاللهِ بْنَ رَوَاحَةَ فِي سَرِيَّةٍ، فَوَافَقَ ذَلِكَ يَوْمَ الجُمُعَةِ، فَغَذَا أَصْحَابُهُ، فَقَالَ: أَتَخَلَّفُ فَأُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ ثُمَّ أَلْحَقُهُمْ، فَلَمَّا صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ؛ وَآهُ، فَقَالَ لَهُ: «مَا مَنَعَكَ أَنْ تَغْدُو مَعَ أَصْحَابِك؟»، فَقَالَ: أَرَدْتُ أَنْ أُصَلِّي مَعَكَ ثُمَّ أَلْحَقَهُمْ، فَقَالَ: «لَوْ أَنْ أَصَلِّي مَعَكَ ثُمَّ أَلْحَقَهُمْ، فَقَالَ: «لَوْ أَنْ أَصَلَّي مَعَكَ ثُمَّ أَلْحَقَهُمْ، فَقَالَ: «لَوْ أَنْ أَصَلَّي مَا أَذْرَكْتَ فَضْلَ غَدُو تِهِمْ»، رَوَاهُ التَّر مِذِيُّ (٤٠).

٠٣١ - وَعَن أَنسٍ ، اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ: «عَلَيكُم بِالدُّلجَةِ، فَإِنَّ الأَرضَ تُطوَى بِاللَّيلِ»،

⁽١) البخاريُّ، ك: الجهاد والسير، ب: من أراد غزوة فورى بغيرها، ح: (٢٩٥٠).

⁽٢) قولُه: «اللَّهم بارك لأمَّتي في بكورها... إلخ»: (فثبت استحبابُ الابتكار بالقولِ منه على وبالفعل، لذلك المسافرة، وطلبُ العلم والكسبُ وغيرُها سنَّةُ في أوَّل النَّهار)، أخذته من «بذل المجهود» و«المرقاة». م

⁽٣) التِّرمذيُّ واللَّفظ له، أبواب البيوع، ب: ما جاء في التَّبكير بالتِّجارة، ح: (١٢١٢)، وقال: (حديثُ صخر الغامديِّ حديثٌ حسنٌ)، وأبو داود، ك: الجهاد، ب: في الابتكار في السَّفر، ح: (٢٦٠٦).

⁽٤) التَّر مذيُّ واللَّفظ له، أبواب الجمعة، ب: ما جاء في السَّفر يوم الجمعة، ح: (٥٢٧)، وأحمدُ (١٩٦٦)، وقال الشَّيخ أحمد شاكر: (إسنادُه صحيحٌ).

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ(١).

٣٢٠ ٥ - وعَنِ عَبدِاللهِ بنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَو يَعلَمُ النَّاسُ مَا فِي الوَحدَةِ مَا أَعلَمُ، مَا سَارَ (٢) رَاكِبٌ بِلَيلٍ وَحدَهُ (١٠) رواه البخاريُ (٣).

٣٣٠ ٥ - وَعَن عَمرِ و بنِ شُعَيبٍ عَن أَبِيهِ عَن جَدِّهِ ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «الرَّاكِبُ شَيطَانٌ، وَالنَّرَةُ وَكَبُ عَمرِ و بنِ شُعَيبٍ عَن أَبِيهِ عَن جَدِّهِ ﴿ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُ قَالَ: «الرَّاكِبُ شَيطَانٌ، وَالنَّسَائِيُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُ (٤٠).

٠٣٤ - وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﴿ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ: ﴿ خَيرُ الصَّحَابَةِ أَربَعَةٌ، وَخَيرُ السَّرَايَا أَربَعُمِئَةٍ، وَخَيرُ البَّرِمِيْ البَّيُوشِ أَربَعَةُ آلَافٍ، وَلَن يُغلَبَ اثنَا عَشَرَ أَلفًا مِن قِلَّةٍ »، رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالدَّارِمِيُّ (٥٠).

⁽١) أبو داود، ك: الجهاد، ب: في الدُّلجة، ح: (٢٥٧١)، وصحَّحه ابن خزيمة، ح: (٢٥٥٥).

⁽Y) قولُه: «ما سار راكبٌ بليل وحدَه»: (قال المهلّبُ: نهيه على الوحدة في سير اللّيل إنّما هو إشفاقٌ على الواحد من الشّياطين؛ لأنّه وقت انتشارهم، وأذاهم بالتّمثُّل لهم وما يفزعهم ويدخل في قلوبهم الوساوس، ولذلك أمر النّاس أن يحبسوا صبيانهم عند فحمة اللّيل، ومع هذا إنّ الوحدة ليست بمحرّمة، وإنّما هي مكروهة، فمن أخذ بالأفضل من الصّحبة؛ فهو أولى، ومن أخذ بالوحدة؛ فلم يأتِ حرامًا، انتهى، وقال العينيُّ: وإذا اقتضت المصلحة الانفراد كإرسال الجاسوس والطّليعة؛ فلا كراهَة)، التقطته من «عمدة القارى». م

⁽٣) البخاريُّ، ك: الجهاد والسير، ب: السير وحده، ح: (٢٩٩٨).

⁽٤) أبو داود واللَّفظ له، ك: الجهاد، ب: في الرَّجل يسافر وحده، ح: (٢٦٠٧)، والتِّرمذيُّ، أبواب الجهاد، ب: ما جاء في كراهية أنْ يسافر الرَّجل وحده، ح: (١٦٧٤)، قال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

⁽٥) أبو داود واللَّفظ له، ك: الجهاد، ب: فيما يستحبُّ من الجيوش، ح: (٢٦١١)، وقال: (والصَّحيحُ أنَّه مرسلٌ)، والتِّرمذيُّ، أبواب السِّير، ب: ما جاء في السرايا، ح: (١٥٥٥)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ، لا يسنده كبيرُ أحدٌ غيرُ جرير بن حازم، وإنَّما روي هذا الحديث عن الزُّهريِّ، عن النَّبيِّ عَيَيْ مرسلًا، وقد رواه حبَّان بن عليِّ العنزيُّ، عن عقيلٍ، عن النَّبي عَيَيْ ، ورواه اللَّيث بن سعدٍ، عن عقيلٍ، عن النَّبي عَيْ مرسلًا).

وفي «اللَّمعات» (٦/ ٦٣٦): وقولُه: «ولن يُغلَبَ»: بلفظ المجهول؛ أي: لا يكون اثنا عشر ألفًا مغلوبين، وإن صاروا مغلوبين لا يكون ذلك لقلَّتهم بل لأمرِ آخرَ من العجْب والغرور وغير ذلك.

٠٣٥ - وعَن أَبِي سَعِيدٍ الخُدرِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: ﴿إِذَا خَرَجَ ثَلَاثَةٌ فِي سَفَرٍ فَلْيُؤَمِّرُوا(١) أَحَدَهُم»، رواه أَبُو دَاوُدَ(٢).

٥٠٣٦ وعَن سَهلِ بنِ سَعدٍ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «سَيِّدُ القَومِ فِي السَّفرِ خَادِمُهُم، فَمَن سَبَقَهُم بِخِدمَةٍ؛ لَم يَسبِقُوهُ بِعَمَلٍ إِلَّا الشَّهَادَةَ»، رَوَاهُ البَيهَقِيُّ فِي «شعب الإيمان»(٣).

٥٣٧ - وَعَن أَبِي ثَعلَبَةَ الحُشَنِيِّ هُ قَالَ: كَانَ النَّاسُ إِذَا نَزَلُوا مَنزِلًا تَفَرَّقُوا فِي الشِّعَابِ وَالْأَوْدِيَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِنَّ تَفَرُّ قَكُمْ فِي هَذِهِ الشِّعَابِ وَالْأَوْدِيَةِ، إِنَّمَا ذَلِكُمْ مِنَ الشَّيْطَانِ»، فَلَمْ يَنْزِلُ بَعْدَ ذَلِكَ مَنْزِلًا إِلَّا انْضَمَّ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، حَتَّى يُقَالَ: لَوْ بُسِطَ عَلَيْهِمْ ثَوْبٌ؛ لَعَمَّهُمْ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدُنَا،

٥٣٨ - وَعَن سَهلِ بِنِ مُعَاذٍ عَن أَبِيهِ ﷺ قَالَ: غَزَوْتُ مَعَ نَبِي اللهِ ﷺ غَزْوَةَ كَذَا وَكَذَا، فَضَيَّقَ النَّاسُ الْمَنَاذِلَ وَقَطَعُوا الطَّرِيقَ، فَبَعَثَ نَبِيُّ اللهِ ﷺ مُنَادِيًا يُنَادِي فِي النَّاسِ: ﴿أَنَّ مَنْ ضَيَّقَ مَنْزِلًا أَوْ قَطَعَ طَرِيقًا؛ فَلَا جِهَادَ لَهُ ﴾ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٥٠).

٥٠٣٩ و عَن أَبِي قَتَادَةً عَلَى اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ إِذَا كَانَ فِي سَفَرٍ فَعَرَّسَ بِلَيلٍ اضطَجَعَ

⁽١) قولُه: «فليؤمّروا أحدهم»؛ (يعني: فليجعلوا أحدهم أميرًا عليهم ليسهل قطع النّزاع والاختلاف عليهم، والأمر للاستحباب)، كذا في «بذل المجهود». م

⁽٢) أبو داود، ك: الجهاد، ب: في القوم يسافرون يؤمِّرون أحدهم، ح: (٢٦٠٨)، وأخرجه عن أبي هريرة أيضًا برقم: (٢٦٠٩)، وحسَّنه ابن حجر في «الهداية» (٤٣/٤).

⁽٣) «شعب الإيمان» ح: (٨٠٥٠).

⁽٤) أبو داود واللَّفظ له، ك: الجهاد، ب: ما يؤمر من انضمام العسكر وسَعته، ح: (٢٦٢٨)، والنَّسائيُّ في «الكبرى» ح: (٨٨٠٥)، وصحَّحه ابن حبَّان (٢٦٩٠).

⁽٥) أبو داود واللَّفظ له، ك: الجهاد، ب: ما يؤمر من انضمام العسكر وسَعته، ح: (٢٦٢٩)، وأحمد (١٥٦٤٨)، وحسَّنه ابن حجر في «الهداية» (٤٦/٤).



عَلَى يَمِينِهِ، وَإِذَا عَرَّسَ قُبَيلَ الصُّبحِ؛ نَصَبَ ذِرَاعَهُ، وَوَضَعَ رَأْسَهُ عَلَى كَفِّهِ، رواه مسلم (١٠).

٠٤٠ - وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تَصْحَبُ الْمَلَائِكَةُ رُفْقَةً فِيهَا جِلْدُ نَمِرٍ»،

٠٤١ - وعَنه هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تَصحَبُ المَلَائِكَةُ رُفقَةً فِيهَا كَلَبٌ وَلَا (" جَرَسٌ »، رواه مسلمٌ (١٠).

⁽١) مسلمٌ، ك: المساجد، ب: قضاء الصَّلاة الفائنة واستحباب تعجيل قضائها، ح: (١٥٦٥).

⁽٢) أبو داود، ك: اللّباس، ب: في جلود النُّمور والسّباع، ح: (١٣٠)، وقال النّوويُّ في «خلاصة الأحكام» (١/ ٧٨): (رواه أبو داود بإسنادٍ حسن).

⁽٣) قولُه: «ولا جرس»: (وقال في «العالمگيريه»: واختلف العلماء في كراهة تعليق الجرس على الدَّوابَّ، فمنهم من قال بكراهيته في الأسفار كلَّها، الغزوُ وغيرُه في ذلك سواءٌ، وهذا القاتل يقول بكراهة ذلك في الحضر كما يقول بكراهته في السَّفر، ويقول أيضًا بكراهة أتخاذ الجلاجل في رِجل الصَّغير، وقال محمَّدٌ رحمه الله تعالى في «السير الكبير»: إنَّما يكره اتِّخاذ الجرس للغزاة في دار الحرب وهو المذهب عند علمائنا رحمهم الله تعالى؛ لأنَّ تعليقَ الجرس على الدَّوابُ إنما يكره في دار الحرب؛ لأنَّ العدوَّ يشعر بمكان المسلمين، فإنْ كان بالمسلمين قلَّةُ يتبادرون إليهم فيقتلونهم، وإنْ كان بهم كثرةٌ؛ فالكفَّارُ يتحرَّ زون عنهم ويتحصَّنون، فعلى هذا قالوا: إذا كان الرَّخبُ في المفازة في دار الإسلام يخافون من اللَّصوص؛ يكره لهم تعليق الجرس على الدَّوابُ أيضًا حتى لا يشعر بهم اللَّصوص فلا يستعدُّون لقتلهم وأخذ أموالهم، والذي ذكرنا من الجواب في الجرس فهو الجواب في الجلاجل، قال محمَّدٌ رحمه الله تعالى في «السِّير»: فلَّما ما كان في دار الإسلام فيه منفعةٌ لصاحب الرَّاحلة؛ فلا بأس به، قال: وفي الجرس منفعةٌ جمَّةٌ: منها إذا ضلَّ واحدٌ من القافلة يلحق بها بصوت الجرس، ومنها: أنَّ صوتَ الجرس يبعد هوامَّ اللَّيل عن القافلة كالدُّنب وغيره، ومنها: أنَّ صوتَ الجرس يزيد في نشاط الدَّوابُ، فهو نظير الجداء، كذا في «المحيط»، انتهى، وقال النَّوويُّ وغيره: الجمهور على أنَّ النَّهي كراهة تنزيه، وقيل: كراهة تحريم، وقيل: يمنع منه قبل الحاجة، ويجوز إذا وقعت الحاجة، وعن مالكِ: يختصُّ الكراهية من القلائدِ بالوتر، ويجوز بغيرها إذا لم يقصد دفحَ العين)، كذا في «عمدة القاري». م

⁽٤) مسلمٌ، ك: اللِّباس، ب: كراهة الكلب والجرس في السَّفر، ح: (٥٠١ ٥٠٠١).

٥٠٤٧ - وعَنه هُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «الجَرَسُ مَزَامِيرُ الشَّيطَانِ»، رواه مسلمٌ (١).

٥٠٤٣ ـ وَعَن أَبِي بَشِيرِ الأنصاريِّ ﴿ أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي بَعضِ أَسفَارِهِ، فَأَرسَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ رَسُولًا: «لاَ يَبْقَينَ (٢) فِي رَقَبَةِ بَعِيرِ قِلاَدَةٌ مِنْ وَتَرِ، أَوْ قِلاَدَةٌ إِلَّا قُطِعَتْ »، متَّفقٌ عليه (٣).

١٤٤ - وَعَن أَبِي هُرَيرَة ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا سَافَرْتُمْ فِي الْخِصْبِ؛ فَأَعْطُوا الْإِبِلَ حَظَّهَا مِنَ الْأَرْضِ، وَإِذَا سَافَرْتُمْ فِي السَّنَةِ؛ فَأَسْرِعُوا عَلَيْهَا السَّيْرَ، وَإِذَا عَرَّسْتُمْ بِاللَّيْلِ؛ فَاجْتَنِبُوا الطَّرِيتَ؛ فَإِذَا سَافَرتُم فِي السَّنَةِ؛ فَبَادِرُوا بِهَا نِقيهَا»، رَوَاهُ فَإِنَّهَا طُرُقُ الدَّوَابِّ، وَمَأْوَى الْهَوَامِّ بِاللَّيْلِ»، وَفِي رِوَايَةٍ: «إِذَا سَافَرتُم فِي السَّنَةِ؛ فَبَادِرُوا بِهَا نِقيهَا»، رَوَاهُ مُسلِمٌ (١٠).

٥٠٤٥ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﴿ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِيَّاكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا (٥) ظُهُورَ دَوَابُّكُمْ مَنَابِرَ، فَإِنَّ اللهَ

وفي «شرح المصابيح» لابن الملك (٤/ ٣٥٩): «الخصب» بكسر الخاء المعجمة: زمان كثرة العلف والنّبات، «حظّها من الأرض»؛ أي: من نباتها، وحظّها: رعيها؛ أي: دعوها ساعة فساعة ترعى، «وإذا سافرتم في السّنة»؛ أي: في زمان القحط وانعدام نبات الأرض من يبسها، «فأسرعوا عليها السّير»: لتصل إلى المنزل فتعلف فيه قبل أنْ يلحقها جوع وعطشٌ في الطّريق، فتضعف عن السّير، «وإذا عرَّستم باللّيل»؛ أي: نزلتم في آخر اللّيل للاستراحة، «فاجتنبوا الطّريق»؛ أي: انحرفوا عن الطّريق ولا تنزلوا فيه، «فإنّها طرق الدّوابّ» قيل: المراد بها: الإنسان الطارق بِشَرٌ كقاطع الطريق ونحوه، «ومأوى الهوام باللّيل»: فإنّها تمشي بالليل على الطّرق؛ لسهولتها؛ ولأنّها تجد فيها من الرمّة، وتأوي إليها، «نقيها»؛ أي: قبل ذهاب نِقْها، وهو مخّها؛ معناه: أسرعوا في السّير بها؛ لتصلوا إلى المقصد، وفيها بقيّةٌ من قوّتها.

(٥) قولُه: «إياكمْ أَنْ تتخذوا» قال الخطَّابيُّ: قد ثبت أنَّ النَّبِيِّ ﷺ خطب على راحلته واقفًا عليها، فدلَّ ذلك على أنَّ=

⁽١) مسلمٌ، ك: اللِّباس، ب: كراهة الكلب والجرس في السَّفر، ح: (٧٤٥).

⁽٢) قولُه: «لا يبقَيَّنَ في رقبةِ بعيرِ قلادةٌ من وتَرِ... إلخ»: (قال النَّوويُّ: قال محمَّد بن الحسن وغيره: معناه لا تقلِّدوها أو تارَ القسيِّ؛ لثلًا يضيق على عنقها فيخنقها، اه، وقد سبق أنَّها ربما رعت الشَّجرة أو حكَّت بها عنقُها فتشبَّث بها)، كذا في «المرقاة». م

⁽٣) مسلمٌ، واللَّفظ له، ك: اللِّباس، ب: كراهة قلادة الوتر في رقبة البعير، (٢١١٥)، والبخاريُّ، ك: الجهاد، ب: ما قيل في الجرس ونحوه في أعناق الإبل، ح: (٣٠٠٥).

⁽٤) مسلمٌ، ك: الإمارة، ب: مراعاة مصلحة الدواب في السير، ح: (٤٩٥٩ ـ ٤٩٦٠).

إِنَّمَا سَخَّرَهَا لَكُمْ لِتُبَلِّغَكُمْ إِلَى بَلَدٍ لَمْ تَكُونُوا بَالِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ، وَجَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فَعَلَيْهَا فَاقْضُوا حَاجَتَكُمْ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ(١).

٥٠٤٦ ـ وَعَن أَنْسٍ ﷺ قَالَ: (كُنَّا إِذَا نَزَلْنَا مَنْزِلًا لَا نُسَبِّحُ حَتَّى تُحَلَّ الرِّحَالُ)، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢).

٥٠٤٧ وعَن أَبِي سَعِيدِ الخُدرِيِّ ﴿ قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ فِي سَفَرٍ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ جَاءَ رَجُلٌ عَلَى رَاحِلَةٍ لَهُ، قَالَ: فَجَعَلَ يَصْرِفُ بَصَرَهُ يَمِينًا وَشِمَالًا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن (٣) كَانَ مَعَهُ فَضْلُ ظَهْرٍ؛ فَلْيَعُدْ بِهِ عَلَى مَنْ لَا زَادَ لَهُ»، قَالَ: فَذَكَرَ مِنْ فَلْيعُدْ بِهِ عَلَى مَنْ لَا زَادَ لَهُ»، قَالَ: فَذَكَرَ مِنْ أَصْنَافِ الْمَالِ مَا ذَكَرَ حَتَّى رَأَيْنَا أَنَّهُ لَا حَقَّ لِأَحَدٍ مِنَّا فِي فَضْل، رواه مسلمٌ (١٠).

١٥٠٤٨ وَعَن سَعِيدِ بِنِ أَبِي هِندٍ عَن أَبِي هُرَيرَة ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «تَكُونُ إِبِلٌ لِلشَّيَاطِينِ وَبُيُوتٌ لِلشَّيَاطِينِ وَبُيُوتٌ لِلشَّيَاطِينِ وَبُيُوتٌ لِلشَّيَاطِينِ وَبُيُوتٌ لِلشَّيَاطِينِ؛ فَلَمْ أَرَهَا»، كَانَ سَعِيدٌ يَقُولُ: يَعُلُو بَعِيرًا مِنْهَا، وَيَمُرُّ بِأَخِيهِ قَدِ انْقَطَعَ بِهِ فَلَا يَحْمِلُهُ، وَأَمَّا بُيُوتُ الشَّيَاطِينِ؛ فَلَمْ أَرَهَا»، كَانَ سَعِيدٌ يَقُولُ: (لَا أَرَاهَا إِلَّا هَذِهِ الْأَقْفَاصُ الَّتِي يَسْتُرُ النَّاسُ بِالدِّيبَاج)، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٥٠).

حـــ أَن المطيَّةِ أَنْ تَبْدَأ بِحاجِيهِا لا أُطْعِمُ الضَّيْفَ حتَّى أَعْلِفَ الفَرَسَ

الوقوفَ على ظهورها إذا كان لإربٍ، أو لبلوغ وطرٍ لا يدرك مع النُّزول إلى الأرض مباحٌ، وإنَّما النَّهيمُ انصرف إلى الوقوف عليها لا بمعنى يوجبه، فيتعب الدَّابةَ من غير طائل، كذا في «المرقاة». م

⁽١) أبو داود، ك: الجهاد، ب: في الوقوف على الدَّابَّة، ح: (٢٥ ٦٧)، وحسَّنه ابن حجر في «الهداية» (٤/ ٤٤).

⁽٢) أبو داود واللَّفظ له، ك: الجهاد، ب: فينزول المنازل، ح: (٢٥٥١)، وحسَّنه ابن حجر في «الهداية» (٤/ ٤٥). وفي «عون المعبود» (٧/ ١٦٠): قال الخطَّابيُّ: أيْ لا نصلي سبحة الضَّحى حتى نحطَّ الرِّحالَ ونلجم المطيّ، وكان بعض العلماء يستحبُّ أنْ لا يطعم الرَّاكبُ إذا نزل حتى يعلف الدَّابَّة، وأنشدني بعضهم فيما يشبه هذا المعنى:

⁽٣) قولُه: «مَن كان معه فضلُ ظهرٍ؛ فليَعُدْ به... إلخ»: قال النَّوويُّ: فيه حثٌّ على الصَّدقة والمواساة والإحسان إلى الرَّفقة والأصحاب، والاعتناء بمصالحهم والسَّعي في قضاء حاجة المحتاج بتعرُّضه للعطاء، وتعريضه من غير سؤالٍ، وإنْ كان له راحلةٌ وعليه ثيابٌ، أو كان موسرًا في وطنه؛ فيعطى من الزَّكاة في هذا الحال، كذا في «المرقاة». م

⁽٤) مسلمٌ، ك: اللُّقَطة، ب: استحباب المواساة بفضول المال، ح: (١٧٥٤).

⁽٥) أبو داود، ك: الجهاد، ب: في الجنائب، ح: (٢٥٦٨).



٥٠٤٩ وَعَن جَابِرٍ ﷺ قَالَ: (كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَتَخَلَّفُ فِي الْمَسِيرِ فَيُزْجِي الضَّعِيفَ، وَيُرْدِفُ
 وَيَدْعُو لَهُمْ)، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١).

٠٥٠٥ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «السَّفَرُ (٢) قِطْعَةٌ مِنَ الْعَذَابِ، يَمْنَعُ أَحَدَكُمْ نَوْمَهُ وَطَعَامَهُ وَشَرَابَهُ، فَإِذَا قَضَى أَحَدُكُمْ نَهْمَتَهُ مِنْ وَجْهِه؛ فَلْيُعَجِّلْ إِلَى أَهْلِهِ»، مُتَّفَقٌ عَليهِ (٣).

٥٠٥١ - وَعَن عَبدِ اللهِ بنِ جَعفَر ﷺ قَالَ: (كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرِ تُلُقِّي بِصِبْيَانِ أَهْلِ بَيْتِهِ، قَالَ: وَإِنَّهُ قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ فَسُبِقَ بِي إِلَيْهِ، فَحَمَلَنِي بَيْنَ يَدَيْهِ، ثُمَّ جِيءَ بِأَحَدِ ابْنَيْ فَاطِمَةَ، فَأَرْدَفَهُ خَلْفَهُ، قَالَ: فَأُدْخِلْنَا (٤) المَدِينَةَ ثَلَاثَةً عَلَى دَابَّةٍ)، رَوَاهُ مُسلِمٌ (٥).

وفي «شرح المصابيح» لابن الملك (٤/ ٣٧١): «تكون إبلّ للشّياطين»؛ يريد به: المعدة للتّفاخر والتّكاثر دون قصدِ أمر مشروع، «نجيبات»: جمع نجيبة، وهي النّاقة المختارة، «لا يعلو بعيرًا منها»؛ أي: لا يركبه، «ويمرّ بأخيه»؛ أي: برجلٍ هو أخوه في الدّين، «فلا يحملُه»: وهذا لأنّ الدّوابّ إنما خلقتْ لينتفع بها بالرُّكوب والحمل، فإذا لم يحمل عليها من أعيا في الطّريق؛ فقد أطاع الشّيطان في منع الانتفاع، ومن وافق له؛ فهو من الشّيطان، «إلا هذه الأقفاص»: جمع القفص، وهو المحامل والهوادج التي يجلس فيها النّساء على ظهر الدَّابَة في الطَّريق، «يستر النَّاس بالدِّيباج»: والنّهي عنها ليس لذاتها، بل لتستُّرها بالدِّيباج ونحوه من الثيّاب الأبرسميات.

⁽١) أبو داود، ك: الجهاد، ب: في لزوم السَّاقة، ح: (٢٦٣٩)، وصحَّحه الحاكم ووافقه الذَّهبيُّ (٢٥٤١).

⁽٢) قولهُ: «السَّفر قطعةٌ من العذاب... إلخ»: وفي «شرح السنة»: فيه دليلٌ على تغريب الزَّاني؛ فإنَّ الله تعالى قال: ﴿وَلَيْشَهَدُ عَذَابُهُما طَايِّهَةٌ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النور: ٢]، والتَّغريب عذابٌ كالجلد، هذا عند الشَّافعيّ، وقال عليٌّ القاري: لا شكَّ أنَّ التَّغريبَ عذابٌ، لكنَّ الكلامَ عند أبي حنيفة في أنَّه المراد أم لا، والخلاف في أنَّه حدٌّ، أو سياسةٌ، وقال في «الهداية»: ولنا قوله تعالى: ﴿وَفَاجُلِدُوا ﴾ [النور: ٢]؛ جعل الجلد كلَّ الموجب رجوعًا إلى حرف الفاء وإلى كونه كلَّ المذكور، وقد مرَّ الكلام فيه في «كتاب الحدود» مستوفى.

 ⁽٣) البخاريُّ، ك: العمرة، ب: السَّفر قطعةٌ من العذاب، ح: (١٨٠٤)، ومسلمٌ واللَّفظ له، ك: الإمارة، ب: السَّفر قطعةٌ
 من العذاب، ح: (٤٩٦١).

⁽٤) قولُه: «فأدخلنا المدينة ثلاثة على دابَّةٍ»: (والحديث يدلُّ على أنَّ ركوبَ الثَّلاثة على الدَّابَّةِ يجوز، وهذا إذا كانت مُطيقة، وأمَّا إذا لم يطقها؛ فلا يجوز)، كذا في «بذل المجهود». م

⁽٥) مسلم، ك: فضائل الصَّحابة، ب: فضائل عبدالله بن جعفر ، ح: (٦٢٦٨).

٥٠٥٢ وَعَن أَنَسٍ ﷺ أَنَّهُ أَقبَلَ هُوَ وَأَبُو طَلَحَةَ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ: وَمَعَ النَّبِيِّ ﷺ صَفِيَّةُ مُردِفَهَا عَلَى رَاحِلَتِهِ، رَوَاهُ البُخَارِيُّ (١).

٥٠٥٣ - وَعَن بُرَيدَة ﷺ قَالَ: «بَينَمَا رَسُولُ اللهِ ﷺ يَمْشِي جَاءَ رَجُلٌ وَمَعَهُ حِمَارٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ ﷺ: لا(٢)، أَنْتَ أَحَقُّ بِصَدْرِ دَابَّتِكَ مِنِّي إِلَّا أَنْ تَجْعَلَهُ لِي»، قَالَ: فَإِنِّي قَدْ جَعَلْتُهُ لَكَ، فَرَكِبَ، رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ^{٣٧}.

٥٠٥٤ - وَعَن عَبِدِاللهِ بِنِ مَسعُودِ ﷺ قَالَ: كُنَّا يَومَ بَدرِ كُلَّ ثَلاَثَةٍ عَلَى بَعِيرٍ، فَكَانَ أَبُو لُبَابَةَ، وَعَلِيُّ بِنُ أَبِي طَالِبٍ زَمِيلَي رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَا: نَحنُ نَمشِي عَنكَ، قَالَ: «مَا أَنتُمَانَ بِأَقْوَى مِنِّي، وَمَا أَنَا بِأَغنَى عَنِ الأَجرِ مِنكُمَا»، رَوَاهُ فِي «شَرحِ السُّنَّةِ»(٥).

ه ٥٠٥ ـ وعن أنس عَلَىٰ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لَا يَطرُقُ (١) أَهلَهُ لَيلًا، وَكَانَ لَا يَدخُلُ إِلَّا غُدوَةً،

⁽١) البخاريُّ، ك: الجهاد، ب: ما يقول إذا رجع من الغزو، ح: (٣٠٨٦).

⁽٢) قولُه: «لا، أنت أحقُّ بصدرِ دابَّتك... إلخ»: فيه بيانُ إنصاف رسول الله ﷺ وتواضعه وإظهار الحقِّ المرِّ حيثُ رضي أنْ يركب خلفَه ولم يعتمد على غالب رضاه، قاله في «المرقاة»، وقال في «بذل المجهود»: إنَّما قال ذلك مع أنَّ الرَّجل قد كان جعل له صدر دابَّته تنبيهًا على المسألة. م

⁽٣) أبو داود واللَّفظ له، ك: الجهاد، ب: ربُّ الدَّابَّة أحقُّ بصدرِها، ح: (٢٥٧٢)، والتِّرمذيُّ، أبواب الأدب، ب: ما جاء أنَّ الرَّجلَ أحقُّ بصدر دابَّته، ح: (٢٧٧٣)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

⁽٤) قولُه: «ما أنتما بأقوى منِّي، وما أنا بأغنى عن الأجر منكما»: قال الطِّيبيُّ: (فيه إظهارُ غاية التَّواضع منه ﷺ والمواساة مع الرَّفقة والافتقار إلى الله تعالى)، كذا في «المرقاة». م

⁽٥) «شرح السنة» للبغويّ، ح: (٢٦٨٠)، أخرجه أحمد ح: (٣٩٠١)، وصحَّحه ابنُ حبَّان (٤٧٣٣).

⁽٦) قولُه: «لا يطرق أهله ليلاً... إلخ»: قال النَّوويُّ: يكره لمن طال سفره طروق اللَّيل، وأمَّا من كان سفرُه قريبًا يتوقَّع إتيانُه ليلاً، وكذا إذا أطال واشتهر قدومُه، وعلمت امرأتُه قدومَه؛ فلا بأس بقدومه ليلاً لزوال المعنى الذي هو سببه، فإنَّ المرادَ التهيُّوُ، وقد حصل ذلك، قلت: لكنْ لا بدَّ من دقِّ الباب وانتظار الجواب.

وقولُه: «يكره»: (ليس على مقتضى القواعد الشَّرعيَّة، بل على طبق كلام الحكماء الفلسفيَّة)، كذا في «المرقاة». م

أُو عَشِيَّةً"، مُتَّفَقٌ عَلَيهِ(١).

٥٠٥٦ وَعَن جَابِرِ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا أَطَالَ أَحَدُكُمُ الغَيبَةَ؛ فَلَا يَطرُق أَهلَهُ لَيلًا»، مُتَفَقٌ عَلَيهِ(٢).

٧٥٠٥ - وروى أَبُو دَاوُدَ^(٣) عَنهُ عَنِ النَّبِيُّ عَالَى: «إِنَّ أَحْسَنَ مَا دَخَلَ الرَّجُلُ عَلَى أَهْلِهِ إِذَا قَدِمَ (٤) مِن سَفَرٍ أَوَّلَ اللَّيلِ».

٥٠٥٨ - وَعَنهُ عَلَيهُ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ قَالَ: ﴿إِذَا دَخَلتَ لَيلًا فَلَا تَدَخُل عَلَى أَهلِكَ حَتَّى تَستَحِدَّ(٥) المُغِيبَةُ
وَتَمتَشِطَ الشَّعِثَةُ ﴾، مُتَّفَقٌ عَليهِ(١).

(۱) مسلمٌ واللَّفظ له، ك: الإمارة، ب: كراهة الطُّروق وهو الدُّخول ليلاً، ح: (٩٦٢)، والبخاريُّ، ك: العمرة، ب: الدُّخول بالعشي، ح: (١٨٠٠).

(٢) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: النِّكاح، ب: لا يطرق أهله ليلاً، ح: (٢٤٤)، ومسلم، ك: الجهاد، ب: كراهة الطُّروق، ح: (٤٩٦٨).

(٣) أبو داود، ك: الجهاد، ب: في الطُّروق، ح: (٢٧٧٧)، وحسَّنه ابن حجر في «الهداية» (٢/٤٤).

(٤) قولُه: «إذا قدِمَ من سفرٍ أوَّلَ اللَّيل»: قال في «اللَّمعات»: (التَّوفيق بينه وبين الحديث الذي نهى فيه عن القدوم ليلًا فإنَّ يحمل هذا على السَّفر القريب، قال النَّوويُّ: وكذا إذا طال السَّفر واشتهر قدومه؛ فلا بأس بقدومه ليلًا فإنَّ المرادَ تهيُّوُها وقد حصل بذلك، وقيل: المراد بدخول أهله المجامعة؛ لأنَّ المسافرَ لبعده عن أهله يغلب عليه الشَّبقُ ويكون ممتلتًا توَّاقًا، فإذا قضى شهوته أوَّل اللَّيل؛ خفَّ بدنُه وسكن نفسه وطاب نومه، وأيضًا فيه إظهار المحبَّة والاشتياق، والمبادرة إلى أداء الحقِّ، ورفع كلفة الانتظار، انتهى)، كذا في «المرقاة». م

(٥) قولُه: «حتى تستحد المُغيبةُ»: وقال في «المرقاة»: أراد بالاستحداد أنْ تعالجَ شعرَ عانتِها بما منه المعتاد من أمر النِّساء؛ يعنى من النَّتف والتَّنُّور، ولم يرد به استعمالَ الحديد، فإنَّ ذلك غير مستحسن في أمرهنَّ.

(٦) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: النِّكاح، ب: طلب الولد، ح: (٥٢٤٦)، ومسلمٌ، ك: الإمارة، ب: كراهة الطُّروق وهو الدُّخول ليلاً، ح: (٤٩٦٥).

وفي «شرح المصابيح» لابن الملك (٤/ ٣٦٤): «المغيبة»: وهي المرأة التي غاب عنها زوجُها، «وتمتشط الشَّعثة» بكسر العين المهملة؛ أي: التي تفرِّق شعر رأسها. ٥٠٠٩ وَعَن كَعبِ بنِ مَالِكٍ ﴿ قَالَ: (كَانَ النَّبِيُ ﷺ لَا يَقدَمُ مِن سَفَرٍ إِلَّا نَهَارًا فِي الضُّحَى، فَإِذَا قَدِمَ بَدَأَ بِالمَسجِدِ فَصَلَّى فِيهِ رَكعَتَينِ، ثُمَّ جَلَسَ فِيهِ لِلنَّاسِ)، مُتَّفَقٌ عَلَيهِ (١).

٠٦٠هـ وروى الطَّبرانيُّ^(۱) عَنِ الْمُطْعِمِ بْنِ مِقْدَامٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا خَلَفَ عَبْدٌ عَلَى أَهْلِهِ أَفْضَلَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ يَرْكَعُهُمَا عِنْدَهُمْ حِينَ يُرِيدُ السَّفَرَ».

٠٦١ - وعَن جَابِرٍ هُ قَالَ: كُنتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَلَمَّا قَدِمنَا الْمَدِينَةَ قَالَ لِي: «ادخُلِ المَسجِدَ فَصَلِّ (٣) رَكَعَتَينِ»، رواه البخاريُّ (٤).

٠٦٧ ٥ _ وعَنه ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ لَمَّا(٥) قَدِمَ المَدِينَةَ؛ نَحَرَ جَزُورًا أَو بَقَرَةً، رواه البخاريُّ(١).

⁽١) مسلمٌ واللَّفظ له، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: استحباب الرَّكعتين في المسجد، ح: (١٦٥٩)، والبخاريُّ، ك: الجهاد، ب: إذا قدم من سفر، ح: (٣٠٨٨).

⁽٢) ابن أبي شيبة، ك: الصَّلوات، ب: الرَّجل يريد السَّفر من كان يستحبُّ له أنْ يصلِّي قبل خروجه، ح: (٤٩١٤)، وقال الشَّيخ محمَّد عوَّامة: (هذا الحديث مرسلٌ أو معضلٌ وسندُه حسنٌ)، وأخرجه أخوه محمَّد بن عثمان بن أبي شيبة في «مسائله عن شيوخه»: ح: (٢٨)، بسند حسنٍ مسلسل بالسَّماع، ويشهده ما أخرجه الطَّبرانيُّ في «المعجم الكبير»: (١٠/ ٢٥١) عن عبدالله قال: جاء رجلٌ إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، إنِّي أريدُ أنْ أخرج إلى البحرين في تجارة، فقال رسول الله ﷺ: «صلِّ ركعتين»، الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٢/ ٢٨٣): (ورجالُه موثَقون).

⁽٣) قولُه: «فصلٌ فيه ركعتين»: قال في «الدر المختار»: ومن المندوبات ركعتا السَّفر، والقدوم منه، قال الشَّاميُّ: قولُه: «ركعتا السفر... إلخ»: عن المطعم بن المقدام قال: قال رسول الله ﷺ: «ما خلف أحدٌ عند أهله أفضل من ركعتين يركعهما عندهم حين يريد سفرًا»، رواه الطَّبرانيُّ، وعن كعب بن مالكِ ﷺ: كان رسول الله ﷺ لا يقدم من السَّفر إلا نهارًا في الضَّحى، فإذا قدم؛ بدأ بالمسجد فصلًى فيه ركعتين، ثم جلس فيه، رواه مسلمٌ، «شرح المنية»، ومفاده اختصاص صلاة ركعتي السَّفر بالبيت، وركعتي القدوم منه بالمسجد، وبه صرَّح الشَّافعيَّة، كذا في «بذل المجهود». م

⁽٤) البخاريُّ، ك: الجهاد، ب: الصَّلاة إذا قدم من سفر، ح: (٣٠٨٧).

⁽٥) قولُه: «لمَّا قدم المدينة؛ نحر جزورًا»: قال عليٌّ القاري: (السُّنَّة لمن قدم من السَّفر أنْ يضيف بقدر وُسعه)، كذا قال ابن الملك. م

⁽٦) البخاريُّ، ك: الجهاد، ب: الطَّعام عند القدوم، ح: (٣٠٨٩).



٥٠٦٣ - عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ كَتَبَ(١) إِلَى قَيْصَرَ يَدْعُوهُ إِلَى الإسْلاَمِ، وَبَعَثَ بِكِتَابِهِ إِلَيْهِ مَعَ دِحْيَةَ الكَلْبِيِّ، وَأَمَرَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى عَظِيمٍ بُصْرَى لِيَدْفَعَهُ إِلَى قَيْصَرَ، فَإِذَا فِيهِ: «بِسْمِ اللهِ اللهِ عَلْيَمِ اللهِ وَرَسُولِهِ، إِلَى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّومِ، سَلاَمٌ عَلَى مَنِ اتَّبَعَ الهُدَى، أَمَّا الرَّحْمَنِ الرَّحِيم، مِنْ مُحَمَّدٍ عَبْدِاللهِ وَرَسُولِهِ، إِلَى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّومِ، سَلاَمٌ عَلَى مَنِ اتَّبَعَ الهُدَى، أَمَّا

(١) قولُه: «كتبَ إلى قيصرَ... إلخ»: وقال في «المرقاة»: قال النَّوويُّ: وفي هذا الكتاب جملٌ من القواعد وأنواعٌ من الفوائد، منها: قولُه: «سلامٌ على من اتَّبع الهُدى»: وفيه دليلٌ لمذهب الشَّافعيِّ وجمهور أصحابه أنَّ الكافرَ لا يبدأ بالسَّلام، قلت ما أظنُّ فيه خلافًا، ومنها: دعاءُ الكفَّار إلى الإسلام قبل قتالهم، وهو واجبُّ، والقتال قبله حرامٌ إنْ لم تكنُّ بلغتهم دعوة الإسلام، قلت: وكذا ذكره ابن الهمام من أثمَّتنا، وقال: فإذا كانت بلغتهم؛ لا تجب، ولكن يستحبُّ، انتهى، قال النَّوويُّ: ومنها وجوبُ العمل بخبر الواحد؛ لأنَّه بعثه مع دحية الكلبيِّ وحده، ومنها: استحباب تصدير الكلام بالبسملة، وإنْ كان المبعوث إليه كافرًا، ومنها: جواز المسافرة إلى أرض العدرِّ بآيةٍ، أو آيتين ونحوهما، والنَّهي عن المسافرة بالقرآن محمولٌ على ما إذا خيف وقوعه في أيدي الكفَّار، وجوازُ مسِّ المحدث والكافر آية أو آياتٍ يسيرةً مع غير القرآن، قلت: هذا كلُّه مبنيٌّ على أنَّه قصد بقوله: «تعالوا»: لفظ القرآن، والظَّاهر أنَّ هذا نقلٌ بالمعنى، ولم يقصد التِّلاوة بدليل حذف «قل» من أوَّل الآية، ومنها: أنَّ السُّنَّة في المكاتبة بين النَّاس أنْ يبدأ بنفسه فيقول: من زيدٍ إلى عمرو، سواءٌ فيه تصدير الكتاب به أو العنوان، قال تعالى: ﴿ إِنَّهُ مِن شَلَيْمَكَنَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَينِ الرَّحِيمِ ﴾ [النمل: ٣٠]، ومنها: أنْ لا يفرط ولا يفرِّط في المدح والتَّعظيم، ومن ثَم قال عَيْلَةِ: إلى هرقل عظيم الرُّوم، ولم يقل (ملك الروم)، ومنها: استحباب استعمال البلاغة والإيجاز وتحرِّي الألفاظ الجزلة؛ فإنَّ قولَه ﷺ في غاية الإيجاز والبلاغة وجمع المعاني، مع ما فيه من بديع التَّجنيس، فإنَّ «تسلم» شاملٌ لسلامته من خزى الدُّنيا بالحرب والسَّبي والقتل، وأخذ الدِّيار والأموال، ومن عذاب الآخرة، ومنها: أنَّ من كان سبب ضلال ومنعَ هداية كان أكثر إثمًا، قال تعالى: ﴿ وَلَيَحْمِلُ أَنْقَالُهُمْ وَأَنْقَالُا مَعَ أَنْقَالِهُمْ وَأَنْقَالُا مَعَ أَنْقَالُومْ أَنْقَالُومْ أَنْقَالُومْ أَنْقَالُومْ أَنْقَالُومْ أَنْقَالُومُ أَنْقَالُا مَعَ أَنْقَالُومْ أَنْقَالُومُ ومنها: استحبابُ (أمَّا بعدُ) في الخطب والمكاتبات. م

٩٦٠٥ - وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسلِمٍ (٢) قَالَ: «مِن مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللهِ، وَقَالَ: «إِثْمَ الْيَرِيسِيِّينَ»، وَقَالَ: «بِدَاعِيَةِ الْإِسْلَام».

٥٠٠٥ وَعَنهُ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ بَعَثُ^{٣)} بِكِتَابِهِ إِلَى كِسْرَى مَعَ عَبْدِاللهِ بْنِ حُذَافَةَ السَّهْمِيِّ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى عَظِيمِ البَحْرَيْنِ، فَدَفَعَهُ عَظِيمُ البَحْرَيْنِ إِلَى كِسْرَى، فَلَمَّا قَرَأُهُ؛ مَزَّقَهُ، فَحَسِبْتُ أَنَّ ابْنَ الْمُسَيِّبِ قَالَ: (فَدَعَا عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ يُمَزَّقُوا كُلَّ مُمَزَّقٍ)، رَوَاهُ البُخَارِيُّ (٤٠).

جَهَّارٍ يَدْعُوهُمْ إِلَى اللهِ تَعَالَى، وَلَيْسَ بِالنَّجَاشِيِّ الَّذِي صَلَّى عَلَيْهِ النَّبِيُّ عَلِيْةِ،......

⁽١) البخاريُّ، ك: الجهاد، ب: دعاء النَّبيِّ ﷺ إلى الإسلام والنُّبوَّة، ح: (٢٩٤٠)، ومسلمٌ عن ابن عبَّاسٍ عن أبي سفيان، ك: الجهاد، ب: كتاب النَّبيِّ ﷺ إلى هرقل يدعوه إلى الإسلام، ح: (٤٦٠٧).

⁽٢) مسلمٌ، ك: الجهاد، ب: كتاب النَّبِيِّ عَلَيْ إلى هرقل يدعوه إلى الإسلام، ح: (٤٦٠٨).

⁽٣) قولُه: «بعث بكتابه إلى كسرى مع عبدالله بن حذافة... إلخ»: وقال في «عمدة القاري»: في باب كتاب أهل العلم بالعلم إلى البلدان: فيه أنَّ الرَّجلَ الواحدَ يجزئ في حمل كتاب الحاكم إلى الحاكم، وليس من شرطه أنْ يحمله شاهدان كما تصنع القضاة اليوم، قاله ابن بطال، قلتُ: إنَّما حملوا على شاهدين لمَّا دخل على النَّاس من الفساد، فاحتيط لتحصين الدِّماء والفروج والأموال بشاهدين، انتهى، قلت: بين هذا الكتاب وبين كتاب القاضي إلى القاضي فرقٌ ظاهرٌ؛ لأنَّ كتابَ القاضي إلى القاضي ملزمٌ؛ فلا بدَّ للملزم من اشتراط البيَّنة حتى يثبت به كونه ملزمًا بخلاف هذا الكتاب؛ لأنَّه ليس بملزم؛ لأنَّ الكسرى بالخيار، ككتاب الاستئمان من أهل الحرب؛ لأنَّ الإمام بالخيار إنْ شاء أعطاه الأمانَ، وإنْ شاء؛ لم يعطه، فلا يشترط البيَّنة، هذا يفهم من «الهداية» وشروحه. م

⁽٤) البخاريُّ، ك: المغازي، ب: كتاب النَّبِيِّ عِينَ إلى كسرى وقيصر، ح: (٤٢٤).

رَوَاهُ مُسلِمٌ^(١).

٥٠٦٧ = وعَن أَبِي وَائِل ﷺ قَالَ: كَتَبَ خَالِدُ بنُ الوَلِيدِ إِلَى أَهلِ فَارِسَ: بِسمِ اللهِ الرَّحمَنِ الرَّحِيمِ مِن خَالِدِ بنِ الوَلِيدِ إِلَى رُستَمَ وَمِهرَانَ فِي مَلَأِ فَارِسَ، سَلَامٌ عَلَى مَنِ اتَّبَعَ الهُدَى، أَمَّا بَعدُ، فَإِنَّا نَدعُوكُم إِلَى خَالِدِ بنِ الوَلِيدِ إِلَى رُستَمَ وَمِهرَانَ فِي مَلَأِ فَارِسَ، سَلَامٌ عَلَى مَنِ اتَّبَعَ الهُدَى، فَإِنْ أَبَيتُم، فَإِنْ أَبِيتُم، فَإِن أَبِيتُم، فَأَعطُوا الحِزية عَن يَدٍ وَأَنتُم صَاغِرُونَ، فَإِنْ أَبِيتُم، فَإِنْ مَعِيَ قَومًا يُحِبُّونَ القَتلَ فِي سَبِيلِ اللهِ كَمَا يُحِبُّ فَارِسُ الخَمرَ، وَالسَّلَامُ عَلَى مَنِ اتَّبَعَ الهُدَى»، رَوَاهُ فِي «شَرِح السَّنَّةِ» (٢).

٨٠٠٥ وَعَن سُلَيْمَانَ بْنِ بُرِيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ عَلَى قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا أَمَّرَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ أَوْ
 سَرِيَّةِ، أَوْصَاهُ فِي خَاصَّتِهِ بِتَقْوَى اللهِ، وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا، ثُمَّ قَالَ: "اغْزُوا بِاسْمِ اللهِ فِي سَبِيلِ اللهِ، قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللهِ، اغْزُوا وَلا تَغُلُّوا، وَلا تَغْدُرُوا، وَلا تَمْثُلُوا، وَلا تَقْتُلُوا وَلِيدًا، وَإِذَا لَقِيتَ عَدُوكَ مِنَ الْمُشْرِكِين؛ فَادْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ - أَوْ خِلَالٍ - فَآيَّتُهُنَّ مَا أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ، وَكُفَّ عَنْهُمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى التَّحَوُّلِ مِنْ دَارِهِمْ إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ، إلى الْإَسْلَامِ، فَإِنْ أَجَابُوكَ؛ فَاقْبُلْ مِنْهُمْ، وَكُفَّ عَنْهُمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى التَّحَوُّلِ مِنْ دَارِهِمْ إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ، وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَى الْمُهَاجِرِينَ، فَإِنْ أَبُوا أَنْ يَتَحَوَّلُوا وَلَا يَكُونُونَ كَأَعْرَابِ الْمُسْلِمِينَ، يَجْرِي عَلَيْهِمْ مَا عَلَى اللهِ الَّذِي يَجْرِي عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، وَلَا يَكُونُونَ كَأَعْرَابِ الْمُسْلِمِينَ، يَجْرِي عَلَيْهِمْ حُكْمُ اللهِ الَّذِي يَجْرِي عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، وَلَا يَكُونُ لَهُمْ (") فِي الْغَنِيمَةِ

⁽١) مسلم، ك: الجهاد، ب: كتب النَّبِيِّ عِينَ إلى ملوك الكفَّار، ح: (٤٦٠٩).

وفي «شرح النووي على مسلم» (١١٢/١٢): (أمَّا كسرى؛ فبفتح الكاف وكسرها، وهو لقبُّ لكلِّ مَن ملك من ملك التُّرك، ملوك الفرس، وقيصر لقبُ من ملك الرُّوم، والنَّجاشيُّ لكلِّ من ملك الحبشة، وخاقانُ لكلِّ من ملك التُّرك، وفرعون لكلِّ من ملك القبط، والعزيز لكلِّ من ملك مصر، وتبَّعٌ لكلٍّ من ملك حمير).

⁽٢) «شرح السنة»، ح: (٢٦٦٢)، وأخرجه ابن أبي شيبة، ك: التاريخ، ب: قدوم خالد بن الوليد الحيرة وصنيعه، ح: (٣٤٤٢٢)، والحاكم (٥٣٠٠).

⁽٣) قولُه: "ولا يكون لهم في الغنيمةِ والفيءِ شيءٌ... إلخ»: (في الحديث فوائدُ، منها: أنَّه لا يُعطى الفيءُ والغنيمة لأهل الصَّدقات من هؤلاء الأعراب الذين لم يتحوَّلوا، وكانوا فقراء مساكين، ولا تعطى الصَّدقاتُ لأهل الفيء والغنيمة، وبه قال الشَّافعيُّ وفرَّق بين مال الفيء والغنيمة وبين مال الزَّكاة، وقال: إنَّ للأعراب حقًّا في الثَّاني دون الأوَّل،

وَالْفَيْءِ شَيْءٌ (١) إِلَّا أَنْ يُجَاهِدُوا مَعَ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنْ هُمْ أَبَوْا؛ فَسَلْهُمُ (٢) الجِزية (٣)، فَإِنْ هُمْ أَجَابُوكَ؛ فَاقْبُلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ، فَإِنْ هُمْ أَبُوا؛ فَاسْتَعِنْ بِاللهِ وَقَاتِلْهُمْ، وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنِ فَأَرَادُوكَ أَنْ تَجْعَلَ لَهُمْ ذِمَّةَ اللهِ وَذِمَة نَبِيهِ، وَلَكِنِ اجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّتَكَ وَذِمَة أَسْهُ وَلَا ذِمَّة نَبِيهِ، وَلَكِنِ اجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّة وَقِمَة اللهِ وَقَاتِلْهُمْ، وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ وَقِمَة وَمُتَكَ وَذِمَة أَصْحَابِكُمْ أَهْوَنُ مِنْ أَنْ تُخْفِرُوا ذِمَّةَ اللهِ وَذِمَّة رَسُولِهِ، وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ فَأَرَادُوكَ أَنْ تُنْزِلَهُمْ عَلَى حُكْمِ الله؛ فَلَا تُنْزِلُهُمْ عَلَى حُكْمِ اللهِ، وَلَكِنْ أَنْزِلُهُمْ عَلَى حُكْمِ الله، وَلَكِنْ أَنْزِلُهُمْ عَلَى حُكْمِ الله، وَلَكِنْ أَنْزِلُهُمْ عَلَى حُكْمِ الله عَلَى حُكْمِ الله، وَلَكِنْ أَنْزِلُهُمْ عَلَى حُكْمِ الله، وَلَا لَا يُسْ وَلِهِمْ أَمْ لَا؟»، رَوَاهُ مُسلِمٌ (٥).

وذهب مالكٌ وأبو حنيفة إلى عدم الفرق بينهما، وأنَّه يجوز صرف كلِّ واحدٍ منهما في مصرف الآخر، وقوله ﷺ:
 «ولا يكون في الغنيمة والفيء شيءٌ» منسوخٌ، وإنَّما كان في أوائل الإسلام)، التقطته من «المرقاة» و«نيل الأوطار». م

⁽٢) قولُه: «فسلهم الجزية»: (والحديث ممَّا يستدلُّ به مالكٌ والأوزاعيُّ، ومن وافقهما على جواز أخذ الجزية من كلِّ كافرٍ، عربيًا كان أو عجميًّا، كتابيًّا كان أو غير كتابيًّ، وقال الشَّافعيُّ: لا تقبل إلا من أهل الكتاب والمجوس، أعرابًا كانوا أو أعاجم، وقال أبو حنيفة: تؤخذ الجزية من جميع الكفَّار إلا من مشركي العرب ومجوسهم، وقال ابن الهمام: قولُه: ﷺ «فسلهم الجزية»؛ يعني: إنْ لم يكونوا مرتدِّين ولا مشركي العرب؛ فإنَّ هؤلاء لا يقبل منهم إلا الإسلام أو السَّيف على ما سيتَّضح)، «المرقاة» و«نيل الأوطار» ملتقطٌ منهما.

⁽٣) وقال الشَّيخ ابن الهمام: قولُه ﷺ: «فسلهم الجزية»؛ أي: إنْ لم يكونوا مرتدِّين ولا مشركي العرب؛ فإنَّ هؤلاء لا يقبل منهم إلا إلاسلام أو السَّيف. م

⁽³⁾ قولُه: «فلا تجعلْ لهم ذِمَّة اللهِ... إلخ»: قال النَّويُّ: فيه نهيُ تنزيه؛ فإنَّه قد ينقضها من لا يعرف حقُها، وينتهك حرمتَها بعض الأعراب وسواد الجيش، وكذا قولُه: «فلا تنزلُهم على حكم الله»: نهيُ تنزيه، وفيه حجَّةٌ لمن يقول: ليس كل مجتهدٍ مصيبًا، بل المصيبُ واحدٌ، وهو الموافق لحكم الله في نفس الأمر، ومن يقول: إنَّ كلَّ مجتهدٍ مصيبٌ؛ يقولُ معنى قوله: «فإنَّك لا تلمري أتصيبُ حكمَ الله فيهم» أنَّك لا تأمن أنْ ينزل عليَّ وحيٌ، بخلاف ما حكمت، كما قال عليُّ في حديث أبي سعيدٍ من تحكيم سعد بن معاذٍ في بني قريظةَ: «لقد حكمتَ فيهم بحكم الله»، وهذا المعنى منتفِ بعد النَّبيِّ عَلَيْهُ، فيكون كل مجتهدٍ مصيبًا، اه، وهو مذهب المعتزلة وبعض أهل السُّنَّة؛ يعني: الأشاعرة، كذا في «المرقاة». م

⁽٥) مسلم، له: الجهاد، ب: تأمير الإمام الأمراء على البعوث، ح: (٤٥٢٢).

١٠٦٥ - وَعَن عَبدِ اللهِ بنِ أَبِي أَوفَى ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ فِي بَعضِ أَيَّامِهِ الَّتِي لَقِيَ فِيهَا العَدُوَّ انتَظَرَ حَتَّى مَالَتِ الشَّمسُ، ثُمَّ قَامَ فِي النَّاسِ فَقَالَ: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ! لَا تَتَمَنَّوا لِقَاءَ العَدُوِّ، وَاسأَلُوا اللهَ العَافِيةَ، فَإِذَا لَقِيتُم فَاصِبِرُوا، وَاعلَمُوا أَنَّ الجَنَّةَ تَحتَ ظِلَالِ الشُّيُوفِ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ مُنزِلَ الكِتَابِ، وَمُجرِيَ فَإِذَا لَقِيتُم فَاصِبِرُوا، وَاعلَمُوا أَنَّ الجَنَّةَ تَحتَ ظِلَالِ الشَّيُوفِ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ مُنزِلَ الكِتَابِ، وَمُجرِيَ السَّحَابِ، وَهَازِمَ الأَحزَابِ، اهزِمهُم وَانصُرنَا عَليهِم »، مُتَّفَقٌ عَليهِ (١٠).

• • • • وَعَنِ النَّعَمَانِ بِنِ مُقَرِّنٍ ﷺ قَالَ: (شَهِدتُ القِتَالَ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَكَانَ إِذَا لَمْ يُقَاتِلْ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ؛ انْتَظَرَ حَتَّى تَهُبَّ الأَرْوَاحُ، وَتَحْضُرَ الصَّلَوَاتُ)، رَوَاهُ البُخَارِيُّ (٢).

١٧١ - وَعَنهُ هُ قَالَ: (شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَكَانَ إِذَا لَمْ يُقَاتِلْ أَوَّلَ النَّهَارِ انْتَظَرَ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ، وَتَهُبَّ الرِّيَاحُ، وَيَنْزِلَ النَّصْرُ)، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَلاً.

٧٧٠ ٥ - وَعَن قَتَادَةَ عَنِ النَّعَمَانِ بِنِ مُقَرِّنٍ ﴿ قَالَ: (غَزَوتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَكَانَ (عَن النَّعَمَانِ بِن مُقَرِّنٍ ﴿ فَهُ قَالَ: (غَزَوتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَكَانَ (عَن النَّعَمُ النَّهَ اللَّهُ مُسُكَ حَتَّى تَذُولَ الشَّمْسُ، فَإِذَا أَمْسَكَ حَتَّى يُصَلِّي العَصْرَ، ثُمَّ يُقَاتِلُ)، قَالَ قتادة: وَكَانَ يُقَالُ عِنْدَ زَلِكَ تَهِيجُ رِيَاحُ النَّصْرِ وَيَدْعُو المُؤْمِنُونَ لِجُيُوشِهِمْ فِي صَلاَتِهِمْ، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ ().

٧٧٠٥ ـ وَعَن أَنْسِ عَلِيهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا غَزَا بِنَا قَوْمًا، لَمْ يَكُنْ يَغْزُو بِنَا حَتَّى يُصْبِحَ وَيَنْظُرَ، فَإِنْ

⁽١) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: الجهاد، ب: كان النَّبيُّ ﷺ إذا لم يقاتل أوَّل النَّهار؛ أخَّر القتال حتى تزول الشَّمس، ح: (٢٩٦٥ _ ٢٩٦٦)، ومسلمٌ، ك: الجهاد، ب: كراهة تمنَّى لقاء العدوِّ، والأمر بالصَّبر عند اللَّقاء، ح: (٤٥٤٢).

⁽٢) البخاريُّ، ك: الجزية، ب: الجزية والموادعة مع أهل الحرب، ح: (٣١٦٠).

⁽٣) أبو داود واللَّفظ له، ك: الجهاد، ب: في أيِّ وقتِ يستحبُّ اللَّقاء، ح: (٢٦٥٥)، والتَّرمذيُّ، أبواب السِّير، ب: ما جاء في السَّاعة التي يستحبُّ فيها القتال، ح: (١٦١٣)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

⁽٤) قولُه: «فكان إذا طلع الفجرُ؛ أمسكَ... إلخ»: لعلَّ هذا فيما إذا كان هو البادئ للقاتل، فصلاة الخوف محمولة على غلبة الكفَّار، كذا في «المرقاة». م

⁽٥) التّرمذيُّ، أبواب السّير، ب: ما جاء في السَّاعة التي يستحبُّ فيها القتال، ح: (١٦١٢)، وأعلَّه بالانقطاع.

سَمِعَ (() أَذَانًا؛ كَفَّ عَنهُم، وَإِن (٢) لَمْ يَسْمَعُ أَذَانًا؛ أَغَارَ عَلَيْهِمْ، قَالَ: فَخَرَجْنَا إِلَى خَيْبَرَ، فَائْتَهَيْنَا إِلَيْهِمْ لَيْلًا، فَلَمَّا أَصْبَحَ وَلَمْ يَسْمَعُ أَذَانًا؛ رَكِبَ، وَرَكِبْتُ خَلْفَ أَبِي طَلْحَةَ، وَإِنَّ قَدَمِي لَتَمَسُّ قَدَمَ النَّبِيِ عَيَّيْهُ، فَلَمَّا رَأُوا النَّبِي عَيَّيْهُ؛ قَالُوا: مُحَمَّدٌ وَاللهِ، مُحَمَّدٌ وَالخمِيسُ، قَالَ: فَخَرَجُوا إِلَيْنَا بِمَكَاتِلِهِمْ وَمَسَاحِيهِمْ، فَلَمَّا رَأُوا النَّبِي عَيِّيْهُ؛ قَالُوا: مُحَمَّدٌ وَاللهِ، مُحَمَّدٌ وَالخمِيسُ، قَالَ: فَخَرَجُوا إِلَيْنَا بِمَكَاتِلِهِمْ وَمَسَاحِيهِمْ، فَلَمَّا رَأُوا النَّبِي عَيِيهُ ؛ قَالُوا: مُحَمَّدٌ وَاللهِ، مُحَمَّدٌ وَالخمِيسُ، قَالَ: «اللهُ أَكْبَرُ، اللهُ أَكْبَرُ، خَرِبَتْ خَيْبَرُ، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ ﴿ فَلَا عَلَى اللهُ عَلَيهِ (٣).

٥٠٧٤ - وَعَن عِصَامِ المُزَنِيِّ ﷺ قَالَ: بَعَثَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي سَرِيَّةٍ، فَقَالَ: «إِذَا ٤٤ رَأَيتُم مَسجِدًا، أَو سَمِعتُم مُؤَذِّنًا؛ فَلَا تَقتُلُوا أَحَدًا»، رَوَاهُ التِّر مِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ ٥٠).

⁽۱) قولُه: «فإنْ سمعَ أذاتًا؛ كفَّ عنهم... إلخ»: قال الخطَّابيُّ: فيه بيانُ أنَّ الأذانَ شعارٌ لدين الإسلام لا يجوز تركُه، فلو أنَّ أهلَ بلدٍ أجمعوا على تركه؛ كان للسُّلطان قتالُهم عليه، اه، وكذا نقل عن الإمام محمَّدِ من أثمَّتنا، كذا في «المرقاة»، وقال في «عمدة القاري»: قال التَّيميُّ: وإنَّما يحقنُ الدَّمُ بالأذان؛ لأنَّ فيه الشَّهادةَ بالتَّوحيد والإقرار بالنَّبِيِّ عَيُّ قال: وهذا لمن قد بلغته الدَّعوةُ، وكان يمسك عن هؤلاء حتى يسمع الأذان ليعلم أكان النَّاسُ مجيبين للدَّعوة أم لا؟ ؛ لأنَّ الله وعده إظهار دينه على الدِّين كلِّه، وكان يطمع في إسلامهم، ولا يلزم اليوم الأثمَّة أنْ يكفُّوا عمَّن بلغته الدَّعوة، لكي يسمعوا أذانًا؛ لأنَّه قد علم غائلتُهم للمسلمين، فينبغي أنْ تنتهز الفرصة فيهم. م

⁽٢) قولُه: «وإنْ لم يسمعْ أذانًا؛ أغار عليهم»: فيه دليلٌ على جواز قتال من بلغته الدَّعوةُ بغير دعوةٍ، ويجمع بينه وبين ما تقدَّم في باب الدَّعوة قبل القتال بأنْ يقالَ: الدَّعوةُ مستحبَّةٌ لا شرطٌ، هكذا في «الفتح» قاله في «نيل الأوطار» وكذا في «الهداية». م

⁽٣) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: الأذان، ب: ما يحقن بالأذان من الدِّماء، ح: (٦١٠)، ومسلمٌ، ك: الجهاد، ب: غزوة خيبر، ح: (٤٦٦٧).

⁽٤) قولُه: «إذا رأيتم مسجدًا أو سمعتم مؤذَّنًا؛ فلا تقتلوا أحدا»: فيه دليلٌ على أنَّ مجرَّدَ وجود المسجد في البلد كافٍ في الإستدلال به على إسلام أهله وإنْ لم يسمع منهم الأذانَ؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ كان يأمر سراياه بالاكتفاء بأحد الأمرين إمَّا وجودِ مسجدٍ، أو سماع الأذان، كذا في «نيل الأوطار». م

⁽٥) أبو داود واللَّفظ له، ك: الجهاد، ب: في دعاء المشركين، ح: (٢٦٣٥)، والتَّرمذيُّ، أبواب السَّير، ب: النَّهي عن الإغارة، ح: (١٥٤٩)، وقال: هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌّ).



وقولِ الله ﷺ: ﴿ يَمَانَيُهَا اللَّذِينَ ءَامَنُواْ إِذَا لَقِيتُمُ اللَّذِينَ كَفَرُواْ زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمُ الْأَدْبَارَ ﴿ وَمَن وَمَن وَمَوْ اللَّهِ عَالَمُ اللَّهِ وَمَأْوَلَهُ جَهَنَّمُ اللَّهِ وَمَأْوَلَهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَمَأْوَلَهُ مَا اللَّهُ الللهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّ

٥٠٧٥ عن جَابِرٍ هِ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ عَلَا يَوْمَ أُحُدِ: أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ فَأَيْنَ أَنَا؟ قَالَ: «فِي الْجَنَّةِ»، فَأَلْقَى تَمَرَاتٍ فِي يَدِهِ، ثُمَّ قَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ، مُتَّفَقٌ عَلَيهِ (١٠).

٥٠٧٦ وَعَن كَعبِ بِنِ مَالِكٍ ﷺ قال: لَم يَكُن رَسُولُ اللهِ ﷺ يُرِيدُ غَزوةً إِلَّا وَرَّى (٢) بِغَيرِهَا، حَتَّى كَانَتْ تِلْكَ الغَزْوَةُ، غَزَاهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي حَرِّ شَدِيدٍ، وَاسْتَقْبَلَ سَفَرًا بَعِيدًا، وَمَفَازًا وَعَدُوًّا كَثِيرًا، فَخَلَق الغَزْوَةُ، غَزَاهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي حَرِّ شَدِيدٍ، وَاسْتَقْبَلَ سَفَرًا بَعِيدًا، وَمَفَازًا وَعَدُوًّا كَثِيرًا، فَخَلَى لِلْمُسْلِمِينَ أَمْرَهُمْ لِيَتَأَهَّبُوا أُهْبَةَ غَزْوِهِمْ، فَأَخْبَرَهُمْ بِوَجْهِهِ الَّذِي يُرِيدُ، مَتَّفَقٌ عليه (٣) لكنِ اللَّفظ للبخاري.

⁽١) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: المغازي، ب: غزوة أحد، ح: (٢٠٤٦)، ومسلمٌ، ك: الإمارة، ب: ثبوت الجنَّة للشَّهيد، ح: (٢٩١٣).

⁽٢) قولُه: «ورَّى بغيرها»: قال ابن الملك: أي: سترها بغيرها، وأظهر أنَّه يريد غيرَها لِما فيه من الحزم وإغفال العدوِّ، والأمن من جاسوس يطَّلع على ذلك فيخبر به العدوَّ، وتوريتُه ﷺ كان تعريضًا بأنْ يريد مثلًا غزوةَ مكَّة، فيسأل النَّاس عن حال خيبر وكيفيَّة طرقها لا تصريحًا بأنْ يقول: إني أريد غزوة أهل الموضع الفلانيِّ، وهو يريد غيرهم؛ لأنَّ هذا كذبٌ غير جائز، كذا في «المرقاة». م

⁽٣) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: المغازي، ب: حديث كعب بن مالكِ، ح: (٢٩٤٨)، ومسلمٌ، ك: التَّوبة، ب: حديث توبة كعب بن مالكِ وصاحبيه، ح: (٧٠١٩).

٠٧٧ - وَعَن جَابِرِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الحَربُ(١) خَدعَةٌ»، مُتَّفَقٌ عَلَيهِ(٢).

٥٠٧٨ - وَعَن أَنسٍ هُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَغزُو بِأُمَّ سُلَيمٍ وَنِسوَةٍ مِنَ الأَنصَارِ مَعَهُ، إِذَا (٣) غَزَا يَسقِينَ المَاءَ وَيُدَاوِينَ الجَرحَى، رَوَاهُ مُسلِمٌ (١).

٥٠٧٩ ـ وَعَن أُمِّ عَطِيَّةَ ﴿ قَالَت: غَزُوتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ سَبِعَ غَزَوَاتٍ أَخلُفُهُم فِي رِحَالِهِم،

(٣) قولُه: «إذا غزا يسقِينَ الماءَ ويدواينَ الجرحى»: قال في «الهداية»: ولا بأسَ بإخراج النّساء والمصاحف مع المسلمين إذا كان عسكرًا عظيمًا يؤمن عليه؛ لأنَّ الغالبَ هو السَّلامةُ، والغالب كالمتحقِّق، ويكره إخراج ذلك في سريَّةٍ لا يؤمن عليها؛ يعني: العجائز يخرجن في العسكر العظيم لإقامة عمل يليق بهنَّ، كالطَّبخ والسَّقي والمداواة، فأمَّا الشَّوابُّ؛ فقرارهنَّ في البيوت أدفعُ للفتنة، ولا يباشرن القتالَ؛ لأنَّه يستدلُّ به على ضعف المسلمين إلا عند الضَّرورة، ولا يستحبُّ إخراجُهنَّ للمباضعة والخدمة، فإنْ كانوا لا بدَّ مخرجين فبالإماء دون الحرائر.

وقال في «عمدة القاري»: فإنْ قلت: كيف ساغ ذلك؟ قلت: جاز ذلك للمتجالات منهنّ؛ لأنَّ موضعَ الجرح لا يلتذُّ بمسّه بل تقشعرُّ منه الجلودُ، وتهابه الأنفس، ولمسه عذابٌ للَّامس والملموس، وأمَّا غيرهنَّ، فيعالجن بغير مباشرةٍ منهنَّ لهم، فيضعْنَ الدَّواء، ويضعه غيرهنَّ على الجرح، وقد يمكن أنْ يضعْنه من غير مسَّ شيءٍ من جسده، ويدلُّ على ذلك اتَّفاقُهم أنَّ المرأة إذا ماتت ولم توجد امرأةٌ تغسِّلها أنَّ الرَّجلَ لا يباشر غسلها بالمسِّ، بل يغسِّلها من وراء حائلٍ في قول الحسن البصريَّ والنَّخعيِّ والزُّهريِّ وقتادة وإسحاق، وعند سعيد بن المسيِّب ومالك والكوفيين وأحمد: يتيمَّمُ بالصَّعيد، وهو أصحُ الأوجه عند الشَّافعيَّة، وقال الأوزاعيُّ: تدفن كما هي، ولا يتيمَّم، وقيل: الفرق بين حال المداواة وتغسيل الميت أنَّ الغسلَ عبادةٌ والدَّواء ضرورةٌ، والظَّرورات تبيح المحظورات. م

(٤) مسلم، ك: الجهاد، ب: غزوة النِّساء مع الرِّجال، ح: (٢٨٢).

⁽۱) قولُه: «الحرب خَدعة»: قال النَّوويُّ: أفصح اللُّغات فيها فتح الخاء وإسكان الدال وهي لغة النَّبِيِّ ﷺ واتَّفقوا على جواز الخداع مع الكفَّار في الحرب كيف ما اتَّفق إلا أنْ يكون فيه نقضُ عهدٍ أو أمانٍ، وقد صحَّ في الحديث جواز الكذب في ثلاثة أشياء، وقال الطَّبريُّ: إنَّما يجوز من الكذب في الحرب المعاريض، وحقيقتُه لا تجوز، والظَّاهر إباحة حقيقة الكذب، لكنَّ الاقتصارَ على التَّعريض أفضل، كذا في «المرقاة». م

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: الجهاد، ب: الحرب خدعةٌ، ح: (٣٠٣٠)، ومسلمٌ، ك: الجهاد والسِّير، ب: جواز الخداع في الحرب، ح: (٤٣٩٩).

فَأَصنَعُ لَهُمُ الطَّعَامَ، وَأُدَاوِي الجَرحَى، وَأَقُومُ عَلَى المَرضَى، رَوَاهُ مُسلِمٌ (١).

٠٨٠ - وَعَن سَمُرَةَ بِنِ جُندَبٍ ﴿ عَنِ النَّبِيِّ عَلِيْ قَالَ: «اقتُلُوا(٢) شُيُوخَ المُشْرِكِينَ، وَاسْتَحْيُوا شَرْخَهُمْ»؛ أَي: صِبيَانَهُم، رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ، وأَبُو دَاوُدَ(٣).

٥٠٨١ - وَعَن أَنَسٍ هِ : أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «انْطَلِقُوا بِاسْمِ اللهِ وَبِاللهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللهِ، وَلاَ تَقْتُلُوا ، وَصُمُّوا غَنَاثِمَكُمْ ، وَأَصْلِحُوا وَلاَ تَقْتُلُوا ، وَصُمُّوا غَنَاثِمَكُمْ ، وَأَصْلِحُوا وَلاَ تَقْتُلُوا ، وَصُمُّوا غَنَاثِمَكُمْ ، وَأَصْلِحُوا وَلاَ امْرَأَةً ، وَلاَ تَغُلُّوا ، وَصُمُّوا غَنَاثِمَكُمْ ، وَأَصْلِحُوا وَلاَ امْرَأَةً ، وَلاَ تَغُلُّوا ، وَصُمُّوا غَنَاثِمَكُمْ ، وَأَهُ أَبُو وَاوُدَ (٥٠) .

٠٨٧ - وَعَن عَبدِاللهِ بنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: (نَهَى ٢٠) رَسُولُ اللهِ ﷺ عَن قَتلِ النِّسَاءِ وَالصِّبيَانِ)،

⁽۱) مسلمٌ، ك: الجهاد، ب: النّساء الغازيات يرضخ لهنّ ولا يسهم، ح: (٤٦٩٠). وفي «المفاتيح في شرح المصابيح» (٤/ ٢٠١): قولُه: «أخلفهم في رحالهم»؛ أي: أقوم مقامهم في منزلهم إذا خابوا،

⁽٢) قولُه: «اقتلوا شيوخ المشركين... إلخ»: أراد ما يقابل الصّبيان، وأمّا الشَّيخُ الفاني، فلا يقتل إلا إذا كان ذا رأي، كذا في «المرقاة». م

⁽٣) التّرمذيُّ واللَّفظ له، أبواب السَّير، ب: ما جاء في النُّرول على الحكم، ح: (١٥٨٣)، وأبو داود، ك: الجهاد، ب: في قتل النساء، ح: (٢٦٧٠)، وأحمد، ح: (٢٦٣٠)، وقال التَّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ).

⁽٤) قولُه: «لا تقتلوا شيخًا فانيًا... إلىخ»: وقال في «الهداية»: ولا تقتلوا امرأة ولا صبيًّا ولا شيخًا فانيًّا ولا مقعدًا ولا أعمى؛ لأنَّ المبيحَ للقتل عندنا هو الحرب، ولا يتحقَّق منهم، ولهذا لا يقتل يابس الشقَّ والمقطوع اليمنى والمقطوع يدُه ورجلُه من خلافٍ، والشَّافعيُّ يخالفنا في الشَّيخ والمقعد والأعمى؛ لأنَّ المبيحَ عنده الكفرُ والحجَّةُ عليه ما بيَّنًا، وقد صحَّ أنَّ النَّبِيَ عَلَيْ نهى عن قتل الصِّبيان والذَّراري وحين رأى رسولُ الله عليه امرأةً مقتولة، قال: «هاه ما كانت هذه تقاتل فلم قتلتُ؟». م

⁽٥) أبو داود، ك: الجهاد، ب: في دعاء المشركين، ح: (٢٦١٤)، وحسَّنه الحافظ في «هداية الرواة» (٤/ ٦٠).

⁽٦) قولُه: «نهى رسول الله عليه عن قتل النّساء والصّبيان»: (قال الشيخ ابن الهمام: أخرج السّتَةُ إلا النّساءيُ عن ابن عمرَ: أنّ امرأةً وجدت مقتولةً، فنهى عن قتل النّساء والصّبيان، قال: وما أظنُّ إلا أنَّ حرمةَ قتل النّساء والصّبيان إجماعٌ، وعن أبي بكر أنَّه أوصى يزيد بن أبي سفيان حين بعثه إلى الشّام فقال: «لا تقتلوا الولدانَ ولا النّساءَ ولا=

مُتَّفَقٌ عَلَيهِ(١).

٠٨٣ - وَفِي المتَّفِقِ عليه (٢): عَنِ الصَّعبِ بنِ جَثَّامَةَ ﷺ قَالَ: سُئِلَ عَنْ أَهْلِ الدَّارِ يُبَيَّتُونَ مِنَ المُشْرِكِينَ، فَيُصَابُ مِنْ نِسَائِهمْ وَذَرَارِيِّهمْ، قَالَ: «هُمْ مِنْهُمْ» (٣)، وَفِي رِوَايَةٍ: «هُم مِن آبَائِهم».

- (٢) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: الجهاد، ب: أهل الدَّار يبيِّتون، فيصاب الولدان والنَّراري، ح: (٣٠١٣-٣٠١٣)، ومسلم، ك: الجهاد والسِّير، ب: جواز قتل النِّساء والصِّبيان في البيات، ح: (٤٥٤٩ ـ ٥٥١١).
- (٣) قولُه: «هم منهم»: قال في «عمدة القاري»: فإنْ قلت: هذا يخالف ما ذكره البخاريُّ عن ابن عمر ﷺ: بهي عن قتل النِّساء والصِّبيان، قلت: قال الخطَّابيُّ: قولُه: «هم منهم»؛ يريد: في حكم الدِّين، فإنَّ ولدَ الكفَّار محكومٌ له بالكفر، ولم يرد بهذا القول إباحة دمائهم تعمُّدًا لها وقصدًا إليه، وإنَّما هو إذا لم يمكن الوصول إلى الآباء إلا بهم، فإذا أصيبوا لاختلاطهم بالآباء لم يكن عليهم في قتلهم شيءٌ، وقد نهى النَّبيُ ﷺ عن قتل النِّساء والصَّبيان، فكان ذلك على القصد لا قتال فيهنَّ، فإذا قاتلُنَ؛ فقد ارتفع الحظر، وأحلَّ دماء الكفَّار إلا بشرط الحقن، ولِما روى التُرمذيُّ حديث ابن عمر ﷺ الذي فيه نهى عن قتل النِّساء والصَّبيان، قال: (والعملُ على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النَّبيَّ ﷺ وغيرهم كرهوا قتل النِّساء والولدان، وهو قول الثَّوريُّ والشَّافعيِّ، ورخَّص بعض أهل العلم في البيات قتل النِّساء فيهم والولدان، وهو قولُ أحمدَ وإسحاقَ)، وقال شيخنا: وما حكاه التَّرمذُي عن النَّوريُّ والنَّافعيِّ من كراهة قتل النِّساء والصِّبيان ظاهرٌ في ترك القتل مطلقاً في البيات وغيره، وليس كذلك، أمَّا قتلهم في غير البيات؛ فأجمعوا على تحريمه إذا لم يقاتلوا كما حكاه النَّوويُّ في «شرح مسلم»، فإنْ قاتلوا فقال في «شرح مسلم» حكاية عن جماهير العلماء: يقتلون، وقال الطَّحاويُّ رحمه الله: باب ما نهى عن قتله من النِّساء والولدان في دار الحرب، ثم أخرج عن تسعة أنفسٍ من الصَّحابة في النَّهي عن قتل الولدان والنِّسوان، ثم قال: فذهب قومٌ إلى أنَّه لا يجوز قتل النِّساء والولدان في دار الحرب على حالي، وأنَّه لا يحلُّ أنْ يقصد إلى قتل غيرهم إذا كان لا يُؤمن في الله يجوز قتل النَّساء والولدان في دار الحرب على حالي، وأنَّه لا يحلُّ أنْ يقصد إلى قتل غيرهم إذا كان لا يُؤمن في

الشُّيوخَ»؛ الحديث، قال: لكنْ يقتل من قاتل من كلِّ من قلنا إنَّه لا يقتل كالمجنون والصَّبيِّ والمرأة والشُّيوخ والرُّهبان، إلا أنَّ الصَّبيُّ والمجنونَ يقتلان في حال قتالهما، أمَّا غيرهما من النَّساء والرُّهبان ونحوهم؛ فإنَّهم يقتلون إذا قاتلوا بعد الأسر، والمرأة الملكة تُقتل وإنْ لم تقاتل، وكذا الصَّبيُّ الملك والمعتوة الملك؛ لأنَّ في قتل الملك كسرَ شوكتِهم)، كذا في «المرقاة». م

⁽١) مسلمٌ واللَّفظ له، ك: الجهاد، ب: تحريم قتل النِّساء والصِّبيان في الحرب، ح: (٤٥٤٨)، البخاريُّ، ك: الجهاد، ب: قتل النِّساء في الحرب، ح: (٣٠١٥).

١٨٠٥ - وَعَن رَبَاحِ بِنِ الرَّبِيعِ ﷺ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي غَزْوَةٍ فَرَأَى النَّاسَ مُجْتَمِعِينَ عَلَى شَيْءٍ فَبَعَثَ رَجُلًا، فَقَالَ: «انْظُرْ عَلَامَ اجْتَمَعَ هَوُلَاءِ؟» فَجَاءَ فَقَالَ: عَلَى امْرَأَةٍ قَتِيلٍ، فَقَالَ: «مَا كَانَتْ هَذِهِ لِتُقَاتِلَ»، قَالَ: «قُل لِخَالِدٍ لا يَقْتُلَنَّ امْرَأَةً كَانَتْ هَذِهِ لِتُقَاتِلَ»، وَوَاهُ أَبُو دَاوُدَلًا).
 وَلا عَسِيفًا (١)»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَلًا).

٥٠٥٠ وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَطَعَ نَحْلَ (٣) بَنِي النَّضِيرِ، وَحَرَّقَ»، وَلَهَا يَقُولُ حَسَّانُ:

= ذلك تلفُّهم، من ذلك أنَّ أهلَ الحرب إذا تتارسوا بصبيانهم، وكان المسلمون لا يستطيعون رميهم إلا بإصابة صبيانهم؛ فحرامٌ عليهم رميهُم في قول هؤلاء، وكذلك إنْ تحصّنوا بحصن، وجعلوا فيه الولدان؛ فحرامٌ عليهم رمي ذلك الحصن إذا كنا نخاف في ذلك تلفّ نسائهم وولدانهم، واحتجُّوا في ذلك بهذه الأحاديث التي رويناها.

قلتُ: أراد بالقوم هؤلاء الأوزاعيّ ومالكًا والشّافعيّ في قولٍ وأحمدَ في رواية، وقال أبو عمر: اختلفوا في رمي الحصون بالمنجنيق إذا كان فيها أطفالُ المشركين أو أسارى المسلمين، فقال مالكٌ: لا يرمى الحصنُ، ولا تحرق سفينةُ الكفّار إذا كان فيها أسارى المسلمين، وقال الثّوريُّ وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمَّدٌ والشّافعيُّ في الصّحيح وأحمدُ وإسحاقُ رحمهم الله: إذا كان لا يوصل إلى قتلهم إلا بتلفِ الصّبيان أو النّساء؛ فلا بأس به، وقال أبو عمر: قال أبو حنيفة وأصحابه والثّوريُّ: لا بأس برمي حصون المشركين، وإنْ كان فيه أسارى من المسلمين وأطفالهم أو أطفال المشركين، ولا بأس أنْ يحرق الشّفن ويقصد به المشركين، فإنْ أصابوا واحدًا من المسلمين بذلك؛ فلا ديةً ولا كفّارةً، وقال الثّوريُّ: إنْ أصابوا؛ ففيه الكفّارةُ ولا ديةً. م

- (١) قولُه: «ولا عسيفًا»؛ (أي: أجيرًا وتابعًا للخدمة، ولعلَّ علامتَه أنْ يكون بلا سلاح)، كذا في «المرقاة». م
- (٢) أبو داود واللَّفظ له، ك: الجهاد، ب: في قتل النِّساء، ح: (٢٦٦٩)، وأخرجه النَّسائيُّ في «الكبرى» (٨٥٧١)، وصحَّحه ابن حيان (٤٧٨٩).
- (٣) قولُه: «قطعَ نخلَ بني النَّضيرِ وحَرَّقَ... إلخ»: قال ابنُ الهمام: (يجوز ذلك؛ لأنَّ المقصودَ كبتُ أعداء الله وكسرُ شوكتهم، وبذلك يحصل ذلك، فيفعلون ما يمكنهم من التَّحريق وقطع الأشجار، وإفساد الزَّرع، لكنْ هذا إذا لم يغلب على الظَّنِّ أنَّهم مأخوذون بغير ذلك، فإنْ كان الظَّاهر أنَّهم مغلوبون وأنَّ الفتحَ بادٍ؛ كره ذلك؛ لأنَّه إفسادٌ في غير محلِّ الحاجة، وما أبيح إلا لها)، كذا في «المرقاة».

وَهَانَ عَلَى سَرَاةِ بَنِي لُوَيِّ حَرِياتٌ بِالْبُويْرَةِ مُسْتَطِيرُ

وَفِي ذَلِكَ نَزَلَتْ: ﴿ مَا قَطَعْتُم مِن لِينَةٍ أَوْ تَرَكَنْمُوهَا قَآيِمَةً عَلَىٰٓ أُصُولِهَا ﴾ [الحشر: ٥]؛ الآية، مُتَّفَقٌ عَلَيه (١).

٨٦٠ ٥ ـ وَعَن عُروَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي أُسَامَةُ ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ عَهِدَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: «أُغِرْ عَلَى أَبْنَى صَبَاحًا وَحَرِّقْ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٢).

٠٨٧ ٥ - وَعَن عَبدِاللهِ بنِ عَونٍ: أَنَّ نَافِعًا كَتَبَ إِلَيهِ يُخبِرُهُ أَنَّ ابنَ عُمَرَ ﷺ أَخبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ أَغَارَ "" عَلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ غَارِّينَ فِي نِعَمِهِمْ بِالْمُرَيْسِيعِ، فَقَتَلَ الْمُقَاتِلَةَ، وَسَبَى الذُّرِّيَّةَ، مُتَّفَقٌ عَلَيهِ (٤).

٥٠٨٨ - وَعَن أَبِي أُسَيْدِ هُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْ يَوْمَ بَدْدٍ، حِينَ صَفَفَنَا لِقُرَيْشٍ وَصَفُّوا لَنَا: «إِذَا أَكْتُبُوكُمْ؛ فَعَلَيْكُمْ بِالنَّبْلِ»(٥).

⁽۱) مسلم واللَّفظ له، ك: الجهاد، ب: جواز قطع أشجار الكفَّار وتحريقها، ح: (٤٥٥٢)، والبخاريُّ، ك: المغازي، ب: حديث بني النَّضير، ح: (٤٠٣١).

وفي «المفاتيح في شرح المصابيح» (٤٠٣/٤): (وهان)؛ أي: سهل، (على سَراة)؛ أيْ: على ساداتِ بني لؤيِّ، هم قبيلةً قريش، ولؤيُّ بنُ غالبٍ من أجداد النَّبيِّ ﷺ، (حريقٌ)؛ أي: محرقٌ، وتقديره إشعالُ وإضرامُ نارِ محرقةٍ، (بالبويرة): وهي اسم ذلك الموضع، (مستطيرُ)؛ أي: متفرِّقٌ؛ أي: كثيرٌ، قولُه تعالى: ﴿ مَاقَطَعْتُم مِن لِينَةٍ ﴾ [الحشر: ٥]؛ أي: من نخلةٍ، ﴿ أَوْ رَكَتُم تُمُوا فَآيِمةً كَانَ أُسُولِها ﴾ [الحشر: ٥]؛ يعني: أو تركتم تلك النَّخلة قائمة على حالها، كلُّ ذلك بإذن الله؛ أي: لا بأس عليكم بما قطعتم من النَّخل وبما تركتم قطعه.

⁽٢) أبو داود، ك: الجهاد، ب: في الحرق في بلاد العدق، ح: (٢٦١٦)، وابن ماجه نحوه: (٢٨٤٣)، وهو في «مسند أحمد»: (٢١٧٥)، وحسَّنه الحافظ في «هداية الرواة» (٤/ ٥٩).

⁽٣) قولُه: «أغار على بني المصطلق... إلخ»: قال في «العالمگيرية»: (ولا بأسَ أنْ يغيروا عليهم ليلًا أو نهارًا بغير دعوةٍ، وهذا في أرض بلغتهم الدَّعوةُ)، كذا في «محيط السرخسي». م

⁽٤) البخاريُّ، ك: العتق، ب: من ملك من العرب رقيقًا فوهب وباع، ح: (٢٥٤١)، ومسلمٌ، ك: الجهاد والسَّير، ب: جواز الإغارة على الكفَّار الذين بلغتهم دعوة الإسلام، ح: (٢٥١٩)، واللَّفظ للبغويِّ في «شرح السُّنَّة»: (٢٦٩٨).

⁽٥) البخاريُّ، ك: الجهاد، ب: التَّحريض على الرمي، ح: (٢٩٠٠).

٥٠٨٩ ـ وَفِي رِوَايَةٍ: «إِذَا أَكتُبُوكُم؛ فَارمُوهُم وَاستَبقُوا نَبلَكُم»، رَوَاهُ البُخَارِيُّ(١).

٠٩٠ - وعَنه هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَومَ بَدرِ: ﴿إِذَا أَكْتُبُوكُم؛ فَارْمُوهُمْ بِالنَّبْلِ، وَلَا تَسُلُّوا السُّيُوفَ حَتَّى يَغْشَوْكُمْ»، رواه أَبُو دَاوُدَ(٢).

٥٠٩١ وعَن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ﷺ قَالَ: عَبَّأَنَا النَّبِيُّ ﷺ بِبَدْرٍ لَيْلًا، رَوَاهُ التّرمِذِيُّ (٣٠.

٠٩٢ - وَعَنِ المُهَلَّبِ هُ : أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ بُيَّتُمْ؛ فَلْيَكُنْ شِعَارُكُمْ حم لَا يُنْصَرُونَ»، رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ^(٤).

٩٣ - ٥ - وَعَن سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ ﷺ قَالَ: كَانَ شِعَارُ الْمُهَاجِرِينَ عَبْدَاللهِ، وَشِعَارُ الْأَنْصَارِ عَبْدَ اللهِ، وَشِعَارُ الْأَنْصَارِ عَبْدَ اللهِ عَلْمُ اللهِ عَبْدَ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَبْدَ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَالِمُ اللهِ عَلَيْ عَبْدَ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَبْدَ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلْمَ اللهِ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ الللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَي

= وفي «شرح المصابيح» لابن الملك (٤/ ٣٩٣): «إذا أكثبوكم»؛ أي: قاربوا منكم بحيث تصل إليهم سهامكم، «فعليكم بالنّبل»؛ أي: ارموهم بالنّبل وهو السّهام، ولا ترموهم على بعد.

(۱) البخاريُّ، ك: المغازي، ب: حدَّثني عبدُالله بن محمَّدِ الجعفيُّ، ح: (٣٩٨٤). وفي «شرح المصابيح» لابن الملك (٤/ ٣٩٣): «واستبقوا نبلكم»؛ يعني: لا ترموهم بجميعها بل اتركوا شيئًا منها؛ لتلَّل يغلبوا عليكم.

- (٢) أبو داود، واللَّفظ له، ك: الجهاد، ب: في سلِّ السُّيوف عند اللِّقاء، ح: (٢٦٦٤)، وحسَّنه الحافظ في «هداية الرواة» (٢/٥٥).
- (٣) التّرمذيُّ، أبواب الجهاد، ب: ما جاء في الصفِّ والتّعبثة عند القتال، ح: (١٦٧٧)، وحسَّنه الحافظ في «هداية الرواة» (٤/٧٥).
- وفي «شرح المصابيح» لابن الملك (٤/ ٣٩٤): «عَبَأَنا»؛ أي: رتّبنا في مواضعنا وهيّأنا للحرب؛ يعني: سوّى الصُّفوف وأقام كلّا مُقامًا يصلح له.
- (٤) أبو داود واللَّفظ له، ك: الجهاد، ب: في الرَّجل ينادي بالشِّعار، ح: (٢٥٩٧)، والتِّرمذيُّ، ك: الجهاد، ب: ما جاء في الشِّعار، ح: (١٦٨٢)، وصحَّحه الحاكم ووافقه الذَّهبئُ (٢٥١٧).
 - (٥) أبو داودك: الجهاد، ب: في الرَّجل ينادي بالشِّعار، ح: (٢٥٩٥)، وحسَّنه ابن حجر في «الهداية» (١٤/٥٥).

• • • • وَعَن قيسِ بِنِ عُبادٍ قَالَ: كَانَ أَصحَابُ النَّبِيِّ عَيْقِ يَكرَهُونَ (٢) الصَّوْتَ عِنْدَ الْقِتَالِ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (٣).

٩٦٠٥- وَعَن عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَومُ بَدرٍ تَقَدَّمَ عُتَبَةُ بِنُ رَبِيعَةَ، وَتَبِعَهُ ابْنُهُ وَأَخُوهُ فَنَادَى (٤) مَنْ يُبَارِز؟ فَانْتَدَبَ لَهُ شَبَابٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ: مَنْ أَنْتُمْ؟ فَأَخْبَرُوهُ، فَقَالَ: لَا حَاجَةَ لَنَا فِيكُمْ إِنَّمَا أَرَدْنَا

- (٢) قولُه: (يكرهون الصَّوتَ عند القتال): قال المظهر: (عادةُ المحاربين أنْ يرفعوا أصواتَهم إمَّا لتعظيم أنفسهم، أو لإظهار الشَّجاعة؛ بأنْ يقول: أنا الشُّجاع الطَّالب للحرب، والصَّحابةُ كانوا يكرهون رفع الصَّوت بشيءٍ منها إذ لا يتقرَّب بها إلى الله تعالى، بل يرفعون الأصواتَ بذكر الله؛ فإنَّ فيه فوزَ الدُّنيا والآخرة)، كذا في «المرقاة». م
- (٣) أبو داود، ك: الجهاد، ب: فيما يؤمر به من الصَّمت عند اللَّقاء، ح: (٢٦٥٦)، وقال الرُّباعيُّ في «فتح الغفار» (٤ / ١٧٦٩): (رواه أبو داود وسكتَ عنه هو والمنذريُّ، ورجالُه رجالُ الصَّحيح).
- وفي «لمعات التنقيح» (٧/ ١٥): المراد غالب الأحوال، وإلا؛ فقد ينقل ذلك عن بعضهم، ولفظُ (يكرهون) أيضًا ينبئ عن ذلك، فافهم.
- (٤) قولُه: (فنادى من يبارز... إلخ): في «شرح السنة»: فيه إباحةُ المبادرة في جهاد الكفّار، ولم يختلفوا في جوازها إذا أذن الإمام، واختلفوا فيها إذا لم تكن عن إذنِ الإمام، فجوَّزهما جماعةٌ، وإليه ذهب مالكٌ والشَّافعيُّ، كذا في «المرقاة»، وقال في «رحمة الأمّة»: إذا بدأ مسلمٌ فطلب المبارزة؛ لم يكن له ذلك، وقال ابنُ أبي هبيرة من الشَّافعيَّة: يُكره، والمستحبُّ أنْ لا يبارزوا إلا بإذن الأمير، لكن لو بارز بغير إذنه؛ جازَ، وقال أبو حنيفة: يحرم إلا أنْ تكونَ المبارزة في منعةٍ. م

⁽۱) أبو داود واللَّفظ له، ك: الجهاد، ب: في الرَّجل ينادي بالشِّعار، ح: (۲۵۹٦)، وأحمدُ، ح: (۱٦٤٩٨)، وصحَّحه ابن حبَّان (٤٧٤٤).

وفي «شرح المصابيح» لابن الملك (٤/ ٣٩٥) «فبيَّتناهم»؛ أي: قصدناهم ليلاً للقتال، «أمتْ أمتْ»: أمرٌ مخاطبٌ؛ أي: أمِتِ العدوَّ اللَّهمَ، والتَّكرير للتَّاكيد.

بَنِي عَمِّنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿قُمْ يَا حَمْزَةُ، قُمْ يَا عَلِيُّ، قُمْ يَا عُبَيْدَةَ بْنَ الْحَارِثِ»، فَأَقْبَلَ حَمْزَةُ إِلَى عُبَيْدَةً وَالْوَلِيدِ ضَرْبَتَانِ فَأَثْخَنَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ، ثُمَّ (') مِلْنَا عُبَيْدَةً، وَأَفْتَلْنَاهُ، وَاحْتَمَلْنَا عُبَيْدَةً، رَوَاهُ أَحمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ ('').

٥٠٩٧ - وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: بَعَثَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي سَرِيَّةٍ، فَحَاصَ النَّاسُ حَيْصَةً، فَقَدِمْنَا اللهِ ﷺ، فَقُدْمُنَا يَا رَسُولَ اللهِ، نَحْنُ الفَرَّارُونَ، قَالَ: «المَدِينَةَ، فَاخْتَبَأْنَا بِهَا وَقُلْنَا: هَلَكُنَا، ثُمَّ أَتَيْنَا رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، نَحْنُ الفَرَّارُونَ، قَالَ: «بَلْ أَنْتُمُ العَكَّارُونَ، وَأَنَا فِئَتُكُمْ»، رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ (٣).

٩٨ • ٥ - وَفِي رِوَايَةٍ أَبِي دَاوُدَ نَحوهُ، وَقَالَ: «لَا، بَلْ أَنْتُمُ الْعَكَّارُونَ». قَالَ: فَدَنَوْنَا فَقَبَّلْنَا يَدَهُ، فَقَالَ: «إِنَّا فِئَةُ الْمُسْلِمِينَ»(١).

وفي «شرح المصابيح» لابن الملك (٤/ ٠٠٠) «فحاص النَّاس حيصَةً»؛ أي: مالوا وعدلوا عن جهتهم إلى جهةٍ أخرى؛ يريد به: الفرار والانهزام، والمراد بالنَّاس هنا: أصحابُ رسول الله ﷺ، «العكَّارون»؛ أي: العائدون إلى القتال، «وأنا فئتكم»: وهي الطائفة المقيمة وراء الجيش؛ للالتجاء إليهم عند الهزيمة.

(٤) أبو داود، ك: الجهاد، ب: في التَّولي يوم الزَّحف، ح: (٢٦٤٧)، وانظر ما قبله.

⁽۱) قولُه: (ثم ملنا على الوليد): فيه دليلٌ على أنَّه يجوز أنْ تعيِنَ كلُّ طائفةٍ من الطَّائفتين المتبارزتين بعضهم بعضًا، قاله في «نيل الأوطار»، وقال في «شرح السِّير الكبير»: فإذا تبارز المسلم والمشرك؛ فلا بأس بأنْ يعينَ المسلمون صاحبَهم إنْ قدروا على ذلك؛ لأنَّ المشركَ قاصدٌ إلى قتلهم كما هو قاصدٌ إلى قتل صاحبهم لو تمكَّن من ذلك، فلهم أنْ يدفعوا شرَّه، لو لم يكن قاصدًا إليهم؛ كان لهم أن يقتلوه لكونه مشركًا محاربًا، وفي قصة المبارزين يوم بدر ذكر: أنَّ عليًا قتل الوليد، وحمزة قتل عتبة، واختلف عبيدة وشيبة ضربتين، فأعان عليٌّ وحمزة بعبيدة على شيبة حتى قتلاه، فعرفنا أنَّه لا بأس به. م

⁽٢) أبو داود واللَّفظ له، ك: الجهاد، ب: في المبارزة، ح: (٢٦٦٥)، وأحمد (٩٤٨)، وقال ابن الملقِّن الشَّافعيِّ في «تحفة المحتاج» (٢ / ٥٠٨): (رواه أبو داود بإسناد حسن أو صحيح).

⁽٣) التَّرمذيُّ واللَّفظ له، أبواب الجهاد، ب: ما جاء في الفرار من الزَّحف، ح: (١٧١٦)، وقال: (حديثٌ حسنٌ غريبٌ)، وأبو داود، ك: الجهاد، ب: في التَّولِّي يومَ الزَّحف، ح: (٢٦٤٧).

١٩٩٥ عن ثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ نَصَبَ (١) المَنجَنِيقَ عَلَى أَهلِ الطائف، رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ مُرسلًا (٢).



⁽١) قولُه: «نصب المنجنيق... إلخ»: قال في «الهداية»: نصبوا عليهم المجانيق كما نصبه رسولُ الله ﷺ على الطَّائف. م

⁽٢) التَّرمذيُّ معضلًا، أبواب الأدب، ب: ما جاء في الأخذ من اللَّحية، ح: (٢٧٦٢)، وأخرجه أبو داود عن مكحولِ هكذا مرسلًا، وقال في "بلوغ المرام" ت: فحل (ص: ٤٨١): (ورجالُه ثقاتٌ، ووصله العقيليُّ بإسنادٍ ضعيفٍ عن عليٍّ).



وقولِ الله تعالى: ﴿فَأَقَنْلُوا ﴿ الْأَلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدَتُّمُوهُمْ ﴾ [التوبة: ٥].

٠١٠٠ عَن أَبِي هُرَيرَة ﷺ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْةِ قَالَ: «عَجِبَ اللهُ مِنْ قَوْمٍ يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ فِي السَّلاَسِلِ»(٧).

١٠١ - وفي روايةٍ: «يُقَادُونَ إِلَى الْجَنَّةِ فِي السَّلَاسِل»، رواه البخاريُّ (٣).

١٠٢ ٥ - وعَن سَلَمَةَ بِنِ الأَكوَعِ ﴿ قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ عَلَيْ عَينٌ مِنَ المُشرِكِينَ وَهُوَ فِي سَفَرٍ، فَجَلَسَ عِندَ أَصحَابِهِ يَتَحَدَّثُ، ثُمَّ انفَتَلَ، فَقَالَ النَّبِيُ عَلِيْةِ: «اطلُبُوهُ(٤)، وَاقتُلُوهُ»،

⁽١) قولُه: ﴿فَأَقْنُلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ ...﴾ إلخ: وقال في «عمدة القاري»: ولم يختلف أهلُ التَّفسير ونقَلة الآثار أنَّ سورةَ براءة بعد سورة محمَّدِ ﷺ، فوجب أنْ يكون المذكور فيها ناسخًا للفداء المذكور في غيرها.

⁽٢) البخاريُّ، ك: الجهاد، ب: الأسارى في السَّلاسل، ح: (٣٠١٠).

⁽٣) أبو داود، ك: الجهاد، ب: في الأسير يوثق، ح: (٢٦٧٧).

⁽٤) قولُه: «اطلبوه واقتلوه... إلخ»: (وفيه: قتلُ الجاسوس الحربيّ، وعليه الإجماع، وأمّا الجاسوسُ المعاهد أو الدَّمِّيُ؛ فقال مالكٌ والأوزاعيُّ: يصير ناقضًا للعهد، فإنْ رأى الإمامُ استرقاقه؛ أرقّه، ويجوز قتلُه، وعند الجمهور: لا ينتقض عهدُه بذلك إلا أنْ يُشترط عليه انتقاضُه به، وأمّا الجاسوس المسلم؛ فعند أبي حنيفة والشّافعيِّ وبعض المالكيَّة؛ يعزَّر بما يراه الإمام إلا القتل، وقال مالكٌ: يجتهد فيه الإمام، وقال عياضٌ: قال كبار أصحابه: يقتل، واختلفوا في تركه بالتَّوبة، فقال ابن الماجشون: إنْ عُرف بذلك؛ قتل وإلا؛ عزَّر، وأمّا الحربيُّ من أهل دار الحرب إذا دخل دار الإسلام بغير أمانٍ ما يكون أمره: هل يجوز قتله أم لا؟ فاختلفوا فيه، فقال مالكٌ: يتخيَّر فيه الإمام، وحكمه حكم أهل الحرب، وقال الأوزاعيُّ والشَّافعيُّ: إذا ادَّعى أنَّه رسولٌ؛ قبل منه، وقال أبو حنيفة وأبو يوسف وأحمدُ: لا يقبل ذاك منه، وهو فَ للمسلمين، وقال محمَّد: هو لمن وجده)، قاله في «عمدة القارى». م

فَقَتَلَهُ، فَنَفَّلَهُ (١) سَلَبَهُ، متَّفقٌ عليه (٢).

قلنا: هذا التَّنفيل واقعةُ حالٍ، ليس شرعًا عامًّا لازمًا عندنا.

١٠٣ عنه وعنه هذه قال: غَزُونَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ هَوَازِنَ، فَبَينَا نَحنُ نَتَضَحَّى مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَذِجَاءَ رَجُلٌ عَلَى جَمَلٍ أَحمَرَ، فَأَنَاخَهُ، وَجَعَلَ يَنظُرُ، وَفِينَا ضَعفَةٌ وَرِقَّةٌ مِنَ الظَّهرِ، وَبَعضُنَا مُشَاةٌ إِذ خَرَجَ يَشتَدُّ فَأَتَى جَمَلَهُ، فَأَثَارَهُ فَاشتَدَّ بِهِ الجَمَلُ، فَخَرَجتُ أَشتَدُّ حَتَّى أَخَذتُ بِخِطَامِ الجَمَلِ، فَأَنْخَتُهُ، ثُمَّ اخترَطتُ سَيغي، فَضَرَبتُ رَأْسَ الرَّجُلِ، ثُمَّ جِئتُ بِالجَمَلِ أَقُودُهُ وَعَلَيهِ رَحلُهُ وَسِلَاحُهُ، فَاستَقبَلَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ وَالنَّاسُ، فَقَالَ: «مَن قَتَلَ الرَّجُلَ»، قَالُوا: ابنُ الأكوَع، فقَالَ: «لَهُ سَلَبَهُ أَجمَعُ»، مُتَّفَقُ عَليهِ (٣).

١٠٤ - وَعَن أَبِي سَعِيدِ الخُدرِيِّ ﷺ قَالَ: لَمَّا نَزَلَت بَنُو قُريظَةَ عَلَى حُكمِ سَعدِ بنِ مُعَاذِ؛ بَعَثَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «قُومُوا(١٠ إِلَى سَيِّدِكُم»، فَجَاءَ فَجَلَسَ،

⁽۱) قولُه: (فنفَّله سلبَه): وقال النَّوويُّ: وفي هذا الحديث دلالةٌ ظاهرةٌ لمذهب الشَّافعيِّ وموافقيه أنَّ القاتلَ يستحقُّ السَّلَب، وأنَّه لا يخمس، انتهى، وقال في «العالمكرية»: ولا يستحقُّ القاتل سَلَبَ المقتول بنفس القتل ما لم ينفّل الإمام قبل القتل، فيقول: (من قتل قتيلًا؛ فله سلبُه)، وهذا مذهب علمائِنا رحمهم الله تعالى، وفي الأحاديث التي ذكرها الشَّيخ ابن الهمام دلالةٌ ظاهرةٌ لمذهبنا، إنْ شئتَ الاطلّاع إليها؛ فارجع إلى «فتح القدير» و«البناية». م

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: الجهاد، ب: الحربي إذا دخل دار الإسلام بغير أمانٍ، ح: (٥١ ٥٠)، ومسلمٌ مطوَّلًا، ولفظه سأت بعد هذا.

⁽٣) مسلمٌ، الجهاد والسِّير، ب: استحقاق القاتل سلَبَ القتيل، ح: (٥٧١)، والبخاريُّ مختصرًا كما سلف قبلُ لفظه.

⁽٤) قولُه: «قوموا إلى سيّدكم... إلخ»: قال في «رد المختار»: يجوز، بل يندب القيامُ تعظيمًا للقادم؛ أي: إنْ كان ممّن يستحقُّ التَّعظيم، قال في «الهداية»: قيام الجالس في المسجد لمن دخل عليه تعظيمًا وقيام قارئ القرآن لمن يجيءُ تعظيمًا لا يكره إذا كان ممّن يستحقُّ التَّعظيم، وفي «مشكل الآثار»: القيام لغيره ليس بمكروو لعينه، إنَّما المكروه محبَّة القيام لمن يُقام له، فإنْ قام لمن لا يقام له؛ لا يكره، قال ابن وهبان: أقول: وفي عصرنا ينبغي أنْ يستحبُّ ذلك؛ أي: القيام؛ لِما يورث تركُهه من الحقد والبغضاء والعداوة، لا سيَّما إذا كان في مكان اعتيد فيه القيام، وما ورد من التَّرعُد عليه في حقِّ من يحبُّ القيام بين يديه كما يفعله التُّرك والأعاجم اه، قلتُ: يؤيِّده ما في «العناية» وغيرها عن الشَّيخ الحكيم أبي القاسم كان إذا دخل عليه غنيٌ؛ يقوم له ويعظَّمُه، ولا يقوم للفقراء وطلبة العلم،=



فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ هَوُ لَاءِ(١) نَزَلُوا عَلَى حُكمِكَ»، قَالَ: فَإِنِّي (٢) أَحكُمُ أَنْ تُقْتَلَ المُقَاتِلَةُ، وَأَنْ تُسْبَى الذُّرِّيَّةُ، قَالَ: «لَقَد حَكَمتَ فِيهِم بِحُكم المَلِكِ»، وَفِي رِوَايَةٍ: «بِحُكم اللهِ»، مُتَّفَقٌ عَلَيهِ(٣).

٥١٠٥ ـ وَعَن عَطِيَّةَ القُرَظِيِّ ﷺ قَالَ: (كُنتُ فِي سَبِي بَنِي قُرَيظَةَ، عُرِضنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَكَانُوا يَنظُرُونَ، فَمَن أَنبَتَ^(٤) الشَّعَرَ؛ قُتِلَ، وَمَن لَم يُنبِت؛ لَم يُقتَل، فَكَشَفُوا عَانَتِي، فَوَجَدُوهَا لَمْ تَنبُّتْ، فَجَعَلُونِي مِنَ السَّبْي)،

فقيل له في ذلك، فقال: الغنيُّ يتوقَّع مني التَّعظيم، فلو تركتُه؛ لتضرَّر، والفقراء والطَّلبة إنَّما يطمعون جواب السَّلام
 والكلام معهم في العلم، وتمام ذلك في رسالة الشَّرنبلاليِّ. م

⁽١) قولُه: «هؤلاء نزلوا على حكمك... إلخ»: وفيه جوازُ التَّحكيم في أمور المسلمين وفي مهمَّاتهم العظام، وقد أجمع العلماء عليه، ولم يخالف فيه إلا الخوارج؛ فإنَّهم أنكروا على عليِّ التَّحكيمَ وأقام الحجَّةَ عليهم، قاله النَّوويُّ، كذا في «عمدة القاري» و«الهداية». م

⁽Y) قولُه: (فإنِّي أحكُم أَنْ تُقتل المقاتِلة... إلخ): في «الهداية»: (وهو في الأُسارى بالخيار إنْ شاءَ عتلهم، قال ابن الهمام: يعني: إذا لم يسلموا والله السلام قد قتل من الأسارى إذ لا شكَّ في قتله عقبة بن أبي معيط وغيره والمسلحة لأقل في قتلهم حسمَ مادَّة الفساد الكائن منهم بالكليَّة، وإنْ شاء واسترقهم وإنْ شاء وفور المصلحة لأهل الإسلام، ولهذا قلنا: ليس لواحدٍ من الغزاة أنْ يقتل أسيرًا بنفسه والآن الرَّأيَ فيه إلى الإمام، وإنْ شاء وركهم أحرارًا ذمَّة للمسلمين ولما بيَّنًا من أنَّ عمرَ فعل ذلك في أهل السواد إلا مشركي العرب والمرتدِّين إذا أسروا وفإنَّه لا يقبل منهم جزيةٌ، ولا يجوز استرقاقهم، بل إمَّا الإسلام وإمَّا السَّيفُ، فإنْ أسلم الأسارى بعد الأسر؛ لا نقتلهم، ولكن يجوز استرقاقهم؛ لأنَّ الإسلام لا ينافي الرِّقَ جزاءً على الكفر الأصليّ، وقد وجد بعد انعقاد سبب الملك، وهو الاستيلاء على الحربيّ غير المشرك من العرب، بخلاف ما لو أسلموا قبل الأخذ؛ فإنَّهم لا يسترقُّون ويكونون أحرارًا؛ لأنَّه إسلامٌ قبل انعقاد سبب الملك فيهم)، كذا في «المرقاة». م

 ⁽٣) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: الجهاد، ب: إذا نزل العدوُّ على حكم رجل، ح: (٣٠٤٣)، ومسلمٌ، ك: الجهاد والسِّير،
 ب: جواز قتال من نقض العهد، ح: (٤٥٩٦).

⁽٤) قولُه: «فمنْ أنبتَ الشَّعرَ؛ قُتل»: قال التُّوربشتيُّ: (وإنَّما اعتبر الإنبات في حقِّهم لمكان الضَّرورة؛ إذ لو سُئلوا عن الاحتلام، أو مبلغ سنَّهم؛ لم يكونوا يتحدَّثوا بالصِّدق إذ رأوا فيه الهلاك، وإلا؛ لا اعتبار لنبات العانة، خلافًا للشَّافعيِّ وروايةٌ عن أبي يوسف)، التقطته من «المرقاة» و«رد المختار». م

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابِنُ مَاجَه وَالدَّارِمِي(١).

١٠٦ - وَعَنِ ابنِ مَسعُودٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ لَمَّا أَرَادَ قَتلَ عُقبَةَ بنِ أَبِي مُعَيطٍ قَالَ: «مَنْ لِلصِّبْيَةِ؟»
 قَالَ: النَّارُ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ

١٠٧ - وعَنِ ابنِ عُمَرَ ﴿ قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُ ﷺ خَالِدَ بْنَ الوَلِيدِ إِلَى بَنِي جَذِيمَةَ، فَدَعَاهُمْ إِلَى الْإِسْلاَمِ، فَلَمْ يُحْسِنُوا أَنْ يَقُولُوا: أَسْلَمْنَا، فَجَعَلُوا يَقُولُونَ: صَبَأْنَا صَبَأْنَا، فَجَعَلَ خَالِدٌ يَقْتُلُ مِنْهُمْ وَيَأْسِرُ، وَفَعَ إِلَى كُلِّ رَجُلٍ مِنَّا أَسِيرَهُ، فَقُلْتُ: وَاللهِ لاَ وَدَفَعَ إِلَى كُلِّ رَجُلٍ مِنَّا أَسِيرَهُ، فَقُلْتُ: وَاللهِ لاَ أَفْتُلُ أَسِيرِي، وَلاَ يَقْتُلُ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِي أَسِيرَهُ، حَتَّى قَدِمْنَا عَلَى النَّبِي ﷺ فَذَكَرْنَاهُ، فَرَفَعَ النَّبِي ﷺ فَذَكَرْنَاهُ، فَرَفَعَ النَّبِي ﷺ يَا اللهِ اللهُ عَلَى النَّبِي اللهِ اللهِ اللهُ عَلَى النَّبِي اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ عَلَى النَّبِي اللهِ اللهُ اللهُ عَلَى النَّبِي اللهُ فَذَكُرْنَاهُ، فَرَفَعَ النَّبِي اللهِ اللهُ اللهُ عَلَى النَّبِي اللهِ اللهُ اللهُ عَلَى النَّبِي اللهُ اللهُ عَلَى النَّبِي اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى النَّبِي اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ اللهُ اللهُ عَلَى النَّبِي اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ

٥١٠٨ - وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللهِ ﷺ خَيلًا قِبَلَ نَجدٍ، فَجَاءَت بِرَجُلٍ مِن بَنِي حَنِيفَةَ يُقَالُ لَهُ: ثُمَامَةُ بنُ أَثَالٍ سَيِّدُ أَهلِ اليَمَامَةِ، فَرَبَطُوهُ (٥) بِسَارِيةٍ مِن سَوَارِي المَسجِدِ، فَخَرَجَ إِلَيهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ

⁽١) أبو داود واللَّفظ له، ك: الحدود، ب: في الغلام يصيب الحدَّ، ح: (٤٤٠٥ ـ ٤٤٠٥)، والتِّرمذيُّ، أبواب السِّير، ب: في النُّزول على الحكم، ح: (١٥٨٤)، وقال: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

⁽٢) أبو داود واللَّفظ له، ك: الجهاد، ب: في قتل الأسير صبرًا، ح: (٢٦٨٦)، وصحَّحه الحاكم، ووافقه الذَّهبيُّ، (٢٥٧٢). وفي «اللَّمعات» (٧/ ٤٧): «مَنْ للصِّبية»: جمع الصَّبيِّ؛ أي: من يكفل لأطفالي ويربِّيهم.

وقوله: «النَّار»: أشار إلى ضياع أولاده، وقيل: المرادُ ما تهتمَّ بهم واهتمَّ بشأنِ نفسك وما هيِّع لك من النَّار، فافهم. م

⁽٣) قولُه: «اللَّهم إنِّي أبرأُ إليك ممَّا صنعَ خالله»: وقال ابنُ بطال: (لا خلاف أنَّ القاضيَ إذا قضى بجورٍ أو بخلاف قول أهل العلم؛ فهو مردودٌ، فإنْ كان على وجه الاجتهاد والتَّأويل كما صنع خاللاً رضي الله تعالى عنه؛ فإنَّ الإثمَ ساقطٌ والضَّمانَ لازمٌ عند عامَّة أهل العلم، إلا أنَّهم اختلفوا في ضمان ذلك، فإنْ كان في قتلٍ أو جراحٍ؛ ففي بيت المال، وهذا قول الثَّوريِّ وأبي حنيفة وأحمد وإسحاق، وقالت طائفةٌ: على عاقلة الإمام أو الحاكم، وهذا قول الأوزاعيِّ وأبي يوسف ومحمَّد والشَّافعيِّ، وقال ابن الماجشون: ليس على الحاكم شيءٌ من الدِّية في ماله ولا على عاقلته ولا في بيت المال)، كذا في «عمدة القاري». م

⁽٤) البخاريُّ، ك: المغازي، ب: بعث النَّبِيِّ ﷺ خالدَ بنَ الوليد إلى بني جَذيمةَ، ح: (٤٣٣٩).

⁽٥) قولُه: (فربطوه بساريةٍ من سواري المسجد): قال النَّوويُّ: فيه جوازُ ربط الأسير وحبسه وإدخال الكافر المسجد،=

وقد نقل في «الفتح» أنَّ قولَ مالكِ وأحمدَ كقولنا، ثم أيَّد مذهب الشَّافعيِّ بما مرَّ من قصَّة الجمحيِّ ونحوها، وقد=

وقال في «نفع المفتي والسائل» عند مالك: لا يدخل مسجدًا؛ فإنّه لا يخلو من جنابة، والجنب ليس له أنْ يدخل المسجد، وعند الشّافعيّ: ليس له أنْ يدخل المسجد الحرم فقط؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُتَّرِكُونَ بَحَسُ فَلَا يَقْرَبُوا الْمُسْجِد الْحَرَام بَمْدَ عَامِهِم هَلَانًا ﴾ [التوبة: ٢٨]؛ أي: العامّ الذي حجّ فيه أبو بكر بالنّاس، ونادى عليٌّ ﷺ بسورة براءة، وهو عام تسع من الهجرة، كما في «معالم التنزيل».

وعندنا: يجوز دخولُه في كلِّ مسجدٍ، كذا في «الهداية»، فإنَّ الخبثَ في اعتقادهم لا يوجب تلويث المسجد، وجنابتُهم غير متيقَّنةٍ، وأمَّا الآيةُ؛ فهي محمولةٌ على نهي الدُّخول استعلاءً لهم، أو يقال: إنَّه منع عن الدُّخول في المسجد الحرام عراةً للطَّواف، كما كانت عادتهم من أنَّهم يطوفون عراةً الرِّجالُ بالنَّهار والنِّساءُ باللَّيل، ويقولون: كيف نطوف في النِّباس الذي نذنب فيه؟ أو يقال: إنَّه لا يوجب حرمةَ الدُّخول بعد عامهم هذا، بل المرادُ بشارة المؤمنين بأنَّهم لا يتمكَّنون من دخوله، كذا في «شرح الوقاية» و«الهداية». م

⁽۱) قولُه: «أطلقوا ثمامة... إلخ»: وقال في «الدر المختار» و«رد المختار»: وحرَّمَ منهم؛ أي: إطلاقهم مجَّانًا ولو بعد إسلامهم - ابن كمال - ؛ لتعلَّق حقِّ الغانمين، وجوَّزه الشَّافعيُّ؛ لقوله تعالى: ﴿ فَإِمّا مَنَا بُعَدُ وَإِمّا فِذَاتُ ﴾ [محمد: ٤]، قلنا: نسخَ بقوله تعالى: ﴿ فَأَقْنُلُوا ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَلِثُمُوهُمُ ﴾ [التربة: ٥] من سورة براءة فإنَّها آخر سورة نزلت، «فتح»، وأمًا ما رُوي أنَّه ﷺ منَّ على أبي عزَّة الجمحيُّ يوم بدر فقد كان قبل النَّسخ؛ ولذا لمَّا أسره يوم أحد؛ قتله، وذكر محمَّدٌ جوابًا آخر، وهو أنَّه كان من مشركي العرب، وهم لا يؤسرون، فليس في المنِّ عليه إبطالُ حقَّ ثابتِ للمسلمين، ونحن نقول به فيهم وفي المرتدِّين، وإنْ رأى الإمام النَّظر للمسلمين في المنِّ على بعض الأسارى؛ فلا بأس به أيضًا؛ لأنَّه ﷺ منَّ على ثُمامة بن أثالِ الحنفيِّ بشرط أنْ يقطع الميرة عن أهل مكَّة، ففعل ذلك حتى قحطوا، «شرح السِّير» ملخَّصًا.

فَانطَلَقَ^(۱) إِلَى نَخلٍ قَرِيبٍ مِنَ المَسجِدِ، فَاغتَسَلَ، ثُمَّ دَخلَ المَسجِدَ، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، يَا مُحَمَّدُ، وَاللهِ، مَا كَانَ عَلَى الْأَرْضِ وَجْهٌ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ وَجْهِكَ، وَاللهِ، مَا كَانَ مِنْ دِينٍ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ دِينِكَ، فَأَصْبَحَ دِينُكَ فَقَدْ أَصْبَحَ وَجْهُكَ أَحَبَّ الْوُجُوهِ كُلِّهَا إِلَيَّ، وَاللهِ، مَا كَانَ مِنْ دِينٍ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ بَلَدِكَ، فَأَصْبَحَ بَلَدُكَ أَحَبَّ الْبِلَادِ كُلِّهَا إِلَيَّ، وَاللهِ، مَا كَانَ مِنْ بَلَدٍ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ بَلَدِكَ، فَأَصْبَحَ بَلَدُكَ أَحَبَّ الْبِلَادِ كُلِّهَا إِلَيَّ، وَاللهِ، مَا كَانَ مِنْ بَلَدٍ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ بَلَدِكَ، فَأَصْبَحَ بَلَدُكَ أَحَبَّ الْبِلَادِ كُلِّهَا إِلَيَّ ، وَاللهِ، مَا كَانَ مِنْ بَلَدٍ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ بَلَدِكَ، فَأَصْبَحَ بَلَدُكَ أَحَبَّ الْبِلَادِ كُلِّهَا إِلَيً، وَإِنَّهُ إِلَيَّ مَنْ مَلَادًا تَرَى، فَبَشَرَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَأَمَرَهُ أَن يَعتَمِرَ، فَلَمَّا قَدِمَ وَإِنَّ أَنِ اللهِ عَلَى اللهُ عَمَلَ اللهُ عَلَى الْمُولُ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَامًا عَرَبُهُ اللهُ عَلَامًا عَلَى الْعُمِولَةُ اللهُ عَلَى الْعُمَرَةُ عَلَى الْعُمْرَةُ وَاللهِ عَلَيْكُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلْمَ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الل

وقال في «بذل المجهود»: وعند الحنفيَّة ما قال في «المنية» و«شرحه» للحلبيِّ: وواحدٌ منها؛ أي: من الاغتسال مستحبٌّ، وهو غسل الكافر، هكذا ذكره مطلقاً شمسُ الأئمَّة السَّرخسيُّ في شرحه للمبسوط، وذكر في «المحيط»: أنَّ الكافر إذا أجنب ثم أسلم، الصَّحيحُ أنَّه يجب عليه الغسلُ؛ لأنَّ الجنابةَ صفةٌ باقيةٌ بعد إسلامه كبقاء صفة الحدث، وقال في «الدر المختار»: كما يجب على من أسلم جنبًا أو حائضًا أو نفساء ولو بعد الانقطاع على الأصحِّ لبقاء الحدث الحكميِّ. م

(٢) قولُه: «وإنَّ خيلَك أخذَتْني وأنا أريدُ العمرة... إلخ»: وقال في «العرف الشذي»: قال الحنفيَّة: من حلف في حالة الكفر ثم أسلم؛ لا يجب وفاء ذلك النَّذر، وقال الشَّافعيَّة بوجوب الوفاء، وتمسَّكوا بحديث الباب، ونقول: الكلام في الوجوب، ولا ننفى الاستحباب ولا نصَّ على وجوبه. م

⁼ علمت جوابه، وقال في «عمدة القاري»: فإنْ قلت: ينبغي عدم جواز الاسترقاق وتركهم ذمَّةً لنا أيضًا؛ لأنَّ الآية ليس فيها إلا ذكر القتل؛ قلتُ: إنَّما تركنا العمل بظاهر الآية في هذا الباب بالإجماع وبالأخبار المشهورة في جواز الاسترقاق وضرب الجزية. م

⁽۱) قولُه: «فانطلقَ إلى نخلِ قريبٍ من المسجد فاغتسل ثم دخل المسجد، فقال: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمّدًا عبدُه ورسولُه»: قال النَّوويُّ: (إذا أراد الكافر الإسلام؛ يبادر به، ولا يؤخّره للاغتسال، ولا يحلُّ لأحدِ أنْ يأذن له في تأخيره، بل يبادر به، ثم يغتسل، ومذهب الشَّافعيُّ أنَّ اغتسالَه واجبٌ إنْ كان عليه جنابةٌ في الشِّرك، سواءٌ كان اغتسل منها أم لا، وقال بعض أصحاب الشَّافعيَّة: وإنْ كان اغتسل؛ أجزأه وإلا؛ وجب، وقال بعض أصحاب الشَّافعيَّة وبعض المالكيَّة: لا غسل عليه، ويسقط حكمُ الجنابة بالإسلام كما يسقط الذُّنوب، وضعَفوا هذا بالوضوء؛ فإنَّه يلزمه بالإجماع، ولا يقال: يسقط أثر الحدث بالإسلام، هذا كلُّه إذا كان أجنب في الكفر، أمَّا إذا لم يجنب أصلًا ثمَّ أسلم؛ فالغسل مستحبُّ له، وليس بواجبٍ، هذا مذهب الشَّافعيِّ، ومذهب مالكِ وآخرون، وقال أحمدُ وآخرون: يلزمه الغسلُ)، كذا في «المرقاة».

مَكَّةَ؛ قَالَ لَهُ قَائِلٌ: أَصَبَوتَ؟، فَقَالَ: لَا، وَلَكِنَّي أَسلَمتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَلَا وَاللهِ لَا يَأْتِيكُم(١) مِنَ اليَّمَامَةِ حَبَّةُ حِنطَةٍ حَتَّى يَأْذَنَ فِيهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، رَوَاهُ مُسلِمٌ وَاختَصَرَه البُّخَارِيُّ (٢).

وقال العلّامة العينيُّ^(٣): (إنَّ المنَّ عندَنا منسوخٌ، وقيل: خاصٌّ بسيِّدنا رسول الله ﷺ، وما ورد في أُسارى بدرٍ كلُّه منسوخٌ).

وقال الطَّحاويُّ(١): (نذر الكافر إذا أسلم لا يجب عليه عندنا، وأوَّلنا الرُّوايةَ على النَّدب).

والمعالمة والمعالمة والمعالمة والمستوان الله والمعالمة والمعالمة

⁽۱) قولُه: «لا تأتيكم من اليمامة حبَّةُ حنطةٍ... إلخ»: وفي «الهداية»: ولا ينبغي أنْ يباع السَّلاحُ من أهل الحرب ولا يجهز إليهم؛ لأنَّ النَّبِيَّ عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع السِّلاح من أهل الحرب وحمله إليهم، قال ابن الهمام: المعروف ما في «سنن البيهقي» و «مسند البزار» و «معجم الطبراني» عن عمران بن حصين هذ: أنَّ رسولَ الله على نهى عن بيع السِّلاح في الفتنة، قال البيهقيُّ: الصَّوابُ أنَّه موقوفٌ، قال صاحب «الهداية»: وهو القياس في الطَّعام؛ أي: القياس فيه أنْ يُمنع من حمله إلى دار الحرب؛ لأنَّه به التَّقوِّي على كلِّ شيء، والمقصود إضعافهم، إلا أنَّا عرفنا نقل الطَّعام إليهم بالنَّصِّ؛ يعني: حديث ثُمامة هذا وحديث أسامة. م

⁽٢) مسلمٌ واللَّفظ له، ك: الجهاد، ب: ربط الأسير وحبسه وجواز المنَّ عليه، ح: (٤٥٨٩)، والبخاريُّ، ك: المغازي، ب: وفد بني حنيفة، ح: (٤٣٧٢).

⁽٣) «البناية شرح الهداية» (٧/ ١٣٦)

⁽٤) «شرح معاني الآثار» (٣/ ١٣٣).

⁽٥) قولُه: «ففداه رسولُ الله ﷺ بالرَّجلينِ اللَّذين أسرَتْهما ثقيفٌ»: وقال في «رد المختار»: وحرم فداؤهم؛ أي: إطلاقُ أسيرهم بأخذ بدلٍ منهم، إمَّا مالٍ أو أسيرٍ مسلمٍ، فالأوَّلُ لا يجوز في المشهور، ولا بأس عند الحاجة على ما في=

اللَّذَينِ أَسَرَتُهُمَا تَقِيفٌ، رَوَاهُ مُسلِمٌ(١).

• ١١٠ - وَعَن عَلِيٍّ هَ قَالُوا: يَا مُحَمَّدُ، وَاللهِ مَا خَرَجُ عِبْدَانٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ يَعْنِي: يَوْمَ الْحُدَيْبِيَةِ قَبْلَ الصَّلْحِ فَكَتَبَ إِلَيْهِ مَوَالِيهِمْ، فَقَالُوا: يَا مُحَمَّدُ، وَاللهِ مَا خَرَجُوا إِلَيْكَ رَعْبَةً فِي دِينِكَ، وَإِنَّمَا خَرَجُوا هَرَبًا مِنَ الرِّقِّ، فَعَضِبَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَقَالَ: «مَا أُرَاكُمْ تَنْتَهُونَ يَا مَعْشَرَ فَقَالَ نَاسٌ: صَدَقُوا يَا رَسُولَ اللهِ، رُدَّهُمْ إِلَيْهِمْ، فَعَضِبَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَقَالَ: «مَا أُرَاكُمْ تَنْتَهُونَ يَا مَعْشَرَ قُولُ نَاسٌ: صَدَقُوا يَا رَسُولَ اللهِ عَلَيْكُمْ مَنْ يَضُرِبُ رِقَابَكُمْ عَلَى هَذَا»، وَأَبَى (٢) أَن يَرُدَّهُم، وَقَالَ: «هُم عُتَقَاءُ اللهِ»، وَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣).

وقال في «المدارك» (٤): ﴿وَهُو اللَّذِي كُفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنكُمْ ﴾؛ أي: أيدي أهل مكَّة، ﴿وَأَيْدِيكُمْ عَنْهُم ﴾: عن أهل مكَّةَ؛ يعني: قضى بينهم وبينكم المكافة والمحاجزة بعد ما خوَّلكم الظَّفَرَ عليهم والغلبة،

[«]السير الكبير»، وقال محمّدٌ: لا بأس به بحيث لا يرجى منه النّسل كالشّيخ الفاني، كما في «الاختيار»، وأمّا الثّاني؛ فلا يجوز عنده، ويجوز عندهما، والأوّلُ الصّحيح، كما في «الزاد»، لكن في «المحيط»: أنّه يجوز، ظاهر الرّواية، وتمامه في «القهستاني»، وذكر الزيلعيُّ أيضًا عن «السير الكبير»: أنّ الجواز ظاهرُ الرّوايتين عن أبي حنيفة رحمه الله، وذكر في «الفتح»: أنّه قولهما وقول الأثمّة الثّلاثة، وأنّه ثبت عن رسول الله ﷺ في «صحيح مسلم» وغيره أنّه فدى رجلين من المسلمين برجلِ من المشركين، وفدى بامرأةٍ ناسًا كانوا أُسروا بمكّة.

قلتُ: وعلى هذا فقول المتون: «حرم فداؤهم» مقيَّدٌ بالفداء بالمال عند عدم الحاجة، أمَّا الفداءُ بالمال عند الحاجة أو بأسارى المسلمين؛ فهو جائزٌ، انتهى، وفي «الدر المختار»: واتَّفقوا أنَّه لا يفادى بنساءٍ وصبيانٍ وخيلٍ وسلاحٍ إلا لضرورةٍ، ولا بأسيرِ أسلمَ بمسلم أسيرِ إلا إذا أمن على إسلامه. م

⁽١) مسلمٌ مطوَّلًا، ك: النَّذر، ب: لا وفاء لنذرٍ في معصية الله، ح: (٤٢٤٥).

⁽٢) قوله: (وأبى أن يردَّهم... إلخ): وقال في «بذل المجهود»: مذهبُ أبي حنيفة وأصحابه في ذلك ما قال في «الهداية»: وإذا أسلم عبدٌ لحربيِّ ثم خرج إلينا أو ظهر على الدَّار؛ فهو حُرُّ، وكذلك إذا خرج عبيدُهم إلى عسكر المسلمين؛ فهم أحرارٌ؛ لِما روي أنَّ عبيدًا من عبيد الطَّائف أسلموا، وخرجوا إلى رسول الله ﷺ فقضى بعتقهم، وقال: «هم عتقاءُ الله». م

⁽٣) أبو داود واللَّفظ له، ك: الجهاد، ب: في عبيد المشركين، ح: (٢٧٠١)، وصحَّحه الحاكم والذَّهبيُّ (٢٥٧٦).

⁽٤) «مدارك التنزيل وحقائق التأويل» (٣/ ٣٤٠).

وذلك يوم (١) الفتح، وبه استشهد أبو حنيفة ، على أنَّ مكَّةَ فتحت عنوةً لا صلحًا، ﴿بِبَطْنِ مَكَّةَ ﴾؛ أي: بمكَّة، ﴿مِنْ بَعَدِأَنَ أَظْفَرَكُمْ ﴾؛ أي: أقدركم وسلَّطَكم، ﴿وَكَانَ أَللهُ بِمَاتَعْمَلُونَ بَصِيلًا ﴾ [الفتح: ٢٤].

طُوِيٍّ مِنْ أَطْوَاءِ بَدْرٍ خَبِيثٍ مُخْبِثٍ، وَكَانَ إِذَا ظَهَرَ عَلَى قَوْمٍ أَقَامَ بِالعَرْصَةِ ثَلاَثَ لَيَالٍ، فَلَمَّا كَانَ بِبَدْرٍ طَوِيٍّ مِنْ أَطْوَاءِ بَدْرٍ خَبِيثٍ مُخْبِثٍ، وَكَانَ إِذَا ظَهَرَ عَلَى قَوْمٍ أَقَامَ بِالعَرْصَةِ ثَلاَثَ لَيَالٍ، فَلَمَّا كَانَ بِبَدْرٍ اللَّهِ مِنْ أَطْوَاءِ بَدْرٍ خَبِيثٍ مُخْبِثٍ، وَكَانَ إِذَا ظَهَرَ عَلَى قَوْمٍ أَقَامَ بِالعَرْصَةِ ثَلاَثَ لَيَالٍ، فَلَمَّا كَانَ بِبَدْرِ اللَّهِ مَ النَّالِثَ أَمرَ بِرَاحِلَتِهِ فَشُدَّ عَلَيْهَا رَحُلُهَا، ثُمَّ مَشَى وَاتَّبَعَهُ أَصْحَابُهُ، وَقَالُوا: مَا نُرَى يَنْطَلِقُ إِلَّا لِبَعْضِ اليَوْمَ الثَّالِثَ أَمرَ بِرَاحِلَتِهِ فَشُدَّ عَلَيْهَا رَحُلُهَا، ثُمَّ مَشَى وَاتَّبَعَهُ أَصْحَابُهُ، وَقَالُوا: مَا نُرَى يَنْطَلِقُ إِلَّا لِبَعْضِ حَاجَتِهِ، حَتَّى قَامَ عَلَى شَفَةِ الرَّكِحِ، فَجَعَلَ يُنَادِيهِمْ بِأَسْمَاثِهِمْ وَأَسْمَاءِ آبَاثِهِمْ: "يَا فُلاَنُ بْنَ فُلاَنٍ، وَيَا فُلاَنُ بُنَ فُلاَنِ، وَيَا فُلاَنُ بُنَ فُلاَنُ مُنَا فَلاَنُ بُنَ فُلاَنُ مُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، فَإِنَّا قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًا، فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ فَلانِ ، أَيسُرُّ كُمْ أَنْكُمْ أَطَعْتُمُ الله وَرَسُولَهُ، فَإِنَّا قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًا، فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ خَقَالُ وَهَا لَ وَمُعْرَا لِللهِ عَلَيْهِ: "وَالَّذِي عَلَا لَاللهِ عَلَيْهِ: "وَالَّذِي

(۱) قولُه: «وذلك يوم الفتح... إلخ»: اختلف العلماء في فتح مكّة، فعند الشَّافعيِّ رحمه الله: فتحت صلحًا، وعندنا: فتحت عنوةً، والحجَّةُ لنا هذه الآية، ولفظُ الإظهاريدلُّ على القهر والغلبة، فيدلُّ على أنَّ مكَّة فتحت عنوةً وقهرًا، لا صلحًا، كما هو مذهب أبي حنيفة رحمه الله؛ ولهذا قدَّم التَّوجيه صاحب «الكشاف» و«المدارك» من مفسري الحنفيَّة، وصرَّحا بأنَّه دليلٌ لأبي حنيفة في هذا الباب، وقد قال صاحب «الهداية» في باب العُشر والخراج: وكلُّ أرضٍ فتحت عنوةً، فأقرَّ أهلُها عليها؛ فهي أرضُ خراج، ثم قال: مكَّة مخصوصةٌ من هذا؛ فإنَّ رسولَ الله عليه السلام فتحها عنوة وتركها لأهلها، ولم يوظف الخراج، هذا لفظه، وقبل: كان ذلك في غزوة الحديبية، فإنَّ السُّورة نزلت قبل فتح مكَّة، وأقول: لا خير فيه إذا الأحكام المذكورة فيها بصيغة الماضي كلُّها خبرٌ من الأمَّة معجزةٌ للرَّسول ﷺ في إظهار الغيب، كما تقرَّر في كتبهم، ملخَّصٌ من «التفسيرات الأحمدية».

وقال في «فتح القدير»: إنَّ قسمة الأراضي ليس حتمًا؛ لأنَّ مكَّة فتحت عنوة ولم يقسم النَّبيُ عَلَيْ أرضها، ولهذا ذهب مالك رحمه الله إلى أنَّ بمجرَّد الفتح تصير الأرض وقفًا للمسلمين، وهو أدرى بالآثار، ودعواهم أنَّ مكَّة فتحت صلحًا لا دليل عليها، بل على نقيضها، ألا ترى أنَّه ثبت في «الصَّحيح» من قوله عليه: «من دخل دار أبي سفيان؛ فهو آمنٌ، ومن أغلق بابه عليه؛ فهو آمنٌ»، ولو كان صلحًا لأمنوا كلُّهم به بلا حاجة إلى ذلك، وإلى ما ثبت من إجارة أمِّ هانئ على من أجارته ومدافعتِها عليًا عن قتله، وأمره على بقتل ابن خطل بعد دخوله، وهو متعلَّقٌ بأستار الكعبة، وأظهرُ من الكلِّ قولُه على الصحيحين: «إنَّ الله تعالى حرَّم مكَّة يوم خلق السموات والأرض لا يسفك بها دمٌ» إلى أنْ قال: «فإنْ أحدٌ ترخَّص بقتال رسول الله؛ فقولوا له: إنَّ الله أذن لرسوله ولم يأذنْ لكم»، فقولُه: «بقتال رسول الله؛ فقولوا له: إنَّ الله أذن لرسوله ولم يأذنْ لكم»، فقولُه: «بقتال رسول الله على صريحٌ في ذلك. م

نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، مَا(١) أَنْتُمْ بِأَسْمَعَ لِمَا أَقُولُ مِنْهُمْ»، وَفِي رِوَايَةٍ: «مَا أَنْتُمْ بِأَسْمَعَ مِنْهُمْ، وَلَكِنْ لاَ يُجِيبُونَ»(٢)، مُتَّفَقٌ عَلَيهِ(٣).

- (١) قولُه: «ما أنتم بأسمع لِما أقولُ منهم»: ويُستفادُ منه أنَّ الميْتَ يسمعُ، لكنْ نُسب إلى أثمَّتنا الأعلام أنَّهم ينكرون سماعَ الأموات وفهمهم وإدراكهم، وقد صرَّح به جمعٌ من أصحاب الفتاوي من أصحابنا، وأيَّدوه بقوله تعالى: ﴿ إِنَّكَ لَا تُسْتِعُ ٱلْمَوْتَى ﴾ [النمل: ٨٠]، وأجابوا عن حديث: «ما أنتم بأسمعَ منه» بأنَّه ردَّتْهُ عائشةٌ، وفي المقام أبحاثٌ، الأوَّلُ: أنَّ ما ذكروه من الإيلام لا يتحقَّقُ في الميت مخالفٌ للأحاديث الدَّالَّة على أنَّ الميتَ يتأذَّى بما يتأذَّى منه الحيُّ، كما ذكره السُّيوطيُّ في كتابه: «شرح الصدور»، والثَّاني: أنَّ قولَهم في باب الدُّخول أنَّ زيارةَ الميت زيارةٌ لقبره لا زيارةٌ للمقبور يخالف قولَه عليه السلام: «من جاءني زائرًا لا تحمله حاجةٌ إلا زيارتي؛ كان حقًّا عليّ أنْ أكونَ له شفعيًا يومَ القيامة»، وأقواله علي الدَّالَّة على أنَّ الميت ليتأنَّس بزائره، ويجيب سلامَه، ويعرف من كانت بينه وبينه معرفةٌ، وهي كثيرةٌ في كتب الحديث مرويَّةٌ، الثَّالث: أنَّ قولَهم في بحث الكلام يخالف الأحاديث الصَّحيحة الدَّالَّة على أنَّ الميتَ يسمع سلامَ مَن يسلِّم عليه، ويجيب السَّلام ويفهم كلام الأحياء، وهي مرويَّةٌ في الصَّحيحين وغير هما، وأمَّا ردُّ عائشة رضي بعض تلك الأحاديث، فلم يعتدَّ به جمهورُ الصَّحابة ومن بعدهم، وأمَّا قوله تعالى: ﴿ إِنَّكَ لَا تُسْتِعُ ٱلْمَوْقَ ﴾ [النمل: ٨٠]؛ ففيه نفي الإسماع لا السَّماع، على أنَّ الصَّحيحَ أنَّ المراد بالموتى موتى القلوب وهم الكفَّار لا الأموات العرفيَّة، وإنْ شئت تفصيل هذا البحث؛ فارجع إلى رسالتي «تذكرة الراشد» بردِّ «تبصرة الناقد»، ولو لا خوف التَّطويل لأوردت هَاهُنا قدرًا من التَّفصيل، وليرجع من شاء التَّوضيح والتَّقيح إلى شرحي «الكبير». وبالجملة لم يدلُّ دليلٌ قويٌّ على نفي سماع الميت وإداركه وفهمه وتألُّمه لا من الكتاب ولا من السُّنّة، بل السُّنن الصَّحيحة الصَّريحة دالَّةٌ على ثبوتها له، والحقُّ أنَّ أثمَّتنا فهم بريئون عن إنكار هذه الأمور، وإنَّما حكموا في الحلف بالضَّرب والكلام والدُّخول عليه ونحوها بعدم الحنث عند وجود هذه الأشياء بالميت؛ لكون الأيمان مبنيَّةً على العرفِ والعرفُ قاض على أنَّ هذه الأمورَ يراد بها ارتباطُها ما دام الحياة لا بعد الموت، فالكلامُ بالميت وإنْ كان كلامًا حقيقةً ويوجد فيه الإسماع والإفهام لكنَّ العرفَ يحكم بأنَّ المرادَ في قوله: (لا أكلُّمُك) هو الكلام حالة حياته، وكذا الإيلام وإنْ كان يتحقَّق في الميت لكنَّ العرفَ قاض على أنَّ المرادَ في قوله: (لا أضربك) هو ضربه به حيًّا، لا ضربه ميتًا، وبالجملة فالوجه في تقييد هذه الأيمان هو حكم العرف لا ما ذكروه، قاله في «عمدة الرعاية». م
 - (٢) البخاريُّ، ك: الجنائز، ب: ما جاء في عذاب القبر، ح: (١٣٧٠).
- (٣) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: المغازي، ب: قتل أبي جهلٍ، ح: (٣٩٧٢)، ومسلمٌ، ك: الجنَّة، ب: عرض مقعد الميت من الجنَّة أو النَّار عليه، ح: (٧٢٢٢).



كَانَةُ وَفَاطِمَةُ ابْنَتُهُ تَسْتُرُهُ بِعَوْبٍ، قَالَتْ: فَسَلَّمْتُ، فَقَالَ: «مَنْ هَذِهِ؟» قُلْتُ: أُمُّ هَانِي بِنْتُ أَبِي طَالِبٍ عَنْتَسِلُ، وَفَاطِمَةُ ابْنَتُهُ تَسْتُرُهُ بِعَوْبٍ، قَالَتْ: فَسَلَّمْتُ، فَقَالَ: «مَنْ هَذِهِ؟» قُلْتُ: أُمُّ هَانِي بِنْتُ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: «مَنْ هَذِهِ؟» قُلْتُ: أُمُّ هَانِي بِنْتُ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: «مَنْ هَذِهِ؟» قُلْتُ: أُمُّ هَانِي مَا فَكَمَا فَرَغَ مِنْ غُسْلِهِ، قَامَ (١) فَصَلَّى ثَمَانِي رَكَعَاتٍ مُلتَحِفًا (٢) فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، فَلَمَّا انْصَرَفَ، قُلُتُ أُمِّ هَانِي ، فَلَانُ ابْنُ هُبَيْرَةً، فَلَانُ ابْنُ هُبَيْرَةً، فَقَالَ رَجُلًا أَجُوثُتُهُ، فُلَانُ ابْنُ هُبَيْرَةً، فَقَالَ رَجُلًا أَجُوثُتُهُ، فُلَانُ ابْنُ هُبَيْرَةً، فَقَالَ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ بُنُ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ قَاتِلٌ رَجُلًا أَجَوْتُهُ، فُلَانُ ابْنُ هُبَيْرَةً، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «قَد أَجُوثُتُهُ مُنَاتِي مَنْ أَجُوتِ يَا أُمَّ هَانِي »، قَالَتْ أُمُّ هَانِي: وَذَلِكَ ضُحَى،

⁽۱) قولُه: (قام يصلِّي ثماني ركعاتٍ)؛ أي: صلاة الضَّحى، وقال في «الدر المختار»: وندب أربعٌ فصاعدًا في الضَّحى على الصَّحيح من بعد الطُّلوع إلى الزَّوال، ووقتُها المختار بعد ربع النَّهار، وفي «المنية»: أقلُها ركعتان وأكثرها اثنا عشر، وأوسطها ثمانٍ، وهو أفضلها كما في «الذخائر الأشرفية» لثبوته بفعله وقوله ﷺ، وأمَّا أكثرها؛ فبقوله ﷺ فقط، وهذا لو صلَّى الأكثرَ بسلام واحدٍ، أمَّا لو فصل؛ فكلُّ ما زاد أفضل، كما أفاده ابن حجر في «شرح البخاريّ». م

⁽Y) قولُه: «ملتحفًا في ثوبٍ»: فيستفاد منه أنَّ الصَّلاة في النَّوب الواحد جائزةٌ، وقال الطَّحاويُّ: «هذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمَّد رحمهم الله تعالى»، وقال في «العرف الشذي»: حاصل الباب كما قال الطَّحاويُّ أنَّ غرضَ الشَّارع أنْ لا يبقى الثَّوب مهملًا، فإذا كان أوسع؛ يتوشَّح ويسمَّى بالمخالفة بين الطَّرفين، والالتحاف والاشتمال وإنْ كان وسيعًا فيعقد على القفا، وإلا؛ فيتَّزر، ثم صرَّح الأحناف أنَّ اشتمال الصماء؛ أي: اشتمال اليهود في الثَّوب الواحد مكروه، ولا بأس به في الثَّوبين. م

⁽٣) قولُه: «قد أجرْنا منْ أجرْتِ»: وقال في «الدر المختار»: ولا نقتل من آمنه حرٌّ أو حرَّةٌ ولو فاسقًا أو أعمى أو فانيًا أو صبيًّا أو عبدًا أُذن لهما في القتال بأيً لغةٍ كان الأمان، وإنْ كانوا لا يعرفونها بعد معرفة المسلمين ذلك بشرط سماعهم ذلك من المسلمين، فلا أمان لو كان بالبعد منهم، ويصحُّ بالصَّريح كـ(آمنت) أو (لا بأس عليكم)، وبالكتابة: كـ(تعالَ) إذا ظنَّه أمانًا، وبالإشارة بالإصبع إلى السَّماء. م

مُتَّفَقُّ عَلَيهِ (١).

٣١١٥ - وَفِي رِوَايَةٍ لِلتِّرمِذِيِّ (٢) قَالَت: أَجَرتُ رَجُلَينِ مِن أَحمَائِي، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «قَد أَمَّنَا مَن أَمَّنتِ».

١١٤ - وعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ المَرْأَةَ لَتَأْخُذُ لِلْقَوْمِ»؛ يَعْنِي: تُجِيرُ عَلَى المُسْلِحِينَ (٣)، رَوَاهُ التِّرِمِذِيُّ (٤).

٥١١٥ ـ وَعَن عَمرِو بنِ شُعَيبٍ عَن أَبِيهِ عَن جَدِّهِ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ فِي خطبَة: «أُوفوا(٥٠

(١) مسلمٌ واللَّفظ له، ك: الحيض، ب: استحباب صلاة الضُّحى، ح: (٧٦٥)، والبخاريُّ، ك: الصَّلاة، ب: الصَّلاة في التَّوب الواحد ملتحفًا به، ح: (٣٥٧).

(٢) التِّرمذيُّ عن أمَّ هاني، أبواب السِّير، ب: ما جاء في أمان العبد والمرأة، ح: (١٥٧٩)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)، وأحمد، ح: (٢٦٩٠٦).

(٣) وقال الشَّيخ ابن الهمام (٥/ ٤٦٥): (لايصحُّ أمانُ العبد المحجور عليه عند أبي حنيفة إلا أنْ يأذَن له مولاه في القتال، وقال محمَّدٌ: يصحُّ).

قولُه: (لا يصحُّ أمانُ العبد... إلخ): وقال في «المرقاة»: قال: ولا يصحُّ أمان العبد المحجور عليه عند أبي حنيفة إلا أنْ يأذنَ له مولاه في القتال، وقال محمَّدٌ: يصحُّ وهو قول الشَّافعيِّ، وبه قال مالكُّ وأحمدُ وأبو يوسف في روايةٍ، وحجَّة أبي حنيفة ومالكِ في رواية سحنون عنه مذكورةٌ في شرح ابن الهمام مبسوطة، قال: وإنْ آمنَ الصَّبيُّ وهو لا يعقل الإسلامَ ولا يصفه؛ لا يصحُّ بإجماع الأثمَّة الأربعة كالمجنون، وإن كان يعقل وهو محجورٌ عن القتال؛ فعلى الخلاف بين أصحابنا، لا يصحُّ عند أبي حنيفة، ويصحُّ عند محمَّد، وبقول أبي حنيفة قال الشَّافعيُّ وأحمد في وجهٍ؛ لأنَّ قولَه غير معتبر كطلاقه وعتاقه، وبقول محمَّد قال مالكُّ وأحمدُ، وإنْ كان مأذونًا له في القتال؛ فالأصحُّ أنَّه يصحُّ بالاتّفاق بين أصحابنا، وبه قال مالكُّ وأحمدُ، وتفصيل الأمان مذكورٌ في كتاب القصاص تحت حديث عليً: «يسعى بذمَّتهم أدناهم» فليتطالع فإنه نفيسٌ في بابه. م

- (٤) التّرمذيُّ، أبواب السّير، ب: ما جاء في أمان العبد والمرأة، ح: (١٥٧٩)، وقال: (حديثٌ حسنٌ غريبٌ).
- (٥) قولُه: «أوفوا بحلف الجاهليَّة... إلخ»: المرادُبه: ما يلائم الإسلام ولا يخالفه، وعليه ينطبق الدَّليل، وهو قولُه: «وإنَّه لا يزيده»، والذي نفاه هو الذي يخالف أصول الإسلام أو النَّهي في قوله: «لا تُحدِثُوا»؛ بمعنى عدم الاحتياج؛ إذ=

بِحِلْفِ الجَاهِلِيَّةِ فَإِنَّهُ لا يَزِيدُهُ - يَعْنِي: الإِسْلَامَ - إِلَّا شِدَّةً، وَلا تُحْدِثُوا حِلْفًا فِي الإِسْلَام»، رَوَاهُ التِّرمذيُّ(١).

١١٦ - وَعَن عَمرِ و بنِ الحَمِقِ ﷺ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَمَّنَ رَجُلًا عَلَى دَمِهِ فَقَتَلَهُ؛ فَإِنَّهُ يَحْمِلُ لِوَاءَ غَدْرٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، رَوَاهُ فِي «شَرِح السُّنَّةِ»(٢).

٧١١٥ - وَعَن سُلَيم بنِ عَامِرٍ قَالَ: كَانَ بَيْنَ مُعَاوِيةَ ﷺ وَبَيْنَ الرُّومِ عَهْدٌ وَكَانَ يَسِيرُ نَحْوَ بِلادِهِمْ حَتَّى إِذَا انْقَضَى الْعَهْدُ؛ أَغَارَ عَلَيْهِمْ، فَجَاءَ رَجُلٌ عَلَى فَرَسٍ أَوْ بِرْذَوْنٍ وَهُوَ يَقُولُ: اللهُ أَكْبَرُ، اللهُ أَكْبَرُ، اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ وَفَاءً وَاللهِ عَلَيْ وَاللهِ عَلَيْ وَاللهِ عَلَيْ وَسُولَ اللهِ عَلَيْ وَفَاءً وَاللهِ عَلَيْ وَاللهِ عَلَيْ وَاللهِ عَلَيْ مَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ وَفَاءً وَاللهِ عَلَي سَوَاءٍ»، يَمُونُ وَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْمٍ عَهْدٌ فَلا يَحُلَّنَ عَهْدًا، وَلا يَشُدَّنَهُ حَتَّى يَمْضِيَ أَمَدُهُ أَوْ يَنْبِذَ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ»، وَلا يَشُولُ: «مَنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْمٍ عَهْدٌ فَلا يَحُلَّنَ عَهْدًا، وَلا يَشُدَّنَهُ حَتَّى يَمْضِيَ أَمَدُهُ أَوْ يَنْبِذَ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ»، قَالَ: فَرَجَعَ مُعَاوِيَةُ بِالنَّاسِ، رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ (٤).

⁼ الإسلامُ من غير حلفٍ موجبٌ للتَّناصر فيما بين المسلمين، كذا في «الكوكب الدري».

وفي «النهاية»: أصل الحلف المعاقدة على التَّعاضد والتَّساعد والاتِّفاق، فما كان منه في الجاهليَّة على الفتن والقتال بين القبائل؛ فذلك الذي ورد النَّهي عنه في الإسلام بقوله ﷺ: «لا حلفَ في الإسلام»، وما كان منه في الجاهليَّة على نصرة المظلوم وصلة الأرحام ونحوهما؛ فذلك الذي قال فيه ﷺ: «أيَّما حلفٍ كان في الجاهليَّة لم يزده الإسلام إلا شدَّة»، قاله في «المرقاة». م

⁽۱) التِّرمذيُّ، أبواب السِّير، ب: الحلف، ح: (۱٥٨٥)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)، أحمد، ح: (١٩٩٢)، وحسَّنه ابن حجر في «الهداية» (٤/ ٧٣).

⁽٢) ابن ماجه، أبواب الدِّيات، ب: من أمَّن رجلًا على دمه، ح: (٢٦٨٨)، قال البوصيريُّ في «زوائد ابن ماجه»: (إسنادُه صحيحٌ ورجالُه ثقاتٌ)، وأخرجه أحمد، ح: (٢١٩٤٦)، والنَّسائيُّ في «الكبرى» ح: (٨٦٨٦).

⁽٣) قولُه: «وفاءٌ لا غدرَ»: (وإنّما كره عمرو بن عبسة ذلك؛ لأنّه إذا هادنهم إلى مدَّةٍ وهو مقيمٌ في وطنه؛ فقد صارت مدَّة مسيره بعد انقضاء المدَّةِ المضروبة كالمشروط مع المدَّة في أنْ لا يغزوَهم فيها، فإذا سار إليهم في أيام الهدنة كان إيقاعُه قبل الوقت الذي يتوقَّعونه، فعدَّ ذلك عمرٌ و غدرًا، وأمَّا إنْ نقضَ أهلُ الهدنة بأنْ ظهرت منهم خيانةٌ؛ فله أنْ يسيرَ إليهم على غفلةٍ منهم)، قاله في «المرقاة». م

⁽٤) التِّرمذيُّ واللَّفظ له، ك: السِّير، ب: مـا جاء في الغدر، ح: (١٥٨٠)، وأبو داود، ك: الجهاد، ب: في الإمام يكون بينه =

١١٥ - وَعَن أَبِي رَافِع ﷺ قَالَ: بَعَتَنْنِي قُرَيْشٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَلَمَّا رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَلْقِي فِي قَلْبِي الْإِسْلامُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنِّي وَاللهِ لَا أَرْجِعُ إِلَيْهِمْ أَبَدًا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِنِّي لَا أَلْقِي فِي قَلْبِي الْإِسْلامُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنِّي وَاللهِ لَا أَرْجِعُ إِلَيْهِمْ أَبَدًا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِنِّي لَا أَخِيسُ (١) بِالْعَهْدِ وَلَا أَخْبِسُ الْبُرُدَ، وَلَكِنِ ارْجِعْ، فَإِنْ كَانَ فِي نَفْسِكَ الَّذِي فِي نَفْسِكَ الْآنَ؛ فَارْجِعْ»، قَالَ: فَذَهَبْتُ، ثُمَّ أَتَيْتُ النَّبِي ﷺ فَأَسْلَمْتُ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١).

١١٩ - وَعَن نُعَيم بنِ مَسعُودٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ لِرَجُلَينِ جَاءًا مِن عِندِ مُسَيلِمَةَ: «أَمَّا وَاللهِ لَو لَا ") أَنَّ الرُّسُلَ لَا تُقْتَلُ؛ لَضَرَبْتُ أَعْنَاقَكُمَا»، رَوَاهُ أَحمَدُ وَأَبُو دَاوُدُ^(٤).

٠١٢٠ وَعَنِ ابنِ مَسعُودٍ ﴿ قَالَ: جَاءَ ابْنُ النَّوَاحَةِ وَابْنُ أَثَالِ رَسُولًا مُسَيْلِمَةَ إِلَى النَّبِيِّ عَيَيْقٍ، فَقَالَ لَهُ مَسَيْلِمَةَ وَابْنُ أَثَالِ رَسُولًا النَّبِيُ عَيَيْقٍ: «آمنْتُ بِاللهِ وَرُسُلِهِ، لَوْ لَهُ مَا: «أَتَشْهَدَانِ أَنِّي رَسُولُ اللهِ؟»، قَالَا: نَشْهَدُ أَنَّ مُسَيْلِمَةَ رَسُولُ اللهِ فَقَالَ النَّبِيُ عَيَيْقٍ: «آمنْتُ بِاللهِ وَرُسُلِهِ، لَوْ كُنْتُ قَاتِلًا رَسُولًا؛ لَقَتَلْتُكُمَا» قَالَ عَبْدُاللهِ: قَالَ: فَمَضَتِ السُّنَّةُ أَنَّ الرُّسُلَ لَا تُقْتَلُ، رَوَاهُ أَحَمَدُ (٥٠).

⁼ وبين العدوِّ عهدٌ فيسير عدوَّه، ح: (٢٧٥٩)، وقال التِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

⁽١) قولُه: «إني لا أخيسُ بالعهد... إلخ»: (فيه أنَّ العهدَ يُراعى مع الكفَّار كما يراعى مع المسلمين)، كذا في «المرقاة». م

⁽٢) أبو داود واللَّفظ له، ك: الجهاد، ب: في الإمام يُسْتَجَنُّ به في العهود، ح: (٢٧٥٨)، والنَّسائيُّ في «الكبرى» ح: (٨٦٢١)، وصحَّحه ابن حُبان (٤٨٧٧).

وفي «المفاتيح في شرح المصابيح» (٤/ ٤٢٤): قولُه: «لا أخيسُ»؛ أي: لا أنقضُ العهدَ ولا أغدر، «ولا أحبس البُرُد»؛ البُرُدُ: جمع بريد، وهو الرَّسول، «فإنْ كانَ في نفسك الذي في نفسك الآن»؛ يعني: إنْ كان في قلبك الإسلام كما كان في قلبك الإسلام الآن، «فارجع»؛ يعني: ارجع من بين الكفَّار إلينا ثم أسلم؛ لأنِّي لو قبلتُ منك الإسلام الآن ولم أردَّك إليهم؛ لغدرتُ.

⁽٣) قولُه: «لولا أنَّ الرُّسُلَ لا تُقتل؛ لضربتُ أعنقاكما»: قال الشَّوكانيُّ: (والحديثان يدلَّان على تحريم قتل الرُّسل الواصلين من الكفَّار، وإنْ تكلَّموا بكلمة الكفر في حضرة الإمام وسائر المسلمين؛ لأنَّ الرِّسالةَ تقتضي جوابًا يصل على يد الرَّسول، فكان ذلك بمنزلةِ عقد العهد)، كذا في «بذل المجهود». م

⁽٤) أبو داود واللَّفظ له، ك: الجهاد، ب: في الرُّسل، ح: (٢٧٦١)، أحمد، ح: (١٥٩٨٩)، وصحَّحه الحاكم ووافقه الذَّهبيُّ، ح: (٤٣٧٧).

⁽٥) أحمد، ح: (٣٧٦١)، والدَّارميُّ، ح: (٢٥٠٣)، وابن حبَّان مختصرًا: (٤٨٧٨).



وقولِ اللهِ ﷺ: ﴿وَأَعْلَمُواْ أَنَمَا غَنِمْتُم مِن شَيْءِ فَأَنَّ لِلّهِ خُمُسَهُ، وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَى وَٱلْمَتَهُم وَالْمَسَكِينِ وَآبَنِ ٱللهِ عَلَى اللهِ عَامَنتُم بِاللهِ وَمَا أَنزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ ٱلْفُرْقَانِ يَوْمَ ٱلْنَقَى ٱلْجَمْعَانِّ وَٱللهُ عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ ٱلْفُرْقَانِ يَوْمَ ٱلْنَقَى ٱلْجَمْعَانِّ وَٱللهُ عَلَى حَبِّلِ شَيْءٍ قَدِيدٌ ﴾ [الأنفال: ٤١]، وقولِه تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّيِيُ (الكَرْضِ ٱلمُوْمِنِينَ عَلَى ٱلْقِتَالِ ﴾ وقولِه تعالى: ﴿ وَمَن يَعْلُلُ يَأْتِ بِمَا غَلَ يَوْمَ ٱلْقِينَمَةِ ﴾ [آل عمران: ١٦١].

١٢١ه - عَن أَبِي أُمَامَةَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللهَ فَضَّلَنِي عَلَى الأَنْبِيَاءِ»، أَوْ قَالَ: «أُمَّتِي عَلَى الأَنْبِيَاءِ»، أَوْ قَالَ: «أُمَّتِي عَلَى الأُمَم، وَأَحَلَ لَنَا الْغَنَائِمَ»، رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ (٢).

١٢٢ - وعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ عَن رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «فَلَمْ تَحِلَّ الْغَنَائِمُ لِأَحَدِ مِنْ قَبْلِنَا؛ ذَلِكَ بَأَنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى رَأَى ضَعْفَنَا وَعَجْزَنَا، فَطَيَّبَهَا لَنَا»، مُتَّفَقٌ عَلَيهِ (٣).

٥١٢٣ - وَعَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿غَزَا نَبِيٌّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، فَقَالَ لِقَوْمِهِ: لاَ يَتْبَعْنِي رَجُلٌ مَلَكَ بُضْعَ امْرَأَةٍ، وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَبْنِي بِهَا؟ وَلَمَّا يَبْنِ بِهَا، وَلاَ أَحَدٌ بَنَى بُيُوتًا وَلَمْ يَرْفَعْ سُقُوفَهَا، وَلاَ أَحَدٌ اشْتَرَى

⁽١) قولُه: ﴿ يَتَأَيُّما النَّيِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ ﴾: وقال في «التفسيرات الأحمدية»: (ذكر في هذه الآية تحريض المؤمنين على القتال؛ يعني: بالغ في حثّهم على القتال، وإليه الإشارةُ في كلام صاحب «الهداية» حيث قال: إنَّ التَّنفيل من جملة التَّحريض المندوب إليه). م

⁽٢) التّرمذيُّ، أبواب السّير، ب: ما جاء في الغنيمة، ح: (١٥٥٣)، وقال: (حديث أبي أمامةَ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

⁽٣) ومسلمٌ واللَّفظ له، ك: الجهاد، ب: تحليل الغنائم لهذه الأمَّة خاصَّةً، ح: (٤٥٥٥)، والبخاريُّ نحوه، ك: فرض الخمُس، ب: قول النَّبِيِّ ﷺ: «أحلَّتْ لكم الغنائم»، ح: (٣١٢٤).

غَنَمًا أَوْ خَلِفَاتٍ وَهُوَ يَنْتَظِرُ وِلاَدَهَا، فَغَزَا فَدَنَا مِنَ القَرْيَةِ صَلاَةَ العَصْرِ أَوْ قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ، فَقَالَ لِلشَّمْسِ: إِنَّكِ مَأْمُورَةٌ وَأَنَا مَأْمُورٌ، اللَّهُمَّ احْبِسْهَا عَلَيْنَا، فَحُبِسَتْ حَتَّى فَتَحَ اللهُ عَلَيْهِ، فَجَمَعَ الغَنَائِمَ، فَجَاءَتْ؛ يَعْنِي: النَّارَ لِتَأْكُلَهَا، فَلَمْ تَطْعَمْهَا فَقَالَ: إِنَّ فِيكُمْ غُلُولًا، فَلْيُبَايِعْنِي مِنْ كُلِّ قَبِيلَةٍ رَجُلٌ، فَلَزِقَتْ يَدُ رَجُلٍ يَعْنِي مِنْ كُلِّ قَبِيلَةٍ رَجُلٌ، فَلَزِقَتْ يَدُ رَجُلٍ بِيكِهِ، فَقَالَ: فِيكُمُ العُلُولُ، فِلْيُبَايِعْنِي قَبِيلَتُكَ، فَلَزِقَتْ يَدُ رَجُلَيْنِ أَوْ ثَلاَثَةٍ بِيكِهِ، فَقَالَ: فِيكُمُ العُلُولُ، فَلْيُبَايِعْنِي قَبِيلَتُكَ، فَلَزِقَتْ يَدُ رَجُلَيْنِ أَوْ ثَلاَثَةٍ بِيكِهِ، فَقَالَ: فِيكُمُ العُلُولُ، فَلَيْبَايِعْنِي قَبِيلَتُكَ، فَلَزِقَتْ يَدُ رَجُلَيْنِ أَوْ ثَلاَثَةٍ بِيكِهِ، فَقَالَ: فِيكُمُ العُلُولُ، فَلْيَبَايِعْنِي قَبِيلَتُكَ، فَلَزِقَتْ يَدُ رَجُلَيْنِ أَوْ ثَلاَثَةٍ بِيكِهِ، فَقَالَ: فِيكُمُ العُلُولُ، فَيْبَا عِنِي قَبِيلَتُكَ، فَلَرْقَتْ يَدُ وَجُلَيْنِ أَوْ ثَلاَثَةٍ بِيكِهِ، فَقَالَ: فِيكُمُ العُلُولُ، فَلَا اللهُ لَنَا الغَنَاثِمَ، وَقَى فَعَانَ وَعَجَزَنَا فَأَحَلَهَا لَنَا»، مُتَّفَقٌ عَلَيهِ (٢). النَّارُ فَأَكَلَتَهَا، ذَاه فِي رِوَايَةٍ: فَلَم تَحِلَّ الغَنَاثِمُ وَاللَّهُ لَنَا الغَنَاثِمَ، رَأَى ضَعفَنَا وَعَجزَنَا فَأَحَلَهَا لَنَا»، مُتَفَقَ عَلَيهِ (٢).

١٢٤ - وَعَن خَولَةَ الأَنصَارِيَّة ﷺ قَالَت: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ رِجَالًا يَتَخَوَّضُونَ
 فِي مَالِ اللهِ بِغَيرِ حَقِّ، فَلَهُمُ النَّارُ يَومَ القِيَامَةِ»، رَوَاهُ البُخَارِيُّ (٣).

٥١٢٥ ـ وَعَن خَولَةَ بِنتِ قَيسٍ ﴿ قَالَت: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: ﴿إِنَّ هَذِهِ المَالَ خَضِرَةٌ حُلوَةٌ، فَمَن أَصَابَهُ بِحَقِّهِ؛ بُورِكَ لَهُ فِيهِ، وَرُبَّ مُتَخَوِّضٍ فِيمَا شَاءَت بِهِ نَفْسُهُ مِن مَالِ اللهِ وَرَسُولِهِ، لَيسَ لَهُ يَومَ القِيَامَةِ إِلَّا النَّارُ»؛ رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ (٤).

٥١٢٦ - وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ، قَالَ: قَامَ فِينَا رَسُولُ اللهِ ﷺ ذَاتَ يَومٍ، فَذَكَرَ (٥) الْغُلُولَ، فَعَظَّمَهُ

⁽١) قولُه: «فجاءت النَّارُ فأكلَتْها... إلخ»: (فإنْ قلتَ: ما الحكمة في أكل النَّار غنائمهم والتَّحليل لنا؟ قلت: جعل هذا في حقِّهم حتى لا يكون قتالُهم لأجل الغنيمة لقصورهم في الإخلاص، وأمَّا تحليلُها في حقّ هذه الأمَّة؛ فلِكون الإخلاص غالبًا عليهم، فلمْ يحتجْ إلى باعثِ آخرَ)، كذا في «عمدة القاري». م

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: فرض الخمُس، ب: قول النَّبِيِّ ﷺ: «أحلَّتْ لكمُ الغنائم»، ح: (٣١٢٤)، مسلمٌ، ك: الجهاد، ب: تحليل الغنائم لهذه الأمَّة خاصَّةً، ح: (٤٥٥٥).

⁽٣) البخاريُّ، ك: فرض الخمس، ب: قول الله تعالى: ﴿فَأَنَّ لِلَهِ خُمُسَكُهُ وَلِلرَّسُولِ ﴾ [الأنفال: ٤١]، ح: (٣١١٨). وفي «فتح الباري» لابن حجر (٦/ ٢١٩): قولُه: «يتخوَّضون» بالمعجمتين: في مال الله بغير حقَّ؛ أي: يتصرَّفون في مال المسلمين بالباطل.

⁽٤) التَّرمذيُّ، أبواب الزُّهد، ب: ما جاء في أخذ المال، ح: (٢٣٧٤)، وقال: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)، وأحمد، ح: (٢٧١٢٤).

⁽٥) قولُه: «فذكرَ الغُلول... إلخ»: (نقل النَّوويُّ الإجماعَ على أنَّ الغُلولَ من الكبائر)، كذا في «عمدة القاري». م

وَعَظَّمَ أَمْرُهُ، ثُمَّ قَالَ: «لَا أَلْفِينَ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ بَعِيرٌ لَهُ رُغَاءٌ، يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَغِنْنِي، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا، قَدْ أَبْلَغْتُكَ، لَا أَلْفِينَ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ فَرَسٌ لَهُ حَمْحَمَةٌ، فَيَقُولُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَغِنْنِي، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا، قَدْ أَبْلَغْتُكَ، لَا أَلْفِينَ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ شَاةٌ لَهَا ثُعَاءٌ، يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَغِنْنِي، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا، قَدْ أَبْلَغْتُكَ، لَا أَلْفِينَ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ نَفْسٌ لَهَا صِيَاحٌ، فَيَقُولُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَغِنْنِي، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا، قَدْ أَبْلَغْتُكَ، لَا أَلْفِينَ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ مَا لَقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ رَقَاعٌ تَخْفِقُ، فَيَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا، قَدْ أَبْلَغْتُكَ، لَا أَلْفِينَ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ صَامِتٌ، فَيَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا، قَدْ أَبْلَغْتُكَ، لَا أَلْفِينَ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ صَامِتٌ، فَيَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا، قَدْ أَبْلَغْتُكَ، لَا أَلْفِينَ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ صَامِتٌ، فَيَقُولُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَغِنْنِي، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا، قَدْ أَبْلَغْتُكَ، مُتَفَقً عَلَيهِ (ا)، وَهَذَا لَفَظُ مُسلِم، وَهُو أَنَمُ أَنَ

١٢٧ ٥ - وَعَن عُبَادَةَ بِنِ الصَّامِتِ ﴿ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «أَدُّوا الْخِيَاطَ وَالْمَخِيطَ، وَإِيَّاكُمْ وَالْعُلُولَ فَإِنَّهُ عَارٌ عَلَى أَهْلِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، رواه الدَّارِميُّ (٢).

٥١٢٨ - ورواه النَّسائيُّ (٣) عن عمرِو بنِ شعيبٍ عن أبيه عن جدِّه ١٤٨ م

١٢٩ - وَعَن عَبدِاللهِ بنِ عَمرِ و ﷺ قَالَ: كَانَ عَلَى ثَقَلِ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: كِرْكِرَةُ، فَمَاتَ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «هُوَ فِي النَّارِ»، فَذَهَبُوا يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ، فَوَجَدُوا عَبَاءَةً قَدْ غَلَّهَا، رَوَاهُ البُخَارِيُّ (٤).

• ١٣٠ - وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ خَيْبَرَ، أَقْبَلَ نَفَرٌ مِنْ صَحَابَةِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالُوا: فُلَانٌ شَهِيدٌ، فُلانٌ شَهِيدٌ، حَتَّى مَرُّوا عَلَى رَجُلٍ، فَقَالُوا: فُلانٌ شَهِيدٌ، فَلانٌ شَهِيدٌ، حَتَّى مَرُّوا عَلَى رَجُلٍ، فَقَالُوا: فُلانٌ شَهِيدٌ، فَقَالُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «كَالَّهُ فِي النَّارِ فِي بُرْدَةٍ غَلَّهَا - أَوْ عَبَاءَةٍ »، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «كَالَّهُ اللهِ عَلَيْةِ: «يَا ابْنَ

⁽١) مسلمٌ واللَّفظ له، ك: الإمارة، ب: غلظ تحريم الغلول، ح: (٤٧٣٤)، والبخاريُّ، ك: الجهاد، ب: الغُلول، ح: (٣٠٧٣).

⁽٢) الدَّارميُّ واللَّفظ له، ح: (٢٥٤٢)، وابنُ ماجه مطوَّلًا، ك: الجهاد، ب: الغلول، ح: (٢٨٥٠)، وحسَّنه ابن حجر في «الهداية» (٤/ ٨٧ ـ ٨٨).

⁽٣) النَّسائيُّ مطوَّلًا، ك: الهبة، ب: هبة المشاع، ح: (٣٦٨٨).

⁽٤) البخاريُّ، ك: الجهاد، ب: القليل من الغلول، ح: (٧٤).

الْخَطَّابِ، اذْهَبْ فَنَادِ فِي النَّاسِ: أَنَّهُ لَا يَدخُلُ الجَنَّةَ إِلَّا المُؤمِنُونَ» ثَلَاثًا، قَالَ: فَخَرَجتُ فَنَادَيتُ: أَلَا إِنَّهُ لَا يَدخُلُ (١) الجَنَّةَ إِلَّا المُؤمِنُونَ، ثَلَاثًا»، رَوَاهُ مُسلِمٌ (٢).

١٣١٥ - وَعَن زَيدَ بِنِ خَالِدٍ ﷺ: أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ تُوفِّي يَوْمَ خَيْبَرَ، فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ: فَقَالَ: «إِنَّ صَاحِبَكُمْ»، فَتَغَيَّرَتْ وُجُوهُ النَّاسِ لِذَلِكَ، فَقَالَ: «إِنَّ صَاحِبَكُمْ غَلَّ فِي سَبِيلِ اللهِ»، فَفَتَشْنَا مَتَاعَهُ فَوَجَدْنَا خَرَزًا مِنْ خَرَزِ يَهُودَ لَا يُسَاوِي دِرْهَمَيْنِ، رَوَاهُ مَالِكُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ (٣).

وقال(٤) الإمامُ الطَّحاويُّ: (ولو صحَّ حديثُ التَّحريق؛ حُمل على أنَّه كان إذا كانت العقوباتُ في الأموال، كأخذ شطر المال من مانع الزَّكاة وضالة الإبل وسارق التَّمر، وكلُّه منسوخٌ).

١٣٢ - وعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: أَهدَى رَجُلٌ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ غُلَامًا يُقَالُ لَهُ: مِدعَمٌ، فَبَيْنَمَا

⁽۱) قولُه: «لا يدخل الجنّة إلا المؤمنون»: قال ابن الملك: (المؤمن في العرف من آمنَ بمحمَّد ﷺ، وبما جاء به، ومن غلّ كأنّه لم يصدّ فه لعدم جريه على موجب تصديقه، ولم يجعله النّبيُ عَيْقٍ من المؤمنين زجرًا لهم عن ذلك)، كذا في «المرقاة». م

⁽٢) مسلمٌ، ك: الإيمان، ب: غلظ تحريم الغلول، ح: (٣٠٩).

⁽٣) أبو داودَ واللَّفظ له، ك: الجهاد، ب: في تعظيم الغلول، ح: (٢٧١٠)، والنَّسائيُّ، ك: الجنائز، ب: الصَّلاة على من غَلَ، ح: (٢٨٤٨)، وحسَّنه ابن حجر في «الهداية» (٤/ ٨٤).

⁽٤) قولُه: (وقال الإمامُ الطَّحاويُّ... إلخ): اختلفوا في عقوبة الغالِّ، فقال الجمهورُ: يعزَّر بقدر حاله على ما يراه الإمامُ، ولا يحرَّق متاعه، وهذا قول أبي حنيفة والشَّافعيِّ ومالكِ رحمه الله وجماعةٍ كثيرةٍ من الصَّحابة على النَّج والوعيد دون الإيجاب، قال البخاريُّ: قد رُوي في غير حديثٍ عن النَّبيِّ عَيْ في الغالِّ ولم يأمر بحرق متاعه، وقال الحسنُ وأحمدُ وإسحاق ومكحول والأوزاعيُّ رحمه الله: يحرَّق رحلُه ومتاعُه كلُّه، قال الأوزاعيُّ: إلا سلاحه وثيابه التي عليه، قال الحسن: إلا الحيوان والمصحف، وقال: أمَّا حديثُ ابنِ عمرَ عن عمرو هي مرفوعًا في تحريق رحل الغالُ؛ فهو حديثٌ تفرَّد به صالحُ بنُ محمَّد، وهو ضعيفٌ عن سالم؛ ولأنَّ النَّبيَ عَيْ لم يحرِّق رحل الذي وجد عنده الخرز والعباءة، ملتقطٌ من «عمدة القاري» و«المرقاة». م



مِدْعَمٌ يَحُطُّ رَحْلًا لِرَسُولِ اللهِ ﷺ، إِذَا سَهُمٌ عَائِرٌ فَقَتَلَهُ، فَقَالَ النَّاسُ: هَنِيَّا لَهُ الجَنَّةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «كَلَّهُ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّ الشَّمْلَةَ الَّتِي أَخَذَهَا يَوْمَ خَيْبَرَ مِنَ المَغَانِمِ، لَمْ تُصِبْهَا المَقَاسِمُ، لَتَشْتَعِلُ عَلَيْهِ «كَلَّهُ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّ الشَّمْلَةَ الَّتِي أَخَذَهَا يَوْمَ خَيْبَرَ مِنَ المَغَانِمِ، لَمْ تُصِبْهَا المَقَاسِمُ، لَتَشْتَعِلُ عَلَيْهِ نَارًا»، فَلَمَّا سَمِعَ ذَلِكَ النَّاسُ؛ جَاءَ(١) رَجُلٌ بِشِرَاكِ، أو شِرَاكِينِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «شِرَاكُ مِن نَادٍ، أو شِرَاكَينِ إِلَى النَّبِيِ عَلَيْهِ فَقَالَ: «شِرَاكُ مِن نَادٍ»، مُتَّفَقٌ عَلَيه (٢).

١٣٣٥ - وَروى أَبُو دَاوُدَ (٣ عَن عَبدِاللهِ بنِ عَمرِو ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا أَصَابَ غَنيهَ تَـ

⁽١) قولُه: "جاء رجلٌ بشِراكِ أو شِراكين... إلغ»: أجمع العلماءُ أنَّ الغالَ عليه أنْ يردِّ ما غلَّ إلى صاحب المقاسم ما لم يفترق النَّاس، واختلفوا فيما يفعل بعد ذلك إذا افترق النَّاس، فقالت طائفةٌ: يدفع إلى الإمام خمسهُ ويتصدَّق بالباقي، وهو قول الحسنِ ومالكِ والأوزاعيُ واللَّيثِ والزُّهريُ والنَّهريُ والنَّهريُ والحمد، وروي عن ابن مسعودٍ وابن عبَّاسٍ ومعاوية، وكان الشَّافعيُّ لا يرى ذلك، ويقول: إنْ كان ملكه؛ فليس عليه أنْ يتصدَّق به، وإنْ كان لم يملكه؛ فليس له التَّصدُّقُ بمال غيره، قال : والواجبُ أنْ يُدفع إلى الإمام كالأموال الضَّائعة، وأمَّا قولُ الحنفيّة في ذلك؛ فما قال في «السِّير الكبير»: ولو أنَّ رجلًا غلَّ شيئًا من الغنائم ثم ندم، فأتى به الإمام بعد القسمة وتفرَّق الجيشُ؛ فللإمامِ في ذلك رأيٌ، إنْ شاء كذَّبه فيما قال، وقال: ألا أعرف صدقك، وقد التزمت وبالا بزعمك، وأنت أبصر بما التزمته حتى توصلَ الحقي إلى مستحقه، وإنْ شاء؛ أخذ ذلك منه، وجعل خمسه لمنْ سمَّى اللهُ تعالى؛ لأنَّه وجد المال في يده، وصاحب المال مصدَّق شرعًا فيما يخيَّر به من خلك منه، وبععل خمسه لمنْ سمَّى اللهُ تعالى؛ لأنَّه وجد المال في يده، والباقي يكون بمنزلة اللَّقطة في يده، إنْ طمع أنْ يقدر على أهله؛ فالحكم فيه ما ذكرنا، وإنْ أم يطمع في ذلك؛ قسمه بين المساكين إنْ أحبَّ، وإلا؛ جعله موقوفًا في بيت يظمع في أنْ يقدر على أهله؛ فالمحكم فيه المحكم فيه المحكم في اللُّقطة في جميع ما المال، وكتب عليه أمره وشأنّه، ولو أنَّ صاحبَ الغلول لم يأت به الإمام، ولكنَّه تاب من الغلول، وهو في يده، فإنْ لم يضع في ذلك؛ فالحكم فيه الحكم في اللُّقطة في جميع ما ذكرنا، ورفعه ذلك للإمام أحبُّ إليَّ كما هو الحكم في اللُّقطة أيضه، وبعد ما دفعه إليه فالإمامُ بالخيار في تعدقه إلا أنَّه في قبل لا يذخ الخمس في يده؛ لأنَّه قد أقرَّ أنَّ خمسَ ما في يده لمن سمَّى اللهُ تعالى في كتابه وإقراره فيما في يده صحيحٌ في حَمَّه، فينبغي له أنْ يأخذ الخمس منه، ويصر فه إلى المصارف حتى لا يكون مضيمًا حقَّ أرباب الخمس. م

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: الأيمان والنُّدور، ب: هل يدخل في الأيمان والنُّدور الأرض، ح: (٦٧٠٧)، ومسلمٌ، ك: الإيمان، ب: غلظ تحريم الغلول وأنَّه لا يدخل الجنَّة إلا المؤمنون، ح: (٣١٠).

⁽٣) أبو داود واللَّفظ له، ك: الجهاد، ب: في الغلول إذا كان يسيرًا، ح: (٢٧١٢)، وأحمد، ح: (٢٩٩٦)، وصحَّحه ابن حلَّان (٤٨٠٩).

أَمَرَ بِلَالًا فَنَادَى فِي النَّاسِ فَيَجِيئُونَ بِغَنَائِمِهِمْ فَيَخْمُسُهُ وَيُقَسِّمُهُ، فَجَاءَ رَجُلٌ بَعْدَ ذَلِكَ بِزِمَامٍ مِنْ شَعَرٍ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ هَذَا فِيمَا كُنَّا أَصَبْنَاهُ مِنَ الغَنِيمَةِ، فَقَالَ: «أُسَمِعْتَ بِلَالًا يُنَادِي ثَلَاتًا؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَمَا مَنَعَكَ أَنْ تَجِيءَ بِهِ؟» فَاعْتَذَرَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: «كُنْ أَنْتَ تَجِيءُ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَلَن (١) أَقْبَلَهُ عَنك».

١٣٤هـ وعَن سَمُرَةَ بنِ جُندُبٍ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَن كَتَمَ غَالًا فَإِنَّهُ مِثلُهُ»، رواه أَبُو دَاوُدَ(٢).

• ١٣٥ - وعن جُنَادَة بْنِ أَبِي أُمَيَّة ﴿ قَالَ: نَزَلْنَا دابِقَ وَعَلَيْنَا أَبُو عُبَيْدَة بْنُ الْجَرَّاحِ، فَبَلَغَ حَبِيبَ بْنَ مَسْلَمَة أَنَّ صَاحِبَ قُبُرُسَ خَرَجَ يُرِيدُ بِطْرِيقَ أَذْرِبِيجانَ، وَمَعَهُ زُمُرُّدٌ وَيَاقُوتٌ وَلُوْلُوٌ وَغَيرُهَا فَخَرَجَ إِلَيهِ بْنَ مَسْلَمَة أَنَّ صَاحِبَ قُبُرُسَ خَرَجَ يُرِيدُ بِطْرِيقَ أَذْرِبِيجانَ، وَمَعَهُ زُمُرُّدٌ وَيَاقُوتٌ وَلُوْلُوٌ وَغَيرُهَا فَخَرَجَ إِلَيهِ فَقَلَهُ فَجَاءَ بِمَا مَعَهُ، وَأَرَادَ أَبُو عُبِيدَةً أَن يُخَمِّسَ، فَقَالَ لَهُ حَبِيبُ بنُ سَلَمَةً: لا تَحْرِمْنِيهِ، رِزقًا رَزَقَنِيهِ اللهُ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ يَقُولُ: هَمُ لا يَا حَبِيبُ، إِنِّي سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ يَقُولُ: (إِنَّمَالَ مُعَاذُ: مَهْ لا يَا حَبِيبُ، إِنِّي سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ يَقُولُ: (إِنَّمَالَ مُعَاذُ: مَهْ لا يَا حَبِيبُ، إِنِّي سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ يَقُولُ:

⁽١) قولُه: «فلنْ أقبله عنكَ»؛ لأنَّه لم يتيقَّنْ بالغلول على ما قاله الإمام محمَّدٌ في «السِّير الكبير». م

⁽٢) أبو داود، ك: الجهاد، ب: النَّهي عن السَّتر على من غلَّ، ح: (٢٧١٦)، وحسَّنه ابنُ حجر في «الهداية» (٤/ ٨٥).

⁽٣) قولُه: «إنّما للمرء ما طابت نفسُ إمامِه»: وملخّصُ ما في شرح «السّير الكبير» أنّ لفظَ الأنفال في عبارة الفقهاء ما يخص الإمامُ به بعض الغانمين، فذلك الفعل يسمّى تنفيلا، وذلك المالُ يسمّى نفلا. ولا خلاف أنّ التّنفيلَ جائزٌ قبل الإصابة للتّحريض على القتال؛ فإنّه مأمورٌ بالتّحريض لقوله تعالى: ﴿ يَكَأَيُّهَا النِّي حَرِضِ المُوّمِنِين عَلَى الْقِتَالِ ﴾ [الأنفال: ٢٥]، فهذا الخطاب لرسول الله على ولكلّ من قام مقامه، فإنّ الشّجعانَ قلّما يخاطرون بأنفسهم إذا لم يُخصُّوا بشيء من المصاب، فإذا خصّهم الإمام بذلك فذلك يغيرهم على المخاطرة بأرواحهم وإيقاع أنفسهم في جلبة العدو، ولا يستحقُّ القاتل بدون تنفيل الإمام عندنا، وعلى قول الشّافعيِّ رحمه الله: من قتل مشركا على وجه المبارزة وهو مقبلٌ غير مدبرٌ؛ استحقَّ سلبة وإنْ لم يسبق التّنفيلُ من الإمام؛ لأنّ قولَ رسول الله عليه السلام: «من قتلَ قتيلًا؛ فله سلبه» لنصب الشّرع، ومثل هذا الكلام في لسان صاحب الشّرع لبيان السّبب، كقوله: «من قتلَ قتيلًا؛ فله سلبه» لنصب الشّرع، ومثل هذا الكلام في لسان صاحب الشّرع لبيان السّبب، كقوله: هن بلّل دينه؛ فاقتلوه»، ولكنّا نقول: لو قال رسول الله يَعِيْ هذه الكلمة بالمدينة بين يدي أصحابه، ولم ينقل أنّه قال هذا إلا بعد تحقّقِ الحاجة إلى التّحريض، فإنّ مالكَ بن أنس رحمه الله قال: لم يبلغنا أنّ النّبيّ عليه السلام قال في شيء من مغازيه: «من قتلَ قتيلًا؛ فله سلَبُه» إلا في موضع يوم حنين؛ وذلك بعد ما انهزم المسلمون ووقعت=قال في شيء من مغازيه: «من قتلَ قتيلًا؛ فله سلّه» إلا في موضع يوم حنين؛ وذلك بعد ما انهزم المسلمون ووقعت=



و «الأوسط»(١)، هذا(٢) حديثٌ حسنٌ لتعدُّد طرقه، وقد يتأيَّد بما أخرجه البخاريُّ ومسلمٌ.

الحاجة إلى تحريضهم ليكرُّوا كما قال الله تعالى: ﴿ مُ وَلَّتُهُم مُلَّهِ مِن التوبة: ٢٥]، وذكر محمَّدُ بنُ إبراهيمَ التَّيميُّ أنَّه قال ذلك يوم بدر وحنين أيضًا، وقد كانت الحاجة إلى التَّحريض يوم بدرِ معلومة، فعرفنا أنَّه إنَّما قال ذلك بطريق التَّنفيل للتَّحريض لا بطريق نصب الشَّرع، وأيَّد ما قلنا ما ذكره عبدُالله بن شقيق، قال: كان النَّبيُّ ﷺ محاصِرًا وادي القرى، فأتاه رجل فقال: ما تقول في الغنائم؟ فقال: «لله تعالى سهمٌ ولهؤلاءِ أربعةٌ»، قال: فالغنيمة يغنمها الرَّجلُ؟ قال: «إِنْ رميْتَ في جنبك بسهم؛ فاستخرجتَه فلسْتَ بأحقَّ به من أخيك المسلم»، فهذا دليلٌ ظاهرٌ على أنَّ القاتلَ لا يستحقُّ السَّلب بدون التَّنفيل، وعلى هذا القول اتَّفق أهل العراق وأهل الحجاز، وقال أبو حنيفة رحمه الله: لا نفلَ بعد إحراز الغنيمة، وهذا مذهب أهل العراق والحجاز، وأهل الشَّام يجوِّزون التَّنفيل بعد الإحراز، وممَّن قال به الأوزاعيُّ رحمة الله عليه، وما قلنا دليلٌ على فساد قولهم؛ لأنَّ التَّنفيلَ للتَّحريض على القتال، وذلك قبل الإصابة لا بعدها؛ ولأنَّ التَّنفيلَ لإثبات الاختصاص ابتداءً، لا لإبطال حقٌّ ثابتٍ للغانمين، أو لإبطال حتِّي ثابتٍ في الخمس لأربابها، وفي التَّنفيل بعد الإصابة إبطالُ الحتِّي، ثم استدلَّ بحديث الحسن في الزِّمام أنَّ رجلًا سأل رسول الله على زمامًا من شعر من المغنم، فقال: «ويلك سألتني زمامًا من نار»؛ الحديث، ويحديث مجاهدٍ أنَّ رجلًا جاء إلى رسول الله ﷺ بكيَّة من شعر أخذه من المغنم فقال: هب لي هذه، فقال: «أمَّا نصيبي منها؟ فلكَ»، وبحديث أبي الأشعث الصَّنعانيِّ قال: «جاء رجلٌ إلى النَّبيِّ عليه السلام ومعه زمامٌ من شعر؛ الحديث، ثم قال: ولو جاز التَّنفيلُ بعد الإصابة لمَا حرَّمه رسولُ الله عليه السلام، ذلك مع صدق حاجةٍ، ثم قال: والذي روي أنَّ النَّبِيِّ ﷺ نقَّل بعد الإحراز فإنَّما يحمل على أنَّه أعطى ذلك من الخمس باعتبار أنَّه من المساكين، أو أعطى ذلك من سهم نفسِه من الخمس أو الصَّفي الذي كان له أو أعطى ذلك ممَّا أفاء الله عليه لا بإيجاف الخيل والرِّكاب، فقد كان الأمر فيها مفوَّضًا إلى رسول الله ع على كما قال الله تعالى: ﴿ قُل ٱلْأَنْفَالُ يِلِّهِ وَٱلرَّسُولِ ﴾ [الأنفال: ١]، وذكر عن السَّلب مغنمٌ، وفيه الخمسُ، وهكذا روي عن ابن عبَّاس، وإنَّما نأخذ بقول هؤلاء؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَعَلَمُوٓ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن ثَيْءٍ ﴾ [الأنفال: ٤١]، والسَّلب من الغنيمة، وتأويل ما نقل عن خالدٍ وعوفٍ إذا تقدَّم التَّنفيل من الإمام بقوله: «من قتل قتيلًا؛ فله سلبُه»، وعندنا في هذا الموضع لا يخمس السَّلب، وأمَّا بدون التَّنفيل؛ يخمَّس، انتهي ملخَّصًا.

⁽۱) الطَّبرانيُّ في «الكبير» (۶/ ۲۰) -: (۳۵۳۳)، وفي «الأوسط»، -: (۲۷۳۹)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٥/ ٣٣١): (وفيه عمرُ و بنُ واقد، وهو متروكٌ).

٥١٣٦ عن عَبدِ الرَّحمَنِ بنِ عَوفِ ﴿ مَا اللَّهُ عَالَى: إِنِّي وَاقِفٌ فِي الصَّفِّ يَومَ بَدرٍ فَنَظَرْتُ عَنْ يَمِينِي وَعَنْ شِمَالِي، فَإِذَا أَنَا بِغُلاَمَيْنِ مِنَ الأَنْصَارِ حَدِيثَةٍ أَسْنَانُهُمَا، تَمَنَّيْتُ أَنْ أَكُونَ بَيْنَ أَصْلَعَ مِنْهُمَا، فَغَمَزَنِي أَنْ مُحَدُّمَا فَقَالَ: يَا عَمِّ هَلْ تَعْرِفُ أَبَا جَهْلٍ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، مَا حَاجَتُكَ إِلَيْهِ يَا ابْنَ أَخِي؟ قَالَ: أُخْبِرْتُ أَنَّهُ يَسُبُ أَكُونُ اللهِ عَلَيْهِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيدِهِ، لَئِنْ رَأَيْتُهُ؛ لا يُفَارِقُ سَوَادِي سَوَادَهُ حَتَّى يَمُوتَ الأَعْجَلُ مِنَّا، فَتَعَجَّبْتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيدِهِ، لَئِنْ رَأَيْتُهُ؛ لا يُفَارِقُ سَوَادِي سَوَادَهُ حَتَّى يَمُوتَ الأَعْجَلُ مِنَّا، فَتَعَجَّبْتُ لِلنَّهُ فَعَمَزَنِي الآخَرُ، فَقَالَ لِي مِثْلَهَا، فَلَمْ أَنْشُبْ أَنْ نَظَرْتُ إِلَى أَبِي جَهْلِ يَجُولُ فِي النَّاسِ، قُلْتُ: أَلاَ إِنَّ لَذَلِكَ، فَعَمَزَنِي الآخَرُ، فَقَالَ لِي مِثْلَهَا، فَلَمْ أَنْشُبْ أَنْ نَظَرْتُ إِلَى أَبِي جَهْلِ يَجُولُ فِي النَّاسِ، قُلْتُ: أَلاَ إِنَّ لَكُلُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، فَضَرَبَاهُ حَتَّى قَتَلاهُ، ثُمَّ انْصَرَفَا إِلَى رَسُولِ اللهِ عَيْهُ، فَقَالَ: «هَلْ مَسَحْتُمَا سَيْفَيْكُمُ اللهِ يَعْيَةٍ بِسَلَيْهِ لِمُعَاذِ بنِ عَمْرُو الجَمُوحِ، وَمُعَاذُ بنُ عَمْرُو اللهِ عَيْقَ بِسَلَيْهِ لِمُعَاذِ بنِ عَمْرُو الجَمُوحِ، وَمُعَاذُ بنُ عَمْرُو الجَمُوحِ، وَمُعَاذُ بنُ عَفْرَاءً ٢٠٪.

١٣٧٥ - وفي رواية لهما عَن أنس ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ يَومَ بَدرِ: «مَنْ يَنْظُرُ لَنَا مَا صَنَعَ أَبُو جَهْلٍ؟» فَانْطَلَقَ ابْنُ مَسْعُودٍ، فَوَجَدَهُ قَدْ ضَرَبَهُ ابْنَا عَفْرَاءَ حَتَّى بَرَكَ، قَالَ: فَأَخَذَ بِلِحْيَتِهِ، فَقَالَ: آنْتَ أَبُو جَهْلٍ؟ فَقَالَ: وَهَلْ فَوْقَ رَجُلٍ قَتَلْتُمُوهُ، وَفِي رِوَايَةٍ: قَالَ: فَلَو غَيرُ أَكَّارٍ قَتَلَنِي، مُتَّفَقٌ عَلَيهِ(٣).

لأحدِ محتملين حديث السلّب؛ أي: قولِه ﷺ: «من قتل قتيلًا؛ فله سلبه» بحمله على التَّفيل، وليس كلُّ ضعيف باطلًا، وقد تظافرت أحاديثُ ضعيفةٌ تفيد أنَّ حديثَ السّلب ليس نصًّا عامًّا مستمرًّا، والضَّعيف إذا تعدَّدت طرقه يرتقي إلى الحسن، فيغلب الظنُّ بأنَّه تنفيلٌ، وتمام تحقيق المقام فيه)، كذا في «رد المختار». م

⁽١) قولُه: «فقال: كلاكما قتَلَهُ، ثمَّ قضى بسلَبِه لمعاذِ بنِ عمرِو بنِ الجموح»: (ووجه الدَّليل أنَّ السَّلبَ لو كان للقاتل؛ لقضى به بينهما، وكونُه عليه السَّلام دفعه إلى أحدهما دليلٌ على أنَّ الأمرَ فيه مفوَّضٌ إلى الإمام)، كذا في «نصب الراية». م

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: فرض الخمس، ب: من لم يخمس الأسلاب، ح: (٣١٤١)، ومسلمٌ، ك: الجهاد، ب: استحقاق القاتل سلب القتيل، ح: (٤٥٦٩).

⁽٣) البخاريُّ، ك: المغازي، ب: قتل أبي جهلِ، ح: (٣٩٦٢)، وفي ب: حدَّثني خليفةُ، ح: (٢٠٠)، ومسلمٌ، الجهاد والسِّير، ب: قتل أبي جهلِ، ح: (٢٦٦٢)، واللَّفظ له.



٥١٣٨ - وروى الدَّارميُّ (١) عَنه ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ [يومَثِذِ؛ يعني: يومَ حُنَيْنِ]: «مَن قَتَلَ كَافِرًا؛ فَلَهُ سَلَبُهُ»، فَقَتَلَ (٢) أَبُو طَلَحَةَ يَومَثِذٍ عِشْرِينَ، وَأَخَذَ أَسلَابَهُم.

٥١٣٩ - وَعَن مُجَمِّعِ بِنِ جَارِيَةَ ﴿ قَالَ: قُسِمَتْ خَيْبُرُ عَلَى أَهْلِ الْحُدَيْبِيَةِ، فَقَسَمَهَا رَسُولُ اللهِ عَيَّا اللهِ عَلَيْ أَهْلِ الْحُدَيْبِيَةِ، فَقَسَمَهَا رَسُولُ اللهِ عَلَيْ عَلَى ثَمَانِيَةَ عَشَرَ سَهْمًا، وَكَانَ الْجَيْشُ أَلْفًا وَخَمْسَمِيَّةٍ، فِيهِمْ ثَلَاثُمِئَةِ فَارِسٍ، فَأَعْطَى (٣ الْفَارِسَ سَهْمَيْنِ، وَأَعْطَى الرَّاجِلَ سَهْمًا»،

- (Y) قولُه: (فقتل أبو طلحة ... إلخ): قال في «المرقاة»: قال ابن الملك: استدلَّ الشَّافعيُّ بحديث أبي قتادة على التَّنفيل جمعًا السَّلبَ للقاتل، وقال أبو حنيفة: السَّلبُ لا يكون للقاتل إذا لم ينفِّل الإمام به، والحديثُ محمولٌ على التَّنفيل جمعًا بينه وبين حديثِ آخرَ: «ليس لك من سلَبِ قتيلك إلا ما طابتْ به نفسُ إمامِك»، وقال في «شرح المشكاة»: ويؤيِّد الشَّافعيَّ حديثُ عوف بن مالكِ في الفصل الثَّاني؛ لأنَّه مطلقٌ، والأصل عدم التَّقييد، قلت: لا شكَّ أنَّه ﷺ قاله في حديث أبي قتادة بعد الفراغ لكنَّه يحتمل أنْ يكون إعادة ليما قاله قبله، وأمَّا حديثُ عوفي قضى في السَّلب للقاتل؛ فقابلٌ للتَّقييد، وأمَّا حديثُ أنسٍ في الفصل الثاني رواه الدَّارميُّ قال: قال رسول الله ﷺ يومَنذٍ؛ يعني: يومَ حنينِ: «من قتل كافرًا؛ فله سلبُه»، فقتل أبو طلحة يومئذٍ عشرين رجلًا، وأخذ أسلابهم؛ فصريحٌ في أنَّ القتلَ وقع بعد القول، فيقيَّد المطلقُ به. م
- (٣) قولُه: «فأعطى الفارسَ سهمين والرَّاجلَ سهمًا»: واختلف العلماءُ في بيان مقدار الاستحقاق للمقاتل، فهو إمَّا أنْ يكونَ وارسًا، فإنْ كان راجلًا؛ فله سهمٌ واحدٌ بالاتّفاق، وإنْ كان فارسًا؛ فله ولفرسه سهمان عند أبي حنيفة وزفر، وعند أبي يوسف ومحمَّد رحمهما الله: له ثلاثةُ أسهم، سهمٌ له وسهمان لفرسه، وهو قول الشَّافعيُّ ومالكِ وأحمد، واستدلَّ الجمهور بحديث ابن عمر وأمثاله، وأمَّا الإمام أبو حنيفة رحمه الله؛ فاستدلَّ له بهذا الحديث، حديثِ مجمع بن جارية، وأمَّا الجوابُ عن حديث ابن عمر؛ أنَّه لم يبيَّن فيه أنَّه تلك القسمة متى وقعت؟، هل وقعت قبل خيبر أو بعدها؟ فلمَّا احتمل أنْ يكونَ قبل خيبر، لا يكون فيه حجَّةٌ؛ لأنَّه محتملُ للنَّسخ، ومحتملٌ أنْ يكونَ قسمة الغنيمة في ذلك الوقت مفوَّضًا إلى رأي رسول الله على يقسمها كيف يشاء، ويعطيها من يشاء، ويحتمل أنْ يكونَ أعطى السَّهم الواحدَ تنفيلًا، فلا حجَّة فيه، وإنْ شئتَ زيادةَ تفصيلٍ في هذا المقام؛ فارجع إلى «بذل المجهود»؛ فإنَّها نفيسةٌ في بابها. م

⁽١) الدَّارميُّ، ح: (٢٥٢٧)، أبو داود، ك: الجهاد، ب: في السَّلبِ يعطى القاتلَ، ح: (٢٧١٨)، وقال أبو داود: (هذا حديثٌ حسنٌّ).

رَوَاهُ^(١) أَبُو دَاوُدَ^(٢).

• ١٤٠ وروى ابنُ أبي شيبة (٣) عن نُعَيم بنِ حَمَّادٍ، حدثنا ابنُ المُبَارَكِ عَن عُبَيدِ اللهِ بنِ عُمَرَ عَن نَافِعٍ عَنِ ابنِ عُمَرَ هَا، وقال الشَّيخُ ابنُ الهُمام: (ولا شَكَّ أنَّ نُعيمًا ثقةٌ وابنُ الممارَكِ من أثبتِ النَّاس).

١٤١ ٥ - وَعَن يَزِيدَ بِنِ هُرِمُزَ قَالَ: كَتَبَ نَجدَةُ الحَرُورِيُّ إِلَى ابِنِ عَبَّاسٍ يَسأَلُهُ عَنِ العَبدِ وَالمَرأَةِ يَحضُرَانِ المَغنَمَ، هَل يُقَسَمُ لَهُمَا، فَقَالَ يَزِيدُ: اكتُب إِلَيهِ، أَنَّهُ لَيسَ (١٤ لَهُمَا سَهمٌ، إِلَّا أَن يُحذَيَا.

وَفِي رِوَايَةٍ: كَتَبَ إِلَيهِ ابنُ عَبَّاسٍ: إِنَّكَ كَتَبتَ إِلَيَّ تَسأَلُنِي: هَل كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَعنُو بِالنِّسَاءِ، وَهَل كَانَ يَضرِبُ لَهُنَّ بِسَهمٍ، فَقَد كَانَ يَغزُو بِهِنَّ يُدَاوِينَ المَرضَى وَيُحذَينَ مِنَ الغَنِيمَةِ، وَأَمَّا السَّهمُ؛

⁽۱) وقال الحافظ شمسُ الدِّين الذَّهبيُّ في «تلخيصه» بعد التَّخريج: (الحديثُ صحيحٌ)، وقال في «الجوهر النقي» (٢/ ٣٢٦): (هذا الحديثُ أخرجه الحاكمُ في «المستدرك»، وقال: حديثٌ كبيرٌ صحيحُ الإسناد، وفيه مجمع بن يعقوب، وهو معروفٌ، قال صاحب «الكمال»: روى عنه القعنبيُّ ويحيى الوعاظيُّ وإسماعيل بن أبي أويسٍ ويونس المؤدِّب وأبو عامر العقديُّ وغيرُهم، وقال ابن سعدٍ: توفِّي بالمدينة وكان ثقةً، وقال أبو حاتم وابن معين: ليس به بأسٌ، وبوى له النَّسائيُّ، ومعلومٌ أنَّ ابنَ معين إذا قال: ليس به بأسٌ؛ فهو توثيقٌ). م

⁽٢) أبو داود واللَّفظ، ك: الجهاد، ب: فيمن أسهم له سهمًا، ح: (٢٧٣٦)، وصحَّحه الحاكم ووافقه الزَّهبيُّ (٩٩ ٢).

⁽٣) الدَّارقطنيُّ، ح: (١٨١٤)، وأخرجه البخاريُّ برقم: (٢٢٨)، عن ابْن عمر ﷺ، قال: (قسم رسول الله ﷺ يوم خيبر للفرس سهمين، وللرَّاجل سهمًا).

⁽٤) قولُه: «ليس لهما سهم إلا أنْ يُحذَيا»: قال ابن الهمام: (ولا يسهم لمملوك ولا امرأة ولا صبيّ ولا ذمّيّ، ولكن يرضخ لهم، فالرَّضخ لا يبلغ السَّهم ولكنْ دونَه على حسب ما يراه الإمام، وسواءٌ قاتل العبد بإذن سيّده أو بغير إذنه، ثم الرَّضخ عندنا من الغنيمة قبل إخراج الخمس، وهو قول الشَّافعيِّ وأحمد، وفي قول وهو رواية عن أحمد: من أربعة الأخماس، وفي قول الشَّافعيِّ: من خمس الخمس، وقال مالكُّ: من الخمس، ثم إنَّ العبد إنَّما يرضخ له إذا قاتل، وكذا الصَّبيُّ والدِّمِّيُّ؛ لأنَّهم يقدرون على القتال إذا فرض الصَّبيُّ قادرًا عليه فلا يقام غير القتال في حقّهم مقامه، بخلاف المرأة فإنَّها تعطى بالقتل، وبالخدمة لأهل العسكر وإنْ لم تقاتل؛ لأنَّها عاجزةٌ عنه، فأقام هذه المنفعة منها مقامه)، كذا في «المرقاة». م

فَلَم يَضرِب لَهُنَّ بِسَهم، رَوَاهُ مُسلِمٌ (١).

٥١٤٧ - وَعَن عُمَيرٍ مَولَى آبِي اللَّحمِ ﴿ قَالَ: شَهِدْتُ خَيْبَرَ مَعَ سَادَتِي، فَكَلَّمُوا فِيَّ رَسُولَ اللهِ عَيَيْهُ، وَكَلَّمُوهُ أَنِّي مَمْلُوكٌ، قَالَ: فَأَمَرَ بِي، فَقُلِّدْتُ السَّيْف، فَإِذَا أَنَا أَجُرُّهُ، فَأَمَرَ لِي بِشَيْءٍ مِنْ خُرْثِيّ المَتَاعِ، وَكَلَّمُوهُ أَنِّي مَمْلُوكٌ، قَالَ: فَأَمَرَ بِي، فَقُلِّدْتُ السَّيْف، فَإِذَا أَنَا أَجُرُّهُ، فَأَمَرَ لِي بِشَيْءٍ مِنْ خُرْثِيّ المَتَاعِ، وَعَرَضْتُ عَلَيْهِ رُقْيَةً كُنْتُ أَرْقِي بِهَا المَجَانِينَ، فَأَمَرَ نِي بِطَرْحِ بَعْضِهَا، وَحَبْسِ بَعْضِهَا، رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ، وَعَرَضْتُ عَلَيْهِ رُقْيَةً كُنْتُ أَرْقِي بِهَا المَجَانِينَ، فَأَمَرَ نِي بِطُرْحِ بَعْضِهَا، وَحَبْسِ بَعْضِهَا، رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ إِلَّا أَنَّ رِوَايَتَهُ انتَهَت عِندَ قولِهِ: المَتَاعِ (٢).

٥١٤٣ - وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: (كُنَّا نُصِيبُ فِي مَغَازِينَا العَسَلَ وَالعِنَبَ، فَنَأْكُلُهُ (٣) وَلَا نَرفَعُهُ)، رَوَاهُ البُخَارِيُّ (٤).

٥١٤٤ - وَعَنه ﷺ: أَنَّ جَيشًا غَنِمُوا فِي زَمَنِ رَسُولِ اللهِ ﷺ طَعَامًا وَعَسَلًا، فَلَم يُؤخَذ (٥) مِنهُمُ

⁽١) مسلمٌ، ك: الجهاد، ب: النِّساء الغازيات يرضخ لهنَّ ولا يسهم، ح: (٢٦٨٤).

⁽٢) التّرمذيُّ واللَّفظ له، أبواب السِّير، ب: هل يسهم للعبد، ح: (١٥٥٧)، وقال: (وهذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)، وأبو داود مختصرًا، ك: الجهاد، ب: في المرأة والعبد يحذيان من الغنيمة، ح: (٢٧٣٠)، وحسَّنه ابن حجر في «الهداية» (٤/ ٨٢).

وفي «قوت المغتذي على جامع التّرمذي» (١/ ٤١٢): «منْ خُرْثِيِّ المتَاع» بضم الخاء المعجمة وراءٍ ومثلَّثةٍ: أثاث البيت.

⁽٣) وقولُه: «فنأكلُه ولا نرفعُه»: قال في «الدر المختار» و«رد المختار»: وللغانمين الانتفاعُ في دار الحرب وبعلف وطعام وحطب وسلاح ودهن بلا قسمة ، أطلق الكلَّ تبعًا لـ«لكنز»، وقيَّد في «الوقاية» السِّلاح بالحاجة، وهو الحقُّ، قال في «الدر المنتقى»: اعلم أنَّه ذكر في «فتح القدير» أنَّ استعمالَ السِّلاح والكراع والفرس إنَّما يجوز بشرط الحاجة بأنْ مات فرسه أو انكسر سيفُه، أمَّا إذا أراد أنْ يوفِّر سيفه باستعمال ذلك؛ فلا يجوز، ولو فعل؛ أثم، ولا ضمان عليه إنْ تلف، وأمَّا غيرُ السِّلاح ونحوه ممَّا مرَّ كالطَّعام، فشرطَ في «السير الصغير» الحاجة إلى التَّناول من ذلك، وهو القياس، ولم يشترطها في «السير الكبير» وهو الاستحسان، وبه قالت الأثمَّة الثَّلاثة، فيجوز لكلِّ من الغنيِّ والفقير تناولُه، اه، ملخَّصًا، وهكذا ذكره في «الشرنبلالية»، ولا يخفى ترجيحُ الاستحسان هاهنا، قلت: وهو ما اختاره الماتن؛ يعني: صاحب «الملتقى»، وهو الحقُّ كما علمْت، اه. م

⁽٤) البخاريُّ، ك: فرض الخمس، ب: ما يصيب من الطَّعام في أرض الحرب، ح: (٣١٥٤).

⁽٥) قولُه: «فلم يُؤخذُ منهم الخُمُسُ»؛ أي: فيما أكلوا منهما، قاله في «المرقاة»، وقال في «بذل المجهود»: ولعلّه لم يكن=

الخُمُس، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ(١).

٥١٤٥ ـ وَعَن مُحَمَّدِ بِنِ أَبِي المُجَالِدِ عَن عَبدِاللهِ بِنِ أَبِي أُوفَى ﷺ قَالَ: قُلتُ: هَل كُنتُم تُخَمِّسُونَ الطَّعَامَ فِي عَهدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟ قَالَ: أَصَبنَا طَعَامًا يَومَ خَيبَرَ، فَكَانَ الرَّجُلُ يَجِيءُ فَيَأْخُذُ مِنهُ مِقدَارَ مَا يَكفِيهِ، ثُمَّ يَنصَرِفُ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢).

فِي الغَزوِ وَلَا نَقسِمُهُ حَتَّى إِذَا كُنَّا(٣) لَنَرجِعُ إِلَى رِحَالِنَا، وَأَخرِجَتُنَا مِنهُ مُملَأَةٌ،.........

التداً على قدر الحاجة، فأكلوه هناك، ولم يبق منه شيءٌ، حتى يؤخذ منه الخمس، ويقسم الباقي، قال في «الهداية»: ولا بأس بأنْ يعلف العسكر في دار الحرب، ويأكلوا ممّا وجدوه من الطّعام؛ لقوله عليه السلام في طعام خيبر: «كُلوها ولا بأس بأنْ يعلف العسكر في دار الحرب، ويأكلوا ممّا وجدوه من الطّعام؛ كوله عليه السلام في طعام خيبر: «كُلوها واعلِفوها ولا تحملوها»، ويستعلموا الحطب، ويدهنوا بالدُّهن، ويوقحوا به الدَّابة، ويقاتلوا بما يجدونه من السلاح، كلَّ ذلك بلا قسمة إذا احتاج إليه، ولا يجوز أنْ يبيعوا من ذلك شيئًا، ولا يتموَّلونه، وأمَّا الثِّيابُ والمتاعُ؛ فيكره الانتفاع بها قبل القسمة من غير حاجةٍ. م

⁽١) أبو داود، ك: الجهاد، ب: في إباحة الطَّعام في أرض العدو، ح: (٢٧٠١)، وحسَّنه ابن حجر في «الهداية» (٤/ ٨٧).

⁽٢) أبو داود، ك: الجهاد، ب: في النَّهي عن النهبي إذا كان في الطَّعام، ح: (٢٧٠٤)، وصحَّحه الحاكم ووافقه الذَّهبيُّ، (٢٥٧٨).

⁽٣) قولُه: "إذا كنًا لنرجعُ إلى رحالنا... إلخ»: (والمرادُ من الرِّحال منازلهم في سفر الغزو، قال ابن الهمام: فإذا خرج المسلمون من دار الحرب؛ لم يجز أنْ يعلفوا من الغنيمة، ولايأكلوا منها؛ لأنَّ الضَّروةَ اندفعت، والإباحة التي كانت في دار الحرب إنَّما كانت باعتبارها؛ ولأنَّ الحقَّ قد تأكَّد، حتى يورثُ نصيبُه، ولا كذلك قبل الإخراج، ومن فضل معه طعامٌ أو علفٌ يردُّه إلى الغنيمة إذا لم يكن قسم الغنيمة في دار الحرب بشرطه، ولو انتفع به قبل قسمتها بعد الإفراز؛ يردُّ قيمته، وهو قول مالك وأحمد والشَّافعيِّ في قولٍ، وعنه: أنَّه لا يردُّ اعتبارًا بالمتلصِّص، وهو الواحد الدَّاخل والاثنان إلى دار الحرب إذا أخذ شيئًا، فأخرجه يختصُّ به، قلنا: مالٌ تعلَّق به حقُّ الغانمين، والاختصاص كان للحاجة وقد زالت، بخلاف المتلصِّص؛ لأنَّه دائمًا أحقُّ قبل الإخراج وبعده، وأمَّا بعد القسمة؛ فيتصدَّقون بعينه إنْ كان قائمًا، وبقيمته إنْ كانوا باعوه، هذا إذا كانوا أغنياء وانتفعوا به إنْ كانوا محاويج؛ لأنَّه صار في حكم اللَّقطة؛ لتغذُّر الردِّ على الغانمين لتفرُّ قهم، وإنْ كانوا تصرَّفوا فيه؛ فلا شيء عليهم، وعلى هذا قيمة ما=

رواه أَبُو دَاوُدَ(١).

١٤٧ - وَعَن عَبدِاللهِ بنِ مُغَفَّلِ ﴿ قَالَ: أَصَبتُ (٢) جِرَابًا مِن شَحمٍ يَومَ خَيبَرَ، فَالتَزَمتُهُ، فَقُلتُ: لَا أُعطِي اليَومَ أَحَدًا مِن هَذَا شَيئًا، فَالتَفَتُّ فَإِذَا رَسُولُ اللهِ ﷺ يَبَسَّمُ إِلَيَّ، مُتَّفَقٌ عَلَيهِ (٣).

١٤٨ - وَعَن رُوَيفِعِ بِنِ ثَابِتٍ ﴿ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ قَالَ: «مَن كَانَ يُؤمِنُ بِاللهِ وَاليَومِ الآخِرِ؛ فَلَا (١٤٠ يَركَب دَابَّةً مِن فَيءِ المُسلِمِينَ حَتَّى إِذَا أَعجَفَهَا رَدَّهَا فِيهِ، وَمَن كَانَ يُؤمِنُ بِاللهِ وَاليَومِ الآخِرِ؛ فَلَا يَلبَس ثَوبًا مِن فَيءِ المُسلِمِينَ حَتَّى إِذَا أَحلَقَهُ؛ رَدَّهُ فِيهِ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ(٥).

= انتفع به بعد الإحراز يتصدَّق به الغنيُّ لا الفقير)، كذا في «المرقاة». م

- (Y) قولُه: «أصبت جرابًا من شحِم... إلخ»: قال ابن الملك: (فيه جواز أخذ المجاهدين من طعام الغنيمة قدرَ ما يحتاج إليه اه، وتقدَّم أنَّ الانتفاعَ بالأدهان في البدن له حكم أكل الطَّعام، وقد يحتاج أيضا إلى الشَّحم للسِّراج ونحوه)، كذا في «المرقاة». م
- (٣) مسلمٌ واللَّفظ له، ك: الجهاد، ب: جواز الأكل من طعام الغنيمة في دار الحرب، ح: (٤٦٠٥)، والبخاريُّ، ما يصيب من الطَّعام في أرض الحرب، ح: (٣١٥٣).
- (٤) قولُه: «فلا يركبُ دابَّةً... إلخ»: (هذا محمولٌ على ما إذا لم يحتج إليه، وأمَّا إذا احتاج إليه كما إذا هلك فرسُه في المعركة، فأخذ فرس العدوِّ يقاتل عليها، وكذلك الثيّاب إذا أخذه البردُ؛ يجوز لبسه، فإذا انقضت حاجتُه؛ ردَّها في الغنيمة)، كذا في «بذل المجهود». م
- (٥) أبو داود واللَّفظ له، ك: الجهاد، ب: في الرَّجل ينتفع من الغنيمة بالشَّيءِ، ح: (٢٧٠٨)، الدَّارميُّ، ك: السِّير، ب: النَّهي عن ركوب الدَّابَّة من المغنم ولبس التَّوب منه، ح: (٢٥٣١)، أحمد، ح: (٢٥٩١)، قال الحافظ في «بلوغ المرام» ت: فحل (ص: ٤٨٥): (ورجالُه لا بأس بهم).

⁽۱) أبو داود، ك: الجهاد، ب: في حمل الطّعام من أرض العدوِّ، ح: (۲۷۰٦)، وحسَّنه ابن حجر في «الهداية» (٤/ ٨٧). وفي «المرقاة» (٦/ ٢٥٩٤): «الجزور» بفتح الجيم؛ أي: البعير، «وأُخْرِ جَتُّنَا» بفتح الهمزة وكسر الرَّاء على وزن أفْعِلَة جمع خُرجِ بالضَّمِّ، وهي الجوالق، قال التوربشتيُّ: الأخرجة جمع الخرج الذي هو من الأوعية، والصَّواب فيه: الخرجة بكسر الخاء وتحريك الرَّاء على مثال حجرة، في القاموس: الأخرجة جمع الخُرج والخرج بالضَّمَّ، وعاءٌ معروفٌ، وجمع أخرجة، والمعنى: نرجعُ حالَ كونِ أوعيتنا.

اللهِ عَيْلَةُ عَن شِرَاءِ المَغَانِمِ حَتَّى تُقسَمَ، رَوَاهُ اللهِ عَلَيْةُ عَن شِرَاءِ المَغَانِمِ حَتَّى تُقسَمَ، رَوَاهُ اللهِ عَلَيْةُ عَن شِرَاءِ المَغَانِمِ حَتَّى تُقسَمَ، رَوَاهُ اللهِ عَلَيْهُ عَن شِرَاءِ المَغَانِمِ حَتَّى تُقسَمَ، رَوَاهُ اللهِ عَلَيْهِ عَنْ شِرَاءِ المَغَانِمِ حَتَّى اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ عَنْ شِرَاءِ المَغَانِمِ حَتَّى اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ عَل

• ١٥١٥ وعَن أَبِي أُمَامَةَ هُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى أَن تُبَاعَ السِّهَامُ حَتَّى تُقسَمَ، رواه الدَّارميُّ (٣).
١٥١٥ وعَن أَبِي مُوسَى الأَشعَرِيِّ هُ قَالَ: قَدِمنَا فَوَافَقَنَا رَسُولَ اللهِ ﷺ حِينَ افتَتَح خَيبَرَ،
فَأَسهَمَ لَنَا، أَو قَالَ: فَأَعطَانَا مِنهَا، وَمَا قَسَمَ لِأَحَدِ خَابَ عَن فَتحِ خَيبَرَ مِنهَا شَيئًا، إِلَّا أَصحَابَ سَفِيتَنِنَا
جَعفَرًا وَأَصحَابَهُ، أَسهَمَ لَهُم مَعَهُم (١)،

قولُه: (إنما أسهم لهم... إلخ): قال في «رحمة الأمة»: واتّفقوا على أنّهم إذا قسموا الغنيمة وحازوها، ثم اتّصل بهم مددّلم يكن للمدد في ذلك حصّةٌ، فإنِ اتّصل المددُ بعد انقضاء الحرب وقبل حيازة الغنيمة في دار الإسلام أو بعد أنْ أخذوها وقبل قسمتها؛ قال أبو حنيفة: يسهم لهم ما لم تحز إلى دار الإسلام أو يقسموها، وقال مالكٌ وأحمدُ: لا يسهم لهم على كلِّ حالٍ، وعن الشّافعيِّ قولان: أحدهما: يسهم، والثّاني: لا يسهم، انتهى، وقال ابن الهمام: وإذا لحقه المدد في دار الحرب قبل أنْ يخرجوا الغنيمة إلى دار الإسلام؛ شاركهم المددُ فيها، وعن الشّافعيُّ فيه قولان، وما ذكرناه بناءً على ما مهدناه من أنَّ الملك لا يتمُّ للغائمين قبل إحراز الغنيمة بدار الإسلام، فجاز أنْ يشاركهم المدد إذا قام به الدَّليلُ، ولا ينقطع حتُّ المدد إلا بثلاثة أمور: الإحراز بدار الإسلام، والقسمة بدار الحرب، وبيع الإمام الغنيمة قبل لحاق المدد هذا، وعلى ما حقَّقناه المبنيُ تأكُّد الحقُ وعدمه، وما استدلَّ به الشَّافعيُّ من «صحيح البخاريُّ» عن أبي هريرة هذه قال: بعث عليه الصَّلاة والسَّلام أبانا على سريَّة قِبَلَ نجدٍ، فقدم أبانُ وأصحابه على رسول الله ﷺ بغير بعد ما فتحها، إلى أنْ قال: هذام يقسم لهم»: لا دليل فيه؛ لأنَّ وصول المد في دار الإسلام لا يوجب شركة، وخيبر صارت دار الإسلام المعجرَّد فتحها، فكان قدومهم والغنيمة في دار الإسلام.

⁽١) قولُه: «نهى رسولُ الله ﷺ عن شراء المغانم حتى تقسم»: قال في «الهداية» و «البناية»: لا يجوز بيع الغنائم قبل القسمة في دار الحرب؛ لأنّه لا ملك قبلها، وفيه خلاف الشّافعيِّ رحمه الله: فعنده يجوز؛ لأنَّ سببَ الملك عنده الاستيلاء، وقد بيّنًا الأصل؛ أي: أنَّ الملك للغانمين قبل الإحراز بدار الإسلام لا يثبت عندنا، وعنده يثبت. م

⁽٢) التَّرمذيُّ واللَّفظ له، أبواب السِّير، ب: في كراهية بيع المغانم حتى تقسم، ح: (١٥٦٣)، وقال: (وهذا حديثٌ غريبٌ)، ابن ماجه، أبواب التِّجارات، ب: النَّهي عن شراء ما في بطون الأنعام، ح: (٢١٩٦).

⁽٣) الدَّارميُّ، ح: (٢٥١٩)، وحسَّنه الحافظ في «الهداية» (٤/ ٨٥).

⁽٤) وقال القاضى: (وإنَّما أسهم لهم؛ لأنَّهم وردوا عليه قبل حيازة الغنيمة).



رَوَاهُ أَبُو دَاوُدُ(١).

١٥٢٥ ـ وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَامَ؛ يَعنِي: يَومَ بَدرٍ، فَقَالَ: «إِنَّ عُثمَانَ انطَلَقَ فِي حَاجَةِ اللهِ، وَحَاجَةِ رَسُولِهِ، وَإِنِّي أُبَايِعُ لَهُ»، فَضَرَبَ(٢) لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِسَهم، وَلَم يَضرِب بِشَيءٍ لِأَحَدٍ

وأمّا إسهامه لأبي موسى الأشعريّ على ما في «الصحيحين» عنه، قال: بلغنا مخرج رسول الله على ونحن باليمن، فخرجنا مهاجرين إليه، أنا وأخوان لي أنا أصغرهم، أحدهما: أبو بردة، والآخر: أبو رهم في بضع وخمسين رجلًا من قومي، فركبنا سفينة، فألقتنا إلى النَّجاشيّ، فوافينا جعفر بن أبي طالب وأصحابه عنده، فقال جعفر: إنَّ رسولَ الله على بعثنا هاهنا وأمرنا بالإقامة فأقيموا معنا، فأقمنا حتى قدمنا، فوافينا رسول الله على حين افتتح خيبر، فأسهم لنا ولم يسهم لأحدِ غاب عن فتح خيبر إلا أصحاب سفينتنا، فقال ابنُ حبَّان في «صحيحه»: (إنَّما أعطاهم من خمس الخمس، ليستميل قلوبهم لا من الغنيمة، وهو حسنٌ، ألا ترى أنَّه لم يعطِ غيرهم ممَّن لم يشهدها، وحمل بعض الشَّافعيَّة على أنَّهم شهدوا قبل حوز الغنائم خلاف مذهبهم، فإنَّه لا فرق عندهم في عدم الاستحقاق بين كون الوصول قبل الحوز أو بعده بعد كونه بعد الفتح.

حاصلُه: أنَّ السَّببَ عندنا هو مجاوزة الدَّرب الفاصل بين دار الإسلام ودار الحرب على قصد القاتل، وعند الشَّافعيِّ شهود الوقعة، فالغانمون والمدد هما يشتركان عندنا في الغنيمة؛ لاستوائهما في هذا السَّبب، أخذته من شروح «الكنز». م

- (١) البخاريُّ، ك: فرض الخمس، ب: ومن الدَّليل على أنَّ الخمسَ لنواثب المسلمين، ح: (٣١٣٦).
- (٢) قولُه: "فضرب له رسول الله على بسهم": قد استدلً أبو حنيفة بإسهامه على لعثمانَ يوم بدرِ على أنّه يسهم الإمام لمن كان غائبًا في حاجةٍ له بعثه لقضائها، أخذته من "نيل الأوطار"، وقال الطّحاويُّ: وكذلك كلُّ من غاب عن وقعة المسلمين بأهل الحرب بشغلٍ يشغله به الإمام من أمور المسلمين مثل أنْ يبعثه إلى جانب آخر من دار الحرب التحتال قوم آخرين، فيصيب الإمام غنيمة بعد مفارقة ذلك الرَّجل إياه، أو يبعث برجلٍ ممَّن معه من دار الحرب إلى دار الإسلام ليمدَّه بالسِّلاح والرِّجال، فلا يعود ذلك الرَّجل إلى الإمام حتى يغنم غنيمة، فهو شريكٌ فيها، وهو كمن حضرها، وكذلك من أرادها فردَّه الإمام عنها وشغله بشيءٍ من أمور المسلمين؛ فهو كمن حضرها، وأمَّا حديثُ أبي هريرة هيه؛ فإنّما ذلك عندنا والله أعلم، أنَّ النَّبِي علي وجَّه أبانًا إلى نجدِ قبل أنْ يتهياً خروجُه إلى خيبر، فتوجَه أبانُ في ذلك ثم حدث من خروج النَّبِي علي إلى خيبر ما حدث، فكان ما غاب فيه أبانُ من ذلك عن حضور خيبر ليس هو شغلًا شغله النَّبيُ علي به عن حضورها بعد إرادته إيَّاه فيكون كمن حضرها. م

غَابَ غَيرَهُ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ(١).

١٥٣ - وَعَن سَلَمَةَ بِنِ الأَكْوَعِ ﷺ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِظَهرِهِ مَعَ رَبَاحٍ غُلَامٍ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَأَنَا مَعَهُ، فَلَمَّا أَصبَحنَا إِذَا عَبدُ الرَّحمَنِ الفَزَارِيُّ قَد أَغَارَ عَلَى ظَهرِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقُمتُ عَلَى أَكُمَةٍ، فَاستَقبَلتُ المَدِينَةَ فَنَادَيتُ ثَلَاثًا: يَا صَبَاحَاه، ثُمَّ خَرَجتُ فِي آثَارِ القَومِ أُرمِيهِم بِالنَّبلِ، وَأَرتَجِزُ وَأَقُولُ:

أَنَا ابِ نُ الأَكِ وَع وَاليَ ومُ يَومُ الرُّضَ ع

فَمَا زِلتُ أَرمِيهِم وَأَعقِرُ بِهِم حَتَّى مَا حَلَقَ اللهُ مِنْ بَعِيرٍ من ظَهرِ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ إِلَّا حَلَفتُهُ وَرَاءَ ظَهرِي، ثُمَّ اتَبَعتُهُم أَرمِيهِم، حَتَّى أَلقُوا أَكثَرَ مِن ثَلَاثِينَ بُردَةً وَثَلَاثِينَ رُمحًا يَستَخِفُّونَ، وَلَا يَطرَحُونَ شَيئًا إِلَّا جَعَلتُ عَلَيهِ آزَامًا مِنَ الحِجَارَةِ، يَعرِفُهَا رَسُولُ اللهِ عَلَيْ وَأَصحَابُهُ، حَتَّى رَأَيتُ فَوَارِسَ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ وَلَحِقَ بُعَلِدُ أَن اللهِ عَلَيْ فَعَرَفهُ اللهِ عَلَيْ وَأَصحَابُهُ، حَتَّى رَأَيتُ فَوَارِسَ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ وَلَحِقَ أَبُو قَتَادَةً، أَبُو قَتَادَةً فَارِسُ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ بِعَبِدِ الرَّحمَنِ، فَقَتَلَهُ، قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ: «خَيرُ فُرسَانِنَا اليَومَ أَبُو قَتَادَةً، وَخَيرُ رَجَّالِينَا سَلَمَةُ»، قَالَ، ثُمَّ أَعطانِي (٢) رَسُولُ اللهِ عَلَيْ سَهمَينِ: سَهمَ الفَارِسِ وَسَهمَ الرَّاجِلِ، فَجَمَعَهُمَا إِلَيْ جَمِيعًا، ثُمَّ أَردَفنِي رَسُولُ اللهِ عَلَى وَرَاءَهُ عَلَى العَضبَاءِ رَاجِعَينِ إِلَى المَدِينَةِ، رَوَاهُ مُسلِمٌ (٣).

١٥٤ - ورواه ابنُ حِبَّانَ، وقال: كَانَ سَلَمَةُ بنُ الأَكوَعِ ﷺ فِي تِلكِ الغَزَاةِ رَاجِلًا، فَأَعطَاهُ
 رَسُولُ اللهِ ﷺ [سَهمَ الرَّاجِل لِمَا استَحَقَّ مِنَ الغَنِيمَةِ، وَسَهمَ الفَارِسِ مِن خُمُسِ خُمُسِهِ ﷺ دُونَ أَن يَكُونَ

⁽١) أبو داود، ب: فيمن جاء بعد الغنيمة لا سهم له، ح: (٢٧٢٦)، وأصله في البخاريّ، ك: أصحاب النّبيّ على ب : مناقب عثمان بن عفّان أبي عمرو القرشيّ ، خ: (٣٦٩٨).

⁽٢) قولُه: «ثمَّ أعطاني رسول الله عليُّ سهمين، سهمَ الفارس وسهمَ الرَّاجل... إلخ»؛ أي: أعطاني سهم فارسِ مع سهم راجل؛ لأنَّ معظمَ أخذ تلك الغنيمة كانت بسبب سلمة، وللإمام أنْ يعطي من كثُر سعيه في الجهاد شيئًا زائدًا على نصيبه من الخمس لا من سهمان المسلمين، وإنَّما لم يعطه عليُّ الجميع؛ لأنَّه لم ينفِّل عليُّ قبل القتال، وكلُّ ما ورد من التَّنفيل بعد القتال فهو محمولٌ عندنا على أنَّه من الخمس كما بسطه السَّر خسيُّ، التقطَها من «المرقاة» و«فتح القدير» و«ردالمحتار». م

⁽٣) مسلم، ك: الجهاد، ب: غزوة ذي قرد وغيرها، ح: (٤٦٧٧).

سَلَمَةُ أُعطِيَ سَهمَ الفَارِسِ] مِن سِهَامِ المُسلِمِينَ(١).

١٥٥ - وَعَن أَبِي الجُويرِيَّةِ الجَرمِيِّ فَالَ: أَصَبْتُ بِأَرْضِ الرُّومِ جَرَّةً حَمْرَاءَ فِيهَا دَنَانِيرُ فِي إِمْرَةِ مُعَاوِيَةً وَعَلَيْنَا رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لَعْنُ لَهُ: مَعْنُ بْنُ يَزِيدَ، فَأَتَيْتُهُ بِهَا فَقَسَمَهَا إِمْرَةِ مُعَاوِيَةً وَعَلَيْنَا رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مَنَّالًا مُنْ اللهِ عَلَيْهِ مَعْنُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ يَقُولُ: بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَأَعْطَانِي مِنْهَا مِثْلَ مَا أَعْطَى رَجُلًا مِنْهُمْ، ثُمَّ قَالَ: لَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهُ يَقُولُ: (لا نَفُر بَا لِللهِ بَعِدَ الخُمُسِ؛ لأَعطَيتُكَ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣).

٥١٥٦ ـ وَعَنِ ابنِ عُمَرَ عَلَىٰ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ (٤) يُنَفِّلُ بَعضَ مَن يَبعَثُ مِنَ السَّرَايَا لِأَنفُسِهِم

(١) ابنُ حبَّان، ح: (٧١٧٥).

(Y) قولُه: «لا نفل إلا بعد الخمس»: ظاهر هذا الكلام يدلُّ على أنَّه إنَّما لم ينفِّل أبا الجويرية من الدَّنانير التي وجدها؟ لسماعه قوله ﷺ: «لا نفل إلا بعد الخمس»، وأنَّه المانع لتنفيله، ووجهه أنَّ ذلك يدلُّ على أنَّ النَّفل إنَّما يكون من الأخماس الأربعة التي هي للغانمين، كما دلَّ عليه الحديث السَّابق، ولعلَّ التي وجدها كانت من عداد الفيء، فلذلك لم يعطَ النَّفل منه، كذا في «المرقاة»، وقال في «بداية المجتهد»: وأمَّا تنفيل الإمام من الغنيمة لمن شاء؟ أعنى: أنْ يزيده على نصيبه؛ فإنَّ العلماءَ على جواز ذلك.

واختلفوا من أيِّ شيءٍ يكون النَّفل؟ فإنَّ قومًا قالوا: النَّفل يكون من الخمس الواجب لبيت مال المسلمين، وبه قال مالكٌ، وقال قومٌ: بل النَّفل إنَّما يكون من خمس الخمس، وهو حظُّ الإمام فقط، وهو الذي اختاره الشَّافعيُّ، وقال قومٌ: بل النَّفل من جملة الغنيمة، وبه قال أحمدُ، وقال في «فتح القدير»: ومحل التَّنفيل عندنا الأربعة الأخماس قبل الإحراز بدار الإسلام، وبعد الإحراز لا يصحُّ إلا من الخمس، وعلى هذا لو كان القتال وقع في دار الإسلام بأنْ هجمها العدوُّ ليس له أنْ ينفِّل إلا من الخمس؛ لأنَّه بمجرَّد الإصابة صار محرزًا بدار الإسلام. م

- (٣) أبو داود واللَّفظ له، ك: الجهاد، ب: في النَّفل من الذَّهب والفضَّة، ح: (١٧٥٣)، وأحمد، ح: (١٥٨٦٢)، وحسَّنه الحافظ في «الهداية» (٤/ ٨٥).
- (٤) قولُه: «كان ينقُلُ بعضَ من يبعث من السَّرايا... إلخ»: قال في «السِّير الكبير»: وصورة هذا التَّنفيل أنْ يقولَ: (من قتل قتيلًا؛ فله سلبُه، ومن أسرَ أسيرًا؛ فهو له) كما أمر به رسول الله على المنادي حين نادى يوم بدرٍ ويوم حنينٍ، أو يبعث سريَّة فيقول: لكم الثُّلُث ممَّا تصيبون بعد الخمس، أو يطلق هذه الكلمة، فعند الإطلاق لهم ثلثُ المصاب قبل أنْ يخمس، يختصُّون به، وهم شركاء الجيش فيما بقى بعد ما يرفع منه الخمس، وعند التَّقييد بهذه الزِّيادة=

خَاصَّةً سِوَى قِسمَةِ عَامَّةِ الجَيشِ، مُتَّفَقٌ عَلَيهِ(١).

١٥٧٥ - وَعَن حَبِيبِ بنِ مَسلَمَةَ الفِهرِيِّ ﷺ قَالَ: شَهِدتُ النَّبِيَّ عَلِيَّةٍ نَفَّلَ (٢) الرُّبُعَ فِي البَدأَةِ، وَالثَّلُثَ فِي البَدأَةِ، وَالثَّلُثَ فِي الرَّجِعَةِ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ٢٠.

١٥٨٥ _ وَعَنهُ عِنْهُ اللَّهِ عَلَيْهِ كَانَ يُنفِّلُ (١) الرُّبْعَ بَعْدَ الْخُمُسِ، [وَالثُّلُثَ بَعْدَ الْخُمُسِ]

- (١) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: فرض الخمس، ب: ومن الدَّليل على أنَّ الخمسَ لنواثب المسلمين، ح: (٣١٣٥)، ومسلم، ك: الجهاد، ب: الأنفال، ح: (٤٥٦٥).
- (٢) قولُه: «نقَلَ الرُّبُعَ في البَدْأَةِ والثُّلُثَ في الرَّجعة»؛ (أي: إذا نهضت طائفةٌ من العسكر فوقعت بطائفةٍ من العدوِّ قبل وصول الجيش؛ كان لهم الرُّبعُ ممَّا غنموا، ويشركهم سائر العسكر في ثلاثة أرباعه، وإنْ رجعوا من الغزو، ثم وقع طائفةٌ من العسكر بالعدوِّ؛ كان لهم الثُّلث ممَّا غنموا لزيادةِ مشقَّتهم وخطرهم، ويشاركهم سائرهم في الثُّلثين؛ لأنَّ وجهةَ السَّريَّة والجيش في البداء واحدةٌ، فيصل مددهم إليهم بخلاف الرَّجعة)، كذا في «المرقاة». م
- (٣) أبو داود واللَّفظ له، ك: الجهاد، ب: فيمن قال: الخمس قبل النَّفل، ح: (٢٧٥٠)، وأحمد (١٧٤٦٥)، وصحَّحه ابنُ حبَّان (٤٨٣٥)، وحسَّنه الحافظ في «الهداية» (٤/ ٨٢).
- (٤) قولُه: «كان ينفَّل الرُّبُع بعد الخمس... إلخ»؛ أي: يستحبُّ للإمام أنْ يعدَ مقاتلًا بزيادةِ شيء على الخمس بأنْ يقول: من قتل قتيلًا؛ فله سلبُه، وبأنْ يقولَ للسَّريَّة: جعلت لكم الرُّبع أو النَّصف أو الثُّلث بعد الخمس؛ لأنَّه تحريضٌ على القتال، وهو مندوبٌ إليه، قال الله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّيْ حَكِضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَى ٱلْقِتَالِ ﴾ [الأنفال: ١٥]. وقولُه: «بعد الخمس»: ليس على سبيل الشَّرط ظاهرًا؛ لأنَّه لو نقَل بربعِ الكلِّ جاز، وإنَّما وقع ذلك اتفاقًا، ألا ترى أنَّه لو نقَل للسَّريَّة بالكلِّ؛ جاز، فهذا أولى، ملتقط من شروح «الكنز». م

⁼ يخمس ما أصابوا، ثم يكون لهم النُّلث ممًّا بقي يختصُّون به، وهم شركاء الجيش فيما بقي، وقال فيه في محلً آخرَ: ولو أنَّ الإمامَ بعث سريَّةً من دار الإسلام، فنفَّل لهم الثُّلث بعد الخمس، أو قبل الخمس، كان هذا التَّنفيل باطلًا؛ لأنَّ ما خصَّ بعضهم بالتَّنفيل، ولا مقصود من هذا التَّنفيل سوى إبطال الخمس، وإبطال تفضيل الفارس على الرَّاجل، وذلك لا يجوز، بخلاف ما إذا التقوا في دار الحرب، ففي التَّنفيل هناك معنى التَّخصيص لهم؛ لأنَّ الجيش شركاء في الغنيمة، ففي التَّنفيل تخصيصهم ببعض المصاب، وذلك مستقيمٌ، اه، وقال في «رد المحتار»: هذا وإنْ كان فيه إبطال الخمس عن الأسلاب، لكنَّ المقصود منه التَّحريضُ، وتخصيص القاتلين بإبطال شركة العسكر عن الأسلاب ثم يثبت إبطال الخمس عنها تبعًا، وقد يثبت تبعًا ما لا يثبت قصدًا. م

إِذَا قَفَلَ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ(١).

١٥٩ - وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ هَ : أَنَّ النَّبِيَ ﷺ تَنَفَّلَ سَيفَهُ ذَا الفَقَارِ يَومَ بَدرٍ، رَوَاهُ ابنُ مَاجَه، وَزَادَ التَّرمِذِيُّ: وَهُوَ الَّذِي رَأَى فِيهِ الرُّوْيَا يَومَ أُحُدِ(٢).

وقال العلَّامَةُ العينيُّ: (سَقَطَ الصَّفي، فلا يصطفي الإمامُ لنفسه شيئًا من الغنيمة، وهذا مُجمَعٌ عليه)٣٠.

١٦٠ - وَعَن جُبَيرِ بِنِ مُطعِمٍ ﴿ قَالَ: مَشَيتُ أَنَا وَعُثمَانُ بِنُ عَفَّانَ ﴿ إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْهُ، فَقُلنَا: أَعطَيتَ بَنِي المُطَّلِبِ مِن خُمُسِ خَيبَرَ، وَتَرَكتَنَا، وَنَحنُ بِمَنزِلَةٍ وَاحِدَةٍ مِنكَ، فَقَالَ: ﴿ إِنَّمَا بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو المُطَّلِبِ شَيءٌ وَاحِدٌ»، قَالَ جُبَيرٌ: وَلَم يَقسِمِ النَّبِيُ عَلِيْ لَبَنِي عَبِدِ شَمسٍ وَيَنِي نَوفَلِ شَيئًا (٤٠)............

⁽۱) أبو داود واللَّفظ له، ك: الجهاد، ب: فيمن قال الخمس قبل النَّفل، ح: (٢٧٥١)، وأحمد (١٧٤٦٥)، وحسَّنه الحافظ في «الهداية» (٤/ ٨٣).

⁽٢) ابنُ ماجه، أبواب الجهاد، ب: السِّلاح، ح: (٢٨٠٨)، والتِّرمذيُّ بزيادةٍ، أبواب السِّير، ب: النَّفل، ح: (١٥٦١)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ)، وصحَّحه الحاكم ووافقه الذَّهبيُّ: (٤٣٤٤).

وفي «شرح المصابيح» لابن الملك (٤/ ٥٥٠): «تنفَّل»؛ أي: اصطفاه لنفسه.

⁽٣) «البناية»: (٧/ ١٧٥).

قولُه: "ولم يقسم النّبيُ على البعة منها للغانمين، ولكنّهم اختلفوا في الخمس الباقي، فقال بعضهم: يقسم الخمس على ستّة أسهم: سهم لله، وسهم للرّسول، وهكذا القياس عملًا بظاهر الآية، ويصرف سهم الله إلى الكعبة على ما ذهب إليه أبو العالية، وقيل: لبيت المال، وقيل: مضمومٌ إلى سهم الرّسول، والجمهور على أنّ ذكرَ الله تعالى للتّبريك، يدلُّ عليه تقدُّمه على خلاف سنن المعطوفات، وكأنّه قال: فإنّ لله خمسه يصرف إلى هؤلاء الأخصين به، فيقسم الخمس على خمسة أسهم، هكذا فعله رسول الله على ولكنّهم اختلفوا فيما بينهم بعد وفاته على فعند الشّافعيّ رحمه الله: يصرف سهم الرّسول إلى مصالح المسلمين، وقيل: يصرف إلى الإمام، وقيل: إلى الأصناف الأربعة، وعند أبي حنيفة رحمه الله: سقط سهمه وسهم ذوي القربي بوفاته، وصار الكلّ مصروفًا إلى النّائة الباقية، سهم لليتامي، وسهم للمساكين وسهم لابن السّبيل، يدخل فقراء ذوي القربي فيهم، ويقدّمون و لا يدفع إلى أغنيائهم، وقال الشّافعيُّ رحمه الله: لهم خمس الخمس يستوي فيه غنيّهم وفقيرُهم، ويقسم بينهم للذّكر مثل حظ الأنثيين، وقال الشّافعيُّ رحمه الله: لهم خمس الخمس يستوي فيه غنيّهم وفقيرُهم، ويقسم بينهم للذّكر مثل حظ الأنثيين، وقال الشّافعيُّ رحمه الله: لهم خمس الخمس يستوي فيه غنيّهم وفقيرُهم، ويقسم بينهم للذّكر مثل حظ الأنثيين، وقال الشّافعيُّ رحمه الله: لهم خمس الخمس يستوي فيه غنيّهم وفقيرُهم، ويقسم بينهم للذّكر مثل حظ الأنثيين، وقال الشّافعيُّ رحمه الله: لهم خمس الخمس يستوي فيه غنيّهم وفقيرُهم، ويقسم بينهم للذّكر مثل حظ الأنثين، وقال الشّافعيُّ رحمه الله: لهم خمس الخمس يستوي فيه غنيّهم وفقيرُهم، ويقسم بينهم للذّكر مثل حظ الأنثيين، وقال الشّافعيُّ رحمه الله الله المنتوب ال

رَوَاهُ البُخَارِيُّ(١).

١٦١٥ ـ وروى الشَّافعيُّ (٢) عَنه ﷺ قَالَ: لَمَّا قَسَمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ سَهْمَ ذِي الْقُرْبَى بَيْنَ بَنِي هَاشِم

ويكون لبني هاشم وبني المطَّلب دون غيرهم؛ لقوله تعالى: ﴿ وَلِذِي ٱلْمُشِّرِينَ ﴾ [الانفال: ٤١] من غير فصلٍ بين الغنيّ والفقير، ولنا: أنَّ الخلفاءَ الأربعة الرَّاشدين ﷺ قسموه على ثلاثة أسهم على نحو ما قلناه، وكفي بهم قدوةً، ثم إنَّه لم ينكر عليهم ذلك أحدٌ مع علم جميع الصَّحابة بذلك وتوافرهم، فكان إجماعًا منهم على ذلك، وقال عليه السلام: «يا معشر بني هاشم، إنَّ اللهَ تعالى كره لكم غسالة النَّاس وأوساخهم، وعوَّضكم منها بخمس الخمس»، والعوض إتَّما يثبت في حتِّي من يثبت في حقِّه المعوَّض، وهم الفقراء، والنَّبيُّ ﷺ أعطاهم للنُّصرة، ألا ترى أنَّه ﷺ علَّل، فقال: «إنَّهم لن يزالوا معي هكذا في الجاهلية والإسلام»، وشبَّك بين أصابعه؛ دلَّ على أنَّ المرادَ من النَّصِّ قرب النُّصرة لا قرب القرابة؛ لأنَّ لفظَ (ذي القربي) مشتركٌ بين القرابة الصُّلبيَّة وقرابة المودَّة، وهاهنا الأخير مرادٌ خاصَّةٌ بدليل أنَّ رسولَ الله ﷺ ابنُ عبدالله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد منافي، وكان لعبد منافي أربعة أبناء: هاشمٌ والمطَّلبُ وعبدُ شمس ونوفلٌ، وكان عثمان بن عفَّان من أولاد عبد الشمس، وجبير بن مطعم من أولاد نوفل، فلمَّا قسم رسولُ الله ﷺ غنائم خيبر، أعطى خمس الخمس بني هاشم وبني المطَّلب، ولم يعط عثمان وجبيرًا أصلًا، فقالا: إنَّا لا ننكر فضل بني هاشم؛ لمكانك الذي وضعك الله فيهم؛ يعني: أنَّك منهم، وهم إخوتك، ولكن نحن وبنو المطَّلب سواءٌ، فما بالك أعطيتهم وحرمتنا، فقال ﷺ: «إنَّهم لم يفارقوني في الجاهليَّة ولا في الإسلام، وشبَّك بين أصابعه، فعلم أنَّ المرادَ قرابةُ المودَّة؛ لأنَّه لوكان المراد القرابة الصُّلبيَّة لأعطى عثمانَ وجبيرًا أيضًا كما أعطى بني هاشم وبني المطَّلب، فإذا كان المرادُ قرابةَ المودَّة؛ فقد فات ذلك بوفاة رسول الله ﷺ عنهم؛ لأنَّه علَّله بصحبته، وهي لم تبقَ، فلا يستحقُّون السَّهم بعد وفاته إذا كانوا أغنياء، وما روي أنَّه ﷺ قسم الخمس على خمسة أسهم، فأعطى ذا القربي سهمًا؛ فنعم، لكنَّ الكلامَ في أنَّه أعطاهم خاصَّةً، لفقرهم وحاجتهم، أو لقرابتهم، وقد علمنا بقسمة الخلفاء الرَّاشدين بأنَّه أعطاهم لحاجتهم وفقرهم لا لقرابتهم، والدَّليل عليه أنَّه ﷺ كان يشدِّد في أمر الغنائم، فتناول من وبر بعير، وقال: «لا يحلُّ من غنائمكم شيءٌ إلا الخمس، وهو مردودٌ فيكم، ردُّوا الخيط والمخيط فإنَّ الغُلولَ عارٌ وشناء على صاحبه يوم القيامة»، لم يخصَّ عليه الصَّلاة والسَّلام القرابة بشيء من الخمس، وعمَّ المسلمين جميعًا بقوله: «والخمسُ مردودٌ فيكم»، فدلَّ أنَّ سبيلَهم سبيلُ سائر فقراء المسلمين، يعطى من يحتاج منهم كفايةً، التقطته من «التفسيرات الأحمدية» و «الهداية» و «بذل المجهود». م

- (١) البخاريُّ، ك: المغازي، ب: غزوة خيبر، ح: (٤٢٢٩).
- (٢) «مسند الشافعي»: ترتيب السِّندي: (٢١١)، وأصلُه عند البخاريِّ كما مرَّ.

وَبَنِي الْمُطَّلِبِ أَتَيْتُهُ أَنَا وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ ﴿ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، هَوُلاءِ إِخْوَانْنَا مِنْ بَنِي هَاشِمٍ لا نُنْكِرُ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ أَعْطَيْتُهُمْ وَتَرَكْتَنَا أَوْ مَنَعْتَنَا، فَضْلَهُمْ لِمَكَانِكَ الَّذِي وَضَعَكَ اللهُ بِهِ مِنْهُمْ، أَرَأَيْتَ إِخْوَانَنَا مِنْ بَنِي الْمُطَّلِبِ أَعْطَيْتُهُمْ وَتَرَكْتَنَا أَوْ مَنَعْتَنَا، وَإِنَّمَا تَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ شَيْءٌ وَاحِدٌ هَكَذَا»، وَإِنَّمَا بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ شَيْءٌ وَاحِدٌ هَكَذَا»، وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ.

١٦٢ ٥ - وفي رواية أبي داود والنَّسائيِّ (١) نحوُه وفيه: «إِنَّا وَبَنُو المُطَّلِبِ لَا نَفتَرِقُ فِي جَاهِلِيَّةٍ وَلَا إِسْلَامٍ، وَإِنَّمَا نَحنُ وَهُم شَيءٌ وَاحِدٌ»، وَشَبَّكَ بَينَ أَصَابِعِهِ (٢).

١٦٣ - ورَوَى أَبُو يُوسُفَ^(٣): عَنِ ابنِ عَبَّاس ﷺ: أَنَّ الخُمُسَ كَانَ يُقَسَّمُ عَلَى عَهدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ عَلَى خَمسَةِ أَسهُم، وَلِلمَسَاكِينِ سَهم، وَلِلبَيْنَامَى سَهم، وَلِلبَينِ سَهم، وَلِابنِ السَّبِيلِ سَهم، ثُمَّ قَسَّمَ أَبُو بَكدٍ وَعُمَرُ وَعُثمَانُ وَعَلِيٌّ رِضوَانُ اللهِ عَلَيهِم تَعَالَى عَلَيهِم أَجمَعِينَ عَلَى ثَلَاثَةِ السَّبِيلِ سَهم، لِلبَيّامَى، وَسَهم لِلمَسَاكِينِ، وَسَهم لِإبنِ السَّبِيلِ.

١٦٤ - وَفِي رَوَايةٍ للطَّحَاوِي (٤) عَن مُحَمَّدِ بنِ إِسحَاقَ قَالَ: سَأَلَتُ أَبَا جَعَفَرٍ ؛ يَعنِي: مُحَمَّدَ بنَ عَلِيِّ، فَقُلتُ: أَرَأَيْتَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ ﴿ حَيْثُ وَلِيَ الْعِرَاقَ وَمَا وَلِيَ مِنْ أَمْرِ النَّاسِ، كَيْفَ صَنَعَ فِي عَلِيٍّ، فَقُلتُ: أَرَأَيْتَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ ﴿ عَنْ حَيْثُ وَلِيَ الْعِرَاقَ وَمَا وَلِيَ مِنْ أَمْرِ النَّاسِ، كَيْفَ صَنَعَ فِي سَهْمٍ ذَوِي الْقُرْبَى؟ قَالَ: (سَلَكَ بِهِ، وَاللهِ، سَبِيلَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ ﴿).

٥١٦٥ ـ وَعَن عَمرِو بنِ شُعَيبٍ عَن أَبِيهِ عَن جَدِّهِ ﷺ قَالَ: دَنَا النَّبِيُّ ﷺ مِنْ بَعِيرٍ، فَأَخَذَ وَبَرَةً

⁽١) أبو داود واللَّفظ له، ك: الخراج، ب: في بيان مواضع قسم الخمس وسهم ذي القربي، ح: (٢٩٨٠)، والنَّسائيُّ، ك: قسم الفيء، ب:...، ح: (٢١٤٢)، وحسَّنه ابن حجر في «الهداية» (٤/ ٨٩).

⁽٢) وقال علماؤنا: (في ذلك دليلٌ على أنَّ المرادَ بقوله تعالى: ﴿وَلِذِي ٱلْقُرْبِيُّ ﴾ [الأنفال: ٤١] قربُ النَّصرة، لا قرب القرابة، فإذا ثبت أنَّ النَبِيَ ﷺ أعطاهم للنُّصرة لا للقرابة وقد انتهت النَّصرة؛ فانتهى الإعطاء؛ لأنَّ الحكم ينتهي بانتهاء علَّته)، ينظر: «العناية شرح الهداية»: (٥/ ٢٠٥).

⁽٣) أبو يوسف في «الخراج» ط: المكتبة الأزهريَّة (ص: ٢٩)، وقال العثمانيُّ في «الإعلاء» برقم: (٤٠٤٣): (سندُه حسنٌ).

⁽٤) «شرح معاني الآثار»، ب: سهم ذوي القربي، ح: (٢١٢)، وقال العينيُّ في «نخب الأفكار» (٢١/ ٢٩٤): (أخرجه الطَّحاويُّ بإسناد صحيح).

مِنْ سَنَامِهِ، ثُمَّ قَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّهُ لَيْسَ لِي مِنْ هَذَا الْفَيْءِ شَيْءٌ، وَلَا هَذَا وَرَفَعَ أُصْبُعَيْهِ إِلَّا الْخُمُسَ، وَالْخُمُسُ مَرْدُودٌ عَلَيْكُمْ، فَأَدُّوا الْخِيَاطَ وَالْمِخْيَطَ»، فَقَامَ رَجُلٌ فِي يَدِهِ كُبَّةٌ مِنْ شَعْرٍ فَقَالَ: أَخَذْتُ هَذِهِ لِأُصْلِحَ بِهَا بَرْذَعَةً لِي، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَمَّا مَا كَانَ لِي وَلِبَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ؛ فَهُو لَكَ»، فَقَالَ: «أَمَّا إِذْ بَلَغَتْ مَا أَرَى؛ فَلَا أَرَبَ لِي فِيها وَنَبَذَهَا»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ(١).

١٦٦٥ - وفي رواية له عَن عَمرِ و بنِ عَبَسَةَ ﴿ قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَى بَعِيرٍ مِنَ المَغْنَمِ، فَلَمَّا سَلَّمَ أَخَذَ وَبَرَةً مِنْ جَنْبِ الْبَعِيرِ، ثُمَّ قَالَ: ﴿ وَلَا يَحِلُّ لِي مِنْ غَنَائِهِكُمْ مِثْلُ هَذَا إِلَّا الْخُمُسُ، وَالْخُمُسُ مَرْدُودٌ فِيكُمْ (٢) ﴾، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدُ (٣).

١٦٧ ٥ - وَعَن سَعدِ بِنِ أَبِي وَقَاصٍ ﷺ قَالَ: أَعْطَى رَسُولُ اللهِ ﷺ رَهْطًا وَأَنَا جَالِسٌ فِيهِم، فَتَرَكَ (٤) رَسُولُ اللهِ ﷺ فِيهِم رَجُلًا وَهُو أَعجَبُهُم إِلَيَّ، فَقُمتُ، فَقُلتُ: مَا لَكَ عَن فُلَانٍ؟ وَاللهِ، إِنِّي لَأَرَاهُ (٥) مُؤمِنًا،

⁽١) أبو داود واللَّفظ له، ك: الجهاد، ب: إلا الخمس، والخمس مردودٌ عليكم، فأدُّوا الخياط والمخيط، ح: (٢٦٩٤)، والنَّسائيُّ، ك: الهبة، ب: هبة المشاع، ح: (٣٦٨٨)، وحسَّنه ابن حجر في «الهداية» (٨/ ٨٨).

وفي «عون المعبود» (٧/ ٢٥٧): «وَبَرَة» بفتحاتٍ؛ أي: شعرة، «والخمسُ مردودٌ عليكم»؛ أي: مصروفٌ في مصالحكم من السلاح والخيل وغير ذلك، «في يده كُبَّةٌ» بضمَّ الكاف وتشديد الموحَّدة؛ أي: قطعةٌ مكبكبةٌ من غزل شعر، «بُرُذَعَة»: هي الحلس الذي تحت رحل البعير، «فلا أَرَب» بفتح الهمزة والرَّاء؛ أي: لا حاجة.

⁽٢) وقال الشَّيخ ابن الهمام: (لم يخصَّ عليه الصلاة والسلام القربة بشيء من الخمس، وعمَّ المسلمين جميعًا بقوله: «والخمسُ مردودٌ فيكم»، فدلَّ أنَّ سبيلَهم سبيلُ سائر فقراء المسلمين، يُعطى من يحتاج منهم كفايةً). م

⁽٣) أبو داود، ك: الجهاد، ب: في الإمام يستأثر بشيء من الفيء لنفسه، ح: (٢٧٥٥)، وحسَّنه ابن حجر في «الهداية» (٤/ ٨٨).

⁽٤) قولُه: «فتركَ رسولُ الله ﷺ منهم رجلًا وهو أعجبهم إليّ ... إلخ»: قال العلّامة العينيُّ: فيه دليلٌ على أنَّ الإمامَ يصرف الأموال في مصالح المسلمين الأهمَّ فالأهمَّ، قاله في «عمدة القاري»؛ ولذلك قال في «الدر المختار»: والخمسُ الباقي يقسم أثلاثًا عندنا لليتيم والمسكين وابنِ السَّبيل، وجاز صرفه لصنفٍ واحدٍ. م

⁽٥) قولُه: «لأراه مؤمنًا، قال رسولُ الله ﷺ: أو مسلمًا»: اختلف أهل العلم في أنَّ الإسلامَ مغايرٌ للإيمان أو متَّحدانِ، قال عليِّ القاري: (والحقُّ أنَّ الخلافَ لفظيٌّ؛ لأنَّ الأوَّلَ بناءً على اللَّغة، والثَّاني مدارُه على الشَّريعة، وقيل: التَّحقيق أنَّهما مختلفان باعتبار المفهوم متَّحدان في المصداق). م

قَالَ ﷺ: «أَوْ مُسْلِمًا»، ذَكَرَ ذَلِكَ سَعدٌ ثَلَاثًا وَأَجَابَهُ بِمِسْلِ ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ: «إِنِّي لَأُعطِي الرَّجُلَ وَغَيرُهُ أَحَبُ إِلَى اللَّهِ عَلَى وَجِهِهِ»، مُتَّفَقٌ عَلَيهِ(١).

٥١٦٨ - وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَيَّمَا قَرِيَةٍ أَتَيتُمُوهَا وَأَقَمتُم بِهَا؛ فَسَهمُكُم (٢) فيهَا، وَأَيُّمَا قَرِيَةٍ عَصَتِ اللهَ وَرَسُولَهُ؛ فَإِنَّ خُمُسَهَا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ، ثُمَّ هِيَ لَكُم»، رَوَاهُ مُسلِمٌ (٣).

١٦٩ - وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ عِنَّهُ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ: «فِيمَا(؛) أَحرَزَ العَدُوُّ فَاستَنفَذَهُ

⁽١) مسلمٌ، ك: الإيمان، ب: تألُّف قلبِ من يخاف على إيمانه لضعفه، ح: (٣٧٩)، والبخاريُّ، ك: الزَّكاة، ب: قول الله تعالى: ﴿لَا يَمْتَعُلُونِكَ ٱلنَّاسِ إِلْحَافَاً ﴾ [البقرة: ٣٧٣]، ح: (١٤٧٨).

⁽٢) قولُه: «فسهمُكم فيها... إلخ»: فيه أنَّ مالَ الفيء لا يخمس عندنا، وقال الشَّافعيُّ: إنَّه يخمس كمال الغنيمة، فالحديث حجَّةٌ عليه، قاله في «المرقاة»، كذا يفهم من «رد المختار»، و«رحمة الأمة» وفي «شرح مسلم» للنَّوويِّ: قال القاضي: إنَّ المرادَ بالأُولى الفيءُ الذي لم يوجف المسلمون عليه بخيلٍ ولا ركابٍ، بل خلاعنه أهله أو صالحوا عليه، فيكون سهمهم فيها؛ أي: حقُّهم من العطايا كما يصرف الفيء، والمراد بالثَّانية: ما أخذ عَنوة، فيكون غنيمة يخرج منه الخمس، وباقيه للغانمين، وهو معنى قوله: «ثمَّ هي لكم»؛ أي: باقيها، وقد يحتجُّ من لم يوجب الخمس في الفيء بهذا الحديث، وقد أوجب الشَّافعيُّ الخمس في الفيء كما أوجبوه كلُّهم في الغنيمة، وقال جميع العلماء سواه: لا خمس في الفيء، قال ابن المنذر: لا يعلم أحدٌ قبل الشَّافعيِّ قال بالخمس في الفيء. م

⁽٣) مسلمٌ، ك: الجهاد، ب: حكم الفيء، ح: (٤٥٧٥).

⁽³⁾ قولُه: «فيما أحرزه العدوُّ فاستنقذهُ المسلمونَ منهم... إلخ»: اعلم أنَّ الكفَّارَ إذا غلبوا على أموال المسلمين وأحرزوها بدارهم، قال الشَّافعيُّ: لا يتملَّكونها، وإذا استنقذها المسلمون من أيديهم تردُّ إلى صاحبها، وله أخذُها قبل القسمة وبعدها، وقال أبو حنيفة: إنَّ الكفَّار إذا ملكوا أموال المسلمين بالاستيلاء والإحراز زال عنها ملك المسلمين، يشهد له قولُه تعالى في «سورة الحشر» عند ذكر مصارف الفيء: ﴿لِلْفُقَرَاءِ اللَّهُ المَّهِ عِنِينَ ٱلِّذِينَ ٱخْرِجُوا مِن دِينرِهِمُ وَأَمَولِهِمْ وَأَمُولِهِمْ وَأَمُوالهم فقراء مع كونهم ذوي أموال وبيوت بمكّة، فعلم منه بإشارة النَّصُ أنَّ الكفَّارُ حين استولوا على أموالهم ملكوه، فصاروا فقراء مستحقِّين لأموال الصَّدقات وغيرها، ويشهد له من الأحاديث ما أخرجه الدَّارقطنيُّ والبيهقيُّ عن ابن عبَّاسٍ عن النَّبيِّ عَيْلُيُّ: «فيما أحرزَه العدوُّ، فاستنقذهُ المسلمونَ منهم، إنْ وجدَهُ صاحبُه قبل أنْ يُقسم؛ فهو أحقُّ به، وإنْ وجدَهُ قُسم؛ فإنْ شاءَ أخذَهُ بالثَّمن»، وأخرج الطَّبرانيُّ عن جابر بن سمُرة: أصاب قبل أنْ يُقسم؛ فهو أحقُّ به، وإنْ وجدَهُ قُسم؛ فإنْ شاءَ أخذَهُ بالثَّمن»، وأخرج الطَّبرانيُّ عن جابر بن سمُرة: أصاب



المُسلِمُونَ مِنهُم إِن وَجَدَهُ صَاحِبُهُ قَبَلَ أَن يُقَسَّم؛ فَهُو أَحَقُّ بِهِ، وَإِن وَجَدَهُ قَد قُسِّم؛ فَإِن شَاء؛ أَخَذَهُ بِالثَّمَنِ»، رواه الدَّارقُطنِيُّ والبَيهَقِيُّ فِي «سُنَنِهِمَا»(١).

١٧٠ - وروى الطَّبرانيُّ في «المعجم الأوسط» نحوَه (٢).

١٧١ - وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ ٣) عن قَبِيصَةَ بنِ ذُوَّيبٍ أَنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ ﷺ قَالَ: (فِيمَا أَحْرَزَ

- العدو ناقة رجلٍ من بني سليم، ثم اشتراها رجلٌ من المسلمين، فعرَفها صاحبُها، فأتى النّبيّ وأخبره، فأمرَ أن يأخذها بالثّمن الذي اشتراها به صاحبُها من العدوّ، وإلا؛ يخلّي بينها وبينه، ومثله أخرجه أبو داود في «كتاب المراسيل»، وأخرج الدَّارقطنيُّ وابنُ عديٌّ وغيرهما مرفوعًا: «من وجدَ مالَه في الفيء قبل أنْ يُقسم؛ فهو له، ومن وجده بعد ما قُسم؛ فليس له شيءٌ»، فهذه الأخبار تثبت ما ذكرنا؛ فإنّه لولا أنَّ الكفّار يملكون أموالنا بالاستيلاء والإحراز لَما صحَّ بيعُهم من آخر، ولَما اعتبرت قسمتها بعد غلبتنا، لا يقال: أسانيدُ هذه الأخبار كلّها ضعيفةٌ كما ذكره الشّافعيُّ على ما نقله عنه الزَّيلعيُّ وغيره، فلا تقوم حجَّة؛ لأنًا نقول: كثرة الطُرق يجبر الضّعف، على أنّه ليس الغرض منها إثباتُ حكم حتى يضرَّ الصَّعف، فإنَّ الحكمَ ثابتٌ بإشارة النَّصَّ القرآن، بل الغرض منها استيناس تلك الإشارة وتقويتها، فلا يضرُّ حينئذِ ضعفها، ويكفي في الباب حديث الشّيخين وغيرهما المخرج في «أبواب الحج»، المفيدُ لِما ذكرنا؛ فإنَّه يثبت منه أنَّ عقيلَ بن أبي طالب حين خرج النَّبيُّ عَيُّ وأصحابُه من مكَّة، وكان هو إذ ذاك كافرًا باع جميع دور النَّبيُّ عَيْه، وأجاز النَّبيُّ عَيْهُ ذلك البيع حيث قال: هل تولُ لنا عقيلٌ منزلًا؟ فثبت بهذا أنَّ المسلمين إذا أوجفوا على الكفّار، وأخذوا أموال المسلمين منهم، فإنْ جاء صاحبه قبل أنْ يقسم؛ أخذه بغير شيء، وإنْ جاء بعد ما قسم؛ أخذه بالقيمة، وأشار بالإحراز إلى أنَّ مجرَّدَ الاستيلاء لا يفيد الملك ما لم يوجد الإحراز بدار الحرب، التقطته من «شرح الوقاية» و«عمدة القاري» و«شرح معاني الآثار» و«المرقاة». م
- (۱) الدَّار قطنيُّ، ح: (۲۰۱)، والبيهقيُّ في «الكبرى»، أبواب السِّير، ب: من فرَّق بين وجوده قبل القسم وبين وجوده، ح: (۱۸۲۵)، قال في «إعلاء السنن» برقم: (۱۱۰۱): (وفيه الحسنُ بنُ عمارةً، وهو حسنُ الحديث، ثم تابعه عبد الملك بن ميسرة، وهذه متابعة جيَّدةٌ قويَّةٌ).
- (٢) الطَّبرانيُّ في «المعجم الأوسط» عن سالم، عن أبيه، عن النَّبيِّ ﷺ، ح: (٨٤٤٤)، والدَّارقطنيُّ ح: (٤١٩٨)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٦/ ٢): (وفيه ياسين الزَّيَّات، وهو ضعيفٌ).
- (٣) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار» واللَّفظ له، ك: السِّير، ب: ما أحرز المشركون من أموال المسلمين، هل يملكونه أم لا؟، ح: (٥٢٨٤)، وابنُ أبي شيبة، ك: السِّير، ب: في العبد يأسره المسلمون ثم يظهر عليه العدوُّ، ح: (٣٤٠٣٣)، ونحوه في=

الْمُشْرِكُونَ فَأَصَابَهُ الْمُسْلِمُونَ فَعَرَفَهُ صَاحِبُهُ قَالَ: إِنْ أَذْرَكَهُ قَبْلَ أَنْ يُقْسَمَ؛ فَهُو لَهُ، وَإِن جَرَت فِيهِ السِّهَامُ؛ فَلَا شَيءَ لَهُ).

١٧٢ - وعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﴿ قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ رَسُولَ اللهِ عَلِي فَقَالَ: إِنَّ عَلَيَ نَاقَةً وَقَد غَرَبَت عَنِّي، فَقَالَ: «اشتَرِ سَبعًا مِنَ الغَنَمِ»، رواه الطَّحاويُّ، وقال: (أَفَلَا تَرَى أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ فِي هَذَا الحَدِيثِ إِنَّمَا عَدَلَهَا بِسَبعِ مِنَ الغَنَمِ، مِمَّا يُجزِئُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنهُنَّ عَن رَجُلٍ، وَلَم يَعدِلهَا بِعَشرٍ مِنَ الغَنَمِ) (١).

وقال أهل العلم: (فحديثُ تعديلِ عشرِ شِيَاهِ^(٢) منسوخٌ).



^{= «}مصنَّف عبد الرَّزَاق الصَّنعانيِّ»: (٥/ ١٩٥) ح: (٩٣٥٩)، وقال العينيُّ في «نخب الأفكار» (١٢/ ١٧): (أخرجه الطَّحاويُّ من طريقين منقطعين، ولكنْ رجالُهما ثقاتٌ).

⁽١) الطَّحاريُّ في «شرح معاني الآثار»، ك: الصَّيد، ب: البدنة عن كم تجزئ في الضَّحايا والهدايا، ح: (٦٢٢١)، وقال العينيُّ في «نخب الأفكار» (٥٣٢/١٢): (إسنادٌ صحيحٌ).

⁽٢) يشيرُ إلى ما أخرجه الطَّحاويُّ برقم: (٦٢١٢)، وغيرُه عن المسور بن مخرمةَ، ومروان بن الحكم، قالا: (خرج رسولُ الله ﷺ عامَ الحديبية يريد زيارة البيت، وساق معه الهذيّ، وكان الهدي سبعين بدنةً، وكان النَّاس سبعمئةِ رجلٍ، وكانت كلُّ بدنةٍ عن عشرةٍ).



وقولِ اللهِ ﷺ: ﴿ قَنْنِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَلَا بِالْيَحْرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللّهُ وَرَسُولُهُ. وَلَا يَكِينُونَ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللّهُ وَرَسُولُهُ. وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِي مِنَ (١) الَّذِينَ أُوتُوا اللّهِ حَتَى يُعَطُّوا الْجِزْيَةَ عَن يَدِ وَهُمُّ صَنْغِرُونَ ﴾ [التوبة: ٢٦]، وقولِه تعالى: ﴿ قُلُ لِللّهُ خَلَفِينَ (١) مِنَ الأَعْرَابِ سَتُدْعَوْنَ إِلَى قَوْمٍ أُولِى بَأْسِ شَدِيدِ نُقَائِلُونَهُمْ أَوْ لِيسُلِمُونَ فَإِن لَيْ اللّهُ وَلَا يَنْوَلُونَ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللللهُ الللهُ اللهُ اللهُ

١٧٣ - عَنِ يَزِيدِ بِنِ رُومَانَ وَعَبدِ اللهِ بِنِ أَبِي بَكْرٍ اللهِ عَلَى دُومَةَ، وَكَانَ نَصرَانِيًّا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَى لِهِ أَكَيدِرَ بِنِ عَبدِ المَلِكِ، رَجُلٌ مِن كِندَة، كَانَ مَلِكًا عَلَى دُومَة، وَكَانَ نَصرَانِيًّا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَى لِخَالِدٍ: ﴿إِنَّكَ سَتَجِدُهُ يَصِيدُ البَقَرَ»، فَخَرَجَ خَالِدٌ حَتَّى إِذَا كَانَ مِن حِصنِهِ مَنظَرَ العَينِ، وَفِي لَيلَةٍ مُقمِرَةٍ صَافِيةٍ وَهُو عَلَى سَتَجِدُهُ يَصِيدُ البَقَرَ»، فَخَرَجَ خَالِدٌ حَتَّى إِذَا كَانَ مِن حِصنِهِ مَنظَرَ العَينِ، وَفِي لَيلَةٍ مُقمِرَةٍ صَافِيةٍ وَهُو عَلَى سَطحٍ وَمَعَهُ امرَأَتُهُ، فَأَتَتِ البَقَرُ تَحُكُ بِقُرُونِهَا بَابَ القَصرِ، فَقَالَت لَهُ امرَأَتُهُ: هَل رَأَيتَ مِثلَ هَذَا عَلَى سَطحٍ وَمَعَهُ امرَأَتُهُ، فَأَتَتِ البَقَرُ تَحُكُ بِقُرُونِهَا بَابَ القَصرِ، فَقَالَت لَهُ امرَأَتُهُ: هَل رَأَيتَ مِثلَ هَذَا عَلَى سَطحٍ وَمَعَهُ امرَأَتُهُ، فَأَتَتِ البَقَرُ تَحُكُ بِقُرُونِهَا بَابَ القَصرِ، فَقَالَت لَهُ امرَأَتُهُ: هَل رَأَيتَ مِثلَ هَذَا عَلَى اللهِ عَلَى سَطحٍ وَمَعَهُ امرَأَتُهُ، فَأَتَتِ البَقَرُ عِثْلَ هَذَا ؟ قَالَ: لَا أَحَدَ، فَنَزَلَ فَأَمَرَ بِفَرَسِهِ فَأُسرِجَ وَرَكِبَ مَعَهُ تَفَرُ مِن أَهِ لِ بَيتِهِ، فِيهِم أَخٌ لَهُ يُقَالُ لَهُ: حَسَّانُ، فَخَرَجُوا مَعَهُ بَمَطارِدِهِم، فَتَلَقَّاهُم خَيلُ رَسُولِ اللهِ عَلَيْكُ

⁽١) قولُه: ﴿مِنَ ٱلَذِينَ أُوتُواٱلْكِتَبَ ﴾: (بيانٌ لقولِه: ﴿ٱلَذِينَ لاَيُؤمِنُونَ بِاللّهِ ﴾ [التربة: ٢٩]، والمعنى: تُوضع الجزيةُ على الذي يعتقد كتابًا من الكتب المنزَلة كاليهوديِّ؛ فإنَّه يعتقد النَّرورة، والسَّامريُّ؛ فإنَّه يعتقد الزَّبور، والنَّصرانيُّ؛ فإنَّه يعتقد الإنجيل)، التقطه من «التفسيرات الأحمدية» وشروح «الكنز». م

⁽٢) قولُه: ﴿ قُلُ لِلْمُخَلَفِينَ ... ﴾ إلخ: قال في «التفسيرات الحمدية»: (فيكون الآيةُ دليلًا على أنَّ المرتدِّين ومشركي العرب لا يقبل منهما الجزيةُ، صرَّح به المفسِّرون، وصاحب «الهداية» أيضًا؛ حيث قال في باب كيفيَّة القتال: وهذا في حقِّ من يقبل منه الجزية، ومن لا يقبل منه، كالمرتدِّين وعبدةِ الأوثانِ من العرب لا فائدة في دعائهم إلى قبول الجزية؛ لأنَّه لا يقبل منهم إلا الإسلامُ، قال الله تعالى: ﴿ نُقَنِيلُونَهُمْ أَوْ يُسِّلِمُونَ ﴾ [الفتح: ١٦])، هذا لفظُه. م

فَأَخَذَتهُ وَقَتَلُوا أَخَاهُ حَسَّانَ، وَكَانَ عَلَيهِ قُبَاءُ دِيبَاجٍ مخوصٍ بِالذَّهَبِ، فَاستَلَبَهُ إِيَّاهُ خَالِدُ بنُ الوَلِيدِ، فَبَعَثَ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَحَقَنَ لَهُ دَمَهُ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَحَقَنَ لَهُ دَمَهُ وَصَالَحَهُ عَلَى الجِزيَةِ وَخَلَّى سَبِيلَهُ، فَرَجَعَ إِلَى قَريَتِهِ، رواه البيهقيُّ في «السنن الكبرى» (۱).

١٧٤ هـ ولأبي داود(٢) عن أنسٍ ﷺ أقصرَ منه.

٥١٧٥ - وَعَن عُمَر ﷺ: أَنه لَم يَأْخُذِ الجِزيَةَ مِنَ المَجُوسِ، حَتَّى شَهِدَ عَبدُ الرَّحمَنِ بنُ عَوفٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَخَذَهَا مِن مَجُوس هَجَرَ، رواه أحمدُ والبخاريُّ وأبو داودَ والتِّرمذيُّ (٣).

١٧٦ - وفي رواية: أَنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ ﷺ ذَكَرَ المجوسَ، فَقَالَ: مَا أَدرِي كَيفَ أَصنَعُ في أمرِهم؟ فَقَالَ لَهُ عَبدُ الرَّحمنِ بنِ عَوفٍ ﷺ: أشهدُ لَسَمِعتُ رسولِ الله ﷺ يَقُولُ: «سُنُّوا بِهِم (٤) سُنَّةَ أهل الكِتَابِ»،

(۱) البيهقيُّ في «الكبرى»، ت: التركي، ب: من تؤخذ منه الجزيةُ، ح: (۱۸٦۸). قولُه: «المطارد»: جمع مِطْرد، وهو الرُّمح القصير، يُنظر التاج: (طرد).

⁽٢) أبو داود، ك: الخراج، ب: في أخذ الجزية، ح: (٣٠٣٧)، وحسَّنه ابنُ حجر في «الهداية»: (٤/ ٩٤).

⁽٣) البخاريُّ، ك: الجزية، ب: الجزية والموادعة مع أهل الحرب، ح: (٣١٥٧/٣١٥٦)، وأحمدُ، ح: (١٦٥٧)، وأبو داود، ك: الخراج، ب: في أخذ الجزية من المجوس، ح: (٣٠٤٣).

⁽٤) قولُه: «سُنُّوا بهم سُنَةَ أهلِ الكتاب»؛ (يعني: في الجزية دليلٌ على أنَّهم ليسوا أهلَ الكتاب، وعلى ذلك أبو حنيفة وجمهورُ الفقهاء، وعند الشَّافعيِّ: الجزية مخصوصةٌ بأهل الكتاب، والمجوس عندَه من أهل الكتاب، فيكون داخلًا فيها، وقد رُوي عن الشَّافعيِّ أنَّهم كانوا أهل الكتاب، فبدَّلوا، وأظنُّه ذهب في ذلك إلى شيءٍ روي عن عليً من وجهٍ فيه ضعفٌ، يدور على أبي سعيد البقَّال، ثم ذكر هذا الأثر، ثم قال: وأكثر أهل العلم يأبون ذلك، ولا يصحِّحون هذا الأثر، والحجَّة لهم قولُه تعالى: ﴿ أَن تَقُولُوا إِنَّمَا أُنزِلَ الْكِنْبُعَيْ طَآيِفَتَيْنِ مِن قَبِّلِنَا ﴾ [الأنعام: ١٥٦]؛ يعني: اليهودَ والنَّصارى، وقولُه تعالى: ﴿ قَل يَتَأَهلَ النَّكِنْبِ لَسَّمٌ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُقِيمُوا التَّوَرَئة وَالْإِنجِيلُ ﴾ [المائدة: من أبقيوء والنَّصارى، وقولُه تعالى: ﴿ قُل يَتَأَهلَ الْكِنْبِ لَسَّمٌ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُقِيمُوا التَّورَئة وَالْإنجِيلُ ﴾ [المائدة: من أبقيوء والنَّصارى لا غير)، أخذته من «الجوهر النقي» و«رحمة الأمة» و«شروح «الكنز». م

رواه الشَّافعيُّ (١)، وهو دليلٌ على أنَّهم ليسوا من أهلِ الكِتاب، وأيضًا على أنَّ الجِزيةَ تُؤخذ من غير أهل الكتاب لكونهم في معناهم.

١٧٧٥ ـ وقد روى عبدُ الرَّزَّاق عن ابنِ جُرَيجٍ قَالَ: سَأَلتُ عَطَاءً: المَجُوسُ أَهلُ كِتَابٍ؟ قَالَ: لَا (٢).

١٧٨ ٥ - وقَالَ أيضًا: أَخبَرَنَا مَعمَرُ قَالَ: سَأَلتُ الزُّهرِيَّ: أَتُوَخَذُ الجِزِيَةُ مِمَّن لَيسَ مِن أَهلِ الكِتَابِ؟ فَقَالَ: نَعَم، أَخَذَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ مِن أَهلِ البَحرَينِ، وَعُمَرُ ﷺ مِن أَهلِ السَّوَادِ، وَعُثمَانُ ﷺ مِن بَربَرٍ (٣٠).

١٧٩ - وعَنِ الزُّهرِيِّ أَنَّ^(٤) النَّبيَّ ﷺ صَالَحَ عَبَدَةَ الأَوثَانِ عَلَى الجِزيَةِ إِلَّا مَن كَانَ مِنهُم مِنَ العَرَبِ، وَقَبِلَ الجَزيَةَ مِن أَهل البَحرَينِ، وَكَانُوا مَجُوسًا، رواه عبدُ الرَّزَّاق^(٥).

⁽۱) «مسند الشَّافعيُّ»: ترتيب السَّندي، ح: (٤٣٠)، قال الرُّباعيُّ في «فتح الغفَّار»: (٤/ ١٨٦٠): (رجالُه ثقاتٌ إلا أنَّه منقطعٌ).

وفي «الشَّافي في شرح مسند الشَّافعيِّ»: (٥/ ٤٠٤): قولُه: «سُنُّوا بهم سنَّةَ أهلِ الكتابِ»؛ أي: اسلُكوا معهم مسلكهم، وهم اليهودُ والنَّصاري.

⁽٢) عبد الرَّزَّاق الصَّنعانيُّ ح: (١٠٠٢٣)، ورجالُه ثقاتٌ.

⁽٣) عبد الرَّزَّاق الصَّنعانيُّ، ح: (١٠٠٢٦)، ورجاله ثقاتٌ.

⁽³⁾ قولُه: (أنَّ النَّبِيُّ ﷺ صالحَ عبدةَ الأوثان بالجزية، إلا من كان من العرب): (اتَّفَق الأَثَمَّةُ على أنَّ الجزية تضرب على أهل الكتاب وهم اليهود والنَّصارى وعلى المجوس، فلا تؤخذ من عبدة الأوثان مطلقًا، واختلفوا في المجوس هل هم أهل الكتاب أو لهم شبهةُ الكتاب؟ فقال أبو حنيفة ومالكُّ وأحمدُ: ليسوا أهل كتابٍ، وإنَّها لهم شبهةُ كتابٍ، وعن الشَّافعيِّ: قولان، واختلفوا فيمن لا كتاب له ولا شبهة كتابٍ كعبدة الأوثان من العرب والعجم هل تؤخذ منهم الجزية أم لا؟ قال أبو حنيفة: تؤخذ من العجم دون العرب، وقال مالكُّ: تؤخذ من كلِّ كافرٍ عربيًّا كان أو عجميًّا إلا مشركي قريشٍ خاصَّة، وقال الشَّافعيُّ وأحمدُ في أظهر روايته: لا تقبل الجزية من عبدة الأوثان مطلقًا، وحديث الزُّهريُّ وغيرِه حجَّةٌ على الشَّافعيُّ له في عدم تجويزه من غير المجوسيِّ والكتابيُّ، وعلى مالكِ في قبوله من مشركي العرب أيضًا)، التقطتُه من «رحمة الأمة» و«التفسيرات الأحمدية». م

⁽٥) عبد الرَّزَّاق الصَّنعانيُّ، ح: (١٠٠٩١)، ورجاله ثقاتٌ.

١٨٠ - وروى البيهقيُّ في هذا الباب(١) من «السُّنن الكبرى» حديث بُرَيدة ﷺ: «إِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِن المُشرِكِينَ؛ فَادعُهُم إِلَى إِحدَى ثَلَاثِ خِصَالٍ»؛ الحديث، وفيه: «فَإِن هُم أَبُوا؛ فَادعُهُم إِلَى إِحطَاءِ الجِزيَةِ»، وقال أبو عمر: (فحديثُ الزُّهريِّ استثنى العرب من المشركين)(٢).

١٨١٥ - وقال الشَّيخ ابن الهمام (٣): وَرُوِيَ عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ أَنَّهُ عَلَيهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ: «لَا يُقْبَلُ مِن مُشرِكِي العَرَبِ إِلَّا الإسلَامُ، أَوِ السَّيفُ» (١٠)، ويؤيِّدُه قَولُهُ تَعَالَى: ﴿ نُقَنِئُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ﴾ [الفتح: ١٦].

١٨٢ - وعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ عَهَا قَالَ: عَادَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ أَبَا طَالِبٍ وَعِندَهُ نَاسٌ مِن قُرَيشٍ، وَعِندَ رَأْسِهِ مَقعَدُ رَجُلٍ، فَلَمَّا رَآهُ أَبُو جَهلٍ قَامَ فَجَلَسَ فَقَالَ: ابنُ أَخِيكَ يَذكُرُ الْهَتَنَا، فَقَالَ أَبُو طَالِبٍ: مَا شَانُ وَأَسِهِ مَقعَدُ رَجُلٍ، فَلَمَّا رَآهُ أَبُو جَهلٍ قَامَ فَجَلَسَ فَقَالَ: ابنُ أَخِيكَ يَذكُرُ الْهَتَنَا، فَقَالَ أَبُو طَالِبٍ: مَا شَانُ قَومِكَ يَشكُونَكَ؟ قَالَ: «يَا عَمِّ، أُرِيدُهُم عَلَى كَلِمَةٍ يَدِينُ لَهُمُ العَرَبُ، وَتُؤدِّي إِلَيهِمُ العَجَمُ الجِزيَةَ»، قَالَ: مَا قومِكَ يَشكُونَكَ؟ قَالَ: وَنَزَلَ: ﴿صَّ وَالْفُرْءَانِ ذِي هِي؟ قَالَ: «شَهَادَةُ أَن لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»، فَقَامُوا وَقَالُوا: أَجَعَلَ الآلِهَةَ إِلَهَا وَاحِدًا؟ قَالَ: وَنَزَلَ: ﴿صَّ وَالْفُرْءَانِ ذِي هِي؟ قَالَ: «تَسَهَادَةُ أَن لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»، فَقَامُوا وَقَالُوا: أَجَعَلَ الآلِهَةَ إِلَهَا وَاحِدًا؟ قَالَ: وَنَزَلَ: ﴿صَّ وَالْفُرْءَانِ ذِي

⁽۱) أبو داودَ واللَّفظ له، ك: الجهاد، ب: في دعاء المشركين، ح: (٢٦١٢)، وصحَّحه مسلمٌ، ك: الجهاد، ب: تأمير الإمام، ح: (٤٥٢٢).

⁽٢) يُنظر: «التمهيد لِما في الموطَّأِ من المعاني والأسانيد»: (٦/ ١٢٣).

⁽٣) «فتح القدير»: (٦/ ٩٤)، ويُنظر: «شرح مختصر الطَّحاويِّ» للجصَّاص: (٧/ ١٣)، ففيه استدلالاتٌ لطيفةٌ على الباب.

⁽٤) أخرجه محمَّدُ بن الحسن في «السِّير الصَّغير» ت: خدوري، ح: (٣٥٦)، عن الحسن بن عمارة عن الحكم بن عتيبة عن مقسم بن بجرة عن ابن عبَّاس.

⁽٥) التَّرمذيُّ، أبواب تفسير القرآن، ب: ومن سورة ص، ح: (٣٢٣٢)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)، وصحَّحه ابنُ حبَّان: (٦٦٨٦)، واللَّفظ للبيهقيِّ في «الكبرى»، ك: الجزية، ب: من زعم أنَّما تؤخذ الجزية من العجم، ح: (٨٦٤٨).



وقال علماؤنا: (يؤيِّدُ مذهبَنا قولُه عليه السلام في هذا الحديث: «وَتُؤدِّي إِلَيهِم العَجَمُ الجِزيَّةَ»(١)).

١٨٣٥ - وعَن أَبِي عَونٍ مُحَمَّدِ بنِ عُبَيدِاللهِ الثَّقَفِيِّ قَالَ: وَضَعَ (٢) عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ ﷺ فِي الجِزيَةِ عَلَى رُؤوسِ الرِّجَالِ: عَلَى الغَنِيِّ ثَمَانِيَةً وَأَربَعِينَ دِرهَمَّا، وَعَلَى الوَسَطِ أَربَعَةً وَعِشرِينَ، وَعَلَى الفَقِيرِ الثَّي عَشَرَ دِرهَمًا، رواه ابنُ أبي شيبةَ، والبيهقيُّ (٣)، وطرقُ إسنادِهِ متعدِّدةٌ.

وقال الشَّيخُ ابنُ الهمام(٤): (وقد جاء في بعض طرقه: وعلى الفقير(٥) المكتسِب اثنَيْ عشرَ دِرْهَمًا)،

⁽۱) يُنظر: «فيض الباري على صحيح البخاري»: (٤/ ٢٨٣).

⁽٢) قولُه: (وضع عمرُ بن الخطّاب في الجزية على رؤوس الرِّجال... إلخ): (ولمَّا كان هاهنا بيان قدر الجزية؛ فاعلم أنَّه اختلف فيه الحنفيَّةُ والشَّافعيَّةُ، فعند الحنفيَّة الجزية على ضربين: جزيةٌ توضع بالتَّراضي والصُّلح، فتتقدَّر بحسب ما يقع عليه الاتّفاق، كما صالح رسول الله ﷺ أهل نجرانَ على ألفٍ ومِاتَّيَ حلَّةٍ؛ ولأنَّ الموجِب هو التَّراضي، فلا يجوز التَّعدِي إلى غير ما وقع عليه الاتّفاق، وجزيةٌ يبتدئ الإمامُ بوضعها إذا غلب على الكفَّار، وأقرَّهم على أملاكهم، فيضع على الغنيُ ظاهرِ الغني في كلِّ سنةٍ ثمانيةٌ وأربعين درهمًا، يأخذ منهم في كلِّ شهرٍ أربعة دراهم، وعلى وسط الحال أربعة وعشرين في كلِّ شهرٍ درهمين، وعلى الفقير المعتمِل اثني عشر درهمًا، وقال الشَّافعيُّ رحمه الله: يضع على كل حالٍ دينارًا أو ما يعدل الدِّينار، الغنيُّ والفقيرُ في ذلك سواءٌ؛ لقوله ﷺ لُمعاذٍ: «خُذُ من حالٍ من المهاجرين والأنصار، فصار إجماعًا؛ ولأنَّ الجزية وجبت نصرةً للمقاتلة؛ لأنَّها وجبت بدلًا عن النُّصرة بالنَّفس والمال، والنُّصرة يتفاوت بكثرة المال وقلَّته، فكذا ما هو بدلُه، وما رواه الشَّافعيُّ فهو في مالٍ وقع عليه الصَّلحُ بدليل وجوبه على الحالمة، ولا جزية عليهنَّ)، أخذته من "التفسيرات الأحمدية» و"بذل المجهود» وشروح «الكنز». م

⁽٣) ابن أبي شيبة، ك: السير، ب: ما قالوا في وضع الجزية والقتال عليها، ح: (٣٣٣١١)، والبيهقيُّ في «الكبرى»، ك: الجزية، ب: الزّيادة على الدّينار بالصُّلح، ح: (١٨٦٨٥).

⁽٤) يُنظر: «فتح القدير»: (٦/ ٤٧).

⁽٥) قولُه: «وعلى الفقير اثنَيْ عشر درهمًا»: (المرادُ بالفقير هو الذي يقدر على الكسب والعمل، وأمَّا الذي لا يقدر على العمل؛ فلا جزية عليه عندنا؛ لِما روى ابن زنجويه في «الكتاب الأموال» عن أبي بكر العبسيَّ صلة بن زفر=

أخرجه البيهقيُّ (١)، وحديثُ الدِّينار محمولٌ على الصُّلح.

١٨٤ - وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تَصلُحُ (٢) قِبلَتَانِ فِي أَرضٍ وَاحِدَةٍ، وَلَيسَ (٣) عَلَى المُسلِم جِزيَةٌ»،

- = قال: أبصر عمرُ شيخًا كبيرًا من أهل الذِّمَّة يسأل، فقال له: مالك؟ قال: ليس لي مألّ، وإنَّ الجزية تؤخذ مني، فقال له عمر: ما أنصفناك، أكلنا شبيبتك، ثم نأخذ منك الجزية، ثمَّ كتب إلى عماله أنْ لا يأخذوا الجزية من شيخ كبير، والوجه فيه أنَّ خراج الأرض لا يوظَف على أرضٍ لا طاقة لها، فكذا خراج الرَّأس، ويشهد له أنَّ عثمانَ بن حنيف حين وجَّهه عمر بن الخطَّاب على إلى سواد العراق إنَّما وضع الجزية على المعتمل، ولم يثبت أنَّه وضعها على غير المعتمل، وقال الشَّافعيُّ: على غير المعتمل أيضًا الجزيةُ في ذمَّته، له إطلاق حديث معاذٍ، وهو قوله على المعتمل، من كل حالم وحالمةٍ، فقد مرَّ أنَّه محمولٌ على الصَّلح بدليل ذكر الحالمة فيه على أنَّه كما خصَّ منه الأعمى ونحوه منه يخصُّ الفقير الغير المعتمل)، «عمدة الرعاية» و«المرقاة» و«فتح القدير» ملتقطٌ منها. م
 - (۱) ينظر: «التجريد» للقدوري: (۱۲/ ٦٢٣٦).
- (٢) قولُه: «لا تصلح قبلتان في أرضٍ واحدةٍ»: نقل في الحاشية عن «الفتح»: الظّاهر أنّه نفيٌ بمعنى النّهي، والمراد نهي المؤمن عن الإقامة بأرض الكفر أو نهي الحكّام عن أنْ يمكّنوا أهلَ الذّمّة من إظهار شعار الكفر في بلاد المسلمين، كذا في «بذل المجهود»، وقال في «المرقاة»: قال التُّوربشتيُّ: أي: لا يستقيم دينانِ بأرضٍ على سبيل المظاهرة والمعادلة، أمّا المسلم؛ فليس له أن يختار الإقامة بين ظهراني قوم كفّارٍ؛ لأنَّ المسلم إذا صنع ذلك؛ فقد أحلَّ نفسه فيهم محلَّ الذّميِّ فينا، وليس له أنْ يجرَّ إلى نفسه الصَّغَارَ ويتوسَّم بسِمة من ضرب عليه الجزية، وأنَّى له الصَّغار والذَّلَة، ولله العزّة ولرسوله وللمؤمنين، وأمّا الذي يخالف دينه دين الإسلام؛ فلا يمكن من الإقامة في بلاد الإسلام إلا ببذل الجزية، ثم لا يؤذن له في الإشاعة بدينه، اه، وقيل: هذا الحديث إشارةٌ إلى إجلاء اليهود والنّصارى من جزية العرب، قال ابن الملك: أي: لا يجوزُ أنْ يسكن المسلمُ والكافرُ في بلدةٍ واحدةٍ، وهذا مختصِّ بجزيرة العرب. م
- (٣) قولُه: «وليس على المسلم جزيةٌ»؛ (أي: لو أسلم من عليه الجزية بعد ما تمَّت السَّنة؛ تسقط عنه الجزية؛ لقوله على: «من أسلم؛ فلا جزية عليه»، وإنَّما لم يسقط الرِّقُ بالإسلام؛ لأنَّه تعلَّق به حقٌ معيّنٌ، فلا يبطل به، وقيَّد بالجزية؛ لأنَّ الله والخراجَ والأجرة لا تسقط الجزية بالإسلام والموت اتَّفاقًا، وقال الشَّافعيُّ: لا تسقط الجزية بالإسلام والموت؛ ولأنَّها وجبت عوضًا عن العصمة، وعن السُّكني في دار الإسلام،=

رَوَاهُ أَحمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرمِذِيُّ (١).

١٨٥ - وقال أَبُو دَاوُدَ: سُئِلَ سفيانُ الثَّوريُّ عن تفسير هذا، فقال: (إذا أسلمَ؛ فلا جزيةً عليه)(٢).

١٨٦٥ - ورَوَى الطَّبَرَانِيُّ فِي «مُعجَمِهِ الأَوسَطِ» (٣) عَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ عَنِ النَّبِيُ ﷺ قَالَ: «مَن أَسلَمَ؛ فَلَا جِزيَةَ عَلَيهِ».

١٨٧ - وعَن زِيَادِ بنِ حُدَيرٍ قَالَ: بَعَثَنِي عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ ﷺ إِلَى عَينِ التَّمرِ مُصَدِّقًا، فَأَمَرَنِي (١٠) أَن آخُذَ مِن المُسلِمِينَ مِن أَموَالِهِم رُبعَ العُشرِ، وَمِن أَموَالِ أَهلِ الذِّمَّةِ إِذَا احْتَلَفُوا بِهَا لِلتِّجَارَةِ نِصفَ

⁼ وقد وصل إليه المعوَّض بنيل العصمة والسُّكنى، فلا يسقط عنه العوض بعارض، ولنا ما روينا؛ ولأنَّها عوضٌ عن امتهان وجوده، وهو القتل؛ لأنَّها وجبت عقوبة على الكفر أو بدلًا عن النُّصرة، ولا تبقى العقوبة على الكفر بعد الإسلام ولا بعد الموت والإسلام؛ والنَّها لا يكون إلا لدفع الشَّرِّ، وقد اندفع بالموت والإسلام؛ ولأنَّها وجبت بدلًا عن النُّصرة في حقِّنا، وقد قدر عليها بنفسه بعد الإسلام، والعصمة تثبث بكونه آدميًّا، والذَّمِّيُّ يسكن ملك نفسه، فلا معنى لإيجاب بدل العصمة والسُّكنى، ومعناه: أنَّ الذي يملك موضع السُّكنى بالشِّراء وغيره من الأسباب، فلا يجوز إيجاب البدل بسكناه في موضع مملوكٍ له)، أخذته من شروح «الكنز» و «بذل المجهود» و «العناية». م

⁽۱) التّرمذيُّ واللَّفظ له، أبواب الزَّكاة، ب: ما جاء ليَّس على المسلمين جزيةٌ، ح: (٦٣٣)، وأبو داود، ك: الخراج، ب: إخراج اليهود من جزيرة العرب، ح: (٣٠٩٠ ـ ٣٠٥٣)، وأحمدُ، ح: (١٩٤٩)، وحسَّنه الحافظ في «الهداية»: (٤٤/٤).

⁽٢) أبو داود، ك: الخراج، ب: في الذِّمِّيِّ الذي يسلم في بعض السَّنَة هل عليه الجزيةُ، ح: (٣٠٥٤).

⁽٣) الطَّبرانيُّ في «الأوسط» ح: (٧٧٧٧)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد»: (٦/ ١٣): (وفيه من لم أعرفهم).

⁽٤) قولُه: "فأمرني أنْ آخُذَ من المسلمين... إلخ»: (هذا هو المقرَّرُ في المذهب في مال التَّجارات بأنَّ العُشرَ يؤخذ من مال الحربيّ، ونصفَ العشر من اللَّمِّيّ، وربعَ العشر من المسلم، بشر وطِ ذكرت في كتاب الزَّكاة، وهذا التَّفصيل مرويٌّ عن عمرَ أنَّه أمر عمَّالَه بهذا بمحضرٍ من الصَّحابة، ثم ما يؤخذ من المسلم زكاةٌ تصرف في مصارفها، وما يؤخذ من الدِّمِّيّ ليس بزكاةٍ، بل تصرف في مصرف الجزية والخراج، وكذا ما أُخذ من الحربيّ، بل الأخذُ منهما للحماية، كذا في «البناية»)، التقطته من "المرقاة» و «عمدة الرعاية». م

العُشرِ، وَمِن أَمَوَالِ أَهلِ الحَربِ العُشرَ، رواه محمَّدُ بنُ الحسنِ في «كتاب الآثار»، وعبدُ الرَّزَاق في «مصنَّفه»(۱). العُشرِ، وَمِن أَموَالِ أَهلِ الحَربِ العُشرَ، رواه محمّه الوسط»(۲) نحوَه مرفوعًا.

وقال عليٌّ القاري رحمه الله الباري^(٣): (حديثُ عقبة بن عامر ﷺ (٤) «إِنْ أَبَوْا^(٥) إِلَّا أَنْ تَأْخُذُوا كَرْهًا؛ فَخُذُوا» كان في بدء الإسلام، والأمر بأخذ مقدار القرى من المال المنزول به كرهًا كان من جملة العقوبات التي نُسخت بوجوب الزكاة).



- (۱) «كتاب الآثار» ت: خالد العواد، ب: زكاة الزُّروع، ح: (۳۱۱)، وقال العوَّاد: (وسنده صحيحٌ على شرط الشَّيخين غير زيادٍ فهو من رجال أبي داود)، وأخرجه ابن أبي شيبة مختصرًا، ب: في نصارى بني تغلبَ ما يؤخذ منهم، ح: (٣١٢)، ويشهده ما أخرجه محمَّدُ في «كتاب الآثار» بسندٍ صحيحٍ برقم: (٣١٢)، عن أنسٍ عن عمر.
- وأخرجه عبد الرَّزَّاق عن زياد بن حدير: (١٠١٥)، بلفظ: (أنَّ عمرَ بعثَهُ مصدقًا، فأمره أنْ يأخذَ من نصاري بني تغلب العشرَ، ومن نصاري العربِ نصفَ العشر).
- (Y) «المعجم الأوسط»، ح: (YY · Y)، ولفظه: عن أنس بن مالك، قال: (فرض محمَّدٌ ﷺ في أموال المسلمين من كل أربعين درهمًا درهم، وفي أموال أهل الذَّمَّة من كل عشرين درهمًا درهم، وفي أموال من لا ذمَّة له: من كل عشرة دراهم درهم، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد»: (٣/ ٧٠): (رواه الطَّبرانيُّ في الأوسط، ورجاله ثقاتٌ، لكنَّه قال: تفرَّد به زنيج، ورواه جماعةٌ ثقاتٌ، فوقفوه على عمرَ بن الخطَّاب).
 - (٣) قاله القاري تحت حديث المقدام بن معديكرب، يُنظر: «المرقاة»: (١/ ٢٤٩).
 - (٤) التِّرمذيُّ، أبواب السِّير، ب: ما يحلُّ من أموال أهل الذُّمَّة، ح: (١٥٨٩).
- (٥) قولُه: «إنْ أبوا إلا أنْ تأخذُوا كرْهَا؛ فخُذوا»: قال في «المرقاة»: (هذا كان في بدء الإسلام؛ فإنَّه على كان يبعث الجيوش إلى الغزو، وكانوا يمرُّون في طريقهم بأحياء العرب، ليس هناك سوقٌ يشترون منه الطَّعام، ولا معهم زادٌ، فأوجب عليهم ضيافتهم؛ لئلًا ينقطعوا عن الغزو، فلمَّا قويَ الإسلام وغلبت الشَّفقة والرَّحمة على النَّاس؛ نُسخ الوجوب، وبقى الجواز والاستحباب). م



وقولِ الله ﷺ: ﴿ وَإِن جَنَّهُ وَاللَّسَلْمِ فَأَجْنَحُ لَمَا وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ إِنَّهُ مُو ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ [الأنفال: ٢١].

وقال الشَّيخُ ابن الهمام: (والآيةُ وإنْ كانَتْ مطلقةً، لكنَّ إجماعَ الفقهاء على تقييدِها برؤية مصلحةٍ للمسلمين في ذلك بآيةٍ أخرى هي قولُه تعالى: ﴿ فَلا تَهِنُواْ وَتَدَّعُواْ إِلَى ٱلسَّلِّرِ وَٱنتُكُ ٱلْأَعَلَوْنَ ﴾ [محمد: ٣٥]، فأمَّا إذا لم يكنْ في الموادعةِ مصلحةٌ؛ فلا يجوزُ بالإجماع).

١٨٩ - عَنِ المِسوَرِ بِنِ مَخرَمَةَ وَمَروَانَ بِنِ الحَكَمِ عَلَى قَالا: (خَرَجَ النَّبِيُ عَلَيْ عَامَ الحُدَيبِيةِ فِي بِضعَ عَشرَةَ مِئةً مِن أَصحَابِهِ، فَلَمَّا أَتَى ذَا الحُلَيفَةِ؛ قَلَّدَ الهَديَ، وَأَشعَرَ (١)، وَأَحرَمَ مِنهَا بِعُمرَةٍ، وَسَارَ حَتَّى إِذَا كَانَ بِالثَّنِيَّةِ الَّتِي يُهِبَطُ عَلَيهِم مِنهَا؛ بَرَكَت بِهِ رَاحِلَتُهُ، فَقَالَ النَّاسُ: حَل حَل، خَلاَتِ القَصوَاءُ، فَقَالَ النَّي : «مَا خَلاَتِ القَصْواءُ، وَمَا ذَاكَ لَهَا بِخُلُقٍ، وَلَكِنْ حَبَسَهَا حَابِسُ الفِيلِ»، ثُمَّ قَالَ: «وَالَّذِي فَقَالَ النَّي يُدِهِ، لَا يَسأَلُونِي خُطَّةً يُعَظِّمُونَ فِيهَا حُرُمَاتِ اللهِ إِلَّا أَعطَيتُهُم إِيَّاهَا»، ثُمَّ زَجَرَهَا، فَوَثَبَت، فَعَدَلَ نَفسِي بِيدِهِ، لا يَسأَلُونِي خُطَّةً يُعَظِّمُونَ فِيهَا حُرُمَاتِ اللهِ إِلَّا أَعطَيتُهُم إِيَّاهَا»، ثُمَّ زَجَرَهَا، فَوَثَبَت، فَعَدَلَ عَنهُم، حَتَّى نَزَلَ بِأَقصَى الحُديبِيَةِ عَلَى ثَمَدٍ قَلِيلِ المَاءِ يَتَبَرَّضُهُ النَّاسُ تَبَرُّضًا، فَلَم يُلَبُّهُ النَّاسُ حَتَّى نَزَلَ بِأَقصَى الحُديبِيةِ عَلَى ثَمَدٍ قَلِيلِ المَاءِ يَتَبَرَّضُهُ النَّاسُ تَبَرُّضًا، فَلَم يُلَبُّهُ النَّاسُ حَتَّى نَزَلَ بِأَقصَى الحُديبِيةِ علَى ثَمَدٍ قَلِيلِ المَاءِ يَتَبَرَّضُهُ النَّاسُ تَبَرُّضًا، فَلَم يُلَبُّهُ النَّاسُ حَتَّى نَزَلَ بِأَقصَى الحُديبِيةِ علَى ثَمَدٍ قَلِيلِ المَاءِ يَتَبَرَّضُهُ النَّاسُ تَبَرُّضًا، فَلَم يُلَبُّهُ النَّاسُ حَتَّى نَزَلَ بِأَقصَى الحُديبِيةِ العَطَشُ، فَانتَزَعَ سَهمًا مِن كِنَانَتِهِ، ثُمَّ أَمَرَهُم أَن يَجعَلُوهُ فِيهِ، فَوَاللهِ مَازَالَ يَجِيشُ لَهُم بِالرِّيِّ حَتَّى صَدَرُوا عَنهُ، فَبِينَا هُم كَذَلِكَ؛ إذ جَاءَ بُدَيلُ بنُ وَرقَاءَ الخُزَاعِيُّ فِي نَفَرِ فِي نَفَرِ فِي خُزَاعَة، ثُمَّ

⁽۱) قولُه: «وأشعر»: عليه الشَّافعيُّ، وهو مكروهٌ عند أبي حنيفة حسنٌ عندهما، والفتوى على قولهما، وقال الطَّحاويُّ: إنَّما كره أبو حنيفة الإشعار المحدث الذي يفعل عوامُّ زمانه والأعرابُ على وجه المبالغة، ويخاف منه السِّراية إلى الموت، لا مطلق الإشعار، واختاره في «غاية البيان»، وصحَّحه، وفي «فتح القدير»: أنَّه الأولى، هذا حاصل ما في «الهداية» و «البحر الرائق». م

أَنَاهُ عُروةُ بِنُ مَسعُودٍ، وَسَاقَ الحَدِيثَ إِلَى أَن قَالَ: إِذ جَاءَ شُهَيلُ بِنُ عَمرِو، فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ: «اكتُب هَذَالاً مَن قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ»، فَقَالَ شُهِيلٌ: وَاللهِ لَوْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللهِ مَا صَدَدْنَاكَ عَنِ البَيْتِ، وَلا قَاتَلْنَاكَ، وَلَكِنِ اكْتُبْ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِاللهِ، فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ: "وَاللهِ إِنِّي لَرَسُولُ اللهِ، وَإِنْ كَذَّبُتُمُونِي، وَلا قَاتَلْنَاكَ، وَلَكِنِ اكْتُبْ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِاللهِ، فَقَالَ النَّبِي عَلَيْهِ، فَقَالَ النَّبِي عَلَيْهِ، فَقَالَ النَّبِي عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ لاصحابه: "قُومُوانَ وَاللهِ إِنْ كَانَ عَلَى دِينِكَ إِلَّا رَدَدتَهُ، فَلَمَ اللهُ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ لأصحابه: "قُومُوانَ فَانْحَرُوا ثُمَّ احْلِقُوا»، ثُمَّ جَاءَ نِسوةً مُومِنَ عَن قَضِيَّةِ الكِتَابِ، قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهُ لأصحابه: "قُومُوانَ فَانْحَرُوا ثُمَّ احْلِقُوا»، ثُمَّ جَاءَ نِسوةً مُومِنَ عَن قَضِيَّةِ الكِتَابِ، قَالَ رَسُولُ اللهِ عَيْهِ لأصحابه: "قُومُوانَ فَانْحَرُوا ثُمَّ احْلِقُوا»، ثُمَّ جَاء نِسوةً مُومُوانَ فَا أَنْ وَاللهُ عَلَيْهُ اللهُ تَعَالَى أَن يَرُدُّوهُ وَلَى اللهُ تَعَالَى أَن يَرُدُّوهُ الصَّالَةُ عَالَى الصَّدِينَةِ، فَجَاءَهُ أَبُو بَصِيهِ فَنَاكُ مُ اللهُ تَعَالَى أَن يَرُدُّوهُ وَلَى أَنْ يَرُدُّوا الصَّدَاقَ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى المَدِينَةِ، فَجَاءَهُ أَبُو بَصِيهِ فَنَهُاهُمُ اللهُ تَعَالَى أَن يَرُدُّوهُ وَلَى أَنْ يَرُدُوا الصَّدَاقَ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى المَدِينَةِ، فَجَاءَهُ أَبُو بَصِيهِ

⁽١) قولُه: «هذا ما قاضى عليه محمَّدٌ رسولُ الله... إلخ»؛ أي: صالَحَ؛ لذلك قال في «الهداية»: وإذا رأى الإمامُ أنْ يصالح أهلَ الحرب أو فريقًا منهم، وكان في ذلك مصلحةٌ للمسلمين؛ فلا بأسَ به. م

⁽٢) قولُه: "وعلى أنْ لا يأتيكَ منًا رجلٌ، وإنْ كان على دينكَ إلا رددْته علينا": قال الشَّيخ ابن الهمام: (ولو شرطوا في الصُّلح أنْ يردَّ إليهم من جاء مسلمًا منهم؛ بطل الشَّرط، فلا يجب الوفاءُ به، فلا يردُّ عندنا من جاءنا مسلمًا منهم، وهو قول مالكِ، وقال الشَّافعيُّ: يجب الوفاء بالرِّجال دون النِّساء؛ لأنَّه ﷺ فعل ذلك في الحديبية، وأمَّا لو شُرط مثله في النِّساء؛ لا يجوز ردُّهنَّ إجماعًا، قلنا: قال تعالى: ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُوتِمَنِّ فَلا تَرْجِعُوهُنَ إِلَى ٱلْكُمُّالِ ﴾ [الممتحنة: ١٠]، وهذا هو دليلُ النَّسخ في حقَّ الرِّجال أيضًا؛ إذ لا فرق بين الرِّجال والنِّساء في ذلك، بل مفسدةُ ردِّ المسلم إليهم أكثرُ)، كذا في "المرقاة". م

⁽٣) قولُه: «منَّا رجلٌ»: فيه أنَّ الصُّلحَ لم يقع على ردِّ النِّساء؛ لقوله في هذا الحديث: (لا يأتيك منَّا رجلٌ)، كذا في «المرقاة». م

⁽³⁾ قولُه: "قُوموا فانحَرُوا ثمَّ احلِقُوا»: (فيه أنَّ الإحلال نُسُكُ على المحصِرِ، وإنَّ له نحرَ هديهِ بالحرم عندنا؛ لأنَّ الموضع الذي نحروا فيه بالحديبية من الحرم، بدليل قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ أُحْصِرُمُ فَا اَسْتَسْرَ مِن اَهُدَيُّ وَلاَ تَعْلَيُ الْمُوصِعِ الذي نحروا فيه بالحديبية من الحرم، بدليل قوله تعالى: ﴿ هَدَيًّا بَلِغَ اَلكَمْبَةِ ﴾ [المائدة: ٩٥]؛ أي: حرمها، ويؤيِّدُه حديث الطَّحاويِّ: أنَّ رسولَ الله ﷺ كان بالحديبية، خِباؤه في الحلِّ، ومُصلَّدهُ في الحرم، وفي "النهاية»: الحديبية قريةٌ إليها ينتهي حدُّ الحرم، ومن ذلك الصَّوب، وهي من الحلِّ، وبعضها من الحرم على ما ذكره الواقديُّ، وهو الموافق لمذهب أبي حنيفة، وقد قال المحبُّ الطَّبريُّ: الحديبية قريةٌ قريبةٌ من مكَّةَ أكثرُها في الحرم، وهي على تسعة أميالٍ من مكَّةَ، وهو لا ينافي ما في "صحيح البخاريُّ»: أنَّ الحديبية خارجُ الحرم)، أخذته من "المرقاة» و"شرح معاني الآثار». م قولُه: "وأمَرَهُم أنْ يردُّوا الصَّدَاقَ»: (ولا شكَّ في انفساخ نكاحِها، اختلف القولُ في أنَّ ردَّ المهر كان واجبًا أو=

رَجُلٌ مِن قُرِيشٍ وَهُوَ مُسلِمٌ، فَأَرسَلُوا فِي طَلَيهِ رَجُلينِ، فَدَفَعَهُ إِلَى الرَّجُلينِ فَخَرَجَا بِهِ، حَتَّى إِذَا بَلَغَا ذَا الحُليفَةِ نَزَلُوا يَأْكُلُونَ مِن تَمْرٍ لَهُم، فَقَالَ أَبُو بَصِيرٍ لِأَحَدِ الرَّجُلينِ: وَاللهِ إِنِّي لَأَرَى سَيفَكَ هَذَا يَا فُلانُ جَيِّدًا، أَرِنِي أَنظُر إِلَيهِ، فَأَمكَنَهُ مِنهُ، فَضَرَبَهُ، حَتَّى بَرَدَ، وَفَرَّ الآخَرُ حَتَّى أَتَى المَدِينَة، فَدَخَلَ المَسجِد يَعدُو، فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ: «لَقَد رَأَى هَذَا ذُعرًا»، فقالَ: قُتِلَ وَاللهِ صَاحِبِي، وَإِنِّي لَمَقتُولٌ، فَجَاءَ أَبُو بَصِيرٍ فَقَالَ النَّبِي ﷺ: «وَيْلُ أُمِّهِ مِسْعَرَ حَرْبٍ، لَوْ كَانَ لَهُ أَحَدٌ»، فَلَمَّا سَمِعَ ذَلِكَ عَرَفَ أَنَّهُ سَيَرُدُهُ إِلَيهِم، فَخَرَجَ فَقَالَ النَّبِي ﷺ: وَيْلُ أُمِّهِ مِسْعَرَ حَرْبٍ، لَوْ كَانَ لَهُ أَحَدٌ»، فَلَمَّا سَمِعَ ذَلِكَ عَرَفَ أَنَّهُ سَيَرُدُهُ إِلَيهِم، فَخَرَجَ حَتَّى أَتَى سِيفَ البَحرِ، قَالَ: وَانفَلَتَ أَبُو جَندَلِ بنُ سُهيلٍ، فَلَحِقَ بِأَبِي بَصِيرٍ، فَجَعَلَ لَا يَخرُجُ مِن قُريشٍ وَرَجُلُ قَد أَسلَمَ إِلَّا لَحِقَ بِأَبِي بَصِيرٍ حَتَّى اجتَمَعَت مِنهُم عِصَابَةٌ، فَوَاللهِ مَا يَسمَعُونَ بِعِيرٍ خَرَجَت لِقُرَيشٍ وَلَى الشَّامِ إِلَّا اعْرَضُوا لَهَا، فَقَتَلُوهُم، وَأَخَذُوا أَمُوالَهُم، فَأَرسَلَ النَّبِي يَصِيرٍ اللهَ عُنَالَ النَّبِي يَعِيرٍ خَرَجَت لِقُرَيشٍ وَاللهِ مَا يَسمَعُونَ بِعِيرٍ خَرَجَت لِقُرَيشٍ وَالَى الشَّامِ إِلَّا اعْرَضُوا لَهَا، فَقَتَلُوهُم، وَأَخَذُوا أَمُوالَهُم، فَأَرسَلَت قُريشٌ إِلَى النَّي إِلَيهِم، فَمَن أَتَاهُ؛ فَهُو آمِنٌ، فَأَرسَلَ النَّيْ عَلَيْهُ إِلَيهِم)، رَوَاهُ البُخَارِيُّ ('').

١٩٠ - وروى الطَّحاويُّ (٢) عَنِ المِسوَرِ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ بِالحُدَيبِيَةِ، خِبَاؤُهُ (٣) فِي الحِلِّ، وَمُصَلَّهُ فِي الحَرَمِ.

⁼ مندوبًا، واختلفوا في أنَّه هل يجب العملُ به اليومَ في ردِّ المال إذا شرط في معاقدة الكفَّار، فقال قومٌ: لا يجب، وزعموا أنَّ الآيةَ منسوخةٌ، وهو قول عطاء ومجاهد وقتادة، وقال قومٌ: هي غير منسوخةٍ، للشَّافعيِّ فيه قولان: في قول: لا يُعطاه، وهو قولنا وقول مالكِ وأحمد، وفي قول: يعطاه)، التقطته من «المرقاة» و«فتح القدير». م

 ⁽١) البخاريُّ، ك: الشُّروط، ب: الشُّروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشُّروط، ح: (٢٧٣١ ـ
 ٢٧٣٢)، والسِّياق برقم: (٤١٧٨).

⁽٢) «شرح معاني الآثار»، ب: الهدي يصدُّ عن الحرم، ح: (٤٠٨٨).

⁽٣) قولُه: (خِباؤُهُ في الحلِّ ومُصلَّاهُ في الحرم): وقال الطَّحاويُّ: (فثبت بما ذكرنا أنَّ النَّبِي الم يكن صدَّ عن الحرم، وأنَّه كان يصل إلى بعضه، ولا يجوز في قول أحدٍ من العلماء لمن قدر على دخول شيءٍ من الحرم أنْ ينحرَ هديّه دون الحرم، فلمَّا ثبت بالحديث الذي ذكرنا أنَّ النَّبِي عَلَيْ كان يصل إلى بعض الحرم؛ استحال أنْ يكون نحرُ الهدي في غير الحرم؛ لأنَّ الذي يبيح نحرَ الهدي في غير الحرم إنَّما يبيحه في حال الصَّدِّ عن الحرم، لا في حال القدرة على دخوله، فانتفى بما ذكرنا أنْ يكونَ النَّبِيُ عَلَيْ نحر الهدي في غير الحرم، وهذا قولُ أبي حنيفة وأبي يوسفَ ومحمَّد رحمهم الله تعالى). م

وَفِي «المَدَارِكِ»: (٣/ ٤٧١) عِندَ قَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَسََّعَلُواْ مَا أَنفَقَتُم ﴾ [الممتحنة: ١٠]: (هُوَ مَنسُوخٌ، فَلَم يَبقَ سُؤَالُ المَهرِ لَا مِناً وَلَا مِنهُم).

وقال علماؤنا: أمَّا الصُّلح الذي وقع في القصَّة مع المشركين على أنْ يردَّ إليهم من جاء مسلمًا من عندهم إلى بلاد المسلمين؛ فهو منسوخٌ عندَنا، وناسخُه: «أنا بريْءٌ من كلِّ مُسلم بين مشرِكين».

١٩١٥ - وَعَنِ البَرَاءِ بِنِ عَازِبٍ ﴿ قَالَ: (صَالَحَ (١) النَّبِيُ عَلَى المُشْرِكِينَ يَوْمَ الحُدَيْبِيَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: عَلَى أَنَّ مَنْ أَتَاهُ مِنَ المُشْرِكِينَ رَدَّهُ إِلَيْهِمْ، وَمَنْ أَتَاهُمْ مِنَ المُسْلِمِينَ لَمْ يَرُدُّوهُ، وَعَلَى أَنْ يَدْخُلَهَا أَشْيَاءَ: عَلَى أَنَّ مَنْ أَتَاهُ مِنَ المُسْلِمِينَ لَمْ يَرُدُّوهُ، وَعَلَى أَنْ يَدْخُلَهَا مِنْ قَابِلِ، وَيُقِيمَ بِهَا ثَلاَثَةَ أَيَّامٍ، وَلاَ يَدْخُلَهَا إِلَّا بِجُلُبًانِ السِّلَاحِ السَّيْفِ وَالقَوْسِ وَنَحْوِهِ، فَجَاءَ أَبُو جَنْدَلٍ يَحْجُلُ فِي قُيُودِهِ، فَرَدَّهُ إِلَيْهِمْ)، مُتَّفَقٌ عَلِيهِ (٢).

١٩٢٥ - وَعَن أَنَسٍ ﷺ: أَنَّ قُريشًا صَالَحُوا النَّبِي ﷺ فَاشْتَرَطُوا عَلَى النَّبِي ﷺ أَنْ مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ؛ لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكُمْ، وَمَنْ جَاءَكُمْ مِنَّا؛ رَدَدْتُمُوهُ عَلَيْنَا، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، أَنَكْتُبُ هَذَا؟ قَالَ: «نَعَمْ، مِنْكُمْ؛ لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَا اللهُ لَهُ فَرَجًا وَمَخْرَجًا»، رَوَاهُ مُسلِمٌ (٣٠).

وفي «المفاتيح في شرح المصابيح» (٤/ ٤٥٣): قولُه: «بجُلْبًانِ السِّلاحِ»: «الجُلْبًان» بضم الجيم واللام وتشديد الباء: جرابٌ من أدم يلقي الرَّاكبُ فيه سيفَه مغمودًا ثم يعلِّقه من الرَّحل، وأراد بقوله: «جلبَّانِ السِّلاح»: أنَّهم لا يسلُّوا سيوفهم من الغمد، بل تكون سيوفهم وقسيُّهم مستورة، «يحجلُ في قيودِهِ»: «يحجلُ»؛ أي: يمشي كمشي الأعرج لقيدِ في رجليه.

⁽۱) قولُه: (صالَحَ النَّبِيُ ﷺ المشركين يوم الحديبية على ثلاثة أشياء... إلخ): قال الشَّيخ ابن الهمام: (ولو حاصر العدوُّ المسلمين، وطلبوا الموادعة على مالٍ يدفعه المسلمون إليهم؛ لا يفعله الإمامُ؛ لِما فيه إعطاء الدَّنِيَّة؛ أي: النَّقيصة، وليس للمؤمن أنْ يذلَّ نفسه، فالعزَّة خاصِّيَة الإيمان، قال تعالى: ﴿وَيلِنَّهِ ٱلْمِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ، وَلِللمُؤْمِنِينَ ﴾ النَّقيصة، وليس للمؤمن أنْ يذلَّ نفسه، فالعزَّة خاصِّية الإيمان، قال تعالى: ﴿وَيلِنَّهُ ٱلْمِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ، وَلِلمُؤْمِنِينَ ﴾ المنافقون: ١٥، إلا إذا خاف الإمامُ الهلاكَ على نفسه والمسلمين؛ فلا بأس). م

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: الصُّلح، ب: الصُّلح مع المشركين، ح: (٢٧٠٠)، ومسلمٌ، ك: الجهاد، ب: صلح الحديبية، ح: (٢٢٩).

⁽٣) مسلمٌ، ك: الجهاد، ب: صلح الحديبية، ح: (٢٣٢٤).

2019 و عَنِ البَرَاءِ بنِ عَازِبٍ عَنَى قَاضَاهُمْ عَلَى أَنْ يُقِيمَ بِهَا ثَلاثَةَ أَيَّامٍ، فَلَمَّا كَتَبُوا الكِتَابَ، كَتَبُوا: هَذَا مَا قَاضَى يَدَعُوهُ يَدْخُلُ مَكَّةَ حَتَّى قَاضَاهُمْ عَلَى أَنْ يُقِيمَ بِهَا ثَلاثَةَ أَيَّامٍ، فَلَمَّا كَتَبُوا الكِتَابَ، كَتَبُوا: هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ، فَقَالُوا: لا نُقِرُ بِهَا، فَلَوْ نَعْلَمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللهِ مَا مَنْعَنَاكَ، لَكِنْ أَنْتَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِاللهِ، فَقَالُوا: لا نُقِرُ بِهَا، فَلَوْ نَعْلَمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللهِ، قَالَ: لا وَاللهِ لا أَمْحُوكَ قَالَ: «أَنَا رَسُولُ اللهِ، وَأَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِاللهِ»، ثُمَّ قَالَ لِعَلِيٍّ: «امْحُ رَسُولُ اللهِ»، قَالَ: لا وَاللهِ لاَ أَمْحُوكَ أَبَدًا، فَأَخَذَ رَسُولُ اللهِ اللهِ الكِتَابَ، فَكَتَبَ هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِاللهِ، لا يَدْخُلُ مَكَةً سِلاحٌ إِلَّا أَبَدًا، فَأَخَذَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ الْكِتَابَ، فَكَتَبَ هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِاللهِ، لا يَدْخُلُ مَكَةً سِلاحٌ إِلَّا فَقَالُوا: فَلُ لِعَلَيْ فَقَالُوا: قُلْ لِصَاحِبِكَ: اخْرُجْ عَنَا، فَقَدْ مَضَى الأَجُلُ، فَخَرَجَ النَّبِيُ عَقَالُوا: قُلْ لِصَاحِبِكَ: اخْرُجْ عَنَا، فَقَدْ مَضَى الأَجَلُ، فَخَرَجَ النَّبِيُ عَقَالُوا: قُلْ لِصَاحِبِكَ: اخْرُجْ عَنَا، فَقَدْ مَضَى الأَجَلُ، فَخَرَجَ النَّبِيُ عَيْهِا، مُتَمْ مَضَى الأَجَلُ، فَخَرَجَ النَّبِيُ عَقَالُوا: قُلْ لِصَاحِبِكَ: اخْرُجْ عَنَا، فَقَدْ مَضَى الأَجَلُ، فَخَرَجَ النَبِيُ عَلَيْهُ مَنْ مُنْ عَلَيْهِ اللهِ الْعَلَى عَلَيْهُ الْمُعَادِهُ وَمَضَى الأَجُلُ، فَخَرَجَ النَّبِيُ عَقَالُوا: قُلْ لِصَاحِبِكَ: اخْرُجْ عَنَا، فَقَدْ مَضَى الأَجَلُ، فَخَرَجَ النَّبِي عَلَى اللهِ الْعَلَى عَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَرْبُولُ اللهِ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْمَا عَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى اللهِ اللهِ عَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى اللهِ اللهِ الْعَلَى الْعَلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ

١٩٤٥ - وَعَن عَائِشَةَ ﴿ قَالَت فِي بَيعَةِ النَّسَاءِ: (إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَمْتَحِنُهُنَّ بِهَذِهِ الآيَةِ: ﴿ يَتَأَيُّهُا اللَّينَ ءَامَثُوّ إِذَا جَاءَ حُمُ الْمُؤْمِنَتُ مُهَاجِرَتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ ﴾ [الممتحنة: ١٠] إِلَى ﴿ غَفُورٌ تَحِيمٌ ﴾ [الممتحنة: ١٠] إِلَى ﴿ غَفُورٌ تَحِيمٌ ﴾ [الممتحنة: ١٠] فَمَنْ أَقَرَّ بِهَذَا الشَّرْطِ مِنْهُنَّ؛ قَالَ لَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿ قَدْ بَايَعْتُكِ ﴾ كَلامًا يُكَلِّمُهَا بِهِ، وَاللهِ مَا مَسَّتْ يَدُهُ يَدَ امْرَأَةٍ قَطُّ فِي المُبَايَعَةِ، وَمَا بَايَعَهُنَّ إِلَّا بِقَوْلِهِ)، مُتَّفَقٌ عَلَيه (١٠).

١٩٥ - وَعَن أُمَيمَةَ بِنتِ رُقِيقَةَ ﴿ قَالَت: (بَايَعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فِي نِسْوَةٍ، فَقَالَ لَنَا: «فِيمَا اسْتَطَعْتُنَّ وَأَطَقْتُنَّ»، قُلْتُ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَرْحَمُ بِنَا مِنَا بِأَنْفُسِنَا، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، بَايِعْنَا؛ تَعْنِي: صَافِحْنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿ إِنَّمَا قَوْلِي لِمِئَةِ امْرَأَةٍ كَقَوْلِي لِامْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ»)، رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابنُ مَاجَه وَمَالِكُ فِي «المُوطَّا»، وَقَالَ التِّرمِذِيُّ: (حديثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ) (٣).

⁽١) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: المغازي، ب: عمرة القضاء، ح: (٤٢٥١)، ومسلمٌ، ك: الجهاد، ب: صلح الحديبية في الحديبية، ح: (٤٦٢٩).

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: الشُّروط، ب: ما يجوز من الشُّروط في الإسلام، ح: (٢٧١٣)، ومسلمٌ، ك: الإمارة، ب: كيفيَّة بيعة النِّساء، ح: (٤٨٣٤).

⁽٣) التِّرمذيُّ واللَّفظ له، أبواب السِّير، ب: ما جاء في بيعة النِّساء، ح: (١٥٩٧)، وابن ماجه، أبواب الجهاد، ب: بيعة النِّساء، ح: (٢٨٧٤).

١٩٦٥ - وعَنِ المِسورِ وَمَروَانَ ﷺ: أَنَّهُمُ (١) اصْطَلَحُوا عَلَى وَضْعِ الْحَرْبِ عَشْرَ سِنِينَ، يَأْمَنُ فِيهِنَّ النَّاسُ، وَعَلَى أَنَّ بَيْنَنَا عَيْبَةً مَكْفُوفَةً، وَأَنَّهُ لَا إِسْلَالَ وَلَا إِغْلَالَ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢).

۱۹۷ - وروى البيهقيُّ في «دلائل النبوة» في أبواب قصَّة الحديبية عن عروة بنِ الزُّبيرِ وموسى بنِ عقبة هيه مرسلًا، فذكر القصَّة وفي آخرها: فكان الصَّلح بين رسول الله ﷺ وبين قريشٍ سنتين (٣).

وقال في «العناية» (٥/ ٤٥٦): (فكانت هذه المدَّةُ المرويَّةُ هي عشرَ سنين من المقدَّرات التي لا

⁼ قال السِّنديُّ في «حاشية مسند أحمد» ط: الرِّسالة (٤٤/ ٥٥٧): قولُه: «بايِعْنا»؛ أي: باليد، كأنَّ هذا مبنيٌّ على فهم أنَّه بمنزلةِ الوالدِ، «إنَّما قَولي»: بيان فائدةٍ أخرى؛ أي: أنا لا أصافح النِّساء، ولا أبايع كلَّ واحدةٍ منهنَّ بالكلام على حدةٍ، بل أبايع الجملة بكلام واحدٍ، فقد تمَّ بما سبق من الكلام بيعةُ الكلِّ.

⁽۱) قولُه: (أنَّهم اصطلحوا على وضع الحرب عشر سنين... إلخ): قال الشَّيخ ابن الهمام: (لا يقتصر جواز مدَّة الموادعة على المدَّة المذكورة، وهي عشر سنين؛ لأنَّ ما علَّل جوازها به هو حاجة المسلمين أو ثبوت مصلحتهم، فإنَّه قد يكون بأكثر، بخلاف ما إذا لم تكن الموادعة أو المدَّة المسمَّاة خيرًا للمسلمين، فإنَّه لا يجوز؛ لأنَّه تركُّ للجهاد صورة ومعني، وما أبيح إلا باعتبار أنَّه جهادٌ، وذلك إنَّما يتحقَّق إذا كان خيرًا للمسلمين، وإلا؛ فهو تركُّ للمأمور به، وبهذا يندفع ما نقل عن بعض العلماء من منعه أكثر من عشر سنين، وإنْ كان الإمام غير مستظهر، وهو قول الشَّافعيِّ، ولذلك قلنا: لا حدَّ لها، وإنَّ تقدير مدَّتها موكولٌ إلى رأي الإمام واقتضاء الحال)، كذا في «المرقاة». م

⁽٢) أبو داود واللَّفظ له، ك: الجهاد، ب: في صلح العدوِّ، ح: (٢٧٦٦)، قال ابن حجر في «الدراية» (٢/١١٧): (وأخرجه أحمدُ من هذا الوجه مطوَّلًا، فأصله في البخاريِّ ولكن ليس فيه ذكر المدَّةِ).

وفي «كشف المناهج والتناقيح»: (٣/ ٤٣٧): «والعيبة المكفوفة»: قال ابن الأثير: أي: بينهم صدرٌ نقيٌ من الغلّ والخداع، مطويٌ على الوفاء بالصُّلح، و«المكفوفة»: المشرجة المشدودة، و«الإسلال»: السَّرقة الخفيَّة، يقال: سلَّ البعيرَ في جوف اللَّيل إذا انتزعه من الإبل، ويقال: الإسلالُ: الغارة الظَّاهرة، وقيل: سلُّ السُّيوف، و«الإغلال»: الخيانة؛ أي: لا سرقة ولا خيانة.

⁽٣) البيهقيُّ في «دلائل النَّبُوَّة»: (٤/ ١٦٢)، وقال: (قولُهما: سنتين: يريدان بقاءَه حتى نقضَ المشركون عهدهم، وخرج النَّبيُ عَلَيُّ إليهم لفتح مكَّة، فأمَّا المدَّة التي وقع عليها عقد الصُّلح، فيشبه أنْ يكون المحفوظ ما رواه محمَّد بن إسحاق بن يسار، وهي عشر سنين، والله أعلم).

تمنع الزِّيادةَ والنُّقصانَ؛ لأنَّ مدَّةَ الموادعةِ تدور مع المصلحة، وهي قد تزيدُ وقد تنقصُ).

١٩٨٥ - وَعَن صَفُوانَ بِنِ سُلَيمٍ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَبْنَاءِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ عَنْ آبَائِهِمْ عَنْ رَسُولِ اللهِ عَلَيْهُ عَنْ آبَائِهِمْ عَنْ رَسُولِ اللهِ عَلَيْهُ عَنْ آبَائِهِمْ عَنْ رَسُولِ اللهِ عَلَيْهِ قَالَ: «أَلَا مَنْ ظَلَمَ مُعَاهِدًا، أَوِ انْتَقَصَهُ، أَوْ كَلَّفَهُ فَوْقَ طَاقَتِهِ، أَوْ أَخَذَ مِنْهُ شَيْتًا بِغَيْرِ طِيبِ نَفْسٍ، فَأَنَا حَجِيجُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدُ(١).



⁽١) أبو داود، ك: الخراج، ب: في تعشير أهل الدِّمّة إذا اختلفوا بالتّجارات، ح: (٣٠٥٢)، والحديث صحيحٌ.



وقولِ الله ﷺ: ﴿ يَتَأَيُّهَا اللَّذِينَ ءَامَنُوٓا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسُّ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَدَا أُو إِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةُ فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللّهُ مِن فَضْلِهِ اِن شَآءً إِنَّ اللّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ عامِهِمْ هَدُا أُو إِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةُ فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللّهُ مِن فَضْلِهِ إِن شَآءً إِنَّ اللّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [التوبة: ٢٨].

١٩٩٥ - وَعَن جَابِرِ بِنِ عَبِدِاللهِ ﷺ قَالَ: أَخبَرَنِي عُمَرُ بِنُ الخَطَّابِ ﷺ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «لَأُخرِ جَنَّ (١) الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ حَتَّى لَا أَدَعَ إِلَّا مُسْلِمًا»،.....

(۱) قولُه: «لأُخرِجَنَّ اليَهودَ والنَّصَارى من جزيرةِ العَرَبِ... إلخ»: ولم يتَّفق لرسول الله ﷺ ذلك، ثم أخرج عمرُ اليهودَ من خيبرَ إلى الشَّامِ، قال الشَّاميُّ: قولُه: «أرض العرب» في «مختصر تقويم البلدان»: جزيرة العرب خمسةُ أقسامٍ: تهامةُ ونجدٌ وحجازٌ وعروضٌ ويمنٌ، فأمَّا تهامة؛ فهي النَّاحية الجنوبيَّة من الحجاز، وأمَّا نجدٌ؛ فهي النَّاحية التي بين الحجاز والعراق، وأمَّا الحجاز؛ فهو جبلٌ بقبل من اليمن حتى يصل بالشَّام، وفيه المدينةُ وعُمان، وأمَّا العروض؛ فهو اليمامة إلى البحرين، وإنَّما سمِّي الحجاز حجازًا؛ لأنَّه حجز بين نجدٍ واليمامة، نظم بعضُهم حدَّها طولًا وعرضًا بقوله:

بحـــدٌ علمُـــه للحَشْــرِ بـاقي فمِــنْ عَــدنِ إلـــى رَبْـوِ العِــراقِ إلـــى أَرْضِ الشَّــامِ بالاتَّفـاقِ جزيرة مدنو الأعرابِ حَدَّثُ فأمَّا الطُّولُ عندَ محقِّقِيهِ وساحلُ جدَّةٍ إنْ سِرْتَ عَرْضًا

وأوجب أبو حنيفة ومالكٌ والشَّافعيُّ وغيرهم من العلماء إخراجَ الكافر من جزيرة العرب، وقالوا: لا يجوز تمكينُهم سكناها، وقال في «البدائع»: وأمَّا أرضُ العرب؛ فلا يُترك فيها كنيسةٌ ولا بيعةٌ، ولا يباع فيها الخمر ولا الخنزير، مِصرًا كانَ أو قريةً أو ماءً من مياهِ العرب، ويمنعُ المشركون أنْ يتَّخذوا أرض العرب سَكنًا ووطنًا، كذا=

ذكره محمَّدٌ رحمه الله؛ تفضيلًا لأرضِ العرب على غيرها، وتطهيرًا لها عن الدِّين الباطل، قال ﷺ: «لا يجتمعُ دينانِ في جزيرة العرب»، واختلف في أنَّ هذا الحكمَ لجميع جزيرة العرب أو لبعضها، فذهبْنا إلى الأول، وقلنا: عمَّ هذا الحكمُ جميع جزيرة العرب، ولكنَّ الشَّافعيَّ ذهب إلى الثَّاني، وخصَّ هذا الحكم بالحجازِ، ثم قال: لا يمنع الكفَّار من التَّردُّدِ مسافرين في الحجاز، ولا يُمكَّنون من الإقامة فيه أكثرَ من ثلاثةِ أيَّام، وقال في «الدر المختار» و«رد المحتار»: ولو دخل لتجارة؛ جاز، ولا يطيل، فيمنع من أنْ يطيلَ فيها المكثَ حتى يتَّخذ فيها مسكنًا؛ لأنَّ حالَهم في المقام في أرض العرب مع التزام الجزية كحالهم في غيرها بلا جزيةٍ، وهناك لا يُمنعون من التَّجارة، بل من إطالة المقام، فكذلك في أرض العرب، «شرح السِّير»، وظاهرُه أنَّ حدًّ الطُّول سنةٌ، تأمَّل.

وأمَّا دخولُه مكَّةَ وحرمِها؛ فلا يجوزُ عند الشَّافعيِّ، وجوَّزَ إمامُنا أبو حنيفة دخولَهم المسجدَ الحرام والحرم، وحجَّةُ الشَّافعيِّ قولُه تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجُسُّ فَلَا يَقَّرَبُوا الْمَشْجِدَ الْحَرَامَ بَعَّدَ عَامِهِمْ هَنَذَا﴾ [التوبة: ٢٨]، فعدم القربانِ عندَه عبارةٌ عن عدم الدُّخول، فيُمنعون من دخول المسجد الحرام خاصَّةٌ عملًا بظاهر الآية، ومالكٌ رحمه الله كما يمنع الدُّخول عن المسجد الحرام يمنعُ عن سائر المساجد قياسًا عليه، وعندنا: معنى عدم القربان مع الحجِّ والعمرة؛ أي: لا يدخلوا المسجدَ الحرام لأجلهما، ولا يمنعون من مجرَّد الدُّخول فيه، وفي ساثر المساجد، ويؤيِّدُنا قولُه تعالى: ﴿بَعْدَ عَامِهِمْ هَكَذَا﴾ [التوبة: ٢٨]؛ إذ لا يناسب النَّهي عن الدُّخول التَّقييدَ بعد العام بخلاف النَّهي عن الحجِّ والعمرةِ؛ لأنَّه لا يكون إلا بعد عام، فكأنَّه قيل: لا يتمكَّنوا من الحجِّ مرَّةً أخرى، وكذا يؤيِّدُنا: ﴿ وَإِنَّ خِفْتُمْ عَيْلَةٌ فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضِّلِهِ إِن شَاءً ﴾ [التوبة: ٢٨]؛ لأنَّ معناه: إنْ خفتم فقرًا بسبب الكفَّار، يأتون إلى المسجد الحرام للحجِّ جماعةً جماعةً ويشغلون فيه بالتِّجارة، فلو منعناهم؛ لفات العملُ بالتِّجارة، وهي سببٌ لبقائنا فنذلُّ بالفقر؛ فلا تخشوا منه فسوف يغنيكم الله من فضله إنْ شاء، من الغنائم أو المطر أو النَّبات أو مستأجر حجِّ الإسلام أو غير ذلك، وهذا المعنى إنَّما يناسب النَّهي عن الدُّخول للحجِّ والعمرة؛ إذ من المعلوم أنْ لو كان المراد النَّهيَ عن مجرَّد الدُّخول فيه، لم يخافوا منه عيلةً؛ إذ يمكن أنْ لا يدخلوا المسجد الحرام، ويشتغلون بالتِّجارة في بلدة مكَّة، ويكون ذلك سببًا لبقائهم، انتهى، وفي «المدارك»: فلا يقربوا المسجد الحرام، فلا يحجُّوا ولا يعتمروا كما كانوا يفعلون في الجاهليَّة بعد عامهم هذا، وهو عامُ تسع من الهجرة، حيث أمِّر أبو بكر ر المسجد الموسم، وهو مذهبنا، ولا يمنعون من دخول الحرم والمسجد الحرام وسائر المساجد عندنا، وعند الشَّافعيِّ: يمنعون من المسجد الحرام خاصَّةً، وعند مالكِ: يُمنعون منه ومن غيره، التقطتُه من «بذل المجهود» و«المرقاة» و«العرف الشذي» و «الدر المختار» و «رد المحتار» و «التفسيرات الأحمدية». م

رَوَاهُ مُسلِمٌ (١).

٠٠٠ - وَفِي رِوَايَةٍ: «لَئِنْ عِشْتُ، إِنْ شَاءَ الله؛ لَأُخْرِجَنَّ اليَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرةِ العَرَبِ» (٢٠).

٥٢٠١ وروى أحمد (٣) عَن أَبِي عُبَيدَةَ بِنِ الجَرَّاحِ ﴿ قَالَ: إِنَّ آخِرَ مَا تَكَلَّمَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: ﴿ وَأَهْلِ نَجَرَانَ مِن جَزِيرَةِ العَرَبِ».

وأيضًا غايةُ ما في حديث أبي عبيدة الذي صرَّح فيه بلفظ: «أهل الحجاز»: مفهومه معارضٌ لمنطوق ما في حديث ابن عبَّاسِ المصرَّح فيه بلفظ: «جزيرة العرب»، والمفهوم لا يقوى على معارضة المنطوق، فكيف يرجَّح عليه؟ فإنْ قلت: فهل يخصَّص لفظُ جزيرة العرب المنزَّل منزلة العامِّ؛ لِما له من الإجزاء بلفظ الحجاز عند من جوَّز=

⁽١) مسلم، ك: الجهاد، ب: إخراج اليهود والنَّصاري من جزيرة العرب، ح: (٤٥٩٤).

⁽٢) التّرمذيُّ عن جابرٍ، عن عمر بن الخطَّاب، أبواب السِّير، ب: ما جاء في إخراج اليهود والنَّصارى من جزيرة العرب، ح: (١٦٠٦)، وصحَّحه ابن حبَّان، ح: (٣٧٥٣)، وأصله عند مسلم كما مرَّ.

 ⁽٣) أحمد واللَّفظ له، ح: (١٦٩٩)، والدَّارميُّ، ح: (٢٥٤٠)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد»: (٥/ ٣٢٥): (رواه أحمدُ بإسنادَين، ورجالُ طريقين منها ثقاتٌ متَّصلٌ إسنادُهما).

⁽٤) قولُه: «أخرجوا يهود أهلِ الحجاز وأهل نجرانَ من جزيرة العرب»: (قيل: وللشّافعيّ ما روي أنَّ النّبيّ على المختوجوا اليهود من جزيرة العرب»؛ الخبر، وأجلى عمرُ أهل اللّهة من الحجاز، فلحق بعضُهم بالشّام وبعضُهم بالكوفة، وأجلى أبو بكر قومًا فلحقوا بخيبر، فاقتضى أنَّ المرادَ بجزيرة العرب هو الحجاز فقط، وقد أجيب عن هذا الاستدلال بأجوبة، منها: أنَّ حملَ جزيرة العرب على الحجاز وإنْ صحَّ مجازًا من إطلاق اسم الكل على البعض؛ فهو معارضٌ بالقلب، وهو أنْ يقال: المراد بالحجاز جزيرة العرب، إمَّا لانحجازها بالأبحار كانحجارها بالحرار الخمس، وإمَّا مجازًا من إطلاق اسم الجزء على الكلّ، فترجيحُ أحد المجازين مفتقرٌ إلى دليل، ولا دليل بالحرار الخمس، وإمَّا مجازًا من إطلاق اسم الجزء على الكلّ، فترجيحُ أحد المجازين مفتقرٌ إلى دليل، مقبولةٌ. إلا ما ادَّعاه من فهم أحد المجازين، ومنها: أنَّ في خبر جزيرة العرب زيادةً لم تغير حكم الخبر، والزيادةُ كذلك مقبولةٌ. ومنها: أنَّ استنباطَ كون علَّة التَّقرير في غير الحجاز هي مصلحةُ فرع ثبوت الحكم؛ أعني: التَّقرير؛ لِما عُلم من أنَّ المستنبطة إنَّما تؤخذ من حكم الأصل بعد ثبوته، والدَّليل لم يدلً إلا على نفي التَّقرير لا ثبوته؛ لِما تقدَّم في حديث: «المسلم والكافر لا تتراءى ناراهما»، وحديث: «لا يترك بجزيرة العرب دينان»، ونحوهما، فهذا الاستنباط واقعٌ في المقابلة النَّصُّ المصرَّح فيه بأنَّ العلَّة كراهةُ اجتماع دينين، فلو فرضْنا أنَّه لم يقع النَّصُّ إلا على إخراجهم من الحجاز؛ لكان المتعينُ إلحاقَ بقيَة جزيرة العرب به لهذه العلَّة، فكيف والنَّصُّ الصَّحيحُ مصرَّحٌ بالإخراج من جزيرة العرب.



قلُنا: (هذا الحديث الذي فيه الأمرُ بالإخراج من الحجاز فيه الأمرُ بإخراج أهل نجرانَ، وليس بنجران من الحجاز، فلو كان لفظ الحجاز مخصَّصًا للفظ جزيرة العرب على انفراده أو دالًّا على أنَّ المرادَ بجزيرة العرب الحجاز فقط كما قال الشَّافعيُّ؛ لكان في ذلك إهمالٌ لبعض الحديث وإعمالٌ لبعضٍ، وإنَّه باطلٌ).

٥٢٠٢ ـ وَعَنِ ابنِ عَبَّاسِ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ أَوصَى بِثَلَاثَةٍ قَالَ: «أَخرِجُوا(١) المُشرِكِينَ مِن جَزِيرَةِ

التَّخصيص بالمفهوم؟ قلتُ: هذا المفهوم من مفاهيم اللَّقَب، وهو غير معمولِ به عند المحقِّقين من أثمَّة الأصول، حتى قيل: إنَّه لم يقل به إلا الدَّقاق، وقد تقرَّر عند فحول أهل الأصول أنَّ ما كان من هذا القبيل يُجعل من قبيل التَّنصيص على بعض الأفراد، لا من قبيل التَّخصيص، إلا عند أبي ثورٍ)، كذا في «نيل الأوطار». م

(۱) قولُه: "أخرجوا المشركين من جزيرة العرب": (أي اليهود والنّصاري، وهما مشركو أهل الكتاب؛ لأنّهم يقولون: عزيرٌ ابن الله والمسيح ابن الله، وكذا المجوس وغيرهم من المشركين)، قاله في "بذل المجهود". وقال الطّحاويُّ في "مشكل الآثار": (وهذا الحديث فيه خلافُ ما رويناه قبله في هذا الباب من الذين أمر رسول الله عليه بإجلائهم من جزيرة العرب؛ لأنّ الذين أمر بإجلائهم منها فيما رويناه فيما تقدَّم منّا في هذا الباب هم اليهود والنّصاري، غير أنّا نخاف أن يكون ذلك إنّما أتى من قبل ابن عيينة؛ لأنّه كان يحدِّث من حفظه، فيحتمل أنْ يكون جعلَ مكان اليهود والنّصاري المشركين ولم يكن معه من الفقه ما يميّز به بين ذلك، والله أعلم بحقيقة الأمر في ذلك، غير أنّ النّلاثة أولى بالحفظ من واحدِ فما حفظوا ذلك أولى من لفظ الواحد ما يخالفهم فيه.

ودلً على ما ذكرنا ممّا قلناه في ذلك ما قد حدّثنا الرّبيعُ المراديُّ قال: قال: حدَّثنا أسدُ بن موسى قال: ثنا جريرُ بن عبد الحميد عن قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عن ابن عبّاسٍ قال: قال رسولُ الله ﷺ: "لا يصلح قبلتان بأرضٍ، وليس على مسلم جزيةٌ" بعد قوله: "لا يصلحُ قبلتان بأرضٍ" أنّه أراد بذلك أنَّ المسلمَ الذي ليس عليه جزيةٌ هو الذي كان قبل إسلامه على الجزية، وهم اليهود والنّصارى، لا بذلك أنَّ المسلمَ الذي ليس عليه جزيةٌ هو الذي كان قبل إسلامه على الجزية، وهم اليهود والنّصارى يدينون بما المشركين من العرب، ودلَّ ذِكره القبلةَ أنّه أراد مَن يدين بدينٍ لا من لا دينَ له، واليهود والنّصارى يدينون بما يدينون به، فهم ذوو قبلةٍ، والمشركون لا يدينون بشيء، فليسوا بذوي قبلةٍ، وفي ذلك معنى آخر لطيف ممّا يجب أنْ يوقف عليه، وهو أنَّ الذي أوصى به رسول الله ﷺ ممّا ذكر في حديث ابن عبّاسِ الذي رويناه عن يونس إنّما كان في مرض موته بعد ما أفنى الله ﷺ الشّرك وأهله برسول الله ﷺ بدخولهم في الإسلام، وقتل من أبي منهم الدُّخول في الإسلام، كما قال الله ﷺ وَلَا لَنْ اللّهُ السّرك وأهله برسول الله الله على الإسلام، كما قال الله الله الله على السّرك وأهله برسول الله عنه المرسول في الإسلام، كما قال الله الله عمران على الله على الله على الله على الله على الله عمران عمران

العَرَبِ وَأَجِيزُوا الوَفدَ نَحوَ مَا كُنتُ أُجِيزُهُم»، قال سعيدُ بن جبيرٍ: سَكَتَ ابنُ عَبَّاسٍ ، عَنِ الثَّالِثَةِ، أَو قَالَ: فَأُنسِيتُهَا، مُتَّفَقٌ عَلَيهِ(١).

٣٠٠٥ وعَن عَائِشَةً ﷺ قَالَت: كَانَ آخِرُ مَا عَهِدَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَن قَالَ: «لَا يُترَكُ بِجَزِيرَةِ الْعَرَبِ دِينَانِ»، رواه أحمدُ (٧٠).

٥٢٠٤ عَن أَبِي هُرَيرَة ﷺ قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ فِي الْمَسْجِدِ خَرَجَ النَّبِيُ ﷺ فَقَالَ: «انْطَلِقُوا إِلَى يَهُودَ»، فَخَرَجْنَا حَتَّى جِنْنَا بَيْتَ المِدْرَاسِ، فَقَالَ: «أَسْلِمُوا تَسْلَمُوا، وَاعْلَمُوا أَنَّ الأَرْضَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، وَإِنِّى أُرِيدُ أَنْ أُجْلِيَكُمْ مِنْ هَذِهِ الأَرْضِ، فَمَنْ يَجِدْ مِنْكُمْ بِمَالِهِ شَيْتًا؛ فَلْيَبِعْهُ، وَإِلَّا؛ فَاعْلَمُوا أَنَّ الأَرْضَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ»، مُتَّفَقٌ عَلَيهِ(٣).

٥٧٠٥ ـ وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَامَ عُمَرُ خَطِيبًا، فَقَالَ: إِنَّ (١) رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ عَامَلَ يَهُودَ خَيْبَرَ

⁼ وكان من أسلم طوعًا وكرهًا هم الذين أسلموا، وكان من سواهم ممَّن أفناهم القتل، فلم يكن حين أوصى رسول الله علي بما أوصى به ممًّا ذكرنا أحدٌ، فكيف يجوز أنْ يوصي بإخراج معدومين، وإنَّما كانت وصيَّتُه بإخراج موجودين، وهم اليهود والنَّصارى، وبالله التَّوفيقُ. م

⁽۱) مسلم، ك: الوصيَّة، ب: ترك الوصيَّة لمن ليس له شيءٌ يوصي فيه، ح: (٢٣٢)، والبخاريُّ، ك: المغازي، ب: مرض النَّبيُّ عَلِيُّةً ووفاته، ح: (٤٤٣١).

⁽٢) أحمدُ واللَّفظ له ح: (٢٦٣٥)، والطَّبرانيُّ في «المعجم الأوسط»: (٢/١١)، ح: (٢٠٦١)، قال الدَّارقطنيُّ في «علله»: (٢/ ٢٥): (هذا حديثٌ صحيحٌ)، وقال ابن عبد البرِّ في «التمهيد»: (١/ ١٦٥): (جاء هذا الحديث عن مالكِ في الموطَّاتِ كلِّها مقطوعًا، وهو يتَّصل من وجوءِ حسانٍ عن النَّبيِّ ﷺ من حديث أبي هريرة وعائشة ومن حديث عليِّ بن أبي طالب وأسامة).

⁽٣) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: الجزية والموادعة، ب: إخراج اليهود من جزيرة العرب، ح: (٣١٦٧)، ومسلمٌ، ك: الجهاد والسِّير، ب: إجلاء اليهود من الحجاز، ح: (٤٩٩١).

⁽٤) قولُه: «إنَّ رسولَ الله ﷺ كان عامَلَ يهودَ خيبرَ... إلخ»: اعلم أنَّ المزارعة لا تصحُّ عند الإمام، وعندهما تصحُّ، وبه يفتى للحاجة، وقياسًا على المضاربة بشروط، منها: ذكر المدَّة، وقيل: في بلادنا تصحُّ بلا بيان مدَّة ويستدلُّ بهذا=

عَلَى أَمْوَالِهِمْ، وَقَالَ: «نُقِرُكُمْ مَا أَقَرَّكُمُ اللهُ»، وَقَدْ رَأَيْتُ إِجْلاَءَهُمْ، فَلَمَّا أَجْمَعَ عُمَرُ عَلَى ذَلِكَ؛ أَتَاهُ أَحَدُ بَنِي أَبِي الحُقَيْقِ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، أَتُخْرِجُنَا وَقَدْ أَقَرَّنَا مُحَمَّدٌ ﷺ، وَعَامَلَنَا عَلَى الأَمْوَالِ وَشَرَطَ بَنِي أَبِي الحُقَيْقِ، وَعَامَلَنَا عَلَى الأَمْوَالِ وَشَرَطَ ذَلِكَ لَنَا، فَقَالَ عُمَرُ: أَظَنَنْتَ أَنِّي نَسِيتُ قَوْلَ رَسُولِ اللهِ ﷺ: «كَيْفَ بِكَ إِذَا أُخْرِجْتَ مِنْ خَيْبَرَ تَعْدُو بِكَ ذَلِكَ لَنَا، فَقَالَ عُمَرُ: أَظَنَنْتَ أَنِّي نَسِيتُ قَوْلَ رَسُولِ اللهِ ﷺ: «كَيْفَ بِكَ إِذَا أُخْرِجْتَ مِنْ خَيْبَرَ تَعْدُو بِكَ قَلُوصُكَ لَيْلَةً بَعْدَ لَيْلَةٍ»، فَقَالَ: كَانَتْ هَذِهِ هُزَيْلَةً مِنْ أَبِي القاسِمِ، قَالَ: كَذَبْتَ يَا عَدُوّ اللهِ، فَأَجْلاَهُمْ عُمَرُ، وَأَعْطَاهُمْ قِيمَةَ مَا كَانَ لَهُمْ مِنَ الثَّمَرِ، مَالًا وَإِبِلًا، وَعُرُوضًا مِنْ أَقْتَابٍ وَحِبَالٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ، رَوَاهُ البُخَارِيُّ (۱).



الحديث، ويقع على أوَّل زرع واحدٍ، وعليه الفتوى، «المجتبى» و «البزازية»، وعبارة «البزازية»: وعن محمَّدٍ جوازها بلا بيان المدَّة، وتقع على أوَّل زرع يخرج واحدٍ، وبه أخذ الفقيه أبو اللَّيث، وعليه الفتوى، وإنَّما شرط محمَّدٌ بيان المدَّة في الكوفة ونحوها؛ لأنَّ وقتَها متفاوتٌ عندهم وابتداؤها وانتهاؤها مجهولٌ عندهم، اه، لكنْ قال في «الخانية» بعد ذلك: والفتوى على القول الأوَّل وتأوَّل هذا الحديث صاحبُ القول الأوَّل على أنَّه عائدٌ إلى مدَّة العهد؛ لأنَّه ﷺ كان عازمًا على إخراج الكفَّار من جزية العرب، وقيل: جاز ذلك أوَّل الإسلام خاصَّة للنَّبِ ﷺ، قال في «الشرنبلالية»: فقد تعارض ما عليه الفتوى، وتمام الأدلَّة من الجانبين مبسوطٌ في المطوَّلات، هذا حاصل ما في «الدر المختار» و «رد المحتار» و «المرقاة». م

⁽۱) البخاريُّ، ك: الشُّروط، ب: إذا اشترط في المزارعة إذا شئت أخرجتك، ح: (۲۷۳۰). وفي «تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة»: (۳/ ٦٦): (هذه هُزيلةٌ من أبي القاسم: هُزيلة: تصغير هَزلةٍ، وهي المرَّة من الهزْل الذي هو نقيض الجدُّ).



والمأخوذ من التّغلبيّ وهديّة أهل الحرب للإمام، والذي أخذنا من أهل الحرب بلا قتال، ومن جملة هذا النّوع ما يأخذ العاشر من أهل الحرب وأهل الذّمّة إذا مرّوا عليه، ومال أهل نجران، وما صولح عليه أهل الحرب على ترك القتال قبل العاشر من أهل الحرب وأهل الذّمّة إذا مرّوا عليه، ومال أهل نجران، وما صولح عليه أهل الحرب على ترك القتال قبل نزول العسكر بساحتهم، لا خمس في ذلك عندنا، كلّ ذلك يصرف إلى مصالح المسلمين مثل سدّ الثّغور -أي: تحصينها بالرّجال - والعدّة والدّخيرة وبناء القناطر والجسور وأرزاق القضاة والعمّال الذين يأخذون الصّدقات، والرُّقباء على السّواحل، ومثل أرزاق العلماء -أي: أصحاب التّفسير والفقه والحديث والعلوم الشّرعيّة - ومثل المقاتِلة ومثل نفقة ذراري هؤلاء؛ لأنّ نفقة الذُّريّة على الآباء، فلو لم يعطوا كفايتهم؛ لاحتاجوا إلى الاكتساب، وإنّما قيّد بقوله: بلا قتال؛ لأنّ المأخوذ منهم بالقتال يخمّس، ثم يقسم بين الغانمين، وأفاد بقوله: كسدّ الثّغور بكاف التّمثيل: أنّه يصرف أيضًا هذا النّوع لنحو الكراع والسّلاح وعمارة المساجد والرّباطات والعدّة للعدوّ وحفر أنهار العامّة وترميمها والصّرف على إقامة شعائر المساجد من وظائف الإمامة والأذان ونحوهما. والثّاني من أنواع بيت المال: الزّكاة والمُشر، ومصرفهما ما ذكر في كتاب الزّكاة ممّن يجوز صرف الزّكاة إليه.

والتَّالث: خمس الغنائم والمعادن والرِّكاز، ومصرفه ما ذكره الله تعالى في قوله: ﴿فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَـهُ. ﴾ [الأنفال: ١١]؟ الآية، وقد ذكر في كتاب السِّير.

والرَّابع: اللَّقَطات والتَّرِكات التي لا وارث لها، ودية مقتولٍ لا وليَّ له، ومصرفها اللَّقيط الفقير، والفقراء الذين لا أولياء لهم، يعطون منها نفقاتهم وأدويتهم، ويكفَّن منها موتاهم، ويعقل منها جناياتهم، وعلى الإمام أنْ يجعل لكلِّ نوعٍ من هذه الأنواع بيتًا يخصُّه، ولا يخلط بعضها ببعض، فإنْ لم يكن في بعضها شيءٌ؛ فله أنْ يستقرض عليه من النَّوع الآخر، ويصرفه إلى أهل ذلك، ثم إذا حصل من ذلك النَّوع شيءٌ يردُّه في المستقرض منه، إلا أنْ يكون المصروف من الصَّدقات أو خمس الغنيمة على أهل الخراج وهم فقراء، فإنَّه لا يردُّ فيه شيئًا؛ لانَّهم مستحقُّون للصَّدقات، وكذا في غيره إذا صرفه إلى مستحقًه، ويجب على الإمام أنْ يتَقى الله تعالى، ويصرف إلى كلِّ مستحقًّ قدر حاجته=



وقولِ الله ﷺ: ﴿ وَمَا أَفَاءَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا آَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلِ وَلارِكَابِ وَلَكِكَنَ ٱللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ, عَلَى مَن يَشَاءً وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [الحشر: ٦].

٣٠٠٦ عن ابن العَدِيِّ بنِ عَدِيًّ الكِندِيِّ أَنَّ عُمرَ بنَ عَبدِ العَزِيزِ كَتَبَ إِلَى مَن سَأَلَهُ عَن مَوَاضِعِ الفَيءِ أَنَّهُ مَا حَكَمَ بِهِ عُمرُ بنُ الخطَّابِ ﷺ، فَرَآهُ المُؤمِنُونَ عَدلًا مُوَافِقًا لِقَولِ النَّبِيِّ ﷺ: «جَعَلَ اللهُ الفَيءِ أَنَّهُ مَا حَكَمَ بِهِ عُمرُ بنُ الخطَّابِ ﷺ، فَرَضَ الأُعطِيَّةَ وَعَقَدَ لِأَهلِ الأَديَانِ ذِمَّةً بِمَا فَرَضَ عَلَيهِم مِنَ الجِزيَةِ لَم الحَقَّ عَلَى لِسَانِ عُمرَ وَقَلبِهِ»، فَرَضَ الأُعطيَّة وَعَقَدَ لِأَهلِ الأَديَانِ ذِمَّةً بِمَا فَرَضَ عَلَيهِم مِنَ الجِزيَةِ لَم يَضرِب (١) فيها بِخُمُسٍ وَلَا مَعْنَمٍ، رواه أَبُو دَاوُدَ في «سننه» في كتاب الخراج (٢).

٧٠٧٥ ـ وروي(٢) أنَّ النَّبِيَّ عَلَيْ أَخذ الجزية، وكذا عمرُ وكذا معاذٌ على ووضع في بيت المال

⁼ من غير زيادةٍ، فإنْ قصَّر في شيءٍ من ذلك؛ كان الله عليه حسيبًا، هذا حاصل ما في شروح «الكنز». م

⁽۱) قولُه: «لم يضْرِبْ فيها بخُمُسِ»: قال في «رحمة الأمة»: مال الفيْء، وهو ما أخذ من مشركٍ لأجل كفره بغير قتالٍ كالجزية المأخوذة على الرُّؤوس وأجرة الأرض المأخوذة باسم الخراج، أو ما تركوه فزعًا وهربوا، ومال المرتد إذا قتل في ردَّته، ومال كافرٍ مات بلا وارثٍ، وما يؤخذ منهم من العشر إذا اختلفوا إلى بلاد المسلمين أو صولحوا عليه، هل يخمس أم لا؟ قال أبو حنيفة وأحمد في المنصوص عنه: هو للمسلمين كافَّة فلا يخمَّس، بل جميعه لمصالح المسلمين، وقال مالكُّ: كلُّ ذلك في غير مقسوم، ويصرفه الإمام في مصالح المسلمين بعد أخذ حاجته منه، وقال الشَّافعيُّ: يخمَّس، وقد كان ذلك لرسول الله ﷺ، وما الذي يصنع به بعده؟ فقولان: أحدها: لمصالح المسلمين، والثَّاني: للمقاتِلة، والذي يخمَّس منه قولان: الجديد: أنَّه يخمَّس جميعُه، وهي رواية عن أحمد، والقديم: لا يخمَّس إلا ما تركوه فزعًا وهربوا. م

⁽٢) أبو داود واللَّفظ له، ك: الخراج، ب: في صفايا رسول الله ﷺ من الأموال، ح: (٢٩٧٢)، قال الزَّيلعيُّ: (وهو ضعيفٌ، فإنَّ فيه مجهولًا، وعمر بن عبد العزيز لم يدرك عمر بن الخطَّاب)، «نصب الراية»: (٣/ ٤٣٧).

⁽٣) قولُه: (روي أنَّ النَّبِيَ ﷺ أخذ الجزية... إلخ): هذا قول صاحب «الهداية»، استدلَّ بفعله عليه الصَّلاة والسَّلام؛ فإنَّه أخذ الجزية من مجوس هجر ونصارى نجران، وفرض الجزية على أهل اليمن على كل حالم دينارًا، ولم ينقل قطُّ في ذلك أنَّه خمَّسه، بل كان بين جماعة المسلمين، ولو كان؛ لنُقل، ولو بطريقٍ ضعيفٍ على ما قضت به العادة، ومخالفة ما قضت به العادة باطلٌ، فوقوعه باطلٌ، بل قد ورد فيه خلافه، أخرجه أبو داود عن ابن العديِّ بن عديِّ الكنديِّ... إلخ، كذا في «فتح القدير». م

ولم يخمس^(۱).

٥٢٠٨ - وَعَن عُمَرَ ﷺ قَالَ: (كَانَتْ أَمْوَالُ بَنِي النَّضِيرِ مِمَّا أَفَاءَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ، مِمَّا لَمْ يُوجِفِ المُسْلِمُونَ عَلَيْهِ بِخَيْلِ وَلا رِكَابٍ، فَكَانَت (٢) لِرَسُولِ اللهِ ﷺ خَاصَّةً، يُنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ مِنْهَا نَفَقَةَ سَنَتِهِ، ثُمَّ يَجعَلُ (٣) مَا بَقِيَ فِي السِّلاحِ وَالكُرَاعِ عُدَّةً فِي سَبِيلِ اللهِ)، مُتَّفَقٌ عَلَيهِ (٤).

٥٢٠٩ وَعَن مَالِكِ بِنِ أُوسِ بِنِ الحَدَثَانِ قَالَ: ذَكَرَ عُمَرُ بِنُ الخَطَّابِ ﷺ يَومًا الفَيءَ، فَقَالَ:
 (مَا أَنَا (٥) بِأَحَقَّ بِهَذَا الْفَيْءِ مِنْكُمْ، وَمَا أَحَدٌ مِنَّا بِأَحَقَّ بِهِ مِنْ أَحَدٍ، إِلَّا أَنَّا عَلَى مَنَازِلِنَا مِنْ كِتَابِ اللهِ ﷺ،

(١) كذا في «الهداية في شرح بداية المبتدي» ت: بكداش (٤/ ٢٣٤)، ولم أجده صريحًا إلا عن عمر وقد سلف لفظه قبل، وانظر «إعلاء السنن» ب: لا تخمَّس الجزية.

(٢) قولُه: (فكانت لرسول الله على خاصة... إلخ): قال ابن الهمام: (معناه أنَّ النَّصرُّفَ فيها كان إليه كيف شاء). م

(٣) قولُه: «ثمَّ يجعل ما بقي في السِّلاح والكراع عدَّةً في سبيل الله»: قال ابن الهمام: (ما أوجف المسلمون عليه من أموال الحرب بغير قتالٍ يصرف في مصالح المسلمين كما يصرف الخراج، وكذا الجزية من عمارة القناطر والجسور وسدِّ الثغور وكري الأنهار العظام التي لا ملك لأحدِ فيها كسيحون وجيحون والفرات ودجلة، وإلى أرزاق القضاة والمحاسبين والمعلَّمين والمقاتلة، وحفظ الطَّريق من اللُّصوص، فلا يختصُّ به، ولا بشيءٍ منه أحدٌ، قالوا: وهي مثل الأراضي التي أجلوا أهلها عنها والجزية، ولا خمس في ذلك عندنا.

وكان رأي عمر أنَّ الفيء لا يخمَّس كما تخمَّس الغنيمة، بل تكون بجملته معدَّة لمصالح المسلمين ومجعولة لنوائبهم على تفاوت درجاتهم وتفاوت طبقاتهم، وإليه ذهب عامَّة أهل الفتوى غير الشَّافعيِّ؛ فإنَّه كان يرى أنْ يخمَّس الفيءُ، ويصرف أربعة أخماسه إلى المقاتلة والمصالح)، التقطته من «المرقاة». م

- (٤) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: التَّفسير، سورة الحشر، ب: ﴿ مَّا أَفَاتَهُ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ ﴾ [الحشر: ٧]، ح: (٤٨٨٥)، ومسلمٌ، ك: الجهاد والشَّير، ب: حكم الفيء، ح: (٤٥٧٥).
- (٥) قولُه: (ما أنا بأحقَّ بهذا... إلخ): في (أحقٌ) إشارةٌ إلى أنَّه هُ ليس أحقَّ به، كما كان عليه الصلاة والسلام أحقَّ به. قولُه: (من كتاب الله هُ): حالٌ من منازلنا؛ أي: حاصلةٌ منه، والأظهر أنَّ الاستثناءَ منقطعٌ؛ أي: لكنْ نحن على منازلنا ومراتبنا المبيَّنة من كتاب الله، كقوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَآءَ الْمُهَاجِرِينَ ﴾ [الحشر: ١٨]؛ الآياتِ الثَّلاث، وقوله سبحانه: ﴿وَالسَّيِقُونَ مِنَ ٱلْمُهَاجِرِينَ وَٱلْأَصَارِ ﴾ [النوبة: ١٠٠]؛ الآية، وغيرهما من الآيات الدَّالة على =

وَقَسْمِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَالرَّجُلُ وَقِدَمُهُ، وَالرَّجُلُ وَبَلَاؤُهُ، وَالرَّجُلُ وَعِيَالُهُ، وَالرَّجُلُ وَحَاجَتُهُ)، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدُ').

٠٢١٠ وعنهُ قَالَ: كَانَ فِيمَا(٢) احتجَّ فيهِ عُمَرُ ﴿ أَنْ قَالَ: (كَانَتْ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ ثَلَاثُ صَفَايَا: بَنُو النَّضِيرِ وخيبرُ وفَدَكُ، فَأَمَّا بَنُو النَّضِيرِ؛ فَكَانَتْ حَبْسًا لِنَوَافِيهِ، وَأَمَّا فَدَكُ؛ فَكَانَتْ حَبْسًا لِأَبْنَاءِ السَّبِيلِ، وَأَمَّا فَدَكُ؛ فَكَانَتْ حَبْسًا لِأَبْنَاءِ السَّبِيلِ، وَأَمَّا فَدَكُ؛ فَكَانَتْ حَبْسًا لِأَبْنَاءِ السَّبِيلِ، وَأَمَّا فَكُ فَكَانَتْ خَبِيرُ؛ فَجَزَّاهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ ثَلَاثَةَ أَجْزَاءٍ: جُزْ أَيْنِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، وَجُزْءًا نَفَقَةً لِأَهْلِهِ، فَمَا فَضُلَ

= تفاوت منازل المسلمين.

وقولُه: (وقَسْمِ رسولِه ﷺ) بالجرِّ: عطفٌ على كتاب الله؛ أي: ومن قسمه ممَّا كان يسلكه ﷺ من مراعاة التَّمييز بين أهل بدرٍ وأصحاب بيعة الرِّضوان وذوي المشاهد الذين شهدوا الحروب وبين المعيل وغيره المشار إليه بقوله: «فالرَّجل وقِدمه»؛ أي: سبقُه في الإسلام.

وقولُه: (والرجل وبلاؤه): والمراد مشقّته وسعيه، (والرَّجل وعياله)؛ أي: ممَّن يمونه، (والرَّجل وحاجته)؛ أي: مقدِّرًا حاجته، (فالرَّجل وقدمه): على وجه التَّفسير لقوله: (إلا أنَّا على منازلنا... إلخ)، قال التُّوربشتيُّ: كان رأي عمر ﷺ أنَّ الفيء لا يخمَّس، وأنَّ جملته لعامَّة المسلمين يصرف في مصالحهم لا مزيَّة لأحدِ منهم على آخرَ في أصل الاستحقاق، وإنَّما التَّفاوت في التَّفاضل بحسب اختلاف المراتب والمنازل، وذلك إمَّا بتنصيص الله تعالى على استحقاقهم، كالمذكورين في الآية خصوصًا، منهم من كان من المهاجرين والأنصار؛ لقوله تعالى: ﴿وَالسَّدِهُونَ النُّوبَةِ وَالنَّرُ اللهُ اللهُ الله الله الله الله الله، وإمَّا بحسن بلائه، المُقطه من «المرقاة». م

- (١) أبو داود واللَّفظ له، ك: الخراج، ب: فيما يلزم الإمام من أمر الرَّعيَّة، ح: (٢٩٥٠)، وأحمد: (٢٩٢)، وحسَّنه ابن حجر في «الهداية»: (١٠٦/٤).
- (٢) قولُه: (كان فيما احتج به عمر ﷺ ...إلخ): (أي: استدلَّ به على أنَّ الفيءَ لا يخمَّس، وذلك بمحضرٍ من الصَّحابة ولم ينكروا عليه)، قاله في «المرقاة». م
- (٣) قولُه: (وأمَّا خيبر؛ فجزَّ أها رسول الله عَلَيْ ثلاثة أجزاء... إلخ): في «شرح السنة»: إنَّما فعل النَّبيُ عَلَيْ ذلك؛ لأنَّ خيبر كانت لها قرى كثيرةٌ فتح بعضها عنوةً، وكان للنَّبيِّ عَلَيْ منها خمس الخمس، وفتح بعضها صلحًا من غير قتالٍ وإيجاف خيلٍ وركابٍ، وكان فيثًا خالصًا لرسول الله على يضعه حيث أراه الله تعالى من حاجته ونواثبه ومصالح المسلمين، فاقتضت القسمة والتَّعديل أنْ يكون الجميع بينه وبين الجيش أثلاثًا، كذا في «المرقاة». م

⁼ نفاوت منارل المسلمين.

عَنْ نَفَقَةِ أَهْلِهِ جَعَلَهُ بَيْنَ فُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ)، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ(١).

٥٢١١ وعَنِ المُغِيرَةِ قَالَ: إِنَّ عُمَر بنَ عَبدِ العَزِيزِ جَمَعَ بَنِي مَرْوَانَ حِينَ اسْتُخْلِفَ، فَقَالَ: إِنَّ مُرَ بنَ عَبدِ العَزِيزِ جَمَعَ بَنِي مَرْوَانَ حِينَ اسْتُخْلِفَ، فَقَالَ: إِنَّ مُرْسُولَ اللهِ عَيْدٍ كَانَتْ لَهُ فَدَكُ، فَكَانَ يُنْفِقُ مِنْهَا وَيَعُودُ مِنْهَا عَلَى صَغِيرِ بَنِي هَاشِم، وَيُزَوِّجُ مِنْهَا أَيْمَهُمْ، وَإِنَّ فَاطِمَةَ سَأَلَتُهُ أَنْ يَجْعَلَهَا لَهَا فَأَبَى، فَكَانَتْ كَذَلِكَ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللهِ عَيْدٍ حَتَّى مَضَى لِسَبِيلِهِ، فَلَمَّا أَنْ وُلِّي عُمَرُ عَلَى أَبُو بَكُرٍ عَنْهَ، عَمِلَ فِيهَا بِمَا عَمِلَ النَّبِيُ عَيْدٍ فِي حَيَاتِهِ حَتَّى مَضَى لِسَبِيلِهِ، فَلَمَّا أَنْ وُلِّي عُمَرُ عَنْهِ أَنْ وَلَي عُمرُ عَمْلُ فِيهَا بِمِثْلِ مَا عَمِلَ حَتَّى مَضَى لِسَبِيلِهِ، ثُمَّ أَقْطُعَهَا مَرْوَانُ، ثُمَّ صَارَتْ لِعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالَ عَملَ لِيهِ الْمَعْهَا مَرْوَانُ، ثُمَّ صَارَتْ لِعُمرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالَ عَملَ لِيهِ بِعَلَى مَا كَانَتْ؛ يَعْنِي: عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ عَيْدٍ السَّولَ اللهِ عَيْدٍ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدُ اللهِ عَلَى عَلْدُ وَالْ اللهِ عَلَيْهَا السَّلَام، لَيْسَ لِي بِحَقِّ، وَأَنَا أَشْهِدُكُمْ أَنِّي قَدْ رَدَدُتُهَا عَلَى مَا كَانَتْ؛ يَعْنِي: عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ عَيْدٍ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدُ (٢).

٧١١٥ - وعَن عَوفِ بنِ مَالِكٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَتَاهُ الفَيَّ قَسَمَهُ فِي يَومِهِ، فَأَعطَى الأَهِلَ اللهِ عَظَينِ، وَأَعطَى الأَعزَبَ حَظَّا، فَدُعِيتُ فَأَعطَانِي حَظَّينِ وَكَانَ لِي أَهلُ، ثُمَّ دُعِيَ بَعدِي عَمَّارُ بنُ يَاسِرِ فَأُعطِي حَظَّا وَاحِدًا، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٠).

٢١٣ - وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: (رَأَيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَوَّلَ مَا جَاءَهُ شَيٌّ بَدَأَ بِالمُحَرَّدِينَ (٥))،

⁽١) أبو داود، ك: الخراج، ب: في صفايا رسول الله ﷺ من الأموال، ح: (٢٩٦٧)، وحسَّنه ابن حجر في «الهداية»: (١٠٧/٤).

⁽٢) أبو داود، ك: الخراج، ب: في صفايا رسول الله ﷺ من الأموال، ح: (٢٩٧٢)، وهو أثرٌ صحيحٌ، وهذا إسنادٌ حسنٌ، ينظر: «سنن أبي داود» ت الأرنؤوط: (٤/ ٥٩١).

⁽٣) (فأعطى الآهل حظَّين... إلخ): (ويستفاد منه أنْ يدفع من مال الفيء أرزاق المقاتلة وذراريهم، وفسَّر النَّراري في شرح «درر البحار»: بالزَّوجة والأولاد، فلو لم يعطوا كفايتهم؛ لاحتاجوا إلى الاكتساب، ولا يفرغون للقتال)، أخذته من «الهداية» و «رد المحتار»، وقال في «نيل الأوطار»: (وفيه دليلٌ على أنَّه ينبغي أنْ يكون العطاء على مقدار أتباع الرَّجل الذي يلزم نفقتهم من النَّساء وغيرهنَّ إذ غير الزَّوجة مثلها في الاحتياج إلى المؤنة).

⁽٤) أبو داود، ك: الخراج، ب: في قسم الفيء، ح: (٢٩٥٣)، وحسَّنه ابن حجر في «الهداية»: (٤/ ١٠٥).

⁽٥) قولُه: «بدأنا بالمحرَّرين»؛ (أي: المعتقين، وذلك أنَّهم قومٌ لا ديوان لهم، وإنَّما يدخلون في جملة مواليهم، وقال=



رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(١).

٥٢١٤ ـ وَعَن عَائِشَةَ ﴿ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ أَنَّ النَّبِي ﷺ أَتِي بِظَنْيَةٍ فِيهَا خَرَزٌ، فَقَسَمَهَا لِلْحُرَّةِ وَالْأَمَةِ، قَالَتْ عَائِشَةُ: (كَانَ أَبِي (٢) يَقْسِمُ لِلحُرِّ وَالْعَبِدِ)، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢).

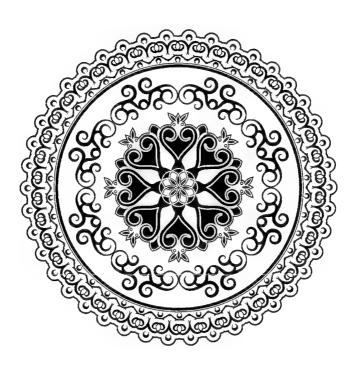


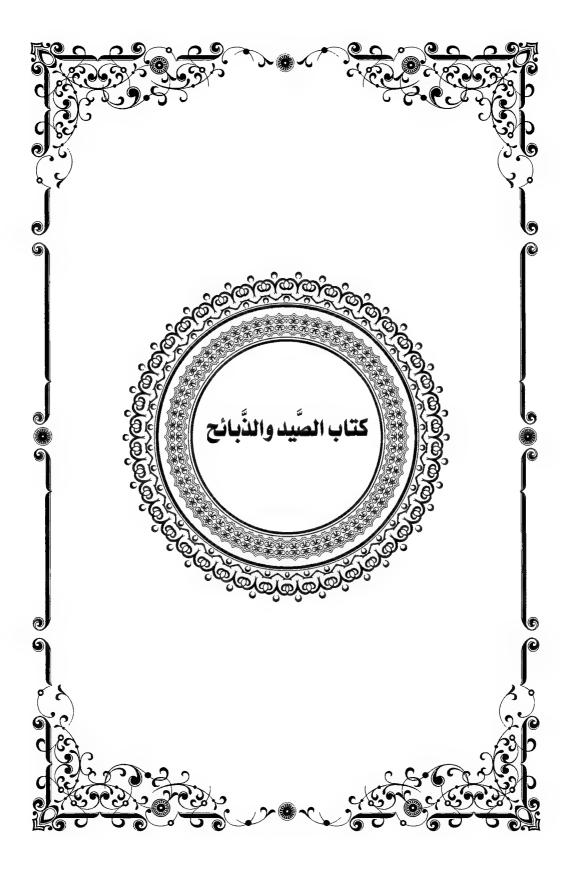
بعض الشُّرَّاح: أي: بدأ في أول وقت مجيء الفيء بإعطائه نصيبَ المكاتبين، قال ابن الملك: وقيل: أي: المنفردين
 لطاعة الله خلوصًا)، كذا في «المرقاة». م

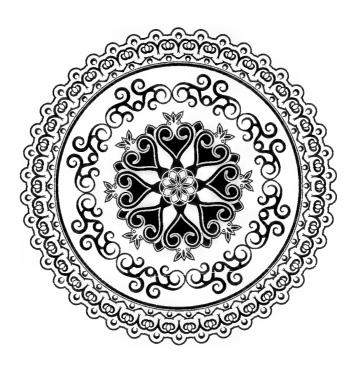
⁽١) أبو داود، ك: الخراج، ب: في قسم الفيء، ح: (٢٩٥١)، وحسَّنه ابن حجر في «الهداية»: (٤/ ٢٠٦).

⁽٢) قولُه: (كان أبي يقسم للحرِّ والعبد): (أيْ: يعطي كلَّ واحدِ من الحرِّ والعبد بقدر حاجته من الفيء، والظَّاهر أنْ يكون المراد من العبد والأمة المعتوقين أو المكاتبين؛ إذ المملوك لا يملك، ونفقته على مالكه لا على بيت المال)، كذا في «المرقاة». م

⁽٣) أبو داود واللَّفظ له، ك: الخراج، ب: في قسم الفيء، ح: (٢٩٥٢)، وأحمد: (٢٥٢٢٩)، وحسَّنه ابن حجر في «الهداية»: (٢/٢٥٤).









وقسول الله هذا: ﴿ يَسْتَلُونَكَ مَاذَآ أُحِلَ لَمُمْ أَلُ أُحِلَ لَكُمُ الطَّيِبَكُ وَمَا عَلَمْتُ وَاللهِ عَلَيْهِ وَاللهُ عَلَيْهِ مُكَلِّيِينَ وَاللهُ عَلَيْهُ وَاللهُ عَلَيْهُ وَالْقَوْا اللهَ إِنَّ اللهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴾ [المائدة: 3]، وقولِه تعالى: ﴿ أُحِلَ لَكُمْ صَيْدُ البَرِ مَا دُمَتُ مُرُمًا وَاتَّ قُوا اللهَ عَلَيْهُ وَحُرْمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ البَرِ مَا دُمَتُ مُرَمًا وَاتَّ قُوا اللهَ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ وَحُرْمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ البَرِ مَا دُمَتُ مُرَمًا وَاتَّ قُوا اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ وَحُرْمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ البَرِ مَا دُمَتُ مُرمًا وَاتَّ قُوا اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ وَاللهُ اللهُ اللهُ

وجملة ما فهم من الآية أنَّ من أرسل كلبًا أو صقرًا إلى صيد؛ يحلُّ له ذلك الصَّيد بشرائطَ، الأوَّل: أنْ يكون الكلب أو الصَّقر للمسلم وما في معناه، ويكون معلَّمًا، ثم يُعلم المعلَّم بترك أكل الكلب ثلاث مرَّاتٍ، ورجوع البازيُّ بدعائه، والثاني: أنْ يكون بجرحه البتَّة عنده، والثَّالث: أنْ يسمِّي عند الإرسال، والرَّابع: إنَّه إنْ يدركُه؛ ذَكَّاهُ ثانيًا، وإنْ لم يدركه؛ كفي، فإنْ فقد شيءٌ من الشُّروط المذكورة بأنْ لم يكنْ معلَّمًا، أو يكون معلَّمًا لكنْ لم يجرح، أو لم يسمِّ عند الإرسال، أو أدركه حيًّا ولم يذكّه ثانيًا، أو شاركه كلبٌ غيرُ معلَّم أو كلبٌ لم يذكر اسم الله عليه، أو كلبُ مجوسيِّ؛ حرُم البتَّة، هذا هو بيان أحكام الاصطياد بالسِّباع، وهكذا الحال في الاصطياد برمي السَّهم، إنْ رمى سهمًا إلى صيدِ وسمَّى وجرح؛ أكلَ، فإنْ لم يدركُه حيًّا؛ كفي، وإنْ أدركه حيًّا؛ ذكَّاه ثانيًا مسمِّيًا، فإنْ لم يسمَّ عليه أو لم يجرحه أو أدركه ولم يذكّه؛ حرُم البتَّة)، كذا في «التفسيرات الأحمدية». م

⁽۱) قولُه: ﴿ وَمَا عَلَمْتُ مِينَ الْجَوَارِجِ ... ﴾ إلخ: (والمرادُ من الجوارح كواسبُ الصَّيد من سباع البهائم والطَّير كالكلب والفهد والعقاب والعقاب والصَّقر والبازي والشَّاهين وغير ذلك من ذي نابٍ أو مخلبٍ، هذا هو قول الشَّافعيِّ، وهو روايةٌ عن أبي يوسف، وهو المذكور في «البيضاوي»، و «الكشاف»، وقال في «المدارك»: وقيل: الجوارح من الجراحة، فيكون الجرح شرطًا للحلِّ، وهو مذهب أبي حنيفة رحمه الله، صرَّح بذلك في «الهداية»، حيث قال أوَّلًا: إنَّ الجوارح هو الكواسب في تأويل، ثمَّ ذكر أنَّ في قوله تعالى: ﴿ وَمَا عَلَمْتُ مِينَ ٱلجَوَارِجِ ﴾ [المائدة: ٤] ما يشير إلى اشتراط الجرح؛ إذ هو من الجراحة في تأويل، ولا تنافي بينهم، وأبو يوسف لم يشترط رجوعًا إلى التَّأويل الأوَّل.

تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْنَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَا أَهِلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَٱلْمُنْخَنِقَةُ وَٱلْمُوقُوذَةُ وَٱلْمُرَدِيةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَا أَهِلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَٱلْمُنْخَنِقَةُ وَٱلْمُوقُوذَةُ وَٱلْمُرَدِيةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَا أَكُلُ ٱلسَّبُعُ ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

٥٢١٥ ـ عَن عَدِيٌّ بنِ حَاتِم ﷺ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِذَا (٢) أَرْسَلْتَ كَلْبَكَ؛ فَاذْكُرِ اسمَ اللهِ،

(١) قولُه: ﴿ وَيُحْرَمُ عَلَيْهِ مُ ٱلْخَبْيِثَ ﴾: (وفيه دليلٌ على حرمة ما سوى السّمك من حيوان البحر؛ لأنَّ كلَّها خبيثٌ، فيكون ردًّا على الشَّافعيِّ رحمه الله في حليَّة جميع حيوان البحر)، كذا في «التفسيرات الأحمدية». م

(٢) قولُه: "إذا أرسلْتَ كلبَكَ... إلخ»: قال في "الهداية»: وإذا أرسل كلبه المعلَّم أو بازيَّه، وذكر اسم الله تعالى عند إرساله، فأخذ الصَّيد وجرحه، فمات؛ حلَّ أكلُه؛ لِما روينا من حديث عديٍّ هُهُ؛ ولأنَّ الكلبَ أو البازيَّ آلةٌ، واللَّبح لا يحصل بمجرَّد الآلة إلا بالاستعمال، وذلك فيها بالإرسال، فنزَّل منزلة الرَّمي وإمرار السَّكِين، فلا بدَّ من التَّسمية عنده، ولو تركه ناسيًا؛ حلَّ أيضًا على ما بيناً، وحرمة متروكِ التَّسمية عامدًا في اللَّبائح، ولا بدَّ من الجرح في ظاهر الرُّواية، والفتوى عليه ليتحقّق الدَّكاةُ الاضطراريُّ، وهو الجرح في أيِّ موضع كان من البدن، بانتساب ما وجد من الآلة إليه بالاستعمال، وفي ظاهر قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَمْتُهُ مِنَ ٱلبَواحِ ﴾ [المائدة: ٤] ما يشير إلى اشتراط الجرح؛ إذ هو من الجرح؛ بمعنى: الجراحة في تأويلٍ، فيحمل على الجارح الكاسب بنابه ومخلبه، ولا تنافي، وفيه أخذُ باليقين، وعن أبي يوسف رحمه الله أنَّه لا يشترط رجوعًا إلى التَّأويل الأوَّل، وجوابُه ما قلنا، فإنْ أكل منه الكلب أو الفهد؛ لم يؤكل، وإنْ أكل منه البازيُّ؛ أكل، والفرق أنَّ بدن البازيُّ لا يحتمل الضَّرب، وبدن الكلب يحتمل، فيضرب ليتركه، وإنَّ التَّعليم تركُ ما هو مألوفه عادةً، والبازيُّ متوحِّشُ متنفِّر، فكانت الإجابة آية تعليمه، أمَّا الكلب؛ فهو ألوفٌ يعتاد الانتهاب، فكان آية تعليمه ترك مالوفه، وهو الأكل والاستلاب.

وقولةُ: «فإن أكلَ منه الكلبُ... إلخ»: هو مؤيَّلٌ بما رويناه من حديث عديٍّ ، وهو حجَّةٌ على مالكِ رحمه الله وعلى الشَّافعيِّ رحمه الله في قوله القديم في إباحة ما أكل الكلب منه، اه.

وقال في «نتائج الأفكار»: فإنْ قيل: روى أبو ثعلبة الخشني هذا أنّه عليه السلام قال في صيد الكلب: «وإنْ أكلَ منه»، وذلك دليل واضحٌ لمالكِ والشَّافعيِّ، قلت: رواية أبي ثعلبة معارَضةٌ بحديث عديٍّ، وحديث عديٍّ مرجَّحٌ على حديث أبي ثعلبة؛ لأنّه حديث يحلُّ ما أكل منه الكلب، وحديث عديٍّ يحرِّم ما أكل الكلب منه، وقد عرف في أصول الفقه أنَّ المحرِّم يرجَّح على المُحِلِّ عند التَّعارض، فيجعل ناسخًا له، فوجب العمل بحديث عديٍّ دون حديث أبي ثعلبة، انتهى، وفي «الهداية»: وإنْ أدرك المرسل والصَّيد حيًّا؛ وجب عليه أنْ يذكيّه، وإنْ ترك تذكيته حتى مات؛ لم يؤكل، وكذا الباريُّ والسَّهم؛ لأنّه قدر على الأصل قبل حصول المقصود بالبدل؛ إذ المقصود هو الإباحة ولم تثبت قبل موته، فبطل =

فَإِنْ أَمسَكَ عَلَيكَ فَأَدرَكتَهُ حَيًّا؛ فَاذبَحهُ، وَإِن أَدرَكتَهُ قَد قَتَلَ وَلَم يَأْكُل مِنهُ؛ فَكُلهُ، وَإِنْ أَكَلَ؛ فَلَا تَأْكُل، فَإِنْ أَمسَكَ عَلَى نَفْسِهِ، فَإِنْ وَجَدتَ مَعَ كَلِيكَ كَلبًا غَيرَهُ وَقَد قَتَلَ؛ فَلَا تَأْكُل، فَإِنَّكَ لَا تَدرِي أَيُّهُمَا قَتَلَ، وَإِذَا وَإِذَا رَمِيتَ (١) بِسَهِ مِكَ؛ فَلَا تَأْكُل إِن شِئتَ، وَإِن رَمِيتَ (١) بِسَهِ مِكَ؛ فَكُل إِن شِئتَ، وَإِن وَجَدتَهُ (٢) بِسَهِ مِكَ؛ فَلَا تَأْكُل إِن شِئتَ، وَإِن وَجَدتَهُ (٢) غَريقًا فِي المَاءِ؛ فَلَا تَأْكُل اللهُ مُتَّقَقٌ عَلَيهِ (٣).

⁼ حكم البدل، وإنْ خنقه الكلب ولم يجرحه؛ لم يؤكل؛ لأنَّ الجرح شرطٌ على ظاهر الرَّواية، وإنْ شاركه كلبٌ غيرُ معلَّمِ أو كلبُ مجوسيِّ أو كلبٌ لم يذكر اسم الله عليه _يريد به عمدًا _؛ لم يؤكل؛ لِما روينا في حديث عديٍّ ﷺ؛ ولأنَّه اجتمع المبيح والمحرَّمُ فيغلَّب جهة الحرمة نصًّا أو احتياطًا. م

⁽۱) قولُه: «وإذا رميْتَ بسهمك... إلخ»: يعني: إذا وقع سهمٌ بصيدٍ فتحامل الصَّيدُ؛ أي: تكلَّف المشي أو الطَّيران بمشقَّة مع وقوع السَّهم فيه، وغاب عن النَّظر؛ فإنْ لم يقعد الرَّامي عن الطَّلب ولم يزَلْ في طلبه حتى وجده ميتًا؛ فهو حلالٌ، وإنْ قعد هو عن طلبه ثم أصابه ميتًا؛ لا يحلُّ؛ لقوله ﷺ لأبي ثعلبة: «إذا رميْتَ سهمَكَ فغاب ثلاثَةَ آيًامٍ»، وفي هذه الرواية: «غاب عنك يومًا، فأدركُته فكله مالم ينتن»، وروي أنَّه ﷺ كره أكل الصَّيد إذا غاب عن الرَّامي، وقال: «لعلَّ هوامَّ الأرض قتلته»، فيحمل هذا على ما إذا قعد عن طلبه، والحديث الأوَّل على ما إذا لم يقعد؛ ولأنَّه يحتمل أنْ يموت بسبب آخر، فيعتبر فيما يمكن التَّحرُّز عنه؛ لأنَّ الموهوم في المحرَّمات كالمتحقِّق، وسقط اعتباره فيما لا يمكن التَّحرُز عنه للضَّرورة؛ لأنَّ الاعتبارَ فيه يؤدِّي إلى سدِّباب الاصطياد، وهذا لأنَّ الاصطياد يكون غالبًا في البراري، وتواري الصَّيد فيها غالبٌ، فما لم يقعدْ عن طلبه حلَّ أكلُه دفعًا للضَّرورة، ولا ضرورة فيما إذا اشتغل بعملِ آخرَ فيحرم، وهو القياس في الكلِّ، إلا أنَّنا تركناه للضَّرورة فيما لا يمكن التَّحرُّز عنه، وبقي على الأصل فيما يمكن، ويشترط للحلِّ أنْ لا يوجد جراحة سهمه، هذا حاصل ما في شروح «الكنز». م

⁽Y) قولُه: «وإن وجدْتَه غريقًا... إلخ»: قال في «الهداية»: وإذا رمى صيدًا فوقع في الماء أو وقع على سطحٍ أو جبلٍ ثم تردًى منه إلى الأرض؛ لم يؤكل؛ لأنّه المتردِّية، وهو حرامٌ بالنَّصِّ؛ ولأنّه احتمل الموت بغير الرَّمي، إذ الماء مهلكٌ، وكذا السُّقوط من علوِّ، يؤيِّد ذلك قولُه ﷺ لعديٍّ هه: «وإنْ وقعتْ رميتك في الماء؛ فلا تأكل؛ فإنّك لا تدري أنَّ الماءَ قتله أو سهمُك»، وإنْ وقع على الأرض ابتداءً؛ أكل؛ لأنّه لا يمكن الاحتراز عنه، وفي اعتباره سدُّ باب الاصطياد، بخلاف ما تقدَّم؛ لأنّه يمكن التَّحرُّز عنه، فصار الأصل أنَّ سببَ الحرمة إذا اجتمعا وأمكن التَّحرُّز عمًا هو سبب الحرمة ترجَّح جهة الحرمة احتياطًا، وإنْ كان ممّا لا يمكن التَّحرُّز عنه؛ جرى وجوده مجرى عدمه؛ لأنَّ التَكليفَ بحسب الوسع. م

⁽٣) البخاريُّ، ك: الذَّبائح، ب: الصَّيد إذا غـاب عنــه يومين أو ثلاثةً، ح: (٥٤٨٤)، ومسلمٌ، ك: الصَّيد والذَّبائح، ب:=

٩٢١٦ - ورَوَى ابنُ أَبِي شَيبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ» (١) وَالطَّبَرَ إِنِيُّ فِي «مُعجَمِهِ» عَن أَبِي رَزِينٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الصَّيدِ يَتَوَارَى عَن صَاحِبِهِ، قَالَ: «لَعَلَّ هَوَامَّ الأَرضِ قَتَلَتهُ».

٧١٧هـ وَرَوَى عَبدُ الرَّزَّاقِ(٢) نَحوَهُ عَن عَائِشَةَ ﷺ مَرفُوعًا.

وقال علماؤنا: (يحمل هذا الحديثُ على ما إذا قعد عن طلبه، والأوَّلُ على ما إذا لم يقعد) (٣).

٣١٨ه - وَعن ابن عبَّاسٍ ﷺ قال: (مَا أَمسَكَ عَلَيكَ كَلبُكَ إِن كَانَ عَالِمًا؛ فَكُل، فَإِن أَكَل؛ فَلَا تَأْكُل مِنهُ، فَإِنَّمَا أَمسَكَ عَلَى تَفسِه، وَأَمَّا الصَقرُ والبَازِي؛ فَكُل وَإِن أَكَل؛ فَإِنَّ تَعلِيمَهُ إِذَا دَعَوتَهُ أَن يُجِيبَك، وَلا تَسْتَطِيعُ ضَرِبَهُ حَتَّى يَدَعَ الأَكَل)، رواه محمَّدٌ في «كتاب الآثار»(١).

٥٢١٩ ـ وروى سعيد بن منصورِ عَن رَاشِدِ بنِ سَعدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «ذَبِيحَةُ الْمُسْلِمِ حَلالٌ وَإِنْ لَمْ يُسَمِّهُ •

الصَّيد بالكلاب المعلَّمة، ح: (۱۹۸۱).

⁽١) الطَّبرانيُّ في «المعجم الكبير»: (١٩/ ٢١٤)، ح: (٤٧٨)، واللَّفظ له، وابن أبي شيبة مرسلًا برجالِ ثقاتٍ ما في معناه، ك: الصَّيد، ب: الرَّجل يرمى الصَّيد ويغيب عنه ثم يجد سهمه فيه، ح: (٢٠٠٣٣).

⁽٢) عبد الرَّزَّاق، ح: (٨٤٦١).

⁽٣) «الهداية في شرح بداية المبتدي»: (٤٠٧/٤).

⁽٤) محمَّدٌ في «الآثار»، ب: صيد الكلب، ح: (٨٢٣)، وقال العوَّاد: (إسنادُه جيَّدٌ)، وأخرجه أبو يوسف في «الآثار»، ح: (١٠٦٥)، وفي «صحيح البخاري»: (٧/ ٨٧) قبل حديث: (٥٤٨٣): ووقال ابن عبَّاسٍ: (إنْ أكل الكلبُ؛ فقد أفسده، إنَّما أمسك على نفسه، والله يقول: ﴿تُعَلِّمُ تُهُنَّ مِمَّا عَلَمَكُمُ اللهُ ﴾ [المائدة: ٤] فتضرب وتعلَّم حتى يترك.

مَا لَمْ يَتَعَمَّدُ»(١).

• ٢٢٠ - وقال البخاريُّ (٢) تعليقًا: قَالَ ابنُ عَبَّاسٍ ﴿ اللهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسُقُ ﴾ [الأنعام: ١٢١]، وَالنَّاسِي لاَ يُسَمَّى فَاسِقًا).

وقال مالكٌ رحمه الله: حديث (٣) عائشة على: «اذكروا أنتم اسم الله وكُلُوا» كان في ابتداء الإسلام (١٠).

«إِذَا عَلِمتَ أَنَّ سَهِمَكَ قَتَلَهُ وَلَم تَرَ فِيهِ أَثْرَ سَبُع؛ فَكُل»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ(٥).

وقلنا: وقد علمت أنَّ في حلِّها شرطًا آخرَ، وهو أنْ لايقعد عن الطَّلب.

قال في «البدائع»: وقد روي أنَّ رجلًا أهدى إلى النَّبِيِّ عَيْكِ صيدًا، فقال له: من أين لك هذا؟ قال:

⁼ يحلُّ بخلاف متروك التَّسمية عامدًا فإنَّه يحرم بالاتِّفاق، ولهذا قال أبو يوسف والمشايخ رحمهم الله: إنَّ متروك التَّسميةِ عامدًا لايسع فيه الاجتهاد، ولو قضى القاضي بجواز بيعه؛ لاينفذ؛ لكونه مخالفًا للإجماع)، اه، وقال العَلَّامة العينيُّ: (ويؤيِّدنا هذا الحديث وتعليق البخاريِّ). م

⁽۱) «زوائد مسند الحارث»: (۲۸۱)، ح: (٤١٠)، وفي «إتحاف الخيرة»: (٥/ ٢٨١): (هذا إسنادٌ مرسلٌ ضعيفٌ؛ لضعف الأحوص بن حكيم).

⁽٢) البخاريُّ ك: النَّبائح، ب: التَّسمية على النَّبيحة ومن ترك متعمَّدًا.

⁽٣) قولُه: «حديث عائشة... إلخ»: وتمامُه ما رواه البخاريُّ: (٧٣٩٨)، عن عائشة قالت: قالوا: يا رسول الله، إنَّ هَاهُنا أقوامًا حديث عهدهم بشركٍ، يأتونا بلحمانٍ لا ندري يذكرون اسم الله عليها أم لا، قال: «اذكروا أنتمُ اسمَ الله، وكُلُوا»، قال في «عمدة القاري»: استدلَّ قومٌ بهذا الحديث على أنَّ التَّسميةَ على الذَّبيحة ليست بواجبةٍ؛ إذ لو كانت واجبةً؛ لَما أمرهم عَلَيُّ بأكل ذبيحة الأعراب أهل البادية، وأجيب بأنَّ هذا كان في ابتداء الإسلام، والدَّليل عليه أنَّ ما لكًا زاد في آخره: (وذلك في أوَّل الإسلام)، ويمكن أنَّهم لم يكونوا جاهلين بالتَّسمية. م

⁽٤) «موطَّأ مالكِ» ت: الأعظمي: (٣/ ٦٩٦)، ح: (١٧٨١).

⁽٥) التَّر مذيُّ واللَّفظ له، أبواب الصَّيد، ب: ما جاء في الرَّجل يرمي الصَّيد فيغيب عنه، ح: (١٤٦٨)، وأبو داود نحوه، ب: الصَّيد، ح: (٢٨٤٩)، وقال التَّرمذُّي: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

رميته بالأمس وكنت في طلبه، حتى هجم عليَّ اللَّيلُ فقطعني عنه، ثم وجدته اليوم، فقال عليه السلام: «إنَّه غاب عنك ولا أدري لعلَّ بعض الهوامِّ أعانك عليه، لا حاجة لي فيه» (١١).

٢٢٢هـ وروي عن ابن عبَّاسِ ﷺ أنه سُئِلَ عن ذلك، فَقَالَ: (كُل مِمَّا أَصمَيتَ، وَدَع مَا أَنمَيتَ)(٢).

قال أبو يوسف رحمه الله: الإصماء: ما عاينه، والإنماء ما توارى عنه، وقال هشامٌ عن محمَّدِ رحمه الله: الإصماء ما لم يتوارَ عن بصرك، والإنماء ما توارى عن بصرك إلا أنَّه أقيم الطَّلبُ مقام البصر للضَّرورة (٣٠).

٥٢٢٣ ـ وَعَن أَبِي ثَعلَبَةَ الخُشَنِيِّ ﷺ قَالَ: قُلتُ: يَا نَبِيَّ اللهِ (١٠)، إِنَّا بِأَرْضِ قَوْم مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ،

المسألة التَّانية عن الصَّيد بالقوس وبالكلب المعلَّم وغير المعلَّم، فأجاب بقوله: «وما صدْتَ» إلى آخره، ويستفاد=

⁽١) «بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع»: (٥/ ٥٥)، وينظر رقم الحديث: (٥١٥١ - ٥١٥١).

⁽٢) عبد الرَّزَّاق، ح: (٨٤٥٥)، وابن أبي شيبة، ك: الصَّيد، ب: الرَّجل يرمي الصَّيد ويغيب عنه، ح: (٢٠٠٣٦)، وأخرجه الطَّبرانيُّ مرفوعًا في «المعجم الأوسط»: (٥/ ٣٥٦)، ح: (٥٥٤٣)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد»: (٤/ ١٦٢): (رواه الطَّبرانيُّ في الأوسط، وفيه عباد بن زيادٍ بفتح العين وثَقه أبو حاتم وغيره، وضعَّفه موسى بن هارونَ وغيره).

⁽٣) «بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع»: (٥/ ٥٩).

⁽³⁾ قولُه: (يا نبيّ الله إنّا بأرضِ قومٍ أهلِ الكتاب، أفناكل في آنيتهم... إلىن): استفتى أبو ثعلبة المذكورُ رسول الله على مسألتين: الأولى: عن الأكل في آنية أهل الكتاب، فأجاب النّبيُ على بقوله: "فإنْ وجدتم غيرها؛ أي: غير آنية أهل الكتاب؛ فلا تأكلوا فيها، وإلا؛ فاغسلوها وكلوا فيها»، وهذا التفصيل يقتضي كراهة استعمالها إنْ وجد غيرها، مع أنَّ الفقهاء قالوا بجواز استعمالها بعد الغسل بلا كراهة، سواءٌ وجد غيرها أو لا، وأجيب بأنَّ المرادَ النّهي عن الآنية التي يطبخون فيها لحوم الخنازير ويشربون فيها الخمور، وإنَّما نهى عنها بعد الغسل للاستقذار وكونها معدَّة للنّجاسة، ومراد الفقهاء أواني الكفار التي ليست مستعملة في النّجاسات غالبًا، قلت: التّحقيقُ في هذا أنَّ في حديث أبي ثعلبة هذا ترجيحَ الظّاهر على الأصل؛ لأنَّ الأصلَ في آنية أهل الكتاب والمجوس الطّهارة، ومع هذا فقد أمر بغسلها عند عدم وجود غيرها، والصّحيح أنَّ الحكم للأصل حتى تتحقَّق النَّجاسة، ثم يحتاج إلى الجواب عن الحديث، فأجيب بجوابين أحدها: أنَّ الأمرَ بالغسل للاحتياط والاستحباب، والثاني: أنَّ المرادَ بالحديث حالةِ تحقَّق نجاستها، ويدلُّ عليه قوله في رواية أبي داود: إنَّا نجاور أهل الكتاب وهم يطبخون في قدورهم الخزير ويشربون في آنيتهم الخمر، فقال رسول الله عليه: "إنْ وجذتُم غيرها؛ فكلوا فيها واشربوا، وإنْ لم تجدوا غيرها؛ فاغسلوها بالماء وكلوا وشربوا»، فافهم.

أَفَنَأْكُلُ فِي آنِيَتِهِمْ؟ وَبِأَرْضِ صَيْدٍ، أَصِيدُ بِقَوْسِي، وَبِكَلْبِي الَّذِي لَيْسَ بِمُعَلَّمٍ وَبِكَلْبِي المُعَلَّمِ، فَمَا يَصْلُحُ لِيَ آنِيَتِهِمْ؟ وَبِأَرْضِ صَيْدٍ، أَصِيدُ بِقَوْسِي، وَبِكَلْبِي الَّذِي لَيْسَ بِمُعَلَّمٍ وَبِكَلْبِي المُعَلَّمِ، فَمَا يَصْلُوهَا لِي؟ قَالَ: «أَمَّا مَا ذَكَرْتَ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ؛ فَإِنْ وَجَدُنُمْ غَيْرَهَا؛ فَلَا تَأْكُلُوا فِيهَا، وَمَا صِدْتَ بِكَلْبِكَ المُعَلَّمِ، فَذَكَرْتَ اسْمَ اللهِ؛ فَكُلْ، وَمَا صِدْتَ بِكَلْبِكَ المُعَلِّمِ، فَذَكَرْتَ اسْمَ اللهِ؛

٥٢٢٤ - وفي رواية التَّرمذيِّ: قَالَ: قُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ! إِنَّا أَهْلُ سَفَرٍ نَمُرُّ بِاليَهُودِ، وَالنَّصَارَى، وَالمَّجُوسِ، فَكَ نَجِدُ غَيْرَ آنِيتِهِمْ، قَالَ: «فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا غَيْرَهَا؛ فَاغْسِلُوهَا بِالمَاءِ، ثُمَّ كُلُوا فِيهَا

منه أحكامٌ، الأوَّل: فيه جواز الصَّيد بالقوس إذا ذكر اسم الله عليه، وفي رواية أبي داود من حديث عمرو بن شعيبٍ عن أبيه عن جدِّه أنَّ أعرابيًّا يقال له: أبو ثعلبة قال: يا رسول الله، إنَّ لي كلابًا مكلَّبةً؛ الحديث، وفيه: أقني في قوسي، قال: «كل ما ردَّتْ عليكَ قوسُكَ، ذكيًّا وغير ذكحٌ»، قال: وإنْ تغيَّب عنِّي؟ قال: «وإنْ تغيَّبَ عنك، ما لم يصِلَّ أو تجدْ فيه أثرَ غير سهمك»، قولُه: «ما لم يصّل» بكسر الصَّاد المهملة واللَّام الثقيلة؛ أي: ما لم يُنتِنْ، الثَّاني: وجوب اشتراط التَّسمية، وقد مرَّت مباحثها عن قريب، الثَّالث: إنَّ الكلبَ لا بدَّ أنْ يكون معلَّمًا، فإذا صاد بكلبه المعلَّم وذكر اسم الله عند الإرسال؛ فإنَّه يؤكل، وإذا صاد بكلب غير معلَّم، فإنْ أدرك ذكاتَه؛ يذكَّى ويؤكل، وإلا؛ فلا يؤكل، الرَّابع: إنَّ ذكر الكلب مطلقًا يتناول أيَّ لونٍ كان أبيضَ أو أسودَ أو أحمرَ، فيجوز بأيِّ لونٍ كان، وفيه حجَّةٌ على أحمدَ حيث لا يجوِّز بالكلب الأسود وإنْ كان معلَّمًا، الخامس: إنَّ فيه شرطين: كونُ الكلب معلَّما والتَّسمية، فإذا أرسل كلبًا غيرَ معلَّم أو أرسل معلَّمًا بغير تسمية أو وجدَ كلبًا قد صادَ من غير إرسالِ؛ فلا يحلُّ صيدُه، إلا بأنْ يدركه فيه حياةٌ مستقرَّةٌ، ثم يذكِّيه، قالَه في «عمدة القاري»، وقال في «المرقاة»: ولمَّا كان السُّؤال مركّبًا من مسألتين قال مفصِّلًا في الجواب، أمَّا ما ذكرت من آنية أهل الكتاب؛ أي: ومن الأكل فيها؛ «فإن وجدُّتُمْ غيرَها؛ فلا تأكلوا فيها»؛ أي: احتياطًا؛ لقوله ﷺ: «دعْ ما يَريبُك إلى ما لا يَريبُك»، وتنزُّهَا عن استعمال ظروفهم المستعملة في أيديهم ولو بعد الغسل، وتنفيرًا عن مخالطتهم على طريق المبالغة، وهذا هو التَّقوي، وما بعده حكم الفتوي، والعبرة بعموم اللَّفظ لا بخصوص السَّبب الآتي ذكرُه، «وإنْ لم تجدوا»؛ أي: غيرَها «فاغسلوها»: أمرُ وجوب إذا كان هناك غلبة الظَّنِّ على نجاستها، وأمرُ ندب إذا كان الأمر بخلاف ذلك، قاله ابن الملك، أمره ﷺ بغسل إناء الكفَّار فيما إذا تيقَّن نجاسته، وما لا؛ فكراهتُه تنزيهيَّةُ، «وكلوا فيها». م

⁽۱) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: النَّبائح، ب: صيد القوس، ح: (٤٥٧٨)، ومسلمٌ، ك: الصَّيد، ب: الصَّيد بالكلاب المعلَّمة، ح: (٤٩٨٣).

وَاشْرَبُوا»(١).

٥٢٢٥ ورَوَى التِّرمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ^(٢) عَن قبِيصَةَ بِنِ هُلبٍ عَن أَبِيهِ ﷺ قَالَ: سَأَلتُ النَّبِيَّ ﷺ عَن طَعَامِ النَّصَارَى، وَفِي رِوَايَةٍ: سَأَلَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: إِنَّ مِنَ الطَّعَامِ طَعَامًا أَتَحَرَّجُ مِنهُ، فَقَالَ: «لَا يَتَخَلَّجَنَّ فِي صَدرِكَ شَيءٌ ضَارَعتَ فِيهِ النَّصَرَانِيَّةً».

٣٧٦٥ - وَعَن عَدِيٍّ بِنِ حَاتِمٍ ﷺ قَالَ: قُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ! إِنَّا نُرسِلُ الكِلَابَ المُعَلَّمَةَ، قَالَ: «كُل (٣) مَا أَمسَكنَ عَلَيكَ» قُلتُ: إِنَّا (٤) نَرمِي بِالْمِعْرَاضِ؟ قَالَ: «كُلْ مَا خَزَقَ،

وفي «شرح المصابيح» لابن الملك (١/٤): «أتحرَّجُ»؛ أي: أجتنب وأمتنع، «منه»: من الحرج: الضّيق في الأصل، ويقع على الإثم والحرام، «فقال: لا يتخلَّجَنَّ في صدرك شيءٌ»؛ أي: لا يتحرَّكَنَّ في قلبك شكُّ وريبةٌ، «ضارعت»؛ أي: شابهت، «فيه النَّصرانيَّة»؛ أي: الملَّة النَّصرانيَّة من حيث إنَّ ما وقع في قلب أحدهم أنَّه حرامٌ أو مكروهٌ؛ فهو كذلك، وهذا في المعنى تعليلٌ للنَّهي، وخصَّ النَّصرانيَّة بالذِّكر؛ لأنَّ السَّائل _وهو عديُّ بنُ حاتم الطَّائيُّ _كان قبل الإسلام نصرانيًّا.

- (٣) قولُه: «كُلُ ما أمسكُنَ عليكَ»: (في هذا الإطلاق المطابق لقوله تعالى: ﴿ فَكُلُوا عُمَّا آمَسَكُنَ عَلَيَكُمْ ﴾ [المائدة: ٤] من غير قيد بالجرح؛ تأييدٌ؛ لِما روى الحسن عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنّه لا يشترط الجرح، وظاهر المذهب أنّه يشترط جرح ذي الناب، وذي المخلب للصّيد في أيِّ موضع كان؛ لتحقُّق الذّكاة الاضطراريَّة، قالوا: ووجهه أنّ المقصودَ إخراجُ الدَّم المسفوح، وهو بالجرح عادةً، فأقيم الجرح مقامه، كما في الذّكاة الاختياريَّة والرَّمي بالسَّهم؛ ولأنّه لو لم يجرحهُ صار موقوذة، وهي محرَّمةُ بالنَّصِّ، والفتوى على ظاهر الرِّواية، والأصل هنا أنَّ الموتَ إنْ حصل بالجرح بيقينٍ؛ يؤكل، وإنْ حصل بالغَقل أو شكّ فيه؛ لا يؤكل حتمًا أو احتياطًا)، أخذته من «المرقاة» و«العناية». م
- (٤) قولُه: "إِنَّا نرمي بالمعراض... إلخ»: قال في "الهداية»: (وما أصابه المعراضُ بعرضه لم يؤكل، وإنْ جرحه؛ يؤكل؛ لقوله على ما قدَّمناه، ولا يؤكل ما أصاب بحدِّه؛ فكل، وما أصاب بعرضه؛ فلا تأكل، ولأنَّه لا بدَّ من الجرح؛ ليتحقَّق معنى الدَّكاة على ما قدَّمناه، ولا يؤكل ما أصابه البندقة فمات بها؛ لأنَّها تدقُّ وتكسر ولا تجرح، فصار كالمعراض إذا لم=

⁽۱) التَّرمذيُّ، أبواب الصَّيد، ب: ما جاء ما يؤكل من صيد الكلب وما لا يؤكل، ح: (١٤٦٤)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)، وأصله في الصَّحيحين، يُنظر ما قبله.

⁽٢) التَّرمذيُّ، أبواب السِّير، ب: في طعام المشركين، ح: (١٥٦٥)، وأبو داود، ك: الأطعمة، ب: كراهية التقذُّر للطَّعام، ح: (٣٧٨٤)، وقال التِّرمذيُّ: (حديثٌ حسنٌ).



وَمَا أَصَابَ بِعَرْضِهِ؛ فَلاَ تَأْكُلُ»، مُتَّفَقٌ عَلَيهِ(١).

٧٢٧٥ - وَعَنهُ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا عَلَّمْتَ مِنْ كَلْبٍ أَوْ بَاذٍ، ثُمَّ أَرْسَلْتَهُ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللهِ؛ فَكُلْ مِمَّا أَمْسَكَ عَلَيْكَ»، وَوَاهُ فَكُلْ مِمَّا أَمْسَكَ عَلَيْكَ»، وَوَاهُ أَمْسَكَهُ عَلَيْكَ»، وَوَاهُ أَمْسَكَ عَلَيْكَ»، وَوَاهُ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ شَيْئًا؛ فَإِنَّمَا أَمْسَكَهُ عَلَيْكَ»، وَوَاهُ أَوْدٍ دَاوُدَ (٢).

٥٢٢٨ ـ وَعَن جَابِرٍ ﷺ قَالَ: (نُهِينَا (٣) عَن صَيدِ كَلبِ المَجُوسِ)،......

- يخزق)، اهم، وقال في «المرقاة»: (قال النَّوويُّ: الوقيذ والموقوذة هو الذي يقتل بغير محدَّدٍ من عصًا أو حجرٍ أو غيرهما، واتَّفقوا على أنَّه إذا اصطاد بالمعراض فقتل الصَّيد بحدِّه؛ حلَّ، وإنْ قتله بعرضه؛ لم يحلَّ، وقالوا لا يحل ما قتله بالبندقة مطلقاً لحديث المعراض، وقال محكولٌ والأوزاعيُّ وغيرهما من فقهاء الشَّام: يحلُّ ما قتل بالمعراض والبندقة). م
- (۱) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: النَّبائح، ب: ما أصاب المعراض بعرضه، ح: (۷۷۷)، ومسلمٌ، ك: الصَّيد والنَّبائح، ب: الصَّيد بالكلاب المعلَّمة، ح: (٤٩٧٢).
- وفي «المفاتيح في شرح المصابيح» (٤/ ٦٩): قولُه: «بالمعراض»: المعراضُ: سهمٌ نصلُه عريضٌ. و «خزق»: بالزَّاي المعجمة؛ أي: شقَّ وجرح الصَّيد، «وما أصاب بعرضه»؛ يعني: إنْ لم يصب الصَّيد نصلُ سهمه بل وسطُه، «فإنَّه وقيدُّ»، والوقيذ: الموقوذ، وهو المقتول بضرب الخشب، وهو حرامٌ.
- (٢) أبو داود، ك: الصَّيد، ب: في الصَّيد، ح: (٢٨٥١)، والتِّرمذيُّ، ك: الصَّيد، ب: ما جاء في الكلب يأكل من الصَّيد، ح: (١٤٧٠)، وينظر التِّرمذيُّ، ك: الصَّيد، ب: ما جاء في صيد البزاة، ح: (١٤٦٧).
- (٣) قولُه: «نُهينا عن صيد المجوس»: ليس المعنى على ما يتبادر من اللَّفظ من اختصاص الكلب بالمجوسيّ، بل المراد صيدُه بالكلب، سواءٌ كان كلبَ مسلم أو مجوس، ويجوز صيد المسلم، سواءٌ كان بكلب المسلم أو المجوسيّ، قاله في «الكوكب الدري»، وقال في «الهداية»: ولا يؤكل صيدُ المجوسيّ والمرتدِّ والوثنيّ؛ لأنَّهم ليسوا من أهل الدَّكاة على بيَّنَاه في الذَّبائح ولا بدَّ منها في إباحة الصّيد بخلاف النَّصرانيِّ واليهوديِّ؛ لأنَّهما أهل الذَّكاة اختيارًا، فكذا اضطرارًا، انتهى، وقال في «المرقاة»: وقد قال علماؤنا: شرط كون الذَّابح مسلمًا؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَعَامُ الذِّينَ أُوتُوا ٱلْكِتَبَ حِلُّ لَكُرُ ﴾ [المائدة: ٥]، والمراد به مذكًاتهم؛ لأنَّ مطلق الطّعام غير المذكّى يحلُّ من أيّ كافي، ويشترط أنْ لا يذكر الكتابيُّ غير الله عند الذَّبح، حتى لو=

رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ (١).

٥٢٢٩ - وَعَن عَبدِاللهِ بنِ عَمرِو بنِ العَاصِ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَتَلَ (٢) عُصْفُورًا فَمَا فَوْقَهَا بِغَيْرِ حَقِّهَا؛ سَأَلَ اللهُ ﷺ عَنْهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، فَمَا حَقُّهَا؟ قَالَ: «حَقُّهَا أَنْ تَذْبَحَهَا فَتَأْكُلُهَا، وَلَا تَقْطَعْ رَأْسَهَا فَيُرْمَى بِهَا»، رَوَاهُ أَحمد وَالنَّسَائِيّ والدَّراميُّ (٣).

٠٣٠ - وَعَن أَبِي وَاقِدِ اللَّيثِيِّ ﴿ قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ المَدِينَةَ وَهُم (٤) يَجُبُّونَ أَسْنِمَةَ الإبِلِ، وَيَقْطَعُونَ أَلْيَاتِ الغَنَمِ، فَقَالَ: «مَا قُطِعَ مِنَ البَهِيمَةِ وَهِي حَيَّة؛ فَهِي مَيْتَةٌ »، رَوَاهُ التَّرمِذِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ (٥).

 ⁼ ذبح بذكر المسيح أو عزير؛ لا تحلُّ ذبيحتُه؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَهِلَ لِغَيْرِاللَّهِ بِهِ ـ ﴾ [المائدة: ٣] لا من لا كتابَ له مجوسيًّا ـ لِما سبق ـ أو وثنيًّا؛ لأنَّه مثلُ المجوسيِّ في عدم التَّوحيد. م

⁽۱) التَّرمذيُّ واللَّفظ له، أبواب الصَّيد، ب: في صيد كلب المجوسيِّ، ح: (١٤٦٦)، وابن ماجه، أبواب الصَّيد، ب: صيد كلب المجوس، ح: (٣٢٠٩)، وحسَّنه ابن حجر في «الهداية»: (٤/ ١١٦).

⁽٢) قولُه: «من قتل عصفورًا فما فوقها بغيرِ حقّها… إلخ»: قال في «نيل الأوطار»: فيه دليلٌ على تحريم قتل العصفور وما شاكله لمجرَّد العبث، اه، لذلك قال في «الدر المختار»: وحلَّ اصطيادُ ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل لحمه لمنفعة جلدِه أو شعرِه أو ريشِه أو لدفع شرِّه، وكلُّه مشروعٌ؛ لإطلاق النَّصِّ وهو: ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصَطَادُواً ﴾ [المائدة: ٢]. م

 ⁽٣) النَّسائيُّ واللَّفظ له، ك: الصَّيد، ب: من قتل عصفورًا بغير حقِّها، ح: (٤٤٤٥)، وأحمد: (٢٩٦٠) وصحَّحه الحاكمُ
 ووافقه الذَّهبيُّ: (٧٥٧٤)، وقال ابن الملقِّن الشَّافعيُّ: (هذا الحديثُ صحيحُ الإسناد).

⁽٤) قولُه: (وهم يجبُّونَ أسنمة الإبلِ ويقطعونَ ألياتِ الغَنَمِ... إلخ): قال في «البدائع»: وعلى هذا يخرج ما إذا قطع من ألية الشّاة قطعة أو من فخذها أنَّه لا يحلُّ المُبانُ وإنْ ذبحت الشَّاة بعد ذلك؛ لأنَّ حكم الذَّكاةِ لم يثبت في الجزء المبانِ وقت الإبانة؛ لانعدام ذكاة الشَّاة؛ لكونها حيَّةٌ وقت الإبانة، وحال فوات الحياة كان الجزء منفصلًا، وحكم الذَّكاة لا يطهِّر في الجزء المنفصل، اه، وقال في «الهداية»: وإذا رمى صيدًا فقطع عضوًا منه؛ أكلَ الصَّيد؛ لِما بيَنَّاه من أنَّ الرَّميَ مع الجرح مبيحٌ، فلمَّا قطع العضوَ كان الجرح موجودًا لا محالةً فيحلُّ، ولا يؤكل العضوُ، وقال الشَّافعيُ رحمه الله: أكلا، ولنا هذا الحديثُ، ولو ضرب عنق شاةٍ فأبان رأسَها يحلُّ لقطع الأوداج، ويكره هذا الصَّنيع لإبلاغه النُّخاع. م

⁽٥) التَّرمذيُّ واللَّفظ له، أبواب الصَّيد، ب: ما قطع من الحيِّ فهو ميتٌ، ح: (١٤٨٠)، وأبو داود مختصرًا، ك: الصَّيد، ب: إذا قطع من الصَّيد قطعة، ح: (٢٨٥٨)، وأحمد، ح: (٢١٩٠٣)، وقال التِّرمذيُّ: (حديثٌ حسنٌ غريبٌ). وفي «شرح المصابيح» لابن الملك: (٥/ ٥٠٥): «يجبُّون»؛ أي: يقطعون.

٧٣١ - وَعَن أَبِي الطُّفَيلِ ﴿ قَالَ: شُئِلَ عَلِيٌ ۞ : أَحَصَّكُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِشَيْءٍ؟ فَقَالَ: مَا خَصَّنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ بِشَيْءٍ كَمَّ بِهِ النَّاسَ كَافَّةً، إِلَّا مَا كَانَ فِي قِرَابِ سَيْفِي هَذَا، قَالَ: فَأَخْرَجَ صَحِيفَةً مَحْتُوبٌ فِيهَا: «لَعَنَ اللهُ مَن ذَبَحَ لِغَيرِ اللهِ، وَلَعَنَ اللهُ مَن سَرَقَ مَنَازَ الأَرضِ».

وَفِي رِوَايَةٍ: مِن غَيرِ «مَنَارَ الأَرضِ»، «وَلَعَنَ اللهُ مَنْ سَرَقَ مَنَارَ الْأَرْضِ، وَلَعَنَ اللهُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَهُ، وَلَعَنَ اللهُ مَنْ آوَى مُحْدِثًا»، رَوَاهُ مُسلِمٌ (٢).

٢٣٢٥ - وَعَن رَافِع بِنِ خَدِيجٍ ﷺ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّا لَاقُو الْعَدُوِّ غَدًا، وَلَيْسَتْ مَعَنَا مُدًى أَفَنَذَبَحُ بِالقَصَبِ؟ قَالَ ﷺ: «مَا أَنهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسمُ اللهِ؛ فَكُل (٣) لَيسَ السِّنَّ وَالظُّفُرَ، وَسَأُحَدَّثُكَ

⁽۱) قولُه: «لعنَ اللهُ مَنْ ذَبَحَ لغيرِ الله»: مثالُه في «الدر المختار»: ذبح لقدوم الأمير ونحوه كواحدٍ من العظماء يحرمُ؛ لأنّه أهلً به لغير الله ولو وصليّة دكرَ اسم الله تعالى، ولو ذبح للضّيف؛ لا يحرم؛ لأنّه سنّةُ الخليل، وإكرام الضّيف إكرام الله تعالى، والفارق أنّه إنْ قدَّمها ليأكل منها كان النَّبحُ لله والمنفعة للضّيف أو للوليمة أو للرّبح، وإنْ لم يقدّمها ليأكل منها، بل يدفعها لغيره؛ كان التّعظيم غير الله فتحرم، وهل يكفر؟ قولان، «البزازية» و«شرح وهبانية» اه، وقال في «رد المختار»: وهل يكفر؟ أي: فيما بينه وبين الله تعالى؛ إذْ لا يفتى بكفر مسلمٍ أمكن حمل كلامه أو فعله على محمل حسن أو كان في كفره خلاف».

⁽٢) مسلمٌ، ك: الأضاحي، ب: تحريم الذَّبح لغير الله تعالى، ح: (١٢٦٥ - ٥١٢٥).

وفي «المفاتيح في شرح المصابيح»: (٤/ ٧٧١): «ومن سرق منار الأرض»: منار الأرض: العلامة التي يمشي النَّاس بها على الأرض وهي الطَّريق؛ يعني: لعن من غصب الطَّريق وجعله في ملكه؛ يعني: من أبطل طريق النَّاسِ.

⁽٣) قولُه: «فكلْ ليسَ السَّنَّ والظُّفُرَ... إلخ»: قال في «البدائع»: وجملة الكلام فيه أنَّ الآلة على ضربين: آلةٌ تقطع، وآلة تفسخُ، والتي تقطع نوعان: حادّةٌ وكليلةٌ، أمَّا الحادَّةُ؛ فيجوز النَّبح بها، حديدًا كانت أو غيرَ حديدٍ، والأصل في جواز النَّبح بدون الحديد ما روي عن عديٌ بن حاتم ﷺ أنَّه قال: قلت: يا رسول الله، أرأيت أحدَنا أصاب صيدًا وليس معه سكِّينٌ، أيذكِّي بمروةٍ أو بشقَّةِ العصا؟ فقال ﷺ: «أنهر الدَّمَ بما شئت، واذكر اسم الله تعالى»، وأمَّا الكليلة؛ فإنْ كانت تقطع؛ يجوز لحصول معنى النَّبح، لكنَّه يكره لِما فيه من زيادة إيلامٍ لاحاجة إليها، ولهذا أمر رسول الله ﷺ بتحديد الشَّفرة وإراحة الذَّبيحة، وكذلك إذا ذبح بظُفُرٍ منزوعٍ أو سِنِّ منزوعٍ؛ جاز النَّبح بهما ويكره، وقال الشَّافعيُ رحمه الله: لا يجوز لهذا الحديث؛ لأنَّه استثنى الظُّفُرُ، والسِّنُّ من الإباحة، والاستثناء من الإباحة يكون حظرًا،=

عَنهُ: أَمَّا السِّنُّ؛ فَعَظمٌ، وَأَمَّا الظُّفُرُ؛ فَمُدَى الحَبَسِ»، قَالَ: وَأَصَبْنَا نَهْبَ إِيلٍ وَغَنَمٍ، فَنَدَّ مِنْهَا بَعِيرٌ، فَرَمَاهُ(١) رَجُلٌ بِسَهِمٍ فَحَبَسَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ لِهَذِهِ الْإِبِلِ أَوَابِدَ كَأُوَابِدِ الْوَحْشِ، فَإِذَا غَلَبَكُمْ مِنْهَا شَيْءٌ؛ فَاصْنَعُوا بِهِ هَكَذَا»، مُتَّفَقٌ عَلَيهِ(٢).

٣٣٣ - وَرَوَى البُخَارِيُّ (٣) عَن كَعبِ بنِ مَالِكِ ﷺ أَنَّهُ كَانَتْ لَهُمْ غَنَمٌ تَرْعَى بِسَلْع، فَأَبْصَرَتْ جَارِيَةٌ لَنَا بِشَاةٍ مِنْ غَنَمِنَا مَوْتًا، فكسَرَتْ حَجَرًا (١) فَذَبَحَتهَا بِهِ، فَسُثِلَ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَمَرَهُ بِأَكلِهَا.

ولنا: أنّه لمّا قطع الأوادج فقد وُجد الذّبح بهما، فيجوز كما لو ذبح بالمروة وليط القصب، وأمّا الحديث؛ فالمراد السّنُ القائم والظّفُرُ القائم؛ لأنّ الحبشة إنّما كانت تفعل ذلك لإظهار الجلادة، وذلك بالقائم لا بالمنزوع، والدّليلُ عليه أنّه رُوي في بعض الرّوايات: «إلا ما كان قرصًا بسنِّ أو حزًّا بظفرٍ»، والقرض إنّما يكون بالسّنِ القائم، وأمّا الآلة التي تفسخ؛ فالظُفُرُ القائم، والسّنُ القائم، ولا يجوز الذّبح بهما بالإجماع، ولو ذبح بهما؛ كان ميتة؛ للخبر الذي روينا؛ ولأنّ الظُفْرُ والسّنَ إذا لم يكنْ منفصلًا؛ فالذّابح يعتمد على الذّبيح، فيخنق فينفسخ، فلا يحلُّ أكله، حتى قالوا: لو أخذ غيره يده، فأمرً يده كما أمرً السِّكين وهو ساكتٌ يجوز ويحلُّ أكله، انتهى. م

⁽١) قولُه: (فرماه رجلٌ بسهم... إلخ): لذلك قال في «الهداية»: وما استأنس من الصَّيد فذكاتُه الذَّبح، وما توحَّش من النَّعم فذكاته العقر والجرح؛ لأنَّ ذكاة الاضطرار إنَّما يصار إليه عند العجز عن ذكاة الاختيار على ما مرَّ، والعجز متحقِّقٌ في الوجه الثَّاني دون الأوَّل. م

⁽٢) مسلمٌ واللَّفظ له، ك: الأضاحي، ب: جواز الذَّبح بكلِّ ما أنهر الدَّمَ، ح: (٥٠٩٢)، والبخاريُّ، ك: الذَّبائح، ب: ما ندَّ من البهائم فهو بمنزلةِ الوحش، ح: (٥٠٠٩).

وفي «المفاتيح في شرح المصابيح»: (٤٧٣/٤): «الأوابد»: جمع آبدة، وهي التي تفرُّ وتنفرُ؛ يعني: إذا صار إبلٌ أو بقرٌ أو غنمٌ وحشيًّا، وفرَّ ولم تقدروا على أخذه؛ جاز رميه وقتله بالسَّهم كالصَّيد.

⁽٣) البخاريُّ، ك: الوكالة، ب: إذا أبصر الرَّاعي، أو الوكيل شاةً تموت، ح: (٢٣٠٤).

وفي «اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح»: (٧/ ٢٧٣): (بسَلْعٍ): بفتح المهملة، وسكون اللّام، وبمهملة: جبلٌ بالمدينة، وفيه تصديق الرَّاعي والوكيل فيما اؤتمن عليه حتى يظهر عليه دليل الخيانة، وأنَّ ذبيحة الحرَّة والأمة جائزةٌ، والذَّبح بكلِّ جارح إلا السِّنَّ والظُّفُرُ، (فكسرَتْ حَجَرًا): محمولٌ على أنَّ الحجرَ كان له حدٌّ يمورُ كمور الحديد.

⁽٤) قولُه: (فكسَرَتْ حجَرًا فذبحَتْها به... إلخ): قال في «الهداية»: والأحسنُ أنْ يستدلَّ لأصحابنا بهذا الحديث، وجه الاستدلال: أنَّ الأصلَ في النُّصوص التَّعليلُ، والحجر يصلح آلةً للذَّبح بمعنى الجرح فكذا الظُّفُر المنزوع والسِّنُّ=

وقال عليٌّ القاري^(۱): وإذا صلح الحجر آلةً للذَّبح بمعنى الجرح؛ فكذا الظُّفُر المنزوع والسِّنُّ المنزوع عندنا بخلاف غير المنزوع، فإنَّه يوجب الموت بالثِّقل مع الحدَّة، فتصير الذَّبيحة في معنى المنخنقة، نعمْ يكره الذَّبح بالمنزوع؛ لِما فيه من الضَّرر بالحيوان كما لو ذبح بشفرةٍ كليلةٍ، وحديث رافع يحمل على القائمتين توفيقًا بين الأحاديث، ويؤيِّده ما رواه الطَّحاويُّ:

٢٣٤ - عَن أَبِي رَجَاءِ العُطَارِدِيِّ قَالَ: خَرَجنَا حُجَّاجًا، فَصَادَ رَجُلٌ مِنَ القَومِ أَرنَبًا، فَذَبَحَهَا بِظُفرِهِ فَشَوَاهَا، فَأَكَلُوهَا، وَلَم آكُل مَعَهُم، فَلَمَّا قَدِمنَا المَدِينَةَ، سَأَلتُ ابنَ عَبَّاسٍ ﷺ فَقَالَ: (لَعَلَّكَ أَكَلتَ مَعَهُم؟)، فَقُلتُ: لَا، قَالَ: (أَصَبتَ إِنَّمَا(٢) قَتَلَهَا خَنقًا)(٣).

٥٣٣٥ - وفي رَوَاية أَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ (٤) عن عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ ﷺ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ أَرَأَيْتَ إِنْ أَحَدُنَا أَصَابَ صَيْدًا وَلَيْسَ مَعَهُ سِكِّينٌ، أَيَذْبَحُ بِالْمَرْوَةِ وَشِقَّةِ الْعَصَا؟ فَقَالَ: «أَمْرِرِ الدَّمَ بِمَا شِئْتَ، وَاذْكُرِ اسْمَ اللهِ ﷺ».

٥٣٣٦ وروى أبو داودَ عَن عَطَاءِ بنِ يَسَارٍ عَنْ رَجُلِ مِنْ بَنِي حَارِثَةَ أَنَّهُ كَانَ يَرْعَى لِقْحَةً بِشِعْبٍ مِنْ شِعَابِ أُحُدٍ، فَأَخَذَهَا الْمَوْتُ فَلَمْ يَجِدْ شَيْئًا يَنْحَرُهَا بِهِ، فَأَخَذَ وَتِدًا فَوَجَأَ بِهِ فِي لَبَّتِهَا حَتَّى أُهرِيقَ

⁼ المنزوع، بخلاف غير المنزوع؛ فإنَّه لا يصلح آلةً لكونه مُدى الحبَشة، وهو محملُ الحديث الأوَّل. م

⁽۱) «مرقاة المفاتيح»: (٦/ ٢٦٤٨).

⁽Y) قولُه: «إِنَّمَا قتلها خَنَقًا»: قال الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»: أفلا ترى أنَّ ابنَ عبَّاسٍ ﷺ قد تبيَّن في حديثه هذا المعنى الذي حرَّم أكل ما ذبح بالظُّفُر أنَّه الخنق؛ لأنَّ ما ذبح به فإنَّما بكفِّ لا بغيرها، فهو مخنوقٌ، فدلَّ ذلك أنَّ ما نهي عنه من الذَّبح بالظُّفُر هو الظُّفُر المركَّب في الكفِّ لا الظُّفر المنزوع، وكذلك ما نهى عنه مع ذلك من الذَّبح بالسِّنَّ، فإنَّما هو على السِّنَّ المركَّبة في الفم؛ لأنَّ ذلك لا يكون عضًّا، فأمَّا السِّنُّ المنزوعة؛ فلا، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمَّد رحمة الله عليهم أجمعين. م

⁽٣) «شرح معاني الآثار»، ك: الصَّيد، ب: الذَّبح بالسِّنِّ والظُّفُر، ح: (٦٢٥٧).

⁽٤) أبو داود، ك: الضَّحايا، ب: في النَّبيحة بالمروة، ح: (٢٨٢٤)، وابن ماجه، أبواب الذَّبائح، ب: مايذكي به، ح: (٣١٧٧)، وحسَّنه ابن حجر في «الهداية»: (٣/ ١١٤).

دَمُهَا، ثُمَّ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ بِذَلِكَ فَأَمَرَهُ بِأَكْلِهَا، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(۱)، وَروى مَالِكٌ^(۱) نحوه، وفي رِوَايَته: قَالَ: فَذَكَّاهَا بِشِظَاظٍ.

٧٣٧ - وَعَن أَبِي العُشَرَاءِ عَن أَبِيهِ ﴿ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ! أَمَا تَكُونُ الذَّكَاةُ إِلَّا فِي الحَلقِ وَاللَّبَةِ؟ فَقَالَ: «لَو طَعَنتَ فِي فَخِذِهَا؛ لَأَجزَأَ عَنك،»، رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابنُ مَاجَه وَالدَّارِمِيُّ ()، وَقَالَ التِّرمِذِيُّ: (هَذَا () فِي الضَّرُورَةِ).

٥٣٨٥ - وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنْ شَرِيطَةِ الشَّيْطَانِ، زَادَ ابْنُ عِيسَى فِي حَدِيثِهِ: وَهِيَ الَّتِي تُذْبَحُ فَيُقْطَعُ الْجِلْدُ وَلَا تُفْرَى الْأَوْدَاجُ، ثُمَّ تُتُرَكُ حَتَّى تَمُوتَ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٥٠).

(١) أبو داود، ك: الضَّحايا، ب: في الذَّبيحة بالمروة، ح: (٢٨٢٣)، وأحمدُ مختصرًا بسندِ صحيحِ: (٢٣٦٤٧). وفي «عون المعبود» (٨/ ١٦): (لِقْحَةً)؛ أي: ناقةً قريبةَ العهد بالنتاج، (فَوَجَأً)؛ أي: ضربَ، (في لبَّيها): وهي الهزمة التي فوق الصَّدر على ما في النَّهاية، وقيل: هي آخر الحلق، ذكره القاري.

(٢) مالكٌ ت: الأعظمي: (٣/ ٦٩٧)، ح: (١٧٨٤). وفي «اللَّمعات»: (٧/ ١٧٤): وقولُه: (شِظاظٍ) بكسر الشِّين المعجمة والظائين المعجمتين: خشبةُ حديدةٍ، قد لُوي طرفُها تجعل في عروتي الجوالقيْن، والجمع: أَشِظَةٌ.

- (٣) أبو داود، ك: الضَّحايا، ب: ما جاء في ذبيحة المتردِّية، ح: (٢٨٢٥)، والتَّرمذيُّ واللَّفظ له، أبواب الصَّيد، ب: في ذكاةٍ في الحلق، ح: (١٤٨١)، وقال: (حديثٌ غريبٌ).
- (٤) قولُه: (هذا في الضرورة): وقال علماؤنا: (حرَّم ذبيحة لم تذكَّ؛ لقوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتَ عَلَيَكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحُمُ الْمَيْتَةُ وَالْمُوفُودَةُ وَالْمُوفُودَةُ وَالْمُوفُودَةُ وَالْمُوفُودَةُ وَالْمُوفُودَةُ وَالْمُوفُودَةُ وَمَا أَكُلُ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكِيتُمُ ﴾ [المائدة: ٣]، وذكاة النَّرورة جرحٌ أين كان من البدن، وذكاة الاختيار ذبحٌ بين الحلق واللَّبة، وعروق الذَّبح الحلقوم وهو مجرى الضَّم، والمريء بفتح الميم وكسر الرَّاء، وهو مجرى الطَّعام والشَّراب، والوَدَجانِ بفتحتين، وهما مجرى الدَّم، وحلَّ الذَّبحُ بقطع أيِّ ثلاثٍ منها)، كذا في «المرقاة». م
- (٥) أبو داود، ك: الضَّحايا، ب: في المبالغة في الذَّبح، ح: (٢٨٢٦)، وصحَّحه ابن حبَّانَ عن عكرمة عن أبي هريرة: (٥٨٨٥). قال الخطَّابيُّ: إنَّما سمِّيَ هذا شريطة الشَّيطان من أجل أنَّ الشَّيطان هو الذي يحملهم على ذلك، ويحسِّن هذا الفعل عندهم، وأخذت الشَّريطة من الشَّرط، وهو شقُّ الجلد بالمبضع ونحوه، وكأنَّه قد اقتصر على شرطه بالحديد دون=

٣٣٩ - وَعَن أَبِي الدَّردَاءِ ﷺ قَالَ: (نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَن أَكلِ (١) المُجَثَّمَةِ وَهِيَ الَّتِي تُصبَرُ بِالنَّبل)، رَوَاهُ التِّر مِذِيُّ (٢).

• ٢٤٠ - وَعَنِ العِرِبَاضِ بِنِ سَارِيَةَ هُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهُ نَهَى (٣) يَومَ خَيبَرَ عَن كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ، وَعَن كُرُ ذِي مِخلَبٍ مِنَ الطَّيرِ، وَعَن لُحُومِ الحُمُرِ الأَهلِيَّةِ، وَعَنِ المُجَثَّمَةِ، وَعَنِ الحُلِيسَةِ، وَأَنْ السِّبَاعِ، وَعَن لُمُومِ الحُمُرِ الأَهلِيَّةِ، وَعَنِ المُجَثَّمَةِ، وَعَنِ الحُلِيسَةِ، وَأَنْ تُوطأَ الحَبَالَى حَتَّى يَضَعنَ مَا فِي بُطُونِهِنَ (٤)، قَالَ: مُحَمَّدُ بنُ يَحيى: شُئِلَ أَبُو عَاصِمٍ عَنِ المُجَثَّمَةِ، فَقَالَ: أَن يُحتى : شُئِلَ أَبُو عَاصِمٍ عَنِ المُجَثَّمَةِ، فَقَالَ: أَن يُنكِمَ الطَّيرُ، أَوِ الشَّيعُ فَيُرمَى، وَسُئِلَ عَنِ الخَلِيسَةِ، فَقَالَ: الذِّنبُ، أَوِ السَّبُعُ يُدرِكُهُ الرَّجُلُ فَيَأْخُذُ مِنهُ، فَيَمُوتُ فِي يَدِهِ قَبَلَ أَن يُذَكِّيَهَا، رَوَاهُ التِّرِمِذِيُّ (٥).

٥٢٤١ - وَعَنِ ابنِ عُمَرَ عِنْ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ عَيْنَةُ «يَنهَى أَن تُصبَرَ(٢) بَهِيمَةٌ، أَو غَيرُهَا لِلقَتل»،

خبحه والإتيان بالقطع على حلقه، وقوله: (تُفرى الأوداجُ): قال الجوهريُّ: أفريت الأوداج إذا قطعتها، وهي ما أحاط
 بالحلق من العروق.

⁽١) قولُه: (نهى رسول الله ﷺ عن أكل المجتَّمة... إلخ): والنَّهي لأنَّ هذا القتلَ ليس بذبحٍ، لا ضروريٍّ ولا اختياريٍّ، كذا يفهم من «المرقاة». م

⁽٢) التِّرمذيُّ، أبواب الصَّيد، ب: ما جاء في كراهية أكل المصبورة، ح: (١٤٧٣)، وأحمد مطوَّلاً، ح: (٢٧٥١٢)، وقال التِّرمذيُّ: (حديثُ أبي الدرداء حديثٌ غريبٌ).

وفي «اللَّمعات»: (٧/ ١٦٩): (الْمُجَثَّمة) بضم الميم وفتح المثلَّنة المشدَّدة: الحيوانات التي تُنصب وترمى لتقتل؛ أي: تحبس وتجعل هدفًا وترمى بالنَّبل.

⁽٣) قولُه: (نهى يوم خيبر عن كل ذي نابٍ... إلخ): قال في «الهداية»: ولا يجوز أكل ذي نابٍ من السِّباع ولا ذي مخلبٍ من الطُّيور. م

⁽٤) وقال بعضُ علمائنا: (يعني: إذا حصلت لشخص جاريةٌ حبلي لا يجوز وطؤها حتى تضع حملها، وكذا إذا تزوَّج حبلي من الزِّنا)، م ينظر: «مرقاة المفاتيح»: (٦/ ٢٦٥٥).

⁽٥) التِّرمذيُّ واللَّفظ له، أبواب الصَّيد، ب: ما جاء في كراهية أكل المصبورة، ح: (١٤٧٤)، وأحمدُ: (١٧١٥٣)، وحسَّنه ابن حجر في «الهداية»: (١٧/٤).

⁽٦) قولُه: «أنْ تصبر بهيمةٌ أو غيرُها»؛ أي: من ذوات الرُّوح بلا أكلٍ وشربٍ حتى تموت، فقوله: «للقتل»؛ أي لأجل=

مُتَّفَقُ عَلَيهِ(١).

٧٤٢ - وَعَنهُ ١١ اللَّهِي عَلَيْ لَعَنَ مَنِ اتَّخَذَ شَيئًا فِيهِ الرُّوحُ غَرَضًا، مُتَّفَقٌ عَلَيهِ(١).

٥٢٤٣ ـ وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ عَلَيَّ النَّبِيِّ عَلَيْهُ قَالَ: «لَا تَتَّخِذُوا شَيئًا فِيهِ الرُّوحُ غَرَضًا»، رَوَاهُ مُسلم (٣٠).

١٤٤٥ ـ وَعَن جَابِرٍ ﷺ قَالَ: «نَهَى (٤) رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ الضَّربِ فِي الوَجهِ، وَعَنِ (٥) الوَسمِ فِي الوَجهِ»، رَوَاهُ مُسلِمٌ (١).

٥٢٤٥ ـ وَعَنهُ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ عَلَيهِ حِمَارٌ وَقَد وُسِمَ فِي وَجهِهِ، قَالَ: «لَعَنَ اللهُ الَّذِي وَسَمَهُ»،

[:] قتله بالحبس الموصوف، وفي «شرح السنة»: أراد به أنْ يحبس الحيوان فيرمي إليه حتى يموت، كذا في «المرقاة». م

⁽١) البخاريُّ، ك: الذَّبائح والصَّيد، ب: ما يكره من المثلة والمصبورة والمجتَّمة، ح: (١٤٥٥).

⁽٢) مسلمٌ واللَّفظ له، ك: الصَّيد، ب: النَّهي عن صبر البهائم، ح: (٥٠٦٣)، والبخاريُّ نحوه، ك: الذَّبائح، ب: ما يكره من المثلة والمصبورة والمجثَّمة، ح: (٥١٥٥).

⁽٣) مسلم، ك: الصَّيد، ب: النَّهي عن صبر البهائم، ح: (٥٠٥٩).

⁽٤) قولُه: «نهى رسول الله ﷺ عن الضّرب في الوجه»؛ أي: في وجه كل شيءٍ إلا الكفّار حال القتال؛ فإنَّه قد يلجأ المسلم إلى هذه الحال.

⁽٥) قولُه: "وعن الوسم في الوجه": قال النَّوويُّ: الوسم في الوجه منهيٌّ عنه بالإجماع، فأمَّا وسم الآدميّ؛ فحرامٌ لكرامته؛ ولأنَّه لا حاجة إليه، فلا يجوز تعذيبه، وأمَّا غير الآدميّ؛ فقال جماعةٌ من أصحاب الشَّافعيّ: يكره، وقال البغويُّ: لا يجوز، فأشار إلى تحريمه، وهو الظَّاهر لهذا الحديث؛ إذ اللَّعن يقتضي التَّحريم، وأمَّا غير الوجه؛ فمستحبُّ في نَعَم الزَّكاة والجزية، وجائزٌ في غيرها، وإذا وسم؛ فمستحبُّ أنْ يسم الغنم في آذانها، والإبل والبقر في أصول أفخاذها، وفائدة الوسم التَّمييز، انتهى، وقال في "الدر المختار": ويجوز فصد البهائم وكيُّها، اه، وقال في "عمدة القاري": قال أبو حنيفة: مكروهٌ؛ لأنَّه تعذيبٌ ومثلةٌ وقد نهي عنهما، وأجيب عنه بأنَّ ذلك النَّهيَ عامٌ، وحديث الوسم خاصٌ، فوجب تقديمه، قلت: إذا علم تقارنهما؛ يقضى الخاصُّ على العامٌ، وإلا فلا. م

⁽٦) مسلمٌ، ك: اللِّباس، ب: النَّهي عن ضرب الحيوان في وجهه، ح: (٥٥٥٠).

⁽٧) مسلمٌ، ك: اللِّباس، ب: النَّهي عن ضرب الحيوان في وجهه، ح: (٥٥٥).

٥٢٤٦ وَعَن أَنَسٍ هُ قَالَ: غَدَوتُ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ بِعَبدِاللهِ بنِ أَبِي طَلَحَةَ لِيُحَنِّكَهُ، فَوَافَيتُهُ فِي يَدِهِ (١) المِيسَمُ يَسِمُ (٢) إِبلَ الصَّدَقَةِ، مُتَّفَقٌ عَلَيهِ (٣).

٥٢٤٧ - وَعَن هِشَامِ بنِ زَيدٍ عَن أَنسٍ ﷺ قَالَ: دَخَلتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ فِي مِربَدٍ، فَرَأَيتُهُ يَسِمُ شَاةً، حَسِبتُهُ قَالَ: فِي آذَانِهَا، مُتَّفَقٌ عَلَيهِ(٤).

٥٢٤٨ - وَعَن شَدَّادِ بِنِ أُوسٍ ﷺ عَن رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى كَتَبَ الإحسَانَ عَلَى كُلِّ شَيءٍ، فَإِذَا قَتَلتُم؛ فَأَحسِنُوا القِتلَة، وَإِذَا ذَبَحتُ؛ م فَأَحسِنُوا الذَّبِح، وَليُحِدَّ أَحَدُكُم شَفرَتَهُ وَليُرِح

وفي «شرح المصابيح» لابن الملك: (٤/ ٤٩٨): (ليحنِّكَهُ): والتَّحنيك: أنْ يمضغَ تمرًا أو غيره من الحلو، ويدلكه داخل حنكه، وهو أقصى فمه، وهذا سنَّةٌ في الصِّبيان؛ لتصل إليه بركته على الصَّدقة)؛ أي: وجدتُه، (في يده الميسمُ يَسِمُ إبلَ الصَّدقة): وهذا يدلُّ على جواز وسم الدَّوابِّ، وهو مسنونٌ في نعم الصَّدقة والجزية؛ ليمتاز كلُّ منهما عن الآخر؛ لأنَّ مستحقَّ كلِّ منهما مختلفٌ.

- (٤) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: النَّبائح، ب: الوسم والعلم في الصُّورة، ح: (٢١٥٥)، ومسلمٌ، ك: اللِّباس، ب: جواز وسم الحيوان غير الآدميِّ في غير الوجه، ح: (٥٥٦).
- (٥) قولُه: «وليحدَّ أحدُكم شفرته وليرخ ذبيحته»: لذلك قال في «الدر المختار»: وندب إحداد شفرته قبل الإضجاع، وكره بعده كالجرِّ برجلها إلى المذبح، وذبحها من قفاها إنْ بقيت حيَّةً حتى تقطع العروق، وإلا؛ لم تحلَّ لموتها بلا ذكاق، اه، وقال في «المرقاة»: يستحبُّ أنْ لا يحدَّ بحضرة النَّبيحة، ولا يذبح واحدة بحضرة الأخرى، ولا يجرَّها إلى مذبحها، وقد قال علماؤنا: وكره السَّلخ قبل أنْ تبرد، وكلُّ تعذيبِ بلا فائدةٍ لهذا الحديث، وكره النَّخع، وهو أنْ يبلغ السَّكِينُ النَّخاع، وهو عرقٌ أبيض في جوف عظم الرَّقبة، قيل: معنى النَّخع أنْ يمدَّ رأسه حتى يظهر مذبحه، وقبل: أنْ يكسر عنقه قبل أنْ يسكن الاضطراب، وكلُّ ذلك مكروهٌ؛ لِما فيه من زيادة تعذيب الحيوان بلا فائدةٍ. م

⁽١) قولُه: (في يده الميسم يسمُ إبلَ الصَّدقةِ)؛ أي: للعلامة المميِّرة لها عن غيرها، وهو محمولٌ على غير الوجه، والنَّهي خاصٌّ به أو بلا ضرورة، كذا في «المرقاة». م

⁽٢) وقال في مسائل شتَّى من «الدر المختار»: (ص: ٧٥٨): (ويجوز فصد البهائم وكيُّها). م

⁽٣) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: الزَّكاة، ب: وسم الإمام إبل الصَّدقة بيده، ح: (١٥٠٢)، ومسلمٌ، ك: اللِّباس، ب: جواز وسم الحيوان غير الآدميِّ في غير الوجه، ح: (٥٥٥٨).



ذَبِيحَتَهُ"، رَوَاهُ مُسلِمٌ(١).

٥٢٤٩ ـ وَعَن جَابِرِ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «ذَكَاةُ^(٢) الجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ»..........

(١) مسلمٌ، ك: الصَّيد، ب: الأمر بإحسان النَّبح والقتل وتحديد الشَّفرة، ح: (٥٠٥٥).

(٢) قولُه: «ذكاة الجنين ذكاة أمه»؛ أي: ذكاة الجنين كذكاة أمِّه، فمن نحر ناقةً أو ذبح بقرةً فوجد في بطنها جنينًا ميتةً؛ لم يؤكل، أشعر أو لم يشعر، هذا عند أبي حنيفة، وهو قول زفر والحسن بن زيادٍ رحمهما الله، وقال أبو يوسف ومحمَّدٌ رحمهما الله: إذا تمَّ خلقتُه؛ أكل، وهو قول الشَّافعيِّ رحمه الله؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «ذكاة الجنين ذكاة أمِّه»، معناه عندهم ذكاة الأمِّ ناثبةٌ عن ذكاة الجنين، أخذته من «الهداية»، وقال الإمام السَّرخسيُّ في «مبسوطه»: وأبو حنيفة رحمه الله استدلَّ بقوله تعالى: ﴿وَٱلْمُنْخَنِقَةُ ﴾ [المائدة: ٣]، فإنَّ أحسن أحواله أنْ يكون حيًّا عند ذبح الأم فيموت باحتباس نفسه، وهذا هو المنخنقة، وقال عليه الصلاة والسلام لعديِّ بن حاتم: «إذا وقعت رميتُك في الماء؛ فلا تأكل؛ فإنَّك لا تدري أنَّ الماءَ قتله أم سهمُك»، فقد حرم الأكل عنده وقوع الشَّكِّ في سبب زهوق الحياة، وذلك موجودٌ في الجنين؛ فإنَّه لا يدري أنَّه مات بذبح الأمِّ أو باحتباس نفسه، وقد يتأتَّى الاحتراز عنه في الجملة؛ لأنَّه قد يتوهَّم انفصاله حيًّا ليذبح، وعلَّل إبراهيم، فقال: (ذكاة نفس لا تكون ذكاة نفسين)، ومعنى هذا أنَّ الجنينَ في حكم الحياة نفسٌ على حدةٍ مودعةٌ في الأمِّ، حتى ينفصل حيًّا فيبقى، ولا يتوهَّم بقاء الجزء حيًّا بعد الانفصال، وكذلك بعد موت الأمِّ يتوهَّم انفصال الجنين حيًّا، ولا يتوهَّم بقاء الجزء حيًّا بعد موت الأصل، والذَّكاة تصرُّفٌ في الحياة، فإذا كان في حكم الحياة نفسًا على حدة فيشترط فيه ذكاةٌ على حدةٍ، ولا نقول: يتغذَّى بغذاء الأمِّ، بل يبقيه الله تعالى في بطن الأمِّ من غير غذاء أو يوصل الله إليه الغذاء كيف شاء، ثم بعد الانفصال قد يتغذَّى أيضًا بغذاء الأمُّ بواسطة اللَّبن، ولم يكن في حكم الجزء، ولمَّا جُعل في سائر الأحكام تبعًا لم يتصوَّر تقرُّرُ ذلك الحكم في الأمِّ دونه، حتى لا يتصوَّر انفصاله حيًّا بعد موت الأمِّ، ولو انفصل حيًّا ثم مات لم يحلَّ عندهم، فعرفنا أنّه ليس يتبع في هذا الحكم، وحقيقة المعنى فيه ما بيَّنًا أنَّ المطلوبَ بالذَّكاة تسييل الدَّم لتمييز الطَّاهر من النَّجس، وبذبح الأمُّ لا يحصل هذا المقصود في الجنين، أو المقصود تطييب اللَّحم بالنُّضج الذي يحصل بالتَّوقُّد والتَّلهُّب، ولا يحصل ذلك في الجنين بذبح، وهذا الجواب عمَّا قالوا: إنَّ الذَّكاةَ تبنى على التَّوسُّع قلنا: نعم، ولكن لا يسقط بالعذر، كما لو قتل الكلب صيدًا غمًّا أو اختناقًا، وهذا لأنَّ المقصودَ لا يحصل بدون الجرح، وإباحة ذبح الحامل؛ لأنَّه يتوهَّم أنْ ينفصل الجنين حيًّا فيذبح؛ ولأنَّ المقصودَ لحم الأمِّ، وذبح الحيوان لغرض صحيح حلالٌ، كما لو ذبح ما ليس بمأكولٍ لمقصودِ الجلد، والمراد بالحديث التَّشبيه لا النِّيابة؛ أي: ذكاةُ الجنين كذكاة أمِّه، ألا ترى أنَّه ذكر الجنين أوَّلًا ولو=

كان المراد النّيابة؛ لذكر النّائب أوَّلًا دون المندوب عنه، كما قيل في الألفاظ الذي استشهد بها، ومثل هذا يذكر
 للتّشبيه، يقال: فلانٌ شبيه أبيه وخطُّ فلانٍ خطُّ أبيه، وقال القائل:

وعيناك عيناها، وجيدُك جيدُها سوى أنَّ عظمَ السَّاقِ منكِ دقيقُ

والمرادُ التَّشبيه، ويصحُّ هذا التَّأُويل في الرِّواية بالنَّصب؛ فإنَّ المنزوع حرف الكاف، قال الله تعالى: ﴿وَهِيَ تَمُرَّمَرُ ٱلسَّحَابِّ﴾ [النمل: ٨٨]؛ أي: كمِّر السَّحاب، ويحتمل الباء أيضًا، ولكنْ إنْ جعلنا المنزوع حرف الكاف لم يحلُّ الجنينُ، وإنْ جعلناه حرف الباء؛ يحلُّ، ومتى اجتمع الموجب للحلِّ والموجب للحرمة؛ يغلب الموجب للحرمة، والحديث مع القصَّة لا يكاد يصحُّ، ولو ثبت؛ فالمراد من قولهم: فيخرج من بطنها جنينٌ ميتٌ؛ أي: مشرفٌ على الموت، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّكَ مَيِّتُ وَإِنَّهُم مِّيِّتُونَ ﴾ [الزمر: ٣٠]، ومعنى قوله علي (الله عليه على الله على يتناول الجنين، ولئن كان المراد به الجنين؛ ففيه بيان أنَّ الجنينَ مأكولٌ، وبه نقول، ولكنْ عند وجود الشَّرط فيه، وهو أنْ ينفصل حيًّا فيذبح فيحلُّ به، انتهى، وقال في «المرقاة»: حديث أبي سعيدِ الخدريِّ: فنجد في بطنها الجنينَ أنلقيه أم نأكله؟، قال: «كلوه إنْ شئتم»، فالظَّاهرُ فيه أنَّ وجهَ تردُّدِهم هو أنَّ الجنينَ هل يحلُّ ذبحُه أم لا؟ نظرًا إلى الرَّحمة والشَّفقة عليه؛ لكونه صغيرًا، وحاصل الجواب: أنَّه لا فرق بين الجنين وأمِّه في الذَّكاة؛ لأنَّ كلًّا منهما ذات روح، وقد أحلَّهما الله لنا بالذَّبح، وإلا؛ فالمتبادر من كونه ميتةً أنْ لا يحلُّ أكله لشموله؛ لقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْنَةُ ﴾ [المائدة: ٣]، فلا وجه لسؤالهم حينئذٍ، اه، قال في «البدائع»، وعلى هذا يخرج الجنين إذا خرج بعد ذبح أمِّه، إنْ خرج حيًّا فذُكِّي؛ يحلُّ، وإنْ مات قبل الذَّبح؛ لا يؤكل بلا خلافٍ، قال في «بذل المجهود»: قلت: ولكنْ حكى الشَّاميُّ عن «الكفاية»: إنْ تقارنت الولادةُ؛ يكره ذبحها، وهذا الفرع لقول الإمام، وإذا خرج حيًّا ولم يكن من الوقت مقدارٌ ما يقدر على ذبحه فمات؛ يؤكل، وهو تفريعٌ على قولهما، اه، وهذا يخالف عموم قول «البدائع»: وإنْ مات قبل الذَّبح؛ لا يؤكل بلا خلافٍ، وإنْ خرج ميتًا؛ فإنْ لم يكنْ كامل الخلق؛ لا يؤكل أيضًا في قولهم جميعًا؛ لأنَّه بمعنى المضغة، وإنْ كان كامل الخلق؛ اختلف فيه، قال أبو حنيفة: لا يؤكل، وهو قول زفر والحسن بن زياد رحمهما الله، وقال أبو يوسف ومحمَّد والشَّافعيُّ: لا بأس بأكله، واحتجُّوا بحديث: «ذكاة الجنين ذكاة أمِّه»، فيقتضي أنَّه يتذكَّى بذكاة أمِّه؛ ولأنَّه تبعٌ لأمِّه حقيقةً وحكمًا، والحكم في التَّبع يثبت بعلَّة الأصل، ولأبي حنيفة قولُه تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلمِّينَةُ وَٱلدَّمُ ﴾ [المائدة: ٣]، والجنين ميتةٌ؛ لأنَّه لا حياة فيه، والميتة ما لا حياة فيه، فيدخل تحت النَّصِّ، فإنْ قيل: الميتة اسمُّ لزائل الحياة فيستدعي تقدُّم الحياة، وهذا لا يعلم في الجنين؟ فالجواب: أنَّ تقدُّمَ الحياة ليس بشرط لإطلاق اسم الميت، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَكُنتُمْ أَمُواتًا فَأَحْيَنكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٨] على أنَّا سلَّمنا ذلك فلا بأس به؛ لأنَّه يحتمل أنَّه كان حيًّا فمات بموت الأمِّ، ويحتمل أنَّه لم يكن فيحرم احتياطًا :=

رَوَاهُ أَبُو دَاوُد والدَّارِميُّ(١).

٠٥٢٥ ورواه التِّرمذيُّ (٢) عن أبي سعيدٍ.

وقال علماؤنا (٢٠): حمله الإمام أبو حنيفة على التَّشبيه؛ أي: كذكاة أمِّه، بدليل أنَّه روي بالنَّصب، وإنْ كان مرفوعًا؛ فكذلك؛ لأنَّه أقوى في التَّشبيه من الأوَّل، وممَّا يدلُّ على ذلك تقديم ذكاة الجنين، ويؤيِّده:

١ ٥٢٥ ـ ما روي في «موطَّأ محمَّدٍ»(١٤) عَن إِبرَاهِيمَ أَنَّهُ قَالَ: (لا تَكُونُ ذَكَاةُ نَفسٍ ذَكَاةَ نَفسَينِ).

ولانّه أصلٌ في الحياة، فيكون له أصلٌ في الدّّكاة، والدَّليل على أنّه أصلٌ في الحياة أنّه يتصوّر بقاؤه حيّا بعد ذبح الأمّ، ولو كان تبمّا للأمّ في الحياة لَمَا تصوّر بقاؤه حيّا بعد زوال الحياة عن الأمّ، وإذا كان أصلّا في الحياة يكون أصلًا في الذّكاة؛ لأنّ الذّكاة تفويتُ الحياة؛ ولأنّه إذا تصوّر بقاؤه حيّا بعد ذبح الأمّ؛ لم يكن ذبح الأمّ، لم يكن ذبح الأمّ سببًا لخروج الدّم عنه؛ إذ لو كان لما تصوّر بقاؤه حيّا بعد ذبح الأمّ؛ إذ الحيوان الدّمويُّ لا يعيش بدون الدمّ عادةً، فبقي الدّم المسفوح فيه؛ ولهذا إذا جرح يسيل منه الدّم، وإنّه حرامٌ؛ لقوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَمَا مَسْفُومًا ﴾ [الانعام: ١٤٥]، وقولُه عزّ شأنُه: ﴿ وَمَا مَسْفُومًا ﴾ [الانعام: ١٤٥]، ولا يمكن التّمييز بين لحمه ودمه فيحرّم اللّحم أيضًا، وأمّا الحديث؛ فقد روي بنصب الذّكاة الثّانية، معناه: كذكاة أمّه؛ إذ التّشبيه قد يكون بحرف التّشبيه وقد يكون بحذف حرف التّشبيه، قال تعالى: ﴿ وَهِي تَمُرُّمُ السّكَابِ ﴾ [النمل: ٨٨]، وقال عزّ شأنُه: ﴿ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ الْمَغْشِيّ عليه، وهذا حجَّةٌ عليكم؛ لأنَّ تشبية ذكاة الجنين بذكاة أمّه يقتضي عليه أي الافتقار إلى الذّكاة، ورواية الرَّفع تحتمل التّشبيه أيضًا، قال الله تعالى: ﴿ وَجَنَة عَمْشُهَ السّكونَ فَ وَالاَرْضُ، فيكون حجَّةً عليكم، وتحتمل النّبابة كما قالوا، فلا تكون التّوب الإنتقار إلى الذّكاة، ورواية الرَّفع تحتمل التّشبيه أيضًا، قال الله تعالى: ﴿ وَجَنَة عَمْشُهَا السّكونَ فَ وَالاَرْضُ، فيكون حجَّةً عليكم، وتحتمل النّبابة كما قالوا، فلا تكون المَجَةً مع الاحتمال معه أنّه من أخبار الآحاد، ورد فيما تعمُّ به البلوى، وأنّه دليلُ عدم الثّبوت؛ إذلو كان ثابتًا؛ لاشتهر. م

⁽۱) أبو داود واللَّفظ له، ك: الضَّحايا، ب: ما جاء في ذكاة الجنين، ح: (۲۸۲۸)، الدَّارميُّ، ح: (۲۰۲۲)، وحسَّنه الحافظ «الهداية»: (۱۱۸/٤).

⁽٢) التَّر مذيُّ واللَّفظ له، أبواب الصَّيد، ب: ما جاء في ذكاة الجنين، ح: (١٤٧٦)، وقال: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)، وأبو داود مطوَّلًا، ك: الضَّحايا، ب: ما جاء في ذكاة الجنين، ح: (٢٨٢٨).

⁽٣) «رد المحتار»: (٦/٤٠٣).

⁽٤) «الموطَّأ» رواية محمَّد بن الحسن، ك: الضَّحايا، ب: ذكاة الجنين ذكاة أمِّه، ح: (٢٥١).

٥٢٥٢ ـ وعَن جَعفَرِ بنِ مُحَمَّدٍ عَن أَبِيهِ عَن عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: (الحِيتَانُ (١) وَالجَرَادُ ذَكِيٍّ كُلُّهُ)، رواه عبد الرَّزَّاق في «مصنفه» (٢).

⁽١) قولُه: «الحيتان والجراد ذكِّي كلُّه»؛ يعني: عندنا لا يؤكل مائيٌّ إلا السَّمكُ غيرُ طافٍ، المراد بالمائيّ مائيُّ المولد والمعاش، دون برِّيِّ المولد ماثيِّ المعاش كبعض الطُّيور؛ فإنَّه يؤكل، وقال مالكٌ والشَّافعيُّ وجماعةٌ منهم عبد الرحمن بن أبي ليلي: يؤكل جميع حيوان البحر حتى الجريث والسِّباع والكلب والإنسان، واستثنى بعض المالكيَّة الكلب والخنزيرَ؛ لهم قوله تعالى: ﴿ أَحِلَّ لَكُمْ صَيَّدُ ٱلْبَحْرِ ﴾ [المائدة: ٩٦] من غير فصل، وقولُه عليه الصلاة والسلام في البحر: «هو الطَّهورُ ماؤُه، والحلُّ مِيْتُنه»، ولنا قولُه تعالى: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبْيَيْ ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، وما سوى السَّمك خبيثٌ، ونهى النَّبيُّ ﷺ عن التَّداوي بدواءِ اتُّخذ فيه الضِّفدع، وعن بيع السَّرطان، والصَّيد في الآية محمولةٌ على الاصطياد، وهو مباحٌ فيما لا يحلُّ أكله، والميتة المذكورة في الحديث محمولةٌ على السَّمك، وهو مستثنيّ لقوله: «أُجِلَّتْ لنا ميتتانِ ودمانِ، أمَّا الميتتانِ؛ فالسَّمكُ والجرادُ، وأمَّا الدَّمانِ؛ فالكبدُ والطِّحالُ»، والنُّصوص على تحريم السِّباع والخنزير مطلقةٌ، فتناول البرِّيّ والبحريّ، واعلم أنَّه قال في «ملا مسكين» وغيره: إنَّ الخلاف في البيع والأكل واحدٌ، وقال الزَّيلعيُّ: ينبغي أنْ يجوز بيعه بالإجماع لطهارته، وقولُه: (غير طافٍ)؛ أي: يؤكل السَّمك حالَ كونه غير طافٍ، وأمَّا الطَّافي؛ فلا يؤكلُ عندنا، وقال مالكٌ والشَّافعيُّ: لا بأسَ بأكل السَّمك الطَّافي؛ لأنَّ ميتةَ البحر حلالٌ للحديث، ولنا قولُه ﷺ: «ما نضب عنه الماءُ فكلوا، وما طفا فلا تأكلوهُ»، ولا دليل لهما فيما روي؛ لأنَّ المرادَ بميتة البحر: ما لفظَّهُ، حتى يكون موته مضافًا إلى البحر، ولا يتناول ما مات فيه بمرض أو نحوه، والطَّافي هو الذي مات في الماء حتفَ أنفه، فيعلو، ويظهر منقلبًا على ظهره، فإنْ كان ظهرُه من فوق؛ فليس بطافٍ، فيؤكل كما يؤكل ما في بطن الطافي، وهو اسم فاعل من طفا الشَّيء فوقَ الماء يطفو طفوًا إذا علا، والأصل في هذا أنَّ ما عرف سبب موته كلفظ البحر، أو بحبسه في مكان كالحظيرة الصَّغيرة بحيث يمكن أخذُه من غير حيلةٍ أو ابتلاع سمكةٍ أو قتل طير الماء إيَّاها أو إجمادِ الماء عليها؛ حلَّ أكلُها؛ لأنَّ سببَ موتها معلومٌ، ولو ماتت من شدَّة حرِّ الماء أو برده أو انحسر الماءُ عن بعضه ومات؛ روى هشامٌ عن محمَّدِ: إنْ كان رأسُه على الماء؛ لا يؤكل، وإنْ كان ذنبُه في الماء ورأسه انحسر عنه الماءُ؛ يؤكل؛ لأنَّ خروجَ رأسه من الماء سببٌ لموته، فكان معلومًا بخلاف خروج ذنبه، فحاصلُه أنَّ الشَّرط فيه أنْ يعلم سبب موته، حتى لو أبانَ عضوًا يضرب؛ فإنَّه يؤكل، ويؤكل العضو، ملتقطٌّ من «شروح الكنز». م

⁽٢) «عبد الرَّزَّاق»، ح: (٨٦٦٣)، ورجالُه ثقاتٌ، والبيهقيُّ في «الكبرى»، ك: الصَّيد، ب: ما لفظ البحر وطفا من ميتةٍ، ح: (١٨٩٧٧).

٣٥٧٥- وروى أَبُو دَاوُدَ وابن ماجه (١) عَن جَابِرٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا أَلْقَى الْبَحْرُ، أَوْ جَزَرَ عَنْهُ؛ فَكُلُوهُ، وَمَا مَاتَ فِيهِ وَطَفَا؛ فَلَا تَأْكُلُوهُ»، وفيه يحيى بن سليم أخرج له الشَّيخان، فهو ثقةٌ، كذا قال ابن معينٍ.

٥٢٥٤ وقال الشَّوكانيُّ في حديث جَابِرٍ: «مَا مِن دَابَّةٍ فِي البَحرِ إِلَّا قَد ذَكَّاهَا اللهُ لِبَنِي آدَمَ» (٢)، في سنده ضعفٌ.



⁽١) أبو داود واللَّفظ له، الأطعمة، ب: في أكل الطَّافي من السَّمك، ح: (٣٨١٥)، وابن ماجه، أبواب الصَّيد، ب: الطَّافي من صيد البحر، ح: (٣٢٤٧).

وفي «شرح المصابيح» لابن الملك: (٤/ ٢٢٥): «أو جَزَرَ»؛ أي: ذهب وانكشف.

⁽٢) «سنن الدارقطني»، ح: (٤٧١١).



٥٢٥٥ - عَن عَبدِاللهِ بنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنِ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ، أَوْ ضَارٍ؛ نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانِ»، متَّفَقٌ عليه(١).

٥٢٥٦ ـ وَفِي روايةٍ لهما عَن أَبِي هُرَيرَة ﷺ: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنِ اتَّخَذَ كَلبًا إِلَّا كَلبَ مَاشِيَةٍ أَو صَيدٍ أَو زَرعٍ؛ انتَقَصَ مِن أَجرِهِ كُلَّ يَومٍ قِيرَاطٌ»، مُتَّفَقٌ عَليهِ (٢).

وقال محمَّدٌ رحمه الله تعالى في «الموطأ»: (يكره (٣) اقتناءُ الكلب لغير منفعةٍ،......

⁽١) مسلمٌ واللَّفظ له، ك: المساقاة، ب: الأمر بقتال الكلاب، ح: (٤٠٢٣)، والبخاريُّ، ك: الذَّبائح، ب: من اقتنى كلبًا ليس بكلب صيدٍ أو ماشيةٍ، ح: (٤٨٠).

وفي «شرح المصابيح» لابن الملك: (٤/ ٥٠٦): «من اقتنى»؛ أي: أمسك، «كلب ماشيةٍ»: وهو الذي يحرس الدَّوابَّ، «أو ضارِ»؛ أي: كلب تعوَّد بالصَّيد، يقال: ضرى الكلب بالصَّيد يضرى ضراوةً فهو ضار؛ أي: تعوَّد الصَّيد.

⁽٢) مسلمٌ واللَّفظ له، ك: المساقاة، ب: الأمر بقتال الكلاب، ح: (٢٦٠٤)، البخاريُّ، ك: الحرث والمزارعة، ب: اقتناء الكلب، ح: (٢٣٢٢).

⁽٣) قولُه: (يكره اقتناء الكلب لغير منفعة): هذا بالإجماع، وأمّا بيعُه؛ فلا يجوز عند الشّافعيِّ مطلقًا، وبه قال أحمد، وعند بعض المالكيَّة: يجوز بيع الكلب المأذون بإمساكه، وعندنا: يجوز مطلقًا إلا إذا كان عقورًا لا يقبل التّعليم، دلائلنا أحاديث النّسائيِّ ومسند أبي حنيفة والبيهقيِّ، وسائر الأدلَّة مذكورةٌ في «الهداية» وشروحها، كذا في «التعليق الممجد»، وكتب مولانا محمَّد عبد الحليم نوَّر الله مرقده في هامش «الهداية»: هاهنا بحثٌ، وهو أنَّ الدَّليلَ أخصُّ من الدَّعوى، فإنَّ المدَّعى جوازُ بيع الكلب مطلقًا، والحديث يفيد جواز بيع كلب الصَّيد والماشية لا غير، وأجيب عنه بوجوه، الأوَّل: ما اختاره في «النهاية» من أنَّ إيراد هذا الحديث لإبطال مذهب الخصم؛ إذ هو يدَّعي شمول عدم الجواز، وأمَّا إثبات المدَّعى؛ فبحديثِ ذكره في «الأسرار» برواية عبدالله بن عمرو بن العاص: أنَّه قضى عليه الصلاة=



فأمَّا كلبُ(١) الزَّرعِ أو الضَّرع أو الصَّيد أو الحرَسِ؛ فلا بأس به)(١).

٧٥٧٥ ـ وروى التِّرمذيُّ (٣) عَن أَبِي هُرَيرَةَ قَالَ: (نَهَى عَن ثَمَنِ الكَلبِ إِلَّا كَلبَ الصَّيدِ).

٨٠٥٨ ـ وروى النَّسائيُّ (٤) عَن جَابِرٍ ﴿ اللَّهُ نحوه، وقال في «الجوهر النقي»: (سندُ النَّسائيِّ سندٌ جيِّدٌ).

٥٢٥٩ ـ وروى (٥) أبو حنيفة في «مسنده» عَنِ الهَيثَمِ عَن عِكرِمَةَ عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: (رَخَّصَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي ثَمَنِ كَلْبِ الصَّيدِ)، وهذا سندٌ جيِّدٌ فإنَّ الهيثمَ ذكره ابنُ حبَّانَ في «الثَّقات» من أثبات التَّابعين (١).

⁼ والسلام: في كلبٍ بأربعينَ درهمًا، ذكره مطلقًا من غير تخصيصٍ في أنواع الكلاب في التَّضمين، وتضمين المؤتلف دليلٌ على تقوُّمه، والثَّاني: ما اختاره في «الكفاية» وغيره، وهو أنَّ الحديثَ يدلُّ على جواز بيع جميع الكلاب؛ لأنَّ كلّ على على تقوُّمه، والثَّالث: أنَّ ما وراء كلَّ كلبٍ يصلح لحراسة الماشية؛ إذ من عادة الكلاب نباحها عند حسِّ الذِّثب أو السَّارق، والثَّالث: أنَّ ما وراء كلب الصَّيد والماشية ملحقٌ به دلالةً، فتدبَّر. م

⁽١) قولُه: (فأمَّا كلب الزرع... إلخ): قال في «العالمگيرية»: ويجب أنْ يعلم بأنَّ اقتناء الكلب لأجل الحرس جائزٌ شرعًا، وكذلك اقتناؤه للاصطياد مباحٌ، وكذلك اقتناؤه لحفظ الزَّرع والماشية جائزٌ، كذا في «الذخيرة». م

⁽٢) «التعليق الممجد على موطًّا محمَّد»: (٣/ ٤٠٥)، أبواب السِّير، ب: اقتناء الكلب.

⁽٣) التَّرمذيُّ، أبواب البيوع، ب: الرُّخصة في ثمن الكلب، ح: (١٢٨١)، وقال: (هذا حديثٌ لا يصحُّ من هذا الوجه وأبو المهزم اسمه يزيد بن سفيان، وتكلَّم فيه شعبةُ بن الحجَّاج وضعَّفه، وقد روي عن جابر عن النَّبِيِّ عَلَيْ نحو هذا، ولا يصحُّ إسنادُه أيضًا).

⁽٤) النَّسَائيُّ مرفوعًا، ك: الصَّيد واللَّبائح، ب: الرُّخصة في ثمن كلب الصَّيد، ح: (٤٣٠١)، وأحمد: (١٤٤١)، وقال ابن التُّركمانيُّ في «الجوهر النقي»: (٦/٧): (وهذا سندٌ جيِّدٌ، فظهر أنَّ الحديثَ بهذا الاستثناء صحيحٌ، والاستثناء زيادةٌ على أحاديث النَّهى عن ثمن الكلب فوجب قبولها والله أعلم).

⁽٥) قولُه: (روى أبو حنيفة... إلخ): قال في «فتح القدير»: فهذا الحديث على رأيهم يصلح مخصِّصًا، والمخصِّص بيانٌ للمراد العامِّ فيجوز، وإنْ كان دونه في القوَّة عندهم، حتى أجازوا تخصيص العامِّ والقاطع بخبر الواحد ابتداءً، فبطل مدَّعاهم من عموم منع البيع، ثم دليل التَّخصيص ممَّا يعلِّل تعليل إخراج كلب الصَّيد ساطعُ أنَّه لكونه منتفَعًا به، وخصوص الاصطياد ملغي، فصار الكلب المنتفع به خارجًا، سواءٌ انتفع به في صيدٍ أو حراسة ماشيةٍ. م

⁽٦) «مسند أبي حنيفة» مع شرح القاري: (ص: ٤٠١).



٥٢٦٠ ـ وفي رواية للبيهقي (١): عَن عَبدِاللهِ بنِ عَمرِو بنِ العَاصِ ﷺ: أَنَّهُ قَضَى فِي كَلبِ صَيدٍ قَتَلَهُ رَجُلٌ بِأَربَعِينَ دِرهَمًا، وَقَضَى فِي كَلبِ مَاشِيَةٍ بِكَبشٍ.

٣٦٦٥ - وَعَن عَبدِاللهِ بنِ مُغَفَّلِ ﴿ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ النَّبِيِّ قَالَ: «لَولَا أَنَّ الكِلَابَ أُمَّةٌ مِنَ الأُمَمِ؛ لَأَمَرتُ بِقَتلِهَا كُلِّهَا، فَاقتُلُوا (٢٠ مِنهَا كُلَّ أُسودَ بَهِيمٍ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالدَّارِمِيُّ (٣٠).

٣٦٦٥ - وَزَادَ التِّرمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ (٤): «وَمَا مِن أَهلِ بَيتٍ يَرتَبِطُونَ كَلبًا إِلَّا نَقَصَ مِن عَمَلِهِ م كُلَّ يَومٍ قِيرَاطٌ إِلَّا كَلبَ صَيدٍ أَو كَلبَ حَرثٍ أَو كَلبَ غَنَم».

⁽۱) البيهةيُّ في «الكبرى»، ك: البيوع، ب: النَّهي عن ثمن الكلب، ح: (١١٠١٤)، وهو عند الطَّحاويِّ في «شرح معاني الآثار»، ح: (٧٢٧)، وقال العينيُّ في «النخب»: (١١/ ٢٠١): (وهذا إسنادٌ صحيحٌ)، ونحوه عند ابن أبي شيبة: (٢١٣١٦).

⁽٢) قولُه: «فاقتلوا منها كلَّ أسودَ بهيم»: وقال النَّوويُ والعينيُ: أجمعوا على قتل العقور، واختلفوا فيما لا ضررَ فيه، فأخذ مالكُّ وأصحابه وكثيرٌ من العلماء جواز قتل الكلاب إلا ما استثنى منها، ولم يروا الأمر بقتل ما عدا المستثنى منسوخًا، بل محكمًا، وقال في «المسوى»: كان قتل الكلاب في صدر الإسلام لعموم البلوى باقتنائها، فكانوا لا يتركون اقتناءها إلا بالقتل، وقيل: خصَّت المدينة بقتل ما فيها من الكلاب من حيث إنَّ المدينة كانت مهبط الملائكة بالوحي، وهم لا يدخلون بيتًا فيه كلب، ثم نسخ، وقال: إنَّها أمَّةٌ من الأمم، وقال إمام الحرمين: أمر النَّبيُ عَلَيُّ أوَّلا بقتلها كلِّها، ثم نسخ ذلك إلا الأسود البهيم، ثم استقرَّ الشَّرعُ على النَّهي من قتل جميع الكلاب التي لا ضرر فيها حتى الأسود البهيم؛ لذلك قال في مسائل شتى من «الدر المختار»: جاز قتل ما يضرُّ منها ككلبِ عقورٍ وهرَّةٍ تضرُّ، وقال في «العالمگيرية»: قريةٌ فيها كلابٌ كثيرةٌ، ولأهل القرية منها ضررٌ، يؤمر أرباب الكلاب أنْ يقتلوا الكلاب، فإنْ أبوا؟ رفع الأمر إلى القاضي حتى يلزمهم ذلك، كذا في «محيط السَّر خسيٍّ». م

⁽٣) التِّرمذيُّ واللَّفظ له، أبواب الصَّيد، ب: في قتل الكلاب، ح: (١٤٨٦)، وأبو داود، ك: الصَّيد، ب: في اتخاذ الكلب للصَّيد وغيره، ح: (٢٨٤٥)، والدَّارميُّ، ح: (٢٠٥١)، وقال التِّرمذيُّ: (حديث عبدالله بن مغفَّل حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

⁽٤) التّرمذيُّ واللَّفظ له، أبواب الصَّيد، ب: من أمسك كلبًا، ح: (١٤٨٩)، والنَّسائيُّ نحوه، ك: الصَّيد، ب: صفة الكلاب التي أمر بقتلها، ح: (٢٨٩٥)، وقال التَّرمذُّي: (هذا حديثٌ حسنٌ)، وأصلُه في الصَّحيحين كما سلف في بداية الكتاب.

٣٦٦٥ - وَروى مسلمٌ (١) عَن جَابِر ﷺ قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ بِقَتْلِ الْكِلَابِ، حَتَّى إِنَّ الْمَرْأَةَ تَقْدَمُ مِنَ الْبَادِيَة بِكَلْبِهَا فَنَفْتُلُهُ، ثُمَّ نَهَى النَّبِيُ ﷺ عَنْ قَتْلِهَا، وَقَالَ: «عَلَيْكُمْ بِالْأَسْوَدِ الْبَهِيمِ ذِي النَّقْطَتَيْنِ؛ فَإِنَّهُ شَيْطَانٌ».

وقال إمامُ الحرمينِ: (أمر النَّبِيُّ عَلَيْمُ أَوَّلًا بقتلها كلِّها، ثم نسخَ ذلك إلا الأسود البهيم، ثم استقرَّ الشَّرعُ على النَّهي من قتل جميع الكلاب التي لا ضرر فيها حتى الأسود البهيم)(٢).

٥٢٦٤ - وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: (نَهَى ٣٠) رَسُولُ الله ﷺ عَنِ التَّحرِيشِ بَينَ البَهَ اثِمِ)، رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ وَأَهُ وَاوُدَ ﴿ عَنِ البَهَ اثِمِ)، رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ وَاوُدَ ﴿ عَنِ البَهَ الْمِمَانِ مِنْ البَهَ اثِمِ)، رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ وَاوُدَ ﴿ عَنِ النَّامِ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ عَنِ التَّحرِيشِ بَينَ البَهَ اثِمِ)، رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ وَاوُدَ ﴿ عَنِ النَّامِ اللهِ عَلَيْهِ عَنِ التَّحرِيشِ بَينَ البَهَ اثِمِ)، رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ وَاوُدَ (عَنْ البَهَ اللهِ عَلَيْهِ عَنِ التَّامِ اللهِ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ عَنِ التَّحرِيشِ بَينَ البَهَ اثِمِ)، رَوَاهُ التِّرمِذِي وَاللهُ اللهُ عَلَيْهِ عَنِ التَّحرِيشِ بَينَ البَهَ اثِمِ)، رَوَاهُ التِّرمِذِي اللهُ عَلَيْهِ عَنِ التَّحرِيشِ بَينَ البَهَ اثِمِ)، رَوَاهُ التِّرمِذِي اللهُ عَلَيْهِ عَنِ التَّحرِيشِ بَينَ البَهَ اثِمِ)، رَوَاهُ التِّرمِذِي أَنْ اللهُ عَلَيْهِ عَنِ التَّحرِيشِ بَينَ البَهَ اثِمِ)، رَوَاهُ التِّرمِذِي اللهُ عَلَيْهِ عَنِ التَّحرِيشِ بَينَ البَهَ اثِمِ اللهُ عَلَيْهِ عَنِ التَّعرِيشِ بَينَ البَهَ اللهُ عَلَيْهِ عَنْ اللّهُ اللهُ عَنْهُ اللّهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهِ عَنْ الْتَعْرِيشِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهِ عَلَى اللّهُ عَلَيْهِ عَلَي



⁽١) مسلمٌ، ك: المساقاة، ب: الأمر بقتل الكلاب وبيان نسخه، ح: (٤٠٢٠).

⁽٢) «نهاية المطلب في دراية المذهب»: (٥/ ٤٩٤).

⁽٣) قولُه: «نهى رسول الله على عن التَّحريش بين البهائم»: قال في «بذل المجهود»: (التَّحريش: هو الإغراء وتهييج بعضها على بعض، كما يفعل بين الجمال والكباش والدُّيوك وغيرها، وإنَّما نهي عن ذلك؛ لأنَّه من الملاهي، وفيه إيلامُ الدَّوابِّ وإهلاكهم، وإنْ كان بشرطٍ من الجانبين؛ فهو قمارٌ أيضًا). م

⁽٤) أبو داود، ك: الجهاد، ب: في التَّحريش بين البهائم، ح: (٢٥٦٢)، والتِّرمذيُّ، أبواب الجهاد، ب: ما جاء في كراهية التَّحريش بين البهائم، ح: (١٧٠٨)، وحسَّنه الحافظ «الهداية»: (٤/ ١٢٢).



٥٢٦٥ عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: (كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَأْكُلُونَ أَشْيَاءَ وَيَتُرُكُونَ أَشْيَاءَ تَقَذَّرًا، فَبَعَثَ اللهُ تَعَالَى نَبِيَّهُ ﷺ وَأَنْزَلَ كِتَابَهُ، وَأَحَلَّ حَلَالُهُ، وَحَرَّمَ حَرَامَهُ، فَمَا أَحَلَّ فَهُوَ حَلَالُ، وَمَا حَرَّمَ فَهُوَ حَرَامٌ، وَمَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ عَفْوٌ، وَتَلَا: ﴿ قُلُ لَا آ (۱) أَجِدُفِي مَا أُوحِيَ إِلَى مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمِ يَطْعَمُهُ وَإِلَا أَن يَكُونَ مَيْ سَتَةً ﴾؛ الآية [الأنعام: ١٤٥]، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢).

٥٢٦٦ - وَعَنه على قَالَ: (نَهَى ٣٠) رَسُولُ اللهِ ﷺ عَن كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاع، وَكُلِّ ذِي مِخلَبٍ مِنَ

وقال في «رد المحتار»: وفي «الكفاية»: والمؤثّر في الحرمة الإيذاء، وهو طورًا يكون بالنّاب، وتارةً يكون بالمخلب، أو الخبثُ وهو قد يكون خلقةً كما في الحشرات والهوامً، وقد يكون بعارضٍ كما في الجلّلة، والسّرُ فيه أنّ طبيعة هذه الأشياء مذمومةٌ شرعًا، فيخشى أنْ يتولّد من لحمها شيءٌ من طباعها فيحرَّم إكرامًا لبني آدم، كما أنّه يحمل ما أحلّ إكرامًا له، طعن الحمويّ، انتهى، وقال في «الهداية»: ويدخل في هذا الحديث الضّبع والتّعلب، فيكون الحديث احجّةً على الشّافعيّ في إباحتهما، اه، وقال الزّيلعيُّ: وما روي أنّه عليه الصلاة والسلام أباح أكلها محمولٌ على الابتداء، انتهى، وفي «شرح السنة»: كلّ حيوانٍ لا يحلُّ أكلُه، فلا يحلُّ شرب لبنه إلا الآدميّات؛ يعني: للأطفال، وكلُّ طيرٍ لا يحلُّ لحيه لا يحلُّ بيضُه، كذا في «المرقاة». م

⁽١) قولُه: ﴿ قُل لَّا آَجِدُ فِي مَا أُوحِي إِنَّى ... ﴾ إلخ: (وفيه تنبية على أنَّ التَّحريمَ إنَّما يعلم بالوحي لا بالهوى)، كذا في المرقاة». م

⁽٢) أبو داود، ك: الأطعمة، ب: ما لم يذكر تحريمُه، ح: (٣٨٠٠)، وصحَّحه الحاكم ووافقه اللَّهبيُّ: (٧١١٣).

الطَّيرِ)، رَوَاهُ مُسلِمٌ (١).

٧٦٧ - وعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ فَأَكلُهُ حَرَامٌ»، رَوَاهُ مُسلِمٌ (٢).

٥٢٦٨ - وَعَن أَبِي قَتَادَةَ ﴿ فَهُ أَنَّهُ رَأَى حِمَارًا وَحشِيًّا فَعَقَرَهُ، فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ: «هَل مَعَكُم مِن لَحمِهِ شَيءٌ؟» قَالَ: مَعَنَا رِجلُهُ، فَأَخَذَهَا فَأَكَلَهَا، مُتَّفَقٌ عَلَيهِ (٣).

٥٢٦٩ - وَعَن أَبِي ثَعلَبَةَ عَلَى اللهِ عَلَيهِ إِنَّ اللهِ عَلَيْةِ لُحُومَ الحُمُرِ الأَهلِيَّةِ)، مُتَّفَقٌ عَلَيهِ (١٠).

٠٧٧٠ - وَعَن زَاهِرِ الْأَسلَمِيِّ ﷺ قَالَ: إِنِّي لَأُوقِدُ تَحْتَ القِدْرِ بِلُحُومِ الحُمُرِ، إِذْ نَادَى مُنَادِي رَسُولِ اللهِ ﷺ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ يَنْهَاكُمْ عَنْ لُحُومِ الحُمُرِ، رَوَاهُ البُخَارِيُّ (٥).

٧٧١ - وَعَن جَابِرٍ ﷺ قَالَ: (حَرَّمَ (٢) رَسُولُ اللهِ ﷺ؛ يَعني: يَومَ خَيبَرَ الحُمُرَ الإنسِيَّة، وَلُحُومَ البِغَالِ، وَكُلَّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ، وَكُلَّ ذِي مِخلَبٍ مِنَ الطَّيرِ)، رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ (٧).

⁽١) مسلمٌ، ك: الصَّيد، ب: تحريم أكل كلِّ ذي نابٍ من السَّباع، ح: (٤٩٩٤).

⁽٢) مسلمٌ، ك: الصَّيد، ب: تحريم أكل كلِّ ذي نابٍ من السِّباع، ح: (٤٩٩٢).

⁽٣) البخاريُّ، ك: الجهاد، ب: اسم الفرس والحمار، ح: (٢٨٥٤)، ومسلمٌ، ك: الحجِّ، ب: تحريم الصَّيد المأكول البرِّيِّ، ح: (٢٨٥٨).

⁽٤) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: النَّبائح، ب: لحوم الحمر الإنسيَّة، ح: (٥٥٢٧)، مسلمٌ، ك: الصَّيذ، ب: تحريم أكل لحم الإنسيَّة، ح: (٥٠٠٧).

⁽٥) البخاريُّ، ك: المغازي، ب: غزوة الحديبية، ح: (١٧٣).

 ⁽٦) قولُه: (حرَّم رسول الله؛ يعني: يومَ خيبرَ الحمرَ الإنسيَّة ولحوم البغال): قال في «الدر المختار»: ولا يحلَّ الحمر الأهليَّة والبغل الذي أمُّه حمارةٌ، فلو أمُّه بقرةٌ؛ أكل اتِّفاقًا، ولو فرسًا؛ فكأمِّه. م

⁽٧) التَّرمذيُّ واللَّفظ له، أبواب الصَّيد، ب: في كراهيَّة كلِّ ذي نابٍ وذي مخلبٍ، ح: (١٤٧٨)، وأحمد: (١٤٤٦٣)، وقال التِّرمذيُّ: (حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

٧٧٧ - وَعَن خَالِدِ بِنِ الوَلِيدِ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى (١) عَن أَكِل لُحُوم الخَيل وَالبِغَالِ

(۱) قولُه: (نهى عن أكل لحوم الخيل... إلخ): وقال في «بذل المجهود»: اختلفت الرَّوايات عن الإمام أبي حنيفة في لحوم الخيل، فعلى رواية الحسن عنه: أنَّه يحرم أكل لحم الخيل، وأمَّا على ظاهر الرَّواية عن أبي حنيفة أنَّه يكره أكلُه، ولم يطلق التَّحريم لاختلاف الأحاديث المرويَّة في الباب واختلاف السَّلف، وكرهها احتياطًا لباب الحرمة، وأمَّا الاستدلال لأبي حنيفة رحمة الله عليه على رواية الحسن بالكتاب؛ فبقوله جلَّ شأنه: ﴿ وَلَقْيَلَ وَالْفِعَالَ وَالْحَيْلُ وَالْفِعَالَ وَالْحَيْلُ وَالْفِعَالُ وَالْحَيْلُ وَالْفِعَالُ وَالْحَيْلُ وَالْفِعَالُ فَقُولُهُ وَلَمْ يَرْيِنَةً ﴾ [النحن: ٨]، واستدلَّ به ابنُ عبَّاسٍ على كراهة أكلها، وهو أنَّه سئل عن لحم الخيل، فقرأ هذه الآية، ولم يقل تبارك وتعالى: (لتأكلوها)،

وأمَّا السُّنَّةُ؛ فما روى عن جابر به: لمَّا كان يوم خيبر أصاب النَّاس مجاعةٌ، فأخذوا الحمر الأهليَّة فذبحوها، فحرَّم رسول الله على لحوم الحمر الإنسيَّة ولحوم الخيل؛ الحديث، وعن خالد بن الوليد أنَّه قال: (نهي رسول الله علي عن أكل لحوم الخيل والبغال والحمر)، وعن المقدام بن معديكرب: أنَّ النَّبِيِّ عَيُّةٍ قال: «حرِّم عليكم الحمارُ الأهليُّ وخيلُها»، وهذا نصُّ على التَّحريم، وبالإجماع: وهو أنَّ البغلَ حرامٌ بالإجماع، وهو ولد الفرس، فلو كانت أمُّه حلالًا؛ لكان هو حلالًا أيضًا؛ لأنَّ حكمَ الولد حكمُ أمِّه؛ لأنَّه منها، وهو كبعضها، فلمَّا كان لحم الفرس حرامًا؛ كان لحم البغل كذلك، وأمَّا ما ورد من الأحاديث في باب الإذن والإباحة؛ فيحتمل أنَّه كان ذلك في الحال التي كان يؤكل فيها الحمر يوم خيبر، وكانت الخيل تؤكل في ذلك الوقت، ثم حرِّمت، يدلُّ عليه ما روي عن الزُّهريِّ أنَّه قال: ما علمنا الخيل أكلتُ إلا في حصار، وعن الحسن أنَّه قال: كان أصحاب رسول الله على لا يأكلون لحوم الخيل في مغازيهم، فهذا يدلُّ على أنَّهم كانوا يأكلونها حال الضَّرورة، كما قال الزُّهريُّ، أو يحمل على هذا عملًا بالدَّليل صيانةً لها عن التَّناقض، أو يترجَّح الحاظر على المبيح احتياطًا، وكتب مولانا محمَّد يحيى المرحوم قوله: (وأذنَ لنا في لحوم الخيل): فيه تصريحٌ بأنَّه كان ذلك يوم خيبر، والرِّواية الآتية تفسيرُ المراد بالإذن أنَّه كان تقريرًا منه ﷺ، ثم إنَّ خالدًا روى التَّحريم، ولا شكَّ في أنَّه أسلم بعد خيبر، فلم تكن روايةُ التَّحريم إلا متأخِّرة، والأصل في رواية الصَّحابيِّ أنَّه سمع من غير واسطةٍ، واحتمال الواسطة عدولٌ عن الظَّاهر، فلا يسلُّم من غير ضرورةٍ، انتهى، وقال في «الدر المختار»: لا تحلُّ الخيل عنده، وعندهما والشَّافعيِّ: تحلُّ، وقيل: إنَّ أبا حنيفة رجع عن حرمته قبل موته بثلاثة أيَّام، وعليه الفتوي، اه، وقال في «رد المحتار»: فهو مكروةٌ كراهة تنزيمٍ، وهو ظاهر الرِّواية، كما في كفاية البيهقيّ، وهو الصَّحيح على ما ذكره فخر الإسلام وغيره، «قهستاني»، ثم نقل تصحيح كراهة التَّحريم عن «الخلاصة» و «الهداية» و «المحيط» و «المغنى» و «قاضي خان» و «العمادي» وغيرهم، وعليه المتونُّ، وأفاد أبو السُّعود أنَّه على الأوَّل لا خلاف بين الإمام وصاحبيه؛ لأنَّهما وإنْ قالا بالحلِّ لكنْ مع كراهة التَّنزيه، كما صرَّح به في «الشرنبلالية» عن =



وَالحَمِيرِ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ(١).

٧٧٣ - وفي المتَّفقِ عليه (٢): عَن جَابِرٍ ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى يَومَ خَيبَرَ عَن لُحُومِ الحُمُرِ الحُمُرِ اللَّهِ ﷺ وَأَذِنَ فِي لُحُومِ الخَيل.

٥٢٧٤ - وَعَن أَنسٍ ﴿ قَالَ: (أَنفَجنَا أَرنَبًا بِمَرِّ الظَّهرَانِ، فَأَخَذتُهَا، فَأَتَيتُ بِهَا أَبَا طَلحَةَ، فَذَبَحَهَا وَبَعَثَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، بِوَرِكِهَا وَفَخِذَيهَا فَقَبِلَهُ (٣٠)، مُتَّفَقٌ عَلَيهِ (١٠).

٥٢٧٥ - وعَن عَبدِ الرَّحمَنِ بنِ شِبلٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى (٥) عَن أَكلِ لَحمِ الضَّبُ، رواه أَبُو دَاهُ فَاهُ دَاهُ فَاهُ دَاهُ فَاهُ دَاهُ وَاهُ دَاهُ دَاعُ دَاهُ دَاهُ دَاعُ دَاعُ دَاهُ دَاهُ دَاهُ دَاهُ دَاهُ دَاهُ دَاهُ دَاعُ

^{= «}البرهان»، قال ط: والخلافُ في خيل البّرّ، أمَّا البحر؛ فلا تؤكل اتِّفاقًا. م

⁽۱) أبو داود واللَّفظ له، ك: الأطعمة، ب: في أكل لحوم الخيل، ح: (٣٧٩٠)، والنَّسائيُّ، ك: الصَّيد والنَّبائح، ب: تحريم أكل لحوم الخيل، ح: (٤٣٣٧)، وحسَّنه الحافظ في «الهداية»: (٤/ ٢٢٢).

⁽٢) مسلمٌ واللَّفظ له، ك: الصَّيد، ب: في إباحة أكل لحم الخيل، ح: (٢٢٠)، والبخاريُّ، ك: النَّبائح، ب: لحوم الخيل، ح: (٥٢٠).

⁽٣) قولُه: (فَقَبِلَهُ): قال في «كتاب الرحمة في اختلاف الأثمة»: (إنَّ الأرنبَ حلالٌ بالأتفاق)، كذا في «المرقاة». م

⁽٤) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: الهبة، ب: قبول الصَّيد، ح: (٢٥٧٢)، مسلمٌ، ك: الصَّيد، ب: إباحة الأرنب، ح: (٥٠٤٨).

⁽٥) قولُه: (نهى عن أكل لحم الضبّ): يقال للضّبّ في الفارسيَّة: سوسمار، وفي الهندية: گوه، وهذه مكروهة عندنا، وقال فقهاؤنا بكراهة تحريمة، ومحدِّثونا بكراهة تنزيهة، وقال الشَّافعيُّ وغيره: إنَّها حلاُل، ونقول: إنَّه ﷺ كان متوقّفا في أوَّل الزَّمان، ثم استقرَّ رأيُه على تركه، وقال الشَّافعيَّة: إنَّ النَّهي كان أوَّلا، ثم أجاز النَّبيُ ﷺ، وأقول: الأحاديث الصّحاح في الإجازة والنَّهي موجودةٌ، والخلاف في التَّرتيب، ويكفينا ما ذكره مسلمٌ في كتابه؛ فإنَّه ذكر النَّهي آخرًا، قاله في «العرف الشذي»، وقال في «بذل المجهود»: إنَّ رسولَ الله ﷺ أباحه أوَّلا، ولكنْ ترك أكله تقذُّرًا، واعتذر بأنَّه «لم يكن في أرض قومي فأجدُني أعافه»، ثمّ تردَّد فيه باحتمال كونها من الممسوخات، فلم يأمر فيه بشيءٍ ولم ينهَ عنه، فكان في حكم الإباحة الأصليَّة، ثم بعد ذلك نهي عنه، فصار حرامًا، وهذا الوجه أولى؛ لأنَّ فيه تغليبَ الحظر على الإباحة. م

⁽٦) أبو داود، ك: الأطعمة، ب: في أكل الضَّبِّ، ح: (٣٧٩٦)، قال الرُّباعيُّ: رواه أبو داود من حديث عبد الرحمن بن شبل، وحسَّن الحافظ في «الفتح»: (٩/ ٦٦٥) إسنادَه، وردَّ على من ضعَّفه.



وسكت (١) عليه، فهو حسنٌ أو صحيحٌ عنده.

وقال في «الدر المختار»: (ص: ٦٤٢): (وما روي من أكله محمولٌ على الابتداء).

٢٧٦ - وَعَن أَبِي مُوسَى ﷺ قَالَ: (رَأَيتُ (٢) النَّبِيَّ ﷺ يَأْكُلُ دَجَاجًا)، مُتَّفَقٌ عَلَيهِ (٣).

٧٧٧ه - وَعَن زَيدِ بنِ خَالِدٍ ﷺ قَالَ: (نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَن سَبِّ الدِّيكِ وَقَالَ: إِنَّهُ يُؤذِّنُ لِلطَّلَاةِ)، رَوَاهُ فِي «شَرح السُّنَّةِ»(٤).

٨٧٨ - وَعَنهُ عَلَى قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تَسُبُّوا الدِّيكَ فَإِنَّهُ يُوقِظُ لِلصَّلَاةِ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد^(٥).

٢٧٩ - وَعَنِ ابنِ أَبِي أُوفَى هُ قَالَ: (غَزَوْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ سَبْعَ غَزَوَاتٍ أَوْ سِتًّا، كُنَّالًا) نَأْكُلُ

⁽۱) قولُه: (وسكت عليه... إلخ): قال المنذريُّ: (في إسناده إسماعيلُ بن عيَّاشٍ وضمضمُ بن زرعةَ، وفيهما مقالٌ، قلنا: إسماعيل إذا روى عن الشَّاميِّن كان حديثُه صحيحًا حجَّةً كما صرَّحوا، وضمضم حمصيٌّ فهو شاميٌّ؛ لأنَّ حمصَ من الشَّام، وقد اعترف البيهقيُّ نفسُه بأنَّ حديثَه عن الشَّاميِّن صحيحٌ في ترك الوضوء من الدَّم، ولذا سكت عليه أبو داود، فهو حسنٌ أو صحيحٌ عنده، وقد صرَّح البخاريُّ وابنُ معينٍ وغيرهما أنَّ حديثَه عنهم صحيحٌ، وأمَّا ضمضمُ؛ فجملة القول فيه: إنَّه صدوقٌ يهمُ، وهذه الصِّفة موجودةٌ في كثيرٍ من رجال الصَّحيحين، فالحديث صحيحٌ، وقال المينيُّ: وقد صحَّح التِّرمذيُّ لابن عيَّاشٍ عن شرحبيل بن مسلمٍ عن أبي أمامةَ، فقد صحَّ الإسنادُ)، كذا في «تنسيق النظام». م

⁽٢) قولُه: (رأيت رسول الله ﷺ يأكل لحم الدَّجاج): قال في «عمدة القاري»: وفي الحديث جوازُ أكل لحم الدَّجاج، وفي «التوضيح»: قام الإجماع على حلِّه. م

⁽٣) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: النَّبائح، ب: لحم الدَّجاج، ح: (١٧٥٥)، ومسلمٌ، ك: الأيمان، ب: ندب من حلف يمينًا فرأى غيرَها خيرًا منها، ح: (٤٢٦٥).

⁽٤) «شرح السنة»، ح: (٣١٦٣)، أخرجه أحمد: (٢١٦٧٩)، وأبو داود نحوه كما سيأتي لفظه وحسَّنه ابن حجر في «الهداية»: (٤/ ١٣١).

⁽٥) أبو داود، ك: الأدب، ب: في الدِّيك والبهائم، ح: (٥١٠١)، وصحَّحه ابن حبَّان: (٥٧٣١).

⁽٦) قولُه: (كنَّا نأكل معه الجراد): (قال في «عمدة القاري»: وأجمع العلماء على جواز أكله بغير تذكيةٍ، إلا أنَّ المشهورَ=

مَعَهُ الجَرَادَ)، مُتَّفَقٌ عَلَيهِ(١).

• ٢٨٠ - وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أُحِلَّتْ لَنَا مَيْتَتَانِ، وَدَمَانِ، فَأَمَّا الْمَيْتَانِ؛ فَالْحُوتُ وَالْجَرَادُ، وَأَمَّا الدَّمَانِ؛ فَالْكَبِدُ وَالطِّحَالُ»، رَوَاهُ أَحمَدُ، وَابنُ مَاجَه، وَالدَّارَقُطنِيُّ (٢).

٥٢٨١ - وَعَن جَابِرِ ﴿ قَالَ: غَزَوْنَا جَيْشَ الخَبَطِ، وَأُمِّرَ أَبُو عُبَيْدَةَ ﴿ فَجُعْنَا جُوعًا شَدِيدًا، فَأَلْقَى البَحْرُ حُوتًا مَيْتًا لَمْ نَرَ مِثْلَهُ، يُقَالُ لَهُ: العَنْبُرُ، فَأَكَلْنَا مِنْهُ نِصْفَ شَهْرٍ، فَأَخَذَ أَبُو عُبَيْلَةَ عَظْمًا مِنْ عِظَامِهِ، فَمَرَّ البَحْرُ حُوتًا مَيْتَا لَمْ نَرَ مِثْلَهُ، يُقَالُ لَهُ: العَنْبُرُ، فَأَكَلْنَا مِنْهُ نِصْفَ شَهْرٍ، فَأَخَذَ أَبُو عُبَيْلَةَ عَظْمًا مِنْ عِظَامِهِ، فَمَرَّ الرَّاكِ لِلنَّبِيِّ عَيِّقَ فَقَالَ: «كُلُوا رِزْقًا أَخْرَجَهُ اللهُ، أَطْعِمُونَا إِنْ كَانَ الرَّاكِ لِلنَّبِي عَيِّقَ فَقَالَ: «كُلُوا رِزْقًا أَخْرَجَهُ اللهُ، أَطْعِمُونَا إِنْ كَانَ مَعَدُمْ»، قَالَ: فَأَرسَلنَا إِلَى الرَّسُولِ عَيْقِهُ مِنهُ فَأَكَلَهُ، مُتَفَقٌ عَلِيهِ ﴿ ؟).

٧٨٧ - وروى مَالِكُ (٤) عَن نَافِعٍ أَنَّ عَبدَ الرَّحمَنِ بنَ أَبِي هُرَيرَةَ سَأَلَ عَبدَاللهِ بنَ عُمَرَ ﷺ عَمَّا لَفَظَ البَحرُ، فَنَهَاهُ عَن أَكِلِهِ، قَالَ نَافِعٌ، ثُمَّ انقلَبَ عَبدُاللهِ فَدَعَا بِالمُصحَفِ، فَقَرَأً: ﴿أَيِلَ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُ ﴿ فَنَهَاهُ عَن أَكِلِهِ، قَالَ نَافِعٌ: فَأَرسَلَنِي عَبدُاللهِ بنُ عُمَرَ إِلَى عَبدِ الرَّحمَنِ بنِ أَبِي هُرَيرَةَ: (إِنَّهُ لَا بَأْسَ وَطَعَامُهُ ﴿ ﴾ [المائدة: ٩٦]، قَالَ نَافِعٌ: فَأَرسَلَنِي عَبدُاللهِ بنُ عُمَرَ إِلَى عَبدِ الرَّحمَنِ بنِ أَبِي هُرَيرَةَ: (إِنَّهُ لَا بَأْسَ بِأَكِلِهِ).

عند المالكيَّة اشتراط تذكيته، واختلفوا في صفتها، فقيل: يقطع رأسَه، وقال ابن وهبِ: أخذُه ذكاتُه، وعن مالكِ: إذا أخذه حيًّا ثم قطع رأسه أو شواه أو قلاه؛ فلا بأس بأكله، وما أخذه حيًّا فغفل عنه حتى مات؛ لا يؤكل، وذكر الطَّحاويُّ في كتاب الصَّيد أنَّ أبا حنيفة أنَّه قيل له: أرأيت الجراد هو عندك بمنزلة السَّمك، من أصاب منه شيئًا؛ أكلَه، سمَّى أو لم يسمِّ؟ قال: نعم، قلت: وأينما وجدت الجراد آكله؟ قال: نعم، قلت: وإنْ وجدته ميتًا على الأرض؟ قال: نعم، قلت: وإنْ أصابه مطر فقتله؟ قال: نعم، لا يحرِّمُ الجرادَ شيءٌ على حالٍ)، كذا في «الهداية». م

⁽١) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: الذَّبائح، ب: أكل الجراد، ح: (٥٤٩٥)، ومسلمٌ، ك: الصَّيد، ب: إباحة الجراد، ح: (٥٠٤٥).

⁽٢) ابن ماجه، أبواب الأطعمة، ب: الكبد والطِّحال، ح: (٣٣١٤)، وأحمدُ، ح: (٥٧٢٣)، واللَّفظ له، وحسَّنه الحافظ في «الهداية»: (٤/ ١٣٠).

⁽٣) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: المغازي، ب: غزوة سيف البحر، ح: (٤٣٦٢)، ومسلمٌ، ك: الصَّيد، ب: إباحة ميتات البحر، ح: (٤٩٩٨).

⁽٤) مالكٌ، ك: الصَّيد، ب: ما جاء في صيد البحر، ح: (١٨١٥).

قال محمَّدٌ: (وبقول ابنِ عمرَ الآخر نأخذُ، لا بأس بما لفظه البحرُ وبما حسر عنه الماءُ، إنَّما يكره من ذلك الطَّافي، وهو (١) قول أبي حنيفة والعامَّة من فقهائنا رحمهم الله تعالى)(٢).

٣٨٢٥ - وعَن أَبِي الزُّبَيرِ عَن جَابِرِ بنِ عَبدِاللهِ ﷺ: «مَا أَلْقَى الْبَحْرُ أَوْ
 جَزَرَ عَنْهُ؛ فَكُلُوهُ، وَمَا مَاتَ (٣) فِيهِ وَطَفَا؛ فَلَا تَأْكُلُوهُ»، رواه أَبُو دَاوُدَ، وابن ماجه (١).

وقال محيي السُّنَّة: (الأكثرون على أنَّه موقوفٌ على جابرٍ)(٥)، وقال عليٌّ القاري: (لا يضرُّ فإنَّ مثل هذا الموقوفِ في حكم المرفوع)(١).

⁽۱) قولُه: (وهو قول أبي حنيفة إل)»: (وهو قول جابر وعليٌ وابن عبّاسٍ وسعيد بن المسيّب وأبي الشّعثاء والنّخعيُ وطاوس والزُّهريِّ، ذكر عنهم ذلك ابن أبي شيبة وعبد الرَّزَاق وغيرهما، وأخرج الدَّار قطنيُّ والبيهةيُّ إباحة الطَّافي عن أبي بكرٍ وأبي أيُّوب، وبه قال الشَّافعيُّ ومالكٌ وأحمدُ وبعض التَّابعين أخذا من إطلاق حديثِ: «هو الطَّهورُ ماؤُهُ الحلُّ ميتَثُه»، وحديث: «أحلَّت لنا ميتتانِ، ودمانِ، أمَّا الميتتانِ؛ فالسَّمك والجرادُ، وأمَّا الدَّمان؛ فالكبدُ والطِّحالُ»، أخرجه ابن ماجه وأحمد وعبد بن حميدِ والدَّار قطنيُّ وابن مردويه وغيرهم، وأجاب عنه أصحابُنا بأنَّ ميتةَ البحر: ما لفظه البحر أو انحسر الماء عنه؛ ليكون موته مضافًا إلى البحر، لا ما مات فيه حتف أنفه من غير آفَّةِ وطفا على الماء، كذا في «البناية»، و«الدراية»)، قاله في «التعليق الممجد». م

⁽٢) «موطَّأ محمَّدٍ مع التَّعليق الممجَّد»: (٢/ ٦٤١).

⁽٣) قولُه: «وما مات فيه وطفا؛ فلا تأكلوه»: في «شرح السنة»: اختلفوا في إباحة السّمك الطَّافي، فأباحه جماعةٌ من الصّحابة والتّابعينَ، وبه قال مالكٌ والشّافعي، وكرهه جماعةٌ منهم، روي ذلك عن جابر وابن عبَّاس وأصحاب أبي حنيفة على الله . م

⁽٤) أبو داود واللَّفظ له، ك: الأطعمة، ب: في أكل الطَّافي من السَّمك، ح: (٣٨١٥)، وابن ماجه، أبواب الصَّيد، ب: الطَّافي من صيد البحر، ح: (٣٢٤٧).

وفي «عون المعبود» (٢٠٨/١٠): «ما ألقى البحر»؛ أي: كلُّ ما قذفه إلى السَّاحل، «أو جزَر عنه» بجيمٍ ثم زاي؛ أي: انكشف عنه أي: انكشف عنه الماء وذهب، والجزر رجوع الماء خلفَه، وهو ضدُّ المدِّ ومنه الجزيرة، والمعنى: وما انكشف عنه الماء من حيوان البحر، «وما مات فيه وطفا»؛ أي: ارتفعَ فوق الماء بعدَ أنْ ماتَ.

⁽٥) «مصابيح السنة»: (٣/ ١٤٠).

⁽۲) «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٢٦٧٥).

٥٢٨٤ - وعن أبي هُرَيرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ النَّبِيُ ﷺ: ﴿إِذَا (١) وَقَعَ الذُّبَابُ فِي شَرَابِ أَحَدِكُم؛ فَليَغمِسهُ ثُمَّ لِيَنزِعهُ، فَإِنَّ فِي إِحدَى جَنَاحَيهِ دَاءً وَالأُخرَى شِفَاءً»، رواه البخاريُّ (٢).

٥٢٨٥ ـ وَعَنه هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي إِنَاءِ أَحَدِكُمْ؛ فَامْقُلُوهُ، فَإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ دَاءً، وَفِي الْآخِرِ شِفَاءً، وَإِنَّهُ يَتَقِي بِجَنَاحِهِ الَّذِي فِيهِ الدَّاءُ، فَلْيَغْمِسْهُ كُلَّهُ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (٣).

٥٢٨٦ - وعن أبي سَعِيدٍ الخُدرِيِّ ﴿ عَنِ النَّبِيِّ آَيَاكُ قَالَ: ﴿ إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي الطَّعَامِ؛ فَامْقُلُوهُ، فَإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ شُمَّا، وَفِي الآخرِ شِفَاءً، وَإِنَّهُ يُقَدِّمُ السُّمَّ، وَيُؤَخِّرُ الشَّفَاءَ»، رواه في «شرح السنة»(٤).

وفي «شرح السنة» للبغويِّ: (١١/ ٢٦١): قولُه: «فامقُلوه»؛ أي: اغمسوه ليخرج الشِّفاءَ كما أخرج الدَّاءَ.

قال أبو سليمان الخطَّابيُّ: قد تكلَّم على هذا الحديث بعضُ من لا خلاق له، وقال كيف يجتمع الدَّاء والشَّفاء في جناحي الذَّبابة، وكيف تعلم حتى تقدِّمَ جناح الدَّاء، وتؤخِّرَ جناح الشِّفاء؟ قال: وهذا سؤالُ جاهلِ، أو متجاهلِ؟=

⁽۱) قولُه: "إذا وقع الذّبابُ في إناء أحدكم... إلخ»: (وفي "شرح السنة»: فيه دليلٌ على أنّ الذّبابَ طاهرٌ، وكذلك أجسام جميع الحيوانات إلا ما دلّ عليه السُّنّة من الكلب والخنزير، وفيه دليلٌ على أنّ ما لا نفس له سائلة إذا مات في ماء قليلٍ أو شرابٍ؛ لم ينجّسه، وذلك مثل الذّباب والنّحل والعقرب والخنفساء والزُّنبور ونحوها؛ وهذا لأنّ غمس اللّه بالإناء قد يأتي عليه، فلو كان ينجّسه إذا مات فيه؛ لم يأمره بالغمس للخوف من تنجيس الطّعام، وهذا قول عامّة الفقهاء، اه، وقال في «اختلاف الأئمّة»: لا يفسد المائع عند أبي حنيفة ومالكِ رحمهما الله، وأنّه طاهرٌ في نفسه، والرّاجح من مذهب الشّافعيّ أنّه لا ينجّس المائع، ولكنّه ينجس في نفسه بالموت، وهذا مذهب أحمد)، كذا في «المرقاة». وقال فيه في موضع آخر: وفي «حياة الحيوان»: كلُّ أنواع الذّباب يحرم أكلها، وفيه وجه أنّه يحلُّ أكلُها، حكاه الرّافعيّ، وفي «الإحياء»: لو وقعت ذبابةٌ أو نملةٌ في قدر طبيخ، وتهرّتُ أجزاؤه لم يحرم أكل ذلك الطّبيخ؛ لأنّ تحريم أكل الذّباب والنّمل ونحوه إنّما كان للاستقذار، وهذا لا يعدُّ استقذارًا. م

⁽٢) البخاريُّ، ك: بدء الخلق، ب: إذا وقع الدُّباب في شراب أحدكم فليغمسه، ح: (٣٣٢٠).

⁽٣) أبو داود واللَّفظ له، ك: الأطعمة، ب: في الذُّباب يقع في الطَّعام، ح: (٣٨٤١)، وأحمد، ح: (٧١٤١)، وحسَّنه ابن حجر في «الهداية»: (١٣٣/٤).

⁽٤) «شرح السنة»، ح: (٢٨٠٨)، أخرجه ابن ماجه، أبواب الطّبّ، ب: النُّباب يقع في الإناء، ح: (٣٥٠٤)، والنَّسائيُّ مختصرًا: (٣٥٠٤)، وصحَّحه ابن حبَّان: (١٢٤٧).

٧٨٧ - وعَن مَيمُونَةَ ﴿ أَنَّ فَأْرَةً وَقَعَتْ فِي سَمْنٍ فَمَاتَتْ فَسُئِلَ رَسُول الله ﷺ، فَقَالَ: «أَلقُوهَا(١) وَمَا حَولَهَا وَكُلُوهُ»، رواه البخاريُّ(٢).

٥٢٨٨ - وروى الطَّحاويُّ في كتابيه «المشكل» (٣) و «اختلاف العلماء» بسند رجاله الثِّقات عَن أَبِي هُرَيرَةَ هُمُ عَنِ النَّبِيِّ عَيَّةٍ: أَنَّهُ سُئِلَ عَن فَأَرَةٍ وَقَعَت فِي سَمنٍ، قَالَ: «إِنْ كَانَ جَامِدًا؛ فَخُذُوهَا وَمَا حَوْلَهَا هُرَيرَةَ هُمُ عَنِ النَّبِيِّ عَيِّةٍ: أَنَّهُ سُئِلَ عَن فَأَرَةٍ وَقَعَت فِي سَمنٍ، قَالَ: «إِنْ كَانَ جَامِدًا؛ فَخُذُوهَا وَمَا حَوْلَهَا فَأَلْقُوهُ، وَإِنْ كَانَ ذَائِبًا، أَوْ مَائِعًا؛ فَاسْتَصْبِحُوا بِهِ، أَوْ فَاسْتَنْفِعُوا بِهِ»، وذكر هذا الحديث صاحب «التَّمهيد» أيضًا (٤).

وقال العلَّامة العينيُّ: (والبيع من باب الانتفاع به).

٥٢٨٩ ـ وَرُوِي عَن أبي مُوسَى على أَنه قَالَ: (بيعوه وبيّنوا لمن تبيعونه مِنهُ، وَلا تبيعوه من مُسلمٍ)،

فإنَّ الذي يجد نفسه ونفوس عامَّة الحيوان قد جمع فيها بين الحرارة والبرودة، والرُّطوبة واليبوسة، وهي أشياء متضادَّةٌ إذا تلاقت تفاسدت، ثم يرى أنَّ الله على قد ألَّف بينها، وجعل منها قوى الحيوان التي بها بقاؤها؛ لَجديرٌ أنْ لا ينكر اجتماعَ الدَّواء والدَّاء في جزءَين من حيوانٍ واحدٍ، وإنَّ الذي ألهم النَّحلة أنْ تتَّخذ البيت العجيب الصَّنعةِ، وتعسل فيه، وألهم الذَّرة أنْ تكتسب قوَّتها، تدَّخره لأوان حاجتها إليه، هو الذي خلق الذُّبابة وجعل لها الهداية إلى أنْ تقدِّم جناحًا، وتؤخِّر جناحًا، لِما أراد من الابتلاء الذي هو مدرجة التَّعبُّد، والامتحانِ الذي هو مضمار التَّكليف، وفي كلِّ شيء حكمةٌ وعبرةٌ، وما يذَّكر إلا أولو الألباب.

⁽۱) قولُه: «ألقوها وما حولها وكلُوه»: وقال في «عمدة القاري»: وقام الإجماعُ على أنَّ هذا حكم السَّمن الجامد، وأمَّا المائع من السَّمن وسائر المائعات؛ فلا خلاف في أنَّه إذا وقع فيه فأرةٌ أو نحو ذلك؛ لا يؤكل منها شيءٌ، واختلفوا في بيعه والانتفاع به، فقال الحسن بن صالح وأحمد: لا يباع، ولا ينتفع بشيءٍ منه كما لا يؤكل، وقال الشَّوريُّ ومالكُّ والشَّافعيُّ: يجوز الاستصباح والانتفاع في الصَّابون وغيره، ولا يجوز بيعه ولا أكله، وقال أبو حنيفة وأصحابُه واللَّيث: ينتفع به في كل شيءٍ ما عدا الأكل، ويجوز بيعه بشرط البيان، ولنا حديث الطَّحاويِّ ومرويَّات أبي موسى وابن وهب. م

⁽٢) البخاريُّ، ك: النَّبائح، ب: إذا وقعت الفارة في السَّمن، ح: (٥٣٨).

⁽٣) «شرح مشكل الآثار»: (١٣/ ٣٩٣)، «مختصر اختلاف العلماء»: (٣/ ٩٢).

⁽٤) «التَّمهيد»: (٩/ ٣٥_٣٨).

وَرُوِيَ عَن ابن وهب عَن القَاسِم وَسَالم: أَنَّهُمَا أَجازا بَيعه وَأَكل ثمنه بعد البِّيَان(١).

وقال عليٌّ القاري: والمراد من قوله ﷺ: «فلا تقربوه»: أكلًا وطعمًا لا انتفاعًا(٢).

• ٢٩٠ - عَنِ ابنِ عُمَرَ عَهُ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَ عَلَيْ يَقُولُ: «اقتُلُوا(٣) الحَيَّاتِ، وَاقتُلُوا ذَا الطُّفيَتَينِ وَالأَبْتَرَ، فَإِنَّهُمَا يَطْمِسَانِ البَصَرَ، وَيَستَسقِطَانِ الحَبَل، قَالَ عَبدُاللهِ: فَبَينَا أَنَا أُطَارِدُ حَيَّةٌ لِأَقتُلَهَا، فَنَا دَانِي أَبُو لُبَتَهَ: لاَ تَقتُلُهَا، فَقُلتُ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهُ قَد أَمَرَ بِقَتلِ الحَيَّاتِ، قَالَ: إِنَّهُ نَهَى بَعدَ ذَلِكَ عَن ذَوَاتِ البُيُوتِ، وَهِي العَوَامِرُ (١٠)، متَّفتٌ عليه (٥).

٥٢٩١ - وَعَن العبَّاسِ ﷺ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّا نُرِيدُ أَن نَكنُسَ زَمزَمَ، وَإِنَّ فِيهَا مِن هَذِهِ الجِنَّانِ؛ يَعنِي: الحَيَّاتِ الصِّغَارَ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِقَتلِهِنَّ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (٢٠).

⁽۱) «عمدة القارى»: (۲۱/ ۱۳۸).

 ⁽٢) في حديث أبِي هُرَيْرَةَ: «إِذَا وَقَعَتِ الْفَاْرَةُ فِي السَّمْنِ فَإِنْ كَانَ جَامِدًا؛ فَٱلْقُوهَا وَمَا حَوْلَهَا، وَإِنْ كَانَ مَائِعًا؛ فَلا تَقْرَبُوهُ»،
 رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، ينظر: «المرقاة»: (٧/ ٢٦٦٨).

⁽٣) قولُه: «اقتلوا الحيَّاتِ... إلخ»: وقال في «رد المحتار»: قال الطَّحاويُّ: لا بأس بقتل الكلِّ؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ عهد مع الجنِّ أنْ لا يدخلوا بيوت أمَّته، فإذا دخلوا؛ فقد نقضوا العهد، فلا ذمَّة لهم، والأولى هو الإعذار والإنذار، فيقال: ارجع بإذن الله، فإنْ أبى؛ قتله، اه، يعني: الإنذارَ في غير الصَّلاة، «البحر». قال في «الحلية»: ووافق الطَّحاويَّ غيرُ واحدٍ آخرهم شيخنا؛ يعني: ابنَ الهمام، فقال: والحقُّ أنَّ الحِلَّ ثابتُ إلا أنَّ الأولى الإمساكُ عمَّا فيه علامة الجنِّ، لا للحرمة بل لدفع الضَّرر المتوهَّم من جهتهم. م

⁽٤) وقال في «الدر المختار»: فيه الأمر بالقتل للإباحة؛ لأنَّه منفعةٌ لنا، فالأولى ترك الحيَّات البيضاء لخوف الأذي. م

⁽٥) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: بدء الخلق، ب: قول الله تعالى: ﴿وَبَثَ فِهَامِن صُحُلِّ دَآبَةِ ﴾ [البقرة: ١٦٤]، ح: (٣٢٩٧). (٣٢٩٨)، ومسلمٌ، ك: السَّلام، ب: قتل الحيَّات وغيرها، ح: (٥٨٢٥).

⁽٦) أبو داود، ك: الأدب، ب: في قتل الحيَّات، ح: (٥٢٥١)، وحسَّنه ابن حجر في «الهداية»: (١٣٣/٤). وفي «العون»: (نَكْنُسَ زمزم): من باب نصر وضرب؛ أي: نصفًي زمزم ونخرج منها الكُناسة، وهي بالضَّمِّ: ما يكنس، وهي الزُّبالة والسُّباطة.

٣٩٢٥ - وَعَنِ ابنِ مَسعُودٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «اقتُلُوا الحَيَّاتِ كُلَّهَا إِلَّا (١) الجَانَّ الأَبيَضَ الَّذِي كَأَنَّهُ قَضِيبُ فِضَّةٍ »، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (٢).

وعَن عِكرِمَةَ عَنِ ابنِ عبَّاسٍ ﴿ قَالَ: لا أَعلَمُهُ إِلا رَفَعَ الحَدِيثَ الحَدِيثَ أَنهُ كَانَ يَأْمُرُ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ عَنْ اللهِ عَنْ اللهُ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهُ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ عَنْ اللهِ عَلَيْ عَلْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَنْ عَلَيْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَلَيْ عَلَيْ عَلَى اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ عَلَى اللهِ عَنْ عَلَيْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ عَلَى اللهِ عَلَيْ عَلَى اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَلَى اللهِ عَنْ عَلَى اللهِ عَلَيْ عَلَى اللهِ عَلَيْ عَلَيْ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلْمُ عَلَيْ عَلَى اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللّهِ عَلَيْ اللّهِ عَلَيْ اللّهِ عَلَيْ عَلَيْ اللّهِ عَلَيْ اللّهِ عَلَيْ اللّهِ عَلَيْ الللّهِ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ اللّهِ عَلَا عَلَيْ عَلَيْ اللّهِ عَلَيْ اللّهِ عَ

٣٩٤٥ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا سَالَمْنَاهُنَّ مُنْذُ حَارَبْنَاهُنَّ، وَمَنْ تَرَكَ شَيْئًا مِنْهُنَّ خِيفَةً؛ فَلَيْسَ مِنَّا»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (٥٠).

٥٢٩٥ ـ وَعَنِ ابنِ مَسعُودٍ عَهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «اقْتُلُوا الْحَيَّاتِ كُلَّهُنَّ فَمَنْ خَافَ ثَأْرَهُنَّ؟

- (١) قولُه: «إلا الجانَّ الأبيضَ... إلخ»: قال في «المرقاة»: وعند الحنفيَّة ينبغي أنْ لا تقتل الحيَّةُ البيضاءُ؛ فإنَّها من الجانَّ، وقال الطَّحاويُّ: لا بأس بقتل الجميع، والأولى هو الإنذارُ. م
- (٢) أبو داود، ك: الأدب، ب: في قتل الحيَّات، ح: (٥٢٦١)، وحسَّنه ابن حجر في «الهداية»: (١٣٣/٤). ونقل صاحب «بذل المجهود»: (٢٠١/١٧) عن محمَّدِ يحيى في قوله: «كأنَّه قضيبُ فضَّةٍ»: والنَّهي إمَّا لكونها من الجانَّ فيخصُّ بالمدينة، أو لعدم السُّمِّ فعامٌّ.
 - وفي «عون المعبود»: (١٤ / ١١٤): «كَأَنَّه قضيبُ فضَّةٍ»؛ أي: قطعة فضَّةٍ.
- (٣) قولُه: «من تركهُنَّ خشيةً، أو مخافة ثائرٍ؛ فليس منًا»: قال شارحٌ: قد جرت العادة على نهج الجاهليَّة بأنْ يقال: لا تقتلوا الحيَّات، فإنَّكم لو قتلتم؛ لجاء زوجُها ويلسعكم للانتقام، فنهى رسول الله ﷺ عن هذا القول والاعتقاد، «المرقاة»، وقال في «بذل المجهود»: وكذلك أهل الهند يظنُّون في بلادِها أنَّ من قتل حيَّةً في حالةٍ مخصوصةٍ فينتقم زوجُها ويلسعه في كلِّ سنةٍ. م
- (٤) «شرح السنة»، ك: الطبّ، ب: قتل الحيّات، ح: (٣١٥٨)، وهو عند عبد الرّزّاق في «مصنّفه»، ح: (١٩٦١٧)، وأخرج نحوه أبو داود، ك: الأدب، ب: في قتل الحيّات، ح: (٥٢٥٠)، وحسّنه ابن حجر في «الهداية»: (٤/ ١٣٢).
- (٥) أبو داود واللَّفظ له، ك: الأدب، ب: في قتل الحيَّات، ح: (٥٢٤٨)، وأحمد، ح: (٥٨٨)، وصحَّحه ابن حبَّان: (٥٦٤٤).

فَلَيْسَ مِنِّي»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ (١).

تحت سريره حرَكة، فنظرتا، فإذا فيه حيّة فَوَبَتُ لِأَقتُلَهَا وَأَبُو سَعِيدِ الخُدرِيِّ ﴿ فَيَنَمَا نحنُ جلوسٌ إِذ سمعنا تَحت سريره حرَكة، فنظرتا، فإذا فيه حيّة فَوَبَتُ لِأَقتُلَهَا وَأَبُو سَعِيدِ يُصَلِّى، فَأَشَارَ إِلَيَّ أَنِ اجْلِسْ فَجَلَسْتُ، فَلَمَّا انْصَرَفَ أَشَارَ إِلَى بَيْتٍ فِي الدَّارِ، فَقَالَ: أَتَرَى هَذَا الْبَيْت؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: كَانَ فِيهِ فَتَى مِنَّا حَدِيثُ عَهْدِ بِعُرْسٍ، قَالَ: فَخَرِجْنَا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ إِلَى الْخَنْدَقِ فَكَانَ ذَلِكَ الْفَتَى يَسْتَأْفِنُ رَسُولَ الله ﷺ إِنْفَصَافِ النَّهِ النَّهُ إِلَى الْمُحْنَدقِ فَكَانَ ذَلِكَ الْفَتَى يَسْتَأْفِنُ رَسُولَ الله ﷺ وَأَنْصَافِ النَّهِ اللهُ اللهُ عَلَيْكَ مِنْ الْبَائِنِ قَائِمَةٌ فَأَهْوَى إِلَيْهَا الرُّمْحِ لَيَطْعَنَهَا بِهِ وَأَصَابَتُهُ وَيُظْةَ، فَأَخَذَ الرَّجُلُ سِلَاحَهُ، فَمْ رَجَعَ فَإِذَا الْمُرَأَتُهُ بَيْنَ الْبَائِينِ قَائِمَةٌ فَأَهْوَى إِلَيْهَا الرُّمْحِ فَإِذَا أَمْرَأَتُهُ بَيْنَ الْبَائِينِ قَائِمَةٌ فَأَهُوى إِلَيْهَا الرُّمْحِ فَإِذَا إِلْهُ الْبَيْتِ حَتَّى تَنْظُرَ مَا الَّذِي أَخْرَجَنِي؟ فَذَحَلَ فَإِذَا بِحَيَّة عَلَى الْفَرَاشِ، فَأَهْوَى إِلَيْهَا بِالرُّمْحِ فَانْتَظُمَهَا بِهِ، ثُمَّ خَرَجَ فَرَكَزَهُ فِي الدَّارِ فَاضَطَرَبَتْ عَلَيْهِ، عَلَى الْفِرَاشِ، فَأَهْوَى إِلَيْهَا بِالرُّمْحِ فَانْتَظُمَهَا بِهِ، ثُمَّ خَرَجَ فَرَكَزَهُ فِي الدَّارِ فَاضَطَرَبَتْ عَلَيْهِ، فَلَاتَ يَعْمُ مَنْ الْمُولِيةِ عَلَى الْفِرَاشِ، فَأَهْوَى إِلَيْهَا بِالرَّمْحِ فَانَتُظُمَهَا بِهِ، ثُمَّ خَرَجَ فَرَكَزَهُ فِي الدَّارِ فَاضَطَرَبَتْ عَلَيْهِ، فَمَا مُنَا مِنْهُ مَنْ مُنْ الْمُعَلَقُومُ وَالْمَا مُولُوا اللهُ عَلَى الْفَوْدُهُ وَلَا لَكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ اللهُ الْمُدِينَةِ حِنَّا فِي الْمَدِينَةِ حِنَّا إِلْكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ اللهُ الْمُلِيقُ الْمُعُولُ الْمُعَلِقُومُ وَلَا لَكُمْ مَعْهُمْ شَيْتًا، فَآذَوْلُهُ وَلَالَهُ اللهُ وَلُولُوهُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْ

٧٩٧ - وَعَن عَبدِ الرَّحَمَنِ بنِ أَبِي لَيلَى قَالَ: قَالَ أَبُو لَيْلَى: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِذَا ظَهَرَتِ الْحَيَّةُ فِي الْمَسْكَنِ فَقُولُوا لَهَا: إِنَّا نَسْأَلُكِ بِعَهْدِ نُوحٍ، وَبِعَهْدِ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ، أَنْ لَا تُؤْذِينَا، فَإِنْ عَادَتْ؛ فَاقْتُلُوهَا»، رَوَاهُ التَّرمِذِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ (٣).

⁽١) أبو داود واللَّفظ له، ك: الأدب، ب: في قتل الحيَّات، ح: (٥٢٤٩)، والنَّسائيُّ، ك: الجهاد، ب: من خان غازيًا في أهله، ح: (٣١٩٣)، وحسَّنه ابن حجر في «الهداية»: (٤/ ١٣٣).

⁽٢) مسلم، ك: السَّلام، ب: قتل الحيَّات، ح: (٥٨٣٩ ـ ٥٨٤٠).

⁽٣) التَّرمذيُّ واللَّفظ له، أبواب الصَّيد، ب: ما جاء في قتل الحيَّات، ح: (١٤٨٥)، وأبو داود نحوه، ك: الأدب، ب: في قتل الحيَّات، ح: (٥٢٦٠)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

٨٩٨٥ ـ وَعَن أَبِي تَعلَبَةَ الخُشَنِيِّ يرفعه: «الجِنُّ عَلَى ثَلاثَةِ أَثلَاثٍ: فَثُلُثٌ لَهُم أَجنِحَةٌ يَطِيرُونَ فِي الهَوَاءِ، وَثُلُثٌ حَيَّاتٌ وَكِلَابٌ، وَثُلُثٌ يَحُلُونَ وَيَظعَنُونَ»، رواه في «شرح السنة»(١).

٥٢٩٩ - وَعَن أُمِّ شَرِيكِ ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَيَا اللهِ عَالِي اللهِ عَلَى إِبرَاهِيمَ »، مُتَفَقٌ عَلَى إِبرَاهِيمَ »، مُتَفَقٌ عَلَى (٣).

ونقل ابنُ عبد البَرِّ الاتِّفاق على جواز قتله، كذا في «الفتح»: (٤/ ٤١) و «العيني»: (١٠/ ١٨٥)، وقال محمَّدٌ في «الموطَّأ» (٤): (وبهذا نأخذُ، وهو قول أبي حنيفة والعامَّة من فقهائنا رحمهم الله تعالى).

٥٣٠٠ وَعَن سَعِدِ بِنِ أَبِي وَقَاصٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَمَرَ بِقَتِلِ الوَزَغِ وَسَمَّاهُ فُويسِقًا، رَوَاهُ مُسلِمٌ (٥٠).

٥٣٠١ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: «مَن قَتَلَ وَزَغًا فِي أَوَّلِ ضَربَةٍ؛ كُتِبَ لَهُ مِئَةُ

⁽۱) الطَّحاويُّ في «شرح مشكل الآثار»: (۷/ ۳۸۱)، ح: (۲۹٤۱)، وصحَّحه ابن حبَّان، ح: (۲۱۲۳)، والحاكم، ووافقه الذَّهيئي: (۳۷۰۲).

⁽٢) قولُه: (أمر بقتل الوزغ... إلخ): قال الكرمانيُّ: هي دابَّةٌ لها قوائمُ تعدو في أصول الحشيش، وقال ابن الأثير: وهي التي يقال لها: (سام آبرص)، وقال العينيُّ: هذا هو الصَّحيح، وهي التي تكون في الجدران والسُّقوف، ولها صوت تصيح به، وقال في «الغياث»: وزغ: حِربا، از «منتخب». ودر «بربان» نوشته كه نـوعـ از چلپاسه است كه آل راسام أبرص نيزگويند بحرباكه در سقف خانه ها باشد بهندى چهپكلى گويند. انتهى. وقال مولانا أبو الحسنات في «نفع المفتي والسائل بجمع متفرقات المسائل»: الاستفسار: هل يجوز قتل الوزغ؟ الاستبشار: نعم، بل في قتله ثوابٌ جزيلٌ، كما ورد بأنَّ مَن قتل وزغًا؛ وجد سبعين حسنةً، وفي «خزانة الروايات» عن «حاشية المشارق» عن أم شريك؛ الحديث. م

⁽٣) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: أحاديث الأنبياء، ب: قول الله تعالى: ﴿وَٱلَّخَذَ ٱللَّهُ إِنَرَهِيمَ خَلِيلًا ﴾ [النساء: ١٢٥]، ح: (٣٣٥٩)، ومسلمٌ، ك: السَّلام، ب: استحباب قتل الوزغ، ح: (٥٨٤٢).

⁽٤) «التعليق الممجد على موطًّا محمَّد»: (٢/ ٣١١).

⁽٥) مسلمٌ، ك: السَّلام، ب: استحباب قتل الوزغ، ح: (٥٨٤٤).

حَسَنَةٍ، وَفِي الثَّانِيَةِ دُونَ ذَلِكَ، وَفِي الثَّالِثَةِ دُونَ ذَلِكَ»، رَوَاهُ مُسلِمٌ(١).

٣٠٢ - وَعَنهُ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «قَرَصَتْ نَمْلَةٌ نَبِيًّا مِنَ الأَنْبِيَاءِ، فَأَمَرَ بِقَرْيَةِ النَّمْلِ، فَأُحْرِقَتْ، فَأَوْحَى (٢) اللهُ إِلَيْهِ: أَنْ قَرَصَتْكَ نَمْلَةٌ أَحْرَقْتَ أُمَّةً مِنَ الأُمَم تُسَبِّحُ»، مُتَّفَقٌ عَلَيهِ (٣).

٣٠٣٥ - وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَن قَتلِ أَربَعٍ مِنَ الدَّوَابِّ: النَّملَةُ (٤)،

(١) مسلمٌ، ك: السَّلام، ب: استحباب قتل الوزغ، ح: (٥٨٤٦).

- (٢) قولُه: «فأوحى الله تعالى إليهِ أنْ قرصَتْكَ نملةٌ؛ أحرقْتَ أُمَّةً... إلخ»: قال في «المرقاة»: ويمكن حمل النَّهي عن قتل النَّمل على غير المؤذي منها جمعًا بين الأحاديث وقياسًا على القمل، فإنَّ أذى النَّمل قد يكون أشدَّ من القمل، ألا ترى أنَّه لا يجوز قتل الهرِّ ابتداءً بخلاف ما إذا حصل منه الأذى، ويمكن أنْ يكون الإحراقُ منسوحًا أو محموًلا على ما لا يمكن قتلُه إلا به ضرورة، انتهى. وقال في «العالمگيرية»: قتل النَّملة تكلموا فيه، والمختار أنَّه إذا ابتدأت بالأذى؛ لا بأس بقتلها، وإنْ لم تبتدئ؛ يكره قتلها، واتَّفقوا على أنَّه يكره إلقاؤها في الماء، وقتل القملة يجوز بكلِّ حالي، كذا في «الخلاصة»، ولا تحرق بيوت النَّملة لنملةٍ واحدةٍ، كذا في «الفتاوى العتابية». م
- (٣) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: الجهاد، ب: حدَّثنا يحيى بن بكير، ح: (٣٠١٩)، ومسلمٌ: السَّلام، ب: النَّهي عن قتل النَّمل، ح: (٣٠١٩).

وفي «اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح»: (٩/ ٦٠): فإنْ قيلَ: كيف جاز حرق النَّمل قصاصًا وهو ليس بمكلَّف؟ وليس الجزاء مثله؟ والقارصة نملةٌ ﴿وَلَا نَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾ [الإسراء: ١٥]؛

- قيل: لعلَّه في شرعه كان جائزًا، ويقال: المؤذي طبعًا يقتل شرعًا قياسًا على الأفعى، ولا يقال: لومه يدلُّ على أنَّه غير جائز، بل لأنَّه خلاف الأولى، وحسناتُ الأبرار سيِّئاتُ المقرَّبين.
- (٤) قولُه: (النَّملة): وفي «حياة الحيوان»: يكره أكلُ ما حملت النَّمل بفيها وقوائمِها؛ لِما روى الحافظ أبو نعيم في «الطب النبوي» عن صالح بن حرات بن جبير عن أبيه عن جدِّه: أنَّ رسول الله ﷺ نهى عن أنْ يؤكل ما حملتْهُ النَّمل بفيها وقوائمِها، ويحرم أكل النَّمل؛ لورود النَّهي عن قتله، كذا في «المرقاة». م
- (٥) قولُه: (النَّحلة): وفي «حياة الحيوان»: كره مجاهدٌ قتل النَّحل، ويحرم أكلُها، وإنْ كان العسلُ حلالًا؛ لأنَّ الآدميَّة لا الأدميّة للنها حلالٌ ولحمها حرامٌ، وأباح بعض السَّلف أكلَها كالجراد، والدَّليل على الحرمة نهى النَّبِيّ عَلَيْتُ عن قتلِها، وفي=



وَالهُدهُدُ، وَالصُّرَدُ(١)»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ (٢).

٥٣٠٤ _ وَعَن سَفِينَة ﷺ قَالَ: (أَكَلَتُ (٣) مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ لَحمَ حُبَارَى)، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٠).

• • • • وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: (نَهَى (٥) رَسُولُ اللهِ ﷺ عَن أكل الجَلَّالَةِ وَأَلبَانِهَا)،...............

- «الإبانة»: يكره بيع النّحل، وهو في الكوّارة صحيحٌ إنْ رُؤي جميعُه، وإلّا؛ فهو بيع غائب، وقال أبو حنيفة: لا يصح بيع النّحل والزُّنبور وسائر الحشرات، كذا في «المرقاة». م
- (۱) قولُه: (الصَّرَدُ): قال في «المرقاة»: الصَّرَدُ بضمَّ ففتحٍ: طائرٌ ضخمُ الرَّأس، والمنقار له ريش عظيمٌ نصفُه أبيضُ ونصفُه أسودُ، كذا في «النهاية» اه، وقال في «الغياث»: صرد مرغيست بزرگ سركه كنجشك راشكار كند. از «منتخب». ودر «ترجمه شافيه» نوشه كه آنرادر فارسي وركاك وبهندى: لنوار گويند. انتهى. وقال في «المرقاة»: والصُّرَدُ يتشاءم به العرب ويتطيَّر بصوته وشخصه، فنهي عن قتله ليخلع عن قلوبهم ما ثبت فيها من اعتقادهم الشُّومَ، قلت: وفيه إشارةٌ إلى ما ورد: «اللَّهمَ لا طيرَ إلا طيرُك، ولا خيرَ إلا خيرُك، ولا إله غيرُك، اللَّهم لا يأتي بالحسنات إلا أنت، ولا يصرف السَّيِّات إلا أنت»، وفي «حياة الحيوان»: الأصحُّ تحريم أكل الصُّرَدِ لهذا الحديث، وقيل: إنَّه يؤكل؛ لأنَّ الشَّافعيَّ أوجب فيه الجزاء على المحرم إذا قتله، وبه قال مالكُّ. م
- (٢) أبو داود، ك: الأدب، ب: في قتل الذَّرّ، ح: (٥٢٦٧)، وابن ماجه، أبواب الصَّيد، ب: ما ينهى عن قتله، ح: (٣٢٢٤)، وصحَّحه ابن حبَّان: (٥٦٤٦).
- (٣) قولُه: «أكلُتُ مع رسول الله ﷺ لحمَ حُبارَى»: وفي «حياة الحيوان» للأميري: (الحُبارى: طائرٌ كبيرُ العنق، رماديُّ اللَّون، في منقاره بعض طولٍ، ومن شأنها أنْ تُصادَ ولا تصيدَ)، كذا في «المرقاة»، وقال في «بذل المجهود»: (ولحم الحُبارى مجمعٌ على حِلِّه، لا أرى فيه خلافًا). م
- (٤) أبو داود، ك: الأطعمة، ب: في أكل لحم الحُبارى، ح: (٣٧٩٧)، التِّرمذيُّ، أبواب الأطعمة، ب: ما جاء في أكل الحُبارى، ح: (١٨٢٨).
- (٥) قولُه: (نهى رسول الله على عن أكل الجلّالة... إلخ): في «شرح السنة»: الحكم في الدَّابَّة التي تأكل العذرة أنْ ينظر فيها، فإنْ كانت تأكلها أحيانًا؛ فليست بجلَّالةٍ، ولا يحرم بذلك أكلُها كالدَّجاج، وإنْ كان غالب علفها منها حتى ظهر ذلك على لحمها ولبنها؛ فاختلفوا في أكلِها، فذهب قومٌ إلى أنَّه لا يحلُّ إلا أنْ تحبس أيَّامًا وتعلف من غيرها حتى يطيب لحمُها، وهو قول الشَّافعيِّ وأحمد وأبي حنيفة رحمهم الله، وكان الحسن لا يرى بأسًا بأكل لحوم الجلَّلة، وهو قول مالكِ، وقال إسحاقُ: لا بأس بأكلها بعد أنْ يغسل غسلًا جيِّدًا، قاله في «المرقاة»، وقال في «رحمة الأمة»:=



رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ (١).

٣٠٦ - وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ (٢): قَالَ: نُهِيَ عَن رُكُوبِ الجَلَّالَةِ.

٧٠٥٥ - وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «السِّنَّورُ^(٣) مِنَ السَّبُعِ»، رواه الطَّحاويُّ في «مشكل الآثار»(٤).

٣٠٨ ـ وروى البيهقيُّ في «السنن الكبرى»(٥) عَن عَطَاءٍ قَالَ:

الجلّالة من بعيرٍ أو شاةٍ أو دجاجةٍ يكره أكلُها باتفاق الثّلاثة، وقال أحمد: يحرم لحمها ولبنها وبيضها، فإنْ حبست وعلفت طاهرًا حتى زالت رائحة النّجاسة؛ حلّت وزالت الكراهة باتّفاق، ثم قيل: يحبس البعير والبقرة أربعين يومًا، والشّاة سبعة أيّام، والدّجاجة ثلاثة أيّام، وقال في «رد المختار» في فصل البير: إنّهم صرَّحوا بأنَّ الجلّالة لا يضحَّى بها، كما يأتي في (الأضحية)، قال في «شرح الوهبانية»: وفي «المنتقى»: الجلّالة المكروهة التي إذا قرِّبت وجدْت منها رائحة، فلا تؤكل، ولا يشرب لبنها، ولا يعمل عليها، ويكره بيعها وهبتها وتلك حالها، وذكر البقالي أنَّ عرقها نجسٌ، اه.

وصرَّح المصنِّف في «الحظر والإباحة»: أنَّه كره لحم الأتان والجلَّالة، قال الشَّارح هناك: وتحبس الجلَّالة، حتى يذهب نتنُ لحمها، وقدِّر بثلاثة آيَّام لدجاجة، وأربعة لشاق، وعشرة لإبل وبقرِ على الأظهر، ولو أكلت النَّجاسة وغيرها بحيث لم ينتن لحمها؛ حلَّت، اه، وبه علم أنَّ الجلَّالة التي يكره سؤرها هي التي لا تأكل إلا النَّجاسة حتى أنتن لحمها؛ لأنَّها حينتلٍ غيرُ مأكولة، ولذا قال في «الجوهرة»: فإنْ كانت تخلط، أو أكثرُ علفِها علفُ الدَّوابِّ؛ لا يكره سؤرها. م

- (١) التَّرمذيُّ، أبواب الأطعمة، ب: في أكل لحوم الجلَّالة، ح: (١٨٢٤)، أبو داود، ك: الأطعمة، ب: النَّهي عن أكل الجلَّالة، ح: (٣٧٨٥)، وقال التَّرمذيُّ: (حديثٌ حسنٌ غريبٌ).
 - (٢) أبو داود، ك: الأطعمة، ب: النَّهيُّ عن ركوب الجلَّالة، ح: (٢٥٥٧).
 - (٣) قولُه: «السِّنُّورُ من السَّبُع»؛ يعني: يدخل في السَّبُع الهرَّةُ؛ لأنَّ لها نابًا، تقاتل بنابها، فلا يؤكل لحمُها كالذِّيب وغيره. م
- (٤) الطَّحاويُّ في «مشكل الآثار»، بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ في آسار السِّباع والدَّوابِّ سواها من طهارة ومن غيرها، ح: (٢٦٥٦)، وأحمد: (٨٣٤٢)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٤/ ٤٥): (رواه أحمد، وفيه عيسى بن المسيِّب، وثَّقه أبو حاتم، وضعَّفه غيره).
 - (٥) البيهقيُّ في «الكبرى»، ك: البيوع، ب: ما جاء في ثمن السِّنُور، ح: (١١٣٦١).

(لأ بَأْسَ(١) بِثَمَنِ السِّنَّورِ).

وقال الخطَّابيُّ: (وممَّن أجاز بيعَ السِّنَّورِ ابنُ عبَّاسٍ وإليه ذهب الحسن البِصريُّ وابنُ سيرين والحكم وحمَّادُ، وبه قال مالكُ بن أنسٍ وسفيانُ الثَّوريُّ وأبو حنيفةَ، وهو قول الشَّافعيِّ وأحمد وإسحاق رحمهم الله) (٢).

٩٠٥٥ وَعَن خَالِدِ بِنِ الوَلِيدِ ﴿ قَالَ: غَزُوتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ خَيبَر، فَأَتَتِ اليَهُودُ فَشَكُوا أَنَّ النَّاسَ قَد أَسرَعُوا إِلَى حَظَائِرِهِم، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَلا، لا تَحِلُّ أَموالُ المُعَاهَدِينَ إِلَّا بِحَقِّهَا، النَّاسَ قَد أَسرَعُوا إِلَى حَظَائِرِهِم، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَلا، لا تَحِلُّ أَموالُ المُعَاهَدِينَ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَكُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ الطَّيرِ]»، [وَحَرَامٌ عَلَيكُم حُمُّرُ الأَهلِيَّةِ، وَخَيلُهَا، وَبِغَالُهَا، وَكُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ الطَّيرِ]»، رواه أَبُو دَاوُدَ(٣).

* * *

⁽۱) قولُه: (لا بأس بثمن السِّنَور)؛ يعني: صحَّ بيع السِّباع من البهائم بسائر أنواعها حتى الهرَّة، فبيع الهرَّة جائزٌ؛ لأنَّها ينتفع بها في دفع مؤذيات البيت وبجلدها، ويجوز بيع كل ذي نابٍ من السِّباع كالأسد والفهد والضَّبع والذَّئب وذي مخلبٍ من الطُّيور لجواز الانتفاع بها شرعًا إلا الخنزير؛ فإنَّه نجس العين، ولا يجوز الانتفاع به، فكذا لا يجوز بيعُه، ولا يجوز بيع هوامِّ الأرض كالخنافس ولا هوامِّ البحر كالسَّرَطان، وكل ما عدا السَّمك وإن لم تكن مؤذية، ويجوز بيع ماله ثمنٌ كالسقنقور، ويجوز بيع الحيَّات إن انتفع بها في الأدوية، وإلا؛ لا، هذا حاصل ما في «الكنز» وشروحها. م

⁽۲) «معالم السنن»: (۳/ ۱۳۰).

⁽٣) أبو داود واللَّفظ له، ك: الأطعمة، ب: النَّهي عن أكل السِّباع، ح: (٣٠ ٣٨)، أحمد، ح: (١٦٨١)، وفي الحديث كلامٌ طويلٌ، ينظر: «نصب الراية»: (١٩٦/٤)، لكنْ لكلِّ جزء من حديث الباب شواهدُ تقوِّيه قدْ مرَّتْ. وفي «العون»: (١٩٠/١٩٠): (حظائرهم): جمع حظيرة بفتح الحاء المهملة وكسر الظَّاء المعجمة، وهي الموضع الذي يحاط عليه لتأوي إليه الغنم والبقر يقيه البردَ والرِّيح، كذا في «النهاية»، وقال في «فتح الودود»: المرادبه: أرادوا أخذ غناؤمنا وإبلنا، فنهى عنه صلى الله عليه وسلم، وضبطَها القارئ في «المرقاة» بالخاء والضَّاد المعجمتين، وقال هي النخلة التي ينتشر بسرُها وهي أخضرُ؛ أي: أسرعوا إلى أخذ ثمار نخيل اليهود الذين دخلوا في العهد.



• ٣١٠ - عَن زَيدِ بِنِ أَسلَمَ عَن رَجُلِ مِن بَنِي ضَمرَةَ عَن أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ الْعَقِيقَةِ؟ فَقَالَ: «مَن (١) وُلِدَ لَهُ وَلَدٌ فَأَحَبَّ أَنْ يَنسُكَ عَن وَلَدِهِ؛ فَلَيَفْعَلَ»، رواه مالكُ (٢)، وبوَّب عليه: بابٌ تستحبُّ (٣) العقيقةُ.

(۱) قولُه: «من وُلِدَ له ولدٌ فأحبَّ أنْ ينسك عن ولده؛ فليفعل»: قال في «رد المحتار» في آخر كتاب الأضحية: يستحبُّ لمن وُلد له ولدٌ أنْ يسمِّيه يوم أسبوعه، ويحلق رأسه، ويتصدَّق عند الأثمَّة الثَّلاثة بزِنَةِ شعره فضَّة أو ذهبًا، ثم يعتُّ عند الحلق عقيقة إباحة على ما في «الجامع المحبوبي»، أو تطوُّعًا على ما في «شرح الطحاوي»، وهي شاةٌ تصلح للأضحية تذبح للذَّكر والأنثى، سواءٌ فرَّق لحمها نيًّا أو طبخه بحموضةٍ أو بدونها، مع كسر عظمها أو لا، واتِّخاذ دعوةٍ أو لا، وبه قال مالك، وسنَّها الشَّافعيُّ وأحمد سنَّة مؤكَّدة، شاتان عن الغلام وشاةٌ عن الجارية، «غرر الأفكار» ملخَّصًا.

وقال في «العرف الشذي»: نسب إلى أبي حنيفة أنّه لا يقول بالعقيقة، والموهم إليه عبارة محمّد في «موطّره»، والحقُّ أنّ مذهبنا استحبابُها لسابع بعد يوم الولادة، أو للرَّابع عشر أو الحادي والعشرين، ويسمّيه في ذلك اليوم، اه، وفي «عمدة القاري»: قال أبو حنيفة: العقيقة ليست بسنّةٍ، ونقل صاحب «التوضيح» عن أبي حنيفة والكوفيّين أنّها بدعةٌ، وكذلك قال بعضهم في شرحه، والذي نقل عنه أنّها بدعةٌ أبو حنيفة، قلت: هذا افتراءٌ، فلا يجوز نسبته إلى أبي حنيفة، وحاشاه أنْ يقول مثل هذا، وإنّما قال: ليست بسنّةٍ، فمرادُه إمّا ليست بسنّةٍ ثابتةٍ، وإمّا ليست بسنّةٍ مؤكّدة. م

(٢) «موطًا مالكِ» رواية محمَّدٍ، ك: العقيقة، ب: ما جاء في العقيقة، ح: (٦٥٧)، وأخرجه أحمد: (٣٣١٣٤)، وفيه ضعفٌ لكن له شاهدٌ بسندٍ صحيح عن عبدالله بن عمرٍو، وسيأتي تخريجه بعد.

(٣) لم أجدُه.

۱۱ م وروى أَبُو دَاوُدَ والنَّسائيُّ والطَّحاويُّ في «مشكل الآثار» والبيهقيُّ في «السنن الكبرى»(١) نحوَه.

٥٣١٢ ـ وفي روايةٍ لمالكِ^(١): عَن مُحَمَّدِ بنِ إِبرَاهِيمَ بنِ الحَارِثِ التَّيمِيِّ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعتُ أَبِي: يَستَحِبُّ العَقِيقَةَ ولَو بعُصفُورِ.

٥٣١٣ - وفي روايةِ أحمد، والتِّرمذيِّ، وأبي داود، والنَّسائيِّ (٢٠): «تُذبَحُ عَنهُ يَومَ السَّابِعِ، وَيُحلَقُ رَأْسُهُ، وَيُسَمَّى».

وقال الطَّحاويُّ في «مشكل الآثار»(٤): (يستدلُّ عندنا بهذه الأحاديث على استحباب العقيقة، وما روي من توكيد أمرها محمولٌ على النَّسخ).

٥٣١٤ - وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ عَنَّا اللهِ عَنَّا عَنِ اللهِ عَنَّ عَنِ الحَسَنِ وَالحُسَينِ كَبشًا كَبشًا، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ(١).

٥٣١٥ ـ وفي رواية التّرمذيّ، والنّسائيّ، وأبي داود (٧): «وَلَا يَضُرُّكُم ذُكرَانًا كُنَّ أَو إِنَاثًا».

(١) أبو داود، ك: الضَّحايا، ب: في العقيقة، ح: (٢٨٤٢)، والنَّسائيُّ، ك: العقيقة، ب: عن الغلام شاتان، ح: (٢٢١٧)، وصحَّحه الحاكم ووافقه الذَّهبيُّ: (٧٥٩٢).

(٢) «موطَّأ مالكِ» ت: الأعظمي: (٣/ ٧١٧)، ح: (١٨٤٣).

(٣) أحمد واللَّفظ له، ح: (٢٠١٣٩)، وأبو داود ك: الضَّحايا، ب: في العقيقة، ح: (٢٨٣٧)، والتِّرمذيُّ ح: (١٥٢٢)، وقال: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

- (٤) «شرح مشكل الآثار»: (٣/ ٨١).
- (٥) قولُه: (أنَّ رسول ﷺ عقَّ عن الحسن والحسين كبشًا كبشًا): فقال بذلك أبو حنيفة ومالكٌ، فتذبح عندهما شاةٌ واحدةٌ للدَّكر والأنفى، وعند الشَّافعيِّ وأحمد: شاتان عن الغلام وشاةٌ عن الجارية، كذا في «رد المختار» و«غرر الأفكار». م
- (٦) أبو داود، ك: الضَّحايا، ب: في العقيقة، ح: (٢٨٤١)، وحسَّنه الحافظ في «الهداية»: (١٣٨/٤)، وأخرجه النَّسائيُ، ب: كم يعقُّ عن الجارية: (٢١٩٤)، وفيه «كبشين كبشين».
- (٧) أبو داود، ك: الضَّحايا، ب: في العقيقة، ح: (٢٨٣٥)، والنَّسائق، ك: العقيقة، ب: كم يعقُّ عن الجارية، ح: (٢٢٣)، =

٣١٦ه ـ وروى مَالِكُ (١) عَن نَافِعٍ أَنَّ عَبدَاللهِ بنَ عُمَرَ ﷺ لَم يَكُن يَسأَلُهُ أَحَدٌ مِن أَهلِهِ عَقِيقَةً، إِلَّا أَعطَاهُ إِيَّاهَا، وَكَانَ يَعُقُّ عَن وَلَدِهِ بِشَاةٍ شَاةٍ عَنِ الذُّكُورِ وَالإِنَاثِ.

٣١٧ - وفي روايةٍ له (٢): عَن هِشَامِ بنِ عُروَةَ أَنَّ أَبَاهُ عُروَةَ بنَ الزُّبَيرِ كَانَ يَعُقُّ عَن بَنِيهِ الذُّكُورِ وَالإِنَاثِ بِشَاةٍ شَاةٍ.

وقلنا: (إنَّ صدقةَ الفضَّة قدرَ شعرِ رأس الحسنِ ﷺ واقعةُ حالٍ، لا عموم(٣) لها عندنا).

٣١٨ - وَعَن بُرَيدَةَ هَ قَالَ: كُنَّا فِي الْجَاهِلِيَّةِ إِذَا وُلِدَ لِأَحَدِنَا غُلَامٌ ذَبَحَ شَاةً وَلَطَخَ رَأْسَهُ بِدَمِهَا، فَلَمَّا جَاءَ اللهُ بِالْإِسْلَامِ؛ كُنَّا نَذْبَحُ شَاةً، وَنَحْلِقُ رَأْسَهُ وَنُلَطِّخُهُ بِزَعْفَرَانٍ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ⁽¹⁾ وَزَادَ رَزِينٌ: وَنُسَمِّيهِ.

٣١٩ - وَعَن عَائِشَةَ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يُؤتَى بِالصِّبيَانِ فَيُبَرِّكُ عَلَيهِم، وَيُحَنِّكُهُم (٥)، رواه مسلمٌ (١٠).

⁼ والتّرمذيُّ، أبواب الأضاحي، ب: الأذان في أذن المولود، ح: (١٥١٦)، وقال: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

⁽١) «موطًّا مالكِ» ت: الأعظميِّ، ح: (١٨٤٢)، ورجاله ثقاتٌ أعلامٌ، ونحوه في «مصنف عبدالرزاق»: (٤/ ٣٣١): (٧٩٦٤).

⁽٢) «موطَّأ مالكِ» ت: الأعظميِّ، ح: (١٨٤٥)، ورجالُه ثقاتٌ، وهو في «مصنف» ابن أبي شيبة: (٣٤٧٣٣).

 ⁽٣) قولُه: (لا عمومَ لها عندنا): وعند الأئمَّة الثَّلاثة: يتصدَّق بزنةِ شعره فضَّةً أو ذهبًا، كذا في «رد المحتار» و «غرر الأفكار» و «المسوى». م

⁽٤) أبو داود، ك: الضَّحايا، ب: في العقيقة، ح: (٢٨٤٣)، وصحَّحه الحاكم والذَّهبيُّ : (٧٥٩٤).

⁽٥) قولُه: (ويحنِّكُهُمْ): قال النَّوويُّ: في هذا الحديث فوائدُ، منها: تحنيك المولود عند ولادته، وهو سنَّة بالإجماع، اه، وأيضًا: قال النَّوويُّ في موضع آخر: اتَّفق العلماء على استحباب تحنيك المولود عند ولادته بتمرٍ، فإنْ تعذَّر فما في معناه، وقريبٌ منه من الحلو، فيمضغ المحنِّك التَّمرة حتى تصير ماتعة بحيث تبتلع، ثم يفتح فم المولود ويضعها فيه ليدخل شيءٌ منها جوفَه، ويستحبُّ أنْ يكون المحنِّكُ من الصَّالحين وممَّن يتبرَّك به، رجلًا كان أو امرأةً، فإنْ لم يكن حاضرًا عند المولود؛ حمل إليه. م

⁽٦) مسلم، ك: الطَّهارة، ب: حكم بول الطُّفل الرَّضيع، ح: (٦٦٢).

• ٣٣٠ - وَعَن أَسمَاءَ بِنتِ أَبِي بَكرٍ ﴿ أَنَّهَا حَمَلَت بِعَبدِاللهِ بنِ الزُّبَيرِ ﴿ بِمَكَّةَ، قَالَت: فَوَلَدتُ بِقَبُاءَ، ثُمَّ أَتَيتُ بِهِ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَوَضَعتُهُ فِي حِجرِهِ، ثُمَّ دَعَا بِتَمرَةٍ فَمَضَغَهَا، ثُمَّ تَفَلَ فِي فِيهِ، ثُمَّ حَنَّكُهُ، ثُمَّ دَعَا لَهُ وَبَارَكَ عَلَيهِ، فَكَانَ أَوَّلَ مَولُودٍ وُلِدَ فِي الإسلامِ، مُتَّفَقٌ عَلَيهِ (١).

٣٢١ - وَعَن أَبِي رَافِع ﷺ قَالَ: (رَأَيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَذَن الحَسَنِ بنِ عَلِيً ﷺ وَيَا أَذُنِ الحَسَنِ بنِ عَلِيً ﷺ حِينَ وَلَدَتهُ فَاطِمَةُ بِالصَّلَاةِ)، رَوَاهُ التِّر مِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ^(٣)، وَقَالَ التِّر مِذِيُّ: (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ).

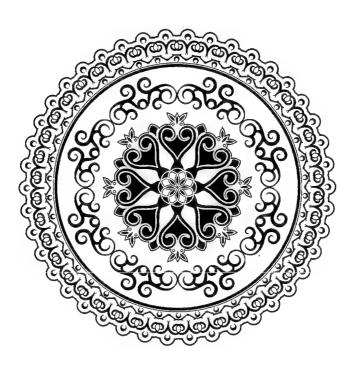


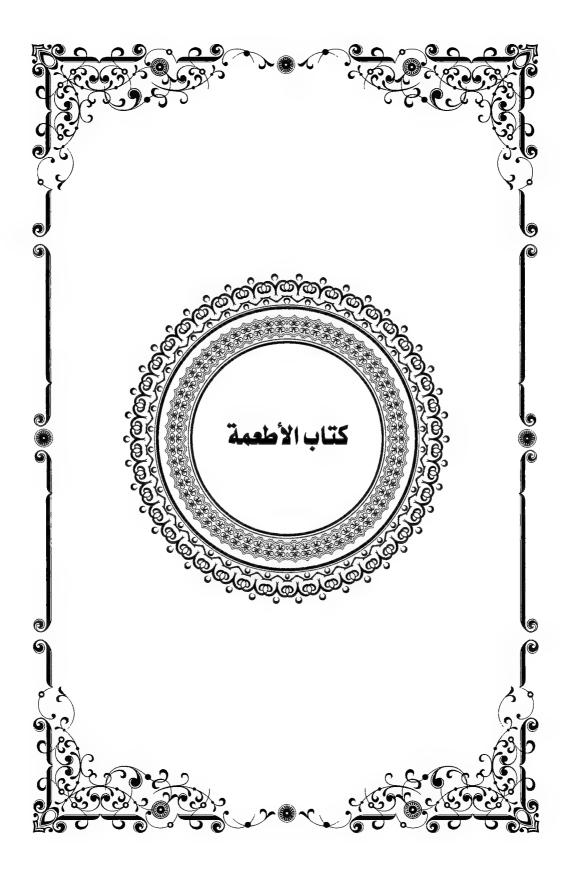
⁼ وفي «المفاتيح في شرح المصابيح»: (٤٩١/٤): قوله: «فيبُرِّكُ عليهم»؛ أي: يدعو لهم بالبركة بأنْ يقولَ: باركَ اللهُ عليك.

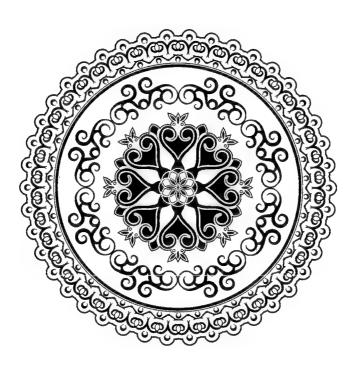
⁽۱) البخاريُّ، ك: العقيقة، ب: تسمية المولود، ح: (٥٤٦٩)، ومسلمٌ، ك: الآداب، ب: استحباب تحنيك المولود عند ولادته وحمله إلى صالح يحنِّكه، ح: (٥٦١٦).

⁽٢) قولُه: (أذَّن في أُذُنِ الحسنِ... إلخ): قال في «المرقاة»: وهذا يدلَّ على سنيَّة الأذان في أذْن المولود، وفي «شرح السنة»: روي أنَّ عمرَ بن عبد العزيز كان يؤذِّنُ في اليمنى ويقيم في اليسرى إذا ولد الصَّبِيُّ، قلت: قد جاء في «مسند أبي يعلى الموصليِّ» عن الحسين هذه مرفوعًا: «من وُلد له ولدٌ فأذَّنَ في أذنه اليمنى وأقام في أذنه اليسرى؛ لم تضرَّه أمُّ الصِّبيان» اه، وقال في «رد المحتار» في باب الأذان: لا يسنُّ الأذان لغير الصَّلوات، وإلا؛ فيندب للمولود. م

⁽٣) أبو داود، ك: الأدب، ب: في الصبيّ يولد فيؤذَّن في أذنه، ح: (٥١٠٥)، والتّرمذيُّ، أبواب الأضاحي، ب: الأذان في أذن المولود، ح: (١٥١٤)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).









وَقُولِ اللهِ ﷺ: ﴿ يَتَأَيُّهُا الَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَتِ مَا رَزَفَنَكُمْ وَأَشَكُرُواْ لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَمْبُدُونَ ﴾ [البقرة: ١٧٢].

٧٣٢٧ عَن سَلَمَانَ ﴿ قَلَا: قَرَأْتُ فِي التَّورَاةِ أَنَّ بَرَكَةَ الطَّعَامِ الوُضُوءُ بَعَدَهُ، فَذَكَرتُ ذَلِكَ للنَّبِيِّ عَلَيْهُ فَأَخبَرتُهُ بِمَا قَرَأْتُ فِي التَّورَاةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «بَرَكَةُ (١) الطَّعَامِ الوُضُوءُ قَبلَهُ، وَالوُضُوءُ بَعَدَهُ»، رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ (١).

٣٢٣٥ ـ وَعَن عَبدِاللهِ بنِ الحَارِثِ بنِ جَزءٍ ﷺ قَالَ: أُتِي رَسُولُ اللهِ ﷺ بِخُبزِ وَلَحم وَهُوَ ٣٠ فِي

⁽١) قولُه: «بركةُ الطَّعامِ الوضوء قبلَهُ والوُضوءُ بعدَه»؛ أي: غسل اليدين، إطلاقًا للكلِّ على الجزءِ مجازًا، أو بناءً على المعنى اللَّغويِّ والعُرفيِّ، قاله في «المرقاة»، وقال في «العالمگيرية»: والسُّنَةُ غسل الأيدي قبل الطَّعام أنْ يبدأ بالشُّبان، ثم بالشُّيوخ، وبعد الطَّعام على العكس، كذا في «الظهيرية»، قال نجم الأثمَّة البخاريُّ وغيره: غسل اليد الواحدة أو أصابع اليدين لا يكفي لسنَّةِ غسل اليدين قبل الطَّعام؛ لأنَّ المذكورَ غسلُ اليدين، وذلك إلى الرُّسُغ، كذا في «القنية»، ولا يمسح يده قبل الطَّعام بالمنديل؛ ليكون أثر الغسل باقيًا وقت الأكل، ويمسحها بعده ليزول أثر الطَّعام بالكليَّة، كذا في «خزانة المفتين»، وفي «اليتيمة»: سئل والدي عن غسل الفم عند الأكل، هل هو سنَّةٌ كغسل اليد؟ فقال: لا، كذا في «التتارخانية»، ويكره للجنُبِ رجلًا كان أو امرأة أنْ يأكلَ طعامًا أو يشربَ قبل غسل اليدين والفم، ولا يكره ذلك للحائض، والمستحبُّ تطهير الفم في جميع المواضع، كذا في «فتاوي قاضي خان». م

⁽٢) أبو داود واللَّفظ له، لَـُ: الأطعمة، ب: في غسل اليد قبل الطَّعام، ح: (٣٧٦١)، والتِّرمذيُّ، أبواب الأطعمة، ب: الوضوء قبل الطَّعام وبعده، ح: (١٨٤٦)، وحسَّنه الحافظ في «هداية الرواة»: (٤/ ١٥٤).

⁽٣) قولُه: (وهو في المسجد، فأكل وأكلنا معه): (ولعلَّه كان معتكفًا أو عنده أضيافٌ أو فعَلَه لبيان الجواز؛ فإنَّه مباحٌ ما=

المَسجِدِ، فَأَكَلَ وَأَكَلنَا مَعَهُ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى، وَصَلَّينَا مَعَهُ، وَلَم نَزِد (١) عَلَى أَن مَسَحنَا أَيدِينَا بِالحَصبَاءِ، وَوَاهُ ابنُ مَاجَه (١).

٥٣٢٤ ـ وعَن ابنِ عَبَّاس ﷺ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ خَرَجَ مِن الخَلَاءِ، فَقُدَّمَ إِلَيهِ طَعَامٌ، فَقَالُوا: أَلَا نَأتِيكَ بِوَضُوءٍ؟، فَقَالَ: «إِنَّمَا أُمِرتُ بِالوُضُوءِ إِذَا قُمتُ إِلَى الصَّلَاةِ»، رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ وَأَبو داود وَالنَّسَائِيُّ (٣٠.

٥٣٢٥ _ وَرَوَاهُ ابنُ ماجه (١): عَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ.

٣٢٦ - وعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن نَامَ وَفِي يَدِهِ غَمَرٌ، وَلَم يَغسِلهُ فَأَصَابَهُ شَيءٌ، فَلَا يَلُومَنَّ إِلاَّ نَفسَهُ »، رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ وَأَبو داود وَابنُ مَاجَه (٥٠).

قولُه: (خرج من الخلاء): المكان الخالي، وهو هنا كنايةٌ عن موضع قضاء الحاجة، «تحفة الأحوذي»: (٥/ ٠٠).

(٤) ابن ماجه، أبواب الأطعمة، ب: الوضوء عند الطُّعام، ح: (٣٢٦١).

(٥) أبو داود واللَّفظ له، ك: الأطعمة، ب: في غسل اليد من الطَّعام، ح: (٣٨٥٢)، والتِّرمذيُّ، أبواب الأطعمة، ب: في التَّسمية على الطَّعام، ح: (١٨٦٠)، وابن ماجه، أبواب الأطعمة، ب: من بات وفي يده ريح غَمَرٍ، ح: (٣٢٩٧)، وقال التِّرمذيُّ: (حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

⁼ لم يتلوَّثِ المسجدُ)، كذا في «المرقاة». م

⁽١) قولُه: (ولم نزدْ على أنْ مسحْنَا أيديَنا بالحصباء): وقال في «المرقاة»: قال بعض علماثنا من الشُّرَّاح: الإتيان بالوضوء عند التَّناول والفراغ إنَّما يستحبُّ في طعامٍ تتلوَّث عنه اليد ويتولَّد منه الوضر. م

⁽٢) ابن ماجه بلفظ مقاربٍ، أبواب الأطعمة، ب: الشّواء، ح: (٣٣١ - ٣٣٠)، وأحمد: (١٧٧٠)، وحسّنه الحافظ في «هداية الرواة»: (٤/ ١٥٤)، وهو مختصرٌ في «الشمائل المحمدية» للتّرمذيّ ط المكتبة التجارية، ح: (١٦٦)، وأخرجه البغويُّ بلفظه بإسنادِه في «شرح السنة»، ك: الأطعمة، ب: أكل الشّواء، ح: (٢٨٥٠)، واللَّفظ له في «مصابيح السنة»:

⁽٣) أبو داود واللَّفظ له، ك: الأطعمة، ب: في غسل اليدين عند الطَّعام، ح: (٣٧٦٠)، والتِّرمذيُّ، أبواب الأطعمة، ب: في ترك الوضوء قبل الطَّعام، ح: (١٨٤٧)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)، ونحوه عند مسلم، ك: الحيض، ب: جواز أكل المحدث الطَّعام، ح: (٨٢٧).

٥٣٢٧ ـ وعن عُمَرَ بنِ أَبِي سَلَمَة ﷺ قَالَ: كُنتُ غُلامًا فِي حِجْرِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَكَانَت يَدِي تَطِيشُ فِي الصَّحْفَةِ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَا غُلامُ، سَمِّ (١) الله، وَكُل (٢) بِيَمِينِكَ، وَكُل (٣) مِمَّا يَلِيكَ»، مُتَّفَقٌ عَلَيه (١).

وقال في «الدر المختار» و«رد المحتار»: سنّةُ الأكل البسملةُ أوَّلَه والحمدلةُ آخرَه، فإنْ نسيَ البسملة؛ فليقل: بسم الله على أوَّلِه وآخرِه اختيارٌ، وإذا قلت: باسم الله؛ فارفع صوتك حتى تلقّن من معك، ولا يرفع بالحمد إلا أنْ يكونوا فرَغوا من الأكل، «التتارخانية»، وإنَّما يسمِّى إذا كان الطَّعام حلالًا، ويحمد في آخره كيفما كان، «قنية» ط. م

- (٢) قولُه: «كُلْ بيمينِكَ»: قال في «عمدة القاري»: وقال شيخنا زين الدين: الأمرُ بالأكل ممَّا يليه، والأكلِ باليمين حمله أكثرُ أصحابِنا على النَّدب، وبه صرَّح الغزاليُّ والنَّويُّ، وقد نصَّ الشَّافعيُّ في «الأمِّ» على وجوبِه، وزعم القرطبيُّ أنَّ الأكلَ باليمين محمولٌ على النَّدب؛ ولأنَّه من باب تشريف اليمين؛ ولأنَّها أقوى في الأعمال وأسبق وأمكن؛ ولأنَّها مشتقَّةٌ من اليمن والبركة، وفي حديث أبي داود: «يجعلُ يمينَه لطعامِهِ وشرابِهِ، وشِمالَه لِما سوى ذلك»، فإنِ احتيج إلى الاستعانة بالشَّمال؛ فبحكم التَّبعيَّة. م
- (٣) قولُه: «وكلُ ممَّا يليكَ»: قال في «عمدة القاري»: وذكر القرطبيُّ أنَّ الأكلَ ممَّا يلي الآكل سنَّةٌ متَّفَقٌ عليها، وخلافها مكروة شديد الاستقباح إذا كان الطَّعام واحدًا، وقال في «رد المحتار»: ومن السُّنَّة أنْ لا يأكل من وسط القصعة، فإنَّ البركة تنزل في وسطها، وأنْ يأكل من موضعٍ واحدٍ؛ لأنَّه طعامٌ واحدٌ، بخلاف طبقي فيه ألوان الثَّمار؛ فإنَّه يأكل من حيث شاءً؛ لأنَّه ألوانٌ. م
- (٤) البخاريُّ، ك: الأطعمة، ب: التَّسمية على الطَّعام والأكل باليمين، ح: (٥٣٧٥)، ومسلمٌ، ك: الأشربة، ب: آداب=

⁼ قولُه: «وفي يده غَمَرٌ»: الغَمَرُ بالتحريك: الدَّسم والزُّهومة من اللَّحم كالوَضَرِ من السَّمن، «النهاية»: (٣/ ٧٢٢).

⁽۱) قولُه: «سمّ الله... إلخ»: ذهب جمهور العلماء إلى أنَّ الأوامرَ الثَّلاثة في هذا الحديث للنَّدب، وذهب بعضهم إلى أنَّ الأمرَ بالأكل باليمين للوجوب، قال النَّوويُّ: استحباب التَّسمية في ابتداء الطَّعام مجمعٌ عليه، وكذا يستحبُّ حمدُ الله في آخره، قال العلماء: يستحبُّ أنْ يجهرَ بالتَّسمية؛ لينبَّه غيره، فإنْ تركها عامدًا أو ناسيًا أو جاهلًا أو مكرهًا أو عاجزًا لعارض، ثم تمكن في أثناء أكله يستحبُّ له أنْ يسمِّي، وتحصل التَّسمية بقوله: بسم الله، فإنْ أتبعها بالرَّحمن الرَّحيم؛ كان حسنًا، ويسمِّي كلُّ واحدٍ من الآكلين، وقال الشَّافعيُّ: فإنْ سمَّى واحدٌ منهم؛ حصلت التَّسمية، والتَّسمية في شرب الماء واللَّبن والعسل والمرق والدَّواء وسائر المشروبات كالتَّسمية على الطَّعام، «المرقاة» و«عمدة القارى» ملتقطٌ منهما.

٣٢٨ - وَعَن حُذَيفَة هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: ﴿إِنَّ (١) الشَّيطَانَ يَستَحِلُّ الطَّعَامَ أَنْ لاَ يُذكَرَ السَّيطَانَ يَستَحِلُّ الطَّعَامَ أَنْ لاَ يُذكَرَ السُّ اللهِ عَلَيهِ»، رَوَاهُ مُسلِمٌ (٢).

٣٢٩ - وَعَنهُ هَ فَالَ: كُنَّا إِذَا حَضَرنَا مَعَ النَّبِيّ عَيْقَةٌ طَعَامًا لَم نَضَع أَيدِيَنَا حَتَّى يَبدَأَ رَسُولُ اللهِ عَيْقَةُ طَعَامًا ، فَجَاءَت جَارِيةٌ كَأَنّهَا تُدفَعُ ، فَذَهَبَت لِتَضَع يَدَهَا فِي الطّعَامِ ، فَأَخَذَ رَصُولُ اللهِ عَيْقِةُ الإِنَّ الشَّيطَانَ يَستَحِلُّ رَسُولُ اللهِ عَيْقِةُ الإِنَّ الشَّيطَانَ يَستَحِلُّ الطَّعَامَ أَن لَا يُذكَرَ اسمُ اللهِ عَلَيهِ ، وَإِنَّهُ جَاءَ بِهَذِهِ الجَارِيَةِ لِيَستَحِلَّ بِهَا فَأَخَذتُ بِيَدِهَا ، فَجَاءَ بِهَذَهُ الخَارِيَةِ لِيَستَحِلَّ بِهَا فَأَخَذتُ بِيَدِهَا ، فَجَاءَ بِهَذَهُ الجَارِيَةِ لِيَستَحِلَّ بِهَا فَأَخَذتُ بِيَدِهَا ، فَجَاءَ بِهَذَهُ الجَارِيَةِ لِيَستَحِلَّ بِهَا فَأَخَذتُ بِيَدِهَا ، فَجَاءَ بِهَذَا اللهَ عَلَيهِ ، وَإِنَّهُ جَاءً بِهَذِهِ الجَارِيَةِ لِيَستَحِلَّ بِهَا فَأَخَذتُ بِيَدِهَا ، وَقُ روايةٍ (١٤) اللهُ عَلَيهِ ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيكِهِ ، إِنَّ يَدَهُ فِي يَدِي مَع يَدِهَا "") ، وفي روايةٍ (١٤): "ثُمَّ اللهُ وَأَكَلَ " ، رَوَاهُ مُسلِمٌ.

• ٣٣٠ _ وعَن أَبِي أَيُّوبَ الأَنصَارِيِّ ﷺ قَالَ: كُنَّا عِندَ النَّبِيِّ ﷺ يَومًا، فَقُرِّبَ طَعَامٌ، فَلَم أَرَ طَعَامًا كَانَ أَعظَمَ بَرَكَةً مِنهُ أَوَّلَ مَا أَكَلَنَا، وَلا أَقَلَّ بَرَكَةً فِي آخِرِهِ، قُلنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، كَيفَ هَذَا؟ قَالَ: «إِنَّا ذَكَرنَا اسمَ اللهِ حِينَ أَكَلنَا، ثُمَّ قَعَدَ مَن أَكَلَ، وَلَم يُسَمِّ الله، فَأَكَلَ مَعَهُ الشَّيطَانُ»، رواه في «شرح السُّنَّة»(٥).

الطّعام والشّراب وأحكامهما، ح: (٢٦٨).

وفي «تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة»: (٣/ ١٠٣): (تطيشُ)؛ أي: تضطرب وتدور في الصَّحفة، وفي «النهاية»: (٣/ ٢٠): (الصَّحفة): إناءٌ كالقصعة المبسوطة ونحوها، وجمعها صِحافٌ.

⁽١) قولُه: «إنَّ الشَّيطان يستحلُّ الطَّعام... إلخ»: قال النَّوويُّ: الصَّوابُ الذي عليه جماهير العلماء من السَّلف والخلف من المحدِّثين والفقهاء والمتكلِّمين أنَّ هذا الحديث وشبهه من الأحاديث الواردة في أكل الشَّيطان محمولةٌ على ظواهرها، وإنَّ الشَّيطانَ يأكل حقيقةٌ؛ إذ العقل لا يحيله، والشَّرع لم ينكرُه، بل أثبته، فوجب قبولُه واعتقادُه. م

⁽٢) مسلمٌ، ك: الأشربة، ب: آداب الطَّعام والشَّراب وأحكامهما، ح: (٥٢٥٩).

 ⁽٣) مسلم، ك: الأشربة، ب: آداب الطّعام والشّراب وأحكامهما، ح: (٥٢٥٩).

⁽٤) مسلمٌ، ك: الأشربة، ب: آداب الطَّعام والشَّراب وأحكامهما، ح: (٥٢٦٠).

⁽٥) أحمد واللَّفظ له، ح: (٢٣٥٢٢)، والتَّرمذيُّ في «الشمائل المحمدية» ط المكتبة التجارية، ح: (١٨٩)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد»: (٥/ ٢٣): (رواه أحمدُ، وفيه راشد بن جندلِ، وحبيب بن أوسٍ، وكلاهما ليس له إلا=

٥٣٣١ ـ وَعَن جَابِرٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِذَا دَخَلَ الرَّجُلُ بَيتَهُ، فَذَكَرَ اللهَ عِندَ دُخُولِهِ وَعِندَ طَعَامِهِ، قَالَ الشَّيطَانُ: وَإِذَا دَخَلَ فَلَم يَذكُرِ اللهَ عِندَ دُخُولِهِ، قَالَ الشَّيطَانُ: أَدرَكتُمُ المَبِيتَ وَالعَشَاءَ»، رَوَاهُ مُسلِمٌ (١٠).

٣٣٧٥ ـ وعَن عَائِشَةَ ﴿ قَالَت: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُم؛ [فَليَذَكُرِ اسمَ اللهِ تَعَالَى، فَإِنْ] نَسِيَ (٢) أَن يَذَكُرَ اسمَ اللهِ تَعَالَى فِي أَوَّلِهِ؛ فَليَقُل بِسمِ اللهِ أَوَّلَهُ وَآخِرَهُ»، رَوَاهُ التِّر مِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ (٣).

٣٣٣ - وعَن أُمَيَّةَ بِنِ مَخْشِيٍّ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ جَالِسًا، وَرَجُلٌ يَأْكُلُ، فَلَم يُسَمِّ حَتَّى لَم يَسَمِّ حَتَّى لَم يَسَمِّ مَتَّى لَم يَبِقَ مِن طَعَامِهِ إِلاَّ لُقمَةٌ، فَلَمَّا رَفَعَهَا إِلَى فِيهِ قَالَ: بِسمِ اللهِ أَوَّلَهُ وَآخِرَهُ، فَضَحِكَ النَّبِيُ ﷺ ثُمَّ قَالَ: «مَا زَالَ الشَّيطَانُ يَأْكُلُ مَعَهُ، فَلَمَّانُ الْهُ فَي السَّمَ اللهِ ﷺ؛ استَقَاءَ مَا فِي بَطنِهِ»، رواه أبو داودَ^(٥).

داو واحدٌ، وبقيّة إسناده رجال الصّحيح خلا ابن لهيعةٍ، وحديثُه حسنٌ).

⁽١) مسلم، ك: الأشربة، ب: آداب الطُّعام والشَّراب وأحكامهما، ح: (٥٢٦٢).

⁽٢) قولُه: "فنسي أن يذكر الله على طعامه... إلخ»: وفيه إشعارٌ بأنَّ مطلق الذِّكر لله كافٍ في ابتداء الأكل، ولكنَّ البسملة أفضلُ، ففي "المحيط»: لو قال: لا إله إلا الله، أو الحمد لله، أو أشهد أن لا إله إلا الله، يصير مقيمًا للسُّنَّة في أوَّل الوضوء، فكذا في أوَّل الأكل؛ لأنَّ التَّسمية في أوَّل الوضوء آكدُ، اهم، وقال ابن الهمام: نسي التَّسمية فذكرها في خلال الوضوء فسمَّى، لا تحصل السُّنَّة بخلاف نحوه في الأكل، كذا في "الغاية»، معلِّلًا بأنَّ الوضوء عملٌ واحدٌ بخلاف الأكل، وهو إنَّما يستلزم في الأكل تحصيل السُّنَّة في الباقي لا استدراك ما فات اه، كذا في "المرقاة». م

⁽٣) أبو داود واللَّفظ له، ك: الأطعمة، ب: التَّسمية على الطَّعام، ح: (٣٧٦٧)، والتَّرمذيُّ، أبواب الأطعمة، ب: ما جاء في التَّسمية، ح: (١٨٥٨)، قال: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

⁽٤) قولُه: «ذَكَرَ اسمَ اللهِ؛ استقاءً... إلخ»: اختلفوا في التَّسمية على الطَّعام، فقال أصحاب أحمد بالوجوب، والجمهور على أنَّه سنَّة، كذا في «بذل المجهود». م

⁽٥) أبو داود واللَّفظ له، ك: الأطعمة، ب: التَّسمية على الطَّعام، ح: (٣٧٦٨)، والنَّسائيُّ في «الكبرى»، ح: (٦٧٢٥)، وصحَّحه الحاكم ووافقه الذَّهيُّ: (٧٠٨٩).

قولُه: «استقاء»؛ أي: تكلُّف القيءَ، والتَّقيُّو أبلغ من الاستقاءة، «الفائق»: (٣/ ٢٣٩).

٣٣٤ - وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا يَأْكُلَنَّ أَحَدٌ مِنكُم بِشِمَالِه، وَلَا يَشرَبَنَ بِهَا» فَإِنَّ الشَّيطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِه، وَيَشرَبُ بِهَا»، رَوَاهُ مُسلِمٌ (١٠).

٥٣٣٥ ـ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُم فليأُكل بِيَمِينِهِ، وَإِذَا شَرِبَ فليَشرب بِيَمِنِهِ، فَإِذَا شَرِبَ فليَشرب بِيمِنِهِ، فَإِذَّا الشَّيطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ، وَيَشْرَبُ بِشِمَالِهِ»، رَوَاهُ مُسلِمٌ (٢).

وَقَالَ مُحَمَّدٌ: (وَبِهِ نَأْخُذُ، لَا يَنبَغِي أَن يَأْكُلَ بِشِمَالِهِ وَلَا يَشرَبَ بِشِمَالِهِ إِلَّا مِن عِلَّةٍ)(٣).

٥٣٣٦ وعَنِ كَعبِ بنِ مَالِكِ ﷺ قَالَ: (كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَأْكُلُ (١) بِثَلَاثِ أَصَابِعَ، وَيَلَعَقُ يَدَهُ

(١) مسلمٌ، ك: الأشربة، ب: آداب الطَّعام والشَّراب وأحكامهما، ح: (٥٢٦٧).

⁽٢) مسلم، ك: الأشربة، ب: آداب الطَّعام والشَّراب وأحكامهما، ح: (٥٢٦٥).

⁽٣) «الموطَّأُ» رواية محمَّد بن الحسن، أبواب السِّير، ب: الشُّرب والأكل باليمين، بعد ح: (٨٨٢).

وَلُه: «يأكُلُ بثلاثةِ أصابِعَ ويلعق يدَهُ... إلغ»: والكلام في هذا الباب على أنواع، الأوَّلُ: أنَّ نفس اللَّعق مستحبٌ محافظة على تنظيفها ودفعًا للكبر، والأمر فيه محمولٌ على النَّدب والإرشاد عند الجمهور، وحمله أهل الظَّاهر على الوجوب، وقال الخطَّابيُّ: قد عاب قومٌ لعق الأصابع؛ لأنَّ التَّر فَهُ أفسد عقولهم، وغيَّر طباعهم الشَّبعُ والتُخمة، وزعموا أنَّ لعق الأصابع مستقبحٌ أو مستقبرٌ، أو لم يعلموا أنَّ الذي على أصابعه جزءٌ من الذي أكله، فلا يتحاشى منه إلا متكبرٌ ومترقه وتراركُ للسُّتة، الثاني: أنَّ من الحكمة في لعق الأصابع ما ذكره في حديث أبي هريرةَ ت أخرجه التِّرمذيُّ قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا أكل أحدكم فليَلْعَق أصابعه، فإنَّه لا يدري في أيِّ طعامِه البركة»، وأخرجه مسلمٌ وغيرُه أيضًا؛ يعني: فيما أكل، أو فيما بقي على أصابعه، أو فيما بقي في الإناء، فيلعق يده ويمسح الإناء رجاء تعالى وغير ذلك، وقال النَّوريُّ: وأصل البركة الزِّيادة وثبوت الخير، النَّالث: أنَّه ينبغي في لعق الأوسط»، الرَّابع: أنَّ السُّنة بالوسطى ثم السَّبَابة ثم الإبهام، كما جاء في حديث كعب بن عجرة، ورواه الطَّبرانيُّ في "الأوسط»، الرَّابع: أنَّ السُنَة أيضًا على ما روى الطَّبرانيُّ من حديث العرباض بن سارية ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ:

«مُن لعق الصَّحفة ولَعق أصابعه؛ أشبعه الله في الذُنيا والآخرة»، وروى التَّرمذيُّ استغفار القصعة، السَّادس: ما المراد باستغفار القصعة؟ يحتمل أنَّ الله تعالى يخلق فيها تميزًا أو نطقاً تطلب به المغفرة، وقد ورد في بعض الآثار=
المراد باستغفار القصعة؟ يحتمل أنَّ الله تعالى يخلق فيها تميزًا أو نطقاً تطلب به المغفرة، وقد ورد في بعض الآثار=



قَبلَ أَن يَمسَحَهَا)، رواه مسلم (١).

٥٣٣٧ - وعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَ عَيَّةٍ قَالَ: ﴿إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُم، فَلَا يَمسَح يَدَهُ حَتَّى يَلعَقَهَا أَو يُلعِقَهَا»، متَّفَقٌ عليه (٢).

٣٣٨ ـ وعَن جَابِرٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ أَمَرَ بِلَعْقِ الْأَصَابِعِ وَالصَّحْفَةِ، وَقَالَ: ﴿إِنَّكُمْ لَا تَدْرُونَ فِي أَيِّهِ الْبَرَكَةُ»، رواه مسلمٌ^(٣).

٣٣٩ - وعن نُبيشَة ﷺ عن رَسُولِ اللهِ ﷺ قال: «مَنْ أَكَلَ فِي قَصْعَةٍ ثُمَّ لَحَسَهَا؛ اسْتَغْفَرَتْ لَهُ القَصْعَةُ»، رَوَاهُ أَحمَد وَالتَّرمِذِيُّ وَابن مَاجَه وَالدَّارِمِيُّ (٤).

• ٣٤٠ ـ وَعَنهُ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن أَكَلَ فِي قَصِعَةٍ، ثُمَّ لَحَسَهَا؛ تَقُولُ لَهُ القَصِعَةُ: أَعَتَقَكَ اللهُ مِنَ النَّارِ كَمَا أَعْتَقْتَنِي مِنَ الشَّيطَانِ»، رَوَاهُ رزينٌ (٥٠).

٥٣٤١ - وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ عُلَّا عَنِ النَّبِيِّ عَيَّا إِنَّهُ أُتِي بِقَصْعَةٍ مِنْ ثَرِيدٍ فَقَالَ: «كُلُوا مِنْ جَوَانِبِهَا

⁼ أنَّها تقول: أجارَكَ الله كما أجرتني من الشَّيطان، ولا مانع من الحقيقة، ويحتمل أنْ يكون ذلك مجازًا كنَّى به، ملتقطٌ من «عمدة القاري». م

⁽١) مسلمٌ، ك: الأشربة، ب: استحباب لعق الأصابع والقصعة، ح: (٢٩٧).

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: لعق الأصابع، ب: لعق الأصابع ومصِّها قبل أنْ تمسح بالمنديل، ح: (٥٤٥٦)، ومسلمٌ، ك: الأشربة، ب: استحباب لعق الأصابع والقصعة، ح: (٩٢٥).

وفي «المفاتيح في شرح المصابيح»: (٤/ ٥٠١): قولُه: «حتَّى يلعفَها» بفتح الياء والعين؛ يعني: يلعقها بنفسه، «أو يُلعِقها» بضمَّ الياء وكسر العين؛ أي: يأمر أحدًا بلعق يدهِ.

⁽٣) مسلمٌ، ك: الأشربة، ب: استحباب لعق الأصابع والقصعة، ح: (٥٣٠٠).

⁽٤) التَّرمذيُّ واللَّفظ له، أبواب الأشربة، ب: في اللَّقمة تسقط، ح: (١٨٠٤)، وابن ماجه، أبواب الأطعمة، ب: تنقية الصَّحفة، ح: (٣٢٧٢)، والدَّارميُّ، ك: الأطعمة، ب: في لعق الصَّحفة، ح: (٢٠٢٧). وفي «المفاتيح»: (٤/ ٢٥): قولُه: «فلحسها»؛ أي: فلعقها.

⁽٥) ينظر: جامع الأصول: (٧/ ٤٠١) ح: (٤٢٤٥).

وَلَا تَأْكُلُوا مِنْ وَسَطِهَا؛ فَإِنَّ الْبَرَكَةَ تَنْزِلُ فِي وَسَطِهَا»، رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهْ وَالدَّارِمِيُّ وَقَالَ التَّرْمِذِيُّ: (هَذَا حَدِيثٌ حسنٌ صَحِيحٌ)(١).

٣٤٧ - وفي رواية أبي داود (٢) عنه ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا؛ فَلَا يَأْكُلْ أَعُلَى الصَّحْفَةِ، وَلَكِنْ لِيَأْكُلْ مِنْ أَسْفَلِهَا، فَإِنَّ الْبَرَكَةَ تَنْزِلُ مِنْ أَعْلَاهَا».

٣٤٣ - وعن عِكرَاشِ بِنِ ذُوَيبٍ ﴿ قَالَ: أُتِينَا بِجَفْنَةٍ كَثِيرَةِ الشَّرِيدِ وَالوَذْرِ، وَأَقْبَلْنَا نَأْكُلُ مِنْهَا، فَخَبَطْتُ بِيدِي مِنْ نَوَاحِيهَا وَأَكَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ، فَقَبَضَ بِيدِهِ اليُسْرَى عَلَى يَدِي اليُمْنَى ثُمَّ قَالَ: «يَا عِكْرَاشُ، كُلْ مِنْ مَوْضِعٍ وَاحِدٍ فَإِنَّهُ طَعَامٌ وَاحِدٌ»، ثُمَّ أُتِينَا بِطَبَقٍ فِيهِ أَلْوَانُ التَّمْرِ، أَوْ مِنْ أَلْوَانِ قَالَ: «يَا عِكْرَاشُ، كُلْ مِنْ مَوْضِعٍ وَاحِدٍ فَإِنَّهُ طَعَامٌ وَاحِدٌ»، ثُمَّ أُتِينَا بِطَبَقٍ فِيهِ أَلْوَانُ التَّمْرِ، أَوْ مِنْ أَلْوَانِ اللهِ عَيْثَةُ فِي الطَّبِقِ وَقَالَ: «يَا عِكْرَاشُ، كُلْ مِنْ حَيْثُ شِئْتَ، فَإِنَّهُ غَيْرُ لَوْنٍ وَاحِدٍ»، ثُمَّ أُتِينَا بِمَاءٍ فَعَسَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَدَيْهِ، وَمَسَحَ عِكْرَاشُ، كُلْ (*) مِنْ حَيْثُ شِئْتَ، فَإِنَّهُ غَيْرُ لَوْنٍ وَاحِدٍ»، ثُمَّ أُتِينَا بِمَاءٍ فَعَسَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَدَيْهِ، وَمَسَحَ عِكْرَاشُ، كُلْ (*) مِنْ حَيْثُ شِئْتَ، فَإِنَّهُ غَيْرُ لَوْنٍ وَاحِدٍ»، ثُمَّ أُتِينَا بِمَاءٍ فَعَسَلَ رَسُولُ اللهِ عَيْقَةٍ يَدَيْهِ، وَمَسَحَ بِبَلَلِ كَفَيْهِ وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ وَرَأْسَهُ، وَقَالَ: «يَا عِحْرَاشُ، هَذَا الوُضُوءُ وَنَّ مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ»، رواه التَّهُ مَذِي وَاحِدٍ النَّهُ وَرَاعَيْهِ وَرَأَسَهُ، وَقَالَ: «يَا عِحْرَاشُ، هَذَا الوُضُوءُ وَالَى مِنْ مَنْ وَالَى وَالْمَالُ وَالْمُ اللهُ مُوالِدُهُ مُنْ مَا فَيْرَاعُ لَنَ وَلَا الْوَلُولُ وَلَا عَلَى وَالْمَالُ وَلَا الْوَصُوءُ وَالَالُولُ مُنْ وَالْمَالُ وَلَا اللهُ مُذَا الْوَلُولُ وَالْعَلَامُ وَالَالُولُ وَلَالَةُ وَلِي وَالْمَالُ وَلَا الْوَلُولُولُ وَالْوَالُولُولُ وَلَا الْوَلُولُ وَالْمَالُولُ وَلَا عَلَى اللّهُ مِنْ وَالْمُؤْلِقُ وَلَا الْهُ مُنْ وَلَوْلُولُ وَالْمُ وَلَمُ الْعُلُولُ وَلَا مَا لَلْ وَلَا لَاللّهُ وَلَا اللّهُ مُسْتَعَالَ اللّهُ مُنْ وَالْمُولُ وَلَا مَلْهُ وَلَا لَا لَوْلُ وَلَوْلُولُولُ وَلَا مُنْ وَالْمُولُ وَلَا لَلْ وَلَا لَاللّهُ مَلْولُ اللّهُ مَا عَلَى اللّهُ مُلْولُولُ وَلَا مُنْ اللّهُ وَلَا لَا مُعْلَى اللّهُ مُلْهُ وَلَا لَاللّهُ وَلَا اللللْمُ اللّهُ وَلَا لَا الللللْمُ اللّهُ اللْمُ اللّهُ وَلَا الللّهُ وَلَا الللْمُ اللّهُ

⁽۱) الدَّارِميُّ واللَّفظ له، ك: الأطعمة، ب: النَّهي عن أكل وسط الثَّريد، ح: (۲۰٤٦)، وأحمدُ، ح: (۳۱۹۰)، والتِّرمذيُّ نحوه، أبواب الأطعمة، ب: في كراهية الأكل من وسط الطَّعام، ح: (۱۸۰۵)، وابن ماجه، أبواب الأطعمة، ب: النَّهي عن الأكل من ذروة الثَّريد، ح: (٣٢٧٧)، وقال التِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

⁽٢) أبو داود، ك: الأطعمة، ب: في الأكل من أعلى الصَّحفة، ح: (٣٧٧٢)، وحسَّنه ابن حجر في «الهداية»: (٤/ ١٥٤).

⁽٣) قولُه: «كلْ من حيثُ شئتَ... إلخ»: قال ابن الملك: (فيه تنبيهٌ على أنَّ الفاكهة إذا كان لونُها واحدًا لا يجوز أنْ يخبط بيده كالطَّعام، وعلى أنَّ الطَّعام إذا كان ذا ألوانٍ يجوز أنْ يخبط ويأكلَ من أيِّ نوعٍ يريد)، كذا في «المرقاة». م

⁽٤) قولُه: «هذا الوضوء»؛ أي: العرفيُّ؛ يعني: غسل اليدين، «ممَّا غيَّرت النَّارُ»؛ أي: لأجل طعامٍ طُبخ بالنَّار، وأمَّا الوضوء الشَّرعيُّ؛ فكان في ابتداء الإسلام، ثم نسخ بمثل هذه الأحاديث، التقطته من «المرقاة» و«الكوكب الدري». م

 ⁽٥) التَّرمذيُّ واللَّفظ له، أبواب الأطعمة، ب: في ترك الوضوء قبل الطَّعام، ح: (١٨٤٨)، وقال: (حديثٌ غريبٌ)، وأخرجه
 ابن ماجه باختصار، أبواب الأطعمة، ب: الأكل ممَّا يليك، ح: (٣٢٧٤).

قولُه: (الوَذْر): هي قطع اللَّحم التي لا عظم فيها، الواحدة وَذْرَةٌ، وهي كنايةٌ عن المذاكير، وهو قذفٌ، «الفائق في=

٣٤٤ عَن جَابِرٍ ﴿ اللَّهِ اللّ كُنَّا زَمَانَ النَّبِيِّ ﷺ لاَ نَجِدُ مِثْلَ ذَلِكَ مِنَ الطَّعَامِ إِلَّا قَلِيلًا، فَإِذَا نَحْنُ وَجَدْنَاهُ؛ لَمْ يَكُنْ لَنَا مَنَادِيلُ إِلَّا أَكُفَّنَا وَسَوَاعِدَنَا وَأَقْدَامَنَا، ثُمَّ نُصَلِّى وَلاَ نَتَوَضَّأُ).

٥٣٤٥ وعَنه ﷺ قَالَ: سَمِعتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ يَحْضُرُ أَحَدَكُمْ عِنْدَ كُلِّ شَيْءٍ مِنْ شَأْنِهِ، حَتَّى يَحْضُرَهُ عِنْدَ طَعَامِهِ، فَإِذَا (٢) أُسقِطَت مِن أَحَدِكُمُ اللَّقْمَةُ؛ فَلْيُمِطْ مَا كَانَ بِهَا مِنْ أَذَى، ثُمَّ لِيَأْكُلْهَا، وَلَا يَدَعْهَا لِلشَّيْطَانِ، فَإِذَا فَرَعْ؛ فَلْيُلْعَقْ أَصَابِعَهُ، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي فِي أَيِّ طَعَامِهِ تَكُونُ الْبَرَكَةُ»، رواه مسلمٌ (٣).

٥٣٤٦ ـ وَعَن أَبِي جُحَيفَةَ ﴿ فَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لاَ آكُلُ ^(٤) مُتَّكِئًا »،........

⁼ غريب الحديث»: (٤/ ٥)، وقولُه: «فخَبَطْتُ»: الخَبْطُ فعل الشّيء على غير نظامٍ، والمراد إدخال اليد لأعلى وجهه، «حاشية السّندي على ابن ماجه».

⁽١) البخاريُّ، ك: الأطعمة، ب: المنديل، ح: (٥٤٥٧).

⁽٢) قولُه: «فإذا سقَطَتْ من أحدكم اللُّقمة... إلخ»: قال في «رد المختار»: (ومن السُّنَّة أَنْ لا يترك لقمة سقطت من يده؛ فإنّه إسرافٌ، بل ينبغي أنْ يبتدئ بها). م

⁽٣) مسلمٌ، ك: الأشربة، ب: استحباب لعق الأصابع والقصعة، ح: (٥٣٠٣).

⁽٤) قولُه: «لا آكل متكِيًّا»: قال في «عمدة القاري»: (وقال شيخُنا زين الدِّين رحمه الله: حمل التَّرمذيُّ أحاديث الأكل متكِيًّا على الكراهة كما بوَّب عليه، وهو قول الجمهور، وقد أكل غيرُ واحدٍ من الصَّحابة والتَّابعين متكِيًّا، رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه»، ثم قال: اختلف في المراد بالاتِّكاء في حالة الأكل، فقيل: المراد المتربِّعُ المتقعِّد كالمتهيِّع للطَّعام، انتهى كلامه، وفي «التلويح»: المتكعُعُ هنا هو المعتمد على الوطأ الذي تحته، وكل من استوى قاعدًا على وطأ فهو المتكعُع، كأنَّه أوكى مِقْعَدته وسدَّها بالقعود على الوطأ الذي تحته، وقيل: الاتِّكاء هو أنْ يتكعَع على أحد جانبيه، وهو فعل المتجبِّرين، وقال الخطَّابيُّ: حسب العامة أنَّ المتكعُعُ هو المائل على أحد شقيّه، وليس كذلك، بل المتكعُع هنا هو المعتمد على الوطأ الذي تحته، وكل من استوى قاعدًا على وطأه فهو متكعيُّ؛ أي: إذا أكلت لم أقعد متمكنًا على الأوطِئة فعل مَن يستكثر مِن الأطعمة، ولكنَّي آكلُ العُلقة من الطَّعام، فيكون قعودي مستوفزًا له، ولفظ التِّرمذيِّ: «أمَّا أنا؛ فلا آكلُ متَّكِنًا»، واستدلَّ به بعضهم على أنَّ تركَ الأكل متَّكنًا من خصائصه ﷺ، وقد عدَّه أبو العبَّس بن العاص من خصائصه، والظَّاهر عدم التَّخصيص، وقد روى الطَّبرانيُّ في «الأوسط» من حديث أبي العبَّس بن العاص من خصائصه، والظَّاهر عدم التَّخصيص، وقد روى الطَّبرانيُّ في «الأوسط» من حديث أبي المتبَّس بن العاص من خصائصه، والظَّاهر عدم التَّخصيص، وقد روى الطَّبرانيُّ في «الأوسط» من حديث أبي =

رواه البخاريُّ (١).

٣٤٧ - وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ (٢): عَن عَبدِ اللهِ بنِ عَمرٍ و اللهِ عَالَ: «مَا رُثِيَ رَسُولُ اللهِ عَظَيْمُ يَأْكُلُ مُتَّكِنًا قَطُّ، وَلَا يَطأُ عَقِبَهُ رَجُلانِ».

٣٤٨ - وَرَوَى ابنُ أَبِي شَيبَةَ (٣): عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ، وَخَالِدِ بنِ الوَلِيدِ، وَعَبِيدَةَ السَّلمَانِيِّ، وَمُحَمَّدِ بنِ سِيرِينَ، وَعَطَاءِ بنِ يَسَارٍ، وَالزُّهَرِيِّ ﷺ جَوَازَ ذَلِكَ مُطلَقًا (١٠).

٥٣٤٩ ـ وعَن أَنْسِ عَلَيْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا وُضِعَ الطَّعَامُ؛ فَاخلَعُوا نِعَالَكُم، فَإِنَّهُ أُروَحُ

الدَّرداء قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تأكلُ متَّكتًا»، ورجالُ إسنادِه ثقاتٌ، وقال البيهقيُّ: قد يكره أيضًا؛ لأنَّه من فعل المتعظِّمين، وأصله مأخوذٌ من ملوك العجم، وقد أخرجه ابن أبي شيبة عن ابن عبَّاسِ وخالدِ بن الوليد وعَبيدة السَّلماني ومحمَّد بن سيرين وعطاء بن يسارٍ والزُّهريِّ: جوازَ ذلك مطلقًا، وإذا ثبت كونُه مكروهًا أو خلاف الأولى؛ فالمستحبُّ في صفة الجلوس للآكل أنْ يكون جاثيًا على ركبتيه وظهور قدميه، أو ينصب الرِّجل اليمنى ويجلس على اليسرى)، انتهى كلام «عمدة القاري».

قلت: لذلك قال في «العالم كيرية»: ويكره الأكل والشُّرب متَّكتًا أو واضعًا شماله على الأرض أو مستندًا، كذا في «الفتاوى العتابية»، وقال في «رد المحتار»: ولا بأس بالأكل متَّكتًا أو مكشوفَ الرَّأس في المختار، وأيضًا قال في «العالم كيرية»: لا بأس بالأكل متَّكتًا إذا لم يكنُ بالتَّكبُّر، وفي «الظهيرية»: هو المختار، كذا في «جواهر الأخلاطي». م

- (١) البخاريُّ، ك: الأطعمة، ب: الأكل متَّكتًا، ح: (٥٣٩٨).
- (٢) أبو داود واللَّفظ له، ك: الأطعمة، ب: في الأكل متَّكثًا، ح: (٣٧٧٠)، وابن ماجه، أبواب السُّنَّة، ب: من كره أنْ يوطأً عقباه، ح: (٢٤٤)، وأحمد، ح: (٦٥٤٩)، وحسَّنه الحافظ في «هداية الرواة»: (٤/ ١٥٥).
- (٣) ينظر: ابن أبي شيبة، ك: الأطعمة، ب: من كان يأكل متّكنًا، أخرجه عن ابن عبّاس، ح: (٢٥٠٠٣)، وهو عند عبد الرّزَّاق برقم: (١٩٥٥٣)، وأخرجه ابن أبي شيبة عن خالد: (٢٥٠٠٥) وعن عطاء: (٢٥٠٠٦)، وأخرجه عن ابن سيرين ابنُ أبي شيبة برقم: (٢٥٠٠٨)، وهو عند عبد الرّزَّاق برقم: (١٩٥٥)، وأخرجه ابنُ أبي شيبة عن عَبيدة من طريق ابن سيرين برقم: (٢٥٠١)، وأخرجه عبد الرّزَّاق عن الزُّهريِّ، ح: (١٩٥٤).
- (٤) لِذَلِكَ قَالَ فِي «العَالَمَكيرِيَّةَ» (٥/ ٣٣٧): لا بَأْسَ بِالأَكلِ مُتَّكِثًا، إِذَا لَم يَكُن بِالتَّكَبُّرِ، وَفِي «الظَّهِيرِيَّةَ»: هُـوَ المُختَارُ، كَذَا فِي «جَوَاهِر الأخلَاطِيِّ». م



لأَقدَامِكُم»، رواه الدَّارميُّ (١).

• • • • • وَعَن قَتَادَةَ عَن أَنْسٍ ﷺ قَالَ: مَا أَكَلَ (٢) النَّبِيُّ ﷺ عَلَى خِوَانٍ، وَلاَ فِي سُكُرُّ جَةٍ، وَلاَ خُبِزَ لَهُ مُرَقَّقُ، قُلْتُ لِقَتَادَةَ: عَلامَ يَأْكُلُونَ؟ قَالَ: عَلَى السُّفَرِ، رواه البخاريُّ (٣).

وقال في «الكوكب الدري»: ثم إنَّ الأكلَ على الخوان إمَّا أنْ يكون قصدًا أو اتّفاقًا، فإنْ كان الأوَّل؛ لزم كراهته، وإنْ كان الثَّاني؛ فلا ضير في الأكل على الخوان إلَّا أنَّه لمَّا كان من ديدن الجبابرة هاهُنا؛ كان منهيًّا إذا كان على دأبهم، والحاصل أنَّ الأكلَ على الخوان بحسب نفس ذاته لا يربو على ترك الأولويَّة، فأمَّا إذا لزم فيه التَّشبُّه باليهود والنَّصارى كما هو في ديارنا؛ كان مكروهًا تحريميًّا، وأما إذا لم يكن على دأبهم؛ فلا يخلو أيضًا عن تفويت منافع، فإنَّ الطَّعامَ إذا لم يكن على مكانٍ أرفع يضطر في أكله إلى الانحناء، فيقلُّ بذلك اتساع البطن، فيكتفي بالقليل من الغذاء، وإنَّ القعودَ على هذه الهيئة ينتزع منه الذُّلُ والمسكنة بخلاف تلك، وكذلك الأكلُ في السُّكرُّ جَة، وهو معرَّبُ سكوري، فإنْ لم يكن معرَّبًا منها؛ فهي في معناه، وكان ذلك لاكتفائه على بطعام واحدٍ، فإنَّ ذلك داع إلى قلَّة الأكل، والتَّفتُن يورث كثرتَه، والخبز المرقّق على هذا القياس؛ فإنَّه مع كونه من دأب المترفين المترفين المترفين يكون سبب الإكثار في الأكل للآكل، مع أنَّهم لم يكن لهم غرابيلُ يغربَل فيها الدَّقيق مع قلَّة الحنطة، وكان عامَّة طعامهم إذ ذاك هو الشَّعير. م

(٣) البخاريُّ، ك: الأطعمة، ب: ما كان النَّبيُّ عَلَيْهِ وأصحابه يأكلون، ح: (٥٤١٥).

⁽۱) الدَّارِميُّ واللَّفظ له، ك: الأطعمة، ب: في خلع النِّعال عند الأكل، ح: (۲۱۲٥)، والطَّبرانيُّ نحوه في «الأوسط»: ح: (٣٢٠٢)، وقال الهيثميُّ: (رجالُ الطَّبرانيُّ ثقاتٌ إلا أنَّ عقبة بن خالدِ السَّكُونيُّ لم أجد له من محمَّدِ بن الحارث سماعًا)، «مجمع الزوائد»: (٥/ ٢٣).

⁽٢) قولُه: «ما أكل النّبيُ على خوانِ»: قال في «عمدة القاري»: ليس فيما ذكر القوم كلّه بيانُ هيئة الخوان، وهو طبقٌ كبيرٌ من نحاسٍ تحته كرسيٌ من نحاسٍ ملزوقِ به، طولُه قدر ذراعٍ، يُرَصُّ فيه الزباد، ويوضع بين يدي كبيرٍ من المترفين، ولا يحمله إلا اثنان فما فوقها، اه. وقال التُّوربشتيُّ: الخوان الذي يؤكل عليه معرَّبٌ، والأكل عليه لم يزل من دأب المترفين وصنيع الجبَّارين؛ لثلًّا يفتقروا إلى التَّطاطُوْ عند الأكل، انتهى. وقال في «المرقاة»: وفي «النهاية»: الشُّفرة: الطَّعام يتَّخذه المسافر، وأكثر ما يحمل في جلدٍ مستديرٍ، فنقل اسم الطَّعام إلى الجلد، وسمِّي به، كما سمِّيتِ المَزَادَةُ راوية، وغير ذلك من الأسماء المنقولة، اه، ثم اشتهرت لِما يوضع عليه الطَّعام، جلدًا كان أو غيره ما عدا المائدة؛ لِما مرَّ من أنَّها شعار المتكبِّرين غالبًا، فالأكل على السُّفرة سُنَّةٌ، وعلى الخوان بدعةٌ، لكنَّها جائزةٌ.

٥٣٥١ ـ وعن أنَسٍ ﷺ قَالَ: مَا^(١) أَعلَمُ النَّبِيَ ﷺ رَأَى رَغِيفًا مُرَقَّقًا حَتَّى لَحِقَ بِاللهِ، وَلاَ رَأَى شَاةً سَمِيطًا بِعَيْنِهِ قَطُّ، رواه البخاريُّ (٢).

٣٥٧٥ - وَعَن سَهلِ بِن سَعدٍ ﷺ قَالَ: مَا رَأَى رَسُولُ اللهِ ﷺ النَّقِيَّ مِنْ حِينَ ابْتَعَثَهُ اللهُ حَتَّى قَبَضَهُ اللهُ، وَقَالَ: مَا رَأَى رَسُولُ اللهِ ﷺ مُنْخُلًا مِنْ حِينَ ابْتَعَثَهُ اللهُ حَتَّى قَبَضَهُ اللهُ، قِيلَ: كَيْفَ كُنْتُمْ قَبَضَهُ اللهُ، وَيَلَ: كَيْفَ كُنْتُمْ تَأْكُلُونَ الشَّعِيرَ غَيْرَ مَنْخُولٍ؟ قَالَ: كُنَّا نَطْحَنُهُ وَنَنْفُخُهُ، فَيَطِيرُ مَا طَارَ، وَمَا بَقِي ثَرَيْنَاهُ فَأَكَلْنَاهُ، رواه البخاريُّ (٣).

٣٥٣٥ ـ وعَن عَائِشَةَ ﴿ قَالَت: كَانَ يَأْتِي عَلَيْنَا الشَّهْرُ مَا نُوقِدُ فِيهِ نَارًا، إِنَّمَا هُوَ التَّمْرُ وَالمَاءُ، إِلَّا أَنْ نُؤْتَى بِاللَّحَيْم، متَّفَقٌ عليه (٤).

⁼ قولُه «الخِوان»: هو ما يوضع عليه الطَّعام عند الأكل، واعلم أنَّه يطلق الخِوان في المتعارف على ما له أرجل، ويكون مرتفعًا عن الأرض، واستعمالُه لم يزل من دأب المترفين، وصنيع الجبَّارين لئلَّا يفتقروا إلى خفض الرَّأس عند الأكل، فالأكل عليه بدعةٌ، لكنَّها جائزةٌ. «ولا في سُكُرُّ جَة» بضمَّ السين المهملة والكاف والرَّاء المشدَّدة، وقد تفتح الرَّاء إناءٌ صغيرٌ يؤكل فيه الشَّيء القليل من الإدام، «جمع الوسائل في شرح الشمائل».

⁽۱) قولُه: «ما أعلم النَّبِيّ ﷺ رأى رغيفًا مرقّقًا... إلخ»: وقال ابن بطّال: أكل المرقّق جائزٌ ومباحٌ، ولم يتركه سيّدنا رسول الله ﷺ إلا زهدًا في الدُّنيا وتركّا للتنعُّم وإيثارًا لِما عند الله وغير ذلك، قاله في «عمدة القاري»، وقال في «العالمگيرية»: ولا بأس بالتّفكُّه بأنواع الفاكهة وتركُه أفضلُ، كذا في «الظهيرية»، ولا بأس بالتّفكُّه بأنواع الفاكهة وتركُه أفضلُ، كذا في «خزانة المفتين». م

⁽٢) البخاريُّ، ك: الأطعمة، ب: شاةٌ مسموطةٌ والكتف والجنب، ح: (٢١٥). قولُه: «رغيفًا مرقَّقًا»؛ أي: مليّنًا محسَّنًا، كخبز الحواري وشبهه، والتَّرقيق التَّليين، «مشارق الأنوار على صحاح الآثار»: (١/ ٢٩٨)، «شاةً سميطًا»: والسَّميط ما أزيل شعرُه بماء سخنِ وشُوي بجلدِه، «جمع الوسائل في شرح الشمائل».

⁽٣) البخاريُّ، ك: الأطعمة، ب: ما كان النَّبُيُ ﷺ وأصحابه يأكلون، ح: (٥٤١٣). وفي «المفاتيح في شرح المصابيح»: (٥٠٣/٤): قولُه: «النَّقِيَّ»؛ أي: خبز الحنطة المنقَّاة، «ننفُخه»؛ أي: ننفخ فيه الرِّيح بأفواهنا فيذهب بعض نخالته، «ثم ثريناه»؛ أي: عجنَّاه.

⁽٤) البخاريُّ واللَّفظ لـه، ك: الرِّقاق، ب: كيف كـان عيش النَّبيِّ ﷺ وأصحابه وتخلِّيهم من الدُّنيا، ح: (٦٤٥٨)،=

٥٣٥٤ ـ وعَنها ، قَالَت: مَا شَبِعَ آلُ مُحَمَّدٍ ﷺ يَومَينِ مِن خُبِزِ بُرِّ إِلاَّ وَأَحَدُهُمَا تَمرُّ، مَتَّفَقٌ عليه (١).

٥٣٥٥ ـ وعَنها على قَالَت: تُوفِّي رَسُولُ اللهِ عَلِيَةِ وَمَا شَبِعنَا مِنَ الأَسوَدَينِ، مَتَّفَقٌ عليه (٢).

٥٣٥٦ وعن النُّعمَانِ بنِ بَشِيرٍ ﷺ قَالَ: أَلَسْتُمْ فِي طَعَامٍ وَشَرَابٍ مَا شِئْتُمْ؟ لَقَدْ رَأَيْتُ نَبِيكُمْ ﷺ وَمَا يَحِدُ مِنَ الدَّقَل مَا يَمْلاً بِهِ بَطْنَهُ، رواه مسلمٌ ٣٠٠.

٥٣٥٧ ـ وعن أنس ، قَ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيِّ عَلَيْةٍ مُقْعِيًّا يَأْكُلُ تَمْرًا (١٠).

٣٥٨ ـ وفي روايةٍ: يَأْكُلُ مِنهُ أَكلًا ذَرِيعًا، رواه مسلمٌ (٥٠).

٥٣٥٩ ـ وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ:

ومسلمٌ، ك: الزُّهد، ب: الدُّنيا سجن المؤمن، ح: (٧٤٤٩). وفي «المفاتيح في شرح المصابيح»: (٤/ ٥٠٩): قولُها: «ما

وفي «المفاتيح في شرح المصابيح»: (٤/ ٥٠٩): قولُها: «ما نوقد فيه نارًا»؛ يعني: لا نطبخ شيئًا، «إلا أنْ يؤتى باللُّحيم»؛ يعني: إلا أنْ يحصل لنا لحمٌ، فحينئذٍ نوقد النَّار ونطبخه، وباقي الشَّهر نأكل التَّمر بدل الخبز.

- (١) مسلمٌ واللَّفظ له، ك: الزُّهد والرَّقائق، ب: الدُّنيا سجن المؤمن وجنَّة الكافر، ح: (٧٤٤٨)، والبخاريُّ، ك: الرِّقاق، ب: كيف كان عيش النَّبيِّ ﷺ وأصحابه وتخلِّيهم من الدُّنيا، ح: (٦٤٥٥).
- (٢) مسلمٌ واللَّفظ له، ك: الزُّهد والرَّقائق، ب: الدُّنيا سجن المؤمن وجنَّة الكافر، ح: (٧٤٥٥)، والبخاريُّ نحوه، ك: الأطعمة، ب: الرُّطَب والتَّمر، ح: (٧٤٤٠).
- وفي «المفاتيح في شرح المصابيح»: (٤/ ٥١٠): قوله: «الأسودان»: التَّمر والماء؛ يعني: ما شبعنا من التَّمر والماء من التَّورُّع والتَّقوى.
 - (٣) مسلم، ك: الزُّهد والرَّقائق، ب: الدُّنيا سجن المؤمن وجنَّة الكافر، ح: (٧٤٥٨).
 قولُه: (الدَّقَلُ): التَّمر الرَّدئ.
 - (٤) مسلم، ك: الأشربة، ب: استحباب تواضع الآكل، ح: (٥٣٣١).
- (٥) مسلمٌ، ك: الأشربة، ب: استحباب تواضع الآكل، ح: (٥٣٣٢). قولُه: «مُقعيًا» أي: جالسًا على إليتيه ناصبًا ساقيه، «أكلًا ذريعًا»؛ أي: مستعجلًا لاستيفازه لشغلِ آخرَ، «شرح النَّوويِّ على مسلم»: (١٣ / ٢٢٧).

نَهَى (١) النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَقْرِنَ الرَّجُلُ بَيْنَ التَّمْرَتَيْنِ حَتَّى يَسْتَأْذِنَ أَصْحَابَهُ، متَّفَقٌ عليه (٢).

سَبَبُهُ: أَنَّهُم كَانُوا فِي ضِيقٍ مِنَ العَيشِ، ثُمَّ نُسِخَ لمَّا حَصَلَتِ التَّوسِعَةُ لِمَا رَوَى البَزَّارُ، وَالطَّبرَانِيُّ فِي «الأَّوسَطِ»(٣):

٣٦٠ - عَن بُرَيدَةَ عَلَيْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنِ الْإِقْرَانِ فِي التَّمْرِ، فَإِنَّ اللهَ قَدْ أَوْسَعَ عَلَيْكُمْ، فَأَقْرِنُوا»(٤).

٥٣٦١ وعَن عَائِشَةَ عَلَيْ أَنَّ النَّبِيِّ قَالَ: «لا يَجُوعُ (٥) أَهلُ بَيتٍ عِندَهُمُ التَّمرُ»(١).

٣٦٧ - وفي روايةٍ: قال: «يَا عَائِشَةُ، بَيتٌ لاَ تَمرَ فِيهِ جِيَاعٌ أَهلُهُ، أَو جَاعَ أَهلُهُ»، قَالَهَا مَرَّتَينِ أَو ثَلاَثًا، رواه مسلمٌ (٧).

⁽۱) قولُه: «نهى رسول الله ﷺ أنْ يقرن بين التَّمرتَيْنِ... إلىخ»: قال بعض علمائنا: هذا إذا أضافهم أحدٌ، فإنْ خلطوا طعامَهم وأكلوا معًا يجوز أم لا؟ قال الأئمَّة: يجوز لكنْ لا يجوز أنْ يقصدَ الرَّجلُ منهم لقمةً أكبر من صاحبه، فإنِ اتَّفق أكل أحدهم أكثرَ بلا قصدٍ؛ جاز، قاله في «المرقاة»، قال في «العالمگيرية»: المسافرون إذا خلطوا أزوادهم أو أخرج كلُّ واحدٍ منهم درهمًا على عدد الرُّفقة، واشتروا به طعامًا وأكلوا؛ فإنَّه يجوز وإنْ تفاوتوا في الأكل، كذا في «الوجيز» للكردري. م

⁽٢) مسلمٌ واللَّفظ له، ك: الأشربة، ب: نهي الآكل مع جماعة عن قران تمرتين، ح: (٥٣٣٥)، والبخاريُّ، ك: الشَّركة، ب: القران في التَّمر بين الشُّركاء، ح: (٢٤٨٩).

⁽٣) الطَّبرانيُّ في «الأوسط» ح: (٧٠٦٨)، والبزَّار بمعناه، ح: (٤٤٥٥)، وقال الهيثميُّ: (رواه الطَّبرانيُّ في الأوسط والبزَّار، وفي إسنادهما يزيدُ بن بزيع، وهو ضعيفٌ)، «مجمع الزوائد»: (٥/ ٤٢).

⁽٤) وَلَكِنَّ الأَدَبَ مُطلَقًا: التَّأَدُّبُ فِي الأَكلِ، وَتَركُ الشَّرِّءِ، إِلَّا أَن يَكُونَ مُستَعجِلًا. م

⁽٥) قولُه: «لا يجوع أهلُ بيتٍ عندَهم التَّمرُ»: قال النَّوويُّ: (فيه فضيلة التَّمر، وجواز الادِّخار للأهل والحثّ عليه)، كذا في «المرقاة». م

⁽٦) مسلمٌ، ك: الأشربة، ب: في إدخال التَّمر، ح: (٥٣٣٦)

⁽٧) مسلمٌ، ك: الأشربة، ب: في إدخال التَّمر، ح: (٥٣٣٧).

٥٣٦٣ ـ وَعَن سَعدٍ هَ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ يَقُولُ: «مَن (١) تَصَبَّحَ سَبْعَ تَمَرَاتٍ عَجْوَةً، لَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ اليَوْمَ سُمُّ وَلا سِحْرٌ»، متَّفَقٌ عليه (٢).

٥٣٦٤ وعَن أَبِي هُرَيرَةَ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «العَجْوَةُ مِنَ الجَنَّةِ، وَفِيهَا شِفَاءٌ مِنَ السُّمِّ، وَالكَمْأَةُ مِنَ المَنِّ، وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ»، رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ (٣).

٥٣٦٥ ـ وعَنَ عَائِشَةَ ﴿ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ قَالَ: ﴿ إِنَّ فِي عَجْوَةِ الْعَالِيَةِ شِفَاءً ـ أَوْ إِنَّهَا تِرْيَاقُ ـ أَوَّلَ اللهِ عَلَيْهِ مَا تَرْيَاقُ ـ أَوَّلَ اللهِ عَلَيْهِ مِنْ عَجْوَةِ الْعَالِيَةِ شِفَاءً ـ أَوْ إِنَّهَا تِرْيَاقُ ـ أَوَّلَ اللهِ عَلَيْهِ مِنْ عَجْوَةِ الْعَالِيَةِ شِفَاءً ـ أَوْ إِنَّهَا تِرْيَاقُ ـ أَوَّلَ اللهِ عَلَيْهِ مِنْ عَامِدُهُ اللهِ عَلَيْهُ مَا لَمُ عَلَيْهِ مِنْ عَالِمَهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللهِ عَلَيْهُ الللهُ عَلَ

٣٦٦٥ ـ وعَن سَعدِ ﷺ قَالَ: مَرِضتُ مَرَضًا، أَتَانِي رَسُولُ اللهِ ﷺ يَعُودُنِي، فَوَضَعَ يَدَهُ بَينَ ثَلدَيَّ حَتَّى وَجَدتُ بَردَهَا عَلَى فُؤَادِي، فَقَالَ: «إِنَّكَ رَجُلٌ مَفؤودٌ، ائتِ(٥) الْحَارِثَ بْنَ كَلَدَةَ أَخَا ثَقِيفٍ فَإِنَّهُ رَجُلٌ

(٤) مسلمٌ، ك: الأشربة، ب: في إدخال التَّمر، ح: (٥٣٤١).

قولُه: «عجوةِ العاليةِ شفاءً أو ترياقٌ أوَّل البُّكرة»: والعالية: ما كان من الحوائط والقرى والعمائر في جهة المدينة العليا ممَّا يلي نجدًا، والسَّافلة من الجهة الأخرى ممَّا يلي تِهامة، وأدنى العالية ثلاثة أميالٍ، وأبعدها ثمانية أميالٍ من المدينة، و«العجوة»: ضربٌ من جيِّد التَّمر، «التِّرياق» بكسر التاء: ويقال: دِرياقٌ وطِرياقٌ أيضًا، وهو دواءٌ مركَّبٌ معلومٌ لدفع الشَّموم، «أوَّل البُّكرة»؛ أي: على ريق النَّفس. «إكمال المعلم شرح صحيح مسلم» للقاضي عياض: (٦/ ٢٧٣).

(٥) قولُه: «اثْتِ الحارثَ بن كَلَدة... إلخ»: (وفيه جواز مشاورة أهل الكفر في الطّبِّ؛ لأنَّه مات في أوَّل الإسلام ولم يصحَّ إسلامُه)، كذا في «المرقاة». م

⁽١) قولُه: «من تصبَّح بسبع تمَراتِ عجوةً... إلخ»: قال النَّوويُّ: (فيه فضيلة تمر المدينة وعجوتها وفضيلة التَّصبُّح بسبع تمراتٍ منه، وتخصيص عجوة المدينة وعدد التَّسبيع من الأمور التي علمها الشَّارع، لا نعلم نحن حكمتها، فيجب الإيمان بها واعتقادُ فضلها والحكمة فيها، وهذا كأعداد الصَّلاة ونُصُب الزَّكاة وغيرها)، كذا في «المرقاة». م

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: الطِّبِّ، ب: الدَّواء بالعجوة للسِّحر، ح: (٥٧٦٩)، ومسلمٌ، ك: الأشربة، ب: فضل تمر المدينة، ح: (٥٣٣٩).

⁽٣) التِّرمذيُّ، أبواب الطِّب، ب: في الكمأة والعجوة، ح: (٢٠٦٦)، وأحمد: (٨٠٠٢)، وقال الترمذي: (حبديثٌ حسنٌ غريبٌ).

يَتَطَبَّبُ، فَلْيَأْخُذْ سَبْعَ تَمَرَاتٍ مِنْ عَجْوَةِ الْمَدِينَةِ فَلْيَجَأْهُنَّ بِنَوَاهُنَّ ثُمَّ لِيَلُدَّكَ بِهِنَّ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ(١).

٣٦٧ - وعَن عَبدِاللهِ بنِ جَعفَرٍ ﷺ قَالَ: رَأَيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَأْكُلُ (٢) الرُّطَبَ بِالقِثَّاءِ، مُتَّفَقٌ عَلَيهِ (٣).

٣٦٨ - وعَن عَاثِشَة ، وَزَادَ أَبُو دَاوُدَ: (هَذَا حَوِيهُ مَا ثِشَة اللهِ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ كَانَ يَأْكُلُ البِطِّيخَ بِالرُّطَبِ، رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ، وَزَادَ أَبُو دَاوُدَ: (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ)(٤٠).

٣٦٩ - وعَنِ ابنَي بُسرِ السُّلَمِيَّينِ ﷺ قَالاً: دَخَلَ عَلَينَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فَقَدَّمنَا زُبدًا وَتَمرًا، وَكَانَ يُحِبُّ الزُّبِدَ وَالتَّمرَ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٥).

• ٣٧٠ ـ وعَن يُوسُفَ بنِ عَبدِاللهِ بنِ سَلامٍ ﷺ قَالَ: رَأَيتُ النَّبِيِّ ﷺ أَخَذَ كِسرَةً مِن خُبزِ الشَّعِيرِ،

⁽١) أبو داود، ك: الطِّبِّ، ب: في تمرة العجوة، ح: (٣٨٧٥)، وحسَّنه ابن حجر في «الهداية»: (٤/ ١٦٠).

قولُه: «فليَجَأْهُنَّ بنَواهُنَّ»: والوجيئة حساءٌ يتَّخذ من التَّمر والدَّقيق فيتحسَّاه المريض، «فلْيَلُدَّكَ بهنَّ»: فإنَّه من اللَّدود: وهو ما يسقاه الإنسان في أحد جانبي الفم، وأُخذ من اللَّديدين وهما جانبا الوادي، «المفؤود»؛ أي: الذي أصيب فؤاده بداء كالمظهور والمصدور، ينظر: «معالم السنن» للخطَّابيِّ: (٤/ ٢٢٤)، «الفائق في غريب الحديث»: (٣/ ٨٥).

⁽٢) قولُه: (يأكل الرُّطَبَ بالقِثَّاء»: قال النَّوويُّ: (فيه جواز أكل الطَّعامين معًا والتَّوسُّع في الأطعمة، ولا خلاف بين العلماء في جوازه)، كذا في «المرقاة». م

 ⁽٣) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: الأطعمة، ب: الرُّطب بالقثّاء، ح: (٥٤٤٠)، ومسلمٌ، ك: الأشربة، ب: أكل القثّاء بالرُّطب،
 ح: (٥٣٣٠).

⁽٤) التَّرمذيُّ، أبواب الأطعمة، ب: في أكل البِطِّيخ بالرُّطَب، ح: (١٨٤٣)، وأبو داود بزيادة، ك: الأطعمة، ب: في الجمع بين لونين في الأكل، ح: (٣٨٣٦)، وقال التَّرمذيُّ: (حديثٌ حسنٌ غريبٌ)، وصحَّحه ابن حبَّانَ، ح: (٥٢٤٧).

⁽٥) أبو داود واللَّفظ له، ك: الأطعمة، ب: في الجمع بين لونين في الأكل، ح: (٣٨٣٩)، وابين ماجه، أبواب الأطعمة، ب: التَّمر بالزُّبد، ح: (٣٣٣٤)، وحسَّنه ابن حجر في «الهداية»: (٤/ ١٦٢).

فَوَضَعَ عَلَيهَا تَمرَةً، وَقَالَ: «هَذِهِ إِدَامُ (١) هَذِهِ "(٢)، وَأَكَلَ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣).

٥٣٧١ - وعَن أُمِّ المُنذِرِ ﴿ قَالَت: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ عَيَّةَ وَمَعَهُ عَلِيٌّ وَلَنَا دَوَالٍ مُعَلَّقَةٌ، قَالَتْ: فَجَعَلَ رَسُولُ اللهِ عَيَّةِ لِعَلِيٍّ: «مَهْ مَهْ يَا عَلِيُّ، فَإِنَّكَ نَاقِهُ»، فَجَعَلَ رَسُولُ اللهِ عَيَّةِ لِعَلِيٍّ: «مَهْ مَهْ يَا عَلِيُّ، فَإِنَّكَ نَاقِهُ»، قَالَ: فَجَعَلْتُ لَهُمْ سِلْقًا وَشَعِيرًا، فَقَالَ النَّبِيُ عَيَّةٍ: «يَا عَلِيُّ، مِنْ قَالَ: فَجَلَتُ لَهُمْ سِلْقًا وَشَعِيرًا، فَقَالَ النَّبِيُ عَيَّةٍ: «يَا عَلِيُّ، مِنْ

وفي «المحيط»: قال محمّدٌ: التّمر والجوز ليسا بإدام، وكذا العنب والبطّيخ والبقل، وكذا سائر الفواكه، ولو كان في بلد يؤكلان تبعًا للخبز؛ يكون إدامًا للعرف، لذلك قال تاج الشّريعة: وأمّا قوله ﷺ: «إدامُ هذه» في هذا الحديث؛ فإنّه من أسماء الشّرع، والأيمان لا يتعلّق بها، هذا حاصل ما في «الدر المختار» و«رد المحتار» و«فتح القدير» و«البناية»، وقال في «المرقاة»: قال ميرك: هذا الحديث يقوِّي قول من ذهب من الأثمّة إلى أنَّ التّمرَ إدامٌ كالإمام الشّافعيّ ومن وافقه، ويردُّ قول من شرط الاصطباغ من الإدام ومن لم يشترط لكن خصّص من الإدام ما يؤكل غالبًا وحدَه كالتّمر ولم يعدَّه من الإدام، ويحتمل أنَّه وقع إطلاق الإدام على التّمر في الحديث مجازًا أو تشبيهًا بالإدام، حيث أكله مع الخبز، قلت: هذا المحتمل هو المتعيّن، وإلا؛ لكان قوله ﷺ تحصيلًا للحاصل، وأمّا مبنى الأيمان والحنث؛ فعلى المختلف زمانًا ومكانًا، ثم في الحديث إشعارٌ بتدبير الغذاء؛ فإنَّ الشّعير باردٌ يابسٌ، والتّمر حارٌ رطبٌ على الأصحّ، وفيه القناعة والرّضاءُ ما لا يخفى. م

- (٢) وَقَالَ تَاجُ الشَّرِيعَةِ: وَأَمَّا قَولُهُ عَلَيهِ الصلاة والسَّلَام: «إِذَامُ هَذِهِ» فِي هَذَا الحَدِيثِ؛ فَإِنَّهُ مِن أَسمَاءِ الشَّرِعِ، وَالأَيمَانُ
 لا يَتَعَلَّقُ بها، ينظر: «البناية»: (٦/ ١٨٤). م
- (٣) التَّرمذيُّ في «الشمائل» واللَّفظ له، ب: ما جاء في صفة إدام رسول الله ﷺ، ح: (١٨٣)، وأبو داودَ، ك: الأيمان والنُّذور، ب: الرَّجل يحلف أنْ لا يأتدم، ح: (٣٢٥٩)، وحسَّنه ابن حجر في «الهداية»: (١٥٩/٤).

⁽۱) قولُه: «هذهِ إدامُ هذهِ... إلخ»: والإدامُ ما يصطبغ به الخبز إذا اختلط به كخَلِّ وزيتٍ وملحٍ؛ لذَوبه في الفم، لا اللَّحم والبيض والجبن والتَّمر، وهذا التَّفصيل عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وقال محمَّدٌ: ما يؤكل مع الخبز غالبًا فهو إدامٌ، وهو روايةٌ عن أبي يوسف وقول الشَّافعيِّ وأحمد رحمهم الله تعالى، وبقول محمَّد يُفتى، كما في «البحر» عن «التهذيب»، وبه أخذ الفقيه أبو اللَّبث، قال في «الاختيار»: وهو المختار عملًا بالعرف، وفي «المحيط»: وهو الأظهر، وفي التَّمر عند الشَّافعيِّ وجهان: في وجه إدامٌ؛ لِما روي أنَّه ﷺ وضع تمرةً على كسرةٍ، وقال: «هذه إدام هذه»، رواه أبو داود، وفي وجه آخرَ: ليس إدامًا؛ لأنَّه فاكهةٌ كالزَّبيب.

هَذَا فَأَصِبْ، فَإِنَّهُ أَوْفَقُ لَكَ»، رَوَاهُ أَحمَدَ وَالتِّرمِذِيُّ وَابنُ ماجه(١).

٧٧٧٥ ـ وعَن أَنسٍ هُ قَالَ: أُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِتَمرٍ عَتِيقٍ، فَجَعَلَ يُفَتِّشُهُ، ويُخرِجُ (١) السُّوسَ مِنهُ، وَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢).

٥٣٧٣ ـ وعنه ه قَالَ: إِنَّ خَيَّاطًا(٤) دَعَا رَسُولَ الله ﷺ لِطَعَامٍ صَنَعَهُ، قَالَ أَنسٌ: فَذَهَبْتُ مَعَ رَسُولِ الله ﷺ وَطَعَامٍ صَنَعَهُ، قَالَ أَنسٌ: فَذَهَبْتُ مَعَ رَسُولِ الله ﷺ، فَرَأَيْتُهُ يَتَبَعُ الدُّبَّاءَ مِنْ حَوَالَي القَصْعَةِ، قَالَ: فَلَمْ أَزَلُ أُحِبُّ الدُّبَّاءَ مِنْ يَوْمِيْذٍ، مُتَّفَقٌ عَلَيهِ(٥).

٥٣٧٤ _ وعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ عِنهُ قَالَ: كَانَ أَحَبُّ الطَّعَامِ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ الثَّرِيدَ مِنَ الخُبنِ، وَالثَّرِيدَ

⁽١) التّرمذيُّ واللَّفظ له، أبواب الطِّبِّ، ب: في الحمية، ح: (٢٠٣٧)، وابن ماجه، أبواب الطِّبِّ، ب: في الحمية، ح: (٣٤٤٢)، وقال التِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

وفي «تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة»: (٣/ ١١٢): قولُه: «الدَّوالي»: عناقيد البسر، تعلَّق حتى ترطب فتؤكل، واحدُها داليةٌ، و «مه»: من أسماء الأفعال، ومعناه: اكفف، «النَّاقةُ»: الذي صحَّ من المرض ولم يقوَ بعدُ.

⁽٢) قولُه: (ويخرج السُّوس منه): وقال في «الشامي»: ولا تؤكل المرقة إنْ تفسَّخَ الدُّود فيها، اه؛ أي: لأنَّه ميتةٌ وإنْ كان طاهرًا، قلت: وبه يعلم حكم الدُّود في الفواكه والثَّمار. م

⁽٣) أبو داود، ك: الأطعمة، ب: في تفتيش التَّمر المسوِّس عند الأكل، ح: (٣٨٣٢)، وحسَّنه ابن حجر في «هداية»: (١٦٠/٤).

⁽٤) قولُه: «إنَّ خيَّاطًا دعا النَّبِيَّ قصة لطعام... إلخ»: (وفي الحديث جواز أكل الشَّريف طعامَ من دونه من محترفٍ وغيره، وإجابته دعوته، ومؤاكلة الخادم، وبيان ما كان على عليه من التَّواضع واللَّطف بأصحابه، وأنَّه يسنُّ محبَّةُ الدُّبَّاء، وكذا كلُّ شيءٍ كان يحبُّه، وإنَّ كسبَ الخياط ليس بدنيء، وفي «شرح السنة»: فيه دليلٌ على أنَّ الطَّعامَ إذا كان مختلفًا؛ يجوز أنْ يمدَّ يدَه إلى ما لا يليه إذا لم يعرف مِن صاحبه كراهيتَه)، كذا في «المرقاة». م

⁽٥) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: الأطعمة، ب: من تتبَّع حوالي القصعة مع صاحبه، ح: (٥٣٧٩)، ومسلمٌ، ك: الأشربة، ب: جواز أكل المرق، ح: (٥٣٢٥).

وفي «اللَّمعات»: (٧/ ٢٣٧): «القديد»: لحمَّ مملوحٌ مجفَّفٌ من القدَدِ، هو القطع طولًا، «الدُّبَّاء» بضم الدال وتشديد الباء ممدودٌ: القرع، بالفارسية كدو، والواحد دُبَّاءة، وقد يقصرُ.

مِنَ الحَيسِ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ(١).

٥٣٧٥ ـ وعن عَمرِ و بنِ أُميَّةَ ﴿ اللَّهِ رَأَى النَّبِيَ ﷺ يَحتَزُّ مِن كَتِفِ شَاةٍ فِي يَدِهِ، فَدُعِي إِلَى الصَّلَاةِ، فَأَلَقَاهَا (٢) وَالسِّكِّينَ الَّتِي يَحتَزُّ بِهَا، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى، وَلَم يَتَوَضَّا، مُتَّفَقٌ عَلَيهِ (٣).

٣٧٦٥ ـ وعَنِ المُغِيرَةِ بِنِ شُعبَةَ ﷺ قَالَ: ضِفْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ ذَاتَ لَيُلَةٍ فَأَتِي بِجَنْبٍ مَشْوِيً، ثُمَّ أَخَذَ الشَّفْرَةَ فَجَعَلَ يَحُزُّ، فَحَزَّ لِي بِهَا مِنْهُ، قَالَ: فَجَاءَ بِلَالٌ يُؤْذِنُهُ بِالصَّلَاةِ فَٱلْقَى الشَّفْرَةَ، فَقَالَ: «مَا لَهُ ثُمَّ أَخَذَ الشَّفْرَةَ فَجَعَلَ يَحُزُّ ، فَحَزَّ لِي بِهَا مِنْهُ، قَالَ لَهُ: «أَقُصُّهُ لَكَ عَلَى سِوَاكِ» أَوْ «قُصَهُ عَلَى سِوَاكِ»، رَوَاهُ تَرْبَتْ يَدَاهُ؟» قَالَ: وَكَانَ شَارِبُهُ قَدْ وَفَى، فَقَالَ لَهُ: «أَقُصُّهُ لَكَ عَلَى سِوَاكِ» أَوْ «قُصَهُ عَلَى سِواكِ»، رَوَاهُ التَّرمِذِيُّ (٤).

٣٧٧ ـ وفي رواية للبخاريِّ (٥): عَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَالِفُوا المُشْرِكِينَ: وَفُرُوا

⁽۱) أبو داود، ك: الأطعمة، ب: في أكل التَّريد، ح: (٣٧٨٣)، وقال أبو داود: (وهو ضعيفٌ)، وأخرجه الحاكم مختصرًا وصحَّحه والدَّهبيُّ: (٧١١٧).

قولُه: «الحيس»: هو ما يتَّخذ من التَّمر والأقط والسَّمن ويجعل عوض الأقط الفتيت والدَّقيق، «عمدة القاري»: (٣٨ /٣٨٠).

⁽٢) قولُه: «فألقاها والسِّكِّينَ التي يحتزُّ بها»: (فيه جواز قطع اللَّحم بالسِّكِّين)، قاله في «عمدة القاري»، كذا نقل في «رد المحتار» عن «المجتبى». م

⁽٣) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: الأطعمة، ب: قطع اللَّحم بالسِّكِين، ح: (٥٤٠٨)، ومسلمٌ، ك: الحيض، ب: نسخ الوضوء ممَّا مسَّت النَّار، ح: (٧٩٣).

قولُه: «يحتزُّ»؛ أي: يقطع اللَّحم بالسِّكِّين، «حاشية السُّندي على صحيح البخاريِّ»: (٣/ ١١٣).

⁽٤) التِّرمذيُّ في «الشمائل» واللَّفظ له، ب: ما جاء في صفة إدام رسول الله ﷺ، ح: (١٦٦)، وأبو داودَ، ك: الطَّهارة، ب: في ترك الوضوء ممَّا مسَّتِ النَّار، ح: (١٨٨).

وفي «عون المعبود»: (١/ ٢٢٣): «ضِفْتُ» بكسر الضَّاد؛ أي: نزلْتُ عليه ضيفًا، «الشَّفرة»: قال الجوهريُّ هي السَّكِينُ العظيمة، «يحزُّ»: حزَّه واحتزَّه؛ أي: قطعه، «ماله» لبلالٍ، قد عجل ولم ينتظر إلى أنْ أفرغَ من أكل طعامي، «وف»؛ أي: كثر وطالَ، «قصَّه على سواكِ»؛ أي: قصَّ ما ارتفع من الشَّعر فوقَ السِّواك.

⁽٥) البخاريُّ، ك: اللِّباس، ب: تقليم الأظفار، ح: (٥٨٩٢).

اللِّحَى، وَأَحْفُوا الشَّوَارِبَ».

قَالَ الطَّحَاوِيُّ: (إِنَّ المُزَنِيَّ وَالرَّبِيعَ كَانَا يُحفِيَانِهِ، وَيُوَافِقُهُ قُولُ أَبِي حَنِيفَةَ وَصَاحِبَيهِ: الإحفَاءَ أَفضَلُ مِنَ التَّقصِيرِ، وَأَمَّا حَدِيثُ المُغِيرَةِ؛ فَلَيسَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى شَيءٍ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَن يُكُونَ النَّبِي ﷺ فَعَلَ ذَلِكَ مِنَ التَّقصِيرِ، وَأَمَّا حَدِيثُ المُغِيرَةِ؛ فَلَيسَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى شَيءٍ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَن يُكُونَ النَّبِي ﷺ فَعَلَ ذَلِكَ وَلَم يَكُن بِحَضرَتِهِ مِقرَاضٌ يَقدِرُ عَلَى إِحفَاءِ الشَّارِبِ)(١).

٥٣٧٨ - وَعَن عَائِشَةَ ﴿ قَالَت: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لا تَقطَعُوا اللَّحِمَ بِالسِّكِّينِ، فَإِنَّهُ مِن صَنِيعِ الأَعَاجِم، وَانهَسُوهُ (٢)، فَإِنَّهُ أَهنأُ وَأَمرَأُ (٣)، رَوَاهُ أَبُودَاوُدَ، وَالبَيهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الإِيمَانِ (٤).

٥٣٧٩ وعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﴿ قَالَ: أُتِي رَسُولُ اللهِ ﷺ بِلَحمٍ، فَرُفِعَ إِلَيهِ الذِّرَاعُ، وَكَانَت تُعجِبُهُ، فَنَهَسَ مِنهَا نَهسَةً، رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ وَابِنُ مَاجَه (٥٠).

⁽١) ينظر: «مختصر اختلاف العلماء»: (٤/ ٣٨٣)، «شرح معاني الآثار»: (٤/ ٢٣٠).

⁽٢) قولُه: «وانهسوهُ... إلخ»: قال ابن الملك تبعًا لِما في «شرح السنة»: (واستحبَّ النَّهسُ للتَّواضع وعدم التَّكبُّر)، كذا في «المرقاة». م

⁽٣) وَقَالَ فِي "المِرقَاة": (٧/ ٢٧١٦): (فَالمَعنَى: لَا تَجعَلُوا القَطعَ بِالسِّكِّينِ دَأَبَكُم وَعَادَتَكُم كَالأَعَاجِمِ، بَل إِذَا كَانَ نَضِيجًا؛ فَانهَسُوهُ، وَإِذَا لَم يَكُن نَضِيجًا؛ فَحَرُّوهُ بالسِّكِّين). م

⁽٤) أبو داود، ك: الأطعمة، ب: في أكل اللَّحم، ح: (٣٧٧٨)، وقال الرُّباعيُّ: (ففي إسنادِه أبو معشرِ السِّنديُّ المدنيُّ، واسمه نجيحٌ، قال المنذريُّ: تكلَّم فيه غيرُ واحدٍ من الأثمَّة، وقال النَّسائيُّ: له أحاديثُ مناكيرُ هذا أحدُها)، «فتح الغفار»: (٤/ ١٩٥٠).

وفي «جامع الأصول»: (٧/ ٣٩٣): «نهسًا»: النَّهس والنَّهش: الأكل بمقدَّم الأسنان، كذا قال الجوهريُّ، وقال غيره: النَّهس بأطراف الأسنان، والنَّهش بالأضراس.

⁽٥) الحديثُ مَتَفَقٌ عليه مطوّلًا، البخاريُّ واللَّفظ له، ك: التَّفسير، ب: ﴿ ذُرِّيَةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ ثُوجٌ ﴾ [الإسراء: ٣]، ح: (٤٧١٢)، ومسلمٌ، ك: الإيمان، ب: أدنى أهل الجنة منزلةً فيها، ح: (٤٨٠)، وأخرجه التَّرمذيُّ باختصار، أبواب الأطعمة، ب: ما جاء في أيِّ اللَّحم كان أحبَّ إلى رسول الله ﷺ ح: (١٨٣٧)، وابن ماجه، أبواب الأطعمة، ب: أطايب اللَّحم، ح: (٣٣٠٧)، فكأنَّ المصنَّفَ لم يستحضر كونه في الصَّحيحين.

• ٣٨٠ ـ وعَن أَنَسٍ ﷺ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ كَانَ يُعجِبُهُ النُّفلُ، رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ وَالبَيهَقِيُّ فِي «شُعَب الإِيمَانِ»(١).

٥٣٨١ ـ وعَن عَائِشَة ، قَالَت: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُحِبُّ الحَلْوَاءَ وَالْعَسَلَ، رَوَاهُ البُخَارِيُّ (٢).

٥٣٨٢ ـ وعَن أَنْسِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «سَيِّدُ إِدَامِكُمُ الْمِلْحُ»، رَوَاهُ ابنُ مَاجَه (٣).

٥٣٨٣ ـ وعَن جَابِرٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ سَأَلَ أَهْلَهُ الْأُدُمَ، فَقَالُوا: مَا عِنْدَنَا إِلَّا خَلُّ، فَدَعَا بِهِ، فَجَعَلَ يَأْكُلُ بِهِ، وَيَقُولُ: «نِعْمَ (٤) الْأَدُمُ الْخَلُّ، نِعْمَ الْأَدُمُ الْخَلُّ»، رَوَاهُ مُسلِمٌ (٥).

٣٨٤ ـ وعَن أُمِّ هَانِي ﴿ قَالَت: دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُ ﷺ فَقَالَ: «أَعِندَكِ شَيءٌ؟» فَقُلتُ: لاَ، إِلَّا خُبزٌ يَابِسٌ وَخَلٌ، فَقَالَ: «هَاتِي، مَا(٢) أَقفَرَ بَيتٌ مِن أُدم فِيهِ خَلٌ»، رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ (٧).

⁽١) أحمد واللَّفظ له، ح: (١٣٢٩٩)، والتَّرمذيُّ في «الشمائل»، ب: في إدام رسول الله، ح: (١٨٥)، وحسَّنه ابن حجر في «الهداية»: (٤/ ١٥٧).

وفي «كشف المناهج»: (٣/ ٥٠٥): «الثُّفل»: ما بقى من الطَّعام.

⁽٢) البخاريُّ، ك: الأطعمة، ب: الحلوى والعسل، ح: (٤٣١).

⁽٣) ابن ماجه واللَّفظ له، أبواب الأطعمة، ب: الملح، ح: (٣٣١٥)، والبيهقيُّ في «الشعب»، ح: (٥٥٥١)، وقال البوصيريُّ: (هذا إسنادٌ ضعيفٌ)، «مصباح الزجاجة»: (٢/ ١٦٧).

⁽٤) قولُه: «نِعم الأدُمُ الخلُّ»: قال: الخطَّابيُّ: فيه مدح الاقتصاد في المأكل ومنع النَّفس عن ملاذ الأطعمة، قال النَّوويُّ: وفي معناه ما يخفُّ مؤنته ولا يعزُّ وجودُه، وفيه أنَّ مَن حلف أنْ لا يأتدم فائتدم بخلِّ؛ يحنثُ، وهو كذلك عندنا؛ لقضاء العرف به أيضًا، كذا في «المرقاة»، كما قال في «الهداية» وحواشيها. م

⁽٥) مسلمٌ، ك: الأشربة، ب: فضيلة الخلِّ والتَّأدُّم به، ح: (٥٣٥٢).

⁽٦) قولُه: «ما أقفر بيتٌ من أدمٍ فيه خلٌّ»: (اعلم أنَّ في الحديث الحثَّ على عدم النَّظر للخبز والخلّ بعين الاحتقار، وأنَّه لا بأس بسؤال الطّعام ممَّن لا يستحيي السّائلُ منه؛ لصدق المحبّة والعلم بعودة المسؤول لذلك)، كذا في «المرقاة». م

⁽٧) التَّرمذيُّ في «الشماثل» واللَّفظ له، ب: ما جاء في صفة إدام رسول الله ﷺ، ح: (١٧٣)، وفي «السنن»، أبواب الأطعمة، ب: في الخلِّ، ح: (١٨٤)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

٥٣٨٥ ـ وعَن أَبِي أَسِيدِ الأَنصَارِي ﴿ قَالَ: قَالَ النَّبِيُ ﷺ: ﴿ كُلُوا (١) الزَّيتَ، وَادَّهِنُوا بِهِ، فَإِنَّهُ مِن شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ »، رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ، وَابنُ ماَجَه، وَالدَّارِمِيُّ (٢).

٣٨٦٥ - وعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: أُتِيَ (٣) النَّبِيُّ ﷺ بِجُبنَةٍ فِي تَبُوكَ، فَدَعَا بِسِكِّينٍ، فَسَمَّى وَقَطَعَ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ(٤).

٥٣٨٧ - وعَـن سَـلمَانَ ﷺ قَـالَ: سُـئِلَ رَسُـولُ اللهِ ﷺ عَـنِ السَّـمنِ وَالجُـبنِ وَالفِـرَاءِ، فَقَـالَ: «الحَلَالُ مَا أَحَلَّ اللهُ فِي كِتَابِهِ، وَمَا(٥) سَكَتَ عَنهُ؛ فَهُوَ مِمَّا عَفَا عَنهُ»، رَوَاهُ اللهُ فِي كِتَابِهِ، وَالحَرَامُ مَا حَرَّمَ اللهُ فِي كِتَابِهِ، وَمَا(٥) سَكَتَ عَنهُ؛ فَهُوَ مِمَّا عَفَا عَنهُ»، رَوَاهُ اللهُ فِي كَتَابِهِ، وَالتَّرِمِذِيُّ (٢).

⁼ قولُه: «ما أقفرَ بيتٌ من أدم فيه خلٌّ»؛ أي: إذا كان البيتُ يوجد فيه خلٌّ؛ فليس خاليًا من الإدام، «شرح الشمائل» للبدر.

⁽١) قولُه: «كُلُوا الزَّيت»؛ (أي: مع الخبز، واجعلوه إدامًا، فلا يرد أنَّ الزَّيتَ مائعٌ، فلا يكون تناولُه أكلاً، والأمر للاستحباب لمن قدر عليه)، كذا في «المرقاة». م

⁽٢) التَّرمذيُّ واللَّفظ له، أبواب الأطعمة، ب: في أكل الزَّيت، ح: (١٨٥٧)، وأحمد: (١٦٠٥٥)، وحسَّنه الحافظ في «الهداية»: (١٨٥٤)، وله شواهدُ عن أبي هريرة وعن عمر اللهداية»: (١٥٨/٤)، وله شواهدُ عن أبي هريرة وعن عمر اللهداية»: (٣٣٠-٣٣١).

⁽٣) قولُه: (أي النّبيُّ ﷺ بجبنةٍ ... إلخ): (إنّما أورد الحديث في هذا الباب؛ لأنّ في صنعة الجبن كان احتمال النّجاسة، فأثبت بالحديث أنّه طاهرٌ يجوز أكله، ويجوز قطعه بالسِّكِّين)، كذا في «بذل المجهود». م

⁽٤) أبو داود، ك: الأطعمة، ب: في أكل الجبن، ح: (٣٨١٩)، وحسَّنه الحافظ في «الهداية»: (٤/ ١٦٠).

⁽٥) قولُه: "وما سكتَ عنه فهو ممَّا عُفي عنه": وفيه أنَّ الأصل في الأشياء الإباحةُ عند الجمهور من الحنفيَّة والشَّافعيَّة، ويؤيِّده قولُه تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ كَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ [البقرة: ٢٩]، وقد قيل: كلُّ شيءٍ خُلِقَ لعباده وخُلقوا لعبادته، قال تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقَتُ لَئِنَ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيعَبْدُونِ ﴾ [الذاريات: ٢٥]، التقطتُه من "الموقاة" و"رد المختار". م

⁽٢) التَّرمذيُّ واللَّفظ له، أبواب اللِّباس، ب: في لبس الفراء، ح: (١٧٢٦)، وابنُ ماجه، أبواب الأطعمة، ب: أكل الجبن والسَّمن، ح: (٣٣٦٧)، وقال الترمذي: (وهذا حديثٌ غريبٌ)، وعلَّقه التَّرمذيُّ أيضًا موقوفًا، وقال: والموقوف أصحُّ. وأخرج ما في معناه أبو داود عن ابن عبَّاس برقم: (٣٨٠٠)، وصحَّحه الحاكم والذَّهبيُّ: (٧١١٣).

٥٣٨٨ ـ وعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «وَدِدْتُ أَنَّ عِنْدِي خُبْزَةً بَيْضَاءَ مِنْ بُرَّةٍ سَمْرَاءَ مُلَبَّقَةً بِسَمْنٍ وَلَبَنٍ»، فَقَامَ رَجُلُ مِنَ الْقَوْمِ فَاتَّخَذَهُ، فَجَاءَ بِهِ، فَقَالَ: «فِي أَيِّ شَيْءٍ كَانَ هَذَا؟» قَالَ: فِي عُكَّةِ ضَبِّ، قَالَ: «ارفَعهُ (۱)»، رَوَاهُ أَبُودَاوُدَ، وَابنُ مَاجَه (۲).

٥٣٨٩ ـ وعَن عَائِشَةَ ﴿ قَالَت: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «التَّلْبِينَةُ مُجِمَّةٌ لِفُوَّادِ المَرِيضِ، تَذْهَبُ بِبَعْضِ الحُزْنِ»، متَّفَقٌ عليه (٣٠).

• ٣٩٠ _ وعَنها ، قَالَت: كَانَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ إِذَا أَخَذَ أَهْلَهُ الوَعَكُ أَمَرَ بِالحِسَاءِ فَصُنِعَ، ثُمَّ أَمَرَهُمْ فَحَسَوْا مِنْهُ، وَكَانَ يَقُولُ: «إِنَّهُ لَيَرْتُقُ فُؤَادَ الحَزِينِ، وَيَسْرُو عَنْ فُؤَادِ السَّقِيمِ كَمَا تَسْرُو إِحْدَاكُنَّ الوَسَخَ

وفي «شرح المصابيح» لابن الملك: (٤/ ٥٦٩): (الفراء) بكسر الفاء ممدودًا، قيل: جمع الفرء بفتح الفاء والهمزة والقصر، وهو الحمارُ الوحشي، وقيل: إنَّه جمع الفرو الذي يُلبس، وإنَّما سألوا عنها حذرًا من صنع أهل الكفر في اتَّخاذهم الفراءَ من جلود الميتة من غير دباغ.

⁽۱) قولُه: «ارفعه»: كتب مولانا محمَّدٌ يحيى المرحوم: (وكان ذلك لبيان مسألةٍ، وهي أنَّ إظهارَ مثل هذه الرَّغبة غيرُ داخلٍ في المسألة المنتهية عنها، والحديث يشير إلى عدم جواز الضَّبِّ؛ لأنَّها لو كانت حلالًا؛ لم يأمر ﷺ برفع الطَّعام المخلوط بالسَّمن الذي كان في عكَّة الضَّبِّ)، قاله في «بذل المجهود». م

⁽٢) أبو داود واللَّفظ له، ك: الأطعمة، ب: في الجمع بين لونين من الطَّعام، ح: (٣٨١٨)، وأخرجه ابن ماجه، أبواب الأطعمة، ب: الخبز الملبَّق بالسَّمن، ح: (٣٣٤١)، وقال أبو داود: (هذا حديثٌ منكرٌ)، وقال: (وأيوب ليس هو السَّختيانيُّ.

قولُه: «ملبَّقَة» بتشديد الموحَّدة المفتوحة؛ أي: مبلولة مخلوطة خلطًا شديدًا بسمن ولبن، والملبَّقة: اسم مفعول من التَّلبيق وهو التَّليين، «عُكَّة ضَبُّ»: العُكَّة بالضمِّ: آنية السَّمن، وقيل: وعاءٌ مستديرٌ للسَّمن والعسل، وقيل: العُكَّة القربة الصَّغيرة، والمعنى: أنَّه كان في وعاءٍ مأخوذٍ من جلد ضبٌ، «عون المعبود»: (٩/ ٧٥٢).

⁽٣) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: الأطعمة، ب: التَّلبينة، ح: (٧١٧)، ومسلمٌ، ك: السَّلام، ب: التَّلبينة مجمَّةٌ لفؤاد المريض، ح: (٥٧٦٩).

قولُه: «التَّلبينة»: حساءٌ يعمل من دقيقِ أو نخالةٍ، وربَّما جعل فيها عسلٌ، «النهاية»: (٤ / ٢٨)، «تجمُّ»؛ أي: تريح، والجَمامُ الرَّاحةُ، ومادَّته: جيم وميم، «عمدة القاري»: (٣١ / ٣٠٣).

بِالمَاءِ عَنْ وَجْهِهَا"، رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ، وَقَالَ: (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ)(١).

٣٩١ - وعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: مَا عَابَ^(٢) النَّبِيُّ ﷺ طَعَامًا قَطُّ، إِنِ اسْتَهَاهُ أَكَلَهُ، وَإِن كَرِهَهُ تَرَكَهُ، مُتَّفَقٌ عَلَيهِ^(٣).

٣٩٧ - وعَنه ﷺ؛ أَنَّ رَجُلًا كَانَ يَأْكُلُ أَكْلًا كَثِيرًا، فَأَسْلَمَ، فَكَانَ يَأْكُلُ أَكْلًا قَلِيلًا، فَذُكِرَ ذَلِكَ لِلنَّبِعِ ﷺ، فَقَالَ: «إِنَّ المُؤمِنَ^(٤) يَأْكُلُ فِي مِعًى وَاحِدٍ،

- (٢) قولُه: (ما عاب النَّبِيُّ ﷺ طعامًا... إلخ): قال النَّوويُّ: (من آداب الطَّعام أنْ لا يعاب، كقوله: مالحٌ، قليلُ الملح، حامضٌ، غليظٌ، رقيقٌ، غير ناضج، ونحو ذلك)، كذا في «عمدة القاري». م
- (٣) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: الأطعمة، ب: ما عاب النَّبيُّ ﷺ طعامًا، ح: (٥٤٠٩)، ومسلمٌ، ك: الأشربة، ب: لا يعيب الطَّعام، ح: (٥٣٨٠).
- (٤) قولُه: «إنَّ المؤمنَ يأكل في مِعَى واحدٍ والكافرُ في سبعةِ أمعاءٍ»: اعلم أنَّه ليس للكافر زيادةُ أمعاءِ بالنِّسبة إلى المؤمنِ؛ فلا بدَّ من تأويل الحديث، فقال القاضي: أراد به أنْ المؤمنَ يقلُّ حرصُه وشرهُه على الطَّعام ويبارك له في مأكله ومشربه فيشبع من قليلٍ، والكافريكون كثير الحرص شديد الشَّرو، لا مطمح لبصره إلا إلى المطاعم والمشارب كالأنعام، فمَثلَ ما بينهما من التَّفاوت في الشَّره بما بين من يأكل في معّى واحدٍ وبين من يأكل في سبعة أمعاء، وهذا باعتبار الأعمِّ الأغلب، وقال النَّوويُّ: إنَّ المؤمنَ يسمِّي الله تعالى عند طعامه، فلا يشركه فيه الشَّيطان، والكافر لا يسمِّيه فيشاركه الشَّيطان، واختار السُّيوطيُّ في معناه أنَّ المؤمنَ يبارَكُ له في طعامه ببركة التَّسمية حتى تقع النِّسبة بينه وبين الكافر كنسبة من يأكل في سبعة أمعاء، اه، ويتحقَّق ذلك المعنى إذا قدَّرت ذلك في شخصٍ واحدٍ أو في أشخاصٍ متماثلين من حيث الوضعُ، فتجد حال ذلك الواحد في الأكل، وهو كافرٌ خلاف حاله وهو مؤمنٌ،=

⁽۱) التِّر مذيُّ واللَّفظ له، أبواب الطِّبِّ، ب: ما يطعم المريض، ح: (۲۰۳۹)، وقال: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)، وأخرجه ابن ماجه، أبواب الطِّبِّ، ب: التَّلبينة، ح: (۳٤٤٥)، وأحمد، ح: (۲٤٠٣٥)، وصحَّحه الحاكم، ووافقه الذَّهبيُّ: (۲۲۷).

قولُه: «الوَعَك»: وهو الحمى، وقيل: ألمُها، «النهاية»: (٥/ ٤٥٣)، «إنَّه ليرتق فؤادَ الحزين»؛ أي: يشدُّ قلبَه ويقوِّيه، «تحفة الأحوذي»: (٥/ ٣٠٤)، «ويسرو عن فؤاد السَّقيم» بسين مهملة؛ أي: يكشف عن فؤادِه الألمَ ويزيله، «فيض القدي »: (٥/ ١٧٧).

وكذلك في الأشخاص، وإلا فقد يوجد في المؤمنين من يزداد شهوته في الأكل على الكافر، ويؤيده ما في نفس هذا الحديث، وكذا في ما يليه من حديث: «ضافه ضيفٌ كافرٌ» على ما سيأتي، وقيل: هذا عبارةٌ عن كثرة الأكل وقلّته؛ أي: خلّق المؤمن قلّة الأكل، وخلق الكافر كثرتُه؛ يعني: أنَّ المرادَ بالسَّبعة التَّكثير، وقال الطّيبيُّ: إنَّ من شأن الكامل إيمانُه أنْ يحرص في الزَّهادة وقلّة الغذاء، ويقنع بالبُلغة بخلاف الكافر، فإذا وُجد المؤمن والكافر على خلافٍ؛ فلا يقدح في الحديث، كقوله تعالى: ﴿الزَّانِ لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِهَ أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لاَينكِمُ مَا إلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيةُ لاينكِمُ مَا إلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيةُ لاينكِمُ اللهُ وَمُومِيّ وَالكَافِر على خلافٍ؛ فلا يقدح في الحديث، كقوله تعالى: ﴿الزَّانِ لا يَنكِحُ إِلاَ زَانِهَ أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيةُ لا ينكِمُ مَا إلَّا وَلَهُ على اللهُ على اللهُ على الله على السّعة الأمعاء تغليبًا، فكان ذلك نظيرَ قول السّعدي والمعدة عدَّتْ سابعة الأمعاء تغليبًا، فكان ذلك نظيرَ قول السّعدي رحمه الله:

ع کہ پری از طعام تابنی

أفترى المرء يبقى حيًّا بعد امتلاء جوفه إلى الأنف، فكان ذلك كنايةً عن كثرة الأكل، وكذلك قوله ﷺ هذا كنايةً عن كثرة أكله، حتى إنَّه لم يترك موضعًا في جوفه الأعلى والأسفل إلا وقد ملأه، اه. وقال في «العرف الشذي»: قيل: إنَّ أحوالَ الأناسيِّ مختلفةٌ، فإنَّ بعضَ المسلمين يأكل كثيرًا، وبعضَ الكفَّار يأكل قليلًا، فما مراد الحديث؟ وأجيب: بأنَّ المذكورَ في الحديث الابتغاء؛ أي: ينبغي أن يكون هكذا وليس بخبر. اه

وفي «العالمگيرية»: أمّّا الأكلُ فعلى المراتب: فرضٌ: وهو ما يندفع به الهلاك، فإنْ تَرَكَ الأكل والشُّرب حتى هلك؛ فقد عصى. ومأجورٌ عليه: وهو ما زاد عليه؛ ليتمكَّن من الصَّلاة قائمًا، ويسهل عليه الصَّوم. ومباحٌ: وهو ما زاد على ذلك إلى الشَّبع؛ لتزداد قوَّة البدن، ولا أجرَ فيه ولا وزرَ، ويحاسب عليه حسابًا يسيرًا إنْ كان من حلِّ. وحرامٌ: وهو الأكل فوق الشَّبع، إلا إذا قصد به التَّقوي على صوم الغد، أو لئلًا يستحيي الضَّيفُ؛ فلا بأس بأكله فوق الشَّبع. ولا تجوز الرِّياضة بتقليل الأكل حتى يضعف عن أداء الفرائض، فأمّا تجويع النَّفس على وجه لا يعجز عن أداء العبادات؛ فهو مباحٌ، وفيه رياضة النَّفس، وبه يصير الطَّعام مشتهى بخلاف الأوَّل، فإنَّه إهلاكُ النَّفس، وكذا الشَّابُّ اللهَابُ يخاف الشَّبق، لا بأس بأنْ يمتنع عن الأكل؛ ليكسر شهوتَه بالجوع على وجه لا يعجز عن أداء العبادات، كذا في «الاختيار شرح المختار»، وإنْ أكلَ الرَّجلُ مقدار حاجته أو أكثرَ لمصلحة بدنه؛ لا بأس به، كذا في «الحاوي كذا في «وقال في «رد المحتار»: ورتبة العابد التَّخيير بين الأكل المندوب والمباح، وينوي به أنْ يتقوَّى به للفتاوى»، وقال في «رد المحتار»: ورتبة العابد التَّخير بين الأكل المندوب والمباح، وينوي به أنْ يتقوَّى به على العبادة، فيكون مطبعًا، ولا يقصد به التَّلذُّذ والتَّنعُم، فإنَّ الله تعالى ذمَّ الكافرين بأكلهم للتَّمتُّع والتَّنعُم، وقال: ﴿وَالَذِينَ كُفُولُ وَالْمَالِيَ اللهُ عَلَى وقال يَوْ المسلم يأكلُ في معي = على العبادة، فيكون مطبعًا، ولا يقصد به التَّلدُّذ والتَّنعُم، فإنَّ الله تعالى ذمَّ الكافرين بأكلهم للتَّمتُّع والتَّنعُم،

وَالكَافِرَ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءٍ»، رَوَاهُ البُخَارِيُّ(١).

٣٩٣٥ ـ وَرَوَى مُسلِمٌ (٢): عَن أَبِي مُوسَى ﷺ،

٥٣٩٤ وابن عمرَ المسنكَ منه فقطُ (٣).

٥٣٩٥ - وفي أخرى له (٤) عَن أَبِي هُرَيرَة ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ ضَافَهُ ضَيْفٌ وَهُو كَافِرٌ، فَأَمَرَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ ضَافَهُ ضَيْفٌ وَهُو كَافِرٌ، فَأَمَرَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِشَاةٍ فَحُلِبَتْ، فَشَرِبَ حِلَابَهَا، ثُمَّ أُخْرَى فَشَرِبَهُ، ثُمَّ أُخْرَى فَشَرِبَهُ مُثَمَّ أَخْرَى فَشَرِبَهُ مَثَّى شَرِبَ حِلَابَ سَبْعِ شِيَاهٍ، ثُمَّ إِنَّهُ أَصْبَحَ فَأَسْلَمَ، فَأَمَرَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِشَاةٍ، فَشَرِبَ حِلَابَهَا، ثُمَّ أَمَرَ بِأُخْرَى، فَلَمْ يَسْتَتِمَّهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الْمُؤْمِنُ يَشْرَبُ فِي مِعَى وَاحِدٍ، وَالْكَافِرُ يَشْرَبُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءٍ».

٣٩٦ - وعَن عَائِشَةَ ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَ غُلَامًا، فَأَلْقَى بَيْنَ يَدَيْهِ تَمْرًا، فَأَكَلَ الْغُلَامُ فَأَكْثَرَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ كَثْرَةَ الْأَكْلِ شُؤْمٌ»، وَأَمَرَ بَرَدِّهِ، رَوَاهُ البَيهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الإِيمَانِ»(٥٠).

٥٣٩٧ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ «طَعَامُ (٦) الإثنينِ كَافِي الثَّلاثَةِ، وَطَعَامُ

واحدٍ والكافرُ في سبعة أمعاءٍ»، رواه الشّيخان وغيرهما، وتخصيص السّبعة للمبالغة والتّكثير، قيل: هو مثلٌ ضربه ﷺ للمؤمن وزهدِه في الدُّنيا، وللكافر وحرصه عليها، فالمؤمنُ يأكل بلغة وقوتًا، والكافر يأكل شهوة وحرصًا؛ طلبّا للَّذَة، فهذا يشبعه القليل، وذاك لا يشبعه الكثيرُ. م

⁽١) البخاريُّ، ك: الأطعمة، ب: المؤمن يأكل في مِعَى واحدٍ، ح: (٥٣٩٧).

⁽٢) مسلمٌ، ك: الأطعمة، ب: المؤمنُ يأكل في معّى واحدٍ، ح: (٥٣٧٧).

⁽٣) مسلمٌ، ك: الأطعمة، ب: المؤمن يأكل في معى واحدٍ، ح: (٥٣٧٥).

⁽٤) مسلمٌ، ك: الأطعمة، ب: المؤمن يأكل في مِعَى واحدٍ، ح: (٥٣٧٩).

⁽٥) البيهقيُّ في «شعب الإيمان»، ح: (٥٢٧٣)، وقال: (أبو إسحاق الشَّيبانيُّ هذا هو إبراهيم ابن هراسة، كنَّاه عليُّ بن الجعد لضعفه، ولئلًا يُعرف، وهذا الحديث بهذا الإسناد لا أعلم يرويه غير إبراهيم ابن هراسة)، وهو في «أمثال الحديث» لأبي الشَّيخ الأصبهاني: (١٦٢).

⁽٦) قولُه: «طعامُ الاثنين كافي الثَّلاثة... إلخ»: ليس المعنى بالطَّعام هاهنا هو الذي سبق في الحديث السَّابق من أنَّ المؤمنَ يأكل في معّى واحدٍ، والمراد به الطَّعام القليل، بل المراد بالطَّعام في هذا الحديث شبعُه؛ يعني: أنَّ كفايةَ الاثنين لا=

الثَّلَاثَةِ كَافِي الأَربَعَةِ»، مُتَّفَقٌ عَلَيهِ (١).

٥٣٩٨ - وعن جَابِرٍ ﴿ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «طَعَامُ الوَاحِدِ يَكَفِي الإثنَينِ، وَطَعَامُ الأَربَعَةِ، وَطَعَامُ الأَربَعَةِ يَكَفِي الثَّمَانِيَةَ»، رَوَاهُ مُسلِمٌ (٢).

٣٩٩ه ـ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ بِمَرِّ الظَّهْرَانِ نَجْنِي الكَبَاثَ، فَقَالَ: «عَلَيْكُمْ بِالأَسْوَدِ مِنْهُ فَإِنَّهُ أَطيَبُ»، فَقَالَ: أَكُنْتَ تَرْعَى الغَنَمَ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَهَلْ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا رَعَاهَا؟»، مُتَّفَقٌ عَلَيهِ (٣).

• • • • • وعَن سَعِيدِ بنِ زَيدٍ هَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْةِ: «الكَمَأَةُ مِنَ المَنِّ، وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلعَينِ»، مُتَّفَقٌ عَلَيه (٤).

٥٤٠١ وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسلِمٍ (٥): «الكَمأَةُ مِنَ المَنِّ الَّذِي أَنزَلَ اللهُ عَلَى مُوسَى عَلَيهِ السَّلام».

تكون كفاية الثَّلاثة، نعم، شبعة الاثنين كفاية الثَّلاثة، ويمكن أنْ يقال: إنَّ كفاية الاثنين يكفي الثَّلاثة إذا أخلصا النَّيَّة، وأكلوا ببسم الله؛ فإنَّ البركة تنزل عليه مع أنَّ الكفاية متفاوتة، فيكون أقلَّ وأكثر، فإنَّه كُلِّيٌّ مشكك، يصدق على أقلِّ مراتب الكفاية وأكثرها، قال المهلب: المراد بهذه الأحاديث الحضِّ على المكارم والتَّقنُّع بالكفاية، وليس المراد الحواساة، وأنَّه ينبغي للاثنين إدخالُ ثالثِ لطعامهما وإدخال رابع أيضًا بحسب من يحضر، هذا حاصل ما في «الكوكب الدري» وهامشه. م

⁽١) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: الأطعمة، ب: طعام الواحد يكفي الاثنين، ح: (٥٣٩٢)، ومسلمٌ، ك: الأطعمة، ب: فضيلة المواساة في الطَّعام القليل، ح: (٥٣٦٧).

⁽٢) مسلمٌ، ك: الأطعمة، ب: فضيلة المواساة في الطَّعام القليل، ح: (٥٣٦٨).

⁽٣) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: الأطعمة، ب: الكباث وهو ثمر الأراك، ح: (٥٤٥٣)، ومسلمٌ، ك: الأطعمة، ب: فضيلة الأسود من الكباث، ح: (٥٣٤٩).

قولُه: «بمرِّ الظَّهران»: اسم موضع قريبٍ من مكَّة، «نجني الكَبَاثَ»: هو النَّضيج من ثمر الأراك، «النهاية في غريب الأثر».

⁽٤) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: التَّفسير، سورة البقرة، ب: وقوله تعالى: ﴿ وَطَلَلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلُوكَ ﴾ [البقرة: ٥٧]، ح: (٤٧٨)، ومسلمٌ، ك: الأشربة، ب: فضل الكمأة ومداواة العين بها، ح: (٥٣٤٢).

⁽٥) مسلمٌ، ك: الأشربة، ب: فضل الكمأة ومداواة العين بها، ح: (٥٣٤٥).

٧٠٠٠ و عَن أَبِي أَيُّوبَ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا أُتِي بِطَعَامٍ أَكَلَ مِنْهُ، وَبَعَثَ بِفَضْلِهِ إِلَيَّ مِنْهُ، وَبَعَثَ بِفَضْلَةٍ لَمْ يَأْكُلْ مِنْهَا؛ لِأَنَّ فِيهَا ثُومًا، فَسَأَلْتُهُ (١): أَحَرَامٌ هُو؟ قَالَ: «لَا، وَلَكِنِّي إِلَيَّ مَوْدًا مُسلِمٌ (١): أَحَرَامٌ هُو؟ قَالَ: «لَا، وَلَكِنِّي أَكْرَهُهُ مِنْ أَجْل رِيحِهِ»، قَالَ: فَإِنِّي أَكْرَهُ مَا كَرِهْتَ، رَوَاهُ مُسلِمٌ (١).

وقولُه ﷺ: «وماؤُها شفاءٌ للعينِ»، قيل: هو نفس الماء المجرَّد، وهذا هو الصواب، وقيل: معناه: أنْ يخلط ماؤها بدواء يعالج به العين، وقيل: إنْ كان لتبريد ما في العين من حرارةٍ؛ فمجرَّدًا، وإنْ كان غير ذلك؛ رُكِّب مع غيره.

(١) قولُه: «فسألتُه أحرام هو... إلغ»: قال في «الدر المختار» و«رد المحتار»: ويكره أكل نحو ثومٍ ويمنع منه؛ أي: كبصلٍ ونحوه ممًّا له راتحةٌ كريهةٌ؛ للحديث الصّحيح في النَّهي عن قربان أكل النُّوم والبصل المسجد، قال الإمام العينيُّ في شرحه على «صحيح البخاري»: قلت: علَّة النَّهي أذى الملائكة وأذى المسلمين، ولا يختصُّ بمسجده ﷺ، بل الكلُّ سواءٌ لرواية مساجدنا بالجمع، خلافًا لمن شدَّ، ويلحق بما نصَّ عليه في الحديث كلُّ ماله راتحةٌ كريهةٌ مأكولًا أو غيره، وإنَّما خصَّ النُّوم هنا بالذكر، وفي غيره أيضًا بالبصل والكرَّاث؛ لكثرة أكلهم لها، وكذلك ألحق بعضهم بذلك مَن يِفِيه بَخَرٌ، أو به جرح له رائحةٌ، وكذلك القصَّاب والسَّمَّاك والمجذوم والأبرص أولى بالإلحاق، وقال سحنون: لا أرى الجمعة عليهما، واحتجَّ بالحديث، وألحق بالحديث كلَّ من آذى النَّاسَ بلسانه، وبه أفتى ابن عمر، وهو أصلٌ في نفي كلَّ من يتأذّى به، ولا يعد أن يعذر المعذور بأكل ماله ربع كريهةٌ لِما في «صحيح ابن حبًان» عن المغيرة بن شعبة قال: انتهيت إلى رسول الله ﷺ فوجد منِّي ربح الثُّوم، فقال: «من أكل الثُّوم؟» فأخذت عذراً»، وفي رواية الطَّبرانيُّ في «الأوسط»: اشتيكت صدري يده فأدخلتها، فوجد صدري معصوبًا، فقال: «إنَّ لك عذرًا»، وفي رواية الطَّبرانيُّ في «الأوسط»: اشتيكت صدري وأيضًا هنا علَّتان: أذى المسلمين وأذى الملائكة، فبالنظر إلى الأولى يُعذر في ترك الجماعة وحضور المسجد، ولو كان وحدَه، انتهى ملخَصًا. أقول: كونه يعذر بذلك ينبغي تقيُّده بما إذا أكل ذلك بعذر أو أكل ناسيًا قرب دخول وقت الصَّلاة؛ لئلًا يكون مباشرًا إلما يقطعه عن الجماعة بصنعه. م

(٢) مسلمٌ، ك: الأشربة، ب: إباحة أكل الثُّوم، ح: (٥٣٥٦).

وفي «كشف المناهج»: (٣/ ٤٩١): «الكمأة» بفتح الكاف وإسكان الميم وبعدها همزةٌ مفتوحةٌ: وهي شيءٌ أبيضُ مثل الشَّحم ينبت من الأرض، يقال لها: شحم الأرض، قال أبو عبيدة وغيره: شبَّهها ﷺ بالمنِّ الذي كان ينزل على بني إسرائيل؛ لأنَّه كان يحصل لهم بلا كلفةٍ ولا علاجٍ، والكمأة كذلك، وقيل: هي من المنِّ الذي أنزله الله على بني إسرائيل حقيقةً.



٣٠٤٠٣ وَفِي المُتَّفَقِ عَلَيه (١): عن جَابِر ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَكُلَ ثُومًا أَوْ بَصَلًا؛ فَلَيْعُتَزِلْنَا أَوْ لِيَعْتَزِلْنَا وَلِيَقْهُ فَلَ اللهِ عَلَيْهُ أَتِي بِقِدْرٍ فِيهِ خَضِرَاتٌ مِنْ بُقُولٍ، فَوَجَدَ لَهَا رِيحًا، فَسَأَلَ فَأُخْبِرَ أَوْ لِيَعْتَزِلْ (٢) مَسْجِدَنَا، وَلْيَقْعُدْ فِي بَيْتِهِ ». وَإِنَّهُ أُتِي بِقِدْرٍ فِيهِ خَضِرَاتٌ مِنْ بُقُولٍ، فَوَجَدَ لَهَا رِيحًا، فَسَأَلَ فَأُخْبِر بِمَا فِيهَا مِنَ الْبُقُولِ، فَقَالَ: «قُرَبُوهَا» إِلَى بَعْضِ أَصْحَابِهِ، فَلَمَّا رَآهُ كَرِهَ أَكْلَهَا؛ قَالَ: «كُلْ فَإِنِّي أُنَاجِي مَنْ لَا تُنَاجِي».

٤٠٤٥ ـ وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالتِّر مِذِيُّ (٣) عَن عَلِيٍّ ، ﴿ قَالَ: نُهِيَ عَن أَكْلِ النُّومِ إِلاَّ مَطبُوخًا (١٠).

قَالَ مُحَمَّدٌ في «الموطَّأ»: (إِنَّمَا كَرِهَ ذَلِكَ لِرِيحِهِ، فَإِذَا أَمَتَّهُ طَبِخًا؛ فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَهُو قُولُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْعَامَّةِ رَحِمَهُمُ اللهُ تَعَالَى)(٥).

⁽١) مسلمٌ، واللَّفظ له، ك: المساجد، ب: نهي من أكل ثومًا أو بصلًا أو كرَّاتًا أو نحوها، ح: (١٢٥٣)، والبخاريُّ، ك: الاعتصام، ب: الأحكام التي تعرف بالدَّلائل، ح: (٧٣٥٩).

قولُه: «أناجي»؛ أي: أخاطب الملائكة، من المناجاة وهي التَّكالم بالسِّرِّ.

⁽Y) قولُه: «فليعتزلْ مسجدَنا»: قيل: هذا خاصٌّ بمسجد النَّبِيِّ ﷺ، والجمهور على أنَّه عامٌّ في كلِّ المساجد، ومعنى «مسجدَنا»؛ يعني: مساجد المسلمين، يدلُّ عليه ما ورد في رواية: «فإنَّ الملائكةَ تأذَّى ما يتأذَّى منه بنو آدم»، وهذا يدلُّ على أنَّ علَّة النَّهي هو الرَّائحة الكريهة المؤذية لأهل المسجد من بني آدم والملائكة، وبه استدلَّ على كراهة كلِّ ما له رائحة كريهة كالبصل والفجل والكرَّاث ونحو ذلك، ومنه شرب الدُّخان المتداول في هذه الأزمان، وتداولُه بليَّةٌ عامَّةٌ شملت الخواصَّ والعوامَّ، واختلفت فيه أقوال الكرام، فمِن محرِّم ومن مبيح بلا كراهة، ومن حاكم بالكراهة تحريمًا أو تنزيهًا، وقد حقَّقتُ الأمر فيه في رسالتي «ترويح الجنان بتشريح حكم شرب الدُّخان» فلتراجع، كذا في «التعليق الممجد على موطَّا محمَّد» لمولانا محمَّدِ عبدِ الحيِّ رحمه الله. م

⁽٣) أبو داود موقوفًا واللَّفظ له، ك: الأطعمة، ب: في أكل الثُّوم، ح: (٣٨٢٨)، والتِّرمذيُّ، أبواب الأطعمة، ب: ما جاء في الرُّخصة في النُّوم مطبوخًا، ح: (١٨٠٨)، وله شاهدٌ عن قُرَّةَ مرفوعًا عند أبي داود، ح: (٣٨٢٧)، والنَّسائيُّ في «الكبرى»: (٦٦٤٧)، وسندُه حسنٌ.

⁽٤) قولُه: «إلا مطبوحًا»: قال في «المرقاة»: وهذا الحديث يفيد تقييدَ ما ورد من الأحاديث المطلقة في النَّهي. م

⁽٥) «الموطَّأ» رواية محمَّدِ بن الحسن، أبواب السِّير، ب: ما يكره من أكل الثُّوم، بعد ح: (٩٢٠).

٥٤٠٥ ـ وعَن أَبِي زِيَادٍ خِيَارِ بنِ سَلَمَةَ أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ ﴿ عَنِ الْبَصَلِ، فَقَالَت: إِنَّ آخِرَ طَعَامٍ (١) أَكَلَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ طَعَامٌ فِيهِ بَصَلٌ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدُ (٢).

٢٠٦٥ وعنِ المِقدَامِ بنِ مَعدِي كَرِبَ ﴿ مَعْ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ: «كِيلُوا(٣) طَعَامَكُمْ؛ يُبَارَكُ لَكُمْ فِيهِ»،
 رَوَاهُ البُخَارِيُّ (٤).

٧٠٤٠٠ وعَن أسماءً بِنتِ أَبِي بَكرٍ ﴿ أَنَهَا كَانَتْ إِذَا أُتِيَتْ بِثَرِيدٍ، أَمَرَتْ بِهِ فَغُطِّي حَتَّى يَذْهَبَ فَوْرَةُ دُخَانِهِ، وَتَقُولُ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «هُوَ(٥) أَعظَمُ لِلبَرَكَةِ»، رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ (٢).

- (۱) قولُه: «آخر طعام أكله رسولُ الله على طعامٌ فيه بصلٌ»؛ أي: مطبوخٌ، بشهادة الطّعام؛ لأنّه الغالب فيه، قال ابن الملك: قيل: إنّما أكل النّبيُ على ذلك في آخر عمره؛ ليعلم أنّ النّهي للتّنزيه لا للتّحريم، اه، وهو قول المظهر. وقال ابن حجر في «شرح الشمائل»: لا ينافيه نهيه عنه كالنُّوم والكرّاث والفجل؛ لأنّ محلّها في النّيء، على أنّ الأصحّ أنّ هذا مكروهٌ ليس بمحرّم، وقال الطّيبيُّ: قد بيّن في حديث أبي أيُّوب على ما سبق أنّ رسولَ الله على كان يكره؛ لأجل ريحه، وما كان مطبوحًا ولا سيّما البصل لم يكن له رائحةٌ، وقال الطّحاويُّ في «شرح الآثار» بعد ما سرد الأحاديث: فهذه الآثار دلّت على إباحة أكل نحو البصل والكرّاث والثّوم، مطبوخًا كان أو غيرَ مطبوخٍ، إنْ قعد في بيته، وكراهةُ حضور المسجد وريحُه موجودٌ؛ لئلا يؤذي بذلك من يحضره من الملائكة وبني آدم، قال: وبه نأخذ، وهو قول أبو حنيفة وأبي يوسف ومحمّدٍ. م
 - (٢) أبو داود، واللَّفظ له، ك: الأطعمة، ب: في أكل التُّوم، ح: (٣٨٢٨)، والنَّسائيُّ في «الكبرى»: (٦٦٤٦)، وأحمد: (٢٤٥٨٥).
- (٣) قولُه: «كِيلوا طعامَكم... إلخ»: قال المظهر: (الغرضُ من كيل الطَّعام معرفةُ مقدارِ ما يستقرض الرَّجل، ويبيع ويشتري؛ فإنَّه لو لم يكلُ؛ لكان ما يبيعه ويشتريه مجهولًا، ولا يجوز ذلك، وكذلك لو لم يكلُ ما ينفق على عياله؛ ربما يكون ناقصًا عن قدر كفايتهم، فيكون النُّقصان ضررًا عليهم، وقد يكون زائدًا على قدر كفايتهم، ولم يعرف ما يدُّخر لتمام السَّنة، فأمر رسول الله على بالكيل؛ ليكونوا على علم ويقين فيما يعملون، فمن راعى سنَّة رسول الله على يجدُ بركة عظيمة في الدُّنيا وأجرًا عظيمًا في الأخرة)، كذا في «المرقاة».
- (٤) البخاريُّ، ك: البيوع، ب: ما يستحبُّ من الكيل، ح: (٢١٢٨)، واللَّفظ لابن ماجه، ك: التِّجارات، ب: ما يرجى في كيل الطَّعام من البركة، ح: (٢٢٣١).
 - (٥) قولُه: «هو أعظم للبركة»: لذلك قال في «رد المختار»: (سنَّةُ الأكل أنْ لا يأكلَ الطَّعامَ حارًّا). م
- (٦) الدَّارميُّ، واللَّفظ له، ك: الأطعمة، ب: النَّهي عن أكل الطَّعام الحارُّ، ح: (٢٠٩١)، وصحَّحه ابن حبَّان، ح:=

٥٤٠٨ - وعَن أَبِي أُمَامَة ﷺ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ كَانَ (١) إِذَا رَفَعَ مَاثِدَتَهُ قَالَ: «الحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا طَيِّبًا مُبْرَكًا فِيهِ، غَيْرَ مَكْفِيٍّ وَلاَ مُودَعٍ وَلاَ مُسْتَغْنَى عَنْهُ، رَبَّنَا»، رَوَاهُ البُخَارِيُّ (١).

٩٠٠٥ - وعَن أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﴿ النَّبِيَ ﷺ كَانَ إِذَا فَرَغَ مِنْ طَعَامِهِ قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْعَمَنَا، وَسَقَانَا، وَجَعَلَنَا مُسْلِمِينَ »، رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابنُ مَاجَه (٣).

٠٤١٠ - وعَن أَبِي أَيُّوبَ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا أَكَلَ أَوْ شَرِبَ قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْعَمَ وَسَقَى، وَسَوَّعَهُ وَجَعَلَ لَهُ مَخْرَجًا»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٤).

١١٥ - وَعَن أَنسٍ هَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ اللهَ لَيَرْضَى عَنِ الْعَبْدِ أَنْ يَأْكُلَ الْأَكْلَةَ فَيَحْمَدَهُ عَلَيْهَا، أَوْ يَشْرَبَ الشَّرْبَةَ فَيَحْمَدَهُ عَلَيْهَا»، رَوَاهُ مُسلِمٌ (°).

- (٢) البخاريُّ ك: الأطعمة، ب: ما يقول إذا فرغ من طعامه، ح: (٥٤٥٨).
- (٣) أبو داود واللَّفظ له، ك: الأطعمة، ب: ما يقول الرَّجل إذا طعم، ح: (٣٨٥٠)، والتِّرمذيُّ، أبواب الدَّعوات، ب: ما يقول إذا فرغ من الطَّعام، ح: (٣٢٨٣)، وابن ماجه، أبواب الأطعمة، ب: ما يقال إذا فرغ من الطَّعام، ح: (٣٢٨٣)، وابن ماجه، أبواب الأطعمة، ب: ما يقال إذا فرغ من الطَّعام، ح: (٣٢٨٣)، ورحسَّنه الحافظ في «الهداية»: (١٥٣/٤).
- (٤) أبو داود واللَّفظ له، ك: الأطعمة، ب: ما يقول الرَّجل إذا طعم، ح: (٣٨٥١)، والنَّسائيُّ في «الكبرى»، ك: الدُّعاء بعد الأكل، ب: القول بعد الشُّرب، ح: (٦٨٦٧)، وصحَّحه ابن حبَّان ح: (٥٢٢٠). قولُه: «وسوَّغه»؛ أي: سهَّل دخوله في الحلق، «التيسير»: (٢/ ٤٧١).
 - (٥) مسلمٌ، ك: الذِّكر بعد الدُّعاء، ب: استحباب حمد الله تعالى بعد الأكل والشُّرب، ح: (٦٩٣٢).

^{= (}۲۰۷)، وهو عند أحمد: (۲۹۵۸_۲۹۹۹۲).

قولُه: «حتى تذهبَ فورةُ دخانه»؛ أي: غليان بخاره وكثرة حرارته، «مرقاة المفاتيح»: (١٢/ ٤٩١).

⁽۱) قولُه: «كان إذا رفع مائدته قال: الحمد لله... إلخ»: قال في «العالمگيرية»: وسنن الطَّعام البسملةُ في أوَّله والحمدلةُ في آخره، فإنْ نسي البسملة في أوَّله؛ فليقل إذا ذكر: بسم الله على أوَّله وآخره، كذا في «الاختيار شرح المختار»، وإذا قلتُ: بسم الله فارفع صوتك حتى تلقِّن من معك، كذا في «التتارخانية»، يبدأ باسم الله تعالى في أوَّله إنْ كان الطَّعام حلالًا، وبالحمد لله في آخره كيف ما كان، كذا في «القنية»، ولا ينبغي أنْ يرفع صوته بالحمد لله، إلا أنْ يكون جلساؤه فرغوا عن الأكل، كذا في «التتارخانية». م

٥٤١٢ و عَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الطَّاعِمُ (١) الشَّاكِرُ، كَالصَّائِمِ الصَّابِرِ»، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٢).

٥٤١٣ - وَرَوَاهُ ابنُ مَاجَهَ، وَالدَّارِمِيُّ (٣) عَن سِنَانِ بنِ سَنَّةَ عَن أَبِيهِ ٥٠٠ .



⁽١) قولُه: «الطَّاعم الشَّاكر... إلخ»: قيل: (أقلُّ شكره أنْ يسمِّي إذا أكلَ، ويحمد إذا فرغ)، كذا في «المرقاة». م

⁽٢) أحمد واللَّفظ له، ح: (٧٨٠٦)، والتِّرمذيُّ بلفظ: «بمنزلةِ»، أبواب صفة القيامة، ب: حديث الطَّاعم الشَّاكر، ح: (٢٤٨٦)، وقال: (حديثٌ حسنٌ غريثٌ)، والبخاريُّ معلَّقًا، ك: الأطعمة، ب: الطَّاعم الشَّاكر مثل الصَّائم الصَّابر.

⁽٣) ابن ماجه، أبواب الصِّيام، ب: فيمن قال: الطَّاعم الشَّاكر كالصَّائم الصَّابر، ح: (١٧٦٥)، والدَّارميُّ، ك: الأطعمة، بذا ب: في الشُّكر على الطَّعام، ح: (٢٠٠٧)، وقال البوصيريُّ: (هذا إسنادٌ صحيحٌ رجالُه ثقاتٌ، انفرد ابن ماجه بهذا الحديث عن سنان بن سَنَّة، وليس له شيءٌ في الكتب الخمسةِ الأصولِ، رواه أحمد في «مسنده» من حديث سنان بن سنَّة أيضًا، وله شاهدٌ من حديث أبي هريرة رواه ابن خزيمة وابن حبَّان في «صحيحيهما»، والحاكم في «مستدركه»، والتَّرمذيُّ في «جامعه»، وابن ماجه في «سننه»، والبخاريُّ في «صحيحه» تعليقًا مجزومًا به)، «مصباح الزجاجة»:



١٤٥ عن أبي هُرَيرَة ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَن كَانَ يُؤمِنُ بِاللهِ وَاليَومِ الآخِرِ؛ فَلا يُؤذِ
 جَارَهُ، وَمَن كَانَ يُؤمِنُ بِاللهِ وَاليَومِ الآخِرِ؛ فَليُكرِم (١) ضَيفَهُ، وَمَن كَانَ يُؤمِنُ بِاللهِ وَاليَومِ الآخِرِ؛ فَليَقُل (٢) خَيرًا أُو لِيَصمُت »(٣).

٥٤١٥ - وَفِي رِوَايَةٍ: بَدَلَ الجَارِ: «وَمَن كَانَ يُؤمِنُ بِاللهِ وَاليَومِ الآخِرِ؛ فَليَصِل رَحِمَهُ»، مُتَّفَقٌ عَليهِ(١٠).

⁽۱) قولُه: «فليكرمْ ضيفَه»: قال الجمهور: الضّيافة سنّة، وليست بواجبة، وقد كانت واجبة فنسخ وجوبُها، قاله الطّحاويُّ، وقالوا: وإكرام الضَّيف بطلاقة الوجه وطيب الكلام، والإطعام ثلاثة أيَّامٍ، في الأوَّل بمقدوره وميسوره، والباقي بما حضره من غير تكلُّفٍ؛ لثلًا يثقل عليه وعلى نفسه، وبعد الثَّلاثة يعدُّ من الصَّدقة، إنْ شاء فعل وإلا فلا، وقال الدَّاوُديُّ: يزيد في إكرامه على ما كان يفعل في عياله، قال الكرمانيُّ: فإنْ قلت: ما وجه ذكر هذه الأمور الثَّلاثة؟ قلت: هذا الكلام من جوامع الكلم؛ لأنَّها هي الأصول؛ إذ الثَّالث منها إشارةٌ إلى القوليَّة، والأوَّلان إلى الفعليَّة، الثاني منهما إلى التَّخلية عن الرَّذائل، والأوَّل إلى التَّخلية بالشَّفقة على عن الرَّذائل، والأوَّل إلى الخير، أو سكوتًا عن الشَّرِّ، وإمَّا فعلاً لِما ينفع، أو تركًا لِما يضرُّ، «عمدة القاري» و«المرقاة» ملتقطٌ منهما. م

⁽٢) قولُه: «فليقلْ خيرًا أو ليصمتْ»؛ (يعني: إذا أراد أنْ يتكلَّم، فإنْ كان ما يتكلَّم به خيرًا يثاب عليه واجبًا كان أو مندوبًا؛ فليتكلَّم به، وإنْ لم يظهرْ له خيرُه سواءٌ ظهر أنَّه حرامٌ أو مكروهٌ أو مباحٌ؛ فليمسكْ عنه، فالكلام المباح مأمورٌ بتركه مخافةَ انجراره إلى الحرام)، كذا في «المرقاة». م

⁽٣) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: الأدب، ب: من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذِ جاره، ح: (٦٠١٨)، ومسلم، ك: الإيمان، ب: الحثُّ على إكرام الجار والضَّيف، ح: (١٧٣).

⁽٤) البخاريُّ، ك: الأدب، ب: إكرام الضَّيف وخدمته إيَّاه بنفسه، ح: (٦١٣٨).

٥٤١٦ - وعَن أَبِي شُرَيحِ الكَعبِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَن كَانَ يُؤمِنُ بِاللهِ وَاليَومِ الآخِرِ؛ فَليُكرِم (١) ضَيفَهُ، جَائِزَتُهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وَالضِّيَافَةُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، فَمَا بَعْدَ ذَلِكَ؛ فَهُوَ صَدَقَةٌ، وَلاَ يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَغُوِيَ عِنْدَهُ حَتَّى يُحْرِجَهُ»، مُتَّفَقٌ عَلَيهِ(١).

٧٤١٧ - وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِنَّ مِنَ السُّنَّةِ أَن يَخرُجَ (" الرَّجُلُ مَعَ ضَيفِه إِلَى بَابِ الدَّارِ»، رَوَاهُ ابنُ مَاجَه (٤٠).

٥٤١٨ - وَرَوَاهُ البَيهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الإِيمَانِ» عَنهُ وَعَنِ ابنِ عَبَّاس هُ وَقَالَ: (فِي إِسنَادِهِ ضَعفٌ)، وَقَالَ عَلِيُّ القَارِي: (لَكِنَّهُ يَنجَبِرُ بِتَعَدُّدِ إِسنَادِهِ، مَعَ أَنَّهُ فِي فَضَائِلِ الأَعمَالِ)(١٠).

⁼ قلتُ: الرِّواية الأولى متَّفقٌ عليهِ، وروايةُ: «فليصلْ رحمَه» تفرَّد بها البخاريُّ.

⁽١) قولُه: «فليكرمْ ضيفَه... إلخ»: قال الزَّرقانيُّ: (الأمر بالإكرام للاستحباب عند الجمهور؛ لأنَّ الضِّيافة من مكارم الأخلاق لا واجبةٌ؛ لقوله ﷺ «جائزة»، والجائزة تفضُّلُ وإحسانٌ، هكذا استدلَّ به الطَّحاويُّ وابن بطَّال وابن عبد البرِّ، وقال اللَّيث وأحمد: تجب الضِّيافة ليلة واحدة للحديث المرفوع: «ليلة الضَّيف واجبةٌ على كلِّ مسلم»، وأجاب الجمهور عن هذا وما أشبهه أنَّ هذا كان في صدر الإسلام حين كانت المواساة واجبة، وبأنَّه محمولٌ على ضيافة المضطرين)، كذا في «التعليق الممجد». م

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: الأدب، ب: إكرام الضَّيف وخدمته إيَّاه بنفسه، ح: (٦١٣٥)، ومسلمٌ، ك: اللَّقطة، ب: الضِّيافة ونحوها، ح: (٩١٣٥).

قولُه: «أَنْ يَثُويَ» بفتح أوَّله وسكون المثلَّنة وكسر الواو: من الثُّواء، وهو الإقامة؛ أي: لا يحلُّ للضَّيف أنْ يقيم، «عون المعبود»: (١٥/ ١٥٢).

⁽٣) قولُه: «يخرج الرَّجل مع ضيفه إلى باب الدَّار»: (والظَّاهر أنَّ هذا من باب زيادة الإكرام)، كذا في «المرقاة». م

⁽٤) ابن ماجه، أبواب الأطعمة، ب: الضّيافة، ح: (٣٣٥٨)، وقال البوصيريُّ: (هذا إسنادٌ ضعيفٌ، عليُّ بنُ عروة أحد الضُّعفاء المتروكين، وقال ابن حبَّانَ: يضعُ الحديث)، «مصباح الزجاجة»: (٤/ ٣٣).

⁽٥) البيهقيُّ في «الشعب» عن ابن عبَّاسٍ مسندًا، ح: (٩٢٠٢)، وعن أبي هريرة بعده معلَّقًا، وقال: في إسناده؛ أي: حديثِ ابن عبَّاسِ ضعفٌ، وروي من وجه آخر ضعيفٍ، عن أبي هريرة مرفوعًا.

⁽٦) «المرقاة»: (٧/ ٢٧٤١).

وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ: (حَدِيثُ عَقَبَةَ: «فَخُذُوا مِنهُم حَتَّ الضَّيفِ»(١) وَمَا أَسْبَهَهُ كَانَ فِي صَدرِ الإِسلامِ فَنُسِخَ)(٢).

١٩٥ - وعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الخَيرُ أَسرَعُ إِلَى البَيتِ الَّذِي يُؤكَلُ فِيهِ مِنَ الشَّفرَةِ إِلَى سَنَام البَعِيرِ»، رَوَاهُ ابنُ مَاجَه (٣).

وَعُمَرَ هَ اللهِ عَلَى اللهِ عَالَى: الْجُوعُ يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: (وَأَنَا، وَالَّذِي وَعُمَرَ هَ اللهِ عَالَ: الْجُوعُ يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: (وَأَنَا، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَأَخْرَجَنِي الَّذِي أَخْرَجَكُمَا، قُومُوا»، فَقَامُوا مَعَهُ، فَأَتَى رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ فَإِذَا هُو لَيْسَ فِي بَيْتِهِ، فَلَمَّا رَأَتُهُ الْمَرْأَةُ؛ قَالَتْ: مَوْحَبًا وَأَهُلَا، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللهِ عَلَى: (أَيْنَ فُلانٌ؟)، قَالَتْ: ذَهَبَ يَسْتَعْذِبُ لَنَا مِنَ الْمَاءِ، إِذْ جَاءَ الْأَنْصَارِيُّ، فَنَظَرَ إِلَى رَسُولِ اللهِ عَلَى وَصَاحِبَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ مَا أَحَدٌ الْيَوْمَ أَكُرَمَ أَصْيَافًا وَمَى وَاللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ ال

⁽١) مسلمٌ، ح: (١٧٢٧)، والبخاريُّ ح: (٢٤٦١).

⁽۲) «شرح معانی الآثار»: (٤/ ٢٤٢).

⁽٣) ابن ماجه، أبواب الأطعمة، ب: الضّيافة، ح: (٣٥٧)، وقال البوصيريُّ: (هذا إسنادٌ ضعيفٌ من أجل جبارة، قال البؤيُّ في «الأطراف»: هكذا وقع في جميع الأصول، وهو وهمٌّ، والصَّواب ما هو مذكورٌ في الحديث قبله عن كثيرٍ عن أنسٍ)، «مصباح الزجاجة»: (٣٣/٤).

قولُه: «من الشَّفرة إلى سَنَامِ البعير»: قال الطِّيئي: (شبَّه سرعة وصول الخير إلى البيت الذي يتشاوب الضِّيفان فيه بسرعة وصول الشَّفرة إلى السَّنام؛ لأنَّه أوَّلُ ما يقطع ويؤكل لاستلذاذه)، «المرقاة»: (١٢/ ١٤).

⁽٤) مسلمٌ، ك: الأشربة، ب: جواز استتباعه غيره إلى دارِ من يثق برضاه، ح: (٥٣١٣).

قولُه: «العِذْق» هنا بكسر العين: وهي الكِباسةُ، وهي الغصن من النَّخل، «المدية»؛ أي: السِّكِّين، «الحلوب»: ذات=

٥٤٢١ وعَن أَبِي عَسِيبٍ هَ فَدَعَاهُ، فَخَرَجَ إِلَيْهِ، ثُمَّ بِعُمَرَ هَ فَدَعَاهُ، فَخَرَجَ إِلَيْهِ، فَانْطَلَقَ حَتَّى دَخَلَ حَافِطًا لِبَعْضِ ثُمَّ مَرَّ بِأَبِي بَكْرٍ هَ فَدَعَاهُ، فَخَرَجَ إِلَيْهِ، فَانْطَلَقَ حَتَّى دَخَلَ حَافِطًا لِبَعْضِ الْمُنْ فَقَالَ لِصَاحِبِ الْحَافِطِ: أَطْعِمْنَا بُسُرًا، فَجَاءَ بِعِذْقِ فَوضَعَهُ، فَأَكَلَ رَسُولُ اللهِ عَلَيُّ وَأَصْحَابُهُ، ثُمَّ دَعَا الْأَنْصَارِ، فَقَالَ لِصَاحِبِ الْحَافِطِ: أَطْعِمْنَا بُسُرًا، فَجَاءَ بِعِذْقِ فَوضَعَهُ، فَأَكَلَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ وَأَصْحَابُهُ، ثُمَّ دَعَا الْأَنْصَ حَتَّى بِهِ الْأَرْضَ حَتَّى بِمَاءٍ بَارِدٍ فَشَرِبَ، فَقَالَ: «لَتُسْأَلُنَ عَنْ هَذَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، قَالَ: فَأَخَذَ عُمَرُ الْعِذْقَ، فَضَرَبَ بِهِ الْأَرْضَ حَتَّى بِمَاءُ بَارِدٍ فَشَرِبَ، فَقَالَ: «لَتُسْأَلُنَ عَنْ هَذَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، قَالَ: فَأَخَذَ عُمَرُ الْعِذْقَ، فَضَرَبَ بِهِ الْأَرْضَ حَتَّى بِمَاءُ بَارِدٍ فَشَرِبَ، فَقَالَ: «لَتُسْأَلُنَ عَنْ هَذَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، قَالَ: فَأَخَذَ عُمَرُ الْعِذْقَ، فَضَرَبَ بِهِ الْأَرْضَ حَتَّى بِمَا اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهُ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عُلْمَ عَنْ هَذَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَلَا لَمُسْولُ اللهِ عَنْ الْحَرِّ وَالْقُرَّ اللهُ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

٥٤٢٧ - وَعَن أَنَسٍ هِ أَوْ غَيْرِهِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ اسْتَأْذَنَ عَلَى سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ، فَقَالَ: «السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللهِ، وَلَمْ يُسْمِعِ النَّبِيَ عَلَيْ حَتَّى سَلَّمَ ثَلَاثًا، وَرَدَّ عَلَيْهِ سَعْدٌ ثَلَاثًا، وَلَمْ يُسْمِعِ النَّبِي عَلَيْهِ مَعْدٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، مَا سَلَّمْتَ عَلَيْهِ سَعْدٌ ثَلَاثًا، وَلَمْ يُسْمِعْهُ، فَرَجَعَ النَّبِي عَلَيْهُ وَاتَّبَعَهُ سَعْدٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، مَا سَلَّمْتَ تَسْلِيمَةً إِلَّا هِي بِأُذُنِي، وَلَقَدْ رَدَدْتُ عَلَيْكَ وَلَمْ أُسْمِعْكَ، أَحْبَبْتُ أَنْ أَسْتَكُثِرَ مِنْ سَلَامِكَ، وَمِنَ الْبَرَكَةِ، ثُمَّ الْمُنْتِعَةُ إِلَّا هِي بِأُذُنِي، وَلَقَدْ رَدَدْتُ عَلَيْكَ وَلَمْ أُسْمِعْكَ، أَحْبَبْتُ أَنْ أَسْتَكُثِرَ مِنْ سَلَامِكَ، وَمِنَ الْبَرَكَةِ، ثُمَّ أَدْخَلَهُ الْبَيْتَ فَقَرَّبَ لَهُ زَبِيبًا، فَأَكَلَ نَبِيُ اللهِ عَلَيْهُ، فَلَمَّا فَرَغَ؛ قَالَ: «أَكَلَ طَعَامَكُمُ الْأَبْرَارُ، وَصَلَّتْ عَلَيْكُمُ الْمُلَاثِكَةُ ، وَأَفْطَرَ عِنْدَكُمُ الصَّائِمُونَ»، رَوَاهُ فِي «شَرح السُّنَةِ»(٢).

٥٤٢٣ - وعَن أَبِي الْأَحْوَصِ الْجُشَمِيِّ عَنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ: قُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ مَرَرْتُ

⁼ اللَّبن، «شرح النوويِّ على مسلمٍ»: (٧/ ٩٠).

⁽١) أحمد واللَّفظ له، ح: (٢٠٧٦٨)، والبيهقيُّ في «شعب الإيمان»: ح: (٢٨١)، وقال الهيثميُّ: (رواه أحمدُ ورجالُه ثقاتٌ)، «مجمع الزوائد»: (١٠/ ٢٦٧).

قولُه: «القُرِّ» بضم القاف؛ أي: البرد، «إكمال المعلم»: (٦/ ٨٢)، وفي «التكملة» للصغانيِّ: (٢/ ٤٤٢): «والجحُر»: الغازُ البعيد القَعْرِ.

⁽٢) أحمد واللَّفظ له، ح: (١٢٤٠٦)، وعبد الرَّزَّاق: (١٩٤٢٥)، وأبو داود مختصرًا، ك: الأطعمة، ب: ما جاء في الدُّعاء لربً الطَّعام إذا أكل عنده، ح: (٣٨٥٤)، وحسَّنه الحافظ في «الهداية»: (٤/ ١٧١).

بِرَجُلٍ فَلَمْ يَقْرِنِي وَلَمْ يُضَيِّفْنِي، ثُمَّ مَرَّ بِي بَعْدَ ذَلِكَ، أَقْرِيهِ أَمْ أَجْزِيهِ؟، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «بَلِ، اقْرِهِ»(١)، رَوَاهُ التِّرِهِذِيُّ النَّبِيُ ﷺ: «بَلِ، اقْرِهِ»(١)، رَوَاهُ التِّرِهِذِيُّ (٢).

٥٤٢٤ - وَعَن أَبِي سَعِيدِ الخُدرِيِّ ﴿ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِ وَمَثَلُ الْإِيمَانِ، كَمَثَلِ الْفَرَسِ فِي آخِيَّتِهِ يَجُولُ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى آخِيَّتِهِ، وَإِنَّ الْمُؤْمِنَ يَسْهُو، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى الْإِيمَانِ، فَأَطْعِمُوا طَعَامَكُمُ الْفَرَسِ فِي آخِيَّتِهِ يَجُولُ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى الْإِيمَانِ، فَأَطْعِمُوا طَعَامَكُمُ الْفَرْمِنِينَ»، رَوَاهُ البَيهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الإِيمِانِ»، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الحُليَةِ»(٣).

٥٤٧٥ وعن عَبِداللهِ بنُ بُسرٍ ﴿ قَالَ: كَانَ لِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ قَصْعَةٌ يُقَالُ لَهَا: الْغَرَّاءُ، يَحْمِلُهَا أَرْبَعَةُ رِجَالٍ، فَلَمَّا أَضْحَوْا وَسَجَدُوا الضَّحَى أُتِيَ بِتِلْكَ الْقَصْعَةِ؛ يَعْنِي: وَقَدْ ثُرِدَ فِيهَا، فَالْتَقُّوا عَلَيْهَا، فَلَمَّا كَثُرُوا جَثَا رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ فَقَالَ أَعْرَابِيٍّ: مَا هَذِهِ الْجِلْسَةُ؟ قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ: ﴿ إِنَّ الله جَعَلَنِي عَبْدًا كَرِيمًا، وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا اللهِ عَلَيْهِ فَقَالَ أَعْرَابِيٍّ: مَا هَذِهِ الْجِلْسَةُ؟ قَالَ النَّبِيُّ عَلِيْهُ: ﴿ إِنَّ الله جَعَلَنِي عَبْدًا كَرِيمًا، وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا عَنْ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: ﴿ كُلُوا مِنْ حَوَالَيْهَا، وَدَعُوا ذِرْوَتَهَا؛ يُبَارَكُ فِيهَا»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (عَالَى اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

⁽١) قولُه: «بل اقرهِ»: (فيه حثٌّ على القِرى الذي هو من مكارم الأخلاق، ومنها دفع السَّيِّئة بالحسنة)، كذا في «المرقاة». م

⁽٢) التَّرمذيُّ، أبواب البرِّ والصَّلة، ب: ما جاء في الإحسان والعفو، ح: (٢٠٠٦)، وقال: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)، وأخرجه أحمد: (١٧٢٣١)، وابن حبَّان، ح: (٣٤١٠)، واللَّفظ لمعمر بن راشد في «جامعه»: (٢٠٥١٣).

⁽٣) أحمد واللَّفظ له: (١١٥٢٦)، وصحَّحه ابن حبَّان، ح: (٦١٦).

وفي «شرح المصابيح» لابن الملك: (٤/ ٥٨١): «آخييّته»: عروة حبلٍ في وتد، وعويدٌ يدفن طرفاه في حائطٍ أو أرضٍ، فيصير وسطه كالعروة ويشدُّ فيها الدَّابَّة في المعلف، والمعنى: أنَّ المؤمن يبعد عن ربِّه بالذُّنوب، وأصل إيمانه ثابتٌ، ثم يعود ويقرب بالآخرة إليه بالنَّام والتَّوبة، ويتلافى ما فرَّط فيه، وهو المراد بقوله: «وإنَّ المؤمن يسهو، ثم يرجع إلى الإيمان»، أو المراد بالإيمان شُعبُه كالصَّلاة والزَّكاة وغيرهما، فكما أنَّ الفرسَ يبعد عن آخيته ثم يعود إليها، فكذا المؤمنُ قد يترك بعض شعب الإيمان، ثم يتدارك ما فاته ويندم على ما فعل من التَّقصير، «وأولوا معروفكم»؛ أي: أعطوا إحسانكم وعطيتكم «المؤمنين».

⁽٤) أبو داود، ك: الأطعمة، ب: ما جاء في الأكل من أعلى الصَّحفة، ح: (٣٧٧٣)، وأخرجه مختصرًا ابن ماجه، ك: الأطعمة، ب: الأكل متَّكِتًا، ح: (٣٢٧٥)، وب: الأكل، ممَّا يليك، ح: (٣٢٧٥)، وحسَّنه ابن حجر في «الهداية»: (٤/ ١٧٢). وفي «حاشية السَّنديِّ على سنن ابن ماجه»: (٢/ ٣٠٣): قولُه: «فجثا» بجيمٍ ومثلَّثةٍ: يقال جثا إذا جلس على ركبتيه، وهذه الهيئة في الجلوس يختارها العبوديَّة ولا يختارها الملوك، وإليه أشار ﷺ بقوله: «جعلني عبدًا كريمًا ولم=

٥٤٢٦ وعن وَحشِيِّ بنِ حَربٍ عَن أَبِيهِ عَن جَدِّهِ ﴿ أَنَّ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّا نَأْكُلُ وَلَا نَشْبَعُ، قَالَ: «فَلَعَلَّكُمْ تَفْتَرِقُونَ؟» قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: «فَاجْتَمِعُوا عَلَى طَعَامِكُمْ، وَاذْكُرُوا اسْمَ اللهِ عَلَيْهِ؛ يُبَارَكُ لَكُمْ فِيهِ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ(١).

٧٤٧٥ - وفِي رِوَايَةِ لابنِ مَاجَه (٢): عن عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «كُلُوا وَلا تَفَرَّقُوا، فَإِنَّ الْبَرَكَةَ مَعَ الْجَمَاعَةِ».

وَقَالَ عَلَيٌّ القَارِي: وَأَمَّا قَولُهُ تَعَالَى ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحُ أَن تَأْكُلُواْ جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا ﴾ [النور: ٦١]؛ فَمَحمُولٌ عَلَى الرُّخصَةِ، أَو دَفعًا لِلحَرَجِ عَلَى الشَّخصِ إِذَا كَانَ وَحدَهُ (٣٠).

٥٤٧٨ - وعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِذَا وُضِعَتِ الْمَائِدَةُ؛ فَلَا يَقُومُ رَجُلٌ حَتَّى تَوْفَعَ الْقَوْمُ، وَلْيُعْذِرْ، فَإِنَّ الرَّجُلَ يُخْجِلُ جَلِيسَهُ، فَيَقْبِضُ يَدَهُ، وَعَسَى أَنْ يَكُونَ لَهُ فِي الطَّعَامِ حَاجَةٌ»، رَوَاهُ ابنُ مَاجَه، وَالبَيهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الإِيمَانِ»(٤).

⁼ يجعلني جبَّارًا عنيدًا»، ولمَّا كان الأعراب ربَّما سبق ذهنُهم من اسم العبد إلى التَّحقير ومن اسم الملك إلى التَّعظيم؛ زاد قوله: «كريمًا»، وعبر عن الملك بقوله: «جبَّارًا عنيدًا»، وفي «العون»: (١٧٨/١٠): «ذروتها»؛ أي: وسطها وأعلاها.

⁽١) أبو داود واللَّفظ له، ك: الأطعمة، ب: في الاجتماع على الطَّعام، ح: (٣٧٦٤)، وابن ماجه، أبواب الأطعمة، ب: الاجتماع على الطَّعام، ح: (٣٢٨٦)، وحسَّنه ابن حجر في «الهداية»: (٤/ ١٧٢).

⁽٢) ابن ماجه، أبواب الأطعمة، ب: الاجتماع على الطّعام، ح: (٣٢٨٧)، وهو حسنٌ بشواهده، وهذا إسنادٌ ضعيفٌ لضعف عمرو بن دينارٍ قهرمان آل الزُّبير، وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه، ينظر: «سنن ابن ماجه»: ت الأرنؤوط: (٤/٩/٤).

⁽٣) «المرقاة»: (٧/ ٢٧٣٩).

⁽٤) ابن ماجه، أبواب الأطعمة، ب: النَّهي أنْ يقام عن الطَّعام حتى يرفع، ح: (٣٢٩٥)، وقال البوصيريُّ: (هذا إسنادٌ ضعيفٌ في إسناده عبد الأعلى بن أعين، وهو ضعيفٌ)، «مصباح الزجاجة»: (٤/ ١٤)، وأخرجه البيهقيُّ معلَّقًا في «الشعب»، ح: (٧٤٧٥).

قولُه: «وليُعذرْ»: (من التَّعذير بمعنى التَّقصير؛ أي: ليقللْ في الأكل وإنْ شبعَ، ولا يرفع يدَهُ)، قاله السِّنديُّ.

١٤٢٩ وعَن جَعفَرِ بنِ مُحَمَّدِ عَن أَبِيهِ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا أَكَلَ مَعَ قَومٍ كَانَ آخِرَهُم أَكَلًا، رَوَاهُ البَيهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الإِيمَانِ»(١).

٠٤٣٠ وعَن أَسمَاءَ بِنتِ يَزِيدَ ﴿ قَالَت: أُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِطَعَامٍ، فَعَرَضَ عَلَيْنَا، فَقُلْنَا: لَا نَشْتَهِيهِ، فَقَالَ: «لَا تَجْمَعْنَ جُوعًا وَكَذِبًا»، رَوَاهُ ابنُ مَاجَه (٢).



⁽١) «شعب الإيمان»: ح: (٢٣٦٥).

⁽٢) ابن ماجه، أبواب الأطعمة، ب: عرض الطَّعام، ح: (٣٢٩٨)، وأحمد: (٢٧٥٦١)، وقال البوصيريُّ: (هذا إسنادٌ حسنٌ، شَهْرٌ مختلَفٌ فيه)، «مصباح الزجاجة»: (٤/ ١٥).



قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَا أَهِلَ بِهِ لِغَيْرِ ٱللَّهِ فَمَنِ ٱضْطُرَّغَيْرَ كَالَةً وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَا أَهِلَ بِهِ لِغَيْرِ ٱللَّهِ فَمَنِ ٱضْطُرَّ فِي مَخْبَصَةٍ غَيْرَ كَاعَادِ فَلَا ٓ إِنْمَ عَلَيْهُ إِنَّ ٱللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيثُ ﴾ [المائدة: ٣].

المَخْمَصَةُ، فَمَتَى تَحِلُّ لَنَا الْمَيْتَةُ؟ قَالَ: «إِذَا لَمْ تَصْطَبِحُوا، وَلَمْ تَغْتَيِقُوا، وَلَمْ تَحْتَفِؤوا؛ فَشَانُكُمْ بِهَا»، معناه: الْمَخْمَصَةُ، فَمَتَى تَحِلُّ لَنَا الْمَيْتَةُ؟ قَالَ: «إِذَا لَمْ تَصْطَبِحُوا، وَلَمْ تَغْتَيِقُوا، وَلَمْ تَحْتَفِؤوا؛ فَشَانُكُمْ بِهَا»، معناه: إذا لم تجدوا صَبوحًا ولا خَبوقًا ولم تجدوا بقلةً تأكلونها؛ حلَّتْ لكم الميتةُ، رواه الدَّارميُّ (١).

فِيهِ دَلِيلُنَا عَلَى الأَمرِ الذي يُبِيحُ لَهُ المَيتَةَ هُوَ الاضطرَار، وَلَا يَتَحَقَّقُ ذَلِكَ مَعَ مَا يَتَبَلَّغُ بِهِ مِنَ الغَبُوقِ وَالصَّبُوحِ فَيُمسِكُ الرَّمَقَ.

⁽۱) أحمدُ: (۲۱۸۹۸)، والدَّارميُّ، ك: الأضاحي، ب: في أكل الميتة للمضطرِّ، ح: (۲۰۳۹)، وصحَّحه الحاكم ولم يوافقهُ الذَّهبيُّ، وقال: (فيه انقطاعُ)، ح (۷۱۵۱)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد»: (٤/ ١٦٥): (رواه أحمد بإسنادين، رجال أحدِهما رجالُ الصَّحيح، إلا المزيُّ قال: لم يسمع حسانُ بن عطيَّةَ من أبي واقدٍ، والله أعلم).

وفي «المفاتيح في شرح المصابيح»: (٤/ ٢٩): «المخمصة»؛ أيْ: الجوع، وقوله: «تحتفوا»: بالحاء المهملة أصله: تحتفيوا، فقلبت حركة الياء إلى الفاء وحذفت الياء، ومعناه: تحتفوا، هذا هو الرَّواية، ويجوز: «تختفوا» بالخاء المعجمة، ويجوز أيضًا: «تحتفؤوا» بالحاء المهملة وبالهمز بعد الفاء، معنى جميعها واحد.

ومعنى الحديث: إنَّما يحلُّ لكم أكل الميتة إذا لم تجدوا شيئًا تأكلونه في الصَّباح أو في المساء، ولا تجدون بقلًا تقلعونه وتأكلونه، فحينئذِ يحلُّ لكم أكلُ الميتة.

وَأُورَدُ^(۱) صَاحِبُ «المِشكَاةِ» فِي هَذَا البَابِ حَدِيثَ أَبِي دَاوُدُ^(۱)؛ لإِثبَاتِ مَذهَبِهِم، وَأَرَادَ أَنَّ الاضطِرَارَ لا يَتُوقَّفُ عَلَى خَوفِ الهَلَاكِ كَمَا كَانَ عِندَ الحَنِفِيَّةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الحَدِيثَ قَد ثَبَتَ فِيهِ أَنَّ خَوفَ الاضطِرَارَ لا يَتُوقَّفُ عَلَى خَوفِ الهَلَاكِ كَمَا كَانَ عِندَ الحَنِفِيَّةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الحَدِيثَ قَد ثَبَتَ فِيهِ أَنَّ خَوفَ الهَلَاكِ لَيسَ بِمَنَاطٍ لِحِلِّ المَيتَةِ، كَيفَ وَالمَرِءُ لَيسَ بَعدَ اغْتِبَاقِ القَدَحِ وَاصطِبَاحِهِ مِمَّا يخافُ عَلَيهِ الهَلَاك. الهَلَاكِ لَيسَ بِمَنَاطٍ لِحِلِّ المَيتَةِ، كَيفَ وَالمَرءُ لَيسَ بَعدَ اغْتِبَاقِ القَدَحِ وَاصطِبَاحِهِ مِمَّا يخافُ عَلَيهِ الهَلَاك. قُلنَا: فالجَوَابُ عَنهُ أَنَّ القَدَحَ كَانَ لِكُلِّ أَهلِ البَيتِ جَمِيعًا، لا قَدحًا قَدحًا لِكُلِّ أَحَدٍ، فَإِنَّ بَعدَ القَدَحَينِ فِي يَوْمِ لَا حَاجَة فِي الطَّعَامِ فَضلًا عَنِ الاضطِرَادِ.

(۱) قولُه: «وأورد صاحب «المشكاة» في هذا الباب حديث أبي داود... إلخ»: هذا الحديث هو الذي رواه أبو داود عن الفجيع العامريِّ: أنَّه أتى النَّبِيَ عَيْهِ فقال: ما يحلُّ لنا من الميتة؟ قال: ما طعامكم؟ قلنا: نغتبق ونصطبح، قال أبو نعيم: فسَّره لي عقبةُ، قدحُ غدوةٍ وقدحُ عشيَّة، قال: ذاك وأبي الجوعُ، فأحلَّ لهم الميتة على هذه الحال، وقد تمسّك الشَّافعيُ بهذا الحديث، وقال: يجوز تناول الميتة مع أدنى شبع، والتّناول منه عند الاضطرار إلى حدِّ الشَّبع، وقد خالف على هذا حديث الدَّارميُّ الذي يليه في «المشكاة»، وذكرناه في هذا الكتاب؛ لأنَّ في حديث الدَّارميُّ الأمرَ الذي يبيح له الميتة هو الاضطرار، ولا يتحقَّق ذلك مع ما يتبلّغ به من الغَبوق والصّبوح، فيمسك الرَّمق، فالوجه أنْ يقال: الاغتباق بقدحٍ والاصطباح بآخرَ كانا على سبيل الاشتراك بين القوم كلّهم، ومن الدَّليل عليه قول السَّائل: «ما يحلُّ لنا؟»، كأنَّه كان وافد قومه، فلم يسأل لنفسه خاصَّة، وكذا قول النَّبيُّ عَيْهُ: «ما طعامكم؟»، فلمَّا تبيَّن له أنَّ القوم مضطرُّون إلى أكل الميتة؛ لعدم الغني في إمساك الرَّمق بما وصفه من الطَّعام؛ أباح لهم تناول الميتة على تلك الحالة، هذا وجه التَّوفيق بين الحديثين.

قال الخطَّابيُّ: القدّحُ من اللّبن بالغدوة والقدح بالعشيِّ يمسك الرَّمق، ويقيم النَّفس، وإنْ كان لا يُشبع الشَّبع التَّامَ، وقد أباح الله تعالى مع ذلك تناول الميتة، وكان دلالته أنَّ تناول الميتة مباحٌ إلى أنْ تأخذ من القوت الشَّبع، وإلى هذا ذهب مالكٌ وأحمد، وهو أحد قولي الشَّافعيِّ، وقال أبو حنيفة: لا يجوز أنْ يتناول منه إلا قدر ما يمسك به رمقّه، وهو القول الآخر للشَّافعيِّ، اه، وأغرب في قوله: وإنْ كان لا يشبع الشِّبع التَّامَّ، حيث يشعر بأنَّ أكل الميتة يحلُّ مع الشِّبع إذا لم يكن تامًّا، ولا أظنُّ أحدًا قال به، وأمًّا قوله: «وقد أباح الله تعالى مع ذلك تناول الميتة»؛ فإنْ أراد به أنَّه مع ما ذكر من الحال؛ فممنوعٌ، إذ لا دلالة للآية على ذلك، وإنْ أراد به أنَّه مع الحديث المذكور؛ فقد علمت أنَّه معارضٌ بالحديث الذي يليه ومحتمِلٌ للتَّاويل كما سبق، ومع الاحتمال لا يتمُّ الاستدلال، لا سيَّما مع وجود المعارض على أنَّ القاعدة ترجيحُ المحرِّم على المبيح احتياطًا، أخذته من «المرقاة». م

(٢) أبو داود، ك: الأطعمة، ب: في المضطرِّ إلى الميتة، ح: (٣٨١٧).



٤٣٢ - عن أنَسٍ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَتَنَفَّسُ (١) فِي الإِنَاءِ ثَلَاثًا، مَتَّفَقٌ عَلَيهِ، وَزَادَ مُسلِمٌ فِي رِوَايَةٍ: وَيَقُولُ: «إِنَّهُ أَرْوَى وَأَبْرَأُ وَأَمْرَأُ»(٢).

٥٤٣٣ - وعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تَشْرَبُوا وَاحِدًا كَشُرْبِ البَعِيرِ، وَلَكِنْ اشْرَبُوا مَثْنَى وَثُلَاثَ، وَسَمُّوا إِذَا أَنْتُمْ شَرِبْتُمْ، وَاحْمَدُوا إِذَا أَنْتُمْ رَفَعْتُمْ»، رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ (٣٠).

٤٣٤ ٥ _ وعَنه على قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ أَن يُتَنَفَّسَ فِي الْإِنَاءِ، أَو (٤) يُنفَخَ فِيهِ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ

⁽۱) قولُه: «يتنفَّسُ في الشُّرب ثلاثًا»؛ أي: يتنفَّس في أثناء شربه ثلاثًا، قال البغويُّ في «شرح السنة»: المراد من هذا الحديث أنْ يشرب ثلاثًا، كلُّ ذلك يُبِينُ الإناء عن فمه، فيتنفَّس ثم يعود، وأخبر المرويُّ أنَّه نهى عن التنفُّس في الإناء، هو أنْ يتنفَّس في الإناء من غير أنْ يُبينه عن فيه، قال القاضي: الشُّرب بثلاث دفعاتٍ أقمع للعطش وأقوى على الهضم، وأقلُّ أنْ يتنفَّس في الإناء من غير أنْ يُبينه عن فيه، قال القاضي: الشُّرب بثلاث دفعاتٍ أقمع للعطش وأقوى على الهضم، وأقلُّ أثرًا في برد المعدة وضعف الأعصاب، قال ابن حجر في «شرح الشمائل»: وورد بسندٍ حسنِ أنَّه ﷺ كان يشرب في ثلاثة أنفاسٍ إذا أدنى الإناء إلى فيه؛ سمَّى الله، وإذا أخَر؛ حمد الله، يفعل ذلك ثلاثًا، التقطته من «المرقاة»، وقال في «العالمگيرية»: ولا يشرب بنفس واحدٍ. م

 ⁽٢) البخاريُّ، ك: الأشربة، ب: الشُّرب بنفسين أو ثلاثةٍ، ح: (٦٣١)، ومسلمٌ، ك: الأشربة، ب: كراهة التنفُّس في نفس الإناء، ح: (٢٨٦ - ٢٨٧).

⁽٣) التَّرمذيُّ، أبواب الأشربة، ب: في التنفُّس في الإناء، ح: (١٨٨٥)، وقال: (حديثٌ غريبٌ).

⁽٤) قولُه: «أو ينفخ فيه»: قال في «المرقاة»: إنْ كان النَّفخ للبرد؛ فليصبر، وإنْ كان للقذى؛ فليمِطْه بخلال ونحوه، لا بالإصبع؛ لأنَّه ينفر الطَّبع منه أو ليرق الماء، انتهى. وقال في «رد المحتار» كتاب الحظر والإباحة: وعن الثَّاني: أنَّه لا يكره النَّفخ في الطَّعام إلا بماله صوتٌ نحو أفَّ، وهو محمل النَّهي. م

وَابِنُ مَاجَه^(١).

٥٤٣٥ - وعَن أَبِي سَعِيدِ الخُدرِيِّ هُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ النَّفْخِ فِي الشُّرْبِ، فَقَالَ رَجُلُ: القَذَاةُ أَرَاهَا فِي الإِنَاءِ؟ قَالَ: «فَأَبِنِ القَدَحَ إِذَنْ عَنْ فِيكَ»، رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ (٢).

٥٤٣٦ - وعَنه ﷺ أَنَّهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ الشُّرْبِ مِنْ ثُلْمَةِ الْقَدَحِ، وَأَنْ يُنْفَخَ فِي الشَّرَاب، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٣).

٧٣٧ - وعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﴿ قَالَ: نَهَى (٤) النَّبِيُّ عَلِيَةٍ عَنِ الشُّرْبِ مِنْ فِي السِّقَاءِ، مُتَّفَقٌ عَلَيهِ (٥). ٥٤٣٧ - وَفِي رِوَايَةٍ لَهَمُا(٢) عَن أَبِي سَعِيدٍ ﴿ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ عَلِيَةٍ عَنِ اخْتِنَاثِ الأَسْقِيَةِ.

⁽۱) أبو داود واللَّفظ له، ك: الأشربة، ب: في النَّفخ في الشَّراب والتنفُّس فيه، ح: (۳۷۲۸)، وابن ماجه، أبواب الأشربة، ب: في كراهية النَّفخ في الشَّراب، ح: (۱۸۸۸)، وقال: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

⁽٢) التَّرمذيُّ واللَّفظ له، أبواب الأشربة، ب: في كراهية النَّفخ في الشَّراب، ح: (١٨٨٧)، وقال: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)، وأخرجه الدَّارميُّ، ك: الأشربة، ب: من شرب بنفس واحدٍ، ح: (٢١٢١)، وأحمد: (١١٢٧٩).

⁽٣) أبو داود واللَّفظ نه، ك: الأشربة، ب: في الشُّرب من ثلمة القدح، ح: (٣٧٢٢)، وأحمد: (١١٧٦٠)، وصحَّحه ابن حبَّان (٥٣١٥).

⁽³⁾ قولُه: «نهى رسول الله ﷺ عن الشَّرب من في السَّقاية»: قال المظهر: وذلك أنَّ جريان الماء دفعة وانصبابه في المعدة مضرُّ بها، وقد أمر النَّبُيُ ﷺ بالدُّفعاتِ كما سبق، اه؛ ولأنَّ العَبَّ مذمومٌ، ولا يمكن مصَّ الماء عند شربه من فم السِّقاء، فقد روى البيهقيُّ عن أنسٍ مرفوعًا: «مصُّوا الماءَ مصًّا ولا تعبُّوه عبًا»، قاله في «المرقاة»، وقال في «العالمگيريه»: ولا يشرب من فم السِّقاء والقِربة؛ لأنَّه لا يخلو عن أنْ يدخل حلقه ما يضرُّه، كذا في «الغياثية». م

⁽٥) البخاريُّ، ك: الأشربة، ب: الشُّرب من فم السَّقاء، ح: (٥٦٢٩).

⁽٦) البخاريُّ، ك: الأشربة، ب: اختناث الأسقية، ح: (٥٦٢٥)، ومسلمٌ، ك: الأشربة، ب: آداب الطَّعام والشَّراب وأحكامهما، ح: (٥٢٧٢).

٥٤٣٩ ـ زَادَ فِي رِوَايَةٍ (١): وَاخْتِنَاثُهَا: أَنْ يُقْلَبَ رَأْسُهَا ثُمَّ يُشْرَبَ مِنْهُ.

• ٤٤٠ - وَرَوَى التَّرمِذِيُّ وَابنُ مَاجَه (٢): عَن كَبشَةَ ﴿ اللهِ عَالَتَ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ عَلَيُّ فَشَرِبَ مِنْ فِي قِرْبَةٍ مُعَلَّقَةٍ قَائِمًا، فَقُمْتُ إِلَى فِيهَا فَقَطَعْتُهُ.

قُلنَا: هَذَا الحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النَهِيَ عَن فَمِ السِّقَاءِ لَيسَ لِلتَّحرِيمِ بَل لِلتَّنزِيهِ؛ وَالفِعلُ لِبَيَانِ الجَوَازِ".

٥٤٤١ - وعَن عَمرِو بنِ شُعَيبٍ عَن أَبِيهِ عَن جَدِّهِ ﷺ قَالَ: رَأَيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَشرَبُ قَائِمًا وَقَاعِدًا، رواه التِّرمذيُّ (٤).

٥٤٤٧ - وَفِي رِوَايَةٍ للدَّارِمِيِّ وَابِنِ مَاجَهَ وَالتّرمِذِيِّ (٥): عَنِ ابِنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ:

والشُّرب قائمًا له شواهدُ صحيحةٌ، انظرها في التَّعليق على حديثِ عبدالله بن عمرٍو في «مسند أحمد» برقم: (٦٦٢٧).

ذكر الحافظ ابن حجر في «الفتح»: (١٠/ ٨٢-٨٣): أنَّ أحاديثَ الشُّربِ قائمًا تعارضُها أحاديثُ صريحةٌ في النَّهي عن ذلك، ثم ذكر الحافظ بعضَها، ونقل أقوالَ الأئمَّة في الجمع بينها، ومنها قول الإمام النَّوويِّ: النَّهي فيها محمولٌ على التَّنزيه، وشربه ﷺ قائمًا لبيان الجواز.

⁽١) مسلمٌ، ك: الأشربة، ب: آداب الطّعام والشّراب وأحكامهما ح: (٢٧٣)، وعند البخاريِّ: (يعني: أنْ تُكسر أفواهُها فيشربَ منها).

⁽٢) التِّرمذيُّ واللَّفظ له، أبواب الأشربة، ب: في الرُّخصة في ذلك (اختناث الأسقية)، ح: (١٨٩٢)، وابن ماجه، أبواب الأشربة، ب: الشُّرب قائمًا، ح: (٣٤٢٣)، وقال التَّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ).

⁽٣) ينظر: «المرقاة»: (٧/ ٥٣/٧).

⁽٤) التَّرمذيُّ واللَّفظ له، أبواب الأشربة، ب: في الرُّخصة في الشُّرب قائمًا، ح: (١٨٨٣)، وأحمدُ، ح: (٦٩٢٧)، وقال التَّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ).

⁽٥) التَّرمذيُّ واللَّفظ له، أبواب الأشربة، ب: في النَّهي عن الشُّرب قائمًا ح: (١٨٨٠)، وقال: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ)، وأخرجه الدَّارميُّ، ك: الأشربة، ب: في الشُّرب قائمًا، ح: (٢١٧١)، وابن ماجه، أبواب الأطعمة، ب: الأكل قائمًا، ح: (٣٠٠١)، وحسَّنه ابن حجر في «الهداية»: (٤/ ١٨٠).

كُنَّا(١) نَأْكُلُ عَلَى عَهدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَنَحنُ نَمشِي، وَنَشرَبُ وَنَحنُ قِيَامٌ.

٣٤٤٥ ـ وروى مَالِكُ (٢) عَنِ ابنِ شِهَابٍ: أَنَّ عَائِشَةَ ﷺ زوجَ النَّبِيِّ ﷺ وَسَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ كَانَا لَا يَرَيَانِ بِشُرْبِ الْإِنْسَانِ وَهُوَ قَائِمٌ بَأْسًا.

٥٤٤٤ - وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ (٣) عَن مخبر: أَنَّ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ وَعُثمَانَ بنِ عَفَّانَ وَعَلَيَّ بِن أَبِي طَالِبِ ﷺ كَانُوا يَشْرَبُونَ قِيَامًا.

قَالَ مُحَّمُدُ: (وَبِهَذَا نَأْخُذُ، لَا نَرَى (١) بِالشَّربِ قَائِمًا بَأْسًا، وَهُوَ قَولُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالعَامَّةِ مِن فُقَهَا ثِنَا) (٥).

٥٤٤٥ ـ وعَن أَنَسٍ عَلَيْهُ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى أَنْ يَشْرَبَ الرَّجُلُ قَائِمًا، رواه مسلمٌ (٦).

٥٤٤٦ - وفي روايةٍ له (٧٠): عَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿لَا يَشْرَبَنَّ أَحَدُّ مِنْكُمْ قَائِمًا، فَمَنْ نَسِيَ؛ فَلْيَسْتَقِيعُ».

وَذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ وَغَيْرُهُ: أَنَّ النَّهِيَ لِأَمْرٍ طِّبِّي، فَإِنَّ فِي الشُّربِ قَائِمًا آفَاتٌ، لَا لِأَمْرٍ شَرعِيٍّ (^).

⁽١) قولُه: «كنَّا نأكل على عهد رسول الله ﷺ ونحن نمشي... إلخ»: قال في «الكوكب الدري»: (إنَّ النَّهيَ في هذين لمَّا لم يكن شرعيًّا، وإنَّما هو لحفظ صحَّته الحاصلة؛ لا يكون آثمًا بارتكاب ما ذكر، وبيَّنه النَّبيُّ ﷺ بفعله وتقريره). م

⁽٢) «مالكٌ» ت الأعظمي: (٣٤٢٤)، ورجالُه ثقاتٌ، وهو في «جامع معمر بن راشد»: (١٩٥٩١).

⁽٣) «مالك» ت الأعظمى بلاغًا: (٣٤٢٣).

⁽٤) قولُه: «لا نرى بالشُّرب قائمًا بأسًا»: لذلك قال في «العالمكيرية»: ولا بأس بالشُّرب قائمًا، وإنْ شئتَ زيادةَ تفصيلِ في هذا المقام والتَّوفيق بين الأدلَّة؛ فارجع إلى «رد المحتار» كتاب الطهارة. م

⁽٥) «التَّعليق الممجَّد على موطًّا محمَّد»: (٣/ ٣٨٧).

⁽٦) مسلمٌ، ك: الأشربة، ب: كراهية الشُّرب قائمًا، ح: (٢٧٤).

⁽٧) مسلم، ك: الأشربة، ب: كراهية الشّرب قائمًا، ح: (٩٧٩).

⁽A) ينظر: «شرح معاني الآثار»: (٤/ ٢٧٤).

٧٤٤٧ - وَرَوَى هُوَ(١) عَنِ الشَّعبِيِّ قَالَ: إِنَّمَا أَكْرَهَ الشُّرْبَ قَائِمًا؛ لِأَنَّهُ دَاءٌ.

٥٤٤٨ - وعن ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَ ﷺ بِدَلْو مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ، فَشَرِبَ (٢) وَهُوَ قَائِمٌ، مَتَّفَقٌ عليه (٣).

النّحوفة، حَتَّى حَضَرَتْ صَلَاةُ العَصْرِ، ثُمَّ أَتِي بِمَاءٍ، فَشَرِبَ وَغَسَلَ وَجْهَةُ وَيَدَيْهِ، وَذَكَرَ رَأْسَهُ وَرِجْلَيْهِ، ثُمَّ قَامَ الكُوفَةِ، حَتَّى حَضَرَتْ صَلَاةُ العَصْرِ، ثُمَّ أَتِي بِمَاءٍ، فَشَرِبَ وَغَسَلَ وَجْهَةُ وَيَدَيْهِ، وَذَكَرَ رَأْسَهُ وَرِجْلَيْهِ، ثُمَّ قَامَ الكُوفَةِ، حَتَّى حَضَرَتْ صَلَاةُ العَصْرِ، ثُمَّ أَتِي بِمَاءٍ، فَشَرِبَ وَغَسَلَ وَجْهَةُ وَيَدَيْهِ، وَذَكَرَ رَأْسَهُ وَرِجْلَيْهِ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَةُ وَهُو قَائِمٌ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ نَاسًا يَكُرَهُونَ الشَّوْبَ قِيَامًا، وَإِنَّ النَّبِيِّ ﷺ صَنعَ مِثْلَ مَا صَنعْتُ.

• • • • وعَن جَابِرِ هَ أَنَّ النَّبِيَ عَلَيْ ذَخَلَ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الأَنْصَارِ وَمَعَهُ صَاحِبٌ لَهُ، فَسَلَّمَ [النَّبِيُ عَلَيْ وَصَاحِبُهُ، فَرَدَّ الرَّجُلُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، وَهِيَ سَاعَةٌ حَارَّةٌ]، وَهُو يُحَوِّلُ فِي حَائِطٍ لَه؛ يَعْنِي: المَاءَ، فَقَالَ النَّبِيُ عَلِيْ: ﴿إِنْ كَانَ عِنْدَكَ مَاءٌ بَاتَ فِي شَنَّةٍ، وَإِلَّا كَرَعْنَا»، وَالرَّجُلُ يُحَوِّلُ المَاءَ فِي حَائِطٍ، فَقَالَ النَّبِيُ عَلِيْ عَنْدِي مَاءٌ بَاتَ فِي شَنَّةٍ، فَانْطَلَقَ إِلَى العَرِيشِ، فَسَكَبُ (٥٠ المَاءَ فِي حَائِطٍ، فَقَالَ الرَّجُلُ: يَا رَسُولَ اللهِ، عِنْدِي مَاءٌ بَاتَ فِي شَنَّةٍ، فَانْطَلَقَ إِلَى العَرِيشِ، فَسَكَبُ (٥٠ قَرَحٍ مَاءً، ثُمَّ حَلَبَ عَلَيهِ مِن دَاجِنٍ لَهُ، فَشُرِبَ النَّبِيُ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَعَادَ، فَشَرِبَ الرَّجُلُ الَّذِي جَاءَ مَعَهُ، رواه البخاريُ (١٠).

⁽١) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ك: الكراهة، ب: الشُّرب قائمًا، ح: (٦٨٥٥)، وقال العينيُّ في «النخب»: (٢١٦/١٣): (إسنادُه صحيحٌ).

⁽٢) قولُه: «فشرب وهو قائمٌ»: وقال في «رد المختار» ناقلًا عن «السراج»: ولا يستحبُّ الشُّربُ قائمًا إلا في هذين الموضعين؛ أي: ماء زمزم وفضل الوضوء، اه، وفي «شرح الهداية» لابن الهمام: ومن الأدب أنْ يشربَ فضل ماء وضوئه مستقبلًا قائمًا، وإنْ شاء قاعدًا. م

⁽٣) مسلم، ك: الأشربة، ب: في الشَّرب من زمزم قائمًا، ح: (٥٢٨٠)، والبخاريُّ، ك: الأشربة، ب: الشُّرب قائمًا، ح: (٣١٥)، واللَّفظ لابن الجعد في «المسند»، ح: (٢١٥١).

⁽٤) البخاريُّ، ك: الأشربة، ب: الشُّرب قائمًا، ح: (٥٦١٦).

⁽٥) قولُه: «فسكب في قدَحِ ماءً ثم حلب عليه... إلخ»: فيه أنَّه لا بأسَ بطلبِ الماءِ الباردِ في سَموم الحرِّ، وفيه جوازُ خلط اللَّبن بالماء عند الشُّرب، ولا يجوز عند البيع، كذا في «عمدة القاري». م

⁽٦) البخاريُّ، ك: الأشربة، ب: الكرع في الحوض، ح: (٥٦٢١).

اه اه م وروى ابن ماجه (۱) عَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: لَا تَكْرَعُوا، وَلَكِنِ اغْسِلُوا أَيْدِيَكُمْ، ثُمَّ اشْرَبُوا فِيهَا، فَإِنَّهُ لَيْسَ إِنَاءٌ أَطْيَبَ مِنَ الْيَدِ (۲).

٧٥٤٥ - وَعَن أَنسِ ﴿ قُلَ مُلِبَتْ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ شَاةٌ دَاجِنٌ، وَهِي فِي دَارِ أَنسِ بْنِ مَالِكٍ، وَشِيبَ لَبَنُهَا بِمَاءٍ مِنَ البِيْرِ الَّتِي فِي دَارِ أَنسٍ، فَأَعْطَى رَسُولَ اللهِ ﷺ القَدَح، فَشَرِبَ، وَعَلَى يَسَارِهِ أَبُو بَكْرٍ، وَعَنْ يَمِينِهِ أَعْرَابِيٌ اللّهِ عَنْدَكَ، فَأَعْطَاهُ الأَعْرَابِيَ الَّذِي عَلَى يَمِينِهِ، ثُمَّ وَعَنْ يَمِينِهِ، ثُمَّ قَالَ: «الأَيْمَنَ (٣) فَالأَيمَنَ» (١٤).

٥٤٥٣ و في رواية: «الأَيْمَنُونَ الأَيْمَنُونَ، أَلاَ فَيَمِّنُوا»، مَتَفَقَّ عليه (٥).

قال محمَّدٌ في «الموطَّأ»(٢): (وبه نأخذُ).

⁽١) ابن ماجه، أبواب الأشربة، ب: الشُّرب بالأكفِّ والكرع، ح: (٣٤٣١)، وقال البوصيريُّ: (هذا إسنادٌ ضعيفٌ لضعف ليث، وهو ابن أبي سليم)، «مصباح الزجاجة»: (٤ / ٤٨).

⁽٢) قَالَ فِي «فَتِحِ البَارِي»: (١٠/ ٧٧): (النَّهِيُ فِيهِ للتَّنزِيهِ، وَالفِعل لِيَيَانِ الجَوَازِ، وَقِصَّةُ جَابِرٍ قَبَلَ النَّهِيِ، أَو النَهِيُ فِي غَيرِ حَالِ الضَّرُورَةِ، وَالفِعلُ كَانَ للضَّرُورَةِ). م

⁽٣) قولُه: «الأيمنَ والأيمنَ»: قال الزرقانيُّ: قال أنسٌ: هو سنَّةٌ؛ أي: تقدُّمه الأيمنَ، وإنْ كان مفضولًا، ولم يخالفْ في ذلك إلا ابن حزم، فقال: لا يجوز تقدُّمه غير الأيمن إلا بإذنه، كذا في «التعليق الممجد»، وقال في «فتح الباري»: هذا مستحبٌّ عند الجمهور، وقال ابن حزم: يجبُ. م

⁽٤) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: المساقاة، ب: مَن رأى صدقةَ الماء وهبتَه ووصيَّته جائزةً، ح: (٢٣٥٢)، ومسلمٌ، ك: الأشربة، ب: استحباب إدارة الماء واللَّبن، ح: (٥٢٨٩).

وفي «منحة الباري بشرح صحيح البخاري»: (٥/ ١٢٤): «داجنٌ»: هي الشَّاةُ التي ألفت البيوت، وأقامت بها، ولم يقل: داجنةٌ؛ اعتبارًا بتأنيث الموصوف؛ لأنَّ الشَّاة تذكَّر وتؤنَّث، «وشِيب لبنُها»؛ أي: خُلط.

⁽٥) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: الهبة، ب: من استسقى، ح: (٢٥٧١)، ومسلمٌ، ك: الأشربة، ب: استحباب إدارة الماء واللَّبن، ح: (٥٢٨٩).

⁽٦) «التعليق الممجد على موطًّا محمَّد»: (٣/ ٣٩١).

١٥٤٥ - وَعَن سَهلِ بنِ سَعدٍ ﴿ قَالَ: أَتِي النَّبِيُ عَلَيْ إِقَدَحٍ، فَشَرِبَ مِنْهُ، وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ أَصْغَرُ القَوْمِ، وَالأَشْيَاخُ عَنْ يَسَارِهِ، فَقَالَ: ﴿ يَا غُلامُ ، أَتَا ذُنُ لِي أَنْ أُعْطِيَهُ الأَشْيَاخَ ﴾ ، قَالَ: مَا كُنْتُ لِأُوثِرَ (١) بِفَضلِي مِنكَ أَحَدًا يَا رَسُولَ اللهِ، فَأَعطَاهُ إِيَّاه، متَّفَقٌ عليه (١).

٥٤٥٥ ـ وعَن أُمِّ سَلَمَةَ ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «الَّذِي (٣) يَشْرَبُ فِي آنِيَةِ الْفِضَّةِ، إِنَّمَا يُجَرْجِرُ فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ»، متَّفَقٌ عليه (٤٠).

⁽١) قولُه: «ما كنت لأوثر بفضلي منكَ أحدًا»: قال في «المرقاة»: (اتَّفقوا على أنْ لا يُؤثِرَ في القُرَبِ الدِّينيَّة والطَّاعات، وإنَّما الإيثار ما كان في حظوظ النَّفس، فيكره أنْ يؤثر غيره موضعه من الصَّفَّ الأوَّل مثلًا. وفيه أنَّ من سبق إلى موضع مباحٍ أو من مجلس العالم والكبير؛ فهو أحقُّ به ممَّن يجيء بعده، وقال النَّوويُّ: الإيثار في القرب مكروه، وفي حظوظ النَّفس مستحبُّ). م

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: المساقاة، ب: من رأى صدقة الماء وهبته ووصيَّته جائزة، ح: (١ ٢٣٥)، ومسلم، ك: الأشربة، ب: استحباب إدارة الماء واللَّبن، ح: (٢٩٢).

⁽٣) قولُه: «الذي يشرب في آنية الفضّة... إلخ»: قال النّوويُّ: أجمعوا على تحريم الأكل والشُّرب في إناء الذَّهب والفضّة على الرَّجل والمرأة، ولم يخالف في ذلك أحدٌ، فيحرم استعمالها في الأكل والشُّرب والطَّهارة والأكل بالملعقة من أحدهما، والتَّجمُّر بمجمرته والبول في الإناء وسائر استعمالهما، سواءٌ كان صغيرًا أو كبيرًا، قالوا: وإنِ ابتُلي بطعامٍ فيهما؛ فليخرجهما إلى إناء آخر من غيرهما، وإنِ ابتلي بالدُّهن في قارورة فضَّةٍ فليصبَّه في يده اليسرى، ثم يصبَّه في اليمنى ويستعمله، ويحرم تزيين البيوت والحوانيت وغيرهما بأوانيها، قاله في «المرقاة»، كذا في «الهداية». وقال اليمنى ويستعمله، ويحرم الأكل والشُّرب والادِّهانُ في آنية الذَّهب والفضّة، وكذا المجامر والمكاحل والمداهن، وكذا الاكتحال بميل الذَّهب والفضّة، والنساء فيما سوى الحلي من الأكل والشُّرب والادِّهان من الذَّهب والفضّة والقعودِ بمنزلة الرِّجال، ولا رخصة للرِّجال فيما يتَّخذ من الذَّهب، أو الفضّة، أو كان مفضّضًا أو مذهبًا ما خلا الختم من الفضّة وحلية السّيف، والسّلاح؛ لرخصة جاءت فيه، انتهى. وقال في «الهداية»: قال في «الجامع الصغير»: يكره، ومراده التَّحريم. م

⁽٤) مسلمٌ واللَّفظ له، ك: اللِّباس، ب: تحريم استعمال أواني النَّهب والفضَّة، ح: (٥٣٨٧)، والبخاريُّ، ك: الأشربة، ب: آنية الفضَّة، ح: (٥٦٣٤).



٢٥٤٥ - وفي روايةٍ لمسلم (١): «أَنَّ الَّذِي يَأْكُلُ أَوْ يَشْرَبُ فِي آنِيَةِ الْفِضَةِ وَالذَّهَبِ».

٧٥٧٥ ـ وعَن حُذَيفَةَ ﴿ قَالَ: سَمِعتُ النَّبِيَ ﷺ يَقُولُ: ﴿ لاَ تَلْبَسُوا (٢) الحَرِيرَ وَلاَ الدِّيبَاجَ، وَلاَ تَشْرَبُوا فِي آنِيَةِ الذَّنْيَا وَلَنَا فِي الآخِرَةِ »، مَتَّفَقٌ عليه (٣).

٥٤٥٨ ـ وعَن ابنِ عُمَرَ عُلَهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ قَالَ: «مَن شَرِبَ (٤) فِي إِنَاءِ ذَهَبِ أَو فِضَّةٍ أَو إِنَاءٍ فِيهِ

 ⁽١) مسلمٌ، ك: اللّباس، ب: تحريم استعمال أواني الذّهب والفضّة، ح: (٥٣٨٦).

⁽٢) قولُه: «لا تلبَسوا الحرير ولا الدِّيباج»: قال في «المرقاة»: واستثنى من الحرير قدرَ أربعة أصابع في أطراف الثَّوب على ما هو المتعارف، والمخلوط به إنْ كان لحمتُه من غيره وسُداه من الحريرِ؛ فمباحٌ، وعكسه لا، إلا في الحرب، وقد يباح الحرير؛ لعلَّة الحكاك وبكثرة القمل، اه، كذا في «الهداية». م

⁽٣) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: الأطعمة، ب: الأكل في إناء مفضَّض، ح: (٥٤٢٦)، ومسلمٌ، ك: الأشربة، ب: تحريم استعمال إناء الدَّهب والفضَّة على الرِّجال والنِّساء، ح: (٥٣٩٤).

⁽٤) قولُه: "من شرب في إناءِ ذهبٍ أو فضّةٍ أو إناءٍ فيه شيءٌ من ذلك... إلغ»: قال أبو يوسف: يكره كراهة تحريميَّة السُّرُه، والكراسي إذا كانت مفضّضة أو مذهّبة، وكذا السُّرعُ إذا كان مفضّضا أو مذهّبًا، وكذا اللَّجام والرُّكاب وغيرها؛ لأنَّ الأخبار مطلقة، وهذا حديث الدَّار قطنيًّ مؤيِّد؛ ولأنَّ من استعمل إناءً كان مستعمِلًا لكلِّ جزءٍ منه، وبه قالت الثَّلاثة؛ أي: الشَّافعيُّ ومالكٌ وأحمدُ رحمهم الله تعالى، وقال أبو حنيفة: يجوز الشُّرب في الإناء المفضَّض والرُّكوب في السَّرج المفضَّض والجلوس على الكرسيِّ المفضَّض والسَّرير المفضَّض إذا كان يتقي موضع الفضَّة، معناه: أنَّه لا بأس بالشرب في الآنية المفضَّضة والمذهبة إذا وضع فمه على العودِ، وفي الكرسيِّ والسَّرير يقعد على العود والخشب دون الذَّهب والفضَّة، ولأبي حنيفة ما روي عن أنسي: أنَّ قدحَ النَّبيُّ انكسر، فاتَّخذ مكان الشَّعب سلسلة من فضّةٍ، رواه البخاريُّ، ولأحمد عن عاصم الأحول قال: رأيت عند أنسي قدحَ النَّبيُّ فيه ضبَّة فضّةٍ، وإن التَّفضيض ونحوه تابعٌ، ولا معتبر بالتَّوابع، فلا يكره، كالجبَّة المكفوفة بالحرير، والعلم في الثوب، ومسمارِ الذَّهب في الفُصُّ، وقال الزَّيلعيُّ: روي أنَّ هذه المسألة وقعت في مجلسِ أبي جعفرِ الدَّوانقيِّ، وأبو حنيفة وأثمَّة عصره حاضرون، فقالت الأتيعيُّ: روي أنَّ هذه المسألة وقعت في مجلسِ أبي جعفرِ الدَّوانقيِّ، وأبو حنيفة وأثمَّة عصره حاضرون، فقالت الأتهة: يكره، وأبو حنيفة رحمه الله ساكنٌ، فقيل له: ما تقول؟ فقال: إنْ وضع فاه في موضع الفضَّة؛ يكره وإلا؛ فلا، فقيل له: من أبن ذلك؟ فقال: أرأيتَ لو كان في إصبعه خاتمٌ فشرب من كفّه أيكره ذلك؟ فوقف الكلُّ، وتعجَّب أبو جعفرِ من جوابه، انتهى، وقولُ محمَّدِ يروى مع أبي حنيفة، ويروى مع أبي يوسف. هذا حاصل ما في وتعجَّب أبو جعفرِ من جوابه، انتهى، وقولُ محمَّدِ يروى مع أبي حنيفة، ويروى مع أبي يوسف. هذا حاصل ما في القاضى خان» و«رد المحتار» و«البناية» و«الهلاء في موسَّد المحتار» و«البناية» و«الهداية». م

شَيٌّ مِن ذَلِكَ، فَإِنَّمَا يُجَرِجِرُ فِي بَطنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ»، رواه الدَّارقطنيُّ (١).

٥٤٥٩ وروى البخاريُّ (٢): عَن أَنْسٍ ﷺ أَنَّ قَدَحَ النَّبِيِّ ﷺ انكَسَرَ، فَاتَّخَذَ مَكَانَ الشَّعبِ سِلسِلَةً مِن فِضَّةٍ.

٥٤٦٠ - وفي رواية لأحمد (٣): عَن عاصم الأحول قَالَ: رَأَيتُ عِندَ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ ﷺ قَدَحًا كَانَ لِلنَّبِ عَلَيْهُ فِيهِ ضَبَّةُ فِضَةٍ.

١٦١ه - وعَنِ الزُّهرِيِّ عَن عُروةَ عَن عَائِشَةَ ﴿ مَا اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْ

٥٤٦٧ - وعَن عَائِشَةَ ﴿ قَالَت: كَانَ النَّبِيُ ﷺ يُستَعذَبُ لَهُ المَاءُ مِن بُيُوتِ السُّقيَا، قَالَ قُتيبَةُ: عَينٌ بَينَهَا وَبَينَ المَدِينَةِ يَومَانِ، رواه أبو داودَ^(٥).

٥٤٦٣ - وعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ عَهَّ قَالَ: قال رَسُولُ اللهِ عَهَّى: ﴿إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا؛ فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِيهِ، وَزِدْنَا مِنْهُ، فَإِنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ يُجْزِئُ مِنَ لَنَا فِيهِ، وَزِدْنَا مِنْهُ، فَإِنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ يُجْزِئُ مِنَ الطَّعَام وَالشَّرَابِ إِلَّا اللَّبَنُ»، رواه التِّرمذيُّ وأبو داودَ (١٠).

قولُه: «الضَّبَّة»: هي قطعة عريضةٌ من أيِّ معدنٍ يصلح بها ما كُسر، ينظر: «تعليق المسند».

⁽١) الدَّار قطنيُّ، ك: الطَّهارة، ب: أواني الدَّهب والفضَّة، ح: (٩٦)، ونحوه في «السنن الكبرى» للنَّسائيِّ ح: (٦٨٥١)، وقال الدَّار قطنيُّ: (١/٥٦): (إسنادُه حسنُّ).

⁽٢) البخاريُّ، ك: فرض الخمس، ب: ما ذكر من درع النَّبِيِّ عَلَيْهُ، ح: (٣١٠٩).

⁽٣) أحمدُ، ح: (١٢٤١٠).

⁽٤) التَّرمذيُّ، أبواب الأشربة، ب: ما جاء أيُّ الشَّراب كان أحبَّ إلى رسول الله ﷺ، ح: (١٨٩٥)، وصحَّح إرسالَه، وأخرجه النَّسائيُّ في «الكبرى»، ك: الأشربة، ب: ذكر الأشربة المباحة، ح: (٦٨١٥)، وأحمد، ح: (٢٤١٠)، وصحَّحه المحاكم والذَّمبيُّ: (٧٢٠٠).

⁽٥) أبو داود واللَّفظ له، ك: الأشربة، ب: في إيكاء الآنية، ح: (٣٧٣٥)، وصحَّحه ابن حبَّان، ح: (٥٣٣٢).

⁽٦) أبو داودَ واللَّفظ له، ك: الأشربة، ب: ما يقول إذا شرب اللَّبن، ح: (٣٧٣٠)، والتِّر مذيُّ، أبواب الدَّعوات، ب: ما يقول إذا أكل طعامًا، ح: (٣٤٥٥)، وقال: (حديثٌ حسنٌ).



٥٤٦٤ عَن أَنْسٍ هُ قَالَ: لَقَد سَقَيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ بِقَدَحِي هَذَا الشَّرَابَ كُلَّهُ: العَسَلَ، وَالنَّبِيذَ(١)، وَالمَاءَ، وَاللَّبَنَ، رَوَاهُ مُسلمٌ(٢).

٥٤٦٥ ـ وَعَن عَائِشَةَ ﴿ قَالَت: كُنَّا (٣) نَنْبِذُ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ فِي سِقَاءِ يُوكَى أَعْلَاهُ وَلَهُ عَزْلَاءُ، نَنْبِذُهُ عُدُوةً فَيُشْرَبُهُ عُدُوةً، رواه مسلمٌ (١٠).

٥٤٦٦ وَعن ابن عَبَّاسٍ عُنَّهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ عَيْلَةِ يُنْتَبَذُ لَهُ أَوَّلَ اللَّيْلِ، فَيَشْرَبُهُ (٥) إِذَا أَصْبَحَ

(١) قولُه: «والنَّبيذ»: قال في «المرقاة»: (وهذا النَّبيذ له منفعةٌ عظيمةٌ في زيادة القوَّة، قال ميرك: وهو حلالٌ اتَّفاقًا ما دام حلوًا ولم ينته إلى حدِّ الإسكار؛ لقولِه ﷺ: «كل مسكر حرامٌ»). م

(٢) مسلمٌ، ك: الأشربة، ب: إباحة النّبيذ الذي لم يشتدّ، ح: (٥٢٣٥).

(٣) قولُه: «كنَّا ننبذ لرسول الله ﷺ»: قال النَّوويُّ: (فيه دلالةٌ على جواز الانتباذ، وجواز شرب النَّبيذ ما دام حلوّا لم يتغيَّر ولم يغل، وهذا جائزٌ بإجماع الأمَّة). م

(٤) مسلمٌ، ك: الأشربة، ب: إباحة النّبيذ الذي لم يشتدّ، ح: (٢٣٢).

وفي «المفاتيح في شرح المصابيح»: (٤/ ٥٣٨): قولُها: «ننبذُ»؛ أي: يطرح تمرًا أو زبيبًا أو عسلًا في الماءِ ليحلو الماءُ، «يوكأ أعلاه»؛ أي: يشدُّ فمُ السَّقاء؛ أي: فم الذي يصبُّ فيه الماءُ، «وله عزلاء»: العزلاء: فم القِربة؛ يعني: له ثقبةٌ يشرب منها الماءُ.

(٥) قولُه: «فيشربه إذا أصبح يومَه ذلك... إلخ»: قال النَّوويُّ: (وأمَّا قولُه في حديث عائشة المتقدِّم: «ننبذه غدوةً فيشربه عشاءً... إلخ»؛ فليس مخالفاً لحديث ابن عبَّاسٍ هذا في الشُّربِ إلى ثلاثٍ؛ لأنَّ الشُّربَ في يومٍ لا يمنع الزِّيادة، وقال بعضهم: لعلَّ حديث عائشة كان زمن الحرِّ حيث يخشى فساده في الزِّيادة على يوم، وحديثُ ابن عبَّاسٍ في زمنِ =

يَوْمَهُ ذَلِكَ، وَاللَّيْلَةَ الَّتِي تَجِيءُ، وَالْغَدَ وَاللَّيْلَةَ الْأُخْرَى، وَالْغَدَ إِلَى الْعَصْرِ، فَإِنْ(١) بَقِيَ شَيءٌ؛ سَقَاهُ الخَادِمَ، أَو أَمَرَ بِهِ فَصُبّ، رواه مسلمٌ(٢).

٧٤٦٧ - وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ: أَنَّ (٣) رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنِ الدُّبَّاءِ وَالحَنتَمِ، وَالمُزَفَّتِ، وَالنَّقِيرِ، وَأَمَرَ أَن يُنبَذَ فِي أَسقِيَةِ الأَدَم، رواه مسلمٌ (١٠).

٥٤٦٨ وفي رواية للبخاريِّ (٥): عن عَبدِاللهِ بنِ أَبِي أَوفَى ﷺ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ الجَرِّ

- (۱) قولُه: «فإنْ بقي شيءٌ؛ سقاه الخادم أو أمرَ به فصُبّ»: قال النّوويُّ: (وأمّا سقيُه الخادم بعد الثّلاث وصبّه؛ فلأنّه لا يُؤمن بعد الثّلاث تغيّره، وكان النّبيُ عَلَيْ يتنزَّه عنه بعد الثّلاث، وقولُه: «سقاه الخادم وصبه»؛ معناه: تارة يسقيه الخادم، وتارة يصبّه، وذلك الاختلاف لاختلاف حال النّبيذ، فإنْ كان لم يظهر فيه تغيرٌ ونحوه من مبادئ الإسكار؛ سقاه الخادم، ولا يريقه؛ لأنّه مالٌ يحرم إضاعتُه، ويترك شربه تنزُّها، وإنْ كان قد ظهر فيه شيءٌ من مبادئ الإسكار والتّغير؛ أراقه؛ لأنّه إذا أسكر صار حرامًا ونجسًا فيراق، ولا يسقيه الخادم؛ لأنّ المسكر لا يجوز سقيه الخادم، كما لا يجوز شربُه، وأمّا شربه على قبل الثّلاث؛ فكان حيث لا تغيرُ ولا مبادئ تغيرُ ولا شكّ أصلًا). م
 - (٢) مسلمٌ، ك: الأشربة، ب: إباحة النّبيذ الذي لم يشتدّ، ح: (٥٢٢٦).
- (٣) قولُه: «أنَّ رسول الله ﷺ نهى عن الدُّبَاء... إلخ»: (وكان ذلك في أول الإسلام خوفًا من أنْ يصير مسكرًا، ولا يعلم
 به، فلمًا طال الزَّمان، وعلم حرمة الشُّكر واشتهرت؛ أبيح الانتباذُ في كلِّ وعاءٍ)، كذا في «المرقاة». م
- (٤) مسلم، ك: الأشربة، ب: النّهي عن الانتباذ في المزفّتِ والدُّبّاء، ح: (٥١٩٥). قولُه: «الدُّبّاء»: جرازٌ خضرٌ، «النّقير»: أصل خوله: «الدُّبّاء»: القرعُ، والواحدةُ دُبّاءٌة، ووزنه فُعّالٌ، ولامه همزةٌ كالقِثّاء، «الحنتم»: جرازٌ خضرٌ، «النّقير»: أصل خشبة ينقر، «المزفّت»: الوعاء المطليُّ بالزفت، وهي أوعيه تسرع بالشّدَّة في الشَّراب، «الفائق في غريب الحديث»: (٢/٧١).
- (٥) البخاريُّ، ك: الأشربة، ب: ترخيص النَّبِيِّ قَيِّ في الأوعية والظُّروف بعد النَّهي، ح: (٥٩٦). قال ابن بطَّالي: اختلف العلماء في هذا الباب على أقوالي، فذهب مالكٌ إلى جواز الانتباذ في جميع الظُّروف غير الدُّبًاء والمزفَّت؛ فإنَّه كره الانتباذ فيهما، ولم ينسخ عنده، وقال أبو حنيفة وأصحابه: الانتباذ في جميع الأوعية كلِّها مباحٌ،=

يُؤمن فيه التَّغيُّر قبل الثَّلاث، وقيل: حديث عائشة محمولٌ على نبيلٍ قليلٍ يفرَغ في يومه، وحديث ابن عبَّاسٍ في كثيرٍ لا
 يفرغ فيه). م

الأَخضَرِ، قُلتُ: أَنشرَبُ فِي الأَبيضِ؟ قَالَ: «لاً».

٥٤٦٩ وروى مسلمُ (١٠): عَنِ بُرَيدَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «نَهَيْتُكُمْ عَنِ الظُّرُوفِ، وَإِنَّ الظُّرُوفَ ـ أَوْ ظَوْفًا ـ لَا يُحِلُّ شَيْئًا وَلَا يُحَرِّمُهُ، وَكُلُّ مُسْكِرِ حَرَامٌ».

٤٧٠ - وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ (٢): «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنِ الْأَشْرِبَةِ فِي ظُرُوفِ الْأَدَمِ، فَاشْرَبُوا (٣) فِي كُلِّ وِعَاءِ
 غَيْرَ أَنْ لَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا » (٤).

١٧١ه - وعَن جَابِرٍ ﷺ قَالَ: كَانَ^{٥)} يُنْتَبَدُ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ فِي سِقَاءِ، فَإِذَا لَمْ يَجِدُوا سِقَاءً؛ نُبِذَ لَهُ فِي تَوْرِ مِنْ حِجَارَةٍ، رواه مسلمٌ^{٦)}.

٥٤٧٢ ـ وعَن أَبِي مَالِكِ الأَشْعَرِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَيَشْرَبَنَ^(٧) نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي

^{= «}شرح صحيح البخاري» لابن بطَّال: (٦/ ٥٧).

⁽١) مسلمٌ، ك: الأشربة، ب: النَّهي عن الانتباذ في المزفَّت، ح: (٥٢٠٨).

⁽٢) مسلمٌ، ك: الأشربة، ب: النَّهي عن الانتباذ في المزفَّت، ح: (٥٢٠٩).

⁽٣) قولُه: «فاشربوا في كلِّ وعاءِ... إلخ؛»: لذلك قال في «الدر المختار»: (وحلَّ الانتباذُ لَّ اتَّخاذ الَّنبيذ في الدُّبَّاء): جمع دُبَّاءةٍ وهو القرع، (والحنتم) جرَّةٌ خضراء، (والمزفَّت): المطليُّ بالزِّفتِ؛ أي: القير، (والنَّقير): الخشبة المنقورة، وما ورد من النَّهي نُسخ. م

⁽٤) قال عليُّ القاري: (٧/ ٢٧٥٧): (وهو من بديع الأحاديث، حيث جمع بين النَّاسخ والمنسوخ). م

⁽٥) قولُه: «كان ينتبذ لرسول الله ﷺ في تَورِ من حجارة»: قال النَّوويُّ: (فيه التَّصريح بنسخ النَّهي عن الانتباذ في الأوعية الكثيفة كالدُّبَّاء والحنتم والنَّقير وغيرها؛ لأنَّ تَور الحجارة أكثف من هذه كلِّها وأولى بالنَّهي منها، فلمَّا ثبت أنَّه ﷺ الكثيفة كالدُّبَّاء والحنتم والنَّقير وغيرها؛ لأنَّ تَور الحجارة أكثف من هذه كلِّها وأولى بالنَّهي منها، فلمَّا ثبت أنَّه ﷺ التَبدُ والحبنبوا كلَّ انتبذ له فيه؛ دلَّ على النَّسخ، وهو موافَّق لحديث بريدة الذي مضى: «كنتُ نهيتُكم عن الأوعية فانتبذوا، واجتنبوا كلَّ مسكِر»). م

⁽٦) مسلمٌ، ك: الأشربة، ب: النَّهي عن الانتباذ في المزفَّت، ح: (٥٢٠٦).

⁽٧) قولُه: «ليشربنَّ ناسٌ من أمَّتي الخمرَ يسمُّونها بغير اسمها»: اعلم أنَّ جميعَ ما يستخرج منه الأشربةُ أربعةٌ: العنب والتَّمر والرَّبيب والحبوبُ والحنطةُ والشَّعيرُ والذُّرةُ، ثم الماء المستخرج منها حالتان: نِيْءٌ ومطبوخٌ، والمطبوخُ قـد=



الْخَمْرَ، يُسَمُّونَهَا بِغَيْرِ اسْمِهَا»، رواه أبو داود، وابن ماجه(١).



يطبخ حتى يبقى ثلثُه، وقد يطبخ حتى يبقى ثلثاه، وقد يطبخ حتى يبقى نصفُه، والحرامُ من الأشربة أيضًا أربعةٌ، والحلال أيضًا أربعةٌ، كما في «الدرر» فحكم الأشربة الأربعة التي هي حلالٌ إذا غلَتْ واشتدَّتْ أنَّ القليلَ؛ أي: القدر غير المسكرِ منها حلالٌ إذا كان بقصد التَّقوِّي على العبادة، وحرامٌ بقصد التَّلقي، والكثيرُ؛ أي: القدر المسكرُ منها حرامٌ، وهذا مذهب أبي حنيفة، وهو قول أبي يوسف، وأمَّا الشَّافعيُّ وأحمدُ ومالكٌ ومحمَّدُ بن الحسن فذهبوا إلى أنَّ المسكرَ المائعَ من كلِّ شيء يحرم قليلُه وكثيرُه، أسكر أم لم يسكر، وأفتى أرباب الفتوى منَّا بقول محمَّد بن الحسن، فالمراد الأشربة الأربعة التي هي حلالٌ عند الشَّيخين إذا غلتْ واشتدَّتْ، وإلا؛ فلا تحرم كغيرها اتَّفاقًا، قلت: ليس في هذا الحديث حجَّةٌ على أبي حنيفة؛ لأنَّه لم يسمَّ الخمر بغير اسمها، وهو يقول بمثل ما قال ابن مسعودٍ ووكيعٌ وسفيانُ النوريُّ والأوزاعيُّ وغيرهم، وقد تقدَّم تفصيله مع دلائله في باب بيان الخمر ووعيد شاربها، فإنْ شئت؛ فارجع إليه، بل المراد بهذا الحديث ما يسمِّيه النَّاس الخمرَ بغير اسمها، كالشَّراب المفرح وعرق النَّشاط وشراب الصَّالحين، ويزعمون أنَّها غير محرَّم، وهم فيه كاذبون؛ لأنَّ كلَّ مسكرٍ حرامٌ، فالمدار على حرمة المسكرِ، فلا ينفع تسميتُه بغير اسمها. م

⁽۱) ابن ماجه واللَّفظ له، أبواب الفتن، ب: العقوبات، ح: (۲۰۲۰)، أبو داود، ك: الأشربة، ب: في الدَّاذيِّ، ح: (٣٦٨٨)، و صحَّحه ابن حبَّان: (٦٧٥٨).



٣٧٤٥ عن جَابِرِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِذَا كَانَ جُنْحُ اللَّيْلِ، أَوْ أَمْسَيْتُمْ؛ فَكُفُّ وا(١) صِبْيَانَكُمْ، فَإِنَّ الشَّيَاطِينَ تَنْتَشِرُ حِينَئِذٍ، فَإِذَا ذَهَبَ سَاعَةٌ مِنَ اللَّيْلِ؛ فَحُلُّوهُمْ، فَأَغْلِقُوا الأَبْوَابَ وَاذْكُرُوا(٢) اسْمَ اللهِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لاَ يَفْتَحُ بَابًا مُغْلَقًا، وَأَوْكُوا قِرَبَكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللهِ، وَخَمِّرُوا آنِيَتَكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللهِ، وَلَوْ أَنْ تَعْرُضُوا عَلَيْهَا شَيْعًا، وَأَطْفِئُوا مَصَابِيحَكُمْ»، متَّفقٌ عليه (٣).

٤٧٤ - وفي رواية للبخاريِّ (٤): قَالَ: «خَمِّرُوا الآنِيّة، وَأُوكُوا الأسقِيّة، وَأَجِيفُوا الأَبْوَاب، وَاكفِتُوا

⁽۱) قولُه: «فكفُّوا صبيانكم... إلخ»: قال في «المسوى»: (وعلى هذا عملُ أهل العلم)، وقال في «المرقاة»: (قال القرطبيُّ: جميع أوامر هذا الباب من باب الإرشاد إلى المصلحة، ويحتمل أنْ تكون للنَّدب، لا سيَّما فيمن ينوي امتثالَ الأمر. والإغلاق مقيَّدٌ باللَّيل، والأصل في جميع ذلك يرجع إلى الشَّيطان، فإنَّه هو الذي يسوق الفارة إلى الإحراقِ). م

⁽٢) قولُه: «واذكروا اسمَ الله»: قال النَّوويُّ: (فيه جملٌ من أنواع الخير والآداب الجامعة، جِماعُها تسميةُ الله تعالى في كلِّ حركةٍ وسكونٍ؛ لتحصيل السَّلامة من الآفات الدُّنيويَّة والأخرويَّة)، كذا في «المرقاة». م

⁽٣) البخاريُّ، واللَّفظ له، ك: الأشربة، ب: تغطية الإناء، ح: (٥٦٢٣)، ومسلمٌ، ك: الأشربة، ب: استحباب تخمير الإناء، ح: (٥٢٥٠).

قولُه: «جنح اللَّيل»: هو بضمِّ الجيم وكسرها لغتان مشهورتان، وهو ظلامُه، ويقال: أجنحَ اللَّيلُ؛ أي: أقبل ظلامُه، وأصل الجنوح الميل، «شرح النووي على مسلمٍ»: (٧/ ٤٨). قولُه: «وخمِّروا»: من التَّخمير، وهو التَّغطية، «العمدة»: (٣١/ ٢١٤).

⁽٤) البخاريُّ، ك: بدء الخلق، ب: خمسٌ من الدَّوابِّ فواسقُ يقتلنَ في الحرم، ح: (٣٣١٦). وفي «مصابيح الجامع»: (٧/ ٩٠): «وأجيفوا الأبوابَ»؛ أي: أغلقوها، «واكفتوا صبيانكم»؛ أي: ضُمُّوهم، «الفويسقة»: هي الفأرة، وفي «إكمال المعلم»: (٦/ ٢٤٧): «وأوكوا»؛ أي: شُدُّوا فمَه بالوكاء، وهو الخيط الذي يشدُّ به ويربط.

صِبيَانَكُم عِندَ العِشَاءِ، فَإِنَّ لِلجِنِّ انتِشَارًا وَخَطفَةً، وَأَطفِئُوا المَصَابِيحَ عِندَ الرُّقَادِ، فَإِنَّ (١) الفُوَيسِقَةَ رُبَّمَا اجترَّتِ الفَتِيلَةَ، فَأَحرَقَت أَهلَ البَيتِ».

٥٧٥ - وفي رواية لمسلم (٢): قال: «غَطُّوا الْإِنَاءَ، وَأَوْكُوا السِّقَاءَ، وَأَغْلِقُوا الْبَابَ، وَأَطْفِتُوا السِّرَاجَ،
 فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَحُلُّ سِقَاءً، وَلَا يَفْتَحُ بَابًا، وَلَا يَكْشِفُ إِنَاءً، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَحَدُكُمْ إِلَّا أَنْ يَعْرُضَ عَلَى إِنَائِهِ عُودًا، وَيَذْكُرَ اسْمَ اللهِ، فَلْيَفْعَلْ، فَإِنَّ الْفُويْسِقَةَ تُضْرِمُ عَلَى أَهْلِ الْبَيْتِ بَيْتَهُمْ».

٥٤٧٦ - وفي روايةٍ له (٣): قال: «لَا تُرْسِلُوا فَوَاشِيكُمْ وَصِبْيَانَكُمْ إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ حَتَّى تَذْهَبَ فَحْمَةُ الْعِشَاءِ، فَإِنَّ الشَّيَاطِينَ تَنْبَعِثُ إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ حَتَّى تَذْهَبَ فَحْمَةُ الْعِشَاءِ».

٧٧٧ - وفي روايةٍ له (٤): قال: «غَطُّوا الْإِنَاءَ، وَأَوْكُوا السِّقَاءَ، فَإِنَّ فِي السَّنَةِ لَيْلَةً يَنْزِلُ فِيهَا وَبَاءٌ، لَا يَمُرُّ بِإِنَاءٍ لَيْسَ عَلَيْهِ وِكَاءٌ، إِلَّا نَزَلَ فِيهِ مِنْ ذَلِكَ الْوَبَاءِ».

٥٤٧٨ - وَعَنهُ ﷺ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: ﴿إِذَا سَمِعْتُمْ نُبَاحَ الْكِلابِ، وَنَهِيقَ الْحَمِيرِ مِنَ اللَّيْلِ؛ فَتَعَوَّذُوا بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِنَّهُنَّ يَرَيْنَ مَا لَا تَرَوْنَ، وَأَقِلُّوا الْخُرُوجَ إِذَا هَدَأَتِ الأَرْجُلُ، فَإِنَّ اللهَ ﷺ يَبُثُّ مِنْ خَلْقِهِ مِنْ لَيْلِهِ مَا يَشَاءُ، وَأَجِيفُوا الأَبْوَابَ، وَاذْكُرُوا اسْمَ اللهِ عَلَيْهِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَفْتَحُ بَابًا إِذَا

⁽١) قولُه: «فإنَّ الفويسقة ربَّما اجترَّتِ الفتيلة فأحرقت أهلَ البيت»: قال النَّوويُّ: (هذا عامٌّ بدخل فيه السِّراج وغيره، وأمَّا القناديل المعلَّقة؛ فإنْ خيفَ بسببها حريقٌ؛ دخلت في ذلك، وإلا فلا بأسَ؛ لانتفاء العلَّة)، كذا في «المرقاة». م

 ⁽۲) مسلم، ك: الأشربة، ب: استحباب تخمير الإناء، ح: (٥٢٤٦).
 وفي «كشف المناهج»: (٣/ ٥٣٧): «وتضرم»؛ أي: تحرق سريعًا، وهو بضم التَّاء وإسكان الضَّاد المعجمة.

⁽٣) مسلم، ك: الأشربة، ب: استحباب تخمير الإناء، ح: (٥٢٥٣). قولُه: «الفواشي»: كلَّ منتشرٍ من المال كالإبل والغنم وسائر البهائم وغيرها، وهي جمع فاشية؛ لأنَّها تفشو؛ أي: تنتشر في الأرض، وقوله: «فحمة العِشاء»: ظلمتها وسوادها، وفسَّرها بعضُهم هنا بإقباله وأوَّلِ ظلامه، وكذا ذكره صاحب «نهاية الغريب»، قال: ويقال للظُّلمة التي بين صلاتي المغرب والعِشاء: الفحمة، وللَّتي بين العشاء والفجر العسعسة، «شرح النووي على مسلم»: (٧/ ٩٤).

⁽٤) مسلمٌ، ك: الأشربة، ب: استحباب تخمير الإناء، ح: (٥٢٥).

أُجِيفَ، وَذُكِرَ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ، وَغَطُّوا الْجِرَارَ، وَاكْفُوا الآنِيَةَ، وَأَوْكُوا الْقِرَبَ»، رواه في «شرح السنة»، وَرَوَى أُحمَدُ وَالبُخَارِيُّ فِي «تُستَدرِكِه» عَنهُ نَحوَهُ(١).

٥٤٧٩ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: جَاءَ أَبُو حُمَيدٍ ـ رَجُلٌ مِنَ الأَنصَارِ ـ مِنَ النَّقِيعِ بِإِنَاءٍ مِن لَبَنِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ.

٥٤٨٠ و عَن سَالِمٍ عَن أَبِيهِ هُ عَنِ النَّبِيِّ عَنِ النَّبِيِّ عَنِ النَّبِيِّ عَنِ النَّبِيِّ عَن أَبِيهِ مَن أَبِيهِ هُ عَنِ النَّبِيِّ عَن أَلِيهِ النَّارِ فِي بُيُوتِكُم حِينَ تَنَامُونَ»، مَتَّفَقٌ عليه (٣).

١٨١ ٥ - وَعَن أَبِي مُوسَى ﴿ قَالَ: احتَرَقَ بَيتٌ بِالمَدِينَةِ عَلَى أَهلِهِ مِنَ اللَّيلِ، فَحُدِّثَ بِشَأنِهِمُ النَّبِيُ ﷺ، قَالَ: ﴿ إِنَّ هَذِهِ النَّارَ إِنَّمَا هِيَ عَدُوٌ لَكُم فَإِذَا نِمتُم؛ فَأَطفِتُوهَا عَنكُم »، متَّفقٌ عليه (٤٠).

٥٤٨٢ - وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: جَاءَتْ فَأْرَةٌ فَأَخَذَتْ تَجُرُّ الْفَتِيلَةَ فَجَاءَتْ بِهَا، فَٱلْقَتْهَا بَيْنَ
 يَدَيْ رَسُولِ اللهِ ﷺ عَلَى الْخُمْرَةِ الَّتِي كَانَ قَاعِدًا عَلَيْهَا، فَأَحْرَقَتْ مِنْهَا مِثْلَ مَوْضِعِ الدِّرْهَمِ، فَقَالَ: «إِذَا نِمْتُمْ

⁽۱) البغويُّ في «شرح السنة»، ك: الأشربة، ب: إيكاء الأسقية وتخمير الآنية، ح: (٣٠٦٠)، وقال: (حديثٌ صحيحٌ)، وأخرجه أبو داود، ك: النَّوم، ب: ما جاء في الدِّيك والبهائم، ح: (١٠١٥ ـ ١٠٤٥)، وأحمد: (١٤٢٨٣)، وصحَّحه المحاكم وسكت الدَّهبيُّ عنه: (٧٧٦٢)، وصحَّحه ابن حبَّان، ح: (١٥١٥).

 ⁽٢) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: الأشربة، ب: شرب اللَّبن، ح: (٥٦٠٦)، ومسلمٌ، ك: الأشربة، ب: في شرب النَّبيذ وتخمير الإناء، ح: (٥٢٤٢).

وفي «اللَّمعات»: (٧/ ٣٢٦): وقولُه: «النَّقيع» بفتح النون: موضع بوادي العقيق، حماه رسول الله عَلَيْ لإبل الصَّدقة وغيرها، ووادي العقيق وادٍ مشهورٌ من أودية المدينة الطَّيِّبة، ذكره في «كتاب الحج»، وقد يقرأ: «بقيع» بالباء الموحدة: مقبرةُ المدينة مشهورٌ، والصَّحيح هو الأوَّل، كذا قيل.

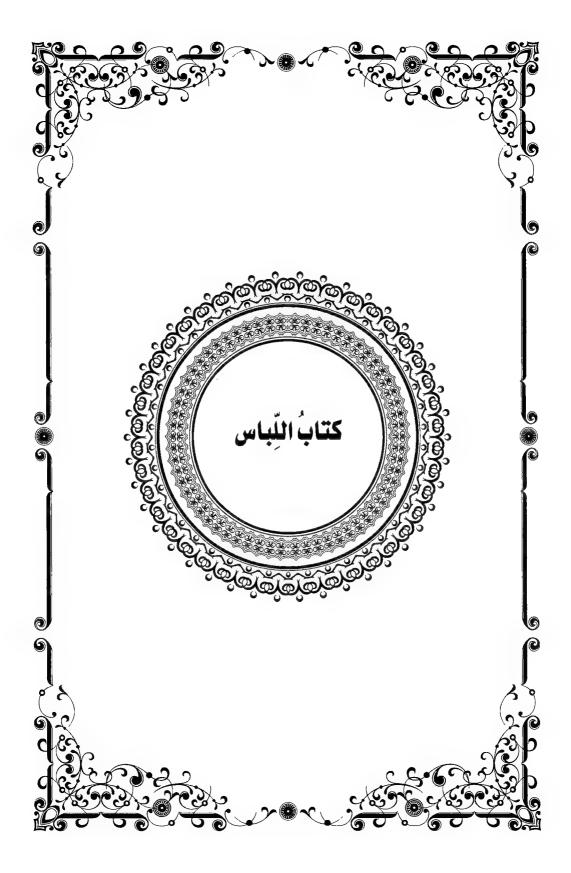
⁽٣) البخاريُّ، ك: الاستئذان، ب: لا تترك النَّار في البيت عند النَّوم، ح: (٦٢٩٣)، ومسلمٌ، ك: الأشربة، ب: استحباب تخمير الإناء، ح: (٥٢٥٧).

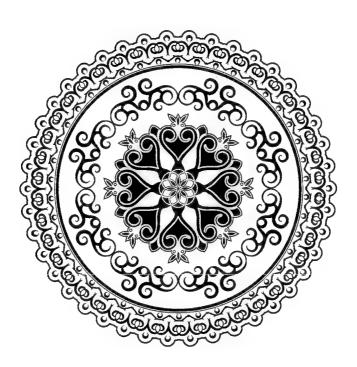
⁽٤) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: الاستئذان، ب: لا تترك النَّار في البيت عند النَّوم، ح: (٦٢٩٤)، ومسلمٌ، ك: الأشربة، ب: استحباب تخمير الإناء، ح: (٥٢٥٨).

فَأَطْفِئُوا سُرُجَكُمْ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَدُلُّ مِثْلَ هَذِهِ عَلَى هَذَا فَتُحْرِقَكُمْ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ(١).



⁽١) أبو داود واللَّفظ له، ك: الأدب، ب: في إطفاء النَّار باللَّيل، ح: (٥٢٤٧)، والبخاريُّ في «الأدب» ح: (١٢٢٢)، وصحَّحه ابن حبَّان: (٥١٩٥).







وقولِ الله ﷺ: ﴿ يَنَهَىٰ اَدَمَ قَدَّ أَنَزَلْنَا عَلَيْكُولِياسَا يُوَرِى سَوْءَ يَدَكُمْ وَدِيشَا وَلِياسُ النَّقُوى ذَلِكَ خَيْرٌ ﴾ [الأعراف: ٢٦]، وقوله تعالى: ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَـةَ اللَّهِ النَّيِجَ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ - وَالطَّيِبَنتِ مِنَ ٱلرِّذْقِ ﴾ [الأعراف: ٣٢].

٥٤٨٣ - عَن أَنْسِ عَهِهُ قَالَ: كَانَ (١) أَحَبُّ الثِّيَابِ إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْهُ أَن يَلبَسَهَا الحِبَرة، متَّفقٌ عليه (١).

١٨٤٥ - وعَنه هُ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ كَانَ شَاكِيًا، فَخَرَجَ يَتَوكَّأُ عَلَى أُسَامَةَ، وَعَلَيهِ ثُوبٌ قِطرِيٌّ قَد تَوشَّحَ بِهِ، فَصَلَّى بِهِم، رواه البغويُّ في «شرح السُّنَّة»(٣).

٥٨٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﷺ قَالَتْ: كَانَ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ ثَوْبَانِ قِطْرِيَّانِ غَلِيظَانِ، فَكَانَ إِذَا قَعَدَ فَعَرَقَ، ثَقُلَا عَلَيْهِ، فَقَدِمَ بَزُّ مِنَ الشَّامِ لِفُلَانِ اليَهُودِيِّ، فَقُلْتُ: لَوْ بَعَثْتَ إِلَيْهِ، فَاشْتَرَيْتَ مِنْهُ ثَوْبَيْنِ إِلَى المَيْسَرَةِ،

(١) قولُه: «كان أحبُّ الثِّياب إلى النَّبِيِّ عَلَيْهُ أَنْ يَلبِسها الحِبرَةَ»: (قال الجزريُّ: وفيه دليلٌ على استحباب لُبس الحِبرَة، وعلى جواز لُبس المُخطَّط، قال ميركُ: وهو مُجمَعٌ عليه). قاله في «المرقاة»، وكذا قال النَّوويُّ. م

(٢) البخاريُّ واللَّفظُ له، اللِّباس، ب: البُرود والحِبَرَة والشَّملَة، ح: (٥٨١٣)، ومسلمٌ، ك: اللَّباس، ب: فضل لباس ثياب الحِبَرة، ح: (٤٤١).

وفي «شرح المصابيح» لابن الملِك (٥/٧): («الحِبَرة»: وهي على وزن العِبَه، البُردُ اليَمنيُّ المخطَّطُ، وقد تُفتَح الحاءُ).

 (٣) البغويُّ في «شرح السُّنَّة»، ك: اللَّباس، ب: الثَّياب المصبوغة، ح: (٢٩٨٦)، وهو في «الشَّمائل المحمَّديَّة» للتِّرمذيِّ ط المكتبة التِّجاريَّة، ح: (٦٠)، وحسَّنه ابنُ حجر في «الهداية» (٤/ ٢١٠).

وفي «شرح المصابيح» لابن الملِك (٥/ ٣١): («شاكيًا»؛ أي: مريضًا، «قِطر»: بكسر القاف، وسكون الطَّاء: نوعٌ من بُرود اليمن فيه حُمرةٌ، وقيل: حلَّةٌ جيِّدةٌ تُحمل من قِبَل البحرين، «قد توشَّح به»؛ أي: ألقى ذلك الثَّوبَ على عاتقيه؛ لأنَّه كان شبهَ رداء، وقيل: معناه أدخله تحت يده اليُمنى وألقاه على منكِبه الأيسر كما يَفعل المحرمُ، وقيل: تغشَّى به).

فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: قَدْ عَلِمْتُ مَا يُرِيدُ، إِنَّمَا يُرِيدُ أَنْ يَذْهَبَ بِمَالِي أَوْ بِدَرَاهِمِي، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «كَذَبَ، قَدْ عَلِمَ أَنِّي مِنْ أَثْقَاهُمْ لِلَّهِ، وَآدَاهُمْ لِلأَمَانَةِ»، رواه التِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ (١).

١٤٨٦ - وعَنها ﷺ قَالَت: صَنَعْتُ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ بُرْدَةً سَوْدَاءَ، فَلَبِسَهَا، فَلَمَّا عَرَقَ فِيهَا وَجَدَ
 ريحَ الصُّوفِ، فَقَذَفَهَا، رواه أبو داود (٢).

٣٠ ه - وَعَن أَبِي بُردَةَ هُ قَالَ: أَخرَجَت إِلَيْنَا عَائِشَةُ هُ كِسَاءً وَإِزَارًا غَلِيظًا، فَقَالَت: قُبِضَ ٣٠ رُوحُ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي هَذَينِ »، متَّفقٌ عليه ٤٠٠.

٥٤٨٨ - وعَن أُمِّ سَلَمَةَ ﴿ قَالَت: كَانَ أَحَبُّ الثِّيَابِ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ القَمِيصَ، رواه التَّرمذيُّ، وَأَبو داودَ ٥٠٠.

٤٨٩ ٥ _ وعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ رَهِ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ عَيَّا لِي كَانَ النَّبِي عَيْلَا يَلْبَسُ قَمِيصًا فَوقَ الكَعبَينِ، مُستَوِي (٦) الكُمَّينِ

(١) التِّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب البيوع، ب: ما جاء في الرُّخصة في الشِّراء إلى أجل، ح: (١٢١٣)، والنَّساثيُّ، ك: البيوع، ب: البيع إلى الأجل المعلوم، ح: (٤٦٢٨)، وقال التِّرمذيُّ: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ).

⁽۲) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: اللِّباس، ب: في السَّواد، ح: (٤٠٧٤)، وأحمدُ، ح: (٢٥٠٠٣)، وابنُ حِبَّانَ، ح: (٦٣٩٥)، وحسَّنه ابنُ حجرِ «الهداية» (٤/٢١٢).

⁽٣) قوله: «قُبِض روحُ رسول الله عليه في في هذين»: (قال النَّوويُّ: في أمثال هذا الحديث بيانُ ما كان عليه علي من الزَّهادة في الدُّنيا، والإعراض عن متاعها وملاذها، فيجِبُ على الأُمَّة أَنْ يَقتدوا، وأَنْ يقتفوا على أثَره في جميع سِيره). كذا في «المرقاة». م

⁽٤) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: اللباس، ب: الأكسية والخمائص، ح: (٥٨١٨)، ومسلمٌ، ك: اللِّباس، ب: التَّواضع في اللِّباس، ح: (٥٤٤٢).

⁽٥) أبو داود، ك: اللّباس، ب: ما جاء في القميص، ح: (٤٠٢٥)، والتّرمذيُّ، أبواب اللّباس، ب: ما جاء في القمص، ح: (١٧٦٢)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ)، وصحَّحه الحاكم، ووافقه اللّهبيُّ، (٢٠٤٧).

⁽٢) قولُه: «مُستوي الكُمَّين بأطراف أصابعه»: وقال في «ردِّ المحتار»: (اعلم أنَّ الكسوة منها فرضٌ، وهو ما يَستر العورة، ويَدفع الحرَّ والبرد، والأولى كونُه من القُطن، أو الكتَّان، أو الصُّوف على وفاق السُّنَّة بأنْ يكونَ ذيلُه لنصف =

بِأَطرَافِ أَصَابِعِهِ، رواه ابنُ حيَّان (١). وقال عليٌّ القاريُّ: (نقله في «الجامع الصَّغير» برواية ابن ماجه عنه)(٢).

• ٤٩ - وَعَن أَبِي كَبِشَةَ ﷺ قَالَ: كَانَ (٣) كِمَامُ أَصحَابِ رَسُولِ اللهِ بُطحًا، رواه التِّرمذيُّ (١).

ساقه، وكمُّه لرؤوس أصابعه، وفمُّه قدرُ شبرٍ). اهـ.

وفي «مرقاة الصُّعود»: (حديثُ الرُّسغ مخصوصٌ بالقميص الَّذي كان يلبَسه في السَّفر، وكان يلبَس في الحضر قميصًا من قطن، وكمَّاه من الأصابع، كذا ورد في حديثٍ رواه البيهقيُّ في «شُعَب الإيمان»، ورُوي فيه عن عليٍّ: كان يَمُدُّ كُمَّ القميص حتَّى إذا بلغ الأصابع قطع ما فضَلَ). م

(١) أبو الشَّيخ الأصبهانيُّ في «أخلاق النَّبِيِّ»، ح: (٢٤٥)، وأخرجه ابنُ ماجه عن ابن عبَّاسٍ، أبواب اللِّباس، ب: كُمِّ القميص كم يَكونُ؟، ح: (٣٥٧٧)، ولفظه: «كان رسولُ الله ﷺ يَلبَس قميصًا قصيرَ اليدَين، والطُّول».

قال البوصيريُّ في «الزَّوائد»: (في إسناده مسلمُ بنُ كيسانَ الكوفيُّ وهو متَّفقٌ على تضعيفه، ومدارُ الإسناد عليه، والحديثُ رواه البَرَّارُ من حديث أنسٍ، وله شاهدٌ من حديث أسماء بنت السَّكن رواه البَّرمذيُّ، وقال: حديثٌ حسنُّ)، وصحَّحه الحاكمُ، وخالفه الذَّهيعُ (٧٤٧)، ولفظُه: أنَّ النَّبيَ ﷺ لبس قميصًا، وكان فوق الكعبين، وكان كُمُّه مع الأصابع.

- (٢) هكذا في «المرقاة» (٧/ ٢٧٧٢)، والصَّوابُ ابنُ عساكرَ دون ابنِ ماجه. يُنظَر: «التَّنوير شرح الجامع الصَّغير» (٨/ ٦٢٨)، «التَّيسير بشرح الجامع الصَّغير» (٢/ ٢٨٤).
- (٣) قولُه: «كان كِمامُ أصحاب رسول الله ﷺ بُطحًا»: (الكِمامُ: بكسر الكاف، جمعُ كُمَّةِ بالضَّمَّ، كَقِبابِ وقَبَّةٍ، وهي القَلَسوةُ المدوَّرةُ، سُمِّيت بها؛ لأنَّها تُعطِّي الرَّأسَ، «بُطحًا»: بضمِّ الموحَّدة، فسكون المهمَلة، جمعُ بطحاءً؛ أي: كانت مبسوطةً على رؤوسهم؛ لازقة غير مرتفعةٍ عنها.

قال الطّيبيُّ: فيه أنَّ انتصابَ القَلَنسوة من السُّنَّة بمعزلٍ، وروى ابنُ عساكرَ بسندِ ضعيفٍ عن ابن عبَّاسٍ: أنَّه ﷺ كان يَلبَس ذواتَ الآذان في الحرب، قيل: هي جمعُ كُمَّ بالضَّمِّ، معنى بطحًا حينتُذِ: أنَّها كانت عريضةً واسعةً، فهو جمعُ أبطُّحٍ من قولهم للأرض المتَّسعة: بطحاءً، والمرادُ: أنَّها ما كانت ضيَّقةً روميَّةً أو هنديَّة، بل كان وُسعها مقدارُ شبرٍ). التقطته من «المرقاة».م

وقال في «العالمكيرية»: (ولا بأس بلبس القلانس، وقد صحَّ أنَّه عَيَّاتِهُ كان يلبسها). كذا في «الوجيز» للكردريّ. م

(٤) التّرمذيُّ، أبواب اللّباس، ب: كيف كان كِمامُ الصَّحابة، ح: (١٧٨٢)، وقال: (هذا حديثٌ منكرٌ، وعبدُالله بنُ بُسرٍ: بَصريٌّ هو ضعيفٌ عند أهل الحديث؛ ضعَفه يحيى بنُ سعيدِ وغيرُه، وبُطحٌ يعنى: واسعةً).

المَّرِمذيُّ (٢) اعتَمَّ سَدَلَ عِمَامَتَهُ بَينَ كَتِفَيهِ، رواه اللهِ ﷺ إِذَا (١) اعتَمَّ سَدَلَ عِمَامَتَهُ بَينَ كَتِفَيهِ، رواه التِّرمذيُّ (٢).

١٩٩٧ - وعَن عُبَادَةَ هِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «عَلَيكُم بِالعَمَاثِمِ، فَإِنَّهَا سِيمَا المَلَائِكَةِ وَأَرخُوا لَهَا خَلفَ ظُهُورِكُم»، رواه البيهقيُّ في «شُعَب الإيمان»(٣).

٥٤٩٣ - وعن رُكَانَةُ ﷺ عن النَّبِيِّ ﷺ قال: «فَرقُ مَا بَينَنَا وَبَينَ المُشرِكِينَ العَمَاثِمُ عَلَى القَلَانِسِ»، رواه التِّرمذيُّ (٤٠).

١٩٤٥ - وَعَن مُعَاوِيَةَ بِنِ قُرَّةَ عَن أَبِيهِ ﷺ قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فِي رَهْ طِ مِنْ مُزَيْنَةَ، فَبَا يَعْنَاهُ،
 وَإِنَّهُ (٥) لَمُطْلَقُ الْأَزْرَارِ، فَأَدْخَلْتُ يَلِي فِي جَيْبٍ قَمِيصِهِ، فَمَسَسْتُ الْخَاتَمَ، رواه أبو داودَ (٢).

⁽١) قولُه: «إذا اعتمَّ سدل عِمامَته بين كتفيه»: (قال في «العالمگيرية»: نُدِب إرسالُ ذنب العِمامة بين الكتفَين إلى وسط الظَّهر). كذا في «الكنز».

⁽واختلفوا في مقدار ما يَنبغي من ذنب العِمامة، منهم من قدَّر بشبر، ومنهم من قال: إلى وسط الظَّهر، ومنهم من قال: إلى موضع الجلوس). كذا في «الذَّخيرة». اه وهكذا في غيره من كتب الحنفيَّة. م

⁽٢) التِّرمذيُّ، أبواب اللِّباس، ب: في سَدل العِمامة بين الكتفين، ح: (١٧٣٦)، وقال: (حديثٌ حسنٌ غريبٌ)، وصحَّحه ابنُ حِبَّانَ (٢٣٩٧).

⁽٣) البيهقيُّ في «شُعَب الإيمان»، الأربعونَ من شعب الإيمان، فصل في العمائم، ح: (٥٨٥).

⁽٤) أبو داودَ، ك: اللّباس، ب: في العمائم، ح: (٧٧٨)، والتّرمذيُّ ط: دار السّلام، أبواب اللّباس، ب: العمائم على القَلانس، ح: (١٧٨٤)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ، وإسنادُه ليس بالقائم، ولا نعرف أبا الحسن العسقلانيُّ ولا ابنَ ركانة).

⁽٥) قولُه: «وإنَّه لمطلَق الأزرار»: (كتب مولانا محمَّدُ يحيى المرحومُ من تقرير شيخه: أنَّ إطلاقَه ﷺ إزارَه كان إذ ذاك لعارض، ولم يكن هذا من عامَّة أحواله ﷺ). كذا في «بذل المجهود». م

 ⁽٦) أبو داود، ك: اللّباس، ب: في حلّ الأزرار، ح: (٤٠٨٢)، وأحمدُ، (١٥٥٨١)، وصحّحه ابن حِبّانَ (٥٤٥٢)،
 واللّفظُ له.

٥٤٩٥ ـ وَعَنِ المُغِيرَةِ بِنِ شُعِبَةَ ﴿ أَنَّ النَّبِيَّ عَلِيَّةً لَبِسَ (١) جُبَّةً رُومِيَّةً ضَيِّقَةً (١) الكُمَّينِ، متَّفتٌ عليه (٣).

(۱) قولُه: «لبسَ جُبَّةَ روميَّةً»: (الجُبَّةُ: بضمُّ الجيم، وتشديد الموحَّدة، ثوبان بينهما قطنٌ، إلَّا أَنْ يكونا من صوفِ، فقد تكون واحدةٌ غيرَ محشوَّةٍ، ومن فوائد الحديث: جوازُ لُبس الصُّوف، وكره مالكٌ لُبسَه لمن يجد غيرَه؛ لما فيه من الشُّهرة بالزُّهد؛ لأنَّ إخفاءَ العمل أولى، قال ابنُ بطَّالٍ: ولم يَنحصر التَّواضعُ في لبسه، بل في القطن وغيره ممَّا هو بدون ثمنه.

قلت: وقد روى البَيهقيُّ عن أبي هريرة وزيد بن ثابتِ: أنَّه ﷺ نهى عن الشُّهرتين: رِقَّة النِّياب وغلظها، ولينها وخشونتها، وطولها وقصرها، ولكن سَدادٌ فيما بين ذلك واقتصادٌ، وهذا هو المختارُ عند السَّادة النَّقشبنديَّة، وأمَّا أكثرُ طوائف الصُّوفيَّة فاختاروا لُبسَ الصُّوف؛ لأنَّهم لم يلبَسوا لحظوظ النَّفس ما لانَ مسُّه، وحَسُنَ منظرُه، وإنَّما لبسوا؛ لستر العورة، ودفع الحرِّ والقرِّ، فاجتزَوا بالخشن من الشَّعر، والغليظ من الصُّوف، وقد وصف أبو هريرة وفضالة بنُ عبيد أصحابَ الصُّفَة بأنَّهم كان لباسُهم الصُّوف حتَّى إنْ كان بعضُهم ليعرَق فيه، فيوجد منه ريحُ الضَّأن إذا أصابه المطرُ.

وقد نقل السُّيوطيُّ في «الدر» عن ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما: «إِنَّ أُوَّلَ من لبس الصُّوفَ آدمُ وحوَّاءُ، لمَّا أُهبطا من الجنَّة إلى الأرض»). التقطته من «المرقاة».

- وقال في «ردِّ المحتار»: (والأولى كونُ الكسوة من القطن، أو الكتَّان، أو الصُّوف). م
- (٢) قولُه: «ضيّقة الكُمَّين»: (قال في «التَّعليق الممجَّد»: فيه لبسُ الضَّيق من التَّياب، بل ينبغي أنْ يكونَ ذلك في الغزو مستحَبًّا؛ لما في ذلك من التَّامُّب، والتَّاسِّي برسول الله ﷺ في لباسه مثلَ ذلك في السَّفر، وليس به بأسٌ في الحضر). انتهى. كذا في «تنسيق النَّظام». م
- (٣) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب اللِّباس، ب: ما جاء في لبس الجُبَّة والخُفَّين، ح: (١٧٦٨)، وأحمدُ (١٨٢٣٩)، وقال التَّرمذيُّ: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

أخرجه مسلمٌ عنه، ك: الطَّهارة، ب: المسح على الخُفَين، ح: (٦٢٩)، والبخاريُّ، ك: الصَّلاة، ب: الصَّلاة في الجُبَّة الشَّاميَّة، ح: (٣٦٣)، ولفظُه عن المغيرة بن شعبةً: قال: كنت مع النَّبيِّ عَلَيْ في سفر فقال: "يا مغيرة تُحذ الإداوة»، فأخذتها، ثمَّ خرجت معه، فانطلق رسولُ الله على حتَّى توارى عنِّي، فقضى حاجتَه، ثمَّ جاء وعليه جُبَّةٌ شاميَّةٌ ضيِّقةُ الكُمَّين، فذهب يُخرج يده من كمِّها، فضاقت عليه، فأخرج يدَه من أسفلها، فصببت عليه، فتوضَّأ وضوء ه للصَّلاة، ثمَّ مسح على خُفَيه ثمَّ صلَى.

٥٤٩٦ - وَعَن عَائِشَةَ ﴿ قَالَت: إِنَّمَا كَانَ فِرَاشُ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي يَنَامُ عَلَيهِ، أَدَمًا حَشوهُ لِيفٌ، مَتَّفَقٌ عليه(١).

١٩٩٧ - وَعَن جَابِرٍ هُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ لَهُ: «فِرَاشٌ لِلرَّجُلِ، وَفِرَاشٌ " لِامرَأَتِهِ، وَالثَّالِثُ لِلضَّيفِ، وَالرَّابِعُ لِلشَّيطَانِ»، رواه مسلمُ (").

١٤٩٨ - وَعَنهَا ﷺ قَالَت: كَانَ (٤) وِسَادُ رَسُولِ اللهِ ﷺ الَّذِي يَتَّكِئُ عَلَيهِ مَن أَدَمٍ، حَشُوهُ لِيفٌ،
 رواه مسلمٌ (٥).

٥٤٩٩ ـ وَعَنهَا ، قَالَت: بَينَما نَحنُ جُلُوسٌ فِي بَيتِنَا فِي حَرِّ الظَّهِيرَةِ، قَالَ قَائِلٌ لِأَبِي بَكرٍ: هَذَا

⁽۱) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: اللِّباس، ب: التَّواضع في اللِّباس، ح: (٤٤٧)، والبخاريُّ، ك: الرِّقاق، ب: كيف كان عيشُ النَّبِيِّ ﷺ وأصحابه، ح: (٦٤٥٦).

وفي «اللَّمَعات» (٧/ ٣٣٤): («أَدَمَّا حشوُه ليفٌ»: الأَدَمُ بفتحتَين: اسمُ جمعٍ للأديم، وهو الجلدُ المدبوغُ المصلَحُ بالدِّباغ، و«اللِّيفُ»: بكسر اللَّرم: قشرُ النَّخل).

⁽٢) قولُه: «وفراشٌ لامرأته»: (قال النَّوويُّ: وأمَّا تعديدُ الفراش للزَّوجِ والزَّوجة فلا بأسَ به؛ لأنَّه قد يحتاج كلُّ واحدٍ منهما إلى فراش عند المرض ونحوه.

واستدلَّ بعضُهم بهذا على أنَّه لا يلزمه النَّومُ مع امرأته، وأنَّ له الانفرادَ عنها بفراش، والاستدلال به في هذا ضعيفٌ؛ لأنَّ المرادَ بهذا: وقتُ الحاجة بالمرض وغيره كما ذكرنا، ولأنَّ النَّوم مع الزَّوجة وإنْ كان ليس بواجب، لكنَّه معلومٌ بدليل آخرَ أنَّ النَّومَ معها بغير عذرٍ أفضل، وهو ظاهرُ فعل رسول الله على الذي واظب عليه، مع مواظبته على قيام اللَّيل، فينام معها، فإذا أراد القيام لوظيفته قام وتركها، فيَجمَع بين وظيفته قضاء حقَّه المندوب، وعشرتها بالمعروف، لا سيما إنْ عرف من حالها حرصَها على هذا، ثمَّ إنَّه لا يلزم من النَّوم معها الجماعُ). م

⁽٣) مسلم، ك: اللِّباس، ب: كراهة ما زاد على الحاجة من الفراش واللِّباس، ح: (٥٤٥٧).

⁽٤) قولُه: «كان وِسادُ رسول الله ﷺ ... إلخ»: (قال النَّوويُّ: فيه جوازُ اتِّخاذ الفراش والوِسادة والنَّوم عليها والارتفاق بها، قلت: الأظهرُ أنَّه يُقال فيه بالاستحباب؛ لمداومته عليه الصلاة والسَّلامُ، ولأنَّه أكملُ للاستراحة الَّتي قُصِدت بالنَّوم للقيام على النَّشاط في العبادة). كذا في «المرقاة». م

⁽٥) مسلمٌ، ك: اللِّباس، ب: التَّواضع في اللِّباس، ح: (٥٤٤٦).

رَسُولُ اللهِ ﷺ مُقبِلًا مُتَقَنِّعًا (١)، رواه البخارِيُّ (٢).

• • • • • وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ، أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَن "" جَرَّ ثُوبَهُ خُيلَاءَ؛ لَم يَنظُرِ اللهُ إِلَيهِ يَومَ القِيَامَة»، متَّفقٌ عليه (٤٠).

١٠٥٥ - وَعَنهُ ﷺ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ، قَالَ: «مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خُيلاءَ لَمْ يَنْظُرِ اللهُ إِلَيْهِ يَوْمَ القِيَامَةِ». قَالَ أَبُو
 بَكْرٍ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ [أَحَدَ شِقَىٰ] إِزَارِي يَسْتَرْخِي، إِلَّا أَنْ أَتَعَاهَدَ ذَلِكَ مِنْهُ؟ فَقَالَ له رَسُولُ اللهِ ﷺ:
 «لَسْتَ مِمَّنْ يَصْنَعُهُ خُيلَاء»، رواه البخارِيُّ (٥).

٢٠٥٥ - وعَن سَالِم عَن أَبِيهِ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «الإسبَالُ فِي الإِزَارِ وَالقَمِيصِ وَالعِمَامَةِ،

وقال في «بذل المجهود»: (قال العلماءُ: المستحَبُّ في الإزار والثَّوب إلى نصف السَّاقين، والجائزُ بلا كراهةٍ ما تحته إلى الكعبين، فما نزل عن الكعبين فهو ممنوعٌ، فإنْ كان للخُيلاء فهو ممنوعٌ منعَ تحريم، وإلَّا فمنعُ تنزيهٍ).

وقال في «ردِّ المحتار»: (وُيكرَه للرِّجال السَّراويلُ الَّتي تقع على ظهر القدمَين). «عتابيَّة». م

- (٤) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: اللَّباس، ب: من جرَّ إزارَه من غير خُيلاءَ، ح: (٥٧٨٤)، ومسلمٌ، ك: اللَّباس، ب: تحريم جرِّ الثَّوب خُيلاءَ، ح: (٥٥٥٥).
 - (٥) البخاريُّ، ك: اللِّباس، ب: من جرَّ إزارَه من غير خُيلاءَ، ح: (٥٧٨٤).

⁽۱) قولُه: «مَتَقَنَّعًا»: (التَّقَنُّعُ: هو تغطيةُ الرَّأس وأكثر الوجه برداءِ أو غيره). قاله في «عمدة القاري». وقال في «أشعَّة اللَّمَعات»: (اختلفوا في التَّقنُّع، فذهب بعضُهم إلى الكراهة، وبعضُهم إلى أنَّ التَّقنُّع للرَّجل عند الحاجة مباحٌ، واختار الجمهورُ أنَّ التَّقنُّع جائزٌ مطلَقًا، مستدلِّين بفعله ﷺ، وبفعل صحابته الأكرمين، رضوانُ الله تعالى عليهم أجمعينَ). م

⁽٢) البخاريُّ مطوَّلًا، ك: اللِّباس، ب: التَّقنُّع، ح: (٥٨٠٧).

⁽٣) قولُه: «من جرَّ ثوبَه خُيلاءَ... إلخ»: (قال في «العالمگيرية»: إسبالُ الإزار والقميص بدعةٌ، ينبغي أنْ يكونَ الإزارُ فوق الكعبَين إلى نصف السَّاق، وهذا في حقِّ الرِّجال، وأمَّا النِّساءُ فيُرخينَ إزارَهنَّ أسفلَ من إزار الرِّجال؛ ليسترَ ظهرَ قدمهنَّ، وإسبالُ الرَّجلُ إزارَه أسفلَ من الكعبَين إنْ لم يكن للخُيلاء ففيه كراهةُ تنزيهٍ). كذا في «الغرائب».

مَن جَرَّ مِنهَا شَيئًا خُيَلاَءَ؛ لَم يَنظُرِ اللهُ إِلَيهِ يَومَ القِيَامَةِ»، رواه أبو داودَ، والنَّسائيُّ، وابنُ ماجه(١).

٣٠٥٥ - وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَنظُرُ اللهُ يَومَ القِيَامَةِ إِلَى مَن جَرَّ إِزَارِه بَطَرًا»، متَّفَقٌ عليه (٧٠).

١٥٥٠ وَعَن أَبِي سَعِيدٍ الخُدرِيِّ ﷺ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِزرَةُ المُؤمِنِ إِلَى أَنصَافِ سَاقَيهِ، لَا جُنَاحَ عَلَيهِ فِيمَا بَينَهُ وَبَينَ الكَعبَينِ، مَا أَسفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ فَفِي النَّارِ»، قَالَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، «وَلَا يَنظُرُ اللهُ يُومَ القِيَامَةِ إِلَى مَن جَرَّ إِزَارَهُ بَطَرًا»، رواه أبو داودَ وَابنُ ماجه (٣).

٥٠٥ - وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: مَرَرْتُ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ وَفِي إِزَارِي اسْتِرْخَاءٌ، فَقَالَ: «يَا عَبْدَاللهِ، ارْفَعْ إِزَارَكَ»، فَرَفَعْتُهُ، ثُمَّ قَالَ: «زِدْ»، فَزِدْتُ، فَمَا زِلْتُ أَتَحَرَّاهَا بَعْدُ، فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: إِلَى أَنْدَاللهِ، ارْفَعْ إِزَارَكَ»، فَرَفَعْتُهُ، ثُمَّ قَالَ: «زِدْ»، فَزِدْتُ، فَمَا زِلْتُ أَتَحَرَّاهَا بَعْدُ، فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: إِلَى أَنْدَ؟ فَقَالَ: أَنْصَافِ السَّاقَيْنِ، رواه مُسلمٌ (٤٠).

٣٠٥٥ وعَن أَبِي هُرَيرَة ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا أَسفَلَ مِنَ الكَعبَينِ مِنَ الإِزَارِ؛ فَفِي النَّار»، رواه البخاريُّ (٥).

٠٠٥٠ وَعَن ابنِ عُمَرَ ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ: «بَينَمَا رَجُلٌ يَجُرُّ إِزَارَهُ مِنَ الخُيلَاءِ؛

⁽۱) أبو داود واللَّفظُ له، ك: اللَّباس، ب: في قدر موضع الإزار، ح: (٤٠٩٤)، والنَّسائيُّ، ك: الزِّينة، ب: إسبال الإزار، ح: (٥٣٣٦)، وحسَّنه الحافظُ في «الهداية» ح: (٥٣٣٦)، وحسَّنه الحافظُ في «الهداية» (٤/ ٢٠٠).

⁽٢) البخاريُّ، واللَّفظُ له، ك: اللِّباس، ب: من جرَّ ثوبَه من الخُيلاء، ح: (٥٧٨٨)، ومسلمٌ، ك: اللِّباس، ب: تحريم جرِّ النَّوب خُيلاء، ح: (٥٤٦٣).

⁽٣) ابنُ ماجه واللَّفظُ له، أبواب اللَّباس، ب: موضع الإزار أين هو؟، ح: (٣٥٧٣)، وأبو داودَ، ك: اللَّباس، ب: في قدر موضع الإزار، ح: (٤٠٩٣).

⁽٤) مسلمٌ، ك: اللِّباس، ب: تحريم جرِّ الثَّوب خُيلاءً، ح: (٥٤٦٢).

⁽٥) البخاريُّ، ك: اللِّباس، ب: ما أسفلُ من الكعبين فهو في النَّار، ح: (٥٧٨٧).

خُسِفَ بِهِ فَهُوَ يَتَجَلَّجُلُ فِي الأَرضِ إِلَى يَومِ القِيَامَة»، رواه البُخَارِيُّ (١).

٥٠٠٨ - وَعَن أُمِّ سَلَمَة ﷺ أنها قَالَت لِرَسُولِ اللهِ ﷺ حِينَ ذَكَرَ الإِزَارَ: فَالْمَرَأَةُ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «قُذِرَاعًا لَا تَزِيدُ عَلَيهِ»، رواه مَالِكٌ وَأَبو داودَ وَالنَّسَائِيُّ وَابنُ ماجه(٢).

٩ • ٥ • - وَفِي رِوَايَةِ التِّرمذيِّ والنَّسائيِّ (٣): عَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ فَقَالَت: إِذًا تَنْكَشِفُ أَقْدَامُهُنَّ، قَالَ:
 «فَيُرْخِينَهُ ذِرَاعًا، لَا يَرْدْنَ عَلَيْهِ».

• ١٥٥١ وَعَن دِحيةَ بن خليفة ﴿ قَالَ: أُتِيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِقَبَاطِيّ، فَأَعْطَانِي مِنْهَا قُبْطِيّةً، فَقَالَ: «وَأُمُرِ «اصْدَعْهَا صَدْعَيْنِ، فَاقْطَعْ أَحَدَهُمَا قَمِيصًا، وَأَعْطِ الْآخَرَ امْرَأْتَكَ تَخْتَمِرُ بِهِ »، فَلَمَّا أَدْبَرَ، قَالَ: «وَأُمُرِ امْرَأْتَكَ تَخْتَمِرُ بِهِ »، فَلَمَّا أَدْبَرَ، قَالَ: «وَأُمُرِ امْرَأَتَكَ تَخْتَمِرُ بِهِ »، فَلَمَّا أَدْبَرَ، قَالَ: «وَأُمُرِ امْرَأَتَكَ نَخْتَهِ ثَوْبًا لَا يَصِفُهَا »، رواه أبو داودَ (٥٠).

١١٥٥ ـ وَعَن عَلَقَمَةَ بِنِ أَبِي عَلَقَمَةَ عَن أُمِّهِ ﷺ قَالَت: دَخَلَت حَفْصَةُ بِنتُ عَبدِ الرَّحمَنِ عَلَى عَائِشَة ﷺ وَعَلَى حَفْصَةَ خِمَارٌ رَقِيقٌ، فَشَقَّتهُ عَائِشَةُ وَكَسَتهَا خِمَارًا كَثِيفًا، رواه مَالِكٌ (٦).

⁽١) البخاريُّ، ك: أحاديث الأنبياء، ب:حديث الغار، ح: (٣٤٨٥).

⁽٢) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: اللِّباس، ب: في قدر الذَّيل، ح: (٤١١٧)، والنَّسائيُّ، ك: الزِّينة، ب: ذيول النِّساء، ح: (٥٣٣٧)، وهو في «موطَّأ مالكِ» ت الأعظميِّ، ح: (٣٣٩٢)، وحسَّنه ابنُ حجرٍ في «الهداية» (٤/ ٢٠٠).

⁽٣) التَّرمذيُّ، أبواب اللِّباس، ب: ما جاء في جرِّ ذيول النِّساء، ح: (١٧٣١)، والنَّسائيُّ، ك: الزِّينة، ب: ذيول النِّساء، ح: (٥٣٣٨)، وقال التِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

⁽٤) قولُه: «وأُمُر امرأتك أنْ تجعلَ تحته ثوبًا لا يصفها»: (قال في «نفع المفتي والسَّائل»: الاستفسارُ: هل يجوز للمرأة أنْ تلبَس ثيابًا رقيقة؟، الاستبشارُ: لا يجوز؛ لعدم حصول ستر العورة). كذا في «السِّراج المنير». م

⁽٥) أبو داود، ك: اللِّباس، ب: في لبس القباطي للنِّساء، ح: (٢١٦)، وحسَّنه ابنُ حجرٍ في «الهداية» (٤/ ٢١٣).

 ⁽٦) «موطّأُ مالكِ» ت الأعظميّ، ح: (٣٣٨٣).
 قولُه: «خمارًا كثيفًا»؛ (أي: غليظًا؛ لأنه أسترُّ). «الزرقاني» (٤: ٣٤٠).

وَعَن عَائِشَةَ ﷺ وَعَلَيْهَا بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ ﷺ دَخَلَتْ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ وَعَلَيْهَا ثِيَابٌ رِقَاقٌ، فَأَعْرَضَ عَنْهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَقَالَ: «يَا أَسْمَاءُ، إِنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا بَلَغَتِ الْمَحِيضَ؛ لَمْ تَصْلُحْ أَنْ يُرَى مِنْهَا إِلَّا هَذَا وَهَذَا» وَأَشَارَ إِلَى وَجْهِهِ وَكَفَيْهِ، رواه أبو داودَ(۱).

٣١٥٥ وعن عَبدِ الوَاحِدِ بنِ أَيمَنَ قَالَ: حَدَّنَنِي أَبِي قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَة ﴿ وَعَلَيْهَا دِرْعُ قِطْرٍ، ثَمَنُ خَمْسَةِ دَرَاهِمَ، فَقَالَتْ: ارْفَعْ بَصَرَكَ إِلَى جَارِيَتِي انْظُرْ إِلَيْهَا، فَإِنَّهَا تُوْهَى أَنْ تَلْبَسَهُ فِي البَيْتِ، وَقَدْ كَانَ لِي مِنْهُنَّ دِرْعٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَمَا كَانَتِ امْرَأَةٌ تُقَيَّنُ بِالْمَدِينَةِ إِلَّا أَرْسَلَتْ إِلَيَّ تَسْتَعِيرُهُ، رواه البخاريُّ (٢).

١٥٥١ وعَن أُمِّ سَلَمَة ﷺ أَنَّ النَّبِي ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا وَهِيَ تَخْتَمِرُ، فَقَالَ: «لَيَّةً لَا لَيَتَيْنِ»، رواه أبو
 داود (٣).

⁽١) أبو داودَ، ك: اللِّباس، ب: فيما تُبدي المرأةُ من زينتها، ح: (٤١٠٤)، والبيهقيُّ في «الكُبري»، (٧ / ٨٥).

وقال الزَّيلعيُّ: (قال أبو داودَ: هذا مرسلٌ، خالدُ بنُ دريكِ لم يُدرك عائشة، قال ابنُ القطَّان: ومع هذا فخالدٌ مجهولُ الحال، قال المنذريُّ: وفيه أيضًا سعيدُ بنُ بشيرٍ أبو عبد الرَّحمن البَصريُّ، نزيلُ دمشقَ مَولى بني نَضرٍ، تكلَّم فيه غيرُ واحدٍ، وقال ابنُ عَديٍّ في «الكامل»: هذا حديثٌ لا أعلم رواه عن قتادة غيرُ سعيد بن بشيرٍ، وقال فيه مرَّة: عن خالد بن دريكِ عن أمِّ سلمة، بدل: عائشة. انتهى كلامُه). «نصب الراية» (١/ ٢٩٩).

⁽٢) البخاريُّ، ك: الهبة، ب: الاستعارة للعَروس عند البناء، ح: (٢٦٢٨).

وفي «مصابيح الجامع» (٦/ ٢٥): («درعُ قطر»: بكسر القاف، وسكون الطَّاء المهمَلة: ضربٌ من بُرود اليَمن فيها حُمرةٌ، ولها أعلامٌ، فيها بعضُ الخُشونة، «فإنَّها تُزهى أنْ تلبَسه في البيت»: تُزهى: بضمَّ أوَّله، وفتح ثالثه، مبنيُّ للمفعول، من الرَّهو، وهو التَّكبُّر؛ أي: تتكبَّر أنْ تلبَسه في البيت، يُقال: زهى الرَّجلُ: إذا تكبَّر، وأُعجِب بنفسه، «فما كانت امرأةٌ تُقيَّنُ بالمدينة»: تُقيَّنُ: بضمِّ حرف المُضارعة، وفتح القاف، وتشديد المثنَّاة من تحتِ، على البناء للمفعول؛ أي: تُزيَّن).

⁽٣) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: اللِّباس، ب: كيف الاختمارُ؟، ح: (٤١١٥)، أحمدُ، ح: (٢٦٥٢٧)، وصحَّحه الحاكمُ، ووافقه الذَّهيقُ (٧٤١٧)، وقال أبو داودَ: (معنى قوله: «لَيَّةٌ لا لَيَّتين»: يقول: لا تعتمَّ مثلَ الرجل، لا تكرِّره طاقًا أو طاقين).

٥١٥- وعَن جَابِرٍ ﷺ؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى (١) أَن يَأْكُلَ الرَّجُلُ بِشِمَالِهِ، أَو يَمشِيَ فِي نَعلِ

(۱) قولُه: «نهى رسولُ الله ﷺ أنْ يأكلَ الرَّجلُ بشِماله... إلخ»: (قال النَّويِّ : أمَّا فقه الأحاديث ففيها ثلاثُ مسائلَ، أحدُها:

يُستَحبُّ البَداءةُ باليُمنى في كلِّ ما كان من باب التَّكريم، والزِّينة، والنَّظافة ونحو ذلك، كلُبس النَّعل والخُفِّ والمداس،
والسَّراويل والكُمِّ، وحلق الرَّأس وترجُّله، وقصِّ الشَّارب، ونتف الإيط، والسَّواك والاكتحال، وتقليم الأظفار، والوضوء
والغُسل والتَّيثُم، ودخول المسجد، والخروج من الخلاء، ودفع الصَّدقة وغيرها من أنواع الدَّفع الحسَنة، وتناول الأشياء
الحسنة ونحو ذلك. الثانيةُ: يُستَحبُّ البَداءةُ باليسار في كل ما هو ضدُّ السَّابق في المسألة الأولى، فمن ذلك: خلع النَّعل
والخفِّ والمداس، والسَّراويل والكُمِّ، والخروج من المسجد، ودخول الخَلاء، والاستنجاء وتناول أحجار الاستنجاء،
ومسَّ الذَّكر، والامتخاط والاستنثار، وتعاطي المستقذرات وأشباهِها. الثَّالثةُ: يُكره المشيُّ في نعلٍ واحدةٍ، أو خُفِ

قال العلماءُ: وسببُه أنَّ ذلك تشويهٌ ومُثلَّةٌ، ومخالفٌ للوَقار؛ ولأنَّ المنتعِلةَ تصيرُ أرفعَ من الأُخرى فيَعسُر مشيُه، وربَّما كان سببًا للعثار، وهذه الآدابُ الثَّلاثةُ الَّتي في المسائل الثَّلاث مجمَعٌ على استحبابها، وإنَّها ليست واجبةً.

وأمّا اشتمالُ الصّمّاء بالمدّ، فقال الأصمعيُّ: هو أنْ يَشتملَ بالنَّوب حتى يُجلِّل به جسدَه لا يرفع منه جانبًا، فلا يَبقى ما يُخرج منه يدَه، وهذا يقوله أكثرُ أهل اللَّغة، قال ابنُ قُتيبةَ: سُمِّيت صمّاءً؛ لأنَّه سدَّ المنافذَ كلَّها، كالصَّخرة الصَّماء الَّتي ليس فيها خرقٌ، ولا صدعٌ، قال أبو عبيدٍ: وأمّا الفقهاءُ فيقولون: هو أنْ يشتملَ بثوبٍ ليس عليه غيرُه، ثمّ يرفعه من أحد جانبيه، فيضعه على أحد منكبيه، قال العلماء: فعلى تفسير أهل اللَّغة يُكرَه الاشتمالُ المذكور لتلاً تعرض له حاجةٌ من دفع بعض الهوام ونحوها، أو غير ذلك فيعسُر عليه، أو يتعذَّر فيلحقُه الضَّررُ، وعلى تفسير الفقهاء يَحرم الاشتمالُ المذكور إنْ انكشف به بعضُ العورة، وإلَّا فيكره.

وأمًا الاحتباءُ بالمدِّ: فهو أنْ يَقعدَ الإنسانُ على إليته ويَنصبَ ساقيه، ويَحتوي عليهما بثوبٍ أو نحوه أو بيده، وهذه القَعدةُ يُقال لها: الحَبوةُ بضمِّ الحاء وكسرها، وكان هذا الاحتباءُ عادةُ العرب في مجالسهم، فإن انكشف معه شيءٌ من عورته فهو حرامٌ. انتهى.

وقال في «المرقاة»: قال ابنُ الهُمام: يُكره اشتمالُ الصَّمَّاء في الصَّلاة، وهو أَنْ يَلفَّ بثوبِ واحدِ سائرَ جسده، ولا يدعَ منفذًا ليديه، وهل يُشترط عدمُ الإزار مع ذلك؟، عن محمَّد: يُشترط، وعن غيره: لا. الحاصلُ: أنَّه إنْ كان يتحقَّق منه كشفُ العورة فهو حرامٌ، وإنْ كان يَحتمل فهو مكروهٌ، وأمَّا النَّهيُ في الاحتباء فهو بقيد الكشف، وإلَّا فهو جائزٌ، بل مستحَبُّ في غير حالة الصَّلاة. م

وَاحِدَةٍ، وَأَن يَشتَمِلَ الصَّمَّاءَ، وَأَن يَحتَبِيَ فِي ثُوبٍ وَاحِدٍ كَاشِفًا عَن فَرجِهِ، رواه مسلم (١٠).

١٦٥٥ - وَعَن أَبِي هُرَيرَة ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا لَبِسَ قَمِيصًا بَدَأَ بِمَيَامِنِهِ، رواه التِّرمذيُّ (٢).

٧١٥٥ - وَعَن جَابِرِ ﷺ قَالَ: أَتَيتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ مُحتَبِ بِشَملَةٍ قَد وَقَعَ هُدبُهَا عَلَى قَدَمَيهِ، رواه أبو داودَ^(٣).

١٥٥٨ و وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّمَا(٤) يَلبَسُ الحَرِيرَ فِي الدُّنيَا مَن لَا خَلاقَ لَهُ فِي الأَنيَا مَن لَا خَلاقَ لَهُ فِي الآخِرَة»، متَّفَقٌ عليه(٥).

١٩ ٥٥ - وَعَن عُمَرَ وَأَنسٍ وَابنِ الزُّبَيرِ وَأَبِي أُمَامَةَ ﴿ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ: «مَن لَبِسَ الحَرِيرَ فِي الدُّنيَا؛ لَم يَلبَسهُ فِي الآخِرَة»، متَّفقٌ عليه (٦).

⁽١) مسلم، ك: اللِّباس، ب: النَّهي عن اشتمال الصَّمَّاء، ح: (٩٩٥).

⁽٢) التِّرمذيُّ، أبواب اللِّباس، ب: ما جاء في القُمُص، ح: (١٧٦٦)، وهو في «السُّنن الكُبرى» للنَّسائيِّ (٨/ ٤٢٥)، ح: (٩٥٩٠)، وصحَّحه ابنُ حِبَّان، ح: (٢٢٥).

⁽٣) أبو داودَ، ك: اللّباس، ب: في الهُدُب، ح: (٤٠٧٥)، وهو في «السُّنن الكُبري» مطوّلًا للنّسائيّ (٨/ ٤٣٢)، ح: (٩٦١٢)، وجابرٌ هو ابنُ سُلَيم.

⁽٤) قولُه: «إنَّما يَلبَس الحريرٌ في الدُّنيا من لا خلاق له في الآخرة»: قال في «الهداية»: لا يَحلُّ للرِّجال لبسُ الحرير، ويَحلُّ للنِّساء؛ لأنَّ النَّبِيِّ ﷺ نهى عن لبس الحرير والدِّيباج، وقال: «إنَّما يلبَسه من لا خلاق له في الآخرة»، وإنَّما حلَّ للنِّساء بحديثِ آخرَ، وهو ما رواه عِدَّةٌ من الصَّحابة ﷺ: منهم عليٌ ﷺ: أنَّ النَّبِيَ ﷺ خرج وبإحدى يدَيه حريرٌ، وبالأُخرى ذهبٌ، وقال: «هذان محرَّمان على ذكور أُمَّتي، حلالٌ لإناثهم»، ويُروى: «حلُّ لإناثهم».

⁽٥) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: اللِّباس، ب: لبس الحرير للرِّجال، ح: (٥٨٣٥)، ومسلمٌ، ك: اللِّباس، ب: تحريم لبس الحرير، ح: (٥٤٠٣).

⁽٦) هذا الحديثُ له أربعُ طرقٍ، متَّفقٌ عليه من طريقين، وانفرد كلُّ واحدٍ من الشَّيخَين بطريقٍ. روايةُ أنس هُهُ، أخرجها البخاريُّ، ك: اللَّباس، ب: لبس الحرير للرِّجال، ح: (٥٨٣٢)، ومسلمٌ، ك: اللَّباس، ب: تحريم=

٠٢٥٠ وَروى الترمذيُّ، والنسائيُّ(١): عَن أَبِي مُوسَى الأَسْعَرِيِّ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أُحِلَّ النَّهَبُ وَالحَرِيرُ لِلإِنَاثِ مِن أُمَّتِي، وَحُرِّمَ (٢) عَلَى ذُكُورِهَا». وَقَالَ التِّرمذيُّ: (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ).

١٢٥٥ وَفِي المتَّفَقِ عليه (٣): عَن عَلِيٍّ ﴿ قَالَ: أُهْدِيَتْ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ حُلَّةُ سِيَرَاءَ، فَبَعَثَ بِهَا إِلَيْكَ لِتَسْتُهَا، فَعَرَفْتُ الْغَضَبَ فِي وَجْهِهِ، فَقَالَ: ﴿إِنِّي لَمْ أَبْعَثْ بِهَا إِلَيْكَ لِتَلْبَسَهَا، إِنَّمَا بَعَثْتُ بِهَا إِلَيْكَ لِتُشَقِّهَا خُمُرًا بَيْنَ النِّسَاءِ».

= استعمال إناء الذَّهب، ح: (٥٤٢٥)، واللَّفظُ له.

ورواية عمرَ هذه أخرجها البخاريُّ في المصدر السَّابق، ح: (٥٨٣٤)، واللَّفظُ له، ومسلمٌ في المصدر السَّابق ح: (٥٤١٠). ورواية عبدالله بنِ الزُّبير هذه أخرجها البخاريُّ في المصدر السَّابق، ح: (٥٨٣٣)، ورواية أبي أُمامة هذه أخرجها مسلمٌ في المصدر السَّابق، ح: (٥٤٢٦).

- (١) النَّسائيُّ واللَّفظُ له، ك: الزِّينة، ب: تحريم الذَّهب على الرِّجال، ح: (١٤٨٥)، والتَّرمذيُّ، أبواب اللِّباس، ب: ما جاء في الحرير والذَّهب، ح: (١٧٢٠)، وحسَّنه ابنُ حجر في «الهداية» (٢٠٢/٤).
- (٢) قولُه: «وحُرِّم على ذكورها»؛ (أي: ذكور أُمَّتي، والذُّكورُ بعمومه يَشمل الصِّبيانَ أيضًا، لكنَّهم حيث لم يكونوا من أهل التَّكليف حَرُم على مَن ألبَسهم، والمرادُ من الذَّهب: حُليَّه، وإلَّا فالأواني من الذَّهب والفضَّة حرامٌ على الذُّكور والإناث، وكذا حُليُّ الفضَّة مختصُّ بالنِّساء، إلَّا ما استُثني للرِّجال من الخاتم وغيره). كذا في «المرقاة». م
- (٣) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: اللِّباس، ب: تحريم لبس الحرير، ح: (٥٤٢٠)، البخاريُّ، ك: النَّفقات، ب: كسوة المرأة بالمعروف، ح: (٥٣٦٦).

وفي «اللَّمَعات» (٧/ ٣٤٢): «حُلَّةُ سِيرَاء»: (الحُلَّةُ: اسمٌ لثوبَين، رداءِ وإزارٍ، وسِيرَاء: بكسر السَّين، وفتح التَّحتانيَّة ممدودًا: نوعٌ من البُرود فيه خطوطٌ صفرٌ، يُخالطه حريرٌ، كذا في «القاموس»، وهو على الإضافة، لكنَّ بعضهم يَجعل «سِيرَاء» نعتًا، ويَرويه: حُلَّةٌ بالتَّنوين).

قوله: «فعرفت الغضَبَ في وجهه»: (قيل: وجه الغضب أنَّه وإنْ لم يكن حرامًا؛ فليس من شأن المتَّقينَ أنْ يلبَسوه ويلبَس مثله هذا، فكان الواجبُ أنْ يتحرَّى فيه، وهذا ينظر إلى أنَّه لم يكن حريرًا محضًا، وكيف يُتصَوَّر أنْ يلبَسه هذا، بل كان مخلوطًا، ومع ذلك لم يكن من شأنه لبسَه، فافهم).

وقولُه: «لِتُشَقَّقَها خُمُرًا»: (بضمَّتين، جمعُ خِمارِ بالكسر: حالٌ؛ أي: تُقَطِّعَها قطعةً قطعةً قدرَ خمارٍ، وتُقُسِّمَها بين النِّساء).

٥٩٢٧ - وَفِي روايةٍ لمسلم (١): عَن جَابِرٍ ﴿ قَالَ: لَبِسَ (٢) رَسُولُ اللهِ ﷺ يَوْمًا قَبَاءً مِنْ دِيبَاجٍ أُهْدِيَ لَهُ، ثُمَّ أَوْشَكَ مَا نَزَعَهُ، فَأَرْسَلَ بِهِ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقِيلَ لَهُ: قَدْ أَوْشَكَ مَا نَزَعْتُهُ يَا رَسُولَ اللهِ، فَقَالَ: «فَقَالَ: «أَنْهَانِي عَنْهُ جِبْرِيلُ»، فَجَاءَهُ عُمَرُ يَبْكِي، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، كَرِهْتَ أَمْرًا، وَأَعْطَيْتَنِيهِ فَمَا لِي؟ قَالَ: «إِنِّي لَهُ أَعْطِكَهُ لِتَلْبَسَهُ، إِنَّمَا أَعْطَيْتُكُهُ تَبِيعُهُ»، فَبَاعَهُ بِأَلْفَيْ دِرْهَمٍ (٣).

٥٩٢٣ - وَعَن عُمَرَ هُ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ نَهَى عَن لَبُوسِ الحَرِيرِ إِلَّا هَكَذَا، وَرَفَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إصبَعَين: الوُسطَى وَالسَّبَّابَةَ وَضَمَّهُمَا، متَّفقٌ عليه(٤).

قولُه: «يَجب أَنْ يُعلَم... إلخ»: (اعلمُ أنَّه ذهب الشَّافعيُّ وموافقوه إلى أنَّ لبسَ الحرير للرَّجل يَجوز إذا كانت به حكَّةٌ؛ لما فيه من البرودة، وكذلك للقمل، وما في معنى ذلك، وقال مالكُّ: لا يَجوز، وقال أبو حنيفةَ رحمه اللهُ: إنَّ لبسَ الحرير وهو ما كانت لُحمتُه حريرًا وسَداه حريرًا حرامٌ على الرِّجال في جميع الأحوال؛ لأنَّه لا فصلَ فيما رُوينا، يُريد به قولَه ﷺ: «وحرامٌ على ذكورها»، وقال أبو يوسفَ ومحمَّدٌ رحمهما اللهُ: لا يُكره في حالة الحرب، ويُكرَه في غير حالة الحرب؛ لما روى الشَّعبيُ رحمه اللهُ: أنَّه ﷺ رخَّص في لبس الحرير والدِّيباج في الحرب.

قال العلّامةُ العَينيُّ: هذا لم يَثبت عن الشَّعبيِّ، ولكن روى ابنُ عَديٍّ في «الكامل» عن عيسى بن إبراهيم بن طهران الهاشميِّ عن موسى بن حبيبٍ عن الحكم بن عُميرِ علله الهاشميِّ عن موسى بن حبيبٍ عن الحكم بن عُميرِ علله الهاشميِّ عن موسى بن حبيبٍ عن الحكم بن عُميرِ علله العلم وقال: إنَّه ضعيفٌ عندهم متروكٌ، وقال ابنُ القطَّان في لبس الحرير عند القتال، وأعلَّه عبد الحقِّ في «أحكامه» بعيسى هذا، وقال: إنَّه ضعيفٌ عندهم متروكٌ، وقال ابنُ القطَّان في كتابه: لا يُحتجُّ به، وموسى بنُ حبيب ضعيفٌ؛ لذلك بقول أبي حنيفةَ قال أكثرُ أهل العلم، وما رَوَياه إنْ ثبت محمولٌ على المخلوط، وحديثُ الحكَّة نظيرُ التَّداوي بالأبوال). التقطته من النَّوويِّ و«العالمگيرية» و «الهداية» و «البناية» و «العرف الشَّذيِّ». م

(٤) مسلم، ك: اللِّباس، ب: تحريم لبس الحرير، ح: (٤١١)، والبخاريُّ، ك: اللِّباس، ب: لبس الحرير للرِّجال، ح: (٥٨٢٩).

⁽١) مسلمٌ، ك: اللِّباس، ب: تحريم لبس الحرير، ح: (١٩٥٥).

⁽٢) قولُه: «لبس رسول الله عليه يومًا قباءً من ديباج»: قال في «المرقاة»: (وكان لبسه إذ ذاك مُباحًا). م

⁽٣) قال فقهاؤنا: (يجبُ أَنْ يُعلَمَ أَنَّ لِبسَ الحرير وهو ما كانت لُحمتُه حريرًا، وسَداه حريرًا حرامٌ؛ لهذه الأحاديث على الرُّجال في جميع الأحوال عندَ أبي حنيفة رحمه اللهُ تعالى، وما رُوي ترخيصُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ في لبس الحرير في الحرب محمولٌ على المخلوط، وحديثُ الحكَّة نظيرُ التَّداوي بالأبوال).

١٢٥٥ - وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسلِمٍ (١): أَنَّهُ خَطَبَ بِالجَابِيَةِ، فَقَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَن لُبسِ الحَرِيرِ إِلَّا (٢) مَوضِعَ إِصبَعَينِ أَو ثَلَاثٍ أَو أَربَعِ.

٥٧٥ ـ وَعَن أَسمَاءَ بِنتِ أَبِي بَكرٍ ﷺ: أَنَّهَا أَخْرَجَتْ إِلَيَّ جُبَّةَ طَيَالِسَةٍ كِسْرَوَانِيَّةٍ لَهَا لِبْنَةُ دِيبَاجٍ، وَقَالَت: هَذِهِ جُبَّةُ رَسُولِ اللهِ ﷺ، هَذِهِ كَانَتْ عِنْدَ عَائِشَةَ حَتَّى قُبِضَتْ، فَلَمَّا وَفَرْجَيْهَا " مَكْفُوفَيْنِ بِالدِّيبَاجِ، وَقَالَت: هَذِهِ جُبَّةُ رَسُولِ اللهِ ﷺ، هَذِهِ كَانَتْ عِنْدَ عَائِشَةَ حَتَّى قُبِضَتْ، فَلَمَّا وَقَالَت عَبْدَ عَائِشَةُ يَلْبَسُهَا، فَنَحْنُ نَغْسِلُهَا لِلْمَرْضَى يُسْتَشْفَى بِهَا، رواه مسلمٌ (١٠٠).

٥٩٢٦ - وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: إِنَّمَا نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ الثَّوْبِ الْمُصْمَتِ مِنَ الْحَرِيرِ، فَأَمَّا (٥) الْعَلَمُ مِنَ الْحَرِيرِ وَسَدَى الثَّوْبِ فَلَا بَأْسَ بِهِ،....

⁽١) مسلمٌ، ك: اللِّباس، ب: تحريم لبس الحرير، ح: (١٧).

⁽٢) قولُه: "إلّا موضع إصبعَين أو ثلاثٍ أو أربعٍ": قال في «المرقاة»: (في هذه الرُّواية إباحةُ العَلَم من الحرير في النَّوب إذا لم يَزد على أربع أصابع، وعليه الجمهورُ. قال قاضي خان: روى بشرٌ عن أبي يوسف عن أبي حنيفة : أنَّه لا بأسَ بالعلم من الحرير في النَّوب إذا كان أربعة أصابع أو دونَها، ولم يُحكَ فيها خلافٌ). م

⁽٣) قولُه: «وفَرجَيها مكفوفَين بالدِّيباج»: قال في «الهداية»: (لا يحلُّ للرِّجال لبسُ الحرير، ويحلِّ للنِّساء إلَّا أنَّ القليلَ عفوِّ، وهو مقدارُ ثلاثة أصابعَ أو أربع، كالأعلام والمكفوف بالحرير). م

⁽٤) مسلمٌ، ك: اللّباس، ب: تحريم لبس الحرير، ح (٥٤٠٩)، وسياقُه: عن عبدالله، مَولى أسماء بنت أبي بكرٍ، وكان خالَ ولدِ عطاء، قال: أرسلتني أسماءُ إلى عبدالله بن عمرَ، فقالت: بلغني أنّك تُحرَّم أشياءَ ثلاثةً: العلّم في الشّوب، ومَيثرة الأرجُوان، وصومَ رجبٍ كلّه، فقال لي عبدالله: أمّا ما ذكرتَ من رجبٍ؛ فكيف بمن يَصوم الأبدَ؟، وأمّا ما ذكرتَ من العلّم في الشّوب، فإنّي سمعت عمرَ بنَ الخطّاب، يقول: سمعتُ رسولَ الله عليه يقول: «إنّما يلبّس الحريرَ من لا خلاقَ له»، فخِفتُ أنْ يكونَ العلّمُ منه، وأمّا مَيثرةُ الأرجوان، فهذه مَيثرةُ عبدالله، فإذا هي أُرجوانُ، فرجعت إلى أسماءَ فخبَّرتها، فقالت: هذه جُبّةُ رسول الله عليه، فأخرجت إليّ جُبّةَ طَيَالسةٍ... إلخ.

وفي «المفاتيح في شرح المصابيح» (٥/ ١٢): (قولُه: «جُبَّةَ طيالسةٍ»؛ أي: رثَّةٍ، وهي الخَلَقُ. «فرجاها»؛ أي: شِقَّاها، «مكفوفان»؛ أي: مَخيطان بالحرير؛ يعني: خيطٌ على طرف كلِّ شِقٌ، قطعةُ ثوب حرير من الأعلى إلى الأسفل).

⁽٥) قولُه: «فأمَّا العلَمُ وسَدى الثَّوب فلا بأسَ به»: قال في «الهداية»: (ولا بأسَ بلبس ما سَداه حريرًا ولُحمتُه غيرُ حريرٍ كالقُطن والخزِّ في الحرب وغيره؛ لأنَّ الصَّحابة على كانوا يلبَسون الخزَّ، والخزُّ مسديٌّ بالحرير؛ ولأنَّ الشُّوبَ إنَّما=

٥٩٧٥ - وَعَن أَبِي رَيحَانَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ عَيَا اللهِ عَلَيْ عَن عَشرٍ: عَنِ الوَشرِ وَالوَشمِ وَالنَّتفِ (٢)، وَعَن مُكَامَعَةِ المَرأَةِ المَرأَةَ بِغَيرِ شِعَارٍ، وَأَن (١٠) يَجعَلَ الرَّجُلُ وَعَن مُكَامَعَةِ المَرأَةِ المَرأَةَ بِغَيرِ شِعَارٍ، وَأَن (١٠) يَجعَلَ الرَّجُلُ فِي أَسفَلِ ثِيَابِهِ حَرِيرًا مِثلَ الأَعَاجِمِ، وَعَنِ النُّهبَى، وَعن (٢٠)

- (٣) قولُه: «عن مكامَعة الرَّجل الرَّجلَ بغير شعار... إلخ»: قال في «الهداية»: (ويُكره أنْ يُقبَّلَ الرَّجلُ فَمَ الرَّجل، أو يدَه، أو شيئًا منه، أو يُعانقه، وذكر الطَّحاويُّ أنَّ هذا قولَ أبي حنيفة ومحمَّدٍ. وقال أبو يوسف: لا بأسَ بالتَّقبيل والمعانقة؛ لما رُوي أنَّ النَّبِيَّ عليه الصلاة والسَّلامُ عانق جعفرًا ﷺ حينَ قدم من الحبشة، وقبَّل بين عينيه، ولهما ما رُوي أنَّ النَّبِيَ ﷺ بهى عن المُكامعة وهي المعانقة، وعن المكاعمة وهي التَّقبيلُ، وما رواه محمولٌ على ما قبل التَّحريم، ثمَّ قالوا: الخلافُ في المعانقة في إزارٍ واحدٍ، أمَّا إذا كان عليه قميصٌ أو جُبَّةٌ فلا بأسَ بها بالإجماع، وهو الصَّحيحُ). انتهى. وقال في «غاية البيان»: (وكذا التَّقبيلُ إذا لم يكن على وجه الشَّهوة، بل على وجه المبرَّة لا بأسَ به). م
- (٤) قولُه: «أَنْ يجعلَ الرَّجلُ في أسفل ثيابه»؛ (أي: في ذيلها وأطرافها «حريرًا»؛ أي: كثيرًا زائدًا على قدر أربع أصابع، لما مرَّ من جوازه، ويدلُّ عليه تقييدُه بقوله: «مثلَ الأعاجم»؛ أي: مثلَ ثيابهم في تكثير سِجَافها، ولعلَّهم كانوا يَفعلونها أيضًا على ظِهارة ثيابهم تكبُّرًا وافتخارًا، قال المظهرُ: يعنى: لبسُ الحرير حرامٌ على الرَّجال، سواءٌ كانت تحت
- الثِّياب أو فوقَها، وعادةُ جهَّال العجم أنْ يلبّسوا تحتَ الثِّياب ثويًا قصيرًا من الحرير ليُّليِّنَ أعضاءَهم). كذا في «المرقاة». م
 - (٥) قولُه: «أو يجعلَ على منكِبه حريرًا»؛ (أي: علمًا من حريرِ زائدًا على قدر أربع أصابع). كذا في «المرقاة». م
- (٦) قولُه: «ركوب النُّمور»: (وقال في «العالمگيريَّة»: ولا بأسَ بجلود النُّمور والسِّباع كلِّها إذا دُبغَت أنْ يُجعلَ منها مصلَّى، أو ميسَرةَ السَّرج). كذا في «الملتقط». انتهى.

(فكلمةُ «لا بأسَ فيها»: استُعمِلَت فيما تركه أولى؛ لأنَّ ركوبَ النَّمور من زيِّ الأعاجم، وفيه الزِّينةُ والخُيلاءُ هذا مُقتضى للنَّهي، لا ما قال الطِّيئُ الشَّافعيُّ: إنَّ المقتضى لنهي ركوب النُّمور نجاسةُ ما عليها من الشُّعور، فإنَّها لا تَطهُر بالدِّباغ، قلنا: هذا ساقطٌ عن الاعتبار؛ لأنَّ كلَّ إهابِ دُبغَ فقد طَهُرَ، إلَّا جلدَ الآدميُّ والخنزير والكلب على=

⁼ يَصِيرِ ثُوبًا بِالنَّسِجِ، والنَّسِجُ بِاللُّحِمة، فكانت هي المعتبَرةُ دون السَّدي). م

⁽١) أبو داودَ، ك: اللّباس، ب: الرُّخصة في العلَم وخيط الحرير، ح: (٤٠٥٥)، وصحَّحه الحاكمُ، ووافقه الذَّهبيُّ (٧٤٠٥).

⁽٢) قولُه: «والنَّتف»: قال في «العالمگيريَّة»: (نتفُ الشَّيب مكروهٌ للتَّزيُّن لا لترهيب العدوِّ، كذا ثُقِل عن الإمام). كذا في «جواهر الأخلاطي». م

رُكُوبِ النُّمُورِ، وَلُبُوسِ (١) الخَاتَمِ إِلاَّ لِذِي سُلطَانٍ، رواه أبو داودَ، والنَّسائيُّ (١).

٥٢٨ - وعَن مُعَاوِيَةً ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لاَ تَركَبُوا الخَزَّ وَلاَ النِّمَارَ»، رواه أبو داودَ،
 والنَّسائيُّ (٣٠.

٥٢٩ - وَعَن عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: نَهَانِي رَسُولُ اللهِ ﷺ عَن التَّخَتُّمِ بِالذَّهَبِ، وَعَن لُبسِ القَسِّيِّ وَالمَيَاثِر، رواه التِّرمذيُّ، وَأبو داودَ، والنَّسائيُّ، وَابنُ ماجه (٤٠).

وقال في «ردِّ المحتار»: (أشار إلى أنَّ التَّختُّمَ سُنَّةٌ لمن يَحتاج إليه). كما في «الاختيار».

قال القهستانيُّ: (وفي «الكرماني»: نهى الحلوانيُّ بعضَ تلامذتِه عنه، وقال: إذا صرتَ قاضيًا فتختَّم). وفي «البُستان» عن بعض التَّابعين: (لا يتختَّم إلَّا ثلاثةٌ: أميرٌ أو كاتبٌ أو أحمقٌ، وظاهرُه أنَّه يُكره لغير ذي الحاجة، لكنَّ قولَ المصنَّف أفضلُ، كـ«الهداية» وغيرها يُفيد الجوازَ، وعبَّر في «الدُّرر» بأولى، وفي «الإصلاح» بأحبً، فالنَّه عُ للتَّنزيه).

وفي «التتارخانيَّة» عن «البستان»: (كره بعضُ النَّاس اتخاذَ الخاتم إلَّا لذي سُلطانٍ، وأجازه عامَّةُ أهل العلم، وعن يونس بن أبي إسحاق، قال: رأيت قيسَ بنَ أبي حازم، وعبدَ الرَّحمن بنَ الأسود، والشَّعبيَّ وغيرَهم يتختَّمونَ في يونس بن أبي إسحاق، ولأنَّ السُّلطانَ يلبَس للزِّينة، والحاجةُ إلى الخَتم وغيره في حاجة الزِّينة والختم سواءً فجاز لغيره، وبه نأخذ، اه، فهو اختيارٌ للجواز كما هو قول العامَّة، ولا يُنافي أنَّ تركه أولى لغير ذي حاجةٍ، فافهم، ومُقتضاه أنَّه لا يُكرَه لقصد الزِّينة والختم، وأمَّا لقصد الزِّينة فقط، فقد مرَّ فتدبَّر). م

- (٢) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: اللِّباس، ب: من كرهه [أي لبس الحرير]، ح: (٤٠٤٩)، والنَّسائيُّ، ك: الزِّينة، ب: النَّتف، ح: (٢٠)، وحسَّنه ابنُ حجر في «الهداية» (٢٠٨/٤).
- (٣) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: اللِّباس، ب: في جلود النَّمور والسَّباع، ح: (٤١٢٩)، وأحمدُ، ح: (١٦٨٤)، وأخرج نحوَه ابنُ ماجه (٣٦٥٦) قال الرَّباعيُّ: (رواه أبو داودَ ورجالُ إسناده ثقاتٌ والنَّسائيُّ وابنُ ماجه». «فتح الغفَّار» (١ / ٢٤٤).
- (٤) أحمدُ، ح: (١٠٤٩)، وأبو داودَ، ك: اللّباس، ب: من كرهه، ح: (٢٠٥١)، والتّرمذيُّ، ك: اللّباس، ب: ما جاء في كراهيةِ خاتم الذّهب، ح: (١٧٣٧)، وقال: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

⁼ قولٍ، مع أنَّ شعرَ الميتة عندنا طاهرٌ من أصله). أخذته من «المرقاة». م

⁽١) قولُه: «ولُبُوس الخاتم إلَّا لذي سلطانٍ»: وقال في «الدُّرِّ المختار»: (وتركُ التَّختُّم لغير السُّلطان والقاضي وذي حاجة إليه كمُتَوَّلِ أفضلُ). اه.

٠٣٥٠ ـ وَعَن حُذَيفَةَ ﷺ قَالَ: نَهَانَا(١) رَسُولُ اللهِ ﷺ أَن نَشْرَبَ فِي آنِيَةِ الفِضَّةِ وَالذَّهَبِ وَأَن نَاثُكُلُ فِيهَا، وَعَن لُبسِ(١) الحَرِيرِ وَالدِّيبَاجِ(١)،..................

= قولُه: «القَسِيِّ»: بفتح القاف، وتشديد المهمّلة المكسورة نسبةٌ إلى قسَّ، بلدٌ من بلاد مصرَ، وهو نوعٌ من الثياب فيها خطوطٌ من الحرير.

قولُه: «والمَيَاثر»: وهي بفتح الميم، جمعُ مَيثرة بالكسرِ، وهي وسادةٌ صغيرةٌ حمراءُ يَجعلُها الرَّاكبُ تحتَه.

- (۱) قولُه: «نهانا رسولُ الله أنْ نشربَ في آنية الفضّة والنَّهب وأنْ نأكلَ فيها»: قال في «الدُّرِّ المختار»: (وكُرِه الأكلُ والشُّربُ والاُّمانُ والتَّطيَّبُ من إناءِ ذهبِ وفضَّة للرَّجل والمرأة لإطلاق الحديث، وكذا يُكرَه الأكل بملعقة الفضّة والنَّهب، والاكتحال بميلهما وما أشبَة ذلك من الاستعمال، كمِكحَلةٍ ومرآةٍ، وقلم ودَواةٍ ونحوها، يعني: إذا استُعملت ابتداءً فيما صُنِعت له بحسَب مُتعارَف النَّاس، وإلَّا فلا كراهة حتَّى لو نقلَ الطَّعامَ من إناء النَّهب إلى موضعٍ آخرَ، أو صبَّ الماءَ أو الدُّهنَ في كفَّه لا على رأسه ابتداءً، ثمَّ استعمله لا بأسَ به). «مُجتَبى» وغيره، وهو ما حرَّره في «الدُّرر» فليُحفَظ. م
- (٢) وقال أبو يوسف ومحمّدٌ: (حُرِّم توسُّدُ الحرير وافتراشُه والنَّومُ عليه، وهو الصَّحيحُ). كما في «المواهب» ومثلُه في متن «درر البحار».
 - وقال العَينيُّ والقهستانيُّ: (وبه أخذ أكثرُ مشايخنا). كذا في «الكرمانيِّ»، ونقل مثلَه ابنُ الكَمال. «ردُّ المحتار»: (٦/ ٣٥٥). م
- (٣) قولُه: «عن لبس الحرير والدِّيباج وأنْ نجلسَ عليه»: وفي «فتاوى قاضي خان»: (قال أبو حنيفةَ: لا بأسَ بافتراش الحرير والدِّيباج، والنَّوم عليهما، وكذا الوسائدُ والمرافِقُ والبُسُطُ والسُّتورُ من الدِّيباج والحرير إذا لم يكن فيها تماثيلُ، وقال أبو يوسفَ ومحمَّدٌ: يُكرَه جميعُ ذلك) اهـ.

وحاصلُه: أنَّ النَّهِيَ في الحديث محمولٌ على التَّحريم عندَهما، وعندَه على التَّنزيه، كما أشار إليه بقوله: «لاباس»، فإنَّ الورعَ من يَدعُ ما لا بأسَ به مخافة أنْ يكونَ به بأسٌ، وهو معنى الحديث المشهور: «دغ ما يَريبُك إلى ما لايَريبُك»، وكان الإمامُ أبو حنيفة ما حصلَ له دليلٌ قطعيٌّ على كون نهيه للتَّحريم، والنَّصوص في تحريم لبس الحرير لا تَشتمله؛ لأنَّ القُعودَ على شيءٍ لا يُطلَق عليه لُبسُه؛ فلهذا حكم بالتَّنزيه، وهذا مِن ورعه في الفتوى، وأمَّا عملُه بالتَّقوى فمشهورٌ لا يَخفى، ومذكورٌ في مناقبه ممَّا لا يُحصى). قاله في «المرقاة».

وقال في «الدُّرِّ المختار»: (ويَحلُّ عندَه توشَّدُ الحرير، وافتراشُه والنَّومُ عليه، وقالا والشَّافعيُّ ومالكٌ: حرامٌ، وهو الصَّحيحُ). كما في «المواهب»، قلت: فلْيُحفَظ هذا، لكنَّه خلافُ المشهور. اهـ.

وقال في «ردِّ المحتار»: (إنَّما حلَّ عندَه؛ لما رُوي: أنَّ النَّبِيِّ ﷺ جلس على مرفقة حريرٍ، وكان على بساط ابن=

وَأَن نَجلِسَ عَلَيهِ، متَّفَقٌ عليه(١).

٥٣١ - وَعَن عَبدِاللهِ بنِ عَمرِ و بنِ العَاصِ ، قَالَ: رَأَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَيَّ ثَوبَينِ مُعَصفَرينِ، فَقَالَ: «إِنَّ هَذِهِ مِن ثِيَابِ الكُفَّارِ، فَلَا (٢) تَلبَسهُمَا» (٣).

٥٥٣٧ وَفِي رِوَايَةٍ: قُلْتُ: أَغْسِلُهُمَا، قَالَ: «بَلْ أَحْرِقْهُمَا»، رواه مسلمٌ (٤٠).

٥٣٣٥ ـ وروى أبو داود عنه ﷺ قَالَ: رَآنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ وَعَلَيَّ ثَوْبٌ مَصْبُوغٌ بِعُصْفُرٍ مُورَّدٌ، فَقَالَ: «أَفَلَا فَقَالَ: «مَا صَنَعْتَ بِثَوْبِكَ؟»، فَقُلْتُ: أَحْرَقْتُهُ، قَالَ: «أَفَلَا كَسَوْتَهُ بَعْضَ أَهْلِكَ، [فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ لِلنِّسَاءِ]»، رواه أبو داودَ^(٥).

٥٣٤ - وفي رواية له (٢): عَن عِمرَانَ بنِ حُصَينٍ ﴿ أَنَّ نَبِيَ اللهِ ﷺ، قَالَ: «أَلَا وَطِيبُ الرِّجَالِ رِيخ لَا لَوْنَ لَهُ، أَلَا وَطِيبُ النِّسَاءِ لَوْنٌ لَا رِيحَ لَهُ»، قَالَ سَعِيدٌ: أُرَهُ قَالَ: إِنَّمَا حَمَلُوا قَوْلَهُ فِي طِيبِ النِّسَاءِ عَلَى أَنَّهَا

وقال في «الدُّرّ المختار»: (وكُرِه لبسُ المعصفَر والمزعفَر الأحمر والأصفر للرِّجال، مفادُه: أنَّه لا يُكرَه للنِّساء). م

- (٣) مسلم، ك: اللِّباس، ب: النَّهي عن لبس الرَّجل النُّوبَ المعصفرَ، ح: (٤٣٤).
 - (٤) نفسُ المصدر السَّابق، ح: (٥٤٣٦).
- (٥) أبو داود، ك: اللّباس، ب: في الحُمرَة، ح: (٢٠٦٨)، وما بين المعكوفَين فبرقم: (٢٠٦٦)، وابنُ ماجه، ك: اللّباس، ب: كراهية المعصفَر، ح: (٣٦٠٣)، وحسّنه ابنُ حجر في «الهداية» (٤/ ٢١١).
- (٦) أبو داود، ك: اللّباس، ب: من كرهه لبس الحرير، ح: (٤٠٤٨)، وأحمدُ (١٩٩٧٥)، وحسَّنه ابنُ حجرٍ في «الهداية» (٢٠٧/٤).

⁼ عبَّاسٍ رضي اللهُ تعالى عنهما مرفقةُ حريرٍ، ورُوي: أنَّ أنسًا ﷺ حضر وليمةً، فجلس على وسادة حريرٍ؛ ولأنَّ الجلوس على الحرير استخفافٌ، وليس بتعظيم، فجرى مجرى الجلوس على بساطٍ فيه تصاويرُ). «منح» عن «السراج». م

⁽١) البخاريُّ، ك: اللَّباس، ب: افتراش الحرير، ح: (٥٨٣٧)، ونحوُه عند مسلم، ك: اللَّباس، ب: تحريم استعمال إناء الذَّهب والفضَّة على الرِّجال والنِّساء، ح: (٥٤٠٠).

⁽٢) قولُه: «فلا تَلبَسهما»: في «فتاوى قاضي خان»: (يُكره للرَّجل أنْ يلبَسَ المصبوغَ بالعُصفر والرَّعفران والوَرس). كذا في «المرقاة».

إِذَا خَرَجَتْ، فَأَمَّا إِذَا كَانَتْ عِنْدَ زَوْجِهَا فَلْتَطَّيَّبْ بِمَا شَاءَتْ.

٥٣٥ - وعَنِ البَرَاءِ هُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ عَلَيْ مَربُوعًا، بَعِيدَ مَا بَينَ المَنكِبَينِ، لَهُ شَعَرٌ يَبلُغُ شَحمَةً أُذُنِهِ، وقد (١) رَأَيتُهُ فِي حُلَّةٍ حَمرَاءَ،

(١) قولُه: «وقد رأيته في حُلَّةٍ حمراء»: قال القاضي: (وهذا حُجَّةٌ لما ذهب إليه الشَّافعيُّ وغيرُه أنَّ لبسَ الأحمر إذا لم يكن حريرًا لا كراهة في لبسه، انتهى. قلت: وعند الحنفيَّة: إذا لم يكن حريرًا ولا معصفرًا يَجوز لُبسه). كذا في «بذل المجهود».

وقال في «المرقاة»: (وأما ما ورد في شمائله عليه حُلّةٌ حمراء، فقال ابنُ حجرٍ: الحديثُ صحيحٌ، وبه استدلَّ إمامُنا الشَّافعيُّ على حِلِّ لبس الأحمر، وإنْ كان قانيًا). اه.

وقال في «الدُّرِّ المختار» و «ردِّ المحتار»: (وكُرِهَ لبسُ المعصفَر والمزعفَر الأحمر والأصفر للرِّجال، مفادُه: أنَّه لا يُكرَه للنِّساءَ، ولا بأسَ بسائر الألوان).

وفي «المجتبى» و«القسهتاني" و «شرح النُّقاية» لأبي المكارم: (لا بأسَ بلبس النَّوب الأحمر). اه.

(وقد رُوي ذلك عن الإمام)، كما في «الملتَقط» اه.

(ومفادُه: أنَّ الكراهةَ تنزيهيَّةٌ؛ لأنَّ كلمةَ «لا بأسَ» تُستعمل غالبًا فيما تركُه أُولى). «منح»، لكن صرَّح في «التُّحفة»: بالحُرمة، فأفاد أنَّها تحريميَّةٌ، وهي المحمَل عند الإطلاق. قاله المصنِّف.

وفي «منتخب الفتاوى»: (قال صاحب «الرَّوضة»: يَجوز للرِّجال والنِّساء لبسُ الثَّوب الأحمر والأخضر بلا كراهةٍ)، فهذه النُّقولُ مع ما ذُكر في «المجتبى» و«القهستاني» و«شرح أبي المكارم» تُعارِض القول بكراهة التحريم إن لم يدع التوفيق بحمل التحريم على المصبوغ أو بالنجس أو نحو ذلك.

قلت: (وللشُّرنبُلاليِّ فيه رسالةٌ سمَّاها: «تحفة الأكمل والهمام المصدر لبيان جواز لبس الأحمر»، وقد ذكر فيها كثيرًا من النُّقول، منها ما قدَّمناه، وقال: لم نجد نصًّا قطعيًّا لإثبات الحرمة، ووجدنا النَّهي عن لبسه لعلَّة قامت بالفاعل من تشبُّه بالنَّساء، أو بالأعاجم، أو التَّكبُّر، وبانتهاء العلَّة تزول الكراهة بإخلاص النيَّة؛ لإظهار نعمة الله تعالى، وعُروضُ الكراهة بالنَّب بالنَّجس تزول بغسله، ووجدنا نصَّ الإمام الأعظم على الجواز، ودليلًا قطعيًّا على الإباحة، وهو إطلاقُ الأمر بأخذ الزِّينة، ووجدنا في «الصَّحيحين» موجبه، وبه تنتفي الحرمةُ والكراهةُ، بل يثبتُ الاستحبابُ اقتداءً بالنَّبيِّ عَيُّكُ) اهـ. ومن أراد الزِّيادة على ذلك فعليه مها.

أقولُ: ولكن جُلُّ الكتب على الكَراهـة كـ «السِّراج»، و«المحيط»، و«الاختيار»، و «الملتقى»، و «الذخيرة»،=

لَم أَرَ شَيئًا قَطُّ أَحسَنَ مِنهُ، رواه البخاريُّ(١).

٣٦٥٥ ـ وروى أبو داود (٢٠): عنه هه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لَهُ شَعرٌ يَبلُغُ شَحمَةَ أَذُنَيهِ، وَرَأَيتُهُ فِي حُلَّةٍ حَمرَاءَ، لَم أَرَ شَيئًا قَطُّ أَحسَنَ مِنهُ.

٥٣٧ - وفي روايةٍ له (٣): عَن هِلَالِ بنِ عَامِرٍ عَن أَبِيهِ ﷺ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ بِمِنَّى يَخْطُبُ عَلَيْهِ بَعْلَةٍ، وَعَلَيْهِ بُرْدٌ أَحْمَرُ، وَعَلِيٍّ ﷺ أَمَامَهُ يُعَبِّرُ عَنْهُ.

٥٣٨ - وَعَن عَبدِاللهِ بنِ عَمرٍ و عَلَى قَالَ: مَرَّ رَجُلُ، وَعَلَيهِ ثَوبَانِ أَحمَرَانِ، فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ، فَلَم يَرُدَّ عَلَيهِ، رواه التِّرمذيُّ، وَأبو داودَ^(١).

٥٣٩ ـ وفي روايةٍ لأبي داود (٥): وقَالَ: نُهِيَ عَنْ مَيَاثِرِ الْأُرْجُوَانِ.

٠٤٠٠ ـ وَعَنِ البَرَاءِ بنِ عَازِبٍ ﷺ: أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ نَهَى عَن المِيثَرَةِ الحَمرَاءِ،.......

= وغيرها، وبه أفتى العلَّامةُ قاسمٌ.

وفي «الحاوي الزَّاهدي»: (ولا يُكرَه في الرَّأس إجماعًا، ونُقل في هذه الرِّسالة ثمانيةُ أقوالٍ، منها: أنَّه مستَحَبُّ). م

- (١) البخاريُّ، ك: المناقب، ب: صفة النَّبِيِّ ﷺ، ح: (٥٥١).
- (٢) أبو داودَ، ك: اللِّباس، ب: الرُّخصة في ذلك [أي: لبس الحُمرة]، ح: (٢٧٢)، وهو في البخاريُّ كما مرَّ.
 - (٣) أبو داود، ك: اللِّباس، ب: في الرُّخصة في ذلك في الحُمرة، ح: (٧٧٣).
- (٤) أبو داودَ، ك: اللّباس، ب: في الحُمرة، ح: (٢٠٦٩)، والتّرمذيُّ، أبواب الأدب، ب: ما جاء في كراهية لبس المعصفر للرّجل، ح: (٢٨٠٧)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).
- (٥) أخرجه عن عليٌّ موقوفًا أبو داودَ، ك: اللِّباس، ب: من كرهه [لبس الحرير]، ح: (٢٠٥٠)، والنَّسائيُّ، ك: الزِّينة، ب: حديث عُبيدة، ح: (١٨٧٥)، وحسَّنه ابنُ حجرِ في «الهداية» (٢٠٩/٤).

قال ابنُ الأثير في "النَّهاية": ("المَياثِرُ": من مراكب العَجَم تعمل من حريرٍ أو ديباجٍ، و"الأُرجوانِ": صَبغٌ أحمرُ، ويُتَخذُ كالفراش الصَّغير، ويُحشى بقطنٍ أو صوفٍ، ثمَّ يَجعلها الرَّاكب تحتَه على الرِّحال فوق الجِمال، ويدخل فيه مياثِرُ السُّروج؛ لأنَّ النَّهيَ يَشمل كلَّ مَيثَرَةٍ حمراءً، سواءً كانت على رحلٍ، أو سراجٍ).

وقال الخطَّابِيُّ: إنَّما شُمِّيت مياثرَ؛ لوَثَارَتها ولينه.

رواه فِي «شرح السُّنَّة»(١).

٥٤١ - وَعَن أَبِي رِمثَةَ التَّيمِيِّ ﷺ قَالَ: أَتَبتُ النَّبِيِّ ﷺ وَعَلَيهِ ثَوبَانِ^(٢) أَخضَرَانِ، وَلَهُ شَعَرٌ قَد عَلاهُ الشَّيبُ وَشَيبُهُ أَحمَرُ، رواه التِّرمذيُّ (٣).

٢٤٥٥ ـ وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ ﴿ اللَّهِ مُو ذُو وَفْرَةٍ بِهَا رَدْعُ حِنَّاءٍ.

عه ٥٥٤٣ وَعَن سَمُرَةَ هُ أَنَّ النَّبِيَ عَيْقِ قَالَ: «البَسُوا(٥) الثِّيابَ البِيضَ، فَإِنَّهَا أَطهَرُ وَأَطيَبُ، وَكَفُّنُوا فِيهَا مَوتَاكُم»، رواه أَحمَدُ، وَالتَّرمذيُّ، والنَّسائيُّ، وَابنُ ماجه(٢).

١٤٥٥ وعَن أَبِي الدَّردَاءِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ أَحسَنَ مَا زُرتُمُ اللهَ بِهِ فِي قُبُورِكُم،
 وَمَسَاجِدِكُم: البَيَاضُ»، رواه ابنُ ماجه(٧).

(۱) البغويُّ معلَّقًا في «شرح السُّنَّة»، ح: (٣١٣٠)، وأخرجه مسلمٌ مطوَّلا، ك: اللِّباس، تحريم استعمال إناء الذَّهب والفضَّة على الرِّجال والنِّساء، ح: (٥٣٨٨)، والبخاريُّ، ك: النِّكاح، ب: حقِّ إجابة الوليمة والدَّعوة، ح: (٥١٧٥).

- (٢) قولُه: «وعليه ثوبان أخضران»: وقال في «ردِّ المحتار»: (ولبسُ الأخضر سُنَّةٌ). كما في «الشَّرعة». م
- (٣) أحمدُ، ح: (٧١١١)، وأبو داودَ، ك: اللّباس، ب: في الخضرة، ح: (٤٠٦٥)، والتّرمذيُّ، ك: الأدب، ب: ما جاء في الغَّوب الأخضر، ح: (٢٨١٢)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).
- (٤) أبو داودَ، ك: التَّرَجُّل، ب: في الخضاب، ح: (٢٠٦)، وحسَّنه ابنُ حجرٍ في «الهداية» (٤/ ٢١٠). وفي «المفاتيح في شرح المصابيح» (٥/ ٢٤): («الوَفرَةُ»: شعرُ الرَّأس الَّذي وصل إلى شَحمة الأُذُن، «وبها»؛ أي: وبالوَفرة، «رَدعُ»؛ أي: أثرٌ من الحِنَّاء).
 - (٥) قولُه: «البسوا الثيّاب البيض... إلخ»: وقال في «ردّ المحتار»: (يُستَحبُّ الأبيض). م
- (٦) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الأدب، ب: ما جاء في لبس البياض، ح: (٢٨١٠)، والنَّسائيُّ، ك: الجنائز، ب: أيُّ الكفَنُ خيرٌ، ح: (١٨٩٦)، وقال الترمذي: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).
- (٧) ابنُ ماجه، أبواب اللّباس، ب: البياض من الثّياب، ح: (٣٥ ٦٨)، وقال البوصيريُّ: (هذا إسنادٌ ضعيفٌ، شريحُ بنُ عُبيدٍ لم يُسمع من أبي الدَّرداء قاله المزيُّ في «التَّهذيب»). «مصباح الزُّجاجة» (٤ / ٨٤).

قال السّنديُّ: (قولُه: «زُرتم الله»؛ أي: دخلتم به في محلِّ رحمته ورضوانه وكرامته، كالزَّائر إذا دخل على المزورِ يكون في كرامته). ٥٥٥٠ وَعَن أَبِي سَعِيدِ الخُدرِيِّ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا استَجَدَّ ثَوبًا سَمَّاهُ بِاسمِهِ، عِمَامَةً أَو قَمِيصًا أَو رِدَاءً، ثُمَّ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ لَكَ الحَمدُ، كَمَا كَسَوتَنِيهِ، أَسَأَلُكَ خَيرَهُ وَخَيرَ مَا صُنِعَ لَهُ، وَأَعُوذُ بِكَ مِن شَرِّهِ وَشَرِّ مَا صُنِعَ لَهُ»، رواه التَّرمذيُّ، وأبو داودُ (۱).

٣٤٥٥ - وَعَن مُعَاذِ بِنِ أَنْسٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَكَلَ طَعَامًا فَقَالَ: الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي الْخَمَنِي هَذَا وَرَزَقَنِيهِ مِنْ غَيْرِ حَوْلٍ مِنِّي وَلَا قُوَّةٍ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»، رواه التَّرمذيُّ(١٠). وَزَادَ أَبُو دَاوَذَ: «وَمَن لَبِسَ ثَوبًا فَقَالَ: الحَمدُ لِلَّهِ الَّذِي كَسَانِي هَذَا، وَرَزَقَنِيهِ مِن غَيرِ حَولٍ مِنِّي وَلَا قُوَّةٍ، غُفِرَ لَهُ مَا دَاوِدَ: «وَمَن لَبِسَ ثَوبًا فَقَالَ: الحَمدُ لِلَّهِ الَّذِي كَسَانِي هَذَا، وَرَزَقَنِيهِ مِن غَيرِ حَولٍ مِنِّي وَلَا قُوَّةٍ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ».

٧٤٥٥ - وَعَن أَبِي مَطَرٍ قَالَ: إِن عَلِيًّا ﷺ اشْتَرَى ثَوْبًا بِثَلاثَةِ دَرَاهِمَ فَلَمَّا لَبِسَهُ قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ النَّدِي رَزَقَنِي مِنَ الرِّيَاشِ مَا أَتَجَمَّلُ بِهِ فِي النَّاسِ، وَأُوَارِي بِهِ عَوْرَتِي» ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ، رواه أَحمدُ (٣).

٨٥٥ - وَعَن أَبِي أُمَامَة ﷺ قَالَ: لَبِسَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ ثَوْبًا جَدِيدًا فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي كَسَانِي مَا أُوارِي بِهِ عَوْرَتِي، وَأَتَجَمَّلُ بِهِ فِي حَيَاتِي، ثُمَّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ لَبِسَ كَسَانِي مَا أُوارِي بِهِ عَوْرَتِي، وَأَتَجَمَّلُ بِهِ فِي حَيَاتِي، ثُمَّ عَمَدَ إِلَى الشَّوْبِ ثُوبًا جَدِيدًا فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي كَسَانِي مَا أُوارِي بِهِ عَوْرَتِي، وَأَتَجَمَّلُ بِهِ فِي حَيَاتِي، ثُمَّ عَمَدَ إِلَى الشَّوْبِ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَمَدَ إلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَمَدَ إلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عِلْمَا عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى

⁽١) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب اللِّباس، ب: ما يقول إذا لبس ثوبًا جديدًا، ح: (١٧٦٧)، أبو داودَ، ك: اللِّباس، ب: ما يقول إذا لبس ثوبًا جديدًا، ح: (٢٠٢٠)، وقال التَّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌّ)، وصحَّحه ابنُ حِبَّانَ (٢٤٠٠).

⁽٢) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الدَّعوات، ب: ما يقول إذا فرغ من الطَّعام، ح: (٣٤٥٨)، وابنُ ماجه، أبواب الأطعمة، ب: ما يُقال إذا فرغ من الطَّعام، ح: (٣٢٨٥)، أخرجه بزيادة دعاء لبس الثَّوب أبو داودَ، ك: اللِّباس، ب: ما يقول إذا لبس ثوبًا جديدًا، ح: (٢٣٠٤)، وقال التِّرمذيُّ: (حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

⁽٣) أحمدُ واللَّفظُ له، ح: (١٣٥٣)، وأبو يَعلى (٢٩٥)، وقال الهيثميُّ: (وفيه مختارُ بنُ نافعٍ، وهو ضعيفٌ)، «مجمَعُ الزَّوائد» (٥ / ١١٩).

قولُه: «والرّياشِ»: هي الثّيابُ.

ثَلَاثًا، رواه أَحمَدُ، وَالتِّرمذيُّ، وَابنُ ماجه(١).

٩٤٥ - وَعَن عَائِشَة ﴿ قَالَت: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿ يَا عَائِشَةٌ ، إِذَا أَرَدتِ اللَّحُوقَ بِي فَليَكَفِكِ
 مِنَ الدُّنيَا كَزَادِ الرَّاكِبِ، وَإِيَّاكِ وَمُجَالَسَةَ الأَغنِيَاءِ، وَلا تَستَخلِقِي ثَوبًا حَتَّى تُرَقِّعِيهِ ﴾، رواه التَّرمذيُّ (٢).

• • • • وعَن أَبِي أُمَامَةَ إِيَاسِ بِنِ ثَعلَبَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَلَا تَسْمَعُونَ، أَلَا تَسْمَعُونَ، إِنَّ الْبَذَاذَةَ ﴿ وَعَن أَبِي أَمَامَةَ إِيَاسِ بِنِ ثَعلَبَةً ﴾ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَلَا تَسْمَعُونَ، أَلَا تَسْمَعُونَ، إِنَّ الْبَذَاذَةَ ﴿ وَاللَّهُ عَلَى الْإِيمَانِ»، رواه أبو داود (٤٠٠).

١٥٥٥ ـ وَعَن سُوَيدِ بنِ وَهبٍ عَن رَجُلٍ مِن أَبنَاءِ أَصحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ عَن أَبِيهِ ﷺ قَالَ: قَالَ

وقال: (ومعنى قوله: «وإيّاكَ ومجالسةَ الأغنياء»، على نحو ما رُوي عن أبي هريرة، عن النَّبِيِّ ﷺ أنَّه قال: «مَن رأى من فَضَل عليه في الخلق والرِّزق فلْينظُر إلى من هو أسفلُ منه ممَّن فَضَل هو عليه، فإنَّه أجدرُ أنْ لا يَزدريَ نعمةَ الله عليه»، ويُروى عن عونِ بن عبدالله قال: «صحبتُ الأغنياءَ فلم أرّ أحدًا أكثرَ همَّا منّي، أرى دابَّة خيرًا من دابّتي، وثوربًا خيرًا من ثوبي، وصحبت الفقراءَ فاسترحتُ).

وفي «المفاتيح في شرح المصابيح» (٥/ ١٨): (قولُه: «ولا تَستَخلقي ثوبًا»؛ أي: ولا تتركي ثوبًا ولا تُلقيه حتَّى تخيطي عليه رُقعةً، ثمَّ تَلبَسيه مرَّةً أُخرى، أراد عَلَيْ بهذا الحديث: تحريضَ عائشةَ على ترك الدُّنيا واختيار القَناعة).

- (٣) قولُه: «إنَّ البَذَاذةَ من الإيمان»: (والمرادُ من الحديث: أنَّ التَّواضعَ في اللِّباس، والتَّوقِّي عن الفائق في الزِّينة من أخلاق أهل الإيمان، والإيمانُ هو الباعثُ عليه). كذا في «المرقاة».
 - وقال في «ردِّ المحتار»: (اعلم أنَّ الكسوة منها مكروة، وهو اللُّبسُ للتَّكبُّر). م
- (٤) أبو داود واللَّفظُ له، ك: التَّرجُّل، ب: النَّهي عن كثيرِ من الإرفاه، ح: (٢٦١)، وابنُ ماجه مختصَرًا، ك: الزُّهد، ب: من لا يُؤبَه له، ح: (٢١٨)، وحسَّنه ابنُ حجر في «الهداية» (٤/٤).

⁽۱) التِّرمذيُّ، أبواب الدَّعوات، ب: حدَّثنا يَحيى بنُ موسى، ح: (٣٥٦٠)، وقال: (هذا حديثٌ غريبٌ)، وابنُ ماجه، أبواب اللِّباس، ب: ما يقول الرَّجلُ إذا لبس ثوبًا جديدًا، ح: (٣٥٥٧)، وأحمدُ، ح: (٣٠٥).

وفي «اللَّمَعات» (٧/ ٣٧٥): (قولُه: «أَخلَقَ»: من باب الإفعال، خَلِقَ النَّوبُ: بَلِيَ، وأَخلَقَهُ: أبلاهُ). «في كنف الله»: (مُحرَّكةً؛ أي: في حرزه وسِتره، وهو الجانبُ، والظَّلُّ، والنَّاحيةُ)، كذا في «القاموس».

⁽٢) التَّرمذيُّ، أبواب اللِّباس، ب: ترقيع الثَّوب، ح: (١٧٨٠)، وقال: (هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفه إلَّا من حديث صالح بنِ حسَّانٍ قال: وسمعت محمَّدًا يَقول: صالحُ بنُ حسَّانٍ مُنكُرُ الحديث، وصالحُ بنُ أبي حسَّانٍ الَّذي رَوى عنه ابنُ أبي ذئب ثقةٌ).

رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن تَرَكَ لُبسَ ثَوبِ جَمَالٍ وَهُو يَقدِرُ عَلَيهِ»، وَفِي رِوَايَةٍ: «تَوَاضُعًا، كَسَاهُ اللهُ حُلَّةَ الكُرَامَةِ، وَمَن زَوَّجَ لِلَّهِ تَوَجَّهُ اللهُ تَاجَ المُلكِ»، رواه أبو داودَ(١).

٥٥٥٢ ـ وروى التّرمذيُّ (٢) منه عن معاذ بن أنسِ ﷺ حديثَ اللّباس.

٣٥٥٥ ـ وَعَن عَمرِو بنِ شُعَيبٍ عَن أَبِيهِ عَن جَدِّهِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ (٣) اللهَ يُحِبَّ أَنْ يَرَى أَثَرَ نِعْمَتِهِ عَلَى عَبْدِهِ»، رواه التِّرمِذِيُّ (١).

١٥٥٥ - وَعَن أَبِي الأَحوَصِ عَن أَبِيهِ ﷺ قَالَ: أَتَيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فِي تَوْبٍ دُونٍ، فَقَالَ: «أَلَكَ مَالٌ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «مِنْ أَيِّ الْمَالِ؟» قَالَ: قَدْ آتَانِي اللهُ مِنَ الإِبِلِ، وَالْغَنَمِ، وَالْخَيْلِ، وَالرَّقِيقِ، قَالَ: «فَإِذَا آتَاكَ اللهُ مَالًا فَلْيُرُ^(٥) أَثَرُ نِعمَةِ اللهِ عَلَيكَ وَكَرَامَتِهِ»، رواه أَحمَدُ، والنَّسائيُّ (٢)، وَفِي «شرح السُّنَّة»

- (٥) قولُه: «فلْيُرُ أثرُ نعمة الله عليك وكرامتُه»: (وفي «شرح السُّنَّة»: هذا في تحسين الثيّاب بالتّنظيف والتّجديد عند الإمكان من غير أنْ يُبالغَ في النّعامة والدِّقَة، ومُظاهرة الملبّس على اللّبس على ما هو عادة العجم). كذا في «المرقاة». م
- (٦) أبو داودَ، ك: اللّباس، ب: في غسل الثّوب وفي الخلقان، ح: (٣٦٠٤)، والنّسائيُّ، ك: الرّينة، ب: الجَلاجل، ح: (٥٢٢٦)، وحسَّنه ابنُ حجر في «الهداية» (٢٠٧/٤).

⁽١) أبو داودَ، ك: الأدب، ب: من كظم غيظًا، ح: (٤٧٧٨)، وحسَّنه ابنُ حجر في «الهداية» (٤/ ٢٠٦).

⁽٢) التّرمذيُّ، أبواب صفة القِيامة، ب: (٣٩)، ح: (٢٤٨١)، وأحمدُ (١٥٦٣١)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ).

⁽٣) قولُه: ﴿إِنَّ اللهُ يُحبُّ أَنْ يرى أَثْرَ نعمته على عبده»: وقال في «ردِّ المحتار»: (اعلم أنَّ الكسوة منها مستحَبُّ: وهو الزَّائدُ لأخذ الزِّينة وإظهار نعمة الله تعالى، قال ﷺ: ﴿إِنَّ اللهَ يُحبُّ أَنْ يرى أَثْرَ نعمته على عبده»، ومباحٌ: وهو الشَّوبُ الجميلُ للتَّزيُّن في الأعياد، والجُمَع، ومَجامع النَّاس لا في جميع الأوقات؛ لأنَّه صلفٌ وخُيلاء، وربَّما يُغيظ المحتاجينَ فالتَّحرُّزُ عنه أُولى، وفي «الهنديَّة» عن «السِّراجيَّة»: لبسُ الثيَّاب الجميلة مباحٌ إذا لم يتكبَّر، وتفسيرُه أَنْ يكونَ معها كما كان قبلَها). اه. وقال في «المرقاة»: (فإنْ قلت: أليس أنَّه حثَّ على البَذاذة؟، قلتُ: إنّما حثَّ عليها؛ لئلَّا يَعدلَ عنها عندَ الحاجمة، ولا يَتَكلَّفُ للنَّياب المتكلَّفَة، كما هو مشاهدٌ في عادة النَّاس حتّى في العلماء والمتصوِّفة، فأمَّا من اتَّخذ ذلك دَيدَنَا وعادةً مع القُدرة على الجديد والنَظافة فلا؛ لأنَّه خِسَّةٌ ودَناءةٌ). م

⁽٤) التَّرمذيُّ، أبواب الأدب، ب: ما جاء «إِنَّ اللهَ تعالى يحبُّ أَنْ يرى أَثرَ نعمته على عبده»، ح: (٢٨١٩)، وأحمدُ (٢٠٠٨)، وأحمدُ (٢٠٠٨)، وقال التَّرمذيُّ: (حديثٌ حسنُّ).

بِلَفظِ «المَصَابِيح».

٥٥٥ _ وَعَن أَبِي رَجَاءٍ قَالَ: خَرَجَ عَلَينَا عِمرَانُ بنُ حُصَينٍ ﴿ وَعَلَيهِ مِطرَفٌ مِن خَزِّ وَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَن أَنعَمَ اللهُ عَلَيهِ نِعمَةً فَإِنَّ اللهَ يُحِبُّ أَن يَرَى أَثَرَ نِعمَتِهِ عَلَى عَبده»، رواه أَحمدُ (١٠).

٣٥٥٥ - وَعَن جَابِرِ ﷺ قَالَ: أَتَانَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فَرَأَى رَجُلًا شَعِمًّا قَدْ تَفَرَّقَ شَعْرُهُ فَقَالَ: «أَمَا كَانَ هَذَا يَجِدُ مَاءً كَانَ * أَمَا كَانَ هَذَا يَجِدُ مَاءً يَخِدُ مَاءً يَغِيلُ بِهِ ثَوْبَهُ »، رواه أَحمدُ وَالنَّسَائِيُّ (٣).

٥٥٥٠ ـ وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: كُل مَا(٤) شِئت، وَالبَس مَا شِئت، مَا أَخطَأَتكَ اثنَتَانِ: سَرَفٌ وَمَخِيلَةٌ، رواه البُخَارِيُّ فِي تَرجَمَة بَابٍ، ووصل هذا التَّعليقَ ابنُ أبي شَيبةَ في «مصنَّفه»(٥).

٥٥٥٨ - وَعَن عَمرِو بنِ شُعَيبٍ عَن أَبِيهِ عَن جَدِّهِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «كُلُوا وَاشْرَبُوا وَتَصَدَّقُوا وَالْبَسُوا، مَا لَمْ يُخَالِطْهُ إِسْرَافٌ، أَوْ مَخِيلَةٌ»، رواه أحمَدُ والنَّسائيُّ وَابنُ ماجه (١٠).

⁽١) أحمدُ، (١٩٩٣٤)، وقال الهيثميُّ: (رواه أحمدُ والطَّبرانيُّ، ورجالُ أحمدَ ثقاتٌ). «مجمَع الزوائد» (٥ / ١٣٢).

⁽٢) قولُه: «ما كان يَجدُ هذا ما يَغسلُ به ثوبَه»: (قال الطّيبيُّ: أنكرَ عليه بَذَاذَتَه، لمَا يُؤدِّي إلى ذِلَّته، وأمَّا قولُه: «البَذاذةُ من الإيمان»: فإثباتُ التَّواضع للمُؤمن كما جاء: «المؤمنُ متواضعٌ، وليس بذليل، وله العِزَّةُ دونَ التَّكبُّر»، ومنه حديثُ أبي بكرٍ: «إنَّك لستَ ممَّن يَفعلُه خُيلاءً». قلتُ: الصَّوابُ: أنَّ البَذاذَةَ وهي القناعةُ بالدُّون من الثيّاب لا تُنافي النَّفافة التي ورد أنَّها من الدِّين، ولاتَستلزم المذلَّة عند أرباب اليقين). كذا في «المرقاة». م

⁽٣) أبو داودَ، ك: اللِّباس، ب: في غسل الثَّوب وفي الخَلقان، ح: (٤٠٦٢)، وأحمدُ، (١٤٨٥٠)، والنَّسائيُّ مختصَرًا (٥٢٣٦)، وصحَّحه ابنُ حِبَّانَ، ح: (٥٤٨٣).

⁽٤) قولُه: «كُل ما شِئت، والبَس ما شئتَ... إلخ»: قريبٌ مِن هذا ما قال في «العالمگيريَّة»: (وحاصلُه أنَّ من فعل شيئًا من ذلك تكبُّرا فهو مكروه، ومن فعل ذلك لحاجةٍ وضرورةً لم يُكره). كذا في «الكافي». م

⁽٥) البخاريُّ، ك: اللَّباس، ب: قول الله تعالى: ﴿ قُلَ مَنْ حَرَّمَ زِينَهَ ٱللَّهِ ٱلَّتِيٓ ٱلْخَرَّ لِيَبَادِهِ ﴾، قبلَ ح: (٥٧٨٥)، ووصلُه ابنُ أبي شَيبةً، ك: اللَّباس، ب: مَن قال: البَس ما شئت، ما أخطأك سَرَفٌ، أو مَخيَلةٌ، ح: (٢٥٣٧٥)، وأبو نُعَيمٍ في «تاريخ أصبهانَ» (٢/ ٢٧٤).

⁽٦) ابنُ ماجه، واللَّفظُ له، أبواب اللِّباس، ب: البّس ما شئتَ، ما أخطأك سَرَفٌ أو مَخيَلةٌ، ح: (٣٦٠٥)، والنّسائيُّ، ك:=

٩٥٥٥ - وعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن (١) لَبِسَ ثَوْبَ شُهْرَةٍ ٱلْبَسَهُ اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
 ثُوْبَ مَذَلَّةٍ»، رواه أحمدُ، وأبو داودَ، وابنُ ماجه (٢).

٠٠٥٠ وعَنه ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن تَشَبَّهَ بِقَوم فَهُوَ مِنهُم»، رواه أحمدُ، وأبو داودَ^{٣٠}.



[:] الزَّكاة، ب: الاختيال في الصَّدقة، ح: (٥٥٥٩)، وصحَّحه الحاكمُ، ووافقه الذَّهبيُّ (١٨٨٧).

⁽١) قولُه: «مَن لبس ثوبَ شُهرةِ»؛ (أي: ثوبَ تكبُّرِ وتفاخُرِ وتجبُّرِ، أو ما يَتِّخذُه المتَزهِّدةُ ليَشهرَ نفسَه بالزُّهد، أو ما يَتَعَدُّه المتَنقَّهةُ من لبس الفقهاء، والحالُ أنَّه من جملة السُّفهاء). كذا في «المرقاة».

وقال في «ردَّ المحتار»: (والأَولى كونُه بين النَّفيس والخسيس؛ إذ خيرُ الأمور أوساطُها، وللنَّهي عن الشُّهرَتين، وهو ما كان في نهاية النَّفاسة أو الخساسة). م

⁽٢) ابنُ ماجه واللَّفظُ له، أبواب اللِّباس، ب: من لبس شُهرة من الثَّياب، ح: (٣٦٠٦)، وأبو داودَ، ك: اللِّباس، ب: في لبس الشُّهرة، ح: (٤٠٣٠)، وأحمدُ، ح: (٥٦٦٤)، وحسَّنه في «الهداية» (٤/ ٢٠٥).

⁽٣) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: اللّباس، ب: في لبس الشُّهرة، ح: (٤٠٣١)، وأحمدُ، ح: (٢٦٦٥)، وحسَّنه في «الهداية» (٢٠٥/٤).



٥٦١ عَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: اتَّخَذَ (١) النَّبِيُّ ﷺ خَاتَمًا مِن ذَهَبِ. وَفِي رِوَايَةٍ: وَجَعَلَهُ (٢) فِي

(۱) قولُه: «اتَّخذ النَّبِيُ ﷺ خاتَمًا من ذهبٍ»؛ (أي: ابتداءً قبلَ تحريم النَّهب على الرَّجال، قال الإمامُ محمَّدٌ في «موطئه»: لا يَنبغي للرَّجلُ أنْ يتختَّم بذهبٍ ولا حديدٍ ولا صُفرٍ، ولا يَتختَّمُ إلَّا بالفضَّة، وأما النِّساءُ فلا بأس بتختُّم النَّهب لهنَّ، وقال النَّوويُّ: أجمعوا على إباحة خاتَم النَّهب للنِّساء، وعلى تحريمه على الرِّجال). كذا في «المرقاة». م

(Y) قولُه: «وجعله في يده اليُمنى»: (لبسُ الخاتَم في اليمين واليسار ثابتٌ منه ﷺ، والخلافُ في الأولويَّة. قال العلَّامةُ العَينيُّ في «عمدة القاري»: قال شيخُنا في «شرح التَّرمذيِّ»: في الأحاديث استحبابُ التَّختُم في اليمين، وهو أصتُ الوجهَين لأصحاب الشَّافعيِّ أنَّ التَّختُم في اليمين أفضلُ منه في اليسار، وذهب مالكُّ إلى استحباب التَّختُم في اليسار، وكره التَّختُم في اليمين، وأمَّا مذهبُ الحنفيَّة، فقد سوَّى الفقيةُ أبو اللَّيث في «شرح الجامع الصغير» بين اليمين واليسار). انتهى.

وقال في «الدُّرِّ المختار» و «ردِّ المحتار»: (ويجعله لبطن كفَّه في يده اليُسرى، وقيل: اليمنى، إلَّا أنَّه من شعار الرَّوافض، فيجب التَّحرُّزُ عنه، «قهستاني» وغيرُه، عبارةُ قهستاني عن «المحيط»: جاز أنْ يجعلَه في اليُمنى إلَّا أنَّه شعارُ الرَّوافض). اهـ. ونحوُه في «الذَّخيرة» تأمل.

قلت: ولعلَّه كان وبان فتبصَّر؛ أي: كان ذلك من شعارهم في الزَّمن السَّابق، ثمَّ انفصل وانقطع في هذه الأزمان، فلا يُنهى عنه كيفما كان.

وفي «غاية البيان»: (قد سوَّى الفقية أبو اللَّيث في «شرح الجامع الصغير» بين اليمين واليَسار، وهو الحقُّ؛ لأنَّه قد اختلفت الرِّوايات عن رسول الله ﷺ في ذلك، وقولُ بعضهم: إنَّه في اليمين من علامات أهل البَغي ليس بشيءٍ؛ لأنَّ الضَّحيحَ عن رسول الله ﷺ يَنفي ذلك. م

يَدِهِ اليُمنَى، ثُمَّ أَلقَاهُ، ثُمَّ اتَّخَذَ (١) خَاتَمًا مِنْ وَرِقٍ وَنَقَشَ فِيهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ، وَقَالَ (٢): «لَا يَنْقُشْ أَحَدٌ عَلَى نَقْشِ خَاتَمِي هَذَا»، وَكَانَ (٣) إِذَا لَبِسَهُ جَعَلَ فَصَّهُ مِمَّا يَلِي بَطْنَ كَفِّهِ، مَتَّفَقٌ عليه (١٠).

٥٦٢ ٥٠ وَعَن عَبدِاللهِ بنِ جَعفُرٍ ﴿ فَهُ قَالَ: إن النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَخَتَّمُ فِي يَمِينِهِ، رواه ابنُ ماجه (٥٠).

٥٥٦٣ ورواه أبو داودَ، والنَّسائيُّ (٢): عَن عليِّ ﷺ.

٥٦٦٥ ـ عَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَخَتَّمُ فِي يَسَارِهِ، رواه أبو داودَ^(٧).

٥٥٥٥ ـ ومسلمٌ (^): عَن أَنَسِ ﷺ.

٥٦٦ - وعَن عَلِيٍّ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنْ لُبْسِ الْقَسِّيِّ، وَالْمُعَصْفَرِ، وَعَنْ تَخَتُّمِ الذَّهَبِ، وَعَنْ تَخَتُّمِ الذَّهَبِ، وَعَنْ تَخَتُّمِ الذَّهَبِ، وَعَنْ تَخَتُّمِ الذَّهُ عَنْ لَبُسِ الْقَسِّيِّ، وَالْمُعَصْفَرِ، وَعَنْ تَخَتُّمِ الذَّهَبِ، وَعَنْ تَخَتُّمِ الذَّهَبِ، وَعَنْ تَخَتُّمِ الذَّهُ عَنْ لَبُسِ الْقَسِّيِّ، وَالْمُعَصْفَرِ، وَعَنْ تَخَتُّمِ الذَّهَبِ، وَعَنْ تَخَتُّمِ الذَّهُ عَنْ لَبُسِ الْقَسِّيِّ، وَالْمُعَصْفَرِ، وَعَنْ تَخَتُّمِ الذَّهَبِ،

- (١) قوله: «ثمَّ اتَّخذ خاتَمًا من ورِقٍ»: قال في «الدُّرِّ المختار»: (ولا يَتختَّم إلَّا بالفضَّة؛ لحصول الاستغناء بها). م
- (۲) قولُه: «وقال: لا يَنقُش أحدٌ على نقش خاتَمي هذا»: قال في «الدُّرِّ المختار»: (وينقُشُه اسمَه، أو اسمَ الله تعالى، لا
 تمثالَ إنسانٍ أو طيرٍ، ولا محمَّدُ رسول الله). م
- (٣) قولُه: «وكان إذا لبسه جعل فصَّه مَّما يلي بطنَ كفِّه»: قال في الهداية: (ويَجعَل الفصَّ إلى باطن كفِّه بخلاف النِّسوان؛ لأنَّه تزيُّنٌ في حقِّهنَّ).
- (٤) البخاريُّ، ك: اللِّباس، ب: خواتيم الذَّهب، ح: (٥٨٦٥/٥٨٦٥)، ومسلمٌ واللَّفظُ له، ك: اللِّباس، ب: تحريم خاتَم الذَّهب، ح: (٥٤٧٧/٥٤٧٤).
- (٥) ابنُ ماجه، أبواب اللّباس، ب: التَّختُّم باليمين، ح: (٣٦٤٧)، والتّرمذيُّ، أبواب اللّباس، ب: ما جاء في لبس الخاتَم، ح: (١٧٤٤)، قال: (قال محمَّدُ بنُ إسماعيلَ: هذا أصحُّ شيءٍ رُوي في هذا الباب)، وفي الباب عن ابن عمرَ عند مسلمِ (٢٠٩١) (٥٣).
- (٦) أبو داودَ، ك: الخاتَم، ب: ما جاء في التَّختُّم في اليمين أو اليَسار، ح: (٤٢٢٦)، والنَّسائيُّ، ح: (٥٢٠٣)، وصحَّحه ابنُ حِبَّان (٥٠٠١).
 - (٧) أبو داود، ك: الخاتم، ب: ما جاء في التَّختُّم في اليمين أو اليسار، ح: (٤٢٢٧).
 - (٨) مسلمٌ، ك: اللِّباس، ب: في لبس الخاتَم في الخِنصَر من اليد، ح: (٤٨٩).
 - (٩) قولُه: «وعن قراءة القرآن في الرُّكوع»: وفي «البحر»: (يُكره قراءةُ القرآن في الرُّكوع والسُّجود تحريمًا).

رواه مسلم^(۱).

٧٥٥٠ وقال مالكٌ في «موطئه»: (وأنا(٢) أكرَه أنْ يَلبَس الغِلمانُ شيئًا من الذَّهب؛ لأنَّه بلغني أنَّ رسولَ الله ﷺ نهى عن تختُّم الذَّهب، فأنا أكرَهه للرِّجال، الكبيرِ منهم والصَّغيرِ)(٣).

٥٦٥ - وَعَن عَبدِاللهِ بنِ عَبَّاسٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ رَأَى خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ فِي يَدِ رَجُلٍ، فَنَزَعَهُ فَطَرَحَهُ، وَقَالَ: «يَعْمِدُ أَحَدُكُمْ إِلَى جَمْرَةٍ مِنْ نَارٍ فَيَجْعَلُهَا فِي يَدِهِ»، فَقِيلَ لِلرَّجُلِ بَعْدَ مَا ذَهَبَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: فَطَرَحَهُ، وَقَالَ: «يَعْمِدُ أَحَدُكُمْ إِلَى جَمْرَةٍ مِنْ نَارٍ فَيَجْعَلُهَا فِي يَدِهِ»، فَقِيلَ لِلرَّجُلِ بَعْدَ مَا ذَهَبَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، رواه مُسلمٌ (نَا).

٥٦٩ - وَعَنِ ابنِ مَسعُودٍ هِ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَكرَهُ عَشرَ خِلَالٍ: الصَّفرَةَ (٥) يَعنِي: الخَلُوقَ، وَتَغيِيرَ (١) الشَّيبِ، وَجَرَّ الإِزَارِ، وَالتَّخَتُّمَ بِاللَّهَبِ، وَالتَّبَرُّجَ (٧) بِالزِّينَةِ لِغَيرِ مَحِلِّهَا، وَالضَّربَ (١)

= قاله في «العرف الشَّذيِّ». م

(١) مسلم، ك: اللِّباس، ب: النَّهي عن لبس الرَّجل الثُّوبَ المعصفَر، ح: (٥٤٣٧).

(٢) قولُه: «وأنا أكره أنْ يلبَسَ الغِلمانُ شيئًا من الذَّهب... إلخ»: قال في «الدُّرِّ المختار»: (وكُرِه إلباسُ الصَّبِيِّ ذهبًا أو حريرًا؛ فإنَّ ما حَرُم لبسُه وشربُه حرُمَ إلباسُه وإشرابُه). م

- (٣) موطَّأ مالكِ، ك: اللِّباس، ب: ما جاء في لبس النَّياب المصبَّغة والدَّهب، (٥/ ١٣٣٨).
 - (٤) مسلمٌ، ك: اللِّباس، ب: تحريم خاتَم الذَّهب على الرِّجال، ح: (٥٤٧٦).
 - (٥) قوله: «الصُّفرة»؛ يعني: الخَلوقُ، قال في «المرقاة»: (ونهيُّه مختَصٌّ بالرِّجال). م
- (٦) قولُه: «وتغييرَ الشَّيب»: قال الإمامُ محمَّدُ في «موطئه»: (لانرى بالخضاب بالوسمَةِ والحِنَّاء والصُّفرَة بأسًا، وإنْ
 تركه أبيضَ فلا بأسَ، وكلُّ ذلك حسنٌّ). م
 - (٧) قولُه: «والتَّبرُّجَ بالزِّينة»؛ (أي: إظهارَ المرأة زينتَها ومحاسنَها للرِّجال).
 وقولُه: «لغير محِلِّها»؛ (أي: لغير زوجها ومحارمها). كذا في «المرقاة». م
- (٨) قولُه: "والضَّربَ بالكِعاب»: (والمرادُ: النَّهيُ عن اللَّعب بالنَّرد، وهو حرامٌ، كرِهه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ والصَّحابةُ، وفي معناه اللَّعبُ بالشَّطرَنج، وهو مكروهٌ عندنا، مباحٌ عندَ الشَّافعيَّة بشروطِ معتبَرةٍ لهم). قاله في "المرقاة». وكذا في "الدُّرِ المختار». «الدُّرِ المختار».

وَالرُّقَى (۱) إِلَّا بِالمُعَوِّذَاتِ، وَعَقدَ (۱) التَّمَائِمِ وَعَزلَ المَاءِ (۳) لِغَيرِ مَحِلِّهِ، وَفَسَادَ الصَّبِيِّ (١) غَيرَ مُحَرِّمِهِ، رواه أبو داودَ والنَّسائيُّ (٥).

٥٧٠ - وَعَن عَلِيٍّ هُ أَنَّ النَّبِيَ عَلِيُ أَخَذَ حَرِيرًا فَجَعَلَهُ فِي يَمِينِهِ، وَأَخَذَ ذَهَبًا فَجَعَلَهُ فِي شِمَالِهِ ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ هَذَيْنِ حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي» (٢٠)، رواه أَحمدُ وَأَبُو داودَ وَالنَّسَائِيُّ (٧).

٧١ه - وعَن مُعَاوِيَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَن رُكُوبِ النِّمَارِ، وَعَن لُبسِ الذَّهَبِ إِلاَّ

⁽١) قولُه: «والرُّقي إِلَّا بالمعوِّذات»: قال محمَّدٌ في «موطئه»: (وبهذا نأخذ، لا بأسَ بالرُّقي بما كان في القرآن، وبما كان من ذكر الله، فأمَّا ما كان لا يُعرَف من الكلام فلا يَنبغي أنْ يُرقى به). م

⁽٢) قولُه: «وعقدَ التَّماثم»: (جمعُ تميمةٍ، والمرادُ بها: التَّعاويذُ الَّتي تحتوي على رُقَى الجاهليَّة من أسماء الشَّياطين، وألفاظٍ لا يُعرَف معناها، وقيل: التَّماثمُ: خرَزاتٌ كانت العربُ في الجاهلية تُعلِّقها على أولادهم، يتَّقون بها العينَ في زعمهم، فأبطله الإسلامُ؛ لأنَّه لا يَنفع، ولا يَدفع إلَّا اللهُ تعالى). قاله في «المرقاة».

وقال في «الدُّرِّ المختار»: (في «المجتبى»: التَّميمةُ المكروهةُ ما كان بغير العربيَّة). م

⁽٣) قولُه: «وعزلَ الماء لغير مجلّه»: (معنى «لغير مجلّه»: بغير الإماء؛ فإنَّ محَلَّ العزلِ الإماءُ دون الحرائر، وهو في الحُرَّة محمولٌ على عدم إذنها، وقيل: فيه تعريضُ بإتيان الدُّبُر؛ أي: صبّه في غير الموضع الَّذي يجِلُّ أَنْ يَصبَّ فيه؟ إذ محَلُّ الماء فرجُ المرأة). كذا في «المرقاة». م

⁽٤) قال أئمَّتُنا: (إنَّ قولَه ﷺ: «وفسادَ الصَّبِيِّ»: من المشهورات الذَّائعة عند العرب، فأمر به على الشَّفقة منه على أُمَّته، لا غيرَ ذلك، فإذا ثبت أنَّ فارسَ والرُّومَ يفعلون ذلك ولا يُبالون به، ثمَّ أنَّه لايَعود على أولادهم بضررِ فلم يُنهَ). [يُنظَر: شرح الطّبيع على المشكاة: ٧/ ٢٣٠٦]. م

⁽٥) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الخاتَم، ب: ما جاء في خاتَم الذَّهب، ح: (٤٢٢٢)، والنَّسائيُّ، ك: الزِّينة، ب: الخضاب بالصُّفرَة، ح: (٥٠٨٨)، وأحمدُ، ح: (٣٧٧٣)، وحسَّنه ابنُ حجر في «الهداية» (٤/ ٢٢٣).

⁽٦) (وأمَّا ما قال النَّبِيُ ﷺ في حُلِيِّ الذَّهب من تحريمها للنِّساء فذلك في الزَّمان الأوَّل، ثمَّ نُسِخ وأُبيح للنَّساء التَّحلِّي بالدَّهب). م [يُنظر: «مختصر سنن أبي داودَ» للمنذريِّ ت حلَّاقِ (٣/ ٩٤)].

⁽٧) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: اللِّباس، ب: في الحرير للنِّساء، ح: (٤٠٥٧)، والنَّسائيُّ، ك: الزِّينة، ب: تحريم الذَّهب على الرِّجال، ح: (٥٤٣٥)، وصحَّحه ابنُ حِبَّانَ (٥٤٣٤).

مُقَطَّعًا(١)(٢)، رواه أبو داودَ، والنَّسائيُّ (٣).

٧٧٥ - وَعَن عَبِدِ الرَّحَمَٰنِ بِنِ طَرَفَةَ، أَنَّ جَدَّهُ عَرِفَجَةَ بِنَ أَسَعَدَ ﷺ قُطِعَ أَنْفُهُ يَومَ الكُلَابِ، فَاتَّخَذَ أَنْفًا مِن وَرِقٍ، فَأَنتَنَ عَلَيهِ، فَأَمَرَهُ (١٠) النَّبِيُ ﷺ فَاتَّخَذَ أَنْفًا مِن ذَهَبٍ، رواه التِّرمذيُّ، وَأَبُو داودَ، والنَّسَاتُيُّ (٥٠).

٥٧٧٥ - وَعَن بُرَيدَةَ هُ أَنَّ النَّبِيَ عَيَّةٍ قَالَ لِرَجُلٍ عَلَيهِ خَاتَمٌ مِن شَبَهِ: «مَا لِي أَجِدُ مِنكَ رِيحَ الأَصنَامِ»، فَطَرَحَهُ ثُمَّ جَاءَ وَعَلَيهِ (٢) خَاتَمٌ مِن حَدِيدٍ، فَقَالَ: «مَا لِي أَرَى عَلَيْكَ حِلْيَةَ أَهْلِ النَّارِ»(٧)، فَطَرَحَهُ،

(١) قولُه: «إِلَّا مُقطَّعًا»؛ (أي: مُكَسَّرًا قِطعًا صغارًا مثلَ الضِّباب على الأسلحة، وخواتيم الفِضّة، وأعلام الثّياب، كذا ذكره بعضُ الشُّراَّح من علماثنا). كذا في «المرقاة». م

(٢) قال في «الهداية»: (ولا بأسَ بمسمار الذَّهب يُجعَل في حجر الفصِّ؛ أي: في ثُقبه؛ لأنَّه تابعٌ كالعَلَم في الثَّوب فلا يُعَدُّ لابسًا له). [ينظر: «الهداية» (٤ / ٢٨)]. م

(٣) أبو داود، ك: الخاتم، ب: ما جاء في الذَّهب للنِّساء، ح: (٤٢٣٩)، والنَّسائيُّ، ك: الزِّينة، ب: تحريم الذَّهب على الرِّجال، ح: (٥١٥٠)، وقال الرَّباعيُّ: (رواه أحمدُ وأبو داودَ والنَّسائيُّ بإسنادٍ رجالُه ثقاتٌ). «فتح الغفَّار» (١/ ٤٣).

(٤) قولُه: «فأمره النَّبيُّ ﷺ أَنْ يتَّخذَ أَنفًا من ذهبٍ»: لذلك قال في «الدُّرّ المختار»: (ويتَّخِذُ أنفًا منه؛ لأن الفضَّة تُنتِنُ). م

(٥) أبو داودَ، ك: الخاتَم، ب: ما جاء في ربط الأسنان بالذَّهب، ح: (٢٣٢)، والتَّر مذيُّ، أبواب اللَّباس، ب: شدّ الأسنان بالذَّهب، ح: (١٧٧٠)، وقال: (حديثٌ حسنٌ).

قال الخطَّابِيُّ: (يومُ الكُلَاب: يومٌ معروفٌ من أيَّام الجاهليَّة، ووقعَةٌ مذكورةٌ من وقائعهم، والكُلَابُ: اسمُ ماءِ بين الكوفة والبَصرة. والَورِقُ. مكسورةُ الرَّاء: الفضَّة، والورَقُ بفتح الرَّاء: المالُ من الإبل والغنم).

وفيه: استعمالُ اليسير من الذَّهب للرِّجال عند الضَّرورة، كربط الأسنان به، وما جرى مجراه ممَّا لا يجري غيرُه فيه مجراه.

- (٦) قولُه: «وعليه خاتَمٌ من حديد... إلخ»: (فلا يَتختَّمُ إلَّا بالفضَّة؛ لحصول الاستغناء بها، فيحرم بغيرها كحجر وذهب، وحديد وصُفر، ورصاص وزجاج وغيرها، وفي «الجوهرة»: والتَّختُم بالحديد والصُّفرَة والنَّحاس والرَّصاص مكروةٌ للرِّجال والنِّساء). التقطته من «الدُّرِ المختار» و«ردِّ المحتار». م
- (٧) وقال التُّوربشتيُّ رحمه اللهُ تعالى: (إنَّ النَّكيرَ على التَّختُّم بخاتَم الحديد بعدَ قوله في حديث سهلِ بن سعدِ: «التمس ولو خاتمًا من حديدٍ»؛ لأنَّ حديثَ سهلِ كان قبل استقرار السُّنن، واستحكام الشَّرائع، وحديثُ بُرَيدةَ بعد ذلك).=

فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، مِنْ أَيِّ شَيْءٍ أَتَّخِذُهُ؟ قَالَ: «اتَّخِذْهُ مِنْ وَرِقٍ، وَلَا تُتِمَّهُ (١) مِثْقَالًا»، رواه التِّرمِذِيُّ، وَأَبو داودَ، وَالنَّسَائِئُ (٢).

٧٧٥ - وَعَن أَنَسٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ أَرَادَ أَنْ يَكْتُبَ إِلَى كِسْرَى، وَقَيْصَرَ، وَالنَّجَاشِيِّ، فَقِيلَ: إِنَّهُمْ لَا يَقْبَلُونَ كِتَابًا إِلَّا بِخَاتَمٍ، فَصَاغَ رَسُولُ اللهِ ﷺ خَاتَمًا حَلْقَتُهُ فِضَّةً، وَنَقَشَ فِيهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ، رواه مسلمٌ (٣٠).

٥٧٥ - وَفِي رِوَايَةٍ لِلبُخَارِيِّ (٤): كَانَ نَقشُ الخَاتَمِ ثَلَاثَةَ أَسطُرٍ: مُحَمَّدٌ سَطرٌ، ورسولُ الله سَطرٌ،

٥٧٦ - وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ اتَّخَذَ خَاتَمًا فَلَبِسَهُ قَالَ: ﴿ شَغَلَنِي هَذَا عَنْكُمْ مُنْذُ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْمِ اللهِ عَلَيْمُ اللهِ عَلَيْمِ عَلَيْمِ اللهِ عَلَيْمِ عَلَيْمِ عَلَيْمِ اللّهِ عَلَيْمِ اللّهِ عَلَيْمِ عَلَيْمِ عَلَيْمِ اللهِ عَلَيْمِ عَلَيْمِ اللهِ عَلَيْمِ عَلَيْمُ عَلَيْمِ عَلَيْمِ عَلَيْمِ عَلَيْمِ عَلَيْمِ عَلَيْمِ عَلَيْمِ عَلَيْمِ عَلَيْمِ عَلَى اللّهِ عَلَيْمِ عَلْمَ عَلَيْمِ عَلَيْمِ عَلَيْمِ عَلَيْمِ عَلَيْمِ عَلَى اللّهِ عَ

= [المرقاة: ١٣٥ / ١٣٥]. م

(١) قولُه: «ولا تُتمَّه مثقالًا»؛ (يعني: لا يَزيد على مثقالٍ). قاله في «الدُّرُ المختار». وقال في «ردِّ المحتار»: (قيل: لا يَبلغ به المثقالَ). «ذخيرة».

أقول: ويُؤيِّده نصُّ الحديث السَّابق من قوله عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «ولا تُتمَّه مثقالًا». م

- (٢) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الخاتم، ب: ما جاء في خاتَم الحديد، ح: (٤٢٢٣)، والتَّرمذيُّ، أبواب اللِّباس، ب: ما جاء في الخاتَم الحديد، ح: (١٧٨٥)، وصحَّحه ابنُ حِبَّانَ (٥٤٨٨).
 - (٣) مسلمٌ، ك: اللِّباس، ب: في اتِّخاذ النَّبِيِّ عَلَيْ خاتَمًا، ح: (٤٧٨).
 - (٤) البخاريُّ، ك: فرض الخُمُس، ب: ما ذكر من درع النَّبيِّ عَلَيْم، ح: (٣١٠٦).
- (٥) قولُه: «ثمَّ ألقاه»: (الأظهرُ فيه أنَّه ﷺ بعدَ تحريم خاتَم الذَّهب لبسَ خاتَم الفَضَّة على قصد الزِّينة من غير نقشٍ، فتبعَه النَّاسُ محافظة على متابعة السُّنَة، فرأى في لبسه ما يترتَّبُ عليه من الخُيلاء فرماه، فرماه النَّاس، فلمَّا احتاج إلى لبس الخاتَم لأجل الختم له؛ لبسه، وقال للنَّاس: «إنَّما اتخذنا خاتَمًا ونقشنا فيه نقشًا للمصلحة، فلا يَنقُشْ عليه أحدٌ اسمَنا، بل ينقُش اسمَه إذا احتاج إليه»، وبهذا يَظهر وجهُ قول من قال من أثمَّتنا وغيرِهم: بكراهة لبس الخاتَم الله لغير الحُكَّام، وقد روى أحمدُ وأبو داودَ والنَّسائيُّ عن أبي ريحانةَ: «أنَّه ﷺ نهى عن لبس الخاتَم إلَّا لذي سلطان»). كذا في «المرقاة».

وقال في «الدُّرِّ المختار»: (وترك التَّختُّم لغير السُّلطان والقاضي، وذي حاجةٍ إليه كمُتَولِّ أفضلُ). م

رواه النَّسَائِيُّ (١).

٧٧٥٠ ـ وعَن أَنَسٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ خَاتَمُهُ مِن فِضَّةٍ، وَكَانَ فَصُّهُ مِنهُ، رواه البخاريُّ (٢).

٥٧٨ - وَعَنهُ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ لَبِسَ خَاتَمَ فِضَّةٍ فِي يَمِينِهِ، فِيهِ فَصُّ (٣) حَبَشِيٍّ كَانَ يَجْعَلُ فَصَّهُ مِمَّا يَلِي كَفَّهُ، مَتَّفَقُ عليه (١٠).

٥٧٩ - وَعَنهُ ﷺ قَالَ: كَانَ (٥) خَاتَمُ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذِهِ، وَأَشَارَ إِلَى الخِنصِرِ مِن يَدِهِ اليُسرَى، رواه مسلمٌ (١).

٥٨٠ ـ وَعَن عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: نَهَانِي رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ أَتَخَتَّمَ فِي إِصْبَعِي هَذِهِ أَوْ هَذِهِ، قَالَ: فَأَوْمَأَ إِلَى الْوُسْطَى وَالَّتِي تَلِيهَا، رواه مسلمٌ (٧).

(١) النَّسائيُّ، ك: الزِّينة، ب: طرح الخاتَم وترك لبسه، ح: (٢٩٦٠)، وأحمدُ، ح: (٢٩٦٠)، وصحَّحه ابنُ حِبَّانَ (٣٤٩٥).

(٢) البخاريُّ، ك: اللِّباس، ب: فصِّ الخاتَم، ح: (٥٨٧٠).

(٣) قولُه: «فيه فصٌّ حبَشيٌّ»: (ثمَّ الحلَقةُ في الخاتَم هي المعتبَرةُ؛ لأنَّ قوامَ الخاتَم بها، ولا معتبَر بالفصِّ حتَّى أنَّه يجوز أنْ يكونَ حجرًا أو غيرَه). كذا في «السِّراج الوهَّاج». كذا في «العالمگيريَّة».

وقال في «الدُّرّ المختار»: (والعبرةُ بالحلَقة من الفضّة لا بالفَصّ، فيجوزُ من حجر وعقيق، وياقوتٍ وغيرها). م

- (٤) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: اللِّباس، ب: في خاتَم الوَرِق فصُّه حبشِيٍّ، ح: (٤٨٧)، والبخاريُّ، ك: اللِّباس، ب: خواتيم الدَّهب، ح: (٥٨٦٥).
- (٥) قولُه: «كان خاتَم النَّبِيِّ عَلَيْهِ في هذه... إلخ»: وفي «الفتاوى»: (ويَنبغي أَنْ يلبَسَ الخاتَم في خِنصَره اليُسرى دونَ سائر أصابعه، ودون اليُمنى؛ لأنَّ اللَّبس في اليُمنى علامةُ الرَّفض، وأمَّا الجوازُ فثابتٌ في اليمين واليسار جميعًا، وبكلِّ ذلك وردَ الأثرُّ). كذا في «اللَّخيرة». قاله في «العالمگيريَّة».

وقال في «المرقاة»: (قال النَّوويُّ: يُكره للرَّجل جعلُ الخاتَم في الوُسطى والَّتي تليها كراهةَ تنزيهٍ، وأمَّا المرأةُ فلها التَّختُّمُ في الأصابع كلُها). م

- (٦) مسلمٌ، ك: اللِّباس، ب: في لبس الخاتَم في الخِنصَر من اليد، ح: (٥٤٨٩).
- (٧) مسلمٌ، ك: اللِّباس، ب: النَّهي عن التَّختُّم في الوسطى والَّتي تليها، ح: (٩٤٩٣).

٥٩٨١ - وعن ابن الزبير ﷺ أَنَّ مَو لَاةً لَهُم ذَهَبَت بِابنَةِ الزُّبَيرِ إِلَى عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ ﷺ وَفِي رِجلِهَا أَجرَاسٌ، فَقَطَعَهَا عُمَرُ، ثُمَّ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ مَعَ كُلِّ (١) جَرَسٍ شَيطانًا»، رواه أبو داود (٢).

٥٩٨٧ - وعَن بُنَانَة مَولاةِ عَبدِ الرَّحمَنِ بنِ حَسَّانَ الأَنصَارِيِّ كَانَت عَندَ عَائِشَة ﷺ إِذْ دُخِلَ عَلَيْهَا بِجَارِيَةٍ وَعَلَيْهَا جَلاَجِلُهَا، وَقَالَتْ: سَمِعْتُ بِجَارِيَةٍ وَعَلَيْهَا جَلاَجِلَهَا، وَقَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُّولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَدْخُلُ^(٣) الْمَلائِكَةُ بَيتًا فِيهِ جَرَسٌ»، رواه أبو داودَ^(٤).



⁽۱) قولُه: «مع كلِّ جرسٍ شيطانًا»: (وظاهرُ اللَّفظ العمومُ، فيَدخل فيه الجَرَسُ الكبيرُ والصَّغيرُ، ويَدخل فيه الجرَسُ المتَّخذُ من نحاسٍ أو حديدٍ، أو الذَّهب أو الفضَّة. والحاصلُ: أنَّ كلَّ حليَةٍ لها صوتٌ فهي في حكم الجرَس، لا يجوز لبسُها للنِّساء، ولا إلباسها للبنات الصِّغار). كذا في «بذل المجهود». م

⁽٢) أبو داودَ، الخاتَم، ب: ما جاء في الجَلاجِل، ح: (٤٣٣٠)، ويَشهد للمرفوع منه حديثُ أبي هريرةَ عند مسلم (٢١١٤) بلفظ: «الجرَسُ مزاميرُ الشَّيطان»، قال الرَّباعيُّ: (أخرجه أبو داودَ، وعامرٌ لم يُدرك عمرَ). «فتح الغفار» (١/ ٢٨٠).

⁽٣) قولُه: «لا تدخل الملائكةُ بيتًا فيه جرَسٌ»: (وكتب مولانا محمَّدُ يَحيى المرحومُ من تقرير شيخه رحمه اللهُ: قولُه: «بيتًا فيه جرسٌ»: ومن الواجب أنْ يُعلَم أن هذه الكراهةَ فيما كان وضعه كذلك، وأمَّا ما ليس بموضوع للصَّوت والجرس فلا يَحرُم، وإنْ لزمَ فيه التَّصويتُ أحيانًا، كما يُشاهد في حلئ السَّاء إذا أكثرنَ منها). كذا في «بذل المجهود». م

⁽٤) أبو داودَ، ك: الخاتَم، ب: ما جاء في الجلاجل، ح: (٤٣٠)، وأحمدُ (٢٦٠٥٢)، وسكت عنه أبو داودَ والمنذرِيُّ.



٥٩٨٣ عَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: رَأَيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَلبَسُ النِّعَالَ (١) الَّتِي لَيسَ فِيهَا شَعرٌ، رواه البُخَارِيُّ (٢).

٥٨٤ ـ وَعَن أَنْسٍ ﴿ قَالَ: إِنَّ نَعَلَ النَّبِيِّ كَانَ لَهَا قِبَالَانِ، رواه البخارِيُّ (٣٠).

٥٨٥ - وعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: كَانَ لِنَعلِ رَسُولِ اللهِ ﷺ قِبَالَانِ، مُثَنَّى شِرَاكُهُمَا، رواه التَّرمذيُّ (٤).

(١) قولُه: «يلبَس النَّعال الَّتي ليس فيها شعرٌ»: (قال أبو عمرَ: لا أعلم خلافًا في جواز لبس النَّعال السَّبتيَّة في غير المقابر، وأمَّا في المقابر ففيه خلافٌ). قاله في «عمدة القاري».

وقال عليٌّ القاري رحمه اللهُ تعالى: (قلت: الظَّاهرُ أنَّ المشيّ على القبور منهيٌّ بالنِّعال وغيرِها، نعم يمكن أنْ يكونَ مشيُه على القبور، فنهيُّ بأمر الخَلع على أنَّ الموضعَ موضعَ أدبٍ وتواضعٍ، لا مكانَ تكبُّرٍ واختيالٍ فعالجه بالضَّدِّ، وأمره بالأمر الأشدِّ، وهو لا يُنافي جوازَ لبسها؛ دفعًا للحرج لمكان الضَّرورة). انتهى.

وقال في «العالمكيريَّة»: (اتِّخاذُ النَّعل من الخشب بدعةٌ). م

(٢) البخاريُّ، ك: اللِّباس، ب: النِّعال السَّبتيَّة وغيرها، ح: (٥٨٥).

(٣) البخاريُّ، ك: اللِّباس، ب: قِبالانِ في نعلٍ، ومن رأى قِبالاً واحدًا واسعًا، ح: (٥٨٥٧).
 وفي «تحفة الأبرار شرح مصابيح السُّنَّة» (٣/ ٥٣): (القِبالُ بالكسر: زمامُ النَّعل، وهـ

وفي "تحفة الأبرار شرح مصابيح السُّنَّة» (٣/ ١٥٣): (القِبالُ بالكسر: زمامُ النَّعل، وهو الشِّراك الَّذي يُجعل بين الوُسطى والَّذي يليها).

(٤) التَّرمذيُّ في «الشَّمائل»، ح: (٧٧)، وابنُ ماجه، أبواب اللَّباس، ب: صفة النِّعال، ح: (٣٦١٤)، وابنُ أبي شَيبةَ، ح: (٤) التَّرمذيُّ في «الشَّمائل» عن أبي كريب عن= (٢٥٤٤١)، وقال البوصيريُّ: (هـذا إسنادٌ صحيحٌ رجالُه ثقاتٌ، رواه التِّرمذيُّ في «الشَّمائل» عن أبي كريب عن=

٥٨٦ - وعَن جَابِرٍ ﷺ قَالَ: سَمِعتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ فِي غَزَوَةٍ غَزَونَاهَا: «استَكثِرُوا مِنَ النَّعَالِ، فَإِنَّ الرَّجُلَ لاَ يَزَالُ رَاكِبًا مَا انتَعَلَ»، رواه مسلمٌ (١).

٥٨٧ - وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا انْتَعَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِاليَمِينِ، وَإِذَا نَزَعَ فَلْيَبْدَأْ بِالسِّمَالِ، لِيَكُنِ اليُمْنَى أَوَّلَهُمَا تُنْعَلُ وَآخِرَهُمَا تُنْزَعُ»، متَّفقٌ عليه (٢٠).

٨٥٥٨ ـ وَعَن جَابِرٍ ﷺ قَالَ: نَهَى (٣) رَسُولُ اللهِ ﷺ أَن يَنتَعِلَ الرَّجُلُ قَائِمًا، رواه أبو داودَ (١٠).

٥٨٩ ـ وَرواه التِّرمذيُّ وَابنُ ماجه (٥) عَن أَبِي هُرَيرَةَ.

• ٩ ٥ ٥ _ وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ على قَالَ: مِنَ السُّنَّةِ إِذَا جَلَسَ الرَّجُلُ أَن يَخلَعَ نَعلَيهِ فَيَضَعَهُمَا (٢) بِجنبِهِ،

⁼ وكيع به، وله شاهدٌ من حديث أنسِ بن مالكِ رواه البخاريُّ وأصحابُ السُّنن الأربعة). «مصباح الزُّجاجة» (٤ / ٩١). وفي «اللَّمَعات» (٧/ ٤٠٠): (قولُه: «مثنَّى شِراكهما»: من التَّنيَة، ومن الثَّنيِّ، والشِّراكُ ككتابٍ: سيرُ النَّعل، كذا في «القاموس»، والمرادُ: السَّيرُ الَّذي يكون على ظهر القدم، وقال الجزريُّ: الشِّراكُ بكسر الشِّين: وهو السَّيرُ الدَّقيقُ يكون في النَّعل على ظهر القدم، وفي شرح الشَّيخ: الَّذي يكونُ على وجه القدم، والمرادُ: ظهرُها). م

⁽١) مسلمٌ، ك: اللِّباس، ب: استحباب لبس النِّعال وما في معناها، ح: (٥٤٩٥).

⁽٢) البخاريُّ، ك: اللِّباس، ب: يَنزِع نعلَه اليُسرى، ح: (٥٨٥)، ومسلمٌ، ك: اللِّباس والزِّينة، ب: استحباب لبس النَّعل في اليُمني أوَّلًا، ح: (٥٤٩٥).

⁽٣) قولُه: «نهى رسولُ الله ﷺ ... إلخ»: (قال المظهرُ: هذا فيما يلحقُه النَّعبُ في لبسه قائمًا، كالخُفِّ والنِّعال الَّتي تحتاج إلى شدِّ شِراكها). كذا في «المرقاة». م

⁽٤) أبو داودَ، ك: اللّباس، ب: في الانتعال، ح: (٤١٣٥)، وقال النّوويُّ في «رياضه» ص ٤٦٥: (إسنادُه حسنٌ)، وأخرجه التّرمذيُّ عن أنس (١٧٧٦).

⁽٥) التَّرمذيُّ، أبواب اللِّباس، ب: ما جاء في كراهية أنْ ينتعلَ الرجلُ وهو قائمٌ، ح: (١٧٧٥)، وابنُ ماجه، أبواب اللِّباس، ب: الانتعال قائمًا، ح: (٣٦١٨)، والحديثُ صحيحٌ لشواهده.

⁽٦) قولُه: «فيضَعُهُما بجنبه»؛ (أي: الأيسر؛ تعظيمًا للأيمن، ولايَضعُ قدَّامَه تعظيمًا للقِبلة، ولاوراءَه خوفًا من السَّرقة). كذا في «المرقاة». م

رواه أبو داودَ^(١).

٩١٥٥ - وَعَن أبي هريرة ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا يَمشِي أَحَدُكُم فِي نَعلٍ وَاحِدَةِ، لِيُحفِهِمَا جَمِيعًا»، مَّفَقُ عليه (٢).

٥٩٢ - وَعَن جَابِرِ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِذَا انقَطَعَ شِسعُ نَعلِهِ فَلَا يَمشِ فِي نَعلِ وَاحِدَةٍ حَتَّى يُصلِحَ شِسعَهُ، وَلَا يَمشِ فِي خُفِّ وَاحِدٍ، وَلَا يَأْكُل بِشِمَالِهِ، وَلَا يَحتَبِي بِالثَّوبِ الوَاحِدِ، وَلَا يَلتَحِفِ الصَّمَّاءَ»، رواه مسلمٌ (٣).

وما رُويَ عن عائشة ، أنَّها قالت: ربَّما مشى النَّبيُّ ﷺ في نعلٍ واحدٍ، إنْ صحَّ فشيءٌ نادرٌ، لعلَّه اتَّفق في داره بسبب.

وقال عليٌّ القاري: (وعلى تقدير كونه بعدَ النَّهي يُحمَل على حال الضَّرورة، أو بيان الجواز، وأنَّ النَّهيَ ليس للتَّحريم)(١).

٥٩٣ - وَعَنِ ابنِ بُرَيدَة، عَن أَبِيهِ ﷺ، أَنَّ (٥) النَّجَاشِيَّ أَهدَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ خُفَّينِ أَسودَينِ

⁽۱) أبو داودَ، ك: اللّباس، ب: في الانتعال، ح: (۱۳۸ ٤)، وهو في «الأدب المفرّد» (۱۱۹۰)، وحسّنه ابنُ حجرٍ في «الهداية» (۱۲۹ ۶).

⁽٢) البخاريُّ، ك: اللِّباس، ب: لا يمشي في نعل واحد، ح: (٥٨٥٦٥)، ومسلمٌ، ك: اللِّباس والزِّينة، ب: استحباب لبس النَّعل في اليُمني أوَّلًا، ح: (٤٩٦).

⁽٣) مسلمٌ، ك: اللِّباس، ب: النَّهي عن اشتمال الصَّمَّاء، ح: (٥٠٠).

⁽٤) «مرقاة المفاتيح» (١٥١/١٥١).

⁽٥) قولُه: «أنَّ النَّجاشيَّ أهدى إلى النَّبِيِّ عَيَّ خُفَين أسودَين... إلخ»: قال في «العالمگيرية»: (وعن أبي القاسم الصَّفَّار: الخُفُّ الأبيضُ: خُفُّ هامانَ، والخُفُّ الأسودُ: خُفُّ العلماء، ولقد لقيت عشرينَ من كبار فقهاء بلَخِ فما رأيت لأحدهم خُفًّا أبيضَ ولا أحمرَ، ولا سمعت أنَّه أمسكه، ورُوي: أنَّه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ أمسك خُفًّا أسود أُهدي له خُفَّان أسودانِ، فقبض ولبس). كذا في «القُنيَة». م

سَاذَجَينِ، فَلَبِسَهُمَا، رواه ابنُ ماجه، وَزَادَ التّرمذيُّ: عَنِ ابنِ بُرَيدَة، عَن أَبِيهِ: ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَيهِمَا(١).



⁽۱) أبو داودَ، ك: الطَّهارة، ب: المسح على الخُفَّين، ح: (١٥٥)، ابنُ ماجه، أبواب الطَّهارة، ب: ما جاء في المسح على الخُفَّين، ح: (٩٤٥)، والتِّرمذيُّ، أبواب الأدب، ب: ما جاء في الخُفِّ الأسود، ح: (٢٨٢٠)، وقال: (حديثٌ حسنٌّ)، ولفظُهم واحدٌ.



٥٩٤٠ عَن عَاثِشَةَ ، قَالَت: كُنتُ أُرَجُلُ رَأْسَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَأَنَا حَاثِضٌ، مَتَّفَقٌ عليه (١).

٥٩٥ - وَعَن عَطَاءِ بِنِ يَسَارٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ، فَدَخَلَ رَجُلٌ ثَائِرَ الرَّأْسِ وَاللَّحْيَةِ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِيكِهِ أَنِ اخْرُجْ - كَأَنَّهُ يَامِره بِإِصْلَاحِ شَعَرِ رَأْسِهِ وَلِحْيَتِهِ - فَفَعَلَ الرَّجُلُ، ثُمَّ وَاللَّحْيَةِ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَلَيْسَ هَذَا خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدُكُمْ ثَاثِرَ الرَّأْسِ كَأَنَّهُ شَيْطَانٌ»، رواه مَاكُ (٢).

٩٦٥٥ - وَعَن أَبِي قَتَادَةَ ﷺ أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ: إِنَّ لِي جُمَّةً أَفَأَرَجُلُهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: وَأَكْرِمْهَا»، رواه «نَعَمْ وَأَكْرِمْهَا»، فَكَانَ أَبُو قَتَادَةَ رُبَّمَا دَهَنَهَا فِي الْيَوْمِ مَرَّتَيْنِ، لَمَّا قَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «وَأَكْرِمْهَا»، رواه مَاكُنْ (").

٩٩٥ - وَفِي روايةٍ لأبي داودَ^(٤): عَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ لَهُ شَعْرٌ فَلْيُكْرِمْهُ».

⁽١) البخاريُّ، ك: الحيض، ب: غسل الحائض رأسَ زوجها وترجيله، ح: (٢٩٥)، ومسلمٌ نحوَه، ك: الحيض، ب: جواز غسل الحائض رأسَ زوجها، ح: (٢٩٧).

⁽٢) «الموطَّأَ»: روايةُ يحيى اللَّيثيِّ، ط: الأعظميِّ، ب: إصلاح الشَّعر، ح: (٣٤٩٤)، والبيهقيُّ في «الآداب» ح: (٥٦١)، وقال: (هذا مرسَلٌ جيِّدٌ).

⁽٣) «الموطَّأ»: روايةُ يحيى اللَّيثيِّ ط: الأعظميِّ، ب: إصلاح الشعر، ح: (٣٤٩٣)، ونحوُه في النَّسائيِّ، ك: الزِّينة، ب: تسكين الشَّعر، ح: (٢٣٧).

⁽٤) أبو داودَ، ك: التَّرجُّل، ب: في إصلاح الشَّعر، ح: (٢٦ ٤)، وقال في «الفتح» (١٠/ ٣٦٨): (إسنادُه حسنٌ).

٩٨٥٥ ـ وَعَن عَبدِاللهِ بنِ مُغَفَّلٍ ﴿ مُغَفَّلٍ مُ مُغَفِّلٍ ﴿ مُ مُغَفِّلٍ مَ مُعَالِمَ اللهِ عَلَيْهِ عَنِ التَّرَجُ لِ إِلَّا غِبَّالًا عَبْدًا لَا عَبْدًا لَهُ عَلَيْهِ مَا مُعَلِّمُ اللهِ عَلَيْهِ عَنِ التَّرَجُ لِ إِلَّا غِبَّالًا عَبْدًا لَا عَبْدًا لَا عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَنْ التَّرَجُ لَم اللهِ عَلَيْهِ عَنْ التَّرَجُ لَم اللهِ عَلَيْهِ عَنْ التَّرْعُ مِن اللّهِ عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَيْ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ ع

٩٩٥ - وَعَن عَبْدِاللهِ بْنِ بُرْيْدَةَ ﷺ قال: قال رجل لفَضَالَة بْنِ عُبَيْدٍ ﷺ: فَمَا لِي أَرَاكَ شَعِثًا؟ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَنْهَانَا عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الإِرْفَاهِ، قَالَ: فَمَا لِي لَا أَرَى عَلَيْكَ حِذَاءً؟ قَالَ: كَانَ النَّبِيُ ﷺ يَأْمُرُنَا رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَا، رواه أبو داودَ^{٣٧}.

• ٥٦٠٠ وَعَن ابنِ المسيَّب قال: إِنَّ اللهَ طَيِّبٌ يُحِبُّ الطَّيِّب، نَظِيفٌ يُحِبُّ النَّظَافَة، كَرِيمٌ يُحِبُّ الكَرَمَ، جَوَادٌ يُحِبُّ الجُودَ، فَنَظَفُوا - أُرَاهُ قَالَ - أَفْنِيَتَكُمْ وَلا تَشَبَّهُوا بِاليَهُودِ. قَالَ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِمُهَا جِرِ الكَرَمَ، جَوَادٌ يُحِبُّ الجُودَ، فَنَظَفُوا - أُرَاهُ قَالَ - أَفْنِيَتَكُمْ وَلا تَشَبَّهُوا بِاليَهُودِ. قَالَ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِمُهَا جِرِ ابْنِ مِسْمَارٍ، فَقَالَ: حَدَّثَنِيهِ عَامِرُ بْنُ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ عَيْقَةٌ مِثْلَهُ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «نَظَّفُوا أَفْيَتَكُمْ»، رواه التِّرمِذِيُّ (٤٠).

٥٦٠١ وَعَن عَاثِشَةَ ، قَالَت: كُنتُ أَعْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللهِ ﷺ مِن إِنَاءٍ وَاحِدٍ، وَكَانَ لَهُ شَعرٌ

⁽١) وقال في «المسوَّى» [٢/ ٣٦٦]: (وعليه العملُ، أمَّا حديثُ أبي قَتادة فهو فهمٌ فهمه من قوله ﷺ: «وأكرِمها»، ولعلَّ المراد: الإكرامُ المخصوصُ وهو المتوسِّطُ المقتصِدُ بين الإفراط في التَّنعُّم وبين ترك التَّنظيف والهيئة البدَّة الرَّثَة). م

⁽٢) أبو داودَ، ك: التَّرجُّل، ب: النَّهي عن كثيرٍ من الإرفاه، ح: (١٥٩)، والتِّرمذيُّ، أبواب اللِّباس، ب: ما جاء في النَّهي عن النَّرجُّل إلَّا غبًّا، ح: (١٧٥٦)، وقال: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)، والنَّسائيُّ، ك: الزِّينة، ب: التَّرجُّل غبًّا، ح: (٥٠٥٨).

⁽٣) أبو داودَ، ك: التَّرجُّل، ب: النَّهي عن كثيرٍ من الإرفاه، ح: (٤١٦٠)، وأحمدُ، (٢٣٩٦٩)، وحسَّنه ابنُ حجرٍ في «الهداية» (٤/ ٢٣٩).

وفي «المفاتيح في شرح المصابيح» (٥/ ٤٩): (قولُه: «شَعثًا»؛ أي: متفرِّق الشَّعر، «الإرفاهُ»: تسريحُ الشَّعر وتدهيئه، والإرفاهُ أيضًا: التَّنعُمُ وطيبُ العَيش؛ يعني: نهانا عن كثرة التَّنعُم؛ لأنَّ كثرة التَّنعُم تجعل النَّفسَ متكبِّرةً غافلةً، ولأنَّ الرَّجلَ لو اعتاد دوامَ التَّنعُم فربَّما ينزل عليه فقرٌ وسوءُ عيشٍ فيشُقُّ عليه ذلك الفقرُ؛ لأنَّه لم يكن معتادًا به، ولهذا أمرهم رسولُ الله عَلَيْ بالاحتفاء؛ أي: بالمشي بغير النَّعلين؛ لتتصلَّب أقدامُهم وتعتادَ المشي بغير النَّعلين، حتَّى لو اتَّفق لهم انعدامُ النَّعلَين يمكنهم المشي بغير النَّعلَين).

⁽٤) التِّرمذيُّ، أبواب الأدب، ب: ما جاء في النَّظافة، ح: (٢٧٩٩).

فَوقَ الجُمَّةِ، وَدُونَ الوَفرَةِ»، رواه التّرمذيُّ، والنِّسائيُّ (١).

٥٦٠٢ - وَعَن ابنِ الحنظليَّةِ ﷺ رَجُلٍ مِن أَصحَابِ النَّبِيِّ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ: «نِعمَ الرَّجُلُ خُرَيمٌ الأَسدِيُّ لَولا طُولُ جُمَّتِه وإسبال إزراه»، فَبَلَغَ ذَلِكَ خُرَيمًا فَأَخَذَ شَفرَةً فَقَطَعَ (٢) بِهَا جُمَّتِه إِلَى أُذْنِيهِ، وَرفع إزراه إِلَى أَنصَاف سَاقِيه، رواه أبو داودَ (٣).

٣٠٠٥ وعَن وَائِلِ بِنِ حُجرٍ ﴿ قَالَ: أَتَيتُ النَّبِيَ ﷺ وَلِي شَعرٌ طَوِيلٌ، فَلَمَّا رَآنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ، قَالَ: «ذُبَابٌ ذُبَابٌ ذُبَابٌ ذُبَابٌ اللهِ عَلَيْهُ عَنَ الْغَدِ، فَقَالَ: «إِنِّي لَم أَعنِكَ (٥) وَهَذَا أَحسَنُ (١)، قَالَ: «فَرَبَابٌ ذُبَابٌ ذُبَابٌ ذُبَابٌ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى الللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى الل

(١) التِّرمذيُّ، أبواب اللِّباس، ب: ما جاء في الجُمَّة واتِّخاذ الشَّعر، ح: (١٧٥٥)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ)، وأبو داوذ، ك: التَّرجُّل، ب: ما جاء في الشَّعر، ح: (٤١٨٧)، وأحمدُ، ح: (٢٤٧٦٨).

وفي «المفاتيح في شرح المصابيح» (٥/ ٥٢): («الجَّمَّةُ»: الشَّعرُ الَّذي يكون أطولَ من الوَفر؛ أي: قَرُبَ من الكتِف، و «الوَفرَةُ»: إلى شحمة الأُذن، وكان شعرُ رسول الله ﷺ كلَّ زمانٍ على نوعٍ من الطُّول والقِصَر؛ وذلك لأنَّه كان قصَّر شعرَه في العمرة، وحلقه في الحجِّ، وكان شعرُه في هذا الحديث أطولَ من الوَفرة، وأقصرَ من الجُمَّة).

- (٢) قولُه: «فقطع بها جُمَّته إلى أذنَيه»: (قال في «شرح السُّنَّة»: هذا؛ أي: جوازُ قطع الجُمَّة إلى الأذن في حقَّ الرِّجال،
 وأمَّا النِّساءُ، فإنَّهنَّ يُرسلنَ شعورهُنَّ لا يَتخذنَ جُمَّةً). كذا في «المرقاة».
- (٣) أبو داودَ، ك: اللّباس، ب: ما جاء في إسبال الإزار، ح: (٤٠٨٩)، وأحمدُ، ح: (١٧٦٢٢)، وحسّنه ابنُ حجر «هداية» (٤/ ٢٤٤).
- (٤) قولُه: «ذُبابٌ»: (بضمّ الذال المعجَمة فيها، وتخفيف الباء الموحَّدَة، وبعد الألف مثلَها، والذُّباب: الشُّومُ، ويقال: النُّبابُ: الشَّرُّ الدَّائمُ). كذا في «بذل المجهود».
- (٥) قولُه: «إنِّي لم أعنِكَ»: (لأنَّ طولَ الشَّعر ليس مذمومًا، ولا جاء أمرٌ بقطع ما زاد على مقدار معلومٍ منه، لكنَّ جزَّ الشَّعر أحسنُ من تربيته). التقطته من «المرقاة» و«مُشكل الآثار». م
 - (٦) قال صاحبُ «بذل المجهود» (١٢/ ٢١٦): (هذا؛ أي: تقصيرُ الشَّعر أحسنُ من إطالته، وإنْ كانت الإطالةُ جائزةً). م
- (٧) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: التَّرجُّل، ب: في تطويل الجُمَّة، ح: (١٩٠٤)، والنَّسائيُّ، ك: الزِّينة، ب: تطويل الجُمَّة، ح: (٧٦٣٦)، والحديثُ صحيحٌ.

وقال الطَّحاويُّ في «مُشكل الآثار»(١): (في هذا الحديث عن رسول الله ﷺ ما قد دلَّ على أنَّ جزَّ الشَّعر أحسنُ من تربيته، وما جعله رسولُ الله ﷺ الأحسنَ كان لا شيءَ أحسنُ منه، ووجب لـزوم ذلك الأحسن، وترك ما يُخالفه).

٥٦٠٤ ـ وعَن أَنْسٍ ﷺ قَالَ: كَانَ شَعْرُ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِلَى شَحْمَةِ أُذُنَيْهِ (٢)، رواه أبو داودَ (٣).

٥٦٠٥ ـ وَعَن عَبدِاللهِ بنِ جَعفَرٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمْهَلَ آلَ جَعْفَرٍ ثَلَاثًا أَنْ يَأْتِيَهُمْ، ثُمَّ آتَاهُمْ، فَقَالَ: «ادْعُوا لِي بَنِي أَخِي»، فَجِيءَ بِنَا كَأَنَّا أَفْرُخُ، فَقَالَ: «ادْعُوا لِي بَنِي أَخِي»، فَجِيءَ بِنَا كَأَنَّا أَفْرُخُ، فَقَالَ: «ادْعُوا لِي بَنِي أَخِي»، فَجِيءَ بِنَا كَأَنَّا أَفْرُخُ، فَقَالَ: «ادْعُوا لِي الْحَلَّاقَ»، فَأَمَرَهُ فَحَلَقَ (٤) رُؤوسَنَا، رواه أبو داود والنسائقُ (٥).

٥٦٠٦ وَعَن عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: نَهَى(٢) رَسُولُ اللهِ ﷺ أَن تَحلِقَ المَرأَةُ رَأْسَهَا،.....

⁽۱) «شرح مُشكل الآثار» (٨/ ٤٣٦).

⁽٢) وقال في «العرف الشَّذيِّ» (٣/ ٢٦٤): (وفي الحديث إشكالٌ وهو أنَّ عادتَه في الأشعار الجُمَّةُ واللَّمَّة والوَفرةُ، ولم يَثبُت الضَّفرُ، وأمَّا ثلاثُ حصص، فلعلَّ الرَّاوي رأى تحت عِمامَته ﷺ، وكانت ثلاثةٌ بسبب العِمامة في فتح مكَّة، ومرَّ الحافظُ على هذه الرِّواية ولم يَقل بشيءٍ).

وفي «الفتاوى الهنديَّة» في باب الحظر والإباحة: (أنَّ الضَّفائرَ للرِّجال مكروهةٌ وأمَّا الإرسالُ فلم أجد كراهةً). م

⁽٣) أبو داودَ، ك: التَّرجُّل، ب: ما جاء في الشَّعر، ح: (٤١٨٥)، وهو عند مسلمٌ عن البَراء، ك: الفضائل، ب: في صفة النَّبيِّ ﷺ وَأَنَّه كان أحسنَ النَّاسِ وجهًا، ح: (٢٣٣٧).

⁽٤) قولُه: «فحلَق رؤوسَنا»: قال في «المرقاة»: (وإنَّما حلق رؤوسَهم مع أنَّ إبقاءَ الشَّعر أفضلُ إلَّا بعد فراغ أحد النُّسكين على ما هو المعتادُ على الوجه الأكمل؛ لمَا رأى من اشتغال أُمُّهم أسماء بنت عُميسٍ عن ترجيل شعورهم بما أصابها من قتل زوجها في سبيل الله، فأشفق عليهم من الوسّخ والقُمَّل). م

⁽٥) أبو داود واللَّفظُ له، ك: التَّرجُّل، ب: في حلق الرَّأس، ح: (٢٩٢)، والنَّسائيُّ، ك: الزِّينة، ب: حلق رؤوس الصِّبيان، ح: (٩٢٤٩)، وحسَّنه ابنُ حجر في «الهداية» (٤/ ٢٤٤).

⁽٦) قوله: «نهى رسولُ الله أنْ تحلق المرأةُ رأسَها»: قال في «المرقاة»: (وذلك لأنَّ النَّوائب للنِّساء كاللِّحى للرِّجال في الهيئة والجَمال، وفيه بطريق المفهوم جوازُ حلق الرَّجل، ولا خلافَ فيه، بل في أنَّه هل هو شُنَّةٌ لِمَا فعله عليُّ كرم اللهُ وجهه، وقرَّره ﷺ، وقال: «عليكم بستَّي وسنَّة الخُلفاء الرَّاشدين المهديِّين»، أو ليس بسنَّةٍ؛ لأنَّه عليه الصَّلاةُ=

رواه النَّسائيُّ (۱).

٥٦٠٧ - وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﴿ قَالَ: كَانَ النَّبِيُ ﷺ يُحِبُّ مُوافَقَةَ أَهْلِ الكِتَابِ فِيمَا لَمْ يُؤْمَرْ فِيهِ، وَكَانَ أَهْلُ الكِتَابِ يَسْدِلُونَ أَشْعَارَهُمْ، وَكَانَ المُشْرِكُونَ يَغْرُقُونَ رُؤوسَهُمْ، فَسَدَلَ النَّبِيُ ﷺ نَاصِيتَهُ، وَكَانَ أَهْلُ الكِتَابِ يَسْدِلُونَ أَشْعَارَهُمْ، وَكَانَ المُشْرِكُونَ يَغْرُقُونَ رُؤوسَهُمْ، فَسَدَلَ النَّبِيُ ﷺ نَاصِيتَهُ، ثُمَّ () وَكَانَ أَهْلُ الكِتَابِ مَتَّفَقٌ عليه (٣).

٥٦٠٨ ـ وَعَن عَائِشَةَ ﷺ قَالَت: كُنْتُ إِذَا فَرَقْتُ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ رَأْسَهُ صَدَعْتُ فَرْقَةً عَنْ يَافُوخِهِ، وَأَرْسَلْتُ نَاصِيَتَهُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ، رواه أبو داود (١٠).

٥٦٠٩ ـ وَعن نافعٍ، عَنِ ابنِ عُمَرَ عُلَى قَالَ: سَمِعتُ النَّبِيَّ ﷺ يَنهَى (٥) عَنِ الْقَزَعِ، قَالَ: قُلْتُ لِنَافِعٍ:

والسَّلامُ مع سائر أصحابه واظبَ على ترك حلقه إلَّا بعدَ فراغ أحد النَّسكَين، فالحلقُ رخصةٌ ومستحَبُّ، وإبقاءُ
 الشَّعر أفضلُ وسنَّةٌ). انتهى.

وقال في «العالمگيريَّة»: (ولو حلقت المرأةُ رأسَها، فإنْ فعلت لوجعٍ أصابها؛ لا بأسَ به، وإنْ فعلت ذلك تشبُّها بالرَّجل؛ فهو مكروهُ). كذا في «الكبيريِّ». م

- (۱) التِّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الحجِّ، ب: ما جاء في كراهية الحلق للنِّساء، ح: (۹۱٤)، والنَّسائيُّ، ك: الزِّينة، ب: النَّهي عن حلق المرأة رأسَها، ح: (۵۲۰)، وقال ابنُ حجرٍ: (ورُواته موثَّقونَ إلَّا أنَّه اختُلِف في وصله وإرساله). «الدِّراية» (۲/ ۳۲).
- (٢) قولُه: «ثمَّ فرَّق بعدُ»: (والفرقُ: سُنَّةٌ في الشَّعر؛ لأنَّه الَّذي رجع إليه النَّبيُّ ﷺ، والظَّاهرُ أنَّه بوحي منه تعالى). قاله في «بذل المجهود».
 - وقال في «ردِّ المحتار» و «العالمكيريَّة»: (إنَّ السُّنَّةَ في شعر الرَّأس إمَّا الفرقُ أو الحَلقُ). م
- (٣) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: اللَّباس، ب: الفَرق، ح: (٥٩١٧)، ومسلمٌ، ك: الفضائل، ب: في سَدل النَّبيِّ ﷺ شعرَه وفرقِه، ح: (٦٠٦٢).
- (٤) أبو داودَ، ك: التَّرجُّل، ب: ما جاء في الفَرق، ح: (١٨٩٤)، وأحمدُ، ح: (٢٦٣٥٥)، واللَّفظُ له، وحسَّنه ابنُ حجرٍ في «الهداية» (٤/ ٢٣٨).
- (٥) قولُه: «ينهى عن القرَع»: (قال النَّوويُّ: مذهبُنا الكراهةُ مطلَقًا للرَّجل والمرأة؛ لإطلاق الحديث، قال: وهي كراهةُ تنزيه، وكذلك كرهه مالكٌ والحنفيَّةُ، انتهى. وليس هذا مختَّصًا بالصبيَّ، بل إذا فعله كبيرٌ يُكرَه له ذلك، فذكرُ=

وَمَا الْقَزَعُ؟ قَالَ: يُحْلَقُ بَعْضُ رَأْسِ الصَّبِيِّ وَيُتْرَكُ بَعْضٌ، متَّفقٌ عليه (١). وَأَلحَقَ بَعضُهُمُ التَّفسِيرَ بِالحَدِيثِ.

١٦٠٥ - وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ رَأَى صَبِيًّا قَد حُلِقَ بَعضُ رَأْسِهِ وَتُرِكَ بَعضُهُ، فَنَهَاهُم
 عَن ذَلِكَ، وَقَالَ: «احلِقُوا(٢) كُلَّهُ، أو اتركُوا كُلَّهُ»، رواه مسلمٌ (٣).

٥٦١١ - وَعَن الْحَجَّاجِ بْنِ حَسَّانَ قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ فَحَدَّثَتْنِي أُخْتِي الْمُغِيرَةُ، قَالَتْ: وَأَنْتَ يَوْمَئِذٍ غُلَامٌ وَلَكَ قَرْنَانِ، أَوْ قُصَّتَانِ، فَمَسَحَ رَأْسَكَ، وَبَرَّكَ عَلَيْكَ، وَقَالَ: احْلِقُوا هَذَيْنِ - أَوْ قُصُّوهُمَا - فَإِنَّ هَذَا زِيُّ الْيَهُودِ، رواه أبو داودَ(١٠).

وَعَن أَنَسٍ ﷺ قَالَ: كَانَتْ لِي ذُوَّابَةٌ، فَقَالَتْ لِي أُمِّي: لَا أَجُزُّهَا (°)، كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَمُدُّهَا، وَيَأْخُذُ بِهَا، رواه أبو داودَ (١٠).

الصَّبِيِّ باعتبار العادة الغالِبة). قاله في «بذل المجهود». وقال في «ردِّ المحتار»، و «العالمگيريَّة»: (ويُكرَه القزَّعُ، وهو أنْ يحلقَ البعضَ، ويترك البعضَ). اه. م

(١) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: اللِّباس، ب: كراهة القزّع، ح: (٥٥٥)، والبخاريُّ بدون التَّفسير، ك: اللِّباس، ب: القزّع، ح: (٥٩٢١).

- (٢) قولُه: «احلُقوا كلَّه أو اتركوا كلَّه»: (فيه إشارةٌ إلى أنَّ الحلقَ في غير الحجِّ والعمرة جائزٌ، وأنَّ الرَّجلَ مخيَّرٌ بين الحلق وتركه، لكن الأفضلُ أنْ لا يَحلقَ إلَّا في أحد النُّسكَين، كما كان عليه عليُّ مع أصحابه هي، وانفرد منهم عليٌّ كرَّم الله وجهَه). كذا في «المرقاة». م
- (٣) أبو داودَ، واللَّفظُ له، ك: التَّرجُّل، ب: في الصَّبِيِّ له ذُوَابةٌ، ح: (١٩٥)، والنَّسائيُّ، ك: الزِّينة، ب: الرُّخصة في حلق الرَّأس، ح: (٥٠٥١)، وصحَّحه مسلمٌ كما مرَّ قبلُ.
 - (٤) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: التَّرجُّل، ب: في الرُّخصة، ح: (١٩٧).
- (٥) قولُه: «لا أَجُزُّها... إلخ»: (فيه أنَّ الذُّؤابةَ إنَّما يَجوز اتِّخاذُها لغلامِ إذا كانت مع غيرها من الشُّعور الَّتي في الرَّأس، وأمَّا إذا حلق شعرَه كلَّه، وترك له ذُوْابةً فهو القرَّعُ الَّتي نهى عنه رسولُ الله ﷺ). كذا في «بذل المجهود». م
- (٦) أبو داودَ، واللَّفظُ له، ك: التَّرجُّل، ب: في الرُّخصة، ح: (١٩٦)، وقال الهيثميُّ: (رواه الطَّبرانيُّ وإسنادُه جيِّدٌ)، «مجمَع الزَّوائد» (٩/ ٣٢٥).

٥٦١٣ - وعَن ابنِ عُمَرَ هُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَعَنَ (١) اللهُ الوَاصِلَةَ وَالمُستَوصِلَةَ وَالوَاشِمَةَ (٢) وَ المُستَوشِمَةَ»، متَّفقٌ عليه (٣).

2718 - وَعَن عَبدِاللهِ بنِ مَسعُودٍ ﴿ اللهِ اللهِ اللهِ الْوَاشِمَاتِ وَالْمُسْتَوْشِمَاتِ، وَالنَّامِصَاتِ وَالْمُسْتَوْشِمَاتِ، وَالْمُسْتَوْشِمَاتِ، وَالْمُتَنَمِّصَاتِ، وَالْمُتَنَمِّصَاتِ، وَالْمُتَنَمِّصَاتِ، وَالْمُتَنَمِّ فِلْ اللهِ عَنْكَ أَنْكَ لَعُنْ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَجَاءَتُه امرَأَةٌ، فَقَالَتْ إِنَّهُ بَلَغَنِي عَنْكَ أَنْكَ لَعَنْ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَكُنْتَ كَيْتَ وَكَيْتَ، فَقَالَ: وَمَا لِي لَا أَلْعَنُ مَنْ لَعَنَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَمُوفِي كِتَبَابِ اللهِ، فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ: لَعَنْ مَا بَيْنَ اللَّهُ حَيْنِ، فَمَا وَجَدْتُ فِيهِ مَا تَقُولُ، فَقَالَ: لَئِنْ كُنْتِ قَرَأْتِيهِ لَقَدْ وَجَدْتِيهِ، قَالَ اللهُ ﴿ وَمَا لَهُ مُعْلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ عَلْمَ اللهُ اللهُ عَلْمَ اللهُ عَلْمَ اللهُ اللهُ

قال ابنُ الأثير: («الذُّؤابةُ»: الشَّعرُ المضفورُ من شعر الرَّأس).

⁽۱) قولُه: «لعن اللهُ الواصِلَة»: (اعلم أنَّ المحدِّثينَ والفقهاءَ اختلفوا في الوَصل، فمذهبُ المحدَّثينَ تعميمُ الحُرمة، سواءٌ كان بشعر الإنسان أو بغيره، والفقهاءُ حملوا النَّهيَ في الوصل على أنَّ حرمةَ الوصل محمولٌ على ما إذا كان بشعر النِّساء؛ لأنَّ استعمالَ جزء الآدميِّ حرامٌ، وهذا الوصلُ عند الفقهاء مكروهٌ، وكذلك يُكرَه إذا تضمَّن الوصلُ خِداعًا، وأمَّا الوصلُ بغير شُعور النِّساء، فلا بأسَ به؛ لأنَّه ليس فيه استعمالُ جزء الإنسان ولا الخداعُ، والحقَّ مع الفقهاء؛ فإنَّ النِّسوةَ من حقِّهنَّ التَّريِّنُ كيف كان، ما لم يلزم فيه الكراهةُ من وجهٍ آخرَ، لذلك قال في «العالمگيريَّة»: ووصلُ الشَّعر بشعر الآدميِّ حرامٌ، سواءٌ كان شعرُها أو شعرُ غيرها). كذا في «الاختيار شرح المختار».

⁽ولا بأسَ للمرأة أنْ تجعلَ في قرونها وذوائِبها شيئًا من الوَبر). كذا في «فتاوى قاضي خان».

⁽وفي جواز صلاة المرأة مع شعر غيرها الموصول اختلافٌ بينهم، والمختارُ أنَّه يَجوز). كذا في «الغياثيَّة». م

⁽٢) قولُه: «الواشِمَةَ»: (وفي كتب الحنفيَّة أنَّ موضعَ الوشم نجسٌ، فإنَّ الدَّمَ خرج من مستقرَّه وانجمد تحت الجلد، وهو نجسٌ). كذا في «العرف الشَّذيِّ» م.

⁽٣) البخاريُّ، ك: اللِّباس، ب: الوصل في الشَّعر، ح: (٩٣٧)، ومسلم، ك: اللِّباس والزِّينة، ب: تحريم فعل الواصلة والمستَوصلة، ح: (٥٩١١)

⁽٤) البخاريُّ، ك: التَّفسير، سورة الحشر ﴿ وَمَا ٓ النَّكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُ ثُوهُ ﴾، ح: (٤٨٨٦)، ومسلمٌ، ك: اللِّباس والزِّينة، ب: تحريم فعل الواصلة والمستوصلة، ح: (٥٥٧٢).

٥٦١٥ - وعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ هُ قَالَ: «لُعِنَتِ الوَاصِلَةُ وَالمُستَوصِلَةُ، وَالنَّامِصَةُ وَالمُتَنَمِّصَةُ، وَالوَاشِمَةُ وَالمُستَوشِمَةُ مِن غَيرِ دَاءٍ»، رواه أبو داود (١٠).

٥٦١٦ - وعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «العَينُ حَقُّ»، وَنَهَى عَن الوَشَمِ، رواه البخاريُّ(٢).

٧٦١٧ - وعَن ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: لَقَد رَأَيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ مُلَبِّدًا(٣)، رواه البخاريُّ (١).

٥٦١٨ - وعَن أَنْسٍ هُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُكثِرُ دَهنَ رَأْسِهِ، وَتَسرِيحَ لِحيِتَهِ، ويُكثرُ (٥) القِنَاعَ، كَأَنَّ ثَوبَهُ ثَوبَهُ ثَوبُ زَيَّاتٍ»، رواه في «شرح السُّنَّة»(٦).

٥٦١٩ - وعَن عَاثِشَة ، هُمُ قَالَت: كُنْتُ أُطِّيِّبُ النَّبِيِّ ﷺ بِأَطْيَبِ مَا يَجِدُ، حَتَّى أَجِدَ (٧) وَبِيصَ الطِّيبِ

(۱) أبو داودَ، واللَّفظُ له، ك: التَّرجُّل، ب: في صلة الشَّعر، ح: (٤١٧٠)، والنَّسائيُّ، ك: الرِّينة، ب: المتنمِّصات، ح: (١٠٤)، وحسَّنه ابنُ حجر في «الهداية» (٢٤٦/٤).

وقال أبو داودَ: (وتفسيرُ الواصلة: الَّتي تصلُ الشَّعر بشعر النِّساء، والمستوصلةُ: المعمولُ بها، والنَّامِصَةُ: الَّتي تنقُش الحاجِبَ حتى تُرِقَّه، والمتنَمِّصةُ: المعمولُ بها، والواشمةُ: الَّتي تجعلُ الخِيلانَ في وجهها بكُحلٍ أو مِدادٍ، والمستوشِمَةُ: المعمولُ بها).

(٢) البخاريُّ، ك: الطِّبِّ، ب: العين حقُّ، ح: (٥٧٤٠). قولُه: «الوشمُ»: (هو غرزُ الإبرةِ أو نحوِها في الجلد، ثمَّ حشوُ المكان بالكُحل ونحوِه، فينحصِر ولا يَزولُ أبدًا).

- (٣) قولُه: «ملبِّدًا»: (فيه جوازُ التَّلبيدِ في غير حال الإحرام). قاله في «المرقاة». م
 - (٤) البخاريُّ، ك: اللِّباس، ب: التَّلبيد، ح: (٩١٤).
- (٥) قولُه: «يُكثِر القِناعَ»: (وهو بكسر القاف، وخِفَّة النُّون، وفي آخره مهمَلَةٌ: خِرقَةٌ تُلقى على الرَّأس تحت العِمامة بعدَ استعمال الدُّهن؛ وقايةٌ للعِمامة من أثر الدُّهن، واتِّساخِها به، شُبِّهت بقِناع المرأة). كذا في «المرقاة». م
 - (٦) التّرمذيُّ في «الشّمائل المحمديّة»، ط المكتبة التّجاريّة، ح: (٣٣)، وأبو الشّيخ الأصبهانيُّ في «أخلاق النّبيّ» (٥٣٥).
- (٧) قولُه: «أجِدَ وَبيصَ الطّيب في رأسه ولحيته»: (قال المظهَرُ: ولا يُشكِل هذا بقوله ﷺ: "طيبُ الرِّجال ما خفي لونُه»؛ لأنَّ المرادَبه: ما لـه لونٌ يَظهر زينة وجَمالًا، كالحُمرَة والصُّفرَة، وما لم يكن كالمسك والعنبر، فهو جائزٌ،=

فِي رَأْسِهِ وَلِحْيَتِهِ، مَتَّفَقٌ عليه(١).

٠٦٢٠ وعَن نَافِعٍ ﷺ قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ ﷺ إِذَا اسْتَجْمَرَ اسْتَجْمَرَ بِالْأَلُوَّةِ، غَيْرَ مُطَرَّاةٍ وَبِكَافُورٍ، يَطْرَحُهُ مَعَ الْأَلُوَّةِ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا كَانَ يَسْتَجْمِرُ رَسُولُ اللهِ ﷺ، رواه مسلمٌ (٢).

٥٦٢١ - وعَن أَبِي هُرَيرَة عَلَىٰ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الفِطرَةُ ٣٪ خَمسٌ: الإختِتَانُ (١٠)،

وفي معناهما الكافورُ والزَّبَادُ). قاله في «المرقاة».

وقال في «العالمكيريَّة»: (ولا بأسَ بغالية الرَّأس واللُّحية). كذا في «الفتاوي العتَّابيَّة». م

(١) البخاريُّ، ك: اللَّباس، ب: الطَّيب في الرَّأس واللِّحية، ح: (٩٢٣)، ومسلمٌ، الحجِّ، باب الطِّيب للمحرم عند الإحرام، ح: (٢٨٣٣).

وفي «كشف المناهج» (٤/٤٥): («والربيص»: البريقُ واللَّمَعان).

(٢) مسلمٌ، ك: الألفاظ من الأدب، ب: استعمال المسك، ح: (٥٨٨٤).

وفي «المفاتيح في شرح المصابيح» (٥/ ٥٥): (قولُه: «استجمَر»؛ أي: تعطَّر وتبخَّر. «الأُلُوَّة»: العودُ المطرَّاةُ الَّتي طُليت بأنواع الطِّيب؛ يعني: ألقى في المجمَرة عودًا غيرَ ملطَّخةٍ، وغيرَ معجونةٍ بطيبٍ آخرَ.

- (٣) قولُه: «الفطرةُ خمسٌ»: قال في «عمدة القاري»: (أراد بالفطرة: السَّنَةَ القديمةَ الَّتي اختارها الأنبياءُ عليهم الصلاة والسَّلامُ، واتَّفقت عليها الشَّرائعُ، فكأنَّها أمرٌ جِبليٌ فُطِروا عليه). م
- (٤) قولُه: «الخِتانُ»: قال في «شرح شِرعة الإسلام»: (من السُّنَة الختانُ، وبه قال أبو حنيفة، وقال الأكثرونَ ومنهم الشَّافعيُّ: إنَّه واجبٌ؛ لأنَّه من شعائر الإسلام، ويُمكن أنَّ مرادَ أبي حنيفة: أنَّه ثابتٌ بالسُّنَّة، لا أنَّه غيرُ واجب، لكن غالبُ الكتب مشحونٌ بأنَّ الخِتانَ سُنَّةٌ، لكن إنْ لم يُولد مختونًا ختاتًا تامًّا، وإنَّما قيَّدنا به؛ لما في «الخلاصة» و«مجمّع الفتاوي»: صبيٌّ وُلد مختونًا، بحيثُ لو رآه إنسانٌ، يراه كأنَّه خُتِنَ، ويَشُقُّ عليه الخِتَانُ مرَّةً أُخرى، واعترف بذلك أهلُ البَصيرة من الحجَّامين تُرك، ولا يُتعرَّض له.

وذكر زينُ العرب أنَّ أربعةَ عشرَ نبيًّا وُلدوا مختونينَ: آدمُ وشيثٌ ونوحٌ وصالحٌ وشعيبٌ ويوسفُ وموسى وزكريًّا وسليمانُ وعيسى، وحنظَلةُ بنُ صفوانَ وهو نبيُّ أصحاب الرَّسِّ، ونبيُّنا محمَّدٌ ﷺ وعلى سائر الأنبياء والمرسلين. وذكر صاحب «الشَّرعة»: أنَّه قد وُلد الأنبياءُ كلُّهم مختونينَ مسرورينَ؛ أي: مقطوعي السُّرَّة كرامةً لهم؛ لئلًّا ينظرَ أحدٌ إلى عوراتهم، إلَّا إبراهيمُ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ، فإنَّه قد ختنَ نفسَه ليُستنَّ بسنَّه بعدَه، هذا للرِّجال.

وَالْإستِحدَادُ(١)، وَقَصُّ (٢) الشَّارِب،......

= وأمّا للنّساء فمكرُمةٌ، ففي «خزانة الفتاوى»: ختانُ الرّجال سُنّةٌ، واختلفوا في خِتان المرأة قال في «أدب القاضي»: مكروهٌ، وفي موضع آخرَ: سُنّةٌ، وقال بعضُ العلماء: واجبٌ، وقال بعضُهم: فرضٌ، قلت: والصّحيحُ أنّه سُنّةٌ، والمكرُمّةُ: بضمّ الرّاء واحدةُ المكارِم، وفي «فتاوى الصُّوفيَّة»: أنَّ وقت الخِتان من سبعٍ إلى عشرِ سنينَ، اه، وكأنّه أراد الوقتَ الأفضلَ الأعدلَ). قاله في «المرقاة».

وقال في «العالمكيريَّة»: (واختَلفوا في الخِتان، قيل: إنَّه سُنَةٌ، وهو الصَّحيحُ، كذا في «الغرائب»، وابتداءُ الوقت المستحَبِّ للخِتان من سبع سنينَ إلى اثنتي عشرةَ سنةً، هو المختارُ. كذا في «السِّراجية»، وقال بعضُهم: يجوز بعدَ سبعة أيَّام من وقت الولادة). كذا في «جواهر الفتاوى».

(اختلفت الرَّواياتُ في خِتان النِّساء، ذُكِرَ في بعضها أنَّه سنَةٌ، هكذا حُكي عن بعض المشايخ، وذكر شمسُ الأئمَّة الحَلوانيُّ في «أدب القاضي» للخصَّاف: أنَّ ختانَ النِّساء مَكرُمَةٌ). كذا في «المحيط». م

(۱) قولُه: «والاستحدادُ»؛ (أي: حلقُ العانة، وهو استعمالُ الحديد من نحو الموسى في حلق العانة ذي الشَّعر الَّذي حوالَي ذكر الرَّجل، وفَرج المرأة، وزاد ابنُ شُرَيحٍ: وحلقةِ الدُّبُرِ، فجعلَ العانةَ منبَت الشَّعر مطلقًا، والمشهورُ الأوَّلُ، فإنْ أزال شعرَه بغير الحديد، لا يكون على وجه الشُّنَّة). كذا في «شرح المشارق».

(ويجب أنْ يعلمَ أنَّه لا يَقطع شيئًا من شعرٍ، وهو جنُّبٌ). قاله في «المرقاة».

وقال في «الدُّرِّ المختار»: (ويُستحَبُّ حلقُ عانته، قال في «الهنديَّة»: ويَبتدئُ من تحت السُّرَّة، وفي «الأشباه»: والسُّنَّة في عانة المرأة النَّتفُّ). م

(٢) قوله: «قصُّ الشَّارِب»: (ذكر أهلُ اللَّغة أنَّ الإحفاءَ الاستئصالُ، وكذا النَّهَكُ بالنُّون والكاف: المبالغة في ذلك، وأنَّ القصَّ يَدلُّ على أخذ البعض، وكلاهُما ثابتٌ، وقد دلَّت السُّنَّة على الأمرين، فاختار مالكٌ قصَّ الشَّارِب على إحفائه.

وقال الطَّحاويُّ: لم نجد عن الشَّافعيِّ في هذا شيئًا منصوصًا، وأصحابُه الَّذين رأيناهم: المزَنيُّ والرَّبيعُ كانا يَحفيان شواربَهما، وذلك يدلُّ على أنَّهما أخذا ذلكَ عن الشَّافعيِّ، وقال الأشقرُ: رأيت أحمدَ بنَ حنبلِ يَحفي شاربَه شديدًا، وسمعتُه يقولُ - وقد سُئل عن الإحفاء - : إنَّه السُّنَّةُ.

وقال أبو حنيفةَ وصاحباه: يُستحبُّ إحفاءُ الشَّوارب، ونراه أفضلَ من قصِّها؛ لأنَّ الفطرةَ هي الَّتي لا بُدَّ منها، وهي قصُّ الشَّارب، ومـا سـوى ذلك فضلٌ حسنٌ، فثبتت الآثارُ كلُّها الَّتي رَويناهـا في هـذا الباب، ولا تضادَّ، ويجـب بثبوتها=

وَتَقلِيمُ (١) الأَظفَارِ، وَنَتفُ (٢) الإبطِ»، متَّفقٌ عليه (٣).

٥٦٢٧ وروى أحمد (٤) بسند حسن، عن والد أبي المليح ﷺ.

٥٦٢٣ ـ والطبراني (٥) عن شداد بن أوس ﷺ.

انَّ الإحفاءَ أفضلُ من القصِّ، وأصحابُ رسول الله ﷺ قد كانوا يَحُفُّون شواربَهم، وفيهم أبو هريرةَ، وهو ممَّن رَوينا عنه عن رسول الله ﷺ أنَّه قال: «من الفطرة قصُّ الشَّارب»، فدلَّ ذلك أنَّ قصَّ الشَّارب من الفطرة، وهو ممَّا لابُدَّ منه، وأنَّ ما بعد ذلك من الإحفاء هو أفضلُ، وفيه من إصابة الخير ما ليس في القصِّ)، التقطه من «المرقاة»، و«شرح معاني الآثار» و«بذل المجهود». م

(١) قولُه: «وتقليمُ الأظفار»؛ (أي: ويُستحبُّ قلمُ أظافيره إلَّا لمجاهدٍ في دار الحرب، فيُستحَبُّ توفيرُ شاربه وأظفاره يومَ الجُمُعة، وكونُه بعدَ الصَّلاة أفضلُ، إلَّا إذا أخّره إليه تأخيرًا فاحشًا فيُكره؛ لأنَّ من كان ظفرُه طويًلا كان رزقُه ضيقًا، وفي الحديث: «من قلَّم أظافيرَه يومَ الجمعة، أعاذه الله من البلايا إلى الجمعة الأُخرى وزيادة ثلاثة آيّام»، «درر».

وفي حديثٍ مرسَلِ عند البيهقيّ: كان ﷺ يُقلِّم أظفارَه، ويَقُصُّ شاربَه يومَ الجمعة قبلَ الخروج إلى الصَّلاة، وروى النَّويُّ كالعبادي: «من أراد أنْ يأتيه الغِنى على كُره، فلْيُقلِّم أظفارَه يومَ الخميس»، وفي حديثٍ ضعيفٍ: «يا عليُّ!، قُصَّ الأظافرَ، وانتِف الإبطَ، واحلِق العانة يومَ الخميس، والغسلُ والطِّيبُ واللَّباسُ يومَ الجمعة».

وفي «شرح الغَزنويَّة»: رُوي أنَّه ﷺ بدأ بمسبِّحته اليُمنى إلى الخِنصر، ثمَّ بخِنصر اليُسرى إلى الإبهام، وختم بإبهام اليُمنى، وذكر له الغزاليُّ في «الإحياء» وجهًا وجيهًا، قال في «الهداية» عن الغرائب: ويَنبغي الابتداءُ باليد اليُمنى والانتهاءُ بها، فيبدأ بسبَّابتها، ويختِم بإبهامها، وفي الرِّجل بخِنصر اليُمنى، ويختِم بخِنصر اليُسرى. اهـ.

ونقله القُهستانيُّ عن «المسعوديَّة»: وقلمُ الأظافر بالأسنان مكروهٌ يُورث البرص، فإذا قلَّم أظفارَه، أو جزَّ شعرَه، ينبغي أنْ يدفنَه، فإنْ رمى به فلا بأسَ، وإنْ ألقاه في الكنيف، أو في المغتَسل كُرِه؛ لأنَّه يورث داءً، «خانيَّة»، ويدفن أربعةً: الظُّفرَ والشَّعرَ، وخِرقةَ الحيض، والدَّمَ). «عتَّابيَّة» و«الدُّرُ المختار» و«ردُّ المحتار» و«المرقاة» ملتقطٌ منها. م

- (٢) قولُه: «ونتفُ الإبط»: قال في «ردِّ المحتار»: (ويجوز في إزالة الشَّعر من إبطَيه الحلقُ، والنَّتفُ أُولي). م
- (٣) البخاريُّ، ك: اللِّباس، ب: تقليم الأظفار، ح: (٥٩١)، ومسلمٌ، ك: الطَّهارة، ب: خصال الفطرة، ح: (٥٩٨).
 - (٤) أحمدُ، ح: (٢٠٧١٩)
 - (٥) الطَّبرانيُّ في «الكبير» عن شدَّاد (٧/ ٣٢٩)، ح: (٢١١٢)، وهو في «مصنَّف ابن أبي شَيبةَ» (٢٦٩٩٨).

٥٦٢٤ - وعَنِ ابنِ عَبَّاس ، أنَّ النَّبِيِّ عِينَ قَالَ: «الخِتَانُ سُنَّةٌ لِلرِّجَالِ، مَكرُمَةٌ لِلنِّسَاءِ»(١).

٥٦٢٥ _ وعَن أُمَّ عَطِيَّةَ الأَنصَارِيَّةِ أَنَّ امرَأَةً كَانَت تَختِنُ بِالمَدِينَةِ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «لاَ تَنْهَكِي، فَإِنَّ ذَلِكَ أَحظَى لِلمَرَأَةِ وَأَحَبُّ إِلَى البَعل»، رواه أبو داود (١٠)، وقال: (هذا الحديثُ ضعيفٌ، وراويه مجهولٌ).

٦٢٦ ٥ ـ ورواه الطَّبرانيُّ^(٣) بسندٍ صحيح.

٥٦٢٧ - وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «خَالِفُوا المُشرِكِينَ: أُوفِرُوا(٤) اللَّحَى، وَأَحفُوا الشَّوَاربَ»(٥).

٩٦٢٨ - وَفِي رِوَايَةِ: «انْهَكُوا الشَّوَارِبَ، وَأَعَفُوا اللِّحَي»، متَّفقٌ عليه (٦).

وأمَّا روايةُ: «قصِّ الشَّارب»؛ فمعناها: استنصِلوا شعرَ الشَّارب بالمِقراض، لا بالموسى؛ فإنَّه بدعَةٌ.

٥٦٢٩ ـ وَعَن عَمرِ و بنِ شُعَيبٍ عَن أَبِيهِ عَن جَدِّهِ ﷺ : ﴿ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَأْخُذُ (٧) مِن لِحيتِهِ مِن

⁽۱) الطَّبرانيُّ في «المعجَم الكبير» (۱۱/ ۲۳۳)، ح: (۱۱۹۹۰)، وهو في «السُّنن الكُبرى» (۸/ ٥٦٣)، ح: (١٧٥٦٥)، وسندُه ضعيفٌ.

⁽٢) أبو داود، ك: الأدب، ب: ما جاء في الخِتان، ح: (٢٧١).

وقولُه: «ولا تنهّكي»؛ (أي: لا تقطعي موضعَ الخِتان قطعًا تامًّا، بل اتركي ذلك الموضعَ، «فإنَّ ذلك»؛ أي: فإنَّ تركَ بعض ذلك الموضع «أحظي»؛ أي: أنفعُ لها، «البّعلُ»: الزَّوجُ). «المفاتيح في شرح المصابيح» (٥/٥٥).

⁽٣) الطَّبرانيُّ في «الكبير» عن الضَّحاك (٨/ ٣٥٨)، ح: (٨١٣٧)، وهو في «المستدرَك» ح: (٦٢٣٦).

⁽٤) قوله: «أوفِروا اللَّحي»: قال في «الدُّرِّ المختار»: (لذا يحرُّم على الرَّجل قطعُ لحيته). م

⁽٥) انظُر: ما بعدَه.

⁽٦) البخاريُّ، ك: اللِّباس، ب: تقليم الأظفار، ح: (٥٨٩٣/٥٨٩٢)، مسلمٌ، الطَّهارة، ب: خصال الفِطرة، ح: (٢٠٢/٦٠٠). وفي «تحفة الأبرار» (٣/ ١٠٥): («أوفِروا اللِّحي، وأَحفُوا الشَّوارب»؛ (أي: اتركوا اللِّحي حتَّى تكثُرَ بحالها، أو لا تتعرَّضوا لها، واتركوها لتكثُرُ).

وفي «المفاتيح» (٥/ ٣٨): («انهكوا»: (انقُصُوا، ومعنى «أَعفُوا»: أَتِمُّوا وأكثرِوا، مِن أَعفى: إذا أتمَّا.

⁽٧) قولُه: «كان يَأخذُ من لحيته عرضًا وطولًا»؛ (لذلك قال فقهاؤُنا: ولا بأس بأخذ أطراف اللَّحية، والسُّنَّةُ فيها: القبضةُ، وهو أنْ يقبضَ الرَّجلُ لحيتَه، فما زاد منها على قبضةٍ قطعَه، كذا ذكر محمَّدٌ في «كتاب الآثار» عن الإمام=

عَرضِهَا وَطُولِهَا»، رواه التّرمذيُّ(١١)، وَقَالَ: (هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ).

• ٣٣٠ - وروى محمَّدٌ في «الآثار» (٢): عَن ابنِ عُمَرَ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقبِضُ عَلَى لِحيَتِهِ، ثُمَّ يَقُصُّ مَا تَحتَ القَبضَةِ، وقال: (وبه نأخذُ، وهو قولُ أبي حنيفةَ رحمه اللهُ تعالى).

٥٣١ - وَعَن يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ أنه سمع سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيِّبِ يقول: كَانَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهُ أَوَّلَ النَّاسِ ضَيَّفَ الضَّيْف، وَأَوَّلَ النَّاسِ اخْتَنَن، وَأَوَّلَ النَّاسِ قَصَّ الشَّارِب، وَأَوَّلَ النَّاسِ رَأَى الشَّيْب، فَقَالَ: يَا رَبِّ مَا هَذَا؟ فَقَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: وَقَارٌ يَا إِبْرَاهِيمُ، فَقَالَ: «يَا رَبِّ، زِدْنِي وَقَارًا»، رواه مَالِكُ (٣).

٣٣٢ - وعَن أَنْسٍ هُ قَالَ: وُقِّتَ لَنَا فِي قَصِّ الشَّارِبِ، وَتَقلِيمِ الأَظْفَارِ، وَنَتفِ الإِبطِ، وَحَلقِ العَانَةِ أَن (٤) لاَ نَترُكَ أَكثَرَ مِن أَربَعِينَ لَيلَةً، رواه مسلمٌ (٥).

٣٣٣ ٥ _ وَعَن زَيدِ بنِ أَرقَمَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَن لَم يَأْخُذ شَارِبَهِ، فَلَيسَ مِنَّا»، رواه أَحمَدُ وَالتَّرمذيُّ والنَّسائيُّ (٢).

⁼ قال: وبه ناخذُ. «محيط». اهـ). أخذته من «الدُّرّ المختار» و «ردّ المحتار». م

⁽١) التَّرمذيُّ، ك: الأدب، ب: ما جاء في الأخذ من اللِّحية، ح: (٢٧٦٢)، والبيهقيُّ في شُعَب الإيمان (٨/ ٤١٦) ح: (٢٠١٩)، وسندُه ليس بالقويِّ.

⁽٢) «الآثار»، ك: الأدب، ب: حفِّ الشَّعر من الوجه، ح: (٩١٠).

⁽٣) «موطَّأ مالكِ» ت الأعظميِّ، ك: صفة النَّبيِّ عَلَيْ، ب: ما جاء في السُّنَّة في الفِطرة، ح: (٣٤٠٨).

⁽٤) قولُه: «أَنْ لا نتركَ أكثرَ من أربعينَ ليلةً»: (وفي «القُنية»: الأفضلُ أَنْ يُقلِّمَ أظفارَه، ويَحفِيَ شاربَه، ويَحلِقَ عانتَه، ويُنظِّفَ بدنَه بالاغتسال في كلِّ أسبوع مرَّة، فإنْ لم يفعل ذلك، ففي كلِّ خمسةَ عشرَ يومًا، ولا عذرَ في تركه وراءَ الأربعينَ، فالأسبوعُ هو الأفضلُ، والخمسةَ عشرَ هو الأوسطُ، والأربعونَ هو الأبعدُ، ولا عذرَ فيها وراءَ الأربعين، ويَستجِقُّ الوعيدَ عندَنا). كذا في «المرقاة» و «العالمگيريَّة».

⁽٥) مسلمٌ، ك: الطُّهارة، ب: خصال الفِطرة، ح: (٩٩٩).

⁽٦) النَّسائيُّ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: قصَّ الشَّارب، ح: (١٣)، والتِّرمذيُّ، أبواب الأدب، ب: ما جاء في قصِّ الشَّارب، ح: (١٩٢٦٣)، قال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)، وأحمدُ، ح: (١٩٢٦٣).

٥٦٣٤ ـ وعَن أَبِي هُرَيرَةَ هُ قَالَ النَّبِيُ عَلَيْهِ: «إِنَّ اليَهُودَ وَالنَّصَارَى لَا يَصبُغُونَ، فَخَالِفُوهُم (١)»، متَّفتٌ عليه (٢).

٥٦٣٥ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «غَيِّرُوا الشَّيبَ وَلَا تشبَّهوا باليهودِ»، رواه التِّرمِذِيُّ (٣).

٣٦٣٦ ـ ورواه النَّسائيُّ: عن ابنِ عمرَ ﷺ (١).

٥٦٣٧ والزُّبير ﷺ (٥).

٥٦٣٨ وَعَن أَبِي ذَرِّ هَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ (١) أَحسَنَ مَا غُيِّر بِهِ الشَّيبُ: الحِنَّاءُ وَالكَتَمُ»، رواه التِّرمذيُّ وَأبو داودَ وَالنَّسَائِيُّ (٧).

(١) قولُه: «فخالفوهم»؛ (لذا يُستحَبُّ للرَّجل خضابُ شعره ولحيته ولو في غير حربٍ في الأصحِّ، لا يديه ورجليه، فإنَّـه مكروةٌ للتَّشبُّه بالنِّساء). التقطته من «الدُّرِّ المختار»، و«ردِّ المحتار». م

(٢) البخاريُّ، ك: أحاديث الأنبياء، ب: ما ذكر عن بني إسرائيلَ، ح: (٣٤٦٢)، ومسلمٌ، ك: اللِّباس، ب: في مخالفة اليَهود بالصَّبغ، ح: (٥٥١٠).

- (٣) التِّرمذيُّ، أبواب اللِّباس، ب: ما جاء في الخِضاب، ح: (١٧٥٢)، قال: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)، وصحَّحه ابنُ حِبَّانَ (٤٧٣).
 - (٤) النَّسائيُّ، ك: الزِّينة، ب: النَّهيِّ عن الخِضاب، ح: (٧٧٠)، وهو في «معجَم أبي يَعلى الموصِليُّ»، ح: (٧٠).
 - (٥) النَّسائقيُّ عن الزُّبير، ك: الزِّينة، ب: النَّهي عن الخِضاب، ح: (٥٠٧٤)، وأحمدُ (١٤١٥).
- (٦) قولُه: «إنَّ أحسنَ ما غُيرً به الشَّيبُ: الجِنَّاءُ والكَتَمُ»: قال في «العالمگيريَّة»: (اتَّفق المشايخُ رحمهم اللهُ تعالى أنَّ الخِضابَ في حق الرِّجال بالحُمرة سُنَّةٌ، وأنَّه من سِيماء المسلمينَ وعلاماتِهم، وعن الإمام أنَّ الخِضابَ حسنٌ لكن بالجِنَّاء والكَتَم والوَسمة، وأراد به اللَّحيةَ وشعرَ الرَّأس، والخضابُ في غير حال الحرب لا بأسَ به في الأصحِّ).. كذا في «الوجيز» للكردريِّ. م
- (٧) أبو داودَ، ك: التَّرَجُّل، ب: في الخِضاب، ح: (٤٢٠٥)، والتِّرمذيُّ، واللَّفظُ له، ك: التَّرجُّل، ب: في الخضاب، ح: (١٧٥٣)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

٩٣٥ - وعَن أَنسٍ هُ قَالَ: نَهَى النَّبِيُ ﷺ أَن يَتَزَعفَرَ الرَّجُلُ، مَتَفَقٌ عليه (١٠). وقال في «النِّهاية»: (إنَّ أحاديثَ إباحة الزَّعفران للرِّجال منسوخةٌ)(٢).

• ٣٤٠ - وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ كَانَ يَصْبُغُ لِحْيَتَهُ بِالصُّفْرَةِ حَتَّى تَمْتَلِئَ ثِيَابُهُ مِنَ الصُّفْرَةِ، فَقِيلَ لَهُ: لِمَ تَصْبُغُ بِالصُّفْرَةِ؟، فَقَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَصْبُغُ بِهَا، وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْهَا، وَقَدْ كَانَ يَصْبُغُ ثِيَابَهُ كُلَّهَا حَتَّى عِمَامَتَهُ»، رواه أبو داودَ والنَّسائيُّ (٣).

٥٦٤١ وعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: مَرَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ قَد خَضَبَ بِالحِنَّاءِ، فَقَالَ: «مَا أَحسَنَ هَذَا»، قَالَ: فَمَرَّ آخَرُ قَد خَضَبَ بِالحِنَّاءِ وَالكَتَمِ، فَقَالَ: «هَذَا أَحسَنُ مِن هَذَا»، قَالَ: فَمَرَّ آخَرُ قَد خَضَبَ بِالصَّفَرَةِ، فَقَالَ: «هَذَا أَحسَنُ مِن هَذَا كُلِّهِ»، رواه أبو داودَ^(٤).

١٤٢٥ ـ وَعَن جَابِرٍ ﷺ قَالَ: أُتِيَ بِأَبِي قُحَافَةَ ﷺ يَومَ فَتحِ مَكَّةَ وَرَأْسُهُ وَلِحيتُهُ كَالثَّغَامَةِ بَيَاضًا، فَقَالَ النَّبِيُّ عَلِيْهِ: «غَيَّرُوا هَذَا بِشَيءٍ وَاجَنَبُوا (٥) السَّواد»........

⁽۱) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: اللِّباس، ب: النَّهي عن التَّزعفر للرِّجال، ح: (٥٨٤٦)، ومسلمٌ، ك: اللِّباس، ب: نهي الرَّجل عن التَّزعفُر، ح: (٧٠٥٥).

⁽٢) «لمَعات التَّنقيح» (٧/ ٣٨٨).

⁽٣) أبو داود، ك: اللّباس، ب: في المصبوغ بالصُّفرة، ح: (٤٠٦٤)، والنَّسائي، ك: الزَّينة، ب: الخضاب بالصُّفرة، ح: (٥٠٨٥)، إسنادُه قويٌّ، يُنظَر: سننُ أبي داودَ، ت الأرنؤوط (٦/ ١٦٩).

⁽٤) أبو داودَ، ك: اللّباس، ب: ما جاء في خضاب الصُّفرة، ح: (٢١١)، وابنُ ماجه، أبواب اللّباس، ب: الخضاب بالصُّفرة، ح: (٣٦٢٧).

⁽٥) قولُه: «واجتنبوا السَّوادَ»: وقال في «عمدة القاري»: (وروى ابنُ وهبِ عن مالكِ قال: لم أسمع في صبغ الشَّعر بالسَّواد نهيًا معلومًا، وغيرُه أحبُّ إليَّ، وعن أحمدَ: فيه روايتان، وعن الشَّافعيَّة: أيضًا روايتان، والمشهورُ: يُكرَه، وقيل: يَحرُم). انتهى.

وقال في «الذَّخيرة»: (وأمَّا الخضابُ بالسَّواد فمن فعل ذلك من الغُزاة، ليكونَ أهيبَ في عين العدوِّ فهو محمودٌ منه، اتَّفق عليه المشايخُ رحمهم اللهُ تعالى، ومن فعل ذلك ليُزيِّنَ نفسَه للنَّساء، وليُحبِّبَ نفسَه إليهنَّ، فذلك مكروة، =

رواه مُسلمٌ (١).

٣٦٤٣ - وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ عَيَّالَ: «يَكُونُ قَوْمٌ فِي آخِرِ الزَّمَانِ يَخْضِبُونَ بِهَذَا السَّوَادِ، كَحَوَاصِل الْحَمَامِ، لَا يَرِيحُونَ رَاثِحَةَ الْجَنَّةِ»، رواه أبو داودَ، والنَّسائيُّ (٢).

٥٦٤٤ وروى ابنُ ماجه (٣) عَن صُهَيبِ الخَيرِ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِنَّ أَحسَنَ مَا اخْتَضَبتُم بِهِ لَهَذَا السَّوَادُ، أَرْغَبُ لِنِسَائِكُم فِيكُم، وَأَهيَبُ لَكُم فِي صُدُورِ عَدُوِّكُم ».

٥٦٤٥ ـ وَعَن عَمرِ و بِنِ شُعَيبٍ عَن أَبِيهِ عَن جَدِّهِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تَنْتِفُوا الشَّيْب، فَإِنَّهُ نُورُ الْمُسْلِمِ، مَنْ شَابَ شَيْبَةً فِي الْإِسْلَامِ، كَتَبَ اللهُ لَهُ بِهَا حَسَنَةً، وَكَفَّرَ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةً، وَرَفَعَهُ بِهَا دَرَجَةً»، رواه أبو داود (١٤).

٦٤٦ - وَعَن كَعبِ بنِ مُرَّةَ هِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَن شَابَ شَيبَةً فِي الإِسلَامِ كَانَت لَهُ نُورًا يَومَ القيامةِ»، رواه التِّرمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ (٥).

وعليه عامّة المشايخ، وبعضُهم جوّز ذلك من غير كراهة، ورُوي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنّه قال: كما
 يُعجِبُني أَنْ تتزيّنَ لي، يُعجبها أَنْ أتزيّنَ لها). كذا في «العالمگيريّة» و «ردّ المحتار». م

(١) مسلم، ك: اللّباس، ب: استحباب خِضاب الشَّيب، ح: (٥٠٩). قولُه: «الثّغامَةُ»: بفتح النّاء: نباتٌ له نورٌ أبيضُ.

- (٢) أحمدُ واللَّفظُ له (٢٤٧٠)، وأبو داودَ، ك: التَّرجُّل، ب: ما جاء في خِضاب السَّواد، ح: (٢١٢)، والنَّسائيُ، ك: الرِّينة، ب: النَّهي عن الخضاب بالسَّواد، ح: (٥٠٧٨)، وحسَّنه الحافظُ في «الهداية» (٤/ ٢٤٠).
- (٣) ابنُ ماجه، أبواب اللَّباس، ب: الخضاب بالسَّواد، ح: (٣٦٢٥).
 وقال البوصيريُّ: (هذا إسنادٌ حسنٌ، وقال في الهامش: هذا الحديث مُعارِضٌ لحديث النَّهي عن السَّواد، وهو أقوى إسنادًا، وأيضًا النَّهيُ يُقدَّم عندَ المعارَضة»). «مصباح الزُّجاجة» (٤/ ٩٣).
- (٤) أحمدُ واللَّفظُ له، ح: (٦٩٦٢)، وأبو داودَ نحوَه، ك: التَّرجُّل، ب: في نتف الشَّيب، ح: (٢٠٢)، والتَّرمذيُّ مختَصَرًا، وحسَّنه (٢٨٢١).
- (٥) التّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب فضائل الجهاد، ب: ما جماء في فضل من شاب شَيبة في سبيل الله، ح: (١٦٣٤)،=

٥٦٤٧ ـ وروى أحمدُ في «مسنَده» (١) عَن أَبِي أُمَامَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ حَمِّرُوا وَصَفِّرُوا، وَخَالِفُوا أَهْلَ الْكِتَابِ».

قال محمَّدٌ: (لا نرى بالخضاب بالوَسمة والجِنَّاء والصُّفرة بأسًا، وإنْ تركه أبيضَ فلا بأسَ بذلك، كلُّ ذلك حسنٌ (٢٠).

٥٦٤٨ ـ وَعَن ثَابِتٍ، قَالَ: سُئِلَ أَنَسُ ﷺ عَنْ خِضَابِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «لَوْ شِئْتُ أَنْ أَعُدَّ شَمَطَاتٍ كُنَّ فِي رَوَايَةٍ: «وَقَدِ اخْتَضَبَ أَبُو بَكْرِ بِالْحِنَّاءِ شَمَطَاتٍ كُنَّ فِي رَأَلِيهِ فَعَلْتُ»، وَقَالَ: لَمْ يَخْتَضِبُ (٣). وزَادَ فِي رِوَايَةٍ: «وَقَدِ اخْتَضَبَ أَبُو بَكْرِ بِالْحِنَّاءِ وَالْكِتَمِ وَاخْتَضَبَ عُمَرُ بِالْحِنَّاءِ بَحْتًا»، متَّفَقُ عليه (١٤).

٥٦٤٩ ـ وَعَن عُثمَانَ بنِ عَبدِاللهِ بنِ مَوهَب، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ ، فَأَخْرَجَتْ إِلَيْنَا شَعَرًا مِنْ شَعَرِ النَّبِيِّ ﷺ مَخْضُوبًا، رواه البخارِيُّ (٥٠).

⁼ والنَّسائيُّ، ك: الجهاد، ب: ما يعدل الجهادَ في سبيل الله هيَّ، ح: (٣١٤٤).

⁽١) أحمدُ، ح: (٢٢٢٨٣)، والبيهقيُّ في «الشُّعب»، ح: (٥٩٨٧)، وقال الهيثميُّ: (رواه أحمدُ والطَّبرانيُّ، ورجالُ أحمدَ رجالُ الصَّحيح خلا القاسمَ، وهو ثقةٌ وفيه كلامٌ لا يَضرُّ). «مجمَع الزَّوائد» (٥ / ١٣١).

⁽٢) «الموطَّأ» روايةُ محمَّد بن الحسن (٣/ ٤٣٠).

 ⁽٣) قولُه: «لم يَختضِب»: وقال في «الدُّرِّ المختار»: (والأصحُّ أنَّه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ لم يفعله) اهـ.
 وفي «ردِّ المحتار»: (لاَنَّه لم يحتَجُ إليه؛ لأنَّه تُوفِّي، ولم يَهلُغ شيبُه عشرينَ شعرةً في رأسه ولحيته، بل كان سبعَ عشرةَ، كما في البخاريِّ وغيرِه، وورد أنَّ أبا بكرِ تخضَّب بالحِنَّاء والكَتَم). «مدنيٌّ».

وقال في «المرقاة»: (فالصَّحيحُ ما قاله صاحبُ «النَّهاية»: من أنَّ المختارَ أنَّه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ صَبَغ في وقتِ، وترك في معظم الأوقات، فأخبر كلُّ بما رأى وهو صادقٌ، وهذا التَّأويلُ كالمتعيِّن؛ للجمع به بين الأحاديث اه، وهو نهاية المُدَّعى). م

⁽٤) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: الفضائل، ب: شَيبه ﷺ، ح: (٢٠٧٦)، والبخاريُّ بدون الزِّيادة، ك: اللِّباس، ب: ما يُذكر في الشَّيب، ح: (٥٨٩٥).

⁽٥) البخاريُّ، ك: اللِّباس، ب: ما يُذكَّر في الشَّيب، ح: (٨٩٧).

• ٥٦٥ - وَعَن عَائِشَة ﷺ أَنَّ هِندَ بِنتَ عُتبَة ﷺ قَالَتْ: يَا نَبِيَّ اللهِ، بَايِعْنِي، قَالَ: ﴿لَا أَبَايِعُكِ حَتَّى تُغَيِّرِي كَفَيْكِ (١) فَكَأَنَّهُما كَفًا سَبُع »، رواه أبو داودَ (٢).

٥٦٥١ - وَعَنهَا ﴿ قَالَت: أَوَمَتِ امرَأَةٌ مِن وَرَاءِ سِتر بِيدِهَا كِتَابٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَبَضَ النَّبِيُ عَيْقٍ فَقَبَضَ النَّبِيُ ﷺ يَدَهُ، فَقَالَ: «لَو كُنتِ امرَأَةً لَغَيَّرتِ النَّبِيُ عَيْقٍ يَدَهُ، فَقَالَ: «لَو كُنتِ امرَأَةً لَغَيَّرتِ أَظْفَارَكِ»؛ يَعنِي الحِنَّاء، رواه أبو داودَ وَالنَّسَائِيُ (٣).

٢٥٢٥ - وَعَن كَرِيمَة بِنتِ هَمَّامٍ أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ (٤) عَائِشَة شَهُ فَسَأَلَتْهَا عَنْ خِضَابِ الْحِنَّاء، فَقَالَتْ:
 (لَا بَأْسَ بِهِ، وَلَكِنْ أَكْرَهُهُ، كَانَ حَبِيبِي (٥) رَسُولُ اللهِ ﷺ يَكْرَهُ رِيحَهُ»، رواه أبو داودَ، والنَّسائيُ (٢).

⁽١) قولُه: «فكأنَّهما كفَّا سَبُعٍ»: (شبَّه يدَيها حين لم تخضبهُما بكفَّي سَبُع في الكراهِيَة؛ لأنَّها حينئذ شبيهة بالرِّجال، والتَّشبُّه بالرِّجال مكروة، وفيه بيانُ كراهية خضاب الكفَّين للرِّجال تشبُّهًا بالنِّساء). كذا في «المرقاة». م

⁽٢) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: التَّرجُّل، ب: في الخضاب للنِّساء، ح: (١٦٥)، وحسَّنه الحافظُ «الهداية» (٤/ ٢٤٦).

⁽٣) أبو داودَ، واللَّفظُ له، ك: التَّرجُّل، ب: في الخضاب للنِّساء، ح: (١٦٦)، والنَّسائيُّ، ك: الزِّينة، ب: الخضاب للنِّساء، ح: (٥٠٨٩)، وحسَّنه الحافظُ في «الهداية» (٢٤٦/٤).

⁽٤) قولُه: «سألت عائشةَ عن خضاب الحِنَّاء»: (والخضابُ شاملٌ لخضاب الشَّعر والجسم، ولكن تقييدُ أبي داودَ في ترجمة الباب بالنِّساء يدلُّ على أنَّ المرادَبه: خضابُ الجسم، فإنَّ خضابَ اليدَين والرِّجلَين بالحِنَّاء مستَحَبُّ للنِّساء، وحرامٌ للرِّجال إلَّا لحاجة التَّداوي ونحوه). كذا في «بذل المجهود». م

⁽٥) قولُها: «كان حبيبي يَكره ريحَه»: قال في «المرقاة»: (استدلَّ الشَّافعيُّ به على أنَّ الحِنَّاء ليس بطيب؛ لأنَّه كان يُحبُّ الطِّيب، وفيه أنَّه لا دلالة لاحتمال أنَّ هذا النَّوعَ من الطِّيب لم يكن يُلاثم طبعَه الطَّيب، كما لا يُلاثم الزَّبَاد مثلًا طبعَ الطِّيب، وفيه أنَّه لا دلالة لاحتمال أنَّ هذا النَّوعَ من الطِّيب لم يكن يُلاثم طبعَه الطَّيب، كما لا يُلاثم الزَّبَاد مثلًا طبع البعض، وكما كان يُحبُّ اللَّحم، وامتنع عن أكل بعض الحيوانات لما تعافه نفسُه الشَّريفة، ثمَّ الظَّاهرُ أنَّ كرهَه مختصٌّ بالشَّعر فإنَّه يَبقى فيه زُهومتُه وخَماجتُه، ولذا عدل عن الحنَّاء في صبغ لحيته الشَّريفة إلى الورس والزَّعفران، وأمَّا في يد أمَّهات المؤمنينَ فلا شكَّ أنَّه لم يكن يكرهه لما مضى من الإنكار على المرأة الَّتي لم تكن متحنِّيةً). م

 ⁽٦) أبو داودَ، واللَّفظُ له، ك: التّرجُّل، ب: في الخضاب للنسّاء، ح: (٤١٦٤)، والنَّسائيُّ، ك: الرِّينة، ب: كراهية ريح الحِنَّاء،
 ح: (٩٣١٢).

وقال الرَّباعيُّ: (سكت عنه أبو داودَ والمنذِريُّ). «فتح الغفَّار» (٣/ ١٤٧٦).

٣٥٣٥ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﴿ قَالَ: أُتِي (١) رَسُولُ اللهِ ﷺ بِمُخَنَّثٍ قَدْ خَضَّ بَ يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ بِالْحِنَّاءِ، فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ: «مَا بَالُ هَذَا؟» فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، يَتَشَبَّهُ بِالنِّسَاءِ، فَأَمَرَ بِهِ فَنُفِيَ إِلَى النَّقِيعِ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، أَلَا نَقْتُلُهُ؟ فَقَالَ: «إِنِّي (٢) نُهِيتُ عَن قَتلِ المُصَلِّينَ»، رواه أبو داودَ (٣).

١٠٥٥ - وَعَنِ ابن عَبَّاس ﷺ قَالَ: لعن الله المُخَتَّثِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالمُتَرَجِّلَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَقَالَ:
 «أخرجوهم من بُيُوتكُم»، رواه البخارِيُّ (٤٠).

(۱) قولُه: «أَي رسولُ الله ﷺ بمخنَّثِ قد خضب يدَيه ورجليه بالحنَّاء... إلخ»؛ لذلك قال في «ردِّ المحتار»: (إنَّ خضابَ يدي الرَّجل ورجليه مكروهٌ؛ للتَّشبُّه بالنِّساء، وقال فيه في موضع آخرَ: وفي «البحر الزَّاخر»: ويُكره للإنسان أنْ يخضِبَ يديه ورجليه، وكذا الصَّبيُّ إلَّا لحاجةٍ. «البناية»، ولا بأسَ به للنِّساء اه، مزيدًا، اه ط، أقول: ظاهرُه أنَّه كما يُكره للرَّجل فعلُ ذلك بالصَّبي يُكره للمرأة وإنْ حلَّ لها فعلُه لنفسها). انتهى.

وقال في «العالمگيريَّة»: (ولا ينبغي أنْ يَخضِبَ يدي الصَّبيِّ الذَّكر ورجلَه إلَّا عندَ الحاجة، ويجوز ذلك للنِّساء). كذا في «الينابيع». م

- (٢) قولُه: "إنِّي نُهيت عن قتل المصلِّين": قال في "المرقاة": (لا دلالة للحديث على أنَّ من ترك الصَّلاة متعمَّدًا يُقتَل على ما عليه أصحابُ الشَّافعيِّ، فإنَّ وصفَ المصلِّي يكون لمن يَغلِب عليه فعلُ الصَّلاة، ولا يَخرج عن هذا الوصف بتركها مرَّة أو مرَّتين، ولا يُقال المصلِّي في العرف لمن صلَّى مرَّة أو أزيد، ولم يكن يغلِب عليه فعلُ الصَّلاة؛ ولذا قال بعضُ أثمَّتنا: من قال لسلطان زماننا: إنَّه عادلٌ فهو كافرٌ، مع أنَّه قد يَعدِلُ، نعم يدلُّ بالمفهوم عند من اعتبره أنَّ تاركي الصَّلاة يُقتلون؛ لأنَّهم تركوا أكبر شعار الإسلام، لكنَّ قتلَهم بطريق المقاتلة؛ ولذا قال بعضُ علمائنا: لو ترك أهلُ بلدةٍ أذانَ الصَّلاة لقاتلتهم). م
 - (٣) أبو داود، ك: الأدب، ب: في الحكم في المخنَّين، ح: (٤٩٢٨).

وقال المنذرِيُّ في «التَّرغيب» ت عَمارة (٣/ ٢٠١): (رواه أبو داودَ عن أبي يَسارِ القرَشيِّ عن أبي هشامٍ عن أبي هريرة وفي متنه نكارةٌ، وأبو يَسارِ هذا لا أعرف اسمَه، وقد قال أبو حاتم الرَّازيُّ لمَّا شُئِل عنه: مجهولٌ وليس كذلك، فإنَّه قد روى عنه الأوزاعيُّ واللَّيثُ، فكيف يكون مجهولًا، واللهُ أعلمُ).

- وفي «جامع الأصول» (٤/ ٤٤٤): («النَّقيع»: بالنُّون: موضعٌ بالمدينة كان حِميّ).
 - (٤) البخاريُّ، ك: اللِّباس، ب: إخراج المتشبِّهين بالنِّساء من البيوت، ح: (٥٨٨٦).

٥٦٥٥ ـ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ المُخَنَّثِينَ مِنَ الرِّجَالِ، وَالمُتَرَجِّلاَتِ مِنَ النِّسَاءِ، وَقَالَ: «أَخْرِجُوهُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ»، رواه البخارِيُّ(١).

٥٦٥٦ و وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: لَعَنَ (٢) رَسُولُ اللهِ ﷺ الرَّجُلَ يَلْبَسُ لِبْسَةَ الْمَرْأَةِ، وَالْمَرْأَةَ تَلْبَسُ لِبْسَةَ الرَّجُلِ»، رواه أبو داود(٣).

٥٦٥٧ ـ وَعَنِ ابنِ أَبِي مُلَيكَةَ قَالَ: قِيلَ لِعَائِشَةَ ﷺ: إِنَّ امرَأَةً تَلْبَسُ النَّعلَ، قَالَت: «لَعَنَ رَسُولُ اللهِ ﷺ الرَّجُلَةَ مِنَ النِّسَاء»، رواه أبو داود (٤٠).

٥٦٥٨ - وَعَن يَعلَى بِنِ مُرَّةَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ رَأَى عَلَيهِ خَلُوقًا، فَقَالَ: أَلَكَ امرَأَةٌ؟ قَالَ: لا، قَالَ: «فَاغْسِلهُ، ثُمَّ اغْسِلهُ، ثُمَّ اغْسِلهُ، ثُمَّ اغْسِلهُ، ثُمَّ اعْسِلهُ، ثُمَّ لا تَعُد^(٥)»،

وقد أخرجه أبو داودَ والنَّسائيُّ وابنُ ماجه والحاكمُ، وقال: صحيحٌ على شرط مسلمٍ: «لعن رسولُ الله ﷺ الرَّجلَ يلبَس لِبسَةَ المرأة، والمرأة تلبَس لبسةَ الرَّجل»، فيدخل في هذا اللَّؤلؤُ أيضًا بالأُولى؛ لأنَّ تحليهنَّ به أكثرُ.

قال صاحبُ «الدُّرِّ المختار»: وحمل المصنِّف ما في «المُنية» على قوله، وما في «الجوهرة» على قولهما؛ أي: أنَّ من لبس عقدَ اللُّولو لبس حُلِّيًا، وهو ما مشى عليه أصحابُ المتون في كتاب الأيمان، فلو حلفَ: لا يَلبَس حليبًا، فلبسَ ذلك، يحنَث؛ للعُرف. قال: وقد رجَّحوا قولَهما، ففي «الكافي»: قولُهما أقربُ إلى عرف ديارنا، فيُفتى به، ثمَّ قال المصنِّف: وعلى كون المرجَّح قولهما فالمعتَمد في المذهب: حرمةُ لبس اللُّؤلؤ ونحوِه على الرِّجال؛ لأنَّه من حليً النِّساء). التقطته من «الدُّرِّ المحتار» و«ردِّ المحتار». م

- (٣) أبو داودَ، واللَّفظُ له، ك: اللِّباس، ب: في لباس النِّساء، ح: (٤٠٩٨)، وأحمدُ، (٨٣٠٩)، وصحَّحه ابنُ حِبَّانَ (٥٧٥).
 - (٤) أبو داوك، ك: اللِّباس، ب: لباس النِّساء، ح: (٩٩ ،٤)، وحسَّنه ابنُ حجر في «الهداية» (٤/ ٢٤٧).
 - (٥) قولُه: «لا تَعُد»: (فإنَّه لا يَليقُ بالرِّجال). قاله في «المرقاة». م

⁽١) البخاريُّ، ك: اللِّباس، ب: المتشبِّهين بالنِّساء والمتشبِّهات بالرِّجال، ح: (٥٨٨٥).

⁽٢) قولُه: «لعن رسولُ الله ﷺ الرَّجلَ يلبَس لِبسةَ المرأة... إلخ»: (فلا بأسَ أن يَلبَسَ الصَّبيُّ اللَّوْلوَ، وكذا البالغُ، كذا في «شرح الوهبانيَّة»، معزيًّا لـ«المُنيَة»؛ لأنَّ قولَه تعالى: ﴿ وَيَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَهُ تَلْبَسُونَهَ ﴾ [النحل: ١٤]؛ أي: اللَّوْلوُ والمرجانُ يفيدُ الجوازَ، وكذا قولُه تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَكِيمًا ﴾ [البقرة: ٢٩]، وجزم في «الجَوهرة» بحُرمة اللَّوْلوُ، وكذا في «السِّراج»، لأنَّ فيه تشبُّهًا بالنِّساء؛ فإنَّه من حليهنَّ.

رواه التِّرمذيُّ والنَّسائيُّ (١).

٣٥٥٥ ـ وَعَن عَمَّارِ بِنِ يَاسِرٍ ﴿ قَالَ: قَدِمتُ عَلَى أَهلِي لَيْلًا وَقَد تَشَقَّقَت يَدَايَ فَخَلَّقُونِي بِزَعفَرَانٍ فَغَدَوتُ عَلَى النَّبِيَ عَلَيْ فَسَلَّمتُ عَلَيهِ فَلَم يَرُدَّ عَلَيَّ وَلَمْ يُرَحِّبْ بِي، وَقَالَ: «اذهَب فَاغسِل هَذَا عَنكَ»، رواه أبو داوذ (١٠).

• ٢٦٥ - وَعَن الوليد بن عقبة ه قَالَ: «لَمَّا فَتَحَ نَبِيُّ اللهِ عَلَيْ مَكَّةَ، جَعَلَ أَهْلُ مَكَّةَ يَأْتُونَهُ بِصِبْيَانِهِمْ، فَيَدْعُو لَهُمْ بِالْبَرَكَةِ، وَيَمْسَحُ رُؤوسَهُمْ»، قَالَ: «فَجِيءَ بِي إِلَيْهِ وَأَنَالًا مُخَلَّقٌ فَلَم يَمَسَّنِي من أجل الخلوق»، رواه أبو داود (١٠).

٥٦٦١ - وَعَن أَبِي مُوسَى ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا يَقبَلُ (٥) اللهُ صَلَاةَ رَجُلٍ فِي جَسَدِهِ شَيءٌ مِن خَلُوقِ»، رواه أبو داود (١٠).

٥٦٦٢ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «طِيبُ الرِّجَالِ مَا ظَهَرَ رِيحُهُ وَخَفِيَ لَونُهُ

⁽۱) التَّرمذيُّ، أبواب الأدب، ب: ما جاء في كراهية التَّزعفُر، ح: (۲۸۱٦)، والنَّسائيُّ، ك: الزِّينة، ب: التَّزعفر والخَلوق، ح: (۲۸۱٦)، واللَّفظُ لابن الجَعد (۱۲۱٥)، وحسَّنه ابنُ حجر في «الهداية» (٤/ ٢٣٦).

⁽٢) أبو داودَ، ك: التَّرجُّل، ب: في الخَلوق للرِّجال، ح: (٢٧٦)، وأحمدُ (١٨٨٨)، وحسَّنه ابنُ حجرٍ في «الهداية» (٢٣٦/٤).

⁽٣) قولُه: «وأنا مخلَّقُ فلم يمَسَّني من أجل الخَلوق»: (هذا يدلُّ على أنَّ ما يحرم على الرِّجال يحرُم عليهم أنْ يستعملوه في الصِّبيان من اللَّباس وغيرِه، لا كما قال الشَّافعيُّ رحمه اللهُ تعالى من أنَّ الكبارَ غيرُ مكلَّفين في حقَّ إلباس الصِّغار). كذا في «بذل المجهود». م

⁽٤) أبو داودَ، واللَّفظُ له، ك: التَّرجُّل، ب: في الخَلوق للرِّجال، ح: (١٨١)، وأحمدُ، ح: (١٦٣٨)، وقال الرَّباعيُّ: (رواه أبو داودَ بإسنادِ ضعيفٍ). «فتح الغفَّار» (١ / ٨١).

⁽٥) قوله: «لا يقبل الله... إلخ»: (المرادُ نفي ثواب الصلاة الكاملة للتشبه بالنساء. كذا في «المرقاة». م

⁽٦) أبو داودَ، واللَّفظُ له، ك: التَّرجُّل، ب: في الخَلوق للرِّجال، ح: (١٧٨ ٤)، وأحمدُ (١٩٦١٣)، وحسَّنه الحافظُ «الهداية» (٤/ ٢٣٦).

وَطِيبُ النِّسَاءِ(١) مَا ظَهَرَ لَونُهُ وَخَفِيَ رِيحُهُ»، رواه التِّرمذيُّ والنَّسائيُّ (٢).

٥٦٦٣ ـ وَعَن أنس ﷺ قَالَ: كَانَت (٣) لِرَسُولِ اللهِ ﷺ سُكَّةٌ يَتَطَيَّبُ مِنهَا، رواه أبو داودَ (٤).

٥٦٦٤ - وَعَن ثَوبَانَ ﴿ فَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا سَافَرَ كَانَ آخِرُ عَهْدِهِ بِإِنْسَانٍ مِنْ أَهْلِهِ فَاطِمَةَ، وَأَوَّلُ مَنْ يَدْخُلُ عَلَيْهَا إِذَا قَدِمَ فَاطِمَةُ، فَقَدِمَ مِنْ غَزَاةٍ لَهُ وَقَدْ عَلَّقَتْ (٥٠) مِسْحًا أَوْ سِتْرًا عَلَى بَابِهَا،

قال الجزريُّ في «تصحيح المصابيح»: السُّكُّ: بضمَّ السِّين المهمَلَة، وتشديد الكاف: طيبٌ مجموعٌ من أخلاطٍ، والسُّكَةُ وتشديد الكاف: طيبٌ مجموعٌ من أخلاطٍ، والسُّكَةُ وطعةٌ منه، ويَحتمل أنْ يكونَ وعاءً، قال ميركُ: إنْ كان المرادُبها نفسَ الطِّيب فالظَّاهرُ أنْ يقالَ: كلمةُ «من»: للتَّبعيض، ليُشعِر بأنَّه كان يَستعملها بدفعةٍ واحدةٍ، وإن كان ليشعِر بأنَّه كان يَستعملها بدفعةٍ واحدةٍ، وإن كان المرادُبها: الوعاءُ، فمِن للابتداء). كذا في «المرقاة». م

- (٤) أبو داودَ، ك: التَّرجُّل، ب: ما جاء في استحباب الطِّيب، ح: (٢١٦٢)، وهو في «الشَّماثل المحمَّديَّة» للتَّرمذيِّ ط المكتبة التِّجاريَّة (٢١٧)، وحسَّنه ابنُ حجرِ في «الهداية» (٤/ ٢٣٧).
- (٥) قولُه: «علَّقت مِسحًا أو سِترًا على بابها... إلخ»: قال في «العالمگيريَّة»: (ذكر الفقيهُ أبو جعفرَ رحمه اللهُ تعالى في «شرح السِّير الكبير»: أنَّه لا بأسَ بأنْ يُستَر حيطانُ البيوت باللُّبود المنقَّشة، إذا كان قصدُ فاعله دفعَ البرد، وإنْ كان قصدُ فاعله الزَّينةَ فهو مكروةٌ.

وذكر شمسُ الأئمَّة السَّرخسيُّ في «شرح السِّير» أيضًا: لا بأسَ بأنْ يُستَر حيطانُ البيت باللُّبود، إذا كان قصدُ فاعله دفعَ البرد، وزاد عليها، فقال: أو بالحشيش، إذا كان قصدُ فاعله دفعَ الحر، وإنَّما يُكره من ذلك ما يكون على قصد الزِّينة. كذا في «الذخيرة».

وإرخاءُ السِّتر على الباب مكروة، نصَّ عليه محمَّدٌ في «السِّير الكبير»؛ لأنَّه زينةٌ وتكبُّر، والحاصلُ أنَّ كلَّ ما كان=

⁽١) قولُه: «طيبُ النِّساء... إلخ»: (في «شرح السُّنَّة»: قال سعدٌ: أراهم حملوا قولَه: «وطيبُ النِّساء» على ما إذا أرادت أنْ تخرجَ، فأمًّا إذا كانت عند زوجها فلتطَيَّب بما شاءت). كذا في «المرقاة». م

⁽٢) التِّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الأدب، ب: ما جاء في طيب الرِّجال والنِّساء، ح: (٢٧٨٧)، وقال: (حديثٌ حسنٌ)، وأبو داود، ك: النِّكاح، ب: ما يُكرَه من ذكر الرَّجل، ح: (٢١٧٤).

⁽٣) قولُه: «كانت لرسول الله شُكَّةٌ... إلخ»: (بضمَّ السِّين المهمَلَة، وتشديد الكاف: نوعٌ من الطِّيب، «عزيز»، قيل: يُتَّخذ من الرَّامك، اه، الظَّاهرُ أنَّ المرادَ بها: ظرفٌ فيها طيبٌ، ويُشعر به قولُه: «يَتطيَّب منها»؛ لأنَّه لو أراد بها نفسَ الطِّيب لقال: يتطيَّبُ بها.

وَحَلَّتِ (۱) الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ قُلْبَيْنِ مِنْ فِضَّةٍ، فَقَدِمَ فَلَمْ يَدْخُلْ، فَطَنَّتْ أَنَّ مَا مَنَعَهُ أَنْ يَدْخُلَ مَا رَأَى، فَهَتَكَت السَّتْر، وَفَكَّكَتِ الْقُلْبَيْنِ عَنِ الصَّبِيَّيْنِ، وَقَطَّعَتْهُ بَيْنَهُمَا، فَانْطَلَقَا إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ وَهُمَا يَبْكِيَانِ، فَأَخَذَهُ السَّتْر، وَفَكَّكَتِ الْقُلْبَيْنِ عَنِ الصَّبِيَيْنِ، وَقَطَّعَتْهُ بَيْنَهُمَا، فَانْطَلَقَا إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ وَهُمَا يَبْكِيَانِ، فَأَخَذَهُ مِنْ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ وَهُمَا يَبْكِيَانِ، فَأَكُوا مِنْهُمَا، وَقَالَ: «يَا ثَوْبَانُ، اذْهَبْ بِهَذَا إِلَى آلِ فُلَانٍ أَهْلِ بَيْتٍ بِالْمَدِينَةِ إِنَّ هَوَّلَاءِ أَهْلُ بَيْتِي، أَكْرُهُ أَنْ يَأْكُلُوا طَيْبَة فِي حَيَاتِهِمُ الدُّنْيَا، يَا ثَوْبَانُ (٢)، اشْتَرِ لِفَاطِمَةَ قِلَادَةً مِنْ عَصَبٍ، وَسِوَارَيْنِ مِنْ عَاجٍ»، رواه أحمَدُ وَأَبو داودَ (٣).

٥٦٦٥ ـ وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ قَالَ: «اكْتَحِلُوا('') بِالإِثْمِدِ فَإِنَّهُ يَجْلُو البَصَرَ، وَيُنْبِتُ الشَّعْرَ»، وَزَعَمَ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ كَانَتْ لَهُ مِكْحُلَةٌ يَكْتَحِلُ بِهَا كُلَّ لَيْلَةٍ ثَلَاثَةً فِي هَذِهِ، وَثَلَاثَةً فِي هَذِهِ، رواه التَّرمِذِيُّ (٥).

٥٦٦٦ - وَعَنهُ ، فَ النَّبِيِّ عَلَيْ قَالَ: «إِنَّ خَيْرَ مَا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ اللَّدُودُ وَالسَّعُوطُ وَالحِجَامَةُ (١)

[:] على وجه التَّكبُّر يُكره، وإنْ فعل لحاجةٍ وضرورةٍ لا، هو المختارُ). كذا في «الغياثيَّة». م

⁽١) قولُه: «وحلَّت الحسنَ والحسينَ قُلبَين من فضَّة ... إلخ»: (كره النَّبيُّ ﷺ ذلك، لأنَّه لا يتحلَّى الرَّجلُ بذهبِ وفضَّة مطلَقًا، إلَّا بخاتَم ومِنطَقَة وحلية سيفِ من الفضَّة، إذا لم يُرِد به التَّزيُّنَ، وما حَرُم لبسُ الرَّجل وشربُه حرمُ إلباسُه الصَّبيّ وإشرابُه). التقطته من «الدُّرِ المختار».

وقال في «العالمكيريَّة»: (ويُكره الخِلخالُ والسُّوارُ للصَّبيِّ الذَّكر). كذا في «السِّراجيَّة». م

⁽٢) قولُه: «يا ثوبانُ! اشتر لفاطمة قلادة من عَصَبٍ وسِوارين من عاجٍ»: قال في «العالمگيريَّة»: (ولا بأسَ للنِّساء بتعليق الخرز في شعورهنَّ من صُفر أو نحاس، أو شَيَّة أو حديد، ونحوها للزِّينة، والسِّوارُ منها). م

⁽٣) أبو داودَ، ك: التَّرَجُّل، ب: ما جاء في الانتفاع بالعاج، ح: (٢١ ٤٢)، وأحمدُ (٢٢٣٦٣)، وحسَّنه ابنُ حجرٍ في «الهداية» (٤/ ٢٤٧).

⁽٤) قولُه: «اكتحِلوا بالإثمد... إلخ»: قال في «العالمگيريَّة»: (لا بأسَ بالإثمد للرِّجال باتُفاق المشايخ، ويُكره الكُحل الأَسودُ بالاتَفاق إذا قُصِد به الزِّينةُ، واختلفوا فيما إذا لم يُقصَد به الزِّينةُ، عامَّتُهم على أنَّه لا يُكرَه). كذا في «جواهر الأخلاطيّ». م

⁽٥) التَّرمذيُّ، أبواب اللَّباس، ب: ما جاء في الاكتحال، ح: (١٧٥٧)، وقال: (حديثٌ حسنٌ غريبٌ)، وأبو داودَ أخصرَ منه، ك: اللَّباس، ب: في البَياض، ح: (٤٠٦١).

 ⁽٦) قولُه: «والحجامةُ»: قال في «العالمگيريّة»: (وتُستَحبُّ الحِجامةُ لكلِّ واحدٍ). كذا في «الظَهيريّة».

وَالمَشِيُّ، وَخَيْرُ مَا اكْتَحَلُّتُمْ بِهِ الإِثْمِدُ، فَإِنَّهُ يَجْلُو البَصَرَ وَيُنْبِتُ الشَّعْرَ»(١).

٥٦٦٧ _ «كَانَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَكْتَحِلُ قَبْلَ أَنْ يَنَامَ بِالْإِثْمِدِ ثَلَاثًا فِي كُلِّ عَيْنٍ (٢٠).

٥٦٦٨ - وَقَالَ: ﴿إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ حِينَ عُرِجَ بِهِ مَا مَرَّ عَلَى مَلَإٍ مِنَ المَلَائِكَةِ إِلَّا قَالُوا: عَلَيْكَ بِالحِجَامَةِ، وَقَالَ: ﴿إِنَّ خَيْرَ مَا تَحْتَجِمُونَ فِيهِ يَوْمَ سَبْعَ عَشْرَةَ وَيَوْمَ تِسْعَ عَشْرَةَ وَيَوْمَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ»، وَقَالَ: ﴿هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ)(٣).

٥٦٦٩ ـ وَعَن عَائِشَةَ ﴿ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ نَهَى الرِّجَالَ وَالنِّسَاءَ عَن دُخُولِ الحَمَّامَاتِ ثُمَّ رَخَّصَ لِلرِّجَالِ أَن يَدخُلُوا فِي المَيَازِرِ(١٠)، رواه التِّرمِذِيُّ وَأبو داودَ(٥).

^{= (}والحجامة بعد نصف الشَّهريومَ السَّبت حسنٌ نافعٌ جدًّا، ويُكره قبلَ نصف الشُّهر). كذا في «الفتاوي العتَّابيَّة». م

⁽١) التّرمذيُّ، أبواب الطِّبّ، ب: ما جاء في السَّعوط وغيره، ح: (٢٠٤٨).

⁽٢) التَّرمذيُّ عن ابنِ عبَّاسٍ في «الشَّمائل المحمَّديَّة» ط المكتبة التِّجاريَّة (٥١)، وفي «السُّنن» (٢٠٤٨)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ غريثٌ).

⁽٣) التِّرمذيُّ (٢٠٥٣)، وابنُ ماجه الجزءُ الأوَّلُ (٣٤٧٧)، وأحمدُ الجزءُ الأخيرُ (٣٣١٦).

⁽٤) وقال في «الكوكب الدُّريِّ»: (قولُه: «ثمَّ رخَّص للرِّجال أنْ يدخلوا بالميازِر»: تنبية على عِلَّة المنع أنَّه كشفُ العورة فحيثُ لا كشفَ لا نهي، وبذلك يُعلَم أنَّ الحمَّامات الَّتي كانت مختصَّة بالنِّساء ولايَأتيها الرِّجالُ، وجملةُ عمَلَتها وخدمها إنَّما هُنَّ النِّساءُ لا غيرُ؛ جاز أن يَدخلَها النِّساء، ولا يَنكشفنَ فيما بينهُنَّ.

قولُه: جاز أنْ يَدخلَها النِّساءُ... إلخ؛ لذلك قال في «العالمگيريَّة»: ولا بأسَ بأنْ تدخلَ النِّساءُ الحمَّام، إذا كانت للنِّساء خاصَّة؛ لعُموم البَلوى، ويَدخلنَ بمئزَر، كذا في «خزانة المفتين»، وبدون المئزرِ حرامٌ، كذا في «السِّراجيَّة»، وأمَّا من النُّصوص أنهنَّ مع كون الدُّخول جائزًا لهنَّ بهذه الشُّروط مُنِعنَ عن ذلك سدًّا للباب؛ لأنهنَّ في الغالب لا يَستحي بعضُّهنَّ من بعض، وينكشِفن، ويَنظر بعضُهنَّ إلى بعض حتَّى في الأجانب فضلًا عن الأقارب، وأمَّا البنتُ مع الأمِّ، أو مع الجارية وأمثالها، فلا تكاد توجدُ أنْ تسترَحتَّى في البيت، فضلا عن الحمَّام، وهو مشاهدٌ في كثيرٍ من الحمَّامات للنَّساء، خصوصًا في بلاد العجم، وأنَّه لا تتَّزرُ منها إلَّا نادرةُ العصر من النِّسوان، كأنَّه ﷺ رأى بنور النُّوة ما جرى فسدَّ عنهنَّ هذا الباب، فحيث لا كشفَ لا نهى للنِّساء أيضًا). أخذته من «المرقاة». م

⁽٥) التّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الأدب، ب: في دخول الحمَّام، ح: (٢٨٠٢)، وأبو داودَ، ك: اللِّباس، ب: الدُّخول في=

٥٦٧٠ - وَعَن أَبِي المَلِيحِ قَالَ: قَدِمَ عَلَى عَائِشَةَ نِسوَةٌ مِن أَهلِ حِمصٍ فَقَالَتْ: مِمَّن أَنْتُنَ قُلْنَ مِنْ أَهْلِ حِمصٍ فَقَالَتْ: مِمَّن أَنْتُنَ قُلْنَ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ قَالَتْ: لَعَلَّكُنَّ مِنَ الْكُورَةِ الَّتِي تَدْخُلُ نِسَاؤُهَا الْحَمَّامَاتِ؟ قُلْنَ: نَعَمْ قَالَتْ: أَمَا إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ يَقُولُ: «مَا مِنْ امْرَأَةٍ تَضَعُ ثِيَابَهَا فِي غَيْرِ بَيْتِ زَوْجِهَا إِلَّا هَتَكَتِ السِّتُر بَيْنَهَا وَبَيْنَ رَبِّهَا»، وفي رَسُولَ اللهِ عَلَيْ بَيْنِها إِلَّا هَتَكَتِ السِّتْر بَيْنَهَا وَبَيْنَ رَبِّهَا»، رواه الترمذيُّ وَأبو داودَ(١).

١٧١٥ - وَعَن عَبدِاللهِ بنِ عَمرٍ و اللهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ قَالَ: «إِنَّهَا سَتُفْتَحُ لَكُمْ أَرْضُ الْعَجَمِ وَسَتَجِدُونَ فِيهَا بُيُوتًا يُقَالُ لَهَا: الْحَمَّامَاتُ، فَلَا يَدْخُلَنَّهَا الرِّجَالُ إِلَّا بِالْأُزُرِ، وَامْنَعُوهَا النِّسَاءَ إِلَّا مَرِيضَةً أَوْ نُفَسَاءَ»، رواه أبو داودَ (١٠).

٧٧٢ ٥ - وَعَن جَابِرٍ ﴿ إِنَّ النَّبِيَ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَلَا يَدْخُلِ الحَمَّامَ بِغَيْرِ إِنَّ وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَلَا يُدْخِلْ حَلِيلَتَهُ الحَمَّامَ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَلَا يَحْلِيلَتَهُ الحَمَّامَ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَلَا يَحْلِيلَتَهُ الحَمَّامَ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَلَا يُدَارُ عَلَيْهَا بِالخَمْرِ»، رواه التَّرمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ (٣).



⁼ الحمَّام، ح: (۲۰۰۹)، وابنُ ماجه، أبواب الأدب، ب: دخول الحمَّام، ح: (۳۷٤۹)، وحسَّنه ابنُ حجرٍ في «الهداية» (۲٤٧/٤).

⁽١) التَّرمذيُّ، أبواب الأدب، ب: ما جاء في دخول الحمَّام، ح: (٢٨٠٣)، وأبو داودَ، ك: الحمَّام، ب: الدُّخول في الحمَّام، ح: (٢٠١٠)، وقال التَّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ).

⁽٢) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الحمَّام، ب: النَّهي عن التَّعرِّي، ح: (٤٠١٣)، وابنُ ماجه، أبواب الأدب، ب: دخول الحمَّام، ح: (٣٧٤٨)، وحسَّنه ابنُ حجر في «الهداية» (٢٤٧/٤).

⁽٣) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، ك: الأدب، ب: ما جاء في دخول الحمَّام، ح: (٢٨٠١)، والنَّسائيُّ، ك: الغُسل، ب: الرُّخصة في دخول الحمَّام، ح: (٤٠١)، وقال التِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).



٣٧٥ - عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ عَنَ مَيمُونَةَ هَٰذَ الْيَوْمِ، قَالَ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَصْبَحَ يَوْمًا وَاجِمًا، فَقَالَتْ مَيْمُونَةُ : يَا رَسُولَ اللهِ ﷺ وَضِيرَ يَلَ كَانَ وَعَدَنِي أَنْ مَيْمُونَةُ : يَا رَسُولَ اللهِ ﷺ يَوْمَهُ ذَلِكَ عَلَى ذَلِكَ، ثُمَّ وَقَعَ يَلْقَانِي اللَّيْلَةَ فَلَمْ يَلْقَنِي، أَمَا وَاللهِ مَا أَخْلَفَنِي»، قَالَ: فَظَلَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَوْمَهُ ذَلِكَ عَلَى ذَلِكَ، ثُمَّ وَقَعَ يَلْقَانِي اللَّيْلَةَ فَلَمْ يَلْقَنِي، أَمَا وَاللهِ مَا أَخْلَفَنِي»، قَالَ: فَظَلَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَوْمَهُ ذَلِكَ عَلَى ذَلِكَ، ثُمَّ وَقَعَ فِي نَفْسِهِ جِرْوُ كَلْبٍ تَحْتَ فُسْطَاطٍ لَنَا، فَأَمَرَ بِهِ فَأُخْرِجَ، ثُمَّ أَخَذَ بِيدِهِ مَاءً فَنَضَحَ مَكَانَهُ، فَلَمَّا أَمْسَى لَقِيتهُ عِيْرِيلُ، فَقَالَ لَهُ: «قَدْ كُنْتَ وَعَدْتَنِي أَنْ تَلْقَانِي الْبَارِحَة»، قَالَ: «أَجُلْ، وَلَكِنَا لَا نَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا صَعْفِيرٍ، صُورَةٌ»، فَأَصْبَحَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ فَأَمَرَ (١) بِقَتْلِ الْكِلَابِ، حَتَّى إِنَّهُ يَأْمُرُ بِقَتْلِ كُلْبِ الْحَائِطِ الصَّغِيرِ، وَيَتْ لَكُ اللهُ عَيْقِ يَوْمَئِذٍ فَأَمَرَ (١) بِقَتْلِ الْكِلَابِ، حَتَّى إِنَّهُ يَأْمُرُ بِقَتْلِ كُلْبِ الْحَائِطِ الْحَائِطِ الْصَعْفِيرِ، وَيَتْ لَا لَكَبِيرِ (٢)، رواه مسلمٌ (٣).

٥٧٧٤ ـ وفي روايةٍ لهما(١): عَن أبي طَلحَة ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَدخُلُ (٥) المَلائِكَةُ بَيتًا

⁽١) قولُه: «فأمر بقتل الكِلاب... إلخ»: قال في «بذل المجهود»: (والأمرُ بقتل الكلاب منسوخٌ بحديث جابرٍ في مسلمٍ وغيرِه: أمرنا رسولُ الله بقتل الكِلاب، حتَى أنَّ المرأةَ لتَقدُم من البادية بكلبها فتقتُلُه، ثمَّ نهي رسولُ الله عَلَيْ عن قتلها).

⁽٢) وقال في «المسوَّى» [٢/ ٣٧١]: (كان قتلُ الكلاب في صدر الإسلام لعُموم البَلوى باقتنائها فكانوا لايتركونَ اقتناءَها إلَّا بالقتل، وقيل: خُصَّت المدينةُ بقتل ما فيها من الكلاب من حيثُ إنَّ المدينةَ كانت مهبِطَ الملائكة بالوحي، وهم لا يدخلون بيتًا فيه كلبٌ ثمَّ نُسِخَ). م

⁽٣) مسلم، ك: اللِّباس، ب: تحريم تصوير صورة الحيوان، ح: (١٣٥ ٥).

⁽٤) البخاريُّ، ك: بدءُ الخَلق، ب: إذا وقع الذُّباب في شراب أحدكم فليغمِسْه، ح: (٣٣٢٢)، ومسلمٌ، ك: اللِّباس، ب: تحريم صورة الحيوان، ح: (١٤٥٥).

⁽٥) قولُه: «لا تدخلُ الملائكةُ بيتًا... إلخ»: (اختلف المحدِّثونَ في امتناع ملائكة الرَّحمة بما على النَّقدَين، فأثبته النَّوويُّ، وفي ونفاه عِياضٌ؛ أي: وقال: إنَّ الأحاديثَ مخصَّصةٌ، «بحر»، وهيو ظاهرُ كلام علمائِنا، فإنَّ ظاهرَه أنَّ ما لا يُؤثِر كراهةً=



فِيهِ كَلَبٌ وَلاَ صُورَةٌ».

٥٦٧٥ ـ وَروى البخاريُّ: عَن عَائِشَةَ ﴿ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَم يَكُن يَتَرُكُ فِي بَيتِهِ شَيئًا فِيهِ تَصَالِيبُ إِلَّا نَقَضَهُ ﴾، رواه البخارِيُّ (١).

قلنا(۲): خـبر(۲) جبريـلَ

في الصَّلاة لا يُكرَه إبقاؤُه، وقد صرَّح في «الفتح» وغيره: بأنَّ الصُّورة الصَّغيرة لا تُكرَه في البيت، قال: ونُقِل أنَّه كان على خاتَم أبي هريرة ذُبابتان، اه، ولو كانت تمنع دخولَ الملائكة، كُرِه إبقاؤُها في البيت، لآنَّه يكون شرُّ البقاع، وكذا المهانةُ، وهو صريحُ قوله في الحديث: «أو اقطعها وسائلَ، أو اجعلَها بُسُطًا»). أخذته من «الدُّرِّ المختار» و«ردُّ المحتار».

وقال في «العالمگيريَّة»: (اختلف المشايخُ رحمهم اللهُ تعالى في رأس الصُّورة بلا جُثَّةِ، هل يُكره اتِّخاذُه والصَّلاةُ عندَه). م

(١) البخاريُّ، ك: اللِّباس، ب: نقضِ الصُّور، ح: (٥٩٥٢).

وفي «المفاتيح في شرح المصابيح» (٥/ ٦١): (قولُها: «فيه تصاليبُ»: كلُّ صورةٍ تكون على صورة الصَّليب، والصَّليبُ: شيءٌ يكون للنَّصارى يُعظِّمونَه، والتَّصاليبُ هنا: كلُّ صورةٍ تكون من صور الحيوانات، «نقَضَه»؛ أي: أزاله).

(٢) قولُه: «قلنا... إلخ»: أخذتُه من «الدُّرِّ المختار». م

(٣) قولُه: «خبرُ جبريلَ... إلخ»: (هو قولُه للنَّبِيِّ ﷺ: «إنَّا لا ندخل بيتًا فيه كلبٌ ولا صورةٌ» رواه مسلمٌ، وهذا إشارةٌ إلى الجواب عمَّا يُقال: إنْ كانت عِلَّةُ الكَراهة فيما مرَّ: كونُ المحلِّ الَّذِي تقعُ فيه الصَّلاةُ لا تدخله الملائكةُ؛ لأنَّ شرَّ البِقاع بُقعةٌ لا تدخلها الملائكةُ، يَنبغي أنْ تُكرَه، ولو كانت الصُّورةُ مُهانةً؛ لأنَّ قولَه: «ولا صورةٌ»: نكرةٌ في سياق النَّفي فتَعُمُّ، وإنْ كانت العِلَّةُ: التَّشبُّة بعبادتها فلا تُكرَه، إلَّا إذا كانت أمامَه أو فوق رأسه، والجوابُ: أنَّ العِلَّة هي الأمرُ الأوَّلُ، وأمَّا الثَّاني فيُفيد أشدِّيَة الكَراهة، غيرَ أنَّ عمومَ النَّصِّ المذكور مخصوصٌ بغير المَهانة؛ لما روى ابنُ حِبَّانَ والنَّسائيُّ: استأذن جبريلُ عليه السَّلامُ على النَّبِيِّ ﷺ، فقال: «ادخل»، فقال: كيف أدخُل وفي بيتك سِترٌ فيه تصاويرُ؟، فإنْ كنتُ لا بُدَّ فاعلًا؛ فاقطع رؤوسها، أو اقطعها وسائذ، أو اجعلها بُسُطًا.

نعم، يَردُ على هذا ما إذا كانت على بساطٍ في موضع السُّجود، فقد مرَّ أنَّه يُكره مع أنَّها لا تمنع دخولَ الملائكة، وليس فيها تشبُّهُ؛ لأنَّ عبدةَ الأصنام لا يَسجدون عليها، بل يَنصِبونها، ويتوجَّهونَ إليها، إلَّا أَنْ يُقالَ: فيها صورةُ التَّشبُّه بعبادتها حالَ القيام والركوع، وتعظيمٌ لها إنْ سجدَ عليها. اه. ملخَّصًا من «الحلية» و«البحر».

أقولُ: الَّذي يَظهرُ من كلامهم أنَّ العِلَّة إمَّا التَّعظيمُ، أو التَّشبُّه كما قدَّمناه، والتَّعظيمُ أعمُّ كما لو كانت عن يمينه أو يساره، أو موضع سجوده؛ فإنَّه لا تشبُّهُ فيها، بل فيها تعظيمٌ، وما كان فيه تعظيمٌ وتشبُّهُ فهو أشدُّ كراهة، ولهذا=



ومثله مخصوصٌ (١) بغير المَهانة، كما بسَطَه ابنُ الكمال(٢).

٣٧٦٥ - وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَتَانِي جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَام، فَقَالَ لِي: أَتَنْتُكَ الْبَارِحَةَ فَلَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَكُونَ دَخَلْتُ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ (٣) عَلَى الْبَابِ تَمَاثِيلُ، وَكَانَ فِي الْبَيْتِ قِرَامُ سِتْرٍ أَتَنْتُكَ الْبَارِحَةَ فَلَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَكُونَ دَخَلْتُ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ (٣) عَلَى الْبَابِ تَمَاثِيلُ، وَكَانَ فِي الْبَيْتِ قِرَامُ سِتْرٍ

تفاوتت رتَبُها كما مرَّ، وخبرُ جبريلَ عليه السَّلامُ معلولٌ بالتَّعظيم بدليل الحديث الآخر وغيره، فعدمُ دخول الملائكة إنَّما هو حيث كانت الصُّورةُ معظَّمةٌ، وتعليلُ كراهية الصَّلاة بالتَّعظيم أولى من التَّعليل بعدم الدُّخول، لأنَّ التَّعظيمَ قد يكون عارضًا؛ لأنَّ الصُّورةَ إذا كانت على بساطٍ مفروشٍ، تكون مُهانة لا تمنع من الدُّخول، ومع هذا لو صلَّى على ذلك البِساط، وسجد عليها تُكرَه؛ لأنَّ فعلَه ذلك تعظيمٌ لها، والظَّاهرُ أنَّ الملائكة لا تُمنَع من الدُّخول بذلك الفعل العارض.

وأمًا ما في «الفتح» عن «شروح عتَّابِ»: من أنَّها لو كانت خلفَه أو تحت رجلَيه لا تُكره الصَّلاةُ، ولكن تُكرَه كراهة جعل الصُّورة في البيت للحديث، فظاهرُه الامتناعُ من الدُّخول ولو مُهانةً، وكراهة تُجعلها في بساطٍ مفروشٍ، وهو خلافُ الحديث المخصِّص كما مرَّ). كذا في «رد المحتار». م

(۱) قولُه: «مخصوصٌ بغير المَهانة»: (اعلم أنَّ بعضَ الشَّافعيَّة وغيرهم ذهبوا إلى كراهة اتِّخاذ ما فيه الصُّورُ من الثِّياب، وماكان يُوطَأُ من ذلك، ويُمتهن أو لا، وكرهوا كونَه في البيوت، وقال أبو حنيفة ومالكٌ والشَّافعيُّ: ما كان من ذلك يُوطَأُ ويُمتَهن فلا بأسَ به، وكرهوا ما سِوى ذلك). التقطته من «عمدة القاري»، و«شرح معاني الآثار».

فلذلك قال في «العالم كيريَّة»: (اتِّخاذُ الصُّور في البيوت والثِّياب في غير حالة الصَّلاة على نوعين: نوع يَرجع إلى تعظيمها فيُكرَه، ونوع يَرجع إلى تحقيرها فلا يُكره، وعن هذا قُلنا: إذا كانت الصُّورةُ على البساط مفروشًا لا يُكره، وإذا كان البساطُ منصوبًا يُكرَه). كذا في «المحيط». م

- (٢) «ردُّ المحتار» (١/ ٦٤٩).
- (٣) قولُه: «كان على الباب تماثيلُ... إلخ»: قال في «الدُّرَ المختار» و«ردِّ المحتار»: (وكُرِه كراهة تحريميَّة لبسُ ثوبٍ فيه تماثيلُ ذي روحٍ، وأنْ يكونَ فوقَ رأسه، أو بينَ يديه، أو بحذائه يَمنة أو يُسرَة، أو محلَّ سجوده تمثالٌ، ولو في وسادةٍ منصوبةٍ لا مفروشةٍ، واختُلف فيها إذا كان التَّمثالُ خلفَه، والأظهرُ الكراهة، ولا يُكرَه لو كانت تحت قدمَيه، أو محلَّ جلوسه؛ لأنَّها مُهانة أو في يده، عبارةُ الشُّمنَيِّ: بدنِه، لأنَّها مستورة بيابه، أو على خاتمه بنقشِ غير مستبينٍ. قال في «البحر»: ومفادُه كراهة المستبين إلَّا المستبرَ بكيسٍ أو صُرَّةٍ، أو ثوبٍ آخرَ، وأقرَّه المصنَّفُ، أو كانت صغيرة لا تتبينُ تفاصيلُ أعضائها للنَّاظر قائمًا وهي على الأرض، ذكره الحليُّ، أو مقطوعة الرَّأس أو الوجه، أو ممحوَّة

فِيهِ تَمَاثِيلُ، وَكَانَ فِي الْبَيْتِ كَلْبٌ، فَمُرْ بِرَأْسِ التَّمْثَالِ الَّذِي فِي الْبَيْتِ يُقْطَعُ، فَيَصِيرُ كَهَيْئَةِ الشَّجَرَةِ، وَمُرْ بِالسِّتْرِ فَلْيُقْطَعْ، فَلَيْخُرَجْ، فَفَعَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، رواه السِّيَّ فَالْيُخْرَجْ، فَفَعَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، رواه التِّرمذيُّ، وَأَبو داودَلاً).

٥٦٧٧ - وَعَن عَائِشَةَ ﴿ النَّبِيُ النَّبِ اتَّخَذَتْ عَلَى سَهْوَةٍ لَهَا سِتْرًا فِيهِ تَمَاثِيلُ، فَهَتَكَهُ النَّبِيُ عَيَّكَ، فَاتَخَذَتْ (٢) مِنْهُ نُمُرُ قَتَيْنِ، فَكَانَتَا فِي البَيْتِ يَجْلِسُ عَلَيْهِمَا»، متَّفقٌ عليه (٣).

٥٦٧٨ - وَعَنهَا ﷺ: أَنَّهَا اشْتَرَتْ نُمْرُقَةً فِيهَا تَصَاوِيرُ، فَلَمَّا رَآهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ قَامَ عَلَى البَابِ فَلَمْ يَدُخُلْ، فَعَرَفْتُ فِي وَجْهِهِ الكَرَاهِيَةَ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَتُوبُ إِلَى اللهِ وَإِلَى رَسُولِهِ، مَاذَا أَذْنَبْتُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا بَالُ هَذِهِ النَّمْرُقَةِ؟» قَالَتْ: فَقُلْتُ: اشْتَرَيْتُهَا لَكَ لِتَقْعُدَ عَلَيْهَا وَتَوسَّدَهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الصَّورِ يُعَذَّبُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَيُقَالُ لَهُمْ: أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ»، وَقَالَ: «إِنَّ البَيْتَ اللهِ ﷺ: الشِّورُ لاَ تَذْخُلُهُ المَلاَئِكَةُ»(٤)،

⁼ عضوٍ لاتعيشُ بدونه، أو لغير ذي روح لا يُكرَه؛ لأنَّها لا تُعبَد). م

⁽١) أبو داودَ، ك: اللَّباس، ب: في الصُّور، ح: (٤١٥٨)، التّرمذيُّ، أبواب الأدب، ب: ما جاء أنَّ الملائكة لا تدخل بيتًا فيه صورةٌ، ح: (٢٨٠٦)، وقال: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

⁽٢) قولُه: «فاتَّخذت منه نُمرُقَتَين... إلخ»: (وفي «فتاوى قاضي خان»: يُكرَه أَنْ يُصلِّيَ وبين يديه أو فوقه، أو على يمينه أو يساره، أو ثوبِه تصاوير، وفي البساطِ روايتان، والصَّحيحُ أنَّه لا يُكره على البِساط إذا لم يَسجُد على التَّصاوير، قال: وهذا إذا كانت الصُّورةُ تبدو للنَّاظرينَ من غير تَكلُّفٍ، فإن كانت صغيرةً أو ممحوَّةَ الرَّأس؛ لا بأسَ به). هذا كذا في «المرقاة». م

⁽٣) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: المظالم، ب: هل تُكسَر الدِّنان الَّتي فيها الخمرُ، ح: (٢٤٧٩)، ومسلمٌ، ك: اللِّباس، ب: تحريم تصوير صورة الحيوان، ح: (٥٥٢٠).

⁽٤) وقال العلَّامةُ العينيُّ: (فيه أنَّه ﷺ أنكر على عائشةَ حين قالت: لتَقعُد عليها وتوسَّدَها، فدلَّ ذلك على كراهة استعمال السُّتُر الَّذي فيه الصُّورة بعد أنْ قُطِع وعُمِلت منه الوِسادةُ، ويُفهم من الأحاديث الَّتي قبلَه خلافَه؟ فقلت: لا تعارضَ بينهما أصلًا؛ لأنَّه نهى الشَّارعُ أوَّلًا عن الصُّور كلِّها، ثمَّ لمَّا تقرَّر نهيهُ عن ذلك أباح ما يُمتَهن؛ لأنَّه يُؤمَن=

متَّفَقُّ عليه(١).

٩٧٦٥ - وعَن سَعِيدِ بنِ أَبِي الحَسَنِ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ الْهُ أَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا أَبَا عَبَّاسٍ اللَّهِ إِنْسَانٌ إِنَّمَا مَعِيشَتِي مِنْ صَنْعَةِ يَدِي، وَإِنِّي أَصْنَعُ هَذِهِ التَّصَاوِيرَ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لاَ أُحَدِّثُكَ إِلَّا مَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ عَيِّ فَيْهَا الرُّوعَ، وَلِنِّي أَصْنَعُ هَذِهِ التَّصَاوِيرَ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لاَ أُحَدِّثُكَ إِلَّا مَا سَمِعْتُهُ يَقُولُ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «مَنْ صَوَّرَ صُورَةً، فَإِنَّ اللهَ مُعَذِّبُهُ حَتَّى يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ، وَلَيْسَ بِنَافِحٍ فِيهَا أَبَدًا»، فَرَبَا الرَّجُلُ رَبُوةً شَدِيدَةً، وَاصْفَرَّ وَجُهُهُ، فَقَالَ: وَيْحَكَ، إِنْ أَبَيْتَ إِلَّا أَنْ تَصْنَعَ، فَعَلَيْكَ بِهَذَا الشَّجَرِ، كُلِّ شَيْءٍ لَيْسَ فِيهِ رُوحٌ»، رواه البخارِيُّ (٢).

• ٦٨٠ - وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: ﴿ كُلُّ مُصَوِّرٍ فِي النَّارِ، يُجعَلُ لَهُ بِكُلِّ صُورَةٍ صَوَّرَهَا نَفسًا، فَتُعَذِّبُهُ فِي جَهَنَّمَ ﴾. قَالَ ابنُ عَبَّاسٍ: فَإِن كُنتَ لَا بُدَّ فَاعِلًا فَاصنَعِ (٣) الشَّجَرَ وَمَا لَا بَفُ صَورَةٍ صَوَّرَهَا نَفسًا، فَتُعَذِّبُهُ فِي جَهَنَّمَ ». قَالَ ابنُ عَبَّاسٍ: فَإِن كُنتَ لَا بُدَّ فَاعِلًا فَاصنَعِ (٣) الشَّجَرَ وَمَا لَا فَلَسَ فِيهِ، مَتَّفَقٌ عليه (٤).

٥٦٨١ - عن عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ قَالَ: «أَشَدُّ (٥) النَّاسِ عَذَابًا يَومَ القِيَامَةِ الَّذِينَ (٦) يُضَاهُونَ

[:] على الجاهل تعظيمُ ما يُمتهن، وبقي النَّهيُ فيما لا يُمتهَن). «عمدةُ القاري» (٣٢ / ٢٢). م

⁽١) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: النِّكاح، ب: هل يَرجع إذا رأى منكرًا في الدَّعوة، ح: (١٨١)، ومسلمٌ، ك: اللِّباس، ب: تحريم تصوير صورة الحيوان، ح: (٥٣٣).

⁽٢) البخاريُّ، ك: البيوع، ب: بيع التَّصاوير الَّتي ليس فيها روحُ، ح: (٢٢٢٥)، ومسلمٌ مختَصرًا كما سيأتي لفظُه، ك: اللَّباس والزِّينة، ب: تحريم تصوير صورة الحيوان، ح: (٢١١٠).

⁽٣) قولُه: «فاصنع الشَّجرةَ... إلخ»؛ فلذلك قال في «المرقاة»: (إنَّ الشَّجرَ ونحوَه ممَّا لا روحَ له فلا تحرمُ صنعتُه، ولا التَّكسُّبُ به، وهذا مذهبُ الجمهور إلَّا مجاهدًا؛ فإنَّه جعل الشَّجرةَ المثمرةَ من المكروه، وأيضًا دليلُ الجمهور يأتي بعدَ هذا تحت حديث المُضاهاة). م

⁽٤) مسلم، ك: اللِّباس، ب: تحريم تصوير صورة الحيوان، ح: (٥٥٥٠)، والبخاريُّ كما مرَّ.

⁽٥) قولُه: «أشدُّ النَّاس عذابًا… إلخ»: قال في «ردِّ المحتار»: (هذا الفرقُ بين المُهانة وغير المُهانة في اقتناء الصُّورة، وأمَّا فعلُ التَّصوير فهو غيرُ جائزِ مطلقًا، لأنَّه مضاهاةٌ لخلق الله تعالى). م

⁽٢)- قولُهُ: «الَّذين يُضاهون بخلق الله»: (يُستفاد منه وجهُ قول الجمهور في تخصيص المصوِّرينَ بذوات الرُّوح، لأنَّه لا=

بِخَلقِ اللهِ»، متَّفقٌ عليه(١).

٩٨٢ - وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﴿ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ قَتَلَ نَبِيًّا، أَوْ قَتَلَ أَبِيهِ الْمِيمَانِ» (١٠). أَوْ قَتَلَهُ نَبِيٍّ، أَوْ قَتَلَ أَحَدَ وَالدَيْهِ، والْمُصَوِّرُونَ، وَعَالِمٌ لَمْ يَنْتَفِعْ بِعِلْمِهِ»، رواه البيهقيُّ في «شُعَب الإيمان» (١٠).

٩٦٨٣ - وَعَن عَبدِاللهِ بنِ مَسعُودٍ هَ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا عِندَ اللهِ يَوْمَ القِيَامَةِ المصوِّرون»، متَّفقٌ عليه (٣).

٣٨٤٥ - وعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «تَخْرُجُ عُنُقٌ مِنَ النَّارِ يَوْمَ القِيَامَةِ لَهَا عَيْنَانِ
تُبْصِرَانِ وَأُذْنَانِ تَسْمَعَانِ وَلِسَانٌ يَنْطِقُ، يَقُولُ: إِنِّي وُكِّلْتُ بِثَلَاثَةٍ، بِكُلِّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ، وَبِكُلِّ مَنْ دَعَا مَعَ اللهِ إِلَهًا
آخَرَ، وَبِالمُصَوِّرِينَ»، رواه الترمذي (٤٠).

٥٦٥٥ ـ وعَن ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ تَحَلَّمَ بِحُلْمٍ لَمْ يَرَهُ كُلِّفَ أَنْ يَعْقِدَ بَيْنَ شَعِيرَتَيْنِ، وَلَنْ يَفْعَلَ، وَمَنِ اسْتَمَعَ إِلَى حَدِيثِ قَوْمٍ، وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ، أَوْ يَفِرُّونَ مِنْهُ، صُبَّ فِي أَذُنِهِ الآنْكُ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَمَنْ صَوَّرَ صُورَةً عُذِّبَ، وَكُلِّفَ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا، وَلَيْسَ بِنَافِخ»، رواه البخارِيُّ (٥٠).

٥٦٨٦ - وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ عَهُ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «قَالَ اللهُ تَعَالَى: وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ

يجوز أنْ يُنسبَ خلقُها إلى فعل المخلوق لا حقيقة ولا مجازًا، بخلاف سائر النَّباتات والجمادات، حيث ربَّما يُنسبُ فعلُها إلى النَّاس مجازًا، ويُقال: أنبت فلانٌ هذا الشَّجرَ مثلًا، وصنع فلانٌ هذه السَّفينة مثلًا، وأمَّا ما عُبِدَ من دون الله ولو كان من الجمادات كالشَّمس والقمر؛ فيَنبغي أنْ يَحرُمَ تصويرُه). كذا في «المرقاة». م

⁽١) البخاريُّ، ك: اللَّباس، ب: ما وُطئ من التَّصاوير، ح: (٩٥٤)، ومسلمٌ، ك: اللِّباس، ب: تحريم تصوير صورة الحيوان، ح: (٥٢٨).

⁽٢) البَيهقيُّ في «الشُّعب»، ح: (٧٥٠٤).

⁽٣) البخاري، ك: اللباس، ب: عذاب المصورين يوم القيامة، ح: • ٥٩٥، ومسلم، ك: اللباس، ب: تحريم تصوير صورة الحيوان، ح: ٥٥٣٧.

⁽٤) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب صفة جهنَّمَ، ب: ما جاء في صفة النَّار، ح: (٢٥٧٤)، وأحمدُ (٨٤٣٠)، وقال (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ).

⁽٥) البخاريُّ، ك: التَّعبير، ب: من كذَّب في حُلمه، ح: (٧٠٤٢).

ذَهَبَ يَخْلُقُ كَخَلْقِي، فَلْيَخْلُقُوا ذَرَّةً أَوْ لِيَخْلُقُوا حَبَّةً أَوْ شَعِيرَةً»، متَّفَقٌ عليه(١).

٧٦٨٥ - وَعَن عَائِشَة ﷺ قَالَت: لَمَّا اشْتكَى النَّبِيُ ﷺ ذَكَرَتْ بَعْضُ نِسَائِهِ كَنِيسَةً رَأَيْنَهَا بِأَرْضِ الحَبَشَةِ يُقَالُ لَهَا: مَارِيَةُ، وَكَانَتْ أُمُّ سَلَمَةَ، وَأُمْ حَبِيبَةً ﷺ أَتَتَا أَرْضَ الحَبَشَةِ، فَلَكَرَتَا مِنْ حُسْنِهَا وَتَصَاوِيرَ فِيهَا، فَرَفَعَ رَأْسَهُ، فَقَالَ: «أُولَئِكِ إِذَا مَاتَ مِنْهُمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا، ثُمَّ صَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّورَةَ أُولَئِكِ شِرَارُ الخَلْقِ عِنْدَ اللهِ»، مَتَّفَقٌ عليه (٢).

مه ٥ - وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَأْتِي ذَارَ قَوْمٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَدُونَهُمْ ذَارٌ فَيَشُتُّ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ تَأْتِي ذَارَ فُلَانٍ وَلَا تَأْتِي دَارَنَا؟ فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ: «لِأَنَّ فِي دَارِكُمْ كَلْبًا»، قَالُوا: فَلِكَ عَلَيْهِمْ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ تَأْتِي ذَارَ فُلَانٍ وَلَا تَأْتِي دَارَنَا؟ فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ: «السِّنَورُ اللهِ تَأْتِي دَارَهُمْ سِنَّوْرًا، فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ: «السِّنَورُ اللهِ السَّنَورُ اللهِ الدَّارَقُطنِيُ (٤٠).

٥٦٨٩ - وَعَنهُ عَلَيْهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَتَبَعُ حَمَامَةً، فَقَالَ: «شَيطَانٌ (٥٠) يَتَبَعُ شَيطَانَةً»،

⁽١) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: التَّوحيد، ب: قول الله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُرُ وَمَاتَهُ مَلُونَ ﴾ [الصَّافات: ٩٦]، ح: (٧٥٥٩)، ومسلمٌ، ك: اللَّباس، ب: تحريم تصوير صورة الحيوان، ح: (٥٤٣).

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الجنائز، ب: بناء المسجد على القبر، ح: (١٣٤١)، ومسلمٌ، ك: المساجد، ب: النَّهي عن بناء المساجد على القبور واتِّخاذ الصُّور، ح: (١١٨٨).

⁽٣) قولُه: «السُّنُّورُ سبُع»؛ (أي: السُّنُّورُ سَبُعٌ، وليس بشيطانِ كالكلب النَّجس). كذا في «المرقاة». م

⁽٤) الدَّارَقطنيُّ واللَّفظُ له، ح: (١٧٩)، وأحمدُ، ح: (٨٣٤٢). وقال الهيثميُّ: (رواه أحمدُ وفيه عيسى بن المسيِّب، وثَّقه أبو حاتم، وضعَّفه غيرُه). «مجمَع الزَّوائد» (٤ / ٥٤).

⁽٥) قولُه: «شيطانٌ يَتبع شيطانة»؛ لذلك قال في «الدُّرِّ المختار» و«ردِّ المحتار»: (يُكرَه إمساكُ الحَمَامات ولو في بُرجها؛ إنْ كان يَضرُّ بالنَّاس بنظرِ أو جلَبِ، والاحتياطُ يعني فيما إذا جلَب حمامًا ولم يدر صاحبَها أنْ يتصدَّقَ بها ثمَّ يشتريَها، أو توهبَ له. «مجتبى»، فإنْ كان يُطيِّرها فوقَ السَّطح مطَّلعًا على عورات المسلمين، ويكسرُ زجاجات النَّاس برميه تلك الحمامات؛ عُزِّر ومُنع أشدَّ المنع، فإنْ لم يمتنع بذلك؛ ذبحها؛ أي: الحمامات المحتسِبُ، وصرَّح في «الوهبانيَّة» بوجوب التَّعزير، وذبح الحمامات، ولم يُقيِّده بما مرَّ، ولعلَّه اعتمد عادتَهم، وأمَّا للاستئناس فمباحٌ). م

رواه أَحمَدُ وَأبو داودَ وَابنُ ماجه وَالبِيهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الإِيمَانِ»(١).

• ٥٦٩٠ وعن عائشة ﴿ أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ خَرَجَ فِي غَزَاتِهِ، فَأَخَذْتُ نَمَطًا فَسَتَرَّتُهُ (٢) عَلَى الْبَابِ، فَلَمَّا قَدِمَ فَرَأَى النَّمَطَ، عَرَفْتُ الْكَرَاهِيةَ فِي وَجْهِهِ، فَجَذَبَهُ حَتَّى هَتَكَهُ أَوْ قَطَعَهُ، وَقَالَ: ﴿ إِنَّ اللهَ لَمْ يَأْمُرْنَا أَنْ نَكْسُوَ الْحِجَارَةَ وَالطِّينَ »، متَّفَقٌ عليه (٣).

٥٦٩١ - وَعَن بُرَيدَةَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ عَالَ: «مَن لَعِبَ بِالنَّردَشِيرِ فَكَأَنَّمَا (١) صَبَغَ يَدَهُ فِي لَحمِ خِنزِيرٍ وَدَمِهِ»، رواه مسلمٌ (٥٠).

٣٩٩٥ - وَعَن أَبِي مُوسَى الأَشعَرِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَن لَعِبَ بِالنَّرِدِ فَقَد عَصَى اللهَ وَرَسُولَهُ»، رواه أَحمَدُ وَأَبِو داودَ(١٠).

⁽۱) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الأدب، ب: في اللَّعب بالحمام، ح: (٤٩٤٠)، وابنُ ماجه، أبواب الأدب، ب: اللَّعب بالحمام، ح: (٣٧٦٥)، وأحمدُ، ح: (٣٥٤٣)، وصحَّحه ابنُ حِبَّانَ (٥٨٧٤).

⁽٢) قولُه: «فسترتُه على الباب... إلخ»: (وكأنَّه كان تعليقًا للزِّينة لا للحجاب، فلهذا وقع العِتابُ، واستدلَّ به على أنَّه يُمنَع من ستر الحيطان، وهو كراهةُ تنزيهِ لا تحريم). قاله في «المرقاة».

وقال في «العالمگيريَّة»: (ذكر شمسُ الأثمَّة السَّرخُسِيُّ في «شرح السِّير»: لا بأسَ بأنْ يَستُرَ حيطانَ البيت باللَّبود، إذا كان قصدُ فاعله دفعَ البرد، وزادَ عليها فقال: أو بالحشيش إذا كان قصدُ فاعله دفعَ الحرِّ، وإنَّما يُكرَّه من ذلك ما يكون على قصد الزِّينة). كذا في «الذَّخيرة». م

⁽٣) مسلمٌ، ك: اللِّباس، ب: تحريم تصوير صورة الحيوان، ح: (٥٢٠).

⁽٤) قولُه: «فكأنَّما صَبَغ يدَه في لحم خنزير ودمِه»: (قال النَّوويُّ: وهذا الحديثُ حجَّةٌ للشَّافعيِّ، والجمهور في تحريم اللَّعب بالنَّرد، اه، وكذا الأحاديثُ الَّتي بعدَه، وقال المنذريُّ: ذهب جمهورُ العلماء إلى أنَّ اللَّعبَ بالنَّرد حرامٌ، وقد نَقَل بعضُ مشايخنا الإجماعَ على تحريمه، ذكره مِيركُ، وأمَّا الشَّطرنجُ؛ فمذهبُنا ومذهبُ الجمهور أيضًا على تحريم اللَّعِب به مطلقًا، وقال الشَّافعيُّ: يُباح بشروطٍ معتبرَ ق عندَه). كذا في «المرقاة». م

⁽٥) مسلمٌ، ك: الشُّعر، ب: تحريم اللُّعب بالنَّردَشير، ح: (٥٨٩٦).

⁽٦) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الأدب، ب: في النَّهي عن اللَّعب بالنَّرد، ح: (٣٩٨٤)، وابنُ ماجه، أبواب الأدب، ب: اللَّعب بالنَّرد، ح: (٣٧٦٢)، وصحَّحه ابنُ حِبَّانَ (٨٧٢)، وهو في «الموطَّأ» ح: (٣٥١٨).

٥٦٩٣ - وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ عَن رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللهَ تَعَالَى حَرَّمَ الخَمرَ، وَالمَيسِرَ،
 وَالكُوبَةَ، وَقَالَ: كُلُّ مُسكِرِ حَرَامٌ، قِيلَ: الكُوبَةُ: (١) الطَّبلُ»، رواه البَيهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الإِيمَانِ»(٢).

وقال بعضُ الشُّراَّح من علمائنا: (الكُوبَةُ: النَّردُ).

٥٦٩٤ - وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الخَمرِ، وَالمَيسِرِ، وَالكُوبَةِ، وَالغُبَيرَاءِ». وَالغُبَيرَاءُ: شَرَابٌ يَعمَلُهُ الحَبَشَةُ مِنَ الذُّرَةِ، يُقَالُ لَهُ: السُّكُركَةِ، رواه أبو داودَ^(٣).

٥٦٩٥ - وَعَن عَلِيٍّ هِ أَنَّهُ كَانَ يَقُول: الشَّطرنجُ (١) هُوَ مَيسِرُ الأَعَاجِم (٥).

٥٦٩٦ وَعَنِ ابنِ شِهَابٍ أَنَّ أَبَا مُوسَى الأَشْعَرِيَّ ، فَهُ قَالَ: لَا يَلْعَبُ بِالشَّطرَنِجِ إِلَّا خَاطِئٌ (٦).

٥٦٩٧ - وَعَنْهُ ﷺ أَنْهُ شُئِلَ عَن لَعِبِ الشَّطرَنجِ فَقَـالَ: هِيَ مِنَ البَاطِلِ وَلَا يُحِبُّ اللهُ البَاطِلَ. رَوَى

 ⁽والنَّر دُ: لعبةٌ وضعها ملوكُ الفُرس، قال في «المعجَم الوسيط»: لعبةٌ ذاتُ صندوقِ وحجارةِ وفصَّين تعتمدُ على الحظِّ، وتقلُّ فيها الحجارةُ على حسب ما يَأتي به الفصُّ (الزَّهرُ)، وتُعرَفُ عند العامَّة (بالطَّاولة). يُنظَر: «سننُ أبي داودَ» ت الأرنؤوط (٧/ ٢٩٦).

⁽١) وقولُه: «الكُوبَةُ: الطَّبلُ»: (قال ميركُ: هي طبلُ اللَّهو، لا طبلُ الغُزاة والحجَّاج). كذا في «المرقاة». م

⁽٢) أبو داودَ، واللَّفظُ له، ك: الأشرِبة، ب: في الأوعية، ح: (٣٦٩٦)، وأحمدُ، ح: (٢٤٧٦)، وحسَّنه ابنُ حجرٍ في «الهداية» (٢٦٠/٤).

⁽٣) أبو داود، ك: الأشربة، ب: النَّهي عن المسكر، ح: (٣٦٨٥)، وحسَّنه ابنُ حجر في «الهداية» (٤/ ٢٦٠).

⁽٤) قولُه: «الشَّطرنجُ هو ميسِرُ الأعاجم»؛ لهذه الأحاديث قال في «الدُّرِّ المختار»: (وكُرِه تحريمًا اللَّعبُ بالنَّرد، وكذا الشَّطرنج، وأباحه الشَّافعيُّ).

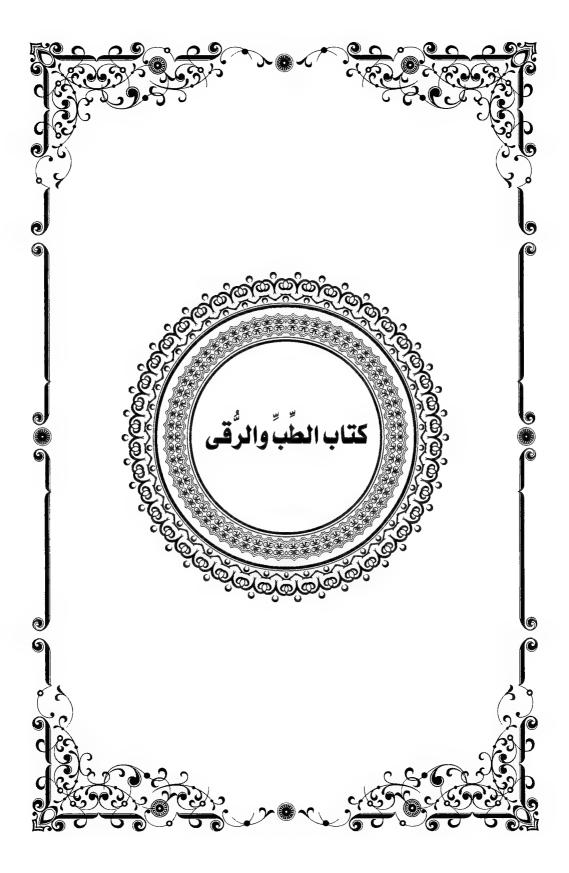
وقال في «المرقاة»: (دليلُ الشَّافعيِّ: أنَّه قد يتبَصَّرُ به في أمر الحرب، ومَكيدة العدوِّ، قلت: ما أضعفَ هذا التَّعليلَ، وما أسخفَ هذا التَّاويلَ مع النُّصوص الواردة في ذمِّه، وعدمِ ثبوت فعلِه من أصحاب النَّبِيِّ عَيُيْدُ، وأمَّا الشَّرط بالشَّطرنج؛ فحرامٌ مُجمَعٌ عليه). م

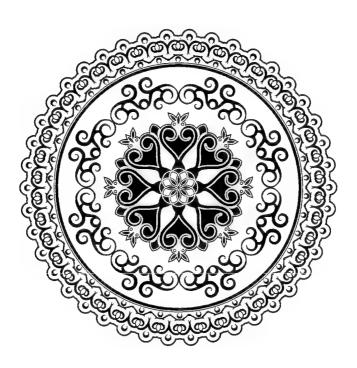
⁽٥) البيهقيُّ في «شُعَب الإيمان» (٨/ ٤٦٩)، وهو في «السُّنن الكُبري» ح: (٢٠٩٢٨).

⁽٦) البيهقيُّ معلَّقًا في «شعب الإيمان» (٨/ ٤٦٨)، وأسنده البيهقيُّ في السُّنن الكُبري ح: (٢٠٩٣٥).

البَيهَقِيُّ الأَحَادِيثَ الثَّلاثةَ فِي «شُعَبِ الإِيمَانِ»(١).

⁽١) البيهقيُّ في «شُعَب الإيمان» (٨/ ٤٦٩)، وأسنده البيهقيُّ في السُّنن الكُبري ح: (٢٠٩٣٩).







٣٩٨ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ رَسُولُ اللهِ عَيْدَةُ حَوْضُ الْبَدَنِ، وَالْعُرُوقُ إِلَيْهَا وَارِدَةٌ، فَإِذَا صَحَّتِ الْمَعِدَةُ صَدَرَتِ الْعُرُوقُ بِالسقمِ»، رواه البيهقيُّ فَإِذَا صَحَّتِ الْمَعِدَةُ صَدَرَتِ الْعُرُوقُ بِالسقمِ»، رواه البيهقيُّ في «شُعَب الإيمان» (١).

٥٩٩٥ ـ وعَنْه ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا أَنْزَلَ اللهُ دَاءً إِلَّا (٢) أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً»، رواه البخارِيُّ (٣٠.

• • • • • وَعَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاءٌ، فَإِذَا أُصِيبَ دَوَاءٌ الدَّاءَ بَرَأَ (٤) بِإِذْنِ اللهِ»، رواه مُسلمٌ (٥).

٧٠١ - وَعَنْ أَسَامَةَ بْنِ شَرِيكِ ﷺ قَالَ: قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، أَلَا نَتَدَاوَى؟ قَالَ: «نَعَمْ، يَا عِبَادَ اللهِ تَدَاوَوْا، فَإِنَّ اللهَ لَمْ يَضَعْ دَاءً إِلَّا وَضَعَ لَهُ شِفَاءً، أَوْ قَالَ: دَوَاءً إِلَّا دَاءً وَاحِدًا»، [قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، وَمَا هُوَ؟

⁽۱) البيهقيُّ في «الشَّعَب»، ح: (٤١٤)، وهو في «المعجَم الأوسط» (٤/ ٣٢٩) ح: (٤٣٤٣). وقال الهيثميُّ: (رواه الطَّبرانُُّ في الأوسط، وفيه يَحيى بنُ عبدالله البابلُتِّيُّ وهو ضعيفٌ). «مجمَع الزَّوائد» (٥/ ٨٦).

⁽٢) قولُه: «إلَّا أنزلَ له شفاءً»: (فإنْ قلت: نحن نجد كثيرًا من المرضى يَدَّاوون ولا يَبرؤونَ، قلت: إنَّما جاء ذلك من الجهل بحقيقة المداواة، أو بتشخيص الدَّاء، لا لفقد الدَّواء). كذا قال النَّوويُّ. م

⁽٣) البخاريُّ، ك: الطِّبِّ، ب: ما أنزل اللهُ داءً إِلَّا أنزل له شفاءً، ح: (٥٦٧٨).

⁽٤) قولُه: «برَأ بإذن الله»: قال في «العالمكيريَّة»: (الاشتغالُ بالتَّداوي لا بأسَ به، إذا اعتقد أنَّ الشَّافيَ هـو اللهُ تعالى، وأنَّـه جعل الدَّواءَ سببًا، أمَّا إذا اعتقد أنَّ الشَّافيَ هـو الدَّواءُ؛ فلا). كذا في «السِّراجيَّة». م

⁽٥) مسلمٌ، ك: السَّلام، ب: لكلِّ داءِ دواءٌ، واستحبابُ التَّداوي، ح: (٥٧٤١).

قَالَ:] «الهَرَمُ»، رواه أَحْمَدُ، وَالتِّرمذيُّ، وَأبو داودَ(١).

٧٠٧ - وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِنَّ اللهَ أَنْزَلَ الدَّاءَ وَالدَّوَاءَ، وَجَعَلَ لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاءً فَتَدَاوَوْا وَلَا تَدَاوَوْا بِحَرَامٍ "(٢)، رواه أبو داودَ (٣).

٣٠٧٥ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ الدَّوَاءِ الْخَبِيثِ»، رواه أَحْمَدُ، وَأَبِو داودَ، وَالتَّرِمذيُّ ، وَابْنُ ماجه (٤)، وقد جاء تفسيرُه في رواية التِّرمذيِّ بالسَّمِّ (٥).

٥٧٠٤ ـ وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ ﴿ أَنَّ طَبِيبًا سَأَلَ النَّبِيَ ﷺ عَنْ ضِفْدَعٍ يَجْعَلُهَا فِي دَوَاءٍ، فَنَهَاهُ (١) النَّبِيُ ﷺ عَنْ قَتْلِهَا»،

(٣) أبو داودَ، ك: الطّبُ، ب: في الأدوية المكروهة، ح: (٣٨٧٤). وقال الرَّباعيُّ: «رواه أبو داودَ، وفي إسناده إسماعيلُ بنُ عيَّاشٍ، وقد حدَّث هنا عن تُعلبةَ بن مسلمِ الخثعَميّ وهو شاميّ، فحديثُه محتَجٌّ به». «فتح الغفَّار» (٤ / ١٩٨٩).

- (٤) أبو داودَ، واللَّفظُ له، ك: الطِّبِّ، ب: في الأدوية المكروهة، ح: (٣٨٧٠)، وابنُ ماجه، ك: الطِّبِّ، ب: النَّهي عن اللَّواء الخبيث، ح: (٣٤٥٩)، والتَّرمذيُّ، ما جاء فيمن قتل نفسَه بسَمٍّ أو غيرِه، ح: (٢٠٤٥)، وحسَّنه ابنُ حجرٍ في «الهداية» (٤/ ٢٧٢).
 - (٥) «سنن التّرمذيّ» ت شاكر (٢/ ٣٨٧).
- (٦) قولُه: «فنهاه النَّبِيُّ ﷺ عن قتلها»؛ (لأنَّها ليس بمؤذِ ولا مأكولٍ، ولايتوقَّفُ الدَّواءُ عليه بأنْ لايكونَ له بدلًا). كذا في «بذل المجهود». م

⁽١) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، ك: الطَّبِّ، ب: ما جاء في الدَّواء والحثَّ عليه، ح: (٢٠٣٨)، وأبو داودَ، ك: الطَّبِّ، ب: الرَّجل يتداوى، ح: (٣٨٥٥)، وأحمدُ، ح: (١٨٤٥٤)، وقال التَّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

⁽٢) قال في «الدُّرِّ المختار» (١/ ٢٢٧): (اختُلف في التَّداوي بالمحرَّم، وظاهرُ المذهب: المنعُ، كما في رَضاع «البحر»، لكن نقل المصنَّفُ ثمَّةَ وهنا عن «الحاوي»: وقيل: يُرخَّصُ إذا علِم فيه الشَّفاءَ، ولم يعلم دواءً آخرَ، كما رُخِّصَ الخمرُ للعطشان، وعليه الفتوى، وحديثُ الباب «لاتَدَاوَوا بالمحرَّم»: محمولٌ على عدم الحاجة بأنْ يكونَ هناك دواءٌ غيرُه يُغنى عنه، ويقومُ مقامَه من الطَّاهرات). م

رواه أبو داود^(۱).

٥٧٠٥ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ اللَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهُ يَقُولُ: (فِي الْحَبَّةِ السَّوْدَاءِ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ، إِلَّا السَّامَ». قَالَ ابْنُ شِهَابِ: السَّامُ: الْمَوْتُ. وَالْحَبَّةُ السَّوْدَاءُ: الشُّونِيزُ، مَتَّفَقٌ عليه (٢).

٣٠٧٥ ـ وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ ﴿ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ سَأَلَهَا: «بِمَ تَسْتَمْشِينَ؟» قَالَتْ: بِالشَّبرُمِ، قَالَ: «حَارُّ جَارُّ»، قَالَتْ: ثُمَّ اسْتَمْشَيْتُ بِالسَّنَا، فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ: «لَوْ أَنَّ شَيْئًا كَانَ فِيهِ شِفَاءٌ مِنَ المَوْتِ لَكَانَ فِي السَّنَا»، رواه التَّرمذيُّ، وَابْنُ ماجه (٣).

٧٠٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ الْأَرْضِ، فَقَالَ النَّبِيّ عَلَيْ قَالُوا: الكَمْأَةُ جُدَرِيُّ الأَرْضِ، فَقَالَ النَّبِيُ عَلَيْ قَالُوا: الكَمْأَةُ مِنَ المَنِّ وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ، وَالعَجْوَةُ مِنَ الجَنَّةِ وَهِيَ شِفَاءٌ مِنَ السَّمِّ»، قَالَ أَبُو

(١) أبو داود، ك: الطِّبِّ، ب: في الأدوية المكروهة، ح: (٣٨٧٢)، والنَّسائيُّ، ك: الصَّيد، ب: الضِّفدع، ح: (٤٣٥٥)، وحسَّنه ابنُ حجر في «الهداية» (٤/ ٢٧٤).

(٢) البخاريُّ، ك: الطِّبِّ، ب: الحبَّة السَّوداء، ح: (٥٦٨٨)، ومسلمٌ، ك: السَّلام، ب: التَّداوي بالحبَّة السّوداء، ح: (٥٧٦٦).

(٣) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الطِّبِّ، ب: ما جاءَ في السَّنا، ح: (٢٠٨١)، قال: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ)، وابنُ ماجه، أبواب الطِّبِّ، ب: دواء المشيِّ، ح: (٣٤٦١)، وصحَّحَه الحاكمُ، ووافقَه الذَّهبيُّ (٨٢٣٣).

وفي «اللَّمَعات» (٧/ ٤٩١): («بمَ تستَمشينَ؟»؛ أي: تُسهِلينَ بطنك، وتطلُبينَ الإسهال، والمشِيُّ على وزن غنيٌ، والمشُوُّ كعدُوِّ، ومشَاءٌ كسماءِ: الدَّواءُ المسهِلُ، ماخوذٌ من المشيِّ؛ لأنَّه يلزم شربُ الدَّواء المسهل، و«الشُّبرُم» بضمَّ شينٍ معجَمَةٍ، وسكون باءٍ موحَّدةٍ، وراءٍ مضمومةٍ: نَبتٌ يُورث الإسهال، وقيل: حبُّ يُطبَخ ويُشرَب ماؤُه، وفي (القاموس): شجرٌ ذو شوكٍ، ونباتٌ آخرُ له حبٌّ كالعدس، وأصلٌ غليظٌ ملآنٌ لبنًا، والكُلُّ مسهِلٌ، واستعمالُ لبنه خطِرٌ، وإنَّما يُستعمل أصلُه مصلَّحًا، وقد ذُكِر طريقُ إصلاحه بما يَطول، ولا يَتعلَّقُ لنا غرضٌ بذلك، و «السَّنا»: بفتح السين مقصورًا، وقد يُروى بالمدِّ: نبتٌ حجازيٌّ، وأفضلُه المكيُّ، وهو دواءٌ شريفٌ ليس فيه خوفُ ضررٍ قطعًا، قريبٌ من الوسواس الاعتدال، وحازٌ في الدَّرجة الأولى، يُسهِل الصَّفراءَ والسَّوداءَ والبلغم، ويُقوِّي جُرْمَ القلب، وينفع من الوسواس السَّه داويٌّ ما الخاصَّة.

وقولُه: «الشِّفاءُ من الموت»: بأن يَحيا من الموت بعد عُروضه على قياس الشِّفاء من المرض، أو مَن استعمله لم يَعرِضه الموتُ على ما يُفهم ظاهرًا من: «من كلِّ داءٍ إلَّا الموتَ» فافهم). هُرَيْرَةَ: «أَخَذْتُ ثَلَاثَةَ أَكُمُوْ أَوْ خَمْسًا أَوْ سَبْعًا فَعَصَوْتُهُنَّ فَجَعَلْتُ مَاءَهُنَّ فِي قَارُورَةٍ فَكَحَلْتُ بِهِ جَارِيَةً لِي فَرَيْرَةَ: «أَخَذْتُ ثَلَاثَة أَكُمُوْ أَوْ خَمْسًا أَوْ سَبْعًا فَعَصَوْتُهُنَّ فَجَعَلْتُ مَاءَهُنَّ فِي قَارُورَةٍ فَكَحَلْتُ بِهِ جَارِيَةً لِي فَبَرَأَتْ»، رواه التِّرمذيُّ (۱)، وقَالَ: (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ). أراد الحديث بكماله، وإلَّا فجملة (الكمْأة من المنِّ وماؤُها شفاءٌ للعين) صحيحٌ.

- ٥٧٠٨ ـ رواه أحمدُ والشَّيخان(٢) والتِّرمذيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ ١٠٠٠ .
- ٥٧٠٩ ـ وكذا أحمدُ والنَّسائيُّ وابنُ ماجه (٣) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَجَابِرِ ﷺ.
 - ٥٧١٠ وأبو نُعَيم في الطِّبِّ (١): عن ابن عبَّاسِ وعائشةَ على .

١ ٧١١ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ ﷺ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ أَخِي اسْتَطْلَقَ بَطْنُهُ، فَقَالَ رَصُولُ اللهِ ﷺ: «اسْقِهِ عَسَلًا»(٥) فَسَقَاهُ، ثُمَّ جَاءَهُ فَقَالَ: إِنِّي سَقَيْتُهُ عَسَلًا فَلَمْ يَزِدْهُ إِلَّا اسْتِطْلَاقًا، فَقَالَ لَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ جَاءَ الرَّابِعَةَ فَقَالَ: «اسْقِهِ عَسَلًا»، فَقَالَ: لَقَدْ سَقَيْتُهُ فَلَمْ يَزِدْهُ إِلَّا اسْتِطْلَاقًا، فَقَالَ لَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ جَاءَ الرَّابِعَةَ فَقَالَ: «اسْقِهِ عَسَلًا»، فَقَالَ: لَقَدْ سَقَيْتُهُ فَلَمْ يَزِدْهُ إِلَّا اسْتِطْلَاقًا، فَقَالَ

⁽۱) التَّرمذيُّ عن شهر بن حَوشبَ عنه، واللَّفظُ له، أبواب الطَّبِّ، ب: ما جاء في الكَمأة والعَجوة، ح: (۲۰۲۸)، وبرقم: (۲۰۲۸) عن عن أبي سلمة، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ)، وابنُ ماجه، أبواب الطِّبِّ، ب: الكَمأة والعجوة، ح: (۲۰۲۹).

⁽٢) البخاريُّ، ك: التَّفسير، ب: وقوله تعالى: ﴿ وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْفَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ وَٱلْسَلُوكَ ﴾، ح: (٤٤٧٨)، ومسلمٌ، ك: الأشربة، ب: فضل الكَمأة ومداواة العين بها، ح: (٥٣٤١)، وهو في «المسنّد» (٤٤٧٨).

⁽٣) أحمدُ، ح: (١١٤٥٣)، وابنُ ماجه، ح: (٣٤٥٣)، والنَّسائيُّ في «الكُبرى» ح: (٦٦٧٤).

⁽٤) أبو نُعيم في «الطِّبِّ» ح: (٦٦٣/ ٦٦٤).

⁽٥) قولُه: «اسْقِهِ عَسَلّا»: (وقال النَّوويُّ: اعترض بعضُ الملاحدة فقال: العسلُ مسهِلٌ فكيف يَشْفي صاحبَ الإسهال؟ وهذا جهلٌ من المعترض، وهو كما قال، بل كذَّبوا بما لم يُحيطوا بعلمه، فإنَّ الإسهالَ يحصل من أنواع كثيرة، ومنها الإسهال الحادثُ من الهَيضة، وقد أجمع الأطبَّاءُ على أنَّ علاجَه بأنْ تتركَ الطَّبِعةَ وفعلَها، وإن احتاجت إلى مُعينِ على الإسهال أعينت، فيَحتمل أنْ يكونَ إسهالُه من الهيضة، وأمره بشرب العسل مُعاونة إلى أنْ فنيت المادَّةُ فوقف الإسهالُ، وقد يكون ذلك من باب التَّبرُك، ومن دعائه وحسن أثره، ولا يكون ذلك حكمًا عامًّا لكلِّ النَّاس، وقد يكون ذلك خارقًا للعادة من جملة المعجزات). كذا في «عمدة القاري». م

رَسُولُ اللهِ ﷺ: «صَدَقَ اللهُ، وَكَذَبَ بَطْنُ أَخِيكَ»، فَسَقَاهُ فَبَرَأَ، مَتَّفَقٌ عليه(١).

٧١٧٥ ـ وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ لَعِقَ الْعَسَلَ ثَلَاثَ غَدَوَاتٍ، كُلَّ شَهْرٍ، لَمُ يُصِبْهُ عَظِيمٌ مِنَ الْبَلاَءِ(٢).

٧١٣ - وعَنْ عَبْدِ اللهِ بن مَسعُودٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْكُمْ بِالشِّفَاءَيْنِ: الْعَسَلِ، وَالْقُرْ آنِ» (٣)، رواهما ابنُ ماجه والبيهقيُّ في «شُعَب الإيمان»، وقال: (رَفَعَهُ زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، والصَّحيحُ: أَنَّ الْاَحْيرَ موقوفٌ على ابن مسعودٍ)، ولعلَّ البيهقيَّ له إسنادان، والصَّحيحُ إسنادُ الموقوف (١٠).

٥١١٥ - وعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ هُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُ ﷺ «يَنْعَتُ الزَّيْتَ وَالْوَرْسَ مِنْ ذَاتِ الْجَنْبِ»، رواه التِّم مذيُّ (٥٠).

٥٧١٥ ـ وعَنْهُ ﷺ قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ نَتَدَاوَى مِنْ ذَاتِ الْجَنْبِ بِالْقُسْطِ الْبَحْرِيِّ وَالزَّيْتِ، رواه التِّرمذيُّ (١).

⁽۱) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: السَّلام، ب: التَّداوي بسَقي العسل، ح: (۵۷۷۰)، والبخاريُّ، ك: الطِّبُ، ب: الدَّواء بالعسل، ح: (۵۸۶).

⁽٢) ابنُ ماجه، أبواب الطَّبِّ، ب: العسل، ح: (٣٤٥٠)، والبيهقيُّ في الشَّعَب، ح: (٥٥٣٠)، قال البوصيريُّ: (هذا إسنادٌ فيه لينٌ ومع ذلك فهو منقطعٌ). «مصباح الزُّجاجة» (٤ / ٥٤).

⁽٣) ابنُ ماجه واللَّفظُ له، أبواب الطِّبِّ، ب: العسل، ح: (٣٤٥٢)، والبيهقيُّ في الكُبرى، (١٩٥٦٥)، وقال البوصيريُّ: (هذا إسناذٌ صحيحٌ، رجالُه ثقاتٌ)، وصحَّحه الحاكمُ والذَّهيُّ (٧٤٣٥).

⁽٤) »المرقاة» (٧/ ٢٨٩٠).

⁽٥) التّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الطِّبِّ، ب: ما جاء في دواء ذات الجَنب، ح: (٢٠٧٨)، وابنُ ماجه، أبواب الطِّبِّ، ب: العسل، ح: (٣٤٦٧)، وقال التِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

وفي «المفاتيح في شرح المصابيح» (٧٨/٥): (معنى الحديث: أنَّ رسولَ الله ﷺ كان يَقولُ: الزَّيتُ والوَرسُ ـ وهي شيءٌ يُشبه الزَّعفرانَ ـ يَحسُن في مداواة داء ذات الجَنب.

⁽٦) التّرمذيُّ، أبواب الطّبّ، ب: ما جاء في دواء ذات الجنب، ح: (٢٠٧٩/ ٢٠٨٠)، وابنُ ماجه، أبواب الطّبّ، ب:=

٧١٦ - وَعَنْ أُمِّ قَيْسٍ ﴿ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ مَا تَدْغَرْنَ أَوْ لاَدَكُنَّ بِهَذَا العِلاَقِ، عَلَيْكُنَّ بِهَذَا العُودِ الهِنْدِيِّ، فَإِنَّ فِيهِ سَبْعَةَ أَشْفِيَةٍ، مِنْهَا ذَاتُ الجَنْبِ: يُسْعَطُ مِنَ العُذْرَةِ، وَيُلَدُّ مِنْ ذَاتِ الجَنْبِ، مَتَّفَقٌ عليه (۱).

٧١٧ه _ وعَنْ أَنْسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لاَ تُعَذِّبُوا صِبْيَانَكُمْ بِالْغَمْزِ مِنَ العُذْرَةِ، وَعَلَيْكُمْ بِالْقُسْطِ»، متَّفقٌ عليه (٢).

٥٧١٨ - وَعَنْه هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِنَّ أَمْثَلَ (٣) مَا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ: الحِجَامَةُ، وَالقُسْطُ البَحْرِيُّ»، متَّفَقٌ عليه (١٠).

٧١٩ - وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ: «حَدَّثَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ لَيْلَةِ أُسْرِيَ بِهِ أَنَّهُ لَمْ يَمُرَّ عَلَى مَلَإٍ مِنَ المَلَائِكَةِ إِلَّا أَمَرُوهُ أَنْ مُرْ أُمَّتَكَ بِالحِجَامَةِ »، رواه التِّرمذيُّ، وَابْنُ ماجه، وَقَالَ التِّرمذيُّ: (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ) (٥).

دواء ذات الجنب، ح: (٣٤٦٧)، والحاكمُ في المستدرَك، (٤ / ٢٠٢)، وصحَّحه ووافقه الذَّهبيُّ.

⁽۱) البخاريُّ، ك: الطِّبِّ، ب: اللَّدود، ح: (۵۷۱۳)، ومسلمٌ، ك: السَّلام، ب: التَّداوي بالعود الهنديِّ وهو الكُسْتُ، ح: (۵۷۲۳).

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الطِّبِّ، ب: الحجامة من الدَّاء، ح: (٥٦٩٦)، ومسلمٌ، ك: المساقاة، ب: حِلِّ أُجرة الحجَّام، ح: (٤٠٣٩).

وفي «تحفة الأبرار شرح مصابيح السُّنَة» (٣/ ١٧٢): (يُريد به النَّهيَ عمَّا تعتادُ النِّساءُ من إدخال الإصبع في حَلق المعذور لغَمزِ داخلَه، و «العُذرَةُ»: وجعُ الحلقِ، وهو يَتولَّد تارةً من هيجان الدَّم، وأُخرى من البلغم، ولعلَّ القُسطَ يَنفع من الضَّرب الثَّاني، وهو أكثرُ ما يَعرِض للصِّبيان، فإنَّه حارٌّ يابسٌ، وقيل: إنَّهنَّ يغمِزنَ العُذرة، لتنقيضَ وترتفعَ، وتنفتحَ الطَّريقُ، والقُسطُ إذا أُخذ ماؤُه، وأُوصلَ إلى العُذرة، أفاد ذلك، لما فيه من اليبس).

⁽٣) قولُه: «إنَّ أمثلَ ما تداويتم به الحجامةُ»: قال في «العالمكيريَّة»: (وتُستحَبُّ الحجامةُ لكلِّ واحدٍ). كذا في «الظّهيريّة». م

⁽٤) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الطِّبِّ، ب: الحجامةُ من الدَّاء، ح: (٥٦٩٦)، ومسلمٌ، ك: المساقاة، ب: حِلِّ أجرة الحجَّام، ح: (٤٠٣٩).

⁽٥) التِّرمذيُّ، أبواب الطِّبُّ، ب: ما جاء في الحِجامة، ح: (٢٠٥٢)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ)، وله شاهدٌ عن=

• ٧٧٠ ـ وَعَنْ سَلْمَى ﷺ خَادِمَةِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: مَا كَانَ أَحَدٌ يَشْتَكِي إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ وَجَعًا فِي رَجُلَيْهِ إِلَّا قَالَ: « اخْضِبْهُمَا (١١)»، رواه أبو داودَ (٢٠).

٧٧١ - وَفِي روايةٍ للتِّرمذيِّ (٣) عَنْهَا ﴿ قَالَتْ: «مَا كَانَ يَكُونُ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ قُرْحَةٌ وَلَا نَكْبَةٌ إِلَّا أَمَرَنِي أَنْ أَضَعَ عَلَيْهَا الْحِنَّاءَ».

٧٧٧ - وَعَن أَبِي كَبْشَة الْأَنْمَارِيِّ ﴿ النَّبِيِّ عَلَيْ النَّبِيِّ كَانَ يَحْتَجِمُ عَلَى هَامَتِهِ، وَبَيْنَ كَتِفَيْهِ وَهُوَ يَقُولُ: «مَنْ أَهْرَاقَ مِنْ هَذِهِ الدِّمَاءِ، فَلَا يَضُرُّهُ أَنْ لَا يَتَدَاوَى بِشَيْءٍ لِشَيْءٍ»، رواه أبو داودَ وَابْنُ ماجه (٤٠).

٥٧٢٣ ـ وروى رَزينٌ عَنْهُ ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ احْتَجَمَ عَلَى هَامَتِهِ مِنَ الشَّاةِ الْمَسْمُومَةِ (٥٠)، قَالَ مَعْمَرٌ: فَاحْتَجَمْتُ أَنَا مِنْ غَيْرِ سُمِّ كَذَلِكَ فِي يَافُوخِي، فَذَهَبَ (٢٠) حُسْنُ الْحِفْظِ عَنِّي، حَتَّى كُنْتُ أَلَقَّنُ فَاتِحَةَ

- (٥) أخرجه أبو داود، ك: الطِّبِّ، ب: في موضع الحجامة، ح: (٣٨٦٠) عن أنس، ولفظُه: «أنَّ النَّبِيَّ ﷺ احتجم ثلاثًا في الأخدَعَين، والكاهل»، قال معمَرٌ: (احتجمت فذهب عقلي حتَّى كنت أُلَقَّنُ فاتحة الكتاب في صلاتي)، وكان احتجم على هامته.
- (٦) قولُه: «فذهب حُسن الحِفظ... إلخ»: (ولعلَّ السَّببَ كثرةُ أخذ الدَّم، واحتجامُه في غير محلِّه أو زمانه أو أوانه، واللهُ أعلمُ، وإلَّا فقد جاء في حديث ابنِ عبَّاسٍ على ما رواه الطَّبرانيُّ وأبو نُعيمٍ مرفوعًا: «الحجامةُ في الرَّأس شفاءٌ من سبعٍ، إذا ما نوى صاحبُها، من الجنون والصُّداع، والجُذام والبَرَص، والنُّعاس ووجع الضَّرس، وظلمة يَجدُها في عينيه»). كذا في «المرقاة». م

⁼ أنس عندَ ابن ماجه، ك: الطِّبِّ، ب: الحجامة، ح: (٣٤٧٩).

⁽١) قوله: «اخضِبهما»؛ (أي: بالحِنَّاء، والحديثُ بإطلاقه يَشمَلُ الرِّجالَ والنِّساءَ، لكنْ يَنبغي للرَّجلُ أنْ يكتفي باختضاب كفوف الرِّجل، ويَجتنبَ صَبغَ الأظفار؛ احترازًا من التَّشبُّه بالنِّساء ما أمكنَ). كذا في «المرقاة». م

⁽٢) أبو داود، ك: الطِّبّ، ب: في الحجامة، ح: (٣٨٥٨)، وأحمدُ، ح: (٢٧٦١٧)، وحسَّنه ابنُ حجر في «الهداية» (٤/ ٢٧٣).

⁽٣) التَّرمذيُّ، أبواب الطِّبِّ، ب: ما جاء في التَّداوي بالحِنَّاء، ح: (٢٠٥٤)، وابنُ ماجه، أبواب الطِّبِّ، ب: الحِنَّاء، ح: (٣٥٠٢)، وقال التَّرمذيُّ: (حسنٌ غريبٌ). يُنظَر: «هداية الرُّواة» (٢٧٣/٤).

⁽٤) أبو داودَ، واللَّفظُ له، ك: الطِّبِّ، ب: في موضع الحجامة، ح: (٣٨٥٩)، وابنُ ماجه، أبواب الطِّبِّ، ب: موضع الحجامة، ح: (٣٤٨٤)، وحسَّنه ابنُ حجر في «الهداية» (٢٧٣/٤).

الْكِتَابِ فِي الصَّلَاةِ.

٧٧٤ ـ وَعَنْ جَابِرٍ ﷺ ﴿أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ احْتَجَمَ عَلَى وَرِكِهِ مِنْ وَثْءٍ كَانَ بِهِ»، رواه أبو داودَ(١).

٥٧٧٥ ـ وَعَنْ أَنَسٍ هُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ يَحْتَجِمُ فِي الأَخْدَعَيْنِ وَالكَاهِلِ، وَكَانَ يَحْتَجِمُ لِيسَبْعَ عَشْرَةَ وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ »، رواه أبو داودَ وَزَادَ التِّرمذيُّ، وَابْنُ ماجه (٢).

٣٧٧٦ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ: «أَنَّ النَّبِيَ ﷺ كَانَ يَسْتَحِبُّ الْحِجَامَةَ لِسَبْعَ عَشْرَةَ، وَتِسْعَ عَشْرَةَ، وَتِسْعَ عَشْرَةَ، وَتِسْعَ عَشْرَةَ، وَإِسْعَ عَشْرَةً، وَإِسْعَ عَشْرَةً، وَإِسْعَ عَشْرَةً، وَإِسْعَ عَشْرَةً، وَإِسْعَ عَشْرَةً،

٧٧٧ه _ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ احْتَجَمَ لِسَبْعَ عَشْرَةَ، وَتِسْعَ عَشْرَةَ، وَتِسْعَ عَشْرَةَ، وَتِسْعَ عَشْرَةَ، وَإِسْعَ عَشْرَةً، وَإِسْعَ عَشْرَةً،

٥٧٢٨ - وَعَنْ كَبْشَةَ بِنْتِ أَبِي بَكَرَةَ ، إَنَّ أَبَاهَا(٥) كَانَ يَنْهَى أَهْلَهُ عَنِ الحِجَامَةِ، يَوْمَ الثُّلاَثَاءِ،

(١) أبو داود، ك: الطِّبِّ، ب: في قطع العِرق وموضع الحَجم، ح: (٣٨٦٣)، والنَّسائيُّ نحوَه، ك: المناسك، ب: حجامة المحرم من علَّة تكون به، ح: (٢٨٤٨).

والوثُءُ: ففي «تحفة الأبرار» (٣/ ١٧٧): (وهو ما يَعرِض للعُضو من خدرٍ واسترخاءٍ، وقيل: وجعٌ يُصيبه من غير كسرٍ).

- (٢) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الطَّبِّ، ب: ما جاء في الحجامة، ح: (٢٠٥١)، وأبو داودَ إلَّا التَّواريخُ، ك: الطِّبِّ، ب: في موضع الحجامة، ح: (٣٨٦٠)، وقال التِّرمذيُّ: (حديثٌ حسنٌ)، وصحَّحه الحاكمُ والذَّهبيُّ (٧٤٧٧).
- (٣) «شرح السُّنَّة»، ح: (٣١٢٥)، وأخرجه التَّرمذيُّ، أبواب الطَّبِّ، ب: ما جاء في الحجامة، ح: (٢٠٥١)، وأحمدُ
 (٣٣١٦)، وله شاهدٌ عن أنسٍ عند التَّرمذيُّ (٢٠٥١)، وعندَ ابن ماجه (٣٤٨٦)، وهو حسنٌ.
- (٤) أبو داودَ، ك: الطِّبِّ، ب: متى تُستحَبُّ الحجامة، ح: (٣٨٦١)، وصحَّحه الحاكمُ والذَّهبيُّ (٧٤٧٥). وفي «عون المعبود» (١٠/ ٢٤٤): («من كلِّ داءٍ»: (هذا من العامِّ المراد به: الخصوصُ، والمرادُ: كان شفاءً من كلِّ داءٍ سببُه غلَبةُ الدَّم، وهذا الحديثُ موافِقٌ لما أجمعت عليه الأطبَّاءُ أنَّ الحِجامة في النَّصف الثَّاني من الشَّهر أنفعُ ممَّا قبلَه، كذا في «النَّيل»، والحديثُ سكت عنه المنذِريُّ).
- (٥) قولُه: «كانَ ينهى أهلَه عن الحِجامة يومَ الثُّلاثاء»: (ولعلَّه مخصوصٌ بما عدا السّابِعَ عشرَ من الشَّهر؛ لما رواه الطَّبرانيُّ والبيهقيُّ عن مَعقِل بن يسارٍ مرفوعًا: من احتجمَ يومَ الثُّلاثاء لسبعَ عشرةَ من الشَّهر كانَ دواءً لداء سنةٍ). كذا في «المرقاة».

وَيَزْعُمُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ: «أَنَّ يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ يَوْمُ الدَّمِ، وَفِيهِ سَاعَةٌ لَا يَرْقَأُ»، رواه أبو داودَ(١٠).

٧٧٩ - وَعَنْ نَافِعِ، قَالَ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ هُ اَنْفِعُ، تَبَيَّعَ بِيَ الدَّمُ فَأْتِنِي بِحَجَّامٍ، وَاجْعَلْهُ شَابًا، وَلَا تَجْعَلْهُ شَيْخًا، وَلَا صَبِيًّا، قَالَ: وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «الْحِجَامَةُ عَلَى الرِّيقِ أَمْثُلُ، وَهِي تَزِيدُ فِي الْحِفْظِ، وَتَزِيدُ الْحَافِظَ حِفْظًا، فَمَنْ كَانَ مُحْتَجِمًا، فَيَوْمَ الْخَمِيسِ عَلَى وَهِي تَزِيدُ فِي الْعَقْلِ، وَتَزِيدُ فِي الْحِفْظِ، وَتَزِيدُ الْحَافِظَ حِفْظًا، فَمَنْ كَانَ مُحْتَجِمًا، فَيَوْمَ الْخَمِيسِ عَلَى السِّمِ اللهِ، وَاجْتَنِبُوا الْحِجَامَةَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَيَوْمَ السَّبْتِ، وَيَوْمَ الْأَحَدِ، وَاحْتَجِمُوا يَوْمَ الاثْنَيْنِ، وَالثَّلاثَاءِ، وَاجْتَنِبُوا الْحِجَامَةَ يَوْمَ الْأَرْبِعَاءِ، فَإِنَّهُ الْيُومُ الَّذِي أُصِيبَ فِيهِ أَيُّوبُ بِالْبَلَاءِ، وَمَا يَبْدُو جُذَامٌ وَلَا بَرَصُّ إِلَّا فِي وَالْتَبُوا الْحِجَامَةَ يَوْمَ الْأَرْبِعَاءِ، فَإِنَّهُ الْيُومُ الَّذِي أُصِيبَ فِيهِ أَيُّوبُ بِالْبَلَاءِ، وَمَا يَبْدُو جُذَامٌ وَلَا بَرَصُّ إِلَّا فِي يَوْمِ الْأَرْبِعَاءِ، أَوْ لَيْلَةِ الْأَرْبِعَاءِ، أَوْ لَيْلَةِ الْأَرْبِعَاءِ، أَوْ لَيْلَةِ الْأَرْبِعَاءِ»، رواه ابْنُ ماجه (٢).

• ٧٧٥ ـ وَعَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ ، فَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الْحِجَامَةُ يَوْمُ الثُّلَاثَاءِ لِسَبْعَ عَشْرَةَ مِنَ

(وأوردَه ابنُ الجوزيِّ في «العلل المتناهية» من طرقٍ عن محمد بن جحادةً به وضعَّفَها كلَّها، ورواه الحافظُ أبو بكرِ أحمدُ بنُ إبراهيمَ الإسماعيليُّ في «معجمه» مرفوعًا من طريق عَطّاف بن خالدِ عن نافعٍ فذكرَه مختصرًا). «مصباح الزُّجاجة» (٤/ ٦٤).

وقالَ فيه في موضع آخرَ: (وحاصلُ الكلام: أنَّ يومَ الثُّلاثاء اختلفَت الرُّوايةُ فيه، فينبغي أنْ يُتوقى ما لم يكن فيه إليها ضرورةٌ).

⁽١) أبو داود، ك: الطّبّ، ب: متى تُستَحبُّ الحجامةُ، ح: (٣٨٦٢)، وحسَّنَه الحافظُ في «هداية الرُّواة» (٢٧٦/٤). وفي «عون المعبود» (١٠/ ٢٤٤): «ساعة لا يَرقَأ»: (بفتح الياء والقاف فهمزة؛ أي: لا يسكنُ الدَّمُ فيه، والمعنى أنَّه لو احتجمَ أو افتصدَ فيه لربَّما يؤدي إلى هلاكه لعدم انقطاع الدَّم). واللهُ أعلم.

⁽٢) ابنُ ماجه، أبوابُ الطِّبِّ، ب: في أيِّ الأيام يحتجمُ، ح: (٣٤٨٧)، (وقالَ البوصيريُّ: هذا إسنادٌ فيه الحسنُ بن أبي جعفرٍ، وهو ضعيفٌ رواه الحاكمُ في «المستدرك» من طريق زياد بن يحيى الحَسَّانيِّ عن عدال بن محمَّدِ عن محمَّد ابن جحادة به، وقالَ: رواةُ هذا الحديث كلُّهم ثقاتٌ إلا عثمانَ فإنَّه مجهولٌ لا أعرفُه بعدالةٍ ولا جرحٍ، قالَ: وقد صحَّ الحديثُ عن ابن عمرَ من قوله غيرَ مسندِ ولا متَّصل، قلتُ: رواه الدَّارقطنيُّ في إفراده من طريق أبي روقِ عن زياد بن يحيى بن حسّانَ به، وعثمانُ بنُ محمَّدِ ذكرَه أحمدُ بنُ عليِّ السُّليمانيُّ فيمن يضعُ الحديثَ). كذا قالَ صاحبُ «الميزان».

الشَّهْرِ، دَوَاءٌ لِدَاءِ سَنَةٍ "(۱)، رواه حَرْبُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْكِرْمَانِيُّ صَاحِبُ أَحْمَدَ وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِذَاكَ، هَكَذَا فِي «الْمُنْتَقَى»(۲).

٧٣١ ـ وروى رَزِيْنٌ نحوَه عن أبي هريرةَ ﷺ.

٧٣٧ - وَعَنِ الزُّهْرِيِّ مُرْسَلًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنِ^(٣) احْتَجَمَ يَوْمَ الْأَرْبِعَاءِ، أَوْ يَوْمَ السَّبْتِ، فَأَصَابَهُ وَضَحٌ، فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ»، رواه أَحْمَدُ، وَأَبو داودَ^(٤)، وَقَالَ: «وَقَدْ أُسْنِدَ وَلَا يَصِحُّ». وقالَ عليُّ القاري رحمَه اللهُ الباري: لَكِنْ حَصَلَ لَهُ الإعْتِضَادُ عَلَى أَنَّ الْمُرْسَلَ حُجَّةٌ عِنْدَنَا عِنْدَ جُمْهُورِ النُّقَّادِ^(٥).

٧٣٣ - وَعَنْهُ مُرْسَلًا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنِ احْتَجَمَ أُوِ اطَّلَى يَوْمَ السَّبْتِ أَوِ الْأَرْبِعَاءِ فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ فِي الوَضَحِ»، رواه فِي «شرحِ السُّنَّةِ»(٢).

(۱) الطَّبريُّ في «تهذيب الآثار» مسندُ ابن عبّاسِ (۱/ ٥١٦) ح: (٨١٩)، وأبو نُعَيمِ في «معرفة الصَّحابة» (٥/ ٢٥١) ح: (٦٠٩) م وقالَ الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٥/ ٩٣): (٩٣) وقالَ الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٥/ ٩٣): «وفيه زيدُ بنُ أبي الحواريُّ العَمِّيِّ، وهو ضعيفٌ، وقد وثَّقَه الدّارقطنيُّ وغيرُه، وبقيّةُ رجاله رجالُ الصَّحيح».

(٢) «نيل الأوطار» ح: (٣٧٨٣).

(٣) قولُه: «من احتجمَ يومَ الأربعاء أو يومَ السَّبت... إلخ»: (قالَ في «العالمگيريّة»: الحجامةُ بعدَ نصف الشَّهر يومَ السَّبت حسنٌ نافعٌ جدًّا، ويُكرَه قبلَ نصف الشَّهر. كذا في «الفتاوى العتّابيّة». انتهى.

قلتُ: لعلَّ السَّبتَ الذي وقعَ في «العالمگيرية» مخصوصٌ بالسّابعَ عشرةَ والتِّسعَ عشرةَ والإحدى وعشرين؛ لثلّا يخالفَ اللهِ يحدثُ بعدَ ذلك أمرًا). م

- (٤) أبو داودَ في «المراسيل»، ح: (٤٥١)، ورجالُه ثقاتٌ، وهو في «جامع معمر بن راشدِ» (١١/٢٩) ح: (١٩٨١٦).
 - (٥) «المرقاة» (٧/ ٢٨٧٧).
 - (٦) البغويُّ في «شرح السُّنة»، ح: (٣١٢٨)، ويُنظرُ ما قبلَه.
- (٧) وقالَ عليٌّ القاري رحمه اللهُ الباري: (والنَّهيُّ من غير ضرورةِ داعيةٍ إليه، وبذلك تُجمعُ الرِّواياتُ ويَصِحُّ اكتواءُ=



رواه البخارِيُّ(١).

٥٧٣٥ _ وَعَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنِ^(٢) اكْتَوَى أُوِ اسْتَرْقَى، فَقَدْ^(٣) بَرِئَ مِنَ

= الأصحاب ﷺ، وإلَّا كيفَ يُتصوَّرُ عنهم مخالفةُ أمره ﷺ).

قولُه: «والنَّهيُّ من غير ضرورةِ داعيةِ إليه... إلخ»: (بوَّبَ البخاريُّ في «صحيحه» باب: من اكتوى أو كوى غيرَه، وفضلُ من لم يكتو، قالَ الحافظُ: كأنَّه أرادَ أنَّ الكيَّ جائزٌ للحاجة، وأنَّ الأولى تركُه إذا لم يتعيَّن، وأنَّه إذا جازَ كان أعمَّ من أنْ يباشرَ الشَّخصُ ذلك بنفسه، أو بغيره لنفسه، أو لغيره.

وذكرَ البخاريُّ فيه حديثَ جابرٍ مرفوعًا: "إنْ كان في شيء من أدويتكم شفاءٌ، ففي شرطة محجمٍ أو لدغةٍ بنارٍ، وما أُحِبُّ أَنْ أكتويَ». وبسطَ الحافظُ في روايات الباب إباحةً ونهيًا، ثمَّ قالَ: والنَّهيُ محمولٌ على الكراهة أو على خلاف الأولى، لما يقتضيه مجموعُ الأحاديث، وقيلَ: إنَّه خاصٌّ بعمرانَ، لأنَّه كان به الباسور، وكان موضعُه خطرًا، فنهاه عن كيِّه، فلمّا اشتدَّ عليه كواه، فلم ينجح.

وقالَ ابنُ قتيبةَ: الكيُّ نوعان: كيُّ الصَّحيح، لئلا يعتلَّ، فهذا الذي قيلَ فيه: «لم يتوكَّل من اكتوى» لأنَّه يريدُ أنْ يدفعَ القدَرَ، والقدَرُ لا يُدافعُ، والثّاني: كيُّ الجراح إذا اعتلَّ؛ أي: فسدَ، والعضو إذا قُطعَ، فهو الذي يُشرعُ التّداوي به، فإنْ كان الكيُّ لأمرِ محتملِ فهو خلافُ الأولى، لما فيه من تعجيل التَّعذيب بالنّار لأمرِ غير محقَّق، وحاصلُ الجمع: أنَّ الفعلَ يدلُّ على الجواز، وعدمُ الفعل لا يدلُّ على المنع، بل يدلُّ على أنَّ تركه أرجعُ من فعله، وأمّا النَّهيُ عنه فإمّا على سبيل الاختيار والتَّنزيه، وإمّا عمّا لا يتعيَّنُ طريقًا إلى الشِّفاء). كذا في هامش «الكوكب الدُّرِّيّ». م

- (١) البخاريُّ، ك: الطِّبّ، ب: الشِّفاء في ثلاثٍ، ح: (٦٨١).
- (٢) قولُه: «من اكتوى»: (أي: بالغ في أسباب الصِّحّة إلى أنْ اكتوى من غير ضرورة ملجئة). كذا في «المرقاة». م
- (٣) قولُه: «فقد بَرِئَ من التَّوكُّل»: (اعلم بأنَّ الأسبابَ المزيلةَ للضَّرر تنقسمُ إلى مقطوعِ به: كالماء المزيل لضرر العطش، والخبز المزيل لضرر الجوع، وإلى مظنونٍ: كالفصد، والحجامة، وشرب المسهل، وسائر أبواب الطَّبُ؛ أعني: معالجة البرودة بالحوارة، ومعالجة الحرارة بالبرودة، وهي الأسبابُ الظّاهرةُ في الطِّبِّ، وإلى موهوم: كالكيِّ، والرُّقية.

وأمّا المقطوعُ به فليس تركُه من التَّوكُّل، بل تركُه حرامٌ عند خوف الموت، وأمّا الموهومُ فشرطُ التَّوكُّل تركُه إذ به وَصَفَ رسولُ الله ﷺ المتوكِّلين، وأمّا الدَّرجةُ المتوسِّطةُ وهي المظنونةُ، كالمداواة بالأسباب الظّاهرة عند الأطبّاء، ففعلُه ليس مناقضًا للتَّوكُّل، بخلاف الموهوم، وتركُه ليس محظورًا، بخلاف المقطوع به، بل قـد يكونُ أفضلَ من فعله في بعض=

التَّوَكُّل»، رواه أَحْمَدُ، وَالتّرمذيُّ، وَابْنُ ماجه(١).

٥٧٣٦ وَعَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ: «رُمِي أَبِي يَوْمَ الْأَحْزَابِ عَلَى أَكْحَلِهِ، فَكَوَاهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ»، رواه مسلم (٢).

٥٧٣٧ ـ وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: «رُمِيَ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ ﷺ فِي أَكْحَلِهِ، فَحَسَمَهُ النَّبِيُ ﷺ بِيَدِهِ بِمِشْقَصِ، ثُمَّ وَرِمَتْ، فَحَسَمَهُ النَّانِيَةَ»، رواه مسلمٌ (٣).

٥٧٣٨ ـ وَعَنْ أَنَسٍ عَهِهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَوَى أَسْعَدَ بْنَ زُرَارَةَ مِنَ الشَّوْكَةِ»، رواه التّرمذيُّ (١٠).

٥٧٣٩ ـ وعن جابر ﷺ قَالَ: «بَعَثَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَى أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ طَبِيبًا، فَقَطَعَ مِنْهُ عِرْقًا، ثُمَّ كَوَاهُ عَلَيْهِ»، رواه مسلمٌ(٥٠).

٠٤٠ - وَعَنْ عَائِشَةَ هِ وَرَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ هِ عَنْ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ قَالَ: «الْحُمَّى مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ،

⁼ الأحوال، وفي حقّ بعض الأشخاص فهو على درجة بين الدَّرجتين. كذا في «الفصول العمادية» في الفصل الرابع والثلاثين). كذا في «العالمگيرية». م

⁽١) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الطَّبِّ، ب: ما جاءَ في كراهية الرُّقية، ح: ٢٠٥٥، وقالَ: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)، وأبنُ ماجه، أبواب الطِّبِّ، ب: الكيِّ، ح: (٣٤٨٩)، وأحمدُ، ح: (١٨١٨٠).

⁽٢) مسلمٌ، ك: السَّلام، ب: لكلِّ داءِ دواءٌ واستحبابُ التَّداوي، ح: (٥٧٤٧). قولُه: «أكحَلِه» قالَ المُنتَجِّدُ: هو العرقُ في الدِّراع يفصَدُ، وقالَ الخليلُ: هو عرقُ الحياة، يقالُ: هو نهرُ الحياة، ففي كلَّ عضوِ شعبةٌ منه، وله فيها اسمٌ منفردٌ، فإذا قُطِعَ في اليد لم يرقأ الدَّمُ، وقالَ غيرُه: هو عرقٌ واحدٌ يقالُ له في اليد: الأححلُ، وفي الفخذ النَّسا، وفي الظهر الأبهرُ.

⁽٣) مسلم، ك: السَّلام، ب: لكلِّ داء دواءٌ واستحباب التَّداوي، ح: (٥٧٤٨).

⁽٤) التِّرمذيُّ، أبواب الطِّبّ، ب: ما جاءَ في الرُّخصة في ذلك، ح: (٢٠٥٠)، وصحَّحَه ابنُ حبّان، ح: (٦٠٨٠)، وقالَ التِّرمذيُّ: (وهذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

⁽٥) مسلمٌ، ك: السَّلام، ب: لكلِّ داءٍ دواءٌ واستحباب التَّداوي، ح: (٥٧٤٥).

فَابْرُدُوهَا(١) بِالْمَاءِ»، متَّفقٌ عليه(٢).

٧٤١ - وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿ لَا تُكْرِهُوا مَرْضَاكُمْ عَلَى الطَّعَامِ؛ فَإِنَّ اللهَ يُطْعِمُهُمْ وَيَسْقِيهِمْ ﴾، رواه التِّرمذيُّ، وَابْنُ ماجه (٣).

٧٤٧ ـ وَعَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكِ الْأَشْجَعِيِّ ﷺ قَالَ: كُنَّا نَرْقِي فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، كَيْفَ تَرَى فِي ذَلِكَ؟ فَقَالَ: «اعْرِضُوا عَلَيَّ رُقَاكُمْ، لَا بَأْسَ بِالرُّقَى مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ شِرْكٌ»، رواه مسلمٌ (١٠).

٣٤٣ - وفي روايةٍ لمالكِ(٥): أَنَّ أَبَا بَكْرِ الصِّدِّيقَ ﴿ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ ﴿ وَهِي تَشْتَكِي وَيَهُودِيَّةٌ تَرْقِيهَا، فَقَالَ أَبُو بَكْرِ: «ارْقِيهَا بِكِتَابِ اللهِ».

قالَ محمدٌ: ﴿وبهذا نَاخِذُ، لا بأسَ بالرُّقي بما كانَ (٢) في القرآنِ وما كَانَ مِنْ ذِكْرِ اللهِ، فَأَمَّا مَا كَانَ لا

⁽١) قولُه: «فابردوها بالماء»: (قالَ النَّوويُّ: «ابردوها بالماء» ليس فيه ما يبيِّنُ صفتَه وحالتَه، والأطبّاءُ يسلِّمون أنَّ الحمى الصَّفراويَّة يبردُ صاحبُها بسقي الماء البارد الشَّديد البرودة، ويسقونه الثَّلج، ويغسلون أطرافه بالماء البارد، فلا يبعدُ أنَّه ﷺ أرادَ هذا النَّوعَ من الحمّى، والغسلُ نحوُ ما قالوه، فلم يبقَ للملحد المعترض إلّا اختراعُه الكذبَ). كذا في «المرقاة». م

⁽٢) البخاريُّ، ك: الطِّبّ، ب: الحمّى من فيح جهنَّمَ، ح: (٥٧٢٥)، مسلمٌ، ك: السَّلام، ب: لكلِّ داءِ دواءٌ واستحبابُ التَّداوي، ح: (٥٧٥٥).

⁽٣) التَّرمذيُّ، أبوابُ الطَّبّ، ب: لا تُكرهوا مرضاكم على الطَّعام والشَّراب، ح: (٢٠٤٠)، وابنُ ماجه، أبواب الطَّبّ، ب: لا تُكرهوا المريضَ على الطَّعام، ح: (٣٤٤٤)، وقالَ التَّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ)، وصحَّحَه الحاكمُ، ووافقَه النَّهيمُ (١٢٩٦).

⁽٤) مسلم، ك: السَّلام، ب: لا بأسَ بالرُّقى ما لم يكن فيه شرك، ح: (٥٧٣٢).

⁽٥) مالكٌ ت الأعظميّ (٣٤٧٢)، وابنُ أبي شيبةَ، ك: الطّبّ، ب: في المريض ما يرقى به، وما يعوذُ به، ح: (٢٤٠٤٧).

⁽٦) قولُه: «بما كان في القرآن»: (أي: بآياته وحروفه، كذا مطلقُ الذِّكر بشرط أنْ يكونَ بلسانٍ عربيَّ أو غيره، ويعرفُ معناه، وكذا يجوزُ أنْ يكتبَ شيءٌ من القرآن أو غيره على شيءٍ ويغسلَ به ويسقى المريضُ، ولآيات الشَّفاء الواردة في القرآن، والقرآنُ كلُّه شفاءٌ، ولسورة الفاتحة في هذا الباب تأثيرٌ بليغٌ مُجرَّبٌ، وأمّا ما كان لا يُعرفُ معناه، بأنْ يكونَ فيه ألفاظٌ مجهولةُ المعنى غريبةُ المبنى، فلا يجوزُ أنْ يُرقى به؛ لاحتمال أنْ يكونَ فيه كلمةٌ كفر أو شركٍ ممّا=

يُعْرَفُ مِنْ كَلامِ فَلا يَنْبَغِي أَنْ يُرقَى بِهِ(١).

٥٧٤٤ ـ وَعَنْ عَائِشَةً ﴿ قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: «هَلْ رُئِي، أَوْ كَلِمَةً غَيْرَهَا، فِيكُمُ الْمُغَرِّبُونَ؟» قُلْتُ: وَمَا الْمُغَرِّبُونَ؟ قَالَ: «الَّذِينَ يَشْتَرِكُ فِيهِمُ الْجِنُّ»، رواه أبو داودَ^(٢).

٥٧٤٥ ـ وَعَنْ جَابِرِ ﷺ قَالَ: «سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ^(٣) النَّشْرَةِ، فَقَالَ: هُوَ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ»، رواه أبو داودَ^(١).

٥٧٤٦ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ الرُّقَى، فَجَاءَ آلُ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّهُ كَانَتْ عِنْدَنَا رُقْيَةٌ نَرْقِي بِهَا مِنَ الْعَقْرَبِ، وَإِنَّكَ نَهَيْتَ عَنِ الرُّقَى، قَالَ: فَعَرَضُوهَا عَلَيْهِ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّهُ كَانَتْ عِنْدُنَا رُقْيَةٌ نَرْقِي بِهَا مِنَ الْعَقْرَبِ، وَإِنَّكَ نَهَيْتَ عَنِ الرُّقَى، قَالَ: فَعَرَضُوهَا عَلَيْهِ، فَقَالَ: «مَا أَرَى بَأْسًا مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَنْفَعَ أَخَاهُ فَلْيَنْفَعْهُ»، رواه مسلمٌ (٥٠).

٧٤٧ - وَعَنْ عَلِيٍّ هِ فَالَ: بَيْنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ يُصَلِّي، فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى الْأَرْضِ فَلَدَغَتْهُ عَقْرَبٌ، فَتَنَاوَلَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ بِنَعْلِهِ فَقَتَلَهَا، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «لَعَنَ اللهُ الْعَقْرَبَ مَا تَدَعُ مُصَلِّيًا، وَلَا غَيْرَهُ أَوْ نَبَيْا أَو غَيْرَهُ، ثُمَّ دَعَا بِمِلْحِ وَمَاءٍ فَجَعَلَهُ فِي إِنَاءٍ، ثُمَّ جَعَلَ يَصُبُّهُ عَلَى إِصْبَعَهِ حَيْثُ لَدَغَتْهُ وَيَمْسَحُهَا، وَيُعَوِّذُهَا

⁼ يتضمَّنُه رُقى أكثر أرباب الرُّقى، إلّا أنْ يكونَ عُرِضَ على النَّبِيِّ ﷺ وأجازَه، وزيادةُ التَّفصيل في هذا البحث في «مدارج النُّبوَّة»، و«المواهب المدنية» وشرحه، و«الحصن الحصين» وشرحه). كذا في «التَّعليق الممجَّد». م

⁽١) التَّعليقُ الممجَّدُ على موطَّأ محمَّدٍ (٣/ ٣٨٢).

 ⁽۲) أبو داود، ك: الأدب، ب: في الصبئ يولدُ فيؤذّنُ في أذنه، ح: (٥١٠٧)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «الهداية» (٤/ ٢٨٢).
 وفي «تحفة الأبرار شرح مصابيح السُّنّة» (٣/ ١٨٠): «المغرّبون» بتشديد الرّاء وكسرها: المبتعدون عن ذكر الله تعالى عند الوقاع حتى شاركَ فيهم الشيطانُ.

⁽٣) قولُه: «عن النُّشرة... إلخ»: قالَ في «بذل المجهود»: وإنّما أرادَ بها النَّوعَ الذي كان أهلُ الجاهلية يعالجون به، ويزعمون أنَّه يشفيهم من مرضهم، ويكونُ فيها من الألفاظ الشِّركيّة. م

⁽٤) أبو داودَ، ك: الطّبّ، ب: في النُّشرة، ح: (٣٨٦٨)، وأحمدُ (١٤١٣٥)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «الهداية» (٤/ ٢٧٩).

⁽٥) مسلمٌ، ك: السَّلام، ب: استحباب الرُّقية من العين، ح: (٥٧٣١).

بِالْمُعَوِّذَتَيْنِ»، رواه الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ»(١).

٥٧٤٨ ـ وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ ﴿ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَتَعَوَّذُ مِنَ الجَانِّ وَعَيْنِ الإِنْسَانِ حَتَّى نَزَلَتِ المُعَوِّذَتَانِ، فَلَمَّا نَزَلَتَا أَخَذَ بِهِمَا وَتَرَكَ مَا سِوَاهُمَا»، رواه الترمذي، وَابْنُ ماجه (٢).

٧٤٩ _ وَعَن الشَّفاءِ بنت عبدالله ﷺ قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَنَا عِنْدَ حَفْصَةَ فَقَالَ: «أَلا تُعَلِّمِينَ (٣) هَذِهِ رُقْيَةَ النَّمْلَةِ كَمَا (٤) عَلَّمْتِيهَا الْكِتَابَةَ »، رواه أبو داود (٥).

• ٥٧٥ ـ وعَنْ عَائِشَةَ ، ﴿ مَا لَتُ : ﴿ أَمَرَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ أَوْ أَمَرَ أَنْ يُسْتَرَّقَى مِنَ العَيْنِ ، متَّفَقٌ عليه (٦).

١٥٧٥ - وفي رواية لمالك (٧٠: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ دَخَلَ بَيْتَ أُمَّ سَلَمَةَ وَفِي الْبَيْتِ صَبِيٍّ يَبْكِي، فَذَكَرُوا أَنَّ بِهِ الْعَيْنَ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿ أَفَلا تَسْتَرْقُونَ لَهُ مِنَ الْعَيْنِ؟ ».

قَالَ مُحَمَّدٌ: وَبِهِ نَأْخُذُ، لا نَرَى بِالرُّقْيَةِ بَأْسًا إِذَا كَانَتْ مِنْ ذِكْرِ اللهِ تَعَالَى.

(١) البيهقيُّ في «الشُّعب» برجالِ ثقاتٍ واللَّفظُ له، ح: (٢٣٤٠)، وهو في «مصنَّف ابن أبي شيبةً» ح: (٢٤٠١٩).

⁽٢) التَّر مذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الطِّبّ، ب: ما جاءَ في الرُّقية بالمعوَّذتين، ح: (٢٠٥٨)، وقالَ: «وهذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ» والنَّسائيُ، ك: الاستعاذة، ب: الاستعاذة من عين الجانِّ، ح: (٤٩٤).

⁽٣) قولُه: «ألا تعلَّمين هذه رقية النَّملة»: قالَ في «بذل المجهود»: النَّملةُ بفتح النون وسكون الميم، وهي قروحٌ تخرجُ في الجنب أو الجنبين، ورقيةُ النَّملة كلامٌ كانت نساءُ العرب تستعملُه يعلمُ كلُّ من سمعَه أنَّه كلامٌ لا يضرُّ ولا ينفعُ، وهي أنْ يقالَ: العروسُ تحتفلُ، وتختضبُ، وتكتحلُ، وكلَّ شيءٍ تفتعلُ، غيرَ أنْ لا تعصيَ الرَّجلَ. م

⁽٤) قولُه: «كما علَّمتيها الكتابةَ»: (فيه دليلٌ على جوازِ تعلُّم النِّساء الكتابةَ، وأمّا حديثُ: «لا تعلِّموهنَّ الكتابة»، فمحمولٌ على من يخشى في تعليمها الفساد). كذا في «بذل المجهود». م

⁽٥) أبو داود، ك: الطِّب، ب: ما جاء في الرُّقى، ح: (٣٨٨٧)، وأحمدُ، ح: (٢٧٠٩٥).

⁽٦) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الطِّب، ب: رقية العين، ح: (٥٧٣٨)، ومسلمٌ، ك: السَّلام، ب: استحباب الرُّقية من العين والنَّملة والحُمَة والنَّظرة، ح: (٥٧١٩).

 ⁽٧) مالكٌ مرسلًا عن عروة بن الزُّبير في «الموطّأ» رواية محمَّد بن الحسن، ح: (٨٧٦)، وهو في «مصنَّف ابن أبي شيبةً»
 ح: (٢٤٠٥٨)، ورجالُه ثقاتٌ.

٥٧٥٢ ـ وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ﴿ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ رَأَى فِي بَيْتِهَا جَارِيَةً فِي وَجْهِهَا سَفْعَةٌ تَعْنِي صُفْرَةً، فَقَالَ: «اسْتَرْقُوا لَهَا، فَإِنَّ بِهَا النَّطْرَةَ»، متَّفقٌ عليه(١).

٧٥٣ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا (٢) رُقْيَةَ إِلَّا مِنْ عَيْنٍ أَوْ حُمَةٍ »، رواه أَحْمَدُ، وَالتِّرمذيُّ، وَأبو داودَ (٣).

٤ ٥٧٥ ـ ورواه ابنُ ماجه عَنْ بُرَيْدَةَ ﷺ 🚯 (١٠).

٥٧٥٥ ـ وَعَنْ أَنْسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا رُفْيَةَ إِلَّا مِنْ عَيْنٍ، أَوْ حُمَةٍ، أَوْ دَمٍ يَرْقَأُ»، رواه أبو داودَ^(٥).

٥٧٥٦ ـ وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: «رَخَّصَ^(١) رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي الرُّقْيَةِ مِنَ الْعَيْنِ وَالْحُمَةِ وَالنَّمْلَةِ»، رواه مسلمٌ (٧).

⁽١) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الطِّبّ، ب: رقية العين، ح: (٥٧٣٩)، ومسلمٌ، ك: السَّلام ب: الرُّقية من العين والنَّملة والحُمَة والحُمَة والنَّظرة، ح: (٥٧٢٥).

⁽٢) قولُه: «لا رقية إلّا من عينٍ أو حُمَةٍ»: (في «شرح السُّنّة»: لم يرد به نفي جواز الرُّقية من غيرهما، بل تجوزُ الرُّقية بذكر الله تعالى في جميع الأوجاع، ومعنى الحديث: لا رقية أولى وأنفعُ من رقيتهما، كما تقولُ: لا فتى إلّا عليٌّ، ولا سيفَ إلا ذو الفقار). كذا في «المرقاة». م

⁽٣) البخاريُّ، ب: من اكتوى أو كوى غيرَه، ح: (٥٧٠٥).

⁽٤) ابنُ ماجه، أبواب الطِّبّ، ب: ما رَخَّصَ فيه من الرُّقى، ح: (١٣ ٥٥)، وصحَّحَه مسلمٌ، ك: الإيمان، ب: الدَّليل على دخول طوائف من المسلمين الجنَّة، ح: (٥٢٧).

⁽٥) أبو داود، ك: الطِّب، ب: ما جاء في الرُّقى، ح: (٣٨٨٩)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «الهداية» (٤/ ٢٨٠).

⁽٦) قولُه: «رخَّصَ رسولُ الله ﷺ في الرُّقية... إلخ»: (قالَ التُّوربشتيُّ: الرُّخصةُ إِنَّما تكونُ بعد النَّهي، وكانَ ﷺ قد نهى عن الرُّقى لما عسى أنْ يكونَ فيها من الألفاظ الجاهليّة، فانتهى النّاسُ عن الرُّقى، فرخَّصَ لهم فيها إذا عريَت عن الألفاظ الجاهليّة). كذا في «المرقاة». م

⁽٧) مسلمٌ، ك: السَّلام، ب: استحباب الرُّقية من العين والنَّملة، ح: (٥٧٣٢)، وأخرجَه البخاريُّ بلفظِ آخر، ك: الطِّب،=

٥٧٥٧ - وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ ﴿ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ وَلَدَ جَعْفَرٍ تُسْرِعُ إِلَيْهِمُ العَيْنُ الْفَدْرَ لَسَبَقَتْهُ العَيْنُ »، رواه أَحْمَدُ، وَالتَّرمذيُّ، وَابْنُ مَاجِهُ().

٥٧٥٨ ـ وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ عَنِ النَّبِيِّ عَلِيْهُ قَالَ: «الْعَيْنُ حَقَّ، فَلَوْ كَانَ شَيْءٌ سَابَقَ الْقَدَرِ سَبَقَتْهُ الْعَيْنُ، وَإِذَا اسْتُغْسِلْتُمْ فَاغْسِلُوا»، رواه مسلمٌ (٢).

⁼ ب: ذات الجَّنب، برقم: (٥٧١٩) عن أنس بن مالكِ، قالَ: «أذِنَ رسولُ الله ﷺ لأهل بيتٍ من الأنصار أنْ يرقوا من الحُمَة والأُذُن».

⁽١) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الطِّبّ، ب: ما جاءَ في الرُّقية من العين، ح: (٢٠٥٩)، وأحمدُ، ح: (٢٧٤٤٧)، وقالَ التِّرمذيُّ: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

 ⁽۲) مسلم، ك: السلام، ب: الطب والمرض والرُّقى، ح: (۵۷۰۲).
 وفي «اللَّمعات» (٧/ ٤٨٨): وقولُه: «فلو كان شيءٌ سابق القدرَ سبقته العينُ»؛ أي: ولو كان شيءٌ مضرًا ومهلكًا بغير قضاء الله وقدره لكان العينَ، والمرادُ المبالغةُ في شدّة ضررها على تقدير فرض المحال.

⁽٣) قولُه: «فغسلَ له عامرٌ... إلخ»: ذكرَه في «ردِّ المحتار» أيضًا.

⁽٤) موطّأُ مالكِ ت الأعظميّ، ك: العين، ب: الوضوء من العين، ح: (٣٤٦٠)، وابنُ ماجه، ك: الطّبّ، ب: العين، ح: (٣٥٠٩).

وفي «المفاتيح في شرح المصابيح» (٥/ ٨٥): قولُه: «ما رأيتُ كاليوم، ولا جلدَ مخبّاةٍ»، تقديرُ هذا الكلام: ما رأيتُ

وَرُواه مَالِكُ (١١)، وَفِي رِوَايَتِهِ: قَالَ: «إِنَّ الْعَيْنَ حَقٌّ، تَوَضَّأْ لَهُ».

٥٧٦٠ وَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِاللهِ بْنِ مَوهبٍ، قَالَ: أَرْسَلَنِي أَهْلِي إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ ﴿ وَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِاللهِ بْنِ مَوهبٍ، قَالَ: أَرْسَلَنِي أَهْلِي إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ ﴿ وَعَنْ أَوْ شَيْءٌ بَعَثَ إِلَيْهَا مِخْضَبَهُ، فَأَخْرَجَتْ إِلَيْنَا شَعَرًا مِنْ شَعَرِ النَّبِيِّ ﷺ مَخْضُوبًا ﴾، فَاطَّلَعْتُ فِي الْجُلْجُلِ فَرَأَيْتُ شَعَرَاتٍ حَمْرَاءَ، رواه البخارِيُّ (٢). وَكَانَتْ تُمْسِكُهُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ مَخْضُوبًا ﴾، فَاطَّلَعْتُ فِي الْجُلْجُلِ فَرَأَيْتُ شَعَرَاتٍ حَمْرَاءَ، رواه البخارِيُّ (٢). وَكَانَتْ تُمْسِكُهُ إِنْ جُلْجُلِ مِنْ فِضَةٍ، فَخَضْخَضَتْهُ لَهُ، فَشَرِبَ مِنْهُ ٢٣).

٥٧٦١ - وَعَنْ زَيْنَبَ امْرَأَةِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ [أَنَّ عَبْدَ اللهِ رَأَى فِي عُنْقِي خَيْطًا، قَالَ: مَا هَذَا الْخَيْطُ؟ قَالَتْ: قُلْتُ: خَيْطٌ أُرْقِيَ لِي فِيهِ، قَالَتْ: فَأَخَذَهُ فَقَطَعَهُ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ آلَ عَبْدِ اللهِ لَأَغْنِيَاءُ عَنِ الشِّرْكِ]،

جلد رجل ولا جلد مخبّاةٍ مثل الجلدِ الذي رأيتُه اليومَ؛ يعني: جلدَ سهل بن حنيفٍ، فإنَّ جلدَه كان لطيفًا/ (
 «المخبّاةُ»: المرأةُ المخدَّرةُ، وهي التي تجلسُ في البيت خلفَ السَّتر.

[«]فلُبِطَ سهلٌ»؛ أي: سقطَ على الأرض من تأثير عين عامر.

[«]هل تتَّهمون»؛ أي: هل تظنُّون من أصابَه بالعين؟

[«]علام»؛ أي: لم، وأصلُه: علاما، سقطَت الألف لأنَّ (ما) للاستفهام إذا دخلَت على حروف الجرِّ جازَ إسقاطُ ألفها.

[«]ألا برَّكتَ؟»؛ يعني: هلَّا قلتَ: باركَ اللهُ عليك؛ يعني: منْ رأى شيئًا يَحسُنُ في نظره فليقل: باركَ اللهُ عليك؛ كي لا تؤثِّرَ فيه.

[«]فراحَ مع النّاس»؛ أي: فلمّا صبَّ على سهل ذلك الماء شُفي وذهبَ مع النّاس.

وهذا الحديثُ يدلُّ على أنَّ من أصابَ أحدًا بعينه فالسنَّةُ فيه: أنْ يغسلَ هذه الأعضاءَ المذكورةَ، ويصبَّ الماءَ المغسولَ به أعضاءُه على الذي أصابته العينُ ليراً بإذن الله تعالى.

واختُلفَ في داخلة الإزار؛ قيلَ: المرادُ منه: الذَّكرُ، وقيلَ: المرادُ منه: الفخذُ، قالَ أبو عبيدٍ: المرادُ منه الجانبُ الذي يلى الجسدُ من الإزار، يغسلُ منه الطَّرفَ الأيمنَ.

⁽١) الموطّأُ ت الأعظميّ، ك: العين، ب: الوضوء من العين، ح: (٩٥٩)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «الهداية» (٤/ ٢٨٢).

⁽٢) البخاريُّ، ك: اللِّباس، ب: ما يُذكرُ في الشَّيب، ح: (٥٨٩٦).

⁽٣) يُنظرُ: «مسند ابن راهويه» (١٩١٣) و«دلائل النُّبوّة» للبيهقيّ (١/ ٢٣٦) و«جامع الأصول» (٤/ ٧٤١).

سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ يَقُولُ: "إِنَّ الرُّقَى، وَالتَّمَائِمَ، وَالتَّوَلَةَ شِرْكٌ»، قَالَتْ: قُلْتُ: لِمَ تَقُولُ هَذَا؟ وَاللهِ لَقَدْ كَانَتْ عَيْنِي تَقْذِفُ وَكُنْتُ أَخْتَلِفُ إِلَى فُلَانِ الْيَهُودِيِّ يَرْقِينِي فَإِذَا رَقَانِي سَكَنَتْ، فَقَالَ عَبْدُاللهِ: إِنَّمَا لَقَدْ كَانَتْ عَيْنِي تَقْذِفُ وَكُنْتُ أَخْتَلِفُ إِلَى فُلَانِ الْيَهُودِيِّ يَرْقِينِي فَإِذَا رَقَانِي سَكَنَتْ، فَقَالَ عَبْدُاللهِ: إِنَّمَا ذَاكَ عَمَلُ الشَّيْطَانِ كَانَ يَنْخُسُهَا بِيَدِهِ فَإِذَا رَقَاهَا كَفَّ عَنْهَا، إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكِ أَنْ تَقُولِي كَمَا كَانَ رَسُولُ ذَاكَ عَمَلُ الشَّيْطَانِ كَانَ يَنْخُسُهَا بِيَدِهِ فَإِذَا رَقَاهَا كَفَّ عَنْهَا، إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكِ أَنْ تَقُولِي كَمَا كَانَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْكَ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْكِ أَنْ يَقُولُونَ شِفَاءً لِا يُغَادِرُ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ الللهُ عَلَى اللهُ ا

٥٧٦٢ ـ وَعَنْ عِيسَى بْنِ حَمْزَةَ (٤) قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَبْدِاللهِ بْنِ عُكَيْمٍ أَبِي مَعْبَدِ الجُهَنِيِّ أَعُودُهُ

قولُه: «فإنَّه مستحبٌّ»: (اعلم أنَّ للرُّقية أنواعًا، بعضها مأثورةٌ عن السَّلف، فقد رُويَ عن عائشة ﷺ: أنَّها كانَت لا ترى بأسًا أنْ يعوذ في الماء، ثمَّ يعالِجُ به المريضَ، وقالَ مجاهدٌ: لا بأسَ أنْ يَكتبَ القرآنَ، ويغسلَه، ويسقيه المريضَ، وأمرَ ابنُ عبّاسٍ رجلًا أنْ يكتبَ لامرأةٍ يعسرُ عليها الولادةُ آيتين من القرآن وكلماتٍ، ثمَّ يُغسلَ وتُسقى، وسُئلَ سعيدُ بنُ المسيِّب عن الصُّحف الصِّغار يكتبُ فيها القرآنُ يعلَّقُ على النِّساء والصِّبيان، فقالَ: لا بأسَ بذلك إذا جُعلَ في كبر من ورقٍ أو حديدٍ أو يخزِّرُ عليه، وقد رُويَ النَّفَثُ في الأحاديث المرفوعة). كذا في «المسوّى». م

- (٣) أبو داودَ، ك: الطّبّ، ب: في تعليق التّمائم، ح: (٣٨٨٣)، ابنُ ماجه، أبوابُ الطّبّ، ب: تعليق التّمائم، ح: (٣٥٣٠)، واللّفظُ لأبي داودَ إلّا السياقُ فلأحمدَ (٣٦١٥) وحسّنه ابنُ حجر في «الهداية» (٤/ ٢٧٨).
- (٤) كذا في «جامع الأصول» برقم: (٥٧٢٨) و «المشكاة» برقم: (٤٥٥٦)، وليس في رجال الكتب السِّنّة: عيسى بنُ حمزة، بل الصوابُ: عيسى بنُ عبد الرَّحمن بن أبي ليلي. ينظرُ: «جامع الأصول» تحقيقُ الأرنؤوط (٧/ ٥٧٥).

⁽۱) قولُه: «كانَ رسولُ الله ﷺ يقولُ: أذهب البأسَ... إلخ»: (قالَ في «التَّعليق الممجَّد»: وهذه الأدعيةُ الواردةُ في هذه الرَّواية وأمثالُها ممّا هو مذكورٌ في كتب الحديث وجمع كثيرًا منها صاحبُ «المواهب» وغيرُه من الأدوية الرُّوحانيّة الإلهيّة نافعةٌ جدًّا، بل لا أثرَ للأدوية الطبيعيّة تامًا بدونها، وقد جرَّبتُ نفعها وأخذتُ بحظّها، وقد عُرضَ لي مرّاتٍ أمراضٌ مهلكةٌ أعجزَت الأطباء، فعالجتُ بهذه، فكأنّي نشطتُ من عقالٍ، ولله الحمدُ على ذلك، ومنْ كَمُلَ إيمانُه وحَسُنَ اعتقادُه وجدَ مثلَ ما وجدته). م

⁽٢) قالَ في «المسوّى» (١/ ٣٧٨): (اختلفَت الأحاديثُ في الاسترقاء، ووجهُ الجمع أنْ يحملَ الأحوالَ المتغايرةَ فالمنهيُّ من الرُّقى ما كانَ فيه شركٌ، أو كان يُذكرُ فيه مَردةُ الشَّياطين، أو ما كان منها بغير لسان العرب ولا يدرى ما هو، ولعلَّه يدخلُ فيه سحرٌ أو كفرٌ، وأمّا ما كان بالقرآن وبذكر الله تعالى فإنَّه مستحبٌّ).





وَبِهِ حُمْرَةٌ، فَقُلْنَا: أَلَا تُعَلِّقُ شَيْئًا؟ قَالَ: المَوْتُ أَقْرَبُ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ النَّبِيُ ﷺ: «مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا وُكِلَ إِلَيْهِ»(١)، رواه أبو داود (١).

٧٦٣ - وَعَنْ عَبْدِاللهِ بْنَ عَمْرِو ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا أَبَالِي ٣) مَا أَتَيْتُ إِنْ أَنَا شَرِبْتُ تِرْيَاقًا، أَوْ تَعَلَّقْتُ تَمِيمَةً، أَوْ قُلْتُ الشَّعْرَ مِنْ قِبَل نَفْسِي»، رواه أبو داود ٤٠٠.



(١) وقالَ في «الدُّرِّ المختار» (٦/ ٣٦٣): وفي «المجتبى»: «التَّميمةُ المكروهةُ ما كان بغير العربية».

قولُه: (التَّميمةُ... إلخ): وفي «الشِّلبيِّ» عن ابن الأثير: التَّمائمُ جمعُ تميمةٍ، وهي خرزاتٌ كانَت العربُ تعلِّقُها على أولادهم، يتَّقون بها العينَ في زعمهم، فأبطلَها الإسلامُ. اه.

ولا بأسَ بأنْ يَشدَّ الجُنُبُ والحائضُ التَّعاويذَ على العضد إذا كانَت ملفوفة. التقطتُه من «ردِّ المحتار». م

- (٢) التّرمذيُّ مرسلًا، أبواب الطِّب، ب: ما جاءَ في كراهية التَّعليق، ح: (٢٠٧٢)، وعزاه ابنُ الأثير إلى أبي داودَ، ولم نجده عنده، ورواه النَّسائيُّ بأطولَ من هذا في باب الحكم في السَّحرة برقم: (٢٠٧٩) من حديث أبي هريرة أنَّ رسولَ الله ﷺ قالَ: «منْ عقدَ عقدة، ثمَّ نفثَ فيها، فقد سحرَ، ومن سحرَ فقد أشركَ، ومن تعلَّقَ بشيءٍ وُكِّلَ إليه» وهو حديثٌ حسنٌ شواهده.
- (٣) قولُه: «ما أبالي ما أتيتُ... إلخ»: قالَ ابنُ الملك: يعني: أنَّ إنشاءَ الشِّعر حرامٌ عليَّ، وكذا شربُ التَّرياق وتعليقُ التَّمائم حرامان عليَّ، وأمّا في حقِّ الأمّة، فالتمائمُ وإنشاءُ الشِّعر غيرُ حرامٍ إذا لم يكنْ فيه كذبٌ ولا هجو مسلمٍ أو شيءٌ من المعاصي، وكذا التَّرياقُ الذي ليس فيه محرَّمٌ شرعًا من لحوم الأفاعي والخمر ونحوه. كذا في «المرقاة». م
 - (٤) أبو داودَ، ك: الطِّبّ، ب: في الترياق، ح: (٣٨٦٩)، وأحمدُ (٢٥٦٥) وحسَّنَه ابنُ حجرِ في «الهداية» (٤/ ٢٧٩).



٧٦٤ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا طِيرَةَ، وَخَيْرُهَا الْفَأْلُ»، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ عَلَيْهُ مَ مَتَّفَقٌ عليه (٢).

٥٧٦٥ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: (كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَتَفَاءَلُ وَلا يَتَطَيَّرُ، وَيُعْجِبُهُ الاسْمُ الْحَسَنُ)، رواه الإمام أحمد في «مسندِه» بسندٍ حسنِ، والبغويُّ في «شَرْح السُّنَّةِ»(٣).

٧٦٦٥ - وَعَنْ أَنسٍ هِ : أَنَّ النَّبِيَ ﷺ كَانَ يُعْجِبُهُ إِذَا خَرَجَ لِحَاجَتِهِ أَنْ يَسْمَعَ: (يَا رَاشِدُ، يَا نَجِيحُ)، رواه التِّرمذيُّ (٤).

⁽۱) قولُه: «قال: الكلمةُ الصَّالحةُ يسمعُها أحدُكم»؛ (أي: على قصد التَّفاؤل، كطالبِ ضالَّةِ: يا واجدُ، وكتاجرِ: يا رزَّاقُ، وكمسافرِ: يا سالمُ، وكخارجِ لحاجةٍ: يا نجيحُ، وكَغَازِ: يا منصورُ، وكحاجِّ: يا مبرورُ، وكزائرِ: يا مقبولُ، وأمثالُ ذلك، ومعنى التَّر خيص في الفأل والمنع من الطِّيرة: هو أنَّ الشَّخصَ لو رأى شيئًا وظنَّه حسننا وحرَّضه على طلب حاجته؛ فليفعلُ ذلك، وإذا رأى ما بعده مشؤومًا، ويمنعه من المضيِّ إلى حاجته؛ فلا يجوز قبولُه، بل يمضي لسبيله، فإذا قبل وانتهى عن المضيِّ في طلب حاجته؛ فهو الطِّيرة؛ لأنَّها اختصَّتْ أنْ تستعملَ في الشُّؤم)، كذا في «عمدة القاري» و«المرقاة». م

⁽٢) البخاريُّ، ك: الطِّبِّ، ب: الفأل، ح: (٥٧٥٥)، ومسلمٌ، ك: السَّلام ب: الطِّيرة والفأل وما يكون فيه من الشُّؤم، ح: (٥٧٩٨).

⁽٣) أحمدُ، ح: (٢٣٢٨)، وقال الهيثميُّ: (رواه أحمدُ والطَّبرانيُّ وفيه ليثُ بن أبي سليم، وهو ضعيفٌ بغير كذبٍ)، «المجمع»: (٨/ ٤٧).

⁽٤) التّرمذيُّ، أبواب السّير، ب: ما جاء في الطّيرة، ح: (١٦١٦)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ).

٧٦٧٥ ـ وَعَنْ بُرَيْدَةَ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَ ﷺ كَانَ لَا يَتَطَيَّرُ مِنْ شَيْءٍ، وَكَانَ إِذَا بَعَثَ عَامِلًا سَأَلَ عَنِ اسْمِهِ، فَإِذَا أَعْجَبَهُ اسْمُهُ؛ فَرِحَ بِهِ وَرُبِّيَ بِشْرُ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ، وَإِنْ كَرِهَ اسْمَهُ (١) وُرُبِي كَرَاهِيَةُ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ، وَإِذَا كَخَبَهُ اسْمَهَا؛ فَرِحَ وَرُبِي بِشْرُ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ، وَإِنْ كَرِهَ اسْمَهَا؛ رُبِّي دَخَلَ قَرْيَةً؛ سَأَلَ عَنِ اسْمِهَا، فَإِنْ أَعْجَبَهُ اسْمُهَا؛ فَرِحَ وَرُبِي بِشْرُ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ، وَإِنْ كَرِهَ اسْمَهَا؛ رُبِّي كَرَاهِيَةُ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ، وَإِنْ كَرِهَ اسْمَها؛ رُبِّي كَرَاهِيَةُ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ، وَإِنْ كَرِهَ اسْمَها؛ وَرَائِي بِشُرُ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ، وَإِنْ كَرِهَ اسْمَها؛ رُبِي كَرَاهِيَةُ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ، وَإِنْ كَرِهَ اسْمَها؛ وَرَائِي بِشُرُ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ، وَإِنْ كَرِهَ اسْمَها؛ وَرَائِي بِشُو

٧٦٨ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ عَامِرٍ ﴿ مَا اللَّهُمَّ لَا يَأْتِي بِالْحَسَنَاتِ إِلَّا أَنْتَ، وَلَا يَدْفَعُ السَّيْنَاتِ إِلَّا أَنْتَ، وَلَا عُوْدَ إِلَّا بَكَ، رواه أبو داود ٣٠.

٧٦٩ - وَعَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «الطِّيرَةُ (١) شِرْكٌ، قَالَهُ ثَلَاقًا، وَمَا مِنَّا إِلَّا، وَلَكِنَّ اللهَ يُذْهِبُهُ بِالتَّوكُّل»، رواه أبو داودَ، وَالتّرمذيُّ (٥)، وَقَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ: كَانَ

⁽۱) قولُه: «وإنْ كَرِهَ اسمَه... إلخ»: قال ابن الملَك: (فالسُّنَة أنْ يختار الإنسانُ لولده وخادمه من الأسماء الحسنة، فإنَّ الأسماء المكروهة قد توافق القدر، كما لو سمَّى أحدٌ ابنه بخسارٍ، فربَّما جرى قضاء الله بأنْ يلحق بذلك الرَّجل أو ابنه خسارٌ، فيعتقدَ بعض النَّاس أنَّ ذلك بسبب اسمِه، فيتشاءمون ويحترزون عن مجالسته ومواصلته، وليس في الحديث أنَّه كان يتطيَّر بالأسماء القبيحة كما يوهمه إيراده في هذا الباب، فإنَّ محلَّه باللُ الأسماء، وكان المصنَّف راعى صدر الحديث فأورده اعتمادًا على دلالته نفى التَّطيُّر مطلقًا)، التقطّه من «المرقاة». م

⁽٢) أبو داود واللَّفظ له، ك: الكهانة والتَّطيُّر، ب: في الطِّيرة، ح: (٣٩٢٠)، والنَّسائيُّ في «الكبرى» ح: (٨٧٧١)، وحسَّنه ابن حجر في «الهداية»: (٢/ ٢٩٠).

⁽٣) أبو داود، ك: الكهانة والتَّطيُّر، ب: في الطِّيرة، ح: (٣٩١٩)، قال الرُّباعيُّ: (رواه أبو داودَ مرسلًا بإسنادِ صحيحٍ)، «فتح الغفار»: (٤/ ٢٠٠٨).

⁽٤) قولُه: «الطّيرة شركٌ»؛ (أي: لاعتقادهم أنَّ الطّيرة تجلب لهم نفعًا، أو تدافع عنهم ضرَّا، فإذا عملوا بموجبها؛ فكأنَّهم أشركوا بالله في ذلك، ويسمَّى شركًا خفيًّا، وقال شارحٌ: يعني: من اعتقد أنَّ شيئًا سوى الله ينفعُ أو يضرُّ بالاستقبال؛ فقد أشركوا بالله في ذلك، ويسمَّى شركًا خفيًّا، وقال شارحٌ: يعني: من اعتقد أنَّ شيئًا سوى الله ينفعُ أو يضرُّ بالاستقبال؛ فقد أشركُ؛ أي: شركًا جليًّا)، كذا في «المرقاة». م

⁽٥) أبو داودَ واللَّفظ له، ك: الكهانة والتَّطيُّر، ب: في الطِّيرة، ح: (٣٩١٠)، والتِّرمذيُّ، ك: ما جاء في الطِّيرة، ح: (١٦١٤)، وقال: (وهذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)، وأحمد، ح: (٤١٩٤).

سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ يَقُولُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «وَمَا مِنَّا إِلَّا، وَلَكِنَّ اللهَ يُذْهِبُهُ بِالتَّوكُّلِ»: (هَذَا عِنْدِي قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودِ)(١).

٠٧٧٠ - وَعَنْ قَطَنِ بْنِ قَبِيصَةَ عَنْ أَبِيهِ ﷺ أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْعِيَافَةُ (٢) وَالطَّرْقُ وَالطِّيرَةُ مِنَ الْجَبْتِ»، رواه أبو داودَ (٣).

٧٧١ ـ وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا عَدْوَى('') وَلَا طِيَرَةَ

- (٢) قولُه: «العِيافَةُ... إلخ»: (العِيافةُ بكسر العَين، وهي زجر الطَّير والتَّفاؤل، والاعتبار في ذلك بأسمائها، كما يتفاءَل العقاب على العقاب، وبالغُراب على الغُربة، وبالهدهد على الهُدى، قيل: العِيافة الخطُّ ؛ أي: في الرَّمل، والطَّيرة هي التَّشاؤم بالشَّيء، والطَّرْق: بفتح فسكون، وهو الضَّرب بالحصى الذي يفعله النِّساء، وقيل: وهو الخطُّ في الرَّمل، والحاصل: أنَّه نوعٌ من التَّكهُن، وكان هذا يصدُّهم عن مقاصدهم، فنفاه الشَّرع، وأبطله ونهى عنه، وأبطلَ أنَّه ليس له تأثيرٌ في جلب نفع أو دفع ضررٍ، وإنَّها من عمل الجِبتِ؛ أي: الشَّيطان)، التقطته من «المرقاة». م
- (٣) أبو داود، ك: الكهانة والتَّطيُّر، ب: في الخطِّ وزجر الطَّير، ح: (٣٩٠٧)، والنَّسائيُّ في «الكبرى»، ح: (١١٠٤٣)، وأحمد، ح: (٢٠٦٠٤)، وحسَّنه ابن حجر في «الهداية»: (٤/ ٢٩٠)، وقال أبو داودَ: (الطَّرْق: الزَّجر، والعِيافة: الخطُّ).
- (٤) قولُه: «لا عدوى»: وقال التُّوربشتيُّ: العدوى هنا: مجاوَزة العلَّة من صاحبِها إلى غيره، يُقال: أعدى فلانٌ فلانًا من خلقه، أو من غرته، وذلك على ما يذهب إليه المتطبّبة في علل سبع: الجُذام، والجرّب، والجدْرِيُّ، والحصْبةُ، والبخرُ، والرَّمَد، والأمراض الوبائيَّة، وقد اختلف العلماء في التَّأويل، فمنهم من يقول: المرادُ منه نفي ذلك وإبطالُه على ما يدلُّ عليه ظاهرُ الحديث والقرائنُ المنسوقة على العدوى، وهم الأكثرون، ومنهم مَن يرى أنَّه لم يردُ إبطالَها، فقد قال ﷺ: «فِرَّ من المجذومِ فراركَ من الأسد»، وقال: «لا يورَدَنَّ ذو عاهمةٍ على مصحِّ»، وإنَّما أراد بذلك نفي ما كان يعتقده أصحاب الطَّبعة، فإنَّهم كانوا يرون العلل المعدية مؤثِّرة لا محالة، فأعلمهم بقوله هذا أنْ بذلك نفي ما يتوهّمون، بل هو متعلَّق بالمشيئة إنْ شاء كان، وإنْ لم يشأ لم يكن، ويشير إلى هذا المعنى قولُه: «فمَنْ أعدى الأوّلَ؟ وبيَّن بقوله: «فرَّ= «فمَنْ أعدى الأوّلَ؟ وبيَّن بقوله: «فرّ= «فمَنْ أعدى الأوّلَ؟»؛ أي: إنْ كنتم ترون أنَّ السَّببَ في ذلك العدوى لا غير، فمن أعدى الأوّلَ؟ وبيَّن بقوله: «فرّ=

وَلَا هَامَةً (١) وَلَا صَفَرَ (٢)،..............................

= من المجذوم» وبقوله: «لا يوردنَّ ذو عاهةٍ على مصحِّ» أنَّ مداناة ذلك يسبِّب العلَّة، فليتَّقِهِ اتِّقاءه من الجدار الماثل والسَّفينة المعيوبة، وقد ردَّ الفرقة الأولى على الثَّانية في استدلالهم بالحديثين أنَّ النَّهيَ فيهما إنَّما جاء شفقًا على مباشرة أحد الأمرين، فتصيبه علَّة في نفسه أو عاهةٌ في إبله، فيعتقد أنَّ العدوى حقُّ.

قلت: وقد اختاره العسقلاني في «شرح النخبة»، وبسطنا الكلام معه في «شرح الشرح»، ومجملُه أنَّه يرِدُ عليه اجتنابُه ﷺ عن المجذوم عند إرادة المبايعة، مع أنَّ منصب النُّبوَّة بعيدٌ من أنْ يورِد ـ لحسم مادَّة ظنّ العدوى ـ كلامًا يكونُ مادّةً لظنّها أيضًا؛ فإنَّ الأمرَ بالتَّجنُّب أظهرُ من فتح مادَّة في ظنّ أنَّ العدوى لها تأثيرٌ بالطّبع، وعلى كلّ تقديرٍ، فلا دلالة أصلًا على نفي العدوى مبيّنًا والله أعلم.

قال الشّيخ التُّوربشتيُّ: وأرى القول الثَّاني أولى التَّأويلين لِما فيه من التَّوفيق بين الأحاديث الواردة فيه، ثم لأنَّ القولَ الأوَّلَ يفضي إلى تعطُّل الأصول الطَّبيَّة، ولم يرد الشَّرع بتعطيلها، بل ورد بإثباتها، والعبرة بها على الوجه الذي ذكرناه، وأمَّا استدلالهم بالقرائن المنسوقة عليها؛ فإنَّا قد وجدنا الشَّارع يجمع في النَّهي بين ما هو حرامٌ، وبين ما هو مكروهٌ، وبين ما ينهى عنه لمعنى، وبين ما ينهى عنه لمعنى، وبين ما ينهى عنه لمعاني كثيرة، ويدلُّ على صحَّةِ ما ذكرنا قولُه ﷺ للمجذوم المُبايع: «قد بايعناكَ فارجعُ» في حديث الشَّريد بن سويد الثَّقفيُّ، وهو مذكورٌ بعد، وقولُه ﷺ للمجذوم الذي أخذ بيده فوضعها معه في القصعة: «كُلُّ ثقة بالله وتوكُّلًا عليه»، ولا سبيل إلى التَّوفيق بين هذين الحديثين إلا من هذا الوجه: بيَّن بالأوَّل التَّوقي من أسباب التَّلفِ، وبالثَّاني التَّوفيق. م

- (١) قولُه: «ولا هَامَةَ»: (وهي اسمُ طيرِ يتشاءَم به النَّاسُ وهي الصَّدى، وهو طيرٌ كبيرٌ يضعف بصره بالنَّهار، ويطير باللَّيل، ويصوِّت ويسكن الخراب، ويقال له: بومٌ)، كذا في «المرقاة». م
- (٢) قولُه: «ولا صَفَرَ»: قال أبو داود في «سننه»: قال بقيَّةُ: سألت محمَّدَ بن راشدٍ عنه قال: كانوا يتشاءمون بدخول صَفَرٍ، فقال النَّبِيُ ﷺ: «لا صَفَرَ»، وقال القاضي: هو أنْ يكون نفيًا لِما يتوهَّم أنَّ شهرَ صفرٍ تكثر فيه الدَّواهي والفتن، التقطته من «المرقاة»، وقال في «العالمگيرية»: سألته في جماعة لا يسافرون في صفرٍ، ولا يبدؤون بالأعمال فيه من النَّكاح والدُّخول، ويتمسَّكون بما روي عن النَّبِيِّ ﷺ: «من بشَّرني بخروج صَفَرٍ؛ بشَّرته بالجنَّة»، هل يصحُّ هذا الخبر؟ وهل فيه نحوسةٌ ونهي عن العمل؟ وكذا لا يسافرون إذا كان القمر في برج العقرب، وكذا لا يخيطون الثياب، ولا يقولونه، وإذا كان القمر في برج الأسد، هل الأمر كما زعموا؟ قال: أمَّا ما يقولون في حقِّ صفرٍ؛ فذلك شيءٌ كانت العرب يقولونه،

وَفِرَّ (١) مِنَ الْمَجْذُومِ كَمَا تَفِرُّ مِنَ الْأَسَدِ،، رواه البخارِيُّ (٢).

٧٧٧ - وَفِي روايةٍ لمسلم (٣) عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ عَنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ: كَانَ فِي وَفْدِ ثَقِيفٍ رَجُلٌ مَجْذُومٌ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ النَّبِي ﷺ: «إِنَّا قَدْ بَايَعْنَاكَ فَارْجِعْ».

٥٧٧٣ ـ وَفِي روايةِ ابن ماجه (١) عَنْ جَابِرٍ ﷺ؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَخَذَ بِيَدِ مَجْذُومٍ، فَوَضَعَهَا مَعَهُ فِي الْقَصْعَةِ، وَقَالَ: «كُلْ ثِقَةً بِاللهِ، وَتَوَكَّلًا عَلَيْهِ».

٧٧٤ وروى البخاريُّ (٥) عَنْ أبي هريرة ﴿ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿ لاَ عَدْوَى وَلاَ صَفَرَ، وَلاَ هَامَةَ »، فَقَالَ أَعْرَابِيُّ: يَا رَسُولَ اللهِ، فَمَا بَالُ الإبلِ، تَكُونُ فِي الرَّمْلِ كَأَنَّهَا الظِّبَاءُ، فَيُخَالِطُهَا البَعِيرُ الأَجْرَبُ فَيَجْرِبُهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿ فَمَنْ أَعْدَى الأَوَّلَ؟ » (٢).

وأمّا ما يقولون في القمر في العقرب أو في الأسد؛ فإنّه شيءٌ يذكره أهل النُّجوم لتنفيذ مقالتهم، ينسبون إلى النّبيّ ﷺ وهو
 كذبٌ محضٌ، كذا في «جواهر الفتاوى». م

⁽۱) قولُه: «وفِرَّ من المجذوم... إلخ»: (وقد تقدَّم أنَّ هذا رخصةٌ للضُّعفاء، وتركه جائزٌ للأقوياء بناءً على أنَّ الجذامَ من الأمراض المعدية، فيعدي بإذن الله، فيحصل منه ضررٌ، ومعنى: «لا عدوى»: نفيُ ما كانوا عليه من أنَّ المرض يعدي بطبعه لا بفعله سبحانَه)، كذا في «المرقاة». م

⁽٢) البخاريُّ، ك: الطِّبِّ، ب: الجذام، ح: (٧٠٧).

⁽٣) مسلمٌ، ك: السَّلام، ب: اجتناب المجذوم ونحوه، ح: (٥٨٢٢).

⁽٤) أبو داودَ، ك: الكهانة والتَّطيُّر، ب: في الطِّيرة، ح: (٣٩٢٥)، والتَّرمذيُّ، أبواب الأطعمة، ب: ما جاء في الأكل مع المجذوم، ح: (١٨١٧)، وابن ماجه، أبواب الطِّبِّ، ب: الجذام، ح: (٣٥٤٢)، وصحَّحه ابن حبَّان: (٦١٢٠).

⁽٥) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: الطِّبِّ، ب: لا هَامَةَ، ح: (٥٠٠٠)، ومسلمٌ، ك: السَّلام، ب: لا عدوى ولا طِيرةَ ولا هامةَ، ح: (٢٢٢٠).

⁽٦) وقال في «المسوى»: (٢/ ٣٨٣): (وعندي أنْ لا مؤثِّر في الوجود إلا القدرةُ الوُجوبيَّة وحدَها ولكنْ في العالم أسبابٌ ومسبِّباتٌ بحكم العادة، عليها يدار الأحكام من القِصاص ودرَكِ المستهلَك وغيرها، ثم هذه الأسبابُ منها جليَّةٌ كالضَّرب بالسَّيف للقتل، وكالإمساك عن الطَّعام والشَّراب مدَّة طويلةً للموت، ومنها خفيَّةٌ كتعدِّي المرض=

٥٧٧٥ _ وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿ لَا عَدْوَى وَلَا هَامَةَ وَلَا نَوْءَ (١)، وَلَا صَفَرَ »، رواه مُسلمٌ (٢).

٧٧٦ - وَعَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ يَقُولُ: ﴿لَا عَدْوَى وَلَا صَفَرَ وَلَا غُولَ (٣)»، رواه مُسلمٌ (٤).

٧٧٧ه ـ وعَنْ سَعْدِ بْنِ مَالِكِ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قال: «لَا هَامَةَ وَلَا عَدْوَى، وَلَا طِيَرَةَ، وَإِنْ تَكُنِ الطِّيرَةُ فِي شَيْءٍ؛ فَفِي الْفَرَسِ، وَالْمَرْأَةِ، وَالدَّارِ»، رواه أبو داود (٥٠).

من مريضٍ إلى غيره، ونفي الشَّرع الأسباب الخفيَّة بمعنى أنَّها لا يدار عليها حكمٌ، ولا ينبغي أنْ يخاصِمَ أحدٌ أحدًا إذا أورد مِراضَه على صحاحِ غيرِه مثلًا، والعرب قد تنفي الشَّيءَ مطلقًا وتريد نفيَه باعتبارٍ دونَ اعتبارٍ). م

⁽۱) قولُه: «ولا نَوْء»: (بفتح فسكونٍ؛ أي: طلوع نجم وغروب ما يقابله، أحدُهما في المشرق والآخر بالمغرب، وكانوا يعتقدون أنّه لا بدَّ عنده من مطر أو ريح، ينسبونه إلى الطَّالع أو الغارِب، فنفي عَلَيْ صحَّة ذلك، وإنَّما غلَظَ النَّبيُ عَلِيْ فَي أُمرِ الأنواء؛ لأنَّ العربَ كانت تنسب المطرّ إليها، فأمّا من جعل المطر من فعل الله، وأراد بقوله: مُطرنا بنوءِ كذا؛ أي: في وقتِ كذا، وهو هذا النَّوء الفلانيُّ، فإنَّ ذلك جائزٌ؛ أي: أنَّ الله تعالى قد أجرى العادة أنْ يأتي المطرُ في هذه الأوقات، ذكره الطِّيبيُّ، والأظهر أنَّ النَّهيَ على إطلاقه حسمًا لماذَة فساد الاعتقاد، وأنَّه لم يردْ ما يدلُّ على جوازه، وحاصل المعنى: لا تقولوا: مطرنا بنوءِ كذا، بل قولوا: مُطرنا بفضل الله تعالى)، التقطته من «المرقاة». م

⁽٢) مسلمٌ، ك: السَّلام، ب: لا عدوى ولا طيرة ولا هامة، ح: (٥٧٩٦).

⁽٣) قولُه: «ولا غولَ»: قال في «المرقاة»: قولُه: «لا غول»، ليس نفيًا لعين الغول ووجوده، وإنَّما فيه إبطالُ زعم العرب في تلوُّنه بالصُّور المختلفة واغتياله، فيكون المعنى بقوله: «لا غول»: أنَّها لا تستطيع أنْ تُضِلَّ أحدًا، وفي «شرح التُّوريشتيّ»: قال الطَّحاويُّ: يحتمل أنَّ الغولَ قد كان، ثم رفعه الله تعالى عن عباده، وعن بعضهم: هذا ليس ببعيد؛ لأنَّه يحتملُ أنَّه من خصائص بعثة نبينًا ﷺ، ونظيره منع الشَّياطين من استراق السَّمع بالشَّهاب الثَّاقب. م

⁽٤) مسلمٌ، ك: السَّلام، ب: لا عدوى ولا طيرة ولا هامةً، ح: (٥٧٩٧).

⁽٥) أبو داود، ك: الكهانة والتَّطيُّر، ب: في الطِّيرة، ح: (٣٩٢١)، وأحمد: (١٥٠٢)، وحسَّنه ابن حجر في «الهداية»: (٤/ ٢٩٠).

٥٧٧٨ - وروى الطَّحاويُّ (١): أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيِّبِ، قَالَ: سَأَلْتُ سَعْدَ بْنَ مَالِكِ ﷺ عَنِ الطِّيرَةِ فَانْتَهَرَنِي، فَقَالَ: مَنْ حَدَّثَكَ؟ فَكَرِهْتُ أَنْ أُحَدِّثُهُ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا طِيرَةَ، وَإِنْ كَانَتِ الطِّيرَةُ فِي شَيْءٍ؛ فَفِي الْمَرْأَةِ وَالدَّارِ وَالْفَرَسِ».

وقال في «شرح معاني الآثار» (٣): (ففيه أنَّ سَعْدًا انْتَهَرَ سَعِيدًا حِينَ ذَكَرَ لَهُ الطِّيرَةَ، وَأَخْبَرَهُ عَنِ النَّبِيِّ وَالْفَرَسِ، وَالدَّارِ»، فَلَمْ يُخْبِرُ النَّبِيِّ وَالْفَرِسِ، وَالدَّارِ»، فَلَمْ يُخْبِرُ النَّبِيِّ وَالْفَرَسِ، وَالدَّارِ»، فَلَمْ يُخْبِرُ النَّبِيِّ وَالْفَرَسِ، وَالدَّارِ»، فَلَمْ يُخْبِرُ النَّبِيِّ وَالْفَرَسِ، وَالدَّارِ، فَلَمْ يُخْبِرُ أَنَّهَا فِيهِنَّ، وَإِنَّمَا قَالَ إِنْ تَكُنْ فِي شَيْءٍ، فَفِيهِنَّ؛ أَيْ: لَوْ كَانَتْ تَكُونُ فِي شَيْءٍ؛ لَكَانَتْ فِي هَوُلاء، فَإِذَا لَمْ تَكُنْ فِي هَيْءٍ؛ فَفِيهِنَّ؛ أَيْ: لَوْ كَانَتْ تَكُونُ فِي شَيْءٍ؛ لَكَانَتْ فِي هَوُلاءِ، فَإِذَا لَمْ تَكُنْ فِي هَيْءٍ؛ وَقَدْ رُوِي عَنْ عَائِشَةَ هُمْ مَا تَكَلَّمَ بِهِ رَسُولُ اللهِ وَاللَّهِ مَلْ فَإِنَا لَمْ عَلَى عَامِرِ عَلَى عَائِشَةَ هُمْ فَأَخْبَرَاهَا أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ غَيْرِ هَذَا اللَّفْظِ؛ لأَنَّ أَبَا حَسَّانٍ، قَالَ: «إِنَّ الطِّيرَةَ فِي الْمَوْأَةِ، وَالدَّارِ، وَالْفَرَسِ»، فَعَضِبَتْ وَطَارَتْ شُعَةٌ مِنْهَا فِي يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ وَلَيْ إِنَّ الطِّيرَةَ فِي الْمَوْأَةِ، وَالدَّارِ، وَالْفَرَسِ»، فَعَضِبَتْ وَطَارَتْ شُعَةٌ مِنْهَا فِي يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ وَلَكَ أَنَّهُ مِنْهَا فِي الْمَوْلَةِ فِي الْأَرْضِ، فَقَالَتْ: وَالَّذِي نَزَّلَ الْقُرْآنَ عَلَى مُحَمَّدٍ، مَا قَالَهَا رَسُولُ اللهِ وَيَعِيلُهُ قَطُّ، إِنَّمَا قَالَ: «إِنَّ الطِّيرَةِ عَنْ أَهُلُ الْمَوْلِكَةُ وَنُ مَنْ ذَلِكَ الْقُولَ كَانُ وايتَعَلَيْ وَالْكَى مِنْ ذَلِكَ»، فَأَخْبَرَتْ عَائِشَةُ أَنَّ ذَلِكَ الْقُولَ كَانَ مِنَ النَّبِي وَيَعَلَى وَكَايَةً عَنْ أَهْلِ

٩٧٧٥ _ وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ يَا رَسُولَ اللهِ: إِنَّا كُنَّا فِي دَارٍ كَثِيرٌ فِيهَا عَدَدُنَا، وَكَثِيرٌ فِيهَا أَمُوالُنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «ذَرُوهَا أَمُوالُنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «ذَرُوهَا ذَمُوسَةٌ»، رواه أبو داود (٣٠).

٥٧٨٠ ـ وَفِي روايةٍ له: عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِاللهِ بْنِ بَحِيرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ فَرْوَةَ بْنَ مُسَيْكٍ ﷺ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَرْضٌ عِنْدَنَا يُقَالُ لَهَا أَرْضُ أَبْيَنَ هِيَ أَرْضُ رِيفِنَا، وَمِيرَتِنَا، وَإِنَّهَا وَبِئَةٌ، أَوْ قَالَ: وَبَاؤُهَا شَدِيدٌ، فَقَالَ النَّبِيُ: «دَعْهَا عَنْكَ، فَإِنَّ مِنَ القَرَفِ التَّلَفَ» (١٠).

⁽١) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ح: (٧٠٩٧)، وأحمد، ح: (١٥٥٤)، ورجاله ثقاتٌ.

⁽٢) «شرح معاني الآثار»، ح: (٦٩٦٤).

⁽٣) أبو داود، ك: الكهانة والتَّطيُّر، ب: في الطِّيرة، ح: (٣٩٢٤)، وسكت عنه هو والمنذريُّ.

⁽٤) قال عليٌّ القاري رحمه الله الباري: (٧/ ٢٩٠١): (وليس هـذا من باب العدوى، وإنَّمــا هــو من باب الطِّبُّ؛ فإنَّ=



رواه أبو داود^(۱).



⁼ استصلاحَ الأهواء من أعون الأشياء على صحَّة الأبدان، وفساد الهواء من أسرع الأشياء إلى الأسقامِ). م

⁽١) أبو داود واللَّفظ له، ك: الكهانة والتَّطيُّر، ب: في الطِّيرة، ح: (٣٩٢٣)، وأحمد: (١٥٧٤٢)، قال المنذريُّ في «المختصر»: (إسنادُه رجلٌ مجهولٌ).

وفي «المفاتيح في شرح المصابيح»: (٥/ ٩٦): «القَرَف» بفتح القاف والراء: مداناة الوباء، والوباء: البلاء والمكروه الذي يعمُّ؛ يعني: من قارب متلَفًا يتلَفُ؛ يعني: إذا لم يكن هواء تلك الأرضِ موافقًا لكم؛ فاتركوها.



٥٧٨١ عَن مُعَاوِيَةَ بِنِ الحَكَم ﷺ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أُمُورًا كُنَّا نَصْنَعُهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، كُنَّا نَطْيَر، قَالَ: «ذَاكَ شَيْءٌ يَجِدُهُ أَحَدُكُمْ فِي نَفْسِهِ، فَلَا يَضُدَّتُكُمْ»، قَالَ: «فَلَا تَأْتُوا (١) الْكُهَّانَ»، قَالَ قُلْتُ: كُنَّا نَتَطَيَّر، قَالَ: «ذَاكَ شَيْءٌ يَجِدُهُ أَحَدُكُمْ فِي نَفْسِهِ، فَلَا يَضُدَّتُكُمْ»، قَالَ: قُلْتُ: وَمِنَّا رِجَالٌ يَخُطُّونَ (٢)، رواه مُسلمٌ (٣).

٥٧٨٢ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ أَتَى كَاهِنَا فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ، أَوْ أَتَى المُرَأَتَهُ حَائِضًا، أَوْ أَتَى امْرَأَتَهُ فِي دُبُرِهَا؛ فَقَدْ بَرِئَ مِمَّا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ»، رواه أَحْمَدُ وَأَبُو داودَ^(٤).

⁽۱) قولُه: «فلا تأتوا الكُهَّانَ»: قال في «الدر المختار»: واعلم أنَّ تعلَّم العلم يكون فرضَ عينٍ وهو بقدر ما يحتاج لدينه، وفرضَ كفايةٍ وهو ما زاد عليه لنفع غيره، ومندوبًا وهو التَّبَحُر في الفقه وعلم القلب، وحرامًا وهو علم الفلسفة، والشَّعبذة، والتَّنجيم والرَّمل، وعلوم الطَّبائعيِّن والسِّحر والكهانة، اه، وقال في «رد المحتار»: الكهانة: وهي تعاطي الخبر عن الكائنات في المستقبل، وادِّعاء معرفة الأسرار، قال في «نهاية الحديث»: وقد كان في العرب كهنة كشقً وسطيح، فمنهم من كان يزعم أنَّ له تابعًا يلقي إليه الأخبار، ومنهم أنَّه يعرف الأمور بمقدِّماتٍ يستدلُّ بها على مُوافِقها من كلامٍ مَن يسأله أو حاله أو فعله، وهذا يخصُّونه باسم العرَّاف، كالمدَّعي معرفة المسروق ونحوه، وحديث: «منْ أتى كاهناً»: يشمل العرَّاف والمنجِّم، والعرب تسمِّي كلَّ من يتعاطى علمًا دقيقًا كاهناً. م

⁽٢) قولُه: «يخطُّون خطًّا»: وهو الرَّمل: هو علمٌ بضروبِ أشكالٍ من الخطوط والنُّقُط بقواعدَ معلومةٍ تخرج حروفًا تجمَعُ، ويستخرج جملة دالَّة على عواقب الأمور، وقد علمت أنَّه حرامٌ قطعًا، وأصله لإدريس عليه الصلاة والسلام «ط»؛ أي: فهو شريعةٌ منسوخةٌ، وفي «فتاوى ابن حجر»: أنَّ تعلُّمه وتعليمه حرامٌ شديد التَّحريم؛ لِما فيه من إيهام العوامِّ أنَّ فاعلَه يشارك اللهُ تعالى في غيبه، كذا في «رد المحتار». م

⁽٣) مسلمٌ، ك: السَّلام، ب: تحريم الكهانة وإتيان الكهَّان، ح: (٥٨١٥ ـ ٥٨١٥).

⁽٤) أبو داود، ك: الكهانة والتَّطيُّر، ب: في الكاهن، ح: (٣٩٠٤)، وابن ماجمه، أبواب الطَّهارة، ب: النَّهي عن إتيان=

٥٧٨٣ ـ وَعَنْ حَفْصَةَ ﷺ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ (١) أَتَى عَرَّافًا فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ؛ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً»، رواه مُسلمٌ (٢).

٥٧٨٥ ـ وَعَنْهَا ﷺ قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ المَلاَئِكَةَ تَنْزِلُ فِي العَنَانِ: وَهُوَ السَّحَابُ، فَتَذْكُرُ الأَمْرَ قُضِيَ فِي السَّمَاءِ، فَتَسْتَرِقُ الشَّيَاطِينُ السَّمْعَ فَتَسْمَعُهُ، فَتُوحِيهِ إِلَى الكُهَّانِ، فَيَكْذِبُونَ مَعَهَا مِثَةَ كَذْبَةٍ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ»، رواه البخارِيُّ(٤).

٥٧٨٦ - وعَنْ أَبَي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ نَبِيَ اللهِ ﷺ قَالَ: ﴿إِذَا قَضَى اللهُ الأَمْرَ فِي السَّمَاءِ وَضَرَبَتِ المَلاَئِكَةُ الْجَنِحَتِهَا خُضْعَانًا لِقَوْلِهِ ، كَأَنَّهُ سِلْسِلَةٌ عَلَى صَفْوَانٍ ، فَإِذَا فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ ، قَالُوا: مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ؟ قَالُوا لِلَّذِي بِأَجْنِحَتِهَا خُضْعَانًا لِقَوْلِهِ ، كَأَنَّهُ سِلْسِلَةٌ عَلَى صَفْوَانٍ ، فَإِذَا فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ ، قَالُوا: مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ؟ قَالُوا لِلَّذِي قَالَ السَّمْعِ ، وَمُسْتَرِقُ السَّمْعِ هَكَذَا بَعْضُهُ فَوْقَ بَعْضٍ - وَوَصَفَ

⁼ الحائض، ح: (٦٣٩)، والتِّرمذيُّ، ك: الطَّهارة، ب: ما جاء في كراهية إتيان الحائض، ح: (١٣٥)، وصحَّحه الحاكم والذَّهييُّ: (١٥).

⁽١) قولُه: «مَنْ أتى عرَّافًا... إلخ»: قال النَّوويُّ: العرَّاف من جملة أنواع الكهَّان، قال الخطَّابيُّ وغيره: العرَّاف هو الذي يتعاطى معرفة مكان المسروق ومكان الضَّالَة ونحوهما، وقال عليٌّ القاري: الفرق بين الكاهن والعرَّاف أنَّ الكاهن إنَّما يتعاطى الخبر عن الغيب في مستقبل الزَّمان، ويدَّعي معرفة الأسرار، والعرَّاف هو الذي يتعاطى معرفة الشَّيءِ المسروق ومكان الضَّالَة ونحوهما من الأمور، كذا في «المرقاة». م

⁽٢) مسلمٌ، ك: السَّلام، ب: تحريم الكهانة وإتيان الكهَّان، ح: (٥٨٢١).

⁽٣) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: الطِّبِّ، ب: الكهانة، ح: (٥٧٦٢)، ومسلمٌ، ك: السَّلام، ب: تحريم الكهانة وإتيان الكهَّان، ح: (٥٨١٧).

⁽٤) البخاريُّ، ك: بدء الخلق، ب: ذكر الملائكة، ح: (٣٢١٠).

شُفْيَانُ بِكَفِّهِ فَحَرَفَهَا، وَبَدَّدَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ _ فَيَسْمَعُ الكَلِمَةَ فَيُلْقِيهَا إِلَى مَنْ تَحْتَهُ، ثُمَّ يُلْقِيهَا الآخَرُ إِلَى مَنْ تَحْتَهُ، ثُمَّ يُلْقِيهَا الآخَرُ إِلَى مَنْ تَحْتَهُ، حَتَّى يُلْقِيهَا عَلَى لِسَانِ السَّاحِرِ أَوِ الكَاهِنِ، فَرُبَّمَا أَدْرَكَ الشِّهَابُ قَبْلَ أَنْ يُلْقِيهَا، وَرُبَّمَا أَلْقَاهَا قَبْلَ تَحْتَهُ، حَتَّى يُلْقِيهَا عَلَى لِسَانِ السَّاحِرِ أَوِ الكَاهِنِ، فَرُبَّمَا أَدْرَكَ الشِّهَابُ قَبْلَ أَنْ يُلْقِيهَا، وَرُبَّمَا أَلْقَاهَا قَبْلَ أَنْ يُدْرِكَهُ، فَيَكْذِبُ مَعَهَا مِئَةَ كَذْبَةٍ، فَيُقَالُ: أَلَيْسَ قَدْ قَالَ لَنَا يَوْمَ كَذَا وَكَذَا: كَذَا وَكَذَا، فَيُصَدَّقُ بِتِلْكَ الكَلِمَةِ الَّتِي سَمِعَ مِنَ السَّمَاءِ»، رواه البخارِيُّ (۱).

٥٧٨٧ وَعَنِ ابْنِ عَبّاسٍ هُ قَالَ: أَخْبَرَنِي رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النّبِيِّ عَلَىٰ مِنْ الْأَنصَارِ، أَنَّهُمْ بَيْنَمَا هُمْ جُلُوسٌ لَيْلَةً مَعَ رَسُولِ اللهِ عَلَىٰ رُمِي بِنَجْمٍ فَاسْتَنَارَ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللهِ عَلَىٰ تَقُولُونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، إِذَا رُمِي بِمِثْلِ هَذَا؟ قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، كُنَّا نَقُولُ: وُلِدَ اللّيْلَةَ رَجُلٌ عَظِيمٌ، وَمَاتَ رَجُلٌ عَظِيمٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَىٰ اللهُ عَلْ اللهُ عَلَىٰ اللهُ اللهُ عَلَىٰ اللهُ اله

٥٧٨٨ - وَعَنهُ عِنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «مَنِ (٣) اقْتَبَسَ عِلْمًا مِنَ النُّجُوم؛ اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ

⁽١) البخاريُّ، ك: التَّفسير، ب: ﴿ حَتَّى إِذَا فُرِيَّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَيُّكُمُّ قَالُواْ ٱلْحَقِّ وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكِيدُ ﴾ [سبا: ٢٣]، ح: (٤٨٠٠).

⁽٢) مسلمٌ، ك: السَّلام، ب: تحريم الكهانة وإتيان الكهَّان، ح: (٥٨١٩).

⁽٣) قولُه: «من اقتبسَ علمًا من النَّجوم... إلخ»: هو علمٌ يعرف به الاستدلال بالتَّشكُّلات الفلكيَّة على الحوادث السُّفليَّة، وفي «مختارات النوازل» لصاحب «الهداية»: إنَّ علمَ النُّجوم في نفسه حسنٌ غير مذموم؛ إذ هو قسمان: حسابيٌّ وإنَّه حقٌّ، وقد نطق به الكتابُ، قال الله تعالى: ﴿ اَلشَّمْسُ وَالْقَمَرُ عِصْبَانِ ﴾ [الرحمن: ٥]؛ أي: سيرهما بحسابٍ، واستدلاليٌّ بسير النُّجوم وحركة الأفلاك على الحوادث بقضاء الله تعالى وقدره، وهو جائزٌ كاستدلال الطَّبيب بالنَّبض من الصَّحَّة والمرض، ولو لم يعتقد بقضاء الله تعالى، أو ادَّعى الغيبَ بنفسه؛ يُكفر، شم تعلُّمُ مقدار ما يعرف به مواقيتُ الصَّلاة=



السِّحْرِ زَادَ مَا زَادَ»، رواه أَحْمَدُ وَأَبُو داود وَابْنُ ماجه (١).

٥٧٨٩ _ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رسول الله ﷺ: «مَنِ اقتَبَسَ بَابًا مِن عِلمِ النَّجُومِ لِغَيرِ مَا ذَكَرَ اللهُ؟ فَقَد اقتَبَسَ شُعبَةً مِنَ السِّحرِ، الْمُنَجِّمُ كَاهِنٌ، وَالْكَاهِنُ سَاحِرٌ، وَالسَّاحِرُ كَافِرٌ»، رواه رزينٌ (٢٪.

• ٧٩٠ - وَعن قَتَادَةَ هُ قَالَ: (خَلَقَ الله هَذِهِ النَّجُومَ لِثَلاَثٍ: جَعَلَهَا زِينَةً لِلسَّمَاءِ، وَرُجُومًا لِلشَّيَاطِينِ، وَعَلاَمَاتٍ يُهْتَدَى بِهَا، فَمَنْ تَأَوَّلَ فِيهَا بِغَيْرِ ذَلِكَ؛ أَخْطَأَ، وَأَضَاعَ نَصِيبَهُ، وَتَكَلَّفَ مَا لاَ عِلْمَ لَهُ بِهِ)، رواه البخاريُّ تعليقًا (٣)، وَفِي رِوَايَةِ رَزِينٍ: (تكلَّف مَا لا يعنيه وما لا عِلْمَ لَهُ بِهِ، وَمَا عَجَزَ عَنْ عِلْمِهِ الْأَنْبِيَاءُ وَالْمَلَائِكَةُ) (١).

⁼ والقِبلة لا بأس به، وأفاد أنَّ تعلَّم الزَّائدِ على هذا المقدار فيه بأسٌ، بل صرَّح في الفصول بحرمته، وهو ما مشى عليه الشَّارح، والظَّاهر أنَّ المرادَ به القسم التَّاني دون الأوَّل، ولذا قال في «الإحياء»: إنَّ علم النَّجوم في نفسه غيرُ مذموم لذاته؛ إذ هو قسمان... إلخ، ثم قال: ولكنْ مذموم في الشَّرع، وقال عمر هذ: (تعلَّموا من النَّجوم ما تهتدون به في البَرِّ والبحرِ، ثمَّ أمسكوا»، وإنَّما زجر عنه من ثلاثة أوجه، أحدُها: إنَّه مُضِرِّ باكثر الخلق، فإنَّه إذا ألقي إليهم أنَّ هذه الآثارَ تحدُثُ عقب سير الكواكب؛ وقع في نفوسهم أنَّها المؤثِّرة، وثانيها: أنَّ أحكامَ النُّجوم تخمينٌ محضٌ، ولقد كان معجزة لإدريس عليه الصلاة والسلام فيما يحكي وقد اندرس، وثالثها: إنَّه لا فائدة فيه، فإنَّ ما قدِّر كائنٌ والاحتراز منه غيرُ ممكنٍ، ملخَصًا، كذا في «رد المحتار» في المقدِّمة. م

⁽١) أبو داود واللَّفظ له، ك: الكهانة والتَّطيُّر، ب: في النُّجوم، ح: (٣٩٠٥)، ابن ماجه، أبواب الأدب، ب: تعلَّم النُّجوم، ح: (٣٧٢٦).

⁽۲) ينظر ما قبله و«جامع الأصول»: (۱۱/ ۷۲)، ح: (۹۱۹۷).

 ⁽٣) البخاريُّ معلَّقًا، ك: بدء الخلق، ب: في النُّجوم: (٤/ ١٠٧)، ووصله ابن أبي حاتم في «التفسير» ح: (١٦٥٣٦)،
 وأبو الشَّيخ في «العظمة»: (٤/ ١٢٢٦)، وعبد بن حميد في تفسيره كما في «تغليق التعليق»: (٣/ ٤٨).

⁽٤) قال القاري في «المرقاة»: (٧/ ٢٩١١): (وتكلّف ما لا يعنيه)؛ أي: ومن حسنِ إسلام المرء تركه ما لا يعنيه كما في الحديث المشهور، (وما لا علم له به): قال الطّيبيُّ: ليس نفيًا لِما يتعاناه المنجِّم من الأحكام وإثباتًا لغيره، بل نفيه بالكلِّيَّة، ويؤيِّده ما اتَّبعه من قوله: (وما عجز عن علمه الأنبياء والملائكة)؛ أي: حيث لم يظهر منهم شيءٌ، وإلا؛ فالله أعلمُ بأنَّهم يعلمون بعض الأحكام المتعلِّقة بالنُّجوم أم لا.

٧٩١ - وَعَن الرَّبِيعِ مِثْلُهُ وَزَادَ: (وَاللهِ مَا جَعَلَ اللهُ فِي نَجْمٍ حَيَاةَ أَحَدٍ وَلَا رِزْقَهُ وَلَا مَوْتَهُ، وَإِنَّمَا يَفْتَرُونَ عَلَى اللهِ الْكَذِبَ وَيَتَعَلَّلُونَ بِالنَّجَم).

٧٩٧٥ ـ وَعَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِ ﴿ قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ صَلَاةَ الصَّبْحِ بِالْحُدَيْبِيةِ فِي إِنْرِ السَّمَاءِ كَانَتْ مِنَ اللَّيْلِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ؛ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: «هَلْ تَدْرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟» قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: مُطِرْنَا بِفَضْلِ اللهِ وَرَحْمَتِهِ؛ فَذَلِكَ وَكَافِرٌ، فَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِفَضْلِ اللهِ وَرَحْمَتِهِ؛ فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ، فَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِفَضْلِ اللهِ وَرَحْمَتِهِ؛ فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِي كَافِرٌ بِي كَافِرٌ بِي كَافِرٌ بِي كَافِرٌ بِي كَافِرٌ بِي كَافِرٌ بِالْكُوكَكِ بُه، مَتَّفَقٌ عَلَا عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلِي اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهُ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهُ اللهِ عَلَى اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ ال

٧٩٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَا أَنْزَلَ اللهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ بَرَكَةٍ إِلَّا أَصْبَحَ فَرِيتٌ مِنَ النَّاسِ بِهَا كَافِرِينَ، يُنْزِلُ اللهُ الْغَيْثَ فَيَقُولُونَ: بِكَوْكَبِ كَذَا وَكَذَا، رواه مسلمٌ (٣).

٥٩٩٤ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَوْ أَمْسَكَ اللهُ ﷺ الْمَطَرَ عَنْ عِبَادِهِ خَمْسَ سِنِينَ ثُمَّ أَرْسَلَهُ؛ لَأَصْبَحَتْ طَائِفَةٌ مِنَ النَّاسِ كَافِرِينَ يَقُولُونَ: سُقِينَا بِنَوْءِ الْمِجْدَحِ»،

⁽۱) قولُه: «فذلك كافرٌ بي مؤمنٌ بالكوكب»: قال النَّوويُّ: واختلفوا في كفرِ مَنْ قال: مُطرنا بنوء كذا على قولين: أحدُهما: هو كفرٌ بالله سبحانه سالبٌ لأصل الإيمان، وفيه وجهان، أحدُهما: أنه من قاله معتقدًا بأنَّ الكوكبَ فاعلُ مدبِّرٌ منشيٌ للمطرِ، كزعم أهل الجاهلية، فلا شكَّ في كفره، وهو قول الشَّافعيِّ والجماهير، وثانيهما: أنَّه من قال معتقدًا بأنَّه من الله تعالى بفضله، وأنَّ النَّوءَ علامةٌ له ومظنَّةٌ بنزول الغيث، فهذا لا يُكفر؛ لأنَّه بقوله هذا كأنَّه قال: مُطرنا في وقت كذا، والأظهر أنَّه مكروهٌ كراهة تنزيه؛ لأنَّه كلمةٌ موهمةٌ متردِّدةٌ بين الكفر والإيمان، فيُساء الظنُّ بصاحبها؛ ولأنَّها شعارُ أهل الجاهليَّة، والقول الثَّاني: كفرانٌ لنعمة الله تعالى؛ لاقتصاره على إضافة الغيث إلى الكوكب، كذا في «المرقاة». وقال في «العالمگيرية»: ويكره أنْ يقولَ الرَّجلُ: سقينا بنوء الثُّريَّا، أو طلع سهيلٌ فبرد اللَّيل، لأنَّ سهيلًا لا يأتي بالحرِّ والبردِ. م

⁽٢) البخاريُّ، ك: الأذان، ب: يستقبل الإمام النَّاس إذا سلَّم، ح: (٨٤٥)، ومسلمٌ، ك: الإيمان، ب: بيانُ كفر من قال مطرنا بالنَّوء، ح: (٢٣١)، واللَّفظ له.

⁽٣) مسلمٌ، ك: الإيمان، ب: بيان كفر من قال مطرنا بالنَّوء، ح: (٢٣٣).

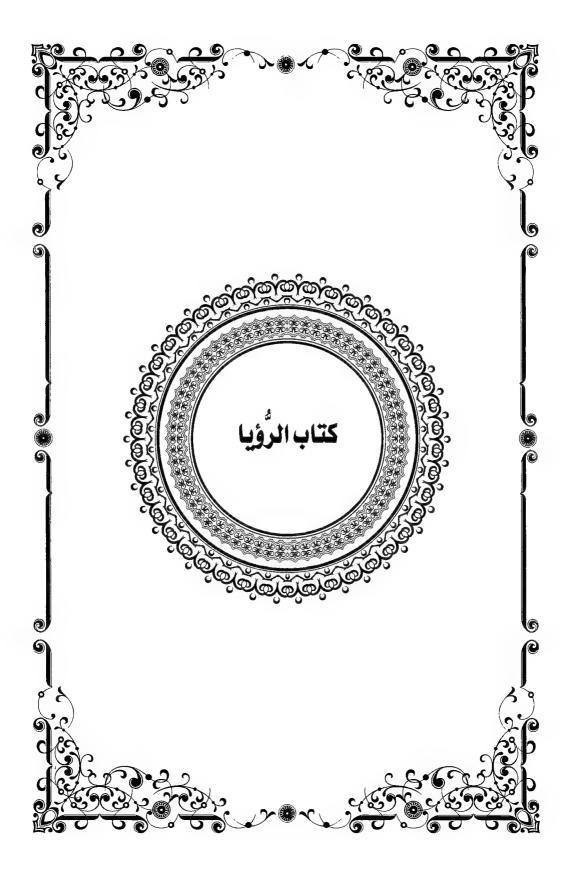


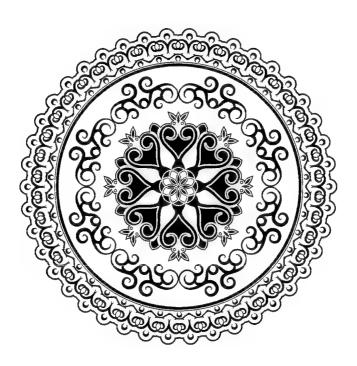
رواه النَّسائيُّ (١).



⁽١) النَّسائيُّ، ك: الاستسقاء، ب: كراهية الاستمطار بالكوكب، ح: (١٥٢٦)، والدَّارميُّ، ك: الرِّقاق، ب: النَّهي أنْ يقول: مطرنا بنوء كذا وكذا، ح: (٢٨٠٤)، وصحَّحه ابن حبَّان: (٦١٣٠).

وفي «المرقاة»: (٧/ ٢٩١٢): «القَطْر»: بفتح فسكون؛ أي: لو منع الله المطر، «عن عباده خمس سنين»؛ أي: مثلاً، أو المراد مدَّةً تورث الإقناط عن إنزال الغيث، وفي «اللَّمعات»: (٧/ ٥٥٤): وقولُه: «بنوء المِجْدَح» بكسر الميم وسكون الجيم وفتح الدال المهملة وبالحاء المهملة: وهو عند العرب من أنواء المطر التي لا يكاد يخطئ.







وقولِ الله ﷺ: ﴿ لَهُمُ (١) ٱلْمُشْرَىٰ فِي ٱلْحَيَوْةِ ٱلدُّنْيَ الْوَلِي ٱلْآخِرَةِ ﴾ [يونس: ٦٤].

٥٩٥ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَمْ يَبْقَ مِنَ النَّبُوَّةِ إِلَّا الْمُبَشِّرَاتُ»، قَالُوا:
 وَمَا الْمُبَشِّرَاتُ؟ قَالَ: «الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ»، رواه البخارِيُّ (٢).

٧٩٦ ـ وزاد مالكُ (٣) برواية عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ: «يَرَاهَا الرَّجُلُ الصَّالِحُ أَوْ تُرَى لَهُ».

٥٧٩٧ ـ وَعَنْ أَنَسِ ، هَ فَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الرُّؤْيَا (٤) الصَّالِحَةُ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ

⁽١) قوله: ﴿ لَهُمُ ٱلْبُشَرَىٰ...﴾ إلخ: قال بعض المفسّرين: يعني: الرُّؤيا الصالحة يراها الإنسان، أو تُرى له في الدُّنيا، وفي الآخرة رؤيةُ الله تعالى، كذا في «تعطير الأنام في تعبير المنام». م

⁽٢) البخاريُّ، ك: التَّعبير، ب: المبشِّرات، ح: (٦٩٩٠).

⁽٣) مالكٌ في «الموطَّأ» عن عطاءٍ، روايةُ يحيى اللَّيثيِّ، ح: (٣٥١٤)، ومسلمٌ عن أبي هريرةً، ك: الرُّؤيا، ح: (٨).

⁽٤) قولُه: «الرُّويا الصالحةُ جزءٌ من ستَّةٍ وأربعين جزءًا من النُّبوَّة»: قيل: معناه إِنَّها تجيء على موافقة النُّبوَّة، لا أنَّها جزءً اللهُ وَمن النُّبوَّة، ولا حرج على أحدٍ في الأخذ بظاهر هذا القول، فإنَّ جزءًا من النُّبوَّة لا يكون نبوَّة، كما أنَّ جزءًا من الصَّلاة على الانفراد لا يكون صلاةً، وكذلك عملٌ من أعمال الحجِّ، وشعبةٌ من شعب الإيمان، وأمَّا وجهُ تحديد الأجزاء بستَّةٍ وأربعين؛ فأرى ذلك ممَّا يُجتنبُ القول فيه، ويتلقَّى بالتَّسليم، فإنَّ ذلك من علوم النُّبوَّة التي لا تقابل بالاستنباط، ولا يتعرَّضُ له بالقياس، وقيل: إنَّما قَصَرَ الأجزاء على ستَّةٍ وأربعين زمانَ الوحي كانَ ثلاثًا وعشرين سنةً، وكان أول ما بُدئ به من الوحي الرُّويا الصَّالحة، وذلك في ستَّة أشهرٍ من سنيِّ الوحي، ونسبة ذلك إلى سائرها نسبةُ جزءٍ إلى ستَّةٍ وأربعين جزءًا، التقطته من «المرقاة». م

جُزْءًا مِنَ النُّبُوَّةِ»، متَّفقٌ عليه^(١).

٥٩٨ - وعَنْ أَبِي رَزِينِ الْعُقَيْلِيِّ ﷺ: «رُوْيَا المُؤْمِنِ جُزْءٌ مِنْ أَرْبَعِينَ جُزْءٌ مِنْ أَرْبَعِينَ جُزْءً مِنْ أَرْبَعِينَ جُزْءً مِنْ النُبُّوَّةِ، وَهِيَ عَلَى رِجْلِ طَائِرٍ مَا لَمْ يَتَحَدَّثْ بِهَا، فَإِذَا تَحَدَّثَ بِهَا؛ سَقَطَتْ»، قَالَ: وَأَحْسَبُهُ قَالَ: «وَلَا يُحَدِّثُ (٢٠) بِهَا إِلَّا لَبِيبًا أَوْ حَبِيبًا»، رواه التِّرمذيُّ (٣).

٧٩٩ - وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ^(٤) قَالَ: «الرُّؤْيَا عَلَى رِجْلِ طَائِرٍ مَا لَمْ تُعَبَّرْ، فَإِذَا عُبِّرَتْ؛ وَقَعَتْ»، قَالَ: «وَلَا تَقُصَّهَا إِلَّا عَلَى وَادٍّ أَوْ ذِي رَأْي».

٠٨٠٠ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ١٤ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِذَا اقْتَرَبَ (٥) الزَّمَانُ؛ لَمْ تَكَدْ تَكْذِبُ رُؤْيَا

⁽١) البخاريُّ، ك: التَّعبير، ب: رؤيا الصَّالحين، ح: (٦٩٨٣)، ومسلمٌ، ك: الرُّؤيا، ب: في كون الرُّؤيا من الله، ح: (١٩٥١).

⁽٢) قولُه: «لا تحدِّث إلا حبيبًا أو لبيبًا»؛ أي: عاقلًا؛ فإنَّه إمَّا أنْ يعبِّر بالمحبوب أو يسكتَ عن المكروه، قاله في «المرقاة»، وقال في «العالمگيرية»: وإنْ رأى رؤيا عجيبةً؛ حمدَ الله تعالى؛ لأنَّها نعمةٌ، ثم إنْ شاء قصَّها على من يثق به، وإنْ شاء لم يقصَّها، كذا في «الوجيز» للكردري. م

⁽٣) التِّرمذيُّ واللَّفظ له، أبواب الرُّؤيا، ب: ما جاء في تعبير الرُّؤيا، ح: (٢٢٧٨)، أبو داود كما سيأتي لفظُه، وحسَّنه ابن حجر في «الهداية»: (٤/ ٣٠٥).

⁽٤) أبو داود، ك: الأدب، ب: في الرُّويا، ح: (٥٠٢٠)، وحسَّنه ابن حجر في «الهداية»: (٤/ ٣٠٥).

⁽٥) قولُه: "إذا اقترب الزّمان... إلخ": قال صاحب الفائق: فيه ثلاثة أقاويلَ، أحدُها: أنّه أراد آخر الزّمان واقتراب السّاعة؛ لأنّ الشّيءَ إذا قلّ وتقاصر تقاربت أطرافه، ومنه قيل للمقتصد: متقارب، ويقولون: تقاربت إبلُ فلان إذا قلّت، ويعضده قوله ﷺ: "في آخر الزّمان لا تكاد رؤيا المؤمن تكذبُ»، وثانيها: أنّه أراد به استواء اللّيل والنّهار؛ لزعم العابرين أنّ أصدق الأزمان لوقوع العبارة وقت انفتاق الأنوار، وزمان إدراك الأثمار، وحينئذ يستوي اللّيلُ والنّهارُ، وثالثُها: أنّه من قوله ﷺ: "يتقارب الزّمانُ حتى تكونَ السّنةُ كالشّهر، والشّهرُ كالجمعة، والجمعةُ كاليوم، واليومُ كالسّاعة»، قالوا: يريد به زمن خروج المهديّ، وبسط العدل، وذلك زمان يستقصر لاستلذاذه، فيتقارب أطرافه، قلتُ: ويمكن أنْ يراد به زمن الدّجّال، وأيّام يأجوجَ ومأجوجَ؛ فإنّه من كثرة التّعب والآلام، وعدم الشّعور بأزمنة اللّيالي والآيّام، تتقارب أطرافه في الأعوام، وأيضًا يحتاج المؤمن حينئذ إلى ما يستدلُّ به على مطلوبه، ويستأنس به في طريق محبوبه، فيُعان له بجزء من أجزاء النّبوّة، وشعبة من شعب أرباب الولاية، كذا في "المرقاة». م

المُؤْمِنِ، وَرُوْيَا المُؤْمِنِ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النُّبُوَّةِ، وَمَا كَانَ مِنَ النُّبُوَّةِ؛ فَإِنَّهُ لاَ يَكْذِبُ، قَالَ مُحَمَّد ابن سيرين: وَأَنَا أَقُولُ: الرُّوْيَا (١) ثَلاَثُ: حَدِيثُ (٢) النَّفْسِ، وَتَخْوِيفُ (٣) الشَّيْطَانِ، وَبُشْرَى مِنَ اللهِ، فَمَنْ رَأَى شَيْئًا يَكْرَهُ الخُلُّ فِي النَّوْمِ، وَكَانَ يُعْجِبُهُمُ فَلْيُصَلِّ»، قَالَ: «وَكَانَ يُكْرَهُ الخُلُّ فِي النَّوْمِ، وَكَانَ يُعْجِبُهُمُ القَيْدُ، وَيُقَالُ: القَيْدُ ثَبَاتٌ فِي الدِّينِ»، متَّفقٌ عليه.

قَالَ البخارِيُّ: (رواه قَتَادَة وَيُونُس وَهِشَام وَأَبُو هِلَالٍ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَة)، وَقَالَ يُونُسُ: (لَا أَحْسَبُهُ إِلَّا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْقَيْدِ)، وَقَالَ مسلمٌ: (لَا أَدْرِي هُوَ فِي الْحَدِيثِ أَمْ قَالَهُ ابْنُ سِيرِينَ)(١).

وَفِي رِوَايَةٍ نَحْوهُ، وَأَدْرَجَ فِي الْحَدِيثِ قَوْلَهُ: «وَأَكْرَهُ الْغُلَّ...» إِلَى تَمام الْكَلَام (٥).

٥٨٠١ وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ هِ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ: «أَصْدَقُ الرُّؤْيَا بِالْأَسْحَارِ»، رواه التِّرمذيُّ، وَالدَّارِمِيُّ (٦).

⁽۱) قولُه: «الرُّويا ثلاثٌ... إلخ»: في «شرح السنة»: فيه بيان أنَّ ليس كلَّ يراه الإنسانُ في منامه يكون صحيحًا ويجوز تعبيرُه، إنَّما الصَّحيح منها ما كان من الله تعالى يأتيك به ملك الرُّويا من نسخة أمِّ الكتاب، وما سوى ذلك أضغاث أحلام، لا تأويل لها، وهي على أنواع، كذا في «المرقاة»، وقال في موضع آخر منه: والحاصلُ أنَّ الرُّويا مختلفة باختلاف الرَّائي؛ فإنَّه قد يكون سالكاً من مسالك طريق الدُّنيا، وقد يكون سائرًا في مسائر صراط العُقبى، فلكلِّ باختلاف الرَّائي بفإنَّه قد يكون سالكاً من مسالك طريق الدُّنيا، وقد يكون سائرًا في مسائر صراط العُقبى، فلكلِّ تأويلٌ يليق به، ويناسب بحاله ومقامه، وهذا أمرٌ غير منضبط؛ ولذا لم يجعل السَّلفُ فيه تأليفًا مستقلًا جامعًا شاملًا كافلًا لأنواع الرُّويا، وإنَّما تكلَّموا في بعض ما وقع لهم من القضايا، ولذا لم تلق معبَرين يكونان في تعبيرهما لشيء متَّفِقَيْن، كذا في «المرقاة». م

⁽٢) قولُه: «حديثُ النَّفس»: (كنسبة العاشق والمعشوق، ومنه قيل: ما ترى الهرَّةُ في نومها إلا الفأرة، ومن هذا القبيل كما تعيشون تموتون، وكما تموتون تحشرون، وكلُّ إناءٍ يترشَّحُ بما فيه)، كذا في «المرقاة». م

⁽٣) قوله: «وتخويف الشَّيطان»؛ (أي: بأنْ يكدِّر عليه وقته الصَّافي فيريَه في أنَّه قُطعَ رأسه مثلًا)، كذا في «المرقاة». م

⁽٤) البخاريُّ، واللَّفظ له، ك: التَّعبير، ب: القيد في المنام، ح: (٧٠١٧)، ومسلمٌ، ك: الرُّؤيا، ب: في كون الرُّؤيا من الله، ح: (٥٩٠٥).

⁽٥) مسلمٌ، نفس الباب، ح: (٥٩٠٥).

⁽٦) التِّرمذيُّ واللَّفظ له، أبواب الرُّؤيا، ب: قولِه: ﴿ لَهُمُ ٱلْمُثْمَرَىٰفِٱلْمَيْزَةِ ٱلدُّنيَّا ﴾ [يونس: ٢٤]، ح: (٢٧٧٤)، والدَّارميُّ، =

٥٨٠٢ - وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «الرُّوْيَا الحَسَنَةُ مِنَ اللهِ، [وَالحُلُمُ مِنَ اللهِ عَلَيْهُ مِنَ اللهِ عَنْ أَبِي قَتَادَةً ﴾ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «الرُّوْيَا الحَسَنَةُ مِنَ اللهِ، [وَالحُلُمُ مِنَ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مَنْ يُحِبُّ، وَإِذَا رَأَى مَا يَكُرَهُ؛ فَلْيَتَعَوَّذْ بِاللهِ مِنْ شَرِّ الشَّيْطَانِ، وَلْيَتْفِلْ ثَلاَتًا، وَلاَ يُحَدِّثْ بِهَا أَحَدًا، فَإِنَّهَا لَنْ تَضُرَّهُ»؛ متَّفَقٌ عليه (١٠).

٥٨٠٣ ـ وَعَنْ جَابِرٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِذَا رَأَى أَحَدُكُمُ الرُّؤْيَا يَكْرَهُهَا؛ فَلْيَبْضُقْ عَنْ يَسَارِهِ ثَلَاثًا، وَلْيَسْتَعِذْ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ ثَلَاثًا، وَلْيَتَحَوَّلُ عَنْ جَنْبِهِ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ ﴾؛ رواه مسلمٌ (٢).

٥٨٠٤ ـ وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: رَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ كَأَنَّ رَأْسِي قُطِعَ، قَالَ: فَضَحِكَ النَّبِيُ ﷺ، وَقَالَ: «إِذَا لَعِبَ الشَّيْطَانُ بِأَحَدِكُمْ فِي مَنَامِه؛ فَلَا يُحَدِّثْ بِهِ النَّاسَ»، رواه مسلمٌ (٣).

٥٨٠٥ ـ وعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ مِنْ أَفْرَى الْفِرَى أَنْ يُرِيَ عَيْنَيْهِ مَا لَمْ تَرَ»، رواه البخاريُّ(١).

٥٨٠٦ وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتْ: شُئِلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ وَرَقَةَ، فَقَالَتْ لَهُ خَدِيجَةُ: إِنَّهُ كَانَ صَدَّقَكَ وَلَكَةً مَاتَ قَبْلَ أَنْ تَظْهَرَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿ أُرِيتُهُ فِي المَنَامِ وَعَلَيْهِ ثِيَابٌ بَيَاضٌ، وَلَوْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ؛ لَكَانَ عَلَيْهِ لِبَاسٌ غَيْرُ ذَلِكَ »، رواه أَحْمَدُ، وَالتَّرمذيُ (٥٠).

٥٨٠٧ _ وَعَنْ أُمِّ الْعَلَاءِ الْأَنْصَارِيَّةِ ﴿ قَالَتْ: رَأَيْتُ لِعُثْمَانَ فِي النَّوْمِ عَيْنًا تَجْرِي، فَجِئْتُ رَسُولَ

⁼ ب: أصدق الرُّؤيا بالأسحار، ح: (٢١٩٢)، وصحَّحه ابن حبَّان: (٢٠٤١).

⁽۱) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: التَّعبير، ب: إذا رأى ما يكره فلا يخبر بها ولا يذكرها، ح: (٣٢٩٢/ ٣٢٩٢)، ومسلمٌ، ك: الرُّؤيا، ب: في كون الرُّؤيا من الله، ح: (٥٨٩٧).

⁽٢) مسلمٌ، ك: الرُّويا، ب: في كون الرُّويا من الله، ح: (٩٠٤).

⁽٣) مسلم، ك: الرُّؤيا، ب: لا يخبر بتلعُّب الشَّيطان به في المنام، ح: (٥٩٢٧).

⁽٤) البخاريُّ، ك: التَّعبير، ب: من كذب في حلمه، ح: (٧٠٤٣).

⁽٥) التَّرمذيُّ واللَّفظ له، أبواب الرُّؤيا، ب: ما جاء في رؤيا النَّبيُّ ﷺ الميزان والدَّلو، ح: (٢٢٨٨)، وأحمد، ح: (٢٤٣٦٧)، والحمد، ح: (٢٤٣٦٧)، وقال: (هذا حديثٌ غريبٌ، وعثمانُ بن عبد الرَّحمن ليس عند أهل الحديث بالقويِّ).

اللهِ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «ذَاكِ عَمَلُهُ يَجْرِي لَهُ»، رواه البخارِيُّ (١).

٨٠٨ - وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «رَأَيْتُ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فِيمَا يَرَى النَّائِمُ، كَأَنَّا فِي دَارِ عُقْبَةَ بْنِ رَافِعٍ، فَأُتِينَا بِرُطَبٍ مِنْ رُطَبِ ابْنِ طَابٍ، فَأَوَّلْتُ الرِّفْعَةَ لَنَا فِي اللَّمْنْيَا، وَالْعَاقِبَةَ فِي الْآخِرَةِ، وَأَنَّ عُقْبَةَ بْنِ رَافِعٍ، فَأُتِينَا بِرُطَبٍ مِنْ رُطَبِ ابْنِ طَابٍ، فَأَوَّلْتُ الرِّفْعَةَ لَنَا فِي اللَّمْنْيَا، وَالْعَاقِبَةَ فِي الْآخِرَةِ، وَأَنَّ وَيَنَا قَدْ طَابَ»، رواه مسلمٌ (٢).

٩ ٨٠٠ وَعَنْ أَبِي مُوسَى ﴿ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ قَالَ: ﴿ رَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ أَنِّي أُهَاجِرُ مِنْ مَكَّةَ إِلَى أَرْضِ بِهَا نَخْلٌ، فَذَهَبَ وَهْلِي إِلَى أَنَّهَا الْيَمَامَةُ أَوْ هَجَرُ، فَإِذَا هِيَ الْمَدِينَةُ يَثْرِبُ، وَرَأَيْتُ فِي رُؤْيَايَ هَذِهِ أَنِّي هَزَزْتُ مُ المَدْفِينَ يَوْمَ أُحُدٍ، ثُمَّ هَزَزْتُهُ أُخْرَى فَعَادَ أَحْسَنَ مَا كَانَ، فَإِذَا هُوَ مَا أُصِيبَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ أُحُدٍ، ثُمَّ هَزَزْتُهُ أُخْرَى فَعَادَ أَحْسَنَ مَا كَانَ، فَإِذَا هُوَ مَا الْفَتْحِ وَاجْتِمَاعِ الْمُؤْمِنِينَ »، متَفقٌ عليه (٣).

• ٥٨١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ أُتِيتُ بِخَزَائِنِ الأَرْضِ، فَوُضِعَ فِي كَفِّي سِوَارَانِ مِنْ ذَهَبٍ، فَكَبُرًا عَلَيَّ، فَأَوْحَى اللهُ إِلَيَّ أَنِ انْفُخْهُمَا، فَنَفَخْتُهُمَا فَذَهَبَا، فَأَوَّنْتُهُمَا الكَذَّابَيْنِ اللَّذَيْنِ أَنَا بَيْنَهُمَا: صَاحِبَ صَنْعَاءَ، وَصَاحِبَ اليَمَامَةِ»، متَّفقٌ عليه (٤٠).

٥٨١١ - وفي رواية التَّرمذيِّ (٥): «يُقَالُ لأَحَدِهِمَا مُسَيْلِمَةُ صَاحِبُ الْيَمَامَةِ وَالْعَنْسِيُّ صَاحِبُ صَنْعَاءَ».
٥٨١٢ - وعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ ﷺ قَالَ:

⁽١) البخاريُّ، ك: التَّعبير، ب: العين الجارية في المنام، ح: (٧٠١٨).

⁽٢) مسلم، ك: الرُّويا، ب: رؤيا النَّبِيِّ ﷺ، ح: (٥٩٣٢).

⁽٣) مسلمٌ واللَّفظ له، ك: الرُّؤيا، ب: رؤيا النَّبيِّ ﷺ، ح: (٥٩٣٤)، والبخاريُّ، ك: المناقب، ب: علامات النُّبوَّة في الإسلام، ح: (٣٦٢٢).

⁽٤) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: المغازي، ب: وفد بني حنيفة، ح: (٤٣٧٤)، ومسلمٌ، ك: الرُّؤيا، ب: رؤيا النَّبيِّ ﷺ، ح: (٤٣٧٤).

⁽٥) التّرمذيُّ، أبواب الرُّؤيا، ب: ما جاء في رؤيا النَّبيِّ ﷺ الميزان والدَّلو، ح: (٢٢٩٢)، وقال: (هذا حديثٌ صحيحٌ حسنٌ غريبٌ).

كَانَ (١) النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى صَلاَّةً أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ، فَقَالَ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمُ اللَّيْلَةَ رُؤْيَا؟» قَالَ: فَإِنْ رَأَى أَحَدٌ؛ قَصَّهَا، فَيَقُولُ مَا شَاءَ اللهُ، فَسَأَلَنَا يَوْمًا فَقَالَ: «هَلْ رَأَى أَحَدٌ مِنْكُمْ رُؤْيَا؟» قُلْنَا: لأ، قَالَ: «لَكِنِّي رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ رَجُلَيْنِ أَتَيَانِي فَأَخَذَا بِيَدِي، فَأَخْرَجَانِي إِلَى الأَرْضِ المُقَدَّسَةِ، فَإِذَا رَجُلٌ جَالِسٌ، وَرَجُلٌ قَائِمْ، بِيَدِهِ كَلُّوبٌ مِنْ حَدِيدٍ»، قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَنْ مُوسَى: «إِنَّهُ يُدْخِلُ ذَلِكَ الكَلُّوبَ فِي شِدْقِهِ حَتَّى يَبْلُغَ قَفَاهُ، ثُمَّ يَفْعَلُ بِشِدْقِهِ الآخرِ مِثْلَ ذَلِكَ، وَيَلْتَتِمُ شِدْقُهُ هَذَا، فَيَعُودُ فَيَصْنَعُ مِثْلَهُ، قُلْتُ: مَا هَذَا؟ قَالاً: انْطَلِقْ، فَانْطَلَقْنَا حَتَّى أَتَيْنَا عَلَى رَجُل مُضْطَجِع عَلَى قَفَاهُ، وَرَجُلٌ قَائِمٌ عَلَى رَأْسِهِ بِغِهْرٍ - أَوْ صَخْرَةٍ - فَيَشْدَخُ بِهِ رَأْسَهُ، فَإِذَا ضَرَبَهُ؛ تَدَهْدَهَ الحَجَرُ، فَانْطَلَقَ إِلَيْهِ لِيَأْخُذَهُ، فَلاَ يَرْجِعُ إِلَى هَذَا حَتَّى يَلْتَكِمَ رَأْسُهُ وَعَادَ رَأْسُهُ كَمَا هُوَ، فَعَادَ إِلَيْهِ، فَضَرَبَهُ، قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالاً: انْطَلِقْ فَانْطَلَقْنَا إِلَى ثَقْبِ مِثْل التَّنُّورِ، أَعْلاَهُ ضَيِّقٌ وَأَسْفَلُهُ وَاسِعٌ يَتَوَقَّدُ تَحْتَهُ نَارًا، فَإِذَا اقْتَرَبَ ارْتَفَعُوا حَتَّى كَادَ أَنْ يَخْرُجُوا، فَإِذَا خَمَدَتْ ؛ رَجَعُوا فِيهَا، وَفِيهَا رِجَالٌ وَنِسَاءٌ عُرَاةٌ، فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالاً: انْطَلِقْ، فَانْطَلَقْنَا حَتَّى أَتَيْنَا عَلَى نَهَرٍ مِنْ دَم فِيهِ رَجُلٌ قَائِمٌ عَلَى وَسَطِ النَّهَرِ - قَالَ يَزِيدُ، وَوَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ: عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ - وَعَلَى شَطِّ النَّهَرِ رَجُلٌ بَيْنَ يَدَيْهِ حِجَارَةُ، فَأَقْبَلَ الرَّجُلُ الَّذِي فِي النَّهَرِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ؛ رَمَى الرَّجُلُ بِحَجَرٍ فِي فِيهِ، فَرَدَّهُ حَيْثُ كَانَ، فَجَعَلَ كُلَّمَا جَاءَ لِيَخْرُجَ رَمَى فِي فِيهِ بِحَجَرٍ، فَيرْجِعُ كَمَا كَانَ، فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ قَالاً: انْطَلِقْ، فَانْطَلَقْنَا حَتَّى انْتَهَيْنَا إِلَى رَوْضَةٍ خَضْرَاءَ، فِيهَا شَجَرَةٌ عَظِيمَةٌ، وَفِي أَصْلِهَا شَيْخٌ وَصِبْيَانٌ، وَإِذَا رَجُلٌ قَرِيبٌ مِنَ الشَّجَرَةِ بَيْنَ يَدَيْهِ نَارٌ يُوقِدُهَا، فَصَعِدَا بِي فِي الشَّجَرَةِ، وَأَدْخَلاّنِي دَارًا لَمْ أَرَ قَطُّ أَحْسَنَ مِنْهَا، فِيهَا رِجَالٌ شُيُوخٌ وَشَبَابٌ، وَنِسَاءٌ، وَصِبْيَانٌ،

⁽۱) قولُه: (كان النّبيُ ﷺ إذا صلّى؛ أقبل علينا بوجهه): قال النّوويُّ: فيه تنبية على استحباب إقبال الإمام بعد سلامه على أصحابه، وعلى استحباب السُّؤال عن الرُّؤيا، وعلى مبادرة المعبِّر إلى تأويلها أوَّلَ النّهار قبل أنْ يتشعّب ذهنه باشتغاله في معائشه في الدُّنيا؛ ولأنَّ عهدَ الرَّائي قريبٌ، ولم يطرأ عليه ما يشوِّشُها؛ ولأنَّه قد يكون منها ما يستحبُّ تعجيلُه كالحثِّ على خير، والتَّحذير عن معصيةٍ، وفيه إباحة الكلام في العلم، وتعبير الرُّؤيا بعد صلاة الصُّبح، وأنَّ استدبار القبلة في جلوسه للعلم أو غيره جائزٌ، قلت: هو للعلم أفضلُ إنْ لم يتصوَّر الاستقبالَ مع الإقبالِ، وفي الخطبة متعيِّنٌ على كلِّ حالٍ، وأمَّا استقبالُه في غيرهما؛ فمستحبُّ؛ لِما ورد عن ابن عبَّاسٍ مرفوعًا على ما رواه الطّبرانيُّ: «أشرف المجالس ما استقبلَ به القبلة»، كذا في «المرقاة». م

ثُمَّ أَخْرَ جَانِي مِنْهَا فَصَعِدَا بِي الشَّجَرَة، فَأَدْ خَلانِي دَارًا هِيَ أَحْسَنُ وَأَفْضَلُ، فِيهَا شُيُوخٌ، وَشَبَابٌ، قُلْتُ، طَوَّفْتُمَانِي اللَّيْلَة، فَأَخْبِرَانِي عَمَّا رَأَيْتُ، قَالاً: نَعَمْ، أَمَّا الَّذِي رَأَيْتَهُ يُشَقُّ شِدْقُهُ؛ فَكَذَّابٌ يُحَدِّثُ بِالكَذْبَة، فَتُحْمَلُ عَنْهُ حَتَّى تَبْلُغَ الآفَاق، فَيُصْنَعُ بِهِ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ، وَالَّذِي رَأَيْتَهُ يُشْدَخُ رَأْسُهُ؛ فَرَجُلٌ عَلَّمَهُ اللهُ القُرْآن، فَنَامَ عَنْهُ بِاللَّيْلِ وَلَمْ يَعْمَلْ فِيهِ بِالنَّهَارِ، يُفْعَلُ بِهِ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ، وَالَّذِي رَأَيْتَهُ فِي النَّقْبِ؛ فَهُمُ الزُّنَاةُ، وَالشَّيْخُ فِي أَصْلِ الشَّجَرَةِ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلامُ، وَالصِّبْيَانُ حَوْلَهُ؛ فَأَوْلاَهُ وَالنَّيْسِ، وَالَّذِي يُوقِدُ النَّارَ مَالِكٌ خَازِنُ النَّارِ، وَالدَّارُ الأُولَى الَّتِي دَخَلْتَ دَارُ عَامَّةِ المُؤْمِنِينَ، وَأَمَّا هَذِهِ الدَّارُ اللَّولَ التَّارَ مَالِكُ خَازِنُ النَّارِ، وَالدَّارُ الأُولَى الَّتِي دَخَلْتَ دَارُ عَامَّةِ المُؤْمِنِينَ، وَأَمَّا هَذِهِ الدَّارُ اللَّهُ هَذَا مِيكَائِيلُ، فَارْفَعْ رَأْسَكَ، فَرَفَعْتُ رَأْسِي، فَإِذَا فَوْقِي مِثْلُ السَّحَابِ(١٠)».

٥٨١٣ ـ وَفِي رِوَايَةٍ: «مِثْلُ الرَّبَابَةِ الْبَيْضَاءِ، قَالَا: ذَلِكَ مَنْزِلُكَ، قُلْتُ: دَعَانِي أَدْخُـلْ مَنْزِلِي، قَالَا: إِنَّهُ بَقِي لَكَ عُمُرٌ لَمْ تَسْتَكْمِلْهُ فَلَوِ اسْتَكْمَلْتَهُ؛ أَتَيْتَ مَنْزِلَكَ»، رواه البخارِيُّ (٢).

مِنْ رُوْيَا؟ فَيَقُصُّ عَلَيْهِ مَنْ شَاءَ اللهُ أَنْ يَقُصَّ، وَإِنّهُ قَالَ لَنَا ذَاتَ غَدَاةٍ: ﴿إِنّهُ أَتَانِي اللَّيْلَةَ آتِيَانِ، وَإِنّهُ مَا الْتَعَثَانِي، وَإِنّهُ أَتَانِي اللَّيْلَةَ آتِيَانِ، وَإِنّهُ مَا الْتَعَثَانِي، وَإِنّهُ أَتَانِي اللَّيْلَةَ آتِيَانِ، وَإِنّهُ مَا الْتَعَثَانِي، وَإِنّهُ مَا قَالًا لِي: انْطَلِقْ، وَإِنِّي انْطَلَقْتُ مَعَهُمَا»، وَذَكَرَ مِثْلَ الْحَدِيثِ الذي تقدَّم بِطُولِهِ، وَفِي حديث سمُرةَ هذا زِيَادَةٌ لَيْسَتْ فِي الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ قبله، وَهِي قَوْلُهُ ﷺ: ﴿فَأَتَيْنَا عَلَى رَوْضَةٍ مُعْتِمَةٍ، فِيهَا مِنْ كُلُّ سَمُرةَ هذا زِيَادَةٌ لَيْسَتْ فِي الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ قبله، وَهِي قَوْلُهُ ﷺ: ﴿فَأَتَيْنَا عَلَى رَوْضَةٍ مُعْتِمَةٍ، فِيهَا مِنْ كُلُّ مَوْرِ الرَّبِيعِ، وَإِذَا بَيْنَ ظَهْرَي الرَّوْضَةِ رَجُلُّ طَوِيلٌ، لَا أَكَادُ أَرَى رَأْسَهُ طُولًا فِي السَّمَاءِ، وَإِذَا حَوْلَ الرَّجُلِ مِنْ أَكْثُورِ وَلْدَانٍ رَأَيْتَهُمْ فَطُّ، قُلْمُ وَلَهُ مَا: مَا هَذَا؟ مَا هَوُ لَا عَلَى: قَالًا لِيَ: انْطَلِقْ، فَانْطَلَقْنَا، فَانْتَهَيْنَا إِلَى رَوْضَةٍ عَظْمُ أَعْضَامَ مِنْهَا، وَلَا أَحْسَنَ، قَالَا لِيَ: انْطَلِقْ، فَالْطَلَقْنَا، فَانْتَهَيْنَا إِلَى رَوْضَةٍ عَظْمُ أَعْظُمُ مِنْهَا، وَلا أَحْسَنَ، قَالَا لِيَ: ازْقَ فِيهَا، قَالَ: قَالَا لِي السَّمَاءِ فَيَعَامُ فَيَا إِلَى رَوْضَةٍ مَنْ أَوْمُ وَلَا أَعْضَمَ مِنْهَا، وَلَا أَحْسَنَ، قَالَا لِي: ازْقَ فِيهَا، قَالَا لَهُمْ اللّهُ مُ الْمَعْمُ اللّهُ عَلَى الْمُولِي فَيْ الْمَعْمُ اللّهُ مُ كَأَعْمُ وَلَعْمُ وَا فِيهِ وَلَا إِلْكُولُوا فِي ذَلِكَ مَاءُهُ الْمَحْضُ فِي الْبَيَاضِ، فَذَهَبُوا، فَوَقَعُوا فِيهِ، ثُمَّ رَجَعُوا إِلْيُنَا قَدْ النَّيْ وَالْمَوْمُ الْمُحْصُلُ فِي الْبَيَاضِ، فَلَكُ اللّهُ مُنْ الْمَعْمُ الْمَعْمُ الْمَعْمُ الْمَعْمُ الْمُعْلُولُ اللّهُ وَلَعْمُ الْمَاعِمُ الْمَعْرَا فِيهِ وَالْمُ الْمُعُولُ اللّهُ اللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ اللللللللللللّهُ الللللللْهُ اللللللللْمُ اللللللْمُ اللللللْمُ الللللْمُهُ اللللللْمُ الللللْ

⁽١) البخاريُّ، ك: الجنائز، ح: (١٣٨٦).

⁽٢) البخاريُّ، ك: التَّعبير، ب: تعبير الرُّؤيا بعد صلاة الصُّبح، ح: (٧٤٧/ ١٣٨٧).

ذَهَبَ ذَلِكَ الشُّوءُ عَنْهُمْ، فَصَارُوا فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ»، وَذَكَرَ فِي تَفْسِير هَذِهِ الزِّيَادَةَ: «وَأَمَّا الرَّجُلُ الطَّوِيلُ الَّذِينَ حَوْلَهُ؛ فَكُلُّ مَوْلُودٍ مَاتَ عَلَى الْفِطْرَةِ»، قَالَ: فَقَالَ الَّذِينَ حَوْلَهُ؛ فَكُلُّ مَوْلُودٍ مَاتَ عَلَى الْفِطْرَةِ»، قَالَ: فَقَالَ الَّذِينَ عَوْلَهُ؛ فَكُلُّ مَوْلُودٍ مَاتَ عَلَى الْفِطْرَةِ»، قَالَ: فَقَالَ بَعْضُ الْمُسْلِمِينَ: يَا رَسُولَ اللهِ وَأَوْلَادُ الْمُشْرِكِينَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «وَأَوْلَادُ الْمُشْرِكِينَ، وَأَمَّا الْفِلْرِكِينَ، وَأَمَّا الْعَلْمُ مِنْهُمْ قَبِيحٌ؛ فَإِنَّهُمْ قَوْمٌ قَدْ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيَّمًا، الْقَوْمُ اللهِ عَنْهُمْ»، رواه البخارِيُّ (۱).

٥٨١٥ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ رَآنِي "" فِي الْمَنَامِ؛ فَقَدْ رَآنِي، فَإِنَّ

⁽۱) قولُه: "وأولاد المشركين... إلخ": قال ابن الهمام رحمه الله تعالى في "مسائرته": وقد اختلف في سؤال أطفال المشركين، وفي دخولهم الجنّة أو النّارَ، فتردّد فيهم أبو حنيفة وغيرُه، وقد وردت فيهم أخبارٌ متعارضةٌ، فالسّبيل تفويض أمرهم إلى الله تعالى، وقال محمّدُ بن الحسن: اعلم أنْ الله لا يعذّب أحدًا بلا ذنب، اه، وقال تلميذُه ابن أبي شريفِ في شرحه: وقد نقل الأمرُ بالإمساك عن الكلام في حكمهم في الآخرة مطلقًا عن القاسم بن محمّدٍ وعروةَ بن الزُّبيرِ من رؤوس التَّابعين وغيرها، وقد ضعّف أبو البركات النّسفيُّ رواية التَّوقُّف عن أبي حنيفة، وقال: الرِّوايةُ الصَّحيحة عنه أنّهم في المشيئة لظاهر الحديث الصَّحيح: "والله أعلم بما كانوا عاملين"، وقد حكى فيهم الإمامُ النّوويُّ ثلاثة مذاهبَ: الأكثر أنّهم في النّار، الثاني: التَّوقُّف، النَّالث: الذي صحَّحه أنّهم في الجنّة؛ لحديثِ: "كلُّ مولودٍ يولدُ على الفطرة"، ويميل إليه ما مرَّ عن محمَّد بن الحسن، وفيهم أقوالُ أخرُ ضعيفةٌ، كذا في "رد المحتار". م

⁽٢) البخاريُّ، ك: التَّعبير، ب: تعبير الرُّؤيا بعد صلاة الصُّبح، ح: (٧٤٧).

⁽٣) وقولُه: «مَنْ رآني في المنام؛ فقد رآني»؛ (أي: فكأنَّه قد رآني في عالم الشُّهود والنَّظام، لكنْ لا يبتني عليه الأحكام، ليصير به من الصَّحابة، وليعمل بما سمع به في تلك الحالة، وقيل: هو بمعنى الإخبار؛ أي: من رآني في المنام؛ فأخبروه بأنَّ رؤيته حقيقةٌ وحقّةٌ، ليست بأضغاث أحلام؛ فإنَّه عَلِي على صفته المسطورة وهيئته المعروفة المذكورة؛ فلا يحتاج إلى تأويل، بل يقال: إنَّه قد رآه ﷺ على وجه الإطلاق، وأمّا إذا رآه على غير صفته، كما إذا رآه ميتًا في قطعةٍ من أرض المسجد على ما حكي عن بعض المشايخ أنَّه رآه كذلك، فاحتاج إلى تأويل وتعبير بما قيل: إنَّ تلك القطعة من أرض المسجد مغصوبةٌ، أو مملوكةٌ غير صحيحةٍ على قواعد شرعه ﷺ، فكأنَّه أُميت في تلك البقعة، ومن أحياها؛ فكأنَّما أحيا النَّاس جميعًا، وكذلك ما رآه إمامنا الأعظم في منامه الأكرم من جمع أعظمه المباركة المتفرِّقة، فعبَّر له ابنُ سيرين بأنَّك تصيرُ إمامًا للمسلمين، وجامعًا لمعاني الأحاديث المختلفة بين الصَّحابة، والمتفرِّقة بين التَّابعين، وقد يرجع الاختلاف إلى اختلاف حال الرَّائي بحسب إيمانه ونيَّاته وأموره الباطنيَّة)، التقطته من «الموقاة».

الشَّيْطَانَ لَا يَتَمَثَّلُ فِي صُورَتِي "، مَثَّفَّ عليه (١).

٥٨١٦ - وَعَنْ أَبِي قَتَادَةً ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ رَآنِي؛ فَقَدْ (٢) رَأَى الْحَقَّ»، متَّفَقٌ عليه (٣).

٥٨١٧ - وَعَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ رَآنِي فِي الْمَنَامِ؛ فَسَيَرَانِي (٤) فِي الْيَقَظَةِ، وَلا يَتَمَثَّلُ الشَّيْطَانُ بِي»، متَّفتُ عليه (٥٠).

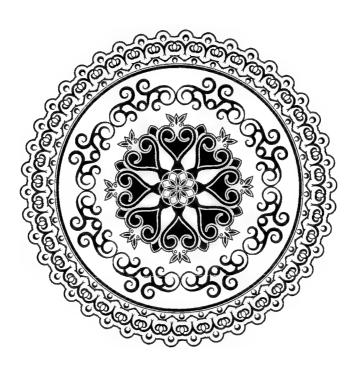
٥٨١٨ - وَعَنِ ابْنِ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ عَمِّهِ أَبِي خُزَيْمَةَ ﴿ اللَّهُ رَأَى فِيمَا يَرَى النَّائِمُ أَنَّهُ سَجَدَ عَلَى جَبْهَةِهِ»، رواه فِي «شَرْحِ عَلَى جَبْهَةِهِ»، رواه فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ»(٢).

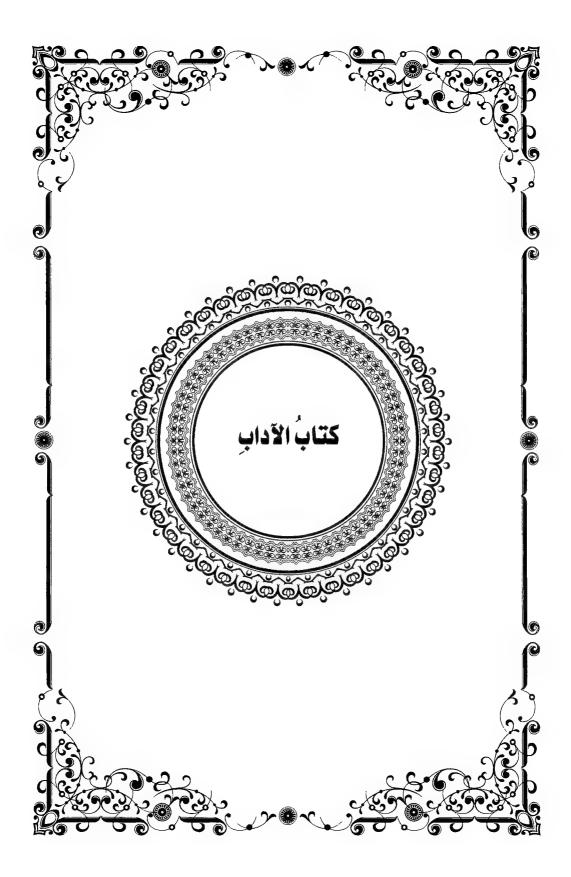


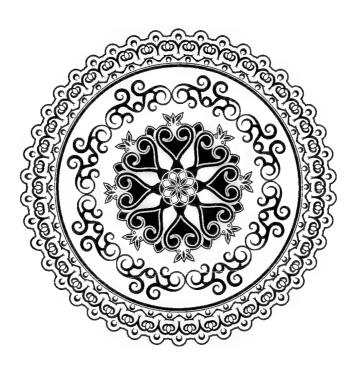
(۱) البخاريُّ، ك: العلم، ب: إثم من كذب على النَّبيِّ ﷺ، ح: (۱۱۰)، مسلمٌ، المقدِّمة، ب: تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ، ح: (۳).

- (٣) البخاريُّ، ك: التَّعبير، ب: من رأى النَّبيُّ عليه الصنام، ح: (٦٩٩٦)، ومسلمٌ، ك: الرُّؤيا، ب: قول النَّبيُّ عليه الصلاة والسلام: «من رآني في المنام؛ فقد رآني»، ح: (٩٩١).
- (٤) قولُه: «فسيراني في اليقظة»؛ (أي: في الدُّنيا أو في الآخرة، قال النَّوويُّ: فيه أقوالُ، أحدُها: أنْ يرادَ به أهلُ عصره، ومعناه أنَّ من رآه في النَّوم، ولم يكن هاجرَ يوفَّقُه اللهُ للهجرة، ورؤيتُه ﷺ في اليقظة عيانًا، وثانيها: أنَّه يرى تصديق تلك الرُّؤيا في اليقظة في الدَّار الآخرة؛ لأنَّه يراه في الآخرة جميع أمَّته، وثالثُها: أنَّه يراه في الآخرة رؤية خاصَّة في القرب منه، وحصول شفاعته ونحو ذلك)، كذا في «المرقاة». م
- (٥) البخاريُّ، ك: التَّعبير، ب: من رأى النَّبيُّ عليه الصنام، ح: (٦٩٩٣)، ومسلمٌ، ك: الرُّوْيا، ب: قول النَّبيِّ عليه الصلاة والسلام: «من رآني في المنام فقد رآني»، ح: (٩١٩٥).
 - (٦) البغويُّ في «شرح السنة»، ح: (٣٢٨٥)، وأخرجه النَّسائيُّ في «الكبرى»، ح: (٧٥٨٣).

⁽Y) قولُه: «فقد رأى الحقَّ»: (المراد بالحقِّ هنا: الصِّدق الذي ضدُّه الكذبُ؛ أي: فقد صدقَتْ رؤياه؛ فإنَّه قد رآني لا غيري، ويدلُّ عليه ما في روايةٍ أخرى من قوله: «فقد رآني الحقَّ»؛ أي: رؤية الحقِّ، أو معناه: فقد رأى رؤية الحقِّ)، كذا في «المرقاة». م









بابُ السَّلام

وَقَــــولِ اللهِ ﷺ: ﴿ وَإِذَا حُيِّينُم بِنَحِيَّةِ فَحَيُّوا (١) بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا ۚ إِنَّ اللهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا ﴾ [النساء: ٨٦].

٨١٩ - عَن عِمِرَانَ بِنِ حُصَينٍ ﷺ قَالَ: «كُتّا نَقُولُ فِي الجَاهِلِيَّةِ: أَنعَمَ اللهُ بِكَ عَينًا، وَأَنعِم صَبَاحًا، فَلَمّا كَانَ الإسلامُ؛ نُهِينَا(٢) عَن ذَلِكَ»، رواهُ أبو داؤدَ(٣).

• ١٨٥ - وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَمَّا خَلَقَ اللهُ آدَمَ وَنَفَخَ فِيهِ الرُّوحَ؛

قولُهُ: «عينًا»؛ (المعنى: أقرَّ اللهُ عينك بمَن تُحِبُّهُ، أو بما تحبُّه من النَّعمة، أو أنعمَ اللهُ بسبيِك عينًا؛ أي: عينَ من يحبُّك، «صباحًا»؛ أي: طابَ عيشُك في الصَّباحِ، وإنَّما خصَّ الصَّباحَ؛ لأنَّ الكلامَ فيه، وهوَ الموافقُ للمتعارفِ في زمانِنا على لسانِ العامَّةِ: صبَّحكُم بالخيرِ، ومسّاكُم بالكرامةِ، وأسعدَ اللهُ مقيلكُم، وأمثالِ ذلكَ)، «المرقاة» (٧/ ٢٩٤٨).

⁽۱) قولُهُ: «فحَيُّوا بأحسنَ منها»؛ (أي: قُولُوا: وعليكُمُ السَّلامُ وَرَحمهُ اللهِ، إذا قالَ: السَّلامُ عليكُم، وزيدُوا: وَبَرَكاتُه، إذا قالَ: ورحمهُ اللهِ، ويقالُ: لكلِّ شيء مُنتَهَى، ومُنتَهَى السَّلامِ: وَبَركاتُه، «أو ردُّوها»؛ أي: أجيبوها بمثلها، وردُّ السَّلام جوابُه بمثله؛ لأنَّ المجيبَ يردُّ قولَ المُسلِّم، وفيه حذفُ مضافٍ؛ أي: ردُّوا مثلَها، والتَّسليمُ سنَّة، والرَّدُ فريضةٌ والأحسنُ أفضلُ)، كذا في «المدارك». م

⁽٢) قولُهُ: «نُهِينا عَن ذَلِك»؛ (أي: عمّا ذُكِر مِنَ الأقوالِ ابتداءً بوضعِها موضعَ السَّلامِ، فلا محذورَ إنْ بدأَ بالسَّلامِ، ثم ثنّاهُ بنحوِ ما تقدَّم من الكلام)، كذا في «المرقاة». م

⁽٣) أَبُو داوُد، ك: الأَدَبِ، ب: في الرَّجلِ يقولُ للرَّجلِ: أنعمَ اللهُ بكَ، ح: (٢٢٧)، وحسَّنَهُ ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (٣) ١٨).

عَطَسَ، فَقَالَ: الحَمدُ اللهِ، فَحَمِدَ اللهِ بِإِذِيهِ، فَقَالَ لَهُ رَبُّهُ: رَحِمَكَ اللهُ يَا آدَمُ، اذَهَب إِلَى أُولَئِكَ المَلاَئِكَةِ؛ إِلَى مَلاْ مِنهُم جُلُوسٍ، فَقُل: السَّلامُ عَلَيكُم، قَالُوا: وَعَلَيكَ السَّلامُ وَرَحمَةُ اللهِ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى رَبِّهِ، فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ تَحِيَّتُكَ وَتَحِيَّهُ بَنِيكَ بَينَهُم، فَقَالَ اللهُ لَهُ وَيَدَاهُ مَقبُوضَتَانِ: اختر أَيُهُمَا شِعْتَ، قَالَ: اخترتُ يَمِينَ رَبِّي يَمِينٌ مُبَارِكَةٌ، ثُمَّ بَسَطَهَا فَإِذَا فِيهَا آدَمُ وَذُرِّيَّتُهُ، فَقَالَ: أَي رَبِّ، مَا هَوُلاءِ فَقَالَ: أَي رَبِّ، مَا هَوُلاءِ فَقَالَ: هُولاءِ ذُرِّيَّتُكَ، فَإِذَا كُلُّ إِنسَانٍ مَكْتُوبٌ عُمرُهُ بَينَ عَينيهِ، فَإِذَا فِيهم رَجُلٌ أَضووُهُم - أَو مِن أَضويُهِم - قَالَ: هَوُلاءِ ذُرِّيَّتُكَ، فَإِذَا كُلُّ إِنسَانٍ مَكْتُوبٌ عُمرُهُ بَينَ عَينيهِ، فَإِذَا فِيهم رَجُلٌ أَضووُهُهم - أَو مِن أَضويُهِم - قَالَ: هَوُلاءِ ذُرِّيَّتُكَ، فَإِذَا كُلُّ إِنسَانٍ مَكْتُوبٌ عُمرُهُ بَينَ عَينيهِ، فَإِذَا فِيهم رَجُلٌ أَضووُهُم - أَو مِن أَضويُهِم - قَالَ: عَارَبٌ مِن هَذَا؟ قَالَ: هَذَا بَنُكَ دَاوُدُ، قَد كَتَبْتُ لَهُ عُمرَ أَربَعِينَ سَنَةً، قَالَ: يَا رَبِّ، فَإِنِّي عُمره بَينَ مَا شَاءَ اللهُ ، قَالَ: أَي رَبِّ، فَإِنِي قَد جَعَلْتُ لَهُ مِن عُمرِي سِتِينَ سَنَةً، قَالَ: أَنتَ وَذَاكَ، قَالَ لَهُ آدَمُ: قَد كُتِبَ لِي أَلْفُ سَنَةٍ، قَالَ: بَلَى وَلَكِنَّكَ جَعَلْتَ لِإبنِكِ دَاوُدَ سِتِينَ سَنَةً، فَجَحَدَ، فَجَحَدَ وَلَاكُ عَلَى السَينَ مُنْ مَنَيْسَ ذُرِّيَتُهُ، وَنَسِي، فنسِيت ذُرِّيَتُهُ، قَالَ: فَمِن يَومِئِذٍ أُمِنَ عَلَى وَالشَّهُودِ»، رواه الترمذي (۱).

١ ٧ ٨ ٥ - وَفِي المُتَّفَقِ عَلَيهِ عَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «خَلَقَ (٢) اللهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ، طُولُهُ سِتُّونَ ذِرَاعًا، فَلَمّا خَلَقَهُ؛ قَالَ: اذهَب، فَسَلِّم عَلَى أُولَئِكَ النَّفَرِ مِنَ المَلاَئِكَةِ جُلُوسٌ، فَاستَمِع مَا يُحَيُّونَكَ، فَإِنَّهَا تَحِيَّتُكَ وَتَحِيَّةُ ذُرِيَّتِكَ، فَقَالَ: السَّلامُ (٣) عَلَيكُم، فَقَالُوا: السَّلامُ عَلَيكَ وَرَحمَةُ اللهِ،

⁽١) التَّرمذيُّ واللَّفظُ لَهُ، أبواب تفسيرِ القرآنِ، ب: في أوَّلُه خلقِ آدمَ ﷺ، ح: (٣٣٦٨)، وقالَ: (حديثٌ حسنٌ غريبٌ)، وصحَّحَه الحاكمُ، ووافقَهُ الذَّهبيُّ (١/ ٦٤)، وأوَّلُه في الصَّحيحَينِ كَمَا سَيأتي.

قولُهُ: «يعدُّ لنفسِه»؛ أي: يقدِّر له، ويراعِي أوقاتَ أجلِه سنةً فسنةً، «قَد عجِلتَ»: بكسرِ الجيمِ؛ أي: استعجلْتَ وجئتَ قبلَ أوانِك.

⁽٢) قولُهُ: «خلق اللهُ آدمَ على صورتِهِ» (أي: على صورتِهِ الَّتي استمرَّ عليها إلى أَنْ أُهبِطَ، وإلى أَنْ ماتَ؛ دفعًا لتوهُّمه أَنَّ صورتَه كانت في الجنَّةِ على صفةٍ أُحرَى، وقيلَ: الضَّميرُ اللهِ، والمرادُ بالصُّورةِ: الصِّفةُ منَ الحياءِ والعلمِ والسَّمعِ والبصرِ وإنْ كانت صفاتُه تعالى لا يشبهُها شيءٌ، وقيلَ: الضَّميرُ للعبدِ المحذوفِ من السّابقِ، وإنَّ سببَ الحديثِ: أَنَّ رجلًا ضربَ وجهَ غلامٍ، فَنَهَاهُ عن ذلكَ، وقال: "إنَّ الله خلق آدمَ على صورتِه»، كذا في «حاشية البُخاريِّ» للسِّيوطِي)، قالَه في «المرقاة». م

⁽٣) قَولُهُ: «فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، فقالُوا: السَّلامُ عليكَ ورحمةُ اللهِ، قال: فَزادُوهُ: ورحمةُ اللهِ»: (قيلَ: يدلُّ هذا على=



فَزَادُوهُ: وَرَحمَةُ اللهِ، فَكُلُّ مَن يَدخُلُ الجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ آدَمَ، فَلَم يَزَلِ الخَلقُ يَنقُصُ بَعدُ حَتَّى الآنَ»، رواهُ البُخاريُّ(۱).

٩٨٢٢ وَعَن عَمرِو بنِ شُعَيبٍ عَن أَبِيهِ عَن جَدِّهِ ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَيسَ مِنَّا مَن تَشَبَّهُ بِغَيرِنَا، لَا تَشَبَّهُوا بِالنَّهُودِ ولَا بِالنَّصَارَى، فَإِنَّ تَسلِيمَ (٢) اليَهُودِ الإِشَارَةُ بِالأَصَابِع، وتَسلِيمَ النَّصَارَى

(وقالَ في «العالمگيريَّة»: والأفضلُ للمسلمِ أنْ يقولَ: السَّلامُ عليكُم ورحمةُ اللهِ وبركاتُه، والمجيبُ كذلك يرُدُّ، ولا ينبغي أنْ يُزادَ على البركاتِ شيءٌ، قال ابنُ عبّاسٍ على الكلِّ شيء منتهى، ومنتهى السَّلامِ البركاتُ)، كذا في «المحيط»، (ويأتي بواوِ العطفِ في قولِه: «وعليكُم السَّلامُ»، وإنْ حذفَ واوَ العطفِ فقالَ: عليكُم السَّلامُ؛ أجزأَه، ولو قالَ المُبتدئُ: سلامٌ عليكُم، أو قالَ: السَّلامُ عليكُم؛ فللمجيبِ أنْ يقولَ في الصُّورتينِ: سلامٌ عليكُم، وله أنْ يقولَ: السَّلامُ عليكُم، وله أنْ يقولَ: السَّلامُ عليكُم، كذا في «التَّتارخانيَّة». م

- (١) البخاريُّ واللَّفظُ لَه، ك: الاستثذانِ، ب: بدءِ السَّلامِ، ح: (٦٢٢٧)، ومسلمٌ، ك: الجنَّةِ، ب: يدخلُ الجنَّةُ أقوامٌ، ح: (٧١٦٣)
- (٢) قولُه: «فإنَّ تسليمَ اليهودِ الإشارةُ بالأصابعِ»؛ (والمعنى: لا تشبَّهوا بهم جميعًا في جميع أفعالهم خصوصًا في هاتين الخصلتين، ولعلَّهُم كانُوا يَكْتفُونَ في السَّلامِ، أو ردِّهِ، أو فيهما بالإشارتين من غيرِ نطقِ بلفظ السَّلامِ؛ الَّذي هو سنَّةُ آدمَ وذرِّيَّتِه منَ الأنبياءِ والأولياءِ، وكأنَّه ﷺ كوشفَ لَه أنَّ بعضَ أمَّتِهِ يفعلونَ ذلك، أو مثلَ ذلك منَ الانحناءِ أو مطأطأة الرَّأس، أو الاكتفاءِ بلفظِ السَّلامِ فقط، ولقد رأيتُ في المسجدِ الحرامِ واحدًا من المتصوِّفةِ الدّاخلةِ في سلكِ السّالكين المرتاضين المتوكِّلين الزّاهدين في الدُّنيا المكتفي بإزارٍ ورداءٍ، صائمَ الدَّهرِ لازمَ الاعتكافِ، ليس شيءٌ عنده من أسبابِ الدُّنيا، وهو على ذلك أكثرَ من أربعينَ سنةً، ثم اختارَ السُّكوتَ المطلقَ في آخرِ العمرِ؛ بحيثُ يكتفي في ردَّ السَّلامِ بإشارةِ الرَّأسِ، مع أنَّه ما كانَ خاليًا عن نوعِ معرفةٍ ودوامِ تلاوةٍ وحسنِ خلقٍ وسخاوةِ نفسٍ، إلّا=

⁼ جوازِ الزِّيادةِ، قلتُ: بل الزِّيادةُ هي الأفضلُ، كما يستفادُ من الآيةِ أيضًا، نعم يدلُّ على جوازِ تقديمِ السَّلامِ في الجَوابِ، بل على ندبِه؛ لأنَّ المقامَ مقامُ التَّعليم، لكنَّ الجمهورَ على أنَّ الجوابَ بقولِه: «وعليكمُ السَّلامُ» أفضلُ، سواءٌ زادَ أم لا، ولعلَّ الملائكةَ أيضًا أرادُوا إنشاءَ السَّلامِ على آدمَ، كما يقعُ كثيرًا فيما بين النّاسِ، لكن يشترطُ في صحَّةِ الجوابِ أنْ يقعَ بعد السَّلامِ، لا أنْ يقعا معًا، كما يدلُّ عليه فاءُ التَّعقيبِ، وهذه مسألةٌ أكثرُ النّاسِ عنها غافلون، فلو التَقَى رجلانِ وسلَّم كلُّ منهما على صاحبِه دفعةً واحدةً يجبُ على كل منهما الجوابُ)، كذا في «المرقاة».

الإِشَارَةُ بِالأَكْفِّ»، رواه التِّرمِذِيُّ، وقال: «إسنادُه ضعيفٌ»(١).

وقال عليٌّ القَارِي - رَحِمَهُ اللهُ البَارِي -: ([لعلَّ وجهَه أنَّه من عمرِ و بنِ شعيبٍ عن أبيه عن جدِّه، وقد تقدَّمَ الخلافُ فيه]، وإنَّ المعتمدَ أنَّ سندَه حَسنٌ، لا سيَّما وقد أسندَه السيوطيُّ في «الجامعِ الصغيرِ» إلى ابنِ عمرٍ و، فارتفعَ النِّزاعُ وزالَ الإشكالُ»(٢).

٥٨٢٣ - وَعَن عِمرَانَ بِنِ حُصَينٍ ﴿ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيكُم، فَرَدَّ عليه السلام، ثُمَّ جَلَسَ، فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ : «عَشرٌ»، ثُمَّ جَاءَ آخَرُ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيكُم ورَحمَةُ اللهِ وبَرَكَاتُهُ، فَرَدَّ عَلَيهِ، فَجَلَسَ، فَقَالَ: «عِشرُونَ»، ثُمَّ جَاءَ آخَرُ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيكُم ورَحمَةُ اللهِ وبَرَكَاتُهُ، فَرَدَّ عَلَيهِ، فَجَلَسَ، فَقَالَ: «ثَلَاثُونَ»، رواه التَّرمذيُّ وأبو داؤدَ^(٣).

٥٨٢٤ وروى مَالِكٌ عَن مُحَمَّدِ بنِ عَمرِ و بنِ عَطَاءٍ، قَالَ: كُنتُ جَالِسًا عِندَ عَبداللهِ بنِ عَبَّاسٍ، فَدَخَلَ عَلَيهِ رَجُلٌ يَمَانِيُّ، فَقَالَ: السَّلامُ عَلَيكُم وَرَحمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ، ثُمَّ زَادَ شَيئًا مَعَ ذَلِكَ أَيضًا، قَالَ ابنُ عَبَّاسٍ عَنَّ مَن هَذَا؟ وَهُوَ يَومَئِذٍ قَد ذَهَبَ بَصَرُهُ، قَالُوا: هَذَا اليَمَانِيُّ الَّذِي يَعْشَاكَ، فَعَرَّفُوهُ إِيَّاهُ حَتَّى عَرَّفَهُ، قَالَ ابنُ عَبَّاسٍ عَنَّ السَّلامَ انتَهَى إِلَى البَرَكَةِ.

قَالَ مُحَمَّدٌ في «المُوَطَّأ»: (وَبِهَذَا نَاخُذُ، إِذَا قَالَ: السَّلامُ عَلَيكُم وَرَحمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ؛ فَليَكفُف،

⁼ أنَّه كان ما يرى أنَّه يطوف، واللهُ أعلمُ بالحالِ ويرحمُنا وإيّاهُ في الماّلِ) قاله في «المرقاة»، (وقال في «العالمگيريَّةِ»: ويكره السَّلام بالسَّبابة)، كذا في «الغياثيَّة». م

⁽۱) التّرمذيُّ، أبواب الاستئذانِ، ب: ما جاء في كراهية إشارةِ اليدِ، ح: (٢٦٩٥)، وقال: (هذا حديثٌ إسنادُه ضعيفٌ)، وله شاهدٌ عن جابرٍ، أخرجه النَّسائيُّ في «الكبرى»، ك: عملِ اليومِ واللَّيلةِ، ب: التَّسليمُ بالأكفِّ والرُّؤوسِ والإشارةِ، ح: (١٠٠٠)، وقالَ الحافظُ في «الفتح» (١١/ ١٤): «سندُهُ جيَّدٌ».

⁽٢) «مِرْقَاةُ المَفَاتِيحِ» (٧/ ٢٩٤٦).

⁽٣) أبو داوُدَ واللَّفظُ له، ك: الأدبِ، أبواب السَّلامِ، ب: كيفَ السَّلامُ؟ ح: (٥١٩٥)، والتَّرمذيُّ، أبواب الاستئذانِ، ب: ما ذُكرَ في فضلِ السَّلامِ، ح: (٢٦٨٩)، وقال: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

فَإِنَّ اتِّبَاعَ السُّنَّةِ أَفضَلُ)(١) ولذلِكَ قالَ في «الدُّرِّ المُختارِ»: (و لا يزيدُ الرَّادُّ على «وَبَرَكَاتُهُ»)(٢).

٥٨٠٥ ـ وَعَن غَالِبٍ قَالَ: إِنَّا لَجُلُوسٌ بِبَابِ الحَسَنِ البَصرِيِّ؛ إِذ جَاءَ رَجُلٌ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَن جَدِّي قَالَ: بَعَثَنِي أَبِي إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: ائتِهِ فَأَقرِئهُ السَّلَامَ، قَالَ: فَأَتيتُهُ، فَقُلتُ (٣): إِنَّ أَبِي يُقرِئُكَ السَّلَامَ، فَقَالَ: «عَلَيكَ السَّلَامُ» وَعَلَى أَبِيكَ السَّلَامُ» (١٤)، رواهُ أبو داوُدَ (٥).



⁽١) محمَّدٌ في «الموطَّأِ»، أبواب السّيرِ، ب: ردِّ السَّلامِ، ح: (٩١٣)، ونحوُهُ عن عطاءٍ عند الحاكمِ، وقال: (هذا حديثٌ غريبٌ صحيحٌ)، ووافقَه الذَّهبيُّ.

⁽٢) «الدُّرُّ المختارُ مع حاشيةِ ابنِ عابدينَ»، ك: الحظرِ والإباحةِ، فصل: في البيع، (٩/ ٦٨٣).

⁽٣) قولُه: «أبِي يقرِئُكَ السَّلامَ»: (قالَ في «العالمگيريَّة»: وإذا أمرَ رجلًا أنْ يقرأَ سلامَه على فلانٍ يجبُ عليهِ ذلكَ)، كذا في «الغِياثيَّة». م

⁽٤) قولُه: «فقالَ: عليكَ وعلى أبِيكَ السَّلامُ»: قال في «ردِّ المحتارِ»: (قال الشُّرنبلاليُّ: يستحبُّ أَنْ يردَّ على المبلِّغِ أَيضًا، فيقول: وعليك وعليه السَّلامُ) اهم، ومثلُه في «شرحِ تحفةِ الأقرانِ» للمصنَّف، وزادَ: (وعنِ ابنِ عبّاسٍ يجبُ)، لكن قالَ في «التَّارخانيَّة»: (ذكرَ محمَّدٌ حديثًا يدلُّ على: أَنَّ من بلَّغ إنسانًا سلامًا عن غائبٍ؛ كانَ عليه أَنْ يرُدَّ الجوابَ على المبلِّغ أَوَّلاً، ثمَّ على ذلك الغائب اهى وظاهرُه: الوجوبُ، تأمَّل). م

⁽٥) أبو داوُدَ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: في الرَّجلِ يقولُ: فلانٌ يقرتُكَ السَّلامَ، ح: (٢٣١)، والنَّسَائِيُّ في «الكُبرى»، ك: عملِ اليومِ واللَّيلةِ، ب: ما يقولُ إذا قيلَ له: إنَّ فلانًا يقرأُ عليك السَّلامَ، ح: (١٠١٣)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (٢٠٧٤).



٥٨٢٦ - وَعَن عَبدِ اللهِ بنِ عَمرٍ و ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللهِ ﷺ: أَيُّ الإسلامِ خَيرٌ؟ قَالَ: «تُطعِمُ الطَّعَامَ، وَتَقرَأُ(١) السَّلامَ عَلَى مَن عَرَفتَ وَمَن لَم تَعرِف»، مُتَفَقَّ عليه (٢).

٥٨٢٧ - وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تَدخُلُونَ الجَنَّةَ حَتَّى تُؤمِنُوا، وَلَا تُؤمِنُوا " حَتَّى تَحَابُوا، أَوَلَا أَدْلُكُم عَلَى شَيءٍ إِذَا فَعَلتُمُوهُ تَحَابَبتُم؟ أَفشُوا السَّلَامَ بَينكُم "، رواه مسلم (١٠).

٥٨٢٨ - وَعَنِ الطُّفَيلِ بِنِ أُبِيِّ بِنِ كَعبٍ ﴿ : أَنَّهُ كَانَ يَأْتِي ابِنَ عُمَرَ ﴿ ، فَيَغَدُو مَعَهُ إِلَى السُّوقِ، قَالَ: فَإِذَا غَدَونَا إِلَى السُّوقِ، لَم يَمُرَّ عَبدُالله بِنُ عُمَرَ عَلَى سَقَّاطٍ، وَلَا صَاحِبِ بِيعَةٍ، وَلَا مِسكِينٍ، وَلَا قَالَ: فَإِذَا غَدُونَا إِلَى السُّوقِ، لَم يَمُرَّ عَبدُاللهِ بِنَ عُمَرَ يَومًا، فَاستَتَبَعَنِي إِلَى السُّوقِ، فَقُلْتُ لَهُ: وَمَا أَحَدٍ إِلَّا سَلَّمَ عَلَيهِ، قَالَ الطُّفَيلُ: فَجِئتُ عَبدَاللهِ بِنَ عُمَرَ يَومًا، فَاستَتَبَعَنِي إِلَى السُّوقِ، فَقُلْتُ لَهُ: وَمَا

⁽۱) قولُه: «تَقرأُ السَّلامَ على من عرفتَ ومن لم تعرِف»: (وهذا التَّعميمُ مخصوصٌ بالمسلمينَ، فلا يسلِّم ابتداءً على كافر، وكذا يخصُّ منه الفاسق؛ أي: لو مُعلِنًا، وإلّا فلا يكرَهُ) التقطتُه من «الدُّرِّ المختارِ» و«ردِّ المُحتارِ». م

⁽٢) البخاريُّ، واللَّفظُ له، ك: الإيمانِ، ب: إطعامِ الطَّعامِ من الإسلامِ، ح: (١٢)، ومُسلمٌ، ك: الإيمانِ، ب: بيانِ تفاضلِ الإسلام، ح: (١٦٠).

⁽٣) قولُه: «ولا تُؤمِنُوا»: (قالَ النَّوويُّ: هَكَذَا هوَ في جميعِ الأصولِ والرِّواياتِ بحذفِ النُّونِ مِن آخِرِه، اه، ولعلَّ حذفَ النُّونِ للمجانسةِ والازدواج.

ولعلَّ الوَجة: أنَّ النهيَ قد يُرادُ به النَّفيُ كَعكسه المشهورِ عندَ أهلِ العلمِ، واللهُ سبحانَه أعلمُ؛ والمعنى: لا تؤمنون إيمانًا كاملًا) التَقطتُه من «المرقاة». م

⁽٤) مسلمٌ، ك: الإيمانِ، ب: بيانِ أنَّه لا يدخلُ الجنَّة إلَّا المؤمنونَ، ح: (١٩٤).

تَصنَعُ فِي السُّوقِ؟ وَأَنتَ لَا تَقِفُ عَلَى البَيِّعِ، وَلَا تَسأَلُ عَنِ السِّلَعِ، وَلَا تَسُومُ بِهَا، وَلَا تَجلِسُ فِي مَجَالِسِ السُّوقِ؟ قَالَ: وَأَقُولُ: اجلِس بِنَا هَاهُنَا نَتَحَدَّثُ، قَالَ: فَقَالَ لِي عَبدُاللهِ بنُ عُمَرَ: «يَا أَبَا بَطنٍ - وَكَانَ الطُّفَيلُ ذَا بَطنٍ - إِنَّمَا نَعْدُو مِن أَجلِ السَّلَامِ، نُسَلِّمُ عَلَى مَن لَقِيَنَا»، رواهُ مالكٌ والبيهقيُّ في «شُعَبِ الإِيمانِ»(١).

٥٨٢٩ - وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لِلمُؤمِنِ عَلَى المُؤمِنِ سِتُّ خِصَالِ: يَعُودُهُ إِذَا مَرِضَ، وَيَشَمَّتُهُ إِذَا مَاتَ، وَيُجِيبُهُ إِذَا دَعَاهُ، وَيُسَلِّمُ عَلَيهِ إِذَا لَقِيَهُ، وَيُشَمِّتُهُ إِذَا عَطَسَ، وَيَنصَحُ لَهُ إِذَا عَابَ أَو شَهِدَ»، رواه النَّسائيُ (٢).

٥٨٣٠ وَعَن عَلِيِّ هِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لِلمُسلِمِ عَلَى المُسلِمِ سِتُّ بِالمَعرُوفِ: يُسَلِّمُ عَلَى المُسلِمِ سِتُّ بِالمَعرُوفِ: يُسَلِّمُ عَلَى إِذَا لَقِيَهُ، وَيُجِيبُهُ إِذَا دَعَاهُ، وَيُشَمِّتُهُ إِذَا عَطَسَ، وَيَعُودُهُ إِذَا مَرِضَ، وَيَتَبَعُ (٣) جَنَازَتَهُ إِذَا مَاتَ، وَيُحِبُّ لَهُ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ»، رواه التَّرمذيُّ والدَّارِميُّ (٤).

⁽١) مالكٌ في «المُوطَّاِ» واللَّفظُ لهُ، ك: السَّلامِ، ب: جامعِ السَّلامِ، ح: (٣٥٣٣)، وقالَ النوويُّ في «رياضِ الصالحينَ»، ط: الرِّسالةِ، برقم (٨٥٠): «إسنادُهُ صحيحٌ»، وأخرجَه البَيهقيُّ في «الشُّعَبِ»، ح: (٨٤١١).

قوله: «سقّاط»: (بِتشديدِ القافِ معَ فتحِ أوّلِهِ، وهو الَّذي يبيعُ السَّقَطَ؛ وهو الرَّديءُ من المتاعِ، «فاستتبعَني»؛ أي: طلبَني أنْ أتبعَه في ذهابِه إلى السُّوقِ، «البيَّع»: مثل بائع، «لا تسوم بها»؛ أي: لا تسألُ عن ثمنها وقيمتها، «ذا بطنِ»؛ أي: بطنٍ كبيرٍ، ولذا لقَّبَهُ بذلك، لا لأنَّه صاحبُ أكلِ كثيرٍ كما يُتَوهَّم)، «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٢٩٥٧).

⁽٢) النَّسَائيُّ، واللَّفظُ له، ك: الجنائزِ، ب: النَّهي عن سبِّ الأمواتِ، ح: (١٩٤٠)، والتِّرمذيُّ، أبواب الأدبِ، ب: ما جاءَ في تشميتِ العاطسِ، ح: (٢٧٣٧)، وقال: «حديثٌ صحيحٌ»، وأصلُه في مسلم، ك: السَّلامِ، ب: من حقَّ المسلمِ للمسلم، ح: (٥٦٥١).

قوله: «ويشمِّتُهُ»؛ أي: يدعُو له بقولِه: يرحمُكَ اللهُ.

⁽٣) قولُه: «يَتبَعُ جنازتَهُ»: (وفيهِ إشارةٌ إلى أنَّ الأفضلَ هو المشيُ خلفَ الجنازةِ، كما هو المختارُ من مذهبنا الحنفيةِ)، كذا في «المرقاة». م

⁽٤) التّرمذيُّ، واللَّفظُ له، أبواب الأدبِ، ب: ما جاءَ في تشميتِ العاطسِ، ح: (٣٧٣٦)، وابنُ مَاجَه، أبواب مـا جاءَ في=

٥٣١ - وَعَن أَبِي سَعِيدٍ الخُدرِيِّ ﴿ النَّبِيِّ عَلَيْهُ أَنَّ النَّبِيَ عَلَيْهُ قَالَ: ﴿ إِيَّاكُم والجُلُوسَ بِالطُّرُقَاتِ »، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا لَنَا مِن مَجَالِسِنَا بُدُّ نَتَحَدَّثُ فِيهَا، فَقَالَ: ﴿ فَإِذَا أَبَيتُم إِلَّا المَجلِسَ، فَأَعطُوا الطَّرِيقَ حَقَّهُ »، قَالُوا: ومَا حَقُّ الطَّرِيقِ يَا رَسُولَ اللهِ ؟ قَالَ: ﴿ غَضُّ البَصَرِ، وكَفُّ الأَذَى، ورَدُّ السَّلاَمِ، والأَمرُ بِالمَعرُوفِ، والنَّهي عَنِ المُنكَرِ»، متفقٌ عليه (١٠).

٥٨٣٢ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَلِهِ القِصَّةِ، قَالَ: «وَإِرشَادُ السَّبِيلِ»، رواهُ أبو داؤد(٢).

٥٨٣٣ - وَعَن عُمَرَ هُ عَن النَّبِيِّ عَلَيْ فِي هَذِهِ القِصَّةِ، قَالَ: «وتُغِيثُوا المَلهُوفَ، وتَه دُوا. الضَّالَ»، رواهُ أبو داوُد (٣).

٥٨٣٤ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ أَنْ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا خَيرَ فِي جُلُوسٍ فِي الطُّرُقَاتِ إِلا لِمَن: هَدَى السَّبِيلَ، وَرَدَّ التَّحِيَّةَ، وَغَضَّ البَصَرَ، وَأَعَانَ عَلَى الحُمُولَةِ»، رواهُ في «شرح السُّنةِ»(٤).

⁼ الجنائز، ب: ما جاءَ في عيادةِ المريض، ح: (١٤٣٣)، وقالَ التِّرمذيُّ: (حديثٌ حسنٌ).

 ⁽١) البُخاريُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الاستئذانِ، ب: قولِ اللهِ تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدْخُلُواْ ﴾ [النور: ٢٧]، ح: (٦٢٦)،
 ومُسلمٌ، ك: اللباس، ب: النَّهي عن الجلوس في الطُّرقاتِ، ح: (٥٦٣).

قالَ السِّنديُّ فِي «حاشيةِ المُسندِ» (١٧/ ١٧): (قوله: «ما لنا من مجالسِنا بُلُّ»: لم يريدوا ردَّ النَّهي وإِنكارَهُ، وإنَّما أرادوا عرضَ حاجتِهم، وأنَّها: هل تصلُّح للتَّخفيف أم لا؟).

⁽٢) أَبُو داوُدَ، ك: الأدبِ، ب: في الجلوسِ بالطُّرقاتِ، ح: (٤٨١٦)، وحسَّنَه ابنُ حَجَرٍ في «هِدَايَةِ الرُّوَاةِ» (٣/ ٣٢٠)، وصحَّحهُ ابنُ حبَّانَ (٥٩٦).

 ⁽٣) أَبُو داوُدَ، ك: الأدبِ، ب: في الجلوسِ بالطُّرقاتِ، ح: (٤٨١٧)، وحسَّنه التِّرمذيُّ عن البَراءِ، أبواب الاستئذانِ، ب:
 ما جاءَ في الجالسِ على الطَّريقِ، ح: (٢٧٢٦).

وفي «عَونِ المَعبودِ» (١١٦/١٣): («وتُغيثُوا الملهوفَ»: من الإغاثةِ بالغينِ المعجمةِ والنّاءِ المثلَّثةِ؛ بمعنى: الإعانةِ، والملهوفُ: المظلومُ المضطرُّ يستغيثُ ويتحسَّرُ).

⁽٤) البغويُّ في «شرحِ السُّنَّةِ»، واللَّفظُ له، ك: الاستئذانِ، ب: كراهيةِ الجلوسِ على الطُّرقِ، ح: (٣٣٣٩)، وأبو داوُد، ك: الأدبِ، ب: في الجلوسِ بالطُّرقاتِ، ح: (٤٨١٦)، وحسَّنَهُ ابنُ حجرٍ في «هِدَايَةِ الرُّواةِ» (٣/ ٣٣٠).

٥٨٥ - وَعَن جَابِرٍ ﴿ مُ قَالَ: أَتَى رَجُلُ النَّبِيَ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ لِفُلَانٍ فِي حَائِطِي عَذَقًا، وَإِنَّهُ قَد آذَانِي، وَشَقَّ عَلَيَّ مَكَانُ عَذَقِهِ، فَأَرسَلَ إِلَيهِ النَّبِيُ ﷺ، فَقَالَ: «بِعنِي عَذَقَكَ [الَّذِي فِي حَائِطِ فُلَانٍ]» آذَانِي، وَشَقَ عَلَيَّ مَكَانُ عَذَقِهِ، فَأَرسَلَ إِلَيهِ النَّبِيُ ﷺ، فَقَالَ: ﴿ يَعِنِي عَذَقِ فِي الْجَنَّةِ»، قَالَ: لَا، فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ: «مَا رَأَيتُ قَالَ: لَا، فَقَالَ النَّبِي ﷺ: «مَا رَأَيتُ الَّذِي هُو أَبِخُلُ مِنكَ إِلَّا الَّذِي يَبِخُلُ بِالسَّلَامِ»، رواه أحمدُ، والبَيهة في «شُعَبِ الإيمانِ»(١).

٥٨٣٦ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «السَّلامُ قَبلَ الكَلَام»، رواه التِّرمذيُّ (٢).



⁼ قولُه: «الحُمولةِ»: (بضمِّ أوَّله، وفي نسخةٍ بفتحه، وقد قالَ الشُّراحُ: هي بالفتحِ ما يحمل الأثقال من الدَّوابِّ، وبضمِّها ما يحملُ عليهَا، جمعُ حملِ بالكسرِ؛ أي: أعانَ من يرفعُ حملَه على ظهرِ دابَّتِه أو ظهرِه أو رأسِه، ونحوِ ذلكَ بأنْ يحملَ على نفسِه بعضَ الأحمالِ أو كلَّها شفقةً له ومرحمة عليهِ)، «المرقاة» (٧/ ٢٩٥٢).

⁽١) أحمدُ، واللَّفظُ له، ح: (١٤٥١٧)، والبيهقيُّ في «الشُّعَبِ»، ح: (٨٣٩٦)، وقالَ المُنذريُّ في «التَّرغيبِ»، ت: عمارة (٣/ ٤٣٠): (إسنادُ أحمدَ لا بأسَ بهِ).

قولُه: «عَذَقًا»: (العذقُ بالفتحِ: النَّخلةُ، وبِالكَسرِ: العُرجونُ بما فيهِ من الشَّماريخ، ويجمع على عِذاق)، «النّهاية في غريب الأثر - عذق».

⁽٢) التَّرمذيُّ، أبواب الاستئذانِ، ب: ما جاءَ في السَّلامِ قبلَ الكلامِ، ح: (٢٦٩٩)، وقالَ: (هذا منكرٌ)، وقالَ ابنُ حجرٍ في «التَّلخيصِ»، ط: العلمية، (٤/ ٢٥٢): (وَلَهُ طَريقان: أَحدُهما: في التَّرمذيِّ عن جابرٍ، وقال: منكر، وثانِيهِما: عن ابنِ عمرَ، أخرجَه ابنُ عديٍّ في «الكاملِ»، وإسنادُه لا بأسَ بِهِ).

وفي «تُحفةِ الأحوذيِّ» (٧/ ٣٩٧): (قولُه: «السَّلامُ قبلَ الكلامِ»؛ أي: السُّنَةُ أنْ يبدأ به قبلَ الكلامِ، لأنَّ في الابتداءِ بالسَّلامِ إشعارًا بالسَّلامةِ، وتفاؤلًا بها، وإيناسًا لِمن يخاطبُه، وتبرُّكًا بالابتداءِ بذكرِ اللهِ، وقال القارئ: لأنَّه تحيَّةٌ يُبدَأ بِهِ، فيفوتُ بافتتاحِ الكلامِ كتحيَّةِ المسجدِ فإنَّها قبلَ الجلوسِ).



٥٨٣٧ - وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ قَالَ: ﴿إِذَا (١) انتَهَى أَحَدُكُم إِلَى مَجلِسٍ؛ فَليُسَلِّم، فَإِن بَدَا لَهُ أَن يَجلِسَ؛ فَليَجلِس، ثُمَّ إِذَا قَامَ؛ فَليُسَلِّم، فَلَيسَتِ الأُولَى بِأَحَقَّ مِنَ الآخِرَةِ»، رواهُ التِّرمذيُّ وأَبُو داوُدَ(٢).

٥٨٣٨ ـ وَعَنهُ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ قَالَ: «إِذَا لَقِي أَحَدُكُم أَخَاهُ؛ فَلَيْسَلِّم عَلَيهِ، فَإِن حَالَت (٣) بَينَهُمَا شَجَرَةٌ، أَو جِدَارٌ، أَو حَجَرٌ، ثُمَّ لَقِيَهُ؛ فَلَيْسَلِّم عَلَيهِ أَيضًا»، رواهُ أَبُو داوُدَ (١٠).

٥٨٣٩ ـ وَعَن قَتَادَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُ ﷺ: «إِذَا^(٥) دَخَلتُم بَيتًا؛ فَسَلِّمُوا عَلَى أَهلِهِ، فَإِذَا خَرَجتُم؛ فَأُودِعُوا أَهلَهُ بِسَلامِ»، رواهُ البيهقيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ»(٢).

⁽١) قولُه: «إِذَا انتهى أحدُكُم إلى مجلس؛ فليسلِّم»: (قالَ الشّاشِيُّ: إنَّ السَّلامَ سُنَّةٌ عندَ الانصرافِ، كما هو سنَّةٌ عندَ اللّقاءِ، فكما يَجِبُ الرَّدُ عندَ اللّقاءِ كذلكَ عندَ الانصرافِ، وهذا هو الصَّحيحُ)، كذا في «المرقاقِ». م

⁽٢) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ له، أبوابُ الاستئذانِ، ب: ما جاءَ في التَّسليمِ عندَ القيامِ، ح: (٣٧٠٦)، وأَبُو داوُدَ، ك: الأدبِ، أبواب السَّلام، ب: في السَّلام إِذَا قامَ مِنَ المجلِس، ح: (٥٠١)، وقالَ التَّرمذيُّ: (حديثٌ حسنٌ).

⁽٣) قولُه: «فإنْ حالَت بينَهُما شجرةٌ»: (وقالَ في «العالمگيريَّةِ»: ويُسلِّمُ في كلِّ دخلةٍ)، كذا في «التَّتارخانيَّة» نقلًا عنِ «الصَّيرفيَّة». م

⁽٤) أَبُو داوُدَ، ك: الأدبِ، أبوابُ السَّلامِ، ب: في الرَّجلِ يفارقُ الرَّجلَ، ح: (٢٠٠)، وحسَّنه ابنُ حجرٍ في «هِدايةِ الرُّواةِ» (٤/ ٣١٦).

⁽٥) قولُهُ: "إذا دخلتُم بيتًا؛ فسلَّمُوا على أهلِهِ... إلخ»: (قال في "العالمگيريَّةِ»: إذا دخلَ الرَّجلُ في بيتِه؛ يسلَّمُ على أهلِ بيتِه، وإنْ لَم يكُن في البيتِ أحدٌ؛ يقل: السَّلامُ علينا وعلى عبادِ اللهِ الصالحينَ)، كذا في "المُحِيطِ». م

⁽٦) البَيْهقيُّ في «الشُّعبِ»، واللَّفظُ له، (٦١)، ب: في مقاربةِ أهلِ الدِّينِ وموادَّتِهِم وإفشاءِ السَّلامِ بينَهُم، فصل: في سلامِ=

٠٨٤٠ وَعَن أَنَسٍ ﴿ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿ يَا بُنَيَّ ، إِذَا دَخَلَتَ عَلَى أَهلِكَ؛ فَسَلِّم، يَكُونُ بَرَكَةً عَلَيكَ وعَلَى أَهلِ بَيتِكَ ﴾، رواه التِّرمذيُّ (١).

٥٨٤١ وَعَن عَلِيٍّ بِنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ قَالَ: «يُجزِئُ (٢) عَنِ الجَمَاعَةِ إِذَا مَرُّوا أَن يُسَلِّمَ أَحَدُهُم، وَيُجزِئُ عَنِ الجُلُوسِ أَن يَرُدَّ أَحَدُهُم»، رواه البيهقيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ» مرفوعًا، ورواهُ أَبُو داوُدَ موقوفًا، وقالَ بعدَ تمام سندِه: (رفَعَه الحسنُ بنُ عليِّ (٣) [أحدُ مشايخِه، لا حسنُ بنُ عليِّ بنِ أبي طالبٍ].

٥٨٤٧ - وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يُسَلِّمُ (٤) الرَّاكِبُ عَلَى المَاشِي، وَالمَاشِي، وَالمَاشِي عَلَى الكَثِيرِ»، مُتفقٌ عليهِ (٥).

من خرجَ من بيتِهِ، ح: (٩٤٥٩)، وهو في «المصنَّفِ» لعبدِ الرَّزاقِ (١٠/ ٣٨٩)، ح: (١٩٤٥٠)، وهو مرسلٌ جيًّدُ
 الإسنادِ، كما قالَ المناويُّ في «فيضِ القديرِ» (١/ ٣٤١).

⁽١) التِّرمذيُّ، أبواب الاستئذانِ، ب: ما جاءَ في التَّسليم إذا دخلَ بيتَهُ، ح: (٢٦٩٨)، وقالَ: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ).

⁽Y) قولُهُ: "يجزئ عن الجماعة إذا مرُّوا أنْ يسلمَ أحدُهم... إلخ»: (واعلَم: أنَّ ابتداءَ السَّلامِ سنَّةٌ مستحبَّةٌ ليسَت بواجبةٍ، وهي سنَّةٌ على الكِفَايةِ، فإنْ كانوا جماعةً؛ كفي عنهم تسليمُ واحدٍ، ولو سلَّمُوا كلُّهم؛ كانَ أفضلَ، قالَ القاضِي حسينٌ منَ الشّافعيةِ: ليسَ لنا سنَّة على الكفايةِ إلّا هذا، قلتُ: وهذا مطابقٌ لمذهبنا، وقولُه: "ويجزئُ عنِ الجلوسِ أنْ يرُّدَّ أحدُهم»: وهذا فرضُ كفاية بالاتِّفاقِ، ولو ردُّوا كلُّهم؛ كانَ أفضلَ، كما هو شأنُ فروضِ الكفايةِ كلِّها) التقطته من "المرقاة» (٧/ ٢٩٤٥)، وقالَ في "العالمگيريَّةِ» (٥/ ٣٢٥): (قالَ الفقيهُ أبو اللَّيثِ ـ رحمَهُ اللهُ ـ: إذا دخلَ جماعةٌ على قوم، فإنْ تركُوا السَّلام؛ فكلُّهم آثمُون، وإنْ ردَّ واحدٌ منهم؛ أجزأهم، وبه وردَ الأثرُ، وهو اختيارُ لفقيهِ أبي اللَّيثِ ـ رحمَه اللهُ تعالى ـ وإنْ أجابَ كلُّهم؛ فهو أفضل)، كذا في "اللَّخيرة». م

⁽٣) أَبو داوُد، ك: الأدبِ، ب: ما جاءَ في ردِّ واحدِ عن جماعةٍ، ح: (٥٢١٠)، وحسَّنَه ابنُ حجرِ في «هداية الرُّواقِ» (٤/ ٣١٥).

⁽٤) قولُه: «يسلِّمُ الرَّاكبُ على الماشِي... إلخ»: (قالَ في «العالمگيريَّةِ»: ويسلِّمُ الرَّاكبُ على الماشِي، والقائمُ على القَاعد، ويسلم القَاعد، والقليلُ على الكثيرِ، والصَّغيرُ على الكبيرِ)، كذا في «الخلاصة»، (ويسلم الماشي على القاعد، ويسلم الذي يأتيك من خلفك)، كذا في «المحيط». م

⁽٥) البُخاريُّ، واللَّفظُ لَه، ك: الاستنذانِ، ب: يسلِّمُ الرّاكبُ على الماشِي، ح: (٦٢٣٢)، ومسلمٌ، ك: السَّلامِ، ب: يسلِّمُ =

٥٨٤٣ ـ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يُسَلِّمُ الصَّغِيرُ عَلَى الكَبِيرِ، وَالمَارُّ عَلَى القَاعِدِ، وَالقَلِيلُ عَلَى الكَبِيرِ، وَالمَارُّ عَلَى القَاعِدِ، وَالقَلِيلُ عَلَى الكَثِيرِ»، رواهُ البُخاريُّ (١).

٤٨٤٤ - وَعَن أَنْسٍ عَلَيْهُ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ ﴿ مَرَّ (٢) عَلَى غِلْمَانٍ فَسَلَّمَ عَلَيهِم ، مُتفقُّ عليه (٣).

٥٨٤٥ ـ وَعَن جَرِيرٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «مَرَّ عَلَى نِسوةٍ فَسَلَّمَ عَلَيهِنَّ»، رواهُ أحمدُ(١).

٩٨٤٦ - وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَابِنُ مَاجَه وَالدَّارِمِيُّ عَن أَسمَاءَ بِنتِ يَزِيدَ ﷺ قَالَت: «مَرَّ عَلَينَا النَّبِيُّ ﷺ فِي نِسوةٍ فَسَلَّمَ عَلَينَا (٥٠).

= الرّاكبُ على الماشِي، ح: (٥٦٤٦).

(١) البُخاريُّ، ك: الاستئذانِ، ب: تسليم القليل على الكثيرِ، ح: (٦٢٣١).

(٢) قولُه: «مرَّ على غلمانٍ فسلَّم عليهِم»: (اختلفَ المشايخُ في التسليمِ على الصَّبيانِ، قالَ بعضُهم: لا يسلَّم عليهِم، وهو قولُ الحسنِ، وقالَ بعضُهم: التَّسليمُ عليهم أفضلُ، وهو قولُ شريحٍ، قالَ الفقية أبو اللَّيثِ رحمَه اللهُ تعالى: وبه نأخذ)، «التَّتارخانيَّة»، التقطته من «العالمگيريَّةِ» (٥/ ٣٢٥) و «ردِّ المُحتارِ». م

(٣) مسلم، واللَّفظُ له، ك: السَّلام، ب: استحبابِ السَّلام، ح: (٥٦٦٣)، والبُخاريُّ، ك: الاستئذانِ، ب: التَّسليم على الصِّبيانِ، ح: (٦٢٤٧).

(٤) أحمدُ، واللَّفظُ له، ح: (١٩٢١٤)، وحسَّنَهُ ابنُ حجَرٍ في «هدايةِ الرُّواةِ» (٤/ ٣١٥)، وابنُ أبِي شيبةَ، ك: الأدبِ، ب: في السَّلام على النِّساءِ، ح: (٢٦٢٩٦).

(٥) قالَ ابنُ الملكِ (٥/ ١٦٣): (هذا مختَّصٌّ بالنَّبِيِّ ﷺ؛ لأمنِه عن الوقوعِ في الفتنةِ، وأمّا غيرُه؛ فيُكرَه أنْ يسلِّمَ الرَّجلُ على المرأةِ الأجنبيةِ، [أوِ العكسُ] إلّا أنْ تكونَ عجوزةً بعيدةً عن مظنَّةِ الفِتْنةِ).

قولُه: (وأمّا غيرُه؛ فيُكرَه أَنْ يسلّم الرَّجلُ على المرأةِ الأجنبيةِ... إلخ): فلذلك قال في «الدُّرِ المختارِ» و«ردِّ المحتارِ»: (ولاَ يكلمُ الأجنبية إلاّ عجوزًا عطسَت أو سلَّمَت؛ فيشمِّتُها، ويردُ السَّلامَ عليها، وإلا لاَ؛ أي: وإلا تكُن عجوزًا بل شابَّةً لا يشمَّتُها ولا يردُّ السَّلامَ بلسانِه)، قالَ في «الخانيَّة»: (وكذَا الرَّجلُ معَ المرأةِ إذا التَّقيَا يسلِّمُ الرَّجلُ أوَّلاً، وإذا سلَّمتِ المرأةُ الأجنبيَّةُ على رجل، إنْ كانَت عجوزًا؛ ردَّ الرَّجلُ عليها السَّلامَ بلسانِه بصوتٍ تَسمَعُ، وإنْ كانَت شابَةً؛ رذَّ عليها في نفسِه، وكذا الرَّجلُ إذا سلَّمَ على امرأةٍ أجنبيَّةٍ؛ فالجوابُ فيهِ على العَكسِ). م

(٦) أَبُو داوُدَ، واللَّفظُ لَه، ك: الأدبِ، أبواب السَّلام، ب: في السَّلامِ على النِّساءِ، ح: (٢٠٤٥)، والتّرمذيُّ نحوَهُ،=

٥٨٤٧ - وَيُؤَيِّدُهُ حَدِيثُ مُسلِمٍ: «أَوَلَا أَدُلُّكُم عَلَى شَيءٍ إِذَا فَعَلتُمُوهُ تَحَابَبتُم؟ أَفشُوا السَّلامَ بَينكُم»(١).

٨٤٨ - وَعَن أَبِي أُمَامَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ^(٢) أُولَى النَّاسِ بِاللهِ مَن بَدَأَهُم بِالسَّلَام»، رواهُ أحمدُ والتِّرمذيُّ وأبُو داوُدَ^(٣).

٥٨٤٩ ـ وَعَن عَبدِاللهِ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «البَادِئُ بِالسَّلَامِ بَرِيءٌ مِنَ الكِبرِ»، رواه البيهقيُّ في «شُعَب الإيمانِ»(٤).

٠٥٠٠ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ هُهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تَبدَؤُوا (٥) اليَهُودَ وَلَا النَّصَارَى

⁼ أبواب الاستنذانِ، ب: ما جاءَ في التَّسليم على النِّساءِ، ح: (٢٦٩٧)، وقالَ: (حديثٌ حسنٌ).

⁽١) مسلمٌ عَن أبِي هريرةً، ك: الإيمانِ، ب: بيانِ أنَّه لا يدخلُ الجنَّةَ إلَّا المؤمنُ، ح: (١٩٤).

⁽٢) قولُهُ: «إِنَّ أُولَى النَّاسِ باللهِ من بدأ بالسَّلامِ»: (قالَ في «العالمگيريَّةِ»: إذا التقيا؛ فأفضلُهُمَا أسبقُهُمَا، فإنْ سلَّما معًا؛ يُرُّدُ كُلُّ واحدٍ)، كذا في «الغياثيَّة» و «التَّتارخانيَّة». م

⁽٣) أَبُو داوُدَ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، أبوابُ السَّلامِ، ب: في فضلِ من بدأ بالسَّلامِ، ح: (١٩٧)، والتِّرمذِيُّ نحوَهُ، أبوابُ الاستئذانِ، ب: ما جاءَ في فضلِ الَّذي يبدأُ بالسَّلامِ، ح: (٢٦٩٤)، وقالَ: (حديثٌ حسنٌ)، وحسَّنه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواةِ» (٤/٤).

قولُه: «أولَى»؛ (أي: أقربُهم منَ المتلاقيَينِ، «باللهِ»؛ أي: برحمته وغفرانه)، «المرقاة» (٧/ ٢٩٤٤).

⁽٤) البيهةيُّ في «الشُّعبِ»، ح: (٨٤٠٧)، وأَبُو نعيمٍ في «الحليةِ» (٩/ ٢٥)، ويؤيِّدُه ما فِي الصَّحِيحَينِ [خ: (٢٠٧٧)، م: (٢٥٦٠)]عن أبِي أَيُّوبِ الأَنصاريُّ، أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ، قال: «لَا يحِلُّ لمُسلمٍ أنْ يَهجرَ أَخاهُ فوقَ ثلاثِ ليالٍ؛ يلتقيان فيعرِضُ هذا ويعرِضُ هذا، وخيرُهما الَّذي يبدأُ بالسَّلام».

⁽٥) قولُه: «لا تبدؤُوا اليَهودَ ولا النَّصارَى بالسَّلامِ»: (قالَ في «الدُّرِّ المُختارِ»: فلا يسلِّمُ ابتداءً على كافرٍ؛ لهذا الحديثِ، ويمكنُ أَنْ يقالَ: إِنَّ حديثَ العمومِ: «تقرأُ السَّلامَ على من عرفتَ ومَن لم تعرف» كانَ في ابتداءِ الإسلامِ؛ لمصلحةِ التَّاليفِ، ثمَّ وردَ هذا النهيُ، اه، لذلكَ قالَ الطَّحاويُّ في «شرحِ معانِي الآثارِ»: إنَّ ما كانَ من تسليمِ النبيُّ عليهِم كانَ في الوقتِ الَّذي أمرَه اللهُ بالعفو عنهُم، والصفحِ، وتركِ مجادلتِهم إلّا بالَّتي هيَ أحسنُ، ثمَّ نَسخَ اللهُ ذلك، وأمرَهُ=





بِالسَّلَامِ، فَإِذَا لَقِيتُم أَحَدَهُم فِي طَرِيقٍ؛ فَاضطَّرُّوهُ إِلَى أَضيَقِهِ»، رواهُ مُسلمٌ(١).

٥٨٥١ ـ وَعَن أَنْسٍ هُ ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِذَا سَلَّمَ عَلَيكُم أَهلُ الكِتَابِ؛ فَقُولُوا(٢٠): وَعَلَيكُم»، مُتفقٌ عليهِ(٣٠).

٥٨٥٢ - وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِذَا سَلَّمَ عَلَيكُمُ اليَهُودُ؛ فَإِنَّمَا يَقُولُ أَحَدُهُم: السَّامُ عَلَيكَ؛ فَقُل: وَعَلَيكَ»، مُتفقٌ عليهِ(١٠).

٥٨٥٣ ـ وَعَن عَائِشَةَ عِلَى، قَالَت: استَأْذَنَ رَهطٌ مِنَ اليَهُودِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالُوا: السَّامُ عَلَيكَ،

⁼ بقتالِهم، فنسخَ مع ذلك السَّلامَ عليهِم، وثبتَ قولُهُ: «لا تبدؤوا اليهودَ ولا النَّصارى بالسَّلامِ، ومن سلَّم عليكُم منهُم، فقولُوا: وعليكُم؛ حتى تردُّوا عليهِ ما قالَ»، ونهُوا أنْ يزيدَهم على ذلك، وهو قولُ أبي حنيفةَ وأبي يوسفَ ومحمَّدٍ رحمَهُم الله، وقالَ في «الدُّرِّ المُختارِ» أيضًا: ويسلِّمُ المسلمُ على أهلِ الذِّمَّةِ لو له حاجةٌ إليهِ، وإلّا كُرِه، هوَ الصَّحيحُ، وقالَ هُنا فِي «ردِّ المُحتارِ» مقابلَه: إنَّه لا بأسَ بهِ بلا تفصيلٍ) وهو ما ذكرَهُ في «الخانيَّةِ» عن بعضِ المشايخ. م

⁽١) مسلمٌ، ك: السَّلامِ، ب: النهي عنِ ابتداءِ أهلِ الكتابِ بالسَّلامِ، ح: (٥٦٦١). قولُهُ: «فاضطرُّوه»؛ (أي: ألجِنُوا أحدَهم، «أضيقِه»؛ أي: أضيقِ الطَّريقِ)، «مرقاة المفاتيح» (٧/ ٢٩٣٩).

⁽Y) قولُهُ: "فقولُوا: وعليكُم": (قالَ النَّوويُّ: اتَّفقوا على الرَّدِّ على أهلِ الكتابِ إذا سلَّمُوا، لكن لا يقولُ لهُم: وعليكُم السَّلامُ؛ يعني: ولاَ عليكُم السَّلامُ، ولاَ عليكَ السَّلامُ، بقرينةِ قولِهِ: بل يقالُ: عليكُم فَقَط أو وَعَلَيْكُم؛ يعني: إذا كانُوا جماعة، وأمّا إذا كان منفردًا؛ فلاَ يأتي بصيغةِ الجمعِ؛ لإيهامِهِ التَّعظيم، وقالَ في "الدُّرِ المُخْتَارِ»: ولو سلَّم يهوديُّ أو نصرانيُّ أو مجوسيٌّ على مسلم؛ فلا بأسَ بالرَّدِّ، ولكن لاَ يزيدُ على قولِه: وعليكَ) كما في "الخانيَّةِ". م

 ⁽٣) البخاريُّ، ك: الاستئذانِ، ب: كيفَ الرَّدُّ على أهلِ الذِّمَّةِ؟ ح: (٦٢٥٨)، ومسلمٌ، ك: السَّلامِ، ب: النَّهي عن ابتداءِ
 أهلِ الكتابِ بالسَّلامِ، ح: (٥٦٥٢).

⁽٤) البخاريُّ، واللَّفظُ لَه، ك: الاستئذانِ، ب: كيفَ الرَّدُّ على أهلِ الدُّمَّةِ؟ ج: (٦٢٥٧)، ومسلمٌ، ك: السَّلامِ، ب: النهي عن ابتداءِ أهلِ الكتابِ بالسَّلامِ، ح: (٥٦٥٤).

وفي «التَّوضيحِ لشرحِ الجامعِ الصَّحيحِ» (٢٩/ ٨٨): («السّامُ»: فسَّرَه أَبُو عبيدٍ، وقالَ: هوَ الموتُ، وتأوَّلَه قتادةُ على خلافِه، وقال: تسأمُونَ دينكُم، وهو مصدرُ سئمْتُه سآمةً وسآمًا، وروي مرفوعًا).

فَقُلتُ: بَل، عَلَيكُمُ السَّامُ وَاللَّعنَةُ، فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ، إِنَّ اللهَ رَفِيقٌ يُحِبُّ الرِّفقَ فِي الأَمرِ كُلِّهِ» قُلتُ: أَوَلَم تَسمَع مَا قَالُوا؟ قَالَ: «قُلتُ: وَعَلَيكُم»(١).

٥٨٥٤ ـ وَفِي رِوَايَةٍ: «عَلَيكُم» وَلم يذكرِ الوَاوَ، مَتَفَقٌ عليهِ(١).

٥٥٥ - وَفِي رِوَايَةٍ لِلبُخَارِيِّ عَنهَا ﴿ اللهُ وَ أَتَوُا النَّبِيَ ﷺ فَقَالُوا: السَّامُ عَلَيكَ، قَالَ: «مَهلًا «وَعَلَيكُم»، فَقَالَ تَعَائِشَهُ: السَّامُ عَلَيكُم، وَلَعَنكُمُ اللهُ وَغَضِبَ عَلَيكُم، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَهلًا يَا عَائِشَةُ، عَلَيكِ بِالرِّفْقِ، وَإِيَّاكِ وَالعُنفَ، أَوِ الفُحشَ»، قَالَت: أَوَلَم تَسمَع مَا قَالُوا؟ قَالَ: «أَوَلَم تَسمَعِي مَا قَالُوا؟ قَالَ: «أَوَلَم تَسمَعِي مَا قَالُوا؟ عَلَيهِم، فَيُستَجَابُ لَهُم فِيَّ »(٣).

٥٨٥٦ وَفِي رِوَايَةٍ لمُسلِم: «لَا تَكُونِي فَاحِشَةً، فَإِنَّ اللهَ لَا يُحِبُّ الفُحشَ وَالتَّفَحُّشَ»(٤).

٥٨٥٧ ـ وَعَن أُسَامَةَ بِنِ زَيدٍ ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ مَرَّ (٥) بِمَجلِسٍ فِيهِ أَخلَاطٌ مِنَ المُسلِمِينَ وَالمُشرِكِينَ عَبَدَةِ الأَوثَانِ وَاليَهُودِ فَسَلَّمَ عَلَيهِم »، متَّفتٌ عليه (١).

٥٨٥٨ ـ وَعَن [بَعضِ وَلَدِ العَلاءِ]، أَنَّ العَلاءَ بنَ الحَضرَمِيِّ، كَانَ عَامِلَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَكَانَ

⁽١) البخاريُّ، واللَّفظُ له، ك: استتابةِ المرتدِّينَ، ب: إذا عَرَضَ الدُّمِّيُّ أو غيرُه، ح: (٦٩٢٧)، ومسلمٌ، ك: السَّلامِ، ب: النَّهي عن ابتداءِ أهل الكتابِ بالسَّلام، ح: (٥٦٥٦).

⁽٢) مسلم، ك: السَّلام، ب: النَّهي عنِ ابتداءِ أهلِ الكتابِ بالسَّلام، ح: (٥٦٥٧).

⁽٣) البخاريُّ، ك: الأدبِ، ب: قولِ النَّبِيِّ ﷺ: «يُستَجابُ لنا في اليهودِ، ولا يُستَجابُ لهُم فينا»، ح: (٦٤٠١).

⁽٤) مسلم، ك: السَّلام، ب: النَّهي عنِ ابتداءِ أهلِ الكتابِ بالسَّلام، ح: (٥٦٥٩).

⁽٥) قولُهُ: «مرَّ بمجلسٍ فيهِ أخلاطٌ... إلخ»: (قالَ في «العالمگيريَّة» (٥/ ٣٢٥): إنْ مررتَ بقومٍ وفيهم كفّارٌ فأنتَ بالخيارِ؛ إنْ شئتَ قلتَ: السَّلامُ عليكُم وتريدُ بهِ المسلمينَ، وإنْ شئتَ قلتَ: السَّلامُ على مَنِ اتَّبِعَ الهدى)، كذا في «الذَّخيرةِ». م

⁽٦) مسلمٌ، وفيه قصَّةٌ، ك: الجهادِ، ب: في دعاءِ النَّبِيِّ ﷺ، ح: (٤٦٥٩)، والبخاريُّ، ك: الاستئذانِ، ب: التَّسليمِ في المجلس، ح: (٦٢٥٤).

قولُه: «أخلاطٌ»: بفتح الهمزةِ جمعُ خِلْطٍ، وهو ما يُخلَطُ، والمرادُ جمعُ مخلوطٍ.



إِذَا(١) كَتَبَ إِلَيهِ، بَدَأَ بِنَفسِهِ، رواهُ أَبُو داوُدَ(٢).

٩٥٨٥ ـ وَعَن جَابِرٍ هُ النَّبِيَ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَتَبَ أَحَدُكُم كِتَابًا فَلْيُتَرِّبهُ (٣) فَإِنَّهُ أَنجَحُ لِلحَاجَةِ»، رَواهُ التِّرمذيُّ (١٠).

٥٨٦٠ - وَعَن زَيدِ بِنِ ثَابِتٍ ﷺ قَالَ: دَخَلتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَبَينَ يَدَيهِ كَاتِبٌ فَسَمِعتُهُ يَقُولُ: «ضَع (٥) القَلَمَ عَلَى أُذُنِكَ فَإِنَّهُ أَذَكُرُ لِلمُملِي»، رواهُ التِّرمذيُّ (١).

- (١) قولُه: «إذا كتبَ إليهِ بداً بنفسِه»؛ (أي: ثمَّ يكتبُ السَّلامَ اقتداءً به ﷺ؛ لأنَّه كانَ يفعلُ ذلكَ، وممّا يدلُّ عليه كتابتُه ﷺ إلى معاذِ يعزِّيهِ في ابنِ لهُ: «بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ، من مُحمَّدِ رسولِ اللهِ إلى معاذِ بنِ جبلٍ، سلامٌ عليكَ، فإتِّي أحمدُ إليكَ اللهَ الَّذي لا إله إلا هوَ، أمّا بعدُ...؛ الحديث»، قالَ الطِّيبيُّ: والمقصودُ من إيرادِ هذا في بابِ السَّلامِ أنَّ هذا كانَ مقدِّمةٌ للسَّلامِ) التقطتةُ من «المرقاق». م
- (٢) أَبُو داوُدَ، ك: الأدبِ، ب: في الرَّجل يبدأُ بنفسِهِ في الكتابِ، ح: (١٣٤٥)، وصحَّحَهُ الحاكمُ، ووافقَهُ الذَّهبيُّ (١٦٧٩)،
 وهوَ في «المسندِ» (١٨٩٨٦).
- (٣) قولُه: «فَلْيُتَرِّبهُ... إلخ»: (قالَ الطِّيبيُّ: يسقطُهُ على التُّرابِ، وقيلَ: المرادُبهِ ذرُّ التُّرابِ على المكتوبِ)، كذا في «المرقاةِ». م
- (٤) التّرمذيُّ، واللَّفظُ لهُ، أبواب الاستئذانِ، ب: ما جاءَ في تتريبِ الكتابِ، ح: (٢٧١٣)، وقالَ: «هذا منكرٌ»، وابنُ ما جَه نحوَّهُ، أبوابُ الأدبِ، ب: تتريبِ الكتابِ، ح: (٣٧٧٤)، وقالَ العَلاثيُّ في «النَّقدِ الصَّحيحِ لَما اعترضَ من أحاديثِ المصابيح» (ص: ٣٩): (الحديثُ ضعيفٌ جدًّا)، وقالَ السُّيوطيُّ في «قوتِ المغتذي» (٢/ ٢٩٠): (وعلى الحالتين يمكنُ أَنْ يَخرُجَ الحديثُ عن كونِه موضوعًا بوجودِهِ بسندينِ مختلفينِ).
 - قوله: «أنجحُ»: بتقديم الجيم على الحاء؛ أي: أيسرُ وأقضَى.
- (٥) قولُهُ: "ضع القلمَ على أُذُنِكَ»؛ (والمعنى: أنَّه أسرعُ تذكيرًا فيما يُرادُ من إنشاءِ العبارةِ في المقصودِ، وقيلَ: إنَّ وضعَ القلمِ على الأُذُنِ أقربُ تذكيرًا لموضعِهِ، وأيسرُ محلًّا لتناولِهِ، بخلافِ ما إذا وضعَهُ في محلِّ آخرَ، فإنَّه ربُّما يتعسَّرُ على اللهُ فَن أقربُ تذكيرًا لموضعِهِ، وأيسرُ محلًّا لتناولِهِ، بخلافِ ما إذا وضعَهُ في محلِّ آخرَ، فإنَّه ربُّما يتعسَّرُ عليهِ حصولُه بسرعةٍ من غيرِ مشقَّةٍ، مع أنَّه يمكنُ أنْ يُؤوّلَ لفظُ المآلِ إلى أنْ يؤولَ إلى هذا المعنى، بأنْ يُقالَ التَقديرُ: فإنَّه أذكرُ لمآلِكَ أو لمآلِ المملي عندَ طلبِ القلم على وجهِ الاستعجالِ) التقطتُهُ من "المرقاةِ". م
- (٦) التَّرمذيُّ، أبوابُ الاستتذانِ، ب: حديثِ: ضعِ القلمَ على أُذُنِكَ، ح: (٢٧١٤)، وقالَ: (هـذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفُهُ=

٥٨٦١ و وَعَنهُ ﷺ قَالَ: أَمَرَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ أَن أَتَعَلَّمَ السُّريَانِيَّةَ (١).

٥٦٦٧ - وَفِي رِوايَةٍ عَنهُ ﴿ قَالَ: أَمَرَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ أَن أَتَعَلَّمَ لَهُ كَلِمَاتٍ مِن كِتَابِ يَهُودَ، قَالَ: «إِنِّي وَاللهِ؛ مَا(٢) آمَنُ يَهُودَ عَلَى كِتَابٍ»، قَالَ: فَمَا مَرَّ بِي نِصفُ شَهرٍ حَتَّى (٣) تَعَلَّمتُهُ لَهُ، قَالَ: فَلَمَّا تَعَلَّمتُهُ؛ كَانَ إِذَا كَتَبَ إِلَى يَهُودَ؛ كَتَبَ إِلَيهِم، وَإِذَا كَتَبُوا إِلَيهِ؛ قَرَأْتُ لَهُ كِتَابَهُم، رواه التَّرمذيُّ (٤).



إلّا مِن هذا الوجه، وهو إسنادٌ ضعيفٌ، وعنبسةُ بنُ عبدِ الرَّحمنِ ومحمَّدُ بنُ زاذانَ يُضعّفانِ في الحديثِ).
 قولُه: «أَذكَرُ»؛ أي: أكثرُ ذكرًا، «الممليُ»: وفي الأصل «المآلُ»، ولم أجدهُ في المصادرِ الحديثيَّةِ.

⁽١) التَّرمذيُّ تعليقًا، أبوابُ الاستئذانِ، ب: ما جاءَ في تعليم السريانيَّةِ، ح: (٢٧١٥)، ووصلَهُ هوَ وغيرُهُ كما سيأتِي بعدَهُ.

⁽٢) قولُه: «ما آمنُ يهودَ على كتابٍ»: (لا في قراءَتِهِ ولا في كتابتِهِ؛ أي: أخافُ إنْ أمرتُ يهوديًّا بأن يكتبَ منِّي كتابًا إلى البهودِ؛ أنْ يزيدَ فيه، أو ينقصَ، وأخافُ إنْ جاءَ كتابٌ من اليهودِ فيقرؤهُ يهوديٌّ فيزيدُ وينقصُ فيه) التقطتُهُ من «المرقاقِ». م

⁽٣) قولُه: «حتَّى تَعلَّمتُهُ»: (فيه دليلٌ على أنَّه ليس في الشَّرعِ تحريمُ تعلُّمِ لغةٍ من اللُّغاتِ، سريانيَّةٍ أو عبرانيَّةٍ أو هنديَّةٍ أو تركيَّةٍ أو فارسيَّةٍ، وقد قالَ تعالى: ﴿ وَمِنْ اَيَدِيْهِ عَلَّمُ السَّمَوَتِ وَالْأَرْضِ وَالْفَيْلَافُ ٱلْسِنَوِسِكُمْ وَالْوَرِمِ ٢٢]؟ أي الرُّوم: ٢٢]؟ أي: لغاتِكم، بل هو من جملةِ المباحاتِ، نعم يُعدُّ من اللَّغوِ وممّا لا يعني، وهو مذمومٌ عندَ أربابِ الكمالِ، إلّا إذا ترتَّبَ عليهِ فائدةٌ، فحينانِد يُستحبُّ كما يستفادُ من الحديثِ)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٤) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ لهُ، أبوابُ الاستئذانِ، ب: ما جاءَ في تعليمِ السَّريانيَّةِ، ح: (٢٧١٥)، وقالَ: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)، وأبُو داوُدَ، ك: العلم، ب: روايةِ حديثِ أهل الكتابِ، ح: (٣٦٤٥).



وقولِ اللهِ ﷺ: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُواْ بِيُوتًا عَيْرَ بِيُوتِكُمْ حَقَّى تَسْتَأْنِسُواْ وَثُسَلِمُواْ عَلَىٓ اَهْلِهَاْ ذَلِكُمْ خَيِّرٌ لَكُمْ لَعَلَكُمْ تَذَكُمُ تَذَكُرُهُ وَلِنَ قِيلَ لَكُمُ الْجِعُواْ وَلِيكُمْ خَيِّرٌ لَكُمْ لَعَلَكُمْ الْخَيْدُ الْلَائَدُخُلُوا عَنَى يُوْذَكَ لَكُمْ وَالْفَيْمُ الْجِعُواْ فَلَا لَدَخُلُوا بُنُوتًا عَيْرَ مَسْكُونَةِ فِيهَا مَتَعُ لَكُمْ أَنْجِعُواْ فَوَ اللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴿ اللهِ وَ ٢٧ ـ ٢٩].

٥٨٦٣ عَن أَبِي سَعِيدِ الخُدرِيِّ ﴿ قَالَ: أَتَانَا أَبُو مُوسَى ﴿ قَالَ: إِنَّ عُمَرَ ﴿ أَرسَلَ إِلَيَّ أَن آتِيَهُ، فَأَتَيتُ بَابَهُ، فَسَلَّمتُ ثَلَاثًا، فَلَم يَرُدَّ عَلَيَّ، فَرَجَعتُ، فَقَالَ: مَا مَنَعَكَ أَن تَأْتِيَنَا؟ فَقُلتُ: إِنِّي أَتَيتُكَ، فَسَلَّمتُ عَلَى بَابِكَ ثَلَاثًا، فَلَم يَرُدُّوا عَلَيَّ، فَرَجَعتُ، وَقَد قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِذَا (١) استَأذَنَ أَحَدُكُم

⁽۱) قولُه: "إذا استأذنَ أحدُكم ثلاثًا، فلم يؤذنَ لهُ، فليرجع»: (أجمعَ العلماءُ أنَّ الاستئذانَ مشروعٌ، وتظاهرَت به دلائلُ القرآنِ والسُّنَةِ وإجماعُ الأمَّةِ، والسُّنَةُ أنْ يُسلِّم ويستأذنَ ثلاثًا، فيجمعُ بين السَّلامِ والاستئذانِ، كما صرَّحَ به في القرآنِ. واختلف علماؤُنا والجمهورُ في أنَّه: هل يُستحبُّ تقديمُ السَّلامِ ثمَّ الاستئذانِ، أو تقديمُ الاستئذانُ فيقول: أأدخلُ؟ سلامٌ عليكُم، كما في الآيةِ من تقديمِ الاستئذانُ ثمَّ السَّلامِ، لذلكَ قالَ في «الدُّرُ يقدَّمُ الاستئذانُ، فيقول: أأدخلُ؟ سلامٌ عليكُم، كما في الآيةِ من تقديمِ الاستئذانِ ثمَّ السَّلامِ، لذلكَ قالَ في «الدُّرُ المختارِ»: وإذا أتى دارَ إنسانٍ يجبُ أنْ يستأذنَ قبلَ السَّلامِ، ثمَّ إذا دخلَ؛ يسلِّمُ أوَّلَا، ثمَّ يتكلَّمُ، ولو في فضاءٍ؛ يسلِّمُ المُّلامَ، فيقولُ: مُن عليكم، أأدخلُ؟ كما قالَ في «ردِّ المحتارِ» نقلًا عن «فصولِ العلامي»: وإنْ دخلَ على أهلِه يُسلِّمُ أوَّلَا ثمَّ يتكلَّم، وإنْ أتى دارَ غيرِه يستأذنُ للدُّخولِ ثلاثًا، يقولُ في كلِّ مرَّةِ: السَّلامُ عليكم يا أهلَ البيتِ، أيدخلُ فلانٌ؟ يتكلَّم، وإنْ أتى دارَ غيرِه يستأذنُ للدُّخولِ ثلاثًا، يقولُ في كلِّ مرَّةٍ: السَّلامُ عليكم يا أهلَ البيتِ، أيدخلُ فلانٌ؟ ويمكنُ بعدَكلُ مرَّةٍ مقدارَ ما يفرغُ الآكلُ والمتوضَّعُ والمصلِّي بأربع ركعاتٍ، فإذا أذنَ له؛ دخلَ، وإلّا رجعَ سالمًا عن الحقدِ والعداوةِ، وإذا دخلَ بالإذنِ يُسلِّمُ أوَّلَا، ثمَّ يتكلَّمُ إنْ شاءَ، والمشهورُ في عرفِ الشَّريعةِ تقديمُ السَّلامِ في كلً شيءٍ حتَّى رويَ عن رسولِ الله ﷺ: «السَّلامُ قبلَ الكلامِ»، ويؤيَّدُ القولَ الثاني حديثُ أبي موسى وغيره، والآيَةُ كلًا شيءً حتَّى رويَ عن رسولِ الله ﷺ: «السَّلامُ قبلَ الكلامِ»، ويؤيَّدُ القولَ الثاني حديثُ أبي موسى وغيره، والآيَةُ

ثَلَاثًا، فَلَم يُؤذَن لَهُ؛ فَليَرجع » فَقَالَ عُمَرُ: أَقِم (١) عَلَيهِ البَيِّنَةَ، وَإِلَّا أُوجَعتُكَ، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فَقُمتُ مَعَهُ، فَذَهَبتُ إِلَى عُمَرَ، فَشَهِدتُ، مُتَّفَقٌ عليهِ (٢).

٥٦٦٤ وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ فِي «مُشكِلِ الآثَارِ» عَن أَبِي مُوسَى ﴿ فَي هَذِه القِصَّةِ: قَالَ: جِئتُ بَابَ عُمَرَ ﴿ فَلَكُ: السَّلَامُ عَلَيكُم، أَيدخُلُ عَبدُاللهِ بنُ قَيسِ؟ [ثلاثًا] فَلَم يُؤذَن لِي، فَرَجَعتُ (٣).

٥٨٦٥ ـ وَعَن كَلَدَةَ بِنِ حَنبَلٍ أَنَّ صَفُوانَ بِنَ أُمَيَّةَ ١٤ ﴾ بَعَثُهُ بِلَبَنٍ وَلِبَأٍ [وَجَدَايَةٍ] وَضَغَابِيسَ إِلَى

التي تدلنًا على التقديم والتّأخير كمثلِ ما في قولِه في: ﴿ مِن بَعْدِ وَصِيّةِ يُومِي بِهَا آوَدَيْنٍ ﴾ [النساء: ١١] على التقديم والتّأخير، وكمثلِ ما في قولِه في: ﴿ يَكُمْ يَكُمُ اقْنُي لِرَبِكِ وَاسْجُدِى وَارْتَكِي مَعَ الرَّكِوي ﴾ [آل عمران: ٤٣] على التقديم والتّأخير؛ لأنَّ الرُّكوعَ في الصَّلاةِ قبلَ السُّجودِ فيها، ونقلَ الإمامُ الزّاهدُ عن ابنِ عبّاسٍ: أنَّ في الآيةِ تقديمًا وتأخيرًا، يعني حتَّى تسلّمُوا وتستأنِسُوا، وفي «الكشّافِ»، وفي قراءةِ عبدِاللهِ: «حتَّى تسلّموا على أهلِها وتستأذِنُوا»، ولأنَّ الواوَ لا يغيدُ ترتيبًا، فتقديرُ الآيةِ: حتَّى تسلّموا على أهلِها وتستأذِنُوا، وكذا هو في مصحفِ ابنِ مسعودٍ) التقطته من «شرح يفيدُ ترتيبًا، فتقديرُ الآيةِ: حتَّى تسلّموا على أهلِها وتستأذِنُوا، وكذا هو في مصحفِ ابنِ مسعودٍ) التقطته من «شرح مسلم»، للنّوويّ والخازنِ، و«الدرِّ المختارِ» و«قاضيخان» و«العالمگيريَّةِ» و«ردِّ المحتارِ» و«التّفسيراتِ الأحمديَّةِ» و«مشكل الآثارِ». م

⁽۱) قولُه: «أقِم عليهِ البيَّنة»: (وقالَ الطَّيئيُّ: تعلَّى بهذا الحديثِ من يقولُ: لا يُحتجُّ بخبرِ الواحدِ، وهو باطلُّ؛ فإنَّهم أجمعوا على الاحتجاجِ بخبرِ الواحدِ، ووجوبِ العملِ بهِ، ودلاثِلُهِ من فعلِ رسولِ اللهِ عَيُّ والخلفاءِ الرّاشدينَ وسائرِ الصَّحابةِ ومن بعدهم أكثرُ من أنْ يحصرَ، وأمّا قولُ عمرَ هَهُ هذا؛ فليسَ معناهُ ردَّ خبرِ الواحدِ من حيثُ هو خبرٌ واحدٌ، ولكن خاف مسارعةَ النّاسِ إلى القولِ على النّبيِّ عَيُّ بما لم يقُل، كما يفعله المبتدعونَ والكذّابونَ وكذا من وقع له قضيّةٌ وضعَ فيها حديثًا على النّبيُ عَيْ ، فأرادَ سدَّ البابِ، لا شكًّا في روايةِ أبي موسى؛ لأنّه أجلُ من أنْ يُظنَّ بهِ أنْ يحدَّثَ عن النّبيُ عَيْ ما لم يقُل، وممّا يدلُّ على أنَّ عمرَ لم يُردَّ خبرَ أبي موسى؛ لكونه خبرًا واحدًا: أنّه طلبَ منهُ إخبارَ رجلِ آخرَ حتَّى يعملَ بالحديثِ، ومعلومٌ أنَّ خبرَ الاثنينِ خبرٌ واحدٌ، وكذا ما زادَ حتَّى يبلغَ التَّواتر؛ لأنَّ ما لم يبلغ التَّواترَ فهو خبرٌ واحدٌ) التقطتُه منَ «المرقاةِ»، و«شرح مسلم» للتَّوويِّ. م

⁽٢) مسلمٌ، واللَّفظُ لهُ، ك: الآدابِ، ب: الاستئذانِ، ح: (٥٦٢٥/ ٥٦٢٥)، والبخاريُّ، ك: الاستئذانِ، ب: التَّسليمِ والاستئذانِ، ح: (٦٢٤٥).

⁽٣) الطَّحاويُّ فِي «شرحِ مشكلِ الآثارِ» (٢٤٧/٤)، ح: (١٥٨٢)، وانظر ما سلف.

النَّبِيِّ عَلِيْهِ، وَالنَّبِيُّ عَلِيْهِ بِأَعلَى الوَادِي، قَالَ: فَدَخَلتُ عَلَيهِ، وَلَم أُسَلِّم، وَلَم أُستَأذِن، فَقَالَ النَّبِيُّ عَلِيْهِ: «ارجِع فَقُل: السَّلَامُ عَلَيكُم، أَأَدخُلُ؟»، رواهُ التِّرمذيُّ وأبُو داوُدَلاً.

٥٩٦٦ وَعَن جَابِرٍ هَ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ قَالَ: «لَا تَأْذَنُوا لِمَن لَا يَبدَأُ بِالسَّلَامِ»، رواهُ البيهقيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ»(٢).

٥٨٦٧ - وَعَن عَطَاءِ بِنِ يَسَارِ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ اللهِ السَّاذِنُ عَلَى المُّمِى؟ فَقَالَ: «نَعَم»، قَالَ الرَّجُلُ: إِنِّي مَعَهَا فِي البَيتِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «استأذِن عَلَيهَا» فَقَالَ الرَّجُلُ: إِنِّي خَادِمُهَا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «استأذِن عَلَيهَا، أَتُحِبُّ أَن تَرَاهَا عُرِيَانَةً؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَاستأذِن عَلَيهَا»، رواهُ مالكُ مُرسلًا (٣).

قَالَ محمَّدٌ في «المُوطَّالِ»: (وبهذا نأخذُ، الاستئذانُ حسنٌ، وينبغي أن يستأذنَ (٤) الرَّجلُ على كلِّ من يحرمُ عليهِ النظرَ إلى عورَتِه ونحوِها)(٥).

⁽١) التَّرَمذيُّ، أبوابُ الاستئذانِ، ب: ما جاءَ في التَّسليمِ، ح: (٢٧١٠)، واللَّفظُ لهُ إِلَّا «جَدَايَةٍ» فمن أبِي داوُدَ، ك: التَّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

قولةُ: «لِيَاً»؛ (أي: ما يُحلبُ عندَ الولادةِ، «ضغابيسَ»: هي صغارُ القِثّاءِ، واحدُها ضُغبوسٌ، وقيلَ: هي نبتٌ ينبتُ في أصولِ الثُّمام يشبهُ الهليونَ، يسلقُ بالخلِّ والزَّيتِ، ويؤكلُ)، «النِّهايةُ في غريبِ الأثرِ».

⁽٢) البيهقيُّ في «شُعبِ الإيمانِ» (١١/ ٢١٦) ح: (٨٤٣٣)، وأبو يعلى الموصليُّ في «المسندِ» (٣/ ٣٤٤)، ح: (١٨٠٩)، ووقالَ البيهقيُّ في «مجمع الزَّوائدِ» (٨/ ٣٢): (وفيه مَن لم أعرفهُ) لكن في البابِ ما يقويِّهِ.

⁽٣) مالكٌ في «الموطَّأِ»، ك: الاستئذانِ، ب: الاستئذانِ، ح: (٣٥٣٨)، وقالَ ابنُ عبدِ البَرِّ في «الاستذكارِ» (٨/ ٤٧٣): (وهو من صحاحِ المراسيلِ)، وأخرجَه أبُو داوُدَ في المراسيل (٤٨٨).

⁽٤) قولُه: «يستأذنَ الرَّجلُ على كلِّ مَن يحرُمُ عليه النَّظرُ إلى عورَتِه»: (ولو كان مِن محارمِه لا على زوجَتِه وأَمَتِه)، كذا في «التَّعليقِ الممجَّدِ»، (وقالَ في «العالمگيريَّةِ»: عن أبي حنيفةَ وأبي يوسفَ رحمَهُما اللهُ: لا يدخلُ على الأمِّ والبنتِ والأختِ إلَّا بإذنِ، أمّا على امرأتِه؛ يسلِّمُ، ولا يستأذنُ)، كذا في «التَّتارخانيَّة». م

⁽٥) مُحمَّدٌ في «المُوطَّأِ»، أبوابُ السِّير، ب: الاستئذانِ، (٣/ ٤١٧).

٥٦٨ - وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: ﴿ إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُم إِلَى طَعَامٍ فَجَاءَ مَعَ الرَّسُولِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ لَهُ إِذَنٌ (١)»، رواهُ أَبُو داوُدَ (٢).

٥٨٦٩ ـ وَفِي رِوايَةٍ لَهُ عَنهُ ﷺ قَالَ: رَسُولُ الرَّجُلِ إِلَى الرَّجُلِ إِذْنُهُ (٣).

• ٥٨٧ - وَرَوَى البُخَارِيُّ عَنهُ ﴿ قَالَ: دَخَلَتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَوَجَدَ لَبَنَا فِي قَدَحٍ، فَقَالَ: «أَبَا هِرِّ، الحَق أَهلَ الصَّفَّةِ، فَادعُهُم إِلَيَّ» قَالَ: فَأَتَيتُهُم، فَدَعَوتُهُم، فَأَقبَلُوا، فَاستَأْذَنُوا(٤)، فَأَذِنَ لَهُم، فَذَعَوتُهُم، فَأَقبَلُوا، فَاستَأْذَنُوا(٤)، فَأَذِنَ لَهُم، فَذَعَوتُهُم إِلَى اللهِ ﷺ وَاللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهُ ال

١ ٥٨٧ - وَعَن عَبدِاللهِ بنِ مَسعُودٍ عَلَى قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: ﴿إِذْنُكَ (٦) عَلَيَّ أَن يُرفَعَ الحِجَابُ،

- (٥) البخاريُّ، ك: الاستئذانِ، ب: إذا دُعي الرَّجل فجاءَ، هل يستأذنُ؟ ح: (٦٢٤٦).
- (٦) قولُه: ﴿إِذْنُكَ عليَّ أَنْ يرفعَ الحجابَ»: (وفي هذا منقبة عظيمة ومدحة جسيمة له ﷺ، وما ذاك إلّا لكثرة خدمتِهِ وملازمةِ صحبتِه؛ فإنَّه كانَ صاحبَ النَّعلينِ والسِّواكِ والمطهرةِ والسَّجادةِ، فهنيتًا له ثمَّ هنيئًا، وفيه دَلالة على شرفِه، وأنَّه من رسولِ اللهِ ﷺ بمنزلةِ أهلِ البيتِ وصاحبِ السِّرِّ، وليسَ معناهُ أنَّه يدخلُ عليهِ في كلِّ حالٍ، وأنْ يدخلَ على=

⁽١) قولُه: «فإنَّ ذلكَ له إذنٌ»: قالَ في «ردِّ المحتارِ» نقلًا عن «فصولِ العلّاميِّ»: (ولا يجبُ الاستئذانُ على مَن أرسلَ إليهِ صاحبُ البيتِ). م

⁽٢) أَبُو داوُدَ، واللَّفظُ لهُ، ك: الأدبِ، ب: في الرَّجلِ يُدعى أيكونُ ذلكَ إذنَه، ح: (١٩٠٥)، وأحمدُ، ح: (١٠٨٩٤)، وحسَّنهُ أبنُ حجر في «هدايةِ الرُّواةِ» (٤/ ٣٢٥).

⁽٣) أَبُو داوُدَ، واللَّفظُ له، ك: الأدبِ، ب: في الرَّجلِ يُدعى أيكونُ ذلك إذنَه، ح: (٥١٨٩)، وصحَّحَهُ ابنُ حبّانِ، ح: (٣) أَبُو داوُدَ، واللهُ أعلمُ فيه _ إذا لم يكن في الدّارِ حُرمةٌ، فإنْ كانَ فيها حرمةٌ؛ فلا بدَّ من الاستئذانِ بعدَ نزولِ آيةِ الحجاب).

⁽٤) قولُه: «فاستأذنُوا، فأُذِنَ لهم»: قالَ في «المرقاقِ»: (فالتَّوفيقُ بينةُ وبينَ الحديثِ الَّذي مضى، «إذا دُعيَ أحدُكم فجاءَ مع الرَّسولِ؛ فإنَّ ذلك له إذنٌ»، أنَّ أهلَ الصَّفةِ جاؤُوا بعدَ الدَّاعي فاحتاجُوا إلى إذنِ جديدٍ، أو من غايةِ الأدبِ والحياءِ جدَّدُوا الاستئذانَ، أو كانَ هناك ما يقتضِي ذلك، أو ما وصلَ إليهم الحديثُ السّابقُ، أو هو متأخِّرٌ عن هذا الفعل، احتمالاتٌ، واللهُ تعالى أعلمُ بالحالاتِ). م

وَأَن تَستَمِعَ سِوَادِي، حَتَّى أَنهَاكَ»، رواهُ مسلمٌ(١).

٧٧٨٥ ـ وَعَن عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: كَانَ لِي مِن رَسُولِ اللهِ ﷺ مَدخَلَانِ: مَدخَلٌ بِاللَّيلِ، ومَدخَلٌ بِالنَّهارِ، فَكُنتُ إِذَا دَخَلتُ بِاللَّيلِ؛ تَنَحنَحَ لِي، رواهُ النَّسائيُّ(٢).

٥٨٧٣ ـ وَعَن جَابِرٍ هَ قَالَ: أَتَيتُ النَّبِيَّ عَلَيْهُ فِي دَينٍ كَانَ عَلَى أَبِي، فَدَقَقَتُ (٣) البَابَ، فَقَالَ: «مَن ذَا» فَقُلتُ: أَنَا، فَقَالَ: «أَنَا أَنَا» كَأَنَّهُ كَرِهَهَا، مُتَّفَقٌ عليهِ (٤٠).

نسائِه ومحارمِه، قالَ النَّوويُّ: فيه دليلٌ على جوازِ اعتمادِ العلامةِ في الإذنِ بالدُّخولِ، فإذا جعلَ الأميرُ والقاضِي أو غيرُ هما رفعَ السَّترِ الَّذي على بابِهِ علامةً للإذنِ في الدُّخولِ عليه للنّاسِ عامَّةً أو لطائِفةٍ خاصَّةً، أو لشخصٍ، أو جارٍ، أو علامةً غيرَ ذلك؛ جازَ الاعتمادُ عليها والدُّخولُ بغيرِ استئذانِ) التقطئه من «المرقاةِ». م

⁽١) مسلمٌ، ك: السَّلم، ب: جوازِ جعل الإذنِ رفعَ حجابِ أونحوَه من العلاماتِ، ح: (٦٦٦٥).

قولُه: «إذنُك عليّ»: قالَ السّنديُّ [مسندُ أحمد، ط: الرّسالةِ (٦/ ٢٠٩)]: (أي: في الدُّخولِ عليّ، وهو مبتدأً، خبرُه: أنْ ترفع؛ أي: إذنُك الجمعُ بينَ رفعِ الحجابِ ومعرفتُكَ أنّي في الدّارِ، ولو كنتُ مسارًا لغيري، فهذا شأنُكَ مستمرًّا إلى أنْ أنهاكَ، والسّوادُ، بالكسرِ: السّرارُ، ولعلَّ ذلكَ إذا لم يكُن في الدّارِ حرمةٌ، وذلك لأنّه كانَ يخدمُه على في الحالاتِ كلّها، فيهيِّعُ طهورَهُ، ويحملُ معهُ المطهرة إذا قامَ إلى الوضوءِ، ويأخذُ نعلَه ويضعُها إذا جلسَ، وحين ينهضُ، فيحتاجُ لذلكَ إلى كثرةِ الدُّخولِ عليه، وقيلَ: معناهُ؛ أي: أذنتُ لكَ أنْ تدخلَ عليَّ، وأنْ ترفعَ حجابي بلا استئذانٍ، وأنْ تسمعَ سِرارِي حتَّى أنهاكَ عن الدُّخولِ والسَّماعِ، وهذا المعنى وإنْ كانَ هوَ الموافقَ للتَّفسيرِ المرويِّ، لكن في ذلالةِ اللَّفظِ عليه خفاءٌ، إلّا أنْ يقالَ: تقديرُ الكلامِ: إذنك عليَّ حاصلٌ في أنْ ترفعَ الحجابَ، وأنْ تسمع سرِّي، واللهُ تعالَى أعلمُ).

⁽٢) النَّسائيُّ، واللَّفظُ له، ك: السَّهوِ، ب: التَّنحنحِ في الصَّلاةِ، ح: (١٢١٣)، وابنُ ماجَه، أبوابُ الأدبِ، ب: الرَّجلِ يقبِّلُ يكَ الرَّجلِ، ح: (٣٧٠٨)، وصحَّحَهُ ابنُ السَّكنِ كما في «سُبُلِ السَّلامِ»، ك: الصَّلاةِ، ب: شروطِ الصَّلاةِ، برقم: (٢٢٢).

 ⁽٣) قوله: «فدققتُ البابَ»: قالَ في «ردِّ المحتارِ» نقلًا عن «فصولِ العلّاميِّ»: (فإذا نُوديَ مِنَ البيتِ: مَن على البابِ؟ لا
 يقولُ: أنا، فإنَّهُ ليسَ بجواب، بل يقولُ: أيدخلُ فلانٌ؟ فإنْ قيلَ: لا؛ رَجَعَ سالمًا). م

⁽٤) البخاريُّ، واللَّفظُ لهُ، ك: الاستئذانِ، ب: إذا قالَ: مَن ذَا؟ فقالَ: أنا، ح: (٦٢٥٠)، ومسلمٌ، ك: الأدابِ، ب: كراهةِ قولِ المستأذنِ: أنا، إذا قيلَ: مَن هذا؟ ح: (٥٦٣٥/ ٥٦٣٥).

٥٨٧٤ - وَعَن عَبِدِاللهِ بِنِ بُسرِ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا أَتَى بَابَ قَومٍ؛ لَم يَستَقبِلِ البَابَ مِن تِلقَاءِ وَجِهِهِ، وَلَكِن مِن رُكنِهِ الأَيمَنِ، أَوِ الأَيسَرِ، وَيَقُولُ: «السَّلَامُ عَلَيكُم، السَّلَامُ عَلَيكُم»؛ وَذَلِكَ مَن تِلقَاءِ وَجِهِهِ، وَلَكِن مِن رُكنِهِ الأَيمَنِ، أَوِ الأَيسَرِ، وَيَقُولُ: «السَّلَامُ عَلَيكُم، السَّلَامُ عَلَيكُم»؛ وَذَلِكَ أَنَّ الدُّورَ(١) لَم يَكُن عَلَيهَا يَومَئِذٍ سُتُورٌ، رواهُ أَبُو داؤدَ(١).



⁽١) قولُهُ: «وذلكَ أنَّ الدُّورَ لم تكن يومثذِ عليها ستورٌ»؛ (والمعنى: أنَّه إذا كان هناك بابٌ أو ستر يحصلُ به حجابٌ؛ فلا بأسَ بالاستقبالِ، لكنَّ الانحرافَ أولى؛ مراعاةً لأصلِ السُّنَّةِ، ولأنَّه ربَّما يحصلُ بعضُ الانكشافِ عندَ فتحِ البابِ أو رفع الحجابِ، كما لا يخفَى على أربابِ الألبابِ)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٢) أَبُو داوُدَ، واللَّفظُ له، ك: الأدبِ، ب: كم مرة يسلِّمُ الرَّجلُ، ح: (١٨٦٥)، وأحمدُ مختصرًا، ح: (١٧٦٩٢)، وحسَّنَهُ ابنُ حجرٍ في «هدايةِ الرُّواةِ» (٤/ ٣٢٥).



٥٨٧٥ _ عَن قَتَادَةَ، قَالَ: قُلتُ لِأَنْسِ ﷺ: أَكَانَتِ المُصَافَحَةُ فِي أَصحَابِ رَسُولِ اللهَ ﷺ؟ قَالَ: نَعَم (١١)، رواهُ البُخاريُّ (٢).

٥٨٧٦ - وَعَن أَنَسٍ هُ ، قَالَ: قَالَ رَجُلُ: يَا رَسُولَ اللهِ، الرَّجُلُ مِنَّا يَلقَى أَحَاهُ، أَو صَدِيقَهُ، أَينحنِي (٣) لَهُ ؟ قَالَ: «لَا»، قَالَ: أَفَيَأْخُذُ بِيَدِهِ، وَيُصَافِحُهُ ؟ قَالَ: «نَعَم»، رواهُ التَّرمذيُ (٤).

وقال الطَّحاويُّ في «شَرِحِ معاني الآثارِ»: (فذهبَ قومٌ إلى هذا فكرِهُوا المعانقة، منهم أَبُو حنيفة، ومحمَّدٌ رحمةُ اللهِ عليهِمَا، وخالفَهُم في ذلك آخرُونَ، فلم يَرَوا بها بأسًا، وممَّن ذهبَ إلى ذلك: أَبُو يوسفَ رحمةُ اللهِ عليهِ، وأصحابُ رسولِ اللهِ ﷺ قد كانُوا يتعانقُونَ، فدلَّ ذلك على أن ما رويَ عن

⁽۱) قولُه: «قالَ: نَعَم»: (وقالَ النَّوويُّ: المصافحةُ سُنَةٌ مجمعٌ عليها عندَ الإطلاقِ، ويستثنى من عمومِ الأمرِ مصافحةُ المرأةِ الأجنبيَّةِ والأمردِ الحسنِ)، كذا في «عمدةِ القارِي»، وقالَ في «التَّعليقِ الممجَّدِ»: (ذكرَ صاحبُ «الهدايةِ» وغيرُه: أنَّه لا يجوزُ مصافحةُ النِّساءِ إذا كانت ممّا تشتهى، أمّا لو كانت عجوزًا لا تُشتهى، أو كان الرَّجلُ شيخًا كبيرًا؛ فلا بأسَ به لانعدام خوفِ الفتنةِ). م

⁽٢) البخاريُّ، ك: الاستئذانِ، ب: المصافحةِ، ح: (٦٢٦٣).

⁽٣) قولُه: «أينحنِي لهُ؟ قالَ: لا»: قالَ في «العَرفِ الشَّذيِّ»: (وأمّا الانحناءُ عندَ الملاقاةِ؛ فمكروهٌ تحريمًا، كما في فتاوى الحنفيَّةِ). م

⁽٤) التِّرمذيُّ، واللَّفظُ له، أبوابُ الاستئذانِ، ب: ما جاءَ في المصافحةِ، ح: (٢٧٢٨)، وقالَ: (حديثٌ حسنٌ)، وابنُ ماجَه، أبوابُ الأدب، ب: المصافحةِ، ح: (٣٧٠٢).



رسولِ اللهِ ﷺ من إباحةِ المعانقةِ متأخِّرٌ عمَّا رويَ عنهُ من النَّهي عن ذلكَ، فبذلكَ نأخذُ)(١).

٥٨٧٧ _ وَعَن أَبِي أُمَامَةَ ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ قَالَ: «تَمَامُ عِيَادَةِ المَرِيضِ أَن يَضَعَ أَحَدُكُم يَدَهُ عَلَى جَبهَتِهِ _ أَو قَالَ: عَلَى يَدِهِ _ فَيَسَأَلُهُ كَيفَ هُوَ، وَتَمَامُ تَحِيَّتِكُم بَينكُمُ المُصَافَحَةُ »، رواهُ أحمدُ والتِّرمذيُ (٢).

٨٧٨ - وَعَنِ البَرَاءِ بنِ عَازِبِ ﷺ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا مِن مُسلِمَينِ يَلتَقِيَّانِ فَيتَصَافَحَانِ^{٣١})

وفي «المرقاة»: (قال النَّوويُّ: اعلم: أنَّ المصافحة سنَّةٌ ومستحبَّةٌ عندَ كلِّ لقاء، وما اعتادَهُ النَّاسُ بعدَ صلاةِ الصَّبِحِ والعصرِ لا أصلَ له في الشَّرعِ على هذا الوجهِ، ولكن لا بأسَ بِهِ، فإنَّ أصلَ المصافحةِ سنَّةٌ، وكونُهم محافظينَ عليها في بعضِ الأحوالِ ومفرِّطينَ فيها في كثيرِ من الأحوالِ، لا يُخرِجُ ذلك البعضَ عن كونِه من المصافحةِ التي وردَ الشَّرع بأصلها، وهي من البدعةِ المباحةِ، ولا يخفى أنَّ في كلامِ الإمامِ نوعًا من التَّناقضِ؛ لأنَّ إتيانَ السُّنَةِ في بعضِ الأوقاتِ لا يُسمَّى بدعةً، مع أنَّ عملَ النَّاسِ في الوقتينِ المذكورينِ ليسَ على وجهِ الاستحبابِ المشروع، فإنَّ محلً المصافحةِ المسروعةِ أوَّلُ الملاقاةِ، وقد يكونُ جماعةٌ يتلاقونَ من غيرِ مصافحةِ، ويتصاحبونَ بالكلامِ ومذاكرةِ العلم وغيرِه مدَّةً مديدةً، ثمَّ إذا صلُّوا يتصافحونَ، فأينَ هذا من السُّنةِ المشروعةِ؟! ولهذا صرَّحَ بعضُ علمائِنا: بأنَّها مكروهةٌ حينئذِ، وأنَّها من البدعِ المذمومةِ، نعم لو دخلَ أحدُ المسجدَ والنَّاسُ في الصلاةِ، أو على إدادةِ الشُّروعِ فيها، فبعدَ الفراغِ لو صافحَهُم، لكن بشرطِ سبقِ السَّلامِ على المصافحةِ، فهذا من جملةِ المصافحةِ المسنونةِ بلا شبهةٍ، ومع هذا إذا مدَّ مسلمٌ يدَهُ للمصافح؛ فلا ينبغي الإعراضُ عنها بجذبِ اليدِ؛ لما يترتَّبُ عليه من أذَى يزيدُ على مراعاةِ الأدبِ، فحاصلُهُ: أنَّ الابتداءَ بالمصافحةِ حينئذِ على الوجهِ المشروعِ مكروةٌ لا المجابرة، وإنْ كانَ قد يقالُ: فيه نوعُ معاونةِ على البدعةِ، واللهُ أعلمُ). م

⁽۱) «شرحُ معاني الآثارِ» (٤/ ٢٨٢ ـ ٢٨١).

⁽٢) التِّرمذيُّ، واللَّفظُ له، أبوابُ الاستئذانِ، ب: ما جاءَ في المصافحةِ، ح: (٢٧٣١)، وأحمدُ، ح: (٢٢٢٣).

⁽٣) قولُه: «فيتصافحانِ إلّا غُفرَ لهما»: قالَ في «الدُّرِّ المختارِ»: (تجوزُ المصافحةُ؛ لأنَّها سنَّةٌ قديمةٌ متواترةٌ؛ لقولِه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «مَن صافحَ أخاهُ المسلم، وحرَّكَ يدَه تناثرَت ذنوبُه» وإطلاقُ المصنَّفِ تبعًا لـ «الدُّررِ» و «الكنزِ» و «الكنزِ» و «الوقايةِ» و «النُّقايةِ» و «المجمعِ» و «الملتقى» وغيرها يفيدُ جوازَها مطلقًا ولو بعدَ العصرِ، وقولُهم: إنَّه بدعةٌ؛ أي: مباحةٌ حسنةٌ، كما أفادَه النَّوريُّ في «أذكارِه» وغيرُه في غيرِه، وعليه يُحملُ ما نقلَه عنه شارحُ «المجمعِ»: من أنَّها بعدَ الفجرِ والعصرِ ليس بشيءٍ توفيقيِّ، فتأمَّلُهُ، انتهى).

إِلَّا غُفِرَ لَهُمَا قَبَلَ أَن يَفتَرِقًا»، رواهُ أحمدُ والتِّرمذيُّ وابنُ ماجَه(١).

٩٧٨٥ _ وَفِي رِوايَةٍ أَبِي دَاوُدَ، قَالَ: ﴿إِذَا التَّقَى المُسلِمَانِ، فَتَصَافَحَا، وَحَمِدَا الله ﷺ، وَاستَغفَرَاهُ؛ غُفِرَ لَهُمَا»(٢).

٥٨٨٠ ـ وَعَن عَطَاءِ الخُرَاسَانِيِّ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «تَصَافَحُوا؛ يَذَهَبِ الغِلُّ، وتَهَادَوا؛ تَحَابُّوا، وتَذَهَبِ الشَّحنَاءُ»، رواهُ مالكُ مرسلًا (٣٠).

٥٨٨١ - وَعَنِ البَرَاءِ بِنِ عَاذِبٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن صَلَّى أَربَعًا قَبلَ الهَاجِرَةِ فَكَأَنَّمَا صَلَّاهُنَّ فِي لَيلَةِ القَدرِ، وَالمُسلِمَانِ إِذَا تَصَافَحَا لَم يَبقَ بَينَهُمَا ذَنبٌ إِلَّا سَقَطَ»، رواهُ البيهقيُ في «شُعب الإيمانِ»(٤).

٥٨٨٧ - وَعَن أَيُّوبَ بِنِ بُشَيرٍ، عَن رَجُلٍ مِن عَنَزَة، أَنَّهُ قَالَ: قُلتُ لِأَبِي ذَرِّ هُهُ: هَل كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُصَافِحُكُم إِذَا لَقِيتُمُوهُ؟ قَالَ: مَا لَقِيتُهُ قَطُّ إِلَّا صَافَحَنِي، وَبَعَثَ إِلَيَّ ذَاتَ يَومٍ، وَلَم أَكُن فِي أَهلِي، فَلَمَّا جِئتُ؛ أُخبِرتُ أَنَّهُ أَرسَلَ لِي، فَأَتَيتُهُ وَهُوَ عَلَى سَرِيرِهِ، فَالتَزَمَنِي، فَكَانَت تِلكَ أَجودَ وَأَجودَ، رواهُ أَبُو داوُدَ^(٥).

⁽١) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ له، أبواب الاستئذانِ، ب: ما جاءَ في المصافحةِ، ح: (٢٧٢٧)، وقالَ: (حديثٌ حسنٌ غريبٌ)، أبو داوُدَ، ك: الأدب، ب: في المصافحةِ، ح: (٥٢١٢).

⁽٢) أَبُو داوُدَ، ك: الأدبِ، ب: في المصافحةِ، ح: (٢١١٥)، وحسَّنَهُ ابنُ حجرٍ في «هدايةِ الرُّواةِ» (٢٨/٤).

⁽٣) مالكٌ في «المُوطَّاِ» مُرسلًا، ك: حسنِ الخُلقِ، ب: ما جاءَ في المهاجرةِ، ح: (١٦)، وقالَ ابنُ عبدِ البَرِّ في «التَّمهيدِ» (٢١): (وهذا يتَّصِلُ من وجوهِ شتَّى حسانِ كلِّها، وهو يتَّصلُ من وجوهِ شتَّى حسانِ كلِّها). قولُه: «الغلُّ»: (الحقدُ، «الشَّحناءُ»: بفتح أوَّلِه، العداوةُ)، «المرقاة» (٧/ ٢٩٧١).

⁽٤) البيهقيُّ في «الشُّعب» ح: (٨٥٥٣)، والشَّطرُ الثَّاني حسنٌ لشواهدِهِ، يُنظرُ: «مجمعُ الزَّوائدِ» (٨/ ٣٦)

⁽٥) أَبُو داوُدَ، واللَّفظُ لهُ، ك: الأدبِ، ب: في المعانقةِ، ح: (٥٢١٤)، وأحمدُ، ح: (٢١٤٧٦)، وحسَّنهُ ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواةِ» (٤/ ٣٢٩).

٥٨٨٣ ـ وَعَنِ الشَّعبِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: تَلَقَّى جَعفَرَ بنَ أَبِي طَالِبٍ ﷺ، فَالتَزَمَهُ (١)، وَقَبَّلَ (٢) مَا بَينَ عَينَيهِ، رواهُ أَبُو داوُدَ، والبيهقيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ» مُرسَلًا (٣).

٥٨٨٤ ـ وفي بعضِ نُسخِ «المَصابيحِ» وفي «شرحِ السُّنَّةِ»: عن البيَّاضَيِّ مُتَّصِلًا(٤).

٥٨٨٥ ـ وَعَن جَعفَرِ بنِ أَبِي طَالِبٍ ﴿ فِي قِصَّةِ رُجُوعِهِ مِن أَرضِ الحَبَشَةِ، قَالَ: فَخَرَجنَا حَتَّى أَتَينَا المَدِينَةَ، فَتَلَقَّانِي رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَاعتَنَقَنِي، ثُمَّ قَالَ: «مَا أَدرِي أَنَا بِفَتحِ خَيبَرَ أَفرَحُ أَم بِقُدُومِ

⁽١) قولُه: «فالتزمَهُ وقبَّلَ ما بينَ عينيهِ»: قالَ في «الهداية»: (ويكرَهُ أَنْ يقبَّلَ الرَّجلُ فمَ الرَّجلِ، أو يدَهَ، أو شيئًا منه، أو يعانقَه، وذكرَ الطَّحاويُّ: أنَّ هذا قولُ أبي حنيفةَ ومحمَّدِ، وقالَ أبُو يوسفَ: لا بأسَ بالتَّقبيلِ والمعانقة؛ لما رويَ أنَّه ﷺ: عانقَ جعفرًا حينَ قدمَ من الحبشة، وقبَّله بينَ عينيه، ولهما ما رويَ أنَّه ﷺ: نهى عن المكامعة؛ وهي المعانقة، وعن المكاعمة؛ وهي التَّقبيلُ، وما رواهُ محمولٌ على ما قبلَ التَّحريم، قالوا: الخلافُ في المعانقة في إزارٍ واحدٍ، أمّا إذا كانَ عليه قميصٌ أو جُبَّةٌ؛ لا بأسَ به بالإجماع، وهو الصَّحيحُ) اهـ.

⁽وفي «العناية»: ووفَّق الشَّيخُ أبو منصور بينَ الأحاديثِ، فقالَ: المكروهُ من المعانقةِ ما كانَ على وجهِ الشَّهوةِ، وعبَّر عنهُ المصنَّفُ بقولِه: في إزارٍ واحدٍ؛ فإنَّه سببٌ يُفضِي إليها، فأمّا على وجهِ البِرِّ والكرامةِ إذا كانَ عليه قميصٌ واحدٌ؛ فلا بأسَ بهِ)، كذا في «ردِّ المحتار». م

⁽٢) قولُهُ: "وقبَّلَ ما بينَ عينيهِ": قالَ في "الدُّرِّ المختارِ": (التَّقبيلُ على خمسة أوجهِ: قُبلةِ المودَّقِ للولدِ على الخدِّ، وقبلةِ التَّحيَّةِ الرَّحمةِ لوالديهِ على الرَّاسِ، وقبلةِ الشَّفقةِ لأخيهِ على الجبهةِ، وقبلةِ الشَّهوةِ لامرأتِهِ أو أمتِهِ على الفمِ، وقبلةُ التَّحيَّةِ للمؤمنينَ على اليدِ، وزادَ بعضُهم: قبلةَ الدِّيانةِ للحجرِ الأسودِ، "جوهرة". قلتُ: وتقدَّمَ في الحجِّ تقبيلُ عتبةِ الكعبةِ، للمؤمنينَ على اليدِ، وزادَ بعضُهم: قبلةَ الدِّيانةِ للحجرِ الأسودِ، "جوهرة". قلتُ: وتقدَّمَ في الحجِّ تقبيلُ عتبةِ الكعبةِ، وفي "القنيةِ"، في بابِ: ما يتعلَّقُ بالمقابِر، تقبيلُ المصحفِ قيلَ: بدعةٌ، لكن رُويَ عن عمرَ هُمُ أَنَّهُ كانَ يَاحَدُ المصحفَ كل غداةٍ ويقبِّلُهُ، ويقولُ: عهدُ ربِّي، ومنشورُ ربِّي هُم، وكانَ عثمانُ هُمْ يَقبِّلُ المصحفَ ويمسحُهُ على وجههِ). م

⁽٣) أَبُو داوُدَ، ك: الأدبِ، ب: في قبلةِ ما بينَ العينينِ، ح: (٥٢٢٠)، والطَّبرانيُّ في «الكبيرِ» (١٠٨/٢)، ح: (١٤٦٩)، وقالَ الهيثميُّ في «معجمِ الزَّوائدِ» (٩/ ٢٧٢): (ورجالُه رجالُ الصَّحيحِ) ووصلَهُ البغويُّ في «معجمِ الصَّحابةِ» من حديثِ عائشةَ، برقم: (٣٠).

⁽٤) «شرحُ السُّنَّةِ» للبغويِّ (١٢/ ٢٩٢).

جَعفَر؟!»، رواهُ فِي «شَرِحِ السُّنَّةِ»(١).

٥٨٨٦ ـ وَعَن عَائِشَةَ ﴿ قَالَت: قَدِمَ زَيدُ بنُ حَارِثَةَ ﴿ المَدِينَةَ وَرَسُولُ اللهِ ﷺ فِي بَيتِي، فَأَتَاهُ، فَقَرَعَ البَابَ، فَقَامَ إِلَيهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ عُرِيَانًا يَجُرُّ ثَوبَهُ، وَاللهِ مَا رَأَيتُهُ عُرِيَانًا قَبلَهُ وَلا بَعدَهُ، فَاعتَنَقَهُ، وَقَبّلَهُ، رواهُ التِّرمذيُّ (٢).

٥٨٨٧ - وَعَن أُسَيدِ بنِ حُضَيرٍ ﴿ اللَّهُ اللَّهِ عَن أَسَيدِ بنِ حُضَيرٍ ﴿ اللَّهُ عَن الْأَنصَارِ، قَالَ: بَينَمَا هُوَ يُحَدِّثُ القَومَ وَكَانَ فِيهِ مِزَاحٌ، بَينَا يُضحِكُهُم فَطَعَنَهُ النَّبِيُ ﷺ فِي خَاصِرَتِهِ بِعُودٍ، فَقَالَ: أَصبِرنِي، فَقَالَ: «اصطبِر» قَالَ: إِنَّ عَلَيكَ قَمِيصًا، وَلَيسَ عَلَيَّ قَمِيصٌ، فَرَفَعَ النَّبِيُ ﷺ عَن قَمِيصِهِ، فَاحتَضَنَهُ، وَجَعَلَ يُقَبِّلُ كَشحَهُ، قَالَ: إِنَّمَا أَرَدتُ هَذَا يَا رَسُولَ اللهِ، رواهُ أَبُو داوُدَ^(٣).

٨٨٨ - وَعَن يَعلَى قَالَ: إِنَّ حَسَنًا وَحُسَينًا ﴿ اسْتَبَقَا إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ ، فَضَمَّهُمَا إِلَيهِ ، وَقَالَ:
 (إنَّ الوَلَدَ مَبِخَلَةٌ مَجِبَنَةٌ » ، رواهُ أحمدُ (٤).

⁽۱) البغويُّ في «شرحِ السُّنَّةِ» معلَّقًا، واللَّفظُ لهُ، ك: الاستئذانِ، ب: المصافحةِ وفضلِها، وما قيلَ في المعانقةِ والقُبلةِ، (۱/ ۱۹) وقال الهيشميُّ في «مجمعِ الزَّوائدِ» (۹/ ۱۹): (وفيهِ أسدُ بنُ عمرو، (۲۹)، وقال الهيشميُّ في «مجمعِ الزَّوائدِ» (۹/ ۱۹): (وفيهِ أسدُ بنُ عمرو، ومجالدُ بنُ سعيدٍ، وثَقهُما غيرُ واحدٍ، وضعَّفَهُما جماعةٌ، وبقيَّةُ رجالِه ثقاتٌ)، وصحَّحَهُ الحاكم، ووافقهُ الذَّهبيُّ عن جابرِ (۲۶٤٩).

⁽٢) التّرمذيُّ، أبوابُ الاستئذانِ، ب: ما جاءَ في المعانقةِ، ح: (٢٧٣٢)، وقالَ: (حديثٌ حسنٌ غريبٌ). وفي «قوتِ المغتذِي» (٢/ ٦٩٣): (قالَ البيضاويُّ: لعلَّها أرادَت ما رأيتُهُ عريانًا استقبلَ رجلًا واعتنقَهُ، فاختصرتِ الكلامَ لدِلالةِ الحالِ).

⁽٣) أَبُو داوُدَ، ك: الأدبِ، ب: في قُبلةِ الجسدِ، ح: (٢٢٤)، وصحَّحَهُ الحاكمُ، ووافقَهُ الذَّهبيُّ (٢٦٦)، وحسَّنَهُ ابنُ حجر في «هداية الرُّواةِ» (٤/ ٣٣٠).

قولُهُ: «أصبِرني»؛ (أي: أقدرني ومكِّني من استيفاء القِصاصِ حتَّى أطعنَ في خاصرتِك كما طعنتَ في خاصرتِي، «اصطبَر»: بصيغةِ الأمرِ أي: استوفِ القِصاصَ، «يقبَّلُ كشحَهُ»؛ أي: جنبَهُ، قالَ الشّارحُ، وتبعَهُ ابنُ الملكِ: هو ما بينَ الخاصرةِ إلى الضَّلع الأقصرِ من أضلاعِ الجنبِ)، «المرقاةِ» (٧/ ٢٩٦٧).

⁽٤) أحمدُ، واللَّفظُ لـهُ، ح: (١٧٥٦٢)، وابنُ ماجَه، أبوابُ الأدبِ، ب: برِّ الوالدينِ والإحسانِ إلى البناتِ، ح: (٣٦٦٦)،=

٥٨٨٩ ـ وَعَن عَائِشَةَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتِي بِصَبِيٍّ فَقَبَّلَهُ، فَقَالَ: «أَمَا إِنَّهُم مَبخَلَةٌ مَجبَنَةٌ، وإِنَّهُم لَوْن رَيحَانِ الله ﷺ، رواهُ في «شرح السُّنَّةِ»(١).

٥٨٩٠ - وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَبَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ الحَسنَ بنَ عَلِيٍّ الْحَبْ وَعِندَهُ الأَقرَعُ بنُ
 حَابِسٍ ﷺ جَالِسًا، فَقَالَ الأَقرَعُ: إِنَّ لِي عَشَرَةً مِنَ الوَلَدِ مَا قَبَّلتُ مِنهُم أَحَدًا، فَنَظَرَ إِلَيهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ،
 ثُمَّ قَالَ: «مَن لَا يَرحَمُ؛ لَا يُرحَمُ»، متَّفقٌ عليهِ(٢).

٥٩٩١ وَعَن عَائِشَةَ ﷺ وَلَت: مَا رَأَيتُ أَحَدًا كَانَ أَشبَهَ سَمتًا وَهَديًا وَدَلًا، وَفِي رِوَايَةٍ: حَدِيثًا وَكَلَامًا بِرَسُولِ اللهِ ﷺ مِن فَاطِمَةَ كَرَّمَ اللهُ وَجهَهَا، كَانَت إِذَا دَخَلَت عَلَيهِ قَامَ إِلَيهَا فَأَخَذَ بِيَدِهَا، وَقَبَّلَهَا، وَقَبَلَهَا، وَقَبَلَهَا، وَقَبَلَهَا، وَقَبَلَهَا فَامَت إِلَيهِ، فَأَخَذَت بِيَدِهِ، فَقَبَّلَتهُ، وَأَجلَسَتهُ فِي مَجلِسِهَا»، والهُ أَبُو داوُدَ (٣٠).

٥٨٩٢ - وَعَنِ البَرَاءِ ١ هُ قَالَ: دَخَلتُ مَعَ أَبِي بَكرِ ١ أُوَّلَ مَا قَدِمَ المَدِينَةَ، فَإِذَا عَائِشَةُ ابتَتُهُ

⁼ وفي الزُّواثدِ: (إسنادُه صحيحٌ، ورجالُه ثقاتٌ).

قولُه: «مَبخَلَةٌ»: (هو مَفعَلَةٌ من البخل، ومظنّةٌ لَه؛ أي: يحملُ أبويهِ علَى البُخلِ، ويدعُوهمَا إليهِ، فيَبخلانِ بالمال؛ لأجله)، «النهاية»، «مَجبَنَةٌ»: (باعثٌ على الجبن)، «المرقاة» (٧/ ٢٩٧٠).

⁽١) البغويُّ في شرحِ السُّنَّةِ، ك: البرِّ، ب: رحمةِ الولدِ وتقبيلِهِ، ح: (٣٤٤٨)، وسندُهُ ضعيفٌ كما في «هدايةِ الرُّواةِ» (٤/ ٣٣٢) لكن يعضدُهُ ما قبلَهُ.

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظُ لهُ، ك: الأدبِ، ب: رحمةِ الولدِ وتقبيلِهِ، ح: (٩٩٧)، ومسلمٌ، ك: الفضائلِ، ب: رحمتِه ﷺ الصِّبيانَ والعيالَ وتواضعِه وفضلِ ذلكَ، ح: (٦٠٢٨).

⁽٣) أَبُو داوُدَ، واللَّفظُ لهُ، ك: الأدبِ، ب: ما جاءَ في القيامِ، ح: (٥٢١٧)، والتِّرمذيُّ، أبوابُ المناقبِ، ب: ما جاءَ في فضل فاطمة ، ح: (٣٨٧٣)، وقالَ: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ).

قولُه: «سَمتًا»؛ (أي: هيئةً وطريقةً كانت عليها من السَّكينةِ والوقارِ، «هديًا»؛ أي: سيرةً وطريقةً، «دَلَّا»؛ بفتحِ الدَّالِ وتشديدِ اللّامِ، فسَّرَهُ الرّاغبُ بحسنِ الشَّمائلِ، وأصلُه من دلِّ المرأةِ، وهو شكلُها، وما يستحسنُ منها، والكلُّ ألفاظٌ متقاربةٌ)، «المرقاةِ» (٧/ ٩٦٩).

مُضطَجِعَةٌ قَد أَصَابَتهَا حُمَّى، فَأَتَاهَا أَبُو بَكرٍ، فَقَالَ لَهَا: كَيفَ أَنتِ يَا بُنِيَّةٌ؟ وَقَبَّلَ خَدَّهَا، رواهُ أَبُو داؤدَ (١٠).

٥٨٩٣ - وَعَن زَارِع ﷺ - وَكَانَ فِي وَفدِ عَبدِ القَيسِ - قَالَ: لَمَّا قَدِمنَا المَدِينَةَ فَجَعَلنَا نَتَبَادَرُ مِن رَوَاحِلِنَا، فَنُقَبِّلُ (٢) يَدَ النَّبِيِّ ﷺ وَرِجلَهُ، رواهُ أَبُو داوُدَ (٣).

٥٩٤ - وَعَن عِكرِمَةَ بِنِ أَبِي جَهلٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ يَومَ جِئتُهُ: «مَرحَبًا (٤) بِالرَّاكِبِ المُهَاجِر»، رواهُ التِّرمذيُّ (٥).



⁽١) أَبُو داوُدَ، واللَّفظُ لهُ، ك: الأدبِ، ب: في قبلةِ الخدّ، ح: (٢٢٢٥)، والبخاريُّ، ك: مناقبِ الأنصارِ، ب: هجرةِ النبيِّ عَلَيْهُ، ح: (٣٩١٨).

⁽٢) قولُه: «فنقبُّلُ يدَ رسولِ الله ﷺ ورجلِه»: (قالَ في «الدرّ المختارِ»: طلبَ من عالمٍ أو زاهدٍ أن يدفعَ إليه قدَمَه، ويمكَّنهُ من قدمهِ ليقبّلَه؛ أجابَه، كذا في حديثِ الحاكم) نقلَهُ في «ردّ المحتارِ». م

⁽٣) أَبُو داوُدَ، ك: الأدبِ، ب: قُبلةِ الرَّجلِ، ح: (٥٢٢٥)، وحسَّنَهُ ابنُ حجرٍ في «هدايةِ الرُّواةِ» (١/ ٣٣١). وابنُ ماجَه وتقبيلُ اليدِ والرِّجلِ جاءَ فيه حديثٌ عن صفوانَ بنِ عسَّالِ عندَ التَّرمذيِّ (٢٧٣٣)، والنَّسائيُّ (٢٠٧٨)، وابنُ ماجَه (٣٧٠)، وهوَ حسنٌ في الشَّواهدِ، وعن عليِّ عندَ البخاريِّ في «الأدبِ المفردِ» (٩٧٦) عن صهيبٍ، قالَ: رأيتُ عليًّا عليًّا عليًّا عليًّا عليًا عليًّا عليً عليًّا عليً عليًّا عليً عليًّا علي علم علم علم ع

⁽٤) قولُه: «مرحبًا بالرّاكبِ المهاجرِ»: قالَ في «المرقاةِ»: (ففيهِ أنَّ التَّرحيبَ سنُّةٌ للقادمِ وغيرِهِ). م

⁽٥) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ لهُ، أبوابُ الاستئذانِ، ب: ما جاءَ في مرحبًا، ح: (٢٧٣٥)، وقالَ: (ليس إسنادُهُ بصحيحٍ)، وصحَّحَهُ الحاكمُ، ووافقهُ الذَّهبيُّ (٥٠٥٩) لكن أعلَّهُ بالانقطاع.



٥٩٥ - عَن أَبِي سَعِيدِ الخُدرِيِّ ﷺ قَالَ: لَمَّا نَزَلَت بَنُو قُريظَةَ عَلَى حُكمِ سَعدِ هُوَ ابنُ مُعَاذِ ﷺ؛ بَعَثَ رَسُولُ الله ﷺ لِلأَنصَارِ:

«قُومُوا(١) إِلَى سَيِّدِكُم»، متَّفقٌ عليهِ(٢)،

وفي «اللامع الصّبيح» (١ / ١٨١): («المسجدُ»: قالَ الكرمانيُّ: هو مسجدٌ اختطَّهُ رسولُ الله ﷺ عندَ أمكنةِ بني قريظة ، وكانَ يصلِّي فيه مدَّة مقامِهِ هناك ، لكن سبقَ أنَّ ذلك وهم ، وأنْ لا مسجدَ هناك ، وأنَّ المحفوظ: فلمّا دنا النّبيُ ﷺ ، قيلَ: المرادُ موضعُ السُّجودِ؛ أي: موضعُ مصلَّى النّبيُ ﷺ حيثُ كانَ قالَ القرطبيُّ في «اختصارِه»: المسجدُ الله عن جعلَ فيه سعدٌ وسالَ دمُهُ فيه ليسَ هو مسجدُ المدينةِ ، وإنَّما كانَ موضعًا يُصلَّى فيهِ غيرَ مخطوط، واللهُ أعلمُ ، ولم يرِد أنَّ النّبيَ ﷺ خطَّ في بني قريظةَ مسجدًا حينَ حاصرَهم).

⁽۱) قولُه: «قومُوا إلى سيِّدِكُم»: قالَ في «ردِّ المحتارِ»: (يجوزُ، بل يُندبُ القيامُ تعظيمًا للقادمِ؛ أي: إنْ كانَ ممَّن يستحقُّ التعظيم، قالَ في «القنية»: قيامُ الجالسِ في المسجدِ لمن دخلَ عليه تعظيمًا، وقيامُ قارئِ القرآنِ لمن يجيءُ تعظيمًا؛ لا يُكرَهُ إذا كانَ ممَّن يستحقُّ التعظيم، وفي «مشكلِ الآثارِ»: القيامُ لغيرِ وليسَ بمكروو؛ لعينِه، إنَّما المكروهُ محبَّةُ القيامِ لمن يقامُ لَهُ، فإنْ قامَ لمن لا يُقامُ لَهُ لا يُكرَهُ، قالَ ابنُ وهبانَ: أقولُ: وفي عصرِنا ينبغي أنْ يُستحبَّ ذلك؛ أي: القيامُ؛ لما يورثُ تركُه من الحقدِ والبغضاءِ والعداوةِ، لا سيَّما إذا كانَ في مكانٍ اعتيدَ فيه القيامُ، وما وردَ من التَّرعُّدِ القيامُ؛ لما يورثُ تركُه من الحقدِ والبغضاءِ والعداوةِ، لا سيَّما إذا كانَ في مكانٍ اعتيدَ فيه القيامُ، وما وردَ من التَّرعُّدِ عليهِ في حقّ من يحبُ القيامَ بينَ يديه كما يفعلُهُ التُّركُ والأعاجمُ، اه. قلتُ: يؤيِّدُهُ ما في «العناية» وغيرِها عن الشَّيخِ الحكيمِ أبي القاسم: كانَ إذا دخلَ عليه غنيٌّ يقومُ له ويعظَّمُهُ، ولا يقومُ للفقراءِ وطلبةِ العلم، فقيلَ لهُ في ذلك، فقالَ: الغنيُّ يتوقَّعُ مني التَّعظيمَ، فلو تركتُهُ؛ لتضرَّرَ، والفقراءُ والطَّلبةُ إنَّما يطمعونَ في جوابِ السَّلامِ والكلامِ معهم في العلم. وتمامُ ذلك في رسالةِ الشَّرنبلاليِّ). م

⁽٢) البخاريُّ، واللَّفظُ له، ك: الجهادِ، ب: إذا نزلَ العدوُّ على حكمِ رجلٍ، ح: (٣٠٤٣/ ٢١٢١)، ومسلمٌ، ك: الجهادِ، ب: جوازِ قتالِ مَن نقضَ العهدَ، ح: (٩٦٦).

ومضى الحديثُ بِطُولِهِ في «بابِ حكم الإسراءِ»(١).

٥٩٩٦ ـ وَعَن أَبِي هُرِيرَةَ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَجلِسُ مَعَنا فِي المَجلِسِ يُحَدِّثْنَا، فَإِذَا قَامَ؛ قُمنَا قِيَامًا حَتَّى نَرَاهُ قَد دَخَلَ بَعضَ بُيُوتِ أَزواجِهِ، رواهُ البيهقيُّ فِي «شُعبِ الإيمانِ»(٢).

٥٩٩٧ - وَعَن وَاثِلَةَ بِنِ الخَطَّابِ ﴿ قَالَ: دَخَلَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ وَهُوَ فِي المَسجِدِ قَاعِدٌ، فَتَزَحزَحَ لَهُ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ، فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ: "إِنَّ فِي المَكَانِ سَعَةً، فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ: "إِنَّ لِلمُسلِمِ حَقًّا إِذَا رَآهُ أَخُوهُ؛ أَن يَتزَحزَحَ لَهُ »، رواهُ البيهةيُ فِي «شُعبِ الإيمانِ» (٣).

٨٩٨ - وَعَن مُعَاوِيَةَ ﴿ اللَّهِ عَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «مَن سَرَّهُ أَن يَتَمَثَّلَ لَهُ الرِّجَالُ قِيَامًا؛ فَليَتَبَوَّأُ مَقعَدَهُ مِنَ النَّارِ»، رواهُ التِّرمذيُّ وأبُو داؤدَ (١٠).

٥٨٩٩ ـ وَعَن أَبِي أُمَامَةَ ﷺ قَالَ: خَرَجَ عَلَينَا رَسُولُ اللهِ ﷺ مُتَوَكِّئًا عَلَى عَصًا فَقُمنَا إِلَيهِ، فَقَالَ:

⁽١) قالَ علماؤُنا: (وَفِيهِ استحبابُ القيامِ عندَ دخولِ الأفضلِ، وهو غيرُ القيامِ المنهيِّ عنه؛ لأنَّ ذلك بمعنى الوقوفِ، وهذا بمعنى النُّهوضِ، وهإلى " في هذا المقامِ أفخمُ منَ «اللّامِ»، وقالَ الشَّيخُ في «اللَّمعاتِ»: وما جاءَ من كراهتِه ﷺ قيامُ الصَّحابةِ لهُ، فهو من جهةِ اتِّحادِ الموجِبِ لرفع التَّكلُّفِ لا للنَّهي). م

⁽٢) أَبُو داوُدَ، ك: الأدبِ، ب: في الحلمِ وأخلاقِ النَّبِيِّ ﷺ ح: (٤٧٧٥)، والبيهقيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ» (١١/ ٣٤)، ح: (٨١١٥)، وسندُهُ حسنٌ.

⁽٣) البيهقيُّ في «الشُّعبِ»، واللَّه ظُ لـهُ، ح: (٨٥٣٤)، وقالَ الهيثميُّ في «مجمعِ الزَّوائدِ» (٨/ ٤٠): (رواهُ الطَّبرانيُّ، ورجالُهُ ثقاتٌ، إلّا أنَّ أبا عميرِ عيسَى بنَ محمَّدِ النَّحاسِ لم أجد لَهُ سماعًا من أبي الأسودِ، واللهُ أعلمُ).

وفي «التَّنويرِ شرحِ الجامعِ الصَّغيرِ» (٤/ ٧٣): («أَنْ يتزحزحَ لَهُ»: بالزَّائينِ فمهملتينِ؛ أي: يتنحَّى عن مكانِهِ، ويجلِسَه بجنبِهِ إكرامًا له).

⁽٤) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ لَهُ، أبوابُ الأدبِ، ب: ما جاءَ في كراهيَّةِ قيامِ الرَّجلِ، ح: (٢٧٥٥)، وقالَ: (حديثٌ حسنٌ)، وأَبُو داوُدَ، ك: الأدبِ، ب: الرَّجلِ يقومُ للرَّجلِ يعظِّمُهُ بذلِكَ، ح: (٢٢٩).

قولُه: «يتمثَّلُ»؛ (أي: يقومونَ له قيامًا وهو جالسٌ، يقالُ: مثلَ الرَّجلُ يمثلُ مثولًا؛ إذا انتصبَ قائمًا)، «النَّهايةُ في غريب الأثرِ»، (مثل).

«لَا تَقُومُوا(١) كَمَا تَقُومُ الأَعَاجِمُ، يُعَظِّمُ بَعضُهَا بَعضًا»، رواهُ أَبُو داؤد (٢).

• • • • • وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ﴿ مَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ ، قَالَ: ﴿ لَا يُقِيمُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ مِن مَقَعَدِهِ ، ثُمَّ يَجلِسُ فِيهِ ، وَلَكِن تَفَسَّحُوا وَتَوَسَّعُوا » ، متَّفقٌ عليهِ (٣) .

٥٩٠١ - وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ عَن سَعِيدِ بِنِ أَبِي الحَسَنِ قَالَ: جَاءَنَا أَبُو بَكرَةَ ﷺ فِي شَهَادَةٍ، فَقَامَ لَهُ رَجُلٌ مِن مَجلِسِهِ، فَأَبَى أَن يَجلِسَ فِيهِ، وَقَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ عَلَيْ نَهَى عَن ذَا، وَنَهَى النَّبِيُّ النَّبِيُّ أَن يَمسَحَ الرَّجُلُ مِن مَجلِسِهِ، فَأَبَى أَن يَجلِسَ فِيهِ، وَقَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ عَلَيْ نَهَى عَن ذَا، وَنَهَى النَّبِيُّ أَن يَمسَحَ الرَّجُلُ مِن مَح لِمِهُ مَن لَم يَكُمُهُ (٥).

٩٠٢ - وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَن قَامَ مِن مَجلِسِهِ(١٠)، ثُمَّ رَجَعَ إِلَيهِ؛ فَهُوَ

⁽١) قولُه: «لا تقومُوا كما يقومُ الأعاجمُ»: قالَ في «المرقاقِ»: (لعلَّ الوجهَ أنْ يُقالَ: إنَّهم قامُوا متمثّلينَ، فنهاهُم عن ذلكَ، وعبّرَ عنهُ بمطلقِ القيامِ للمبالغةِ في المرام، أو المرادُ بالقيامِ الوقوفُ). م

⁽٢) أَبُو داوُدَ واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: الرَّجلِ يقومُ للرَّجلِ يعظِّمُهُ بـذلكَ، ح: (٥٢٣٠)، وابنُ ماجَه، أبوابُ الدُّعاء، ب: دعاءِ رسولِ اللهِ ﷺ، ح: (٣٨٣٦)، وحسَّنَهُ ابنُ حجرٍ في «هدايةِ الرُّواةِ» (٤/ ٣٣٦).

⁽٣) مسلمٌ، واللَّفظُ له، ك: السَّلامِ، ب: تحريمِ إقامةِ الإنسانِ من موضعِهِ المباحِ الَّذي سبقَ إليهِ، ح: (٥٦٨٤)، والبخاريُّ، ك: الاستئذانِ، ب: لا يقيمُ الرَّجلُ الرَّجلُ من مجلسِهِ، ح: (٦٢٦٩).

⁽٤) قولُهُ: «نهى النَّبِيُ ﷺ أَنْ يمسحَ الرَّجلُ يدَهُ بثوبِ من لم يكسُهُ»؛ (أي: نهى أَنْ يمسحَ يدَهُ بمنديلِ الأجنبيّ، فيمسحُ بمنديلِ نفسِهِ أو منديلِ وهبهُ من غلامِه أو ابنِهِ، والأظهرُ: أنَّ صاحبَ النَّوبِ إذا كانَ راضيًا؛ يجوزُ لهُ ذلك، وكذلك إذا عَلِمَ أَنَّ الشَّخصَ قامَ عن المجلسِ بطيبِ خاطرِهِ؛ فلا بأسَ بجلوسِهِ، كما يُستفادُ من قولِهِ تعالى: ﴿ تَفَسَّحُوا فِ الْمَجْلِسِ فَافْسَحُوا ﴾ [المجادلة: ١١]، وكذا من قولِهِ سبحانَهُ: ﴿ وَإِذَا قِيلَ انشُرُوا فَانشُرُوا ﴾ [المجادلة: ١١]، وممّا يدلُّ عليه حديثُ: «صدرُ الدّابَّةِ أحقُ بصاحبِها إلّا إذا أذنَ»، وأمثالُ ذلك كثيرٌ في الفروع، كما في بابِ: أمامِ الجنازة، فامتناعُ الصّحابيّ من الجلوسِ؛ إمّا لشكِّ رضا الرَّجلِ؛ لكونِهِ قامَ بأمرِ بعضٍ، أو بسببِ حياءٍ، وإمّا الاحتياطِ والورع، وإمّا لحملِهِ الحديثَ على الإطلاقِ)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٥) أَبُو داوُدَ، واللَّفظ ُله، ك: الأدبِ، ب: في الرَّجلِ يقومُ للرَّجلِ من مجلسِهِ، ح: (٤٨٢٧)، وأحمدُ، ح: (٢٠٤٥٠)، وحسَّنةُ ابنُ حجرِ في «هدايةِ الرُّواةِ» (٤/ ٣٣٧).

⁽٢) قولُهُ: «ثمَّ رجعَ إليهِ فَهُوَ أحقُّ به»: قالَ في «المرقاةِ»: (والظّاهرُ: أنَّـه إذا لم يترك فيه شيئًا؛ بَطُلَ اختصاصُه، رجوعًا=

أَحَقُّ بِهِ»، رواهُ مُسلمٌ(١).

٩٩٠٣ وَرَوَى أَبُو داوُدَ عَن أَبِي الدَّردَاءِ هُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ الله ﷺ إِذَا جَلَسَ، وَجَلَسنَا حَولَهُ، فَقَامَ، فَأَرَادَ الرُّجُوعَ؛ نَزَعَ نَعلَيهِ، أَو بَعضَ مَا يَكُونُ عَلَيهِ، فَيَعرِفُ ذَلِكَ أَصحَابُهُ فَيَتُبْتُونَ (٢).

٩٠٤ - وَعَن عَبدِاللهِ بنِ عَمرٍ و ﴿ عَن رَسُولِ اللهِ ﷺ، قَالَ: ﴿ لَا يَحِلُ (٣) لِرَجُلٍ أَن يُفَرِّقَ بَينَ اثنينِ إِلَّا بِإِذْنِهِمَا»، رواهُ التِّرمذيُّ وأبُو داوُدَ (٤).

٥٩٠٥ - وَعَن عَمرِو بنِ شُعَيبٍ عَن أَبِيهِ عَن جَدِّهِ ﴿ اللهِ عَلَىٰ اللهِ عَلَيْهِ قَالَ: ﴿ لَا يُجلَسُ بَينَ رَجُلَينِ إِلَّا بِإِذَنِهِمَا ﴾، رواهُ أَبُو داوُدَ(٥).

* * * *

= للمباحِ إلى أصلِه، ويدلُّ عليه ما سيأتي بعده: أنَّه ﷺ إذا جلسَ فقامَ فأرادَ الرجوعَ؛ نزعَ نعلَهُ، الحديثُ) م

(١) مسلمٌ، ك: الأدبِ، ب: إذا قامَ من مجلسِهِ ثمَّ عادَ فهو أحقُّ بِهِ، ح: (٥٦٨٩).

(٢) أَبُو داوُدَ، ك: الأدبِ، ب: إذا قامَ الرَّجلُ من مجلسِ ثمَّ رجعَ، ح: (٤٨٥٤).

وفي «عونِ المعبودِ» (١٣٧/١٣): (قالَ النَّوويُّ ما ملخَّصُه: إنَّ هذا الحديثَ فيمن جلسَ في موضع من المسجدِ أو غيرِو؛ لصلاةٍ مثلًا، ثمَّ يعودُ لم يبطلِ اختصاصهُ، بل إذا رجعَ فهو أحقُّ به في تلك الصَّلاةِ، وله أنْ يقيمَ من قعدَ فيه، ولا فرقَ بينَ أنْ يقومَ منه ويتركَ له فيه سجّادةً ونحوَها أم لا، فهذا أحقُّ به في الحالين، وإنَّما يكون أحقَّ به في تلك الصَّلاةِ وحدَها دونَ غيرِها).

- (٣) قولُه: «لا يحلُّ لرجلِ أنْ يفرِّقَ بينَ اثنينِ إلّا بإذنهما»: قالَ في «بذلِ المجهودِ»: (يحتملُ أنْ يكونَ معنى الحديثِ: لا يفرِّقُ بينَهما بالجلوسِ إذا لم تكن فرجةٌ واسعةٌ؛ لأنَّه إذا دخلَ بينَهما يضيَّقُ عليهما ويؤذيهِمَا، أو معناه: إذا كانَ بينَهما مؤالفةٌ، فيُسرّانِ الكلامَ، فيكونُ بالجلوسِ بينَهما مخلًّا). م
- (٤) أَبُو داوُدَ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: في الرَّجلِ يجلسُ بينَ الرَّجلينِ بغيرِ إذنِهما، ح: (٤٨٤٥)، والتِّرمذيُّ، أبوابُ الأدبِ، ب: ما جاءَ في كراهيَّةِ الجلوسِ، ح: (٢٧٥٢)، وقالَ: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).
- (٥) أَبُو داوُدَ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: في الرَّجلِ يجلسُ بينَ الرَّجلينِ بغيرِ إذنِهما، ح: (٤٨٤٤)، والتَّرمذيُّ، أبوابُ الأدبِ، ب: ما جاءَ في كراهيَّةِ الجلوسِ بينَ الرَّجلينِ بغيرِ إذنهما، ح: (٢٧٥٢)، وقالَ: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).



٩٠٦ عن ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: رَأَيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ بِفِنَاءِ الكَعبَةِ مُحتَبِيًّا بِيَدِهِ هَكَذَا، رواهُ البخاريُّ(١).

٩٠٧ - وَعَن أَبِي سَعِيدِ الخُدرِيِّ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا جَلَسَ فِي المَسجِدِ؛ احتبَى بِيدَيهِ، رواهُ رَزِينٌ (٢).

٩٠٨ - وَعَن قَيلَةَ بِنتِ مَخرَمَةَ ﴿ أَنَّهَا رَأَتِ النَّبِيَّ ﷺ وَهُـوَ قَاعِـدٌ القُرفُصَاءَ، فَلَمَّا رَأَيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ المُتَخَشِّعَ فِي الجِلسَةِ؛ أُرعِدتُ مِنَ الفَرَقِ، رواهُ أَبُو داوُدَ (٣).

٥٩٠٩ - وَعَن جَابِرِ بنِ سَمُرَةَ عَلَى يَسَارِهِ أَلْ تُ النَّبِيَّ عَلَيْ مُتَّكِفًا عَلَى وِسَادَةٍ عَلَى يَسَارِهِ (١)،

(١) البخاريُّ، ك: الاستئذانِ، ب: الاحتباءِ باللهِ، ح: (٦٢٧٢).

قولُه: «محتبيًا»: جامعًا ظهرَه وساقيه بشيء يشدُّهما، أو يقعدُ على مقعدتِه وينصبُ ساقيهِ ويديرُ عليهما ذراعيهِ ويديهِ.

(٢) التِّرَمذيُّ في «الشَّماثلِ»، واللَّفظُ لَهُ، ب: ما جاءَ في جلسةِ رسولِ اللهِ ﷺ، ح: (١٣٠)، وأَبُو داوُدَ، ك: الأدبِ، ب: في جلوس الرَّجل، ح: (٤٨٤٦)، ويغني عنه ما قبلَهُ.

(٣) أَبُو داوُدَ، واللَّفظُ له، ك: الأدبِ، ب: في جلوسِ الرَّجلِ، ح: (٤٨٤٧)، والتَّرمذيُّ في «الشَّمائلِ» (١٢٨). قولُها: «أُرعِدْتُ» بصيغةِ المجهولِ؛ أي: أخذتني الرَّعدةُ والاضطرابُ والحركةُ من «الفَرَقِ» بفتحتين؛ أي: من أجلِ الخوفِ؛ والمعنى: هبتُه مع خضوعِه وخشوعِه.

وفي «بذلِ المجهودِ» (٢٦٧/١٣): («قاعدٌ القُرفُصاءَ»: بضمّ القافِ والفاءِ والمدِّ، قالَ الخطّابيُّ: هي جلسةُ المُحتبى بيدِه لا بثوبهِ).

(٤) قولُه: «على يسارِهِ»: قالَ في «المرقاةِ»: (وهو لبيانِ الواقع لا للتَّقييدِ، فيجوزُ الاتِّكاءُ على الوسادةِ يمينًا ويسارًا). م

رواهُ التِّرمذيُّ(١).

• ٩٩١٠ ـ وَعَنهُ عَلَىٰهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ إِذَا صَلَّى الفَجرَ؛ تَرَبَّعَ فِي مَجلِسِهِ حَتَّى تَطلُعَ الشَّمسُ حَسنَاءَ، رواهُ أَبُو داوُدَ(٢).

٩٩١١ - وَعَن حُذَيفَة هُ قَالَ: مَلعُونٌ (٣) عَلَى لِسَانِ مُحَمَّدٍ ﷺ مَن قَعَدَ وَسَطَ الحَلقَةِ، رواهُ التِّرمذيُّ وأبُو داؤد (٤).

(١) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ لَهُ، أبوابُ الأدبِ، ب: ما جاءَ في الاتِّكاءِ، ح: (٢٧٧٠)، وأَبُو داوُدَ، ك: اللَّباسِ، ب: في الفرشِ، ح: (٢١٤٣)، وقالَ التَّرمذيُّ: (حديثُ حسنٌ غريبٌ).

(٢) أَبُو داوُدَ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: في الرَّجلِ يجلسُ متربِّعًا، ح: (٤٨٥٠)، والتَّرمذيُّ، أبوابُ الجمعةِ، ب: ما ذُكرَ ممّا يستحبُّ من الجلوسِ، ح: (٥٨٥)، وقالَ: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

وفي «كشفِ المناهج» (٤/ ١٨٣): (قولُه: «حَسَناء»: بفتح الحاء والسين المهملتين؛ أي: طلوعًا حسنًا؛ يعني: بيّنًا، فيكونُ نعتًا لمصدرٍ محذوفٍ؛ أي: طلوعًا حسنًا، ورواهُ بعضُهم «حينًا»: بكسرِ الحاء المهملةِ وسكونِ الباءِ آخرَ الحروفِ؛ أي: زمنًا، كأنَّهُ يريدُ مدَّةَ جلوسِهِ، ورواهُ بعضُهم «حَسْناء» بفتحِ الحاء المهملةِ وسكونِ السَّينِ على وزنِ فَعُلاءَ ممدودة، وإنَّما يظهرُ حسنُها إذا أخذَت في الارتفاع، فحينئذٍ يتكاملُ ضوؤُها ويحسنُ، فيكونَ حالًا من الشَّمسِ؛ أي: تطلعُ نقيَّة بيضاءَ زايلةً عنها الصُّفرةُ، وفي فعلِه هذا فوائدُ: أحدُها: الجلوسُ للذِّكرِ فإنَّه وقتُ شريفٌ، وقد جاءت أحاديثُ في الذِّكرِ ذلك الوقتِ. والثّاني: أنَّه لمّا يعبد الإنسان لله على قبلَ طلوعِ الشَّمسِ؛ لازمَ مكانَ التَّعبُّدِ إلى أنْ تنتهيَ حركاتُ السّاجدينِ الشَّمسَ إذا طلعَت. والثّالث: مجيءُ سائلٍ عن أمرِ دينِهِ أو مَن يقصُّ رؤياهُ أو نحوِ ذلك).

- (٣) قولُه: «معلونٌ على لسانِ محمَّدٍ ﷺ مَن قعدَ وسطَ الحلقةِ»: (وهو يتأوَّلُ على وجهين؛ أحدِهما: أنْ يأتي حلقة قومٍ فيتخطَّى رقابَهم ويقعدَ وسطَها، ولا يقعدُ حيثُ ينتهي به المجلسُ، والثّاني: أنْ يقعدَ وسطَ الحلقةِ فيحولُ بينَ الوجوهِ ويحجبُ بعضَهم عن بعضٍ، فيتضرَّرونَ بِهِ، وقالَ التُّوربشتيُّ: المرادُ منهُ واللهُ أعلمُ -الماجنُ الَّذي يقيمُ نفسَهَ مقامَ السُّخريةِ؛ ليكونَ ضحكةً بينَ النّاسِ، ومن يجري مجراهُ من المتأكِّلين بالسُّمعةِ والشَّعوذةِ)، كذا في «المرقاةِ». م
- (٤) التّرمذيُّ، واللَّفظُ لَهُ، أبوابُ الأدبِ، ب: ما جاءَ في كراهيَّةِ القعودِ وسطَ الحلقةِ، ح: (٢٧٥٣)، وأبُسو داؤد، ك:=

٩٩١٢ - وَعَن أَبِي سَعِيدٍ الخُدرِيِّ ﷺ قَالَ: قَال رَسُولُ اللهِ ﷺ: «خَيرُ المَجَالِسِ أُوسَعُهَا»، رواهُ أَبُو داوُدَ(١).

٩١٣ ٥ - وَعَن جَابِرِ بنِ سَمُرَةَ ﷺ قَالَ: دَخَلَ رَسُولُ الله ﷺ المَسجِدَ وَهُم حِلَقٌ، فَقَالَ: «مَا لِي أَرَاكُم عِزِينَ»، رواهُ أَبُو داوُدَ^(٢).

٩١٤ ٥ - وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُم فِي الفَيءِ، فَقَلَصَ عَنهُ الظِّلُّ، وَصَارَ بَعضُهُ فِي الشَّمسِ، وَبَعضُهُ فِي الظِّلِّ؛ فَليَقُم»، رواهُ أَبُو داوُدَ^{٣٥}.

٥٩١٥ - وَفِي «شَرِحِ السُّنَّةِ» عَنهُ ﴿ قَالَ: إِذَا كَانَ أَحَدُكُم فِي الفَيءِ، فَقَلَصَ عَنهُ؛ فَلَيَقُم، فَإِنَّهُ مَجِلِسُ الشَّيطَانِ، هَكَذَا رَواهُ مَعمَرٌ مَوقُوفًا (٤٠).

⁼ الأدب، ب: الجلوس وسطَ الحلقةِ، ح: (٤٨٢٦)، وقالَ التّرمذيُّ: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

⁽١) أَبُو داوُدَ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: في سَعَةِ المجلسِ، ح: (٤٨٢٠)، وحسَّنَهُ ابنُ حجرٍ في «هدايةِ الرُّواةِ» (٤/ ٣٤٤)، وأحمدُ، ح: (١١١٣٧).

 ⁽٢) أَبُو داوُدَ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: في التَّحلُّقِ، ح: (٤٨٢٣)، وصحَّحَهُ مسلمٌ، ك: الصَّلاةِ، ب: الأمرِ بالسُّكونِ،
 ح: (٩٦٨).

وقولُهُ: «وَهُم حِلَقٌ»: بكسرِ حاءٍ وفتحِ لامٍ جمعُ الحلقةِ، مثلُ القصعةِ، وهي الجماعةُ من النّاسِ مستديرونَ كحلقةِ البابِ وغيرِه، «عِزِينَ»: قالَ الخطّابيُّ في «معالمِ السُّننِ» (٤/ ١١٤): (يريدُ فِرقًا مختلفينَ لا يجمعُكم مجلسٌ واحدٌ، وواحدُ العزين: عِزَةٌ، يُقالُ: عِزةٌ وعِزُونَ، كما قالوا: ثِبَةٌ وثِبُونَ، ويُقال أيضًا: ثباتٌ؛ وهي الجماعاتُ المتميَّزةُ بعضُها عن بعض).

 ⁽٣) أَبُو داوُدَ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: في الجلوسِ بينَ الظلِّ والشَّمسِ، ح: (٤٨٢١)، وأحمدُ نحوَهُ، ح: (٨٩٧٦)،
 وصحَّحَهُ الحاكمُ بطريق آخرَ في «المستدرَكِ»، ووافقهُ الذَّهبيُّ (٤/ ٢٧١).

قولُه: «الفيءِ»: في ظلٌ، «فقلصَ»؛ أي: ارتفعَ، «فليَقُم»؛ أي: فليتحوَّل منه إلى مكانٍ آخرَ يكونُ كلُّه ظلَّا أو شمسًا؛ لأنَّ الإنسانَ إذا قعدَ ذلكَ المقعدَ؛ فسدَّ مزاجُهُ؛ لاختلافِ حالِ البدنِ من المؤثِّرين المتضادَّين.

⁽٤) «جامعُ معمرِ بنِ راشدٍ» (١١/ ٢٤)، ح: (١٩٧٩)، واللَّفظُ للبغويِّ في «شرحِ السُّنَّةِ»، ك: الاستئذانِ، ب: الجلـوسِ=

٩١٦ ٥ - وَعَن جَابِرِ بِنِ سَمُرَةَ ﷺ؛ قَالَ: كُنَّا إِذَا أَتَينَا النَّبِيِّ ﷺ؛ جَلَسَ أَحَدُنَا حَيثُ يَنتَهِي، رواهُ أَبُو داوُ دَارُ.

٩١٧ - وَعَن عَمرِ و بنِ الشَّرِيدِ عَن أَبِيهِ هَ قَالَ: مَرَّ بِي رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَنَا جَالِسٌ هَكَذَا؛ وَقَد وَضَعتُ يَدِي اليُسرَى خَلفَ ظَهْرِي، وَاتَّكَأْتُ عَلَى أَليَةِ يَدِي، فَقَالَ: «أَتَقَعُدُ قِعدَةَ المَعْضُوبِ عَلَيهِم؟!»، رواهُ أَبُو داؤدَ (").

٩١٨ - وَعَن يَعِيشَ بنِ طِخفَةَ بنِ قَيسٍ الغِفَارِيِّ عَن أبيهِ ﷺ - وَكَانَ مِن أَصحَابِ الصُّفَّةِ - قَالَ:
 بَينَمَا أَنَا مُضطَجعٌ فِي المَسجِدِ مِنَ السَّحَرِ عَلَى بَطنِي، إِذَا رَجُلٌ يُحرِّكُنِي بِرِجلِهِ، فَقَالَ: «إِنَّ هَذِهِ (٣) ضِحعة للهُ يُخضُهَا اللهُ »، قَالَ: فَنَظَرتُ فَإِذَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، رواه أَبُو داوُدَ وابنُ ماجَه (١).

٩١٩ - وَعَن أَبِي ذَرِّ ﷺ قَالَ: مَرَّ بِيَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا مُضطَجِعٌ عَلَى بَطنِي، فَرَكَضَنِي بِرِجلِهِ،

⁼ بينَ الظِّلِّ والشَّمسِ، ح: (٣٣٣٥).

⁽١) أَبُو داوُدَ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: في التَّحلُّقِ، ح: (٤٨٢٥)، والتَّرمذيُّ، أبوابُ الاستئذانِ، ب: في الثَّلاثةِ الَّذينَ أَبُو داوُدَ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: في الثَّلاثةِ الَّذينَ أَبُو داوُدَ، واللَّفظُ لَهُ، ك: (حديثُ حسنٌ صحيحٌ).

⁽٢) أَبُو داؤُدَ، كَ: الأَدبِ، ب: في الجلسةِ المكروهةِ، ح: (٤٨٤٨)، وصحَّحَهُ ابنُ حبَّانَ (٦٧٤).

⁽٣) قولُه: «هذه ضجعةٌ يبغضُها الله»؛ (لأنَّ وضعَ الصَّدرِ والوجهِ اللَّذيْنِ من أشرفِ الأعضاءِ على الأرضِ إذلالٌ في غيرِ السُّجودِ، أو هذهِ الضَّجعةُ رقدَةُ اللَّواطةِ، فالتَّشبُّهُ بهم مذمومٌ) قالَة في «المرقاةِ»، وقالَ في «العالمگيريَّةِ»: (ولو كانَ ممتلنًا يخافُ وجعَ البطنِ؛ فلا بأسَ بأنْ يجعلَ وسادةً تحتَ بطنِه، وينامُ عليها)، فقلتُ: هذا الحديثُ لا ينافيهِ؛ لأنَّ القاري قالَ في «المرقاةِ»: (ولعلَّه على الم يتبيَّنَ له عذرَه، أو لكونِه يمكنُ الاضطجاعُ على الفخذينِ؛ لدفعِ الوجعِ من غيرِ مدَّ الرِّجلينِ، واللهُ أعلمُ). م

⁽٤) أَبُو داوُدَ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، أبوابُ النَّومِ، ب: في الرَّجلِ ينبطحُ على بطنِهِ، ح: (٥٠٤٠)، وأحمدُ (٢٣٦١٧)، وقد وأخرَجَهُ أبنُ ماجَه عن قيسِ بنِ طهفةَ، أبوابُ الأدبِ، ب: النَّهي عن الاضطجاعِ على الوجهِ، ح: (٣٧٢٣)، وقد اضطربُوا في اسم يعيشَ واسم أبيه، كما هو مبيَّنٌ في «مسندِ أحمدَ» (١٥٥٤٣).

وَقَالَ: «يَا جُنيدِبُ، إِنَّمَا هَذِهِ ضِجعَةُ أَهلِ النَّارِ»، رواهُ ابنُ ماجَه(١).

• ٩٩٠ - وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: رَأَى رَسُولُ اللهِ ﷺ رَجُلًا مُضطَجِعًا عَلَى بَطنِهِ فَقَالَ: «إِنَّ هَذِهِ ضِجعَةٌ لَا يُحِبُّهَا اللهُ»، رواهُ التِّرمذيُّ (٢).

٩٢١ و عَن جَابِرٍ ﴿ فَهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ أَن يَرفَعَ الرَّجُلُ إِحدَى رِجلَيهِ عَلَى الأُخرَى وَهُو مُسلمٌ (٣).

٩٩٢٧ - وَفِي رِوايَةٍ لَهُ عَنهُ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَستَلقِيَنَّ أَحَدُكُم، ثُمَّ يَضَعُ إِحدَى رِجلَيهِ عَلَى الأُخرَى»(١٠).

٩٢٣ - وَفِي المُتَّفَقِ عَلَيهِ^(٥) عَن عَبَّادِ بن تَمِيمٍ عَن عَمِّهِ ﷺ قَالَ: رَأَيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فِي المَسجِدِ مُستَلقِيًا؛ واضِعًا إِحدَى رِجلَيهِ عَلَى الأُخرَى(٢).

⁽١) ابنُ ماجَه، أبوابُ الأدبِ، ب: النَّهي عن الاضطجاعِ على الوجهِ، ح: (٣٧٢٤)، وفي «زوائدِ ابنِ ماجَه» للبوصيريِّ (١) ابنُ ماجَه، أبوابُ الأدبِ، ب: النَّهي عن الاضطجاعِ على الوجهِ، ح: (٣٧٢٤): (هذا إسنادٌ فيه مقالُ محمَّدِ بنِ نعيم، لم أرَ من جرحهُ ولا من وثَّقَهُ، ويعقوبُ بنُ حميدٍ مختلفٌ فيه، وباقي رجالِ الإسنادِ ثقاتٌ، قالَ المزَّيُّ: كذا وقعَ عندَ ابنِ ماجَه، وفي نسخةٍ أخرى عن ابنِ طخفة عن أبي ذرَّ، قالَ: والمحفوظُ حديثُ طخفة عن النَّبِيِّ عَيْفٍ).

قلتُ: وحديثُ طخفةَ عن النَّبِيِّ ﷺ رواهُ أَبُو داوُدَ والنَّسائيُّ وابنُ ماجَه، وله شاهدٌ من حديثِ أبي هريرةَ [كَمَا سَياتِي] رواهُ التّرمذيُّ في «الجامع»، وقالَ: (وفي البابِ عن طخفةَ وابنِ عمرَ).

⁽٢) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ لَهُ، أبوابُ الأدبِ، ب: ما جاءَ في كراهيَّةِ الاضطجاعِ، ح: (٣٧٦٨)، وصحَّحَهُ ابنُ حبّانَ (٢) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ لَهُ، أبوابُ الأدبِ، ب: ما جاءَ في كراهيَّةِ الاضطجاعِ، ح: (٣٧٦٨)، وصحَّحَهُ ابنُ حبّانَ (٢)

⁽٣) مسلم، ك: اللِّباس، ب: النَّهي عن اشتمالِ الصَّمَّاء، ح: (٥٠٠١).

⁽٤) مسلمٌ، ك: اللِّباس، ب: النَّهي عن اشتمالِ الصَّمَّاءِ، ح: (٥٠٠٣).

⁽٥) البخاريُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الاستئذانِ، ب: الاستلقاءِ، ح: (٦٢٨٧)، ومسلمٌ، ك: اللَّباسِ، ب: في إباحةِ الاستلقاءِ، ح: (٥٠٠٤).

⁽٦) وقَالَ عليٌّ القاري رحمَهُ اللهُ الباري (٧/ ٢٩٧٧): (وجهُ الجمع بينَ حديثِ عبّادٍ وجابرٍ: أنَّ وضعَ إحدى الرَّجلينِ=

9978 - وَعَن أَبِي قَتَادَةَ ﴿ النَّبِيَ عَلَيْهُ : أَنَّ النَّبِيَ عَلَيْهُ كَانَ إِذَا عَرَّسَ بِلَيلِ اضطَجَعَ (١) عَلَى شِقِهِ الأَيمَنِ، وإذَا عَرَّسَ قُبَيلَ الصُّبِحِ السَّنَّةِ (٢).

٩٢٥ - وَعَن بَعضِ آلِ أُمِّ سَلَمَةَ ﴿ قَانَ (٣) فِرَاشُ النَّبِيِّ ﷺ نَحوًا مِمَّا يُوضَعُ الإِنسَانُ فِي قَبرِهِ، وَكَانَ (٤) المَسجدُ عِندَ رَأْسِهِ،

على الأخرى قد يكونُ على نوعينِ: أنْ تكونَ رجلاه ممدودتينِ، إحداها فوق الأخرى، ولا بأسَ بهذا، فإنَّه لا ينكشفُ من العورةِ بهذهِ الهيئةِ، وأنْ يكونَ ناصبًا ساقَ إحدى الرُّجلين ويضعُ الرُّجلَ الأخرى على الرُّكبةِ المنصوبةِ،
 وعلى هذا فإنْ لم يكن انكشافُ العورةِ؛ بأنْ يكونَ عليه سراويلُ، أو يكونَ إزارُه أو ذيلُه طويلين؛ جازَ، وإلّا فلا، اه،
 وقالَ بعضُ علمائنا: وإنَّما أطلقَ النَّهيَ؛ لأنَّ الغالبَ فيهم الاتِّرارُ). م

⁽١) قولُه: «اضطجعَ على شِقِّهِ الأيمنِ»: قالَ في «العالمگيريَّةِ»: (الاضطجاعُ بالجنبِ الأيمنِ اضطجاعُ المؤمنِ، وعلى الوجهِ اضطجاعُ الكفّارِ). م

 ⁽٢) البغويُّ في «شرحِ الشُّنَّةِ»، واللَّفظُ لَهُ، ك: الاستنذانِ، ب: كيفيَّةِ النَّومِ، ح: (٣٣٥٩)، وصحَّحَهُ مسلمٌ، ك: المساجدِ،
 ب: قضاءِ الصَّلاةِ الفائتةِ، ح: (١٥٦٥).

قولُه: «عَرَّسَ»: في «النِّهايةِ»: (التَّعريسُ: نزولُ المسافرِ آخرَ اللَّيلِ؛ نزولُه للنَّومِ والاستراحةِ، فقولُه: «بليلٍ»: فيه تجريدٌ أو تأكيدٌ).

⁽٣) قولُه: «كانَ فراشُ النبيّ نحوًا ممّا يوضَعُ الإنسانُ في قبرِه»؛ (أي: كانَ ما يفترشُهُ للنّومِ قريبًا ممّا يوضعُ في قبرِه، وهو معلومٌ عندَ بعضِ النّاسِ، ولعلَّ العدولَ عن الماضي للمضارعِ حكايةٌ للحالِ؛ والمعنى: أنَّه كانَ شيئًا خفيفًا، لا طويلًا، ولا عريضًا، ولا يجوزُ لغيرِه عليُّ أنْ يوضعَ تحتَ الميَّتِ في القبرِ مضربةٌ أو مخدَّةٌ أو حصيرٌ ونحوُ ذلك، ولعلَّ وجهَهُ أنّه إتلافُ مالٍ بلا ضرورةٍ، فالكراهةُ تحريميَّةٌ، ولذا عبر بلا يجوزُ، لذلك كرة ابنُ عبّاسٍ أنْ يُلقى تحتَ الميّتِ شيءٌ، رواهُ التِّرمذيُّ عن أبي موسَى: «لا تجعلوا بيني وبينَ الأرضِ شيئًا»، وما رُويَ: أنّه جعلَ في قبرِه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ قطيفة، قيلَ: لأنَّ المدينةَ سبخةٌ، وقيلَ: إنَّ العبّاسَ وعليًّا تنازعاها فبسطَهَا شُقرانُ تحتّه لقطعِ التَّنازعِ، وقيلَ: كانَ عَلَيْ يلبسُها ويفترشُها، فقالَ شقرانُ: واللهِ لا يلبسُك أحدٌ بعدَهُ أبدًا، فألقاها في القبرِ)، التقطته من «الموقاةِ» و«ردِّ المحتارِ». م

⁽٤) قولُه: «وكانَ المسجدُ عندَ رأسِهِ»: (والمسجدُ بكسرِ الجيمِ؛ أي: إذا نمامَ يكونُ رأسُه إلى جانبِ المسجدِ، وفي=



رواهُ أَبُو داوُدَ(١).

٩٢٦ - وَعَن عَلِيٍّ بِنِ شَيبَانَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَن بَاتَ عَلَى ظَهرِ بَيتٍ لَيسَ لَهُ حِجَارٌ - وَفِي رِوَايَةٍ: حِجَابٌ - فَقَد (٢) بَرِئَت مِنهُ الذِّمَّةُ »، رواهُ أَبُو داوُدَ، وَفِي «مَعَالَمِ السُّنَنِ»: «حجا»(٣).

٩٢٧ - وَعَن جَابِرٍ ﷺ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ أَن يَنَامَ الرَّجُلُ عَلَى سَطحٍ لَيسَ بِمَحجُورٍ عَلَيهِ، رواهُ التِّرمذيُّ (٤).

٩٢٨ - وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «بَينَمَا رَجُلٌ يَتَبَخْتَرُ فِي بُردَينِ قَد أَعجَبَتهُ نَفسُهُ، فَخَسَفَ اللهُ بِهِ الأَرضَ، فَهُو يَتَجَلجَلُ فِيهَا إِلَى يَوم القِيَامَةِ»، مُتَّفتٌ عليهِ (٥٠).

قالَ الأرناؤوطُ في تعليقِه على «سننِ أبي داوُد» (٧/ ٣٨٣): (المثبتُ [وهو حجارٌ] من (ب) و(ج))، وقالَ المنذريُّ في «اختصارِ السُّننِ» (٧/ ٣١٥): (هكذا وقع في روايتنا: «حجارٌ» براء مهملةِ بعدَ الألفِ، وتبويبُ صاحبِ الكتابِ يدلُّ عليه، وجاء في (ه): «حجّى»، وعليها شرحُ الخطّابيُّ، وفي (أ): «حجاز»؛ يعني؛ بزاي معجمةٍ بعدَ الألفِ)، وقالَ ابنُ الأثيرِ في «جامعِ الأصولِ»: (الَّذي قرأتُهُ في كتابِ أبي داوُدَ: «حجابٌ»؛ يعني: بالباء، وفي نسخةٍ أخرى: «حجارٌ»، ومعناهما ظاهرٌ، قلنا: في «الأدبِ المفردِ» (١٩٢١) للبخاريِّ: عن محمَّدِ بنِ المثنَّى شيخِ المصنَّفِ نفسِه: «حجابٌ»، وهو نسخةٌ أشارَ إليها في (أ)).

⁼ نسخةٍ: بفتح الجيم؛ أي: وكانَ مصلّاهُ أو سجّادته عندَ رأسِهِ)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽١) أَبُو داوُدَ، كَ: الأدب، ب: كيفَ يتوجَّهُ، ح: (٥٠٤٤)، وحسَّنَهُ ابنُ حجرٍ في «هدايةِ الرُّواةِ» (٤/ ٣٤٢).

⁽٢) قولُهُ: «فقد برتَت منه الذِّمَّةُ»: (فإنَّ لكلِّ من النّاسِ عهدًا من اللهِ تعالى بالحفظِ والكلاِّ، فإذا ألقى بيدِهِ إلى التَّهلكةِ انقطعَ عنهُ)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٣) أَبُو داوُدَ، ك: الأدبِ، ب: في النَّومِ على السَّطحِ غيرَ محجَّرِ، ح: (٤١)، وحسَّنَهُ ابنُ حجرٍ في «هدايةِ الرُّواةِ» (٤/ ٣٤٣).

⁽٤) التَّرمذيُّ أبوابُ الأدبِ، ب: ما جاءَ في الفصاحةِ والبيانِ، ح: (٢٨٥٤)، وحسَّنَهُ ابنُ حجرٍ في «هدايةِ الرُّواةِ» (٤/ ٣٤٣).

⁽٥) مسلمٌ، واللَّفظُ لَـهُ، ك: اللِّباسِ، ب: تحريم التَّبختر في المشي مع إعجابِهِ بثيابِهِ، ح: (٤٦٧)، والبخاريُّ، =





979 - وَعَن أَبِي أُسَيدِ الأَنصَارِيِّ ﷺ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ، يَقُولُ وَهُو خَارِجٌ مِنَ المَسجِدِ، فَاحتَلَطَ الرِّجَالُ مَعَ النِّسَاءِ فِي الطَّرِيقِ؛ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِلنِّسَاءِ: «استَأخِرنَ، فَإِنَّهُ لَيسَ لَكُنَّ أَن تَحقُقنَ الطَّرِيقَ، عَلَيكُنَّ بِحَافَّاتِ الطَّرِيقِ»، فَكَانَتِ المَرأَةُ تَلتَصِقُ بِالجِدَارِ حَتَّى إِنَّ ثَوبَهَا لَيَتَعَلَّقُ بِالجِدَارِ، رواهُ أَبُو داوُدَ والبيهقيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ»(١).

• ٩٣٠ ـ وَعَن ابنِ عُمَرَ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَن يَمشِيَ؛ يَعَني: الرَّجُلَ، بَينَ المَرأَتينِ، رواهُ أَبُو داوُدَ^(٢).



⁼ ك: اللِّباسِ، ب: من جرَّ ثوبَهُ من الخيلاءِ، ح: (٥٧٨٩).

قولُهُ: «يتبخترٌ»؛ أي: يمشي خيلاء، «فهو يتجلجلُ»: بجيمينِ؛ أي: يغوصُ ويذهبُ «فيها»؛ أي: في الأرضِ.

⁽١) أبو داوُدَ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: في مشي النِّساءِ مع الرِّجالِ، ح: (٢٧٢)، والبيهقيُّ في «الشُّعبِ» (٧٤٣٧)، وحسَّنةُ ابنُ حجرٍ في «هدايةِ الرُّواةِ» (٤/ ٣٤٥).

وفي «مرقاةِ المفاتيحِ» (٧/ ٢٩٨٣): («استأخِرْنَ»؛ أي: تأخّرنَ عن وسطِ الطَّريقِ، «تحقُقنَ الطَّريقَ»؛ أي: تذهبنَ في حاقً الطَّريقِ، و«الحاقُّ»: الوسطُ، «عليكنَّ بحافّاتِ الطَّريقِ»: جمعُ حافّةٍ؛ أي: بأطرافِها وجوانبِها).

⁽٢) أبو داوُدَ، ك: الأدب، ب: في مشى النّساءِ مع الرِّجالِ، ح: (٧٧٢٥)، والحاكمُ في «المستدركِ» (٧٧٤٧).



وَ النَّسَاقُ مَن اللَّهِ هُرَيرَة ﴿ عَنِ النَّبِي ﷺ قَالَ: ﴿ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ العُطَاسَ وَيَكرَهُ التَّشَاؤُب، فَإِذَا عَطَسَ أَحَدُكُم وَحَمِدَ اللهُ ؟ كَانَ (١) حَقًّا عَلَى كُلِّ مُسلِمٍ سَمِعَهُ (١) أَن يَقُولَ لَهُ: يَرحَمُكَ اللهُ ، وَأَمَّا التَّشَاؤُبُ ؟ عَطَسَ أَحَدُكُم وَحَمِدَ اللهُ ؟ كَانَ (١) حَقًّا عَلَى كُلِّ مُسلِمٍ سَمِعَهُ (١) أَن يَقُولَ لَهُ: يَرحَمُكَ اللهُ ، وَأَمَّا التَّشَاؤُبُ ؟ فَطَسَ أَحَدُكُم وَ فَا لَيْ رُدِّهُ (٣) مَا استَطَاعَ ، فَإِنَّ أَحَدَكُم إِذَا تَثَاءَبَ ؟ ضَحِكَ مِنهُ فَإِنَّا اللَّهُ عَلَيْ وَلَيْ رُدَّهُ (٣) مَا استَطَاعَ ، فَإِنَّ أَحَدَكُم إِذَا تَثَاءَبَ ؟ ضَحِكَ مِنهُ

⁽۱) قولُهُ: «كانَ حقّا على كلّ مسلم»: (فيه إيذانٌ بأنَّ التَّشميتَ فرضُ عينٍ، وإليهِ ذهبَ بعضُ الظّاهريَّةِ، وقوّاهُ ابنُ القيّمِ في حواشِي السُّننِ، وقالَ ابنُ دقيقِ العيدِ: ظاهرُ الأمرِ الوجوبُ، وقد أخذَ بظاهرِها ابنُ مزينٍ من المالكيَّةِ، وقالَ به جمهورُ أهلِ الظّاهرِ، وذهبَ جماعةٌ من المالكيَّةِ إلى أنَّه مستحبٌ، ويجزئُ الواحدُ عن الجماعةِ، وهو قولُ الشّافعيَّةِ، وحملوا الحديثَ على النَّدبِ، وذهبَ الأكثرونَ إلى أنَّهُ فرضُ كفايةٍ؛ إذا قامَ يِهِ البعضُ؛ سقطَ عن الباقينَ، ورجَّحةُ ابنُ رشدٍ وابنُ العربيِّ، وقالَ به الحنفيَّةُ وجمهورُ الحنابلةِ، والرّاجحُ من حيثُ الدَّليُ قولُ فرضِ الكفايةِ، والأحاديثُ الصَّحيحةُ الدَّالَةُ على الوجوبِ لا تنافي كونَه على الكفايةِ، فإنَّ الأمرَ وإنْ وردَ في عمومِ المكلَّفينَ، ففرضُ الكفايةِ يخاطَبُ به الجميعُ على الأصحِّ، والمرادُ به: أنَّه يجبُ على كلِّ أحدٍ، لكن يسقطُ بفعلِ البعضِ ففرضُ الكفايةِ يخاطَبُ به الجميعُ على الأصحِّ، والمرادُ به: أنَّه يجبُ على كلِّ أحدٍ، لكن يسقطُ بفعلِ البعضِ للدليلِ آخرَ أو بالقياسِ على ردِّ السَّلام). التقطتُهُ من «المرقاةِ» وقولِ الحافظِ. م

⁽Y) قولُهُ: «سمعَهُ»: (صفةٌ لمسلم، احترازًا من حالِ عدمِ سماعِهِ، فإنَّه حينتُذِ لا يتوجَّه عليه الأمرُ، وكذلك حكمُ السَّلامِ وسائرِ فروضِ الكفايةِ من عيادةِ المريضِ وتجهيزِ الميَّتِ وصلاةِ الجنازةِ ونحوِها، وفي «شرحِ السُّنَّةِ»: فيه دليلٌ على أنَّه ينبغي أنْ يرفعَ صوتَه بالتَّحميدِ حتَّى يسمعَ مَن عندَهُ ويستحقَّ التَّشميتَ). قالَهُ في «المرقاةِ»، وقالَ في «الدُّرُ المختارِ»: (وشرطٌ في ردِّ السَّلام وجوابِ العطاسِ إسماعُه). م

 ⁽٣) قولُه: «فليردَّهُ ما استطاع»: قالَ في «الدُّرَ المختارِ»: (ومن الآدابِ إمساكُ فمِهِ عندَ التَّثاؤبِ، ولو بأخذِ شفتيهِ بسنّهِ،
 فإنْ يقدِر غطّاهُ بظهرِ يدِهِ اليُسرى، وقيلَ: باليُمنى لو قائمًا، وإلّا فيُسراه أو كمَّه؛ لأنَّ التَّغطيةَ بلا ضرورةٍ مكروهةٌ)،
 وقالَ في «ردِّ المحتارِ»: (رأيتُ في «شرحِ تحفةِ الملوكِ المسمَّى بهديةِ الصَّعلوكِ» ما نصَّهُ: قالَ الزّاهديُّ: الطَّريقُ في =

الشَّيطَانُ»، رواهُ البخاريُّ(١).

٩٣٢ - وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسلِمٍ: «فَإِنَّ أَحَدَكُم إِذَا قَالَ: هَا؛ ضَحِكَ الشَّيطَانُ»(٢).

٩٣٣ - وَفِي رِوايَةٍ لَهُ: عَن أَبِي سَعِيدٍ الخُدرِيِّ ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: ﴿إِذَا تَثَاءَبَ أَحَدُكُم؟ فَلَيُمسِك بِيَدِهِ عَلَى فِيهِ، فَإِنَّ الشَّيطَانَ يَدخُلُ (٣٠.

٩٣٤ - وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا عَطَسَ؛ غَطَّى وجهَهُ بِيدِهِ أَو بِثَوبِهِ وغَضَّ بِهَا صَوتَهُ، رواه التِّرمذيُّ وأبُو داوُدَ، وقالَ التِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)(١٠).

• ٩٣٥ _ وَعَن أَنَسٍ ﷺ قَالَ: عَطَسَ رَجُلَانِ عَندَ النَّبِيّ ﷺ، فَشَمَّتَ أَحَدَهُمَا ولَم يُشَمِّتِ الآخَرَ، فَقَالَ الرَّجُلُ: يَا رَسُولَ اللهِ، شَمَّتَ هَذَا ولَم تُشَمِّتني، قَالَ: «إِنَّ هَذَا حَمِدَ اللهَ، ولَم تَحمَدِ اللهَ»، متَّفقٌ عليه (٥٠).

٩٣٦ - وَعَن أَبِي مُوسَى ﷺ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: ﴿إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُم فَحَمِدَ الله؛

دفع التَّناؤبِ أَنْ يخطرَ ببالِهِ أَنَّ الأنبياءَ عليهمُ الصلاة والسَّلامُ ما تثاءَبُوا قطُّ، قال القدوريُّ: جرَّبناه مرارًا فوجدناهُ
 كذلك، قلتُ: وقد جرَّبتُهُ أيضًا فوجدتُهُ كذلك). م

⁽۱) البخاريُّ، ك: الأدبِ، ب: إذا تثاءبَ فليضع يدَه على فيهِ، ح: (٦٢٢٦)، ومسلمٌ، ك: الزُّهدِ والرَّقائقِ، ب: تشميتِ العاطس وكراهةِ التَّاوُب، ح: (٧٤٩٠).

⁽٢) البخاريُّ، ك: بدءِ الخلقِ، ب: صفةِ إبليسَ وجنودِه، ح: (٣٢٨٩).

 ⁽٣) مسلم، ك: الزُّهدِ والرَّقائقِ، ب: تشميتِ العاطسِ وكراهةِ التَّناؤبِ، ح: (٧٤٩١).

⁽٤) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ لَهُ، أبوابُ الأدبِ، ب: ما جاءَ في خفضِ الصَّوثِ، ح: (٢٧٤٥)، وأبو داوُدَ، ك: الأدبِ، ب: في العطاس، ح: (٥٠٢٩)، وقالَ التَّرمذيُّ: (حسنٌ صحيحٌ).

⁽٥) البخاريُّ، واللَّفظُ له، ك: الأدبِ، ب: لا يشمَّتُ العاطسُ إذا لم يحمدِ الله، ح: (٦٢٢٥)، ومسلمٌ، ك: الزُّهدِ والرَّقائقِ، ب: تشميتِ العاطس وكراهةِ التَّناؤب، ح: (٧٤٨٦).

فَشَمَّتُوهُ، فَإِن لَم يَحمَدِ الله؛ فَلَا تُشَمَّتُوهُ»، رواهُ مسلمٌ (١).

٩٣٧ - وَعَنهُ ﷺ قَالَ: كَانَ اليَهُودُ يَتَعَاطَسُونَ عِندَ النَّبِيِّ ﷺ يَرجُونَ (٢) أَن يَقُولَ لَهُم: يَرحَمُكُمُ اللهُ، فَيَقُولُ: «يَهدِيكُمُ الله وَيُصلِحُ بَالكُم»، رواهُ التَّرمذيُّ وأبُو داوُدَ (٣).

٩٣٨ - وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُم؛ فَليَقُل: الحَمدُ اللهِ وَليَقُل لَهُ أَخُوهُ أَو صَاحِبُهُ: يَرحَمُكَ اللهُ، فَإِذَا قَالَ لَهُ: يَرحَمُكَ الله؛ فَليَقُل: يَهدِيكُمُ اللهُ وَيُصلِحُ بَالَكُم»، رواهُ البخاريُّ (٤).

٥٩٣٩ - وَعَن أَبِي أَيُّوبَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُم؛ فَليَقُلِ (٥): الحَمدُ اللهِ

⁽١) مسلمٌ، ك: الزُّهدِ والرَّقائقِ، ب: تشميتِ العاطسِ، ح: (٧٤٨٨).

⁽Y) قولُه: "يرجونَ أَنْ يقولَ لهم: يرحمُكُمُ الله": (قالَ بعضُ الفضلاءِ: وهل يشمَّتُ عاطسُهُم؟ أقولُ: الظّاهرُ أنَّه لا يشمَّتُ؛ لأنَّ فيه إكرامًا لهم وتعظيمًا، ونحنُ مأمورونَ بإهانتِهم، وفي "شرحِ الجامعِ الصَّغيرِ": عن عمرَ: النَّهيُ عن السَّلامِ على اللَّمِّيُ؛ لما فيه من التَّعظيمِ)، قالَه الحمويُّ الحنفيُّ في "شرحِ الأشباهِ والنَّظائرِ"، وقالَ في هامشِه: (فيه بحثٌ، والأولى أَنْ يعلَلَ بأَنَّ فيه التَّرَحُّمَ والاستغفارَ، وليس الذَّمِّيُ بأهلِ لهُمَا، وقد جاءَ في حديثِ السُّننِ: أَنَّ اليهودَ كانُوا يتكلَّفون التَّعاطسَ فيما بينَهم في مجلسِ النَّبِيِّ عَلَيْ رجاءَ أَنْ يستغفر لهم ويترحَّمَهم، وكانَ لا يزيدُ على طلبِ الهدايةِ لهم، فالخديثُ يُستأنسُ به على ما قلنا، فتفكّر). م

⁽٣) التِّرمذيُّ، واللَّفظُ له، أبوابُ الأدبِ، ب: ما جاءَ كيفَ يشمَّتُ العاطسُ، ح: (٢٧٣٩)، وأبو داوُدَ، ك: الأدبِ، ب: كيفَ يشمَّتُ الدِّمِيُّ، ح: (٥٠٣٨)، وقالَ التِّرمذيُّ: (حسنٌ صحيحٌ).

وفي «جامعِ الأصولِ» (٦/ ٦٢٠): (فشمَّتَ: تشميتُ العاطسِ ـ بالشِّينِ والسِّينِ، والشِّينُ المعجمةُ أكثرُ وأفصحُ ـ وذلك: إذا دعوتَ لَهُ، وهو في السُّنَّةِ أَنْ تقولَ له: يرحمُكَ اللهُ).

⁽٤) البخاريُّ، ك: الأدبِ، ب: إذا عطسَ كيف يُشمَّتُ، ح: (٦٢٢٤).

⁽٥) قولُه: «فليقل: الحمدُ شُو»؛ (أي: استحبابًا) قالَه في «المرقاقِ»، (وقالَ في «العالمگيريَّةِ»: إذا عطسَ الرَّجلُ خارجَ الصَّلاةِ؛ فينبغي أنْ يحمدَ الله تعالى؛ فيقولَ: الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، أو يقولَ: الحمدُ للهِ، يغفرُ اللهُ لنا ولكُم، أو يقولَ: يهديكُمُ اللهُ ويصلحُ بالكُم، ولا يقولُ غيرَ ذلك)، كذا في «المحيطِ». م

عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَلِيَقُلِ الَّذِي يَرُدُّ عَلَيهِ: يَرحَمُكَ اللهُ، وَلِيَقُل (١) هُوَ: يَهِدِيكُمُ اللهُ وَيُصلِحُ بَالَكُم»، رواهُ التِّرمذيُّ والدَّارميُّ (٢).

• ٩٩٠ - وَعَن هِلَالِ بِنِ يَسَافِ قال: كُنَّا مَعَ سَالِمِ بِنِ عُبَيدٍ ﴿ مُعَلَّسَ رَجُلٌ مِنَ القَومِ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيكُم، فَقَالَ: أَمَا إِنِّي لَمَ أَقُل إِلَّا مَا قَالَ السَّلَامُ عَلَيكُم، فَقَالَ: أَمَا إِنِّي لَمَ أَقُل إِلَّا مَا قَالَ السَّكِمُ عَلَيكُم، فَقَالَ السَّبِيُ عَلَيْهِ: «عَلَيكَ وَعَلَى أُمِّكَ، إِذَا النَّبِيُ عَلَيْهِ، عَطَسَ رَجُلٌ عِندَ النَّبِيُ عَلَيْهِ، فَقَالَ السَّلَامُ عَلَيكُم، فَقَالَ النَّبِي عَلَيْهِ، فَقَالَ : السَّلَامُ عَلَيكُم، فَقَالَ النَّبِي عَلَيْهِ: «عَلَيكَ وَعَلَى أُمِّكَ، إِذَا النَّبِي عَلَيْهِ، عَطَسَ رَجُلٌ عِندَ النَّبِي عَلَيْهِ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيكُم، فَقَالَ النَّبِي عَلَيْهِ، وَلَيقُل: يَعفِرُ اللهُ عَلَى مُرَدِّ عَلَيهِ: يَرحَمُكَ اللهُ، وَلِيَقُل: يَعفِرُ اللهُ عَلَى وَلَكُم، ، رواهُ التَّرمَذيُّ وأَبُو داوُدَ (٣).

٩٤١ - وَعَن نَافِعِ أَنَّ رَجُلًا عَطَسَ إِلَى جَنبِ ابنِ عُمَرَ ﷺ، فَقَالَ: الحَمدُ اللهِ، وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللهِ، وَلَيسَ هَكَذَا عَلَّمَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ،
رَسُولِ اللهِ، قَالَ ابنُ عُمَرَ: وَأَنَا أَقُولُ: الحَمدُ اللهِ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللهِ، وَلَيسَ هَكَذَا عَلَّمَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ،
عَلَّمَنَا أَن نَقُولَ: الحَمدُ اللهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، رواهُ التِّرمذيُّ (3).

١٩٤٧ - وَعَن سَلَمَةَ بِنِ الأَكْوعِ ﷺ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَ ﷺ وَعَطَسَ رَجُلٌ عِندَهُ، فَقَالَ لَهُ: «يَرحَمُكَ الله»، ثُمَّ عَطَسَ أُخرَى، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ (٥): «الرَّجُلُ مَزكُومٌ»......

⁽١) قولُهُ: «ولَيقُل هوَ: يهديكُمُ اللهُ»؛ (أي: ندبًا) قالَهُ في «المرقاةِ». م

⁽٢) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ لَهُ، أبوابُ الأدبِ، ب: ما جاءَ كيفَ يشمَّتُ العاطسُ، ح: (٢٧٤١)، والنَّسائيُّ في «الكُبرَى»، ك: عملِ اليومِ واللَّيلةِ، ب: ما يقولُ إذا عطسَ، ح: (٩٩٧٠)، وأخرجَهُ أَبُو داوُدَ عن أبي هريرةَ بهذا اللَّفظِ بسندِ صحيح، ك: الأدبِ، ب: ما جاءَ في تشميتِ العاطسِ، ح: (٥٠٣٣).

 ⁽٣) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ لَهُ، أبوابُ الأدبِ، ب: ما جاء كيف يشمَّتُ العاطسُ، ح: (٢٧٤٠)، وأبو داوُد، ك: الأدبِ، ب:
 كيف تشميتُ العاطس، ح: (٥٠٣١)، وحسَّنةُ ابنُ حجرٍ في «هدايةِ الرُّواةِ» (٢٥٠/٤).

⁽٤) التِّرمذيُّ، واللَّفظُ لَهُ، أبوابُ الأدبِ، ب: ما يقولُ العاطسُ، ح: (٢٧٣٨)، وقالَ: (غريبٌ)، والحاكمُ (٤/ ٣٦٥)، وقالَ: (صحيحُ الإسنادِ، وغريبٌ في ترجمةِ شيوخِ نافع، ولم يخرِّجاهُ)، ووافقَهُ الذَّهبيُّ (٧٦٩١).

⁽٥) قولُهُ: «فقالَ: الرَّجلُ مزكومٌ»: (حاصلٌ بالحديثِ: أنَّ التَّشميتَ واجبٌ أو سنَّةٌ مؤكَّدةٌ على الخلافِ في ثلاثِ مرّاتٍ،=

رواهُ مسلمٌ^(١).

٩٤٣ - وَفِي رِوايةٍ لِلتِّر مِذِيِّ: أَنَّهُ قَالَ لَهُ فِي الثَّالِثَةِ: «أَنتَ مَزكُومٌ»(٢).

٩٤٤ - وَعَن عُبَيدِ بنِ رِفَاعَةَ ﴿ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ قَالَ: ﴿ يُشَمَّتُ العَاطِسُ ثَلَاثًا، فَإِن زَادَ؛ فَإِن شِئتَ؛ فَشَمِّتهُ، وَإِن شِئتَ؛ فَلَا»، رواهُ أَبُو داوُدَ والتِّرمذيُّ (٣).

•٩٤٥ - وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: شَمِّت أَخَاكَ ثَلَاثًا فَمَا زَادَ فَهُوَ زُكَامٌ، رواهُ أَبُو داوُدَ، وقالَ: (لَا أَعَلَمُهُ إِلَّا أَنَّهُ رَفَعَ الحَدِيثَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ (٤٠).

⁼ وما زادَ فهوَ مخيَّرٌ بينَ الشَّكوتِ؛ وهو رخصةٌ، وبينَ التَّشميتِ؛ وهو مستحبٌّ؛ أي: لا يجبُ تشميتُه بعدَ ثلاثٍ، لا أنَّه غيرُ جائزٍ)، التقطتُهُ من «المرقاقِ»، وقالَ في «العالمگيريَّةِ»: (إنْ حمدَ العاطسُ؛ فيشمّته إلى ثلاثِ مرّاتٍ، وبعدَ ذلكَ هو مخيَّرٌ)، كذا في «السِّراجيَّةِ»، (وينبغي لمن يحضرُ العاطسَ أنْ يشمّتَ العاطسَ إذا تكرَّرَ عطاسُهُ في مجلسِ إلى ثلاثِ مرّاتٍ، فإنْ عطسَ أكثرَ من ثلاثِ مرّاتٍ؛ فالعاطسُ يحمدُ الله تعالى في كلِّ مرَّقٍ، فمن كانَ بحضرتِه إنْ شمّتَهُ في كلِّ مرَّقٍ؛ فحسنٌ، وإنْ لم يُشمّت بعدَ الثَّلاثِ؛ فحسنٌ أيضًا)، كذا في «فتاوى قاضي»، (وعن محمَّد رحمَهُ اللهُ: أنَّ من عطسَ مرارًا يُشمَّت في كلِّ مرَّقٍ، فإنْ أخَرَ؛ كفاهُ مرَّةٌ واحدةٌ)، كذا في «التَّارِخانيَّة»، وذُكرِ في «الطَّحطاويً على المَراقِي» من شرحِ «المُوطَّإِ» للقارِي: (أنَّه يجبُ تشميتُ العاطسِ مرَّةً واحدةٌ، وما زادَ فمندوبٌ في لو لم يُشمِّت أوَّلاً كفاهُ واحدةٌ كسجدةِ التَّلاوةِ). م

⁽١) مسلمٌ، ك: الزُّهدِ والرَّقائقِ، ب: تشميتِ العاطسِ وكراهةِ التَّثاؤبِ، ح: (٧٤٨٩).

⁽٢) التّرمذيُّ، أبوابُ الأدبِ، ب: ما جاء كم يُشمَّتُ العاطسُ، ح: (٢٧٤٣)، وقالَ: (حسنٌ صحيحٌ).

⁽٣) التِّرمذيُّ، واللَّفظُ لَه، أبوابُ الأدبِ، ب: ما جاءَ كم يُشمَّتُ العاطسِ، ح: (٢٧٤٤)، وأَبُو داوُدَ، ك: الأدبِ، ب: كم يُشمَّتُ العاطسُ، ح: (٣٦، ٥)، وقالَ ابنُ حجرٍ في «الفتح» (١٠/ ٢٠٦): (إسنادُهُ حسنٌ مرسلٌ).

⁽٤) أَبُو داوُدَ، ك: الأدبِ، ب: كم يُشمَّتُ العاطسُ، ح: (٥٣٥)، وقالَ العراقيُّ في «تخريجِ أحاديثِ الإحياءِ» (ص: ٨٦٨): (وإسنادُهُ جيِّدٌ).



٩٤٦ - عَن عَائِشَةَ ﷺ قَالَت: مَا رَأَيتُ النَّبِيَّ ﷺ مُستَجمِعًا قَطُّ ضَاحِكًا حَتَّى أَرَى مِنهُ لَهَوَاتِهِ، إِنَّمَا(١) كَانَ يَتَبَسَّمُ، رواه البُخاريُّ(٢).

٩٤٧ - وَعَن جَرِيرٍ ﷺ قَالَ: مَا جَجَبَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ مُنذُ أَسلَمتُ، وَلَا رَآنِي إِلَّا تَبَسَّمَ فِي وَجهي، متَّفَقٌ عليهِ(٣).

⁽۱) قولُهُ: "إنَّما كانَ يتبسَّمُ"؛ (أي: غالبًا، وقد يضحكُ، لكن لا يصِلُ إلى الحدِّ المذكورِ) قالَهُ في "المرقاقِ"، وقالَ في "العالمگيريَّةِ": (قالَ الفقيهُ رحمَهُ اللهُ: يُستحبُّ للرَّجلِ أَنْ يداريَ مع النَّاسِ، ينبغي أَنْ يكونَ قولُ الرَّجلِ ليُّنًا، ووجههُ منبسطًا مع البَرِّ والفاجرِ والسُّنِّيِّ والمبتدِعِ؛ من غيرِ مداهنةٍ، ومن غيرِ أَنْ يتكلَّمَ بكلامٍ يُظنُّ أَنَّهُ يرضى بمذهبِهِ)، كذا في "السِّراجيَّة". م

⁽٢) البخاريُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: التَّبسُّمِ والضَّحكِ، ح: (٦٠٢٩)، ومسلمٌ، ك: صلاةِ الاستسقاءِ، ب: التَّعوُّذِ عندَ رؤيةِ الرِّيح، ح: (٢٠٨٦).

وفي «المرقاقِ» (٧/ ٢٩٩٢): («مستجمعًا ضاحكًا»؛ أي: ما رأيتُهُ يضحكُ تامًّا مقبلًا بكلَّيِّتِهِ على الضَّحكِ، «حتَّى أرى منهُ لهواتِهِ»: بفتحِ اللّمِ والهاءِ جمعُ اللَّهاةِ؛ وهي اللَّحماتُ في سقفِ أقصى الفمِ مشرفةٌ على الحلقِ).

 ⁽٣) مسلمٌ؛ واللَّفظُ لَهُ، ك: فضائلِ الصَّحابةِ، ب: من فضائلِ جريرِ بنِ عبدِاللهِ، ح: (٦٣٦٤)، والبخاريُّ، ك: الأدبِ، ب:
 التَّبشُم والضَّحكِ، ح: (٦٠٨٩).

قولُه: «المرقاة» (٧/ ٢٩٩٢): («ما حَجَبَني»؛ أي: ما منعني من مجالستِهِ الخاصَّةِ أو من بيتِهِ؛ حيثُ يمكنُ الدُّخولُ عليه، والمقصودُ: أنِّي لم أحتَج إلى الاستثالان، ويحتملُ أنْ يكونَ المرادُ: ما منعَنِي من ملتَمَسَاتِي عنهُ، بل أعطَانِي ما طلبتُهُ منهُ البَّهَ).

٩٤٨ - وَعَن جَابِرِ بِنِ سَمُرَةَ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لَا يَقُومُ (١) مِن مُصَلَّهُ الَّذِي يُصَلِّي فِي الصَّبِحَ حَتَّى تَطلُعَ الشَّمسُ، فَإِذَا (٢) طَلَعَت؛ قَامَ، وَكَانُوا يَتَحَدَّثُونَ، فَيَأْخُذُونَ فِي أَمرِ الجَاهِلِيَّةِ، فِي الصَّبِحَ حَتَّى تَطلُعَ الشَّمسُ عَالَيْهِ، رواهُ مسلمُ (٣).

٩٤٩ - وَفِي رِوايَةٍ لِلتِّرمِذِيِّ: يَتَنَاشَدُونَ (٤) الشِّعرَ (٥).

• ٩٥٠ وعَن عَبدِاللهِ بنِ الحَارِثِ بنِ جَزءٍ هَ قَالَ: مَا رَأَيتُ أَحَدًا أَكثَرَ تَبَسُّمًا مِن رَسُولِ اللهِ ﷺ، رواهُ التِّرمذيُّ (٢).

٥٩٥١ و وَعَن قَتَادَةَ عَلَى اللهِ عَلَى ابنُ عُمَرَ: هَل كَانَ أَصحَابُ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ يَضحَكُونَ؟ قَالَ (٧):

- (٦) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ لَهُ، أبوابُ المناقبِ، ب: في بشاشةِ النَّبيِّ ﷺ، ح: (٣٦٤١)، وأحمدُ، ح: (١٧٧١٣)، وقالَ التَّرمذيُّ: (حسنٌ غريبٌ).
- (٧) قولُه: «قالَ: نَعَم، والإيمانُ في قلوبِهِم أعظمُ من الجبلِ»: (فكانوا في غايةٍ من الوقارِ والنَّباتِ على قواعدِ الآدابِ الشَّرعيَّة، وفي نهايةٍ من مراعاةِ مكارمِ الأخلاقِ الرَّضيَّة؛ حيث لم يتجاوزُوا في حالِ الضَّحكِ وغيرِه عن دائرةِ الأمورِ الشَّعيَّة، وفي نهايةٍ من مراعاةِ مكارمِ الأخلاقِ الرَّضيَّة؛ حيث لم يتجاوزُوا في حالِ الضَّحكونَ، لكن لا يتجاوزونَ إلى ما الدِّينيَّة، وقالَ الطِّيئُ: هو من بابِ الرُّجوعِ والقولِ بالموجبِ؛ أي: نعم كانوا يضحكونَ، لكن لا يتجاوزونَ إلى ما يميتُ قلوبَهم ويتزلزلُ به إيمانُهم من كثرةِ الضَّحكِ، كما وردَ: «إنَّ كثرةَ الضَّحكِ تميتُ القلوبَ»)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽۱) قولُهُ: «لا يقومُ من مصلّاهُ»: (قالَ النَّوويُّ: فيه استحبابُ الذِّكرِ بعدَ الصُّبحِ، وملازمتُهُ مجلسَ الصَّلاةِ ما لم يكن عذرٌ، قالَ القاضي عياضٌ: وكانَ السَّلفُ يواظبونَ على هذه السُّنَّةِ، ويقتصرونَ في ذلك على الذِّكرِ والدُّعاءِ حتَّى تطلعَ الشَّمسُ)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٢) قولُهُ: «فإذا طلعَتِ الشَّمسُ قامَ»؛ (أي: لصلاةِ الإشراقِ؛ وهو مبدأً صلاةِ الضُّحي)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٣) مسلمٌ، ك: الفضائل، ب: تبشُّمِهِ ﷺ وحسنِ عشرَتِه، ح: (٦٠٣٥).

⁽٤) قولُه: «يتناشدونَ الشَّعرَ»: قالَ في «المرقاقِ»: (ومن المعلومِ أنَّ في مجلسِهِ الشَّريفِ لا يُتناشدُ إلّا بالشَّعرِ المنيفِ، المشتمل على التَّوحيدِ والتَّرغيبِ والتَّرهيبِ). م

⁽٥) التّرمذيُّ، أبوابُ الأدبِ، ب: ما جاءَ في إنشاءِ الشّعرِ، ح: (٢٨٥٠)، وقالَ: (حسنٌ صحيحٌ).





نَعَم، والإِيمَانُ فِي قُلُوبِهِم أَعظَمُ مِنَ الجَبَلِ(١).

٩٥٢ - وقَالَ بِلالُ بنُ سَعدِ: أَدرَكتُهُم يَشتَدُّونَ بَينَ الأَغرَاضِ، ويَضحَكُ بَعضُهُم إِلَى بَعضٍ، فَإِذَا(٢) كَانَ اللَّيلُ؛ كَانُوا رُهبَانًا(٣)، رواهُمَا البَغَويُّ فِي «شرح السُّنَّةِ».



⁽١) البَغويُّ في «شرحِ السُّنَّةِ» معلَّقًا، واللَّفظُ لَهُ، ك: الاستئذانِ، ب: الضَّحكِ، (٢١/ ٣١٨)، وهو مسندٌ في «المصنَّفِ» لعبدِ الرَّزَاقِ، برقم: (٢١ ٢٠١٧)، وأسندَهُ أبو نعيم في «الحليةِ».

⁽٢) قولُه: «فإذا كانَ اللَّيلُ كانُوا رُهبانًا»: (حاصلُ المعنى: أنَّ هذا كانَ حالُهم في النَّهارِ، وفي مجالسِ أصحابِهم الأبرارِ، «فإذا كانَ اللَّيلُ كانوا رهبانًا»؛ يعني: كانوا حالَ الضَّحكِ ظاهرًا في عينِ البكاءِ باطنًا، فإنَّهم فرشيُّونَ بأشباحِهم، عرشيُّون بأرواحِهم، كاثنونَ مع الخلقِ بأبدانِهم، باثنونَ عنهم مع الحقِّ بقلوبِهم وجنانِهم، قريبونَ في الظّاهرِ مع القريبِ والبعيدِ، غريبونَ عن الخلقِ في الباطنِ على قدمِ التَّجريدِ والتَّفريدِ، ملوكٌ في سلوكِ لباسِ الأطمارِ، وأغنياءُ مع كمالِ فقرِهم في هذه الدَّارِ، ﷺ، ونفعَنا ببركةِ ما ظهرَ منهم) قالَهُ في «المرقاةِ». م

⁽٣) البَعْوِيُّ في «شرحِ السُّنَّةِ» معلَّقًا، واللَّفظُ لَهُ، ك: الاستئذانِ، ب: الضَّحكِ، (١٢/ ٣١٨)، وأسندَهُ النَّسائيُّ في «الكُبرَى»، برقم: (١١٨٥٥)، وابنُ أبِي شيبةَ، ك: الأدبِ، ب: ما ينبغي للرَّجلِ أَنْ يتعلَّمَهُ ويعلِّمَهُ ولدَهُ، ح: (٢١٨٥٢).



٩٥٣ - عَن مُحَمَّدِ بِنِ الْحَنَفِيَّةِ عَن أَبِيهِ ﷺ قَالَ: قُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِن وُلِدَ لِي مِن بَعدِكَ ولَدٌ؛ أُسَمِّيهِ بِاسمِكَ، وأُكنِّيهِ (١) بِكُنيَتِكَ؟ قَالَ: «نَعَم»(٢)، رواهُ أَبُو داوُدَ (٣).

٩٥٤ - وَعَن عَائِشَةَ ﷺ: أَنَّ امرَأَةً قَالَت: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي قَد وَلَدتُ غُلَامًا فَسَمَّيتُهُ مُحَمَّدًا،
 وَكَنَّيتُهُ أَبَا القَاسِم، فَذُكِرَ لِي أَنَّكَ تَكرَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ (٤): «مَا الَّذِي أَحَلَّ اسمِي، وَحَرَّمَ كُنيَتِي؟»، أو «مَا

⁽١) وقَالَ فِي «الدرِّ المختارِ» (٩/ ٦٨٨): (ومَن كانَ اسمُهُ محمَّدًا لا بأسَ بأنْ يُكنَّى أبا القاسم؛ لأنَّ قولُهُ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ: «سمُّوا باسمي ولا تكنُّوا بكنيَتي» قد نُسِخَ؛ لأنَّ عليًا ﷺ كنَّى ابنَه محمدَ بنَ الحنفيَّةِ: أبا القاسم).

قولُه: «من كانَ اسمُه»: (هذا عندَنا، وبه قالَ مالكٌ، وجمهورُ السَّلفِ، وفقهاءُ الأمصارِ، فيباحُ التَّكنِّي اليومَ بأبي القاسمِ لكلِّ أحدٍ، سواءً فيهِ من اسمُهُ محمدٌ وغيرُه، وعلَّتُه التباسُ خطابِه بخطابِ غيرِه، ويدل عليهِ نهيهُ عنهُ في حديثِ أنسِ عقيب ما سمعَ رجلًا يقولُ: يا أبا القاسم، فالتفتَ إليهِ ﷺ، فقالَ: إنَّما دعوتُ هذا، فينبغي أنْ يُقالَ: ينتفي الحكمُ بانتفاءِ العلَّةِ، والعلَّةُ في ذلكَ الاشتباهُ، وهو متعيِّنٌ في حالِ الحياةِ، وقالَ الشّافعيُّ: إنَّه لا يحلُّ التَّكنِّي بأبي القاسم أصلًا، سواءً كانَ اسمهُ محمَّدًا أو أحمدَ أو لم يكُن له اسمًا)، التقطتُهُ من «المرقاةِ». م

⁽٢) قولُهُ: «قالَ: نعم»: (فيه أنَّ النَّهيَ مقصورٌ على زَمانِهِ ﷺ، فيجوزُ الجمعُ بينَهما بعدَهُ لرفعِ الالتباسِ)، قالَهَ في «المرقاةِ». م

 ⁽٣) أَبُو داوُدَ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: في الرُّخصةِ في الجمعِ بينَهُما، ح: (٤٩٦٧)، والتَّرمذيُّ، أبوابُ الأدبِ، ب: ما
 جاءَ في كراهيَّةِ الجمع بينَ اسم النَّبِي ﷺ وكنيّتِه، ح: (٢٨٤٣)، وقالَ: (حسنٌ صحيحٌ).

⁽٤) قولُهُ: «فقالَ: ما الَّذي أحلَّ اسمي وحرَّم كنيَتِي؟»: (وحاصلُ الجوابِ: أنَّ التَّسميةَ باسمي والتَّكنيةَ بكنيَتي ليس بحرام، وهذا يدلُّ على أنَّ هذه القصَّةَ إنْ كانَت محفوظةً؛ فهي واقعةٌ بعدَ النَّهي عن التَّكنِّي بكنيَته، أو الجمعِ بينَ المنع، أنَّ المنع عن الجمع لم يكن للتَّحريم، بل هو كانَ مكروهًا=



الَّذِي حَرَّمَ كُنيَتِي، وَأَحَلَّ اسمِي؟»، رواهُ أَبُو داؤدَ^(١).

٥٩٥٥ ـ وَعَنهَا ١ قَالَت: إِنَّ النَّبِيِّ عَلَيْ كَانَ يُغَيِّرُ الإسمَ القَبِيحَ، رواهُ التّرمذيُّ (١).

٩٩٥٦ وَعَن أَبِي الدَّردَاءِ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّكُم تُدعَونَ يَومَ القِيَامَةِ بِأَسمَائِكُم وأَسمَاءِ آبَائِكُم، فَأَحسِنُوا أَسمَاءَكُم»، رواهُ أحمدُ وأَبُو داوُدُ (٣).

٥٩٥٧ - وَعَن أَبِي وَهِبِ الجُشَمِيِّ ، هَا فَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ: «تَسَمَّوا بِأَسمَاءِ الأَنبِيَاءِ، وَأَحَبُّ (٤)

= للالتباسِ فقط، ويمكنُ أَنْ تكونَ هذه القصَّةُ في آخرِ حياتِهِ ﷺ فأذنَ بها؛ لأنَّ الولدَ إذا كبرَ يُتوفَّى فلا يبقى الالتباسُ)، كذا في «بذلِ المجهودِ». م

(١) أَبُو داوُدَ: ك: الأدبِ، ب: في الرُّخصةِ في الجمعِ بينَهما، ح: (٩٦٨)، وهو في «المسندِ»: (٢٥٠٤٠)، وهو غريبٌ، يُنظرُ: «هدايةُ الرُّواةِ» (٢٥٠٤٠).

(٢) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ لَهُ، أبوابُ الأدبِ، ب: ما جاءَ في تغييرِ الاسمِ، ح: (٢٨٣٩)، وعزاهُ الهيثميُّ في «مجمعِ الزَّواثدِ» (٢) التَّرمذيُّ، واللَّغطُ لَهُ، أبوابُ الطَّبرانيِّ في «الصَّغيرِ»، وقالَ: (رجالُهُ رجالُ الصَّحيح).

(٣) أَبُو داوُّدَ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدب، ب: في تغيير الأسماء، ح: (٩٤٨)، وصحَّحَهُ ابنُ حبّانَ (٥٨١٨).

(٤) قولُهُ: «وأحبُّ الأسماء إلى اللهِ عبدُاللهِ وعبدُ الرَّحمنِ»؛ (أي: بعدَ أسماءِ الأنبياءِ عليهمُ الصلاة والسَّلامُ، فدلَّ على أنَّ الاسمينِ ليسا بأحبَّ من اسمِ محمَّدٍ، فهما في مرتبةِ التَّساوي مَعَهُ، أو يكونُ اسمُ محمَّدٍ أحبَّ من الاسمينِ، إمّا مطلقًا أو من وجهِ)، قالَهُ في «المرقاةِ».

وقالَ في «الدُّرِّ المختارِ»: (أحبُّ الأسماء إلى الله تعالى: عبدُالله وعبدُ الرَّحمنِ، وجازَ التَّسميةُ بعليِّ ورشيدِ وغيرِهما من الأسماء المشتركةِ، ويرادُ في حقِّنا غيرُ ما يُرادُ في حقِّ اللهِ تعالى، لكنَّ التَّسميةَ بغيرِ ذلك في زمانِنا أولى؛ لأنَّ العوامَّ يصغِّرونها عندَ النَّداءِ)، كذا في «السِّراجيَّةِ»، (وقالَ في «ردَّ المحتارِ»: قالَ أَبُو اللَّيثِ: لا أحبُّ للعجمِ أنْ يسمُّوا: عبدَ الرَّحمن وعبدً الرَّحيمِ؛ لأنَّهم لا يعرفون تفسيرَهُ، ويسمُّونُه بالتَّصغيرِ)، «التَّتارخانيَّة».

وهذا مشتهرٌ في زمانِنا؛ حيثُ ينادونَ من اسمُهُ عبدُ الرَّحيمِ وعبدُ الكريمِ أو عبدُ العزيزِ مثلًا، فيقولونَ: رحيمٌ وكريمٌ وعريزٌ بتشديدِ ياءِ التَّصغيرِ، ومن اسمُهُ عبدُ القادرِ قويدر، وهذا مع قصدِهِ كفرٌ، ففي «المنيةِ»: (من ألحقَ أداةَ التَّصغيرِ في آخرِ اسمِ عبدِ العزيزِ، أو نحوِهِ ممّا أُضيفَ إلى واحدٍ من الأسماءِ الحسنى، إنْ قالَ ذلكَ عمدًا؛ كَفَرَ، وإنْ=



الأَسمَاءِ إِلَى اللهِ: عَبدُاللهِ وَعَبدُ الرَّحمَنِ، وَأَصدَفُهَا: حَارِثٌ وَهَمَّامٌ، وَأَقبَحُهَا: حَربٌ وَمُرَّةُ»، رواهُ أَبُو داودَ^(۱).

٩٥٨ - وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ أَحَبَّ (٢) أَسمَائِكُم إِلَى اللهِ: عَبدُاللهِ
 وعَبدُ الرَّحمَنِ»، رواهُ مسلمٌ (٣).

٩٥٩ - وَعَن أَبِي هُرَيرَة ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَخنَى الأَسمَاءِ يَومَ القِيَامَةِ عَندَ اللهِ رَجُلٌ تَسمَّى: مَلِكَ الأَملَاكِ»، رواهُ البخاريُّ (٤).

٩٦٠ - وَفِي رِوَايَةِ مُسلِمٍ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَغيَظُ رَجُلٍ عَلَى اللهِ يَومَ القِيَامَةِ وأَخبَثُهُ وأَغيَظُهُ
 عَلَيهِ رَجُلٌ كَانَ يُسَمَّى: مَلِكَ الأَملَاكِ، لَا مَلِكَ إِلَّا اللهُ (٥).

٩٦١ - وَعَن زَينَبَ بِنتِ أَبِي سَلَمَةَ ﴿ قَالَت: سُمِّيتُ بَرَّةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: « لَا تُزكُّوا

لم يدرِ ما يقولُ ولا قصدَ لَهُ؛ لم يحكم بكفرِه، ومن سمعَ منه ذلكَ؛ يحقُّ عليه أنْ يعلِمَهُ، وبعضُهم يقولُ: رَحمُونٌ
 لمن اسمُهُ عبدُ الرَّحمنِ، وبعضُهم كالتُّركمانِ، يقولُ: حمو وحسو لمن اسمُهُ مُحمَّدٌ وحسنٌ، وانظر هل يُقالُ:
 الأولى لهم تركُ التَّسمية بالأخيرين لذلك؟). م

⁽١) أَبُو داوُدَ، واللَّفظُ لَهُ، ك: تغييرِ الأسماءِ، ح: (٤٩٥٠)، والنَّسائيُّ مختصرًا، ك: الخيلِ، ب: ما يُستحبُّ من شيةِ الخيلِ، ح: (٣٥٦٥)، وقالَ البوصيريُّ في «الإتحافِ» بعدَ عزوه إلى أبي يَعلَى: (هذا إسناد رواتُهُ ثقاتٌ).

 ⁽٢) قولُه: «إنَّ أحبَّ أسمائِكُم إلى اللهِ: عبدُاللهِ وعبدُ الرَّحمن»: (وكذلك ما كانَ فيهِ من العبوديَّةِ للهِ تعالى، نحوَ: عبدِ الرَّحيم، وعبدِ الكريم، وأمثالِهما)، «المرقاةُ» و«بذلُ المجهودِ» ملتقطٌ منهما. م

⁽٣) مسلمٌ، ك: الأدب، ب: النَّهي عن التَّكنِّي بأبي القاسم، ح: (٥٥٨٧).

البخاريُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: أبغضِ الأسماءِ إلى الله، ح: (٦٢٠٥)، ومسلمٌ، ك: الآدابِ، ب: تحريمِ التَّسمِّي بملكِ الأملاكِ وبملكِ الملوكِ، ح: (٥٦١٠).

قولُه: «أخنى»: أذلُّ وأوضعُ.

⁽٥) مسلمٌ، ك: الآداب، ب: تحريم التَّسمِّي بملكِ الأملاكِ، وبملكِ الملوكِ، ح: (٥٦١١).

أَنفُسَكُم، اللهُ أَعلَمُ بِأَهلِ البِرِّ مِنكُم»، فَقَالُوا: بِمَ نُسَمِّيهَا؟ قَالَ: «سَمُّوهَا زَينَبَ»، رواهُ مسلمٌ(١).

٩٦٢ م. وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: كَانَت جُوَيرِيَةٌ ﷺ اسمُهَا بَرَّةُ، فَحَوَّلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ اسمَهَا جُويرِيَةً، وَكَانَ يَكرَهُ أَن يُقَالَ: خَرَجَ مِن عِند بَرَّةَ، رواهُ مسلمٌ(٢).

٥٩٦٣ - وَعَن شُرَيحِ بنِ هَانِيْ عَن أَبِيهِ ﷺ أَنَّهُ لَمَّا وَفَدَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ مَعَ قَومِهِ سَمِعَهُم يَكُنُونَهُ بِأَبِي الحَكَمُ، وَإِلَيهِ الحُكمُ، فَلِمَ تُكنَى أَبَا يَكنُونَهُ بِأَبِي الحَكمِ، فَلَمَ تُكنَى أَبَا الحَكَمِ؟ فَقَالَ: إِنَّ قُومِي إِذَا احْتَلَفُوا فِي شَيءٍ الْوَلِي الْوَكِمَ تُبِينَهُم فَرَضِي كِلَا الفَرِيقَينِ، فَقَالَ الحَكمِ؟ فَقَالَ: إِنَّ قَومِي إِذَا احْتَلَفُوا فِي شَيءٍ التَّونِي، فَحَكَمتُ بَينَهُم فَرَضِي كِلَا الفَرِيقَينِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا أَحسَنَ هَذَا، فَمَا لَكَ مِنَ الوَلَدِ؟» قَالَ: لِي شُرَيحٌ، وَمُسلِمٌ، وَعَبدُاللهِ، قَالَ: «فَمَن أَكبُرُهُم؟» قُلتُ: شُرَيحٌ، قَالَ: «فَأَنتَ أَبُو شُرَيحٍ»، رواهُ أَبُو داؤدًنّا.

٩٦٤ - وَعَن بَشِيرِ بِنِ مَيمُونِ عَن عَمِّهِ أُسَامَةَ بِنِ أَخدَرِيٍّ ﴿ أَنَّ رَجُلًا - يُقَالُ لَهُ: أَصرَمُ - كَانَ فِي النَّفَرِ الَّذِينَ أَتُوا رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا اسمُك؟» قَالَ: أَنَا أَصرَمُ، قَالَ: «بَل أَنتَ فِي النَّفَرِ الَّذِينَ أَتُوا رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا اسمُك؟» قَالَ: أَنَا أَصرَمُ، قَالَ: «بَل أَنتَ فِي النَّفَرِ الَّذِينَ أَتُوا رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا اسمُك؟» قَالَ: أَنا أَصرَمُ، قَالَ: «بَل أَنتَ وَرَعَةُ»، رواهُ أَبُو داؤدَ⁽²⁾.

⁽١) مسلمٌ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الآدابِ، ب: استحبابِ تغييرِ الاسمِ القبيحِ إلى حسنٍ، ح: (٥٦٠٩)، ونحوهُ عندَ البخاريِّ عن أبي هريرةَ، ك: الأدبِ، ب: تحويلِ الاسمِ إلى اسمٍ أحسنَ منهُ، ح: (٦١٩٢).

⁽٢) مسلمٌ، ك: الآدابِ، ب: استحبابِ تغييرِ الاسمِ القبيحِ إلى حسنٍ، ح: (٥٦٠٦).

 ⁽٣) أَبُو داوُدَ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: في تغييرِ الاسمِ القبيحِ، ح: (٤٩٥٥)، وأخرجَهُ النَّسائيُ، ك: آدابِ القضاقِ، ب:
 إذا حكَّموا رجلًا فقضى بينَهم، ح: (٥٣٨٩)، وصحَّحَهُ ابنُ حبّانَ، ح: (٤٠٥).

وفي «كشفِ المناهج» (٤/ ٢١٢): (وهانيٌّ: هو ابنُ يزيدِ بنِ نهيكِ الضَّبابيِّ المذحجيِّ، وهو والدُّ شُريح، شَهِدَ المشاهدَ كلَّها، وابنُهُ: شريحٌ من جلَّةِ التَّابعينَ، ومن كبارِ أصحابِ عليِّ ﷺ ممَّن شَهِدَ معه مشاهدَهُ كلَّها، والحَكمُ: هو الحاكمُ الَّذي إذا حَكمَ لا يُردُّ حكمُهُ، وهذه الصَّفةُ لا تليقُ بغيرِ اللهِ تعالى).

⁽٤) أَبُو داوُدَ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: في تغييرِ الاسمِ القبيحِ، ح: (٤٩٥٤)، وصحَّحَهُ الحاكم، ووافقَهُ الذَّهبيُّ: (٢٧٢٩).

٩٦٥ - وَقَالَ^(۱): (وَغَيَّرَ النَّبِيُّ ﷺ اسمَ العَاصِ، وَعَزِيزٍ^(۱)، وَعَتَلَةَ، وَشَيطَانِ، وَالحَكَمِ، وَغُرَابٍ، وَحُبَابِ، وَشِهَابِ)^(۱)، وَقَالَ: (تَرَكَتُ أَسَانِيدَهَا لِلِاختِصَارِ)^(۱).

٩٩٦٦ وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ: أَنَّ بِنتًا لِعُمَرَ كَانَت يُقَالُ لَهَا: عَاصِيَةُ، فَسَمَّاهَا (٥) رَسُولُ اللهِ ﷺ: جَمِيلَةَ، رواهُ مسلمٌ (١٠).

٩٦٧ - وَعَن سَهِلِ بِنِ سَعِدٍ هُ قَالَ: أَتِي بِالمُنذِرِ بِنِ أَبِي أُسَيدٍ هُ إِلَى رَسُولِ اللهِ عَيْ حِينَ وُلِدَ، فَوَضَعَهُ النَّبِيُ عَلَى فَخِذِهِ، فَقَالَ: «مَا اسمُهُ؟» قَالَ: فُلَانٌ، قَالَ: «لَا، وَلَكِنِ اسمُهُ: المُنذِرُ»، مَتَّفَقٌ عليه (٧٠).

٥٩٦٨ - وَعَن عَبدِ الحَمِيدِ بنِ جُبَيرِ بنِ شَيبَةَ قَالَ: جَلَستُ إِلَى سَعِيدِ بنِ المُسَيِّبِ فَحَدَّثَنِي: أَنَّ

⁽١) وقالَ؛ أي: أبُو داؤدَ بطريقِ التَّعليقِ.

 ⁽٢) قولُهُ: «عزيز»: (لأنَّهُ من أسماءِ اللهِ تعالى، فينبغي أنْ يُقالَ عبدُ العزيزِ؛ لأنَّ العبدَ موصوفٌ بالذلّ والخضوع، والعزّة للهِ تعالى، وكذا لا ينبغي أنْ يُسمِّي بحميدٍ، فإنّه من أسماءِ اللهِ وصفاتِهِ على وجهِ المبالغةِ، فلا يُقالَ إلّا عبدُ الحميدِ، وكذلك الكريمُ وأمثالُه)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٣) قولُهُ: «وشهابِ»: (والظّاهرُ أنَّه إذا أُضيفَ إلى الدِّينِ مثلًا لا يكونُ مكروهًا)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٤) أَبُو دَاوُدَ، كَ: الأَدْبِ، بَ: في تغييرِ الاسمِ القبيحِ، ح: (٤٩٥٦)، وتمامُ كلامِهِ: (وغيَّرَ النَّبِيُّ ﷺ اسمَ العاصِ، وعزيزِ، وعتلة، وشيطانِ، والحكمِ، وغرابٍ، وحبابٍ، وشهابٍ، فسمَّاهُ هشامًا، وسمَّى حربًا سلمًا، وسمَّى المضطجعَ المنبعثَ، وأرضًا تسمَّى عفرةً سمّاها خضرةً، وشعبُ الضلالةِ سمّاهُ شعبَ الهدى، وبنو الزَّنيةِ سمّاهم بني الرَّشدةِ، وسمَّى بنى مغويةَ بنى رشدةً)، قالَ: (تركتُ أسانيدَها للاختصار).

⁽٥) قولُهُ: «فسمّاها رسولُ اللهِ ﷺ جميلةَ»: (ولعلَّه لم يسمِّها مطيعةَ مع أنَّها ضدُّ العاصيةِ مخافة التَّزكيةِ، قالَ النَّوويُّ: وفيه استحبابُ تغييرِ الاسمِ القبيح كما يستحبُّ تغييرُ الأسامي المكروهةِ إلى حسنٍ)، ملتقطٌ من «المرقاةِ». م

⁽٦) مسلمٌ، ك: الآدابِ، ب: استحبابِ تغييرِ الاسمِ القبيح إلى حسن، ح: (٥٦٠٥).

⁽٧) مسلمٌ، واللَّفظُ لَهُ، وفيه قصَّةٌ، ك: الآدابِ، ب: استحبابِ تحنيكِ المولودِ، ح: (٥٦٢١)، والبخاريُّ، ك: الأدبِ، ب: تحويل الاسم إلى اسم أحسنَ منهُ، ح: (٦١٩١).

جَدَّهُ حَزِنًا ﴿ فَهُ قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْ النَّبِيِ عَلَيْ المُلَا : «مَا اسمُكَ؟» قَالَ: اسمِي حَزِنٌ، قَالَ: «بَل أَنتَ سَهلٌ»، قَالَ: مَا أَنَا بِمُغَيِّرِ اسمًا سَمَّانِيهِ أَبِي. قَالَ ابنُ المُسَيِّبِ: فَمَا زَالَت فِينَا الحُزُونَةُ بَعدُ، رواهُ البخاريُ (١٠).

٥٩٦٩ - وَعَن مَسرُوقٍ قَالَ: لَقِيتُ عُمَرَ بِنَ الخَطَّابِ ﴿ فَقَالَ: مَن أَنتَ؟ قُلتُ: مَسرُوقُ بِنُ الأَجدَعِ، فَقَالَ عُمَرُ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «الأَجدَعُ شَيطَانٌ»، رواهُ أَبُو داوُدَ وابنُ ماجَه (٢٠).

• ٩٧٠ - وَعَن سَمُرَةَ بِنِ جُندَبٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تُسَمِّينَ (٣) غُلَامَكَ يَسَارًا، وَلَا رَبُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تُسَمِّينَ (٣) غُلَامَكَ يَسَارًا، وَلَا رَبَاحًا، وَلَا نَجِيحًا، وَلَا أَفلَحَ، فَإِنَّكَ تَقُولُ: أَثَمَّ هُو؟ فَلَا يَكُونُ، فَيَقُولُ: لَا»، رواهُ مسلمٌ (١٠).

٩٧١ - وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ قَالَ: «لَا تُسَمِّ غُلَامَكَ رَبَاحًا، وَلَا يَسَارًا، وَلَا أَفلَحَ، وَلَا نَافِعًا»(٥).

٩٧٧٠ - وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَن جَابِرٍ ﴿ قَالَ: أَرَادَ (١) النَّبِيُ ﷺ أَن يَنهَى عَن أَن يُسَمَّى بِيَعلَى، وَبِبَرَكَةَ، وَبِأَفلَحَ، وَبِيَسَارٍ، وَبِنَافِعِ، وَبِنَحوِ ذَلِكَ، ثُمَّ رَأَيتُهُ سَكَتَ بَعدُ عَنهَا، فَلَم يَقُل شَيئًا، ثُمَّ قُبِضَ

(١) البخاريُّ، ك: الأدبِ، ب: تحويلِ الاسمِ إلى اسمِ أحسنَ منه، ح: (٦١٩٣).

⁽٢) أَبُو داوُدَ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: في تغييرِ الاسمِ القبيحِ، ح: (٤٩٥٧)، وابنُ ماجَه، أبوابُ الأدبِ، ب: ما يكرَهُ من الأسماءِ، ح: (٣٧٣)، وهو في «المسندِ» وفي آخرِهِ: (ولكنَّكَ مسروقُ بنُ عبدِ الرَّحمنِ، قالَ عامرٌ: فرأيتُهُ في الدِّيوانِ مكتوبًا مسروقَ بنَ عبدِ الرَّحمنِ، فقلتُ: ما هذا؟ فقالَ: هكذا سمّاني عمرُ ﷺ)، وقالَ الشَّيخُ أحمدُ شاكرٌ في «مسندِ أحمدُ» بتحقيقِهِ (١/ ٢٥٦): (إسنادُهُ حسنٌ).

⁽٣) قولُهُ: «لا تُسَمِّينَ غلامَكَ يسارًا»: قالَ في «ردِّ المحتارِ»: (ولا يُسمِّي الغلام يسارًا ولا رباحًا ولا نجاحًا ولا أفلحَ ولا بركةً، فليس من المرضيِّ أن يقولَ الإنسانُ: عندَك بركةٌ؟ فتقول: لا، وكذا سائرُ الأسماءِ). م

⁽٤) مسلمٌ، ك: الآداب، ب: كراهةِ التَّسميةِ بالأسماءِ القبيحةِ، ح: (٥٦٠١).

⁽٥) مسلم، ك: الآدابِ، ب: كراهةِ التَّسميةِ بالأسماءِ القبيحةِ، ح: (٥٦٠٠).

⁽٦) قولُه: «أرادَ النَّبِيُ ﷺ أَنْ ينهى»: في «شرحِ مسلم» للنَّوويِّ: (قالَ أصحابُنا: يُكرهُ التَّسمِّي بالأسماءِ المذكورةِ في الحديثِ وما في معناها، وهي كراهةُ تنزيهِ لا تحريم، وقالَ عليٌّ القارِي: حاصلُهُ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ أرادَ أنْ ينهى نهي تحريم، ثمَّ سكتَ بعدَ ذلك رحمةً على الأمَّةِ؛ لعمومِ البلوى وإيقاعِ الحرجِ، لا سيَّما وأكثرُ النَّاسِ ما يفرِّقون بينَ الأسماءِ من القبيح والحسنِ، فالنَّهيُ المنفيُ محمولٌ على التَّحريم والمثبَّثُ على التَّذيبِ). م

رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَلَم يَنهَ عَن ذَلِكَ (١).

٩٧٣ - وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَقُولَنَّ (٢) أَحَدُكُم: عَبدِي وَأَمَتِي، كُلُّكُم عَبِيدُاللهِ، وَكُلُّ نِسَائِكُم إِمَاءُ اللهِ، وَلَكِن لِيَقُل: غُلَامِي وَجَارِيَتِي وَفَتَايَ وَفَتَاتِي، وَلَا يَقُلِ (٣) العَبدُ: رَبِّي، وَلَكِن لِيَقُل: مَبِيهُ اللهِ، وَلَكِن لِيَقُل: مَبْدِي (٤٠).

٤٧٩٥ - وَفِي رِوَايَةٍ: «وَليَقُل: سَيِّدِي مَولَايَ»(٥).

ه ٩٧٥ ـ وَفِي رِوَايَةٍ: «لَا يَقُلِ العَبِدُ لِسَيِّدِهِ: مَولَايَ، فَإِنَّ مَولَاكُمُ اللهُ ﷺ»، رواهُ مسلمٌ (١٠).

⁽١) مسلمٌ، ك: الآداب، ب: كراهةِ التَّسميةِ بالأسماءِ القبيحةِ، ح: (٥٦٠٣).

⁽٢) قولُهُ: «لا يقولنَّ أحدُكُم: عَبدِي وأَمَتِي»: (فيهِ كراهةُ هذهِ الأسماءِ؛ هو أنْ يقولَ ذلك على طريقِ التَّطاولِ على الرَّقيقِ والتَّحقيرِ لشأنِهِ، وإلّا فقد جاء بهِ القرآنُ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَالصَّيلِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَلِمَآيِكُمُ وَلِمَآيِكُمُ وَالتَّوْدِ: ٢٧] وقالَ: ﴿عَبَدُا مَمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَى مَنْي ﴾ [النَّور: ٢٧] وقالَ: ﴿عَبَدُا مَمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَى مَنْي ﴾ [النَّحل: ٧٥]؛ ومعنى هذا راجعٌ إلى البراءةِ من الكبر والتزامِ الذُّلِّ والخضوعِ، فلم يحسن لأحدٍ أنْ يقولَ: فلانٌ عبدِي، بل يقولُ: فتاي، حاصلُه: أنَّ المرادَ بالنَّهي من استعملَهُ على جهةِ التَّعاظمِ والارتفاعِ لا للوصفِ والتَّعريفِ)، التقطتُهُ من «المرقاةِ» و«شرحِ مسلم» للنَّوويِّ. م

⁽٣) قولُهُ: «ولا يقلِ العبدُ ربِّي»: (فيه نهيُ المملوكِ أَنْ يقولَ لسيِّدِهِ: ربِّي؛ لأنَّ الرَّبوبيَّة إنَّما حقيقتُها للهِ تعالى؛ لأنَّ الرَّبُ عَلَى هو المالكُ أو القائمُ بالشَّيءِ، ولا يوجدُ حقيقةُ هذا إلّا في اللهِ تعالى، فإنْ قيلَ: فقد قالَ النَّبيُ ﷺ في أشراطِ السّاعةِ:

«أَنْ تَلِدَ الأَمةُ ربَّتِها أو ربَّها»، وقالَ اللهُ تعالى: ﴿أَذْكُرُنِي عِندَ رَيِّكَ ﴾ [يوسف: ٤٢]. فالجوابُ من وجهينِ:

أحدُهما: أنَّ الحديثَ النَّانِي وقولَ اللهِ تعالى لبيانِ الجوازِ؛ وأنَّ النَّهيَ في الأوَّلِ للأدبِ وكراهةِ التَّنزيهِ لا للتَّحريمِ.

والثّاني: أنَّ المرادَ النَّهيُ عن الإكثارِ من استعمالِ هذه اللَّفظةِ، واتخاذِها عادةً شائعةً، ولم ينهَ عن إطلاقِها في نادرٍ من الأحوالِ)، التقطتُهُ من «شرحِ مسلمٍ» للنَّوويُّ و«المرقاةِ». م

⁽٤) مسلمٌ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الألفاظِ منَ الأدبِ، ب: حكمِ إطلاقِ لفظةِ العبدِ، ح: (٥٨٧٤)، والبخاريُّ نحوَه، ك: العتقِ، ب: كراهيَّةِ التَّطاولِ على الرَّقيق، ح: (٢٥٥٢).

⁽٥) مسلمٌ: (٧٧٨٥).

⁽٢) مسلمٌ: (٢٧٨٥).

٩٧٦ - وَعَنهُ ، فَهِن عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ: «لَا تَقُولُوا: كَرمٌ، فَإِنَّ الكَرمَ قَلبُ المُؤمِنِ»، رواهُ مسلمٌ (١).

٩٧٧ - وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: عَن وَائِلِ بِنِ حُجرٍ ﴿ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ قَالَ: ﴿ لَا تَقُولُوا: الكَرمُ، وَلَكِن قُولُوا: العِنَبُ وَالحَبِلَةُ ﴾ (٢).

٩٧٨ - وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لا تُسَمُّوا العِنَبَ الكَرمَ، وَلاَ تَقُولُوا: خَيبَةَ الدَّهرِ، فَإِنَّ اللهَ هُوَ الدَّهرُ»، رواهُ البخاريُّ (٣).

٩٧٩ - وَعَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا يَسُبُّ أَحَدُكُمُ الدَّهرَ، فَإِنَّ اللهَ هُـوَ الدَّهرُ»، رواهُ مسلمٌ (١٠).

(١) مسلمٌ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الألفاظِ من الأدبِ، ب: كراهةِ تسميةِ العنبِ كرمًا، ح: (٨٦٨)، والبخاريُّ، ك: الأدبِ، ب: قولِ النَّبيُّ ﷺ: «إنَّما الكرمُ قلبُ المؤمنِ»، ح: (٦١٨٣).

وفي «المرقاق» (٧/ ٣٠٠٢): (قالَ شارحٌ: سمَّتِ العربُ العنبةَ كرمًا ذهابًا إلى أنَّ الخمرَ تورثُ شاربَها كرمًا، فلمَّا حرِّمَ الخمرُ نهاهُم عن ذلك؛ تحقيرًا للخمرِ، وتأكيدًا لحرمتِها، وبيَّنَ لهم أنَّ قلبَ المؤمنِ هو الكرمُ؛ لأنَّهُ معدنُ التَّقوى، لا الخمرُ المؤدِّي إلى اختلالِ العقل).

وقالَ الزَّمخشريُّ في «الفائقِ» (٣/ ٢٥٧): (أرادَ أَنْ يقرَّرَ ويشدِّدَ ما في قولِهِ ﷺ: ﴿إِنَّ ٱَكُرَمَكُمْ عِندَ اللّهِ أَلْقَلَكُمُّ ﴾ [الحجرات: ١٣]. بطريقة أنيقة، ومسلكِ لطيفٍ، وليس المرادُ: حقيقةُ النَّهي عن تسميةِ العنبِ كرمًا، ولكن إشارةٌ إلى أنَّ المسلمَ التَّقيَّ جديرٌ بألَّا يُشَارَكَ فيما سمّاهُ الله بِهِ.

- (۲) مسلمٌ، ك: الألفاظِ من الأدبٍ، ب: كراهةِ تسميةِ العنبِ كرمًا، ح: (٥٨٧٣).
 قولُهُ: «الحبلةُ»: هي شجرُ العنبِ.
- (٣) البخاريُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: لا تسبُّوا الدَّهرَ، ح: (٦١٨٢)، ومسلمٌ، ك: الألفاظِ من الأدبِ، ب: النَّهي عن سبِّ الدَّهرِ، ح: (٥٨٦٥، ٥٨٦٧).

وفي «المرقاق» (٧/ ٣٠٠٢): («يا خيبةَ الدَّهرِ»: الخيبةُ: الحرمانُ والخسرانُ، يُرادُبه سبُّ الدَّهرِ، «فإنَّ اللهَ هوَ الدَّهرُ»؛ أي: أنَّ اللهَ خالقُ الدَّهرِ ومصرِّفُهُ ومقلِّبُهُ والمتصرِّفُ فيه، والدَّهرُ مسخَّرٌ بحكمتِهِ).

(٤) مسلمٌ، ك: الألفاظِ من الأدبِ، ب: كراهةِ تسميةِ العنبِ كرمًا، ح: (٥٨٦٧).

• ٩٨٠ و عَن عَائِشَة ﷺ قَالَت: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لاَ يَقُولَنَّ (١) أَحَدُكُم: خَبُثَت نَفْسِي، وَلَكِن لِيَقُل: لَقِسَت نَفْسِي»، متَّفقٌ عليه (٢).

٩٨١ - وَعَن بُرَيدَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تَقُولُوا (") لِلمُنَافِقِ: سَيِّدٌ، فَإِنَّهُ إِن يَكُ سَيِّدًا فَقَد أَسخَطتُم رَبَّكُم ﷺ، رواهُ أَبُو داودَ (٤٠).

٩٨٧ - وَعَن حُذَيفَةَ عَنِ النَّبِيِّ عَيْقِ قَالَ: «لَا تَقُولُوا: مَا شَاءَ اللهُ، وَشَاءَ فُلَانٌ، وَلَكِن(٥)

- (٤) أَبُو داوُدَك: الأدبِ، ب: لا يقولُ المملوكُ ربِّي وربَّتي، ح: (٤٩٧٧)، وصحَّحَ إسنادَه النَّوويُّ في «رياضِ الصّالحينَ» ط: الرِّسالةِ، ص: (٤٨٠)، وأخرجَهُ النَّسائيُّ في «الكبرى»، ك: عملِ اليومِ واللَّيلةِ، ب: النَّهي عن مخاطبةِ الفاسقِ والمبتدع، ح: (١٠٠٠٢).
- (٥) قولُهُ: «ولكن قولُوا: ما شاءَ اللهُ أي: كانَ _ ثمَّ شاءَ فلانٌ»؛ (أي: ثمَّ بعدَ مشيئةِ اللهِ شاءَ فلانٌ؛ لأنَّ «ثمَّ» للتَّراخي، وإنَّما قدَّرنا «كانَ» قبلَ «ثمَّ شاءَ فلانٌ»؛ ليندفعَ توهَّمُ الاشتراكِ في الحكم، ولـو بالتَّراخي أيضًا، فتأمَّل؛ فإنَّه مسلكٌ =

⁽١) قولُهُ: «لا يقولنَّ أحدُكُم: خبَّت نفسِي»: (قالَ ابنُ بطالٍ: ليس النَّهيُ على سبيلِ الإيجابِ، وإنَّما هو من بابِ الأدبِ، وقد قالَ ﷺ في الَّذي يعقدُ الشَّيطانُ على رأسِهِ ثلاثَ عقدٍ: «أصبحَ خبيتَ النَّفسِ كسلانَ») قالَهُ في «عمدةِ القارِي»، وقالَ النَّوويُّ: (إنَّما كرةَ لفظَ الخبيثِ؛ لشناعتِه، وعلَّمَهم الأدبَ في الألفاظِ واستعمالِ أحسنِها وهجرانِ قبيحِها). م

⁽٢) البخاريُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: لا يقُل: خبُثت نفسي، ح: (٦١٧٩)، ومسلمٌ، ك: الألفاظِ من الأدبِ، ب: كراهةِ قولِ الإنسانِ: خبُثت نفسي، ح: (٨٧٨٥).

⁽٣) قولُهُ: «لا تقولوا للمنافقِ: سيِّدٌ»: قالَ الطِّيعُ: (وفيهِ أنَّ قولَ النَّاسِ لغيرِ الملَّةِ كالحكماءِ والأطبّاءِ: مولانا، داخلٌ في هذا النَّهي والوعيدِ، بل هو أشدُّ، لورودِ قولِه تعالى: ﴿مَوْلَكْنَا ﴾ في التَّنزيلِ دونَ السَّيِّدِ)، وقالَ عليُّ القارِي رحمَهُ اللهُ البارِي: (إذا كانَ المرادُ بِهِ تعظيمَهُ فلا شكَّ في عدم جوازِهِ، وأمّا إذا أُريدَ بِهِ أحدَ معاني المَولى فلا يَبعدُ جوازُهُ، لا سيَّما عندَ الحاجةِ والضَّرورةِ، والمخلِّصُ أنْ يكونَ على سبيلِ التَّوريةِ، وقد قالَ تعالى في تجويزِ إطلاقِ المَولى على غيرِهِ سبحانَهُ: ﴿ وَإِن لَمْ تَعْلَمُوا ءَابَاءَهُمُ مَ فَإِخْوَنُكُ مُ فِي التِّينِ ﴾؛ أي: في المسلمين، ﴿ وَمَولِيكُمُ ﴾ في غيرِهِم على غيرِهِ اللهُ سبحانَهُ، وجوازُ إطلاقِهِ وعدمِهِ على غيرِهِ لا يعرفُ إلا يعرفُ إلا من الشّارع، ولم يرد نهي عن إطلاقِ المولى على غيرِهِ سبحانَهُ، فيجوزُ على أصلِ الإباحةِ، وهو المتعارفُ فيما بينَ المسلمينَ، وما رآهُ المسلمونَ حسنًا فهو عندَ اللهِ حسنٌ). م

قُولُوا: مَا شَاءَ اللهُ ثُمَّ شَاءَ فُلَانٌ»، رواهُ أَبُو داوُدَ وأحمدُ(١).

٩٨٣ - وَفِي رِوَايَةٍ مُنقَطِعًا: قَالَ: «لَا تَقولُوا: مَا شَاءَ اللهُ وَشَاءَ مُحَمَّدٌ، وَقُولُوا: مَا شَاءَ اللهُ وَشَاءَ مُحَمَّدٌ، وَقُولُوا: مَا شَاءَ اللهُ وَحَدَهُ»، رواهُ البَغويُّ فِي «شرح السُّنَّةِ»(٢)

٩٨٤ - وَعَن [أَبِي قِلَابَةَ قَالَ: قَالَ أَبُو] مَسعُودٍ لِأَبِي عَبدِاللهِ أَو قَالَ: أَبُو عَبدِاللهِ لِأَبِي مَسعُودٍ: مَا سَمِعتَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «بِئسَ^(٣) مَطِيَّةُ الرَّجُل: سَمِعتَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «بِئسَ^(٣) مَطِيَّةُ الرَّجُل:

دقيقٌ وبالتّحقيقِ حقيقٌ، وحينئذٍ قولُهُ: «ثمَّ شاءَ فلانٌ» جملةٌ مستأنفةٌ أو معطوفةٌ على الجملةِ السّابقةِ كما أشرنا إليه، و«ثمَّ» لتراخي الإخبارِ، هذا مجملُ ما ظهرَ لي في حلّ هذا المحلّ. قالَ الطّيبيُّ: فإنْ قلتَ: كيفَ رخَصَ أنْ يقولَ: ما شاءَ اللهُ ثمَّ شاءَ فلانٌ، ولم يرخَص في اسمِه ﷺ؛ حيثُ قالَ: «قولُوا: ما شاءَ اللهُ وحدَهُ»؟ قلتُ: فيه جوابانِ؛ أحدُهما: قالَ: دفعًا لمظنَّةِ التُّهمةِ في قولِهم: ما شاءَ اللهُ وشاءَ محمَّدٌ؛ تعظيمًا لَهُ ورياءً لسمعتِهِ. وثانيهمَا: أنَّه رأسُ الموحِّدينَ، ومشيئتُهُ مغمورةٌ في مشيئةِ اللهِ تعالى، ومضمحلَّةٌ فيها.

أقولُ: أصلُ السُّوْالِ مدفوعٌ؛ لأنَّه ﷺ داخلٌ في عمومِ فلانٍ، فيجوزُ أنْ يُقالَ: ما شاءَ اللهُ ثمَّ شاءَ محمَّدٌ، ولا يجوزُ أنْ يُقالَ: ما شاءَ اللهُ وشاءَ محمَّدٌ، فجوابُهُ الأوَّلُ خطأٌ فاحشٌ؛ لأنَّهم لو قالُوا: ما شاءَ اللهُ وشاءَ محمَّدٌ لكانَ شركًا جليًّا لا مظنَّة للتُّهمةِ الَّتي ذكرَها، وجوابه القاني في نفسِ الأمرِ صحيحٌ، لكن لا يفيدُ جوازَ الإتيانِ بالواوِ، مع أنَّ مشيئة غيرهِ ﷺ أيضًا مضمحلَّةٌ في مشيئةِ اللهِ تعالى سبحانهُ، وأيضًا ما سبقَ من قولِهِ ﷺ (ولكن قولُوا: ما شاءَ اللهُ ثمَّ ما شاءَ فلانٌ ؛ لمجرَّد الرُّخصةِ، وقالَ هُنَا: «قولُوا: ما شاءَ اللهُ ثمَّ ما شاءَ محمَّدٌ الكانَ أمرَ وجوبٍ أو ندبًا، وليس الأمرُ كذلك، مع أنَّ المشيئةِ المسندةَ إلى فلانِ إنَّما هي مشيئةٌ جزئيَّةٌ، لا يجوزُ حملُها على المشيئةِ الكليَّةِ، كما رمزنا إليه فيما سبقَ من الكلام، واللهُ سبحانَهُ أعلمُ بالمرام)، هذا كلَّه في «المرقاةِ». م

- (١) أَبُو داوُدَ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: لا يُقالُ: خبُثت نفسي، ح: (٤٩٨٠)، وحسَّنَهُ ابنُ حجرٍ في «هدايةِ الرُّواةِ» (٣٦١)، وهو في «المسندِ» (٢٣٢٦).
- (٢) «شرح السُّنَّةِ» (٢١/ ٣٦١)، وفي «المسندِ» (١٨٣٩) عن ابنِ عبّاسِ: أنَّ رجلًا قالَ للنَّبِيِّ ﷺ: ما شاءَ اللهُ وشئتَ، فقالَ له النَّبِيُّ ﷺ: «أجعلتني واللهُ عدلًا! بل ما شاءَ اللهُ وحدَهُ»، وقالَ الشَّيخُ أحمد شاكر في حاشيةِ «المسندِ» (٢٣/٢): (إسنادُهُ صحيحٌ).
- (٣) قولُهُ: «بئس مطيَّةُ الرَّجلِ»؛ (أي: «زعمُوا» فيه وجهانِ؛ أحدُهما: أنَّهُ شبَّهَ ما يقدِّمُهُ المتكلِّمُ أمامَ كلامِه ويتوصَّلُ به=



زَعَمُوا»، رواهُ أَبُو داوُدَ، وقالَ: (إِنَّ أَبَا عبدَاللهِ حذيفةٌ)(١).

٩٨٥ ـ وَعَن أَنَسٍ ﷺ قَالَ: كَنَّانِي (٢) رَسُولُ اللهِ ﷺ بِبَقَلَةٍ كُنتُ أَجتَنِيهَا، رواهُ التِّرمذيُّ، وقالَ:
 (هذا حديثٌ لا نعرِفُهُ إِلَّا مِن هَذَا الوَجِهِ)، وفِي «المصابيح» صحَّحهُ (٣).



إلى غرضِهِ بالمطيَّةِ الَّتي يتوصَّلُ بها إلى الحاجةِ، والمقصودُ: أنَّ الإخبارَ بخبر مبناهُ على الشَّكِ والتَّخمينِ دونَ الجزمِ واليقينِ قبيحٌ، بل ينبغي أنْ يكونَ لخبرهِ سندُ ثبوتٍ، ويكونَ على ثقةٍ. وثانيهِمَا: أنَّهُ لا ينبغي للرَّجلِ أنْ ينسبَ الزَّعمَ والكذبَ إلى النّاسِ، ويقولُ: زعمَ فلانٌ، إلّا أنْ يكونَ على يقينٍ من كذبِهِ، ويريدُ أنْ يجنِّبَ عن كذبِهِ النّاسَ ويحذِّرهُم عن ذلك، فيجوزُ بمثلِ هذه المصلحةِ نسبةُ الزَّعمِ والكذبِ إلى أحدٍ، كما يفعلُهُ المحدِّثون وأمثالُهم في الجرحِ والتَّعديلِ، ومناسبةُ هذا الحديثِ بالبابِ لا يخلو عن خفاءٍ، فكأنَّ «زعمُوا» صارَ اسمًا لهذا الجنسِ من الخبر)، قالَهُ في «اللَّمعات».

وقالَ في «المرقاةِ»: (والحاصلُ من الحديثِ: أنَّهُ ينبغي تبديلُ هذه اللَّفظةِ وهذه الإضافةِ، فإمَّا أنْ يحقَّقَ الكلامَ وينسبَهُ إلى قائلِهِ أو يسكتَ، كما قالَ ﷺ: «مَن كانَ يؤمنُ باللهِ واليومِ الآخرِ فليقُل خيرًا أو ليصمُت»، ولعلَّ وجه مناسبةِ إيرادِ هذا الحديثِ للبابِ مجرَّدُ التَّغييرِ للأمرِ المذمومِ أعمَّ من أنْ يكونَ اسمًا أو غيرَه، وكذا الأمرُ في الحديثِ الذي مضى آنفًا)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽١) أَبُو داوُدَ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: في قولِ الرَّجلِ: زعمُوا، ح: (٤٩٧٢)، وهو في «المسندِ» (٢٣٤٠٣)، وحسَّنةُ ابنُ حجر في «هدايةِ الرُّواةِ» (٤/ ٣٦١).

⁽٢) قولُهُ: «كنّانِي»؛ (أي: جعلني مُكنَّى بأبي حمزةً)، كذا في «المرقاةِ». م

 ⁽٣) التّرمذيُّ، أبوابُ المناقبِ، ب: مناقبِ أنسِ بنِ مالكِ ﷺ، ح: (٣٨٣٠)، وهو في «المسنندِ» (١٢٢٨٦)، وصحَّحَةُ
 ابنُ حجر في «هدايةِ الرُّواةِ» (٤/ ٣٦٠).



وقولِ اللهِ ﷺ: ﴿ يَكَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ۞ كَبُرَ مَقَتَّا عِندَاللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ ۞ كَبُرَ مَقَتَّا عِندَاللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ [الصف: ٢ - ٣]، وقولِ اللهِ تعالى: ﴿ وَالشَّعَرَاهُ يَتَيِعُهُمُ الْفَاوُنَ ۞ أَلَمْ ثَرَ أَنَّهُمْ فِ كُلِّ وَادِ يَهِمُونَ ۞ وَأَنْتُمُ مَن قَلُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ ۞ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّلِحَتِ وَذَكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا وَانتَصَرُوا يَهِمِمُونَ ۞ وَانتَصَرُوا مَن النَّاسِ (١٠ مِن النَّاسِ ٤٠٠ مِن النَّاسِ (١٠ مِن النَّاسِ ١٠٠ مِنْ النَّاسِ ٤٠٠ مِن النَّاسِ (١٠ مَنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ مَا لَكُونَ ﴾ [الشعراء: ٢٢٤ -٢٢٧]، وقولِه تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ (١٠ مِنْ النَّاسِ ١٤٠ مَنْ النَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُنْ اللَّهُ اللَ

وفي رواية الإمامِ الزّاهدِ أيضًا: أنّها نزلت في الوليدِ بنِ المغيرةِ، و «يشتري»؛ إمّا بمعنى: الشّراءِ، كما علمتَ، أو بمعنى: الاختيارِ، و «الحديثِ»: إنْ كانَ هو الحديثَ المنكرَ؛ فإضافةُ اللَّهوِ إليه بيانيَّةٌ، وإنْ كانَ أعمَّ منه؛ فالإضافةُ بمعنى «مِن» التَّبعيضيَّةِ، و «يضلَّ»: قُرئَ بالضَّمِّ والفتحِ؛ بمعنى: المضلُّ والضَّالُّ جميعًا، وكذا «يتَّخذَ»: قُرئ منصوبًا عطفًا على «يضلَّ»، ومرفوعًا عطفًا على «يشتري»، وإنّما قُلنَا: إنّه يدلُّ على حرمةِ الغناءِ؛ لأنَّ الله تعالى قد ذمَّ مَن يشتغلُ بلهوِ الحديثِ، وأوعدَهُ بالعذابِ المهينِ، ولهو الحديثِ وإنْ كانَ ظاهرُهُ عامًّا في كلِّ ما يُلهي عمّا يغني؛ كالأحاديثِ التي لا أصلَ لها، والأساطيرِ اللّي لا اعتبارَ لها، والمضاحيكِ، وفضولِ الكلامِ على ما هو رأيُ أكثرِ المفسِّرين، ويوافقُهُ الرَّوايةُ الأولى من النُّزولِ، إلّا أنَّه قد ذكرَ في «الفتاوى الحمادية» وكذا في «العوارف»=

⁽۱) قولُهُ: ﴿ وَمِنَ النّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهُو ٱلْحَدِيثِ ﴾: (فيها مسألةُ حرمةِ التّغنّي، اعلم أنَّ مسائلَ الغناءِ أكبرُ المسائلِ المُختلفِ فيها، وقد تعارضَتِ الآياتُ والأحاديثُ الدّالَّةُ على إباحتِهِ وحرمتِهِ، وكثرَت فيهِ أقاويلُ العلماءِ، وآراءُ الصُّلحاءِ، ونحن نسمِعُكَ أوَّلًا الحججَ المتعارضةَ، ثمَّ نذكرُ ما هو الحقُّ الحقيقُ، فنقولُ: من الآياتِ الدّالَّةِ على حرمتِهِ الآيةُ المذكورةُ، وإنَّها نزلَت في النَّضرِ بنِ الحارثِ؛ اشترى كتبَ الأعاجم، وكانَ يحدِّثُ بها قريشًا، ويقولُ: ون كانَ محمَّدٌ يحدِّثُكُم بحديثِ عادٍ وثمودَ، فأنا أحدِّثُكم بحديثِ رستمَ وأسفنديارَ والأكاسرةِ، وقيلَ: كانَ يشتري الفتياتِ المغنياتِ، ويحملهنَّ على معاشرةِ من أرادَ الإسلامَ، ويقولُ: هذا خيرٌ ممّا يدعوكَ إليهِ محمَّدٌ، هكذا في «الكِشّافِ» و«البيضاويِّ».

وغيره: أنَّ ابنَ عبَّاس وابنَ مسعودٍ ﷺ كانا يحلفانِ باللهِ: إنَّا قد سَمِعْنا عن رسولِ اللهِ ﷺ أنَّ المرادَ بهِ: التَّعْنِّي، ويوافقُهُ الرِّوايةُ الثَّانيةُ من النُّزولِ، فيكونُ دليلًا على حرمتِهِ. ومنها: ما ذكرَ في آخر سورةِ النَّجم، وهي قولُه تعالى: ﴿ وَأَنتُمْ سَيدُونَ ﴾ [النجم: ٦١] فإنَّهُ ذكرَ في «البيضاوي»: أنَّ المرادَبهِ: وأنتم مغنُّونَ، وفي «العوارفِ»: أنَّ عبداللهِ بنَ عبّاس حلفَ أنَّ المرادَ به: التَّغنِّي. ومنها: ما ذُكرَ في سورةِ بني إسرائيلَ هو قولُهُ تعالى: ﴿ وَٱسْتَفْزَرْ مَن ٱسْتَطَعْتَ مِنْهُم بِصَوْتِكَ ﴾ [الإسراء: ٢٤] فإنَّه أيضًا ذكرَ في «الفتاوى الحمادية» و«العوارفِ» أنَّه قالَ مجاهدٌ: إنَّها تدلُّ على حرمة التَّغنِّي؛ وذلك لأنَّ قولَه: ﴿ وَٱسْتَفْرِزُ ﴾: خطابٌ لإبليسَ عليه اللَّعنةُ، ومعناهُ: وحرِّك من استطعتَ من بني آدمَ بصوتِكَ، وهو صوتُ التَّغنِّي والمزامير والدُّفِّ وغير ذلك، فهذه الآياتُ النَّلاثُ دالَّةٌ على حرمتِهِ مطلقًا، والأحاديثُ الصِّحاحُ المعتبرةُ الدالَّةُ على حرمتِهِ أكثرُ من أنْ تُعدَّ وتُحصى، وأكثرُها مذكورٌ في «العوارفِ»، وكتبُ الفتاوي مملوءةٌ من ذلك، منها ما ذكرتُهُ في آخر هذا الباب نقلًا عن «المشكاةِ». ومنها: ما نقلَ أنَّه لـمّا ماتَ ابنُ رسولِ اللهِ ﷺ طاهرٌ؛ بكَت عيناهُ، فقالَ عبدُ الرَّحمنِ بنُ عوفٍ: أليسَ يا رسولَ اللهِ قد نهيتَنا عنِ البكاءِ؟ فقالَ: «إنَّما نهيتُكم عن صوتين فاجرين أحمقين: صوتِ النَّوحةِ وصوتِ الغناءِ»، وقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «كانَ إبليس أوَّلَ من ناحَ وأوَّلَ من تغنَّى»، وقالَ رسولُ الله ﷺ: «التَّغنِّي حرامٌ، والتَّلذُّذُ بها كفرٌ، والجلوسُ عليها فسقٌ ومعصيةٌ»، وقالَ النَّبيُّ ﷺ: «ما من رجل يرفعُ صوتَهُ بالغناءِ إلّا بعثَ اللهُ عليهِ شيطانين: أحدُهما: على هذا المنكب، والآخرُ: على هذا المنكب، ولا يزالانِ يضربانِ بأرجلِهما حتَّى يكونَ هو الَّذي يسكتُ»، وهذه الحججُ كلُّها دالَّةٌ على حرمتِهِ مطلقًا، ومن الحجج الدَّالَّةِ على إباحتِهِ ما ذُكرَ في «العوارفِ»: فمِنَ الآياتِ قولُهُ تعالى: ﴿ وَإِذَا سَمِعُواْ مَا أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ رَّئَ ٱغْيُنَهُمَّ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَقُواْ مِنَ ٱلْحَقِّ ﴾ [المائدة: ٨٣]، وقولُه تعالى: ﴿فَبَشِّرْعِبَادِ ۞ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَــتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥۗۗ﴾ [الزمرِ: ١٧، ١٧]، وقولُه تعالى: ﴿ نَقْشَعِرُ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُ هُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾[الزمرِ: ٢٣] فإنَّ هذه الآياتِ دالَّةٌ على استماع القولِ والبكاءِ فيه واقشعرارِ الجلدِ منه، ولا يخفي ضعفُهُ.

قالَ صاحبُ «العوارفِ»: وهذه جملةٌ لا تُنكرُ، ولا اختلافَ فيها، وإنّما الاختلافُ في سماعِ الأشعارِ بالألحانِ، وقد كثرَتِ الأقوالُ في ذلك وتباينتِ الأحوالُ. ومن الأحاديثِ ما قالَ: أخبرَنا الشّيخُ الطّاهرُ بنُ أبي الفضلِ عن أبيهِ الحافظِ المقدسيِّ قالَ: أخبرَنا أبو بكرِ القاسمُ الحسنُ بنُ محمّدِ الخولانيُّ قالَ: حدَّثنا أبو محمّدٍ عبدُاللهِ بنُ يوسُفَ قالَ: حدَّثنا أبو بكرِ بنُ وثّابٍ قالَ: حدَّثنا عمرُ بنُ الخطّابِ قالَ: حدَّثنا الأوزاعيُّ عنِ الزَّهريِّ عن عروة عن عائشة اللهُ أبا بكرِ دخلَ عليها، وعندها جاريتانِ تغنيانِ وتضربانِ بدقين، ورسولُ الله ﷺ مسجّى بثوبِهِ، فانتهرَهما أبو بكرٍ فكشفَ رسولُ الله ﷺ مسجّى بثوبِه، فانتهرَهما أبو بكرٍ فكشفَ رسولُ الله ﷺ من وجههِ، وقالَ: «دعُهما يا أبا بكر، فإنّها أيامُ عيد».

وفيه أيضًا: وروَت عائشة على قالَت: كانَ عندي جارية تغني، فدخلَ رسولُ الله على على حالِها، ثمّ دخلَ عمرُ ففرّت، فضحكَ رسولُ الله على فقرّت، فضحكَ رسولُ الله على فقالَ: لا أبرحُ حتّى أسمعَ ما سمعَ رسولُ الله على فأمرَ ها رسولُ الله على فأسمعتهُ. وفيه أيضًا قالت عائشةُ على: رأيتُ رسولَ الله على سترَني بردائِه وأنا أنظرُ إلى الحبشةِ يلعبونَ في المسجدِ حتّى أكونَ أنا أسامُ. وفيه أيضًا قالَ: أخبرنا أبو زرعة طاهرٌ عن والده أبي فضل الحافظِ المقدسيّ، قالَ: أخبرنا أبو منصورِ محمّدُ بنُ عبدِ الملكِ الظّفريّ السَّرخسيّ، قالَ: أخبرنا أبو على فضلُ بنُ منصورِ بنِ نصرِ الكاغذيّ السَّمر قنديّ إجازة، قالَ: حدَّثنا الهيثمُ عن كليبٍ، قالَ: حدَّثنا أبو بكرٍ عمّارُ بنُ إسحاقَ قالَ: قد حدَّثنا سعدُ بنُ عامرٍ عن شعبةَ عن عبدِ العزيز بنِ صهيبٍ عن أنسِ على قالَ: كنّا عند رسولِ الله على إذ نزلَ جبريلُ عليهِ السَّلامُ، فقالَ: يا رسولَ الله، إنَّ فقراءَ أمّتكِ يدخلونَ الجنَّة قبلَ الاغنياءِ بنصفِ يومٍ، وهو خمسُمئةٍ، ففرحَ رسولُ الله على فقالَ: «أفيكُم من ينشدُنا؟» قالَ بدويٌّ: نعم، أنا يا رسولَ الله، قالَ: هاتِ، فأنشَدَ البدويُّ شعرًا:

فتواجد رسولُ الله على وتواجد الأصحابُ معه حتّى سقط رداؤه عن منكبيه، فلمّا فرغوا أوى كلَّ واحدٍ منهم مكانه ، قالَ معاوية بن أبي سفيان: ما أحسن لعبكم يا رسولَ الله الفائد: "يا معاوية ، ليسَ بكريم من لم يهتزَّ عندَ سماع ذكرِ الحبيب، ثمّ قسم رداء أوسولُ الله على من حاضرَهم بأربعِمة قطعة ، وهذا الحديثُ أوردناه مسندًا كما سمعناه ووجدناه ، وقد تكلَّم في صحّتِه أصحابُ الحديث، وما وجدنا شيئًا يُقِلَ عن رسولِ الله على يُشاكلُ وجدَ أهلِ الزَّمانِ وسماعهم واجتماعهم إلّا هذا، وما أحسن حجَّة الصُّوفية وأهل الزَّمانِ في سماعهم وتمنيقهم الخرق وقسمتِها إنْ لو صحّ ، والله أعلمُ بذلك، وتخالجَ سرًى أنّه غيرُ صحيح ، ولم أجد فيه ذوق اجتماع النّبيّ على معارة أصحابِه ، وكانوا يعتمدونَه على ما بلغنا في هذا الحديث، ويأبي القلبُ قبولَه ، والله أعلمُ وأحكمُ بذلك ، هذه عبارة «العوارف» بعينها، فهذه الحججُ كلُّها دالَّةٌ على إباحتِه ، إذ أدنى منازلِ فعلِ الرّسولِ على وقولِه أنْ يكونَ مباحًا، فتعارضَتِ الأخبارُ الدّالَّة على إباحتِه وحرمتِه ظاهرًا ، والتّاريخُ مجهولٌ ، وإذا نظرتَ إلى ضابطتَي الأصولِ ؛ يوجبُ حرمتُه ، أحدُهما: أنَّه إذا تعارضَ المبيحُ والمحرَّمُ كان العملُ بالمحرَّمِ أولى، ثانيهما: أنَّه إذا وقعَ التّعارضُ بين وجبُ المصيرُ إلى قولِ الصَّحابةِ والله الصَحابةِ دالٌ على حرمتِه مطلقًا، حيثُ قالَ عثمانُ ها: السُّتينِ وجبَ المصيرُ إلى قولِ الصَّحابةِ فيهُ ، وهاهنا قولُ الصَّحابةِ دالٌ على حرمتِه مطلقًا، حيثُ قالَ عثمانُ ها: ما تغنَّيتُ ولا تمنَيتُ ولا مسستُ ذكري بيميني منذ بايعتُ رسولَ الله عَيْنُ ، وقالَ عبدُاللهُ بنُ مسعودٍ هه: الغناءُ ينبتُ والتمنيّ ولا تمنيّتُ ولا مسستُ ذكري بيميني منذ بايعتُ رسولَ الله عَيْنَ ، وقالَ عبدُاللهُ بنُ مسعودٍ هه: الغناءُ ينبتُ والله عبد المحرّم وقالَ عبدُاللهُ بنُ مسعودٍ هه: الغناءُ ينبتُ والله تعنيتُ وقالَ عبدُاللهُ بنُ مسعودٍ هه: الغناءُ ينبتُ والمنتسَّدُ والمنسَّدُ والمنسَ

النَّفاقَ في القلبِ، ورُويَ أنَّ ابنَ عمرَ مرَّ على قومٍ محرمينَ، وفيهم رجلٌ يتغنَّى، فقال: ألا لا سمعَ اللهُ لكم، ثمَّ ألا لا سمعَ اللهُ لكم.

والتّابعونَ وتبعُهم كانوا أيضًا قائلينَ بحرمته، كما قالَ بعضُهم: إيّاكم والغناء، فإنّهُ يزيدُ الشّهوةَ ويهدمُ المروءة، وإنّهُ ينوبُ عن الخمرِ ويفعلُ السُّكرَ، وقالَ فضيلُ بنُ العياضِ: الغناءُ رقيةُ الرِّناءِ، وعن الظّمَّاالِيْ: الغناءُ مفسدةٌ للقلبِ ومسخطةٌ للرَّبِّ، والأئمةُ الأربعةُ الكرامُ كانوا أيضًا ممَّن ينكرونَه، وهكذا ذكرَ في «العوارفِ»؛ حيثُ قالَ: وقد نقلَ عن الشّافعيُ أنّه قالَ في كتابِ القضاءِ: الغناءُ لهوٌ مكروهٌ يشبهُ الباطلَ، وقالَ: من استكثرَ منهُ فهو سفية تُردُّ شهادتُهُ، وعندَ مالكِ: إذا اشترى جارية فوجدَها مغنيةً؛ فله أنْ يردَّها بالعيبِ، وهكذا مذهبُ الإمامِ الأعظمِ أبي حنيفة: أنّ سماعَ الغناءَ من الذُّنوبِ، وما أباحَهُ إلّا نفرٌ قليلٌ من الفقهاءِ، ومَن أباحَهُ من الفقهاءِ أيضًا لم يرَ إعلانَهُ في المساجدِ والبقاع الشَّريفةِ، هذا كلامُهُ.

وأيضًا قد اشتهرَ أنَّ أبا حنيفة رحمةُ اللهِ عليه دُعيَ يومًا إلى الوليمةِ فوجدَ ثمَّة لعبًا وغناءً، وكانَ غيرَ مقتدًى حينئذٍ، فصبرَ عليه، ولمّا سئلَ عنها بعدَ ذلك؛ قالَ: ابتليتُ بهذا مرَّة فصبرتُ، فقولُهُ: ابتليتُ: دالٌ على حرمتِهِ مطلقًا؛ لأنَّ الابتلاءَ إنّما يكونُ بالمحرَّم، وهكذا اتَّفقَ على حرمتِهِ مطلقًا كثيرٌ من المجتهدينَ، حتَّى بلغَ أعدادُهم إلى خمسٍ أو اثنينِ وسبعينَ مجتهدًا، أجمعَت أقوالُهم كلُّها في رسالةٍ، فمن أرادَ الاطلاعَ عليها فليرجِع إليها، علماءُ الشَّريعةِ الغرّاءِ أكثرُهم كانوا متَّفقينَ على مطلقِ الحرمةِ، ثمَّ فرَّقَ فريقٌ بوجهِ تطبيقٍ، فذكرَ شيخُ الشُّيوخِ في «العوارفِ»: فأمّا الدُّفُّ والشّانةُ وإنْ كانَ في مذهبِ الشّافعيِّ فيها فسحةٌ؛ فالأولى تركُها، وأمّا غيرُ ذلك؛ فإنْ كانَ من القصائدِ في ذكرِ الحباداتِ والتَّرغيبِ في الخيراتِ؛ فلا سبيلَ الجبّارِ وذِكرِ العباداتِ والتَّرغيبِ في الخيراتِ؛ فلا سبيلَ الإنكار.

ومن ذلك القبيلِ قصائدُ الغزاةِ والحجّاجِ في وصفِ الغزوِ والحجِّ، ممّا يثيرُ كامنَ العزمِ من الغازي وساكنَ الشَّوقِ من الخجَّاج، وأمّا ما كانَ فيهِ ذكرُ القدودِ والخدودِ ووصفِ النِّساء؛ فلا يليقُ بأهلِ الدَّياناتِ الاجتماعُ لمثلِ ذلك، وأمّا ما كانَ من ذكرِ الهجرِ والوصالِ والقطيعةِ والقربِ ممّا يقرُبُ حملُهُ على أمورِ الحقِّ سبحانَهُ وتعالى من تلوُّنِ أحوالِ المريدينَ ودخولِ الآفاتِ على الطّالبينَ، فمن سَمِعَ ذلك وحدثَ عليه ندمٌ على ما فاتَ، أو تجدَّدَ عندَهُ عزمٌ لما هو آتِ، فكيفَ ينكِرُ سماعَة، هذا كلامُهُ.

وذكرَ آخرونَ وجهًا آخرَ لتطبيقِهِ، فجوَّزَهُ بعضُهم - ومنهم الإمامُ الغزاليُّ - للأهلِ، وفسَّرَ الأهلَ: بمن كانَ قلبُهُ حيًّا ونفسُهُ ميتًا، ولا يكونُ صاحبَ الهواءِ، ولا يصرفُهُ إلى خلافِ الحقِّ، واشترطوا أنْ يكونَ المغنِّي أيضًا أهلًا، =

مَن يَشْتَرِى لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ لِيُضِلُّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْرٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوّاً أُولَيْكَ لَمُمْ عَذَابُ شُهِينٌ ﴾ [لقمان: ٦].

٩٨٦ - عَن أَنَسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَرَرتُ لَيلَةَ أُسرِيَ بِي بقومٍ تُقرَضُ شِفَاهُهُم بِمَقَارِيضَ مِنَ النَّارِ، فَقُلتُ: يَا جِبرِيلُ، مَن هَؤُلَاءِ؟ قَالَ: هَؤُلَاءِ خُطَبَاءُ أُمَّتِكَ الَّذِينَ يَقُولُونَ مَا لَا يَفعَلُونَ»، رواهُ التِّرمذيُّ، وقَالَ: (هَذَا حديثٌ غريبٌ) (١).

ولا تكونَ نيَّتُهُ أخذَ الأجرة، ولا الرِّياء، والشَّمعة، ولا يحضرُ في المجلسِ غيرُ الأهلِ وأمثالِه، وعليه أكثرُ المتأخّرينَ، وبه نأخذُ؛ لأنّنا شاهدنا أنّه نشأ من قوم كانوا عارفينَ بالله ومحبينَ لرسولِ الله، متبعينَ لشرائِعِهِ وأحكامِه، وهم أهلُ كراماتِ ظاهرةٍ وخوارقِ عاداتٍ باهرةٍ، وكانوا معدورين لغلبةِ الحالِ، ويستكثرونَ السَّماعَ للغناء، ويشوِّقُون بها إلى تجلياتِ الحقِّ سبحانه وتعالى، وكانوا يحسبونَ ذلك عبادةً أعظمَ وجهادًا أكبرَ، ولم يحضرهم حينَ السَّماعِ ذمِّي، ولا فاسقٌ، ولا أمردُ، ولا نسوةٌ، ويقيمونَ آدابَهُ كآدابِ سائرِ العباداتِ، فيحلُّ لهم خاصَّةٌ، وأمّا ما رسمَهُ أهلُ زمانِنا من أنّهم يهيئون المجالسَ، ويرتكبونَ فيها بالشُّربِ والفواحشِ، ويجمعونَ الفُسّاقَ والأمارِدَ، ويطلبون المغنِّينَ والطَّوائفَ، ويسمعونَ منهم الغناءَ، ويتلذَّذونَ بها كثيرًا من الهواءِ النفسانيَّةِ والخرافاتِ الشيطانيَّة، ويحمدونَ على المغنِّينَ بإعطاءِ النَّعم العظيم ويشكرونَ عليهم بالإحسانِ العميم، فلا شكَّ أنَّ ذلك ذنبٌ كبيرٌ، واستحلالُه كفرٌ قطعًا ويقينًا؛ لأنَّه عينُ لهوِ الحديثِ في شانِهم بخلافِ أولياءِ الحقّ، فإنَّه لم يبقَ حديثُ لهوِ في واستحلالُه كفرٌ قطعًا ويقينًا؛ لأنَّه عينُ لهو الحديثِ في شانِهم بخلافِ أولياءِ الحقّ، فإنَّه لم يبقَ حديثُ لهو في شانِهم، بل يكونُ ذلك وسيلةً لوفع درجاتِهم ونيل كمالاتِهم.

ولعلَّ في ذكرِه تعالى: ﴿لَهُوَ ٱلْحَدِيثِ ﴾ دونَ التَّغني، وكذا في ذكرِ «مِن» التَّبعيضيَّة و «لامِ» الغاية إشارةٌ إلى هذه التَّفرقة، ولهذا لا ينبغي أنْ يُفتى بجوازِهِ للأهلِ في زمانِنا؛ لأنَّه قد بلغ من فسادِ الرَّمانِ إلى حيثُ يدَّعي كلُّ واحدٍ أنِي أهلُهُ، بل إنَّما نقولُ بجوازِهِ للأهلِ بعدَ أنْ صدرَ من الأجلاءِ العظامِ والأولياءِ الكرامِ لئلَّا يلزمَ منهم ارتكابُ الدُّنوبِ والآثامِ، وتحاشا للهِ من ذلك على أنَّ أكثرَ الأولياءِ أيضًا لم يبتلُوا بذلك ولم يحسِّنوه، وقد صحَّ أنَّ جنيدًا رحمَهُ اللهُ تابَ عن السَّماعِ في زمانِهِ مع تلك المعرفةِ والحالِ، فما بالُ غيرِه، فالأولى هو التَّركُ؛ دفعًا للتُهمةِ والعنادِ، غايةُ ما في البابِ أنَّهُ إذا كانت نيَّتُهُ صالحة وسمعَ حينئذِ أو يغني بنغمةِ دفعًا للوحشة؛ لم يُعاتَب فيما بينَهُ وبينَ اللهِ تعالى، وهذا اللهي جرى منّا إنَّما جرى بقطعِ النَّظرِ عن شائبةِ التَّعصُّبِ والطُّغيانِ، ومن غيرِ إفراطٍ وتفريطٍ، واللهُ أعلمُ) هذا كلَّهُ في «التَّفسيراتِ الأحمديَّة». م

⁽۱) «مسند أحمد» (۱۲۲۱۱)، والبيهقيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ» (۷/ ٣٩)، ح: (٤٦١٣)، وصحَّحَهُ ابنُ حبّانَ (٥٣). 💮 =

٩٨٧ - وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن تَعَلَّمَ صَرفَ الكَلَامِ لِيَسبِي (١) بِهِ قُلُوبَ الرِّجَالِ، أَوِ النَّاسِ، لَم يَقبَلِ اللهُ مِنهُ يَومَ القِيَامَةِ صَرفًا وَلَا عَدلًا»، رواهُ أَبُو داوُدَ (٢).

٩٨٨ ٥ - وَعَن ابنِ مَسعُودٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «هَلَكَ المُتَنَطِّعُونَ (٣)» قَالَهَا ثَلَاثًا، رواهُ مسلمٌ (١).

٩٨٩ - وَعَن أَبِي ثَعلَبَةَ الخُشَنِيِّ ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَحَبَّكُم إِلَيَّ وَأَقرَبَكُم مِنِّي أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَحَبَّكُم إِلَيَّ وَأَقرَبَكُم مِنِّي فِي الآخِرَةِ مَسَاوِيكُم أَخلَاقًا؛ الثَّرْ ثَارُونَ المُتَشَدِّقُونَ (٥) أَخاسِنُكُم أَخلَاقًا؛ الثَّرْ ثَارُونَ المُتَشَدِّقُونَ (٥) المُتَشَدِّقُونَ (١٥). المُتَفَيهِ قُونَ (١٠).

• ٩٩٥ - وَرَوَى التِّرمِذِيُّ (٧) نَحوَهُ عَن جَابِر ، فَهُ وَفِي رِوَايَتِهِ: قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، قَد عَلِمنَا

- (٤) مسلمٌ، ك: العلم، ب: هلكَ المتنطِّعونَ، ح: (٦٧٨٤).
- (٥) قولُهُ: «الثَّرثارونَ»: (همُ الَّذينَ يُكثرونَ الكلامَ تكلفًّا وخروجًا عن الحقِّ، «المتشدِّقونَ»؛ أي: المتوسِّعونَ في الكلامِ من غيرِ احتياطٍ واحترازِ)، كذا في «المرقاةِ». م
 - (٦) «شُعب الإيمانِ» (٧/ ٤٠)، ح: (٢٦١٦)، واللَّفظُ له، وأحمدُ (١٧٧٣٢)، وصحَّحَهُ ابنُ حبّانَ (٤٨٢).
 - (٧) التِّرمذيُّ، أبوابُ البرِّ، ب: ما جاءَ في معالى الأخلاقِ، ح: (٢٠١٨)، وقالَ: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ من هذا الوجهِ).

⁼ قولُهُ: «تُقرضُ»؛ أي: تُقطعُ.

⁽١) قولُهُ: «ليسبي قلوبَ الرَّجالِ»: قالَ في «بذِلِ المجهودِ»: (كتبَ مولانا محمَّدٌ يحيى المرحومُ في «التَّقريرِ»: قولُهُ: «ليسبي بـهِ القلوبَ»: فأمّا لو نوى فيهِ أنْ يؤثرَ كلامُهُ ووعظُهُ في سبيل اللهِ خالصًا؛ فلا ضيرَ). م

⁽٢) أَبُو داوُدَ، ك: الأدبِ، ب: ما جاءَ في المتشدِّقِ في الكلامِ، ح: (٥٠٠٦)، وحسَّنَهُ ابنُ حجرٍ في «هدايةِ الرُّواةِ» (٣٦١/٤). قولُهُ: «ليسبيَ»؛ أي: ليسلبَ ويستميلَ بِهِ، «صرفًا ولا عدلًا»: في النَّهايةِ: (الصَّرفُ: التَّوبةُ أو النّافلةُ، والعدلُ: الفديةُ أو الفريضةُ).

⁽٣) قولُهُ: «هلكَ المتنطِّعونَ»؛ (أي: المتكلِّفونَ في الفصاحةِ، أو المصوِّتونَ من قعرِ حلقومِهم، والمردودُ لكلامِهم في أفواهِهم رعونةً في القولِ)، كذا في «المرقاة». م

الثَّرْثَارُونَ وَالمُتَشَدِّقُونَ، فَمَا المُتَفَيهِقُونَ؟ قَالَ: «المُتَكَبِّرُونَ»(١).

٩٩١ - وَعَن سَعدِ بنِ أَبِي وَقَاصٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿ لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَخرُجَ قَومٌ يَأْكُلُونَ بِأَلسِنَتِهِم كَمَا (٢) يَأْكُلُ البَقَرُ بِأَلسِنَتِهَا »، رواهُ أحمدُ (٣).

١٩٩٧ - وَعَن عَبدِ اللهِ بنِ عَمرِ و اللهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ اللهَ ﷺ يُبغِضُ البَلِيغَ مِنَ الرِّجَالِ، الَّذِي يَتَخَلَّلُ بِلِسَانِهِ تَخَلُّلُ البَاقِرَةِ بِلِسَانِهَا»، رواهُ التِّرمذيُّ وأَبُو دَاوُدَ، وقالَ التِّرمذيُّ: (هَذا حديثٌ غريبٌ)(٤).

٥٩٩٣ - وَعَن عَمرِو بنِ العَاصِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ يَومًا وَقَامَ رَجُلٌ فَأَكثَرَ القَولَ (٥٠)، فَقَالَ عَمرٌو: لَو

⁽١) قولُهُ: "المتكبِّرونَ»؛ (أي: المظهرونَ للكبرياءِ والعظمةِ في أقوالِهم وأفعالِهم، ولا يدخلُ في الذَّمِّ تحسينُ القادرِ للخُطَبِ والمواعظِ إذا لم يكن فيها إفراطٌ وإغرابٌ؛ لأنَّ المقصودَ منها تهييجُ القلوبِ إلى طاعةِ اللهِ تعالى، ولحسنِ اللَّفظِ في هذا أثرٌ ظاهرٌ)، كذا في "المرقاةِ». م

⁽٢) قولُهُ: «يأكلونَ بألسنتِهم»؛ (أي: يجعلونَ ألسنتَهم وسائلَ أكلِهم كالبقرةِ الَّتي لا تستطيعُ أنْ تميِّزَ في رعيها بينَ الرَّطبِ والشَّوكةِ، وبينَ الحلوِ والمرِّ، بل تلفُّ الكلَّ بلسانِها لقًّا، فكذلك هؤلاء الَّذينَ يتَّخذونَ ألسنتَهم ذريعةً إلى مآكلِهم، لا يميِّزونَ بينَ الحقِّ والباطلِ، ولا بينَ الحلالِ والحرامِ، فالمرضيُّ من الكلامِ ما يكونُ قدرَ الحاجةِ، يوافقُ ظاهرُهُ باطنَهُ على منوالِ الشَّريعِة)، ملتقطٌ من «المرقاةِ». م

⁽٣) أحمدُ (١٥٩٧)، واللَّفظُ لَهُ، والبغويُّ في «شرحِ السُّنَّةِ» (٣٦٨/١٢)، وحسَّنَهُ ابنُ حجرٍ في «هدايةِ الرُّواةِ» (٣١٩/٤).

⁽٤) أَبُو داوُدَ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: ما جاءَ في المتشدِّقِ في الكلامِ، ح: (٥٠٠٥)، والتِّرمـذيُّ، أبـوابُ الأدبِ، ب: ما جاءَ في الفصاحةِ والبيانِ، ح: (٣٨٥٣)، وقالَ: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ من هذا الوجهِ).

وقولُهُ: «يبغضُ البليغَ من الرِّجالِ»: قالَ السَّنديُّ في حاشيتِهِ على المسندِ، ط الرِّسالةِ (١١/ ٢٠١): (أي: المبالغُ في الكلامِ وأداءِ الحروفِ، أو المتكلِّمُ بالكلامِ البليغِ بالتَّكلُّفِ، دونَ الطَّبعِ والسَّليقةِ، وقولُهُ: «يتخلَّلُ»؛ أي: يتشدَّق في الكلامِ، ويفخِّمُ لسانَهُ، ويلفُّهُ كما تلفُّ البقرةُ الكلاَ بلسانِها، والمرادُ: يُديُر لسانَه حولَ أسنانِهِ مبالغةً في إظهارِ بلاغتِهِ)، قالَهُ السَّنديُّ. و«الباقرةِ»: هي البقرةُ بلغةِ أهل اليمنِ.

⁽٥) قولُهُ: «فأكثرَ القولَ»؛ (أي: أطالَ الكلامَ؛ إظهارًا للفصاحةِ والبلاغةِ حتَّى حصلَ للسّامعينَ الملالة)، كذا في «المرقاة». م

قَصَدَ فِي قَولِهِ؛ لَكَانَ خَيرًا لَهُ، سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «لَقَد رَأَيتُ، أَو أُمِرتُ، أَن أَتَجَوَّزَ فِي القَولِ، فَإِنَّ الجَوَازَ هُوَ خَيرٌ»، رواهُ أَبُو داوُدَ(۱).

٩٩٤٥ ـ وَعَن أَبِي أُمَامَة هُ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ قَالَ: «الحَيَاءُ وَالعِيُّ (٢) شُعبَتَانِ مِنَ الإِيمَانِ، وَالبَذَاءُ وَالعِيُّ (٢) شُعبَتَانِ مِنَ النِّفَاقِ»، رواهُ التِّرمذيُّ (٣).

• ٩٩٥ - وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَدِمَ رَجُلَانِ مِنَ المَشرِقِ، فَخَطَبَا، فَعَجِبَ النَّاسُ لِبَيَانِهِمَا، فَعَجِبَ النَّاسُ لِبَيَانِهِمَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ مِنَ (٤) البَيَانِ لَسِحرًا ».............

⁽١) أَبُو داوُدَ، كَ: الأدبِ، ب: ما جاءَ في المتشدِّقِ في الكلامِ، ح: (٥٠٠٨)، وحسَّنَهُ ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواقِ» (٤/ ٣٧١). «أتجوَّزُ في القولِ»؛ أي: أسرعُ فيه، أخفِّفُ المؤنةَ عن السّامع.

 ⁽٢) قولُهُ: «العيُّ»: (المرادُ بالعيِّ: ما يكونُ بسببِ التَّأملِ في المقالِ والتَّحرزِ عن الوبالِ لا للخللِ في اللَّسانِ، وبالبيانِ ما
 يكونُ سببُهُ الاجتراءَ وعدمَ المبالاةِ بالطُّغيانِ والتَّحرُّزِ عن الزُّورِ والبهتانِ)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٣) الترِّمذيُّ، أبوابُ البرِّ، ب: ما جاءَ في العيِّ، ح: (٢٠٢٧)، وقالَ: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ)، وهو في «المسندِ» (٢٢٣١٢).

قولُهُ: «والبذاءُ»: هو ضدُّ الحياءِ، وقيلَ: فحشُ الكلامِ، «والبيانُ»؛ أي: فصاحةُ اللّسانِ الزّائدةُ عن مقدارِ حاجةِ الإنسانِ من التّعمُّقِ في النُّطقِ وإظهارِ التّفاصح للتّقدُّم على الأعيانِ.

⁽٤) قولُهُ: "إنَّ من البيانِ لسحرًا": (اختلفَ العلماءُ في تأويلِ الحديثِ المذكورِ، فقالَ قومٌ من أصحابِ مالكِ: إنَّهُ خرجَ على الذَّمُ للبيانِ، ولهذا مالكُ أدخلَهُ في بابِ ما يكرهُ من الكلامِ، وقالوا: إنَّهُ ﷺ شبّة البيانَ بالسِّحرِ، والسِّحرُ مذمومٌ محرَّمٌ قليلُهُ وكثيرُهُ، وذلك لما في البيانِ من التَّفيهقِ وتصويرِ الباطلِ في صورةِ الحقّ، وقد قالَ ﷺ: "أبغضُكم إليّ الشَّر ثارونَ المتفيهقونَ"، ويقالُ: الرَّجلُ يكونُ على الحقِّ فيسحرُ القومَ ببيانِهِ فيذهبُ بالحقِّ، وقالَ آخرونَ: هو كلامٌ خرجَ على مدحِ البيانِ، واستدلُّوا عليه بقولِهِ في الحديثِ: "فعجبَ النّاسُ لبيانِهما" قالوا: والإعجابُ لا يكونُ إلّا بما يحسنُ ويطيبُ سماعُهُ، قالوا: وتشبيهُهُ بالسِّحرِ مدحٌ؛ لأنَّ معنى السِّحرِ الاستمالةُ، وكلُّ مَن استمالَكَ فقد سحرَكَ، وكانَ ﷺ أميرُ النّاسِ بفضلِ البلاغةِ لبلاغتِهِ، فأعجبَهُ ذلك القولَ واستحسَنَهُ؛ فلذلكَ شبَّههُ بالسِّحر، ويقالُ: أحسنُ ما يُقالُ في هذا الحديثِ أنَّه ليس بذمَّ للبيانِ كلّهِ، ولا بمدح له كلّه، ألا ترى أنَّ فيه كلمةُ "من" =

رَوَاهُ البخاريُّ(١).

٩٩٦ - وَعَن صَخرِ بنِ عَبدِاللهِ بنِ بُرَيدَةَ عَن أَبِيهِ عَن جَدِّهِ ﷺ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ مِنَ البَيَانِ سِحرًا، وَإِنَّ مِنَ العِلمِ (٢) جَهلًا، وَإِنَّ مِنَ الشِّعرِ حُكمًا، وَإِنَّ مِنَ القَولِ عِيَالًا (٣)»، رواهُ أَبُو داوُدَ (٤).

٩٩٧ - وَعَن أَبَيِّ بِنِ كَعبٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِنَّ مِنَ الشِّعرِ (⁰⁾ حِكمَةً»، رواهُ البُخاريُّ (¹⁾.

٩٩٨ - وَعَن كَعبِ بنِ مَالِكٍ ﴿ أَنَّهُ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ اللهَ تعالى قَد أَنزَلَ فِي الشِّعرِ مَا أَنزَلَ، فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ: وَعَن كَعبِ بنِ مَالِكٍ ﴿ مَا أَنذَلَ النَّبِيُ ﷺ: ﴿ إِنَّ المُؤمِنَ يُجَاهِدُ بِسَيْفِهِ وَلِسَانِهِ، وَالَّذِي نَفسِي بِيَدِهِ؛ لَكَأَنَّمَا تَرمُونَهُم بِهِ نَضحُ النَّبلِ»،

للتَّبعيض، وقد شكَّ المحدِّثُ أنَّه قالَ: إنَّ مِنَ البيانِ أو إنَّ مِن بعضِ البيانِ، وكيف يُدَمُّ البيانُ كلُّهُ وقد عدُّوهُ نعمةً
 على عبيدِهِ، فقالَ: ﴿ خَلَقَ ٱلإِنسَدِنَ ﴿ عَلَمَهُ ٱلْبَيَانَ ﴾ [الرَّحمن: ٣، ٤])، قالَهُ في «عمدةِ القاري». م

⁽١) البخاريُّ، ك: الطِّبِّ، ب: إنَّ منَ البيانِ سحرًا، ح: (٥٧٦٧).

⁽٢) قولُهُ: "وإنَّ من العلمِ جهلاً"؛ (أي: لكونِهِ علمًا مذمومًا، والجهلُ به خيرٌ منهُ؛ أو لكونِهِ علمًا بما لا يعنيهِ، فيصيرُ جهلًا بما يعنيهِ في النَّهايةِ، قيلَ: هو أَنْ يتعلَّمَ من العلومِ ما لا يُحتاجُ إليهِ، كالنُّجومِ وعلمِ الأوائلِ، ويدعُ ما يَحتاجُ إليهِ في دينهِ من علم القرآنِ والسُّنَّةِ، فالاشتغالُ به يمنعُهُ عن تعلُّم ما هو محتاجٌ إليهِ، فيكونُ جهلًا لهُ، قالَ الأزهريُّ: وقيلَ: هو ألّا يعملَ بعلمِهِ، فيكونُ تركُ العملِ بالعلمِ جهلًا)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٣) قولُهُ: «وإنَّ من القولِ عيالًا»؛ (أي: ثقلًا ووبالًا عليك، أو ثقلًا على سامعِكَ)، كذا في «المرقاقي». م

⁽٤) أَبُو داوُدَ، ك: الأدبِ، ب: ما جاءَ في الشِّعرِ، ح: (١٢٠ ٥)، وحسَّنَهُ ابنُ حجرٍ في «هدايةِ الرُّواةِ» (٤/ ٣٧١).

⁽٥) قولُهُ: «إِنَّ من الشَّعرِ حكمةً»: (فيه «مِن» تبعيضيَّةٌ، قالَ ابنُ بطّالٍ: ما كانَ في الشَّعرِ والرَّجزِ ذكرُ اللهِ تعالى وتعظيمُهُ ووحدانيَّتُهُ وإيثارُ طاعتِهِ والاستسلامِ له فهو حسنٌ يُرغبُ فيهِ، وهو المرادُ في الحديثِ بأنَّهُ حكمةٌ، وما كانَ كذبًا وفُحشًا فهو المذمومُ، وهو المرادُ في الحديثِ: «بأنْ يمتلئ جوفُ رجلٍ قيحًا، خيرٌ له من أنْ يمتلئ شعرًا»)، قالَهُ في «عمدةِ القاري». م

⁽٦) البخاريُّ، ك: الأدب، ب: ما يجوزُ من الشِّعر، ح: (٦١٤٥).

رواهُ فِي «شَرِحِ السُّنَّةِ»^(١).

٩٩٩٥ - وَفِي «الاستِيعَابِ» لابنِ عبدِ البَرِّ عَنهُ: أَنَّه قالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَاذَا تَرَى فِي الشِّعرِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «المُؤمِنُ يُجَاهِدُ بِسَيفِهِ وَلِسَانِهِ»(٢).

• ٢٠٠٠ وَعَن عَائِشَةَ ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «اهجُوا قُرَيشًا(")، فَإِنَّهُ أَشَدُّ عَلَيهَا مِن رَشتِ بِالنَّبلِ»، رواهُ مسلمٌ(١٠).

٦٠٠١ وَعَنِ البَرَاءِ هُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْ يَومَ قُريظةَ لِحَسَّانَ بنِ ثَابِتٍ هُ : «اهجُ المُشرِكِينَ، فَإِنَّ جِبريلَ مَعَكَ»(٥).

٦٠٠٢ ـ وَكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقُولُ لِحَسَّانَ: «أَجِب عَنِّي، اللَّهُمَّ أَيِّدهُ بِرُوحِ القُدُسِ»، متَّفتُّ عليه (١٠).

معن عَائِشَةَ ﴿ قَالَت: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ لِحَسَّانَ: ﴿ إِنَّ رُوحَ القُدُسِ لَا يَزَالُ

(١) أحمدُ، واللَّفظُ لَهُ (٢٧١٧٤)، وصحَّحَهُ ابنُ حبَّانَ (٢٨٧٥).

قولُهُ: «ترمونَهُم بهِ»؛ أي: بالشِّعرِ أو باللِّسانِ، «نضحُ النَّبل»؛ أي: نضحًا مثلَ نضح النَّبل.

(٢) «الاستيعاب» لابنِ عبدِ البرِّ (٣/ ١٣٢٥)، وانظر ما قبلَهُ.

(٣) قولُهُ: «اهجُوا قريشًا»: (قالَ النَّوويُّ: فيه جوازُ هجوِ الكفّارِ وأذاهُم ما لم يكن لهم أمانٌ؛ لأنَّ الله تعالى قد أمرَ بالجهادِ فيهم والإغلاظِ عليهم؛ لأنَّ في الإغلاظِ بيانًا لنقصِهم والانتصارِ منهم لهجائِهم المسلمين، ولا يجوزُ ابتداءً لقولِهِ تعالى: ﴿ وَلَا تَسَبُّوا اللَّهِ عَنِي مَنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدَّوًا بِغَيْرِعِلِّمِ ﴾ [الأنعام: ١٠٨]، كذا في «المرقاةِ». م

- (٤) مسلمٌ، ك: فضائل الصَّحابةِ، ب: فضائل حسّانَ بنِ ثابتٍ ١٩٩٥).
- (٥) البخاريُّ، ك: المغازِي، ب: مرجع النَّبيُّ ﷺ من الأحزابِ، ح: (٤١٢٤)، ومسلمٌ، ك: فضائلِ الصَّحابةِ، ب: فضائلِ حسّانَ بن ثابتٍ، ح: (٦٣٨٧).
- (٦) البخاريُّ عن أبي هريرة، واللَّفظُ له، ك: بدءِ الخلقِ، ب: ذكرِ الملائكةِ، ح: (٣٢١٢)، ومسلمٌ، ك: فضائلِ الصَّحابةِ، ب: فضائل حسّانَ بنِ ثابتٍ، ح: (٣٨٤).

يُؤَيِّدُكَ مَا نَافَحتَ عَن اللهِ ورَسُولِهِ»، وقَالَت: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «هَجَاهُم حَسَّانُ فَشَفَى واشتَفَى»، رواهُ مُسلمٌ(١).

٦٠٠٤ ـ وَعَنهَا ﴿ قَالَت: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَضَعُ (٢) لِحَسَّانَ مِنبَرًا فِي المَسجِدِ يَقُومُ عَلَيهِ قَائِمًا يُفَاخِرُ عَن رَسُولِ اللهِ ﷺ وَقَالَت: يُنَافِحُ ـ وَيَقُولُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِنَّ اللهُ يُؤَيِّدُ حَسَّانَ بِرُوحِ القُدُسِ مَا يُفَاخِرُ، أَو يُنَافِحُ عَن رَسُولِ اللهِ ﷺ، رواهُ البخاريُّ (٣).

معيد الخُدرِيِّ ﴿ قَالَ: بَينَا نَحنُ نَسِيرُ مَعَ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ بِالعَرجِ، إِذْ عَرَضَ شَاعِرٌ يُنشِدُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ : «خُذُوا الشَّيطَانَ، أَو أَمسِكُوا الشَّيطَانَ، لَأَن (٤) يَمتَلِئَ جَوفُ رَجُلِ شَاعِرٌ يُنشِدُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلِيْ : «خُذُوا الشَّيطَانَ، أَو أَمسِكُوا الشَّيطَانَ، لَأَن (٤) يَمتَلِئَ جَوفُ رَجُلِ

- (Y) قولُهُ: «يضعُ لحسانَ منبرًا في المسجدِ»: وقالَ في «ردَّ المحتارِ» قبيلَ بابِ الوترِ والنَّوافلِ: (وقد أخرجَ الإمامُ الطَّحاويُّ في «شرحِ معاني الآثارِ»: أنَّه ﷺ نهى أنْ تُنشدَ الأشعارُ في المسجدِ، وأنْ تُباعَ فيه السَّلعُ، وأنْ يُتحلَّقَ فيه قبل الطَّحاويُّ في «شرحِ معاني الآثارِ»: أنَّه ﷺ وضعَ لحسّانَ منبرًا ينشدُ عليهِ الشَّعرَ بحملِ الأوَّلِ على ماكانت قبل الصَّلاةِ، ثمَّ وفَّق بينهُ وبينَ ما وردَ: أنَّه ﷺ وضعَ لحسّانَ منبرًا ينشدُ عليهِ الشَّعرَ بحملِ الأوَّلِ على ماكانت قبيشُ تهجوه به ونحوهُ ممّا فيه ضررٌ، وعلى ما يغلبُ على المسجدِ حتَّى يكونَ أكثرُ من فيه متشاغلًا به، قالَ: وكذلك النَّهي عن البيعِ فيه هو الَّذي يغلبُ عليه حتَّى يكونَ كالسُّوقِ؛ لأنَّهُ ﷺ لم ينهَ عليًّا عن خصفِ النَّعلِ فيه مع أنَّهُ لو اجتمعَ النَّاسُ لخصفِ النِّعالِ فيه؛ كرِهَ، فكذلك البيعُ وإنشادُ الشَّعرِ والتَّحلُّقُ قبلَ الصَّلاةِ، فما غلبَ عليه كرِهَ، وما لا فلا). م
- (٣) التِّر مذيُّ، واللَّفظُ لهُ، أبوابُ الأدبِ، ب: ما جاءَ في إنشاءِ الشَّعرِ، ح: (٢٨٤٦)، وأَبُو داوُدَ، ك: الأدبِ، ب: ما جاءَ في الشَّعرِ، ح: (٥٠١٥)، وقالَ الترمذي: (حديثٌ حسنٌ غريبٌ صحيحٌ)، وانظر ما سلف، وعزاه المزَّيُّ في «تحفةِ الأشرافِ» (١٢/ ١٠): إلى خت يعني البخاري في التاريخ ولم أجدهُ فيهِ كما نبَّة الحافظُ.
- (٤) قولُهُ: «لأَنْ يَمْتَلِئَ جَوْفُ رَجُلٍ قَيْحًا خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمْتَلِئَ شِعْرًا»: قالَ فِي «ردَّ المحتارِ» في صدرِ الكتابِ قبلَ رسمِ المفتي: (اعلم: أنَّ المكروهَ من الشَّعرِ ما داومَ عليه وجعلَهُ صناعةً له، حتَّى غلبَ عليه وأشغلَهُ عن ذكرِ اللهِ تعالى=

⁽١) مسلم، ك: فضائل الصَّحابةِ، ب: فضائلِ حسّانَ بنِ ثابتٍ، ح: (٦٣٩٥).

⁽قالَ السّنديُّ: المنافحةُ: المدافعةُ والمضاربةُ، وكانَ يؤيِّدُهُ روحُ القدسِ؛ لئلّا يفحشَ في الكلامِ، كذا قيلَ)، «مسندُ أحمدَ» ط الرَّسالةِ (٤٠/٤٠).

قَيحًا خَيرٌ لَهُ مِن أَن يَمتَلِئَ شِعرًا»، رواهُ مُسلمٌ(١).

٦٠٠٦ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَأَن يَمتَلِئَ جَوفُ رَجُلٍ قَيحًا يَرِيهِ خَيرٌ مِن أَن يَمتَلِئَ شِعرًا»، متَّفقٌ عليهِ(٢).

٦٠٠٧ ـ وَعَن عَائِشَةَ ﷺ قَالَت: ذُكِرَ عَندَ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ الشِّعرُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهُ: «هُو كَلامٌ(٣) فَحَسَنُهُ حَسَنٌ وقَبِيحُهُ قَبِيحٌ»،

وعن العلوم الشَّرعيَّةِ، وبه فسَّر الحديثُ المتَّفقُ عليهِ؛ وهو قولُهُ ﷺ: «لأنْ يمتلئ جوفُ أحدِكم قيحًا خيرٌ منْ أنْ يمتلئ شعرًا»، فاليسيرُ من ذلك لا بأس به إذا قُصدَ به إظهارُ النُّكاتِ واللَّطافاتِ والتَّشابيهِ الفائقةِ والمعانِي الرَّائقةِ، وإنْ كانَ في وصفِ الخدودِ والقدودِ، فإنَّ علماءَ البديعِ قد استشهدُوا من ذلك بأشعارِ المولَّدين وغيرِهم لهذا القصدِ، وقد ذكرَ المحقِّقُ ابنُ الهمامِ في شهاداتِ «فتحِ القديرِ»: أنَّ المحرَّمَ منه ما كانَ في اللَّفظِ ما لا يحلُّ؛ كصفةِ الذُّكورِ، والمرأةِ المعيَّنةِ الحيَّةِ، ووصفِ الخمرِ المهبِّعِ إليها، والحاناتِ، والهجاءِ لمسلمٍ أو ذمِّيٍّ إذا أراد المتكلِّمُ هجاءًهُ، لا إذا أرادَ إنشادَ الشَّعرِ للاستشهادِ بهِ أو ليعلمَ فصاحتهُ وبلاغتهُ.

وأمّا الزَّهرياتُ المجرَّدةُ عن ذلك المتضمَّنةُ وصفَ الرَّياحينِ والأزهارِ والمياهِ؛ فلا وجهَ لمنعِهِ، نعم إذا قيلَ على الملاهي؛ امتنعَ وإنْ كانَ مواعظَ وحكمًا، اه. وفي «الذَّخيرةِ» عن «النَّوازِكِ»: قراءةُ شعرِ الأدبِ إذا كانَ فيه ذكرُ الفسقِ والخمرِ والغلامِ؛ يُكرَهُ، والاعتمادُ في الغلامِ على ما ذَكرنَا في المرأةِ؛ أي: من أنَّها إنْ كانت معيَّنةٌ حيَّةً؛ يكرَهُ، وإنْ كانَت معيَّنةٌ حيَّةً؛ يكرَهُ،

- (١) مسلمٌ، ك: الشِّعرِ، ب: في إنشادِ الشِّعرِ، ح: (٥٨٩٥).
- قال السِّنديُّ: (قولُهُ: «بالعَرجِ»: هو بفتحِ عينٍ مهملةٍ، وسكونِ راءٍ: قريةٌ جامعةٌ من عملِ الفرعِ على نحوِ ثمانيةٍ وسبعين ميلًا من المدينةِ).
- (٢) البخاريُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: ما يُكرَهُ أَنْ يكونَ الغالبُ على الإنسانِ الشَّعرَ، ح: (٦١٥٥)، ومسلمٌ، ك: الشَّعرِ، ب: في إنشادِ الشَّعرِ، ح: (٥٨٩٣).
 - «يريهِ»: من الوري؛ وهو الدَّاءُ؛ أي: يأكلُ الدَّاءُ قلبَهُ.
- (٣) قولُهُ: «هُو كَلاَمٌ فَحَسَنُهُ حَسَنٌ وقَبِيحُهُ قَبِيحٌ»، وقالَ في «ردِّ المحتارِ» (١/ ٦٦٠) قبيلَ بابِ الوترِ والنَّوافلِ: (قالَ في=



رَواهُ الدَّارَقطنيُّ (١).

٦٠٠٨ ـ وَرَوَى الشَّافعيُّ عَن عُروَةَ مُرسَلًا^(٢).

٩ - ٢٠٠٩ - وَعَن عَمرِ و بنِ الشَّرِيدِ عَن أَبِيهِ هَا قَالَ: رَدِفتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَومًا، فَقَالَ: «هَل مَعَكَ مِن شِعرِ أُمَيَّةَ بنِ أَبِي الصَّلتِ شَيءٌ؟» قُلتُ: نَعَم، قَالَ: «هِيه»، فَأَنشَدتُهُ بَيتًا (٣)، فَقَالَ: «هِيه»، ثُمَّ أَنشَدتُهُ بَيتًا، فَقَالَ: «هِيه»، حَتَّى أَنشَدتُهُ مِئةَ بَيتٍ، رواهُ مُسلِمٌ (١).

٢٠١٠ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَة ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَصدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا الشَّاعِرُ كَلِمَةُ لَبِيدٍ»:
 [أَلاَ كُلُّ شَيءٍ مَا خَلاَ اللهَ بَاطِلُ]، متَّفقٌ عليهِ (٥٠).

٢٠١١ ـ وَعَن جُندَبٍ عَلَيْهُ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهُ كَانَ فِي بَعضِ المَشَاهِدِ وَقَد دَمِيت إِصبَعُهُ، فَقَالَ:

- (٣) قولُهُ: «فأنشدتُهُ بيتًا»: (فيه استحبابُ إنشادِ الشِّعرِ المحمودِ المشتملِ على الحكمةِ)، قالَهُ في «المرقاةِ». م
 - (٤) مسلمٌ، ك: الشُّعرِ، ب: في إنشادِ الشُّعرِ، ح: (٥٨٨٥).
- (٥) البخاريُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: ما يجوزُ من الشِّعرِ، ح: (٦١٤٧)، ومسلمٌ، ك: الشِّعرِ، ب: في إنشادِ الشِّعرِ، ح: (٥٨٨٩).

^{= «}الضّياءِ المعنويِّ»: العشرون - أي: من آفاتِ اللّسانِ ـ الشّعرُ، سُئلَ عنه ﷺ فقالَ: «كلامٌ حسنُهُ حَسنٌ وقبيحُهُ قبيحٌ»؛ ومعناهُ: أنَّ الشّعرَ كالنَّثرِ يحمدُ حينَ يحمدُ، ويذمُّ حين يذمُّ، ولا بأسَ باستماعِ نشيدِ الأعرابِ؛ وهو إنشادُ الشّعرِ من غيرِ لحنٍ، ويحرمُ هجوُ مسلم ولو بما فيه، قالَ ﷺ «لأنْ يمتليَّ جوفُ أحدِكُم قيحًا خيرٌ له من أنْ يمتليَ شعرًا»، فما كانَ منهُ في الوعظِ والحكم وذكرِ نعم اللهِ تعالى وصفةِ المتَّقينَ؛ فهو حسنٌ، وما كانَ من ذكرِ الأطلالِ والأزمانِ والأمم؛ فمباحٌ، وما كانَ من هجوٍ وسخفٍ؛ فحرامٌ، وما كانَ من وصفِ الخدودِ والقدودِ والشّعورِ؛ فمكروه، كذا فصَّلَهُ أبو اللّيثِ السَّمرقنديُّ، ومن كثرَ إنشادُهِ وإنشاؤُهُ حينَ تنزلُ به مهمّاتُهُ ويجعلُهُ مكسبةً له تنقصُ مروءَتَهُ وتردُّ شهادتُهُ). م

⁽١) الدّارقطنيُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الوكالةِ، ب: خبر الواحدِ يوجبُ العملَ، ح: (٣٠٦)، وأبو يعلى في «مسندِه» عن عائشة ، ح: (٤٧٦٠)، وقالَ النَّوويُّ في «الأذكارِ» ط: ابنِ حزمِ (ص: ٩٤٥): (إسنادُهُ حسنٌ).

⁽٢) «مسند الشّافعيّ» ترتيبُ السّنديُّ، ح: (٦٧١).

هَــل (١) أَنــتِ إِلَّا إِصــبَعٌ دَمِيــتِ وَفِــي سَــبِيلِ الله مَــا لَقِيــتِ مَتَّفَقٌ عليه (٢).

٦٠١٢ ـ وَعَنِ البَرَاءِ هُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَنقُلُ التَّرَابَ يَومَ الخَندَقِ، حَتَّى اغبَرَّ بَطنُهُ، يَقُولُ (٣):

"وَاللهِ لَــولاَ اللهُ مَــا اهتَــدَينَا وَلاَ تَصَــدَّقنَا وَلاَ صَــلَينَا فَكَ اللهُ مَــا اهتَــدَينَا وَلاَ تَصَــدَامَ إِن لاَقينَــا فَــا أَنزِلَن سَــكِينَةٌ عَلَينَــا وَثَبِّــتِ الأَقــدَامَ إِن لاَقينَــا إِذَا أَرَادُوا فِتنَـــةٌ أَبِينَــا»

وَرَفَعَ بِهَا صَوتَهُ: «أَبَينَا أَبِينَا»، متَّفقٌ عليهِ(١٠).

التُّرَابَ عَلَى مُتُونِهِم، وَيَقُولُونَ: جَعَلَ المُهَاجِرُونَ وَالأَنصَارُ يَحفِرُونَ الخَندَقَ حَولَ المَدِينَةِ، وَيَنقُلُونَ التُّرَابَ عَلَى مُتُونِهِم، وَيَقُولُونَ:

نَحِنُ الَّــذِينَ بَــايَعُوا مُحَمَّــدا عَلَــى الجِهَادِ مَــا بَقِينَا أَبَــدًا

⁽١) قولُهُ: «فقالَ: هل أنتَ إلّا إصبعٌ دَميَت»؛ (أي: قالَ النَّبِيُ ﷺ اتَّفاقًا على مقتضى الطَّبعِ السَّليمِ السَّليمِ من غيرِ قصدٍ إلى وزنِهِ كما يقعُ لكثيرٍ من النَّاسِ، والشِّعرُ كلامٌ مقفًّى موزونٌ قصدًا، ليخرجَ ما وقعَ في القرآنِ أو كلامِ النَّبوَّقِ)، التقطتُهُ من «المرقاةِ». م

⁽٢) البخاريُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الجهادِ، ب: من ينكبُ أو يُطعنُ، ح: (٢٨٠٢)، ومسلمٌ، ك: الجهادِ، ب: ما لقي النَّبيُّ ﷺ من أذّى، ح: (٤٦٥٤).

 ⁽٣) قولُهُ: «واللهِ لولاً اللهُ ما اهتدينا»: (قالَ الكرمانيُّ: إنَّها من أراجيزِ ابنِ رواحةً، كانَ يقولُها ﷺ في حفرِ الخندقِ)، قالَـهُ
 في «عمدةِ القاري». م

⁽٤) البخاريُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: المغازي، ب: غزوةِ الخندقِ، ح: (١٠٤)، ومسلمٌ، ك: الجهادِ، ب: غزوةِ الأحزابِ، ح: (٤٦٧٠).

وَالنَّبِيُّ ﷺ يُجِيبُهُم وَيَقُولُ:

"اللَّهُ مَّ إِنَّ الخَيرَ خَيرُ الآخِرَةُ فَاغْفِر لِلأَنصَارِ وَالمُهَاجِرَةُ» مَتَّفَقٌ عليهِ(١).

٢٠١٤ ـ وَعَنهُ هُ قَالَ: كَانَ لِلنَّبِيِّ عَلَيْهُ حَادٍ يُقَالُ لَهُ: أَنجَشَهُ، وَكَانَ حَسَنَ الصَّوتِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ: «رُويدَكَ يَا أَنجَشَهُ، لاَ تَكسِرِ القَوَارِيرَ». (٢) قَالَ قَتَادَةُ: (يَعنِي: ضَعَفَةَ النِّسَاءِ)، متَّفقٌ عليهِ(٣).

٥٠١٥ ـ وَعَن جَابِرِ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الغِنَاءُ (٤) يُنبِتُ النَّفَاقَ فِي القَلبِ، كَمَا يُنبِتُ

⁽١) البخاريُّ، ك: الجهادِ، ب: التَّحريضِ على القتالِ، ح: (٢٨٣٤)، ومسلمٌ، واللَّفظُ له، ك: الجهادِ والسَّيرِ، ب: غزوةِ الأحزابِ وهي الخندقُ، ح: (٢٧٣٤).

⁽٢) قولُهُ: «لا تكسرِ القوارير»: (وهي الزُّجاجةُ، كنَّى بها عن النِّساءِ؛ لما فيهنَّ من الرِّقَّةِ واللَّطافةِ وضعفِ البُنيةِ، أمرَهُ أَنْ يغضَّ من صوتِهِ الحسنِ؛ خشيةَ أَنْ يقعَ من قلوبهنَّ موقعًا؛ لضعفِ عزائمهنَّ، وسرعةُ تأثُّرِهنَّ، كسرعةِ الكسرِ إلى القوارير)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٣) البخاريُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: المعاريض مندوحة، ح: (٦٢١١)، ومسلمٌ، ك: الفضائلِ، ب: رحمتِهِ ﷺ للنِّساء، ح: (٦٠٣٦).

⁽٤) قولُهُ: «الغناءُ ينبتُ النّفاقَ في القلبِ»: قالَ في «الدُّرُ المختارِ» في كتابِ الحظرِ والإباحةِ: (و في «السَّراجِ»: أنَّ الملاهي كلّها حرامٌ، ويدخلُ عليهم بلا إذنهم لإنكارِ المنكرِ، قالَ ابنُ مسعودٍ: صوتُ اللَّهوِ والغناءِ ينبتُ النّفاقَ في القلبِ كما ينبتُ الماءُ النباتَ. قلتُ: و في «البزازيَّة»: استماعُ صوتِ الملاهي كضربِ قصبِ ونحوهِ حرامٌ، لقولِهِ عليهِ: «استماعُ الملاهي معصيةٌ، والجلوسُ عليها فسقٌ، والتللُّذُ بها كفرٌ»؛ أي: بالنّعمةِ، فصرفُ الجوارحِ إلى غيرِ ما خلقَ لأجلِهِ كفرٌ بالنّعمةِ لا شكرٌ، فالواجبُ كلُّ الواجبِ أنْ يجتنبَ كيلا يسمعَ، لما رُويَ أنَّه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: أدخلَ إصبعَهُ في أذُنِهِ عندَ سماعِهِ، وأشعارُ العربِ لو فيها ذكرُ الفسقِ تكرهُ، اه. أو لتغليظِ الذَّنبِ عطفٌ على قولِهِ: أي: بالنَّعمةِ؛ الاستحلالِ، كما في «النّهاية»)، وقالَ في «ردِّ المحتارِ»: (قولُهُ: أو لتغليظِ الذَّنبِ عطفٌ على قولِهِ: أي: بالنَّعمةِ؛ يعني: إنَّما أطلقَ عليه لفظُ الكفرِ تغليظًا، وما نُقِلَ أنَّه علي سمعَ الشَّعرَ لم يدلَّ على إباحةِ الغناءِ، ويجوزُ حملُهُ على الشّعرِ المباحِ المشتملِ على الحكمةِ والوعظِ، وحديثُ: تواجدِهِ على الميصعّ)، وقد مرَّ الكلامَ في التَّغني في صدرِ هذا الباب مستوفّى، نقلًا عن «التَّفسيراتِ الأحمديَّةِ» فليطالعُ فإنَّه نفيسٌ في بابهِ. م

المَاءُ الزَّرِعَ»، رَواهُ البَيهقيُّ في «شُعبِ الإيمانِ»(١).

الطَّرِيقِ، وَقَالَ لِي: يَا نَافِعُ هَلْ تَسْمَعُ شَيْئًا؟ قَالَ: فَقُلْتُ: لَا، قَالَ: فَوَضَعَ إِصْبَعَيْهِ عَلَى أُذُنَيْهِ، وَنَأَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَقَالَ لِي: يَا نَافِعُ هَلْ تَسْمَعُ شَيْئًا؟ قَالَ: فَقُلْتُ: لَا، قَالَ: فَرَفَعَ إِصْبَعَيْهِ مِنْ أُذُنَيْهِ، وَقَالَ: كُنْتُ مَعَ الطَّرِيقِ، وَقَالَ لِي: يَا نَافِعُ هَلْ تَسْمَعُ شَيْئًا؟ قَالَ: فَقُلْتُ: لَا، قَالَ: فَرَفَعَ إِصْبَعَيْهِ مِنْ أُذُنَيْهِ، وَقَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ فَسَمِعَ مِثْلَ هَذَا، فَصَنَعَ مِثْلَ هَذَا، رواهُ أحمدُ وأَبُو داؤدَ (٢٠).



⁽۱) البيهة في «شُعبِ الإيمانِ» (٧/ ١٠٨)، ح: (٤٧٤٦)، وأخرجَهُ أَبُو داوُدَ مرفوعًا عن ابنِ مسعودٍ، ك: الأدبِ، ب: كراهيَّة الغناءِ والزَّمرِ، ح: (٤٩٢٧)، وقد صحَّحَ الموقوفَ على ابنِ مسعودِ ابنُ القيَّمِ في "إغاثةِ اللَّهفانِ» (١/ ٢٤٨)، وأخرجَهُ عبدُ الرَّزَاقِ في «مصنَّفهِ» (١٩٧٣٧) من قولِ إبراهيمَ النَّخعيِّ، ورجالُهُ ثقاتٌ.

⁽٢) أخرجَهُ أَبُو داوُدَ، كَ: الأدبِ، ب: كراهيَّةِ الغناءِ والزَّمرِ، ح: (٤٩٢٤)، وأحمدُ (٤٥٣٥)، وقالَ الشَّيخُ أحمد شاكر (٤/ ٢٩٧): «إسنادُهُ صحيحٌ».



وقولِ اللهِ ﷺ: ﴿يَتَأَيُّما الَّذِينَ مَامَنُوا اَجْتَذِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِ إِنْهُ وَلَا جََسَسُوا وَلَا يَغْتَب بَعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَالْقُوا اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ تَوَابُ رَحِيمٌ ﴾ [الحجرات: ١٢]

٦٠١٧ ـ عَن سَهلِ بِنِ سَعدِ ﷺ: «مَن يَضمَن لِي مَا بَينَ لَحيَيهِ وَمَا بَينَ لَحيَيهِ وَمَا بَينَ لَحيَيهِ وَمَا بَينَ رِجليهِ؛ أَضمَن لَهُ الجَنَّةَ»، رواهُ البخاريُّ(۱).

٦٠١٨ ـ وَعَن عُبَادَةَ بِنِ الصَّامِتِ ﴿ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ قَالَ: «اضمَنُوا لِي سِتًا مِن أَنفُسِكُم أَضمَن لَكُمُ الجَنَّةَ: اصدُقُوا إِذَا حَدَّتُم، وَأُوفُوا إِذَا وَعَدتُم، وَأَدُّوا إِذَا اتتُمِنتُم، وَاحفَظُوا فُرُوجَكُم، وَغُضُّوا أَبُكُمُ الجَنَّةَ: اصدُقُوا إِذَا وَعَدتُم، وَأَدُّوا إِذَا اتتُمِنتُم، وَاحفَظُوا فُرُوجَكُم، وَغُضُّوا أَبِعَانِهُ وَالْمَانِهُ اللهِ مَانِهُ أَبْعَانِهُ اللهِ مَانِهُ أَحمدُ، والبَيهِ فَي «شُعبِ الإيمانِ» (٢).

٣٠١٩ - وَعَن أَبِي هُرَيرَة ﷺ قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ الله ﷺ عَن أَكثرِ مَا يُدخِلُ النَّاسَ الجَنَّة؟ فَقَالَ: «[الأَجوَفَانِ] الفَمُ والفَرجُ»،
 «تَقوَى اللهِ وحُسنُ الخُلُقِ»، وسُئِلَ عَن أَكثرِ مَا يُدخِلُ النَّاسَ النَّارَ؟ فَقَالَ: «[الأَجوَفَانِ] الفَمُ والفَرجُ»،
 رواهُ التِّرمذيُّ وابنُ ماجَه (٣).

٢٠٢٠ ـ وَعَن عُقبَةَ بِنِ عَامِرٍ عِنْ قَالَ: [لَقِيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَومًا]، فَقُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا

⁽١) البخاريُّ، ك: الرِّقاقِ، ب: حفظِ اللِّسانِ، ح: (٦٤٧٤).

⁽٢) أحمدُ، واللَّفظُ لَهُ، (٢٢٧٥٧)، وصحَّحَهُ ابنُ حبّانَ (٢٧١).

⁽٣) التَّرمذيُّ، أبوابُ البرِّ، ب: ما جاءَ في حسنِ الخلقِ، ح: (٢٠٠٤)، وقالَ: (حديثٌ صحيحٌ غريبٌ)، واللَّفظُ لَهُ، إلّا ما بينَ المعكوفينِ فمن ابنِ ماجَه، أبوابُ الزُّهدِ، ب: ذكرِ الذُّنوبِ، ح: (٢٤٦).

النَّجَاةُ؟ قَالَ: «املِك عَلَيكَ لِسَانَكَ، وَليَسَعكَ بَيتُكَ، وَابكِ عَلَى خَطِيئَتِكَ»، رواهُ أحمدُ والتّرمذيُّ (١).

١٠٢١ ـ وَعَن سُفيَانَ بِنِ عَبدِاللهِ الثَّقَفِيِّ ﷺ قَالَ: قُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا أَخوَفُ مَا تَخَافُ عَلَميَّ؟
 فَأَخَذَ بِلِسَانِ نَفسِهِ، ثُمَّ قَالَ: «هَذَا»، رواهُ التِّرمذيُّ وصحَّحَهُ (٢).

٢٢ - وَعَن أَسلَمَ قَالَ: إِنَّ عُمَرَ ﴿ وَخَلَ عَلَى أَبِي بَكْرِ الصِّدِّيقِ ﴿ وَهُو يَجبِذُ لِسَانَهُ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: مَه، غَفَرَ اللهُ لَكَ، فَقَالَ أَبُو بَكْرِ: إِنَّ هَذَا أُورَدَنِي المَوَارِدَ، رواهُ مالكُ (٣).

٦٠٢٣ - وَعَن أَبِي سَعِيدٍ ﷺ رَفَعَهُ قَالَ: ﴿إِذَا أَصِبَحَ ابنُ آدَمَ فَإِنَّ الأَعضَاءَ كُلَّهَا تُكَفِّرُ اللِّسَانَ، فَتَقُولُ: اتَّقِ اللهَ فِينَا، فَإِنَّمَا نَحنُ بِكَ، فَإِن استَقَمتَ؛ استَقَمنَا، وإِن اعوجَجتَ؛ اعوجَجنَا»، رواهُ التِّرمذيُّ (١٠).

٦٠٢٤ ـ وَعَن عَبدِاللهِ بنِ عَمرٍ و ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن صَمَتَ نَجَا»، رواهُ أحمدُ والتِّرمذيُّ والدَّارميُّ، والبَيهقيُّ في «شُعَبِ الإِيمانِ»(٥).

٩٠٢٥ ـ وَعَن عِمرَانَ بِنِ حُصَينٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَقَامُ الرَّجُل لِلصَّمتِ أَفضَلُ مِن

⁽١) التَّرمذيُّ، أبوابُ الزُّهدِ، ب: ما جاءَ في حفظِ اللِّسانِ، ح: (٢٤٠٦)، وأحمدُ (٢٢٢٣٥)، واللَّفظُ للتَّرمذيُّ إلّا ما بينَ المعكوفين، وقالَ التِّرمذيُّ: (حديثٌ حسنٌ).

⁽٢) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ لَهُ، أبوابُ الزُّهدِ، ب: ما جاءَ في حفظِ اللِّسانِ، ح: (٢٤١٠)، وابنُ ماجَه، أبوابُ الفتنِ، ب: كفِّ اللِّسانِ، ح: (٣٩٧٢)، وقالَ التَّرمذيُّ: (حسنٌ صحيحٌ).

⁽٣) مالكٌ في «الموطَّا»، ك: الكلام، ب: ما جاء فيما يُخافُ من اللِّسانِ، ح: (٣٦٢١)، وعزاهُ الهيثميُّ في «مجمع الزَّواثدِ» (٣) مالكٌ في «الموطَّا»، ك: الكلام، ب: ما جاء فيما يُخافُ من اللِّسانِ، ح: (٣٦٢١)، وعزاهُ الهيثميُّ في «مجمع الزَّواثدِ» (٣٠٢/١٠) إلى أبي يعلى، وقالَ: (رجالُهُ رجالُ الصَّحيحِ غير موسى بنِ محمِّدِ بنِ حيّانَ، وقد وثَّقهُ ابنُ حِبّانَ). قولُهُ: «أورَدَنِي المواردَ»؛ أي: أدخلني المهالكَ.

⁽٤) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ لَه، أبوابُ الزُّهدِ، ب: ما جاءَ في حفظِ اللِّسانِ، ح: (٢٤٠٧)، وأحمدُ (١١٩٠٨) وحسَّنهُ ابنُ حجر في «هدايةِ الرُّواةِ» (٤/ ٣٨٢).

⁽٥) التِّرمذيُّ، واللَّفظُ لَهُ، أبوابُ صفةِ القيامةِ، ب: حديثِ مَن كانَ يؤمنُ باللهِ فليكرمْ ضيفَهُ، ح: (٢٥٠١)، وأحمدُ (٦٤٨١)، وقالَ الحافظُ في «فتح الباري» (٢١/ ٣٠٩): (رواتُهُ ثقاتٌ).

عِبَادَةِ سِتِّينَ سَنَةً»، رواهُ البيهقيُّ في «شُعبِ الإِيمانِ»(١).

٦٠٢٦ ـ وَعَن أَنَسٍ ﴿ عَن رَسُولِ اللهِ عَيْكُ قَالَ: «يَا أَبَا ذَرِّ، أَلَا أَذَٰلُكَ عَلَى خَصلَتينِ هُمَا أَخَفُ عَلَى الظَّهرِ، وَأَثْقَلُ فِي المِيزَانِ مِن غَيرِهِمَا؟ »، قُلتُ: بَلَى، قَالَ: «طُولُ الصَّمتِ، وَحُسنُ الخُلُقِ، فَوَالَّذِي نَفسِي بِيَدِهِ؛ مَا عَمِلَ الخَلائِقُ بِمِثلِهِمَا »، رواهُ البيهقيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ» (٢).

7٠٢٧ ـ وَعَن أَبِي ذَرِّ ﷺ قَالَ: دَخَلتُ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَذَكَرَ الحَدِيثَ بِطُولِهِ إِلَى أَن قَالَ: قُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أُوصِنِي، قَالَ: «أُوصَيتُكَ بِتَقوَى اللهِ ﷺ، فَإِنَّهُ أَزِينُ لِأَمرِكَ كُلِّهِ». قُلتُ: زِدنِي، قَالَ: «عَلَيكَ بِتِلَاوَةِ القُرآنِ، وَذِكرِ اللهِ ﷺ، فَإِنَّهُ ذِكرٌ لَكَ فِي السَّمَاءِ وَنُورٌ لَكَ فِي الأَرضِ». قُلتُ: زِدنِي، قَالَ: «عَليكَ بِطُولِ الصَّمتِ، فَإِنَّهُ مَطرَدَةٌ لِلشَّيطَانِ، وَعَونٌ لَكَ عَلَى أَمرِ دِينِكَ». قُلتُ: زِدنِي، قَالَ: «إِيّاكَ وَكَثرَةَ الضَّحِكِ، فَإِنَّهُ مُطرَدَةٌ لِلشَّيطَانِ، وَعَونٌ لَكَ عَلَى أَمرِ دِينِكَ». قُلتُ: زِدنِي، قَالَ: «قُلِ الحَقَّ، وَإِن كَانَ مُرَّا». وَكثرَةَ الضَّحِكِ، فَإِنَّهُ يُمِيتُ القَلبَ، وَيَذَهَبُ بِنُورِ الوَجِهِ». قُلتُ: زِدنِي، قَالَ: «لِيَحجِزكَ ﴿ عَنِ النَّاسِ مَا تَعلَمُ مِن قُلتُ: زِدنِي، قَالَ: «لِيَحجِزكَ ﴿ عَنِ النَّاسِ مَا تَعلَمُ مِن نَفْسِكَ»، رواهُ البَيهقيُّ في «شُعبِ الإيمانِ» ﴿ عُنُ.

٦٠٢٨ وَعَن عِمرَانَ بنِ حِطَّانَ قَالَ: أَتَيتُ أَبَا ذَرِّ ﴿ فَوَجَدتُهُ فِي الْمَسْجِدِ مُحتَبِيًا بِكِسَاءٍ أَسُودَ وَحَدَهُ، فَقلت: يَا أَبَا ذَرِّ، ما هذه الوَحدَةُ؟ فَقَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «الوَحدَةُ خَيرٌ مِن جَلِيسِ السَّالِحُ خَيرٌ مِنَ الوَحدَةِ، وَإِملَاءُ الخَيرِ خَيرٌ مِنَ السُّكُوتِ، وَالسُّكُوتُ خَيرٌ مِن إِملَاءِ السَّوءِ، وَالجَلِيسُ الصَّالِحُ خَيرٌ مِنَ الوَحدَةِ، وَإِملَاءُ الخَيرِ خَيرٌ مِنَ السُّكُوتِ، وَالسُّكُوتُ خَيرٌ مِن إِملَاءِ

⁽١) البيهقيُّ في «الشُّعبِ»، (٧/ ٢٩)، ح: (٢٠٢٤)، وصحَّحَهُ الحاكمُ، ووافقَهُ الذَّمبيُّ (٣٣٨٣)، ولفظُهُ: «مقـامُ الرَّجـلِ في الصَّفِّ في سبيلِ اللهِ أفضلُ عندَ اللهِ من عبادةِ رجلِ ستينَ سنةٍ».

 ⁽۲) البيهةيُّ في «الشُّعبِ»، واللَّفظُ لهُ، (۱۰/ ٣٦٩)، ح: (٧٦٤١)، وأبو يعلى في «المسندِ»، ح: (٣٢٩٨)، وقالَ الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائدِ» (٨/ ٢٢): (رجالُ أبي يعلى ثقاتٌ).

⁽٣) قولُهُ: «ليحجزكَ»: (أي ليمنعكَ عن النّاسِ؛ أي: عيوبِهم، «ما تعلمُ من نفسِكِ»؛ أي: من عيوبِها، كما وردَ عن أنسٍ، أخرجَهُ الدَّيلميُّ: «طوبي لمن شغَلَهُ عيبُهُ عن عيوبِ النّاسِ»)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٤) البيهقيُّ في «الشُّعب»، واللَّفظُ لَهُ، ح: (٤٥٩٢)، وصحَّحَهُ ابنُ حِبّانَ، ح: (٣٦٢).

الشَّرِّ»، رواهُ البيهقيُّ في «شُعبِ الإيمانِ»(١).

٦٠٢٩ وَعَن بِلَالٍ بِنِ الحَارِثِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِنَّ الرَّجُلَ لَيَتَكَلَّمُ بِالكَلِمَةِ مِنَ الشَّرِّ، مَا الخَيرِ، مَا يَعلَمُ مَبلَغَهَا، يَكتُبُ اللهُ لَهُ بِهَا رِضُوانَهُ إِلَى يَومِ يَلقَاهُ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَتَكَلَّمُ بِالكَلِمَةِ مِنَ الشَّرِّ، مَا يَعلَمُ مَبلَغَهَا، يَكتُبُ اللهُ بِهَا عَلَيهِ سَخَطَهُ إِلَى يَومِ يَلقَاهُ»، رواهُ في "شرحِ السُّنةِ» وروى مالكُ والتَّرمذيُّ وابنُ ماجَه نحوَه (٢).

٣٠٠ - وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِنَّ العَبدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالكَلِمَةِ مِن رِضوَانِ اللهِ، لاَ يُلقِي لَهَا بَالًا، اللهِ، لاَ يُلقِي لَهَا بَالًا، يَرفَعُهُ اللهُ بِهَا ذَرَجَاتٍ، وَإِنَّ العَبدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالكَلِمَةِ مِن سَخَطِ اللهِ، لاَ يُلقِي لَهَا بَالًا، يَهوِي بِهَا فِي جَهَنَّمَ»، رواهُ البخاريُّ (٣).

٦٠٣١ ـ وَفِي رِوَايَةٍ لَهُمَا عَنهُ ﴿ قَالَ: قَالَ ﷺ: «يَهوِي بِهَا فِي النَّارِ أَبِعَدَ مَا بَينَ المَشرِقِ والمَغرِبِ»(٤).

٦٠٣٢ ـ وَعَنهُ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ العَبدَ لَيَقُولُ الكَلِمَةَ لَا يَقُولُهَا إِلَّا لِيُضحِكَ بِهَا أَهلَ المُحلِسِ، يَهوِي بِهَا أَبَعدَ مَا بَينَ السَّمَاءِ وَالأَرضِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَزِلُّ عَلَى لِسَانِهِ أَشَدَّ مَا يَزِلُّ عَلَى

⁽١) البيهقيُّ في «الشُّعبِ»، واللَّفظُ لَهُ، ح: (٤٦٣٩)، والحاكمُ (٤٦٦٥)، وقالَ ابنُ حجرٍ في «فتحِ الباري» (١١/ ٣٣١): (وسندُهُ حسنٌ، لكنَّ المحفوظَ أنَّه موقوفٌ عن أبي ذرِّ أو عن أبي الدَّرداءِ).

⁽٢) البغويُّ في «شرحِ السُّنَّةِ»، وصحَّحَهُ، واللَّفظُ له، ك: الرِّقاقِ، ب: حفظِ اللِّسانِ، ح: (٤١٢٥)، وأخرجَ نحوَهُ مالكٌ في «الموطَّأَ»، بابُ: ما يؤمرُ به من التَّحفُّظِ في الكلامِ، ح: (٣٦١١)، والتَّرمذيُّ، أبوابُ الزُّهدِ، ب: في قلَّةِ الكلامِ، ح: (٣٦١١)، وقالَ التَّرمذيُّ: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

 ⁽٣) البخاريُّ، ك: الرِّقاقِ، ب: حفظِ اللِّسانِ، ح: (٦٤٧٨).
 قولُهُ: «يَهوي»: بكسر الواوِ؛ أي: يخوضُ ويقعُ ويسقطُ.

⁽٤) مسلمٌ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الزُّهدِ، ب: حفظِ اللِّسانِ، ح: (٧٤٨٢)، والبخاريُّ، ك: الرِّقاقِ، ب: حفظِ اللِّسانِ، ح: (٢٤٧٧).

قَدَمَيهِ »، رواهُ البيهقيُّ في «شُعبِ الإيمانِ »(١).

٦٠٣٣ ـ وعَن بَهزِ بنِ حَكِيمٍ عَن أَبِيهِ عَن جده ﷺ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «وَيلٌ لِلّذِي يُحَدِّثُ فَيَكذِبُ لِيُضحِكَ بِهِ القَومَ، وَيلٌ لَهُ، ويلٌ لَهُ»، رواهُ أحمدُ والتَّرمذيُّ وأبُو داوُدَ والدَّارِميُّ (٢).

٦٠٣٤ ـ وَعَن شُفيَانَ بِنِ أَسِيدِ الحَضرَمِيِّ ﷺ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «كَبُرَت خِيَانَةً أَن تُحَدِّثَ أَخَاكَ حَدِيثًا هُو لَكَ بِهِ مُصَدِّقٌ، وأَنتَ لَهُ بِهِ كَاذِبٌ»، رواهُ أَبُو داوُدَ^(٣).

٦٠٣٥ ـ وَعَن أَبِي أُمَامَة شَهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يُطبَعُ المُؤمِنُ عَلَى الخِلَالِ كُلِّهَا، إِلَّا الخِيَانَة والكَذِبَ»، رواهُ أحمدُ

٦٠٣٦ - وَرَوَاهُ البَيهَقِيُّ فِي «شُعبِ الإيمانِ» عَن سعدِ بنِ أبي وقاصٍ عليهُ (٥٠).

٦٠٣٧ - وَعَن صفوَانَ بِنِ سُلَيمٍ أَنَّهُ قِيلَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ: أَيَكُونُ المُؤمِنُ جَبَانًا؟ قَالَ: «نَعَم»، قِيلَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ: أَيَكُونُ المُؤمِنُ كَذَّابًا؟ قَالَ: «لَا»، رواهُ مالك، قِيلَ: أَيَكُونُ المُؤمِنُ كَذَّابًا؟ قَالَ: «لَا»، رواهُ مالك، والبيهقيُّ في «شُعبِ الإيمانِ» مرسلًا (١٠).

⁽١) البيهقيُّ في «الشُّعبِ»، ح: (٤٤٩٢)، وصحَّحَهُ ابنُ حبّانَ، ح: (٥٧١٦)، وأصلُهُ في «الصَّحيحينِ» كما مرَّ.

⁽٢) أَبُو داوُدَ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: التَّشديدِ في الكذبِ، ح: (٤٩٩٠)، والتَّرمذيُّ، أبوابُ الرُّهدِ، ب: ما جاءَ مَن تكلَّمَ بالكلمةِ، ح: (٢٣١٥)، وحسَّنهُ ابنُ حجرِ في «هدايةِ الرُّواةِ» (٤/ ٣٨٠).

⁽٣) أَبُو داوُدَ، ك: الأدبِ، ب: في المعاريضِ، ح: (٤٩٧١)، وحسَّنَهُ ابنُ حجرٍ في «هدايةِ الرُّواةِ» (٤/ ٣٨٤).

⁽٤) أحمدُ (٢٢١٧٠)، وابنُ أبي شيبةَ (٥/ ٢٣٦)، ح: (٢٥٦٠٨). قولُهُ: «على الخلالِ»؛ أي: جميعُ الأخلاقِ الذَّميمةِ.

⁽٥) البيهقيُّ في «الشُّعبِ»، ولم يذكر فيه لفظَ الخلالِ، بل قالَ بدلَهُ: «يطبعُ المؤمنُ على كلِّ شيءٍ»، ح: (٤٢٩)، والبزّارُ (٣٤٠)، ح: (٣٤٩)، وقالَ ابنُ حجرٍ في «فتحِ الباري» (١١/٨٠٥): (سندُ البزّارِ أقوى).

⁽٦) البيهقيُّ في «الشُّعبِ»، واللَّفظُ لَهُ، ب: في حفظِ اللِّسانِ، ح: (٢٧٠٤)، ومالكٌ، ك: الكلامِ، ب: ما جاءَ في الصَّدقِ، ح: (٣٦٣٠)، وقالَ أبو عمرَ في «التَّمهيدِ» (٢ ١/ ٢٥٣): (لا أحفظُ هذا الحديثَ مسندًا بهذا اللَّفظِ من وجهِ ثابتِ،=

٦٠٣٨ - وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِذَا كَذَبَ العَبدُ، تَبَاعَدَ عَنهُ المَلَكُ مِيلًا مِن نَتنِ مَا جَاءَ بِهِ»، رواهُ التِّرمذيُّ(١).

٦٠٣٩ - وَعَن عَبدِاللهِ بنِ مَسعُودٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "عَلَيكُم بِالصَّدقِ، فَإِنَّ الصَّدقَ يَهدِي إِلَى الجَنَّةِ، ومَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَصدُقُ ويَتَحَرَّى الصِّدقَ حَتَّى يُكتَبَ عَندَ اللهِ صِدِّيقًا، وإِنَّ البِرِّ، وإِنَّ اللهِ عَلِي إِلَى الحَذِبَ يَهدِي إِلَى الفُجُورِ، وإِنَّ الفُجُورَ يَهدِي إِلَى النَّارِ، ومَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَكذِبُ ويَتَحَرَّى الكَذِبَ حَتَّى يُكتَبَ عَندَ الله كَذَّابًا»، متَّفَقٌ عليهِ (٢).

٠٤٠ - وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسلِمٍ عَنه: «إِنَّ الصِّدقَ بِرُّ، وَإِنَّ البِرَّ يَهِدِي إِلَى الجَنَّةِ، وَإِنَّ العَبدَ لَيَتَحَرَّى الصِّدقَ حَتَّى يُكتَبَ عِندَ اللهِ صِدِّيقًا، وَإِنَّ الكَذِبَ فُجُورٌ، وَإِنَّ الفُجُورَ يَهِدِي إِلَى النَّارِ»(٣).

٦٠٤١ ـ وَعَن أَنَسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن تَرَكَ (٤) الكَذِبَ وهُو بَاطِلٌ (٥) بُنِيَ لَهُ قَصرٌ فِي رَبَضِ الجَنَّةِ، ومَن تَرَكَ المِرَاءَ وهُو مُحِتًّ بُنِيَ لَهُ فِي وَسَطِ الجَنَّةِ، ومَن حَسَّنَ خُلُقَةُ بُنِيَ لَهُ فِي أَعلَاهَا»، رواهُ التِّرمذيُّ، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌّ)، وكذَا في «شرح السُّنَّةِ»(١).

⁼ وهو حديث حسن).

⁽١) التّرمذيُّ، أبوابُ البرّ والصِّلةِ، ب: ما جاءَ في الصِّدقِ والكذبِ، ح: (١٩٧٢)، وقالَ: (حديثٌ حسنٌ جيَّدٌ غريبٌ).

⁽٢) مسلمٌ، واللَّفظُ لَهُ، ك: البرِّ، ب: قبحِ الكذبِ، ح: (٦٦٣٩)، والبخاريُّ، ك: الأدبِ، ب: قولِ اللهِ تعالى: ﴿ يَكَأَيُّهَا اللَّذِينَ مَامَنُوا التَّمُوا ﴾، ح: (٦٠٩٤).

⁽٣) مسلم، ك: البرّ، ب: قبح الكذب، ح: (٦٦٣٨).

⁽٤) قولُهُ: «من تركَ الكذبَ»؛ (أي: وقتَ مرائِه)، كذا في «المرقاق». م

⁽٥) قولُهُ: "وهو باطلٌ": جملةٌ معترضةٌ بينَ الشَّرطِ والجزاءِ للتَّنفيرِ عن الكذبِ، فإنَّ الأصلَ فيهِ أَنَّهُ باطلٌ، أو جملةٌ حاليَّةٌ من المفعولِ؛ أي: والحالُ أنَّهُ باطلٌ لا مصلحةَ فيه من مرخِّصاتِ الكذبِ؛ كما في الحربِ، أو إصلاحِ ذاتِ البين، والمعاريض)، كذا في "المرقاةِ". م

⁽٦) ابنُ ماجَه، واللَّفظُ لَهُ، ك: السُّنَّةِ، ب: اجتنابِ البدع، ح: (٥١)، والتّرمذيُّ، أبوابُ البرّ، ب: مـا جـاءَ في المراء، ح:=

٦٠٤٢ ـ وَعَن ابنِ مَسعُودٍ ﴿ فَالَ: إِنَّ (١) الشَّيطَانَ لِيَتَمَثَّلُ فِي صُورَةِ الرَّجُلِ، فَيَأْتِي القَومَ، فَيُحَدِّثُهُم بِالحَدِيثِ مِن الكَذِبِ، فَيَتَفَرَّقُونَ، فَيَقُولُ الرَّجُلُ مِنهُم: سَمِعتُ رَجُلًا أَعرِفُ وجهَهُ، ولا أَدرِي مَا اسمُهُ يُحَدِّثُ، رواهُ مسلمٌ (١).

٦٠٤٣ ـ وَعَن أُمِّ كُلْثُومٍ ﴿ قَالَت: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَيسَ الكَذَّابُ الَّذِي يُصلِحُ بَينَ النَّاسِ، وَيَقُولُ خَيرًا، وَيَنمِي خَيرًا»، متَّفقٌ عليهِ (٣).

٢٠٤٤ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ عَلَىٰ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْةِ: «تَجِدُونَ شَرَّ النَّاسِ ذَا الوَجهينِ؛ الَّذِي (١)

= (١٩٩٣)، وقالَ: (حديثٌ حسنٌ).

قولُهُ: «في ربضِ الجنَّةِ»: قالَ السَّنديُّ في حاشيةِ ابنِ ماجه: (بفتحتين؛ أي: حوالي الجنَّةِ وأطرافِها، لا في وسطِها، وليسَ المرادُ: خارجًا عن الجنَّةِ كما قيلَ، «ومن تركَ المراءَ»: بكسرِ الميمِ والمدِّ؛ أي: الجدالَ خوفًا من أنْ يقعَ صاحبُهُ في اللّجاج الموقع في الباطل).

- (١) قولُهُ: «إنَّ الشَّيطانَ ليتمثَّلُ في صورةِ الرَّجلِ»: (قالَ الطَّيبيُّ: وفيه تنبيه على التَّحرِّي فيما يسمعُ من الكلامِ، وأنْ يتعرَّف مَن القائلُ، أهو صادقٌ يجوزُ النَّقلُ عنهُ، أو كاذبٌ يجبُ الاجتنابُ عن نقلِ كلامِهِ؟ على ما وردَ: «كفى بالمرءِ كذبًا أنْ يحدُّثَ بكلِّ ما سمعَ»)، كذا في «المرقاةِ». م
 - (٢) مسلمٌ، مقدِّمةُ الكتاب، ب: النَّهي عن الرِّوايةِ عن الضُّعفاءِ، ح: (١٧).
- (٣) مسلم، واللَّفظُ لَهُ، ك: البرّ، ب: تحريمِ الكذبِ، ح: (٦٦٣٣)، والبخاريُّ، ك: الصَّلحِ، ب: ليس الكاذبُ الّذي يُصلحُ، ح: (٢٦٩٢).
- وفي «المرقاةِ» (٨/ ٣١٥٠): («وينمي خيرًا»؛ أي: ويبلّغُهُ لهما ما لم يسمعهُ منهما من الخيرِ؛ بأنْ يقولَ: فلانٌ يسلّمُ عليكَ، ويحبُّكَ، وما يقولُ فيكَ إلّا خيرًا ونحوِ ذلكَ، وهذا ظاهرُ الحديثِ، وقالَ القاضي: أي: يبلّغُ خيرَ ما سمعَهُ ويدعُ شرَّهُ).
- (٤) قولُهُ: «الَّذي يأتي هؤلاءِ بوجهِ وهؤلاءِ بوجهِ»؛ (أي: بوجهِ آخر كالمنافقينَ والنَّمامينَ) قالَهُ في «المرقاةِ»، وقالَ في «عمدةِ القاري»: (وهذهِ هي المداهنةُ المحرَّمةُ، وسُمِّي ذو الوجهينِ مداهناً؛ لأنَّهُ يُظهرُ لأهلِ المنكرِ أنَّهُ عنهم راضٍ، فيلقاهُم بوجهِ سمحِ بالتَّرحيبِ والبشرِ، وكذلك يُظهرُ لأهلِ الحقِّ ما أظهرَ لأهلِ المنكرِ، فيخلطُهُ لكلتا=

يَأْتِي هَوُّلَاءِ بِوَجهٍ، وَيَأْتِي هَوُّلَاءِ بِوَجهٍ»، متَّفَقٌ عليهِ(١).

مع ٢٠٤٥ ـ وَعَن عَمَّارٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن كَانَ ذَا وَجِهَينِ فِي الدُّنيَا؛ كَانَ لَهُ يَومَ القِيَامَةِ لِسَانَانِ مِن نَارِ»، رواهُ الدَّارميُّ (٢).

٦٠٤٦ ـ وَعَن حُذَيفَةَ هُ قَالَ: سَمِعتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: ﴿لَا يَدخُلُ الجَنَّةَ قَتَّاتٌ (٣)»، متَّفتٌ عليه (١٠).

٦٠٤٧ - وَفِي رِوَايَةٍ لَمُسلِمٍ: «نَمَّامٌ»(٥).

٦٠٤٨ ـ وَعَن عَبدِ الرَّحمَنِ بنِ غَنمٍ وَأَسمَاءَ بِنتِ يَزِيدٍ ﴿ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ قَالَ: «خِيَارُ عِبَادِ اللهِ، اللهُ عَنْ إِذَا رُؤُوا ذُكِرَ اللهُ، وَشِرَارُ عِبَادِ اللهِ، المَشَّاؤُونَ بِالنَّمِيمَةِ، المُفَرِّقُونَ بَينَ الأَحِبَّةِ، البَاغُونَ البُرَآءَ

الطّائِفتين، وإظهارُهُ الرِّضا بفعلِهم استحقَّ اسمَ المداهنةِ، واستحقَّ الوعيدَ الشَّديدَ أيضًا)، وقالَ في «المرقاةِ» في موضع آخرَ: (قيلَ: المرادُ بهِ مَن يرى نفسَهُ عندَ شخصٍ أنَّهُ من جملةِ محبِّيهِ وناصحِيه، وهو يحدِّثُ في غيبتِهِ بمساوِئهِ. وقيلَ: المعنى من كانَ مع كلِّ واحدٍ من عدوَّينِ كأنَّهُ صديقُهُ، ويظنُّ أنَّهُ ناصرٌ لَهُ، ويذمُّ هذا عندَ ذلكَ، وذلكَ عندَ هذا). م

⁽۱) البخاريُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: المناقبِ، ب: قولِ اللهِ تعالى: ﴿ يَكَأَيُّما النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَكُمْ مِنَ ذَكَرٍ وَأَنثَى وَجَعَلَنَكُمُ شُعُوبًا وَقَبَآيِلَ ... ﴾، ح: (١٤٥٤)، ومسلمٌ، ك: فضائلِ الصَّحابةِ، ب: خيارِ النّاسِ، ح: (١٤٥٤).

⁽٢) الدّارميُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الرَّقائقِ، ب: ما قيلَ في ذي الوجهينِ، ح: (٢٧٦٤)، وأَبُو داوُدَ، ك: الأدبِ، ب: في ذِي الوجهين، ح: (٤٨٧٣)، وحسَّنَهُ ابنُ حجر في «هدايةِ الرُّواةِ» (٤/ ٣٨٤).

⁽٣) قولُهُ: «لا يدخلُ الجنَّةَ»؛ (أي: مع الفائزينَ، «قتّاتٌ»؛ أي: نمّامٌ، والنَّميمةُ: نقلُ الكلامِ على وجهِ الفسادِ)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٤) البخاريُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: ما يُكرَهُ من النَّميمةِ، ح: (٦٠٥٦)، ومسلمٌ، ك: الإيمانِ، ب: بيانِ غلظِ تحريمِ النَّميمةِ، ح: (٢٩١).

⁽٥) مسلمٌ، ك: الإيمانِ، ب: بيانِ غلظِ تحريم النَّميمةِ، ح: (٢٩٠).

العَنتَ»، رواهُ أحمدُ والبيهقيُّ فِي «شُعَبِ الإِيمانِ»(١).

٦٠٤٩ ـ وَعَن عَلِيِّ بِنِ حُسَينٍ [عَن أَبِيهِ] هَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مِن حُسنِ (٢) إِسلَامِ المَرِءِ تَركُهُ مَا لَا يَعَنيهِ»، رواهُ مالكٌ وأحمدُ (٣).

٠٥٠٠ ـ وَرَوَاهُ ابنُ مَاجَه عَن أبِي هُرَيرَة هُهُ، والتّرمذيُّ، والبيهقيُّ فِي «شُعَبِ الإِيمانِ»(١٠).

٦٠٥١ ـ وَعَن أَنَسٍ هُ قَالَ: تُوفِيَ رَجُلٌ مِنَ الصَحَابَةِ، فَقَالَ رَجُلٌ: أَبشِر بِالجَنَّةِ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الصَحَابَةِ، فَقَالَ رَجُلٌ الشِر بِالجَنَّةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أُولَا تَدرِي، فَلَعَلَّهُ تَكَلَّمَ فِيمَا لَا يَعنِيهِ، أَو بَخِلَ بِمَا لَا يَنقُصُهُ»، رَوَاهُ التَّرمذيُّ (٥٠).

⁽۱) أحمدُ عن عبدِ الرَّحمنِ بنِ غَنمِ، ح: (۱۷۹۹۸)، وهو حسنٌ بشواهدِهِ، وأخرجَهُ أحمدُ عن أسماءَ بنتِ يزيدِ برقم: (۲۷۹۹۹)، وابنُ ماجَه، ك: الزُّهدِ، ب: مَن لا يُؤبّهُ لَهُ، ح: (۲۱۹)، وفي الزَّواثدِ: (هذا إسنادُهُ حسنٌ، وشهرُ بنُ حوشبِ وسويدُ بنُ سعيدِ مختلفٌ فيهما، وباقي رجالِ الإسنادِ ثقاتٌ).

قولُهُ: «إذا رُؤُوا ذكرَ اللهِ»: قالَ السَّنديُّ في «حاشيةِ المسندِ»: (أي: لما في وجوهِهم من سيما الصَّلاحِ وأنوارِ الذَّكرِ، «البرآء»: بضمِّ الموحَّدةِ؛ جمعُ بريءٍ، كالكرماءِ: جمعُ كريمٍ، «العَنتَ»: بفتحتينِ؛ مفعولٌ ثانٍ للباغِي؛ أي: يطلبونَ لهُمُ الهلاكَ والتَّعبَ بأنْ يتَّهموهُم بالفواحش).

⁽٢) قولُهُ: «مِن حسنِ إسلامِ»: (قالَ النَّوويُّ: هذا أحدُ الأحاديثِ الَّتي عليها مدارُ الإسلامِ، قالَ أَبُو داوُدَ: وهي أربعةٌ؛ الأوَّلُ: حديثُ نعمانَ بنِ بشيرِ: «الحلالُ بيِّنٌ والحرامُ بيِّنٌ وبينهما مشتبهاتٌ لا يعلمهنَّ»، الثّاني: «من حسنِ إسلامِ المُورُ تحديثُ نعمانَ بنِ بشيرِ: «الحلالُ بيِّنٌ والحرامُ بيِّنٌ والموامنُ مؤمنًا حتَّى يحبَّ لأخيهِ ما يحبُّ لنفسِهِ»، الرّابعُ: «الأعمالُ المرءِ تركُهُ ما لا يعنيهِ»، الثّالثُ: «لا يكونُ المؤمنُ مؤمنًا حتَّى يحبَّ لأخيهِ ما يحبُّ لنفسِهِ»، الرّابعُ: «الأعمالُ بالنّياتِ»، وقيلَ: بدل الثّالثِ: «ازهدْ في الدُّنيا؛ يحبُّكَ اللهُ، وازهدْ فيما في أيدِي النّاسِ؛ يحبُّكَ النّاسُ»)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٣) أحمدُ، واللَّفظُ لَهُ، (١٧٣٧)، وأرسلَهُ مالكٌ، بابُ: ما جاءَ في حسنِ الخلقِ، ح: (٣)، والتَّرمذيُّ، أبوابُ الزُّهدِ، ب: حديثِ مِن حسنِ إسلام المرءِ تركُهُ، ح: (٢٣١٨)، وقالَ في «مجمع الزَّوائدِ» (٨/ ١٨): (ورجالُ أحمدَ ثقاتٌ).

⁽٤) ابنُ ماجَه عن أبِي هريرةَ، أبوابُ الفتنِ، ب: كفِّ اللِّسانِ، ح: (٣٩٧)، والتِّرمذيُّ، أبوابُ الزُّهدِ، ب: حديثِ: من حسنِ إسلام المرءِ تركُهُ، ح: (٢٣١٧)، وصحَّحَهُ ابنُ حبّانَ، ح: (٢٢٩).

⁽٥) التَّرمذيُّ، أبوابُ الزُّهدِ، ب: حديثِ مِن حسنِ إسلامِ المرءِ، ح: (٢٣١٦)، وقـالَ المنذريُّ في «التَّرغيبِ والتَّرهيبِ»،=

٢٠٥٢ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِذَا(١) قَالَ الرَّجُلُ هَلَكَ النَّاسُ؛ فَهُوَ أَهلَكُهُم»، رواهُ مُسلمٌ(٢).

٣٠٥٣ ـ وَعَن مُعَاذٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن عَيْرَ أَخَاهُ بِذَنبٍ؛ لَـم يَمُت حَتَّى يَعمَلَهُ»؛ يَعنِي: مِن ذَنبٍ قَد تَابَ مِنهُ، رواهُ التِّرمذيُّ (٣).

٢٠٥٤ ـ وَعَن واثِلَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تُظهِرِ الشَّمَاتَةَ (*) لِأَخِيكَ، فَيَرحَمَهُ اللهُ وَيَنْظِينَ »، رواهُ التِّرمذيُّ (°).

٥٥٠ - وَعَن جُندُبٍ ﷺ قَالَ: جَاءَ أَعرَابِيٌّ فَأَنَاخَ رَاحِلَتَهُ، ثُمَّ عَقَلَهَا، ثُمَّ دَخَلَ المَسجِدَ، فَصَلَّى خَلفَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَلَمَّا سَلَّمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ؛ أَتَى رَاحِلَتَهُ، فَأَطلَقَهَا، ثُمَّ رَكِبَ، ثُمَّ نَادَى: اللَّهُمَّ ارحَمنِي ومُحَمَّدًا وَلَا تُشرِك فِي رَحمَتِنَا أَحَدًا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَتَقُولُونَ هُوَ(٢) أَضَلُّ أَم بَعِيرُهُ، أَلَم

ت: عمارة (٣/ ٥٤١): (رواتُهُ ثقاتٌ).

⁽۱) قولُهُ: "إذا قالَ الرَّجلُ: هَلَكَ النَّاسُ»؛ (أي: استوجبوا النّارَ بسوءِ أعمالِهم، وزادَ في "شرحِ السُّنَّةِ»: حيثُ قالَ: إذا قالَ ذلك عجبًا بنفسِهِ وتصاغرًا للنّاسِ؛ فهو المكروهُ الَّذي نهى عنهُ، وأمّا إذا قالَ ذلك تحرُّنًا أو تحذيرًا لما يرى في النّاس من أمرِ دينِهم؛ فلا أرى به بأسًا)، كذا في "المرقاةِ». م

⁽٢) مسلمٌ، ك: البرِّ، ب: النَّهي عن قولِ: هلكَ النَّاسُ، ح: (٦٦٨٣).

 ⁽٣) التّرمذيُّ، أبوابُ صفةِ القيامةِ، ب: في وعيدِ مَن عير أخاهُ، ح: (٢٥٠٥)، وقالَ: (حديثٌ حسنٌ غريبٌ، وليسَ إسنادُهُ بمتَّصل).

⁽٤) قولُهُ: «الشَّماتةَ»؛ (أي: الفرحَ ببليَّةِ عدوِّكَ، وقولُهُ: «لا تظهرِ الشَّماتةَ لأخيكَ»؛ أي: لأجلِ أخيكَ المسلمِ الَّذي وقعَ في بليَّة دينيَّة، أو دنيويَّة بدنيَّة، أو ماليَّة)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٥) التَّرمذيُّ، أبوابُ صفةِ القيامةِ، ب: لا تظهرِ الشَّماتةِ، ح: (٢٥٠٦)، وقالَ: (حسنٌ غريبٌ).

⁽٦) قولُهُ: «هو أضلُّ أم بعيرُهُ»؛ (يعني: لا يقولُ ما قالَ إلّا جاهلٌ باللهِ وسعةِ رحمتِهِ؛ حيثُ يحجِّرُ الواسع، وفي «الحصن» للجزريِّ: ومن جملةِ آداب الدُّعاءِ ألّا يتحجَّرَ)، كذا في «المرقاةِ». م

تَسمَعُوا إِلَى مَا قَالَ»، قَالُوا: بَلَى، رواهُ أَبُو داوُدَ(١).

٢٠٥٦ ـ وَعَن المِقدَادِ بنِ الأسودِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِذَا رَأَيتُم" المَدَّاحِينَ؛ فَاحتُوا
 فِي وُجُوهِهِم التُّرَابَ»، رواهُ مُسلمٌ (٣).

٧٠٥٧ ـ وَعَن أَبِي بَكرَةَ ﷺ قَالَ: أَثْنَى رَجُلٌ عَلَى رَجُلٍ عِندَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «وَيلَكَ (٤)، قَطَعتَ عُنُقَ أَخِيكَ ـ ثَلَاثًا، وَاللهُ حَسِيبُهُ، [إِن كَانَ يُرَى

⁽١) أَبُو داوُدَ، ك: الأدبِ، ب: مَن ليسَت لَهُ غيبةٌ، ح: (٤٨٨٥)، وحسَّنَهُ ابنُ حجرٍ فِي «هدايةِ الرُّواةِ» (٤/ ٣٨٨)، وصحَّحَهُ الحاكمُ والذَّهبيُّ (٢٤٨/٤).

⁽٢) قولُهُ: "إذا رأيتم المدّاحينَ»: (المدّاحونَ: هم الّذين اتّخذُوا مدحَ النّاسِ عادة وجعلوه بضاعة يستأكلونَ بهِ الممدوحَ، أو أنْ يفرطَ في مدحِ الرَّجلِ بما ليسَ فيه، فيدخلهُ من ذلكَ الإعجابُ، ويظنُّ أنَّهُ في الحقيقةِ بتلكَ المنزلةِ، فلذلكَ قالَ رسولُ الله ﷺ: "قطعتُم ظهرَ الرَّجلِ حينَ وصفتُمُوهُ بما ليسَ فيه»، فريّما حملهُ ذلكَ على العجبِ والكبر، وعلى تضييع العملِ وتركِ الازديادِ والفضلِ، ومن ذلك تأوَّلَ العلماءُ في قولِهِ ﷺ: "احثُوا التُّرابَ في وجوهِ المدّاحينَ»: أنَّ المرادَ بهم المدّاحونَ النّاسَ في وجوهِم بالباطلِ، وبما ليسَ فيهم، ولم يرد بهم من مَدَحَ رجلًا بما فيه، فقد مُدِحَ رسولُ اللهِ ﷺ في الأشعارِ والخطبِ والمخاطبةِ، ولم يحثُ في وجوهِ المدّاحينَ التَّرابَ، ولا أمر بذلك، وفي الجملةِ المدحُ والثّناءُ على الرَّجلِ مكروهُ؛ لأنّه قلّما يسلّمُ المادحُ من كذبٍ يقولُهُ في مدحِه، وقلّما يسلّمُ الممدوحُ من عُجبٍ يدخلُهُ، فأمّا من مدحَ الرَّجلَ على الفعلِ الحسنِ والأمرِ المحمودِ يكونُ منه ترغيبًا لَهُ في أمثالِهِ وتحريضًا للنّاسِ على الاقتداءِ في أشباهِهِ؛ فليسَ بمدّاحٍ، وروى أبُو داوُدَ أنَّ المقدادَ استعملَ الحديثَ على ظاهرِه، وحملةُ على وجهٍ في تناولِ التُّرابِ بيدِهِ وحثّهِ في وجهِ المادحِ، وقد يناوَّلُ أيضًا على وجهٍ آخرَ، وهو أنْ يكونَ معناهُ وحملةُ على وجهٍ في تناولِ التُّرابِ بيدِهِ وحثّه في وجهِ المادحِ، وقد يناوَّلُ أيضًا على وجهٍ آخرَ، وهو أنْ يكونَ معناهُ الخيبةَ والحرمانَ ؛ أي: مَن تعرَّضَ لكم بالنّناءِ والمدحِ؛ فلا تعطُوه واحرمُوه، كنَّى بالتُّرابِ عن الحرمانِ كقولِه: ما له غيرُ التُرابِ، وما في يدِهِ غيرُ التُرابِ، التقطئةُ من «المرقِ» و«عمدةِ القارِي» و«البذلِ». م

⁽٣) مسلمٌ، ك: الزُّهدِ، ب: النَّهي عن المدحِ، ح: (٧٥٠٦).

⁽٤) قولُهُ: «ويلَكَ قطعتَ عنقَ أخيك»: قالَ في «المرقاةِ»: (وإنَّما كرهَ ذلك لئلّا يغترَّ المقولُ له، فيستشعرَ الكبرَ والعجبَ، وذلك جنايةٌ عليه، فيصيرُ كأنَّهُ قطعَ عنقَهُ فأهلكَهُ). م

أَنَّهُ كَذَلِكَ]، وَلاَ أُزَكِّي عَلَى اللهِ أَحَدًا"، مُتَّفَقٌ عَلَيهِ(١).

٦٠٥٨ ـ وَعَن أَنَسٍ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِذَا(٢) مُلِحَ الفَاسِقُ؛ غَضِبَ الرَّبُّ، وَاهتَزَّ لَهُ العَرشُ»، رواهُ البيهقيُّ في «شُعبِ الإيمانِ»(٣).

فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ	(٤) المُسلِم	الله (سِبَابُ	رَسُولُ اللهِ	ر قَلْهُ قَالَ: قَالَ	بنِ مَسعُودٍ	٦٠٥٩ ـ وَعَن عَبدِاللهِ إ	
							کُفرٌ»(

(١) البخاريُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: ما جاءَ في قولِ الرَّجلِ ويلَك، ح: (٦١٦٢ ـ ٦١٦١)، ومسلمٌ، ك: الزُّهدِ والرَّقائقِ، ب: النَّهي عن المدح إذا كانَ فيه إفراطٌ، ح: (٧٥٠١).

- (٢) قولُهُ: "إذا مُدحَ الفاسقُ»: (هذا هو الدّاءُ العضالُ لأكثرِ العلماءِ والشُّعراءِ والقُرّاءِ المراثينَ في زمانِنا هذا، واذا كانَ هذا حكمُ من مدحَ الفاسقَ، فكيف بمن مدحَ الظّالمَ وركنَ إليه ركونًا، وقد قالَ تعالى: ﴿ وَلا تَرْكَثُوٓ إِلَى اللَّذِينَ ظَلَمُوا هذا حكمُ من مدحَ الفاسق، فكيف بمن مدحَ الظّالمَ وركنَ إليه ركونًا، وقد قالَ تعالى: ﴿ وَلا تَرْكَثُوٓ إِلَى اللَّذِينَ ظَلَمُوا فَي هذا حكمُ من مدحَ الفاسقِ، وفي "الكشّافِ»: النَّهيُ متناولٌ للانحطاطِ في هواهم والانقطاعِ إليهم ومصاحبتِهم ومجالستِهم وزيارتِهم ومداهنتِهم والرِّضَا بأعمالِهم، والتَّشبُّهِ بهم، والتَّزيِّي بزيِّهم، ومدَّ العينِ إلى زمرتِهم، وذكرِهم بما فيه تعظيمٌ لهم)، كذا في "المرقاق». م
- (٣) رواهُ البيهقيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ» (٦/ ٥١١)، ح: (٤٥٤٤)، وقالَ البوصيريُّ في «إتحافِ الخيرةِ» (٦/ ٨٥): (له شاهدٌ من حديثِ بريدةَ بنِ الحصيبِ، رواهُ أَبُو داوُدَ والنَّسائيُّ [وقد مرَّ قبلُ برقم: ٥٩٨٠] بإسنادٍ صحيح).
 - (٤) قولُهُ: «سبابُ المسلم فسوقٌ»؛ (لأنَّ شتمهُ بغير حقَّ حرامٌ)، كذا في «المرقاة». م
- (٥) قولُهُ: "وقتالُهُ كفرٌ»: (ومَن قالَ فيه دليلٌ على أنَّ تركَ القتالِ من الإيمانِ، وأنَّ فعلَه يُنقصُ الإيمانَ ليس بشيءٍ فيه ما فيه؛ لأنَّ المعنى: مجادلتُهُ، ومحاربتُهُ بالباطلِ كفرٌ؛ بمعنى: كفرانِ النَّعمةِ والإحسانِ في أخوَّةِ الإسلامِ، وأنَّهُ ربَّما يؤولُ إلى الكفرِ، أو أنَّه فعلُ الكفرةِ، أو أرادَ به التَّغليظَ والتَّهديدَ والتَّشديدَ في الوعيدِ، وقد سبقَ في أوَّلِ الكتابِ ما هو فصلُ الخطابِ في هذا البابِ من أنَّ القولَ الصوابَ هو: أنَّ الأعمالَ ليسَت من أصلِ الإيمانِ بل من كماليه، وأنَّ حقيقةَ الإيمانِ؛ وهو التَّصديقُ، غيرُ قابلِ للزِّيادةِ والنَّقصانِ، نعم، قد يحصلُ لَهُ قوَّةٌ بحسبِ معرفةِ الدَّليلِ وضعفًا بفقدِه، وقد يشمرُ ثمرتَهُ من ظهورِ الطَّاعاتِ، وقد لا يشمرُ، فيقعُ صاحبُهُ في السَّيِّاتِ، وإنْ شئتَ زيادةَ تفصيلٍ في هذا المقام؛ فارجع إلى صدرِ هذا الكتاب)، التقطتُه من "المرقاةِ». م

متَّفَقٌ عليهِ(١).

٦٠٦٠ ـ وَعَن أَنَسٍ وَأَبِي هُرَيرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «المُستَبَّانِ مَا قَالًا، فَعَلَى البَادِئِ، مَا لَم يَعتَدِ المَظلُومُ»، رواهُ مُسلمٌ (٢).

٦٠٦١ ـ وَعَن أَبِي ذَرِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن دَعَا^(٣) رَجُلًا بِالكُفرِ، أَو قَالَ: عَدُوُّ اللهِ وَلَيسَ كَذَلِكَ؛ إِلَّا حَارَ عَلَيهِ»، متَّفقٌ عليه (٤٠).

٦٠٦٢ ـ وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ قَالَ لِأَخِيهِ يَا كَافِرُ؛ فَقَد بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا»، متَّفَقٌ عليهِ (٥).

٦٠٦٣ ـ وَعَن أَبِي ذَرِّ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لا يَرمِي (٦) رَجُلٌ رَجُلٌ بِالفُسُوقِ، وَلا

(١) البخاريُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الإيمانِ، ب: خوفِ المؤمنِ مِن أَنْ يُحبَطَ عملُهُ وهو لا يشعرُ، ح: (٤٨)، ومسلمٌ، ك: الإيمانِ، ب: بيانِ قولِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ سبابُ المسلم، ح: (٢٢١).

(٢) مسلمٌ عن أبي هريرةً، ك: الإيمانِ، ب: النَّهي عن السِّباب، ح: (٢٥٩١).

وقولُهُ: «السُمُسْتَبَانِ»: قالَ السِّنديُّ في «حاشيتِهِ على المسندِ»: (افتعالٌ من السَّبِّ، وهما اللَّذانِ يسبُّ كلُّ منها صاحبَه، «فعلى البادي»، قالَ: أي: فإثمُ ما قالا على مَن شَرعَ أوَّلاً؛ لأنَّهُ الَّذي سبَّ وتسبَّبَ لِسَبِّ الآخر، ولكن ما دام الآخرُ لا يتجاوزُ حدَّ الاقتصاصِ؛ لأنَّهُ تسبُّبُ لذلك القدرِ، فإنْ جاوزَ صارَ مستحقًا الإثمَ الزّائدَ، لعدمِ تسبُّبِ الأُولِ للزّائدِ).

- (٣) قولُهُ: «دعا رجلًا بالكفرِ»: (قالَ في «الدُّرَ المختارِ»: وعزَّرَ الشَّاتمَ بـ: يـا كـافرُ، وهـل يكفرُ إنْ اعتقدَ المسلمَ كـافرًا؟
 نعم، وإلّا لا، به يُفتى، «شرح الوهبانيَّةِ»، ولو أجابَه بـ: لبَّيكَ؛ كفرَ)، «الخلاصة». م
- (٤) مسلمٌ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الإيمانِ، ب: بيانِ حالِ إيمانِ مَن رغبَ عن أبيهِ وهو يعلمُ، ح: (٢١٧)، والبخاريُّ، ك: الأدب، ب: ما يُنهى من السَّباب واللَّعن، ح: (٦٠٤٥).
- (٥) البخاريُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: مَن كفَّر أخاهُ بغيرِ تأويلٍ فهو كما قالَ، ح: (٢١٠٤)، ومسلمٌ، ك: الإيمانِ، ب: حالِ إيمانِ مَن قالَ لأخيهِ المسلم: يا كافرُ، ح: (٢١٦).
- (٦) قولُهُ: «لا يرمي رجلٌ رجلًا بالفُسوقِ»: (قالَ في «الدُّرّ المختارِ»: فيُعزرُ بقذفٍ؛ أي: بشتم مسلم ما به: يا فاسقُ، إلّا=

يَرمِيهِ بِالكُفرِ؛ إِلَّا ارتَدَّت عَلَيهِ، إِن لَم يَكُن صَاحِبُهُ كَذَلِكَ»، متَّفقٌ عليهِ(١).

٦٠٦٤ وَعَن أَبِي الدَّردَاءِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِنَّ العَبدَ إِذَا لَعَنَ شَيئًا صَعِدَتِ اللَّعنَةُ إِلَى السَّمَاءِ، فَتُعَلَقُ أَبوَابُهَا دُونَهَا، ثُمَّ تَهْبِطُ إِلَى الأَرضِ فَتُعَلَقُ أَبوَابُهَا دُونَهَا، ثُمَّ تَأْخُذُ يَمِينًا وَشِمَالًا، فَإِذَا لَم تَجِد مَسَاعًا رَجَعَت إِلَى الَّذِي لُعِنَ، فَإِن كَانَ لِذَلِكَ أَهلًا وَإِلَّا رَجَعَت إِلَى قَائِلِهَا»، رواهُ أَبُو داوُدَ(٢).

٦٠٦٥ - وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ أَنَّ رَجُلًا نَازَعَتهُ الرِّيحُ رِدَاءَهُ فَلَعَنَهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَلعَنهَا، فَإِنَّهُ مَن لَعَنَ شَيئًا لَيسَ لَهُ بِأَهلِ؛ رَجَعَتِ اللَّعنَةُ عَلَيهِ»، رواهُ التِّرمذيُّ وأَبُو داوُدَ (٣٠٠.

٦٠٦٦ - وَعَن عَائِشَةَ ﴿ قَالَت: مَرَّ النَّبِيُ ﷺ بِأَبِي بَكْرِ، وَهُوَ يَلْعَنُ بَعْضَ رَقِيقِهِ، فَالتَّفَتَ إِلَيهِ، فَقَالَ: «لَعَّانِينَ وَصِدِّيقِينَ؟! كَلَّا وَرَبِّ الكَعبَةِ»، قَالَ: فَأَعتَقَ أَبُو بَكْرٍ يَومَثِذٍ بَعضَ رَقِيقِهِ، ثُمَّ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: لَا أَعُودُ، رواهُ البيهتيُّ في «شُعبِ الإيمانِ»(٤).

٦٠٦٧ ـ وَعَـن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَـالَ: «لا يَنبَغِي لِصِـدِّيقِ أَن يَكُـونَ لَعَّانًـا»

أنْ يكونَ معلومَ الفسقِ، كمكّاسِ مثلًا، أو علمَ القاضي بفسقِهِ؛ لأنَّ الشّينَ قد ألحقَهُ هو بنفسِهِ قبلَ قولِ القائلِ)،
 «الفتح». م

⁽١) البخاريُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: ما يُنهى من السِّبابِ واللَّعنِ، ح: (٦٠٤٥)، ومسلمٌ، ك: الإيمانِ، ب: بيانِ حالِ إيمانِ مَن رغبَ عن أبيهِ وهو يعلمُ، ح: (٢١٧).

 ⁽٢) أَبُو داوُدَ، ك: الأدبِ، ب: في اللَّعنِ، ح: (٤٩٠٥)، وحسَّنَهُ ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواةِ» (٤/ ٣٨٥).
 قولُهُ: «مَساغًا»: بفتح الميم؛ أي: مدخلًا وطريقًا.

⁽٣) أَبُو داوُدَ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: في اللَّعنِ، ح: (٩٠٨)، والتِّرمذيُّ، أبوابُ البرِّ، ب: ما جاءَ في اللَّعنةِ، ح: (٩٧٨)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

⁽٤) البيهقيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ» (٧/ ١٤٥)، ح: (٤٧٩١)، والبخاريُّ في «الأدبِ»، ح: (٣١٩)، وحسَّنَ سندَهُ الدّهلويُّ في «تنقيح الرُّواةِ» (٣/ ٣١٨).

رواهُ مسلمٌ(١).

٦٠٦٨ ـ وَعَن أَبِي الدَّرِدَاءِ ﷺ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّعَّانِينَ لَا يَكُونُونَ شُهَدَاءَ وَلَا شُفَعَاءَ يَومَ القِيَامَةِ»، رواهُ مُسلمٌ (۱).

٦٠٦٩ ـ وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا يَكُونُ المُؤمِنُ لَعَّانًا»، وَفِي رِوَايَةٍ: «لَا يَنْجَعِي لِلمُؤمِنِ أَن يَكُونَ لَعَّانًا»، رواهُ التِّرمذيُّ (٣).

٠٠٠٠ وَعَنِ ابنِ مَسعُودٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَيسَ المُوْمِنُ بِالطَّعَّانِ، وَلَا اللَّعَّانِ، وَلَا اللَّعَانِ، وَلَا اللَّعَانِ، وَلَا اللَّعَانِ، وَلَا البَذِيءِ»، رواهُ التِّرمذيُّ، والبيهقيُّ فِي «شُعبِ الإيمانِ»، وقال التِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ غريبٌ)(٤)، وفِي أُخرَى لَهُ: «وَلَا الفَاحِشِ البَذِيءِ»(٥).

٦٠٧١ ـ وَعَن سَمُرَةَ بِنِ جُندَبٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿ لَا تَلَاعَنُوا (١) بِلَعنَةِ اللهِ، وَلَا

⁽١) مسلمٌ، ك: البرِّ، ب: النَّهي عن لعن الدُّوابِّ وغيرِها، ح: (٦٦٠٨).

⁽٢) مسلمٌ، ك: البرِّ، ب: النَّهي عن لعن الدُّوابِّ وغيرها، ح: (٦٦١٢).

⁽٣) التُّرمذيُّ، أبوابُ البرَّ، ب: ما جاءَ في اللَّعنِ والطَّعنِ، ح: (٢٠١٩)، وقالَ: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

⁽٤) التّرمذيُّ، أبوابُ البرِّ، ب: ما جاءَ في اللَّعنةِ، ح: (١٩٧٧)، وقالَ: (حديثٌ حسنٌ غريبٌ)، وأحمدُ (٣٩٤٨). قولُهُ: «ولا الفاحشِ»؛ أي: فاعلِ الفحشِ أو قائِلِه، «ولا البذيءِ»: قالَ القاري: وهو الَّذي لا حياءَ له، كما قالَهُ بعضُ الشُّرّاح).

⁽٥) أحمدُ: (٣٨٣٩).

⁽٦) قولُهُ: «لا تلاعنوا بلعنةِ الله»: (قال الطَّيبيُّ: أي: لا تدعوا النّاسَ بما يبعدُهم اللهُ من رحمتِه، إما صريحًا: كما تقولونَ: لعنةُ اللهُ عليه، أو كنايةً: كما تقولونَ: عليهِ غضبُ الله، أو أدخلَهُ اللهُ النّارَ، فقولُهُ: «لا تلاعنوا»: من بابِ عمومِ المجازِ؛ لأنّهُ في بعضِ أفرادِهِ حقيقةٌ وبعضِهِ مجازٌ، وهذا مُختصٌّ بمعينٍ؛ لأنّهُ يجوز اللَّعنُ بالوصفِ الأعم، كقولِهِ: لعنهُ اللهِ على اليهودِ، أو على كافرٍ معينٌ ماتَ على الكفرِ كفرعونَ وأبي جهل)، كذا في «المرقاةِ». م



بِغَضَبِ اللهِ، وَلَا بِالنَّارِ»، رواهُ التِّرمذيُّ وأَبُو داوُدَ^(١).

١٠٧٢ ـ وَعَن أَنْسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا كَانَ الفُحشُ فِي شَيءٍ إِلَّا شَانَهُ، وَمَا كَانَ الحَيَاءُ فِي شَيءٍ إِلَّا زَانَهُ"، رواهُ التِّرمذيُّ (٢).

7٠٧٣ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولَ اللهِ ﷺ: «كُلُّ (٣) أُمَّتِي مُعَافًى إِلَّا المُجَاهِرِينَ، وَإِنَّ مِنَ المُجَاهِرِينَ، وَإِنَّ مِنَ المُجَاهِرَةِ أَن يَعمَلَ الرَّجُلُ بِاللَّيلِ عَمَلًا، ثُمَّ يُصبِحَ وَقَد سَتَرَهُ اللهُ عَلَيهِ، فَيَقُولَ: يَا فُلاَنُ، عَمِلتُ اللهِ عَنهُ»، متَّفقٌ عليهِ (٤). البَارِحَة كَذَا وَكَذَا، وَقَد بَاتَ يَستُرُهُ رَبُّهُ، وَيُصبِحُ يَكشِفُ سِترَ اللهِ عَنهُ»، متَّفقٌ عليه (٤).

٦٠٧٤ ـ وَعَن عَائِشَةَ ﴾ أَنَّ رَجُلًا استَأذَنَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا رَآهُ؛ قَالَ: «ائذَنُوا لَهُ، بِئسَ(٥)

⁽١) أَبُو داوُدَ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: في اللَّعنِ، ح: (٤٩٠٨)، والتِّرمذيُّ، أبوابُ البرِّ، ب: ما جاءَ في اللَّعنةِ، ح: (١٩٧٦)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

⁽٢) التِّرمذيُّ، واللَّفظُ لَهُ، أبوابُ البِرِّ، ب: ما جاءَ في الفحشِ والتَّفحُشِ، ح: (١٩٧٤)، وابنُ ماجَه، ك: الزُّهدِ، ب: الحياءِ، ح: (٤١٨٥)، وقالَ التِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

قولُهُ: «إلا شانَهُ»؛ أي: عيَّبَهُ الفحشُ، وقيلَ: المرادُ بالفحشِ: العنفُ، «زانَهُ»؛ أي: زيَّنَهُ.

⁽٣) قولُهُ: «كلُّ أمَّتي معافَى إلّا المجاهرينَ»: (قالَ الطَّيئِ: والأظهرُ أنْ يُقالَ: كلُّ أمَّتي يُتركون عن الغيبةِ إلّا المجاهرين، كما وردَ: مَن ألقى جلبابَ الحياءِ فلا غيبة لَهُ، والعفوُ؛ بمعنى: التَّركِ، وفيه معنى النَّفي، ونحوهُ قولُهُ تعالى: ﴿وَيَا أَبِي اللهِ إِلاَّ اللهِ المعاصِيهِم ﴿وَيَأْفِلُ اللهُ إِلاَ اللهُ عليهِم منها، فيتحدَّثونَ، يُقالُ: جهرَ وجاهرَ وأجهرَ، أقولُ: قولُ الأشرفِ: كلُّ أمَّتي لا وأظهرُ وهَا وكشفوا ما سترَ اللهُ عليهم منها، فيتحدَّثونَ، يُقالُ: جهرَ وجاهرَ وأجهرَ، أقولُ: قولُ الأشرفِ: كلُّ أمَّتي لا ذنبَ عليهم؛ لا يصحُّ إطلاقُهُ، بل المعنى: كلُّ أمَّتي لا يؤاخذونَ أو لا يعاقبونَ عقابًا شديدًا إلّا المجاهرينَ)، كذا في «المرقاة». م

⁽٤) البخاريُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: ستر المؤمنِ على نفسِهِ، ح: (٦٠٦٩)، ومسلمٌ، ك: الزُّهدِ والرَّقائقِ، ب: النَّهي عن هَتكِ الإنسانِ ستر نفسِهِ، ح: (٧٤٨٥).

⁽٥) قولُهُ: «فبئسَ أخُو العشيرةِ»: (قيلَ: ذلكَ الرَّجلُ كما وصفَهُ النَّبيُّ ﷺ؛ فإنَّه ارتدَّ بعدَ موتِهِ ﷺ مع المرتدِّينَ وجيءَ به أسيرًا إلى أبي بكرٍ ﷺ، وفي «فتحِ الباري»: أنَّ عُيينةَ ارتدَّ في زمنِ الصِّديقِ وحاربَ، ثمَّ رجعَ وأسلمَ، وكانَ يُقالُ لـه:=

أَخُو العَشِيرَةِ، أَوِ ابنُ العَشِيرَةِ» فَلَمَّا جَلَسَ؛ تَطَلَّقَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ فِي وَجهِهِ، وَانبَسَطَ إِلَيهِ، فَلَمَّا انطَلَقَ الرَّجُلُ؛ قَالَتَ لَهُ: كَذَا وَكَذَا، ثُمَّ تَطَلَّقَتَ فِي وَجهِهِ، وَانبَسَطتَ قَالَت لَهُ عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ اللهِ، حِينَ رَأَيتَ الرَّجُل؛ قُلتَ لَهُ: كَذَا وَكَذَا، ثُمَّ تَطَلَّقتَ فِي وَجهِهِ، وَانبَسَطتَ إِلَيهِ؟! فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَيْلِيةٍ: «يَا عَائِشَةُ، مَتَى عَهِدتِنِي فَحَّاشًا، إِنَّ شَرَّ النَّاسِ عِندَ الله مَنزِلَةً يَومَ القِيَامَةِ مَن تَرَكَهُ النَّاسُ اتِّقَاءَ شَرِّهِ»، وَفِي رِوَايَةٍ: «اتِّقَاءَ فُحشِهِ»، متَّفَقٌ عليهِ(۱).

٦٠٧٥ ـ وَعَن ابنِ مَسعُودِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا يُبَلِّغُنِي أَحَدٌ مِن أَصحَابِي عَن أَحَدٍ شَيئًا، فَإِنِّي أُحِبُّ أَن أَخرُجَ إِلَيكُم وَأَنَا سَلِيمُ الصَّدرِ»، رواهُ أَبُو داوُدَ^(٢).

٦٠٧٦ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «أَتَدرُونَ (٣) مَا الغِيبَةُ؟» قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ

الأحمقُ المطاعُ، وفي «شرحِ السَّنَةِ»: فيه دليلٌ على أنَّ ذكرَ الفاسقِ بما فيه ليُعرفَ أمرُهُ فيُتَقَى لا يكونُ من الغيبةِ، ولعلَّ الرَّجلَ كان مجاهرًا بسوءِ أفعالِهِ ولا غيبةَ لمجاهرٍ، وقالَ القرطبيُّ: فيه جوازُ غيبةِ المعلنِ بالفسقِ أو الفحشِ ونحوِ ذلك، مع جوازِ مداراتِهم اتَّقاءَ شرِّهم ما لم يؤدِّ ذلك إلى المداهنةِ، ثمَّ قالَ تبعًا للقاضي حسينٍ: والفرقُ بينَ المداراةِ والمداهنةِ: أنَّ المداراةَ بذلُ الدُّنيا لصلاحِ الدُّنيا أو الدِّينِ أو هما معًا، وهي مباحةٌ، وربَّما استحسنت، والمداهنةُ: بذلُ الدِّينِ لصلاحِ الدُّنيا، وهذهِ فائدةٌ جليلةٌ، ينبغي حفظُها والمحافظةُ عليها، فإنَّ أكثرَ النّاسِ عنها غافلون، وبالفرقِ بينَهما جاهلون)، التقطتُهُ من «المرقاةِ». م

وقالَ في «الدُّرِّ المختارِ» و«العالمگيريَّة»: (إذا كانَ الرَّجلُ يصومُ ويصلِّي ويضرُّ النَّاسَ بيدِهِ ولسانِهِ؛ فذكرُهُ بما فيه ليسَ بغيبةٍ). م

⁽١) البخاريُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: لم يكنِ النَّبيُّ ﷺ فاحشًا ولا متفحِّشًا، ح: (٢٠٥٢_ ٢٠٥٤)، ومسلمٌ، ك: البرِّ والآداب والصَّلةِ، ب: مداراةِ مَن يُتَقى فُحشُهُ، ح: (٢٥٩٦).

⁽٢) أَبُو داوُدَ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: في رفعِ الحديثِ من المجلسِ، ح: (٤٨٦٠)، والتَّرمذيُّ، أبوابُ المناقبِ، ب: في فضلِ أزواج النَّبِيِّ ﷺ، ح: (٣٨٩٦).

⁽٣) قولُهُ: «أَتَدرُونَ مَا الغِيبَهُ؟»: (قالَ النَّوويُّ: اعلم أنَّ الغيبةَ من أقبحِ القبائحِ وأكثرِها انتشارًا في النّاسِ، حتَّى لا يسلمُ منها إلّا القليلُ من النّاسِ، وذكرُكَ فيه بما يكرهُهُ عامٌّ، سواءٌ كانَ في بدنِهِ أو دينِهِ أو دنياهُ أو نفسِهِ أو خلقِهِ أو مالِهِ أو وليهِ أو والدِهِ أو زوجِهِ أو خادمِهِ أو ثوبِهِ أو مشيهِ وحركتِهِ وبشاشتِه وعبوستِه وطلاقتِهِ أو غير ذلك ممّا يتعلَّقُ بهِ،=

أَعلَمُ، قَالَ: «ذِكرُكَ أَخَاكَ بِمَا يَكرَهُ» قِيلَ: أَفَرَأَيتَ إِن كَانَ فِي أَخِي مَا أَقُولُ؟ قَالَ: «إِن كَانَ فِيهِ مَا تَقُولُ؛ فَقَدِ اغتَبَتَهُ، وَإِن لَم يَكُن فِيهِ؛ فَقَد بَهَتَّهُ»، رواهُ مسلمٌ(١).

٦٠٧٧ - وَرَوَى البَغويُّ فِي «شَرِحِ السُّنَّةِ» بإسنادِهِ عَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ: إِذَا قُلتَ لِأَخِيكَ مَا فِيهِ؛ فَقَدِ اغتَبتهُ، وَإِذَا قُلتَ مَا لَيسَ فِيهِ؛ فقد بَهتَّهُ(٧).

م ٢٠٧٨ وَعَن عَاثِشَةَ ﴿ قَالَت: قُلتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: حَسبُكَ (٣) مِن صَفِيَّةَ كَذَا وكَذَا؛ تَعَني: قَصِيرَةٌ، فَقَالَ: «لَقَد قُلتِ كَلِمَةً لَو مُزِجَت بِمَاءِ البَحْرِ؛ لَمَزَجَتهُ» (١٠)

(قالَ مولانا محمَّدٌ عبدُ الحيِّ اللَّكنويِّ - رحمهُ اللهُ القويُّ - في «نفعِ المفتي والسّائلِ»: الاستفسارُ: إنْ اغتابَ الصّائمُ هـل يفسدُ صومُه بالغيبةِ؟ الاستبشارُ: عندَنا لا يفسدُ)، كـذا في «الوقايةِ»، (وقد وردَت في البابِ أحاديثُ،=

سواءٌ ذكرتَهُ بلفظِكَ أو كتابِكَ أو رمزتَ أو أشرَت إليه بعينِكَ أو يدِكَ أو رأسِكَ ونحوِ ذلك، وضابطُهُ: أنَّ كلَّ ما أفهمتَ بهِ غيرَكَ نقصانَ مسلمٍ فهو غيبةٌ محرَّمةٌ، ومن ذلكَ المحاكاةُ بأنْ يمشيَ متعارجًا أو مطأطنًا أو على غيرِ ذلكَ من الهيئاتِ مريدًا حكايةَ هيئةِ من ينقصُهُ بذلكَ)، كذا في «المرقاةِ». وقالَ في «الدُّرِّ المختارِ»: (وفي «شرحِ الوهبانيَّةِ»: الغيبةُ: أنْ تصفَ أخاكَ حالَ كونِهِ غائبًا بوصفٍ يكرهُهُ إذا سمعَهُ). م

⁽١) مسلمٌ، ك: البرِّ والآداب والصِّلةِ، ب: تحريم الغيبةِ، ح: (٦٥٩٣).

⁽٢) «شرح السُّنَّةِ» (١٣٩/١٣٧).

⁽٣) قولُهُ: «حسبُكَ من صفيَّة كذا وكذا»: قالَ في «الدُّرُ المختارِ»: (وكما تكونُ الغيبةُ باللِّسانِ صريحًا تكونُ أيضًا بالفعلِ، وبالتَّعريضِ، وبالكتابةِ، وبالحركةِ، وبالرَّمزِ، وبغمزِ العينِ، والإشارةِ باليد، وكلِّ ما يفهمُ منهُ المقصودُ فهو داخلٌ في الغيبةِ، وهو حرامٌ، ومن ذلك ما قالَت عائشةُ ، دخلَت علينا امرأةٌ، فلمّا ولَّت؛ أومأتُ بيدي؛ أي: قصيرةٌ، فقالَ عَيِّةُ: «اغتبتِها»، ومن ذلك المحاكاةُ؛ كأنْ يمشي متعارجًا أو كما يمشي، فهو غيبةٌ، بل أقبحُ؛ لأنَّهُ أعظمُ في التَّصوير والتَّفهيم). م

⁽٤) قالَ العينيُّ في «البناية» [٤/ ١١١] وابنُ الهمامِ [٢/ ٣٧٩] رحمَهُما اللهُ تعالى: (إنَّ أحاديثَ الغيبةِ في إفسادِ الصَّومِ كلُّها مدخولةٌ، وعلى تقديرِ صحَّتِها فمؤوَّلةٌ بالإجماعِ بذهابِ الثَّوابِ). وقالَ في «مجمعِ البركاتِ»: (الغيبةُ ليسَت من نواقضِ الوضوءِ ولم أرّ فيه خلافًا، نعم، يُستحبُّ الوضوءُ بعدَها).

= فرويَ عن النَّبِيِّ ﷺ: "إذا اغتابَ الصّائمُ؛ أفطرَ» أخرجَهُ إسحاقُ بنُ راهويه في مسندِهِ، ورويَ أنَّهُ قالَ: "خمسٌ يفطرنَ الصّائمَ، وينقضنَ الوضوءَ: الكذبُ، والنَّميمةُ، والغيبةُ، والنَّظرُ بشهوةٍ، واليمينُ الكاذبُ».

قالَ العينيُّ: رواهُ ابنُ الجوزي، وقالَ: إنَّهُ موضوعٌ، ورويَ أنَّهُ قالَ: «أربعٌ يفطرنَ الصّائم، وينقضنَ الوضوء، ويهدمنَ العملَ: الغيبةُ، والكذبُ، والنَّميمةُ، والنَّظرُ إلى محاسنِ المرأةِ الَّتي لا تحلُّ إليها»، وروى ابنُ أبِي شيبة مرفوعًا: أنَّهُ قالَ: «ما صامَ من ظلَّ يأكلُ لحومَ النَّاسِ»، ورُويَ: أنَّ رجلينَ صلَّيا الظُّهرَ والعصرَ معهُ وكانا صائمينِ، فلمّا قضى النَّبيُ عَلَيُّ الصَّلاةَ؛ قالَ: «أعيدا وضوءَكما وصلاتكما، وامضِيا في صومِكما، واقضِيا يومًا آخرَ»، قالًا: لم يا رسولَ الله عَلَيُ ؟! قالَ: «لأنَّكما اغتبتُما فلاتًا»، رواهُ البيهقيُّ.

وقالَ مجاهدٌ: خصلتانِ تفسدانِ الصَّومَ: الغيبةُ والكذبُ، ورُويَ: أنَّ رجلًا كانَ يحتجمُ رجلًا، وكانا يغتابانِ، فمرَّ النَّيُّ عَلَيْهُ عليهِما، فقالَ: «أفطرَ الحاجمُ والمحجومُ»، ومن هاهنا ظنَّ من ظنَّ أنَّ الحجامةَ مفسدةٌ للصَّومِ، وقالَ العينيُّ وابنُ الهمامِ: إنَّ أحاديثَ الغيبةِ في إفسادِ الصَّومِ كلَّها مدخولةٌ، وعلى تقديرِ صحَّتِها فمؤوَّلةٌ بالإجماعِ) كما في «ردِّ المحتارِ» و«الهدايةِ»، (وفي «الكفايةِ»: لا خلافَ بينَ العلماءِ أنَّ الصَّومَ لا يفسدُ بهذا، والفتوى بخلافِ الإجماعِ غيرُ معتبرةٍ، والحديثُ، وهو قولُهُ عَلَيْ: «ثلاثٌ يفطرنَ الصَّاتم»). كذا ذكرَهُ الإمامُ المحبوبيُّ، (وقالَ فخرُ الإسلامِ في «الجامعِ الصَّغيرِ»: والحديثُ الواردُ فيه هو قولُهُ: «الغيبةُ تفطرُ الصّائمَ » مؤوَّلُ بالإجماع، وتأويلُها بوجهينِ، الوجهُ الأوَّلُ: ما في «البنايةِ»: أنَّ المرادَ بهِ ذهابُ التَّوابِ، والوجهُ الثاني: ما قالَ الغزاليُّ: إنَّ الصَّومَ ثلاثةٌ: عمل علم ألصَّومَ مكروهًا كالغيبةِ والكذبِ وغيرِه، وهو صومُ العوامِّ، وصومٌ يجتنبُ فيهِ الصّائمُ إلاّ إلى من هو يجعلُ الصَّومَ مكروهًا كالغيبةِ والكذبِ وغيرِه، وهو صومُ الخواصِّ، والخواتُه، وصومٌ لا يلتفتُ فيه الصّائمُ إلاّ إلى من هو مولاه، ولا ينظرُ إلى ما سواه، وهو صومُ أخصِّ الخواصِّ، فالغيبةُ وأخواتُها وإنْ لم تفسدِ الصَّومَ الأوّلَ، لكنَّها تفسدُ الصَّوم منزِ الآخرينِ، فهو المرادُ بالحديثِ، قلتُ: قالَ ابنُ الهمامِ: حكايةُ الإجماعِ بناءٌ على علمِ اعتبارِ خلافِ تفسدُ الطَّهريةِ في هذا، فإنَّه حدثَ بعدَ ما مضى السَّلفُ.

وفي «ردِّ المحتارِ»: أنَّ فسادَ الصَّومِ بالغيبةِ ممّا لم يذهب إليه أحدُّ من المجتهدينَ إلا أصحاب الظَّواهرِ مع أنَّ عليًّا القاري صرَّحَ في شرحِ «المشكاة» والغزاليَّ في «إحياءِ العلوم»: أنَّ فسادَ الصَّومِ بالغيبةِ قد ذهبَ إليه سفيانُ النَّوريُّ، وهو من المجتهدينَ، فلا يصحُّ قولُهما، وهذه الشُّبهةُ قد خطرَت في خاطري سنةَ اثنتينِ وثمانينَ بعدَ الألفِ والمئتينِ، وحرَّرتُها على صفحاتِ «ردِّ المحتارِ»، ويخطرُ بالبالِ ما يصحُّ قولُ الفقهاءِ من أنَّ أحاديثَ الغيبةِ مؤوَّلةٌ بالإجماع، وهو أنَّ فسادَهُ بها ممّا لم يذهب إليه أحدٌ من الصَّحابةِ، وإنْ ذهبَ إليه بعضُ المجتهدينَ المتأخّرينَ»=



رواهُ أحمدُ والتّرمذيُّ وأبُو داوُدَ(١).

7 • ٧٩ - وَعَن أَبِي سَعدٍ وَجَابِرٍ ﴿ قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الغِيبَةُ أَشَدُّ مِنَ الزِّنَا»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، وَكَيفَ الغِيبَةُ أَشَدُّ مِنَ الزِّنَا؟! قَالَ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَزنِي فَيَتُوبُ فَيَتُوبُ اللهُ عَلَيهِ»، وَفِي رِوايةٍ: «فَيَتُوبُ فَيَتُوبُ فَيَتُوبُ اللهُ عَلَيهِ»، وَفِي رِوايةٍ: «فَيَتُوبُ فَيُعْفَرُ لَهُ، وَإِنَّ صَاحِبُهُ»(٢).

٠٨٠٠ ـ وَفِي رِوايةِ أنسٍ هُ : قال: صَاحِبُ الزِّنَا يَتُوبُ، وَصَاحِبَ الغِيبَةِ لَيسَ لَهُ تَوبَةٌ، رَوَى البيهقيُّ الأحاديثَ الثلاثةَ فِي «شُعب الإيمانِ»(٣).

وأمّا حصرُ ابنِ الهمامِ والشّاميِّ كما ذكرنا من أنَّ فسادَ الصَّومِ ممّا لم يذهب إليه إلّا أرباب الظَّواهرِ؛ فمّما لا يصحُّ عندي، فإنَّ الثَّوريَّ عُدَّ من المجتهدينَ، لا يعدُّه أحدٌ من أربابِ الظَّواهرِ، واللهُ يعلمُ السَّرائرَ، إلّا أنْ يُقالَ: لم يثبت عنه ذلك بسندٍ معتبر، الاستفسارُ: رجلٌ توضَّأ ثمَّ اغتابَ أحدًا من المسلمين، فهل يعيدُ الوضوءَ أم لا؟ الاستبشارُ: الغيبةُ ليست من نواقضِ الوضوءِ، ولم أرّ فيه خلافًا، نعم، يُستحبُّ الوضوءُ بعدَها) كما في «مجمعِ البركاتِ»، (وقد وردت فيه الآثارُ والأقوالُ عن إبراهيمَ النَّخعيِّ أنَّه قالَ: الوضوءُ من الحدثِ وأذى المسلم، وقالَت عائشةُ الحدثُ حدثانِ: حدثٌ من فيكَ، وحدثٌ من نومِك؛ وحدثُ الفم: أشدُّ الكذبِ والغيبةِ، ورُويَ أنَّ رجلينِ توضًا وجاءًا مسجدًا للصَّلاةِ، فمرَّ هناكَ مخنَّثٌ، فاغتاباهُ، ثمَّ صلَّيا، وحضرا عندَ عطاءً، فسألاهُ عن ذلكَ، فقالَ: أعيدا وضوءً كما وصلاتكما، وكلُّ ذلك من الأحكام صادرةٌ تهديدًا، والأقوالِ تشديدًا.

قلتُ: وقد ألفَّتُ في بحثِ الغيبةِ رسالةَ جامعةً، سمَّيتُها بـ «زجرِ الشُّبّانِ وأهلِ الشَّيبةِ عن ارتكابِ الغيبةِ» باللِّسانِ الأرديةِ، فلتطالع فإنَّها نفيسةٌ في بابِها، لم يوجد عديلُها ومثيلُها، ولي رسالةٌ أخرى بالأرديةِ أيضًا مسمّاةٌ بـ «عمدةِ النَّصائحِ بتركِ القبائحِ»، ذكرتُ فيها أيضًا قدرًا ممّا يتعلَّقُ بهذا البحثُ، واللهِ الحمدُ على ذلك). م

- (١) أَبُو داوُدَ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: في الغيبةِ، ح: (٤٨٧٥)، والتَّرمذيُّ، أبوابُ صفةِ القيامةِ، ب: لو مُزجَ بها ماءُ البحرِ، ح: (٢٥٠٢)، وقالَ: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).
 - (٢) «شُعب الإيمانِ» (٩/ ٩٨)، ح: (٥٣١٥)، وابنُ أبي الدُّنيا في «الصَّمتِ» (١٦٤).
 - (٣) «شُعب الإيمانِ» (٩/ ١٠٠)، ح: (٦٣١٦).

فكانَ المرادُ به إجماعَ الصَّحابةِ، أو إجماعَ الكلِّ؛ لعدم اعتبارِ قولِ مَن خالفَهم.

٦٠٨١ ـ وَعَن أَنْسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِنَّ مِن (١١) كَفَّارَةِ الغِيبَةِ أَن تَستَغفِرَ لِمَنِ اغتَبتَهُ، تَقُولُ: اللَّهُمَّ اغفِر لَنَا وَلَهُ»، رواهُ البيهقيُّ فِي «الدَّعواتِ الكبيرِ»(١).

⁽۱) قولُهُ: "إنَّ من كفّارةِ الغيبةِ أنْ تستغفرَ لمن اغتبتهُ": (وقالَ الفقيهُ أبو اللَّيثِ: قد تكلَّمَ النّاسُ في توبةِ المغتابينَ هل تجوزُ من غيرِ أنْ يستحلَّ من صاحبِهِ؟ قالَ بعضُهم: تجوزُ، وقالَ بعضُهم: لا تجوزُ، وهو عندَنا على وجهينِ؟ أحدِهما: إنْ كانَ ذلك القولُ قد بلغَ إلى الَّذي اغتابَهُ؛ فتوبتُهُ أنْ يستحلَّ منهُ، وإنْ لم يبلغْ؛ فيستغفر الله ويضمر ألا يعودَ لمثلِهِ، اه. وهل يكفيهِ أنْ يقولَ: اغتبتُكَ، فاجعلني في حلِّ، أم لا بدُّ أنْ يبيِّنَ ما اغتاب؟ قالَ بعضُ علمائنا في الغيبةِ: لا يُعلمُهُ بها، بل يستغفرُ الله لَهُ، إنْ علمَ أنَّ إعلامَهُ يثيرُ فتنةً، ويدلُّ عليه ما هو المقرَّرُ في الأصولِ: أنَّ الإبراءَ عن الحقوقِ المجهولةِ جائزٌ عنبَنا.

ثمَّ اعلم: أنَّهُ يُستحبُّ لصاحبِ الغيبةِ أنْ يُبرِئه منها ليخلِّصَ أخاه من المعصيةِ، ويفوزَ هو بعظيمِ ثوابِ اللهِ في العفوِ، وفي «القنيةِ»: تصافحُ الخصمينِ لأجلِ العذرِ استحلالٌ، وقالَ النَّوويُّ: رأيتُ في «فتاوى الطَّحاويِّ»: أنَّهُ يكفي النَّدمُ والاستغفارُ في الغيبةِ وإنْ بلغت، فالطَّريقُ أنْ يأتيَ المغتابَ ويستحلَّ منهُ، فإنْ تعذَّرَ لموتِهِ أو لغيبتِهِ البعيدةِ؛ استغفرَ الله تعالى، ولا اعتبارَ بتحليلِ الورثةِ)، كذا في «المرقاة»، وقالَ في «الدرِّ المختارِ»: (وإذا لم تبلغهُ؛ يكفيهِ النَّدمُ، وإلا شُرطَ بيانُ كلِّ ما اغتابَهُ بهِ؛ أي: مع الاستغفارِ والتَّويةِ). م

⁽٢) «الدَّعوات الكبير» (٢١٣/٢) ح: (٥٧٥)، وهو ضعيفٌ.



٦٠٨٢ - عَن جَابِرِ ﷺ قَالَ: لَمَّا مَاتَ النَّبِيُ ﷺ جَاءَ أَبَا بَكرٍ ﷺ مَالٌ مِن قِبَلِ العَلاءِ بنِ الحَضرَمِيِّ ﷺ، فَقَالَ أَبُو بَكرٍ: مَن كَانَ لَهُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ دَينٌ، أَو كَانَت لَهُ قِبَلَهُ عِدَةٌ؛ فَليَأْتِنَا(١). قَالَ جَابِرٌ: فَقُلتُ: وَعَدَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: أَن يُعطِينِي هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا، فَبَسَطَ يَدَيهِ ثَلاَثَ مَرَّاتٍ، [قَالَ جَابِرٌ: فَحَثَا لِي حَثَيَةً فَعَدَدتُهَا فَإِذَا هِي خَمسُمِنَةٍ، وَقَالَ: خُذ مثلَيها]، متَّفقٌ عليه (٢).

٦٠٨٣ - وَعَن أَبِي جُحَيفَة ﷺ قَالَ: رَأَيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَبِيضَ قَد شَابَ، وَكَانَ الحَسَنُ بنُ عَلِيٍّ هَا يَعْشَو اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ عَشَرَ قَلُوصًا، فَذَهَبنَا نَقبِضُهَا، فَأَتَانَا مَوتُهُ فَلَم يُعطُونَا (٣) شَيئًا، فَلَمَّا قَامَ أَبُو عَلِيٍّ هَا يُعلُونَا (٣) شَيئًا، فَلَمَّا قَامَ أَبُو بَكُر هَا اللهِ عَلَيْ عِدَةٌ فَلَيْجِئ، فَقُمتُ إِلَيهِ، فَأَحبَرتُهُ، فَأَمَرَ لَنَا بِهَا، رواهُ اللهِ عَلَيْ عِدَةٌ فَلَيْجِئ، فَقُمتُ إِلَيهِ، فَأَحبَرتُهُ، فَأَمَرَ لَنَا بِهَا، رواهُ التَّرِمذيُ (٤).

⁽١) قولُه: «فليأتِنا»: قال في «المرقاةِ»: (قالَ الأشرفُ وغيرُه مِن علمائِنا: فيهِ استحبابُ قضاءِ دينِ الميِّتِ، وإنجازِ وعدِه لمن يخلفَه بعدَه، وإنَّه يستوي فيه الوارثُ والأجنبيُّ، وفيه إشعارٌ بأنَّ الوعدَ ملحقٌ بالدَّينِ، كما ورد عنه ﷺ: «العدة دين»، على ما رواهُ الطَّبرانيُّ في «الأوسطِ» عن عليِّ وابنِ مسعودِ ﷺ). م

⁽٢) البُخاريُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الشَّهاداتِ، بعدَ بابِ: مَن أمرَ بإنجازِ الوعدِ، ح: (٢٦٨٣)، إلّا ما بينَ المعكوفينِ فعندَ مسلم، ك: الفضائل، ب: في سخايه ﷺ ح: (٦٠٢٣).

⁽٣) قولُه: «فلم يعطُونا شيئًا»: (فيه دليلٌ على أنَّ الهبةَ والعطيَّةَ والصَّدقةَ لا تملَكُ إلّا بالقبضِ) قاله في «المرقاة»، وقال العيني: (شُرِطَ فيها القبضُ عند أكثرِ الفقهاءِ والتّابعينَ، وهو قولُ أبي حنيفةَ والشّافعيِّ وأحمدَ، إلّا أنَّ أحمدَ يقولُ: إنْ كانتِ الهبةُ عينًا تصحُّ بدون القبضِ في الأصحِّ، وفي المَكيلِ والموزونِ لا تَصحُّ بدونِه، وعندَ مالكِ يثبتُ فيها الملكُ قبل القبضِ، اعتبارًا بالبيعِ، وبهِ قالَ أبُو ثورٍ والشّافعيُّ في القديم). م

⁽٤) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ لَهُ، أبوابُ الأدبِ، ب: مَا جاءَ في العدةِ، ح: (٢٨٢٦)، وقالَ: (حديثٌ حسنٌ)، وأصلُه في=

٦٠٨٤ ـ وَعَن عَبدِ اللهِ بنِ أَبِي الحَمسَاءِ هُ قَالَ: بَايَعتُ النَّبِيَّ (١) ﷺ بِبَيعٍ قَبلَ أَن يُبعَثَ، وَبَقِيَت لَهُ بَقِيَّةٌ، فَوَعَدتُهُ أَن آتِيهُ بِهَا فِي مَكَانِهِ، فَنَسِيتُ، ثُمَّ ذَكَرتُ بَعدَ ثَلَاثٍ، فَجِئتُ فَإِذَا هُوَ فِي مَكَانِهِ، فَقَالَ: «يَا لَهُ بَقِيَّةٌ، فَوَعَدتُهُ أَن آتِيهُ بِهَا فِي مَكَانِهِ، فَقَالَ: «يَا لَتُهُ بَقِيهَ أَن آتِيهُ بِهَا فِي مَكَانِهِ، فَقَالَ: «يَا فَتَى، لَقَد شَقَقتَ عَلَيَّ، أَنا هَاهُنَا مُنذُ ثَلاثٍ أَنتَظِرُكَ»، رواهُ أَبُو داوُد (١٠).

٦٠٨٥ ـ وَعَن زَيدِ بنِ أَرقَمَ هُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَن وَعَدَ رَجُلًا فَلَم يَاْتِ أَحَدُهُمَا إِلَى وَقَتِ الصَّلَاةِ، وَذَهَبَ الَّذِي جَاءَ لِيُصَلِّي فَلَا^(٣) إِثْمَ عَلَيهِ»، رواهُ رزينٌ (١٠٠٠.

٦٠٨٦ ـ وَعَنهُ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ: «إِذَا وَعَدَ الرَّجُلُ أَخَاهُ، وَمِن نِيَّتِهِ أَن يَفِيَ لَهُ فَلَم يَفِ وَلَم يَجِئ لِلمِيعَادِ فَلا إِثمَ عَلَيهِ»(٥).......

⁼ البُخاريِّ، ك: المناقبِ، ب: صفةِ النَّبِيِّ ﷺ، ح: (٣٥٤٤)، مسلمٌ في الفضائلِ، ب: شيبِهِ ﷺ، رقم: (٦٠٨٣ - ٦٠٨٣). وفي «المرقاقِ» (٧/ ٥٥٨): («أبيضَ»؛ أي: أبيضَ اللَّونِ مائلًا إلى الحمرةِ، «قد شابَ»؛ أي: بعضُ لحيَتِه أو ظهرَ فيه شَيبٌ).

⁽١) قولُهُ: «بايعتُ النَّبِيَ ﷺ؛ (أي: اشتريتُ، وقولُهُ: «أنتظرُكَ»: وكانَ انتظارُهُ ﷺ لصدقِ وعدِهِ لا لقبضِ ثمنِهِ. قالَ الطِّيبِيُّ: واعلم أنَّ الوعدَ أمرٌ مأمورٌ الوفاءُ بهِ في جميع الأديانِ، حافظَ عليه الرُّسلُ المتقدِّمونَ، قالَ تعالى: ﴿ وَإِبْرَهِيمَ ٱلنِّي وَفَى ﴾ [النَّجم: ٣٧]، ومدحَ ابنَهُ إسماعيلَ؛ يعني: جدَّ نبيِّنا ﷺ، بقولِهِ ﷺ: ﴿إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ ٱلْوَعْدِ﴾ [مريم: ١٥]، يُقالُ: إنَّهُ وعدَ إنسانًا في موضع فلم يرجع إليهِ، فأقامَ عليهِ حتَّى حالَ الحولُ)، كذا في «المرقاقِ». م

⁽٢) أَبُو داوُدَ، ك: الأدبِ، ب: في العدةِ، ح: (٩٩٦)، وحسَّنَهُ ابنُ حجرٍ في «هدايةِ الرُّواةِ» (٤/ ٣٩٥).

⁽٣) قولُهُ: «فلا إشمَ عليه»؛ (أي: على الجائي لوعده، والذّاهب لصلاتِه في غيبتِه لحضورِ الصَّلاة؛ لأنَّهُ من ضروراتِ الدِّينِ، والظّاهرُ: أنَّهُ كذلك، إذا ذهبَ لضروراتِ أمرِ البدنِ، من أكل وشربِ وقضاءِ حاجةٍ ونحوِها)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٤) «جامع الأصول» (١١/ ٦٤٣).

⁽٥) قولَّهُ: "فلا إثمَ عليهِ": (قالَ النَّوويُّ: أجمعوا على أنَّ من وعدَ إنسانًا شيئًا ليس بمنهيٍّ عنهُ، فينبغي أنْ يفي بوعدِهِ، وهل ذلك واجبٌ أو مُستحبٌّ، فيه خلافٌ، ذهبَ الشّافعيُّ وأبو حنيفةَ والجمهورُ إلى: أنَّهُ مُستحبٌّ، فلو تركهُ؛ فاتهُ الفضلُ وارتكبَ المكروهَ كراهةً شديدةً، ولا يأثمُ؛ يعني: من حيثُ هو خلفٌ، وإنْ كانَ يأثمُ إذا قصدَ به الأذى، ثمَّ إذا فهمَ مع ذلك الجزم في الوعدِ؛ فلا بدَّ من الوفاءِ إلّا أنْ يتعذَّرَ، فإنْ كان عندَ الوعدِ عازمًا على ألّا يفيَ فهذا هـو=

رواهُ أَبُو داوُدَ والتِّرمذيُّ (١).

٦٠٨٧ - وَعَن عَبدِاللهِ بنِ عَامِرٍ هُ قَالَ: دَعَتنِي أُمِّي يَومًا وَرَسُولُ اللهِ عَلَيْ قَاعِدٌ فِي بَيتِنَا، فَقَالَت: هَا تَعَالَ أُعطِيك، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «وَمَا أَرَدتِ أَن تُعطِيهِ؟» قَالَت: أُعطيهِ تَمرًا، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «وَمَا أَرَدتِ أَن تُعطِيهِ »، رواهُ أَبُو داوُدَ، والبيهقيُّ في «شُعبِ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «أَمَا إِنَّكِ لَو لَم تُعطِهِ شَيئًا؛ كُتِبَت عَلَيكِ كِذبَةٌ»، رواهُ أَبُو داوُدَ، والبيهقيُّ في «شُعبِ الإيمانِ» (٢٠).



النَّفاقُ) نقلَهُ في «المرقاقِ». م

⁽١) أَبُو داوُدَ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: في العدةِ، ح: (٤٩٩٥)، والتِّرمذيُّ، أبوابُ الإيمانِ، ب: ما جاءَ في علامةِ المنافق، ح: (٢٦٣٣)، وقالَ: (حديثٌ غريبٌ وليس إسنادُهُ بالقويِّ).

⁽٢) أَبُو داوُدَ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: التَّشديدِ في الكذبِ، ح: (٤٩٩١)، وأحمدُ (١٥٧٠٢) وحسَّنَهُ ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (٣٩٦/٤).



وقولِ اللهِ ﷺ: ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا لَايَسْخَرْ () قَوْمُ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرا يَنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِسَآءٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرا يَنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِسَآءٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرا يَنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن لَمْ يَلُبُ فَأُولَئِكَ هُمُ يَكُنَّ خَيْرا مِنْهُ وَلَا نَلْهِ مُنْ وَلَا لَنَابُرُوا () بِالْأَلْقَاتِ بِيلِسَ الإِمْنَمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانُ وَمَن لَمْ يَلُبُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفُسُونَ ﴾ [الحجرات: ١١].

٦٠٨٨ ـ عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تُمَارِ أَخَاكَ، وَلَا تُمَازِحهُ "، وَلَا تَعِدهُ مَوعِدًا فَتُخلِفَهُ»، رواهُ التِّرمذيُّ (١٠).

⁽١) قولُهُ: ﴿ لَا يَسَخَرُ ﴾: (اعلم: أنَّ المزاحَ انبساطٌ مع الغيرِ من غيرِ إيذاء، فإذا بلغَ الإيذاء؛ يكونُ سخريةً)، كذا في «المرقاق». م

⁽٢) قولُهُ: ﴿ وَلَا لَنَابَرُوا بِالْأَلَقَابِ ﴾: (وقالَ بعضُ العلماءِ: المرادُ بهذه الألقابِ ما يكرهُهُ المنادى به، أو يفيدُ ذمَّا له، فأمّا الألقابُ الَّتي صارَت كالأعلامِ لأصحابِها، كالأعمشِ والأعرجِ وما أشبهَ ذلك؛ فلا بأسَ بها إذا لم يكرهها المدعوُّ بها، وأمّا الألقابُ الَّتي تُكسبُ حمدًا ومدحًا وتكونُ حقًّا وصدقًا؛ فلا تُكرَهُ، كما قيلَ لأبي بكرٍ: عتيقٌ، ولعمرَ: الفاروقُ، ولعثمانَ: ذو النُّورينِ، ولعليِّ: أبو ترابِ، ولخالدٍ: سيفُ اللهِ، ونحوِ ذلكَ)، كذا في «الخازنِ». م

⁽٣) قولُهُ: «ولا تمازِحهُ»: (قالَ النَّوويُّ: اعلم: أنَّ المزاحَ المنهيُّ عنهُ هو الَّذي فيه إفراطٌ ويُداومُ عليه، فإنَّهُ يورثُ الضَّحكَ وقسوةَ القلبِ، ويشغلُ عن ذكرِ اللهِ والفكرِ في مهمّاتِ الدِّينِ، ويَوُّول في كثيرٍ من الأوقاتِ إلى الإيذاءِ، ويورثُ الأحقادَ، ويسقطُ المهابةَ والوقارَ، فأمّا ما سلمَ من هذه الأمورِ؛ فهو المباحُ الَّذي كانَ رسولُ الله ﷺ يفعلُهُ على النُّدرة؛ لمصلحةِ تطييبِ نفسِ المخاطبِ ومؤانستِه، فاعلم هذا، فإنَّهُ ممّا يَعظمُ الاحتياجُ إليهِ)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٤) التِّرمذيُّ، أبوابُ البرِّ والصِّلةِ، ب: ماجاءَ في المراءِ، ح: (١٩٩٥)، وقالَ: (حسنٌ غريبٌ)، وهو في «الأدبِ المفردِ» ح: (٣٩٤).

قولُهُ: «لا تمارِ»؛ أي: لا تجادل ولا تخاصم، «ولا تمازِحهُ»؛ أي: مزاحًا يفضي إلى إيذائهِ من هتكِ العرض ونحوِه،=

٦٠٨٩ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّكَ تُدَاعِبُنَا(')، قَالَ: ﴿إِنِّي لَا أَقُولُ إِلَّا حَقًّا»، رواهُ التِّرمذيُ(').

٠٩٠٠ ـ وَعَن أَنَسٍ ﷺ قَالَ: إِن كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَيُخَالِطُنَا، حَتَّى يَقُولَ لِأَخٍ لِي صَغِيرٍ: «يَا أَبَا عُمَيرٍ، مَا فَعَلَ^{٣)} النُّغَيرُ»، وكانَ له نغيرٌ يلعبُ بِهِ فمَاتَ، متَّفَنٌ عليهِ^(١).

٦٠٩١ ـ وَعَنهُ هُ أَنَّ رَجُلًا استَحمَلَ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنِّي حَامِلُكَ عَلَى وَلَدِ النَّاقَةِ»، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ عَلَى وَلَدِ النَّاقَةِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَى وَهَل تَلِدُ (٥) الإِبِلَ إِلَّا النَّوقُ؟»، رواهُ التِّرمذيُّ وأَبُو داوُدَ (١).

^{= «}موعدًا»؛ أي: وعدًا أو زمانَ وعد أو مكانَهُ.

⁽١) قولُهُ: ﴿إِنَّكَ تداعبُنا»: قالَ عليٌّ القاري: (والأظهرُ: أنَّ منشأَ سؤالِهم أنَّهُ ﷺ نهاهم عن المزاحِ، وقالَ عصامٌ في «شرحِ الشَّمائلِ»: كأنَّهم قصدوا السُّؤالَ عن المداعبةِ: هل هي من خصائصِهِ فلا يُقتدى بِهِ فيها، فأجابَ: بأنِّي لا أقولُ إلّا حقًّا، فمَن حافظ على قولِ الحقَّ وتجنَّبَ الكذبَ وإبقاءِ المهابةِ والوقارِ؛ فله أنْ يمزحَ). م

⁽٢) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ لَهُ، أبوابُ البرِّ، ب: ماجاءَ في المزاحِ، ح: (١٩٩٠)، وأحمدُ (٨٧٢٣)، وقالَ التَّرمذيُّ: (حديثُ حسنٌ صحيحٌ).

⁽٣) قولُهُ: «ما فعلَ النُّغيرُ»: (قالَ أبو حنيفةَ وأبو يوسفَ ومحمَّدٌ: ليس للمدينةِ حرمٌ كما كانَ لمكَّةَ، فلا يُمنعُ أحدٌ من أخذِ صيدِها وقطعِ شجرِها، فتمسَّكَ الطَّحاويُّ لمذهبِهم بهذا الحديثِ؛ لأنَّ أبا عميرٍ أخذَ النُّغيرَ (لال چڑيا) من المدينةِ، وقالَ الشَّافعيُّ ومالكٌ وأحمدُ: إنَّ حرمَ المدينةِ كحرمِ مكَّةَ) أخذتُهُ من «العرفِ الشَّذيُّ». م

⁽٤) البخاريُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: الانبساطِ إلى النَّاسِ، ح: (٦١٢٩)، ومسلمٌ، ك: الأدبِ، ب: جوازِ تكنيةِ من لم يولد لهُ، ح: (٦٢٢٥).

⁽٥) قولُهُ: «وهل تلدُ الإبلَ إلّا النُّوقُ»؛ (والمعنى: أنَّك لو تدبَّرتَ؛ لم تقل ذلك؛ لأنَّ كلَّ إبلِ ولدُ النَّاقةِ، ففيه مع المباسطةِ له الإشارةُ إلى إرشادِه وإرشادِ غيرِه بأنَّهُ ينبغي لمن سمعَ قولًا أنْ يتأمَّلَهُ، ولا يبادرُ إلى ردِّه إلّا بعدَ أنْ يدرِكَ غورَهُ) أخذتُهُ من «المرقاةِ». م

⁽٦) التّرمذيُّ، واللَّفظُ لَهُ، أبوابُ البرّ، ب: ماجاءَ في المزاحِ، (١٩٩١)، وقالَ: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ)، وأبُو=

٦٠٩٢ ـ وَعَنهُ ﴿ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ قَالَ لِامرَأَةٍ عَجُوزٍ: "إِنَّهُ لَا تَدخُلُ الجَنَّةَ عَجُوزٌ»، فَقَالَت: وَمَا لَهُ نَّ؟ وَكَانَت تَقرأُ القُرآنَ، فَقَالَ لَهَا: "أَمَا تَقرَئِينَ القُرآنَ؟ ﴿ إِنَّا آنَشَأْنَهُنَ إِنشَآءَ ﴿ الْمَعَلَىٰ هُوَنَّ الْقُرَانَ؟ ﴿ إِنَّا آنَشَأَنَهُنَ إِنشَآءَ ﴿ الْمَعَلَىٰ هُوَالَتَهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللّلَهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّاللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللللَّا اللللَّهُ اللللللَّذَا اللللللَّا اللللَّهُ اللَّهُ اللللللَّذَا الللللَّا الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ

٦٠٩٣ ـ وَعَنهُ هَهُ: أَنَّ رَجُلًا مِن أَهلِ البَادِيَةِ كَانَ اسمُهُ زَاهِرَ بِنَ حَرَامٍ هَهُ، وَكَانَ يُهدِي لِلنَّبِي ﷺ الْهَدِيَّةَ مِنَ البَادِيَةِ، فَيُجَهِّزُهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَن يَحْرُجَ، فَقَالَ النَّبِي ﷺ : "إِنَّ زَاهِرًا بَادِيَتُنَا، وَنَحنُ حَاضِرُوهُ». قَالَ: وَكَانَ النَّبِي ﷺ يُحِبُّهُ، وكَانَ دَمِيمًا. فَأَتَاهُ النَّبِي ﷺ يَومًا، وَهُو يَبِيعُ مَتَاعَهُ، فَاحتَضَنهُ مِن حَافِهِ، وَهُو لَا يُبصِرُهُ، فَقَالَ: أَرسِلنِي، مَن هَذَا؟ فَالتَفَت، فَعَرَفَ النَّبِي ﷺ، فَجَعَلَ لَا يَأْلُو مَا أَلزَقَ ظَهرَهُ عَلَيْهِ، وَهُو لَا يُبصِرُهُ، فَقَالَ: أَرسِلنِي، مَن هَذَا؟ فَالتَفَت، فَعَرَفَ النَّبِي ﷺ فَجَعَلَ لَا يَأْلُو مَا أَلزَقَ ظَهرَهُ بِصَدرِ النَّبِي ﷺ فَيَ عَرَفَهُ، وَجَعَلَ النَّبِي ﷺ إِذَا وَاللهِ بِصَدرِ النَّبِي ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِذًا وَاللهِ بِصَدرِ النَّبِي عَلَيْهِ حِينَ عَرَفَهُ، وَجَعَلَ النَّبِي ﷺ يَعَلَى اللهِ، إِذًا وَاللهِ بَصَدرِ النَّبِي عَلَيْهِ حِينَ عَرَفَهُ، وَجَعَلَ النَّبِي عَلَيْهُ، يَقُولُ: "مَن يَشْتَرِي العَبدَ؟»، فقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِذًا وَاللهِ بَصِدرِ النَّبِي عَلَيْهِ وَاللهِ وَاللهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ يَعْرَفَ اللهُ اللهُ اللهُ يَالِو اللهُ ال

3.95 - وَعَنِ النَّعَمَانِ بِنِ بَشِيرٍ ﴿ قَالَ: استَأَذَنَ أَبُو بَكرٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَمِعَ صَوتَ عَائِشَةَ عَالِيًا، فَلَمَّا دَخَلَ؛ تَنَاوَلَهَا لِيَلطِمَهَا، وَقَالَ: أَلَا أَرَاكِ تَرفَعِينَ صَوتَكِ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَجَعَلَ النَّبِيُ ﷺ عَلِيًا، فَلَمَّا دَخَلَ؛ تَنَاوَلَهَا لِيَلطِمَهَا، فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ حِينَ خَرَجَ أَبُو بَكرٍ: «كَيفَ رَأَيتنِي أَنقَذَتُكِ مِنَ الرَّجُلِ؟» يَحجِزُهُ، وَخَرَجَ أَبُو بَكرٍ أَيَّامًا، ثُمَّ استَأذَنَ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَوَجَدَهُمَا قَدِ اصطَلَحَا، فَقَالَ لَهُمَا: أَدْ خِلانِي قَالَ: فَمَكَثَ أَبُو بَكرٍ أَيَّامًا، ثُمَّ استَأذَنَ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَوَجَدَهُمَا قَدِ اصطَلَحَا، فَقَالَ لَهُمَا: أَدْ خِلانِي فِي حَربِكُمَا، فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ : «قَد فَعَلنَا قَد فَعَلنَا»، رواهُ أَبُو داوُدَ(٣).

داوُدَ، ك: الأدبِ، ب: ماجاء في المزاحِ، ح: (٤٩٩٨).
 قولُهُ: «استحملَ»؛ أي: سألَهُ الحملانَ، والمرادُبه: أنْ يعطيهُ حمولةً يركبُها.

⁽١) أخرجَ نحوَهُ التِّرمذيُّ مرسلًا في «الشَّماثلِ»، ط: المكتبةِ التِّجاريَّةِ، ح: (٢٤١)، ووصلَهُ الطَّبرانيُّ عن عائشةَ في «الأوسطِ» (٥/ ٣٥٧)، ح: (٥٥٤٥).

⁽٢) البغويُّ في «شرحِ السُّنَّةِ»، واللَّفظُ لَهُ (١٨١/١٣)، ح: (٣٦٠٤)، وصحَّحَهُ ابنُ حبّانَ (٥٧٩). وفي «كشفِ المناهجِ» (٤/ ٢٥٩): (قولُهُ «ودميمًا»؛ أي: قصيرًا، «فاحتضنَهُ»؛ أي: أخذَهُ في حضنِهِ، وهو ما دونَ الإبطِ إلى الكشحِ، «لا يألو»: لا يقصِّرُ، «كاسدًا»؛ أي: رخيصًا، أو غيرَ مرغوبٍ فيهِ).

⁽٣) أَبُو داوُدَ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: ما جاءَ في المزاحِ، ح: (٩٩٩)، والنَّسائيُّ في «الكبرى» ك: الخصائصِ، ب:=

م ٢٠٩٥ وَعَن أَنَسٍ عَهِ أَنَّ النَّبِيَ عَيِي قَالَ (١) لَهُ: «يَا ذَا الأَّذُنَينِ»، رواهُ أَبُو داوُدَ والتِّرمذيُّ (٢).

٦٠٩٦ ـ وَعَن عَوفِ بِنِ مَالِكٍ الأَشجَعِيِّ ﷺ قَالَ: أَتَيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فِي غَزَوَةِ تَبُوكَ وَهُـوَ فِي قُبَّةٍ مِن أَدَمٍ، فَسَلَّمتُ، فَرَدَّ، وَقَالَ: «ادخُل»، فَقُلتُ: أَكُلِّي يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «كُلُّك»، فَدَخلتُ، قَالَ عُثمَانُ ابنُ أَبِي الْعَاتِكَةِ: إِنَّمَا قَالَ: أَدخُلُ كُلِّي؛ مِن صِغَرِ القُبَّةِ، رواهُ أَبُو داوُدَ^(٣).



⁼ ذكرِ منزلةِ عليِّ بنِ أبي طالبٍ، ح: (٤٤١)، وحسَّنَهُ ابنُ حجرٍ في «هدايةِ الرُّواةِ» (٤/٠٠٤).

⁽١) قولُهُ: «قالَ له: يا ذا الأذنينِ»: قالَ في «المداركِ»: (والتَّلقيبُ المنهيُّ عنه هو ما يتداخلُ المدعوَّ به كراهةٌ؛ لكونِهِ تقصيرًا به وذمًا له، فأمّا ما يحبُّهُ؛ فلا بأسَ به). م

⁽٢) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ لَهُ، أبوابُ البرَّ، ب: ما جاءَ في المزاحِ، ح: (١٩٩٢)، وقالَ: (حديثٌ حسنٌ غريبٌ صحيحٌ)، وأبُو داوُدَ، ك: الأدبِ، ب: ماجاءَ في المزاح، ح: (٥٠٠٢).

⁽٣) أَبُو داوُدَ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: ماجاءَ في المزاح، ح: (٥٠٠١ ـ ٥٠٠١)، وأخرجَهُ بأطولَ ممّا هنا ابنُ ماجَه (٢٠٤٢)، وأحمدُ (٢٣٩٧٩)، وحسَّنَهُ ابنُ حجرٍ في «هدايةِ الرُّواةِ» (٤/ ٤٠٠).

قولُهُ: «وهو في قبَّةٍ»؛ أي: خيمةٍ صغيرةٍ، «من أَدَمٍ»: بفتحتينِ؛ أي: جلدٍ.



7٠٩٧ عن أبِي هُرَيرَةَ هُ قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَيُّ النَّاسِ أَكرَمُ ؟ قَالَ: «أَكرَمُهُم (١) عِندَ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الل

٦٠٩٨ - وفِي روايةٍ للبخاريِّ عَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الكَرِيمُ ابنُ الكَرِيمِ ابنِ الكَرِيمِ السَّلامُ»(٣).

٦٠٩٩ ـ وَعَن عُقبَةَ بِنِ عَامِرٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ أَنسَابَكُم (١) هَذِهِ لَيسَت بِمَسَبَّةٍ عَلَى أَحدٍ، كُلُّكُم بَنُو آدَمَ، طَفُّ الصَّاعِ لَم تَملَؤُوهُ، لَيسَ لِأَحَدٍ عَلَى أَحَدٍ فَضلٌ إِلَّا بِدِينٍ أَو تَقوَى، وَكَفَى

⁽۱) قولُهُ: «أكرمُهم عندَ اللهِ أتقاهُم»: (لمّا أطلقُوا السَّوَالَ، وكانَ المناسبُ صرفَهُ ﷺ إلى الفردِ الأكملِ والوصفِ الأفضلِ، قالَ: «أكرمُهم عندَ اللهِ أتقاهُم»، فلمّا تبيَّنَ لَهُ ﷺ أنَّهم لم يسألوهُ عن الكرمِ المطلقِ، وظنَّ أنَّ مرادَهم الجمعُ بينَ النَّسبِ والحسبِ؛ قالَ: «فأكرمُ النّاسِ يوسفُ نبيُ اللهِ»، وقولُهُ: «إذا فقِهُوا»: المرادُ بالفقهِ: هو العلمُ المعموونُ بالعملِ، وفي «شرحِ السُّنَةِ»: يريدُ أنَّ من كانت لَهُ مأثرةٌ وشرفٌ، إذا أسلمَ وفقُهُ؛ فقد حازَ إلى ذلك ما استفادَهُ بحقِّ اللّذينِ، ومَن لم يُسلِم؛ فقد هدمَ شرفَه وضيَّعَ نسبَهُ)، التقطتُه من «المرقاقِ». م

 ⁽٢) البخاريُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: التَّفسيرِ، ب: قولِهِ: ﴿لَقَدْكَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَيِهِ عَايَنتُ لِلسَّالِمِ لَكِ السَّلامُ، ح: (١٦٦٦).
 ومسلمٌ ك: الفضائل، ب: من فضائل يوسُف عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ، ح: (٦١٦١).

⁽٣) البخاريُّ، ك: التَّفسيرِ، ب: قولِهِ: ﴿ وَيُتِدُّ نِعْمَتُهُ, عَلَيْكَ ﴾، ح: (٤٦٨٨).

⁽٤) قولُهُ: «أنسابُكم هذه ليست بمسبَّةٍ»؛ (يعني: أنَّ التَّفاضلَ ليس بالنَّسب، ولكن بالتَّقوي)، كذا في «المرقاةِ». م

بِالرَّجُل أَن يَكُونَ بَذِيًّا بَخِيلًا فَاحِشًا»، رواهُ أحمدُ، والبَيهقيُّ في «شُعبِ الإِيمانِ»(١).

• ٦١٠٠ وَعَن الحَسَنِ عَن سَمُرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الحَسَبُ(٢): المَالُ، والكَرَمُ: التَّقوى»، رواهُ التِّرمذيُّ وابنُ ماجَه (٣).

١٩٠١ - وَعَن أَبِي هُرَيرَة ﷺ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ قَالَ: «لَينتَهِينَ أَقوامٌ يَفتَخِرُونَ بِآبَائِهِمُ الَّذِينَ مَاتُوا، إِنَّمَا هُم فَحمُ جَهَنَّم، أَو لَيكُونُنَ أَهوَنَ عَلَى اللهِ مِنَ الجُعَلِ الَّذِي يُدَهدِهُ الخِرَاءَ بِأَنفِهِ، إِنَّ اللهَ أَذَهَبَ عَنكُم عُبَيَّةَ الجَاهِلِيَّةِ وَفَحْرَهَا بِالآبَاءِ، إِنَّمَا هُوَ مُؤمِنٌ تَقِيُّ، وَفَاجِرٌ شَقِيٌّ، النَّاسُ كُلُّهُم بَنُو آدَمَ وَآدَمُ خُلِقَ مِن تُرَابٍ»، رواهُ التَّرمذيُّ وأبُو داوُدَ^(٤).

⁽١) أحمدُ، واللَّفظُ لَهُ (١٧٤٤٦)، والبيهقيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ» (٧/ ١٣٨)، ح: (٤٧٨٣)، وقالَ الهيثميُّ في «مجمعِ الزَّوائدِ» (٨/ ٨٤): (رواهُ أحمدُ والطَّبرانيُّ، وفيه ابنُ لهيعةَ، وفيه لينٌ، وبقيَّةُ رجالِهِ وُثِّقوا).

قولُهُ: "بمسبَّةٍ"؛ أي: محلِّ سبِّ وسببِ عارٍ، قولُهُ: "طفَّ الصّاعُ": قالَ السِّنديُّ: هو ما قربُ من ملئِهِ؛ أي: قريبٌ بعضُكم من بعضٍ، وكلُّكم في الانتسابِ إلى أبِ واحدٍ بمنزلةٍ واحدةٍ في النَّقصِ والتَّقاصِ عن غايةِ التَّمامِ، وشبهُهُم في نقصانِهم بالمكيلِ الَّذي لم يبلغ أنْ يملأَ المكيالَ، وهو بالرَّفعِ خبرٌ بعدَ خبرٍ، وقيل: بدلٌ أو خبرٌ محذوف، أو بالنَّصب حالٌ مؤكِّدةٌ.

⁽٢) قولُهُ: «الحسبُ: المالُ»: (قالَ الشَّارِحُ: الحسبُ ما يعدُّهُ الرَّجلُ من مفاخرِ آبائِهِ، والكرمُ ضدُّ اللُّومِ، فقيلَ: معناه الشَّيءُ الَّذي يكونُ به عظيمَ القدرِ عندَ اللهِ التَّقوى، والشَّيءُ الَّذي يكونُ به عظيمَ القدرِ عندَ اللهِ التَّقوى، والافتخارُ بالآباءِ ليس بشيءِ منهما)، كذا في «المرقاةِ». م

 ⁽٣) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ لَهُ، أبوابُ تفسيرِ القرآنِ، ب: ومن سورةِ الحجراتِ، ح: (٣٢٧١)، وابنُ ماجَه، أبوابُ الزُّهدِ،
 ب: الورعِ والتَّقوى، ح: (٢١٩٤)، وقالَ التَّرمذيُّ: (حديثٌ حسنٌ غريبٌ صحيحٌ).

⁽٤) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ لَهُ، أبوابُ المناقبِ، ب: في فضلِ الشّامِ، ح: (٣٩٥٥)، وأَبُّو داوُدَ، ك: الأدبِ، ب: في التَّفاخرِ بالأحساب، ح: (١١٦٥)، وقالَ التِّرمذيُّ: (حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

وفي «شرحِ المصابيحِ» لابنِ الملكِ (٥/ ٢٦٩): («من الجُعَلِ»: هي الدُّويبةُ السَّوداءُ، «الَّذي يدهدهُ الخِراءَ»؛ أي: يدحرجُ العذرةَ والرَّوثَ، «بأنفِهِ»: شبَّه ﷺ المفتخرينَ بآبائِهم الَّذينَ ماتوا في الجاهليةِ بالجُعَلِ، وآباءَهم المفتخرَ=

٦١٠٢ - وَعَن أُبِيِّ بِنِ كَعبٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "مَن تَعَزَّى بِعَزَاءِ الجَاهِلِيَّةِ فَأَعضُوهُ بِهَنِ أَبِيهِ وَلَا تُكَنُّوا»، رواهُ فِي "شَرح السُّنَّةِ»(١).

٦١٠٣ ـ وَعَنِ البَرَاءِ بِنِ عَازِبٍ ﴿ قَالَ: فِي يَومِ حُنَينٍ كَانَ أَبُو سُفيَانَ بِنُ الحَارِثِ آخِذًا بِعِنَانِ بَعْلَتِهِ؛ يعني: بغلة رسولِ اللهِ ﷺ، فَلَمَّا غَشِيةُ المُشرِكُونَ نَزَلَ، فَجَعَلَ يَقُولُ:

«أَنْسِ النَّبِي لَا كَدِب أَنْسَالًا النَّبِي لَا كَدِب أَنْسَالًا النَّبِي لَا كَدِب المُطَّلِب »

- جهم بالعذرة، ونفسَ افتخارِهم بهم بالدَّهدهة بالأنفِ، قولُهُ: «عُبَيَّة الجاهليَّة»: قالَ السِّنديُّ: بضمِّ عينِ مهملةٍ، وكسرِ
 موحَّدةٍ مشدَّدةِ، وفتحِ ياءِ مثنّاةٍ من تحتِ مشدَّدةٍ: الكبرُ والنَّخوةُ، «مؤمنٌ تقيٌّ، وفاجرٌ شقيٌّ»؛ أي: النّاسُ رجلانِ:
 مؤمنٌ تقيٌّ فهو الخيرُ الفاضلُ، وإنْ لم يكن حسيبًا في قومِهِ، وفاجرٌ شقيٌّ فهو الدَّنيءُ، وإنْ كانَ في أهلِهِ شريفًا رفيعًا).
- (۱) النَّسَائيُّ في «الكبرى»، ك: السّير، ب: إعضاضِ من تعزَّى بعزاءِ الجاهليَّة، ح: (۸۸۱۳)، وصحَّحَهُ ابنُ حبّانَ (۳۱۵۳). قولُهُ: «مَن تعزَّى»؛ (أي: انتسب، «بعزاءِ الجاهليَّة»؛ أي: بنسبِها؛ يعني: من افتخرَ بآبائِهِ وقبائلِهِ الكفارِ على العادةِ الأولى، «فأعضوهُ»؛ أي: قولوا لَهُ: اعضض بهنِ أبيك، العضُّ: أخذُ شيءِ بالأسنان، والهَنُ: القبيحُ من الفعلِ والقولِ؛ يعني: قولوا: اذكر قبائحَ آبائِك من عبادةِ الصَّنمِ والزِّنا وشربِ الخمرِ وغيرِها من القبائح، ويجوزُ أنْ يكونَ معناه: عدُّوا أنتم المسلمونَ قبائحَ آبائِه؛ يعني: فمن كان له الكفرُ والأفعالُ والأقوالُ القبيحةُ، فكيف يليقُ به الافتخارُ بآبائِهِ، «ولا تكنُّوا»؛ أي: ولا تذكروا قبائحَهُ وقبائحَ آبائِهِ عن الكناية، بل صرِّحوا بقبائحِهِ، فلعلَّهُ يستجِي من الافتخارِ بآبائِهِ، «المفاتيح في شرحِ المصابيح» (٥/ ١٩٩)، «شرح المصابيح» لابنِ الملكِ (٥/ ٢٧١).
- (٢) قولُهُ: «أنا ابنُ عبدِ المطَّلبِ»: قالَ الكرمانيُّ: (فإنْ قلتَ: كيف قالَ هذا القولَ وقد نهى عن الافتخارِ في الآباءِ؟ قلتُ: يُوقَل بأنَّهُ إشارةٌ إلى رؤيا كانَ رآها عبدُ المطَّلبِ، فأخبرَ بها قريشًا، وعبرَّت بأنَّهُ سيكونُ لَهُ ولدٌ يسودُ النّاسَ، ويهلكُ أعداءَهُ على يديهِ، وكانَ مشهورًا فيهم، فذكَّرَهُم رسولُ اللهِ ﷺ به أمرَ تلكَ الرُّؤيا، ليقوِّيَ بذلكَ قوَّةَ مَن كانَ قد انهزَمَ من أصحابِهِ، فيرجعوا واثقينَ أنْ سيكونُ الظَّفرُ في العاقبةِ لَهُ، والوجهُ الآخرُ: أنْ يكونَ الافتخارُ المنهيُّ عنهُ ما كانَ في غيرِ جهادِ الكفّارِ، وقد رخَص رسولُ اللهِ ﷺ في الخيلاءِ في الحربِ، مع نهيهِ عنها في غيرِ ذلك المقامِ).

وقالَ في «المرقاةِ»: (وتلخيصُ الجوابِ: أنَّ المفاخرةَ نوعانِ: مذمومةٌ ومحمودةٌ؛ فالمذمومُ منها: ما كانَ عليها الجاهليَّةُ من الفخرِ بالآباءِ والأنسابِ للسُّمعةِ والرِّياءِ، والمحمودُ منها: ما ضمَّ مع النَّسبِ الحسبُ في الدِّينِ، لا رياءً، بل إظهارًا لأنعمِهِ تعالى عليهِ). م

قَالَ: فَمَا رُئِي مِنَ النَّاسِ يَومَئِذٍ أَشَدُّ مِنهُ، متَّفَقٌ عليهِ(١).

31.4 - وَعَن عَبِدِ الرَّحَمَنِ بِنِ أَبِي عُقبَةَ عَن أَبِي عُقبَةَ ﷺ وَكَانَ مَولَى مِن أَهلِ فَارِسَ قَالَ: شَهِدتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ أُحُدًا، فَضَرَبتُ رَجُلًا مِنَ المُشرِكِينَ، فَقُلتُ: خُذَهَا مِنِّي وَأَنَا الغُلَامُ الفَارِسِيُّ، فَالتَفَتَ إِلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: «فَهَلَّ قُلتَ: خُذَهَا مِنِّي وَأَنَا الغُلامُ الأَنصَارِيُّ» (٢)، رواهُ أَبُو داوُدَ (٣).

نعم أفضليَّةُ نبيِّنا ثابتةٌ بأدلَّةٍ صحيحةٍ صريحةٍ، كادَ أنْ تكونَ المسألةُ قطعيَّةً، بل إجماعيَّة، منها: حديثُ مسلم، وأبي داوُدَ: «أنا سيِّدُ ولدِ آدمَ يومَ القيامةِ، وأوَّلُ من ينشقُّ عنه القبرُ، وأوَّلُ شافعٍ، وأوَّلُ مشفَّعٍ». ومنها: حديثُ الإمامِ أحمدَ والتَّرمذيِّ وابنِ ماجه عن أبي سعيدٍ: «أنا سيِّدُ ولدِ آدمَ يومَ القيامةِ ولا فخرَ، وبيدي لواءُ الحمدِ ولا فخرَ، وما=

⁽١) البخاريُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الجهادِ، ب: مَن قالَ: خذها وأنا ابنُ فلانٍ، ح: (٣٠٤٢)، ومسلمٌ، ك: الجهادِ، ب: غزوةِ حنين، ح: (٤٦١٥).

⁽٢) قولُهُ: «أنا الغلامُ الأنصاريُّ»؛ (أي: إذا افتخرتَ عندَ الضَّربِ؛ فانتسبَ إلى الأنصارِ الَّذينَ هاجرتُ إليهم ونصرُونِي، وكانَ فارسُ في ذلك الزَّمانِ كفّارًا، فكرهَ ﷺ الانتسابَ إليهم، وأمرَهُ بالانتسابِ إلى الأنصارِ؛ ليكونَ منتسبًا إلى أهل الإسلام)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٣) أَبُو داوُدَ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: في العصبيَّةِ، ح: (٩١٣٥)، وابنُ ماجه، أبوابُ الجهادِ، ب: النيَّةِ في القتالِ، ح: (٣٧٨٤)، وحسَّنهُ ابنُ حجر في «هدايةِ الرُّواةِ» (٤/٤٠٤).

⁽٤) قولُهُ: «ذاك إبراهيمُ»: (قالَ النَّوويُّ: فيه وجوهٌ، أحدُها: أنَّهُ قالَ هذا تواضعًا واحترامًا لإبراهيمَ ﷺ؛ لخلَّتِهِ وأبوَّتِهِ، وإلاّ فنبيَّنا ﷺ كما قالَ ﷺ: «أنا سيِّدُ ولدِ آدم، ولا فخرَ». وثانيها: أنَّهُ قالَ هذا قبلَ أنْ يعلمَ أنَّهُ سيِّدُ ولدِ آدم، فإنَّ الفضائلَ يمنحُها اللهُ تعالى لمن يشاءُ، فأخبرَ بفضيلة إبراهيمَ ﷺ إلى أنْ علمَ تفضيلَ نفسِهِ، فأخبرَ بهِ. وثالثُها: أنَّ الموادَ به: أنَّه أفضلُ بريَّة عصرِهِ، فأطلقَ العبارةَ الموهمةَ للعموم؛ لأنَّهُ أبلغُ في التَّواضع. قلتُ: ومآلُ هذا يرجعُ إلى الأولى، مع أنَّ كونَ كلِّ منهما أفضلُ بريَّةَ عصرِهِ ليس فيه مزيدُ مزيَّةٍ، قالَ: وفيه جوازُ التَّفاضلِ بينَ الأنبياءِ عليهم السَّلامُ، قلتُ: لا دلالةَ عليه في كلِّ من الوجوهِ الشَّلاثِةِ.

رواهُ مسلمٌ^(۱).

قال النووي: (إنَّ النَّبِيِّ ﷺ قالَ هذا قبلَ أن يعلمَ أنَّهُ سيدُ وَلدِ آدمَ ﷺ)(٢).

٦١٠٦ ـ وَعَن مُطَرِّفِ بِنِ عَبِدِاللهِ بِنِ الشِّخِّيرِ ﷺ، قَالَ: قَالَ أَبِي: انطَلَقتُ فِي وَفدِ بَنِي عَامِرٍ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ: فَقُلنَا: وَأَفضَلُنَا فَضلًا، وَأَعظَمُنَا

وأمثالُ ذلك من الأحاديثِ كثيرةٌ صحيحةٌ شهيرةٌ ممّا يدلُّ على سيادتِهِ وزيادتِهِ في سعادتِهِ، وفي الأحاديثِ المسطورةِ إشعارٌ بتأخيرِ قولِهِ: «أنا سيَّدُ ولدِ آدم» عن قولِهِ: «ذاك هو إبراهيمٌ»؛ لأنَّ الأوصاف المذكورة يوم القيامةِ لا تتصوَّرُ أنْ تكونَ في المفضولِ، مع أنَّ النَّسخَ لا يوجدُ في الأخبارِ، هذا وقد قالَ بعضُ الشُّرَاحِ من علمائِنا: يحملُ الحديثُ على أنَّهُ على المشرِ، وعلى أنَّ إبراهيمَ كأنَّهُ الحديثُ على أنَّهُ على صارَ علما له كالخليلِ، فقالَ: «ذاك إبراهيمُ»؛ أي: المدعو بهذه التَّسميةِ إبراهيمُ؛ إجلالا لَهُ؛ يعني: من التَّشريكِ، فيكونُ معنى: «خيرُ البريَّةِ»: راجعًا إلى مَن خُلقَ دونَ مَن لم يُخلق بعدُ، ولم يكن ذكرَ «البريَّة» على العموم، فلم يدخلِ النَّبيُّ في غمارِهم، وحاصلُه: أنَّهُ على مستثنى منهم إمّا بطريقِ النَّقلِ، وهو ما ذكرنا، وإمّا بطريقِ العقلِ؛ فإنَّ المتكلِّم عندَ بعضِ الأصوليِّينَ غيرُ داخلِ في أمرِهِ وخبرِهِ، واللهُ أعلمُ)، كذا في «المرقاةِ». م

- (١) مسلم، ك: الفضائل، ب: من فضائل إبراهيمَ الخليل عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ، ح: (٦١٣٨).
 - (۲) «شرح النُّوويِّ على مسلم» (١٥/ ١٢٢).
- (٣) قولُهُ: "فقالَ: الشَّيِّدُ: اللهُ": قالَ في "المرقاةِ": (فيه تعظيمُ ربِّهِ وتواضعُ نفسِه، فحوَّلَ الأمرَ فيه إلى الحقيقة؛ مراعاةً لأدابِ الشَّريعةِ والطَّريقةِ؛ أي الَّذي يملكُ نواصيَ الخلقِ ويتولِّاهم ويسوسُهم هو اللهُ سبحانَهُ، وهذا لا ينافي سيادَتَهُ المجازيَّةَ الإضافيَّةَ المخصوصةَ بالأفرادِ الإنسانيَّةِ؛ حيثُ قالَ: "أنا سيَّدُ ولدِ أدمَ ولا فخرَ"؛ أي: لا أقولُ افتخارًا، بل تحدُّثًا بنعمةِ اللهِ، وإخبارًا بما أمرني اللهُ، وإلاّ فقد روى البخاريُّ عن جابرَ: أنَّ عمرَ كانَ يقولُ: أبو بكر سيِّدُنا، وأعتقَ سيِّدنا؛ يعني: بلالًا، وهو بالنِّسبةِ إلى بلالِ تواضعٌ، واللهُ أعلمُ). م
- (٤) قالَ التُّوربشتيُّ (٣/ ١٠٦٤): (سلكَ القـومُ معـهُ في الخطابِ مسلكَهم مع رؤساءِ القبائل، فإنَّهم كانوا يخاطبونَهم=

من نبيّ يومئذِ آدم فمن سواهُ إلّا تحتَ لوائي، وأنا أوّلُ من تنشقُّ عنه الأرضُ ولا فخرَ، وأنا أوّلُ شافعِ وأوّلُ مشفّع ولا فخرَ». ومنها: حديثُ التّرمذيّ عن أبي هريرةَ: «أنا أوّلُ من تنشقُّ عنه الأرضُ، فأُكسى حلَّة من حللِ الجنّةِ، ثمّ أقومُ عن يمينِ العرشِ، ليس أحدٌ من الخلائقِ يقومُ ذلك المقامَ غيري».

طَولًا، فَقَالَ: «قُولُوا بِقَولِكُم، أَو بَعضِ قَولِكُم، وَلَا يَستَجرِيَنَّكُمُ الشَّيطَانُ»، رواهُ أحمدُ وأبُو داؤدَ^(١).

٦١٠٧ - وَعَن عُمَرَ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لاَ تُطرُونِي (٢) كَمَا أَطرَتِ النَّصَارَى ابنَ مَريَمَ، فَإِنَّمَا أَنَا عَبدُهُ، فَقُولُوا: عَبدُاللهِ وَرَسُولُهُ»، متَّفقٌ عليه (٣).

٦١٠٨ - وَعَن عِيَاضِ بنِ حِمَارِ المُجَاشِعِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللهَ أُوحَى إِلَيَّ أَن تَوَاضَعُوا، حَتَّى لَا يَفْخَرَ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ، وَلَا يَبغِي أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ»، رواهُ مسلمٌ (١٠).

٦١٠٩ ـ وَعَن وَاثِلَةَ بِنِ الأَسْقَعِ ﷺ قَالَ: قُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا الْعَصَبِيَّةُ؟ قَالَ: «أَن تُعِينَ قَومَكَ

وفي «تحفةِ الأبرارِ شرحِ مصابيحِ السُّنَّةِ» (٣/ ٢٤٧): (أي: دعوا المدحَ، وذروا التَّكلُّفَ، وقولوا القولَ الَّذي جثتم لأجلهِ، أو قولُكم المعتادُ المسترسلُ فيه على السَّجيَّةِ دونَ المتعمَّدِ للإطراءِ، والتَّزيُّدِ في البناءِ، «ولا يستجرينكم الشَّيطانُ»؛ أي: لا يتخذنَّكم كالأجرياءِ في طاعتِكم لَهُ، واتِّباعِكم خطواتِهِ، يُقالُ: استجريتُ جريّا وتجرَّيتُهُ؛ أي: اتَّخذتُ وكيلًا، مأخوذٌ من (الجري)؛ لأنَّه يجري مجرى موكِّله).

- (Y) قولُهُ: «لا تُطرُوني...» إلخ: (مفهومُهُ: أنَّ إطراءَهُ من غيرِ جنسِ إطرائِهم جائزٌ، واللهِ درُّ صاحبِ البردةِ حيثُ قالَ:

 دع ما ادَّعتهُ النَّصارى في نبيهم واحكم بما شئتَ مدحًا فيهِ واحتكم)

 كذا في «المرقاة». م
- (٣) البخاريُّ، ك: أحاديثِ الأنبياءِ، ب: قولِ الله: ﴿وَاذَكُرُ فِي ٱلْكِنْبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ مِنْ ٱهْلِهَا ﴾ [مريم: ١٦]، ح: (٣٤٤٥). وفي «مطالعِ الأنوارِ على صحاحِ الآثارِ» (٣/ ٢٦٧): (قولُهُ: «لا تُطرُونِ»: الإطراءُ: مجاوزةُ الحدِّ في المدحِ بالكذب فيه).
 - (٤) مسلمٌ، ك: الجنَّةِ، ب: الصِّفاتِ الَّتي يعرفُ بها في الدُّنيا أهلُ الجنَّةِ، ح: (٧٢١٠).

بنحوِ هذا الخطابِ، فكرة ذلك؛ لأنَّه كانَ من حقِّه أنْ يخاطبُوه بالنَّبيِّ والرَّسول، فهي المنزلةُ الَّتي لا منزلةَ وراءَها لأحدٍ من البشرِ). م

⁽۱) أَبُو داوُدَ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: في كراهيَّةِ التَّمادحِ، ح: (٤٨٠٦)، والنَّسائيُّ في «الكبرى»، ك: عملِ اليومِ والليلة، ب: ذكرِ اختلافِ الأخبارِ في قولِ القائلِ: سيِّدُنا وسيِّدي، ح: (١٠٠٠٣)، وحسَّنَهُ ابنُ حجرٍ في «هدايةِ الرُّواةِ» (٤/٣/٤).

عَلَى الظُّلمِ»، رواهُ أَبُو داوُدَ^(١).

• ٦١١٠ ـ وَعَن عَبَّادِ بِنِ كَثِيرٍ الشَّامِيِّ مِن أَهلِ فِلَسطِينَ عَن امرَأَةٍ مِنهُم؛ يُقَالُ لَهَا: فُسَيلَةُ، قَالَت: سَمِعتُ أَبِي ﷺ يَقُولُ: سَأَلتُ النَّبِيَ ﷺ فَقُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَمِنَ العَصَبِيَّةِ أَن يُحِبَّ الرَّجُلُ قَومَهُ؟ قَالَ: «لَا، وَلَكِن مِنَ العَصَبِيَّةِ أَن يُعِينَ الرَّجُلُ قَومَهُ عَلَى الظُّلمِ»، رواهُ أحمدُ وابنُ ماجَه (٢).

٦١١١ وَعَنِ ابنِ مَسعُودٍ ﴿ عَنِ النَّبِيِّ عَنِ النَّبِيِّ قَالَ: «مَن نَصَرَ قَومَهُ عَلَى غَيرِ الحَقِّ؛ فَهُو كَالبَعِيرِ النَّذِي رُدِّي؟ فَهُو يُنزَعُ بِذَنبِهِ (٣)»، رواهُ أبُو داوُدَ(٤).

٦١١٢ - وَعَن جُبَيرِ بِنِ مُطعِم ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: «لَيسَ مِنَّا مَن (٥) دَعَا إِلَى عَصَبِيَّةٍ، وَلَيسَ مِنَّا مَن قَاتَلَ عَلَى عَصَبِيَّةٍ»، رواهُ أَبُو داوُدَ (٧).

⁽۱) أَبُو داوُدَ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: العصبيَّةِ، ح: (٥١١٩)، وابنُ ماجَه، أبوابُ الفتنِ، ب: العصبيَّةِ، ح: (٣٩٤٩)، وحسَّنهُ ابنُ حجر في «هدايةِ الرُّواةِ» (٤/ ٤٠٥).

⁽٢) ابنُ ماجَه، واللَّفظُ لَهُ، أبوابُ الفتنِ، ب: العصبيَّةِ، ح: (٩٤٩)، وأحمدُ (١٦٩٨٩)، والحديثُ حسنٌ.

⁽٣) قولَهُ: «فهو يُنزَعُ بِذَنبِهِ»؛ (أي: بأخذِ ذَنبِهِ، فهو لا يخرجُ من البيرِ بإخراجِهِ بأخذِ الذَّنبِ؛ يعني: لا تنفعهُ هذه الحمايةُ؛ لكونِهِ على غيرِ حقَّ)، كذا في «بذلِ المجهودِ». م

⁽٤) أَبُو داوُدَ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: في العصبيَّةِ، ح: (٥١١٧ - ٥١١٥)، وصحَّحَهُ ابنُ حبّانَ (٥٩٤٢). وهذا الحديثُ مثلٌ في ذمِّ الحميَّةِ والتَّعاونِ على العصبيَّةِ، قالَ الخطّابيُّ: يُنزَعُ بذنبِهِ؛ معناهُ: أنَّهُ قد وقعَ في الإثمِ، وهلكَ كالبعيرِ إذا تردَّى في بئرٍ، فصارَ يُنزَعُ بذنبِهِ، فلا يقدرُ على خلاصِهِ.

⁽٥) قولُهُ: «من دعا إلى عصبيَّةٍ»؛ (أي: جمعَهم إليها ليعينوهُ على الباطل والظُّلم)، قالَهُ في «بذلِ المجهودِ». م

⁽٦) قولُهُ: «من ماتَ على عصبيَّةِ»: (والمرادُ بالموتِ عليها: بأنْ تكونَ مضمرةً في قلبِهِ ومرغوبةً عندَهُ، وإنْ لم يدعُ أحدًا، ولم يقاتل فيه أحدًا)، كذا في «بذلِ المجهودِ». م

⁽٧) أَبُو داوُدَ، ك: الأدبِ، ب: في العصبيَّةِ، ح: (٥١٢١)، ونحوه عند مسلم عن أبي هريرة، ك: الإمارةِ، ب: الأمرِ بلزومِ الجماعةِ عند ظهورِ الفتن، ح: (٤٧٨٦).

٦١١٣ ـ وَعَن سُرَاقَةَ بِنِ مَالِكِ بِنِ جُعشُم ، وَاللَّهُ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهَ اللَّهِ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهِ عَلَيْهُ اللَّهِ عَلَيْهُ اللَّهِ عَلَيْهُ اللَّهِ عَلَيْهُ اللَّهِ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهِ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْكُونَ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّا اللّهُ اللّه

٦١١٤ ـ وَعَن أَبِي الدَّردَاءِ هَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «حُبُّكَ الشَّيءَ يُعمِي وَيُصِمُّ»، رواهُ أَبُو داؤدَ^(٢).



⁽١) أَبُو داوُدَ، ك: الأدبِ، ب: في العصبيَّةِ، ح: (١٢٠٥)، وحسَّنَهُ ابنُ حجرٍ في «هدايةِ الرُّواةِ» (٤/ ٥٠٥).

⁽٢) أَبُو داوُدَ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: في الهوى، ح: (١٣٠٥)، وأحمدُ (٢١٦٩٤)، وحسَّنهُ ابنُ حجرٍ في «هدايةِ الرُّواةِ».

قالَ المناويُّ: («حُبُّكَ الشَّيءَ يُعمِي ويُصمُّ»؛ أي: يجعلُكَ أعمى عن عيوبِ المحبوبِ أصمَّ عن سماعِها حتَّى لا تبصرَ قبيحَ فعلِه، ولا تسمعَ فيه نهي ناصح، بل ترى القبيحَ منه حسنًا، وتسمعُ منه الخنا قولًا جميلًا، أو يُعمي عنِ الآخرةِ أو عن طرقِ الهدى. وفائدتُهُ: النَّهي عن حبِّ ما لا ينبغي الإغراقُ في حبِّهِ).



٦١١٥ - عَن تَوبَانَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا يَزِيدُ فِي الْعُمرِ إِلَّا البِرُّ، وَلَا يَرُدُّ القَدَرَ إِلَّا البُّرُّ، وَلَا يَرُدُّ القَدَرَ إِلَّا البُّرَّ، وَإِنَّ الرَّجُلَ (١) لَيُحرَمُ الرِّزقَ بِالذَّنبِ يُصِيبُهُ»، رواهُ ابنُ ماجَه (٢).

؟ ٦١١٦ - وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﴿ قَالَ: قال رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَن أَحَقُّ النَّاسِ بِحُسنِ صَحَابَتِي؟ قَالَ: «أُمُّكَ». قَالَ: ثُمَّ مَن؟ قَالَ: «ثُمَّ أُمُّكَ». قَالَ: ثُمَّ مَن؟ قَالَ: «ثُمَّ مَن؟ قَالَ: شُمَّ مَن؟ قَالَ: شُمَّ مَن؟ قَالَ: شُمَّ مَن؟ قَالَ: شُمَّ مَن؟ (*) قَالَ: شُمَّ مَن؟ (*)

⁽١) قولُهُ: "إِنَّ الرَّجلَ ليحرمُ الرَّزقَ بالنَّنبِ يصيبُهُ": (قالَ المظهرُ: لهُ معنيانِ؛ أحدُهما: أنْ يُرادَ بالرِّزقِ ثوابُ الآخرةِ، وثانيهما: أنْ يُرادَ به الرِّزقُ الدُّنيويُّ من المالِ والصِّحَّةِ والعافيةِ، وعلى هذا إشكالٌ، فإنَّنا نرى الكفّارَ والفُسّاقَ أكثرَ مالاً وصحَّة من الصُّلحاءِ. والجوابُ: أنَّ الحديثَ مخصوصٌ بالمسلمِ يريدُ اللهُ به أنْ يرفعَ درجتَهُ في الآخرةِ، فيعذَّبُهُ بسبب ذنبِهِ الَّذي يصيبُهُ في الدُّنيا)، كذا في "المرقاةِ". م

⁽٢) ابنُ ماجه، واللَّفظُ لَهُ، أبوابُ الفتنِ، ب: الصَّبر على البلاءِ، ح: (٢٠١١)، وصحَّحَهُ ابنُ حبّانَ (٨٧٢).

⁽٣) قولُهُ: «ثمَّ مَن، قالَ: أبوكَ»: (قالَ في «عمدةِ القاري»: وزعمَ المحاسبيُّ أنَّ تفضيلَ الأمِّ على الأبِ في البرِّ والطّاعةِ هو إجماعُ العلماءِ، وفي «العالمگيريَّة»: إذا تعذَّرَ عليه جمعُ مراعاةِ حقِّ الوالدينِ بأنْ يتأذَّى أحدُهما بمراعاةِ الآخرِ، يرجَّعُ حقُّ الأبِ فيما يرجعُ إلى الخدمةِ والإنعامِ، وعن علاءِ الأئمَّةِ يرجَّعُ حقُّ الأبِ فيما يرجعُ إلى الخدمةِ والإنعامِ، وعن علاءِ الأئمَّةِ الحماميِّ، قالَ مشايخُنا: الأبُ يقدَّمُ على الأمِّ في الاحترامِ، والأمُّ في الخدمةِ، حتَّى لو دخلا عليهِ في البيتِ يقومُ للأبِ، ولو سألا منه ماءً ولم يأخذ من يدِهِ أحدُهما؛ فيبدأُ بالأمِّ)، كذا في «القنيةِ». م

⁽٤) البخاريُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: مَن أحقُّ النَّاسِ بحسنِ الصُّحبةِ، ح: (٩٧١)، ومسلمٌ، ك: البرِّ والصَّلةِ، ب: برِّ الوالدينِ، ح: (٢٥٠٠).

وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ ﷺ: «أُمُّكَ، ثُمَّ أُمُّكَ، ثُمَّ أُمُّكَ، ثُمَّ أُمُّكَ، ثُمَّ أَبُوكَ، ثُمَّ أُدناك أدناك»، متَّفقٌ عليه (١٠).

٣٠٠٠ - وَعَن بَهِذِ بِنِ حَكِيمٍ عَن أَبِيهِ عَن جدَّهِ ﷺ قَالَ: قُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَن أَبَرُّ؟ قَالَ: «أُمَّكَ». قَالَ: قُلتُ: ثُمَّ مَن؟ قَالَ: «أُمَّكَ». قَالَ: قُلتُ: ثُمَّ مَن؟ قَالَ: «ثُمَّ أَبَكَ، ثُمَّ مَن؟ قَالَ: «ثُمَّ أَبَكَ، ثُمَّ الأَقرَبَ فَالأَقرَبَ»، رواهُ التِّرمذيُّ وأبُو داوُدَ

٦١١٨ - وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي أَصَبتُ ذَنبًا عَظِيمًا فَهَلَ (٣) لِي تَوبَةٌ ؟ قَالَ: «هَل لَكَ مِن خَالَةٍ ؟» قَالَ: «هَل لَكَ مِن خَالَةٍ ؟» قَالَ: «هَل لَكَ مِن خَالَةٍ ؟»

(۱) مسلمٌ ح: (۲۵۰۱).

قولُهُ: «ثمَّ أدناكَ أدناكَ»؛ أي: قدِّم الأقربَ على قدر قرابيِّهِ منك.

(٢) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ لَهُ، أبوابُ البرِّ والصَّلةِ، ب: ما جاءَ في برِّ الوالدينِ، ح: (١٨٩٧)، وأَبُو داوُدَ، ك: الأدبِ، ب: برِّ الوالدين، ح: (١٣٩٥)، وقالَ التَّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌّ).

(٣) قولُهُ: «فهل لي من توبةٍ»: قالَ في «الكوكبِ الدُّرِّيِّ»: (لقد تقرَّرَ في أكثرِ النُّفوسِ ورسخَ أنَّ الجناية العظيمة لا تكفِّرُها توبةٌ باللِّسانِ، فإنَّه أمرٌ خفيفٌ عندَهم ويشهدُ لَهُ قصَّةُ ماعزِ والمرأةِ الأسلميَّةِ، فإنَّهما لم يريا التَّوبةَ مكفِّرًا عنهما حتَّى قالا: طهرنا، مع أنَّ الطَّهارة قد كانت حصلت بالنَّدامةِ، على ما فرَّطا في جنبِ اللهِ، فلمّا عرفت ذلك؛ فاعلم أنَّ الرَّجلَ قد كانت معصيتُهُ غُفرَت له كائنًا مَن كان بتندُّمِه إلّا أنَّهُ لم يكن يرى هذه النَّدامة _ وهو أمرٌ لا مشقَّة فيه ـ مكفِّرة عنهُ، فلذلكَ أمرَ النَّبيُ ﷺ ببرُّ الخالةِ لا لرفعِ الجنايةِ، فإنَّها كانَت ارتفعَت، بل ليحصلَ في قلبِهِ نوعُ طمأنينة.

وأيضًا فقد وردَ في بعضِ الرِّواياتِ: أنَّ من بدرَ منه ذنبٌ، ثمَّ ندمَ عليهِ، والأولى أنْ يأتي بعدَه حسنةٌ؛ لينجبرَ بذلك ما تطرَّقَ إلى باطنِهِ من خبثِ بارتكابِ هذا الإثمِ، والتَّوبةُ وإنْ كانَت ماحيةً للذَّنبِ، ولكنَّها لا تفيدُ هذا النُّورَ، والسَّرورَ الزَّائلَ عنه بشؤمِ الذَّنبِ، ولعلَّ ذنبَهُ يكونُ من قطيعةِ رحم، فناسبَ أنْ يبدلُلَ موضعةُ ما يكونُ صلةً، ولا يذهبُ عليك أنَّ الذَّنبَ كانَ من حقوقِهِ تعالى وسبحانَهُ لا من حقوقِ العبادِ لم يكنِ السَّبيلُ إلى اغتفارِهِ غيرَ عفوِ صاحبِ الحقّ، غيرَ أنَّ حقيقةَ الرَّحِمِ وغيرَها ممّا هو متعلِّقٌ بالعبادِ لا تخلو عن معصيتِهِ تعالى، فاحتيجَ لرفعِ هذا الإثم إلى التَّوبةِ، وبقي برُّ الخالةِ مجرَّدَ فضل). م

رواهُ التِّرمذيُّ(١).

7119 ـ وَعَن عَائِشَةَ ﷺ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «دَخَلَتُ الجَنَّةَ، فَسَمِعتُ فِيهَا قِرَاءَةً، فَسَمِعتُ فِيهَا قِرَاءَةً، فَسَمِعتُ فِيهَا قِرَاءَةً، فَلَاتُ: مَن هذَا؟» قَالُوا: حَارِثَةُ بنُ النَّعمَانِ، «كَذَلِكُمُ البِرُّ(٢)، كَذَلِكُمُ البِرُّ»، وَكَانَ أَبَرَّ النَّاسِ بأُمِّهِ، رواهُ في «شُرحِ السُّنَّةِ» وَلَا البَّنَةِ» (فِي روايتِهِ: قَالَ ﷺ: «نِمتُ فَرَأَيتُنِي فِي الجَنَّةِ» بدل «دَخَلَتُ الجَنَّةَ» (٤).

• ٦١٢٠ ـ وَعَن مُعَاوِيَةَ بِنِ جَاهِمَةَ السَّلَمِيِّ أَنَّ جَاهِمَةَ ﷺ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَرَدتُ أَن أَغرُو وَقَد جِئتُ أَستَشِيرُكَ، فَقَالَ: «هَل لَكَ مِن أُمِّ؟» قَالَ: نَعَم، قَالَ: «فَالزَمهَا، فَإِنَّ الجَنَّةَ تَحتَ رَجلَيهَا»، رواهُ أحمدُ والنَّسائيُّ والبيهقيُّ في «شُعبِ الإيمانِ» (٥٠).

٦١٢١ - وَعَنِ المُغِيرَةِ ﴿ قَالَ: قَالَ النَّبِيُ عَلَيْهِ: ﴿ إِنَّ الله حَرَّمَ عَلَيكُم: عُقُوقَ الأُمَّهَاتِ، وَوَأَدَ البَنَاتِ، وَمَنَعَ (١) وَهَاتِ، وَكَرِهَ لَكُم: قِيلَ وَقَالَ، وَكَثرَةَ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةَ المَالِ»، متَّفَقٌ عليه (٧).

⁽١) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ لَهُ، أبوابُ البرِّ والصِّلةِ، ب: ما جاءَ في برِّ الخالةِ، ح: (١٩٠٤)، وصحَّحَهُ ابنُ حبَّانَ (٤٣٥).

⁽٢) قولُهُ: «كذلكم البرُّ»: (قالَ الطِّيبِيُّ: المشارُ إليهِ ما سبقَ، والمخاطبونَ الصَّحابةُ؛ فإنَّهُ ﷺ رأى هذه الرُّويا وقصَّ على أصحابِهِ، فلمّا بلغَ إلى قولِهِ: حارثةُ بنُ النَّعمانِ؛ نبَّههم على سببِ نيلِ تلكَ الدَّرجةِ، فقالَ: «كذلكم البرُّ»؛ أي: مثلُ تلكَ الدَّرجةِ تُنالُ بسببِ البرِّ، وقولُهُ: وكانَ أبرَّ النّاسِ بأمِّهِ، هذا من كلامِ الرّاوي)، التقطتُهُ من «المرقاةِ». م

⁽٣) البغويُّ في «شرحِ السُّنَّةِ» (٧/١٣)، ح: (٣٤١٨)، وأخرجَهُ النَّسائيُّ في «الكُبرَى»، ك: المناقبِ، ب: حارثةَ بنِ النُّعمانِ هُهُ، ح: (٨١٧٦)، وصحَّحَهُ ابنُ حبّانَ (٧٠١٤).

⁽٤) «شُعب الإيمانِ» (١٠/ ٢٦١)، ح: (٧٤٦٧).

⁽٥) النَّسائيُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الجهادِ، ب: الرُّخصةِ في التَّخلُّفِ لمن له والدةٌ، ح: (٣١٠٦)، وصحَّحَهُ الحاكمُ، ووافقَهُ الذَّهيُّ (٢٠٠٢).

⁽٦) قولُهُ: "ومنعَ وهاتِ»: (بكسرِ التّاءِ، وهو اسمُ فعلٍ بمعنى "أعطِ»، وعبَّرَ بهما عن البخلِ والسُّؤالِ؛ أي: كرهَ أنْ يمنعَ الرَّجلُ ما عندَهُ ويسألَ ما عندَ غيرهِ)، كذا في "المرقاةِ». م

⁽٧) البخاريُّ، واللَّفظُ لَـهُ، ك: الاستقراضِ، ب: ما يُنهى عن إضاعةِ المالِ، ح: (٢٤٠٨)، ومسلمٌ، ك: الأقضيةِ، =

٦١٢٢ ـ وَعَن أَسمَاءَ بِنتِ أَبِي بَكرٍ ﷺ قَالَت: قَدِمَت عَلَيَّ أُمِّي وَهِيَ مُشرِكَةٌ فِي عَهدِ قُرَيشٍ، فَقُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ أُمِّي قَدِمَت عَلَيَّ وَهِيَ رَاغِبَةٌ أَفَأَصِلُهَا؟ قَالَ: «نَعَم، صِلِيهَا(١)»، متَّفَقٌ عليهِ(٧).

71٢٣ ـ وَعَن أَبِي الطُّفَيلِ ﷺ قَالَ: رَأَيتُ النَّبِيَ ﷺ يَقْسِمُ لَحمًا بِالجِعِرَّانَةِ، إِذ أَقبَلَتِ امرَأَةٌ حَتَّى دَنَت إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا: هَذِهِ أُمُّهُ الَّتِي أَرضَعَتهُ، وَنُت إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَبَسَطَ لَهَا رِدَاءَهُ، فَجَلَسَت عَلَيهِ، فَقُلتُ: مَن هِي؟ فَقَالُوا: هَذِهِ أُمُّهُ الَّتِي أَرضَعَتهُ، رواهُ أَبُو داؤدَ^(٣).

٦١٢٤ ـ وَعَن عَبدِاللهِ بنِ عَمرٍ و اللهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «رِضَا الرَّبِّ فِي رِضَا الوَالِدِ» وَسَخَطُ الرَّبِّ فِي سَخَطِ الوَالِدِ»، رواهُ التَّرمذيُّ (٤).

71۲٥ ـ وَعَن أَبِي الدَّردَاءِ ﷺ أَنَّ رَجُلًا أَتَاهُ، فَقَالَ: إِنَّ لِيَ امرَأَةً، وَإِنَّ أُمِّي تَأْمُرُنِي بِطَلَاقِهَا، فَقَالَ لَهُ أَبُو الدَّردَاءِ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «الوَالِدُ أُوسَطُ أَبوَابِ الجَنَّةِ، فَإِن شِئتَ؛ فَأَضِع ذَلِكَ البَابَ، أَو احفَظهُ»، رواهُ التِّرمذيُّ وابنُ ماجَه (٥٠).

⁼ ب: النَّهي عن كثرةِ المسائلِ، ح: (٤٤٨٣).

⁽١) قولُهُ: «قالَ: نعم، صِلِيها»: (قالَ النَّوويُّ: وفيه جوازُ صلةِ القريبِ المشركِ، وقالَ في «العالمگيريَّة»: ولا بأسَ بأنْ يَصِلَ الرَّجلُ المسلمُ والمشركُ قريبًا كان أو بعيدًا، محاربًا كانَ أو ذمَيًّا، وأرادَ بالمحاربِ المستأمنِ، وأمّا إذا كانَ غيرَ المستأمنِ فلا ينبغي للمسلمِ أنْ يَصِلهُ بشيءٍ)، كذا في «المحيطِ»، (وذكرَ القاضي الإمامُ ركنُ الإسلامِ عليُّ السّغديُّ: إذا كان حربيًّا في دارِ الحربِ، وكان الحالُ حالَ صلحٍ ومسالمةٍ؛ فلا بأسَ بأنْ يَصِلَهُ)، كذا في «التَّارِخانيَّة». م

⁽٢) البخاريُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الجزيةِ، باب بعد باب إثم من عاهد ثم غدر ح: (٣١٨٣)، ومسلمٌ، ك: الزَّكاةِ، ب: فضلِ النَّفقةِ والصَّدقةِ، ح: (٢٣٢٥).

⁽٣) أبو داوُدَ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدب، ب: في برِّ الوالدين، ح: (١٤٤)، وصحَّحَهُ ابنُ حبَّانَ ح: (٤٣٣٢).

⁽٤) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ لَهُ، أبوابُ البرِّ، ب: ماجاءَ من الفضلِ في رضا الوالدينِ، ح: (١٨٩٩)، وصحَّحَهُ ابنُ حبّانَ: (٤٢٩).

⁽٥) التَّر مذيُّ، واللَّفظُ لَـهُ، أبوابُ البرِّ، ب: ما جاءَ من الفضل في رضا الوالدينِ، ح: (١٩٠٠)، وابن ماجَـه، أبوابُ =

٦١٢٦ ـ وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: كَانَت تَحتِي امرَأَةٌ وَكُنتُ أُحِبُّهَا وَكَانَ عُمَرُ يَكرَهُهَا، فَقَالَ لِي: طَلِّقَهَا، فَأَبَيتُ، فَأَتَى عُمَرُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ: «طَلِّقَهَا»، رواهُ التِّرمذيُّ وأَبُو داوُدَ(١).

٣١٢٧ ـ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِنَّ مِن أَبَرِّ البِرِّ صِلَةَ الرَّجُلِ أَهلَ وُدِّ أَبِيهِ بَعدَ أَن يُوَلِّى»، رواهُ مسلمٌ(٢).

٦١٢٨ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «رَغِمَ أَنفُهُ، ثُمَّ رَغِمَ أَنفُهُ، ثُمَّ رَغِمَ أَنفُهُ». قِيلَ: مَن يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «مَن أَدرَكَ وَالِدَيهِ عِندَ الكِبَرِ، أَحَدَهُمَا أَو كِلَيهِمَا، ثُمَّ لَم يَدخُلِ الجَنَّةَ»، رواهُ مسلمٌ ٣٠٠.

٣١٢٩ ـ وَعَن أَبِي أُمَامَة هُ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا حَقُّ الوَالِدَينِ عَلَى وَلَدِهِمَا؟ قَالَ: هُمُمَا جَنَّتُكَ وَنَارُكَ»، رواهُ ابنُ ماجَه (٤٠).

⁼ الكفّاراتِ، ب: الرَّجل يأمرُهُ أبوه بطلاقِ امرأتِهِ، ح: (٢٠٨٩)، وقالَ التَّرمذيُّ: «حديثٌ صحيحٌ».

⁽١) أبو داوُدَ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: في بـرّ الوالـدينِ، ح: (١٣٨٥)، والتّرمـذيُّ، أبـوابُ الطَّـلاقِ، ب: مـا جـاءَ في الرَّجلِ يسألُهُ أبوهُ أَنْ يطلِّقَ زوجتَهُ، ح: (١١٨٩)، وقالَ: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

⁽قالَ السَّنديُّ في الحديثِ: إنَّ طاعةَ الوالدينِ مُتقدِّمةٌ على هوى النَّفسِ إذا كانَ أمرُهما أوفق في الدِّينِ؛ إذ الظّاهرُ: أنَّ عمرَ ما كانَ يكرهُها، ولا أمرَ ابنَهُ بطلاقِها إلّا لما يظهرُ له فيها من قلَّةِ الدِّينِ)، «حاشية السِّنديُّ على مسندِ أحمدَ» ط: الرِّسالة (٨/ ٣٣٣).

⁽٢) مسلمٌ، ك: البرِّ والصِّلةِ، ب: فضلِ صلةِ أصدقاءِ الأبِ، ح: (٦٥١٥).

⁽قالَ السَّنديُّ: «بعدَ أَنْ يولِّيَ»: على بناءِ الفاعلِ من التَّولِيةِ، يُقالُ: ولَّى إذا أدبرَ كتولَّى؛ أي: بعدَ أَنْ ذهبَ أبوه من عندِه بسفرٍ أو موتٍ، ويُحتملُ بناءُ المفعولِ من التَّولِيةِ؛ أي: بعدَ أَنْ يُولَّى الابنُ أمورَ أبيه بسفرِهِ أو موتِهِ، والمحقِّقونَ على الأوَّلِ، واللهُ تعالى أعلمُ)، «مسندُ أحمد» ط: الرَّسالةِ (٩/ ٤٣٦).

⁽٣) مسلم، ك: البرِّ والصِّلةِ، ب: رغمَ مَن أدرك أبويهِ، ح: (٢٥١١). قولُهُ: «رَغِمَ أنفُ»؛ أي: ذلَّ وخزي، كأنَّه لصقَ بالرَّغامِ بالفتحِ؛ وهو: التُّرابُ.

⁽٤) ابنُ ماجه، أبوابُ الأدب، ب: برّ الوالدين، ح: (٣٦٦٢).

71٣٠ وَعَن ابنِ عَبَّاسٍ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن أَصبَحَ مُطِيعًا فِي وَالِدَيهِ أَصبَحَ لَهُ بَابَانِ مَفْتُو حَانِ مِنَ الجَنَّةِ، وَإِن كَانَ وَاحِدًا فَوَاحِدًا، وَمَن أَمسَى عَاصِيًا اللهِ فِي وَالِدَيهِ أَصبَحَ لَهُ بَابَانِ مَفْتُو حَانِ مِنَ الجَنَّةِ، وَإِن كَانَ وَاحِدًا فَوَاحِدًا»، قَالَ الرَّجُلُ: وَإِن ظَلَمَاهُ؟ قَالَ: «وَإِن ظَلَمَاهُ، وَإِن ظَلَمَاهُ، وَإِن ظَلَمَاهُ، وَإِن ظَلَمَاهُ»، رواهُ البيهقيُّ فِي «شُعبِ الإيمانِ»(۱).

٦١٣١ - وَعَنهُ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ: «مَا مِن وَلَدِ بَارٌ يَنظُرُ إِلَى وَالِدَيهِ نَظْرَةَ رَحمَةٍ إِلَّا كَتَبَ اللهُ بِكُلِّ نَظْرَةٍ حَجَّةً مَبرُورَةً»، قَالُوا: وَإِن نَظَرَ إِلَيهَا كُلَّ يَومٍ مِثَةَ مَرَّةٍ؟ قَالَ: «نَعَم، اللهُ أَكبَرُ وَأَطيَبُ»، رواهُ البيهقيُ في «شُعَبِ الإيمانِ» (٢).

الله عَارِ فِي الجَبَلِ، فَانحَطَّت عَلَى فَمِ غَارِهِم صَحْرَةٌ مِنَ الجَبَلِ فَأَطبَقَت عَلَيهِم، فَقَالَ بَعضُهُم لِبَعضٍ: إِلَى غَارٍ فِي الجَبَلِ، فَانحَطَّت عَلَى فَمِ غَارِهِم صَحْرَةٌ مِنَ الجَبَلِ فَأَطبَقَت عَلَيهِم، فَقَالَ بَعضُهُم لِبَعضٍ: انظُرُوا أَعمَالًا عَمِلتُمُوهَا اللهِ صَالِحَةً، فَادعُوا الله بِهَا لَعَلَّهُ يَفرُجُهَا، فَقَالَ أَحَدُهُم: اللَّهُمَّ إِنَّهُ كَانَ لِي وَالِدَانِ شَيخَانِ كَبِيرَانِ، وَلِي صِبيَةٌ صِغَارٌ، كُنتُ أَرعَى عَلَيهِم، فَإِذَا رُحتُ عَلَيهِم فَحَلَبتُ؛ بَدَأْتُ بِوَالِدَيَّ أَسقِيهِمَا فَبَلَ وَلِدِي، وَإِنَّهُ نَاءَ بِي الشَّجُرُ، فَمَا أَتيتُ حَتَّى أَمسَيتُ فَوَجَدتُهُمَا قَد نَامَا، فَحَلَبتُ كَمَا كُنتُ أَحلُبُ، فَجِئتُ قَبَلُ وَلِدِي، وَإِنَّهُ نَاءَ بِي الشَّجُرُ، فَمَا أَتيتُ حَتَّى أَمسَيتُ فَوَجَدتُهُمَا قَد نَامَا، فَحَلَبتُ كَمَا كُنتُ أَحلُبُ، فَجِئتُ بِالحِلَابِ فَقُمتُ عِندَ رُوهُ وسِهِمَا، أَكرَهُ أَن أُوقِظَهُمَا مِن نَومِهِمَا، وَأَكرَهُ أَن أَبدَأَ بِالصِّبِيةِ قَبلَهُمَا، وَالصِّبيَة بَاللهُمَا، وَالصِّبية وَيَلهُمَا، وَالصِّبية وَيَلهُمَا عَن نَومِهِمَا، وَأَكرَهُ أَن أَبدَأ بِالصِّبيةِ قَبلَهُمَا، وَالصِّبية وَيَعَلْ فَرَجَة ثَن عَن عَن فَلَم يَزَل ذَلِكَ دَأْبِي وَدَابُهُم حَتَّى طَلَعَ الفَجرُ، فَإِن كُنتَ تَعلَمُ أَنِّ فَعَلتُ ذَلِكَ ابتِغَاء وَجِهِكَ؛ فَاوْرُج لَنَا فُرجَةً ثَرَى مِنهَا السَّمَاء، فَفَرَج اللهُ لَهُم فُرجَةً حَتَّى يَرُونَ مِنهَا السَّمَاء.

وَقَالَ النَّانِي: اللَّهُمَّ إِنَّهُ كَانَت لِي ابنَةُ عَمِّ أُحِبُّهَا كَأَشَدٌ مَا يُحِبُّ الرِّجَالُ النِّسَاءَ، فَطَلَبتُ إِلَيهَا نَفْسَهَا، فَأَبَت حَتَّى آتِيَهَا بِمِئَةِ دِينَارٍ، فَسَعَيتُ حَتَّى جَمَعتُ مِثَةَ دِينَارٍ فَلَقِيتُهَا بِهَا، فَلَمَّا قَعَدتُ بَينَ رِجليهَا، فَلَسَّا فَكَمَّ بَينَ وَجليهَا، قَالَت: يَا عَبدَاللهِ، اتَّقِ الله، وَلاَ تَفتَح الخَاتَمَ، فَقُمتُ عَنهَا، اللَّهُمَّ فَإِن كُنتَ تَعلَمُ أَنِّي قَد فَعَلتُ ذَلِكَ ابتِغَاءَ قَالَت: يَا عَبدَاللهِ، اتَّقِ الله، وَلاَ تَفتَح الخَاتَمَ، فَقُمتُ عَنهَا، اللَّهُمَّ فَإِن كُنتَ تَعلَمُ أَنِّي قَد فَعَلتُ ذَلِكَ ابتِغَاءَ

⁽١) البيهقيُّ في «الشُّعبِ»، واللَّفظُ لَهُ (٣٠٦/١٠)، ح: (٧٥٣٨)، وقالَ البوصيريُّ في «إتحافِ الخيرةِ» (٥/ ٤٦٩): (رواهُ أبو يعلى الموصليُّ بسندِ رواتُهُ ثقاتٌ).

⁽٢) البيهقيُّ في «الشُّعبِ»، واللَّفظُ لَهُ (١٠/٢٦٦)، ح: (٧٤٧٥)، وابنُ أبي الدُّنيا في «مكارمِ الأخلاقِ» (٢١٥).

وَجِهِكَ فَافْرُجِ لَنَا مِنهَا، فَفَرَجَ لَهُم فُرجَةً.

وَقَالَ الآخَرُ: اللَّهُمَّ إِنِّي كُنتُ استأَجَرتُ أَجِيرًا بِفَرَقِ أَرُزَّ، فَلَمَّا قَضَى عَمَلَهُ قَالَ: أَعطِنِي حَقِّي، فَعَرَضتُ عَلَيهِ حَقَّهُ فَتَرَكَهُ وَرَغِبَ عَنهُ، فَلَم أَزَل (١) أَزرَعُهُ حَتَّى جَمَعتُ مِنهُ بَقَرًا وَرَاعِيهَا، فَجَاءَنِي فَقَالَ: اتَّقِ اللهَ وَلاَ تَطلِمنِي وَأَعطِنِي حَقِّي، فَقُلتُ: اذَهَب إِلَى ذَلِكَ البَقرِ وَرَاعِيهَا، فَقَالَ: اتَّقِ اللهَ وَلاَ تَهزَأ بِي، وَقُلتُ: إِنِّي اللهَ وَلاَ تَعلَمُ أَنِّي فَعَلتُ ذَلِكَ البَقرَ وَرَاعِيهَا، فَإِن كُنتَ تَعلَمُ أَنِّي فَعَلتُ ذَلِكَ البَعْرَ وَرَاعِيهَا، فَإِن كُنتَ تَعلَمُ أَنِّي فَعَلتُ ذَلِكَ البَعْءَ وَجِهِكَ، فَافرُج مَا بَقِي، فَفَرَجَ (٢) اللهُ عَنهُم»، متَّفقٌ عليهِ (٣).

قولُهُ: «فإذا رُحتُ عليهم»؛ أي: إذا ردَدتُ الماشية من المرعى إليهم وإلى موضع مبيتِها «ناء بي الشَّجرُ»: والنَّأيُ: البعدُ؛ أي: تباعدَ عن مكانِنا الشَّجرُ الَّذي ترعاهُ مواشينا، فبعدتُ عن أهلي في طلبِه، فكانَ ذلك سببَ تأخُّري في=

⁽۱) قولُهُ: «فلم أزَل أزرعُهُ حتَّى جمعتُ منه بقرًا وراعيَها»: (تمسَّكَ به الإمامُ أبو حنيفة وصاحباه وغيرُهم ممَّن يجوِّزُ بيع الإنسانِ مالَ غيرِه والتَّصرُّفِ فيه بغيرِ إذنِهِ إذا أجازَهُ المالكُ بعدَ ذلك، وقالوا: هذا يدلُّ على جوازِ تصرُّفِ الفضوليِّ في مالِ الغيرِ على وجهِ النَّصيحةِ وطريقِ الأمانةِ وإرادةِ الشَّفقةِ؛ حيث استحسنَ ذلك منه على فهو في حكم التَّقريرِ، لا يُقالُ: لعلَّ هذا شرعُ من قبلنا، فإنَّه قد وردَ نظيرُهُ في زمانِهِ على؛ حيثُ دفعَ قيمةً كبشٍ لبعضِ أصحابِهِ فاشتراهُ بها، فباعة بضعفِ ثمنِه، واشترى كبشًا آخرَ، وأتى به مع قيمتِهِ فدعا لَهُ على بالبركةِ)، التقطتُهُ من «المرقاةِ». م

⁽٢) قولُهُ: "ففرَجَ اللهُ عنهم": (قالَ النَّوويُّ: استدلَّ أصحابُنا بهذا على أنَّهُ يُستحبُّ للإنسانِ أنْ يدعوَ في حالِ كربِه، وفي الاستسقاء وغيرِه، ويتوسَّلَ بصالحِ عملِه إلى اللهِ تعالى، فإنَّ هؤلاء فعلوهُ واستجيبَ لهم، وذكرهُ النَّبيُّ عَلَيْهِ في معرِضِ الثَّناءِ عليهم وجميلِ فضائلِهم، وفيهِ فضلُ برَّ الوالدينِ وإيثارِهما على من سواهما من الأهلِ والولدِ، وفيه فضلُ العفافِ والانكفافِ عن المحرَّماتِ، لا سيَّما بعدَ القدرةِ عليها، وفيه إثباتُ كراماتِ الأولياء، وهو مذهبُ فضلُ العقافِ والانكفافِ عن المحرَّماتِ، لا سيَّما بعدَ القدرةِ عليها، وفيه إثباتُ كراماتِ الأولياء، وهو مذهبُ أهلِ الحقِّ. قلتُ: لا خلافَ في جوازِ استجابةِ الدُّعاءِ للوليِّ وغيرهِ ما عدا الكافرِ فإنَّ فيه خلافًا، لكنَّه ضعيفٌ؛ لاستجابةِ دعاءِ إبليس، والاستدلالُ بقولِهِ تعالى: ﴿وَمَادُعَاهُ ٱلكَفِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ ﴾ [الرَّعد: ١٤] غيرُ صحيحٍ؛ لأنَهُ وردَ في دعاءِ الكفّارِ في النّارِ بخلافِ الدُّنيا؛ فإنَّهُ وردَ أنَّهُ عَلَى «اتَّقِ دعوةَ المظلومِ وإنْ كانَ كافرًا؛ فإنَّهُ ليسَ دونَهُ حجابٌ» على ما رواهُ أحمدُ وغيرُه عن أنس)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٣) البخاريُّ، واللَّفظُ له، ك: الأدبِ، ب: إجابةِ دعاءِ مَن برَّ والديهِ، ح: (٩٧٤)، ومسلمٌ، ك: الرِّقاقِ، ب: قصَّةِ أصحاب الغارِ الثَّلاثةِ، ح: (٦٩٤٩).

٦١٣٣ ـ وَعَن عَبدِاللهِ بنِ عَمرِو ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "مِنَ الكَبَائِرِ شَتمُ الرَّجُلِ وَالِدَيهِ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ ﷺ: أَبَا الرَّجُلِ فَيَسُبُّ أَبَاهُ، وَيَسُبُّ أُمَّهُ فَيَسُبُّ أَبَاهُ، وَيَسُبُّ أُمَّهُ فَيَسُبُ أُمَّهُ مَتَّفَقٌ عليهِ (١).

٦١٣٤ ـ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا يَدخُلُ الجَنَّةَ مَنَّانٌ، وَلَا عَاقُّ، وَلَا مُدمِنُ خَمرٍ»، رواهُ النَّسائيُّ والدَّارِميُّ (٢).

٦١٣٥- وَعَن أَبِي بَكرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «كُلُّ الذُّنُوبِ يَغفِرُ اللهُ مِنهَا مَا شَاءَ، إِلَّا عُقُوقَ (٣) الوَالِدَينِ، فَإِنَّهُ يُعَجَّلُ لِصَاحِبِهِ فِي الحَيَاةِ قَبلَ المَمَاتِ»، رواهُ البيهقيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ»(٤).

٦١٣٦ - وَعَن أَنَسٍ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ العَبدَ لَيَمُوتُ وَالِدَاهُ أَو أَحَدُهُمَا، وَإِنَّهُ لَهُمَا لَعَبَدُ لَيَمُوتُ وَالِدَاهُ أَو أَحَدُهُمَا، وَإِنَّهُ لَهُمَا حَتَّى يَكتُبَهُ اللهُ بَارًّا»، رواهُ البيهقيُّ في «شُعبِ الإيمانِ»(٥).

العودة إليهم، «بالحلابِ»: الإناء الذي يحلبُ فيه، يسعُ حلبة ناقة، وقد يريدُ بالحلابِ اللَّبنَ المحلوبَ، «يتضاغون»؛ أي: يصيحونَ ويستغيثونَ من الجوعِ، «فلم يزَل ذلك دأبي»؛ أي: حالي اللّزمة، «فلمّا وقعتُ بينَ رجليها»؛ أي: جلستُ مجلسَ الرَّجلِ للوقاعِ، «لا تفتحِ الخاتمَ إلّا بحقِّهِ»: الخاتمُ: كنايةٌ عن بكارتِها، وقولُها «بحقِّهِ»؛ أي: بنكاحٍ لا بزنا، «فَرَقِ»: وهو إناءٌ يتَسعُ ثلاثةً أصوعٍ).

⁽۱) مسلمٌ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الإيمانِ، ب: بيانِ الكبائرِ وأكبرِها، ح: (٢٦٣)، والبخاريُّ، ك: الأدبِ، ب: لا يسبُّ الرَّجلُ والديه، ح: (٩٧٣).

⁽٢) النَّسَائيُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأشربةِ، ب: الرِّوايةِ في المدمنينَ في الخمرِ، ح: (٥٦٧٥)، وصحَّحَهُ ابنُ حبّانَ (٣٣٨٤). قولُهُ: «منّانٌ»؛ أي: مَن يمنُّ على النَّاسِ بما يعطيهم، وذلك مذمومٌ، «ولا مدمنُ خمرٍ»؛ أي: شاربُهما من غيرِ توبةٍ.

⁽٣) قولُهُ: «إلّا عقوقَ الوالدينِ»: (هذا في العقابِ، وأمّا في الميراثِ؛ فيسوَّى فيه بينَ الولدِ البارِّ والعاقِّ)، أخذتُهُ من «المرقاقِ». م

⁽٤) البيهقيُّ في «الشُّعبِ»، واللَّفظُ لَهُ (١١/ ٢٨٩)، ح: (٢٥٠٦)، وصحَّحَهُ الحاكمُ، ولم يوافقهُ النَّهبيُّ (٢٦٣) وأصلُهُ في «الشُّننِ» أبو داوُدَ، ح: (٤٩٠٢)، والتُّرمذيُّ، ح: (٢٥١١)، وصحَّحَهُ.

⁽٥) البيهقيُّ في «الشُّعبِ» (٢٩٨/١٠)، ح: (٧٥٢٤).

٦١٣٧ - وَعَن أَبِي أُسَيدِ السَّاعِدِيِّ ﷺ قَالَ: بَينَا نَحنُ عِندَ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِذ جَاءَهُ رَجُلٌ مِن بَنِي سَلَمَةَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ ﷺ إِذ جَاءَهُ رَجُلٌ مِن بَنِي سَلَمَةَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَل بَقِيَ مِن بِرِّ أَبُويَ شَيءٌ أَبَرُّهُمَا بِهِ بَعدَ مَوتِهِمَا؟ قَالَ: «نَعَم: الصَّلَاةُ عَلَيهِمَا، وَإِلاستِغفَارُ لَهُمَا، وَإِنفَاذُ عَهدِهِمَا مِن بَعدِهِمَا، وَصِلَةُ الرَّحِمِ الَّتِي لَا تُوصَلُ إِلَّا بِهِمَا، وَإِكرَامُ صَدِيقِهِمَا»، رواهُ أَبُو داؤدَ وابنُ ماجَه (١).

٦١٣٨ ـ وَعَن أَنَسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن أَحَبَّ(٢) أَن يُبسَطَ لَهُ فِي رِزقِهِ، وَيُنسَأَ لَهُ فِي أَثْرِهِ، فَليَصِل رَحِمَهُ»، متَّفقٌ عليهِ (٣).

٦١٣٩ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ عِنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «تَعَلَّمُوا(٤) مِن أَنسَابِكُم مَا تَصِلُونَ بِهِ

⁽١) أبو داوُدَ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: في برِّ الوالدينِ، ح: (٥١٤٢)، وابنُ ماجه، أبوابُ الأدبِ، ب: صِل من كانَ أبوكَ يصِل، ح: (٣٦٦٤)، وصحَّحَهُ ابنُ حبّانَ (٤١٨).

⁽٢) قولُهُ: «مَن أحبَّ أَنْ يبسطَ لَهُ فِي رزقهِ»: قالَ النَّوويُّ: في تأخيرِ الأجلِ سؤالٌ مشهورٌ، وهو أنَّ الآجالَ والأرزاق مقدَّرةٌ، ولا تزيدُ ولا تنقصُ، فإذا جاءَ أجلُهم لا يستأخرونَ ساعة ولا يستقدمونَ، وأجابَ العلماءُ بوجوهِ؛ أحدِها: أنَّ الزِّيادةَ بالبركةِ في العمرِ بسببِ التَّوفيقِ في الطّاعاتِ وعمارةِ أوقاتِهِ بما ينفعُهُ في الآخرةِ وصيانتِها عن الضّياعِ وغيرِ ذلك. وثانيها: أنَّهُ بالنِّسبةِ إلى ما يظهرُ للملائكةِ في اللَّوحِ المحفوظِ ونحوِ ذلك، فيظهرُ لهم في اللَّوحِ أنَّ عمرَه ستونَ سنة إلا أنْ يصلَ رحمَهُ، فإنْ وصلَها زِيدَ لَهُ أربعونَ، وقد علمَ اللهُ تعالى ما سيقعُ لَهُ من ذلك، وهو من معنى قولِهِ تعالى: ﴿ يَمْحُوا اللهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَيِّتُ ﴾ [الرَّعد: ٢٩] فبالنِّسبةِ إلى علم الله تعالى وما سبقَ قدرُهُ لا زيادة، بل هي مستحيلةٌ، وبالنِّسبةِ إلى ما ظهرَ للمخلوقينَ يتصوَّرُ الزَّيادةُ، وهو مرادُ الحديثِ. وثالثِها: أنَّ المرادَ بقاءُ ذكرِهِ الجميلِ بعدَهُ، فكأنَّهُ لم يمُت، وهو ضعيفٌ، وقالَ صاحبُ «الفائقِ»: يجوزُ أنْ يكونَ المعنى: أنَّ الله يبقي أثرَ واصلِ الرَّحمِ في الدُّنيا طويلًا، فلا يضمحلُّ سريعًا كما يضمحلُّ أثرُ قاطع الرَّحمِ)، التقطتُهُ من «المرقاةِ». م

 ⁽٣) البخاريُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: مَن بُسِطَ لَهُ في الرِّزقِ بصلةِ الرَّحم، ح: (٩٨٦٥)، ومسلمٌ، ك: البرِّ، ب: صلةِ الرَّحم، ح: (١٥٢٤).

⁽٤) قولُهُ: «تعلَّموا من أنسابِكم ما تصلونَ بِهِ أرحامَكم»؛ (والمعنى: تعرَّفوا أقاربَكم من ذوي الأرحامِ ليمكنكُم صلةَ الرَّحمِ؛ وهي التَّقرُّبُ لديهم والشَّفقةُ عليهم والإحسانُ إليهم، وفيه دلالةٌ على أنَّ الصَّلةَ تتعلَّقُ بذوي الأرحامِ كلِّها لا بالوالدين فقط كما ذهبَ إليهِ البعضُ)، قالَهُ في «المرقاةِ»، وفي شروحِ «الكنزِ»: (تجبُ النَّفقةُ عندَنا أيضًا على=

أُرحَامَكُم، فَإِنَّ صِلَةَ الرَّحِمِ مَحَبَّةٌ فِي الأَهلِ، مَثرَاةٌ فِي المَالِ، مَنسَأَةٌ فِي الأَثرِ»، رواهُ التّرمذيُّ^(١).

٠١١٤٠ ـ وَعَن عَمرِو بنِ العَاصِ ﷺ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يقول: «إِنَّ آلَ أَبِي لَيسُوا بِأُولِيَائِي، إِنَّمَا وَلِيَّا يِيَ اللهُ وَصَالِحُ المُؤمِنِينَ، وَلَكِن لَهُم رَحِمٌ أَبُلُّهَا بِبَلاَهَا»، متَّفَقٌ عليه (٢).

٦١٤١ عَن أَبِي بَكرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا مِن ذَنبٍ أَجدَرُ أَن يُعَجِّلَ اللهُ تَعَالَى لِصَاحِبِهِ العُقُوبَةَ فِي الدُّنيَا، مَعَ مَا يَدَّخِرُ لَهُ فِي الآخِرَةِ مِثلُ البَغيِ وَقَطِيعَةِ الرَّحِمِ»، رواهُ التِّرمذيُّ وأَبُو داؤُدُ^(٣).

الرَّجلِ لقريبٍ ذي رحمٍ محرمٍ ولو من غيرِ ولادٍ مثلِ الأخِ والأختِ وأولادِهما، والعمَّ والعمَّةِ والخالِ والخالةِ إذا
 كانوا فقراءَ عاجزينَ بأنْ كانوا زَمِنًا أو أعمى بقدرِ الإرثِ، لقولِهِ تعالى: ﴿وَعَلَ ٱلْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكُ ﴾ [البقرة: ٢٣٣].

فالتَّنصيصُ على الوارثِ تنبية على اعتبارِ المقدارِ؛ لأنَّ الحكمَ متى رتِّبَ على الاسمِ المشتقِّ كانَ مأخذُ اشتقاقِ ذلك الاسمِ علَّةً للاسمِ علَّةً لاستحقاقِ النَّفقةِ، فتقدَّرُ بقدرِ الإرثِ؛ لأنَّ الحكمَ ثبتَ بقدرِ علَّتِهِ، وفي قراءةِ ابنِ مسعودٍ: وعلى الوارثِ ذي الرَّحمِ المحرمِ، وهي مشهورةٌ، فجازَ التَّقييدُ بها، ويجبرُ على ذلك؛ لأنَّهُ حتَّ مستحتًّ عليه، وقالَ الشّافعيُّ: لا تجبُ النَّفقةُ إلّا لقرابةِ الولادِ؛ لأنَّهُ لا بعضيَّة بينَهم فلا تجبُ، كنفقة بني الأعمامِ، وبهِ قالَ مالكٌ، وعن أحمدَ: تجبُ لقريب وارثٍ). م

⁽١) التّرمذيُّ، واللَّفظُ لَهُ، أبوابُ البرَّ، ب: ماجاءَ في تعليمِ النَّسبِ، ح: (١٩٧٩)، وأحمدُ (٨٨٦٨)، وصحَّحَهُ الحاكمُ والدَّهبيُّ (٧٢٨٤).

قولُهُ: «مثراةٌ في المالِ»؛ أي: سببٌ لكثرةِ المالِ، «منسأةٌ في الأثرِ»؛ أي: سببٌ لتأخيرِ الأجل وموجبٌ لزيادةِ العمرِ.

⁽٢) البخاريُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدب، ب: تُبَلُّ الرَّحِمُ ببَلالِها، ح: (٩٩٠)، ومسلمٌ، ك: الإيمانِ، ب: موالاةِ المؤمنينَ، ح: (٩١٩).

وفي «جامعِ الأصولِ» (٦/ ٤٩١): («ببلالِها»: رأوا بعضَ الأشياءِ تتَّصلُ وتختلطُ بالنَّداوةِ، ويحصلُ بينَهما التَّجافي والتَّفريقُ باليبسِ، استعاروا البَّل لمعنى الوصلِ، واليبسَ لمعنى القطيعةِ، والبلالُ: كلُّ ما يبلُّ بهِ الحلقُ من ماءٍ أو لبنِ أو غيرِهِ؛ المعنى: صلوا أرحامَكم بصلتِها، وندُّوها بما يبلُّها، وقيلَ: البلالُ: جمعُ بلل).

⁽٣) أَبُو داوُدَ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: في النَّهي عن البغي، ح: (٤٩٠٦)، والتِّرمذيُّ وصحَّحَهُ، أبوابُ صفةِ القيامةِ، ب: في عظم الوعيدِ على البغي، ح: (٢٥١١).

٦١٤٢ ـ وَعَن عَبدِاللهِ بنِ أَبِي أُوفَى ﴿ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ يَقُولُ: ﴿ لَا تَنزِلُ الرَّحمَةُ (١) عَلَى قَومٍ فِيهِم قَاطِعُ الرَّحِمِ»، رواهُ البيهقيُّ في «شُعبِ الإيمانِ» (١).

٦١٤٣ ـ وَعَن جُبَيرِ بنِ مُطعِمٍ عَهِ فَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لاَ يَدخُلُ الجَنَّةَ قَاطِعٌ»، متَّفقٌ عليهِ (٣٠).

3184 ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «خَلَقَ اللهُ الخَلقَ، فَلَمَّا فَرَغَ مِنهُ؛ قَامَتِ الرَّحِمُ، فَأَخَذَت بِحَقوِ الرَّحمَنِ، فَقَالَ لَهُ: مَه، قَالَت: هَذَا مَقَامُ العَائِذِ بِكَ مِنَ القَطِيعَةِ، قَالَ: أَلاَ تَرضَينَ أَن أَصِلَ مَن وَصَلَكِ، وَأَقطَعَ مَن قَطَعَكِ، قَالَت: بَلَى يَا رَبِّ، قَالَ: فَذَاكِ»، متَّفَقٌ عليهِ (٤٠).

3180 _ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ الرَّحِمَ شَـجنَةٌ مِنَ الرَّحمَنِ، فَقَالَ اللهُ: مَن وَصَلَكِ وَصَلتُهُ، وَمَن قَطَعَتُهُ»، رواهُ البُخاريُّ(٥).

⁽١) قولُهُ: «لا تنزِلُ الرَّحمةُ على قومٍ فيهم قاطعُ رحمٍ»: (قالَ التُّوربشتيُّ: يحتملُ أنَّه أرادَ بالقومِ: الَّذينَ يساعدونَهُ على قطيعةِ الرَّحمِ، ولا ينكرونَ عليهِ، ويحتملُ أنْ يُرادَ بالرَّحمةِ: المطرُ؛ أي: يُحبسَ عنهم المطرُ بشؤمِ القاطعِ)، كذا في «المرقاة». م

 ⁽٢) البيهقيُّ في «شُعبِ الإيمانِ»، واللَّفظُ له (١٠/ ٣٣٨)، ح: (٧٥٩٠)، والبخاريُّ في «الأدبِ» ح: (٦٣)، وحسَّنةُ ابنُ
 حجر في «هدايةِ الرُّواةِ» (٤/ ١٣/٤).

 ⁽٣) مسلمٌ، واللَّفظُ لَهُ، ك: البرِّ، ب: صلةِ الرَّحمِ وتحريمِ قطيعتِها، ح: (٦٥٢٠)، والبخاريُّ، ك: الأدبِ، ب: إثمِ القاطع، ح: (٩٨٤٥).

⁽٤) البخاريُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: التَّفسيرِ: سورةُ محمَّدٍ، ب: وتقطَّعُوا أرحامَكم، ح: (٤٨٣٠)، ومسلمٌ، ك: البرِّ، ب: صلةِ الرَّحم، ح: (١٨٥٨).

وفي «فتح المنعم شرحُ صحيحِ مسلمِ» (١٠/٩): («قامَتِ الرَّحمُ فأخذَت بحقوِ الرَّحمنِ»: الحقوُ: معقدُ الإزارِ؛ وهو الموضعُ الَّذي يُستجارُ بِهِ، ويحتزمُ بهِ على عادةِ العربِ، فاستعيرَ ذلك مجازًا للرَّحمِ في استعاذتِها باللهِ من القطعيةِ، وقد يُطلقُ الحقوُ على الإزارِ نفسِهِ وهو أقربُ للمرادِ هنا، وهو الَّذي جرَتِ العادةُ بالتَّمسُّكِ بِهِ عندَ الإلحاح في الاستجارةِ والطَّلبِ؛ والمعنى على هذا صحيحٌ مع اعتقادِ تنزيهِ اللهِ تعالى عن الجارحةِ).

⁽٥) البخاريُّ، ك: الأدب، ب: مَن وصلَ وصلَهُ اللهُ، ح: (٩٨٨).

٦١٤٦ - وَعَن عَبدِ الرَّحمَنِ بنِ عَوفٍ ﴿ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: ﴿ قَالَ اللهُ ﴾ أَنَا اللهُ عَنَى اللهُ عَلَيْهِ مَا اللهُ عَلَيْهِ مَا اللهُ عَلَيْهِ مَا اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ

٦١٤٧ ـ وَعَن عَائِشَةَ ﷺ قَالَت: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الرَّحِمُ مُعَلَّقَةٌ بِالعَرشِ، تَقُولُ: مَن وَصَلَنِي
 وَصَلَهُ اللهُ، وَمَن قَطَعَنِي قَطَعَهُ اللهُ»، متَّفقٌ عليه (١٠).

٦١٤٨ ـ وَعَنِ ابنِ عَمرٍ و هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَيسَ الوَاصِلُ بِالمُكَافِئِ، وَلَكِنِ الوَاصِلُ اللهِ ﷺ: «لَيسَ الوَاصِلُ بِالمُكَافِئِ، وَلَكِنِ الوَاصِلُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ ال

٦١٤٩ - وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ هُ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ لِي قَرَابَةً أَصِلُهُم وَيَقطَعُونِي، وَأُحسِنُ إِلَي عَرَابَةً أَصِلُهُم وَيَقطَعُونِي، وَأُحسِنُ إِلَيهِم وَيُسِيتُونَ إِلَيَّ، وَأَحلُمُ عَنهُم وَيَجهَلُونَ عَلَيَّ، فَقَالَ: «لَئِن كُنتَ كَمَا قُلتَ، فَكَأَنَّمَا (٤) تُسِفُّهُمُ المَلَ،

⁼ وفي «شرِح المصابيح» لابنِ الملكِ (٥/ ٢٨٠): («الرَّحمَ شـجنةٌ»: عروقُ شـجرٍ متداخلةٌ، «من الرَّحمنِ»؛ يعني: حروفَ الرَّحمِ موجودةً في اسمِ الرَّحمنِ ومتداخلةً فيه كتداخلِ العروقِ؛ لكونِهما من أصل واحدٍ وهو الرَّحمةُ).

⁽١) أحمدُ (١٦٨٦)، واللَّفظُ لهُ، وأبو داوُدَ، ك: الزَّكاةِ، ب: في صلةِ الرَّحمِ، ح: (١٦٩٤)، وصحَّحَهُ التّرمذيُّ، أبوابُ البرِّ، ب: ما جاءَ في قطيعةِ الرَّحم، ح: (١٩٠٧).

⁽٢) مسلمٌ، واللَّفظُ لَهُ، ك: البرِّ، ب: صلةِ الرَّحمِ وتحريمِ قطيعتِها، ح: (١٩ ٥٦)، والبخاريُّ، ك: الأدبِ، ب: مَن وصلَ وصلَهُ اللهُ، ح: (٥٩٨٩).

⁽٣) البخاريُّ، ك: الأدب، ب: ليسَ الواصلُ بالمكافئ، ح: ٩٩١.

وقولُهُ: «ليسَ الواصلُ بالمكافئِ»؛ (أي: الَّذي يُعطي لغيرِهِ نظيرَ ما أعطاهُ ذلكَ الغيرُ، قالَ الطِّيبيُّ: المعنى ليست حقيقةُ الواصلِ ومَن يعتدُّ بصلتِهِ مَن يكافئُ صاحبَهُ بمثلِ فعلِهِ، ولكنَّه من يتفضَّلُ على صاحبِهِ، قالَ الحافظُ العراقيُّ: والمرادُ بالواصلِ في هذا الحديثِ: الكاملُ، فإنَّ في المكافأةِ نوعُ صلةٍ بخلافِ مَن إذا وصلَّهُ قريبُهُ لم يكافئهُ، فإنَّ فيه قطعًا بإعراضِهِ عن ذلكَ، فهو من قبيلِ: «ليس الشَّديدُ بالصُّرعةِ، وليس الغنى عن كثرةَ العرضِ»، قالَ ابنُ حجرٍ: وأقولُ: لا يلزمُ من نفي الوصلِ ثبوتُ القطع، فهم ثلاثُ درجاتٍ؛ مواصلٌ ومكافئٌ وقاطعٌ). م

⁽٤) قولُهُ: «فكأنَّما تسفُّهم»: (قـالَ التُّوربشتيُّ: أي: إحسانُك إليهم إذا كانـوا يقابلونَهُ بالإساءةِ يعودُ وبالا عليهم، حتَّى=

وَلَا يَزَالُ مَعَكَ مِنَ اللهِ ظَهِيرٌ عَلَيهِم مَا دُمتَ عَلَى ذَلِكَ»، رواهُ مسلمٌ(١).

٠١٥٠ ـ وَعَن سَعِيدِ بنِ العَاصِ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿ حَقَّ كَبِيرِ الْإِحْوَةِ عَلَى صَغِيرِهِم حَقَّ الوَالِدِ عَلَى وَلَدِهِ»، رواهُ البيهقيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ» (٢).



⁼ كأنَّك في إحسانِك إليهم مع إساتتِهم إيّاكَ أطعمتَهم النّارَ)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽١) مسلم، ك: البرّ، ب: صلةِ الرّحم، ح: (٢٥٢٥).

قولُهُ: «كَأَنَّمَا تسفُّهِم الملَّ»؛ (أي: تسقيهمُ التُّرابَ أو الرَّمادَ الحارَّ، ورواهُ بعضُهم: «كأنَّمَا تسفِّهمُ الملَّ»؛ أي: ترمي التَّرابَ أو الرَّمادَ في وجوهِم، «ظهيرٌ»: الظَّهيرُ: المعينُ والدّافعُ لأذاهم)، «مطالع الأنوارِ على صحاحِ الآثارِ» (٥/ ٥٣٤).

⁽٢) البيهقيُّ في «الشُّعبِ» (١٠/ ٣١٣)، ح: (٧٥٥٣)، وهو في «المراسيلِ» لأبي داوُدَ (٤٨٧).



٦١٥١ - عَن جَرِيرِ بنِ عَبدِاللهِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لاَ يَرحَمُ اللهُ مَن لاَ يَرحَمُ النَّاسَ»، متَّفقٌ عليه(١).

٢٥١٦ - وَعَن عَبدِاللهِ بنِ عَمرٍ و ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الرَّاحِمُونَ يَرحَمُهُمُ الرَّحمَنُ،
 ارحَمُوا أَهلَ الأَرضِ يَرحَمكُم مَن فِي السَّمَاءِ»، رواهُ أَبُو داوُدَ والتِّرمذيُّ (٢).

٦١٥٣ ـ وَعَنِ النُّعَمَانِ بنِ بَشِيرٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «تَرَى المُؤمِنِينَ فِي تَرَاحُمِهِم وَتَوَادِّهِم وَتَعَاطُفِهِم كَمَثَل الجَسَدِ، إِذَا اشتكَى عُضوًا؛ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ جَسَدِهِ بِالسَّهَرِ وَالحُمَّى»، متَّفَقٌ عليهِ(٣).

٢١٥٤ ـ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «المُسلِمُونَ كَرَجُلٍ وَاحِدٍ، إِنِ اسْتَكَى عَينُهُ؛ اسْتَكَى كُلُّهُ، وَإِنِ اسْتَكَى رَأْسُهُ؛ اسْتَكَى كُلُّهُ»، رواهُ مسلمٌ (١٠).

⁽۱) البخاريُّ، واللَّفظُ لَه، ك: التَّوحيدِ، ب: قولِ اللهِ تباركَ وتعالى: ﴿ قُلِ ادْعُوااللَّهَ أَوِ ادْعُواالرَّمْنَ أَيَّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ ٱلْأَسْمَاتُهُ الْمُسْتَىٰ ﴾ [الإسراء: ١١٠]، ح: (٧٣٧٦)، ومسلمٌ، ك: الفضائلِ، ب: رحمتِهِ ﷺ الصَّبيانَ، ح: (٦٠٣٠).

⁽٢) أبو داوُدَ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: في الرَّحمةِ، ح: (٤٩٤١)، والتّرمذيُّ، أبوابُ البرِّ والصَّلةِ، ب: ماجاءَ في رحمةِ النّاس، ح: (١٩٢٤)، حديثٌ صحيحٌ لغيرو.

⁽٣) البخاريُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: رحمةِ النّاسِ والبهائمِ، ح: (٢٠١١)، ومسلمٌ، ك: البرِّ، ب: تراحمِ المؤمنينَ، ح: (٢٠٨٦).

قولُهُ: «تراحمِهم»: رحمةِ بعضِهم بعضًا، «توادِّهم»: تحابيهم، «تعاطفِهم»: تعاونِهم.

⁽٤) مسلمٌ، ك: البرِّ، ب: تراحم المؤمنينَ وتعاطفِهم، ح: (٦٥٨٩).

م ٦١٥٠ و وَعَن أَبِي مُوسَى الأَشعَرِيِّ ﴿ عَنِ النَّبِيِّ عَلِيْهُ قَالَ: «المُؤمِنُ لِلمُؤمِنِ كَالبُنيَانِ، يَشُدُّ بَعضُهُ بَعضُهُ بَعضًا» ثُمَّ شَبَّكَ بَينَ أَصَابِعِهِ، متَّفَقٌ عليهِ(١).

٦١٥٦ ـ وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَيسَ مِنَّا مَن لَم يَرحَم صَغِيرَنَا، وَيُوقِّر كَبِيرَنَا، وَيَأْمُر بِالمَعرُوفِ وَيَنهَ عَنِ المُنكَرِ»، رواهُ التِّرمذيُّ (٢).

١١٥٧ ـ وَعَن عَائِشَة ﴿ قَالَت: جَاءَ أَعرَابِيُّ إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْهُ، فَقَالَ: تُقَبِّلُونَ الصِّبيَانَ؟ فَمَا نُقَبِّلُهُم، فَقَالَ النَّبِيُّ عَلِيْةٍ: «أَوَأَملِكُ لَكَ أَن نَزَعَ اللهُ مِن قَلبِكَ الرَّحمَةَ»، متَّفتٌ عليه (٣٠).

٦١٥٨ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: سَمِعتُ أَبَا القَاسِمِ الصَّادِقَ المَصدُوقَ ﷺ يَقُولُ: «لَا تُنزَعُ الرَّحمَةُ إِلَّا مِن شَقِيٍّ»، رواهُ أحمدُ والتِّرمذيُّ(١٠).

٦١٥٩ ـ وَعَن أَنْسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا أَكرَمَ شَابٌ شَيخًا لِسِنِّهِ إِلَّا قَيَّضَ^(٥) اللهُ لَـهُ مَن يُكرمُهُ عِندَ سِنِّهِ»، رواهُ التِّرمذيُّ (١).

⁽١) البخاريُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: تعاونِ المؤمنينَ بعضُهم بعضًا، ح: (٦٠٢٦)، ومسلمٌ، ك: البرِّ، ب: تراحمِ المؤمنينِ، ح: (٦٠٨٥).

⁽٢) التِّرمذيُّ، واللُّفظُ لَهُ، أبوابُ البِرِّ، ب: ما جاءَ في رحمةِ الصِّبيانِ، ح: (١٩٢١)، وصحَّحَهُ ابنُ حبّانَ، ح: (٤٥٨)، وقالَ التِّرمذيُّ: (حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

⁽٣) البخاريُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: رحمةِ الوالدِ وتقبيلِهِ ومعانقتِهِ، ح: (٩٩٨)، ومسلمٌ، ك: الفضائلِ، ب: رحمتِه ﷺ الصَّبيانَ، ح: (٢٠٢٧).

 ⁽٤) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ لَهُ، أبوابُ البرِّ، ب: ما جاءَ في رحمةِ النَّاسِ، ح: (١٩٢٣)، وأَبُو داوُدَ، ك: الأدبِ، ب: في الرَّحمةِ،
 ح: (٤٩٤٢)، وإسنادُهُ حسنٌ.

⁽٥) قولُهُ: «قيَّضَ اللهُ لَهُ عندَ سنِّهِ مَن يكرمُهُ»: (وفيهِ إشارةٌ إلى طولِ عمرِ الشّابِّ المعظِّمِ للشَّيخِ المكرَمِ)، كذا في «المرقاقِ». م

⁽٦) التِّرمذيُّ، أبوابُ البرِّ، ب: ما جاءَ في إجلالِ الكبير، ح: (٢٠٢٢)، وقالَ: (غريبٌ).

717٠ وَعَن أَبِي مُوسَى ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ مِن إِجلَالِ اللهِ إِكرَامَ ذِي الشَّيبَةِ المُسلِم، وَحَامِلِ القُورَانِ غَيرِ الغَالِي فِيهِ وَالجَافِي عَنهُ، وَإِكرَامَ ذِي السُّلطَانِ المُقسِطِ»، رواهُ أَبُو داوُدَ والبيهقيُّ في «شُعَبِ الإِيمانِ» (١٠).

7171 - وَعَن عِيَاضِ بِنِ حِمَارٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿أَهُلُ الجَنَّةِ ثَلَاثَةٌ: ذُو سُلطَانٍ مُقسِطٌ مُتَصَدِّقٌ مُوفَقٌ، وَرَجُلٌ (٢) رَحِيمٌ رَقِيقُ القَلبِ لِكُلِّ ذِي قُربَى وَمُسلِمٍ، وَعَفِيفٌ مُتَعَفِّفٌ ذُو عِيَالٍ، قَالَ: وَأَهُلُ النَّارِ خَمسَةٌ: الضَّعِيفُ الَّذِي لَا زَبرَ لَهُ (٢)، الَّذِينَ هُم فِيكُم تَبَعًا لَا يَبتَغُونَ أَهلًا وَلَا مَالًا، وَالخَائِنُ وَأَهلُ النَّارِ خَمسَةٌ: الضَّعِيفُ الَّذِي لَا زَبرَ لَهُ (٢)، الَّذِينَ هُم فِيكُم تَبعًا لَا يَبتَغُونَ أَهلًا وَلَا مَالًا، وَالخَائِنُ اللَّه اللَّه عَلَى لَهُ طَمَعٌ وَإِن دَقَّ إِلَّا خَانَهُ، وَرَجُلٌ لَا يُصبِحُ وَلَا يُمسِي إِلَّا وَهُ وَيُخَادِعُكَ عَن أَهلِكَ النّهِ عَلَى لَا يَعْفَى لَهُ طَمَعٌ وَإِن دَقَّ إِلَّا خَانَهُ، وَرَجُلٌ لَا يُصبِحُ وَلَا يُمسِي إِلَّا وَهُو يُخَادِعُكَ عَن أَهلِكَ وَمَالِكَ _ وَذَكَرَ: البُخلَ أَوِ الكَذِبَ _ وَالشَّنظِيرُ الفَحَاشُ»، رواهُ مسلمٌ (١٠).

٦١٦٢ - وَعَن عَائِشَة ، قَالَت: جَاءَتنِي امرَأَةٌ، وَمَعَهَا ابنَتَانِ لَهَا، فَسَأَلَتنِي، فَلَم تَجِد عِندِي شَيئًا

⁼ قولُهُ: «إِلَّا قَيْضَ الله»؛ أي: سلَّطَ ووكَّلَ، «لَهُ»؛ أي: للشَّابِّ، «مَن يكرِمُهُ»؛ أي: قرينًا يعظُّمُهُ ويخدُمُهُ؛ لأنَّ من خَدَمَ خُدِمَ.

⁽١) أبو داوُدَ، ك: الأدبِ، ب: في تنزيلِ النّاسِ منازلَهم، ح: (٤٨٤٣)، وقالَ ابنُ حجرٍ في «التَّلخيصِ»، ط: العلميَّةِ، (٢٧ /٢): (إسنادُهُ حسنٌ)، وهوَ فِي «الأدب المفردِ» (٣٥٧).

قولُهُ: «غيرِ الغالي فيهِ»: (والغلوُّ: تجاوزُ الحدِّ؛ يعني: غيرَ متجاوزِ الحدَّ في التَّجويدِ وأداءِ الحروفِ، «والجافي عنهِ»؛ أي: التّاركِ لتلاوتِهِ)، «بذل المجهودِ في حلِّ سُنن أبي داوُدَ» (١٣/ ٢٦٣).

⁽٢) قولُهُ: «ورجلٌ رحيمٌ»؛ (أي: على الصَّغيرِ والكبيرِ، قالَ الطِّبييُّ: وإذا استقريتَ أحوالَ العبادِ على اختلافِها لـم تجِد أحدًا يستأهلُ أنْ يدخلَ الجنَّة، ويحقُّ له أنْ يكونَ من أهلِها، إلّا وهو مندرجٌ تحتَ هذه الأقسامِ، غيرُ خارجِ عنها)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٣) قولُهُ: «لا زَبرَ لَهُ»: (قالَ التُّوربشتيُّ: أي: لا تماسكَ له، والمعنى: لا تماسكَ له عندَ مجيءِ الشَّهواتِ، فلا يرتدعُ عن فاحشةِ، ولا يتورَّعُ عن حرام)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٤) مسلمٌ، ك: الجنَّةِ، ب: الصِّفاتِ الَّتي يعرفُ بها في الدُّنيا، ح: (٧٢٠٧). قولُهُ: «متعفَّف»؛ أي: عن السَّؤالِ متوكِّلٌ على الملكِ، «الشَّنظيرُ الفحّاشُ»: السَّيِّئُ الخلق.

غَيرَ تَمرَةٍ وَاحِدَةٍ، فَأَعطَيتُهَا إِيَّاهَا، فَأَخَذَتهَا فَقَسَمَتهَا بَينَ ابنتَيهَا، وَلَم تَأْكُل مِنهَا شَيئًا، ثُمَّ قَامَت فَخَرَجَت وَابنتَاهَا، فَدَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُ ﷺ فَحَدَّثتُهُ حَدِيثَهَا، فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ: «مَنِ ابتُلِيَ مِنَ البَنَاتِ بِشَيءٍ، فَأَحسَنَ إِلَيهِنَّ؛ كُنَّ لَهُ سِترًا مِنَ النَّارِ»، متَّفقٌ عليه (١٠).

٦١٦٣ _ وَعَن سُرَاقَةَ بِنِ مَالِكِ ﷺ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ قَالَ: «أَلَا أَدُلُّكُم عَلَى أَفضَلِ الصَّدَقَةِ؟ ابنتُكَ مَردُودَةً إِلَيكَ، لَيسَ لَهَا كَاسِبٌ غَيرُكَ»، رواهُ ابنُ ماجَه(٢).

٦١٦٤ ـ وَعَن ابنِ عَبَّاسٍ هَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن كَانَت لَهُ أُنثَى فَلَم يَبْدَهَا، وَلَم يُهِنهَا،
 وَلَم يُؤثِر وَلَدَهُ عَلَيهَا؛ يَعنِي: الذُّكُورَ، أَدخَلَهُ اللهُ الجَنَّةَ»، رواهُ أَبُو داؤدَ^٣).

٦١٦٥ ـ وَعَن أَنَسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن عَالَ جَارِيَتَينِ حَتَّى تَبلُغَا، جَاءَ يَومَ القِيَامَةِ أَنَا وَهُوَ» وَضَمَّ أَصَابِعَهُ، رواهُ مسلمٌ (٤٠).

٦١٦٦ ـ وَعَن سَهلِ بنِ سَعدٍ عَلَى قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «وَأَنَا وَكَافِلُ اليِّيمِ فِي الجَنَّةِ هَكَذَا»

⁽۱) مسلمٌ، واللَّفظُ لَهُ، ك: البرِّ، ب: فضلِ الإحسانِ إلى البناتِ، ح: (٦٦٩٣)، والبخاريُّ، ك: الزَّكاةِ، ب: اتَّقوا النّارَ، ح: (١٤١٨).

⁽٢) ابنُ ماجَه، أبوابُ الأدبِ، ب: برِّ الوالدينِ، ح: (٣٦٦٧)، وصحَّحَهُ الحاكمُ، ووافقهُ الذَّهبيُّ (٧٣٤٥). (قالَ السَّنديُّ: «ابنتُك»: بالرَّفعِ؛ أي: صدقةُ ابنتِكَ؛ أي: الصَّدقةُ عليها، أو بالنَّصبِ؛ أي: أعطِ ابنتَكَ، مردودةً: بالنَّصبِ: بطلاقِ زوجِها أو موتِه، فإنَّ رجوعَها إلى بيتِ الأبِ بعدَ أنْ صرفَ عليها ما صرفَ ثقيلٌ على الأبِ، فلذلك عظم آجرُ الإنفاقِ عليها)، «مسند أحمدَ» ط: الرَّسالةِ (٢٩/ ١٢٦)

 ⁽٣) أبو داوُدَ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: في فضلِ من عالَ يتامى، ح: (٥١٤٦)، وصحَّحَهُ الحاكمُ، ووافقَهُ النَّهبيُّ (٧٣٤٨).

وقولُهُ: «ولم يئِدْها»؛ معناهُ: لم يدفنها حيَّةً.

⁽٤) مسلمٌ، ك: البرّ، ب: فضلِ الإحسانِ على البناتِ، ح: (٦٦٩٥). قولُهُ: «مَن عالَ جاريتينِ»؛ معنى عالَهما: قامَ عليهما بالمؤنةِ والتَّربيةِ ونحوِهما.

وَأَشَارَ بِالسَّبَّابَةِ وَالوُّسطَى، وَفَرَّجَ بَينَهُمَا شَيئًا، رواهُ البُخاريُّ(١).

717٧ ـ وَعَن عَوفِ بِنِ مَالِكِ الأَسْجَعِيِّ ﷺ: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَنَا وَامرَأَةُ سَفَعَاءُ الخَدَّينِ كَهَاتَينِ يَومَ القِيَامَةِ» ـ وَأُومَأَ يَزِيدُ بِنُ ذُرَيعٍ بِالوُسطَى وَالسَّبَّابَةِ ـ «امرَأَةٌ آمَت مِن زَوجِهَا ذَاتُ مَنصِبٍ، وَجَمَالٍ، حَبَسَت نَفْسَهَا عَلَى يَتَامَاهَا حَتَّى بَاثُوا أَو مَاتُوا»، رواهُ أَبُو داؤدٌ (٢).

٦١٦٨ ـ وَعَن أَبِي أُمَامَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن مَسَحَ رَأْسَ يَتِيمٍ أَو يَتِيمَةٍ لَم يَمسَحهُ إِلَّا للهِ؛ كَانَ لَهُ بِكُلِّ شَعرَةٍ مَرَّت عَلَيهَا يَدُهُ حَسَنَاتٌ، وَمَن أَحسَنَ إِلَى يَتِيمَةٍ أَو يَتِيمٍ عِندَهُ؛ كُنتُ أَنَا وَهُوَ إِلَّا للهِ؛ كَانَ لَهُ بِكُلِّ شَعرَةٍ مَرَّت عَلَيهَا يَدُهُ حَسَنَاتٌ، وَمَن أَحسَنَ إِلَى يَتِيمَةٍ أَو يَتِيمٍ عِندَهُ؛ كُنتُ أَنَا وَهُو فِي الجَنَّةِ كَهَاتَينِ وَقَرَنَ بَينَ إِصبُعَيهِ»، رواهُ أحمدُ والتِّرمذيُّ (٣).

٦١٦٩ - وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ هُ أَنَّ رَجُلًا شَكَا إِلَى النَّبِيِّ وَ اللَّهِ عَلَيْةِ قَسوَةَ قَلبِهِ، فَقَالَ: «امسَح رَأْسَ اليَتِيمِ، وَأَطْعِم المِسكِينَ»، رواهُ أحمدُ(١٠).

٦١٧٠ - وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن آوَى يَتِيمًا إِلَى طَعَامِهِ وَشَرَابِهِ؛
 أوجَبَ اللهُ لَهُ الجَنَّةَ ٱلبَّنَةَ [إِلَّا أَن يَعمَلَ ذَنبًا لَا يُغفَرُ لَهُ]، وَمَن عَالَ ثَلاثَ بَنَاتٍ أَو مِثلَهُنَّ مِنَ الأَخوَاتِ،
 فَأَدَّبَهُنَّ وَرَحِمَهُنَّ حَتَّى يُغنِيهُنَّ اللهُ؛ أوجَبَ اللهُ لَهُ الجَنَّةَ»، فَقَالَ رَجُلِّ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَوِ اثنتَينِ؟ قَالَ: «أَوِ اثنتَينِ» حَتَّى لَو قَالُوا: وَوَاحِدَةً؟ لَقَالَ: وَاحِدَةً، «وَمَن أَذَهَبَ الله بِكَرِيمَتِيهِ؛ وَجَبَت لَهُ الجَنَّةُ»، قِيلَ:

⁽١) البخاريُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الطَّلاقِ، ب: اللِّعانِ، ح: (٥٣٠٤)، ومسلمٌ، ك: الزُّهدِ، ب: فضلِ الإحسانِ إلى الأرملةِ، ح: (٧٤٦٩).

⁽٢) أبو داوُدَ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: فضلِ مَن عالَ يتامى، ح: (٥١٤٩)، وأحمدُ (٢٤٠٠٦)، وحسَّنةُ ابنُ حجرٍ في «هدايةِ الرُّواةِ» (٤/ ٤٢٨).

قولُهُ: «السَّفَعَاءُ»: قالَ السِّنديُّ: (قولُهُ: «سفعاءُ الخدِّينِ»؛ أي: متغيِّرةٌ لونُها بسببِ خدمةِ الأيتامِ، اه). وقولُهُ: «بانُوا»: البينُ: البعدُ والانفصالُ، أرادَ: حتَّى تفرَّقوا، وقولُهُ: «آمَت من زوجِها»؛ أي: فقدَت زوجَها.

⁽٣) أحمدُ، واللَّفظُ لَهُ (٢٢٢٨٤)، والطَّبرانيُّ في «الكبير» (٨/ ٢٠٢)، ح: (٧٨٢١).

⁽٤) أحمدُ (٩٠١٨)، وقالَ المنذريُّ في «التَّرغيبِ» ت: عمارة (٣/ ٣٤٩): (رجالُهُ رجالُ الصَّحيح).

يَا رَسُولَ اللهِ، وَمَا كَرِيمَتَاهُ؟ قَال: «عَينَاهُ»، رواهُ في «شرح السُّنَّةِ»(١).

٦١٧١ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «خَيرُ بَيتٍ فِي المُسلِمِينَ بَيتٌ فِيهِ يَتِيمٌ يُحسَنُ إِلَيهِ، وَشَرُّ بَيتٍ فِي المُسلِمِينَ بَيتٌ فِيهِ يَتِيمٌ يُسَاءُ إِلَيهِ (٢)»، رواهُ ابنُ ماجَه (٣).

٦١٧٢ _ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «السَّاعِي عَلَى الأَرْمَلَةِ وَالمِسكِينِ، كَالمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللهِ _وَأَحسِبُهُ قَالَ _ وَكَالقَائِمِ لَا يَفتُرُ، وَكَالصَّائِمِ لَا يُفطِرُ»، متَّفقٌ عليه (٤).

٦١٧٣ _ وَعَن جَابِرِ بِنِ سَمُرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَأَن يُؤَدِّبَ الرَّجُلُ (٥) وَلَدَهُ خَيرٌ لَهُ مِن أَن يَتَصَدَّقَ بِصَاع»، رواهُ التِّرمذيُّ (٦).

٦١٧٤ ـ وَعَن أَيُّوبَ بِنِ مُوسَى عَن أَبِيهِ عَن جَدِّهِ عَلَيْهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَا نَحَلَ وَالِدٌ

(۱) البغويُّ في «شرحِ السُّنَّةِ» (۱۳/٤) ح: (٣٤٥٧)، وأبو يعلى في «المسندِ» (٤/ ٣٤٢)، ح: (٢٤٥٧)، وأوَّلُه عندَ التِّرمذيِّ في «شرحِ السُّنَّةِ» (١٩١٧)، واللَّفظُ للبغويِّ إلّا ما بينَ المعكوفينِ فللتَّرمذيِّ، وحسَّنهُ ابنُ حجرٍ في «هدايةِ الرُّواةِ» (٢٢٤).

- (٢) قولُهُ: "يُساءُ إليهِ»؛ (أي: يُؤذى بالباطلِ، فإنْ ضربَهُ للتَّأديبِ وتعليمِ القرآنِ؛ جائزٌ، فهما داخلانِ في الإحسانِ معنّى،
 وإنْ كانَ في الصُّورةِ إساءةٌ، كذا في «المرقاةِ». م
- (٣) ابنُ ماجَه، أبوابُ الأدبِ، ب: حقّ اليتيمِ، ح: (٣٦٧٩)، وحسَّنَهُ ابنُ حجرٍ في «هدايةِ الرُّواةِ» (٤/ ٢٢٦)، والبخاريُّ في «الأدب المفردِ» (١٣٧).
- (٤) مسلمٌ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الزُّهدِ، ب: فضلِ الإحسانِ إلى الأرملةِ، ح: (٧٤٦٨)، والبخاريُّ، ك: الأدبِ، ب: السّاعي على المسكين، ح: (٢٠٠٧).
- (٥) قولُهُ: «لأنْ يؤدِّبَ الرَّجلُ ولدَهُ»: (وعلى تقديرِ ضعفِهِ يُعملُ بهِ في فضائلِ الأعمالِ إجماعًا، ولا شكَّ أنَّ المرادَ بالتَّاديبِ هنا: تعليمُ الآدابِ الشَّرعيَّةِ)، كذا في «المرقاةِ». م
- (٦) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ لَهُ، أبوابُ البرِّ والصَّلةِ، ب: ما جاءَ في أدبِ الولدِ، ح: (١٩٥١)، وأحمدُ (٢٠٩٧)، وفي «السِّراج المنيرِ شرحِ الجامع الصَّغيرِ» (١٩٥٤): «حديثٌ صحيحٌ».

وَلَدًا أَفضَلَ مِن أَدَبٍ حَسَنٍ»، رواهُ التّرمذيُّ والبيهقيُّ في «شُعبِ الإيمانِ»(١).

م ٦١٧٥ - وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «المُسلِمُ (٢) أَخُو المُسلِمِ، لَا يَظلِمُهُ (٣)، وَلَا يُسلِمُهُ (٤)، وَمَن كَانَ فِي حَاجَةِ أَخِيهِ كَانَ اللهُ فِي حَاجَتِهِ، وَمَن فَرَّجَ عَن مُسلِمٍ كُربَةً فَرَجَ اللهُ عَنهُ كُربَةً مِن كُربَ يَوم القِيَامَةِ، وَمَن سَتَرَ مُسلِمًا سَتَرَهُ اللهُ يَومَ القِيَامَةِ»، متَّفقٌ عليه (٥).

٦١٧٦ - وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «المُسلِمُ أَخُو المُسلِمِ، لَا يَظلِمُهُ وَلَا يَخذُلُهُ، وَلَا يَحقِرُهُ التَّقوَى هَاهُنَا» وَيُشِيرُ إِلَى صَدرِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ «بِحَسبِ امرِئٍ مِنَ الشَّرِّ أَن يَحقِرَ أَخَاهُ المُسلِمَ، كُلُّ المُسلِمِ عَلَى المُسلِمِ حَرَامٌ، دَمُهُ، وَمَالُهُ، وَعِرضُهُ»، رواهُ مسلمٌ (٢٠).

(٣) قولُهُ: «لا يظلمُهُ»: (فإنَّ الظّالمَ ينحطُّ أوَّلا: عن رتبةِ النُّبُوَّةِ: ﴿لاَيْنَالُ عَهْدِى الظَّلِمِينَ ﴾ [البقرة: ١٦٤]، وثانيًا: عن درجةِ الولايةِ: ﴿أَلَا لَقَنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّلْلِمِينَ ﴾ [مود: ١٦٥]، وثالثًا: عن مزيدِ السَّلطنةِ لبيتِ الظّالمِ خرابٌ ولو بعدَ حينٍ، ورابعًا: عن نظرِ الخلائقِ: جُبلتِ القلوبُ على حبِّ مَن أحسنَ إليها، وبُغضِ من أساءَ إليها، وخامسًا: عن حفظِ نفسِهِ: ولكن كانوا أنفسَهم يظلمون، (شعرٌ):

ف الظُّلُمُ آخرُهُ يأتيكَ بالنَّدمِ يدعو عليكَ وحينُ اللهِ لم تنمَ لا تظلمن أإذا ما كنت مقتدرًا نامست عيونك والمظلوم منتبة

كذا في «المرقاةِ». م

- (٤) قولُهُ: «ولا يُسلِمُه»: (بضمِّ أوَّلِهِ وكسرِ اللَّامِ؛ أي: لا يخذلُهُ، بل ينصرُهُ)، كذا في «المرقاةِ». م
- (٥) البخاريُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: المظالم، ب: لا يظلمُ المسلمُ المسلمَ، ح: (٢٤٤٢)، ومسلمٌ، ك: البرِّ، ب: تحريمِ الظُّلمِ، ح: (٢٥٧٨).
 - (٦) مسلمٌ، ك: البرِّ، ب: تحريم ظلم المسلم، ح: (١٥٤١).

⁽١) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ لَهُ، أبوابُ البرِّ والصَّلةِ، ب: ما جاءَ في أدبِ الولدِ، ح: (١٩٥٢)، وأحمدُ (١٦٧١٧). قولُهُ: «ما نحلَ»؛ أي: ما أعطى، من نحل: بضمَّ النُّونِ ويفتح؛ أي: عطيَّةٌ أو إعطاءٌ.

⁽٢) قولُهُ: «المسلمُ أخو المسلمِ»: (فيه إشعارٌ بأنَّ المسلمَ والمؤمنَ واحدٌ؛ لقولِهِ تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخُوهُ ﴾ [الحجرات: ١٠] قالَه في «المرقاةِ».

٦١٧٧ - وَعَن أَنْسٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا يُؤْمِنُ عَبدٌ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ »، متَّفقٌ عليه (١).

٦١٧٨ - وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِنَّ أَحَدَكُم" مِرآةُ أَخِيهِ، فَإِن رَأَى بِهِ أَذًى فَليُمِطهُ عَنهُ»، رواهُ التِّرمذيُّ (٣).

وَفِي رِوَايَةٍ لَه ولِأَبِي داوُدَ: «المُؤمِنُ مِرآةُ المُؤمِنِ، وَالمُؤمِنُ أَخُو المُؤمِنِ، يَكُفُّ عَلَيهِ ضَيعَتَهُ، وَيَحُوطُهُ مِن وَرَائِهِ»(١٤).

٦١٧٩ - وَعَن أَنَسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «انصُر أَخَاكَ ظَالِمًا أَو مَظلُومًا»، فَقَالَ رَجُلُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَنصُرُهُ إِذَا كَانَ مَظلُومًا، أَفَرَأَيتَ إِذَا كَانَ ظَالِمًا كَيفَ أَنصُرُهُ؟ قَالَ: «تَحجُزُهُ، أَو تَمنَعُهُ مِنَ

(٤) أبو داوُدَ، ك: الأدبِ، ب: في النَّصيحةِ والحياطةِ، ح: (٩١٨)، وحسَّنَهُ ابنُ حجرٍ في «هدايةِ الرُّواةِ» (٤/ ٤٣٢). (قالَ الخطَّابِيُّ: المعنى: أنَّ المؤمنَ يحكي لأخيهِ المؤمنِ جميعَ ما يراهُ منهُ، فإنْ كانَ حسنًا؛ زيَّنَهُ لَهُ؛ ليزدادَ منهُ، وإنْ كان قبيحًا؛ نبَّههُ عليهِ؛ لينتهيَ عنهُ، كما رُويَ عن عمرَ ﷺ: رحمَ اللهُ مَن أهدى إليَّ عبوبي، و«ضَيعةُ الرَّجلِ»: ما يكونُ سبب معاشِهِ من صناعةٍ أو غلَّةٍ أو حرفةٍ أو تجارةٍ أو غيرِ ذلكَ، وقالَ المناويُّ في تفسيرِ قولِهِ: «ويكفُّ عليه يكونُ سبب معاشِهِ من صناعةٍ أو غلَّةٍ أو حرفةٍ أو تجارةٍ أو غيرِ ذلكَ، وقالَ المناويُّ في تفسيرِ قولِهِ: «ويكفُّ عليه ضيتَهُ»؛ أي: يجمعُ عليه معيشتَهُ، ويضمُّها لَهُ، وضيعةُ الرَّجلِ: ما منه معاشُهُ، «ويحوطُهُ من وراثِه»؛ أي: يحفظُهُ، ويصونُهُ، ويذبُّ عنهُ، ويدفعُ عنه من يغتابُهُ، أو يلحقُ بِهِ ضررًا، ويعاملُهُ بالإحسانِ بقدرِ الطّاقةِ والشّفقةِ والنَّصيحةِ وغير ذلكَ). م

⁽١) مسلمٌ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الإيمانِ، ب: الدَّليلِ على أنَّ من خصالِ الإيمانِ أنْ يحبَّ لأخيهِ المسلمِ ما يحبُّ لنفسِهِ من الخير، ح: (١٧٠)، والبخاريُّ، ك: الإيمانِ، ب: من الإيمانِ أنْ يجبَّ لأخيهِ، ح: (١٣).

⁽٢) قولُهُ: "إِنَّ أَحدَكم مرآةُ أخيهِ"؛ (معناهُ: أنَّ المرآةَ تُري الإنسانَ ما يخفى عليهِ من صورتِهِ؛ ليصلحَ ما يحتاجُ إلى إصلاحِهِ، فكذا المؤمنُ للمؤمنِ كالمرآةِ، فيزيلُ ما فيهِ من العيوبِ إعلامُه وينبَّهَهُ عليها، قالَ ابنُ العربيِّ: أي: ليجعلَ نفسَهُ صافيةً في حقِّ أخيه، كما تجعلُ المرآةُ كذلكَ) أخذتُهُ من "بذلِ المجهودِ". م

⁽٣) التّرمذيُّ، أبوابُ البرِّ، ب: ما جاءَ في شفقةِ المسلمِ، ح: (١٩٢٩). قولُهُ: «فليمِط»؛ أي: فليبعِد.

الظُّلم فَإِنَّ ذَلِكَ نَصرُهُ"، متَّفقٌ عليهِ(١).

٠٦١٨٠ وَعَنهُ هُ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ قَالَ: «مَنِ اغْتِيبَ عِندَهُ أَخُوهُ المُسلِمُ، وَهُوَ يقدِرُ عَلَى نَصرِهِ، فَنَصَرَهُ، نَصَرَهُ اللهُ فِي الدُّنيَا وَالآخِرَةِ، [فَإِن لَم يَنصُرهُ وَهُوَ يَقدِرُ عَلَى نَصرِهِ أَدرَكَهُ اللهُ بِهِ فِي الدُّنيَا وَالآخِرَةِ، [فَإِن لَم يَنصُرهُ وَهُوَ يَقدِرُ عَلَى نَصرِهِ أَدرَكَهُ اللهُ بِهِ فِي الدُّنيَا وَالآخِرَةِ]»، رواهُ في «شرح السُّنَّةِ»(٢).

٦١٨١ - وَعَن أَسمَاءَ بِنتِ يَزِيدَ ﴿ قَالَت: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن ذَبَّ عَن لَحمِ أَخِيهِ بِالغِيبَةِ، كَانَ حَقًا عَلَى اللهِ أَن يُعتِقَهُ مِنَ النَّارِ»، رواهُ البيهقيُّ في «شُعبِ الإيمانِ» (٣٠).

٦١٨٢ - وَعَن أَبِي الدَّرِدَاءِ ﷺ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِن مُسلِمٍ يَرُدُّ عَن عِرضِ أَخِيهِ إِلا كَانَ حَقَّا عَلَى اللهِ أَن يَرُدَّ عَنهُ نَارَ جَهَنَّمَ يَومَ القِيَامَةِ، ثُمَّ تَلا هَلِهِ الآيَةَ: ﴿وَكَانَ حَقًا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلمُوْمِنِينَ﴾ [الرّوم: ٤٧]، رواهُ البغويُّ في «شَرِح السُّنَّةِ»(٤).

٦١٨٣ ـ وَعَن جَابِرِ ﷺ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ قَالَ: «مَا مِنَ امرِئٍ يَحْذُلُ امرَأً مُسلِمًا فِي مَوضِعٍ تُنتَهَكُ فِيهِ حُرمَتُهُ وَيُنتَقَصُ فِيهِ مِن عِرضِهِ، إِلَّا خَذَلَهُ اللهُ فِي مَوطِنٍ يُحِبُّ فِيهِ نُصرَتَهُ، وَمَا مِنَ امرِئٍ يَنصُرُ مُسلِمًا فِي مَوضِعٍ يُنتَقَصُ فِيهِ مِن عِرضِهِ وَيُنتَهَكُ فِيهِ مِن حُرمَتِهِ، إِلَّا نَصَرَهُ اللهُ فِي مَوطِنٍ يُحِبُّ نُصرَتَهُ»، رواهُ

⁽١) البخاريُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الإكراهِ، ب: يمينِ الرَّجلِ لصاحبِهِ، ح: (٦٩٥٢)، ومسلمٌ بمعناهُ عن جابرٍ، ك: البرِّ، ب: نصرِ الأخ ظالمًا أو مظلومًا، ح: (٦٥٨٢).

⁽۲) البغويُّ في «شرحِ السُّنَّةِ» (۱۰۷/۱۳)، ح: (۳۵۳)، والبيهقيُّ في «شعبِ الإيمانِ» (۱۰۲/۱۰) ح: (۷۲۳۱)، والبيهقيُّ في «شعبِ الإيمانِ» (۱۱/۱۱) ح: (۷۲۳۱)، و«مسندِ وسندُهُ حسنٌ، واللَّفظُ للبغويُّ إلَّا الشَّطر الثَّاني فلم أجدهُ فيهِ، وهو في «جامعِ معمرِ بنِ راشدٍ» (۱۱/۱۱) و«مسندِ الحارثِ» ح: (۷۲۳).

⁽٣) أحمدُ، واللَّفظُ لَهُ (٢٧٦٠٩)، والطَّبرانيُّ في «الكبيرِ» (٢٤/ ١٧٥)، ح: (٤٤٢)، وحسَّنَهُ ابنُ حجرٍ في «هدايةِ الرُّواةِ» (٤٢٩/٤).

⁽٤) البغويُّ في «شرحِ السُّنَّةِ» (١٠٦/١٣)، ح: (٣٥٢٨)، والتِّرمذيُّ، أبوابُ البرِّ والصِّلةِ، ب: ما جاءَ في الذَّبِّ عن عرضِ المسلم، ح: (١٩٣١)، وقالَ: (هذا حديثٌ حسنٌّ).

أَبُو داوُدَ(١).

٦١٨٤ - وَعَن عُقبَةَ بنِ عَامِرٍ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن رَأَى عَورَةً فَسَترَهَا؛ كَانَ كَمَن أَحيَا مَوءُودَةً»، رواهُ أحمدُ والتِّرمذيُّ وصحَّحَهُ(٢).

مَلَكًا يَحمِي لَحمَهُ يَومَ القِيَامَةِ مِن نَارِ جَهَنَّمَ، وَمَن رَمَى مُسلِمًا بِشَيءٍ يُرِيدُ شَينَهُ بِهِ ؛ حَبَسَهُ اللهُ عَلَى جِسرِ مَلَكًا يَحمِي لَحمَهُ يَومَ القِيَامَةِ مِن نَارِ جَهَنَّمَ، وَمَن رَمَى مُسلِمًا بِشَيءٍ يُرِيدُ شَينَهُ بِهِ ؛ حَبَسَهُ اللهُ عَلَى جِسرِ جَهَنَّمَ حَتَّى يَحْرُجَ مِمَّا قَالَ»، رواهُ أَبُو داؤدً^(٣).

٦١٨٦ ـ وَعَن أَنَسٍ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن قَضَى لِأَحَدِ مِن أُمَّتِي حَاجَةً يُرِيدُ أَن يَسُرَّهُ بِهَا؛ فَقَد سَرَّ نِي، وَمَن سَرَّ نِي؛ فَقَد سَرَّ الله، وَمَن سَرَّ الله؛ أَدخَلَهُ اللهُ الجَنَّةَ»، رواهُ البيهقيُّ في «شُعبِ الْإيمانِ» (٤).

⁽١) أبو داوُدَ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: الرَّجلِ يذبُّ عن عرضِ أخيهِ، ح: (٤٨٨٤)، وأحمدُ (١٦٣٦٨)، وحسَّنهُ ابنُ حجر في «هداية الرُّواةِ» (٤/ ٤٣٠).

⁽٢) أبو داوُدَ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: في السَّترِ على المسلمِ، ح: (٤٨٩١)، وأحمدُ (١٧٣٣٢)، وحسَّنهُ ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواةِ» (٤/ ٤٣٠).

قولُهُ: «أحيا موءُودةً»: بأنْ رأى أحدٌ أحدًا يريدَ وأدّ بنتٍ فمنعَ أو سعى في خلاصِها ولو بحيلةٍ.

⁽٣) أبو داوُدَ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: الرَّجلِ يذبُّ عن عرضِ أخيهِ، ح: (٤٨٨٣)، وأحمدُ (١٥٦٤٩)، وحسَّنهُ ابنُ حجر في «هدايةِ الرُّواةِ» (٤/ ٤٣١).

قولُهُ: «من حَمَى»: (حفظ، «مؤمنًا»؛ أي: عِرضَهُ، «من منافقٍ»؛ أي: مغتابٍ، وإنَّما سُمَّيَ منافقًا؛ لأنَّه لا يظهرُ عيبَ أخيهِ عنده ليتداركَ، بل يظهرُ عندَهُ خلافَ ذلك، أو لأنَّه يظهرُ النَّصيحةَ ويبطنُ الفضيحةَ، «ومَن رمى مسلمًا»؛ أي: قذفَهُ، «يريدُ شينَهُ»؛ أي: عيبَهُ)، «عونِ المعبودِ».

⁽٤) البيهقيُّ في «الشُّعبِ» (١١١/١٠)، ح: (٧٢٤٧)، وقالَ البيهقيُّ: (سرورُ اللهِ تعالى حسنُ قبولِهِ لطاعةِ عبدِهِ وارتضاؤه إيّاها).

٦١٨٧ - وَعَنهُ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن أَغَاثَ مَلهُوفًا؛ كَتَبَ اللهُ لَهُ ثَلَاثًا وَسَبعِينَ مَغفِرَةً؛ وَاحِدَةٌ فِيهَا صَلَاحُ أَمرِهِ كُلِّهِ، وَثِنتَانِ وَسَبعُونَ لَهُ دَرَجَاتٌ يَومَ القِيَامَةِ»، رَوَاهُ البيهقيُّ في «شُعبِ الإيمانِ»(١).

٦١٨٨ ـ وَعَنهُ وَعَن عَبدِاللهِ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الخَلقُ عِيَالُ اللهِ، فَأَحَبُّ الخَلقِ إِلَى اللهِ مَن أَحسَنَ إِلَى عِيَالِهِ»، رواهُ البيهقيُّ في «شُعبِ الإيمانِ»(٢).

٦١٨٩ - وَعَن جَرِيرِ بنِ عَبدِاللهِ ﷺ قَالَ: «بَايَعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَالنَّصح لِكُلِّ مُسلِمٍ»، متَّفتٌ عليهِ(٣).

٠٦١٩٠ وَعَبِن تَمِيمِ الدَّارِيِّ ﴿ فَالنَّبِيِّ عَلَيْهُ قَالَ: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ » قُلنَا: لِمَن؟ قَالَ: «اللهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ المُسلِمِينَ وَعَامَّتِهِم »، رواهُ مسلم (١٠).

٦١٩١ - وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ هُ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ قَالَ: «المُؤمِنُ مَأْلَفٌ، وَلَا خَيرَ فِيمَن لَا يَأْلَفُ، وَلَا يُؤلَفُ، وَلَا عَد وَالْبِيهِ فَي هُرَيرَةً هُ وَلَا يَالَفُ، وَلَا عَد والبِيهِ فِي «شُعبِ الإِيمانِ»(٥).

⁽١) البيهقيُّ في «الشُّعبِ»، واللَّفظُ لَهُ (١٠/ ١٢٢) ح: (٧٢٦٤)، وأبو يعلى الموصليُّ (٧/ ٢٥٥) ح: (٤٢٦٦).

⁽٢) البيهة في «الشُّعبِ»، واللَّفظُ لَهُ عن عبدِاللهِ (٩/ ٢٣)، ح: (٧٠٤٨)، وفي «المعجمِ الأوسطِ» (٥/ ٣٥٦) (١) البيهة في في «الشُّعبِ»، واللَّفظُ لَهُ عن عبدِاللهِ (٩/ ١٩١): (وفيه عميرٌ، وهو أبو هارونَ القرشيُّ، متروكُّ) وأخرجَهُ عن أنسِ البيهة في في «الشُّعبِ» (٧٠٤٧) وأبو يعلى (٦/ ٦٥) ح: (٣٣١٥)، وقالَ الهيثميُّ في «مجمعِ الزَّوائدِ» (٨/ ١٩١): (وفيه يوسفُ بنُ عطيَّةِ الصَّفّارُ، وهو متروكٌ).

⁽٣) البخاريُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الشُّروطِ، ب: ما يجوزُ من الشَّروطِ في الإسلامِ، ح: (٢٧١٥)، ومسلمٌ، ك: الإيمانِ، ب: بيانِ أنَّ الدِّينَ النَّصيحةُ، ح: (١٩٩).

⁽٤) مسلمٌ، ك: الإيمانِ، ب: بيانِ أنَّ الدِّينَ النَّصيحةُ، ح: (١٩٦).

⁽٥) أحمدُ، واللَّفظُ لَهُ، ح: (٩١٩٨)، والبزّارُ (١٥/ ٣٤٩)، ح: (٩٩١٩)، وقالَ الهيثميُّ في «مجمعِ الزَّوائدِ» (٨/ ٨٧): (رواهُ أحمدُ والبزّارُ، ورجالُ أحمدَ رجالُ الصَّحيح).

7197 _ وَعَنهُ ﴿ فَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَقَفَ عَلَى نَاسٍ جُلُوسٍ، فَقَالَ: ﴿ أَلَا أُخبِرُكُم بِخَيرِكُم مِن شَرِّكُم؟ ﴾ قَالَ: ﴿ قَالَ: ﴿ أَلَا أُخبِرنَا بِخيرِنَا مِن مَن شَرِّكُم؟ ﴾ قَالَ: ﴿ فَعَلَ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِي

719٣ ـ وَعَن عَبدِاللهِ بنِ عَمرِ و ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «خَيرُ الأَصحَابِ عِندَ اللهِ خَيرُهُم لِصَاحِبِهِ، وَخَيرُ الحِيرَانِ عِندَ اللهِ خَيرُهُم لِجَارِهِ»، رواهُ التِّرمذيُّ والدَّارميُّ، قال ميركُ: (وإسنادُه جيِّدٌ ورجالُه رجالُ الصَّحيح)(٢).

٦١٩٤ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «وَاللهِ لا يُؤمِنُ، وَاللهِ لا يُؤمِنُ، وَاللهِ لا يُؤمِنُ، وَاللهِ لا يُؤمِنُ» وَمَن يَا رَسُولَ الله؟ قَالَ: «الَّذِي لاَ يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَايِقَهُ»، متَّفَقٌ عليهِ (٣).

7190 وَعَن ابنِ مَسعُودٍ ﴿ اللهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِنَّ اللهُ قَسَمَ بَينَكُم أَخلَاقَكُم كَمَا قَسَمَ بَينَكُم أَرزَاقَكُم، فَإِنَّ اللهَ يُعطِي الدُّنيَا لِمَن يُحِبُّ وَمَن لَا يُحِبُّ، وَلَا يُعطِي الدِّينَ إِلَّا مَن يُحِبُّ، فَمَن أَعطَاهُ اللهُ الدِّينَ؛ فَقَد أَحَبُّهُ، وَالَّذِي تَفسِي بِيَدِهِ؛ لَا يُسلِمُ عَبدٌ حَتَّى يُسلِمَ قَلبُهُ وَلِسَانُهُ، وَلَا يُؤمِنُ حَتَّى يُسلِمَ قَلبُهُ وَلِسَانُهُ، وَلَا يُؤمِنُ حَتَّى يُأْمَنَ جَارُهُ بَوَائِقَهُ»، رواهُ البيهقيُ في «شُعب الإيمانِ»(٤).

⁽۱) التَّرمذيُّ، ك: الفتنِ، ب: حديثِ: خيرُكم مَن يُرجى خيرُهُ، ح: (٢٢٦٣)، وأحمدُ (٨٨١٢)، وقالَ التَّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

⁽٢) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ لَهُ، أبوابُ البرِّ، ب: ماجاءَ في الجوارِ، ح: (١٩٤٤)، وأحمدُ (٢٥٦٦)، وقالَ التَّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

⁽٣) البخاريُّ، ك: الأدبِ، ب: إثمِ مَن لا يأمنُ جارُهُ بوايقَهُ، ح: (٢٠١٦). قولُهُ: «لا يُؤمنُ»: لا يكملُ إيمانُهُ، «يأمنُ»: من الأمانِ؛ وهو السَّلامةُ من الشَّيءِ، «بوائقَهُ»: جمعُ بائقةٍ؛ وهي الظُّلمُ والشَّرُ والشَّيءُ المهلكُ.

⁽٤) البيهقيُّ في «الشُّعبِ» (٧/ ٣٦٦)، ح: (١٣٦٥)، وصحَّحَهُ الحاكمُ، ووافقَهُ الذَّهبيُّ (٤/ ١٦٥).

٦١٩٦ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَدخُلُ الجَنَّةَ مَن لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقَهُ»، رواهُ مسلمٌ(١).

٦١٩٧ - وَعَن عَائِشَةَ وَابِنِ عُمَرَ عَلَيْهِ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ: «مَا زَالَ يُوصِينِي جِبرِيلُ بِالجَارِ، حَتَّى ظَنَنتُ أَنَّهُ سَيُّورِّثُهُ»، متَّفقُ عليه (٢).

٦١٩٨ وَعَنِ ابنِ مَسعُودٍ هُ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ عَلَيْ: يَا رَسُولَ اللهِ، كَيفَ لِي أَن أَعلَمَ إِذَا أَحسَنتُ، وَإِذَا أَسَأَتُ؟ قَالَ النَّبِيُ عَلَيْ: «إِذَا سَمِعتَ جِيرَانَكَ يَقُولُونَ: أَن قَد أَحسَنتَ ")؛ فَقَد أَحسَنتَ، وَإِذَا سَمِعتَهُم يَقُولُونَ: قَد أَسَأَتَ؛ فَقَد أَسَأَتَ، رواهُ ابنُ ماجَه (٤٠).

7199 وَعَن عَبِدِ الرَّحَمَنِ بِنِ أَبِي قُرَادٍ ﴿ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ تَوَضَّاً يَومًا فَجَعَلَ أَصَحَابُهُ يَتَمَسَّحُونَ بِوَضُوئِهِ، فَقَالَ لَهُمُ النَّبِيُ ﷺ: «مَا يَحمِلُكُم عَلَى هَذَا؟» قَالُوا: حُبُّ اللهِ وَرَسُولِهِ، فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ: «مَن سَرَّهُ(٥) أَن يُحِبَّ اللهَ وَرَسُولَهُ، أَو يُحِبَّهُ اللهُ وَرَسُولُهُ؛ فَليَصدُق حَدِيثَهُ إِذَا حَدَّثَ، وَلَيُؤَدِّ أَمَانَتَهُ إِذَا التَّمِنَ، وَلَيُحبِن جِوَارَ مَن جَاوَرَهُ»، رواهُ البيهقيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ»(١).

⁽١) مسلمٌ، عن أبي هريرةَ، ك: الإيمانِ، ب: بيانِ تحريم إيذاءِ الجارِ، ح: (١٧٢).

⁽٢) البخاريُّ، عن عائشةَ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: الوصاةِ بالجارِ، ح: (٢٠١٤)، ومسلمٌ، ك: البرِّ، ب: الوصيةِ بالجارِ، ح: (٢٠٨٥)، ولم شاهدٌ عن ابن عمرَ، أخرجَهُ البخاريُّ، برقم: (٢٠١٥)، ومسلمٌ برقم: (٢٦٨٦).

⁽٣) قولُهُ: «يقولونَ: قد أحسنت»: قال في «المرقاةِ»: (وفيه إشارةٌ إلى أنَّ ألسنةَ الخلقِ أقلامُ الحقِّ). م

⁽٤) ابنُ ماجَه، واللَّفظُ لَهُ، أبوابُ الزُّهدِ، ب: النَّناءِ الحسنِ، ح: (٤٢٢٣)، وقالَ البوصيريُّ في الزَّوائدِ: (هذا إسنادٌ صحيحٌ)، وأحمدُ (٣٨٠٨).

⁽٥) قولُهُ: «من سرَّهُ أَنْ يحبَّ الله»: (قالَ الطِّيبِيُّ: يريدُ أنَّ ادِّعاءَكم محبَّةَ رسولِهِ لا يتمُّ، ولا يستتبُّ بمسحِ الوضوءِ فقط، بل بالصِّدقِ في المقالِ وبأداءِ الأمانةِ وبالإحسانِ إلى الجارِ)، كذا في «المرقاةِ». م

 ⁽٦) البيهةيُّ في «الشُّعبِ»، واللَّفظُ لَهُ، (٣/ ١١٠)، ح: (١٤٤٠)، وأبو نعيمٍ في «معرفةِ الصَّحابةِ» (٤/ ١٨٣٨)، وقالَ الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائدِ» (٤/ ١٤٥): (رواهُ الطَّبرانيُّ في الأوسطِ، وفيه عبيدُ بنُ واقدِ القيسيُّ، وهو ضعيفٌ).

٠٠٠٠ ـ وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ هُ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ عَيَّا يَقُولُ: «لَيسَ المُؤمِنُ الَّذِي يَشبَعُ وَجَارُهُ جَارُهُ البيهِ عَنِي ابنِ عَبَّاسٍ هُ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ عَيْقِ يَقُولُ: «لَيسَ المُؤمِنُ الَّذِي يَشبَعُ وَجَارُهُ جَائِعٌ إِلَى جَنبِهِ»، رواهُ البيهقيُّ فِي «شُعبِ الإيمانِ»(١).

١٢٠١ - وَعَن أَبِي هُرَيرَة ﷺ قَالَ: قَالَ رَجُلّ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ فُلاَنَة يُذكَرُ مِن كَثرَةِ صَلاتِهَا، وَصِيَامِهَا، وَصَدَقَتِهَا، غَيرَ أَنَّهَا تُؤذِي جِيرَانَهَا بِلِسَانِهَا، قَالَ: «هِيَ فِي النَّارِ»، قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، فَإِنَّ فُلاَنَة يُذكَرُ مِن قِلَّةٍ صِيَامِهَا، وَصَدَقَتِهَا، وَصَلَاتِهَا، وَإِنَّهَا تَصَدَّقُ بِالأَثوَارِ مِنَ الأَقِطِ، وَلا تُؤذِي جِيرَانَهَا بِلِسَانِهَا، يُذكرُ مِن قِلَّةٍ صِيَامِهَا، وَصَدَقَتِهَا، وَصَلَاتِهَا، وَإِنَّهَا تَصَدَّقُ بِالأَثوَارِ مِنَ الأَقِطِ، وَلا تُؤذِي جِيرَانَهَا بِلِسَانِهَا، قَالَ: «هِي فِي الجَنَّةِ»، رواهُ أحمدُ والبيهقيُّ في «شُعبِ الإيمانِ»(٢).

٣٠٢ - وَعَن عُقبَةَ بِنِ عَامِرٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَوَّلُ خَصمَينِ يَومَ القِيَامَةِ جَارَانِ»، رواهُ أحمدُ (٣).

٦٢٠٣ ـ وَعَن عَبدِ اللهِ بنِ مَسعُودٍ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِذَا كُنتُم ثَلَاثَةً؛ فَلَا يَتَنَاجَى (٤) اثنَانِ دُونَ الآخَرِ، حَتَّى تَختَلِطُوا بِالنَّاسِ؛ مِن أَجلِ أَن يُحزِنَهُ»، متَّفقٌ عليه (٥٠).

⁽١) البيهقيُّ في «الشُّعبِ» (٥/ ٧٦)، ح: (٣١١٧)، وصحَّحَهُ الحاكمُ، ووافقهُ الذَّهبيُّ (٧٣٠٧).

 ⁽٢) أحمدُ، واللَّفظُ لَهُ (٩٦٧٥)، وصحَّحَهُ ابنُ حبّانَ ح: (٥٧٦٤).
 قولُهُ: «أثوارٌ من الأقطِ»: الأثوارُ: جمعُ ثورٍ؛ وهي القطعةُ من الأقطِ، والأقطُ: لبنٌ جامدٌ مستحجرٌ.

⁽٣) أحمدُ، واللَّفظُ لَهُ (١٧٣٧٢)، والطَّبرانيُّ في «الكبيرِ» (٣٠٣/١٧)، ح: (٨٣٦)، وقالَ الهيثميُّ في «مجمعِ الزَّوائدِ» (١٠/ ٣٤٩): (إسنادُهُ حسنٌّ).

⁽٤) قولُهُ: «فلا يتناجى اثنانِ دونَ الآخرِ»: (قالَ النَّوويُّ: هذا النَّهيُ عن تناجي اثنينِ بحضرةِ ثالثٍ، وكذا ثلاثةٌ وأكثرُ بحضرةِ واحدٍ، هو نهيُ تحريمٍ، فيحرمُ على الجماعةِ المناجاةُ دونَ واحدٍ منهم إلّا بإذنهِ، وهذا مذهبُ ابنِ عمرَ ومالكِ وأصحابِنا وجماهيرِ العلماءِ، وهو عامٌّ في كلِّ الأزمانِ حضرًا وسفرًا)، كذا في «المرقاةِ»، وقالَ في «المسوى»: (على هذا أهلُ العلم، والنَّهيُ نهيُ تأديب). م

⁽٥) مسلمٌ، واللَّفظُ لَهُ، ك: السَّلامِ، ب: تحريمِ مناجاةِ الاثنينِ، ح: (٦٩٦٥)، والبخاريُّ، ك: الاستئذانِ، ب: إذا كانوا أكثرَ من ثلاثةٍ، ح: (٦٢٩٠).



3 ٢٠٠٤ ـ وَعَن أَبِي مُوسَى الأَشعَرِيِّ ﴿ مَن النَّبِيِّ عَلِي النَّبِيِّ عَلِي النَّبِيِّ عَلَيْ النَّهِ عَلَى السَّائِلُ أَو صَاحِبُ الحَاجَةِ ؛ قَالَ: «اشفَعُوا(١) فَلتُوْ جَرُوا، وَليَقضِ اللهُ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ مَا شَاءَ»، متَّفقٌ عليهِ(٢).

• ٢٢٠ وَعَن عَائِشَة ، إِنَّ النَّبِيِّ عَلَيْ قَالَ: «أَنزِلُوا (٣) النَّاسَ مَنَازِلَهُم»، رواهُ أَبُو داؤدَ (١٠).



⁽١) قولُهُ: «اشفعُوا فلتُؤجرُوا»: (قالَ النَّوويُّ: أجمعوا على تحريمِ الشَّفاعةِ في الحدودِ بعدَ بلوغِها إلى الإمامِ، وأمّا قبلَهُ فقد أجازَ الشَّفاعةَ فيه أكثرُ العلماءِ إذا لم يكنِ المشفوعُ فيه صاحبَ شرِّ وأذّى للنّاسِ، وأمّا المعاصي الَّتي لاحدً فقد أجازَ الشَّفاعةَ فيه أكثرُ العلماء إذا لم يكنِ المشفوعُ فيها، سواءٌ بلغَتِ الإمامَ أم لا، ثمَّ الشَّفاعةُ فيها مستحبَّةٌ إذا لم يكنِ المشفوعُ فيه مؤذيًا وشريرًا)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٢) البخاريُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: قولِ اللهِ تعالى: ﴿ مَّن يَشَفَعْ شَفَعَةٌ حَسَنَةٌ يَكُن لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا وَمَن يَشْفَعْ شَفَعَةُ سَفَعَةُ حَسَنَةٌ يَكُن لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا وَمَن يَشْفَعْ شَفَعَةُ سَفَعَةُ سَيَنَةً يَكُن لَهُ كِفْلُ مِنْهَا وَكَانَ اللهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُقِينًا ﴾ [النِّساء: ٨٥] ح: (٢٠٢٨)، ومسلمٌ، ك: السبرٌ، ب: استحبابِ الشَّفاعة، ح: (٦٦٩١).

⁽٣) قولُهُ: «أنزلوا النّاسَ منازلَهم»: (فالوضيعُ لا يكونُ في موضع الشَّريفِ ولا الشريف في منزلِ الوضيع، فاحفظوا على كلِّ أحدٍ منزلَتَه ولا تسوُّوا بينَ الخادمِ والمخدومِ، والسّائدِ والمسودِ، وأكرموا كلَّا على حسبِ فضلِهِ وشرفِهِ، وهذا الحديثُ مبدأً فهم أقوالِ العلماءِ في تفاضلِ الأنبياءِ وتفضيلِ البشرِ على الملكِ، وتفضيلِ الخلفاءِ، وأمثالِ ذلك من المباحثِ) كذا في «المرقاةِ». م

⁽٤) أبو داوُد، ك: الأدب، ب: في تنزيلِ النّاسِ منازلَهم، ح: (٤٨٤٢)، وحسَّنةُ السَّخاويُّ في «المقاصدِ الحسنةِ» (ص: ١٦٤).



٦٢٠٦ ـ عَن عَائِشَةَ ﷺ قَالَت: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الأَروَاحُ (٢) جُنُودٌ مُجَنَّدَةٌ، فَمَا تَعَارَفَ مِنهَا التَلَفَ، وَمَا تَنَاكَرَ مِنهَا اختَلَفَ»، رواهُ البخاريُّ (٣).

٦٢٠٧ ـ وَرَوَاهُ مسلمٌ عَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ (١).

٦٢٠٨ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ اللهَ يَقُولُ يَومَ القِيَامَةِ: أَينَ المُتَحَابُّونَ بِجَلَالِي، اليَومَ أُظِلُّهُم فِي ظِلِّي يَومَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلِّي»، رَوَاهُ مسلمٌ (٥٠).

⁽١) قولُهُ: «الحبُّ في اللهِ ومن اللهِ»: قالَ في «المرقاةِ»: (إنَّ «في»: تعليليَّةٌ، و«مِن»: ابتدائيَّةٌ؛ والمعنى: حبُّ العبدِ العبدَ العبدَ العبدَ الأجل رضا الرَّبِّ الكائنِ من اللهِ للعبدِ، والثّاني نتيجةَ الأوَّلِ). م

⁽٢) قولُهُ: «الأرواحُ جنودٌ مجنَّدةٌ»: قالَ في «اللَّمعاتِ»: (فيه دليلٌ على أنَّ الأرواحَ ليست بأعراضٍ، وعلى أنَّها كانت موجودة قبلَ الأجسادِ، ولا يلزمُ من ذلك قدمُها). م

⁽٣) البخاريُّ تعليقًا، ك: أحاديثِ الأنبياءِ، ب: الأرواحُ جنودٌ، ح: (٣٣٣٦).

قولُهُ: «جنودٌ مجنّدةٌ»؛ أي: جموعٌ مجموعةٌ، «فما تعارفَ منها»؛ أي: من الأرواحِ، والتَّعارفُ: جريانُ المعرفةِ بينَ اثنينِ فصاعدًا، «ائتلفَ»؛ أي: اجتمعَ في الدُّنيا، «وما تناكرَ منها»: والتَّناكرُ: ضدُّ التَّعارفِ، «اختلفَ» قيلَ: هي إخبارٌ عن مبدأِ كونِ الأرواحِ وتقدُّمِها على الأجسادِ؛ أي: خُلقَت في أوَّلِ خلقِها على قسمينِ من ائتلافٍ واختلافٍ؛ كالجنودِ المجموعةِ إذا تقابلَت وتواجهَت، ومعنى تقابلِ الأرواحِ: ما جعلَها اللهُ عليهِ من السَّعادةِ والشَّقاوةِ والائتلافِ والائتلافِ والائتلافِ والائتلافِ والاختلافِ في مبدأِ الخلقةِ، فتآلفُ الأجسادِ في الدُّنيا وتخالفُها على حسبِ ما خُلقَت الأرواحُ عليه في عالم الملكوتِ، ولذا ترى الخيرِ يميلُ إلى الأخيارِ، والشَّريرَ يميلُ إلى الأشرارِ.

⁽٤) مسلم، ك: البرِّ، ب: الأرواحُ جنودٌ، ح: (٢٠٨).

⁽٥) مسلمٌ، ك: البرِّ، ب: فضل الحبِّ في الله، ح: (٦٥٤٨).

٦٢٠٩ ـ وَعَن مُعَاذِ بنِ جَبَلٍ هَ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: وَجَبَت مَحَبَّتِي لِلمُتَحَابِّينَ فِيَّ، وَالمُتَبَاذِلِينَ فِيَّ»، رَوَاهُ مالكُ (١).

وَفِي رِوَايَةِ التِّرمذيِّ قَالَ ﷺ: «يَقُولُ اللهُ ﷺ: المُتَحَابُّونَ فِي جَلَالِي، لَهُم مَنَابِرُ مِن نُورٍ، يَغبِطُهُمُ النَّبِيُّونَ وَالشُّهَدَاءُ»(٢).

• ٦٢١ - وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: كُنتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِنَّ فِي الجَنَّةِ لَعُمَدًا مِن يَاقُوتٍ، عَلَيهَا غُرَفٌ مِن زَبَرجَدٍ، لَهَا أَبْوَابٌ مُفَتَّحَةٌ، تُضِيءُ كَمَا يُضِيءُ الكَوكَبُ الدُّرِيُّ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، مَن يَسكُنُهَا؟ قَالَ: ﴿المُتَحَابُّونَ فِي اللهِ، وَالمُتَجَالِسُونَ فِي اللهِ، وَالمُتَلَاقُونَ فِي اللهِ»، رواهُ البيهقيُّ فِي ﴿شُعبِ الإِيمانِ»(٣).

الله الله الله الله الله عَلَى عَمَرَ الله عَلَى الله عَلَى: ﴿ إِنَّ مِن عِبَادِ اللهِ لَأَنَاسًا مَا هُم بِأَنبِيَاءَ، وَلَا شُهَدَاءَ يَعْمِطُهُمُ الأَنبِيَاءُ وَالشَّهَدَاءُ يَومَ القِيَامَةِ، بِمَكَانِهِم مِنَ اللهِ تَعَالَى ﴾ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، تُخبِرُنَا مَن هُم؟ قَالَ: يَعْمِطُهُمُ الأَنبِيَاءُ وَالشَّهِ، يَخبُرُنَا مَن هُم؟ قَالَ: ﴿ هُم قَومٌ تَحَابُّوا بِرُوحِ اللهِ عَلَى غَيرِ أَرحَامٍ بَينَهُم، وَلَا أَموَالٍ يَتَعَاطُونَهَا، فَوَاللهِ، إِنَّ وُجُوهَهُم لَنُورٌ، وَإِنَّهُم عَلَى نُورٍ لاَ يَخَافُونَ إِذَا خَافَ النَّاسُ، وَلَا يَحزنُونَ إِذَا حَزِنَ النَّاسُ » وَقَرَأً هَذِهِ الآيَةَ ﴿ أَلآ إِنَّ أَولِيكَاءَ عَلَى نُورٍ لاَ يَخَافُونَ إِذَا خَافَ النَّاسُ، وَلاَ يَحزنُونَ إِذَا حَزِنَ النَّاسُ » وَقَرَأً هَذِهِ الآيَةَ ﴿ أَلآ إِنَّ أَوْلِيكَاءَ اللهِ لاَ خَوْفُ عَلَيْهِمَ وَلاَ هُمْ يَحَرَنُونَ إِذَا حَالِهُ اللهِ اللهِ اللهُ الل

⁽١) مالكٌ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الشَّعرِ، ب: ماجاءَ في المتحابِّينَ، ح: (١٧١١)، وصحَّحَهُ ابنُ حبّانَ (٥٧٥). قولُهُ: «والمتباذلينَ»؛ أي: بأنْ يبذلَ بعضُهم لبعضِهم المالَ.

⁽٢) التِّرمذيُّ، واللَّفظُ لَهُ، أبوابُ الزِّهدِ، ب: ما جاءَ في الحبِّ في اللهِ، ح: (٢٣٩٠)، وأحمدُ (٢٢٠٨١)، وقالَ التِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

قولُهُ: «في جلالي»؛ أي: لأجلِ إجلالي وتعظيمي.

⁽٣) البيهقيُّ في «الشُّعبِ» (٣١٨/١١)، ح: (٨٥٨٩)، وابنُ أبي الدُّنيا في «الإخوانِ» (١١)، وقالَ الهيثميُّ في «مجمعِ الزَّوائدِ» (١٠/ ٢٧٨): (رواهُ البزّارُ، وفيه محمدُ بنُ أبي حميدٍ، وهو ضعيفٌ).

⁽٤) أبو داوُدَ، ك: البيوع، ب: في الرَّهنِ، ح: (٣٥٢٧)، حديثٌ صحيحٌ، وهذا إسنادٌ فيه انقطاعٌ، فإنَّ أبا زرعةَ بنَ عمرِو=

٦٢١٢ ـ ورواهُ البغويُّ في «شرحِ السُّنَّةِ» عن أبِي مالكِ بلفظ «المصابيحِ» مع زوائدَ وكذا في «شُعبِ الإيمانِ»(١).

٦٢١٣ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَو أَنَّ عَبدَينِ تَحَابَّا فِي اللهِ ﷺ، وَاحِدٌ فِي المَشرِقِ وَآخَرُ فِي المَغرِبِ؛ لَجَمَعَ اللهُ بَينَهُمَا يَومَ القِيَامَةِ، يَقُولُ: هَذَا الَّذِي كُنتَ تُحِبُّهُ فِيَّ»، رواهُ البيهقيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ» (٢٠).

٦٢١٤ - وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِأَبِي ذَرِّ: "يَا أَبَا ذَرِّ، أَيُّ عُرَى الإِيمَانِ أُوتَقُ؟» قَالَ: اللهُ ﷺ وَرَسُولُهُ أَعلَمُ، قَالَ: «المُوَالاَةُ فِي اللهِ، وَالحُبُّ فِي اللهِ، وَالبُغضُ فِي اللهِ»، رواهُ البيهقيُ فِي «شُعبِ الإِيمانِ».

م ٦٢١٥ ـ وَعَن أَبِي ذَرِّ هُ قَالَ: خَرَجَ إِلَينَا رَسُولُ اللهِ عَلَيْهُ فَقَالَ: «أَتَدرُونَ أَيُّ الأَعمَالِ أَحَبُّ إِلَى اللهِ؟» قَالَ قَائِلٌ: الصَّلَاةُ وَالزَّكَاةُ، وَقَالَ قَائِلٌ: الحِهَادُ، قَالَ ﷺ: «إِنَّ أَحَبُّ الأَعمَالِ إِلَى اللهِ: الحُبُّ فِي اللهِ؟» قَالَ قَائِلٌ: المُعشَ فِي اللهِ»، رواهُ أحمدُ، وروى أبُو داوُدَ الفصلَ الأخيرَ (٤٠).

٦٢١٦ - عَن أَبِي رَزِينٍ هِ أَنَّهُ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى مِلَاكِ هَذَا الأَمرِ الَّذِي

⁼ ابنِ جريرٍ لم يُدرك عمرَ بنَ الخطّابِ، ولهذا قالَ البيهقيُّ في «شعبِ الإيمانِ» (٨٥٨٤): (أبو زرعةَ عن عمرَ مرسلًا).

⁽۱) «شرحُ السُّنَّةِ» (۱۳/ ٥٠)، ح: (٣٤٦٤)، وهو في «مسندِ أحمدَ» (٢٢٨٩٤)، وحسَّنَهُ ابنُ حجرٍ في «هدايةِ الرُّواةِ» (٤٣٩) ٤).

⁽٢) البيهقيُّ في «الشُّعبِ» (١١/٣٢٨)، ح: (٨٦٠٦).

⁽٣) البيهقيُّ في «الشُّعبِ»، واللَّفظُ لَهُ (٢١/١٧)، ح: (٩٠٦٨)، والبغويُّ في «شرحِ السُّنَّةِ» (١٣/ ٥٣)، ح: (٣٤٦٨)، وحسَّنَهُ ابنُ حجرٍ في «هدايةِ الرُّواةِ» (٤/ ٤٤٠).

قولُهُ: «العُرَى»: جمعُ عروةٍ؛ وهو ما يُتماسكُ بِهِ.

⁽٤) أحمدُ، واللَّفظُ لَهُ (٢١٣٠٣)، وأبو داوُدَ باختصارٍ، ك: السُّنَّةِ، ب: مجانبةِ أهلِ الأهواءِ، ح: (٤٥٩٩).

تُصِيبُ بِهِ خَيرَ الدُّنيَا وَالآخِرَةِ؟، عَلَيكَ(١) بِمَجَالِسِ أَهلِ الذِّكرِ، وَإِذَا خَلُوتَ(٢) فَحَرِّك لِسَانَكَ مَا استَطَعَتَ بِذِكرِ اللهِ، وَأَحِبَّ فِي اللهِ، وَأَبغِض فِي اللهِ، يَا أَبَا رَزِينٍ، هَل شَعُرتَ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا خَرَجَ مِن بَيتِهِ زَائِرًا إِذِكْ اللهِ، وَأَجبَّ فِي اللهِ، يَا أَبَا رَزِينٍ، هَل شَعُرتَ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا خَرَجَ مِن بَيتِهِ زَائِرًا أَخَاهُ شَيَّعَهُ سَبعُونَ أَلفَ مَلَكٍ كُلُّهُم يُصَلُّونَ عَلَيهِ، وَيَقُولُونَ: رَبَّنَا إِنَّهُ وَصَلَ فِيكَ فَصِلهُ، فَإِنِ استَطَعَتَ أَن تُعمِلَ جَسَدَكَ فِي ذَلِكَ فَافعَل»، رواهُ البيهقيُّ فِي «شُعبِ الإيمانِ»(٣).

٦٢١٧ - وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّ رَجُلَّا زَارَ أَخًا لَهُ فِي قَريَةٍ أُخرَى، فَأَرصَدَ اللهُ لَهُ عَلَى مَدرَجَتِهِ مَلَكًا، فَلَمَّا أَتَى عَلَيهِ، قَالَ: أَينَ تُرِيدُ؟ قَالَ: أُرِيدُ أَخًا لِي فِي هَذِهِ القَريَةِ، قَالَ: هَل لَكَ عَلَيهِ عَلَى مَدرَجَتِهِ مَلكًا، فَلَمَّا أَتَى عَلَيهِ، قَالَ: أَينَ تُرِيدُ؟ قَالَ: فَإِنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيكَ، بِأَنَّ اللهَ قَد أَحَبَّكُ (١٤) مِن نِعمَةٍ تَرُبُّهَا؟ قَالَ: لَا، غَيرَ أَنِّي أَحبَبتُهُ فِي اللهِ ﷺ، قَالَ: فَإِنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيكَ، بِأَنَّ اللهَ قَد أَحَبَّكُ (١٤) كَمَا أَحبَبتَهُ فِيهِ »، رَوَاهُ مسلمٌ (٥٠).

⁽١) قولُهُ: «عليكَ بمجالسِ أهلِ الذِّكرِ»: (فمجالسُ أهلِ الذِّكرِ تشملُ مجالسَ العلماءِ ومحافلَ الوعاظِ والأولياءِ ممَّن تكونُ مجالسُهم مشحونةً بذكرِ اللهِ وما يتعلَّقُ به من معرفةِ العقائدِ الحقِّيَّةِ والشَّرائعِ الدِّينيَّةِ من العباداتِ البدنيَّةِ والماليَّةِ، وما يتعلَّقُ بالحلالِ والحرامِ والتَّرغيبِ والتَّرهيبِ وأمثالِ ذلك)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٢) قولُهُ: «خلوتَ»: (ومجملُهُ: أنَّهُ لا تغفل عن ذكرِ الله لا في الملأِ ولا في الخلاء) قالَهُ في «المرقاة». م

⁽٣) البيهقيُّ في «الشُّعبِ» واللَّفظُ لَهُ (١١/ ٣٢٩)، ح: (٨٦٠٨)، وأبو نعيم في «حليةِ الأولياءِ» (١/ ٣٦٧)، وجزءُ العيادةِ مختصرًا عندَ التَّرمذيِّ برقم: (٩٦٩)، وقالَ: (حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

قولُهُ: «ملاكُ هذا الأمرِ»: الملاكُ: ما يتقوَّمُ بهِ الشَّيءُ.

⁽³⁾ قولُهُ: «قد أحبَّك كما أحبَبتَهُ فيه»: (قالَ النَّوويُّ: فيه فضلُ المحبَّةِ في اللهِ، وأنَّها سببٌ لحبً اللهِ وفضيلةُ زيارةِ الصّالحينَ، وأنَّ الإنسانَ قد يرى الملائكة، قلتُ: رؤيةُ غيرِ الأنبياءِ والرُّسلِ من المؤمنينَ للملائكةِ على صورِ البشرِ أمرٌ واضحٌ ثبتَ في صدرِ الكتابِ في حديثِ جبريلَ وغيرِهِ، وإنَّما يقالُ هنا: فيه دليلٌ على إرسالِ اللهِ الملائكةَ إلى الأولياءِ ومخاطبتِه إيّاهم بتبليغِ المرامِ زيادةً على مرتبةِ الإلهامِ، والظّاهرُ: أنَّ هذا من خصائصِ الأممِ السّابقةِ تحقيقًا لختم النُّبُوَّةِ، واللهُ سبحانَهُ أعلمُ)، كذا في «لمرقاةِ». م

⁽٥) مسلمٌ، ك: البرِّ، ب: فضلِ الحبُّ في اللهِ تعالى، ح: (٦٥٤٩). قولُهُ: «فأرصــد»؛ أي: أقعدَهُ يرقبُهُ، «على مدرجتِه»: المدرجـةُ: هي الطَّريقُ، سُمِّيَت بذلكَ؛ لأنَّ النَّاسَ يدرجـونَ=

٦٢١٨ ـ وَعَنهُ هِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِذَا عَادَ المُسلِمُ أَخَاهُ، أَو زَارَهُ؛ قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: طِبتَ وَطَابَ مَمشَاكَ، وَتَبَوَّأَتَ مَنزِلًا فِي الجَنَّةِ»، رواهُ التِّرمذيُّ(١).

٦٢١٩ ـ وَعَن يَزِيدَ بِنِ نَعَامَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِذَا آخَى الرَّجُلُ الرَّجُلَ؛ فَليَسأَلهُ عَن السَّمِهِ وَاسم أَبِيهِ وَمِمَّن هُوَ، فَإِنَّهُ أُوصَلُ لِلمَوَدَّةِ»، رواهُ التِّرمذيُّ (٢).

٦٢٢٠ ـ وَعَنِ المِقدَامِ بِنِ مَعدِي كَرِبَ ﴿ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ، قَالَ: ﴿إِذَا أَحَبَّ الرَّجُلُ أَخَاهُ؛ فَليُخبِرهُ أَنَّهُ يُحِبُّهُ »، رواهُ أَبُو داوُدَ والتِّرمذيُّ (٣).

٦٢٢١ - وَعَن أَنَسٍ ﴿ قَالَ: مَرَّ رَجُلٌ بِالنَّبِيِّ ﷺ وَعِندَهُ نَاسٌ، فَقَالَ رَجُلٌ مِمَّن عِندَهُ: إِنِّي لَأُحِبُّ هَذَا للهِ، فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ وَعِندَهُ نَاسٌ، فَقَالَ النَّبِيُ عَلَيْهِ وَعَندَهُ نَاسٌ، فَقَالَ النَّبِيُ عَلَيْهِ وَعَندَهُ اللهِ فَقَالَ النَّبِي عَلَيْهِ وَاللهِ وَاللهِ وَعَن أَحبَبَتَ، وَاهُ البيهقيُ في «شُعبِ الإيمانِ»(٤).

⁼ عليها؛ أي: يمضونَ ويمشونَ، «ترُّبُّها»؛ أي: تقومُ بإصلاحِها وتنهضُ إليهِ بسبب ذلك.

⁽۱) التَّرمذيُّ، أبوابُ البرِّ، ب: ما جاءَ في زيارةِ الإخوانِ، ح: (۲۰۰۸)، وابنُ ماجَه، أبوابُ ما جاءَ في الجنائزِ، ب: ما جاءَ في ثوابِ من عادَ مريضًا، ح: (۱٤٤٣)، وقالَ التَّرمذيُّ: (حديثٌ حسنٌ غريبٌ)، واللَّفظُ للبغويِّ في «شرحِ السُّنَّة»، ح: (۳٤٧٢).

قالَ اللهُ تعالى: «طبتَ»؛ أي: حصلَ لك طيبُ المعاشِ في الآخرةِ، «وطابَ ممشاكَ»؛ أي: صارَ مشيُكَ سببَ طيبِ عيشِكَ فيها، «وتبوَّ أتَ»؛ أي: هيَّأتَ من الجنَّةِ منزلًا.

 ⁽٢) التَّرمـذيُّ، أبـوابُ الزُّهـدِ، ب: ماجـاءَ في إعــلامِ الحـبِّ، ح: (٢٣٩٢)، وقــالَ البوصـيريُّ في «إتحــافِ الخيـرةِ»
 (٥/ ٤٩٧): (رواهُ أبو بكرِ بنُ أبي شيبةَ مرسلًا بسندٍ صحيحٍ).

 ⁽٣) أبو داوُدَ، واللَّفظُ لَهُ، أبوابُ، الأدبِ، ب: إخبارِ الرَّجلِ الرجلَ بمحبَّنِهِ إيّاهُ، ح: (١٢٤)، والتَّرمذيُّ، أبوابُ الزُّهدِ،
 ب: ما جاءَ في إعلامِ الحبِّ، ح: (٢٣٩٢)، وقالَ: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ).

⁽٤) البيهقيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ» (١١/ ٣٢٣)، ح: (٥٩٦)، وأبو داوُدَ، ك: الأدبِ، ب: إخبارِ الرَّجلِ الرجلَ بمحبَّتِهِ إيّاهُ، ح: (٥١٢٥)، وحسَّنهُ ابنُ حجرِ في «هدايةِ الرُّواةِ» (٤/ ٤٤١).

وَفِي رِوَايَةِ التِّرمذيِّ: «المَرءُ مَعَ مَن أَحَبَّ ولَهُ مَا اكتَسَبَ^(١)»(٢).

٦٢٢٢ - وَعَنِ ابنِ مَسعُودٍ ﷺ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، كَيفَ تَقُولُ فِي رَجُلٍ أَحَبَّ قَومًا وَلَم (٣) يَلحَق بِهِم؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «المَرءُ(١) مَعَ مَن أَحَبَّ»، متَّفقٌ عليه (٥).

٦٢٢٣ ـ وَعَن أَنَسٍ ﷺ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَتَى السَّاعَةُ؟ قَالَ: «وَيلَكَ وَمَا أَعدَدتَ لَهَا؟» قَالَ: مَا أَعدَدتُ لَهَا إِلَّا أَنِّي أُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ، قَالَ: «أَنتَ(١) مَعَ مَن أَحبَبتَ»، قَالَ أَنسُ: فَمَا

- (٤) قولُهُ: «المرءُ مع مَن أحبَّ»: (وظاهرُ الحديثِ: العمومُ الشّاملُ للصّالحِ والطّالحِ، ويؤيِّدُهُ حديثُ: «المرءُ على دينِ خليلِهِ»، ففيهِ ترغيبٌ وترهيبٌ ووعدٌ ووعيدٌ)، كذا في «المرقاةِ». م
- (٥) البخاريُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: علامةِ الحبِّ في اللهِ، ح: (٦١٦٩)، ومسلمٌ، ك: البرِّ، ب: المرءِ مع من أحبَّ، ح: (٦٧١٨).
- (7) قولُهُ: «أنتَ مع مَن أحببتَ»: قالَ في «المرقاقِ»: (إنَّ المرادَ بالمعيَّةِ هنا: معيةٌ خاصَّةٌ، وهي أنْ تحصلَ فيها الملاقاةُ بين المحبِّ والمحبوبِ، لا أنَّهما يكونانِ في درجةٍ واحدةٍ؛ لأنَّهُ بدهيُّ البطلانِ، وبيانُ كيفيَّةِ الملاقاةِ المذكورةِ: أنَّ الأعلينَ ينحدرونَ إلى مَن هو أسفلُ منهم، فيجتمعونَ في رياضِها، فيذكرونَ ما أنعمَ اللهُ عليهم، ويثنونَ عليه، وينزلُ لهم أهلُ الدَّرجاتِ فيسعونَ عليهم بما يشتهونَ وما يدعونَ به، فهم في روضةٍ يحبَّرونَ ويتنعَّمونَ، ثمَّ الظّاهرُ: أنَّ هذه المعيَّةَ والمواجهةَ والمجاملةَ تختلفُ باختلافِ حسنِ المعاملةِ). م

⁼ قولُهُ: «ولكَ ما احتسبتَ»؛ أي: ما أعددتَ بهِ من أجرِ أو حسنةٍ.

⁽١) قولُهُ: «ما اكتسبَ»: (قالَ التُّوربشتيُّ: وكلا اللَّفظينِ قريبٌ من الآخرِ في المعنى المرادِ منهُ، قالَ الطِّبييُّ: وذلك لأنَّ معنى ما اكتسبَ كسبَ كسبًا يُعتدُّ بِهِ، ولا يُردُّ عليه سببُ الرِّياءِ والسُّمعةِ وهذا هو معنى الاحتسابِ)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٢) التّرمذيُّ، أبوابُ الزُّهدِ، ب: ما جاءَ أنَّ المرءَ مع مَن أحبَّ، ح: (٢٣٨٦)، وقالَ: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

 ⁽٣) قولُة: «ولم يلحق بهم»؛ (أي: بالصُّحبةِ أو العلمِ أو العملِ أو بمجموعِها؛ أي: لم يصاحبهم، ولم يعامل معاملتَهم،
 قيلَ: أي: لم يرَهم)، كذا في «المرقاق». م

رَأَيتُ المُسلِمِينَ فَرِحُوا بِشَيءٍ بَعدَ الإِسلام فَرَحَهُم بِهَا، متَّفقٌ عليهِ(١).

٦٢٢٤ - وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «المَرءُ (٢) عَلَى دِينِ خَلِيلِهِ، فَلَينظُر أَحَدُكُم مَن يُخَالِل»، رواهُ أحمدُ والتِّرمذيُّ وأبُو داوُدَ والبيهقيُّ فِي «شعبِ الإيمانِ» وقالَ التِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ)، وقالَ النَّوويُّ [الرياض: ١٤٤]: (إسنادهُ صحيحٌ) (٣).

٦٢٢٥ ـ وَعَن أَبِي سَعِيدٍ هِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تُصَاحِب^(١) إِلَّا مُؤمِنًا، وَلَا يَأْكُل طَعَامَكَ إِلَّا تَقِيِّ »، رواهُ التِّرمذيُّ وأبُو داوُدَ والدَّارميُّ (٥٠).

٦٢٢٦ - وَعَن أَبِي مُوسَى هِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَثَلُ (١) الجَلِيسِ الصَّالِح وَالسَّوءِ،

⁽۱) البخاريُّ، ك: أصحابِ النَّبِيِّ ﷺ، ب: مناقبِ عمرَ بنِ الخطّابِ، ح: (٣٦٨٨)، ومسلمٌ، ك: البرِّ، ب: المرءِ مع مَن أحبَّ، ح: (٦٧١٠).

⁽٢) قولُهُ: «المرءُ على دينِ خليلِهِ»: (وقالَ الغزاليُّ: مجالسةُ الحريصِ ومخالطَتُهُ تحرِّكُ الحرصَ، ومجالسةُ الزّاهدِ ومخالطتُهُ تُزهِّدُ في الدُّنيا؛ لأنَّ الطِّباعَ مجبولةٌ على التَّشبُّهِ والاقتداءِ، بل الطَّبعُ يسرقُ من الطَّبعِ من حيثُ لا يدري)، كذا في «المرقاةِ». م

 ⁽٣) أحمدُ، واللَّفظُ لَهُ (١٤١٧)، والتَّرمذيُّ، أبوابُ الزُّهدِ، ب: حديثِ: الرَّجلُ على دينِ خليلِهِ، ح: (٢٣٧٨)، وأبو
 داوُدَ، ك: الأدب، ب: مَن يؤمرُ أَنْ يُجالسَ، ح: (٤٨٣٣)، وقالَ التِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

⁽٤) قولُهُ: «لا تصاحب»: (وإنَّما حذَّرَ من صحبةِ مَن ليسَ بتقِيٌّ، وزجرَ عن مخالطتِهِ ومؤاكلتِهِ؛ لأنَّ المطاعمَ توقعُ الألفةَ والمودَّةَ في القلوبِ)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٥) التِّرمذيُّ، واللَّفظُ لَهُ، أبوابُ الزُّهدِ، ب: ما جاءَ في صحبةِ المؤمنِ، ح: (٢٣٩٥)، وأبو داوُدَ، ك: الأدبِ، ب: مَن يؤمرُ أَنْ يجالسَ، ح: (٤٨٣٢)، وقالَ التَّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ).

⁽٦) قولُهُ: «مثلُ الجليسِ الصّالحِ»: (فيه إرشادٌ إلى الرَّغبةِ في صحبةِ الصُّلحاءِ والعلماءِ ومجالستِهم؛ فإنَّها تنفعُ في الدُّنيا والآخرةِ، وإلى الاجتنابِ عن صحبةِ الأشرارِ والفسّاقِ، فإنَّها تضرُّ دينًا ودنيا، قيلَ: مصاحبةُ الأخيارِ تورثُ الخيرَ، ومصاحبةُ الأشرارِ تورثُ الشَّرَ، كالرِّيحِ إذا هبَّت على الطِّيبِ عبقَت طيبًا، وإنْ مرَّت على النَّتنِ حملَت نتنًا)، كذا في «المرقاةِ». م

كَحَامِلِ المِسكِ وَنَافِخِ الكِيرِ، فَحَامِلُ المِسكِ: إِمَّا أَن يُحذِيكَ، وَإِمَّا أَن تَبتَاعَ مِنهُ، وَإِمَّا أَن تَجِدَ مِنهُ رِيحًا طَيِّبَةً، وَنَافِخُ الكِيرِ: إِمَّا أَن يُحرِقَ ثِيَابَكَ، وَإِمَّا أَن تَجِدَ رِيحًا خَبِيثَةً»، متَّفقٌ عَليهِ(١).

٦٢٢٧ ـ وَعَن أَسمَاءَ بِنتِ يَزِيدَ ﴿ أَنَّهَا سَمِعَت رَسُولَ اللهِ عَلَيْ يَقُولُ: ﴿ أَلَا أُنَبِّنُكُم بِخِيَارِكُم؟ » قَالُوا: بَلَى، يَا رَسُولَ اللهِ قَالَ: ﴿ خِيَارُكُمُ الَّذِينَ إِذَا رُؤُوا؛ ذُكِرَ اللهُ ﷺ »، رواهُ ابنُ ماجَه (٢٠).

٦٢٢٨ - وَعَن أَبِي هُرَيرَة هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِنَّ الله إِذَا أَحَبَّ عَبدًا دَعَا جِبرِيلَ، فَقَالَ: إِنِّ الله اللهِ عَلَيْهُ وَبُوهُ، إِنَّ الله يُحِبُّ فُلاتًا فَأُحِبُّهُ جِبرِيلُ، ثُمَّ يُنَادِي فِي السَّمَاءِ فَيَقُولُ: إِنَّ الله يُحِبُّ فُلاتًا فَأَحِبُوهُ، فَلاتًا فَأَحِبُوهُ، فَلاتًا فَأَحِبُوهُ فَيُحِبُّهُ أَهلُ السَّمَاءِ، قَالَ: ثُمَّ يُوضَعُ لَهُ القَبُولُ فِي الأَرضِ، وَإِذَا أَبغَضَ عَبدًا دَعَا جِبرِيلَ فَيَقُولُ: إِنِّي فَيُحِبُّهُ أَهلُ السَّمَاءِ إِنَّ الله يُبغِضُ فُلاتًا فَأَبغِضُوهُ، قَالَ: فَيُبغِضُهُ جِبرِيلُ، ثُمَّ يُنَادِي فِي أَهلِ السَّمَاءِ إِنَّ الله يُبغِضُ فُلاتًا فَأَبغِضُوهُ، قَالَ: فَيُبغِضُهُ أَي الأَرضِ»، رواهُ مسلمٌ (٣).



⁽١) البخاريُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: اللَّبائحِ، ب: المسكِ، ح: (٥٣٤٥)، ومسلمٌ، ك: البرِّ، ب: استحبابِ مجالسةِ الصّالحينَ، ح: (٦٦٩٢).

قولُهُ: «يحذيكَ»؛ أي: يعطيكَ.

⁽٢) ابنُ ماجَه، واللَّفظُ لَهُ، أبوابُ الزُّهدِ، ب: مَن لا يُؤبهُ لَهُ، ح: (٤١١٩)، وأحمدُ، ح: (٢٧٥٩٩)، وقالَ البوصيريُّ في «زوائدِ ابن ماجَه»: (هذا إسنادُهُ حسنٌ).

⁽٣) مسلمٌ، ك: البرِّ، ب: إذا أحبُّ اللهُ عبدًا، ح: (٦٧٠٥).



٦٢٢٩ - عَن أَبِي أَيُّوبَ الأَنصَارِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لاَ يَحِلُّ (١) لِرَجُلٍ أَن يَهجُرِ أَخَاهُ فَوقَ ثَلاَثِ لَيَالٍ يَلتَقِيَانِ: فَيُعرِضُ هَذَا وَيُعرِضُ هَذَا، وَخَيرُهُمَا الَّذِي (٢) يَبدَأُ بِالسَّلاَمِ»، متَّفقٌ عليهِ (٣).

٩٣٠ - وَعَن عَائِشَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: «لَا يَكُونُ لِمُسلِمٍ أَن يَهِجُرَ مُسلِمًا فَوقَ ثَلَاثَةٍ، فَإِذَا لَقِيَهُ سَلَّمَ عَلَيهِ ثَلَاثَ مِرَارٍ كُلُّ ذَلِكَ لَا يَرُدُّ عَلَيهِ فَقَد بَاءَ بإِثْمِهِ»، رواهُ أَبُو داوُدَ^(٤).

⁽١) قولُهُ: «لا يحلُّ لرجلٍ أنْ يهجرَ أخاهُ فوقَ ثلاثِ ليالٍ»: وقالَ في «المرقاةِ»: (قالَ أكملُ الدِّينِ من أثمَّتِنا: في الحديثِ دلالةٌ على حرمةِ هجرانِ الأخِ المسلمِ فوقَ ثلاثةِ أيّامٍ، وأمّا جوازُ هجرانِهِ في ثلاثةِ أيّامٍ؛ فمفهومٌ منهُ، لا منطوقٌ، فمَن قالَ بحجيَّةِ المفهومِ كالشّافعيَّةِ؛ جازَ له أن يقولَ بإباحتِهِ، ومَن لا؛ فلا، اه، وفيهِ أنَّ الأصلَ في الأشياءِ الإباحةُ، والشّارعُ إنَّما حرَّمَ المهاجرةَ المقيَّدةَ لا المطلقةَ، مع أنَّ في إطلاقِها حرجًا عظيمًا؛ حيث يلزمُ منهُ أنَّ مُطلقَ الغضبِ المؤدِّي إلى مُطلقِ الهجرانِ يكونُ حرامًا، اه، قالَ السُّيوطيُّ: والمرادُ: حرمةُ الهجرانِ إذا كانَ الباعثُ عليهِ وقوعَ المؤدِّي إلى مُطلقِ الشَّعرِ في حقوقِ الصُّحبةِ والأخوَّةِ وآدابِ العشرةِ، كاغتيابٍ وتركِ نصيحةٍ، وأمّا ما كانَ من جهةِ الدِّينِ والمذهبِ؛ فهجرانُ أهلِ البدعِ والأهواءِ واجبٌ إلى وقتِ ظهورِ التَّوبةِ). م

⁽٢) قولُهُ: "وخيرُهما الّذي يبدأُ بالسّلامِ": قالَ في "المرقاقِ": (فيه إيماءٌ إلى أنَّ مَن لم يردَّهُ ليسَ فيه خيرٌ أصلاً، فيجوزُ هجرانُه، بل يجبُ؛ لأنَّهُ بتركِ ردِّ السّلامِ صارَ فاسقًا، وإنَّما يكونُ البادئُ خيرَهما؛ لدلالةِ فعلِهِ على أنَّهُ أقربُ إلى التَّواضعِ وأنسبُ إلى الصَّفاءِ وحسنِ الخلقِ، قالَ الأكملُ: وفيهِ حثٌّ على إزالةِ الهجرانِ، وأنَّهُ يزولُ بمجرَّدِ السّلام). م

⁽٣) البخاريُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: الهجرةِ، ح: (٦٠٧٧)، ومسلمٌ، ك: البرِّ، ب: تحريم الهجرِ، ح: (٦٥٣٢).

⁽٤) أبو داوُدَ، ك: الأدبِ، ب: في هجرةِ الرَّجلِ أخاهُ، ح: (٤٩١٣)، وأصلُهُ في البخاريِّ (٦٠٧٣)، وحسَّنَهُ ابنُ حجرٍ في «هدايةِ الرُّواةِ» (٤/ ٤٤٨).

٦٢٣١ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﴿ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِمُؤمِنِ أَن يَهجُرَ مُؤمِنًا فَوقَ ثَلَاثٍ، فَإِن مَرَّت بِهِ ثَلَاثٌ، فَلَيْلَقَهُ فَلَيُسَلِّم عَلَيهِ، فَإِن رَدَّ عليه السلام؛ فَقَدِ اسْتَرَكَا فِي الأَجرِ، وَإِن لَم يَرُدَّ عَلَيهِ؛ فَإِن مَرَّت بِهِ ثَلَاثٌم وَخَرَجَ المُسَلِّمُ مِنَ الهِجرَةِ»، رواهُ أَبُو داوُدَلاً.

٦٢٣٢ ـ وَعَنهُ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِمُسلِمٍ أَن يَهِجُرَ أَخَاهُ فَوقَ ثَلَاثٍ، فَمَن هَجَرَ فَوَقَ ثَلَاثٍ، فَمَن هَجَرَ فَوقَ ثَلَاثٍ فَمَن هَجَرَ فَوقَ ثَلَاثٍ فَمَاتَ؛ دَخَلَ النَّارَ»، رواهُ أحمدُ وأبُو داؤد (٢٠٠٠).

٦٢٣٣ ـ وَعَن أَبِي خِرَاشِ السُّلَمِيِّ ﷺ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ، يَقُولُ: «مَن هَجَرَ أَخَاهُ سَنَةً؛ فَهُو كَسَفكِ دَمِهِ»، رواهُ أَبُو داؤد (٣).

٦٢٣٤ ـ وَعَن أَبِي (٤) هُرَيرَة ﷺ: «تُفتَحُ أَبوَابُ الجَنَّةِ يَوْمَ الاثنينِ، وَيَومَ الاثنينِ، وَيَومَ الخَويسِ، فَيُغفَرُ لِكُلِّ عَبدٍ لَا يُشرِكُ بِاللهِ شَيئًا، إِلَّا رَجُلًا كَانَت بَينَهُ وَبَينَ أَخِيهِ شَحنَاءُ، فَيُقَالُ: اترُكُوا هَذَينِ حَتَّى يَفِينًا»، رَوَاهُ مُسلمٌ (٥).

م ٢٢٣ ـ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «تُعرَضُ أَعمَالُ النَّاسِ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ مَرَّتينِ، يَومَ

⁼ قولُهُ: «فقد باءَ»؛ أي: رجعَ.

⁽١) أبو داوُدَ، ك: الأدبِ، ب: في هجرةِ الرَّجلِ أخاهُ، ح: (٢٩١٢)، وقالَ النَّوويُّ في «الرِّياضِ»: (إسنادُه حسنٌ)، وأصلُهُ في مسلم، ك: البرِّ، ب: تحريم الهجرِ، ح: (٢٥٣٢).

⁽٢) أبو داوُدَ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: في هجرةِ الرَّجلِ، ح: (٤٩١٤)، والنَّسائيُّ في «الكبرى»، ك: عشرةِ النِّساءِ، ب: كم تهجرُهُ، ح: (٩١١٦)، وحسَّنةُ ابنُ حجرٍ في «هدايةِ الرُّواةِ» (٤٤٨/٤).

⁽٣) أبو داوُدَ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: في هجرةِ الرَّجلِ، ح: (٤٩١٥)، وصحَّحَهُ الحاكمُ والدَّهبيُّ (٢٢٩٢). قولُهُ: «فهو كسفكِ دمِه»؛ أي: الهاجرُ سنةً كالقاتلِ، وقيلَ: هو كالقاتلِ حرمةً إلّا أنْ يكونا سواءً في قدرِ الإثمِ.

⁽٤) قولُهُ: "وعن أبي هريرةً»: (وبهذه الأحاديثِ يظهرُ وجهُ حكمةِ النَّهي عن المهاجرةِ فوقَ ثلاثٍ؛ كيلا يقعَ محرومًا عن المغفرةِ في يومِ عرضِ الأعمالِ)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٥) مسلمٌ، ك: البرِّ، ب: النَّهي عن الشَّحناءِ، ح: (٢٥٤٤).

الاثنينِ وَيَومَ الخَمِيسِ، فَيُغفَرُ لِكُلِّ عَبدٍ مُؤمِنٍ، إِلَّا عَبدًا بَينَهُ وَبَينَ أَخِيهِ شَحنَاءُ، فَيُقالُ: اترُكُوا هَذَينِ حَتَّى يَفِيئًا»، رواهُ مسلمٌ(١٠).

٦٢٣٦ ـ وَعَن عَائِشَةَ ﷺ قَالَت: اعتلَّ بَعِيرٌ لِصَفِيَّةَ بِنتِ حُيَيٍّ، وَعِندَ زَينَبَ فَضلُ ظَهرٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَهَجَرَهَا (٢) رَسُولُ اللهِ ﷺ فَهَجَرَهَا (٢) ذَا الحِجَّةِ وَالمُحَرَّمَ وَبَعضَ صَفَرٍ، رواهُ أَبُو داوُدَ (٣).

٦٢٣٧ - وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِيَّاكُم (١) وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكذَبُ الحَدِيثِ، وَلا تَحَسَّسُوا (١)، وَلا تَحَاسَدُوا (٧)،.....

(١) مسلمٌ، ك: البرِّ، ب: النَّهي عن الشَّحناء، ح: (٦٥٤٧). قولُهُ: «شحناءُ»؛ أي: العداوةُ والبغضُ، «حتَّى يفينا»؛ أي: يرجعًا إلى الصُّلح والمودَّةِ.

- (٤) قولُهُ: «إيّاكم والظَّنَّ»؛ (أي: احذروا اتّباعَ الظَّنِّ في أمرِ الدّينِ الّذي مبناهُ على اليقينِ، أو اجتنبوا الظَّنَّ في التّحديثِ والإخبارِ، أو اتّقوا سوءَ الظَّنِّ بالمسلمينَ) التقطتُهُ من «المرقاةِ». م
- (٥) قولُهُ: «ولا تحسَّسوا ولا تجسَّسوا»: (قالَ ابنُ الملكِ: أي: لا تطلبوا التَّطلُّعَ على خيرِ أحدٍ ولا على شرِّو، وكلاهما منهيٌّ عنهُ؛ لأنَّهُ لو اطَّلعتَ على خيرِ أحدٍ؛ ربَّما يحصلُ لك حسدٌ، بألّا يكونَ ذلك الخيرُ فيك، ولو اطَّلعتَ على شرِّو؛ تعيبُهُ وتفضحُهُ، وقد وردَ: «طوبى لمن شغلَهُ عيبُهُ عن عيوبِ النّاسِ»)، كذا في «المرقاةِ». م
- (٦) قولُهُ: «ولا تناجشُوا»: (قيلَ: المرادُبه طلبُ التَّرفُّعِ والعلوِّ على النَّاسِ، وهو المناسبُ لسابقِهِ ولاحقِهِ، وقيلَ: من النَّجشِ؛ بمعنى: التَّنفيرِ؛ أي: لا ينفِّرُ بعضُكم بعضًا بأنْ يسمعَهُ كلامًا، أو يعملَ شيئًا يكونُ سببَ نفرتِهِ) التقطتُهُ من «المرقاقِ». م
 - (٧) قولُهُ: «ولا تحاسدوا»؛ (أي: لا يتمنَّى بعضُكم زوالَ نعمةِ بعضٍ، سواءٌ أرادها لنفسِهِ أو لا)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٢) قولُهُ: «فهجرَها»: (قالَ ابنُ الملكِ: فيه جوازُ الهجرانِ فوقَ ثلاثٍ لفعلِ القبيحِ؛ يعني: على قصدِ الزَّجرِ والتَّاديبِ لا على إرادةِ العداوةِ والبغضاءِ والشَّحناءِ، وبه يحصلُ الجمعُ بينَ الأحاديثِ)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٣) أبو داوُدَ، ك: السُّنَّةِ، ب: تركِ السَّلامِ، ح: (٤٦٠٢)، وحسَّنَهُ ابنُ حجرٍ في «هدايةِ الرُّواةِ» (٤/ ٤٥٣) وهو في «المسندِ» ح: (٢٦٢٥٠).



وَلاَ تَبَاغَضُوا(')، وَلاَ تَدَابَرُوا(')، وَكُونُوا(") عِبَادَ اللهِ إِخْوَانًا» وفِي رِوَايةِ [مُسلمٍ]: «وَلا تَنَافَسُوا»(، مَتَّفَقٌ عليه (۰).

٨٧٣٨ ـ وَعَنهُ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «حُسنُ^(١) الظَّنِّ مِن حُسنِ العِبَادَةِ»، رواهُ أحمدُ

- (٤) قولُهُ: «ولا تنافسوا»: (قالَ الشُّرّاحُ: التَّنافسُ والتَّحاسدُ في المعنى واحدٌ، وإنْ اختلفا في الأصلِ، قلتُ: لكنَّ التَّنافسَ يفيدُ المبالغةَ الَّتي قد تفضي إلى المنازعةِ، فالمعنى: لا تحاسدوا ولا تنازعوا في الأمورِ الخسيسةِ الدُّنيويَّةِ، بل ينبغى أنْ يكونَ تنافسُكم في الأشياءِ النَّفيسةِ المرضيَّةِ الأُخرويَّةِ)، كذا في «المرقاة». م
- (٥) البخاريُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: ﴿يَتَايُّهُا ٱلَّذِينَ مَامَنُوا ٱجْتَنِبُوا ﴾، ح: (٦٠٦٦)، ومسلمٌ، ك: البرِّ، ب: تحريمِ الظَّنِّ، ح: (٦٥٣٦).
- (٦) قولُهُ: «حُسنُ الظَّنَّ من حسنِ العبادةِ»؛ (المعنى: بعضُ حسنِ العبادةِ حسنُ الظَّنَّ، وقدَّمَ الخبرَ اهتمامًا؛ فإنَّ السّالكَ إذا أحسنَ الظَّنَّ باللهِ على سبيلِ الرَّجاءِ حسَّنَ العبادةَ في الخلاء والملاِّ، فيُستحسنُ مأمولُهُ ويُرجى قبولُهُ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ عَامَوُا وَالَّذِينَ هَاجَوُا وَجَنهَدُوا في سَكِيلِ اللهِ أُولَتِهِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللهِ ﴾ [البقرة: ٢١٨]، وأمّا مَن يتركُ العبادةَ ويدَّعي حسنَ الظَّنِّ بالمعبودِ؛ فهو مغرورٌ ومخدوعٌ ومردودٌ، ومثلَهما الغزاليُّ بـ: مَن زرعَ ومَن لم يزرع، راجينَ للحصادِ، ولا شكَّ أنَّ الثاني ظاهرُ الفسادِ، واللهُ رؤوفٌ بالعبادِ، وقالَ المظهرُ: يعني: اعتقادُ الخيرِ والصَّلاح في حقّ المسلمينِ عبادةٌ)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽١) قولُهُ: «ولا تباغضوا»: (والأظهرُ: أنَّ النَّهي عن التَّباغضِ تأكيدٌ للأمرِ بالتَّحابِ مطلقًا، إلّا ما يختلُّ به الدِّيُن؛ فإنَّـهُ لا يجوزُ حينئذِ التَّحابِ، ويجوزُ النَّباغضُ؛ لأنَّ غرضَ الشّارعِ اجتماعُ كلمةِ الأُمَّةِ لقولِهِ تعالى: ﴿ وَاَعْتَعِيمُوا بِحَبْلِ اللّهِ يَجُونُ حينئذِ التَّحابِ، ويجوزُ النَّباغضُ، ولا يَعْرُ النَّاعِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ ال

 ⁽٢) قولُةُ: «ولا تدابروا»؛ (أي: لا تقاطَعُوا، ولا تولُّوا ظهورَكم عن إخوانِكم، ولا تعرضُوا عنهم، مأخوذٌ من الدُّبرِ؛ لأنَّ
 كلَّا من المتقاطعين يولِّي دبرَهُ صاحبَهُ، وقيلَ: معناهُ: لا تغتابُوا)، كذا في «المرقاة». م

⁽٣) قولُهُ: «كونوا عبادَ اللهِ إخوانًا»؛ (والمعنى: أنتم مستوونَ في كونِكم عبيدًا للهِ وملَّتُكم واحدةٌ، والتَّحاسدُ والتَّباغضُ والتَّقاطعُ منافيةٌ لحالِكم، فالواجبُ: أنْ تعاملوا معاملةَ الأخوَّةِ، والمعاشرةِ في المودَّةِ، والمعاونةِ على البرِّ، والنَّصيحةِ بكلِّ حسنةٍ)، كذا في «المرقاةِ». م

وأَبُو داودَ^(١).

٦٢٣٩ _ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «رَأَى عِيسَى بنُ مَرِيَمَ رَجُلًا يَسرِقُ، فَقَالَ لَهُ عِيسَى: سَرَقتَ؟ قَالَ: كَلًّا، وَالَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، فَقَالَ عِيسَى: آمَنتُ بِاللهِ وَكَذَّبتُ نَفسِي»، رواهُ مسلمٌ (٢).

• ٦٧٤٠ ـ وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: صَعِدَ رَسُولُ اللهِ ﷺ المِنبَرَ، فَنَادَى بِصَوتٍ رَفِيعٍ، فَقَالَ: «يَا مَعشَرَ مَن أَسلَمَ بِلِسَانِهِ وَلَم يُفضِ^(٣) الإِيمَانُ إِلَى قَلبِهِ، لَا تُؤذُوا المُسلِمِينَ وَلَا تُعَيِّرُوهُم وَلَا تَتَبِعُوا^(١) عَورَاتِهِم، فَإِنَّهُ مَن تَتَبَّعَ عَورَةً أَخِيهِ المُسلِمِ؛ تَتَبَّعَ اللهُ عَورَتَهُ، وَمَن تَتَبَّعَ اللهُ عَورَتَهُ؛ يَفضَحهُ وَلَو فِي جَوفِ رَحلِهِ»، رواهُ التَّرمذيُّ (٥).

(١) أحمدُ، واللَّفظُ لَهُ، (٩٢٨٠)، وأبو داوُدَ، ك: الأدبِ، ب: في حسنِ الظَّنَّ، ح: (٤٩٩٣)، وحسَّنَهُ ابنُ حجرٍ في «هدايةِ الرُّواةِ» (٤/ ٤٥٣).

- (٣) قولُهُ: «لم يفضِ الإيمانُ إلى قلبِهِ»: (فيه إشارةٌ إلى أنَّه ما لم يصلِ الإيمانُ إلى القلبِ لم يحصل له المعرفةُ باللهِ، ولم يؤدِّ حقوقَهُ، فإذن علاجُ جميعِ أمراضِ القلبِ المعرفةُ باللهِ تعالى؛ لتؤدِّي إلى أداءِ حقوقِ اللهِ وحقوقِ اللهِ وحقوقِ اللهِ وحقوقِ اللهِ وحقوقِ اللهِ وحقوقِ اللهِ وحقوقِ اللهِ عيرٌ ولا يعيرٌ ولا يتجسَّس أحوالَهم)، كذا في «المرقاةِ». م
- (3) قولُهُ: "ولا تتبّعوا عوراتِهم": (قالَ الغزاليُّ: التَّجسُّسُ والتَّبعُ ثمرةُ سوءِ الظَّنِّ بالمسلم، والقلبُ لا يقنعُ بالظَّنُ ويطلبُ التَّحقيق، فيؤدِّي إلى هتكِ السَّترِ. وحدُّ الاستتارِ: أنْ يغلقَ بابَ دارِه ويستترَ بحيطانِهِ، فلا يجوزُ استراقُ السَّمعِ على دارِهِ ليسمعَ صوتَ الأوتارِ، ولا الدُّخولُ عليه لرؤيةِ المعصيةِ، إلّا أنْ يظهرَ بحيثُ يعرفُهُ مَن هو خارجُ اللَّارِ، كأصواتِ المزامير، والسُّكارى بالكلماتِ المألوفةِ بينَهم، وكذلكَ إذا ستروا أواني الخمرِ وظروفِها وآلاتِ الملاهي في الكمِّ وتحتَ الذَّيلِ، فإذا رأى ذلك؛ لم يجز أنْ يكشفَ عنهُ، وكذلك لا يجوزُ أنْ يستنشقَ ليدركَ رائحةَ الخمرِ، ولا أنْ يستخبرَ من جيرانِه ليخبروهُ بما يجري في دارِهِ)، كذا في "المرقاةِ". م
- (٥) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ لهُ، أبوابُ البرِّ، ب: ماجاءَ في تعظيمِ المؤمنِ، ح: (٢٠٣٢)، وقالَ: (حديثٌ حسنٌ غريبٌ)، وأبو داوُدَ عن أبي برزةَ، ك: الأدب، ب: في الغيبةِ، ح: (٤٨٨٠).

⁽٢) مسلمٌ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الفضائلِ، ب: فضائلِ عيسى ﷺ، ح: (٦١٣٧)، والبخاريُّ، ك: الأنبياءِ، ب: ﴿وَأَذْكُرُ فِي الْكِنْبِ مَرْيَمَ إِذِ انتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا ﴾، ح: (٣٤٤٤).

٦٧٤١ ـ وَعَنِ الزُّبَيرِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «دَبَّ إِلَيكُم دَاءُ الأُمْمِ قَبلَكُم الحَسَدُ والبَغضَاءُ؛ هِيَ الحَالِقَةُ؛ لَا أَقُولُ: تَحلِقُ الشَّعَرَ، ولَكِن تَحلِقُ الدِّينَ»، رواهُ أحمدُ والتِّرمذيُّ (١).

٦٢٤٢ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ هُ عَنِ النَّبِيِّ عَلِيْهُ عَنِ النَّبِيِّ قَالَ: «إِيَّاكُم وَالحَسَدَ، فَإِنَّ (٢) الحَسَدَ يَأْكُلُ الحَسنَاتِ كَمَا تَأْكُلُ النَّارُ الحَطَبَ»، رواهُ أَبُو داوُدَ (٣).

⁽١) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ لَهُ، أبوابُ صفةِ القيامةِ، ب: في فضلِ صلاحِ ذاتِ البينِ، ح: (٢٥١٠)، وأحمدُ (١٤١٢)، وحسَّنَهُ في «هدايةِ الرُّواةِ» (٤/ ٤٤٩).

قولُهُ: «ولكن تحلِقُ الدِّينَ»؛ (لأنَّها تمنعُ الإنسانَ من فعلِ الخيراتِ والحضورِ في الصَّلاةِ والمحبَّةِ الكاملةِ في اللهِ؛ لأنَّ الممتلئ صدرُهُ حسدًا أو بغضًا لا تكملُ محبَّتُهُ ولا يجدُ حلاوةَ الطَّاعةِ في قلبِهِ ولا يرضى بقضاءِ اللهِ تعالى)، «شرح المصابيح» لابنِ الملكِ (٥/ ٣٢٧).

⁽٢) قولُهُ: «فَإِنَّ الحَسَدَ يَاكُلُ الحَسَنَاتِ»: (قالَ القاضي: تمسَّكَ به من يرى إحباطَ الطّاعاتِ بالمعاصي كالمعتزلةِ، وأجيبَ عنهُ: بأنَّ المعنى: أنَّ الحسدَ يذهبُ حسناتِ الحاسدِ ويتلفُهُ عليه؛ بأنْ يحملُهُ على أنْ يفعلَ بالمحسودِ من إلان عرضِه، كما رُويَ في صحاحِ بابِ الظُّلْمِ، عن أبي هريرةَ، أنَّهُ عَلَي قالَ: «إنَّ المفلسَ من أمَّتي مَن يأتي يومَ القيامةِ بصلاةِ وزكاةٍ، وصيامٍ وقيامٍ، ويأتي قد شتمَ هذا، وقذفَ هذا، وأكلَ مالَ هذا، وسفكَ دمَ هذا، وضربَ هذا، فيعطى هذا من حسناتِه، وهذا من حسناتِه، فإنْ فنيت حسناتُهُ قبلَ أنْ يقضيَ ما عليهِ أخذَ مِن خطاياهم، فطرحت عليه، ثمَّ طُرِحَ في النّارِ»؛ لإحباطِ الطّاعاتِ بالمعاصي، وإلّا لم يكُن يبقى لهذا الآي المتعاطي لتلكَ الكبائرِ حسنةٌ يقضي بها حقَّ خصمِهِ، انتهى كلامُهُ، هذا أحدُ الوجهينِ ممّا ذكرَهُ التُوربشتيُّ، والوجهُ الآخرُ لَهُ: أنْ يُقالَ: إنَّ التَّضعيفَ في الحسناتِ يوجدُ على حسبِ استعدادِ العبدِ وصلاحِهِ في دينِهِ، فمهما كانَ مرتكبًا للخطايا نقصَ من ثوابِ عملِهِ فيما يتعلَّقُ بالتَّضعيفِ ما يوازي المحاطةُ في المرتبةِ بما اجترحَهُ من الخطايا، مثلَ أنْ يُقدِّرَ أنَّ ذا رهتِ عملَ حسنةٌ، فأثيبَ عليها عشرًا، ولو لم يكُن رهقَهُ؛ لأثيبَ أضعافَ ذلك، فهذا الَّذي نقصَ من التَّضعيفِ بسببِ ما ارتكبَهُ من الذَّنبِ هو المرادُ من الإحباطِ)، كذا في «المرقة». كذا في «المرقة». من الحرادُ من الإحباطِ)،

⁽٣) أبو داوُدَ، ك: الأدبِ، ب: في الحسدِ، ح: (٤٩٠٣)، وحسَّنَهُ ابنُ حجرٍ في «هدايةِ الرُّواةِ» (٤/ ٢٥٠)، ولَهُ شاهدٌ عن أنس عندَ ابنِ ماجَه (٢١٠).

٦٢٤٣ ـ وَعَن أَنَسٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَيَيْ : «كَادَ^(١) الفَقرُ أَن يَكُونَ كُفرًا، وَكَادَ الحَسَدُ^(٢) أَن يَعْلِبَ القَدَرَ»، رواهُ البيهقيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ» (٣).

٦٢٤٤ ـ وَعَن أَبِي الدَّرِدَاءِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَلَا ﴿ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَمُ مِنْ دَرَجَةِ الصِّيَامِ وَالصَّدَةِ وَالصَّدَةَةِ ؟ » قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «إِصلَاحُ ذَاتِ البَينِ، وَفَسَادُ ذَاتِ البَينِ الحَالِقَةُ »، وَالصَّلَاةِ وَالصَّدَة وَالتَّرِمذيُّ وقالَ: (هذا حديثٌ صحيحٌ) (٥٠).

(قيل: المرادُ بهذه المذكوراتِ: نوافلُها دونَ فرائضِها، "إصلاحُ ذاتِ البينِ": أرادَ بذاتِ البينِ: الخصالَ المفضيةَ إلى البينِ من المهاجرةِ والمخاصمةِ بينَ اثنينِ؛ بحيث يحصلُ بينَهما الفرقةُ، "وفسادُ ذاتِ البينِ هي الحالقةُ"؛ أي: المهلكةُ للدِّينِ، المستأصلةُ للنَّوابِ استئصالَ الموسى)، "شرح المصابيح" لابنِ الملكِ (٥/ ٣٢٦).

⁽۱) قولُهُ: «كادَ الفقرُ أَنْ يكونَ كفرًا»؛ (أي: كادَ أَنْ يكونَ الفقرُ القلبيُّ سببًا للكفرِ، إمّا بالاعتراضِ على اللهِ تعالى، وإمّا بعدمِ الرّضا بقضاءِ اللهِ، أو بالشّكوى إلى ما سواه، أو بالميلِ إلى الكفرِ لمّا رأى أنَّ غالبَ الكفّارِ أغنياءُ متنعّمونَ، وأكثرُ المسلمينَ فقراءُ ممتحنونَ بمقتضى ما وردَ عنهُ ﷺ: «الدُّنيا سجنُ المؤمنِ وجنَّةُ الكافرِ»)، كذا في «المرقاقِ». م

⁽٢) قولُهُ: «وكادَ الحسدُ أَنْ يغلبَ القدرَ»: (ومجملُ المعنى: أنَّهُ لو فُرِضَ شيءٌ يسبقُ القدرَ ويغلبُهُ؛ لكانَ الحسدَ في زعم الحاسدِ أَنْ يقلبَ القدرَ)، كذا في «المرقاةِ». م

 ⁽٣) البيهقيُّ في «الشُّعبِ» (١٢/٩)، ح: (٦١٨٨)، وفي «مجمعِ الزَّوائدِ» (٨/ ٧٨): (رواهُ الطَّبرانيُّ في الأوسطِ، (٤٠٤٤) وفيه عمرُو بنُ عثمانَ الكلابيِّ، وثَقَهُ ابنُ حبّانَ، وهو متروكٌ.

⁽٤) قولُهُ: «ألا أخبرُكم بأفضلَ من درجةِ الصِّيامِ»: (قالَ الأشرفُ: المرادُ بهذه المذكوراتِ: النَّوافلُ دونَ الفرائضِ، قلتُ: واللهُ أعلمُ بالمرادِ؛ إذ قد يُتصوَّرُ أنْ يكونَ الإصلاحُ في فسادٍ يتفرَّعُ عليهِ سفكُ الدِّماءِ، ونهبُ الأموالِ، وهتكُ الحُرَمِ، أفضلَ من فرائضِ هذه العباداتِ القاصرةِ، مع إمكانِ قضائِها على فرضِ تركِها، فهي من حقوقِ اللهِ الَّتي هي أهونُ عندَهُ سبحانَهُ من حقوقِ العباد، فإذا كانَ كذلك؛ فيصحُّ أنْ يُقالَ: هذا الجنسُ من العملِ أفضلُ من هذا الجنسِ؛ لكونِ بعضِ أفرادِهِ أفضلَ، كالبشرِ خير من الملكِ، والرَّجلِ خير من المرأةِ)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٥) أبو داوُدَ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: في إصلاحِ ذاتِ البينِ، ح: (٤٩١٩)، والتَّرمذيُّ، أبوابُ صفةِ القيامةِ، ب: في فضلِ صلاح ذاتِ البينِ، ح: (٢٤٠٩)، وقالَ: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

٦٧٤٥ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﴿ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ﴿ إِيَّاكُم وَسُوءَ ذَاتِ البَينِ فَإِنَّهَا الحَالِقَةُ ﴾، رواهُ التّرمذيُّ (١).

٦٢٤٦ ـ وَعَن سَعِيدِ بنِ زَيدٍ هُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ﴿إِنَّ (٢) مِن أَربَى الرِّبَا الاستِطَالَةَ فِي عِرضِ المُسلِم بِغَيرِ حَقِّ»، رواهُ أَبُو داوُدَ والبيهقيُّ فِي «شُعبِ الإيمانِ»(٣).

٦٢٤٧ ـ وَعَن أَنَسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَمَّا عُرِجَ بِي؛ مَرَرتُ بِقَومٍ لَهُم أَظْفَارٌ مِن نُحَاسٍ يَخْمُشُونَ وُجُوهَهُم وَصُدُورَهُم، فَقُلتُ: مَن هَوُلَاءِ يَا جِبرِيلُ؟ قَالَ: هَوُلَاءِ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ لُحُومَ النَّاسِ، وَيَقَعُونَ فِي أَعرَاضِهِم»، رواهُ أَبُو داوُدَ^(٤).

٦٢٤٨ ـ وَعَن أَبِي صِرِمَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَن ضَارَّ؛ ضَارَّ اللهُ بِهِ، وَمَن شَاقَّ شَتَّ اللهُ

⁽١) التِّرمذيُّ، أبوابُ صفةِ القيامةِ، ب: في فضلِ صلاحِ ذاتِ البينِ، ح: (٢٥٠٨)، وقالَ: (هذا حديثٌ صحيحٌ غريبٌ). ومعنى قولُهُ: «وسوءَ ذاتِ البينِ»؛ إنَّما يعني: العداوةَ والبغضاءَ، وقولُهُ: «الحالقةُ»: يقولُ: إنَّها تحلقُ الدِّينَ.

⁽٢) قولُهُ: «إِنَّ مَن أربى الرِّبا في اللَّغةِ: الزِّبادةُ مطلقاً، وفي الشَّرعِ: أخذُ الزِّيادةِ في البيعِ والدَّينِ، والاستطالةُ: التَّطاولُ والامتدادُ والارتفاعُ والتَّفضيلُ)، كذا في «القاموسِ»، (شبَّة هتكَ عرضِ المسلمِ واحتقارَهِ والتَّرفعَ عليهِ والوقيعة فيه بالغيبةِ والشَّتمِ والقذفِ بالرِّبا، وهو الأخذُ زيادةً على الحقِّ، وإنَّما كانَ أربى؛ لأنَّ عرضَ المسلمِ أعزُّ وأشرفُ من مالِهِ ولحوقَ الضَّررِ ولزومَ الفسادِ في أخذِهِ وهتكِهِ أكثرُ، وإنَّما قالَ: بغيرِ حقِّ؛ لأنَّه قد يُستباحُ ذلك في بعضِ الأحوالِ، كقولِ صاحبِ الحقِّ لمَن لا يُعطي حقَّهُ: يا ظالمُ أو هو ظالمٌ أو متعدًّ، وقولُ الخصمِ في جرحِ الشّاهدِ وجرحُ المحدِّثِ الرُّواةَ في الحديثِ من هذا القبيل)، كذا في «اللَّمعاتِ». م

⁽٣) أبو داوُدَ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: في الغيبةِ، ح: (٤٨٧٦)، وأحمدُ، ح: (١٦٥١)، وحسَّنَهُ ابنُ حجرٍ في «هدايةِ الرُّواةِ» (٤/ ٤٥٢).

⁽٤) أبو داوُدَ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: في الغيبةِ، ح: (٤٨٧٨)، وأحمدُ (١٣٣٤)، وحسَّنَهُ ابنُ حجرٍ في «هدايةِ الرُّواةِ» (٤/ ٤٥٢).

قولُهُ: «يخمشُون»؛ أي: يجرحون، «الَّذينَ يأكلونَ لحوَمَ النّاسِ»؛ أي: يغتابونَهم ويقعونَ في أعراضِهم.

عَلَيهِ»، رواهُ التِّرمذيُّ(١).

٦٢٤٩ ـ وَعَن أَبِي بَكرٍ الصِّدِّيقِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَلَعُونٌ مَن ضَارَّ مُؤمِنًا أَو مَكَرَ بِهِ»، رواهُ التِّرمذيُّ (٢).

١٠٥٠ ـ وَعَن جَابِرٍ ﷺ عَن رَسُولِ اللهِ ﷺ، قَالَ: «مَنِ اعتَذَرَ إِلَى أَخِيهِ فَلَم يَعذُرهُ أَو يَقبَل عُذرَهُ؛
 كَانَ عَلَيهِ مِثلُ خَطِيئَةِ صَاحِبٍ مَكسٍ»، رواهُ البيهقيُّ في «شُعبِ الإيمانِ» وقال: (المكَّاسُ: العشَّارُ)(٣).

٦٢٥١ ـ وَعَنِ المُستَورِدِ ﷺ عَن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَن الْ أَكَلَ بِرَجُلٍ مُسلِمٍ أَكلَةً؛ فَإِنَّ اللهَ يُطعِمُهُ مِثلَهَ مِن جَهَنَّمَ، وَمَن كُسِيَ (٥) قُوبًا بِرَجُلٍ مُسلِمٍ؛ فَإِنَّ اللهَ يَكسُوهُ مِثلَهُ مِن جَهَنَّمَ، وَمَن (٢) قَامَ بِرَجُلٍ مَقَامَ مِثلَهَا مِن جَهَنَّمَ، وَمَن (٢) قَامَ بِرَجُلٍ مُسلِمٍ؛ فَإِنَّ اللهَ يَكسُوهُ مِثلَهُ مِن جَهَنَّمَ، وَمَن (٢) قَامَ بِرَجُلٍ مَقَامَ

(١) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ لَهُ، أبوابُ البرِّ، ب: ما جاءَ في الخيانةِ، ح: (١٩٤٠)، وابنُ ماجَه، أبوابُ الأحكامِ، ب: مَن بنى في حقَّهِ ما يضرُّ بجارِهِ، ح: (٢٣٤٣)، وقالَ التَّرمذيُّ: (حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

قولُهُ: «مَن ضارً»؛ أي: أوصلَ ضررًا إلى مسلم، «ضارً اللهُ بِهِ»؛ أي: أوقعَ بهِ الضَّررَ البالغَ، «ومَن شاقَّ»؛ أي: أوصلَ مشقَّة إلى أحدِ بمحاربةِ وغيرها.

- (٢) التَّرمذيُّ، أبوابُ البرِّ، ب: ما جاءَ في الخيانةِ، ح: (١٩٤١)، وقالَ: (غريبٌ).
- (٣) البيهة يُّ في «الشَّعبِ»، واللَّفظُ لَهُ (١٠/ ٥٥٦)، ح: (٧٩٨٥)، والطَّبرانيُّ في «المعجمِ الأوسطِ» (٨/ ٢٨٣)، ح: (٣) البيهة يُّ في «المعجمِ الزَّواثدِ» (٨/ ٨١): (وفيه إبراهيمُ بنُ أعين، وهو ضعيفٌ).
- وفي «المرقاةِ» (٨/ ٣١٦١): («صاحبِ مَكسِ»: بفتحِ الميمِ؛ أي: صاحبِ عشرٍ، ولمّا كانَ الغالبُ عليهِ الظُّلمَ وعدمَ العملِ بالعلمِ؛ أطلقَ ذمّهُ، أو المرادُ بالمكسِ: أخذُ مالِ النّاسِ بالظُّلمِ، ثمَّ رأيتُ القاموسَ فقالَ: المكسُ: النّقصُ والظُّلمُ.
- (٤) قولُهُ: «مَن أكلَ برجلٍ مسلمٍ»؛ أي: بسببِ غيبتِهِ، أو قذفِهِ، أو وقوعِهِ في عرضِهِ، أو بتعرُّضِهِ له بالأذيَّةِ عندَ مَن يعاديهِ)، كذا في «المرقاةِ». م
- (٥) قولُهُ: «مَن كسيَ ثوبًا برجلِ مسلم»؛ (أي: بسببِ إهانتِهِ، وفي «النّهايةِ»: معناهُ: الرَّجلُ يكونُ صديقًا ثمَّ يذهبُ إلى عدوِّهِ، فيتكلَّمُ فيهِ بغيرِ الجميل؛ ليجيزَهُ عليهِ بجائزةٍ، فلا يباركُ اللهُ له فيها)، كذا في «المرقاةِ». م
- (٦) قولُهُ: «ومَن قامَ برجلِ مقامَ سُمعةٍ»: (ذكروا لهذِه العبارةِ معنيين؛ أحدَهما: أنَّ الباءَ للتَّعديةِ؛ أي: من أقــامَ رجلًا مقامَ=

شُمعَةٍ وَرِيَاءٍ؛ فَإِنَّ اللهَ يَقُومُ بِهِ مَقَامَ سُمعَةٍ وَرِيَاءٍ يَومَ القِيَامَةِ»، رواهُ أبُو داؤد (١٠).

٦٢٥٢ ـ وَعَن أُمَّ كُلتُومٍ بِنتِ عُقبَةَ بنِ أَبِي مَعِيطٍ ﴿ قَالَت: سَمِعَت رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «لَيسَ الكَذَّابُ الَّذِي يُصلِحُ بَينَ النَّاسِ، فَيَنمِي خَيرًا، أَو يَقُولُ خَيرًا»، متَّفقٌ عليهِ، وَزَادَ مُسلِمٌ قَالَت: وَلَم الكَذَّابُ الَّذِي يُصلِحُ بَينَ النَّاسِ، فَيَنمِي خَيرًا، أَو يَقُولُ النَّاسُ كَذِبٌ إِلَّا فِي ثَلَاثِ: الحَربُ، أَسمَعهُ ـ تَعنِي (٢): النَّبِيَ ﷺ ـ يُرَخَّصُ فِي شَيءٍ مِمَّا يَقُولُ النَّاسُ كَذِبٌ إِلَّا فِي ثَلَاثِ: الحَربُ، وَالإصلاحُ بَينَ النَّاسِ، وَحَدِيثُ الرَّجُلِ امرَأَتَهُ وَحَدِيثُ المَرأَةِ زَوجَهَا (٣).

٦٢٥٣ - وَعَن أَسمَاءَ بِنتِ يَزِيدَ ﴿ قَالَت: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿ لَا يَحِلُّ الْكَذِبُ إِلَّا فِي ثَلَاثِ: يُحَدِّثُ الرَّجُلُ امرَأَتَهُ لِيُرضِيَهَا، وَالكَذِبُ فِي الحَربِ، وَالكَذِبُ لِيُصلِحَ بَينَ النَّاسِ »، رواهُ أحمدُ والتِّرمذيُّ (١٠).

وللصُّلِحِ جَازَ الكَذَبُ أو دفعِ ظَالِمٍ وأهِلِ لترضي أو قتَالِ ليظفروا وتؤيِّدُنا بعضُ الأحاديثِ المتوسِّطةِ في استثناءِ الأربعةِ، ولقد قرَّبَ الغزاليُّ رحمَهُ اللهُ إلى رفعِ القبح من الكذبِ، بل حسَّنَهُ بحسنِ ما فيه وقبَّحَهُ بقبحِ ما فيه) قاله في «العرفِ الشَّذيِّ»، كذا في «الدُّرِّ المختارِ» و«ردِّ المحتارِ». م

- (٣) البخاريُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الصُّلحِ، ب: ليسَ الكاذبُ الَّذي يصلحُ بينَ النّاسِ، ح: (٢٦٩٢)، ومسلمٌ، ك: البرِّ والصَّلةِ والصَّلةِ والاَّذاب، ب: تحريم الكذب، ح: (٦٦٣٣).
- (٤) التِّرمذيُّ، أبوابُ البِرِّ، ب: ما جاءَ في إصلاحِ ذاتِ البينِ، ح: (١٩٣٩)، وأحمدُ (٢٧٥٩٧)، وقالَ التَّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

سمعة ورياء، ووصفة بالصَّلاحِ والتَّقوى والكراماتِ، وشهَّرة بها، وجعلة وسيلة إلى تحصيلِ أغراضِ نفسِهِ وحطامِ الدُّنيا؛ فإنَّ الله يقومُ لَهُ؛ أي: بعذابِهِ وتشهيرِه أنَّه كانَ كذّابًا، وثانيهما: أنَّ الباءَ للملابسةِ، وقيلَ: وهو أقوى وأنسبُ؛
 أي: مَن قامَ بسببِ رجلٍ من العظماءِ من أهلِ المالِ والجاهِ مقامًا يتظاهرُ فيه بالصَّلاحِ والتَّقوى؛ ليعتقدَ فيه، ويصيرَ إليهِ المالُ والجاهُ؛ أقامَةُ الله مقامَ المُراثين ويفضحُهُ ويُعذَّبُ عذابَ المُراثين)، كذا في «اللَّمعاتِ». م

⁽١) أبو داوُدَ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: في الغيبةِ، ح: (٤٨٨١)، وأحمدُ (١٨٠١)، وحسَّنَهُ ابنُ حجرٍ في «هدايةِ الرُّواة» (٤/٣٥٤).

⁽٢) قولُهُ: «تعني: النَّبيِّ ﷺ يرخِّصُ»؛ (أي: لا يجوزُ الكذبُ إلَّا في مستثنياتٍ، وهي أيضًا ليسَت بكذباتٍ، بـل توريةً، والمستثنياتُ عندَنا أربعةٌ، ذكرَها ابنُ وهبانَ في نظمِهِ:



٦٢٥٤ ـ عَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لاَ يُلدَغُ المُؤمِنُ مِن جُحرٍ وَاحِدٍ مَرَّتَينِ»، متَّفَقٌ عليه(١).

م ٦٢٥٥ ـ وَعَن أَبِي سَعِيدٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا حَلِيمَ إِلَّا ذُو عَثْرَةٍ، وَلَا حَكِيمَ إِلَّا ذُو تَجربَةٍ»، رواهُ أحمدُ والتِّرمذيُّ (٢).

٦٢٥٦ ـ وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِلأَشَجِّ؛ أَشَجِّ عَبدِ القَيسِ: «إِنَّ فِيكَ خَصلتينِ يُحِبُّهُمَا اللهُ: الحِلمُ، وَالأَنَاةُ»، رواهُ مسلمٌ (٣).

٦٢٥٧ - وَعَن سَهلِ بنِ سَعدِ السَّاعِدِيِّ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الأَثَاةُ مِنَ اللهِ وَالعَجَلَةُ مِنَ

(۱) البخاريُّ، ك: الأدبِ، ب: لا يلدغُ المؤمنُ، ح: (٦١٣٣)، ومسلمٌ، ك: الزُّهدِ، ب: لا يلدغُ المؤمنُ، ح: (٧٤٩٨)، واللَّفظُ لهما.

(٢) أحمدُ في «المسندِ» (١١٠٥٦)، والتِّرمذيُّ، ك: البرِّ، ب: ما جاءَ في التَّجارِبِ، ح: (٢٠٣٣)، وقالَ: (حديثٌ حسنٌ غريبٌ) واللَّفظُ لهما.

قولُهُ: «لا حليمَ إلّا ذو عثرةٍ»؛ (أي: زلَّةٍ؛ يعني: لا حليمَ كاملًا إلّا مَن وقعَ في زلَّةٍ، وحصلَ منه الخطأُ والاستخجالُ [فعُفِيَ عنه]، فيعرَفُ به رتبةُ العفوِ، فيحلمُ به عندَ عثرةِ غيرهِ، لأنَّهُ عندَ ذلك يصيرُ ثابتَ القدم، «ولا حكيمَ إلّا ذو تجربةٍ»؛ أي: لا حكيمَ كاملًا إلّا مَن جرَّبَ الأمورَ وعلمَ المصالحَ والمفاسدَ، فإنَّه لا يفعلُ فعلًا إلّا عن حكمةٍ؛ إذ الحكمةُ: إحكامُ الشَّيءِ وإصلاحُهُ من الخلل)، «شرح المصابيح» لابنِ الملكِ (٥/ ٣٣٥).

(٣) مسلم، ك: الإيمان، ب: الأمرِ بالإيمان، ح: (١١٧).

الشَّيطَانِ»، رواهُ التِّرمذيُّ(١).

٦٢٥٨ ـ وَعَن مُصعَبِ بنِ سَعدٍ عَن أَبِيهِ ﷺ قَالَ الأَعمَشُ: وَلَا أَعلَمُهُ إِلَّا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «التُّوْدَةُ فِي كُلِّ شَيءٍ إِلَّا فِي عَمَل الآخِرَةِ»، رواهُ أبُو داوُدَ(٢).

٦٢٥٩ ـ وَعَن عَبدِاللهِ بنِ سَرجِسَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ قَالَ: «السَّمتُ الحَسَنُ، وَالتُّؤَدَةُ وَالإقتِصَادُ
 جُزءٌ (٣) مِن أَربَعَةٍ وَعِشرِينَ جُزءًا مِنَ النُّبُوَّةِ»، رواهُ التِّرمذيُّ (٤).

٠٦٢٦ - وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﴿ أَنَّ نَبِيَ اللهِ عَلِيَ اللهِ عَلِي اللهِ عَلَيْهِ قَالَ: ﴿ إِنَّ الهَدي (٥) الصَّالِحَ، وَالسَّمتَ الصَّالِحَ، وَالاِقتِصَادَ جُزءٌ مِن خَمسَةٍ وَعِشرِينَ جُزءًا مِنَ النُّبُوَّةِ»، رواهُ أَبُو داوُدَ (١).

(۱) التّرمذيُّ، ك: البرِّ، ب: ما جاءَ في التَّأني والعجلةِ، ح: (۲۰۱۲)، وقالَ: (حسنٌ غريبٌ)، انظر: «تحفةَ الأشرافِ» (۱۲ ۹/۶).

(٢) أبو داوُدَ، ك: الأدبِ، ب: في الرَّفقِ، ح: (٤٨١٠)، وصحَّحَهُ الحاكمُ، ووافقَهُ الذَّهبيُّ (٢١٣). قولُهُ: «التُّؤدةُ»؛ أي: التَّأْنِي.

- (٣) قولُهُ: «جزءٌ من أربعةٍ وعشرينَ جزءًا من النّبوّةِ»: (قالَ التُّوربشتيُّ: والطَّريقُ إلى معرفةِ ذلك العددِ، ووجَّهِهِ بالاختصاصِ من قِبلِ الرَّأيِ والاستنباطِ مسدودٌ، فإنّهُ من علومِ النَّبوّةِ، وقالَ الخطّابيُّ: يريدُ أنَّ هذه الخصالَ من شمائلِ الأنبياءِ عليهم الصَّلاةُ والسَّلامُ، وأنّها جزءٌ من أجزاءِ فضائلِهم، فاقتدوا بهم فيها، وتابعوهم عليها، وليسَ معناهُ أنَّ النَّبوَّةَ تتجزَّأ، ولا أنَّ من جمعَ هذه الخصالَ كان نبيًّا، فإنَّ النَّبوَّةَ غيرُ مكتسبةٍ، وإنَّما هي كرامةٌ يخصُّ اللهُ بها من يشاءُ من عبادِهِ، واللهُ أعلمُ حيث يجعلُ رسالتَهُ)، كذا في «المرقاةِ». م
 - (٤) التّرمذيُّ، ك: البرّ، ب: ما جاءَ في التَّاتّني والعجلةِ، ح: (٢٠١٠)، وقالَ: (وهذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).
- (٥) قولُهُ: «الهديَ الصّالحَ والسَّمتَ الصّالحَ»: (حاصلُ الفرقِ بينَهما: أنَّ الهديَ متعلِّقٌ بالأحوالِ الباطنةِ، والسَّمتَ بالأخلاقِ الظّاهرةِ، فهما في الطَّريقةِ بمنزلةِ الإيمانِ والإسلامِ في الشَّريعةِ، والجمعُ بينَهما نورٌ على نورٍ، وتتمُّ الحقيقةُ)، كذا في «المرقاة». م
- (٦) أبو داوُدَ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: في الوقارِ، ح: (٤٧٧٦)، وأحمدُ (٢٦٩٨)، وحسَّنهُ ابنُ حجرٍ في «هدايةِ الرُّواةِ» (٤/ ٤٥٨).

٦٢٦١ ـ وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الاقتِصَادُ فِي النَّفَقَةِ نِصفُ المَعِيشَةِ، وَالتَّودُّدُ إِلَى النَّاسِ نِصفُ العَقلِ، وَحُسنُ السُّوَالِ نِصفُ العِلمِ»، رواهُ البيهةيُّ في «شُعبِ الإيمانِ»(١).

٦٢٦٢ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَمَّا خَلَقَ (٢) اللهُ العَقلَ؛ قَالَ لَهُ: قُم، فَقَامَ، ثُمَّ قَالَ: لَهُ أُدبِر، فَأَدبَرَ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: أَقبِل، فَأَقبَل، ثُمَّ قَالَ لَهُ: أَقعُد، فَقَعَدَ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: مَا خَلَقتُ خَلقًا هُو خَيرٌ قَالَ: لَهُ أُدبِر، فَأَدبَرَ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: مَا خَلَقتُ خَلقًا هُو خَيرٌ مِنكَ، وَلِكَ أُعطِي، وَلِكَ أُعطِي، وَلِكَ أُعرَفُ، وَلِكَ أُعاقِبُ، ولِكَ مِنكَ، وَلِكَ أُعطِي، وَلِكَ أُعرَفُ، وَلِكَ أُعاقِبُ، ولِكَ

وقالوا: لا عذرَ لمَن عقلَ في الوقفِ عن الطَّلبِ وتركِ الإيمانِ، والصَّبيُّ العاقلُ مكلَّفٌ بالإيمانِ؛ لأجلِ عقلِهِ، وإنْ لم يرِد عليه السَّمعُ، ومَن لم تبلغهُ الدَّعوةُ بأنْ نشأَ على شاهقِ الجبلِ إذا لم يعتقد إيمانًا ولا كفرًا؛ كانَ من أهلِ النّارِ؛ لوجوبِ الإيمان بمجرد العقل). «قمر الأقمارِ».

(ولكنَّ الصَّحيحَ مِن قولِ الشَّيخِ أبي منصورٍ ومذهبِ أبي حنيفةَ رحمَهُ اللهُ تعالى ما ذكرَهُ المصنَّفُ بقولِهِ: نحنُ نقولُ في الَّذي لم تبلغهُ الدَّعوةُ: إنَّهُ غيرُ مكلَّفِ بمجرَّدِ العقلِ، فإذا لم يعتقد إيمانًا ولا كفرًا؛ كانَ معذورًا إذا لم يصادف مدَّة يتمكَّنُ فيها من التَّامُّلِ والاستدلالِ، وإذا أعانَهُ اللهُ تعالى بالتَّجرِبةِ وأمهلَهُ لدركِ العواقبِ؛ لم يكن=

⁽١) البيهقيُّ في «شُعبِ الإيمانِ»، واللَّفظُ لَهُ (٨/ ٥٠٣)، ح: (٦١٤٨)، والطَّبرانيُّ في «الأوسطِ» (٧/ ٢٥)، ح: (٦٧٤٤)، وحسَّنَ العجلونيُّ الحديثَ لشواهدِهِ في «كشفِ الخفاءِ» ت: هنداوي (١/ ١٧٩).

 ⁽٢) قولُهُ: «لمّا خلق اللهُ العقل»: (ووجهُ ذكرِ هذا الحديثِ في بابِ الحذرِ والتَّانِّي في الأمورِ ظاهرٌ من نتائجِ العقلِ)، كذا
 في «المرقاة». م

⁽٣) قولُهُ: «بكَ آخذُ»: (قالَ في «نورِ الأنوارِ»: اختلفوا في اعتبارِ العقلِ وعدمِهِ، فقالَتِ الأشعريَّةُ: لا عبرةَ للعقلِ دونَ العقلِ، فلا يُفهمُ حسنُ شيءٍ وقبحُهُ وإيجابُهُ وتحريمُهُ بِهِ، ولا يصحُّ إيمانُ صبيِّ عاقلِ لعدمِ ورودِ الشَّرعِ بِهِ، وهو قولُ الشَّافعيِّ رحمَهُ اللهُ، واحتجُّوا بقولِهِ تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِبِينَ حَقَىٰ نَعَتَ رَصُولًا ﴾ [الإسراء: ١٥]، وقالتِ المعتزلةُ: إنَّهُ علَةٌ موجبةٌ لما استحسنهُ، ومحرِّمةٌ لما استقبحَهُ على القطع والنَّباتِ فوقَ العللِ الشَّرعيَّةِ؛ لأنَّ العللَ الشَّرعيَّةِ أماراتٌ ليست موجبةٌ لذاتِها، والعللُ العقليَّةُ موجبةٌ بنفسِها وغيرُ قابلةِ للنَّسخِ والتَّبديلِ، فلم يُثبتوا بدليلِ الشَّرع ما لا يدركُهُ العقلُ، مثلَ رؤيةِ اللهِ تعالى وعذابِ القبرِ والميزانِ والصِّراطِ وعامَّةِ أحوالِ الآخرةِ، وتمسَّكوا في ذلك بقصَّةِ إبراهيمَ ﷺ حيثُ قالَ لأبيهِ: ﴿إِنَّ آرَبْكَ وَقُومَكَ فِي ضَلَكِلٍ مُّمِينٍ ﴾ [الأنعام: ٧٤]، وكانَ هذا القولُ بالعقلِ قبلَ الوحي؛ لأنَّه قالَ: أراكَ، ولم يقُل: أوحيَ إليَّ.

الثَّوَابُ، وَعَلَيكَ العِقَابُ»، رواهُ البيهقيُّ في «شُعبِ الإيمانِ»(١).

٦٢٦٣ ـ وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِنَّ الرَّجُلَ لِيَكُونُ مِن أَهلِ الصَّلَاةِ وَالصَّومِ وَالنَّكَاةِ وَالحَّدِمِ وَالنَّكَاةِ وَالحَجِّ وَالعُمرَةِ حَتَّى ذَكرَ سِهَامَ الخَيرِ كُلَّهَا، وَمَا يُجزَى يَومَ القِيَامَةِ إِلَّا بِقَدرِ عَقلِهِ»، رواهُ البيهقيُّ في «شُعبِ الإيمانِ»(٢).

وفي «المرقاةِ» (٨/ ٣١٦٨): («إلّا بقدرِ عقلِه»؛ أي: بمقدارِ استعمالِهِ في هذه العباداتِ، ويحتملُ أنْ يكونَ المرادُ بالعقلِ هنا: المستفادَ بالعقلِ، فيفيدُ أنَّ زيادةَ المثوباتِ والدَّرجاتِ في العباداتِ باختلافِ مراتبِ علومِ أصحابِها وعقولِ أربابِها، قالَ الطِّيبيُّ: إشارةٌ إلى أنَّ العقلَ المسموعَ لا ينفعُ كلَّ النَّفعِ إلّا بالعقلِ المطبوعِ؛ لأنَّهُ هـو المميَّزُ=

معذورًا وإنْ لم تبلغهُ الدَّعوةُ؛ لأنَّ الإمهالَ وإدراكَ مدَّةِ التَّاملِ بمنزلةِ الدَّعوةِ في تنبيهِ القلبِ عن نومِ الغفلةِ بالنَّظرِ في الآياتِ الظّاهرةِ، وليس على حدِّ الإمهالِ دليلٌ يُعتمدُ عليه؛ لأنَّهُ يختلفُ باختلافِ الأشخاصِ، فربَّ عاقلِ يهتدي في زمانٍ قليلٍ إلى ما لا يهتدي غيرهُ، فيُقوَّضُ تقديرُه إلى اللهِ تعالى، وقيلَ: إنَّهُ مقدَّرٌ بثلاثةِ أيّامٍ اعتبارًا بإمهالِ المرتدِّ، وهو ضعيفٌ، وعندَ الأشعريَّةِ: إنْ غفلَ عن الاعتقادِ حتَّى هلكَ، أو اعتقدَ الشِّركَ، ولم تبلغهُ الدَّعوةُ؛ كان معذورًا؛ لأنَّ المُعتبرَ عندَهم هو السَّمعُ ولم يوجد، ولهذا من قتلَ مثلَ هذا الشَّخصِ ضمنَ؛ لأنَّ كفرَهُ معفوٌ، عندَنا لم يضمن، وإنْ كانَ قتلهُ حرامًا قبلَ الدَّعوةِ، ولا يصحُّ إيمانُ الصَّبِيِّ العاقلِ عندَهم، وعندَنا يصحُّ وإنْ لم يكن مكلَّقا به؛ لأنَّ الوجوبَ بالخطابِ، وهو ساقطٌ عنهُ لقولِهِ: «رُفعَ القلمُ عن ثلاثٍ: عن الصَّبِيِّ حتَّى يحتلمَ، وعن المَجنونِ حتَّى يفيقَ، وعن النَّائمِ حتَّى يستيقظَ»). م

⁽۱) البيهقيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ» (٦/ ٣٤٩)، ح: (٣١٣٤)، وقالَ السَّيوطيُّ في «الدررِ المنتثرةِ في الأحاديثِ المشتهرةِ» (ص: ١٦٨): (وقد وجدتُ لهُ أصلًا صالحًا، فأخرجَهُ عبدُاللهِ بنُ الإمامِ أحمدَ في «زوائدِ الزُّهدِ»، قالَ: حدَّثنا عليُّ بنُ مسلم، حدَّثنا سيّارٌ، حدَّثنا جعفرٌ، حدَّثنا مالكُ بنُ دينارٍ، عن الحسنِ يرفعُهُ: «لمّا خلق اللهُ العقل؛ قالَ لَهُ: أقبل، فأقبل، ثمَّ قالَ لَهُ: أدبر، فأدبر، فأدبر، قالَ: ما خلقتُ خلقًا أحبَّ إليَّ منكَ، بكَ آخذُ، وبكَ أعطي» وهذا مُرسَلٌ جيَّدُ الإسنادِ، وهو في معجمِ الطَّبرانيُّ الأوسطِ موصولٌ من حديثِ أبي أمامة، ومن حديثِ أبي هريرةَ بإسنادينِ ضعيفينٍ).

⁽٢) البيهقيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ» (٦/ ٣٥١)، ح: (٤٣١٦)، وقالَ في «مجمعِ الزَّوائدِ» (٨/ ٢٨): (رواهُ الطَّبرانيُّ في الصَّغيرِ والأوسطِ [٣٠٥٧]، وفيه منصورُ بنُ صقيرٍ، قالَ ابنُ معينٍ: ليس بالقويِّ، وسقطَ من الإسنادِ إسحاقُ بنُ عبدِاللهِ بن أبي فروة، وهو متروكٌ.



٦٢٦٤ ـ وَعَن أَبِي ذَرِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَا أَبَا ذَرِّ: لَا عَقلَ (١) كَالتَّدبِيرِ، وَلَا وَرَعَ (٢) كَالكَفِّ، وَلَا حَسَبَ (٣) كَحُسنِ الخُلُقِ»، رواهُ البيهقيُّ في «شُعبِ الإيمانِ»(١).

٦٢٦٥ ـ وَعَن أَنَسٍ ﷺ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: أُوصِنِي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «خُدِذُ^{٥)} الأَمرَ بِالتَّدبِيرِ، فَإِن رَأَيتَ فِي عَاقِبَتِهِ خَيرًا؛ فَأَمضِهِ، وَإِن خِفتَ غَيًّا؛ فَأَمسِك»، رواهُ فِي «شرح السُّنَّةِ»^(١).

الذي يضعُ كلَّ شيءٍ في موضعِهِ، وبهِ تتفاوتُ صلاةٌ عن صلاةٍ وصدقةٌ عن صدقةٍ وصومٌ عن صومٍ؛ لأنَّهُ ربَّما يركعُ ركعةً في مقامٍ تفضلُ ألف ركعةٍ في غيرِهِ، وكذلك الصَّدقةُ وغيرُ ذلك من أعمالِ البرِّ، وربَّما يعملُ ويظنُّ به خيرًا فيرجعُ عليه وبالاً، قلتُ: لا خفاءَ أنَّ العقلَ المطبوعَ ليس له التَّمييزُ في الأمرِ المشروع، ولهذا لا يعتبرُ التَّحسينُ والتَّقبيحُ العقليّانِ، فالمدارُ هنا على العقلِ المسموعِ، لكن بمساعدةِ العقلِ المطبوع بأنْ يصلِّي على ما ينبغي من المعلومِ في الشَّريعةِ، وفي مقام يليقُ به من المسموعِ في الطَّريقةِ، وكذا سائرُ العباداتِ، واللهُ أعلمُ بالنِّياتِ، فمدارُ كمالِ الصَّلاةِ مثلًا بعدَ مراعاةِ الشُّروطِ والأركانِ وواجباتِها وسننِها وآدابِها المسموعةِ المعروفةِ على حضورِ القلبِ مع اللهِ، وقطع النَّظرِ عمّا سواهُ، فقد روى أحمدُ وأبو داوُدَ وابنُ حبّانَ عن عمّارِ بنِ ياسرٍ مرفوعًا: "إنَّ الرَّجلَ لينصرفُ وما كُتبَ له إلاّ عُشرُ صلاتِهِ، تسعُها ثمنُها سبعُها سدسُها حمسُها ربعُها ثلثُها نصفُها»). م

⁽١) قولُهُ: «لا عقلَ كالتَّدبيرِ»؛ (فالمعنى: لا عقلَ كعقلِ التَّدبيرِ؛ أي: كالعقلِ الَّذي يصحبُهُ التَّدبيرُ، وهو الَّذي ينظرُ في دبرِ الأمرِ وعاقبيّهِ، ويميِّزُ ما يُحمدُ ويُدمُّ في الآخرةِ)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٢) قولُهُ: «لا ورعَ كالكفِّ»: (في «النَّهاية»: الورعُ: في الأصلِ الكفُّ عن المحارم، والتَّحرُّجُ فيهِ، ثمَّ استعيرَ للكفِّ عن المباحِ والحلالِ، قلتُ: فالمرادُ بالورعِ في الحديثِ: معناهُ الأصليُّ، وبالكفِّ: معناهُ العرفيُّ)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٣) قولُهُ: «لا حسبَ كحسنِ الخلقِ»؛ (أي: لا مكارمَ مكتسبة كحسنِ الخُلقِ مع الخَلقِ، فالأوَّلُ عامٌّ والثّاني خاصٌّ)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٤) ابنُ ماجَه، ك: الزُّهدِ، ب: الورعِ والتَّقوى، ح: (٢١٨)، وصحَّحَهُ ضمنَ حديثِ مطوَّلِ ابنُ حبَّانَ (٣٦١)، واللَّفظُ للبيهقيِّ في «شُعبِ الإيمانِ» (٦/ ٣٥٧)، ح: (٤٣٢٥).

⁽٥) قولُهُ: «خذِ الأمرَ بالتَّدبيرِ»؛ (أي: بالتَّفكُّرِ في دبرِهِ، والتَّأمُّلِ في مصالحِهِ ومفاسدِهِ، والنَّظرِ في عاقبةِ أمرِهِ)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٦) «مصنَّف عبدِ الرَّزَّاقِ» (١١/ ١٦٥)، ح: (٢٠٢١٢)، والبيهقيُّ في «شُعبِ الإيمانِ» (٦/ ٣٥٩)، ح: (٤٣٢٨)،=

٦٢٦٦ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ قَالَ لِأَبِي الهَيثَمِ بِنِ التَّيَّهَانِ: «هَـل لَكَ خَادِمٌ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَإِذَا أَتَانَا سَبِيٌ؛ فَأَتِنَا النَّبِيُ ﷺ وَالنَّبِيُ عَلَيْهُ بِرَأْسَينِ لَيسَ مَعَهُمَا ثَالِثٌ، فَأَتَاهُ أَبُو الهَيثَمِ، فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ وَاللَّهُ عَلَيْهُ: «إِنَّ المُستَشَارَ مُؤتَمَنٌ، خُـذ هَـذَا، فَإِنِّي رَأَيتُهُ الخَتر مِنهُمَا» فَقَالَ: يَا نَبِيَ اللهِ، اختر لِي، فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ وَإِنَّ المُستَشَارَ مُؤتَمَنٌ، خُـذ هَـذَا، فَإِنِّي رَأَيتُهُ يُصَلِّي وَاستَوصِ بِهِ مَعرُوفًا»، رواهُ التِّرمذيُّ (۱).

٦٢٦٧ - وَعَن جَابِرِ بِنِ عَبِدِاللهِ ﷺ: «إِذَا حَدَّثَ الرَّجُلُ بِالحَدِيثِ ثُمَّ التَّعَيِّةِ: «إِذَا حَدَّثَ الرَّجُلُ بِالحَدِيثِ ثُمَّ التَّفَتَ؛ فَهِيَ أَمَانَهُ»، رواهُ التِّرمذيُّ وأبُو داوُدَ^(٢).

٦٢٦٨ ـ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «المَجَالِسُ بِالأَمَانَةِ إِلَّا ثَلَاثَةَ مَجَالِسَ: سَفكُ دَمٍ حَرَامٍ، أَو فَرجٌ حَرَامٌ، أَو اقتِطَاعُ مَالٍ بِغَيرِ حَقِّ»، رواهُ أَبُو داوُدَ^(٣).



⁼ وقالَ: (أبانُ بنُ أبي عيّاشِ ضعيفٌ في الرِّوايةِ)، واللَّفظُ للبغويُّ في «شرحِ السُّنَّةِ» (١٧٨/١٧)، ح: (٣٦٠٠).

⁽١) التّرمذيُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الزُّهدِ، ب: ما جاءَ في معيشةِ أصحابِ النَّبيِّ ﷺ، ح: (٢٣٦٩)، والنَّسائيُّ في «الكبرى»، ك: الوليمةِ، ب: استقبالِ مَن قد دُعيَ، ح: (٦٥٨٣)، وقالَ التَّرمذيُّ: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ).

⁽٢) أبو داوُدَ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: في نقلِ الحديثِ، ح: (٤٨٦٨)، والتَّرمذيُّ، ك: البرِّ، ب: ما جاءَ في أنَّ المجالسَ أمانةٌ، ح: (١٩٥٩)، وقالَ: (هذا حديثٌ حسنٌ) وهو في «مسندِ أحمدَ» (١٤٤٧٤).

وقولُهُ: «ثمَّ التفتَ»: قالَ السَّنديُّ في «حاشيته على المسندِ»: (أي: في أثناءِ حديثِهِ خوفًا من أنْ يسمعَهُ أحدٌ، فهذا قرينةٌ على أنَّهُ سرِّ، فلا يجوزُ إفشاءُ سرِّه، وقيلَ: معنى التفت: انصرف، فكلُّ كلامٍ أمانةٌ لا ينبغي نقلُهُ، وعلى الأوَّلِ: ما قامَت فيه قرينةٌ أنَّهُ سرِّ؛ فهي أمانةٌ، وهو أظهرُ).

⁽٣) أبو داوُدَ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: في نقلِ الحديثِ، ح: (٤٨٦٩)، وأحمدُ (١٤٦٩٣)، وحسَّنَهُ ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواةِ» (٤/ ٥٥٩).



٦٢٦٩ ـ عَن عَائِشَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: ﴿إِنَّ (١) اللهَ رَفِيقٌ يُحِبُّ الرِّفق، وَيُعطِي عَلَى الرِّفقِ مَا لا يُعطِي عَلَى ما سِوَاهُ»، رواهُ مسلمٌ (٢).

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: قَالَ لِعَائِشَةَ: «عَلَيكِ بِالرِّفقِ، [وَإِيَّاكِ وَالعُنفَ وَالفُحشَ]، إِنَّ الرِّفقَ لَا يَكُونُ فِي

⁽۱) قولُهُ: "إنَّ اللهَ رفيقٌ»؛ (أي: لطيفٌ بعبادِه يريدُ بهم اليُسرَ، ولا يكلِّفُهم إلّا وسعَهم، ولا يحمِّلُهُم ما لا طاقة لهم بهِ، ويحبُّ الرِّفق من العبادِ؛ ليرفق بعضُهم بعضًا، ويعملوا في مصالحِهم من طلبِ الرِّزقِ وغيرِهِ بالرِّفقِ واللَّطفِ، ولا يعنفُ، ثمَّ أشارَ إلى استعمالِ الرِّفقِ في طلبِ الرِّزقِ وتحصيلِ المطالبِ ورغَّبَ فيه بقولِهِ: "ويُعطي على الرِّفقِ ما لا يعظي على العنفِ»، ورجَّحَهُ عليه بكونِهِ أعونَ على حصولِ المطلوبِ وأنجحَ للمرام، ثمَّ عمَّمَ وأشارَ إلى ترجيحِه على سائرِ الأسبابِ مُطلقًا بقولِهِ: "وما لا يعطي على ما سواهُ"؛ أي: ما سوى الرِّفقِ، ويحتملُ أنْ يكونَ الضَّميرُ في "ما سواه" للعنفِ على معنى لا يُعطي على ما سوى العنفِ من الأسبابِ أيضًا، ولا يختصُّ الحكمُ بالعنفِ، هذا هو المفهومُ من تقريرِ كلامِهم)، كذا في "اللَّمعاتِ".

وقالَ في «المرقاةِ»: (قالَ القاضي: والظّاهرُ: أنَّهُ لا يجوزُ إطلاقُ الرَّفيقِ على اللهِ تعالى اسمًا؛ لأنّهُ لم يُتواتر ولم يُستعمل أيضًا على قصدِ الاسميَّةِ، وإنّما أُخبرَ بهِ عنهُ تمهيدًا للحكمِ الَّذي بعدَهُ، فكأنّهُ قالَ: هو الَّذي يَرفقُ عبادَهُ في أمورِهم، فيعطيهم بالرَّفقِ ما لا يعطيهم على ما سواهُ، وقالَ التُّوريشتيُّ: وليس الطَّبيبُ بموجودٍ في أسماءِ اللهِ تعالى، ولا الرَّفيقُ، فلا يجوزُ أنْ يُقالَ في الدُّعاءِ: يا طبيبُ، ولا يا رفيقُ، وقالَ في «الخازنِ» و«المداركِ»: وأسماءُ اللهِ تعالى توقيقيَّةٌ لا اصطلاحيَّةٌ، ممّا يدلُّ على صحَّةِ هذا القولِ، ويؤكِّدُهُ: أنّهُ يجوزُ أنْ يُقالَ: يا جوادُ، ولا يجوزُ أنْ يُقالَ: يا طبيبُ). م

⁽٢) مسلمٌ، ك: البرِّ، ب: فضل الرِّفقِ، ح: (٦٦٠١).

 \hat{m}_{2} إِلَّا زَانَهُ، وَلَا يُنزَعُ مِن شَيءٍ إِلَّا شَانَهُ (1).

٠ ٦٢٧ - وَعَن جَرِيرٍ ١ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ قَالَ: «مَن يُحرَمِ الرِّفقَ؛ يُحرَمِ الخَيرَ»، رواهُ مسلم (٢).

٦٢٧١ ـ وَعَن عَائِشَةَ ﴿ قَالَت: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَن أُعطِيَ حَظَّهُ مِنَ الرِّفقِ؛ أُعطِيَ حَظَّهُ مِن خَيرِ الدُّنيَا وَالآخِرَةِ، وَمَن حُرِمَ حَظَّهُ مِنَ الرِّفقِ؛ حُرِمَ حَظَّهُ مِن خَيرِ الدُّنيَا وَالآخِرَةِ، وَمَن حُرِمَ حَظَّهُ مِنَ الرِّفقِ؛ حُرِمَ حَظَّهُ مِن خَيرِ الدُّنيَا وَالآخِرَةِ، وَمَن حُرِمَ حَظَّهُ مِنَ الرِّفقِ؛ حُرِمَ حَظَّهُ مِن خَيرِ الدُّنيَا وَالآخِرَةِ، وَمَن حُرِمَ حَظَّهُ مِنَ الرِّفقِ؛ حُرِمَ حَظَّهُ مِن خَيرِ الدُّنيَا وَالآخِرَةِ، وَمَن حُرِمَ حَظَّهُ مِن الرَّفقِ؛ اللَّنْةِ»(٣).

٦٢٧٢ _ وَعَنهَا ﴿ قَالَت: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا يُرِيدُ اللهُ ﷺ بِأَهلِ بَيتٍ رِفقًا إِلَّا نَفَعَهُم، وَلَا يَحرِمُهُم إِيَّاهُ إِلَّا ضَرَّهُم»، رواهُ البيهقيُّ في «شُعبِ الإيمانِ»(١٠).

٦٢٧٣ ـ وَعَن عِمرَانَ بِنَ حُصَينٍ ﴿ فَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ : «الحَيَاءُ(٥) لاَ يَأْتِي إِلَّا

⁽۱) مسلمٌ، ك: البرّ، ب: فضلِ الرّفقِ، ح: (٦٦٠٣)، إلّا ما بينَ المعكوفينِ فمن البخاريّ، ك: الأدبِ، ب: لـم يكنِ النّبيُّ ﷺ فاحشًا ولا متفحّشًا، ح: (٦٠٣٠).

⁽٢) مسلمٌ، ك: البرِّ، ب: فضل الرِّفقِ، ح: (٢٥٩٨).

⁽٣) أحمدُ (٢٥٢٥٩)، والبغويُّ في «شرحِ السُّنَّةِ»، واللَّفظُ لَهُ (١٣/ ٧٤)، ح: (٣٤٩١)، وحسَّنَهُ ابنُ حجرٍ في «هدايةِ الرُّواةِ» (٤/ ٣٣٤)، ولَهُ شاهدٌ عن أبي الدَّرداءِ أخرجَهُ التِّرمذيُّ برقم: (٢٠١٣)، وقالَ: (وهذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

⁽٤) البيهقيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ»، واللَّفظُ لَهُ (٨/ ٤٩٥)، ح: (٦١٣٧)، والطَّبرانيُّ في «الأوسطِ» (٥/ ٢٤٨)، ح: (٥٢٢١)، وهو في «مصنَّفِ عبدِ الرَّزاقِ» (١١/ ١٦٥)، ح: (٢٠٢١٣).

⁽٥) قولُهُ: «الحياءُ لا يأتي إلّا بخير»: (قالَ الطّيئي: قد يُشكلُ على بعضِ النّاسِ هذا الحديثُ؛ من حيثُ إنَّ الحياءَ قد يخلُّ ببعضِ الحقوقِ، ويمنعُ منها، كالأمرِ بالمعروفِ والنَّهي عن المنكرِ، والسُّوْالِ عن العلمِ مثلًا، والجوابُ: أنَّ هذا المعنى الَّذي ذكرَهُ ليس بحياء حقيقةٌ، بل هو عجزٌ وجبنٌ، ويُسمَّى حياءٌ بحسبِ اللُّغةِ، وحقيقةُ الحياءِ في الشَّرعِ: خُلُقٌ يبعثُ على تركِ القبيحِ الشَّرعيِّ، انتهى، ولعلَّ الصَّوابَ: أنَّ معنى الحياءِ انقباضُ النَّفسِ عن ارتكابِ القبيحِ طبعًا أو شرعًا، لكنَّ الممدوحَ والمحمودَ في الشَّرعِ أنْ يكونَ القبيحُ شرعيًّا حرامًا أو مكروهًا أو تركَ الأولى، فالأظهرُ في الجوابِ ما ذُكِرَ في بعضِ الحواشي: أنَّ هذه الكُلِّيةَ؛ أعني: «الحياءُ خيرٌ كلُّهُ»، مخصوصةٌ بأنْ يكونَ موافقًا لرضا الحقِّ، فتدبَّر)، كذا في «اللَّمعاتِ». م

بِخَيرٍ »(١)، وَفِي رِوَايَةٍ: «الحيَاءُ خَيرٌ كُلُّهُ »(٢)، متَّفقٌ عليه.

٦٢٧٤ ـ وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ مَرَّ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الأَنصَارِ، وَهُوَ يَعِظُ أَخَاهُ فِي المَحيَاءِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «دَعهُ، فَإِنَّ الحَيَاءَ مِنَ الإِيمَانِ»، متَّفقٌ عليهِ (٣).

م ٦٢٧٥ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الحَيَاءُ مِنَ الإِيمَانِ، وَالإِيمَانُ فِي الحَبَّةِ، وَالبَذَاءُ مِنَ الجَفَاءِ، وَالجَفَاءُ فِي النَّارِ»، رواهُ أحمدُ والتِّرمذيُّ (١٠).

٦٢٧٦ - وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الحَيَاءَ وَالإِيمَانَ قُرِنَا (٥) جَمِيعًا، فَإِذَا رُفِعَ أَحَدُهُمَا رُفِعَ الآخَرُ» (٢٠).

٣٢٧٧ - وفي رِوَايَةِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ: «فَإِذَا سُلِبَ أَحَدُهُمَا؛ تَبِعَهُ الآخَرُ»، رواهُ البيهقيُّ في «شُعبِ الإيمانِ»(٧).

(۱) البخاريُّ، ك: الأدبِ، ب: الحياءِ، ح: (٦١١٧)، ومسلمٌ، ك: الإيمانِ، ب: بيانِ عددِ شُعَبِ الإيمانِ، ح: (١٥٦)، واللَّفظُ لهما.

(٢) مسلمٌ، ح: (١٥٧).

(٣) البخاريُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الإيمانِ، ب: الحياءِ من الإيمانِ، ح: (٢٤)، ومسلمٌ، ك: الإيمانِ، ب: بيانِ عددِ شعبِ الإيمانِ، ح: (١٥٤).

قولُهُ: «يعِظُ أخاهُ»: قالَ الحافظُ في «الفتحِ» (١٠/ ٢٢٥): (المرادُ بوعظِهِ: أنَّهُ يذكرُ له ما يترتَّبُ على ملازمتِهِ من المفسدة).

(٤) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: البرِّ، ب: ما جاءَ في الحياءِ، ح: (٢٠٠٩)، وأحمدُ في «المسندِ» (١٠٥١٢)، وقالَ التَّرمذيُّ: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

قولُهُ: «البذاءُ»: هو الفحشُ في القولِ، و «الجفاءُ»: هو التباعدُ من النّاس، والغلظةُ عليهم، وتركُ صلتِهم وبرّهم.

- (٥) قولُهُ: «قُرِنا»: (بالماضي المثنَّى المجهولِ؛ أي: جُعلا مقرونينِ)، كذا في «المرقاةِ». م
- (٦) البيهقيُّ في «شُعَب الإيمانِ» (١٠/ ١٦٦)، ح: (٧٣٣١)، وصحَّحَهُ الحاكمُ، ووافقَهُ الذَّهبيُّ (٥٨).
- (٧) البيهقيُّ في «شُعَب الإيمانِ» (١٠/ ١٦٥)، ح: (٧٣٣٠)، والطَّبرانيُّ في «الأوسطِ» (٨/ ١٧٤)، ح: (٨٣١٣)، وهـو=

٦٢٧٨ - وَعَن يَزيدَ بِنِ طَلَحَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لِكُلِّ دِينٍ خُلُقٌ (١)، وَخُلُقُ الإِسلَامِ الحَيَاءُ»، رواهُ مالكٌ مُرسلًا (٢).

٦٢٧٩ ـ وَرَواهُ ابنُ ماجَه والبيهقيُّ في «شُعبِ الإيمانِ» عَن أَنسٍ وَابنِ عَبَّاسٍ هَا"ً.

٠ ٦٢٨٠ ـ وَعَن أَبِي مَسعُودٍ ﴿ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ﴿ إِنَّ مِمَّالُ النَّاسُ مِن كَلاَمِ النُّبُوَّةِ الْأُولَى: إِذَا لَم تَستَحي؛ فَاصنَع (٥) مَا شِئتَ»...................

= ضعيفٌ لكن يعضدُهُ ما قبلهُ.

(٢) مالكٌ، ك: حسنِ الخلقِ، ب: ما جاءَ في الحياءِ، ح: (٣٣٥٩)، وابنُ أبي شيبةَ، ك: الأدبِ، ب: ما ذكرَ في الحياءِ وما جاءَ فيهِ، ح: (٢٥٨٦٢)، وقالَ الشَّيخُ محمَّدٌ عوّامةُ في التَّعليقِ على حديثِ البابِ في «المصنَّفِ» (٢٨/١٣): (هذا مرسلٌ بإسنادٍ حسن).

(٣) ابنُ ماجَه عن أنسِ وابنِ عبّاسٍ، أبوابُ الزُّهدِ، ب: الحياءِ، ح: (١٨١ ٤، ٢٨٨)، (وإسنادُهما ضعيفٌ) كما في «زوائدِ البوصيريِّ»، لكن له شاهدٌ عن معاذٍ بسندٍ حسَّنَهُ ابنُ عبدِ البرِّ في «التَّمهيدِ» (٢١/ ١٤٢).

(٤) قولُهُ: «ممّا أدركَ النّاسُ من كلامِ النّبوَّةِ الأُولى»: (برفع: «النّاسِ»، و«مِن»: تبعيضيَّةٌ، والمعنى: أنَّ من جملةِ أخبارِ أصحابِ النّبوَّةِ الأولى؛ أي: السّابقةِ من الأنبياءِ والمرسلينَ، أضافَهٌ إليهِم إعلامًا بأنَّهُ من نتائج الوحيي)، كذا في «المرقاة». م

(٥) قولُهُ: «فاصنع ما شئتَ»؛ أي: الرّادعُ عمّا لا ينبغي هو الحياءُ، فإذا لم يكن صدرَ كلِّ ما لا ينبغي، فالأمرُ بمعنى الخبر، أو الأمرُ للتّهديد، وأنشدَ:

إذا لـــم تخشَ عاقبةَ اللَّيالي ولــم تَستَحْيِ فاصنعْ مــا تشاءُ فلل والله مـا في العيساء وفي الــــدُّنيا إذا ذهـــبَ الحياءُ

واختارَ النَّوويُّ: أنَّ صيغةَ الأمرِ للإباحةِ؛ أي: إذا أردتَ أنْ تفعلَ شيئًا، فإنْ كانَ بحيثُ لا تستحي من اللهِ ومن النَّاسِ في فعلِهِ؛ فافعلهُ، وإلّا؛ فلا، وزبدةُ كلامهِ: أنَّكَ إذا لم تستحِ من صنعِ أمرٍ؛ فذلك دليلٌ على جوازِ ارتكابِهِ)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽١) قولُهُ: «إنَّ لكلِّ دينِ خلقًا»؛ (والمعنى: أنَّ الغالبَ على أهلِ كلِّ دينِ سجيَّةٌ سوى الحياءِ، والغالبُ على أهلِ دينِنا الحياءُ؛ لأنَّهُ متمَّمٌ لمكارم الأخلاقِ، وإنَّما بُعِثَ ﷺ لإتمامِها)، كذا في «المرقاةِ». م

رواهُ البُخاريُّ(١).

٦٢٨١ ـ وَعَنِ النَّوَّاسِ بنِ سِمعَانَ ﷺ قَالَ: سَأَلتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنِ البِرِّ وَالإِثْمِ، فَقَالَ: «البِرُّ (٢) حُسنُ الخُلُقِ، وَالإِثْمُ (٣) مَا حَاكَ فِي صَدرِكَ، وَكَرِهتَ أَن يَطَّلِعَ عَلَيهِ النَّاسُ»، رواهُ مسلمٌ (١٠).

٦٢٨٢ ـ وَعَن عَبدِاللهِ بنِ عَمرِو ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِنَّ مِن أَحَبَّكُم إِلَيَّ أَحسَنكُم أَخلاقًا»، رواهُ البخاريُّ(٥).

⁽١) البخاريُّ، ك: الأدبِ، ب: إذا لم تستح، ح: (٦١٢٠).

⁽٢) قولُهُ: «البرُّ حسنُ الخلقِ»: (وفسَّرَ حسنُ الخلقِ باحتمالِ الأذى وقلَّةِ الغضبِ وبسطِ الوجهِ وطيبِ الكلامِ، وكلُّها متقاربةٌ في المعنى، وقالَ بعضُ المحقِّقين: حسنُ الخلقِ عبارةٌ عن حسنِ العشرةِ والصُّحبةِ مع الخلقِ، بأنْ يعرف أنَّهم أسرّاءُ الأقدارِ، وأنَّ كلَّ ما لهم من الخَلقِ والخُلقِ والرُّزقِ والأجلِ بمقدارٍ، فيحسنُ إليهم حسبَ الاقتدارِ، فيأمنون منهُ، ويحبُّونَهُ بالاختيارِ، وأمّا مع الخالقِ؛ فبأنْ يشتغلَ بجميعِ الفرائضِ والنَّوافلِ، ويأتي بأنواعِ الفضائلِ، عالممّا بأنَّ كلَّ ما أتى منه ناقصٌ يحتاجُ إلى العذرِ، وكلَّ ما صدرَ من الحقِّ كاملٌ يوجبُ الشُّكرَ) التقطتُهُ من «المرقاةِ». م

⁽٣) قولُهُ: "والإثمُ ما حاكَ»؛ (أي: تردَّدَ بأنْ لم تنشرح له، وحلَّ في القلبِ منه الشَّكُ والخوفُ من كونِهِ ذنبًا، ولم يطمئنً إليه، وكرهتَ أنْ يطَّلعَ عليه النّاسُ؛ وذلك لأنَّ النَّفسَ بطبعِها تحبُّ اطلّاعَ النّاسِ على خيرِها، فإذا كرهَت الاطلاعَ على بعضِ أفعالِها؛ فهو غيرُ ما تقرَّبُ به إلى اللهِ، أو غيرُ ما أذنَ الشَّرعُ فيهِ، وعلِمَ أنَّهُ لا خيرَ فيهِ ولا برَّ؛ فهو إذًا إثمٌ وشرٌّ، وحاصلُ الجوابِ على طريقِ الاستيعابِ: أنَّ الأمرَ لا يخلو إمّا أنْ يجزمَ العقلُ باستحسانِه، أو باستقباحِه، أو يتردَّدَ فيهما بينَهما. فالأوَّلُ هو البرُّ، وما عداهُ هو الإثمُ، وهذا تمهيدُ قاعدةِ كلِّيةٍ تحتها مسائلُ جزئيَّةٌ فيما لم يُعرف من الشَّرعِ حسنهُ وقبحُهُ على طريقِ اليقينِ في العلميّاتِ، وعلى سبيلِ الظَّنِّ أيضًا في العمليّاتِ) التقطتُهُ من "المرقاقِ»، وقالَ في "اللَّمعاتِ»: (قولُهُ: "والإثمُ ما حاكَ في صدرِكَ»؛ أي: أثَّرَ فيك الظَّنُّ، وأوقعَكَ في التَّردُّدِ، ولم يطمئنَ قلبُكَ، فإنَّ ذلك أمارةٌ أنَّ في ذلك شيئًا من الإثمِ والكراهةِ، وهذا هو المرادُ بقولِهِ ﷺ: "استفتِ قلبَك»، وهذا في حقّ من شرحَ اللهُ صدرَهُ ونوَّر قلبَهُ، ومع ذلك فيما لم يكُن فيه نصٌّ من الشّارعِ وإجماعٌ من العلماء، أو كانَتِ النُّصوصُ متعارضةً والأقوالُ مختلفةً، فيختارُ أحدَهما بفتوى القلبِ). م

 ⁽٤) مسلم، ك: البرّ، ب: تفسيرِ البرِّ والإثم، ح: (١٦١٦).

⁽٥) البخاريُّ، ك: فضائل الصَّحابةِ، ب: مناقبِ عبدِاللهِ بنِ مسعودٍ ١٠٥٩).

٦٢٨٣ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَكمَلُ المُؤمِنِينَ إِيمَانًا أَحسَنُهُم خُلُقًا»، رواهُ أَبُو داوُدَ والدَّارِميُّ (١).

٦٢٨٤ ـ وَعَن عَبدِ اللهِ بنِ عَمرٍ و اللهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّا مِن خِيَارِكُم أَحسَنكُم أَحسَنكُم أَخلَاقًا»، متَّفقٌ عليهِ(٢).

٩٢٨٥ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَلَا أُنبِّئُكُم بِخِيَارِكُم؟» قَالُوا: بَلَى، يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «خِيَارُكُم أَطوَلُكُم أَعمَارًا، وَأَحسَنُكُم أَخلَاقًا»، رواهُ أحمدُ^(٣).

٦٢٨٦ ـ وَعَن رَجُلِ مِن مُزَينَةَ قَالَ: قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا خَيرُ مَا أُعطِيَ الإِنسَانُ؟ قَالَ: «الخُلُقُ الحَسَنُ»، رواهُ البيهقيُّ في «شُعبِ الإيمانِ»(٤).

٦٢٨٧ - وَفِي «شَرِح السُّنَّةِ» عَن أُسَامَةَ بِنِ شَرِيكٍ ﷺ (٥٠).

٦٢٨٨ ـ وَعَن عَائِشَةَ ﴿ قَالَت: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: ﴿إِنَّ المُؤمِنَ لَيُدرِكُ بِحُسنِ خُلُقِهِ وَرَجَةَ قَائِمِ اللَّيلِ وَصَائِمِ النَّهَارِ»، رواهُ أَبُو داوُدَ(١).

⁽١) أبو داوُدَ، واللَّفظُ لَهُ، ك: السُّنَّةِ، ب: الدَّليلِ على زيادةِ الإيمانِ، ح: (٢٨٢)، والتِّرمذيُّ، ك: الرَّضاعِ، ب: ما جاءَ في حقِّ المرأةِ، ح: (١٦٦٢)، وقالَ: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

⁽٢) البخاريُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: المناقبِ، ب: صفةِ النَّبِيِّ ﷺ، ح: (٣٥٥٩)، ومسلمٌ، ك: الفضائلِ، ب: كثرةِ حيائِهِ ﷺ، ح: (٦٠٣٣).

⁽٣) أحمدُ (٩٢٣٥)، وصحَّحَهُ ابنُ حبّانَ (٤٨٤).

⁽٤) معمرُ بنُ راشدِ في «جامعِه» عن رجلِ من مزينةَ (١١/ ١٤٤)، ح: (٢٠١٥)، وأخرجَهُ عن رجلٍ من جهينةَ ابنُ أبي شيبةَ في «المصنّفِ» (٥/ ٢١١)، ح: (٢٥٨٤٠)، (ورجالُهُ كلُّهُمُ ثقاتٌ)، والبيهقيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ» عنهما (١٠/ ٣٦١)، ح: (٢٦٢٧).

⁽٥) ابنُ ماجه، ك: الطِّبِّ، ب: ما أنزلَ اللهُ داءً إلّا، ح: (٣٤٣٦)، وفي «الزَّوائلِ»: (إسنادُهُ صحيحٌ، رجالُهُ ثقاتٌ)، وصحَّحَهُ ابنُ حبّانَ (٤٧٨).

⁽٦) أحمدُ (٢٤٥٩٥)، وأبو داوُدَ، ك: الأدبِ، ب: في حسنِ الخلقِ، ح: (٤٧٩٨)، واللَّفظُ للبيهقيِّ في «الآدابِ» (١٥٤).

٦٢٨٩ - وَعَن أَبِي ذَرِّ ﷺ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: «اتَّقِ اللهَ حَيثُمَا كُنتَ، وَأَتبِعِ السَّيَّةَ الحَسَنَةَ تَمحُهَا، وَخَالِقِ النَّاسَ بِخُلُقٍ حَسَنِ»، رواهُ أحمدُ والتَّرمذيُّ والدَّارميُّ (١).

٠ ٦٢٩٠ ـ وعَن مُعَاذٍ ﷺ قَالَ: آخِرُ مَا أُوصَانِي بِهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ حِينَ وَضَعتُ رِجلِي فِي الغَرزِ أَن قَالَ: «يَا مُعَاذُ، أَحسِن خُلُقَكَ لِلنَّاسِ»، رواهُ مالكٌ(٢).

٣٩٩١ - وَعَن مَالِكٍ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «بُعِثتُ لِأَتَمَّمَ حُسنَ الأَخلَاقِ»، كذا فِي «المُوطأِ»(٣).

٦٢٩٢ وَروَاهُ أحمدُ عَن أبي هُرَيرَةَ ١٤٤٠.

٦٢٩٣ ـ وَعَن جَعفَرِ بنِ مُحَمَّدٍ عَن أَبِيهِ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا (٥) نَظَرَ فِي المِرآةِ؛ قَالَ:

(١) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: البرِّ، ب: ما جاءَ في معاشرةِ النّاسِ، ح: (١٩٨٧)، وأحمدُ (٢١٣٥٤)، وقالَ: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

- (٢) مالكٌ بلاغًا، ك: حسنِ الخلقِ، ب: ما جاءَ في حسنِ الخلقِ، ح: (٣٣٥٠)، وفي «شرحِ الزَّرقانيِّ على الموطَّارِ»
 (١/ ٩٥/١): (قالَ سفيانُ: إذا قالَ مالكٌ: بلغني؛ فهو إسنادٌ قويٌّ)، ووصلَهُ أبو نعيمٍ في «الحليةِ» (٤/ ٣٧٦).
 قولُهُ: «الغرزِ»؛ أي: في موضع ركابٍ من رحلِ البعيرِ.
- (٣) مالكٌ بلاغًا، ك: حسنِ الخلقِ، ب: ما جاءَ في حسنِ الخلقِ، ح: (٣٣٥٧)، وفي «شرحِ الزَّرقانيِّ على الموطَّامِ»
 (١/ ٩٥/١): (قالَ سفيانُ: إذا قالَ مالكٌ: بلغني؛ فهو إسنادٌ قويٌّ).
 - (٤) أحمدُ (٨٩٥٢)، وصحَّحَهُ الحاكمُ، ووافقَهُ النَّاهبيُّ (٢٢١).
- (٥) قولُهُ: "إذا نظرَ في المرآةِ قالَ: الحمدُ اللهِ": (قالَ الطِّبيُّ: وفيه استحبابُ النَّظرِ في المرآةِ والحمدُ على حسنِ الخلقةِ والخلقِ؛ لأنَّهما نعمتانِ موهوبتانِ من اللهِ تعالى، يجبُ الشُّكرُ عليهما، بقيَ أنَّ معرفة حسنِ الظّاهرِ من المرآةِ ظاهرةٌ باعتبارِ المظاهرِ، فما معنى ذكرُ الخلقِ والسِّيرةِ؛ فإنَّهُ أمرٌ باطنٌ، ويمكنُ أنْ يُقالَ: إنَّ الظّاهرَ عنوانُ الباطنِ، أو إنَّهُ من بابِ الشَّيءِ بالشَّيءِ بالشَّيءِ يذكرُ، فإنْ قلتَ: فهل لغيرِه أنْ يقتديَ بِهِ ويقولَ هذا الحمدُ، أو هذا مختصُّ بهِ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ، ويكونُ لغيرهِ أنْ يدعوَ بما سيأتي في الحديثِ الَّذي يليه، قلتُ: ويجوزُ لكلِّ مؤمن أنْ يقولَ ذلك=

«الحَمدُ اللهِ الَّذِي حَسَّنَ خَلقِي وَخُلُقِي، وَزَانَ مِنِّي مَا شَانَ مِن غَيرِي»، رواهُ البيهقيُّ في «شُعبِ الإيمانِ» مُرسلًا(١).

٦٢٩٤ ـ وَعَن عَائِشَةَ ﴿ قَالَت: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ أَحسَنتَ خَلقِي، فَأَحسِن خُلُقِي»، رواهُ أحمدُ(٢).

٦٢٩٥ ـ وَعَن أَبِي الدَّردَاءِ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ عَلَىٰ قَالَ: «إِنَّ أَنْقَلَ شَيءٍ يُوضَعُ فِي مِيزَانِ المُؤمِنِينَ يَومَ القِيَامَةِ خُلُقٌ حَسَنٌ، وَإِنَّ اللهَ يُبغِضُ الفَاحِشَ البَلِيَّ»، رواهُ التَّرمذيُّ، وقالَ: (حديثُ حسنٌ صحيحٌ)، وَرَوَى أَبُو داؤدَ الفصلَ الأولَ^٣.

٦٢٩٦ ـ وَعَن حَارِثَةَ بِنِ وَهِ مِ ﴿ فَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا يَدخُلُ الجَنَّةَ الجَوَّاظُ وَلَا الجَعظرِيُّ»، وَالبيهقيُّ في «شُعبِ الإيمانِ» الجَعظرِيُّ»، وَالبيهقيُّ في «شُعبِ الإيمانِ» وَصاحِبُ «جَامِعِ الأُصُولِ» فيه: عَن حارثة، وَكَذَا فِي «شرحِ السُّنَّةِ» (١٣/ ١٧٠) عَنهُ، وَلَفظُهُ قَالَ: «لَا يدخُلُ الجَنَّةَ الجَوَّاظُ الجَعظرِيُّ»، يقالُ: الجعظريُّ: الفظُّ الغليظُ، وفِي نسخِ «المصابيحِ»: عن عكرمة بنِ يدخُلُ الجَنَّةَ الجَوَّاظُ الجَعظرِيُّ»، يقالُ: الجعظريُّ: الفظُّ الغليظُ، وفِي نسخِ «المصابيح»: عن عكرمة بنِ

⁼ القولَ؛ لأنَّ الإنسانَ من حيثُ هو خُلِقَ على أحسنِ تقويم، وصاحبُ الإيمانِ لا شكَّ أنَّهُ على خلقٍ مستقيمٍ ودينٍ قويم وفوقَ كلِّ ذي علم عليم) كذا في «المرقاق». م

⁽۱) البيهة في «شعبِ الإيمانِ» مرسلًا (٦/ ٢٦٢)، ح: (٤١٤٥)، وأخرجَهُ الطَّبرانيُّ في «الكبيرِ» مرفوعًا عن ابنِ عبّاسِ (١٠/ ٣٨٢)، ح: (١٠٧٦٦)، والبزَّارُ عن أنسٍ في «المسندِ» (١٣/ ٥٠٠)، ح: (٧٣٢٧)، وقالَ في «مجمعِ الزَّوائدِ» (١٠/ ١٣٨): (وفيهِ داوُدُ بنُ المحبِ، وهو ضعيفٌ جدًّا، وقد وثَّقَهُ غيرُ واحدٍ، وبقيَّةُ رجالِهِ ثقاتٌ).

⁽٢) أحمدُ (٢٤٣٩٢)، وقالَ في «مجمعِ الزَّوائدِ» (١٧٣/١٠): (ورجالُهُ رجالُ الصَّحيحِ)، وصحَّحَهُ ابنُ حبّانَ عن ابنِ مسعودٍ، برقم: (٩٥٩).

⁽٣) التّرمذيُّ، ك: البرّ، ب: ما جاء في حسنِ الخلقِ، ح: (٢٠٠٢)، وأبُو داوُدَ الشَّطرَ الأوَّلَ، ك: الأدبِ، ب: في حسنِ الخلقِ، ح: (٤٩٦)، واللَّفظُ لَهُ، وقالَ التَّرمذيُّ: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

وهبٍ، ولفظُهُ قالَ: والجَوَّاظُ: الَّذي جمعَ ومنعَ، والجعظريُّ: الغليظُ الفظُّ(١).

٦٢٩٧ ـ وَعَن عَبدِالله بنِ مَسعُودٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَلَا أُخبِرُكُم بِمَن يَحرُمُ عَلَى النَّارِ أَو بِمَن تَحرُمُ عَلَيهِ النَّارُ: عَلَى كُلِّ قَرِيبٍ هَيِّنٍ سَهلٍ»، رواهُ أحمدُ والتِّرمذيُّ (٢).

٦٢٩٨ ـ وَعَن مَكَحُولٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «المُؤمِنُونَ (٣) هَيِّنُونَ لَيِّنُونَ كَالجَمَلِ الآنِفِ، إِن قِيدَ؛ انقَادَ، وَإِن أُنِيخَ؛ استَنَاخَ عَلَى صَخرَةٍ»، رواهُ التِّرمذيُّ مُرسَلًا.

٦٢٩٩ ـ والبيهقيُّ عَنِ ابنِ عُمرَ ﷺ مُتَّصِلًا مَرفُوعًا (٤).

٦٣٠٠ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «المُؤمِنُ غِرٌّ كَرِيمٌ، وَالفَاجِرُ خِبٌّ لَتِيمٌ»، رواهُ أحمدُ والتِّرمذيُّ وأبُو داوُدَ^(ه).

(١) أبو داوُدَ، واللَّفظُ لَـهُ، ك: الأدبِ، ب: في حسنِ الخلقِ، ح: (٤٨٠١)، وحسَّنهُ ابنُ حجرٍ في «هدايةِ الرُّواةِ» (٤٦٤/٤) وأصلُهُ في الصَّحيحين كما سيأتي.

(٢) التِّرمذيُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: صفةِ القيامةِ، ب: فضلِ كلِّ قريبٍ، ح: (٢٤٨٨)، وصحَّحَهُ ابنُ حبّانَ (٤٧٠)، وقالَ التِّرمذيُّ: (حسنٌ غريبٌ).

قولُهُ: «كلِّ هيِّنِ»: (يريدُ حسنَ الأخلاقِ، حميدَ الخصالِ، مقبولًا عندَ النّاسِ، محبوبًا لديهم كذلك، واللهُ تعالى أعلمُ) قالَهُ السِّنديُّ في حاشيةِ «مسندِ أحمدَ»، ط: الرِّسالةِ (٧/ ٥٤).

- (٣) قولُهُ: «المؤمنونَ هينّونَ لينّونَ»: (في «شرحِ السُّنَّةِ»: معنى الحديثِ: أنَّ المؤمنَ شديدُ الانقيادِ للشّارعِ في أوامرِهِ ونواهيهِ، وفي قولِهِ: «إنْ أُنيخَ على صخرةِ استناخَ»: إيذانٌ بكثرةِ تحمُّلِ المشاقَ؛ لأنَّ الإناخةَ على الصَّخرةِ شاقَّةٌ)، كذا في «المرقاةِ». م
- (٤) أخرجَهُ مرسلًا البيهقيُّ في «الشُّعبِ» واللَّفظُ لَهُ (١٠/ ٤٤٧)، ح: (٧٧٧٧)، وابنُ المباركِ في «الزُّهدِ» (١/ ١٣٠)، ح: (٣٨٧)، ووصلَهُ عن ابنِ عمرَ البيهقيُّ في «الشُّعبِ» (٧٧٧٨)، والقضاعيُّ في «مسندِ الشِّهابِ» (١/ ١١٤)، ح: (٣٨٧)، وله شاهدٌ صحيحٌ عن العرباض بنِ ساريةَ، عندِ ابنِ ماجَه (٤٣).
- (٥) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: البرِّ، ب: ما جاءَ في البخيلِ، ح: (١٩٦٤)، وأَبُو داوُدَ، ك: الأدبِ، ب: في حسنِ العشرةِ، ح: (٤٧٩٠)، وحسَّنَهُ العلائيُّ في «النَّقدِ الصَّحيحِ لما اعترضَ من أحاديثِ المصابيحِ» (ص: ٤٣).

٦٣٠١ - وَعَن سَهلِ بنِ مُعَاذِ بنِ أَنَسٍ عَن أَبِيهِ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَن كَظَمَ غَيظًا وَهُو يَقدِرُ عَلَى أَن يُنَفِّذَهُ؛ دَعَاهُ اللهُ عَلَى رُؤُوسِ الخَلَاثِقِ يَومَ القِيَامَةِ حَتَّى يُخَيِّرَهُ فِي أَيِّ الحُورِ شَاءَ»، رواهُ التَّرمذيُّ وأَبُو داؤدَ (١٠).

٦٣٠٢ ـ وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ: عَن شُويدِ بنِ وهبٍ عَن رَجُلٍ مِن أَبنَاءِ أَصحَابِ النَّبِيِّ ﷺ عَن أَبيهِ قَالَ [قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ]: «مَلاَّهُ اللهُ أَمنًا وَإِيمَانًا»(٢).

٦٣٠٣ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَة ﷺ أَنَّ رَجُلًا شَتَمَ أَبَا بَكِرٍ وَالنَّبِيُ ﷺ جَالِسٌ، [فَجَعَلَ النَّبِيُ ﷺ] يَعجَبُ وَيَبَسَمُ، فَلَمَّا أَكْثَرَ؛ رَدَّ عَلَيهِ بَعضَ فَولِهِ، فَغَضِبَ النَّبِيُ ﷺ وَقَامَ، فَلَحِقَهُ أَبُو بَكِرٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، كَانَ يَسْتُمُنِي وَأَنتَ جَالِسٌ، فَلَمَّا رَدَدتُ عَلَيهِ بَعضَ قَولِهِ؛ غَضِبتَ وَقُمتَ؟ قَالَ: "إِنَّهُ كَانَ مَعَكَ مَلَكُ يَرُدُّ عَنكَ، فَلَمَّا رَدَدتَ عَلَيهِ؛ وَقَعَ الشَّيطَانُ، فَلَم أَكُن لِأَقعُدَ مَعَ الشَّيطَانِ» ثُمَّ قَالَ: "يَا أَبَا بَكِرٍ، ثَلَاثٌ كُلُّهُنَّ عَنكَ، فَلَمَا رَدَدتَ عَلَيهِ؛ وَقَعَ الشَّيطَانُ، فَلَم أَكُن لِأَقعُدَ مَعَ الشَّيطَانِ» ثُمَّ قَالَ: "يَا أَبَا بَكِرٍ، ثَلَاثٌ كُلُّهُنَّ عَنكَ، فَلَمَا رَدَدتَ عَلَيهِ؛ وَقَعَ الشَّيطَانُ، فَلَم أَكُن لِأَقعُدَ مَعَ الشَّيطَانِ» ثُمَّ قَالَ: "يَا أَبَا بَكِرٍ، ثَلَاثٌ كُلُّهُنَّ عَنكَ، فَلَمَا رَدَدتَ عَلَيهِ بَعْضِي عَنهَا للهِ ﷺ؛ إِلَّا أَعَزَّ اللهُ بِهَا نَصَرَهُ، وَمَا فَتَعَ رَجُلٌ بَابَ عَطِيَّةٍ يُرِيدُ بِهَا كَثرَةً؛ إِلَّا زَادَهُ اللهُ إِنَه بِهَا قِلَّةً»، رواهُ أَعزَلَ اللهُ إِلَا زَادَهُ اللهُ إِنَّهُ بِهَا قِلَّةً»، رواهُ أَحدُنَ اللهُ إِلَا زَادَهُ اللهُ بِهَا كَثرَةً، وَمَا فَتَعَ رَجُلٌ بَابَ مَسَأَلَةٍ، يُويدُ بِهَا كَثرَةً؛ إِلَّا زَادَهُ اللهُ إِنَّهُ بِهَا قِلَّةً»، رواهُ أَحدُونَ .

وقالَ الخطّابيُّ: معنى هذا الكلامِ أنَّ المؤمنَ المحمودَ هو مَن كانَ طبعُهُ وشيمتُهُ الغرارةَ، وقلَّةَ الفطنةِ للشَّرِّ، وتركَ البحثِ عنه، وأنَّ ذلك ليس منه جهلًا، لكنَّهُ كرمٌ وحسنُ خلتي، وأنَّ الفاجرَ مَن كانت عادَتُهُ الخبَّ والدَّهاءَ والوغولَ في معرفةِ الشَّرِّ، وليس ذلك منه عقلًا، لكنَّهُ خبُّ ولؤمٌّ)، «معالم السُّنن» (١٠٨/٤).

⁽١) التِّرمذيُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: البرِّ، ب: في كظمِ الغيظِ، ح: (٢٠٢١)، وأبو داوُدَ، ك: الأدبِ، ب: مَن كظمَ غيظًا، ح: (٤٧٧٧)، وقالَ التَّرمذيُّ: (حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

قولُهُ: «مَن كظمَ غيظًا»؛ أي: كفَّ عن إمضائِهِ، قالَ الطِّيبيُّ: وإنَّما حُمدَ الكظمُ؛ لأنَّهُ قهرٌ للنَّفسِ الأمّارةِ بالسُّوءِ ولذلك مدحَهُم اللهُ تعالى بقولِهِ: ﴿وَٱلْكَنظِينَ ٱلْغَيْظِينَ ٱلْفَيْظِينَ ٱلْفَيْظِينَ ٱلْفَيْظِينَ ٱلْفَيْظِينَ الْفَيْظِينَ الْفَيْطِينَ الْفَيْظِينَ الْفَيْظِينَ الْفَيْطِينَ الْفَيْطِينَ الْفَيْطِينَ الْفَيْطَةُ وَالْمَارِةِ اللَّهُ اللَّلْمُ ا

⁽٢) أبو داوُدَ، ك: الأدبِ، ب: كظمَ غيظًا، ح: (٤٧٧٨)، وحسَّنَهُ ابنُ حجرٍ في «هدايةِ الرُّواةِ» (٤/ ٢٦٨).

⁽٣) أحمدُ (٩٦٢٤)، وقالَ البوصيريُّ في «إتحافِ الخيرةِ» (٥/ ٤٧٨): (رواهُ مسدَّدٌ ومحمَّدُ بنُ يحيى بنِ أبي عمرَ، ورواتُهُ ثقاتٌ، ورواهُ أبو داوُدَ في سننِهِ مختصرًا)، يُنظرُ: «صحيحُ مسلمٍ» ح: (٢٥٨٨).



٢٣٠٤ ـ وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ﴿ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ قَالَ: «المُسلِمُ الَّذِي (١) يُخَالِطُ النَّاسَ وَيَصبِرُ عَلَى أَذَاهُم أَفضَلُ مِنَ الَّذِي لَا يُخَالِطُهُم وَلَا يَصبِرُ عَلَى أَذَاهُم»، رواهُ التّرمذيُّ وابنُ ماجَه (٢).



(۱) قولُهُ: «الَّذي يخالطُ النَّاسَ»: (فيه دليلٌ لمَن قالَ بتفضيلِ الاختلاطِ على العزلةِ، وفي ذلك خلافٌ مشهورٌ، فمذهبُ الشّافعيِّ وأكثرُ العلماءِ: أنَّ الاختلاطَ أفضلُ لما فيه من اكتسابِ الفوائدِ، وشهودِ شعائرِ الإسلام، وتكثير سوادِ المسلمينَ، وإيصالِ الخيرِ إليهم، والتَّعاونِ على البرِّ والتَّقوى، وإغاثةِ المحتاجِ، فإنْ كانَ صاحبَ علمٍ أو زهدٍ؛ تأكّدَ فضلُ اختلاطِهِ، وقالَ أكثرُ التّابعينَ باستحبابِ المخالطةِ، ومالَ إلى هذا سعيدُ بنُ المسيّبِ والشَّعبيُّ وابنُ أبي ليلى وهشامُ بنُ عروةَ وابنُ شبرمةَ وشريحٌ وشريكُ بنُ عبدِاللهِ وابنُ عيينةَ وعبدُاللهِ بنُ المباركِ وأحمدُ بنُ حنبل وجماعةٌ، ومذهبُ طوائفَ: أنَّ الاعتزالَ أفضلُ.

وقالَ الكرمانيُّ في «شرحِ البخاريِّ»: المختارُ في عصرِنا تفضيلُ الاعتزالِ لندورِ خلوِّ المحافلِ من المعاصي، وقالَ بدرُّ العينيُّ: أنا موافقٌ له فيما قالَ، فإنَّ الاختلاطَ مع النّاسِ في هذا الزَّمانِ لا يجلبُ إلّا الشُّرورَ، وأجابَ الجمهورُ عن أحاديثِ الاعتزالِ: بأنَّهُ محمولٌ على الاعتزالِ في زمنِ الفتنِ والحروبِ، أو هو فيمن لا يسلمُ الناسُّ منهُ، ولا يصبرُ عليهم، أو نحوِ ذلك من الخصوصِ، وقد كانتِ الأنبياءُ صلواتُ اللهِ وسلامُهُ عليهم، وجماهيرُ الصَّحابةِ، والتّابعين، والعلماءُ، والزُّمّادُ مختلطينَ، فيحصِّلونَ منافعَ الاختلاطِ، كشهودِ الجمعةِ والجماعةِ والجنائزِ وعيادةِ المرضى وحِلَقِ الذِّكِ وغيرِ ذلك) التقطتُهُ من «المرقاةِ» و«إنجاحِ الحاجةِ» و«شرحِ الإحياءِ» و«الإحياءِ». م

(٢) ابنُ ماجه نحوّهُ، ك: الفتنِ، ب: الصَّبرِ على البلاءِ، ح: (٢٠٣١)، وأحمدُ (٥٠٢٢)، وهو عندَ التَّرمذيِّ، ك: صفةِ القيامةِ، ب: في فضلِ المخالطةِ، ح: (٢٥٠٧)، إلّا أنَّهُ لم يسمَّ الصَّحابيَّ، وسندُهُ جيِّدٌ كما في «كشفِ المناهج» للمناويِّ (٤/ ٣٤٥).



وقولِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ عَمِنَ أَيْنِي يُنفِقُونَ فِي السَّرَّآءِ وَالضَّرَآءِ وَالْحَكَظِمِينَ الْفَيْظُ وَالْمَافِينَ عَنِ النَّاسِّ وَاللَّهُ يَجِبُ الْمُحْسِنِينِ ﴾ [آل عمران: ١٣٤].

٦٣٠٥ - عَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا تَجَرَّعَ عَبدٌ جَرعَةً أَفضَلَ عِندَ اللهِ ﷺ مِن
 جَرعَةِ غَيظٍ، يَكظِمُهَا ابتِغَاءَ وَجِهِ اللهِ تَعَالَى»، رواهُ أحمدُ(١).

٦٣٠٦ _ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «قَالَ مُوسَى بنُ عِمرَانَ ﷺ: يَا رَبِّ، مَن أَعَزُّ عِبَادِكَ عِندَكَ؟ قَالَ: مَن إِذَا قَدَرَ؛ غَفَرَ»، رواهُ البيهقيُّ فِي «شُعبِ الإيمانِ»(٢).

٦٣٠٧ - وَعَنهُ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَيسَ الشَّدِيدُ بِالصُّرَعَةِ، إِنَّمَا الشَّدِيدُ الَّذِي يَملِكُ نَفسَهُ عِندَ الغَضَب»، متَّفقٌ عليه (٣٠).

٦٣٠٨ - وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ فِي قُولِهِ تَعَالَى: ﴿ آدَفَعَ بِأَلَّتِي هِيَ آحْسَنُ ﴾ [فصلت: ٣٤]، الصَّبرُ عِندَ الغَضَبِ، وَالعَفُو عِندَ الإِسَاءَةِ، فَإِذَا (٤) فَعَلُوهُ؛ عَصَمَهُمُ اللهُ، وَخَضَعَ لَهُم عَدُوُّهُم، ﴿ كَأَنَّهُ وَلِيُ حَمِيمُ ﴾

⁽۱) أحمدُ، واللَّفظُ لَهُ (۲۱۱٤)، وابنُ ماجَه، ك: الزُّهدِ، ب: الحلمِ، ح: (۱۸۹)، وفي «الزَّواثدِ»: (إسنادُهُ صحيحٌ، ورجالُهُ ثقاتٌ).

⁽٢) البيهقيُّ في «شعبِ الإيمانِ» (١٠/ ٥٥٠)، ح: (٧٩٧٤)، وصحَّحَهُ ابنُ حبَّانَ (٦٢١٧).

⁽٣) البخاريُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: الحذرِ من الغضبِ، ح: (٦١١٤)، ومسلمٌ، ك: البرِّ، ب: فضلِ مَن يملكُ نفسَهُ، ح: (٦٦٤٣).

⁽٤) قولُهُ: «فإذا فعلوا»: (والحاصلُ: أنَّ هذه الخصلة الَّتي هي أحسنُ تقلبُ العداوةَ محبَّةٌ، وترفعُ الأخلاقَ الذَّميمةَ من=

[فصلت: ٣٤]، رَواهُ البُخاريُّ (١) تَعليقًا (٢).

٦٣٠٩ ـ وَعَن أَنْسٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَن خَزَنَ لِسَانَهُ؛ سَتَرَ اللهُ عَورَتَهُ، وَمَن كَفَّ غَضَبَهُ؛ كَفَّ اللهُ عَنهُ عَذَابَهُ يَومَ القِيَامَةِ، وَمَنِ اعتَذَرَ إِلَى اللهِ ﷺ؛ قَبِلَ عُذرَهُ»، رواهُ البيهقيُّ فِي «شُعبِ الْإِيمانِ»(٣).

• ١٣١٠ - وَعَن بَهِزِ بِنِ حَكِيمٍ، عَن أَبِيهِ، عَن جَدِّهِ ﴿ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِنَّ الغَضَبَ لَيُفْسِدُ الإِيمَانَ كَمَا يُفْسِدُ الصَّبرُ العَسَلَ»، رواهُ البيهقيُّ في «شُعبِ الإيمانِ»(٤٠).

٦٣١١ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ، أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: أُوصِنِي، قَالَ: «لاَ تَغضَب» فَرَدَّدَ مِرَارًا، قَالَ: «لاَ تَغضَب»، رواهُ البخاريُّ (٥٠).

٦٣١٧ - وَعَن عَطِيَّةَ بِنِ عُروةَ السَّعدِيِّ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ الغَضَبَ مِنَ الشَّيطَانِ، وَإِنَّ الغَضَبَ مِنَ الشَّيطَانَ خُلِقَ مِنَ النَّارِ، وَإِنَّمَا تُطفَأُ النَّارُ بِالمَاءِ، فَإِذَا غَضِبَ أَحَدُكُم؛ فَليَتَوَضَّاً»، رواهُ أَبُو داوُدَ(١٠).

⁼ الحقدِ والحسدِ والغيبةِ ونحوها)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽۱) البخاريُّ تعليقًا، ك: تفسيرِ القرآنِ، ب: قولِهِ: ﴿ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَوَتِ ﴾ (٦/ ١٢٧)، ووصلَهُ البيهقيُّ في «السُّننِ الكبرى» (١٣٢٩٩).

⁽٢) وقالَ عليُّ القاري (٨/ ٣١ ٩٧): (وتقدَّمَ أنَّ ما علَّقهُ بصيغةِ المجهولِ ضعيفٌ، وما رواهُ بصيغةِ المعلومِ صحيحٌ). م

⁽٣) البيهةيُّ في «شعبِ الإيمانِ»، واللَّفظُ لَهُ (١/ ٥١)، ح: (٧٩٥٨)، والطَّبرانيُّ في «الأوسطِ» (٢/ ٨٢)، ح: (١٣٢٠)، و (٣) البيهةيُّ في «شعبِ الإيمانِ»، واللَّفظُ لَهُ (١/ ٥٤)، ح: (١٣٢٠)، ولَهُ شاهدٌ عن ابنِ عمرَ أخرجَهُ ابنُ أبي الدُّنيا في «الصَّمتِ» بسندٍ حسَّنهُ العراقيُّ في «تخريجِ أحاديثِ الإحياءِ» (ص: ٩٩٨).

⁽٤) البيهقيُّ في «شعبِ الإيمانِ»، واللَّفظُ لَهُ (١٠/ ٥٣١)، ح: (٧٩٤١)، والطَّبرانيُّ في «الكبيرِ» نحوَهُ (١٩ / ٢٧)، ح: (١٠٠٧)، وقالَ العراقيُّ في «تخريج أحاديثِ الإحياءِ»: (سندُهُ ضعيفٌ).

⁽٥) البخاريُّ، ك: الأدبِ، ب: الحذرِ من الغضبِ، ح: (٦١١٦).

⁽٦) أبو داوُدَ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: ما يُقالُ عندَ الغضبِ، ح: (٤٧٨٤)، وأحمدُ (١٧٩٨٥)، وحسَّنَهُ ابنُ حجرٍ في «هدايةِ الرُّواةِ» (٤/٤/٤).

٦٣١٣ ـ وَعَن أَبِي ذَرِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا غَضِبَ أَحَدُكُم وَهُوَ قَائِمٌ؛ فَليَجلِس، فَإِن ذَهَبَ عَنهُ الغَضَبُ وَإِلَّا؛ فَليَضطَجِع»، رواهُ أحمدُ والتِّرمذيُّ (١).

٣١١٤ - وَعَن ابنِ مَسعُودٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا يَدخُلُ الجَنَّةَ مَن كَانَ فِي قَلبِهِ مِثقَالُ ذَرَّةٍ مِن كِبرٍ» فَقَالَ رَجُلٌ: إِنَّ (٢) الرَّجُلَ يُحِبُّ أَن يَكُونَ ثُوبُهُ حَسَنًا وَنَعلُهُ حَسَنَةً، قَالَ: «إِنَّ اللهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الجَمَّالَ، الكِبرُ بَطَرُ الحَقِّ، وَغَمطُ النَّاسِ»، رواهُ مسلمٌ (٣).

٦٣١٥ ـ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا (٤) يَدخُلُ النَّارَ أَحَدٌ فِي قَلبِهِ مِثقَالُ حَبَّةِ خَردَلٍ

يكونَ النَّبيُ ﷺ إنَّما أمرَهُ بالقعودِ والاضطجاعِ؛ لثلّا تبدرَ منه في حالِ قيامِهِ وقعودِهِ بادرةٌ يندمُ عليها فيما بعدُ، واللهُ أعلمُ)، «معالم السُّنن» (١٠٨/٤)

 ⁽١) أبو داوُدَ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأدبِ، ب: ما يُقالُ عندَ الغضبِ، ح: (٤٧٨٢)، وصحَّحَهُ ابنُ حبّانَ (٥٦٨٨).
 قالَ الخطّابيُّ: القائمُ منهيِّيٌ للحركةِ والبطشِ، والقاعدُ دونَهُ في هذا المعنى، والمضطجعُ ممنوعٌ منهما، فيشبهُ أنْ

⁽Y) قولُهُ: «إِنَّ الرَّجلَ يحبُّ أَنْ يكونَ ثوبُهُ حسنًا ونعلُهُ حسنًا»؛ (أي: من غيرِ أَنْ يراعي نظرَ الخلقِ، وما يترتَّبُ عليه من الكبر والخُيلاءِ والسَّمعةِ والرِّياءِ، وعلامةُ صدقِهِ أَنْ يحبُّ ذلك أيضًا في الخلاءِ، ولعلَّ سببَ السُّوالِ ما ذكرَهُ الطيبيُّ: أَنَّهُ لمّا رأى الرَّجلُ العادةَ في المتكبرينَ لبسَ الثيابِ الفاخرةِ ونحوِ ذلك؛ سألَ ما سألَ)، التقطتُهُ من «المرقاةِ»، وقالَ في «العرفِ الشَّذيِّ»: (قالَ الغزاليُّ في «الإحياءِ»: إنَّ ادِّعاءَ شيءٍ لا يوجدُ في غيرِهِ ليس بداخلٍ في الكبر، وإنَّما الكبرُ نفخٌ، بسبيهِ يزعمُ الإنسانُ غيرَهُ حقيرًا، وفي صيام «فتحِ القديرِ»: أنَّ الجمالَ من الأخلاقِ الحسنةِ، والرُّينةَ من أخلاقِ الشَّيطانِ، ورُويَ عن أبي حنيفةَ: أنَّ الكبرَ والظُّلمَ يجازان تبًا في الدُّنيا والعقبى، ويجبُ للمؤمنِ أنْ يختارَ حالةً متوسِّطةً، لا ترتفعُ إليهِ الأصابعُ زينةً أو قبحًا). م

⁽٣) مسلمٌ، ك: الإيمانِ، ب: تحريم الكبر، ح: (٢٦٥).

⁽٤) قولُهُ: «لا يدخلُ النّارَ أحدٌ في قلبِهِ مثقالُ حبَّةٍ من خردلٍ من إيمانٍ»؛ (أي: من ثمرتِهِ، وهي أخلاقُهُ المتعلّقةُ بالباطنِ، أو الظّاهرِ الصّادرِ من نورِ الإيمانِ وظهورِ الإيقانِ، فإنَّ حقيقةَ الإيمانِ وهو التَّصديقُ ليس قابلًا للزِّيادةِ والنُّقصانِ، صدرَ من غيرِ شعورِ بحقيقةِ الإيقانِ والنُّقصانِ، ضدرَ من غيرِ شعورِ بحقيقةِ الإيقانِ والنُّقانِ، فقولُ الطّيبيِّ: فيه إشعارٌ بأنَّ الإيمانَ قابلٌ للزِّيادةِ والنُّقصانِ، صدرَ من غيرِ شعورِ بحقيقةِ الإيقانِ والإتقانِ، فإنَّ الإيمانَ لا يتجزَّأُ إلّا باعتبارِ تعدُّدِ المؤمنِ بِهِ، ولا شكَّ أنَّ الإيمانَ ببعضِ ما يجبُ الإيمانُ بِهِ كلَّا إيمانٌ، نعم له شُعبٌ كثيرةٌ، خارجةٌ عن حقيقتِهِ وماهيتِهِ، كالصَّلاةِ والزَّكاةِ وسائرِ أحكامِ الإسلامِ الظّاهرةِ،=

مِن إِيمَانٍ، وَلَا يَدخُلُ الجَنَّةَ أَحَدٌ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةِ خَرِدَلٍ مِن كِبرِيَاءَ»، رواهُ مسلمٌ(١).

٦٣١٦ ـ وَعَن حَارِثَةَ بِنِ وهبٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَلاَ أُخبِرُكُم بِأَهلِ الجَنَّةِ؟ كُلُّ ضَعِيفٍ (٢) مُتَضَعِّفٍ، لَو أَقسَمَ عَلَى الله؛ لأَبَرَّهُ، أَلاَ أُخبِرُكُم بِأَهلِ النَّارِ؟ كُلُّ عُتُلِّ، جَوَّاظٍ مُستَكبِرٍ »، متَّفقٌ عليهِ (٣) وَفي روايةِ مُسلمٍ: «كُلُّ جَوَّاظٍ زَنِيمٍ (٤) مُتَكبِّرٍ (٥).

- (۱) مسلمٌ، ك: الإيمانِ، ب: تحريمِ الكبرِ، ح: (٢٦٦). قولُهُ: «خردلٍ»: نبتٌ صغيرُ الحبِّ، يُضربُ به المثلُ في الصِّغرِ.
- (Y) قولُهُ: «كُلُّ ضعيفٍ متضعِّفِ»: (بفتحِ العينِ ويُكسَرُ من بابِ التأكيدِ كجنودٍ مجنَّدةِ، ففيهِ إشارةٌ إلى أنَّ كلَّ مَن كَثُرَ تواضعُهُ مع المؤمنينَ يكونُ أعلى مراتبِ المقرَّبينَ، كما أنَّ مَن يكونُ أكثرَ تكبُّرًا وتجبُّرًا يكونُ في أسفلِ السّافلينَ، وقالَ النَّويُّ: ضبطوه بفتحِ العينِ وكسرِها، والمشهورُ الفتحُ؛ ومعناهُ: ويستضعفُهُ النّاسُ ويحتقرونَهُ ويتجرَّونَ عليهِ؛ لضعفِ حالِهِ في الدُّنيا)، كذا في «المرقاة». م
- (٣) البخاريُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: التَّفسيرِ، ب: سورةِ القلمِ: ﴿ عُتُلِّرٍ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمٍ ﴾، ح: (٤٩١٨)، ومسلمٌ، ك: الجنَّةِ، ب: النَّارِ يدخلُها الجبَّارونَ، ح: (٧١٨٧).
- (٤) قولُهُ: «زنيم»: الدَّعيُ في النَّسبِ الملصقُ بالقومِ وليس منهم تشبيهًا له بالزَّنمةِ، وهي شيءٌ يُقطعُ من أذنِ الشّاةِ، ويُتركُ معلَّقًا بها، ذكرَهُ الطِّيبيُ، وهو المناسبُ للآيةِ الواردةِ في حقِّ الوليدِ بنِ المغيرةِ وأضرابِهِ، وأمّا الحديثُ؛ فينبغي أنْ يفسَّرَ بالمعنى الأعمِّ، وهو اللَّئيمُ المعروفُ بلؤمِهِ أو شرِّهِ)، كذا في «المرقاةِ». م
 - (٥) مسلمٌ، ح: (٧١٨٩).

وكالتواضع والترحم وسائر الأخلاق الباطنة الباهرة، ومنه الحديث: «الإيمانُ بضعٌ وسبعونَ شعبة»، ويدلُّ على ما ذكرناهُ قولُهُ: «والحياءُ شعبةٌ من الإيمانِ»، فإنَّ الإجماعَ على أنَّهُ غيرُ داخلٍ في مفهومِ الإيمانِ، ويدلُّ عليهِ مقابلتُهُ بقولِهِ: «ولا يدخلُ الجنَّة أحدٌ في قلبِهِ مثقالُ حبَّةٍ من خردلٍ من كبر» فإنَّهُ لا نزاعَ أنَّ الكبرَ المجردَ ليس بكفرٍ، كما أنَّ الكبرَ عن قبولِ الحقِّ كفرٌ إجماعًا، نعم، الكفرُ قابلٌ للزِّيادةِ والنُّقصانِ على ما لا يخفى، ولذا قال تعالى: ﴿اللهُ وَلِلُهُ الكبرَ عن قبولِ الحقِّ كفرٌ إجماعًا، نعم، الكفرُ قابلٌ للزِّيادةِ والنُّقصانِ على ما لا يخفى، ولذا قال تعالى: ﴿اللهُ وَلِي النَّورِ؛ أي:
 المَنْواعِ ظلماتِ الكفرِ والكفرانِ إلى النُّورِ؛ أي: نورِ التَّوحيدِ والإيمانِ، فمعنى الحديثِ: أنَّهُ لا يدخلُ الجنَّة مع الكبرِ، بل يصفى منهُ، ومن كلِّ خصلةٍ مذمومةٍ، إمّا بالتَّعذيبِ وإمّا بعفوِ اللهِ، ثمَّ يدخلُ الجنَّة)، كذا في «المرقاق». م

٦٣١٧ - وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «قَالَ اللهُ: الكِبرِيَاءُ(١) رِدَائِي، وَالعَظَمَةُ إِزَارِي، فَمَن نَازَعَنِي وَاحِدًا مِنهُمَا؛ أَدخَلتُهُ جَهَنَّمَ» وَفِي رِوَايَةٍ: «قَذَفتُهُ فِي النَّارِ»، رواهُ مسلمٌ(٢).

٦٣١٨ ـ وَعَن عَمرِ و بنِ شُعَيبٍ عَن أَبِيهِ عَن جَدِّهِ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يُحشَرُ (٣) المُتكبِّرُ ونَ يَومَ القِيَامَةِ أَمثَالَ الذَّرِّ فِي صُورِ الرِّجَالِ، يَعْشَاهُمُ الذُّلُّ مِن كُلِّ مَكَانٍ، فَيُسَاقُونَ إِلَى سِمجِنٍ فِي جَهَنَّمَ؛ يُسَمَّى: بُولَسَ، تَعلُوهُم نَارُ (٤) الأَنيَارِ يُسقَونَ مِن عُصَارَةِ أَهل النَّارِ طِينَةَ (٥) الخَبَالِ»، رواهُ التِّرمذيُّ (٢).

- (٤) قولُهُ: «نارُ الأنيارِ»: (قالَ القاضي: وإضافةُ النّارِ إليها؛ للمبالغةِ، كأنَّ هذه النّارَ لفرطِ إحراقِها وشدَّةِ حرِّها تفعلُ بسائر النّيرانِ ما تفعلُ النّارُ بغيرها)، كذا في «المرقاةِ». م
 - (٥) قولُهُ: «طينةَ الخبالِ»: (تفسيرٌ لما قبلَه، وهو اسمُ عصارةِ أهلِ النّارِ)، كذا في «المرقاةِ». م
- (٦) التّرمذيُّ، ك: صفةِ القيامةِ، ب: ما جاءَ في شدَّةِ الوعيدِ، ح: (٢٤٩٢)، وأحمدُ ح: (٦٦٧٧)، وقالَ التّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

⁽۱) قولُهُ: «الكبرياءُ ردائي والعظمةُ إزاري»: (قالَ الإمامُ فخرُ الدِّينِ الرِّازِيُّ: جعلَ الكبرياءَ قائمًا مقامَ الرِّداءِ، والعظمة قائمةً مقامَ الإزارِ، ومعلومٌ أنَّ الرِّداءَ أرفعُ درجةً من الإزارِ، فوجبَ أنْ تكونَ صفةُ الكبرياءِ أرفعَ حالًا من صفةِ العظمةِ، ثمَّ قالَ: يشبهُ أنْ يكونَ متكبرًا في ذاتِهِ، سواءٌ استكبرهُ غيرهُ أم لا، وسواء عرفَ هذه الصِّفةَ أحدٌ أم لا، وأمّا العظمة؛ فهي عبارةٌ عن كونِهِ بحيثُ يستعظمُهُ غيرهُ، وإذا كانَ كذلك؛ كانتِ الصِّفةُ الأولى ذاتيَّة والنَّانيةُ إضافيَّة، والذَّاتيُّ أعلى من الإضافيُّ؛ فالمعنى: من تكبرُ على اللهِ وعلى الخلقِ؛ ابتلاهُ اللهُ تعالى في الدُّنيا بالذُّلِ والهوانِ، وفي الآخرةِ يقذفُهُ في أقصى دركاتِ النَّيرانِ، ومَن تواضعَ للهِ مع الخلقِ؛ رفعَ اللهُ درجتَهُ في الدُّنيا والآخرةِ)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٢) أحمدُ، واللَّفظُ لَهُ (١٩٨٨ ـ ٩٥٣٩)، ومسلمٌ، ك: البرِّ، ب: تحريم الكبرِ، ح: (٦٦٨٠).

⁽٣) قولُهُ: «يحشرُ المتكبِّرونَ أمثالَ الذَّرِّ»: (والتَّحقيقُ: أنَّ الله يعيدُهُم عندَ إخراجِهم من قبورِهم على أكملِ صورِهم، وجمعَ أجزاءَهم المعدومة؛ تحقيقًا لوصفِ الإعادةِ على وجهِ الكمالِ، ثمَّ يجعلُهم في موقفِ الجزاءِ على الصُّورةِ المُماكِ، ثمَّ يجعلُهم في موقفِ الجزاءِ على الصُّورةِ المذكورةِ؛ يعني: صورُهم صورُ الإنسانِ، وجثَّهم كجثَّةِ الذَّرِّ في الصَّغرِ، إهانةٌ وتذليلًا لهم جزاءٌ وفاقًا)، التقطتُهُ من «المرقاةِ». م

٦٣١٩ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُ مُ اللهُ يَومَ القِيَامَةِ وَلَا يُنزَكِّيهِم» وَفَي رِوايَةٍ: «وَلَا يَنظُرُ إِلَيهِم» وَلَهُم عَذَابٌ أَلِيمٌ: شَيخٌ زَانٍ، وَمَلِكٌ كَذَّابٌ، وَعَائِلٌ مُستَكبرٌ»، رواهُ مسلمٌ (۱).

• ٦٣٢ - وَعَن عُمَرَ هَ قَالَ وَهُوَ عَلَى المِنبَرِ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، تَوَاضَعُوا فَإِنِّي سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَن تَوَاضَعَ للهِ؛ رَفَعَهُ اللهُ، فَهُو فِي نَفسِهِ صَغِيرٌ، وَفِي أَعيُنِ النَّاسِ عَظِيمٌ، وَمَن تَكَبَّر؛ وَضَعَهُ اللهُ، فَهُو فِي نَفسِهِ كَبِيرٌ، حَتَّى لَهُو أَهوَنُ عَلَيهِم مِن كَلبٍ أَو خِنزِيرٍ»، رواهُ البيهقيُّ في «شُعبِ الإيمانِ» (١).

٦٣٢١ - وَعَن سَلَمَةَ بِنِ الأَكْوَعِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿لَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَذْهَبُ (٣) بِنَفْسِهِ حَتَّى يُكتَبَ فِي الجَبَّارِينَ، فَيُصِيبُهُ مَا أَصَابَهُم »، رواهُ التِّرمذيُّ (١٠).

٦٣٢٧ - وَعَن أَسمَاءَ بِنتِ عُمَيسٍ ﷺ قَالَت: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «بِئسَ العَبدُ عَبدٌ تَخَيَّلُ (٥) وَاخْتَالَ، وَنَسِيَ الْخَبَّارَ الأَعلَى، بِئسَ العَبدُ عَبدٌ تَجَبَّرَ وَاعتَدَى، وَنَسِيَ الْجَبَّارَ الأَعلَى، بِئسَ العَبدُ

⁽١) مسلمٌ، ك: الإيمانِ، ب: بيانِ غلظِ تحريمِ إسبالِ الإزارِ، ح: (٢٩٦). قولُهُ: «وعائلٌ مستكبرٌ»؛ أي: فقيرٌ متكبّرٌ.

 ⁽٢) البيهقي في «شعبِ الإيمانِ» (١٠/ ٤٥٥)، ح: (٧٧٩٠)، وقالَ العراقي في «تخريج أحاديثِ الإحياءِ» (ص: ٥٧):
 (أخرجَهُ الخطيبُ [في تاريخ بغدادَ: (٢/ ٤٧١)] من حديثِ عمرَ بإسنادٍ صحيح).

⁽٣) قولُهُ: "يذهبُ بنفسِهِ": (الباءُ للتَّعديةِ؛ أي: يُعلي نفسَهُ ويرفعُها، ويبعدُها عن النّاسِ في المرتبةِ، ويعتقدُها عظيمةَ القدرِ؛ وخلاصةُ المعنى: أنَّهُ لا يزالُ يذهبُها عن درجتِها ومرتبتِها إلى مرتبةِ أعلى، وقولُهُ: "فيصيبُهُ" بالنَّصبِ، وقيلَ: بالرَّفع؛ أي: فينالُ الرَّجلُ من بليّاتِ الدُّنيا وعقوباتِ العقبى ما أصابَهم؛ أي: الجبّارينَ؛ كفرعونَ وهامانَ وقارونَ)، التقطتُهُ من "المرقاةِ". م

⁽٤) التِّرمذيُّ، ك: البرِّ، ب: ما جاءَ في الكبر، ح: (٢٠٠٠)، وقالَ: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

⁽٥) قولُهُ: «تخيّلَ»؛ أي: تكبّر، وقولُهُ: «واختالَ»؛ أي: تمايلَ وتبخترَ من الخيلاءِ؛ وهـو الكبرُ والعجبُ بالجاهِ، والمالِ،=

عَبدٌ سَهَى (١) وَلَهَى وَنَسِيَ المَقَابِرَ وَالبِلَى، بِئسَ العَبدُ عَبدٌ عَتَا وَطَغَى وَنَسِيَ المُبتَدَا وَالمُنتَهَى، بِئسَ العَبدُ عَبدٌ مَبدٌ مَبدً مَبدٌ مَبدً مَبدٌ مَبدً مَبدٌ مَبدً مَبدً مَبدُ مَبدً مَبدًا مَبدَ مَبدًا مُبدَا مُن مَبدًا مَبدَ مَبدًا مُن مَبدًا مُبدَا مِبدَا مُبدَا مُبدَا مُبدَا مُبدَا مُن مَبدًا مُبدَا مُناقع مُبدَا مُبدَا مُبدَا مُبدَا مُبدَا مُبدَا مُبدَا مُبدَا مُبدًا مُبدَا م

- (٣) قولُهُ: «يختلُ الدِّينَ بالشُّبهاتِ»؛ (أي: يفسدُهُ)، كذا في «المرقاةِ». م
- (٤) قولُهُ: «طمعٌ يقودُهُ»: (ومن الغرائبِ ما حُكِيَ عن السَّيِّد الشَّاذليِّ قُدَّسَ سرُّهُ: أنَّهُ سئلَ عن علمِ الكيمياءِ، فقالَ: هـو كلمتانِ: اطرح الخلقَ عن نظرِكَ، واقطع طمعَكَ عن الحقِّ أنْ يعطيَكَ غيرَ ما قُسِمُ لكَ)، كذا في «المرقاةِ». م
 - (٥) قولُهُ: «رغبٌ»؛ (بمعنى: الرَّغبةِ في الدُّنيا)، كذا في «المرقاقِ». م
 - (٦) التِّرمذيُّ، ك: صفةِ القيامةِ، ب: حديثِ إضاعةِ النَّاس، ح: (٢٤٤٨).

وفي «شرح المصابيح» لابنِ الملكِ (٥/ ٣٥٥): («ونسيَ الكبيرَ المتعال»؛ أي: نسيَ أنَّ الكبرياءَ والتَّعاليَ ليس إلّا للهِ تعالى، «بشسَ العبدُ عبدٌ تجبرُ واعتدى»؛ أي: جاوزَ قدرَهُ بأنْ يتكبُر، وأعرضَ عن أوامرِ اللهِ تعالى، «نسيَ المقابرَ والبلى»: هو الخلوقةُ، بأنْ يصيرَ الشَّخصُ في القبر رميمًا رفاتًا، «عبدٌ عتا»؛ أي: تجبَّرَ وتكبَّر، «وطغى»؛ أي: جاوزَ الحدَّ في الشَّرِ، «ونسيَ المبتدَا»؛ أي: ابتداءَ خلقِهِ، وهو النَّطفةُ ثمَّ العلقةُ، فأنعم اللهُ عليهِ فصورةً صورةً حسنةً، ورزقةُ من أنواعِ النَّعم، فلم يشكر هذه النَّعم، «والمنتهى»: وهو القبرُ والقيامةُ؛ أي: الَّذي إليهِ عودُهُ، وهو التُرابُ، وكأنَّ هذا إشارةٌ منه ﷺ إلى التَّحريضِ على معرفةِ المبدأِ والمعادِ النَّافع يومَ التَّنادِ).

⁼ والجمالِ، والعلومِ، والأعمالِ، والأحوالِ، وتوهُّمِ الكمالِ؛ حيثُ يخيَّلُ له أنَّهُ وصلَ إلى الكمالِ)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽١) قولُهُ: «سهى ولهى»: (حقُّهما: أنْ يكتبا بالألفِ؛ لأنَّهما واويّانِ مأخوذانِ من السَّهوِ واللَّهوِ، وفي كثيرِ من النَّسَخِ بالياءِ، فلعلَّهُ للمشاكلةِ اللَّفظيَّةِ في الفواصلِ السَّجعيَّةِ؛ ومعنى: «سها»؛ أي: صارَ غافلًا عن الحقِّ والطّاعةِ، وإلاً؟ فسائرُ الأنبياءِ وعامَّةُ الصُّلحاءِ قد سَهَوا)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٢) قولُهُ: «يختِلُ الدُّنيا بالدِّينِ»؛ (أي: يطلبُ الدُّنيا بعملِ الآخرةِ؛ من ختلَهُ: إذا خدعَهُ)، كذا في «النَّهايةِ»، (والمعنى: يخدعُ أهلَ الدُّنيا بعملِ الصُّلحاءِ؛ ليعتقدوا فيهِ، وينالُ منهم مالًا، أو جاهًا، من ختلَ الدُّئبُ الصَّيدَ: خدعَهُ وخفي له)، كذا في «المرقاةِ».

وقالَ عليٌّ القارِي: (وَلَا شكَّ أنَّ كثرةَ الطُّرقِ تُقَوِّي الضَّعيفَ وتجعلُهُ حسنًا لغيرِهِ وبِهِ يَتمُّ المقصودُ)، قَالَ التِّرمذيُّ: (هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ)، وقالَ عليٌّ القارِي: (وأنتَ تعرفُ أنَّ الغرابَةَ لا تُنافِي المقصودُ)، قالَ التِّرمذيُّ: (هَذَا حَدِيثُ ضعيفٌ، وهو يُعملُ بهِ فِي فضائلِ الأعمالِ اتَّفاقًا، ففِي المواعظِ ينبغِي أنْ يكونَ بالأولَى)(۱).

٦٣٢٣ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثٌ مُنجِيَاتٌ، وَثَلَاثٌ مُهلِكَاتٌ، فَأَمَّا المُنجِيَاتُ؛ فَتَقوى اللهِ فِي السِّحْفِ وَالقَصدُ فِي الغِنَى المُنجِيَاتُ؛ فَتَقوى اللهِ فِي السِّحْفِ وَالقَصدُ فِي الغِنَى وَالفَقرِ، وَأَمَّا المُهلِكَاتِ؛ فَهَوَى مُتَبَعٌ، وَشُحٌّ مُطَاعٌ، وَإِعجَابُ المَرءِ بِنَفسِهِ؛ وَهِي أَشَدُّهُنَّ»، رواهُ البيهقيُّ في «شُعبِ الإيمانِ» (٢).



⁽۱) «مرقاة المفاتيح» (۸/٣١٩٦).

⁽٢) البيهقيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ» (٩/ ٣٩٦)، ح: (٦٨٦٥)، وإسنادُهُ لا بأسَ بهِ.



٢٣٢٤ - عَنِ ابنِ عُمَرَ عُهُ أَنَّ النَّبِيَّ عَيْدُ قَالَ: «الظُّلُمُ (١) ظُلُمَاتٌ يَومَ القِيَامَةِ»، متَّفقٌ عليه (١).

• ١٣٢٥ - وَعَن أَبِي هُرَيرَة هُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ قَالَ: «أَتَدرُونَ مَا المُفلِسُ ؟» قَالُوا: المُفلِسُ فِينَا مَن لَا دِرهَمَ لَهُ وَلَا مَتَاعَ، فَقَالَ: «إِنَّ المُفلِسَ مِن أُمَّتِي يَاتِي يَومَ القِيَامَةِ بِصَلَاةٍ، وَصِيَامٍ، وَزَكَاةٍ، وَيَاتِي مَن لَا دِرهَمَ لَهُ وَلَا مَتَاعَ، فَقَالَ: «إِنَّ المُفلِسَ مِن أُمَّتِي يَاتِي يَومَ القِيَامَةِ بِصَلَاةٍ، وَصِيَامٍ، وَزَكَاةٍ، وَيَاتِي قَد شَتَمَ هَذَا، وَقَذَفَ هَذَا، وَأَكُلَ مَالَ هَذَا، وَسَفَكَ دَمَ هَذَا، وَضَرَبَ هَذَا، فَيُعطَى هَذَا مِن حَسَنَاتِهِ، وَهَذَا مِن حَسَنَاتِهِ، وَهُ ذَا مِن حَسَنَاتِهِ، فَطُرِحَت عَلَيهِ، ثُمَّ طُرِحَ (٣) مِن حَسَنَاتِهِ، فَطْرِحَت عَلَيهِ، ثُمَّ طُرِحَ (٣) فِي النَّارِ »، رواهُ مسلمٌ (١٤).

⁽۱) قولُهُ: «الظُّلُمُ ظلماتٌ»: (كما أنَّ العملَ الصَّالحَ سببٌ لنورِ يسعى بينَ أيدي المؤمنينَ، كذلكَ الظُّلمُ سببٌ للظُّلمةِ وإحاطتُها للظّالمين، وقيلَ: المرادُ بالظُّلماتِ الشَّدائدُ، ثمَّ جمعَ الظَّلماتِ؛ إمّا لأنَّ المرادَ بالظُّلم الجنسُ، أو بالنِّسبةِ إلى المرادِ لكلِّ ظلمةٌ، أو لكلِّ واحدٍ ظلماتٌ؛ لشدَّةِ هذه الشَّنيعةِ، وإمّا لأنَّ الظُّلمةَ لمّا كانَ يسعى بينَ أيديهم وبأيمانِهم جعلَ كأنَّها متعدِّدةٌ)، كذا في «اللَّمعاتِ». م

⁽٢) البخاريُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: المظالم، ب: الظُّلمِ ظلماتٌ، ح: (٢٤٤٧)، ومسلمٌ، ك: البرِّ، ب: تحريم الظُّلم، ح: (٢٥٧٧).

⁽٣) قولُهُ: «ثمَّ طُرِحَ في النّارِ»: (وفيه إشعارٌ بأنَّهُ لا عفو ولا شفاعة في حقوقِ العبادِ، إلّا إنْ شاءَ اللهُ يرضي خصمهُ بما أرادَ، قالَ المازريُّ: زعمَ بعضُ المبتدعةِ أنَّ هذا الحديثَ معارضٌ بقولِهِ تعالى: ﴿وَلَا نَزِرُ وَازِرَهُ وَزَرَ أُخْرَى ﴾ [الانعام: ١٦٤] وهو باطلٌ، وجهالةٌ بيّنةٌ؛ لأنَّهُ إنَّما عوقبَ بفعلِهِ ووزرِهُ فتوجَّهت عليه حقوقٌ لغرمائِهِ، فدُفعَت إليهم من حسناتِه، فلمّا فرغَت حسناتُهُ؛ أُخِذَ من سيِّئاتِ خصومِه، فوُضعَت عليه، فحقيقةُ العقوبةِ مسبَّبةٌ عن ظلمِه، ولم يعاقب بغيرِ جنايةٍ منه)، التقطتُهُ من «المرقاة». م

⁽٤) مسلمٌ، ك: البرِّ، ب: تحريم الظُّلم، ح: (٢٥٧٩).

٦٣٢٦ ـ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن كَانَت لَهُ مَظلَمَةٌ لِأَخِيهِ مِن عِرضِهِ أَو شَيءٍ؛ فَليَتَحَلَّلهُ مِنهُ اليَومَ، قَبلَ أَلَّا يَكُونَ دِينَارٌ وَلاَ دِرهَمٌ، إِن كَانَ لَهُ عَمَلٌ صَالِحٌ؛ أُخِذَ مِنهُ بِقَدرِ مَظلَمَتِهِ، وَإِن لَم تَكُن لَهُ حَسَنَاتٌ؛ أُخِذَ مِن سَيِّقَاتِ صَاحِبِهِ، فَحُمِلَ عَليهِ»، رواهُ البخاريُّ(۱).

٦٣٢٧ ـ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَتُؤَدُّنَ الحُقُوقَ إِلَى أَهلِهَا يَومَ القِيَامَةِ، حَتَّى يُقَادَ لِلشَّاةِ الجَلحَاءِ مِنَ الشَّاةِ القَرنَاءِ»، رواهُ مسلمٌ(١).

٦٣٢٨ - وَعَن عَائِشَة ﷺ قَالَت: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الدَّوَاوِينُ ثَلَاثَةٌ: دِيوَانٌ لَا يَغفِرُهُ اللهُ: الإِسْرَاكُ بِاللهِ، يَقُولُ اللهُ ﷺ: ﴿ إِنَّ اللهَ لَا يَعْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ ﴾ [النساء: ٤٨]، وَدِيـوَانٌ لَا يَترُّكُهُ اللهُ: ظُلمُ العِبَادِ فِيمَا بَينَهُم حَتَّى يَقتَصَّ بَعضُهُم مِن بَعضٍ، وَدِيوَانٌ لَا يَعبَأُ اللهُ بِهِ: ظُلمُ العِبَادِ فِيمَا بَينَهُم وَبَينَ اللهِ، فَذَاكَ إِلَى اللهِ: إِن شَاءَ عَذَبَهُ، وَإِن شَاءَ تَجَاوَزَ عَنهُ»، رواهُ البيهقيُّ فِي «شُعبِ الإيمانِ»(٣).

⁽١) البخاريُّ، ك: المظالم، ب: مَن كانت له مظلمةٌ عندَ الرَّجل، ح: (٢٤٤٩).

قولُهُ: «أو شيءٍ»: تعميمٌ بعدَ التَّخصيصِ؛ أي: من شيءٍ آخرَ، كأخذِ مالِهِ أو المنعِ من الانتفاعِ بِهِ، «فليتحلَّلهُ منهُ»؛ أي: ليطلب من أخيه حلَّهُ.

⁽٢) مسلمٌ، ك: البرّ، ب: تحريم الظُّلمِ، ح: (٦٥٨٠).

قولُهُ: «للشّاةِ الجلحاءِ»: (وهي الَّتي لا قرنَ لها، «من الشّاةِ القرناءِ»: وهي الَّتي لها قرنٌ؛ يعني: لو نطحَت شاةٌ قرناءُ شاةٌ جلحاءَ في الدُّنيا؛ فإذا كانَ يومُ القيامةِ؛ يؤخذُ القرنُ من الشّاةِ القرناءِ ويُعطى الجلحاء، حتَّى تقتصَّ لنفسِها من الشّاة القرناء. الشّاة القرناء.

فإنْ قيلَ: الشَّاةُ غيرُ مكلَّفةٍ، فكيف يُقتصُّ منها؟ قلنا: اللهُ تعالى فعّالٌ لما يريدُ: ﴿ لَا يُسْتَلُ عَمّا يَفَعَلُ ﴾ [الانبياء: ٢٣]، والغرضُ منه: إعلامُ العبادِ بأنَّ الحقوقَ لا تضيعُ، بل يُقتصُّ حتُّ المظلومِ من الظّالمِ)، «شرح المصابيحِ» لابنِ الملكِ (٥/ ٣٦١).

⁽٣) البيهقيُّ في «شُعبِ الإيمانِ»، واللَّفظُ له (٩/ ٥٤٠)، ح: (٧٠٦٩)، وأحمدُ (٢٦٠٣١)، وقالَ في «مجمعِ الزَّوائدِ» (٣) البيهقيُّ في «شُعبِ الإيمانِ»، واللَّفظُ له (٩/ ٥٤٠)، وقد ضعَّفَهُ الجمهورُ، وقالَ مسلمُ بنُ إبراهيمَ: حدَّثَنا صدقةُ بنُ موسى، وقد ضعَّفهُ الجمهورُ، وقالَ مسلمُ بنُ إبراهيمَ: حدَّثَنا صدقةُ بنُ موسى وكانَ صدوقًا، وبقيَّةُ رجالِهِ ثقاتٌ).

7779 - وَعَنِ ابنِ مَسعُودٍ هُ قَالَ: لَمَّا نَزَلَت ﴿ الَّذِينَ مَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ ﴾ [الأنعام: ٢٨]؛ شَقَّ ذَلِكَ عَلَى أَصحَابِ رَسُولِ اللهِ عَيْلِيْ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، أَيُّنَا لاَ يَظلِمُ نَفسَهُ؟ قَالَ: «لَيسَ دَلِكَ، إِنَّمَا (١) هُوَ الشَّرِكُ، أَلَم تَسمَعُوا مَا قَالَ لُقمَانُ لِابنِهِ وَهُو يَعِظُهُ: ﴿ يَبُنَى لَا تَشْرِكَ بِاللَّهِ إِلَى الشَّرِكُ الشَّرِكُ الشَّرِكُ الْمَارِكِ اللهِ عَلَي اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ الل

١٣٣٠ ـ وَعَن أَبِي أُمَامَة هُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مِن شَرِّ النَّاسِ مَنزِلَةً عِندَ اللهِ يَومَ القِيَامَةِ،
 عَبدٌ أَذَهَبَ آخِرَتَهُ بِدُنيَا(٣) غَيرِهِ»، رواهُ ابنُ ماجَه(١).

٦٣٣١ - وَعَن مُعَاوِيَةَ ﷺ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى عَائِشَةَ ﷺ أَنِ اكتَبِي إِلَيَّ كِتَابًا تُوصِينِي فِيهِ، وَلَا تُكثِرِي عَلَيْ، فَكَتَبَت: سَلَامٌ عَلَيك، أَمَّا بَعدُ: فَإِنِّي سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنِ التَمَسَ رِضَاءَ اللهِ بِسَخَطِ اللهِ؛ وَكَلَهُ اللهُ إِلَى النَّاسِ»، وَالسَّلَامُ النَّاسِ؛ كَفَاهُ اللهُ مُؤنَةَ النَّاسِ، وَمَنِ التَمَسَ رِضَاءَ النَّاسِ بِسَخَطِ اللهِ؛ وَكَلَهُ اللهُ إِلَى النَّاسِ»، وَالسَّلَامُ عَلَيك، رواهُ التَّرمذيُّ (٥٠).

⁽١) قولُهُ: «ليس ذلك إنّما هو الشّركُ»: (فيه دليلٌ على مذهبِ الحقّ الّذي عليه أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ خلافًا للخوارجِ والمعتزلةِ وسائرِ المبتدعةِ، فثبتَ بهذا الحديثِ أنّ المعاصي لا تنافي الإيمانَ، كما قالَ أهلُ الحقّ)، أخذتُهُ من «المرقاةِ». م

 ⁽٢) البخاريُّ، ك: أحاديثِ الأنبياءِ، ب: قولِ اللهِ تعالى: ﴿ وَلَقَدْ ءَانَيْنَا لُقَـنَنَ ٱلْحِكَمَةَ أَنِ ٱشْكُرْ لِللَّهِ ﴾، ح: (٣٤٧)، ومسلمٌ،
 ك: البرِّ، ب: صدق الإيمانِ وإخلاصِهِ، ح: (٣٢٧).

⁽٣) قولُهُ: «بدنيا غيرِهِ»: (المرادُ: مَن يظلم النّاسَ ليجعلَ به دنيا لأحدٍ، كما يفعلُهُ العمّالُ وأعوانُ الظّلمةِ، ويُحتملُ أنْ يُرادَ: مَن يعظّمُ أهلَ الدُّنيا ويطيعُهم، فيظلمُ نفسَهُ بذلك، فيذهبُ آخرتَهُ بذلك، والأوَّلُ هو الظّاهرُ)، كذا في «اللَّمعاتِ». م

⁽٤) ابنُ ماجه، ك: الفتنِ، ب: إذا التقى المسلمانِ بسيفَيهما، ح: (٣٩٦٦)، وفي «الزَّوائلِ»: (هذا إسنادٌ حسنٌ).

⁽٥) التّرمذيُّ، ك: الزُّهدِ، ب: عاقبةِ مَن التمس، ح: (٢٤١٤)، وصحَّحَهُ ابنُ حبّانَ (٢٧٦).

١٣٣٢ - وَعَن أَبِي مُوسَى ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ اللهَ يُملِي لِلظَّالِمِ حَتَّى إِذَا (١) أَخَذَهُ ؛ لَم يُفلِتهُ ، ثُمَّ قَرَأً: ﴿ وَكَذَلِكَ أَخُذُ رَبِّكَ إِذَاۤ أَخَذَ الْقُرَىٰ وَهِى ظَلِمَةُ ﴾ [هود: ١٠٢]... ؛ الآيَةَ »، متَّفقٌ عليه (٢).

٦٣٣٣ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: إِنَّ الظَّالِمَ لَا يَضُرُّ إِلَّا نَفسَهُ، فَقَالَ أَبُو هُرَيرَةَ: (بَلَى وَاللهِ، حَتَّى الحُبَارَى لَتَمُوتُ فِي وَكِرِهَا هُزَالًا لَظُلمِ الظَّالِمِ»، رواهُ البيهقيُّ في «شُعبِ الإيمانِ» (٣٠).

٦٣٣٤ ـ وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ لَمَّا مَرَّ بِالحِجرِ؛ قَالَ: «لاَ تَدخُلُوا(٤) مَسَاكِنَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنفُسَهُم، أَن يُصِيبَكُم مَا أَصَابَهُم، إِلَّا أَن تَكُونُوا بَاكِينَ، ثُمَّ قَنَّعَ رَأْسَهُ وَأَسرَعَ السَّيرَ حَتَّى أَجَازَ الوَادِيَ»، متَّفَقٌ عليه (٥).

م ٢٣٣٥ _ وَعَن عَلِيٍّ هُ فَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِيَّاكَ وَدَعوَةَ المَظلُوم، فَإِنَّمَا يَسأَلُ اللهَ حَقَّهُ،

⁽١) قولُهُ: «إذا أخذَهُ لم يفلته»: (فيه تسليةٌ للمظلومِ في الحالِ، ووعيدٌ للظّالمِ؛ لثلّا يغترَّ بالإمهالِ)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٢) البخاريُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: التَّفسير سورةُ هودٍ، ب: ﴿وَكَذَالِكَ ٱخْذُ رَبِّكَ ...﴾، ح: (٦٨٦)، ومسلمٌ، ك: البرِّ، ب: تحريم الظُّلم، ح: (٦٥٨١).

قولُهُ: «يملي»: يمهل، «لم يفلته»: لم يخلِّصهُ ولم يتركهُ حتَّى يستوفي عقابَهُ.

 ⁽٣) البيهقيُّ في «شُعبِ الإيمانِ» واللَّفظُ لَهُ، (٩/ ٤٤٥)، ح: (٧٠٧٥)، وابنُ أبي الدُّنيا فِي «العقوباتِ» برقم: (٢٦٩)،
 وإسنادُ البيهقيِّ جيِّدٌ.

قولُهُ: «الحُبارى»: طيرٌ مشهورٌ، «لتموتُ في وكرِها»؛ أي: بيتِها وعشِّها.

⁽٤) قولُهُ: «لا تدخلوا مساكنَ الَّذِينَ ظلموا أنفسَهم»: (فيه تنبيهٌ نبيهٌ على أنَّ الأماكنَ لها تأثيرٌ من عندِ اللهِ تعالى بالنَّسبةِ إلى سكّانِها محنةً ومنحة، كما في الأزمنةِ من موسمِ الطّاعاتِ وساعاتِ الإجابةِ، ومنه ما رُوي: «أنَّ للهِ في أيّامِ دهركم نفحاتٍ، ألا فتعرَّضوا لها»، وقد تقدَّمَ أنَّ أحبَّ البلادِ إلى اللهِ المساجدُ، وأبغضُها إليهِ الأسواقُ، ونظيرُ ذلك تأثيرُ صحبةِ الأخيارِ والأشرارِ على ما وردت بهِ الأخبارُ وآثارُ الأبرارِ)، كذا في «المرقاة». م

⁽٥) البخاريُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: المغازي، ب: نزولِ النَّبِيِّ ﷺ الحِجرَ، ح: (٤٤١٩)، ومسلمٌ، ك: الزُّهدِ، ب: لا تدخلوا مساكنَ الَّذينَ ظلموا أنفسَهم، ح: (٧٤٦٤).

وَإِنَّ اللهَ لَا يَمنَعُ ذَا حَقٍّ حَقَّهُ»، رواهُ البيهقيُّ فِي «شُعب الإيمانِ»(١).

٦٣٣٦ - وَعَن أُوسِ بِنَ شُرَحبِيلَ ﷺ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَن مَشَى مَعَ ظَالِمٍ يُقَوِّيهِ وَهُو يَعَلَمُ أَنَّهُ ظَالِمٌ؛ فَقَد خَرَجَ مِنَ الإِسلَامِ»، رواهُ البيهقيُّ في «شُعبِ الإيمانِ»(٢).

٦٣٣٧ - وَعَن حُذَيفَة ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تَكُونُوا إِمَّعَةٌ ٣ تَقُولُونَ: إِن أَحسَنَ النَّاسُ أَحسَنَا، وَإِن ظَلَمُوا ظَلَمنَا، وَلَكِن وَطِّنُوا أَنفُسَكُم، إِن أَحسَنَ النَّاسُ؛ أَن تُحسِنُوا، وَإِن أَسَاؤُوا؛ فَلَا تَظلِمُوا»، رواهُ التِّرمذيُّ (٤).



⁽١) البيهقيُّ في «شُعبِ الإيمانِ»، واللَّفظُ لَهُ، (٩/ ٥٣٣)، ح: (٧٠٦١)، وأبو نعيم في «حليةِ الأولياءِ» (٣/ ٢٠٢).

⁽٢) البيهقيُّ بإسنادِ لا بأسَ بِهِ في «شعبِ الإيمانِ»، واللَّفظُ لَهُ، (١٢٦/١٠)، ح: (٢٦٦٧)، والطَّبرانيُّ في «الكبيرِ» (٢ / ٢٢٧)، ح: (٦١٩)، وقالَ في «مجمعِ الزَّوائدِ» (٤/ ٢٠٥): (رواهُ الطَّبرانيُّ في الكبيرِ، وفيه عيّاشُ بنُ مؤنسٍ، ولم أُجد مَن ترجمَهُ، وبقيَّةُ رجالِهِ وثَقوا، وفي بعضِهم كلامٌ).

وفي «المرقاقي» (٨/ ٣٢٠٦): («فقد خرجَ من الإسلامِ»؛ أي: من كمالِ الإيمانِ، أو من حقيقةِ الإسلامِ المقتضي أنْ يسلَمَ المسلمونَ من لسانِهِ ويدِهِ).

 ⁽٣) قولُهُ: «إمَّعةً»: (المرادُ هنا: الَّذي يقولُ: أنا أكونُ مع النّاسِ كما يكونونَ معي، إنْ خيرًا؛ فخيرٌ، وإنْ شرًا؛ فشرٌ،
 وقولُهُ: «تقولونَ»: بيانٌ وتفسيرٌ للإمَّعةِ) التقطتُهُ من «المرقاةِ». م

⁽٤) التُّرمذيُّ، ك: البرِّ، ب: ما جاءَ في الإحسانِ والعفوِ، ح: (٢٠٠٧)، وقالَ: (حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

قولُهُ: «لا تكونوا إمَّعةً»: (هو الَّذي يقولُ لكلِّ أحدٍ: أنا معك؛ لضعفِ رأيهِ، ويقلَّدُ النَّاسَ، والمرادُبه هاهنا: الَّذي يقولُ: أنا أكونُ مع النَّاسِ كما يكونونَ معي، «ولكن وطِّنوا»: أمرٌ من: التَّوطينِ؛ وهو العزمُ الجازمُ على الفعلِ، وقيلَ: أي: اثبُتُوا)، «شرح المصابيح» لابنِ الملكِ (٥/ ٣٦٢).



وقـــولِ اللهِ ﷺ: ﴿ وَلَتَكُن مِنكُمْ أَمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْعَرُونِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرُ وَأَوْلَتِهِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [آل عمران: ١٠٤]

٦٣٣٨ عن عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهُ: ﴿إِنَّهُ تُصِيبُ أُمَّتِي فِي آخِرِ الزَّمَانِ مِن سُلطَانِهِم شَدَائِدُ، لَا يَنجُو مِنهُ إِلَّا رَجُلُ عَرَفَ دِينَ اللهِ فَجَاهَدَ (١) عَلَيهِ بِلِسَانِهِ وَيَدِهِ وَقَلِيهِ، فَذَلِكَ مِن سُلطَانِهِم شَدَائِدُ، لَا يَنجُو مِنهُ إِلَّا رَجُلُ عَرَفَ دِينَ اللهِ فَجَاهَدَ (١) عَلَيهِ بِلِسَانِهِ وَيَدِهِ وَقَلِيهِ، فَذَلِكَ اللهِ فَسَكَتَ عَلَيهِ، فَإِن رَأَى اللهِ فَصَدَّقَ بِهِ، وَرَجُلٌ عَرَفَ دِينَ اللهِ فَسَكَتَ عَلَيهِ، فَإِن رَأَى مَن يَعمَلُ بِبَاطِلٍ ؛ أَبغَضَهُ عَلَيهِ، فَذَلِكَ يَنجُو عَلَى إِبطَانِهِ كُلِّهِ، وَاهُ البيهقيُّ في «شُعب الإيمانِ» (٢).

⁽۱) قولُهُ: "فجاهدَ عليهِ بلسانهِ ويدِهِ وقلبِهِ": (قالَ في "العالمگيريَّةِ": وينبغي أنْ يكونَ التَّعريفُ أوَّلا باللَّطفِ والرَّفتِ؛ ليكونَ أبلغَ في الموعظةِ والنَّصيحةِ، ثمَّ التَّعنيفِ بالقولِ لا بالسَّبِّ والفحشِ، ثمَّ باليدِ كإراقةِ الخمرِ وإتلافِ المعازفِ، ذكرَ الفقيهُ في كتابِ "البستانِ": أنَّ الأمرَ بالمعروفِ على وجوهِ: إنْ كانَ يعلمُ بأكبرِ رأيهِ أنَّهُ لو أمرَ بالمعروفِ؛ يقبلونَ ذلك منهُ، ويمتنعونَ عن المنكرِ؛ فالأمرُ واجبٌ عليه، ولا يسعُهُ تركُهُ، ولو علمَ بأكبرِ رأيهِ أنَّهُ لو أمرَ أمرَهم بذلك؛ قذفوهُ وشتموهُ؛ فتركُهُ أفضلُ، وكذلك لو عَلِمَ أنَّهم يضربونَهُ، ولا يصبرُ على ذلك، ويقعُ بينهم عداوةٌ، ويهيجُ منه القتالُ؛ فتركُه أفضلُ، ولو علِمَ أنَّهم لو ضربوهُ؛ صبرَ على ذلك، ولا يشكو إلى أحدٍ؛ فلا بأسَ بأنْ ينهى عن ذلك، وهو مجاهدٌ، ولو عَلِمَ أنَّهم لا يقبلونَ منهُ، ولا يخافُ منه ضربًا ولا شتمًا؛ فهو بالخيارِ، والأمرُ أفضلُ)، كذا في "المحيطِ". م

⁽٢) البيهقيُّ في «شُعبِ الإيمانِ» (١٠/ ٧١)، ح: (٧١٨١)، وأبو نعيمٍ في «تاريخِ أصبهانَ» (١/ ١١٢). قولُـهُ: «شدائدُ»؛ (أي: محنٌ دنيويَّـهٌ أو دينيَّـهٌ أو مركَّبةٌ منهما، والحاصلُ: أنَّـهُ لا يتخلَّصُ في زمانِ ذلك السُّلطانِ=

٦٣٣٩ - وَفِيهِ فِي رِوَايَةٍ لَهُ عَن جَابِرٍ هَ فَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَوحَى اللهُ هَا إِلَى جِبرِيلَ هَا أَنِ اقلِب مَدِينَةَ كَذَا وَكَذَا بِأَهلِهَا، قَالَ: فَقَالَ: يَا رَبِّ إِنَّ فِيهِم عَبدَكَ فُلَانًا لَم يَعصِكَ طَرفَةَ عَينٍ؟، قَالَ: فَقَالَ: اقلِبهَا عَلَيهِم، فَإِنَّ وَجِهَهُ لَم يَتَمَعَّر فِيَ سَاعَةً قَطُّ (۱).

٠ ٣٤٠ - وَرَوَى مُسلِمٌ عَن أَبِي سَعِيدِ الخُدرِيِّ ﴿ عَن رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَن رَأَى مِن رَأَى مِن كُم مُنكَرًا؛ فَليُغَيِّرهُ (٢٠) بِيَدِهِ، فَإِن لَم يَستَطِع؛ فَبِلِسَانِهِ، فَإِن كَم يَستَطِع؛ فَبِقَلِدِهِ (٣٠)، وَذَلِكَ

المشابه بالشَّيطانِ إلّا مَن جمعَ بينَ العلم والعملِ والكمالِ والتَّكميلِ، فعرفَ دينَ اللهِ أوَّلا بتفصيلِهِ من الأصولِ والفروعِ، وعملَ لنفسِهِ على ما يقتضيهِ الأمرُ المشروعُ، «فجاهدَ عليه»؛ أي: على تحصيلِ إعلاء دينِ اللهِ، وهذا معنى قولِهِ: «فذلك الذَّي سبقَت له السَّوابقُ»؛ أي: السَّعاداتُ السّابقةُ؛ حيثُ جمعَ بينَ الأحوالِ الثَّلاثةِ اللاحقةِ، وفيه إشارةٌ إلى قولِهِ تعالى: ﴿وَالسَّنِيقُونَ السَّيقُونَ ﴾ [الواقعة: ١٠]؛ أي: الجامعونَ بينَ مراتبِ الكمالِ والتَّكميلِ، ودرجاتِ العلمِ والعملِ والتَّعليم ﴿أُولَيَهِكَ ٱلْمُتَرَبُّينَ ﴾ [الواقعة: ١١].

⁽۱) البيهقيُّ في «شُعبِ الإيمانِ» (۱۰/ ۷۱)، ح: (۷۱۸۹)، والطَّبرانيُّ في «الأوسطِ» (٧/ ٣٣٦)، ح: (٧٦٦١)، وقالَ في «مجمعِ الزَّوائدِ» (٧/ ٢٧٠): (رواهُ الطَّبرانيُّ في الأوسطِ من روايةِ عبيدِ بنِ إسحاقَ العطّارِ عن عمّارِ بنِ سيفٍ، وكلاهما ضعيفٌ، ووثَّقَ عمّارَ بنَ سيفٍ ابنُ المباركِ وجماعةٌ، ورضيَ أبو حاتم عبيدَ بنَ إسحاقَ).

قولُهُ: «لم يتمعَّر»؛ أي: لم يتغيَّر، وفيهِ توسعةٌ للإشعارِ بأنَّه لو غضبَ عليه مرَّةَ للهِ؛ لسومحَ في بقيَّةِ أوقاتِ عمرِهِ.

 ⁽٢) قولُهُ: «فليغيِّرهُ بيدهِ»: (قالَ في «العالمگيريَّةِ»: ويُقالُ: الأمرُ بالمعروفِ باليدِ على الأمراءِ وباللِّسانِ على العلماءِ
 وبالقلب لعوامِّ النَّاسِ، وهو اختيارُ الزَّندويسيِّ)، كذا في «الظَّهيريَّةِ». م

⁽٣) قولُهُ: "فبقلبِهِ": (بألّا يرضى بهِ، وينكرُهُ في باطنِهِ على متعاطيهِ، فيكون تغييرًا معنويًّا؛ إذ ليس في وسعِهِ إلّا هذا القدرُ من التَّغييرِ، قولُهُ: "أضعفُ الإيمانِ»؛ أي: شعبة أو خصال أهلِه؛ والمعنى: أنَّهُ أقلُّها ثمرةً، فمَن تركَ المراتب مع القدرة؛ كان عاصيًّا، ومَن تركَها بلا قدرة، أو يرى المفسدة أكثرَ، ويكونُ منكرًا بقلبِهِ؛ فهو من المؤمنينَ، وقيلَ: معناهُ أضعفُ زمنِ الإيمانِ، إذ لو كانَ إيمانُ أهلِ زمانِهِ قويًّا؛ لقدرَ على الإنكارِ الفعليِّ والقوليِّ، أو ذلك الشَّخصُ المنكرُ بالقلبِ فقط أضعفُ أهلِ الإيمانِ، فإنَّهُ لو كانَ قويًّا صلبًا في الدِّينِ؛ لما اكتفى بهِ، وقيلَ: إنكارُ المعصيةِ بالقلبِ أضعفُ مراتبِ الإيمانِ، ثمَّ اعلم: أنَّهُ إذا كانَ المنكرُ حرامًا؛ وجبَ الزَّجرُ عنهُ، وإذا كانَ مكروهًا؛ يُندبُ، والأمرُ بالمعروفِ أيضًا تبعٌ لما يؤمرُ بِهِ، فإنْ وجبَ؛ وجبَ، وإنْ ندبَ؛ ندبَ) ملخَصٌ من "المرقاةِ». م



أَضعَفُ (١) الإِيمَانِ»(٢)، قلنا: أي: ذَلِكَ أَضعَفُ ثَمَرَاتِ الإِيمَانِ.

٦٣٤١ - وَعَنِ العُرسِ بنِ عَمِيرَةَ ﴿ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ﴿إِذَا عُمِلَتِ الْخَطِيئَةُ فِي الأَرضِ؛ كَانَ مَن شَهِدَهَا فَكَرِهَهَا كَانَ كَمَن شَهِدَهَا»، رواهُ أَبُو داوُدَ^(٣).

٦٣٤٧ ـ وَعَنِ النُّعَمَانِ بِنِ بَشِيرٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَثَلُ المُدهِنِ فِي حُدُودِ اللهِ وَاللهِ عَلَيْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلِي اللهُ عَلَى ال

⁽١) قولُهُ: «ذلك أضعفُ الإيمانِ»: (قالَ ابنُ الملكِ رحمَهُ اللهُ: فإنْ قلتَ: هذا الحديثُ يدلُّ على أنَّ الإيمانِ، والإنكارُ وينقصُ، كما ذهبَ إليهِ الشّافعيُّ رحمَهُ اللهُ، فما تأويلُهُ عندَ الحنفيَّة؟ قلنا: معناهُ: أضعفُ ثمراتِ الإيمانِ، والإنكارُ بالقلبِ منها. فإنْ قلتَ: لو كان كذلك؛ لزمَ ألّا يخرجَ من الإيمانِ؛ لانتفائِه، وليس كذلك لما جاءَ في بعضِ الرّواياتِ: «وليس وراءَ ذلك من الإيمانِ حبَّهُ خردلِ». قلتُ: أرادَ بِهِ أنَّ الشَّمراتِ القويَّة والضَّعيفة إذا انتفَت؛ كانَ الإيمانُ كالمعدوم، وفيه أنَّهُ حينئذِ يرجعُ الحديثُ دليلًا للخصمِ، فالصَّوابُ: أنْ يُقالَ: التَّقديرُ: وليس وراءَ ذلك من الإيمانِ الكاملِ حبَّةُ خردلٍ، لا يُقالُ: هذا أيضًا يدلُّ على تحقِّقِ الكمالِ والنَّقصانِ بالنَّسبةِ إلى كمالِ الإيمانِ أو من الإيمانِ الكاملِ حبَّةُ خردلٍ، لا يُقالُ: هذا أيضًا يدلُّ على تحقِّقِ الكمالِ والنَّقصانِ أم لا؟ الإيمانِ، فإنّا نقولُ: الخلافُ إنَّما هو في حقيقةِ الإيمانِ؛ وهو التَّصديقُ القلبيُّ، هل هو قابلٌ للزِّيادةِ والنَّقصانِ أم لا؟ بل المحقِّقونَ من الشّافعيَّةِ أيضًا على أنَّ التَّراعَ لفظيٌّ، فإنَّ نفسَ الإيمانِ وجوهرهُ لا يتجزَّا، وإنَّما كمالُهُ أنْ ينضمَّ الإيمانِ وجوهُ الأعمالِ الصَالحة؛ لأنَّ اللهُ تعالى حيثُ مدح المؤمنينَ الكاملينَ عطفَ الأعمالَ على الإيمانِ، وأنَّا اللهُ تعالى حيثُ مدح المؤمنينَ الكاملينَ عطفَ الأعمالَ على الزِّيادةِ والنُّقصانِ؛ جزءَ الإيمانِ حقيقةً؛ فإنَّما هو مذهبُ الخوارجِ والمعتزلِةِ، وأمّا الآياتُ والأحاديثُ الدَّالَّةُ على الزِّيادةِ والنُّقصانِ؛ فإمّا محمولةٌ على ما ذكرنا، وإمّا بالنَّظِرِ إلى تعدُّدِ المؤمنِ بِهِ، وهذا بحثٌ طويلُ الذَّيلِ، محلُّهُ كتبُ العقائدِ ومباحثُ فإمّا محمولةٌ على ما ذكرنا، وإمّا بالنَظِر إلى تعدُّدِ المؤمنِ بِهِ، وهذا بحثٌ طويلُ الذَّيلِ، محلُّهُ كتبُ العقائدِ ومباحثُ الكلامِ، واللهُ تعالى أعلمُ بحقيقةِ المرامِ)، كذا في «المرقاقِ»، وأنا قلتُ أيضًا نبذةً منه في صدرِ هذا الكتابِ. م

⁽٢) مسلمٌ، ك: الإيمانِ، ب: بيانِ كونِ النَّهي عن المنكرِ، ح: (١٧٧).

⁽٣) أبو داوُدَ، ك: الملاحم، ب: الأمرِ والنَّهي، ح: (٤٣٤٥)، وحسَّنةُ ابنُ حجرٍ في «هدايةِ الرُّواةِ» (٤/٤٦٤).



تَرَكُوهُ؛ أَهلَكُوهُ وَأَهلَكُوا أَنفُسَهُم»، رواهُ البخاريُّ (١).

٦٣٤٣ ـ وَعَن أَبِي سَعِيدِ الخُدرِيِّ ﴿ قَالَ: قَامَ فِينَا رَسُولُ اللهِ ﷺ خَطِيبًا بَعدَ العَصرِ، فَلَم يَدَع شَيئًا يَكُونُ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ إِلَّا ذَكَرَهُ، حَفِظَهُ مَن حَفِظَهُ وَنَسِيهُ مَن نَسِيهُ، وَكَانَ فِيمَا قَالَ: ﴿ إِنَّ الدُّنيَا حُلوةٌ شَيئًا يَكُونُ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ إِلَّا ذَكَرَهُ، حَفِظَهُ مَن حَفِظَهُ وَنَسِيهُ مَن نَسِيهُ، وَكَانَ فِيمَا قَالَ: ﴿ إِنَّ الدُّنيَا حُلوةٌ خَضِرَةٌ، وَإِنَّ اللهُ مُستَخلِفُكُم فِيهَا، فَنَاظِرٌ كَيفَ تَعمَلُونَ؟ أَلَا فَاتَّقُوا الدُّنيَا، وَاتَّقُوا النِّسَاءَ وَذَكَر: ﴿ إِنَّ لِكُلِّ خَضِرَةٌ، وَإِنَّ اللهُ مُستَخلِفُكُم فِيهَا، فَنَاظِرٌ كَيفَ تَعمَلُونَ؟ أَلَا فَاتَّقُوا الدُّنيَا، وَاتَّقُوا النِّسَاءَ وَذَكَر: ﴿ إِنَّ لِكُلِّ فَعَدرَ أَمِيرِ العَامَّةِ، يُعْرَزُ لِوَاقُهُ عِندَ استِهِ ﴾ غَادٍرٍ لُواءً يَومَ القِيَامَةِ بِقَدرِ غَدرَتِهِ فِي الدُّنيَا، وَلَا غَدرَ أَكْبَرُ مِن غَدرِ أَمِيرِ العَامَّةِ، يُعْرَزُ لِوَاقُهُ عِندَ استِهِ ﴾ قَالَ: ﴿ وَلَا يَمنَعنَ أَحَدًا مِنكُم هَيبَةُ النَّاسِ أَن يَقُولَ بِحَقِّ إِذَا عَلِمَهُ ﴾.

وَفِي رِوَايَةٍ: «إِن رَأَى مُنكَرًا؛ أَن يُغَيِّرَهُ» فَبكى أَبُو سَعِيدٍ وَقَالَ: قَد رَأَينَاهُ فَمَنعَتنَا هَيبَةُ النَّاسِ أَن نَتكَلَّمَ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَلَا إِنَّ بَنِي آدَمَ خُلِقُوا عَلَى طَبَقَاتٍ شَتَّى، فَمنهم مَن يُولَدُ مُؤمِنًا وَيَحيَى كَافِرًا وَيَمُوتُ كَافِرًا، وَمِنهُم مَن يُولَدُ مُؤمِنًا وَيَحيَى كَافِرًا وَيَمُوتُ مُؤمِنًا»، قَالَ: وَذَكرَ الغَضَبَ «فَمِنهُم مَن يَكُونُ سَرِيعَ الغَضِ سَرِيعَ الغَيءَ فَإِحدَاهُمَا بِالأُخرَى، وَمِنهُم مَن يَكُونُ بَطِيءَ الغَضِ بَطِيءَ الفَيءَ فَإِحدَاهُمَا بِالأُخرَى، وَمِنهُم مَن يَكُونُ بَطِيءَ الغَضَبِ بَطِيءَ الفَيءَ فَإِحدَاهُمَا بِالأُخرَى، وَمِنهُم مَن يَكُونُ بَطِيءَ الغَضَبِ بَطِيءَ الفَيءَ فَإِحدَاهُمَا بِالأُخرَى، وَمِنهُم مَن يَكُونُ بَطِيءَ الفَيءَ فَإِحدَاهُمَا بِالأُخرَى، وَضِرَارُكُم مَن يَكُونُ سَرِيعَ الفَيءِ، وَشِرَارُكُم مَن يَكُونُ سَرِيعَ الفَيءِ فَا لَعْضَبِ سَرِيعَ الفَيءِ، وَشِرَارُكُم مَن يَكُونُ سَرِيعَ الفَيءِ وَلَا عَضَابٍ المُؤمِنُ سَرِيعَ الفَيءِ، وَشِرَارُكُم مَن يَكُونُ سَرِيعَ الفَيءِ، وَشِرَارُكُم مَن يَكُونُ سَرِيعَ الفَيءِ وَلَا اللهُ عَلَى الْعَصَابِ سَرِيعَ الفَيءِ وَلَا عَنْ اللهَعْمَا لِلْهُ اللهُ اللهُ عَلَى الْعَلَامُ الْمُؤمِنُ الْعَلَامُ الْمُهُمَا إِللْهُ وَلَا الْهُمَا لِيلَا اللْهُ عَلَى الْعَلَى الْعَلَامُ الْعَلَامِ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعُلَالِ اللْعَلَى الْعَلَى الْعَلَالِ الْعَلَالَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَا

⁽١) البخاريُّ، ك: الشُّهاداتِ، ب: القرْعةِ في المشكلاتِ، ح: (٢٦٨٦).

وفي «شرحِ المصابيحِ» لابنِ الملكِ (٥/ ٣٦٤): («مثلُ المدهنِ في حدودِ اللهِ»: المداهنةُ: المساهلةُ في الأمرِ، والمداهنةُ في الشَّرعِ: أَنْ يرى منكرًا، ويقدرُ على دفعِه، ولم يدفعه؛ حفظًا لجانبِ مرتكبِهِ أو جانبِ غيرِهِ، أو قلَّة مبالاةٍ في الدِّينِ، وقيلَ: هو الَّذي يخفيها ولا يتكلَّمُ بها؛ لخوفٍ أو طمعٍ. «والواقعِ فيها»؛ أي: في الحدودِ؛ أي: الفاعلُ للمناهي، «استهموا سفينة»؛ أي: اقترعوا سكناها بالقرعةِ، وفيه: إشارةٌ إلى استحبابِ القرعةِ إذا تشاجروا على المحلوسِ في الأسفلِ والأعلى، وذلك إذا نزلوا بها جملةً، وإذا نزلوا متفرِّقينَ فمن سبقَ منهم إلى مكانٍ؛ فهو أحقَّ به من غيرهِ).

⁽٢) قولُهُ: «ومنهم من يولدُ كافرًا»: (وهو لا ينافي ما وردَ: «كلُّ مولودٍ يولدُ على الفطرةِ»؛ فإنَّ المرادَ بها: قابليَّةُ قبولِ الهدايةِ لولا مانعٌ من بواعثِ الضَّلالةِ، كما يشهدُ لَهُ قولُهُ: «فأبواه يهوِّدانِهِ...؛ الحديثَ»)، كذا في «المرقاةِ». م

الغَضَبِ بَطِيءَ الفَيءِ» قَالَ: «اتَّقُوا الغَضَبَ، فَإِنَّهُ جَمرَةٌ عَلَى قَلبِ ابنِ آدَمَ، أَلَا تَرَونَ إِلَى انتِفَاخِ أُودَاجِهِ وَحُمرَةِ عَينَيهِ؟ فَمَن أَحَسَّ بِشَيءٍ مِن ذَلِكَ فَليَضطَجِع وَليَتَلَبَّد بِالأَرضِ».

قَالَ: وَذَكَرَ الدَّينَ، فَقَالَ: «مِنكُم مَن يَكُونُ حَسَنَ القَضَاءِ، وَإِذَا كَانَ لَهُ؛ أَفحَشَ فِي الطَّلَبِ، فَإِحدَاهُمَا فِإحدَاهُمَا بِالأُخرَى، وَمِنهُم مَن يكونُ سيِّءَ القَضَاءِ وَإِن كَانَ لَهُ؛ أَجمَلَ فِي الطَّلَبِ، فَإِحدَاهُمَا بِالأُخرَى، وَخِيَارُكُم مَن إِذَا كَانَ عَلَيهِ الدَّينُ؛ أَحسَنَ القَضَاءِ، وَإِن كَانَ لَهُ؛ أَجمَلَ فِي الطَّلَبِ، وَشِرَارُكُم مَن إِذَا كَانَ عَلَيهِ الدَّينُ؛ أَسَاءَ القَضَاءَ، وَإِن كَانَ لَهُ؛ أَفحَشَ فِي الطَّلَبِ» حَتَّى إِذَا كَانَتِ الشَّمسُ عَلى مُن إِذَا كَانَ عَلَيهِ الدَّينُ؛ أَسَاءَ القَضَاءَ، وَإِن كَانَ لَهُ؛ أَفحَشَ فِي الطَّلَبِ» حَتَّى إِذَا كَانَتِ الشَّمسُ عَلَى رُوهُ وسِ النَّخلِ وَأَطرَافِ الحِيطَانِ؛ فَقَالَ: «أَمَا إِنَّهُ لَم يَبقَ مِنَ الدُّنيَا فِيمَا مَضَى مِنهُا إِلَّا كَمَا بَقِيَ مِن يَومِكُم هَذَا فِيمَا مَضَى مِنهُ»، رواهُ التِّرمَذيُّ (۱).

عَهِ عَبِدِ بِنِ عَبِدِ اللهِ ﷺ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ «مَا مِن رَجُلٍ يَكُونُ فِي عَبِدِ اللهِ عَلَى أَن يُغَيِّرُوا عَلَيهِ، فَلَا يُغَيِّرُوا، إِلَّا أَصَابَهُمُ (٣) اللهُ بِعَذَابٍ مِن قَومٍ يُعمَلُ فِيهِم بِالمَعَاصِي، يَقدِرُونَ (٢) عَلَى أَن يُغَيِّرُوا عَلَيهِ، فَلَا يُغَيِّرُوا، إِلَّا أَصَابَهُمُ (٣) اللهُ بِعَذَابٍ مِن

⁽١) التَّرمذيُّ، ك: الفتنِ، ب: ما جاءَ ما أخبرَ النَّبيُّ ﷺ أصحابَهُ، ح: (٢١٩١)، وأحمدُ (١١١٤٣)، واللَّفظُ للبغويِّ في «مصابيح السُّنَّةِ» (٣/ ٤١١)، ح: (٣٩٩١)، وقالَ التَّرمذيُّ: (وهذا حديثٌ حسنٌ).

قولُهُ: «أوداجِهُ»: جمعُ ودجٍ؛ وهو عرقُ العنقِ، «وليتلبَّدْ بالأرضِ»؛ أي: يلتزقْ بها ويَصِرْ كاللَّبدِ مُلتصِقًا بها، حتَّى تتكسَّرَ نفسُهُ ويسكنَ غضبُهُ.

⁽٢) قولُهُ: «يقدرونَ على أنْ يغيِّروا عليهِ»: (قالَ في «العالمگيريَّةِ»: الأمرُ بالمعروفِ يحتاجُ إلى خمسةِ أشياءِ: أوَّلُها: العلمُ؛ لأنَّ الجاهلَ لم يحسنِ الأمرَ بالمعروفِ، والثّاني: أنْ يقصدَ وجهَ اللهِ تعالى، وإعلاءَ كلمتِهِ العُليا، والثّالثُ: الشّفقةُ على المأمورِ، فيأمرُهُ باللِّينِ والشَّفقةِ، والرّابعُ: أنْ يكونَ صبورًا حليمًا، والخامسُ: أنْ يكونَ عاملًا بما يأمرُهُ كيلا يدخلَ تحت قولِهِ تعالى: ﴿ لِمَ تَقُولُونَ كَ مَا لاَ تَقْعَلُونَ ﴾ [الصَّفَ: ٢] وفي «الملتقطِ» و«المحيطِ»: رجلٌ رأى منكرًا، وهذا الرَّأيُ ممَّن يرتكبُ هذا المنكرَ يلزمُهُ أنْ ينهى عنهُ؛ لأنَّ الواجبَ عليهِ تركُ المنكرِ والنَّهيُ عنهُ، فبتركِ أحدِهما لا يسقطُ عنه الآخرُ). م

 ⁽٣) قولُهُ: «أصابَهم اللهُ منه بعذابٍ»: قالَ في «اللَّمعاتِ»: (فلا يُتوهَّمُ أنَّ هذا مخالفٌ لقولِهِ تعالى: ﴿وَلَا نَزِرُ وَازِرَةٌ وِزَرَ
 أُخَرَيًّ ﴾ [الأنعام: ١٦٤]؛ فإنَّ تركَ التَّغيرَ وزرٌ صدرَ منهم). م

قَبل أَن يَمُوتُوا»، رواهُ أَبُو داوُدَ وابنُ ماجَه(١).

م ٦٣٤٥ ـ وَعَن عَدِيِّ بِنِ عَدِيٍّ الكِندِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا مَولَى لَنَا أَنَّهُ سَمِعَ جَدِّي ﷺ يَقُولُ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: ﴿إِنَّ اللهَ لَا يُعَذِّبُ العَامَّةَ بِعَمَلِ الخَاصَّةِ، حَتَّى يَرَوا المُنكَرَ بَينَ ظَهرَانيهِم، وَهُم وَهُم قَادِرُونَ عَلَى أَن يُنكِرُوهُ فَلَا يُنكِرُوهُ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ؛ عَذَّبَ اللهُ الخَاصَّةَ وَالعَامَّةَ»، رواهُ في «شرحِ السُّنَّةِ»(٢).

٦٣٤٦ ـ وَعَن أَبِي بَكْرِ الصِدِّيقِ ﷺ قَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّكُم تَقرَؤُونَ هَذِهِ الآيَةَ: ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْعَلَيْتُمُ أَنَفُسَكُم ۖ لَا يَضُرُّكُم مَن ضَلَ إِذَا ٱهْتَدَيْتُم ۗ [المائدة: ١٠٥]، فَإِنِّي سَمِعتُ (٣) رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: ﴿ إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأُوُا المُنكَرَ لَا يُغَيِّرُونَهُ وَ أَوْسَكَ أَن يَعُمَّهُمُ اللهُ بِعِقَابِهِ »، رواهُ ابنُ ماجَه والتِّرمذيُّ وصحَّحَهُ (٤).

⁽١) أبو داوُدَ، ك: الملاحمِ، ب: الأمرِ والنَّهيِ، ح: (٤٣٣٩)، وابنُ ماجَه نحوَه، ك: الفتنِ، ب: الأمرِ بالمعروفِ والنَّهيِ عن المنكرِ، ح: (٤٠٠٩)، وحسَّنَهُ ابنُ حجرٍ في «هدايةِ الرُّواةِ» (٤/ ٤٨٦).

⁽٢) أحمدُ، واللَّفظُ لَهُ (١٧٧٢)، وابنُ أبي شيبةَ في «المسندِ» (٢/ ٨٦)، ح: (٥٨٦)، وحسَّنةُ ابنُ حجرٍ في «هدايةِ الرُّواةِ» (٤/ ٤٨٨).

أرادَ بـ «العامَّة»: أكثرُ القومِ، وبـ «الخاصَّة»: أقلُّها، «ظهرانيهم»؛ أي: بينَهم، قولُهُ: «حتَّى يرَوا المنكرَ»: قالَ السَّنديُّ: (أي: فيعذِّبُ كلَّ بعملِهِ، فالعامَّةُ يعذِّبُهم بتركِ الإنكارِ على المنكرِ، كما يعذِّبُ الخاصَّة بفعلِ المنكرِ).

⁽٣) قولُهُ: «فإنِّي سمعتُ»: (قالَ الطَّيئِيُّ: الفاءُ فصيحةٌ تدلُّ على محذوفٍ، كأنَّهُ قالَ: إنَّكم تقرؤونَ هذه الآيةَ، وتجرون على عمومِها، وتمتنعونَ عن الأمرِ بالمعروفِ، والنَّهي عن المنكرِ، وليس كذلك؛ فإنِّي سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ... إلخ، وقالَ الطِّيئِيُّ رحمَهُ اللهُ: وإنَّما قلتُ: ليس كذلك؛ لأنَّ الآية نزلَت في أقوام أمروا بالمعروفِ، ونهوا عن المنكرِ، فأبوا القبولَ كلَّ الإباءِ، فذهبَت أنفسُ المؤمنينَ حسرة عليهم، فقيلَ لهم: ﴿عَلَيْكُمُ أَنفُسَكُمُ أَنفُسَكُمُ أَنفُسَكُمُ أَنفُسَكُمُ أَنفُسَكُمُ أَنفُسَكُمُ أَنفُسَكُمُ أَنفُسَكُمُ أَنفُسَكُمُ عَلَيْ المَائِدة:١٠٥]. وما كُلِّفتُم من إصلاحِها، والمشي بها في طريقِ الهدى، ﴿لَايَضُرُّكُم ﴾ الضَّلالُ في دينِكم إذا كنتُم مهتدينَ)، كذا في «المرقاق». م

⁽٤) ابنُ ماجَه، ك: الفتنِ، ب: الأمرِ بالمعروفِ والنَّهيِ عن المنكرِ، ح: (٤٠٠٥)، وصحَّحَهُ ابنُ حجرٍ في «هدايةِ الرُّواةِ» (٤/ ٤٨٨)، وانظر ما بعدَهُ.

وَفِي رِوَايَةِ أَبِي داوُدَ: «إِذَا رَأَوُا الظَّالِمَ فَلَم يَأْخُذُوا عَلَى يَدَيهِ؛ أَوشَكَ أَن يَعُمَّهُمُ اللهُ بِعِقَابٍ».

وَفِي أُخرَى لَهُ: «مَا مِن قَومٍ يُعمَلُ فِيهِم بِالمَعَاصِي، ثُمَّ يَقدِرُونَ عَلَى أَن يُغَيِّرُوا، ثُمَّ لَا يُغَيِّرُوا، إِلَّا يُوشِكُ أَن يَعُمَّهُمُ اللهُ مِنهُ بِعِقَابٍ».

وَفِي أُخرَى لَهُ: «مَا مِن قَومٍ يُعمَلُ فِيهِم بِالمَعَاصِي هُم أَكثُرُ مِمَّن يَعمَلُهُ»(١).

٦٣٤٧ ـ وَعَن أَبِي ثَعَلَبَة ﷺ فِي قُولِهِ تَعَالَى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُم مَّن صَلَّ إِذَا ٱهْتَدَيْتُدَ ﴾ [المائدة: ١٠٥]، قَالَ: أَمَا وَاللهِ؛ لَقَد سَأَلتُ عَنهَا رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «بَلِ اثْتَمِرُوا بِالمَعروفِ وَتَناهَوا عَنِ المُنكَوِ، حَتَّى إِذَا رَأَيت شُحَّا مُطَاعًا، وَهَوَى مُتَبَعًا، وَدُنيَا مُؤثَرةً، وَإِعجَابَ(٢) كُلِّ ذِي رَأْيِهِ، وَرَأَيتَ المُنكوِ، حَتَّى إِذَا رَأَيت شُحَّا مُطَاعًا، وَهَوَى مُتَبَعًا، وَدُنيَا مُؤثَرةً، وَإِعجَابَ(٢) كُلِّ ذِي رَأْيِهِ، وَرَأَيتَ المُنكوِ، وَرَع أَمَر العَوَامِ، فَإِنَّ وَرَاءَكُم (٣) أَيَّامَ الصَّبِر، فَمَن صَبَرَ فِيهِنَ، قَبَضَ أَمرًا لا بُدَّ لَكَ مِنهُ؛ فَعَلَيكَ نَفسَكَ، وَدَع أَمرَ العَوَامِ، فَإِنَّ وَرَاءَكُم (٣) أَيَّامَ الصَّبِر، فَمَن صَبَرَ فِيهِنَ، قَبَضَ عَلَى النَّهِ، أَجرُ عَمسِينَ وَبُحُلًا يَعمَلُونَ مِثلَ عَمَلِهِ»، قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَجرُ عَمسِينَ مِنهُم؟ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَجرُ خَمسِينَ مِنهُم؟ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَجرُ خَمسِينَ مِنهُم؟ قَالَ: هَا وَدُن مَاجَهُ عَلَيْهُ مَاجَهُ وَابنُ ماجَهُ (١٠).

(١) أبو داوُدَ، واللَّه ظُ لَهُ، ك: الملاحمِ، ب: الأمرِ والنَّهيِ، ح: (٤٣٣٨)، والتَّرمذيُّ، ك: التَّفسيرِ، ب: ومن سورةِ المائدةِ، ح: (٢١٦٨)، وقالَ: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

وفي «شرحِ المصابيحِ» لابنِ الملكِ (٥/ ٣٦٩): («شحًّا مطاعًا»: وهو الَّذي غلبَ وبلغَ مبلغًا بحيثُ يطيعُهُ صاحبُهُ في منعِ الحقوقِ الواجبةِ من الزَّكاةِ والكفّاراتِ ونفقةِ مَن عليهِ نفقتُهُ، «ودنيا مؤثرةً»؛ أي: مختارةً على الآخرةِ، من: الإيشارِ، الاختيار لجمعِ الأموالِ على الأعمالِ الصّالحةِ، «ورأيتَ أمرًا لا بدُّ لكَ منهُ»؛ يعني: رأيتَ بعضَ النّاسِ=

⁽٢) قولُهُ: «وإعجابَ كلِّ ذي رأي برأيهِ»؛ (أي: من غيرِ نظرٍ إلى الكتابِ والسُّنَّةِ وإجماعِ الأمَّةِ والقياسِ على أقوى الأدلَّةِ، وتركُ الاقتداءِ بنحوِ الأثمَّةِ الأربعةِ)، كذا في «المرقاةِ». م

 ⁽٣) قولُهُ: «وراءَكم أيّامَ الصَّبرِ»: قالَ عليٌّ القاري: (إنَّ هذا زمانُ الصَّبرِ المقرونُ بالشُّكرِ المنضمُّ إلى الرِّضاءِ بالقضاءِ المتعيَّنُ فيه السُّكوتُ وملازمةُ البيوتِ والقناعةُ بالقوتِ إلى أنْ يموتَ). م

⁽٤) أبو داوُدَ، واللَّه ظُ لَهُ، ك: الملاحم، ب: الأمرَ والنَّهي، ح: (٤٣٤١)، والتَّرمذيُّ، ك: التَّفسيرِ، ب: ومن سورةِ المائدةِ، ح: (٣٠٥٨)، وقالَ: (حديثٌ حسنٌ غريبٌ)، واللَّفظُ للبغويِّ في «شرحِ السُّنَّةِ» ح: (٢٥٦).

١٣٤٨ - وَعَن عَبدِاللهِ بنِ مَسعُودٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَمَّا وَقَعَت بَنُو إِسرَائِيلَ فِي المَعَاصِي فَنَهَتهُم عُلَمَا وُهُم فَلَم يَتَهُوا، فَجَالَسُوهُم فِي مَجَالِسِهِم وَوَاكَلُوهُم وَشَارَبُوهُم، فَضَرَبَ اللهُ المُعَاصِي فَنَهَتهُم عُلَما وُهُم فَلَم يَتَهُوا، فَجَالَسُوهُم فِي مَجَالِسِهِم وَوَاكَلُوهُم وَشَارَبُوهُم، فَضَرَبَ اللهُ قُلُم اللهِ عَلَى يَعضِهِم عَلَى يَعضِهِم عَلَى يَعضِهِم عَلَى يَعضِهِم عَلَى يَعضِهِم عَلَى يَعْضِهِم عَلَى وَابُو دَاوُدَ.

وَفِي رِوَايَتِهِ قَالَ: «كَلَّا، وَاللهِ لَتَأْمُرُنَّ بِالمَعرُوفِ وَلَتَنهَوُنَّ عَنِ المُنكَرِ وَلَتَأْخُذُنَّ عَلَى يَدَيِ الظَّالِمِ، وَلَتَأْطُرُنَّهُ عَلَى الحَقِّ أَطرًا، وَلَتَقَصُرُنَّهُ عَلَى الحَقِّ قَصرًا أَو لَيَضرِبَنَّ اللهُ بِقُلُوبِ بَعضِكُم عَلَى بَعضٍ ثُمَّ لَيَلعَنَنَّكُم كَمَا لَعَنَهُم»(١).

٦٣٤٩ ـ وَعَن عَمَّارِ بِنِ يَاسِرٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أُنزِلَتِ المَائِدَةُ مِنَ السَّمَاءِ خُبزًا وَلَحمًا، وَأُمِرُوا أَلَّا يَخُونُوا وَلَا يَدَّخِرُوا لِغَدِ، فَخَانُوا وَادَّخَرُوا وَرَفَعُوا لِغَدِ، فَمُسِخُوا قِرَدَةً وَخَنَازِيرَ»، وَلَحمًا، وَأُمِرُوا أَلِّا يَخُونُوا وَلَا يَدَّخِرُوا لِغَذِ، فَخَانُوا وَادَّخَرُوا وَرَفَعُوا لِغَدِ، فَمُسِخُوا قِرَدَةً وَخَنَازِيرَ»، رواهُ التَّرمذيُّ (٢).

• ٣٥٠ ـ وَعَن حُذَيفَةَ هِ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيدِهِ، لَتَأْمُرُنَّ بِالمَعرُوفِ وَلَتَنهَوُنَّ عَنِ

يعملونَ المعاصي، ولا بدَّ لك من السُّكوتِ من عجزِكَ وقدرتِهم، «ودع أمرَ العوامِّ»؛ أي: لا تأمر أحدًا بالمعروفِ،
 ولا تنهَهُ عن المنكر؛ كيلا يؤذيكَ).

⁽١) التِّرمذيُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: التَّفسيرِ، ب: ومن سورةِ المائدةِ، ح: (٣٠٤٧)، وأَبُو داوُدَ، ك: الملاحمِ، ب: الأمرِ والنَّهي، ح: (٤٣٣٦/ ٤٣٣٦)، وقالَ التِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

قولُهُ: «واكلوهم»؛ (أي: أكلُوا معَهم. «فضربَ اللهُ قلوبَ بعضِهم ببعضٍ»؛ أي: جعلَ قلوبَ الَّذين تركوا النَّهي والإنكارَ كقلوبِ مَن ارتكبوا المنكرَ، قولُهُ: «لا والَّذي»؛ أي: لا تأتونَ بنهي المنكرِ على وجهِهِ، «تأطرُوهم»: بكسرِ طاءٍ مهملةٍ؛ أي: تصرفوا الظُّلمةَ عن ظلمِهم إلى الحقِّ) قالَهُ السَّنديُّ في حاشية «مسندِ أحمدَ» ط: الرَّسالةِ (٦/ ٢٥٣).

⁽٢) التِّرمذيُّ، ك: التَّفسيرِ، ب: ومنِ سورةِ المائدةِ، ح: (٣٠٦١)، وقالَ الدَّهلويُّ في «تنقيحِ الرُّواةِ» (٣/ ٣٦٦): (رجالُـهُ ثقاتٌ).

المُنكَرِ أَو لَيُوشِكَنَّ اللهُ أَن يَبعَثَ عَلَيكُم عِقَابًا مِنهُ، ثُمَّ تَدعُونَهُ فَلَا يُستَجَابُ لَكُم»، رواهُ التِّرمذيُّ (١).

١٥٥١ ـ وَعَن أَبِي البَختَرِيِّ عَن رَجُلٍ مِن أَصحَابِ النَّبِيِّ عَلَىٰ قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهُ: «لَن يَهَلَكَ النَّاسُ حَتَّى يُعذِرُوا ـ أو يَعذِرُوا ـ (٢) مِن أَنفُسِهِم»، رواهُ أَبُو داوُدَ (٣).

٣٠٥٢ ـ وَعَن أُسَامَةَ بِنِ زَيدٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يُجَاءُ بِالرَّجُلِ يَومَ القِيَامَةِ فَيُلقَى فِي النَّارِ، وَعَن أُسَامَةَ بِنِ زَيدٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يُجَاءُ بِالرَّجُلِ يَومَ القِيَامَةِ فَيُلقَى فِي النَّارِ، وَفَيَطَحُنُ فِيهَا كَطَحْنِ الحِمَارِ بِرَحَاهُ]، فَيَجتَمِعُ أَهلُ النَّارِ عَلَيهِ فَيَقُولُونَ: أَي النَّارِ، وَقَيمُ لُونَ: أَي فَلَانُ مَا شَانُك؟ أَليسَ كُنتَ تَأْمُونَا بِالمَعرُوفِ وَتَنهَانَا عَنِ الْمُنكَرِ؟ قَالَ: كُنتُ آمُرُكُم بِالمَعرُوفِ وَلَا فُلاَنُ مَا شَانُكُم عَنِ المُنكَرِ وَآتِيهِ»، متَّفقٌ عليه (٤٠٠).

٦٣٥٣ _ وَعَن أَنْسٍ هُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «رَأَيتُ لَيلَةَ أُسرِيَ بِي رِجَالًا تُقرَضُ شِفَاهُهُم بِمَقَارِيضَ مِن نَارٍ، فَقُلتُ: يَا جِبرِيلُ مَن هَوُلاءِ؟ قَالَ: هَوُلاءِ خُطَبَاءُ مِن أُمَّتِكَ، يَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالبِرِّ، وَيَنسَونَ أَنفُسَهُم»، رَوَاهُ فِي «شَرِحِ السُّنَّةِ»، والبيهقيُّ في «شُعبِ الإيمانِ»(٥).

⁽١) التّرمذيُّ؛ واللّفظُ لَهُ، ك: الفتنِ، ب: ما جاءَ في الأمرِ بالمعروفِ، ح: (٢١٦٩)، وأحمدُ (٢٣٣٠)، وقالَ التّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ).

⁽٢) قولُهُ: «حتَّى يعذروا من أنفسِهم»: (قالَ القاضي رحمَهُ اللهُ قيلَ: إنَّهُ مِن أعذرَ فلانٌ؛ إذا كثرَ ذنبُهُ، فكأنَّهُ سُلبَ عذرُهُ بكثرةِ اقترافِ الذُّنوبِ، أو من أعذرَ غيرَهُ؛ إذا جعلَهُ معذورًا، فكأنَّهم أعذروا مَن يعاقبُهم بكثرةِ ذنوبِهم، أو من أعذر؛ أي: صارَ ذا عذرٍ؛ والمعنى: حتَّى يذنبونَ، فيعذرونَ أنفسَهم بتأويلاتِ زائغةٍ وأعذارٍ فاسدةٍ من قبلِها، ويحسبونَ أنَّهم يحسنونَ صنعًا)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٣) أبو داوُدَ، ك: الملاحمِ، ب: الأمرِ والنَّهيِ، ح: (٤٣٤٧)، وأحمدُ (١٨٢٨٩)، وحسَّنَهُ ابنُ حجرٍ في «هدايةِ الرَّواةِ» (٤٨٨/٤).

⁽٤) البخاريُّ، واللَّفظُ له، ك: بدءِ الخلقِ، ب: صفةِ النَّارِ، ح: (٧٠٦٨ ـ ٧٠٩٨)، ومسلمٌ، ك: الزُّهدِ والرَّقائقِ، ب: عقوبةِ مَن يأمرُ بالمعروفِ ولا يفعلُهُ، ح: (٧٤٨٣).

قولُهُ: «تندلُقُ أقتابُهُ»؛ أي: تخرجُ أمعاؤُهُ.

⁽٥) أحمدُ، واللَّفظُ لَهُ (١٣٥١٥)، وحسَّنهُ البغويُّ في «شرح السُّنَّةِ» ح: (١٥٩).

وَفِي رِوَايَتِهِ قَالَ: «هَؤُلَاءِ خُطَبَاءُ أُمَّتِكَ الَّذِينَ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ، وَيَقرَؤُونَ كِتَابَ اللهِ وَلَا يَعْمَلُونَ بِهِ»(١).

١٣٥٤ - وَعَن أَبِي سَعِيدٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ اللهَ ﷺ يَسأَلُ العَبدَ يَومَ القِيَامَةِ،
 فَيَقُولُ: مَا لَكَ إِذ رَأَيتَ المُنكَرَ فَلَم تُنكِرهُ؟» قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «فَيُلَقَّنُ حُجَّتَهُ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، خِفتُ (٢) النَّاسَ وَرَجَوتُكَ»، رواهُ البيهقيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ» (٣).

م ٦٣٥٠ وَعَن أَبِي مُوسَى الأَشعَرِيِّ ﴿ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿ وَالَّذِي نَفسُ مُحَمَّدِ بِيَدِهِ، إِنَّ المَعرُوفَ وَالمُنكَرَ خَلِيقَتَانِ يُنصَبَانِ لِلنَّاسِ يَومَ القِيَامَةِ، فَأَمَّا المَعرُوفُ: فَيُبَشِّرُ أَصحَابَهُ وَيُوعِدُهُمُ المَعرُوفَ وَالمُنكَرُ فَيَقُولُ: إِلَيكُم، وَمَا يَستَطِيعُونَ لَهُ إِلَّا لُزُومًا »، رواهُ أحمدُ والبيهقيُّ في «شُعبِ الخَيرَ، وَأَمَّا المُنكَرُ فَيَقُولُ: إِلَيكُم إِلَيكُم، وَمَا يَستَطِيعُونَ لَهُ إِلَّا لُزُومًا »، رواهُ أحمدُ والبيهقيُّ في «شُعبِ الإيمانِ» (٤).

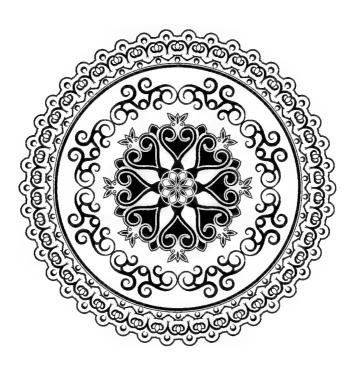


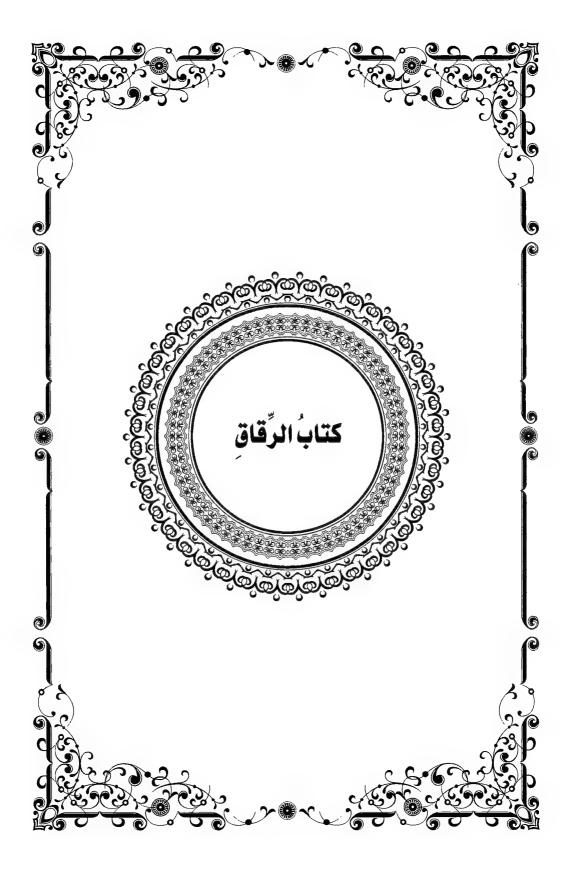
⁽١) البيهقيُّ في «شعب الإيمانِ» (٧/ ٣٩)، ح: (٤٦١٣)، ورجالُ إسنادِه ثقاتٌ.

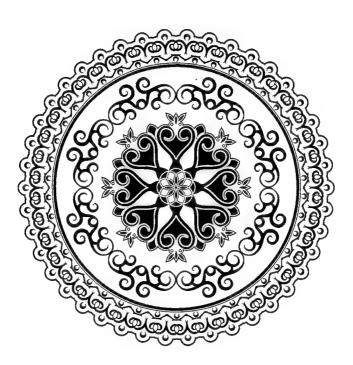
⁽٢) قولُهُ: «خفتُ النّاسَ ورجوتُكَ»: (فيه اعترافٌ بالذَّنبَ وإظهارٌ للعجزِ واعتمادٌ على كرمِ الرَّبِّ، قالَ البيهقيُّ: يحتملُ أَنْ يكونَ هذا فيمن يخافُ سطوتَهم، وهو لا يستطيعُ دفعُها عن نفسِه، ذكرَهُ الطِّيبيُّ رحمة اللهُ، وفيه: أنَّ مثلَ هذا معذورٌ في الشَّرعِ، فلا يعاقبُ عليه، فيحتاجُ إلى تلقِّي الحجَّةِ، بل إنَّما هو فيمن قصَّرَ في الجملةِ، فيلهمُهُ اللهُ العذرةَ)، كذا في «المرقاق». م

⁽٣) البيهقيُّ في «شعبِ الإيمانِ»، واللَّفظُ لَهُ (١٠/ ٦٤)، ح: (٧١٦٨)، وابنُّ ماجه، ك: الفتنِ، ب: قولِهِ تعالى: ﴿ يَكَأَيُّهَا اللَّبِينَ ءَامَنُواْعَلِيَكُمْ أَنفُسَكُمْ ۖ ﴾ [المائدة: ١٠٥]، ح: (٢٠١٧)، وفي «الزَّوائدِ»: (إسنادُهُ صحيحٌ، رجالُهُ ثقاتٌ).

⁽٤) أحمدُ، واللَّفظُ لَهُ (١٩٤٨٧)، والبزّارُ (٣٠٧١)، وقالَ في «مجمعِ الزَّوائدِ» (٧/ ٢٦٢): (ورجالُهما رجالُ الصَّحيحِ). قالَ السِّنديُّ: قولُهُ: «خليقتان»؛ أي: مخلوقتان، «إليكم إليكم»؛ أي: تبعدوا عنِّي، وهو اسمُ فعلٍ، بمعنى يبعدُهم المنكرُ عن نفسِهِ، وهم لا يقدرونَ أنْ يفارقوهُ.









٢٥٣٦ _ عَن ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُ ﷺ: «نِعمَتَانِ مَغبُونٌ (٢) فِيهِمَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ: الصِّحَةُ وَالفَرَاغُ»، رواهُ البخاريُّ (٣).

٣٥٧ - وَعَن عَمرِ و بِنِ مَيمُ ونِ الأَودِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِرَجُلٍ وَهُ وَ يَعِظُهُ: «اغتَنِم خَمسًا قَبَلَ خَمسٍ: شَبَابَكَ قَبلَ هَرَمِكَ، وَصِحَّتَكَ قَبلَ سَقَمِكَ، وَغِنَاكَ قَبلَ فَقرِكَ، وَفَرَاغَكَ قَبلَ شُغلِك، وَحَيَاتَكَ قَبلَ مَوتِكَ»، رواهُ التَّرمذي مُرسلًا(٤٠).

⁽١) قولُهُ: «الرِّقاقِ»: بالكسرِ جمعُ رقيقٍ، وهو الَّذي له رقِّةٌ. وسُمِّيت أحاديثُ البابِ بذلك؛ لأنَّ في كلِّ منها ما يحدِثُ في القلبِ رقَّةً. «عمدةِ القاري» و «المرقاةِ» ملتقطٌ منهما. م

⁽Y) قولُهُ: «مغبونٌ»: (إمّا مشتقٌ من الغبنِ بسكونِ الباء، وهو النَّقصُ في البيعِ، وإمّا من الغبنِ بفتحِ الباء، وهو النَّقصُ في البيعِ، وإمّا من الغبنِ بفتحِ الباء، وهو النَّقصُ في الرَّأيِ، فكانَّهُ قالَ: هذانِ الأمرانِ إذا لم يُستعملا فيما ينبغي، فقد غُبِنَ صاحبُهما فيهما، أي باعَهما ببخس لا تُحمدُ عاقبتُهُ، أو ليسَ له في ذلك رأيٌ البَّقَة؛ فإنَّ الإنسانَ إذا لم يعملِ الطّاعة في زمنِ صحّتِه، ففي زمنِ المرضِ بالطّريقِ الأولى، وعلى ذلك حكمُ الفراغِ أيضًا، فيبقى بلا عملِ خاسرًا مغبونًا، هذا وقد يكون الإنسانُ صحيحًا، ولا يكونُ متفرِّغًا للعبادة؛ لاشتغالِهِ بأسبابِ المعاشِ، وبالعكسِ، فإذا اجتمعا في العبدِ، وقصَّرَ في نيلِ الفضائلِ، فذلك هو الغبنُ له كلُّ الغبنِ. وكيف لا، والدُّنيا هي سوقُ الأرباحِ، وتجاراتُ الآخرةِ، وكثيرٌ من النّاسِ حيثُ لا يكسبونَ فيهما من الأعمالِ كفايةَ ما يحتاجونَ إليهِ في معادِهم، فيندمونَ على تضييعِ أعمارِهم عندَ زوالِها، ولا ينفعُهم النَّدمُ، قالَ تعالى: ﴿وَلِكَ يَوْمُ ٱلنَّعَابُنُ ﴾ [التَّغابن: ٩]، وقالَ ﷺ: "ليسَ يتحسَّرُ أهلُ الجنّةِ إلّا على ساعةٍ مرَّت بهم ولم يذكروا الله فيها»)، أخذتُهُ من «عمدةِ القاري» و «المرقاةِ». م

⁽٣) البخاريُّ، ك: الرِّقاقِ، ب: ما جاءَ في الرِّقاقِ، ح: (٦٤١٢).

⁽٤) النَّسائيُّ في «الكبرى» مرسلًا، ك: المواعظِ، ح: ١١٨٣٢، وقـالَ البوصيريُّ في «إتحـافِ الخيرةِ» (٧/ ٣٩٢): (رواتُهُ=

٦٣٥٨ - وَعَن ابنِ مَسعُودٍ ﷺ عَن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَزُولُ قَدَمُ ابنِ آدَمَ يَومَ القِيَامَةِ [مِن عِندِ رَبِّهِ] حَتَّى يُسأَلَ عَن خَمسٍ: عَن عُمُرِهِ فِيمَ أَفنَاهُ، وَعَن شَبَابِهِ فِيمَ أَبلَاهُ، وَمَالِهِ مِن أَينَ اكتَسَبَهُ وَفِيمَ أَنفَقَهُ، وَمَاذَا عَمِلَ فِيمَا عَلِمَ»، رواهُ التِّرمذيُّ(۱).

٦٣٥٩ - وَعَن أَبِي هُرَيرَة ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا يُسأَلُ عَنهُ يَومَ القِيَامَةِ العَبدُ
 مِنَ النَّعِيم، أَن يُقَالَ لَهُ: أَلَم نُصِحَّ لَكَ جِسمَكَ، وَنُروِيَكَ مِنَ المَاءِ البَارِدِ»، رواهُ التِّرمذيُّ (٢).

• ٦٣٦٠ _ وَعَنهُ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ عَلَىٰ اللَّهِ عَلَىٰ النَّبِيِّ عَلَیْ قَالَ: «مَا يَنتَظِرُ (٣) أَحَدُكُم إِلَّا غِنَى مُطغِيًا، أَو فَقرًا مُنسِيًا، أَو مَرَضًا مُفسِدًا، أَو هَرَمًا مُفنِدًا، أَو مَوتًا مُجهِزًا، أَوِ الدَّجَّالَ وَالدَّجَّالُ شَرُّ غَاثِبٍ يُنتَظَرُ، أَوِ السَّاعَةُ وَالسَّاعَةُ أَد السَّاعَةُ وَالسَّاعَةُ أَد هَى وَأَمَرُ »، رواهُ التِّرمذيُّ والنَّسائيُّ (٤).

٦٣٦١ _ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِنَّ اللهَ يَقُولُ: يَا ابِنَ آدَمَ، تَفَرَّغِ لِعِبَادَتِي أَملًا صَدرَكَ غِنَى وَأَسُدَّ فَقرَكَ، وواهُ أحمدُ وابنُ ماجَه (٥٠).

[:] ثقاتٌ)، وله شاهدٌ مرفوعٌ من حديثِ ابنِ عبّاسٍ، صحَّحَهُ الحاكمُ، ووافقَهُ الذَّهبيُّ (٧٨٤٦).

⁽۱) التَّرمذيُّ، ك: صفةِ القيامةِ، ب: في القيامةِ، ح: (٢٤١٦)، وقالَ المنذريُّ في «التَّرغيبِ» ت: عمارةِ (١/ ١٢٥): (وهذا الحديثُ حسنٌ في المتابعاتِ إذا أُضيفَ إلى ما قبلَهُ)، وله شاهدٌ عندَ التَّرمذيِّ عن أبي برزةَ برقم: (٢٤١٧)، وقالَ: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

⁽٢) التّرمذيُّ، ك: التّفسيرِ، ب: ومن سورةِ ألهاكُمُ التّكاثرُ، ح: (٣٣٥٨)، وصحَّحَهُ الحاكمُ، ووافقَهُ الذَّهبيُّ (٧٢٠٣).

⁽٣) قولُهُ: «ما ينتظرُ أحدُكم»: (خرجَ مخرجَ التَّوبيخِ على تقصيرِ المكلَّفين في أمرِ دينِهم؛ أي: متى تعبدونَ ربَّكُم، فإنَّكم إنْ لم تعبدوه مع قلَّةِ الشَّواغلِ وقوَّةِ البدنِ؛ فكيفَ تعبدونَهُ مع كثرةِ الشَّواغلِ وضعفِ القوى، لعلَّ أحدَكُم ما ينتظرُ إلّا غنّى)، قالَهُ في «المرقاةِ». م

⁽٤) الحاكمُ، واللَّفظُ لَهُ (٧٩٠٦)، والتّرمذيُّ، ك: الزُّهدِ، ب: ما جاءَ في المبادرةِ بالعملِ، ح: (٢٣٠٦)، وقالَ: (حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

قولُهُ: «أو هرمًا مفنَّدًا»؛ أي: مضعَّفًا معجزًا، «أو موتًا مجهزًا»؛ أي: قاتلًا بغتةً؛ بحيثُ لا يقدرُ على التَّوبةِ.

⁽٥) التّرمذيُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: صفةِ القيامةِ، ب: (٣٠) ح: (٢٤٦٦)، وابنُ ماجَه، ك: الزُّهدِ، ب: الهمّ بالدُّنيا، ح:=

٦٣٦٢ ـ وَعَن عُبَيدِ اللهِ بنِ مِحصَنِ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن أَصبَحَ مِنكُم آمِنًا فِي سِربِهِ مُعَافًى فِي جَسَدِهِ عِندَهُ قُوتُ يَومِهِ؛ فَكَأَنَّمَا حِيزَت لَهُ الدُّنيَا»، رواهُ التِّرمذيُّ(١).

٦٣٦٣ ـ وَعَن عُثمَانَ ﴿ أَنَّ النَّبِيَّ عَلِيْ قَالَ: «لَيسَ (٢) لِإبنِ آدَمَ حَقٌّ فِي سِوَى هَذِهِ الخِصَالِ؟ بَيتٌ يَسكُنُهُ، وَثُوبٌ يُوارِي عَورَتَهُ، وَجِلفُ الخُبزِ وَالمَاءِ»، رواهُ التِّرمذيُّ (٣).

٦٣٦٤ ـ وَعَن أَبِي أَمَامَة هُ عَنِ النَّبِي عَيَّةٍ قَالَ: «إِنَّ أَعْبَطَ أُولِيَائِي عِندِي لَمُؤمِنٌ خَفِيفُ الحَاذِ ذُو حَظِّ مِنَ الصَّلَاةِ، أَحسَنَ عِبَادَةَ رَبِّهِ وَأَطَاعَهُ فِي السِّرِّ، وَكَانَ غَامِضًا فِي النَّاسِ، لَا يُشَارُ إِلَيهِ بِالأَصَابِعِ، وَكَانَ رِزقُهُ كَفَافًا فَصَبَرَ عَلَى ذَلِكَ»، ثُمَّ نَقَرَ بِإِصبَعَيهِ فَقَالَ: «عُجِّلَت مَنِيَّتُهُ، قَلَّت بَوَاكِيهِ، قَلَّ تُرَاثُهُ»، رواهُ أحمدُ والتِّر مذيُّ وابنُ ماجَه (٤٠).

^{= (}٤١٠٧)، وقالَ التِّرمذيُّ: (حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

⁽١) التِّرمذيُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الزُّهدِ، ب: في وصفِ مَن حيزَت، ح: (٢٢٤٦)، وابنُ ماجَه، ك: الزُّهدِ، ب: القناعةِ، ح: (٢١٤١)، وقالَ التَّرمذيُّ: (حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

قولُهُ: «في سربِهِ»: قالَ المناويُّ في «فيضِ القديرِ» (٦٨/٦): (بكسرِ السَّينِ على الأشهرِ؛ أي: في نفسِهِ، ورُويَ بفتحِها؛ أي: في مسلكِهِ، وقيلَ: بفتحتين؛ أي: في بيتِه، «حيزَت»؛ أي: جُمعَت).

⁽٢) قولُهُ: «ليسَ لابنِ آدمَ حَقٌّ»: (أرادَ بالحقّ ما وجبَ لَهُ من اللهِ من غيرِ تبعةٍ في الآخرةِ، وسؤالٌ عنهُ، وإذا اكتفى بذلكَ من الحلالِ؛ لم يُسأل عنه؛ لأنَّهُ من الحقوقِ الَّتي لا بدَّ للنَّفسِ منها، وأمّا ما سواه من الحظوظِ؛ يُسألُ عنهُ، ويُطالبُ بشكرهِ)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٣) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الزُّهدِ، ب: منه: الخصالُ الَّتي ليسَ لابنِ آدمَ، ح: (٢٣٤١)، والحاكمُ (٧٨٦٦)، وقالَ التَّرمذيُّ: (هذا حديثٌ صحيحٌ).

قالَ في النِّهايةِ: («البجلفُ»: الخبزُ وحدَهُ لا أدمَ معهُ، وقيلَ: الخبزُ الغليظُ اليابسُ، ويُروى بفتحِ اللّام: جمعُ جلفةٍ؛ وهي الكسرةُ من الخبز).

٥٣٦٥ _ وَعَن عَبدِاللهِ بنِ عَمرٍ و ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «قَد أَفلَحَ مَن أَسلَمَ، وَرُزِقَ كَفَافًا، وَقَنَّعَهُ اللهُ بِمَا آتَاهُ»، رواهُ مسلمٌ (١٠).

٦٣٦٦ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ اجعَل رِزقَ آلِ مُحَمَّدٍ قُوتًا»، وَفِي رِوَايَةٍ «كَفَافًا»، متَّفقٌ عليهِ (٢).

٦٣٦٧ ـ وَعَن أَبِي الدَّردَاءِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا طَلَعَت شَمسٌ إِلَّا وَبِجَنبَتَيهَا مَلكَانِ يُنادِيَانِ، يُسمِعَانِ^(٣) الخَلائِقَ غَيرَ الثَّقَلَينِ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، هَلُمُّوا إِلَى رَبُّكُم ﷺ، مَا قَلَّ وَكَفَى خَيرٌ مِمَّا كَثُرَ وَأَلْهَى»، رواهُ أَبُو نعيمٍ في «الحليةِ»(١٠).

٦٣٦٨ ـ وَعَن مِقدَامِ بِنِ مَعدِي كَرِبَ ﷺ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مَلاَ آدَمِيٌّ وِعَاءً شَرًّا مِن بَطنٍ، بِحَسبِ ابنِ آدَمَ أُكُلَاثٌ يُقِمنَ صُلبَهُ، فَإِن كَانَ لَا مَحَالَةَ فَثُلُثٌ لِطَعَامِهِ، وَثُلُثٌ لِشَرَابِهِ، وَثُلُثٌ لِنَفَسِهِ»، رَوَاهُ التِّرمذيُّ وابنُ ماجَه(٥).

٦٣٦٩ ـ وَعَنِ ابنِ عُمَرَ عِنْ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ سَمِعَ رَجُلا يَتَجَشَّأُ، فَقَالَ: «أَقصِر مِن جُشَائِك،

⁼ قولُهُ: «خفيفُ الحاذِ»؛ أي: خفيفُ الحالِ الَّذي يكونُ قليلَ المالِ، وخفيفُ الظَّهرِ من العيالِ، «وكانَ غامضًا»؛ أي: خاملًا خافيًا غيرَ مشهورٍ، «كفافًا»؛ أي: قدرَ كفايتِهِ.

⁽١) مسلمٌ، ك: الزَّكاةِ، ب: في الكفافِ، ح: (٢٤٢٦).

⁽٢) مسلم، واللَّفظُ لَهُ، ك: الزُّهدِ، ح: (٧٤٤٢)، والبخاريُّ، ك: الرِّقاقِ، ب: كيفَ كانَ عيشُ النَّبيِّ عَيْقِ، ح: (٦٤٦٠).

⁽٣) قولُهُ: "يسمعان الخلائقَ غيرَ الثَّقلينِ": (فإنْ قلتَ: فإذا لم يسمعِ الإنسانُ نداءَ ملكين؛ فما الفائدةُ فيهِ؟ وكيفَ يتنبَّهونَ بذلكَ؟ قلتُ: فائدتُهُ: أنْ يُخبرَ الصّادقُ المصدوقُ بقولِهِ ناقلًا عمّا سمعَ بنفسِهِ، أو بما أخبرَ به الحقُّ المطلقُ؛ يعني: يكفي في ذلك إخبارُ النَّبيِّ ﷺ الأمَّةَ بِهِ) التقطتُهُ من «المرقاةِ» و«اللَّمعاتِ». م

⁽٤) أبو نعيم في «الحليةِ» (١/ ٢٢٦)، وأحمد (١٧٢١)، وصحَّحَهُ ابن حبّانَ (٣٣٢٩).

 ⁽٥) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الزُّهدِ، ب: ما جاءَ في كراهيَّةِ كثرة الأكلِ، ح: (٢٣٨٠)، وابنُ ماجَه، ك: الأطعمةِ، ب:
 الاقتصادِ في الأكلِ، ح: (٣٣٤٩)، وقالَ التَّرمذيُّ: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

فَإِنَّ أَطُولَ النَّاسِ جُوعًا يَومَ القِيَامَةِ أَطُولُهُم شِبَعًا فِي الدُّنيَا»، رواهُ فِي «شَرِحِ السُّنَّةِ» وَرَوَى التِّرمذيُّ نحوَه (۱).

• ١٣٧٠ - وَعَن أَبِي ذَرِّ ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ قَالَ: "قَد أَفلَحَ مَن أَخلَصَ اللهُ قَلبَهُ لِلإِيمَانِ، وَجَعَلَ أَذُنَهُ مُستَمِعَةً، وَعَينَهُ وَجَعَلَ أَذُنَهُ مُستَمِعَةً، وَعَينَهُ وَجَعَلَ أَذُنَهُ مُستَمِعَةً، وَعَينَهُ وَعَينَهُ وَجَعَلَ أَذُنَهُ مُستَمِعَةً، وَعَينَهُ وَعَينَهُ وَعَينَهُ وَاعِيًا»، رواهُ نَاظِرَةً، فَأَمَّا الأَذُنُ فَقِمعٌ (٣)، وَأَمَّا العَينُ فَمُقِرَّةٌ لِمَا يُوعِي القَلبُ، وقد أَفلَحَ مَن جَعَلَ اللهُ قَلبَهُ وَاعِيًا»، رواهُ أحمدُ، والبيهقيُّ فِي "شُعبِ الإيمانِ" (٤).

٦٣٧١ ـ وَعَن سَهلِ بنِ سَعدٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ هَذَا الخَيرَ خَزَائِنُ، وَلِيَلكَ الخَزَائِنِ مَفَاتِيحُ، فَطُوبَى لِعَبدٍ جَعَلَهُ اللهُ مِفتَاحًا لِلخَيرِ، مِغلَاقًا لِلشَّرِّ، وَوَيلٌ لِعَبدٍ جَعَلَهُ اللهُ مِفتَاحًا لَلشَّرِّ، مِغلَاقًا

قالَ السِّنديُّ: (قولُهُ: «من أخلصَ قلبَهُ» بالنَّصبِ؛ أي: جعلَهُ خالصًا للإيمانِ؛ بحيثُ لا يشوبُهُ ريبةٌ، «مطمئنَّة»؛ أي: ثابتةٌ على الأعمالِ الصّالحةِ والاجتهادِ فيها، «خليقتَهُ»؛ أي: طريقتَهُ في طلبِ الخيرِ والحقِّ، «وعينَهُ ناظرة»؛ أي: فيما يورثُ العبرة، متأمِّلةً في دلائلِ الحقِّ، «فقمعٌ» بفتح أو كسرٍ فسكونٍ، وهو ما يوضعُ في فم القربةِ حتَّى ينصبً من خلالِهِ الماءُ؛ والمعنى: أنَّهُ مسلكُ للقلبِ، فينبغي أنْ يسمعَ بها الخيرَ ليدخلَ ذاك في القلبِ دونَ الشَّرِّ، «مُقرَّةٌ» اسمُ فاعلٍ من الإقرارِ بمعنى الإثباتِ؛ أي: مثبَّتةٌ في القلبِ ما يحفظُهُ من المعاني).

⁽١) التَّرمذيُّ نحوَهُ، ك: صفةِ القيامةِ، ب: [حديثُ: أطولُهم شبعًا في الدُّنيا]، ح: (٢٤٧٨)، وابنُ ماجه، ك: الأطعمةِ، ب: الاقتصادِ في الأكلِ، ح: (٣٣٥٠)، وقالَ التَّرمذيُّ: (حديثٌ حسنٌ غريبٌ)، وبهذا اللَّفظِ أخرجَهُ البغويُّ عن أيُّوبَ بنِ عثمانَ في «شرحِ السُّنَّةِ» (١٤/ ٢٥٠)، ح: (٤٠٤٩).

قولُهُ: «يتجشَّأُ»؛ (أي: يخرجُ الجشاءَ من صدرِهِ؛ وهو صوتٌ مع ربح يخرجُ منه عندَ الشَّبع).

 ⁽٢) قولُهُ: «وجعلَ قلبَهُ سليمًا»؛ (أي: عن الحسدِ والحقدِ والبغضِ وسائرِ الأخلاقِ الذَّميمةِ، والأحوالِ الرَّديثةِ من حبً الدُّنيا والغفلةِ عن المولى والذُّهولِ عن العقبى)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٣) قولُهُ: «فقِمعٌ»: كعنبٍ؛ ما يوضَعُ في فم الإناءِ، فيصبُّ فيهِ الدّهنُ وغيرُه)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٤) أحمدُ (١١٣١٠)، واللَّفظُ للبيهقيِّ في «شعبِ الإيمانِ» (١/ ٢٥٦)، ح: (١٠٧)، وقالَ في «مجمعِ الزَّوائدِ» (١٠/ ٢٣٢): (رواهُ أحمدُ، وإسنادُهُ حسنُّ).

لِلخَيرِ»، رواهُ ابنُ ماجَه(١).

٦٣٧٢ _ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَيسَ الغِنَى عَن كَثرَةِ العَرَضِ، وَلَكِنَّ الغِنَى غِنَى النَّفسِ(٢)»، متَّفقٌ عليهِ(٣).

٦٣٧٣ _ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن طَلَبَ الدُّنيَا حَلَالًا استِعفَافًا عَن مَسأَلَةٍ، وَسَعيًا عَلَى أَهلِهِ، وَتَعَطُّفًا عَلَى جَارِهِ، جَاءَ يَومَ القِيَامَةِ وَوَجهُهُ كَالقَمَرِ لَيلَةَ البَدرِ، وَمَن طَلَبَ الدُّنيَا مُفَاخِرًا مُكَاثِرًا مُرَائِيًا لَقِيَ اللهَ وَهُو عَلَيهِ غَضبَانُ»، رواهُ البيهقيُّ في «شُعبِ الإيمانِ» وأبو نعيمٍ في «الحليةِ»(٤٠).

٦٣٧٤ ـ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن يَأْخُذُ عَنِّي هَوُلَاءِ الكَلِمَاتِ فَيَعمَلُ بِهِنَّ أَو يُعَلِّمُ مَن يَعمَلُ بِهِنَّ؟». فَقَالَ أَبُو هُرَيرَةَ: فَقُلتُ: أَنَا يَا رَسُولَ اللهِ، فَأَخَذَ بِيَدِي فَعَدَّ خَمسًا، وَقَالَ: «اتَّقِ المَحَارِمَ (٥٠)؟...

⁽١) ابنُ ماجه، ك: السُّنَّةِ، ب: مَن كانَ مفتاحًا للخيرِ، ح: (٢٣٨)، وفي «الزَّواثلِ»: (إسنادُهُ ضعيفٌ لضعفِ عبلِه الرَّحمنِ).

⁽٢) قولُهُ: «الغنى غنى النَّفسِ»؛ أي: عن المخلوقِ؛ لاستغناءِ القلبِ بإغناءِ الرَّبِّ؛ والمعنى: أنَّ الغنى الحقيقيَّ هو قناعةُ النَّفسِ بما أعطاهُ المولى، والتَّجنُّبُ عن الحرصِ في طلبِ الدُّنيا، فمَن كانَ قلبُهُ حريصًا على جمعِ المالِ؛ فهو فقيرٌ في حقيقةِ الحالِ ونتيجةِ المآلِ، وإنْ كانَ له كثيرٌ من الأموالِ)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٣) البخاريُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الرِّقاقِ، ب: الغنى غنى النَّفسِ، ح: (٦٤٤٦)، ومسلمٌ، ك: الزَّكاةِ، ب: ليسَ الغنى عن كثرةِ العرضِ، ح: (٢٤٢٠).

⁽٤) البيهقيُّ في «شعبِ الإيمانِ»، واللَّفظُ لَهُ (١٨/١٣)، ح: (٩٨٩٠)، وإسحاقُ بنُ راهويـه في «المسندِ» (١/٣٥٣)، ح: (٣٥٢)، ورجالُهُ بينَ ثقةٍ وصدوقٍ.

⁽٥) قولُهُ: «اتَّقِ المحارم؛ تكُن أعبدَ النّاسِ»: (فإنَّ دفعَ الضَّررِ أهمُّ من جلبِ النَّفعِ، ولا يشقُّ على النَّفسِ فعلُ الحسناتِ، كما يشقُّ عليه تركُ السَّيِّئاتِ، وأيضًا فالمنهيّاتُ إذا تهيَّأت أسبابُها؛ فالامتناعُ عنها لا يبقى تركّا، حتَّى لا يثابُ عليه، بل الامتناعُ عنها حينتذِ كفُّ النَّفسِ، وهو طاعةٌ يُثابُ المرءُ عليها، كما هو مبسوطٌ في كتبِ أصحابِنا الحنفيَّةِ)، قالَهُ في=

تَكُن أَعبَدَ النَّاسِ (١)، وَارضَ بِمَا قَسَمَ اللهُ لَكَ؛ تَكُن أَغنَى النَّاسِ، وَأَحسِن إِلَى جَارِكَ؛ تَكُن مُؤمِنًا، وَأَحِبَّ لِلنَّاسِ مَا تُحِبُّ لِنَفسِكَ؛ تَكُن مُسلِمًا، وَلَا تُكثِرِ الضَّحِكَ، فَإِنَّ كَثرَةَ الضَّحِكِ تُمِيتُ القَلبَ»، رواهُ أحمدُ والتَّرمذيُّ وقالَ: (هذا حديثٌ غريبٌ)(١).

م٣٧٥ ـ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «تَعِسَ عَبدُ الدِّينَارِ، وَعَبدُ الدِّرهَمِ، وَعَبدُ الخَمِيصَةِ، إِن أُعطِيَ رَضِيَ، وَإِن لَم يُعطَ سَخِطَ، تَعِسَ وَانتكَسَ، وَإِذَا شِيكَ فَلاَ انتَقَشَ، طُوبَى لِعَبدِ آخِذِ بِعِنَانِ فَرَسِهِ أُعطِيَ رَضِيَ، وَإِن لَم يُعطَ سَخِطَ، تَعِسَ وَانتكَسَ، وَإِذَا شِيكَ فَلاَ انتَقَشَ، طُوبَى لِعَبدِ آخِذِ بِعِنَانِ فَرَسِه فِي سَبِيلِ اللهِ، أَشعَثَ رَأْسُهُ، مُعْبَرَّةٍ قَدَمَاهُ، إِن كَانَ فِي الحِرَاسَةِ؛ كَانَ فِي الحِرَاسَةِ، وَإِن كَانَ فِي السَّاقَةِ؛ فِي السَّاقَةِ؛ كَانَ فِي السَّاقَةِ؛ كَانَ فِي السَّاقَةِ، إِنِ استَأذَنَ؛ لَم يُؤذَن لَهُ، وَإِن شَفَعَ؛ لَم يُشَفَّع»، رواهُ البخاريُّ (٣٠).

قولُهُ: «وعبدُ الخميصةِ»: وهي كساءٌ أسودُ معلمٌ، أراد به: محبَّ الثِّيابِ النَّفيسةِ والحريصَ على التَّجمُّلِ فوقَ الطَّاقةِ، «وانتكسَ»؛ أي: صارَ ذليلًا، «شيكَ»: أصابَتهُ شوكةٌ، «فلا انتقشَ»: فلا قدرَ على إخراجِها بالمنقاشِ، ولا خرجَت، والمرادُ: إذا أُصيبَ بأقلِّ أذَى؛ فلا وجدَ معينًا على الخلاصِ منه. «السّاقةِ»: مؤخَّرةُ الجيشِ.

[«]الكوكبِ الدُّريِّ»، وقالَ صاحبُ «التَّلويحِ»: (إنَّ تركَ الحرامِ ممّا لا يُثابُ عليهِ ولا يُعاقبُ)، واعترضَ عليه باتَّهُ واجبٌ، والواجبُ يُثابُ عليهِ، وفي التَّنزيلِ: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّقَسَ عَنِ ٱلْمَوَىٰ ﴾[النّازعات: ٤٠]، والجوابُ: أنَّ المثابَ عليه فعلُ الواجبِ، لا عدمَ مباشرةِ الحرامِ، وإلّا؛ لكانَ لكلِّ أحدٍ في كلِّ لحظةٍ مثوباتٌ كثيرةٌ، بحسبِ كلِّ حرامٍ لا يصدرُ عنهُ، ونهيُ النَّفسِ: كفُّها عن الحرامِ، وهو من قبيلِ فعلِ الواجبِ، ولا نزاعَ في أنَّ تركَ الحرامِ بمعنى كفِّ النَّفسِ عندَ تهيُّو الأسبابِ وميلانِ النَّفسِ إليهِ ممّا يُثابُ عليهِ). م

⁽١) قولُهُ: «تكُن أعبدَ النّاسِ»؛ (إذ لا عبادة أفضلُ من الخروجِ عن عهدةِ الفرائضِ، وعوامٌّ النّاسِ يتركونُها، ويعتنونَ بكثرةِ النَّوافلِ، فيضيِّعونَ الأصولَ، ويقومونَ بالفضائلِ، فربَّما يكونُ على شخصي قضاءُ الصَّلواتِ ويغفلُ عن أدائِها، ويطلبُ علمًا، أو يجتهدُ عملًا في طوافٍ وعباداتِ نفلٍ، أو يكونُ على أحدٍ من الزَّكاةِ، أو حقوقِ النّاسِ، فيطعمُ الفقراءَ، أو يبني المساجدَ والمدارسَ ونحوَها)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٢) الترمذيُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الزُّهدِ، ب: من اتَّقى المحارمَ، ح: (٢٣٠٥)، وابنُ ماجه، ك: الزُّهدِ، ب: الـورعِ والتَّقـوى، ح: (٢١٧٤)، وفي «الزَّواثدِ»: (هذا إسنادُهُ حسنٌ).

⁽٣) البخاريُّ، ك: الجهادِ، ب: الحراسةِ، ح: (٢٨٨٧).

٦٣٧٦ ـ وَعَنهُ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لُعِنَ عَبدُ الدِّينَارِ، وَلُعِنَ عَبدُ الدِّرهَمِ»، رواهُ التّرمذيُّ(١).

٦٣٧٧ - وَعَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَقُولُ العَبدُ: مَالِي، مَالِي، إِنَّ مَا (٢) لَهُ مِن مَالِهِ ثَلَاثٌ: مَا أَكَلَ فَأُفنَى، أَو لَبِسَ فَأَبلَى، أَو أَعطَى فَاقتنَى، وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَهُو ذَاهِبٌ، وَتَارِكُهُ لِلنَّاسِ»، رواهُ مسلمٌ (٣).

٦٣٧٨ ـ وَعَن مُطَرِّفِ عَن أَبِيهِ ﷺ قَالَ: أَتَيتُ النَّبِيَ ﷺ وهُو يَقرَأُ: ﴿ٱلْهَاكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ ﴾ قَالَ: «يَقُولُ ابنُ آدَمَ: مَالِي، مَالِي، مَالِي، قَالَ: وَهَل لَكَ يَا ابنَ آدَمَ مِن مَالِكَ إِلَّا مَا أَكَلتَ فَأَفنيَتَ، أَو لَبِستَ فَأَبلَيتَ، أَو لَبِستَ فَأَبلَيتَ، أَو لَبِستَ فَأَبلَيتَ، أَو تَصَدَّقتَ فَأَمضَيتَ»، رواهُ مسلمٌ (٤٠).

٦٣٧٩ _ وَعَن أَنْسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَتَبَعُ المَيِّتَ ثَلاَثَةٌ، فَيَرجِعُ اثنَانِ، وَيَبقَى مَعَهُ وَاحِدٌ: يَتَبَعُهُ أَهلُهُ وَمَالُهُ، وَيَبقَى عَمَلُهُ»، متَّفتٌ عليهِ(٥).

• ٦٣٨ - وَعَن عَبِدِ اللهِ بِنِ مَسعُودٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَيُّكُم مَالُ وَارِثِهِ أَحَبُّ إِلَيهِ مِن مَالِهِ؟» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا مِنَّا أَحَدٌ إِلَّا مَالُهُ أَحَبُّ إِلَيهِ، قَالَ: «فَإِنَّ (١) مَالُهُ مَا قَدَّمَ، وَمَالُ وَارِثِهِ مَا

⁽١) الترمذيُّ، ك: الزُّهدِ، ب: ما جاءَ في عبدِ الدِّينارِ، ح: (٢٣٧٥)، وقالَ: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ) وأصلُهُ في البخاريُّ كما سبقَ.

⁽٢) قولُهُ: «وإنَّ ما لَهُ من مالِهِ ثلاثٌ»: («ما» الأولى موصولةٌ، وله صلةٌ، و«من مالِهِ» متعلَّقٌ بالصَّلةِ، و«ثلاثٌ» خبرٌ، وإنَّما أنَّنَهُ على تأويلِ المنافعِ، ذكرَهُ الطَّيبيُّ رحمَهُ اللهُ، والمعنى أنَّ الَّذي يحصلُ لَهُ من مالِهِ ثلاثُ منافعَ في الجملةِ، لكنَّ منفعة واحدة منها حقيقةٌ باقيةٌ، والباقى منها صوريَّةٌ فانيةٌ)، كذا في «لمرقاةٍ». م

 ⁽٣) مسلم، ك: الزُّهدِ، ح: (٧٤٢٢).
 قولُهُ: «أو أعطى فاقتنى»؛ ومعناها: ادَّخرَ لآخرتِه؛ أي: ادَّخرَ ثوابَهُ.

⁽٤) مسلمٌ، ك: الزُّهدِ، ح: (٧٤٢٠).

⁽٥) البخاريُّ، ك: الرِّقاقِ، ب: سكراتِ الموتِ، ح: (٢٥١٤)، ومسلمٌ، ك: الزُّهدِ، ح: (٢٤٢٤).

⁽٦) قولُهُ: «فإنَّ مالَهُ ما قدَّم»: (فإنْ قلتَ: هـذا يعارضُ قولَـهُ ﷺ لسعـد ﷺ: «إنَّك أنْ تذرَ ورثتكَ أغنيـاءَ خيرٌ من أنْ=

أَخَّرَ»، رواهُ البخاريُّ^(١).

٦٣٨١ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ هُ يَبلُغُ بِهِ قَالَ: «إِذَا مَاتَ المَيِّتُ؛ قَالَتِ المَلَائِكَةُ: مَا قَدَّمَ، وَقَالَ بَنُو آدَمَ: مَا خَلَّفَ؟»، رواهُ البيهقيُّ في «شُعبِ الإيمانِ»(٢).

٦٣٨٢ - وَعَن أَنَسٍ هُ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ قَالَ: «يُجَاءُ بِابِنِ آدَمَ يَومَ القِيَامَةِ كَأَنَّهُ بَذَجٌ فَيُوقَفُ بَينَ يَدَيِ اللهِ، فَيَقُولُ اللهُ لَهُ: أَعطَيتُكَ وَخَوَّلتُكَ وَأَنعَمتُ عَلَيكَ، فَمَاذَا صَنعَت؟ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ جَمَعتُهُ وَثَمَّرتُهُ فَتَركتُهُ أَكثَرَ مَا كَانَ فَارِجِعنِي آتِكَ بِهِ كُلِّهِ، فَيَقُولُ لَهُ: أَرِنِي مَا قَدَّمتَ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ جَمَعتُهُ وَثَمَّرتُهُ فَتَركتُهُ أَكثَرَ مَا كَانَ، فَارِجِعنِي آتِكَ بِهِ كُلِّهِ، فَإِذَا عَبدٌ لَم يُقَدِّم خَيرًا، فَيُمضَى بِهِ إِلَى النَّارِ»، رواهُ التَّرمذيُّ (٣).

٦٣٨٣ ـ وَعَن كَعبِ بنِ عِيَاضٍ عِلَيْ قَالَ: سَمِعتُ النَّبِيِّ عَلَيْ يَقُولُ: ﴿إِنَّ لِكُلِّ أُمَّةٍ فِتنَةً، وفِتنَةُ (١)

⁼ تتركهم عالةً يتكفّفونَ النّاسَ " قلتُ: لا تعارضَ بينهما؛ لأنّ سعدًا أرادَ أنْ يتصدَّقَ بمالِهِ كلِّهِ في مرضِهِ، وكانَ وارثُهُ بنتهُ، ولا طاقة لها على الكسبِ، فأمرَهُ أنْ يتصدَّقَ منهُ بثُلثِهِ، ويكونُ باقيهِ لابنتِهِ، وحديثُ البابِ إنَّما خاطبَ بهِ أصحابَهُ في صحَّتِهم، وحرَّضَهم على تقديم شيءٍ من مالِهم؛ لينفعَهم يومَ القيامةِ، وليسَ المرادُ منهُ تقديمَ جميع مالِهِ عندَ مرضِهِ، فإنَّ ذلك تحريمٌ للورثةِ، وتركُهم فقراءَ يسألونَ النّاسَ، وإنَّما الشّارعُ جعلَ له التَّصرُّفَ في مالِهِ بالنُّلُثِ فقط)، كذا في «عمدةِ القاري». م

⁽١) البخاريُّ، ك: الرِّقاقِ، ب: ما قدَّمَ من مالِهِ، ب: (٦٤٤٢).

⁽٢) البيهة في «شعبِ الإيمانِ» (١٣/ ٨٤)، ح: (٩٩٩٢)، وابنُ أبي شيبةَ، ك: الزَّهدِ، ب: كلامِ أبي هريرةَ هُهُ، ح: (٢) البيهة في في «الشَّعَبِ» من حديثِ (ص: ٦٤٤): (أخرجَهُ البيهقيُّ في «الشَّعَبِ» من حديثِ أبي هريرةَ بسندِ ضعيفِ).

⁽٣) التِّرمذيُّ، ك: صفةِ القيامةِ، ب: سؤالِ الرَّبِ عبدَهُ، ح: (٢٤٢٧)، وضعَّفَهُ من قبلُ إسماعيلُ بنُ مسلمِ البصريِّ. قولُهُ: «كأنَّهُ بذجٌ»؛ أي: ولدُ الضَّأنِ في الحقارةِ والعجزِ، وهو معرَّبٌ، وأصلُهُ بالفارسيَّةِ: برَّةٌ، وهو أصغرُ ما يكونُ من الحملانِ، شبَهَهُ به صغارًا؛ أي: يكونُ حقيرًا ذليلًا، «أرنى ما قدَّمَت»؛ أي: للآخرةِ من الخير.

⁽٤) قولُهُ: «فتنةُ»: (وهي ما توقعُ أحدًا في الضَّلالةِ والمعصيةِ)، كذا في «المرقاةِ». م

أُمَّتِي المَالُ»، رواهُ التِّرمذيُّ (١).

٦٣٨٤ ـ وَعَن مُعَاوِيَة ﷺ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى خَالِهِ أَبِي هَاشِمِ بنِ عَتَبَة يعودهُ، فَبَكَى أَبُو هَاشِم، فَقَالَ: مَا يُبكِيكَ يَا خَالُ؟ أَوَجَعًا يُشئِزُكَ أَم حِرصًا عَلَى الدُّنيّا؟ قَالَ: فَقَالَ: فَكُلَّا لَا، [وَلَكِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ مَا يُبكِيكَ يَا خَالُ؟ أَوَجَعًا يُشئِزُكَ أَم حِرصًا عَلَى الدُّنيّا؟ قَالَ: فَقَالَ: فَكُلَّا لَا، [وَلَكِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَهِدَ إِلَيَّ عَهِدًا لَم آخُذ بِهِ]، قَالَ: ﴿إِنَّمَا يَكفِيكَ مِن جَمعِ المَالِ خَادِمٌ وَمَركَبٌ فِي سَبِيلِ اللهِ ﴾ وَإِنِّي أُرَانِي قَد جَمَعتُ، رواهُ أحمدُ والتَّرمذيُّ والنَّسائيُّ وابنُ ماجَه (٢).

م٣٨٥ _ وَعَن أُمِّ الدَّردَاءِ ﴿ قَالَت: قُلتُ: لِأَبِي الدَّردَاءِ ﴿ اللَّهُ عَلَىٰ ثَا لَكَ (٣) لَا تَطلُبُ كَمَا يَطلُبُ فُلَانٌ؟ فَقَالَ: إِنِّي سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ يَقُولُ: ﴿ إِنَّ أَمَامَكُم (٤) عَقَبَةً كَتُودًا، لَا يُجَاوِزُهَا المُثقِلُونَ ﴿ فُلَانٌ؟ فَقَالَ: إِنِّي سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ يَقُولُ: ﴿ إِنَّ أَمَامَكُم (٤) عَقَبَةً كَتُودًا، لَا يُجَاوِزُهَا المُثقِلُونَ ﴾ فُلَانٌ؟ فَقَالَ: إِنِّي سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ فَي ﴿ شُعَبِ الإيمانِ ﴾ (٥).

⁽١) التِّرمذيُّ، ك: الزُّهدِ، ب: ما جاءَ أنَّ فتنةَ هذه الأُمَّةِ في المالِ، ح: (٢٣٣٦)، والنَّساتيُّ في «الكبرى»، ك: الرَّقائقِ، ح: (١٧٩٥)، وقالَ التِّرمذيُّ: (هذا حديثُ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ).

⁽٢) أحمدُ (١٥٦٦٤)، واللَّفظُ لَهُ، إلّا ما بينَ المعكوفينِ فمِنَ التَّرمذيِّ، ك: الزُّهدِ، ب: ما جاءَ فيما يكفي المرءَ، ح: (٢٣٢٧)، وحسَّنَهُ ابنُ حجرٍ في «هدايةِ الرُّواةِ» (٥/ ١٢).

قُولُهُ: «أُوجِعًا يَشْتُزُكَ»: يَقَلْقُكَ.

⁽٣) قولُهُ: «ما لك لا تطلبُ»؛ (أي: مالًا أو منصبًا) قالَهُ في «المرقاةِ». م

⁽٤) قولُهُ: «أمامَكم عقبةً»: (المرادُ بها: الموتُ والقبرُ والحشرُ وأهوالُها وشدائدُها، شبَّهها بصعودِ العقبةِ ومكابدةِ ما يلحقُ الرَّجلَ من قطعِها) كذا في «المرقاةِ». م

⁽٥) البيهقيُّ في «شعبِ الإيمانِ» (١٣/ ٤٣)، ح: (٩٩٢٤)، وقالَ في «مجمعِ الزَّوائدِ» (٣/ ٩٧): (رواهُ الطَّبرانيُّ في الكبيرِ، ورجالُهُ ثقاتٌ)، ونحوُهُ عندَ الحاكم وصحَّحَهُ، ووافقَهُ الذَّهبيُّ (٨٧١٣).

عن أبِي مسلم (١).

٦٣٨٧ ـ وَعَن أَبِي أَمَامَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «عَرَضَ عَلَيَّ رَبِّي لِيَجعَلَ لِي بَطحَاءَ مَكَّةَ ذَهَبًا، فَقُلتُ: لَا يَا رَبِّ وَلَكِن أَشبَعُ يَومًا وَأَجُوعُ يَومًا، فَإِذَا جُعتُ؛ تَضَرَّعتُ إِلَيكَ وَذَكَرتُكَ، وَإِذَا شَبِعتُ؛ حَمِدتُكَ وَشَكَرتُكَ»، رواهُ أحمدُ والتِّرمذيُّ (٢).

٦٣٨٨ ـ وَعَن ابنِ كَعبِ بنِ مَالِكِ الأَنصَادِيِّ عَن أَبِيهِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا ذِبْبَانِ جَائِعَانِ أُرسِلَا فِي غَنَمٍ، بِأَفسَدَ لَهَا مِن حِرصِ المَرءِ عَلَى المَالِ وَالشَّرَفِ لِدِينِهِ (٣)»، رواهُ التِّرمذيُّ والدَّادِميُّ (١٠).

٦٣٨٩ ـ وَعَن أَبِي سَعِيدِ الخُدرِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: "إِنَّ مِمَّا أَخَافُ عَلَيكُم مِن بَعدِي مَا يُفتَحُ عَلَيكُم مِن زَهرَةِ الدُّنيَا وَزِينَتِهَا». فَقَالَ رجلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَوَ يَأْتِي الخَيرُ بِالشَّرِّ؟ فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَا أَنَّهُ يُنَزَّلُ عَلَيهِ، قَالَ: فَمَسَحَ عَنهُ الرُّحَضَاءَ، وَقَالَ: "أَينَ السَّائِلُ؟» وَكَأَنَّهُ حَمِدَهُ، فَقَالَ: "إِنَّهُ لَا يَأْتِي الخَيرُ بِالشَّرِّ، وَإِنَّ مِمَّا يُنبِتُ الرَّبِيعُ مَا يَقتُلُ حَبَطًا أَو يُلِمُ إِلَّا آكِلَةَ الخَضِرَةِ، أَكَلَت حَتَّى إِذَا امتَدَّت الخَيرُ بِالشَّرِّ، وَإِنَّ مِمَّا يُنبِتُ الرَّبِيعُ مَا يَقتُلُ حَبَطًا أَو يُلِمُ إِلَّا آكِلَةَ الخَضِرَةِ، أَكَلَت حَتَّى إِذَا امتَدَّت خَاصِرَتَاهَا، استَقبَلَت عَينَ الشَّمسِ فَثَلَطَت وَبَالَت ثُمَّ عَادَت فَأَكَلَت، وَإِنَّ هَذَا المَالَ خَضِرَةٌ حُلوةٌ، فَمَن أَخذَهُ بِحَقِّهِ وَوَضَعَهُ فِي حَقِّهِ؛ فَنِعمَ المَعُونَةُ هُوَ، وَمَن أَخَذَهُ بِغَيرِ حَقِّهِ؛ كَانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشبَعُ

⁽١) البغويُّ في «شرحِ السُّنَّةِ» (٢٣٧/١٤)، ح: (٤٠٣٦)، وأخرجَهُ أبو نعيمٍ في «حليةِ الأولياءِ» (٢/ ١٣١) عن جبيرِ بـنِ نفيرِ، عن أبي مسلم الخولانيِّ.

⁽٢) أحمدُ، واللَّفظُ لَهُ (٢٢١٩٠)، والتّرمذيُّ، ك: الزُّهدِ، ب: ما جاءَ في الكفافِ، ح: (٢٣٤٧)، وقالَ: (هذا حديثٌ حسرمُ).

⁽٣) قولُهُ: «لدينِهِ»: (متعلَقٌ بـ «أفسدَ»؛ والمعنى: أنَّ حرصَ المرءِ عليهما أكثرُ إفسادًا لدينِهِ المشبَّهِ بالغنمِ لضعفِهِ بجنبِ حرصِه من إفسادِ الذَّئين للغنم)، كذا في «المرقاة». م

⁽٤) التِّرمذيُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الزُّهدِ، ب: ما ذئبانِ جائعانِ، ح: (٢٣٧٦)، وقالَ: (حسنٌ صحيحٌ)، والدَّارميُّ، ك: الرِّقاقِ، ب: ما ذئبانِ جائعانِ، ح: (٢٩٣٦).

وَيَكُونُ شَهِيدًا عَلَيهِ يَومَ القِيَامَةِ»، متَّفقٌ عليهِ(١).

• ١٣٩٠ ـ وَعَن جَابِرٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿ إِنَّ أَحُوفَ مَا أَتَخَوَّفُ عَلَى أُمَّتِي: الهَوَى، وَطُولُ الأَمَلِ؛ فَيُسِي الآخِرَةَ، وَهَذِهِ الدُّنيَا مُرتَحِلَةٌ وَطُولُ الأَمَلِ؛ فَيُسِي الآخِرَةَ، وَهَذِهِ الدُّنيَا مُرتَحِلَةٌ وَطُولُ الأَمَلِ؛ فَيُسِي الآخِرَةَ، وَهَذِهِ الدُّنيَا مُرتَحِلَةٌ فَاهِمَةٌ، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنهُمَا بَنُونَ، فَإِنِ استَطَعتُم أَلَّا تَكُونُوا مِن بَنِي الدُّنيَا؛ فَافْعَلُوا، فَإِنَّكُمُ اليَومَ فِي دَارِ العَمَلِ وَلا حِسَابَ، وَأَنتُم غَدًا فِي دَارِ الحِسَابِ وَلا عَمَلَ »، رواهُ البيهقيُ في «شُعبِ الإيمانِ» (٣).

(۱) البخاريُّ، ك: الزَّكاةِ، ب: الصَّدقةِ على اليتامى، ح: (١٤٦٥)، ومسلمٌ، ك: الزَّكاةِ، ب: تخوُّفِ ما يخرجُ من زهرةِ الدُّنيا، ح: (٢٤٢٣)، واللَّفظُ للبغويِّ في «مصابيح السُّنَّةِ» ح: (٤٠٠٤).

قولُهُ: «حبطًا»؛ أي: هلاكًا، «آكِلَةَ الخَضِرَةِ»: الَّتي تأكلُ الخضرةَ وتقتصدُ في الأكلِ، «فَثَلَطَت»: ألقت روثَها رقيقًا مائعًا.

وفي «المفاتيح في شرح المصابيح» (٥/ ٢٧٧): («الرُّحضاء»: العرقُ الَّذي يظهرُ للنَّيِّ ﷺ عندَ نزولِ الوحي عليهِ، «وإنَّ ممّا ينبتُ الرَّبيعُ ما يقتلُ أو يلمُّ»: ألم: إذا نزلَ، وألمَ أيضًا: إذا قاربَ شيئًا؛ يعني: مثالُ كثرةِ المالِ كمثالِ ما ينبتُ في فصلِ الرَّبيع، فإنَّ بعضَ النَّباتِ حلوٌ في فم الدّابَّة، وهي حريصةٌ على أكلِه، ولكن ربَّما تأكلُ كثيرًا فيحصلُ بها داءٌ من كثرةِ الأكلِ، فتموتُ من ذلك الدّاء، أو تقربُ من الموتِ، وإنْ لم تأكلِ الدّابَّةُ إلّا بقدرِ ما يطيقُهُ كرشُها؛ فتأكلُ، وتتركُ الأكلَ حتَّى تهضمَ ما أكلَت، وحتَّى تبولَ وتروثَ روثًا، ويحصلُ لها خفَّةٌ من خروجِ الرَّوثِ والبولِ منها، فلا يضرُّها الأكلُ.

فكذلكَ من حصلَ لَهُ مالٌ كثيرٌ، فإنْ حرصَ على المالِ، ويكثرُ الأكلَ والشُّربَ والتَّجمُّلَ، فيقسو قلبُهُ، وتتكبَّرُ نفسُهُ، ويرى نفسَهُ أفضلَ من غيرِه، ويحتقرُ النَّاسَ ويؤذيهم، ولا يخرجُ حقوقَ المالِ من الزَّكاةِ وأداءِ الكفّاراتِ والنَّذورِ، وإطعام السّائلين والأضيافِ، وحقوقِ الجارِ).

قال العلامةُ الكشميريُّ في «فيضِ الباري» (٣/ ١٣٩): (وحاصلُ الحديثِ: أنَّ الخيرَ لا يترتَّبُ عليهِ الشَّرُّ إذا استعملَهُ بالمعروفِ، نعم، إنْ استعملَهُ لا على وجههِ؛ أنتجَ الشَّرِّ).

(٢) البيهقيُّ في «شُعبِ الإيمانِ» (١٧٤/١٣)، ح: (١٣٢)، ولَهُ شاهدٌ بإسنادٍ صحيحٍ عن عليِّ أخرجَهَ أحمدُ في «فضائل الصَّحابةِ» (١/ ٥٣٠)، ح: (٨٨١)، وعلَّقَهُ البخاريُّ كما سيأي.

٦٣٩١ ـ وَعَن عَلِيٍّ هَالَ: «ارتَحَلَتِ الدُّنيَا مُدبِرَةً، وَارتَحَلَتِ الآخِرَةُ مُقبِلَةً، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنهُمَا بَنُونَ، فَكُونُوا مِن أَبنَاءِ الدُّنيَا، فَإِنَّ اليَومَ عَمَلٌ وَلاَ حِسَابَ، وَغَدًا حِسَابٌ وَغَدًا حِسَابٌ وَلاَ حِسَابٌ، وَغَدًا حِسَابٌ وَلاَ حِسَابٌ، وَغَدًا حِسَابٌ وَلاَ عَمَلٌ»، رواهُ البخاريُّ في ترجمةِ البابِ(١).

7٣٩٢ - وَعَن عَمرِ و بنِ عَوفٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «فَوَاللهِ مَا الفَقرَ أَخشَى عَلَيكُم، وَلَكِنِّي أَخشَى أَن تُبسَطَ عَلَيكُمُ الدُّنيَا كَمَا بُسِطَت عَلَى مَن كَانَ قَبلَكُم، فَتَنَافَسُوهَا كَمَا تَنَافَسُوهَا، وَتُهلِكَكُم كَمَا أَهلَكَتَهُم»، متَّفقٌ عليه (٢).

٦٣٩٤ ـ وَعَن شَدَّادِ بِنِ أُوسٍ ﴿ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ الدُّنيَا عَرَضٌ حَاضِرٌ يَأْكُلُ مِنهَا البَرُّ وَالفَاجِرُ، وَإِنَّ الآخِرَةَ وَعدٌ صَادِقٌ يَحكُمُ فِيهَا مَلِكٌ قَادِرٌ، يُحِتُّ فِيهَا الحَقَّ

⁽١) البخاريُّ معلَّقًا، ك: الرِّقاقِ، ب: في الأملِ وطولِهِ، قبلَ ح: (٦٤١٧)، ووصلَهُ أبو نعيمٍ في «الحليةِ» (١/ ٧٦)، وأحمدُ بإسنادِ صحيح في «الفضائل» كما مرَّ قبلُ.

⁽٢) البخاريُّ، واللَّفظُ له، ك: المغازي، ب:...، ح: (٤٠١٥)، ومسلمٌ، ك: الزُّهدِ، ب:...، ح: (٧٤٢٥).

⁽٣) «مسند الشَّافعيِّ» ترتيب السُّنديُّ (٢/ ١٨٨)، برقم: (٦٧٢).

وفِي "الشّافي في شرحِ مسندِ الشّافعيِّ " (٢ / ٢٠): ("العَرَضُ": بفتحِ العينِ والرّاءِ: ما كانَ من مالٍ قلَّ أم كثرَ، "والحذافيرُ": النَّواحي والأعالي من كلِّ شيءٍ، يُقالُ: أعطاهُ الدُّنيا بحذافيرِها؛ أي: بأسرِها، الواحدُ: حذفارٌ، وفي قولِهِ: "معرضونَ على أعمالِكم": معنيانِ؛ أحدُهما: أنَّهُ من المقلوبِ، التَّقديرُ: أنَّ أعمالكم معروضةٌ عليكم؛ لتوافقوا عليها وتشاهدوها؛ فتعلموا أنَّكم مؤاخذونَ بها، والثّاني: أنَّكم معروضونَ يومَ العرضِ والحسابِ على قدرِ أعمالكم).

وَيُبطِلُ البَاطِلَ. أَيُّهَا النَّاسُ، كُونُوا مِن أَبنَاءِ الآخِرَةِ وَلَا تَكُونُوا مِن أَبنَاءِ الدُّنيَا، فَإِنَّ كُلَّ أُمَّ يَتَبَعُهَا وَلَدُهَا»، رواهُ أَبُو نعيم في «الحليةِ»(١).

٩٩٥ - وَعَن مَالِكِ: أَنَّ لُقمَانَ ﷺ قَالَ لِابنِهِ: يَا بُنَيً، إِنَّ النَّاسَ قَد تَطَاوَلَ عَلَيهِم مَا يُوعَدُونَ، وَهُم إِلَى الآخِرَةِ سِرَاعٌ يَذَهَبُونَ، وَإِنَّكَ قَدِ استَدبَرتَ الدُّنيَا مُنذُ كُنتَ وَاستَقبَلتَ الآخِرَةَ، وَإِنَّ دَارًا تَسِيرُ إِلَى الآخِرَةِ سِرَاعٌ يَذَهَبُونَ، وَإِنَّكَ قَدِ استَدبَرتَ الدُّنيَا مُنذُ كُنتَ وَاستَقبَلتَ الآخِرَةَ، وَإِنَّ دَارًا تَسِيرُ إِلَيهَا، أَقرَبُ إِلَيكَ مِن دَارٍ تَخرُجُ مِنهَا، رواهُ رزينٌ (٢).

٦٣٩٦ ـ وَعَن أَبِي مُوسَى ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَن أَحَبَّ دُنيَاهُ؛ أَضَرَّ بِآخِرَتِهِ، وَمَن أَحَبَّ آخِرَتَهُ؛ أَضَرَّ بِدُنيَاهُ، فَآثِرُوا مَا يَبقَى عَلَى مَا يَفنَى»، رواهُ أحمدُ، والبيهقيُّ في «شُعبِ الإيمانِ»(٣).

٦٣٩٧ ـ وَعَن المُستَورِدِ بنِ شَدَّادٍ ﴿ فَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: ﴿ وَاللهِ مَا الدُّنيَا فِي الآخِرَةِ إِلَّا مِثْلُ مَا يَجعَلُ أَحَدُكُم إِصبَعَهُ فِي اليَمِّ، فَليَنظُر بِمَ تَرجِعُ؟ ﴾، رواهُ مسلمٌ (٤).

٦٣٩٨ - وَعَن جَابِرٍ هِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ مَرَّ بِجَدِي أَسَكَّ مَيِّتٍ، قَالَ: «أَيْكُم يُحِبُّ أَنَّ هَذَا لَهُ بِدِرهَمٍ؟» فَقَالُوا: مَا نُحِبُّ أَنَّهُ لَنَا بِشَيءٍ؟ قَالَ: «فَوَاللهِ لَلدُّنيَا أَهُونُ عَلَى اللهِ، مِن هَذَا عَلَيكُم»، رواهُ مسلمٌ (٥).

⁽١) أبو نعيمٍ في «الحليةِ»، واللَّفظُ لَهُ، (١/ ٢٦٥)، والطَّبرانيُّ في «الكبيرِ» (٧/ ٣٤٥)، ح: (٧١٥٨)، وقالَ في «مجمعِ الزَّوائدِ» (٢/ ١٨٩): (رواهُ الطَّبرانيُّ في الكبير وفيه أبو مهدي سعيدُ بنُ سنانِ وهو ضعيفٌ جدًّا).

⁽٢) أبو نعيمٍ في «الحليةِ» (٦/ ٣٢٠)، والبيهقيُّ في «الزُّهدِ الكبيرِ»، ح: (٥٠١).

قولُهُ: «قد تطاولَ»؛ أي: بَعُدَ، «عليهم ما يوعدونَ»؛ أي: من البعثِ والحسابِ وما بعدَهما من الثَّوابِ والعقابِ، «منذ كنتَ»؛ أي: وجدتَ وولدتَ.

⁽٣) أحمدُ (١٩٦٩٧)، وصحَّحَهُ ابنُ حبّانَ (٧٠٩).

⁽٤) مسلمٌ، ك: الجنَّةِ، ب: فناءِ الدُّنيا، ح: (٧١٩٧).

 ⁽٥) مسلمٌ، ك: الرُّهدِ، ح: (٧٤١٨).
 قولُهُ: «جدي أسكَّ»؛ أي: صغير الأذنين.

٦٣٩٩ ـ وَعَن سَهلِ بنِ سَعدٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَو كَانَتِ الدُّنيَا تَعدِلُ عِندَ اللهِ جَنَاحَ بَعُوضَةٍ؛ مَا سَقَى كَافِرًا مِنهَا شَرِبَةَ مَاءٍ»، رواهُ أحمدُ والتِّرمذيُّ وابنُ ماجَه(١).

عَن أَنَسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِنَّ (٢) اللهَ لَا يَظلِمُ مُؤمِنًا حَسَنَةً، يُعطَى بِهَا فِي الدُّنيَا وَيُجزَى بِهَا فِي الاَّنِيَا، حَتَّى إِذَا أَفضَى إِلَى الدُّنيَا وَيُجزَى بِهَا فِي الاَّنيَا، حَتَّى إِذَا أَفضَى إِلَى الاَّنيَا وَيُجزَى بِهَا»، رواهُ مسلمٌ (٣).

٦٤٠١ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الدُّنيَا سِجنُ (١) المُؤمِنِ، وَجَنَّهُ الكَافِرِ»، رواهُ مسلمٌ (٥).

٦٤٠٢ _ وَعَنهُ هِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «حُجِبَتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ، وَحُجِبَتِ الجَنَّةُ بِالمَكَارِهِ»، متَّفقٌ عليهِ، إلَّا أنَّ عندَ مسلم: «حُفَّت» بدل «حُجِبَت» (٢).

٦٤٠٣ ـ وَعَن ابنِ مَسعُودٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَامَ عَلَى حَصِيرٍ، فَقَامَ وَقَد أَثَّرَ فِي جَسَدِهِ، فَقَالَ لَهُ ابنُ مَسعُودٍ: يَا رَسُولَ اللهِ، لَو أَمَرتَنَا أَن نَبسُطَ لَكَ وَنَعمَلَ، فَقَالَ: «مَا لِي وَلِلدُّنيَا، وَمَا أَنَا وَالدُّنيَا إِلا

⁽١) التِّرمذيُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الزُّهدَ، ب: ما جاءَ في هوانِ الدُّنيا، ح: (٢٣٢٠)، وابنُ ماجه، ك: الزُّهدِ، ب: مثلِ الدُّنيا، ح: (٢١٠٤)، وقالَ التَّرمذيُّ: (هذا حديثٌ صحيحٌ غريبٌ مِن هذا الوجهِ).

 ⁽٢) قولُهُ: «إنَّ الله لا يظلمُ مؤمنًا حسنةً»: (حاصلُهُ: أنَّ الله يقابلُ عبدَهُ المؤمنَ بالفضلِ، والكافر بالعدلِ، ولا يُسألُ عمّا يفعلُ)، كذا في «المرقاة». م

⁽٣) مسلمٌ، ك: صفاتِ المنافقين، ب: جزاءِ المؤمنِ، ح: (٧٠٨٩).

⁽٤) قولُهُ: «سجنُ المؤمنِ وجنَّهُ الكافرِ»؛ (أي: كالسِّجنِ للمؤمنِ في جنبِ ما أعدَّ لَهُ في الآخرةِ من القوابِ والنَّعيمِ المقيمِ، وكالجنَّةِ للكافرِ في جنبِ ما أعدَّ لَهُ في الآخرةِ من العقوبةِ والعذابِ الأليم)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٥) مسلم، ك: الزُّهدِ، ح: (٧٤١٧).

⁽٦) البخاريُّ، ك: الرِّقاقِ، ب: حجبَتِ النَّارُ، ح: (٦٤٨٧)، ومسلمٌ، ك: الجنَّةِ، ب: صفةِ الجنَّةِ، ح: (١٣٠٧).

كَرَاكِبٍ استَظَلَّ تَحتَ شَجَرَةٍ، ثُمَّ رَاحَ وَتَرَكَهَا»، رواهُ أحمدُ والتِّرمذيُّ وابنُ ماجَه(١).

٦٤٠٤ ـ وَعَن عَائِشَةَ ﷺ قَالَت: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الدُّنيَا دَارُ مَن لَا دَارَ لَهُ، وَمَالُ مَن لَا مَالَ لَهُ، وَلَهَا يَجمَعُ مَن لَا عَقلَ لَهُ»، رواهُ أحمدُ والبيهقيُّ في «شُعبِ الإيمانِ»(٢).

٦٤٠٥ ـ وَعَن حُذَيفَةَ هِ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ يَقُولُ فِي خُطبَتِهِ: «الخَمرُ جِمَاعُ الإثم، وَالنِّسَاءُ حَبَائِلُ الشَّيطَانِ، وَحُبُّ الدُّنيَا رَأْسُ كُلِّ خَطِيئَةٍ» (٣)، قَالَ: وَسَمِعتُهُ يَقُولُ: «أَخُرُوا النِّسَاءَ حَيثُ

(٣) ذكرَهُ المنذريُّ في «التَّرغيبِ»، ت: عمارة (٣/ ٢٥٧)، ذكرَهُ رزينٌ، ولم أرهُ في شيءٍ من أصولِهِ، أقولُ: أمّا الفقرةُ الأولى منهُ «الخمرُ جماعُ الإثمِ»؛ فقد رواها الدّارقطنيُّ برقم: (٢٦١) عن زيد بنِ خالدٍ، وأخرجَهُ الحاكمُ بلفظِهِ عن ابنِ عبّاسٍ (٢٣١) وصحَّحَهُ، ووافقَهُ الدَّهبيُّ، والطَّبرانيُّ في «الأوسطِ» (٤/ ٨١) عن عبداللهِ بنِ عمرٍ و بنِ العاصِ، وقالَ فيهِ الهيثميُّ في «مجمعِ الزَّوائدِ» (٥/ ٧٧): (رواهُ الطَّبرانيُّ في «الأوسطِ» عن شيخِهِ شبابُ بنُ صالحٍ ولم أعرفُهُ، وبقيَّةُ رجالِهِ ثقاتٌ وفي بعضِهم كلامٌ لا يضرُّ)، وثبتَ عندَ أحمدَ (٢٢٠٧٦) من حديثِ معاذِ بلفظِ: «ولا تشربِ الخمرَ؛ فإنّها تشربنَّ خمرًا؛ فإنّهُ رأسُ كلِّ فاحشةٍ»، وعندَ ابنِ ماجَه من حديثِ أبي الدَّرداءِ بلفظِ: «ولا تشربِ الخمرَ؛ فإنّها مفتاحُ كلُّ شرَّ»، وفي «الزَّوائدِ»: (إسنادُهُ حسنُّ)، قالَ السَّخاويُّ في «المقاصدِ»: (وشواهدُ هذا المعنى كثيرةُ).

وأمّا الفقرةُ الثّانيةُ «والنّساءُ حبائلُ الشَّيطانِ»؛ فقد رَوَاهَا أبو الشَّيخِ الأصبهانيُّ عن أبي الدَّرداءِ، مرفوعًا في «أمثالِ المحديثِ» (ص: ٢٩٤) والقضاعيُّ في «مسندِ الشِّهابِ» (١/ ٦٦ ـ ٦٨) (٥٥) والخرائطيُّ في «اعتلالِ القلوبِ» من حديثِ زيدِ بنِ خالدِ الجهنيِّ، وقالَ المناويُّ في «التَّيسيرِ» (١/ ٨١): (إسنادُهُ حسنٌ) ورواهُ ابنُ أبي شيبةَ (٢٩٤٥) عن ابن مسعودٍ موقوفًا.

وأمّا الفقرةُ الثّالثةُ «رأسُ كلِّ خطيئةِ» فأخرجَهُ البيهقيُّ عن الحسنِ مرسلًا في «شعبِ الإيمانِ» (١٠٢/١٣)، ح: (المقالم المقاصدِ الحسنةِ» (ص: ٢٩٦): (إسنادُهُ حسنٌ).

قولُهُ: «جماعُ الإثم»: جماعُ الأمرِ والشَّيءِ؛ أي: مجمعُهُ ومظنَّتُهُ، «الحبائلُ»: الأشراكُ الَّتي للصّائدِ.

⁽١) التّرمذيُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الزُّهدِ، ب:...، ح: (٢٣٧٧)، وقالَ: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)، وأخرجَهُ ابنُ ماجَه، ك: الزُّهدِ، ب: مثلِ الدُّنيا، ح: (٤١٠٩)، واللَّفظُ للبغويِّ في «شرحِ السُّنَّةِ» (١٤/ ٢٣٥)، ح: (٤٠٣٤).

⁽٢) أحمدُ، واللَّفظُ لَـهُ (٢٤٤١٩)، والبيهقيُّ في «شُعبِ الإيمانِ» (١٣/ ١٨٥)، ح: (١٠١٥٤)، وقالَ المنذريُّ في «التَّرغيب»، ت: عمارة (٤/ ١٧٨): (وإسنادُهما جيِّدٌ).

أَخَّرَهُنَّ اللهُ (١)»، رَوَاهُ (٢) رزينٌ (٣).

٦٤٠٦ ـ وَرَوَى البَيهَقِيُّ مِنهُ فِي «شُعَبِ الإِيمَانِ» عَنِ الحَسَنِ مُرسَلًا: «حُبُّ الدُّينَا رَأسُ كُلِّ خَطِيئَة»(٤).

٦٤٠٧ - وَعَن أَنَسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «هَل (٥) مِن أَحَدٍ مَشَى عَلَى المَاءِ إِلَّا ابتَلَت قَدَمَاهُ؟» قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «كَذَلِكَ صَاحِبُ الدُّنيَا، لَا يَسلَمُ مِنَ الذُّنُوبِ»، رواهُ البيهقيُّ في «شُعب الإيمانِ»(٦).

٦٤٠٨ ـ وَعَن عُقبَةَ بِنِ عَامِرٍ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَأَيتَ اللهَ يُعطِي العَبدَ مِنَ الدُّنيَا عَلَى مَعَاصِيهِ مَا يُحِبُّ؛ فَإِنَّمَا هُوَ استِدرَاجٌ»، ثُمَّ تَلاَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿ فَلَـمَّانَسُواْ مَا ذُكِّرُواْ بِهِ ـ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ

⁽١) قالَ عليٌّ القاري رحمَهُ اللهُ الباري (٨/ ٣٢ ٣٣): (وأصحابُنا استدلُّوا بقولِه ﷺ: «أخّروا النساءَ حيثُ أخّرهُنَّ الله»: على بطلانِ محاذاةِ المرأةِ بشروطِها المعتبرةِ على ما هو مقررٌّ عندَهم ومحققٌ عندَ المحقِّقِ ابنِ الهمامِ رحمَهُ اللهُ تعالى). م

⁽Y) قولُهُ: «رواهُ رزين»: (وفي «التَّمييزِ» لابنِ الرَّبيعِ حديثُ: «أخُروهنَّ من حيثُ اخَّرهنُّ الله»؛ يعني: النِّساء، قالَ شيخُنا في «مصنَّفِ عبدِ الرَّزَاقِ»: وذكرَ أحاديثَ بمعناهُ من طريقِ الطَّبرانيِّ، ثمَّ قالَ: ولا نطيلُ بها، وأشارَ شيخُنا لبعضِها في «مصنَّف عبدِ الرَّزَاقِ»، وذكرَ أحاديثُ مشهورٌ عندَ المحدِّثين، لكن بالمعنى اللُّغويِّ لا بالمعنى الاصطلاحيِّ؛ «مختصرِ تخريج الهداية»، انتهى، فالحديثُ مشهورٌ عندَ المحدِّثين، لكن بالمعنى اللُّغويِّ قولُ صاحبِ «الهدايةِ»، ولنا الحديثُ المشهورُ)، فإنَّهُ يطلقُ على القريبِ من المتواترِ القطعيِّ، وعلى المعنى اللُّغويِّ قولُ صاحبِ «الهدايةِ»، ولنا الحديثُ المشهورُ)، كذا في «المرقاقِ». م

⁽٣) رواهُ عبدُ الرَّزَاقِ في «مصنَّفِهِ» برقم: (١١٥) موقوفًا على ابنِ مسعودٍ بأطولَ من هذا، وقالَ البوصيريُّ في «إتحافِ الخيرةِ» (٢/ ١٤٨): (هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ).

⁽٤) قد مرَّ تخريجُهُ قبلُ.

⁽٥) قولُهُ: «هل من أحدٍ»؛ (أي: هل يمشي على الماءِ في حالٍ من الأحوالِ إلّا في حالِ الابتلالِ، وحاصلُ معناهُ: هل يتحقَّقُ المشئ على الماءِ بلا ابتلالِ)، كذا في «المرقاة». م

⁽٦) البيهقيُّ في «شعب الإيمانِ» (١٣/ ٧٣)، ح: (٩٩٧٣).

أَبُوَابَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى إِذَا فَرِحُواْ بِمَا أُوتُواْ أَخَذْنَهُم بَغْنَةً فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ ﴾ [الأنعام: ٤٤]، رواهُ أحمدُ (١).

٦٤٠٩ ـ وَعَن ابنِ مَسعُودٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تَتَّخِذُوا(٢) الضَّيعَةَ فَتَرغَبُوا فِي الدُّنيَا»، رواهُ التِّرمذيُّ والبيهقيُّ فِي «شُعبِ الإِيمانِ»(٣).

٠١٤١٠ ـ وَعَن عَائِشَةَ ﴿ قَالَت: كَانَ لَنَا سِترٌ فِيهِ تَمَاثِيلُ طَيرٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَا عَائِشَةُ، حَوِّلِيهِ؛ فَإِنِّي (٤) إِذَا رَأَيتُهُ؛ ذَكَرتُ الدُّنيَا»، رواهُ أحمدُ (٥).

٦٤١١ ـ وَعَن خَبَّابٍ ﴿ فَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا أَنفَقَ المُؤمِنُ مِن نَفَقَةٍ إِلَّا أُجِرَ فِيهَا، إِلَّا النَّفَقَةَ فِي هَذَا التُّرَابِ»، رواهُ التِّرمذيُّ وابنُ ماجَه (١٠).

٦٤١٢ ـ وَعَن أَنَسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «النَّفَقَةُ كُلُّهَا فِي سَبِيلِ اللهِ إِلَّا البِنَاءَ فَلَا خَيرَ فِيهِ»، رواهُ التِّرمذيُّ(٧).

(۱) أحمدُ، واللَّفظُ لَهُ، (۱۷۳۱)، والبيهقيُّ في «شعبِ الإيمانِ» (۲۹۸/٦)، ح: (۲۲۰)، وقالَ العراقيُّ في «أحاديثِ الإحياءِ» (ص: ۱٤۷۷): (سندُهُ حسنٌّ).

(٢) قولُهُ: «لا تتَّخذوا الضّيعة»: (المرادُ: النّهيُ عن الاشتغالِ بها وبأمثالِها ممّا يكونُ مانعًا عن القيامِ بعبادةِ المولى،
 وعن التّوجُّهِ، كما ينبغي إلى أمورِ العقبى)، كذا في «المرقاة». م

(٣) التُّرمذيُّ، ك: الزُّهدِ، ب: لا تتَّخذوا الضَّيعةَ، ح: (٢٣٢٨)، وصحَّحَهُ ابنُ حبّانَ (٧١٠).

(٤) قولُهُ: «فإنِّي إذا رأيتُهُ»: (لم يعلِّلهُ ﷺ بحرمةِ التَّماثيلِ ومنعِها عن دخولِ الملائكةِ؛ إمّا لأنَّهُ كانَ قبلَ النَّهيِ عنها؛ أو لأنَّه اللهُ على تركِ التَّرفُّهِ لأنَّها كانت دقيقة لا تبدو للنَّاظرِ، أو لأنَّهُ قد لا يحرمُ في أمثالِ الوسدِ والفراشِ، أو لينبَّه أهلَ بيتِهِ على تركِ التَّرفُّهِ والنَّنعُّم بما هو من الدُّنيا حتَّى لا يأخذوا سترًا آخرَ، ولو غيرَ مصوِّرٍ)، كذا في «اللَّمعاتِ». م

(٥) أحمدُ (٢٦٠٤٣)، وصحَّحَهُ مسلمٌ، ك: اللِّباسِ، ب: لا تدخلُ الملائكةُ بيتًا فيه كلبٌ، ح: (٥٧١).

(٦) التَّرمذيُّ، ك: صفةِ القيامةِ، ب: النَّفقةُ كلُّها في سبيلِ الله، ح: (٢٤٨٣)، وقالَ: (حسنٌ صحيحٌ)، وهو في البخاريًّ موقوفًا، ك: المرضى، ب: تمنِّي المريضِ الموتَ، ح: (٥٦٧٥)، واللَّفظُ للطَّبرانيُّ في «الكبيرِ» (٤/٥٥)، ح: (٣٦٢٠).

(٧) التّرمذيُّ، ك: صفةِ القيامةِ، ب: النَّفقةُ كلُّها في سبيلِ اللهِ، ح: (٢٤٨٢)، وقالَ: (حسنٌ غريبٌ)، انظر: «تحفةَ الأشرافِ» (١/ ٢٣٧). ٦٤١٣ وَعَنهُ هُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ خَرَجَ، فَرَأَى قُبَّةً مُشرِفَةً، فَقَالَ: «مَا هَذِهِ؟» قَالَ لَهُ أَصحابُهُ: هَذِهِ لِفُلَانٍ؛ رَجُلٍ مِنَ الأَنصَارِ، قَالَ: فَسَكَتَ وَحَمَلَهَا(') فِي نَفْسِهِ حَتَّى إِذَا جَاءَ صَاحِبُهَا [رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ فَيُ لَكُم عَلَيهِ فِي النَّاسِ؛ أَعرَضَ عَنهُ، صَنعَ ذَلِكَ مِرَارًا، حَتَّى عَرَفَ الرَّجُلُ الغَضَبَ فِيهِ وَالإعرَاضَ عَنهُ، فَشَكَا ذَلِكَ إِلَى أَصحابِهِ، فَقَالَ: وَاللهِ إِنِّي لأُنكِرُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ، قَالُوا: خَرَجَ فَرَأَى قُبَتَكَ، قَالَ: فَرَجَع الرَّجُلُ إِلَى أُصحابِهِ، فَقَالَ: وَاللهِ إِنِّي لأُنكِرُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ، قَالُوا: خَرَجَ فَرَأَى قُبَتَكَ، قَالَ: «مَا فَعَلَتِ الرَّجُلُ إِلَى قُبَيْهِ فَهَدَمَهَا حَتَّى سَوَّاهَا بِالأَرضِ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهُ ذَاتَ يَومٍ فَلَم يَرَهَا، قَالَ: «مَا فَعَلَتِ التَّهُ وَالْ عَلَى اللهُ عَلَي اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَي اللهُ عَلَي اللهُ عَلَي اللهُ عَلَي اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَي اللهُ عَلَي اللهُ عَلَي اللهُ عَلَي اللهُ عَلَى اللهُ عَلَي اللهُ عَلَى اللهُ عَلَي اللهُ عَلَي اللهُ عَلَى اللهُ عَلَي اللهُ عَلَي اللهُ عَلَي اللهُ عَلَي اللهُ عَلَي اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَي اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَي اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

3114 ـ وَعَن عَلِيٍّ هَاكَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِذَا لَم يُبَارَكُ لِلعَبِدِ فِي مَالِهِ؛ جَعَلَهُ فِي المَاءِ وَالطِّينِ»، رواهُ البيهقيُّ في «شُعبِ الإيمانِ»(٤).

٦٤١٥ ـ وَعَنِ ابنِ عُمَرَ عِنْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «اتَّقُوا الحَرَامَ فِي البُنيَانِ، فَإِنَّهُ ٥٠ أَسَاسُ

⁽١) قولُهُ: «حمَلَها»؛ (أي: أضمرَ تلكَ الفعلةَ في نفسِهِ؛ غضبًا على فاعلِها في فعلِها، ففي «أساسِ البلاغةِ»: حملتُ الحقدَ عليه؛ إذا أضمرَتهُ) كذا في «المرقاةِ». م

⁽٢) قولُهُ: «أما إنَّ كلَّ بناءٍ وبالِّ»: (أرادَ ما بناهُ للتَّفاخِرِ والتَّنعُّمِ فوقَ الحاجةِ، لا أبنيةَ الخيرِ من المساجدِ والمدارسِ والرِّباطاتِ؛ فإنَّها من الآخرةِ، وكذا ما لا بدَّ منهُ للرَّجل من القوتِ والملبسِ والمسكنِ)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٣) أبو داوُدَ، ك: الأدبِ، ب: ما جاءَ في البناءِ، ح: (٥٢٣٧)، وابنُ ماجَه نحوَهُ، ك: الزُّهدِ، ب: في البناءِ والخرابِ، ح: (٢٦١)، وحسَّنَهُ ابنُ حجرِ في «هدايةِ الرُّواةِ» (٥/ ١٢).

قولُهُ: «وبالٌ»: الوبالُ في الأصلِ الثِّقلُ والمكروهُ، والمرادُ في الحديثِ: العذابُ في الآخرةِ.

⁽٤) البيهة في في «شعبِ الإيمانِ»، واللَّفظُ لَهُ (١٠/ ٢٢٧)، ح: (١٠٢٣٤)، وابنُ أبي الدُّنيا في «قصرِ الأملِ» (٢٣٢)، وقالَ العراقيُّ في «تخريجِ أحاديثِ الإحياءِ» (ص: ١٥٩٢): (رواهُ أبو داوُدَ من حديثِ عائشةَ بإسنادِ جيِّدِ: «خضر له في الطِّينِ واللَّبنِ حتَّى يبني») أقولُ: لم أجدهُ في سننِ أبي داوُدَ.

 ⁽٥) قولُهُ: «فإنّهُ أساسُ الخرابِ»: (التَّقديرُ: أساسُ خرابِ الدِّينِ، أو أساسُ خرابِ البنيانِ، فعلى الأوَّلِ يدلُّ على جوازِ
 إنفاقِ الحلالِ في البنيانِ، وعلى الثّاني لا، وهذا أنسبُ بالبابِ)، كذا في «المرقاةِ». م

الخَرَابِ»، رواهُ البيهقيُّ في «شُعبِ الإيمانِ»(١).

٦٤١٦ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: ﴿ أَلَا إِنَّ الدُّنِيَا مَلَعُونَةٌ مَلَعُونٌ مَا فِيهَا إِلَّا ذِكرُ اللهِ ﷺ وَمَا وَالاَهُ، وَعَالِمٌ، أَو مُتَعَلِّمٌ ﴾، رواهُ التِّرمذيُّ وابنُ ماجَه (٢).

781٧ ـ وَعَن أَبِي ذَرِّ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا زَهِدَ عَبدٌ فِي الدُّنيَا إِلَّا أَثبَتَ اللهُ الحِكمَةَ فِي قَلبِهِ، وَأَنطَقَ لَهَا لِسَانَهُ، وَبَصَّرَهُ عَيبَ الدُّنيَا وَدَاءَهَا وَدَوَاءَهَا، وَأَخرَجَهُ مِنهَا سَالِمًا إِلَى دَارِ السَّلَامِ»، رواهُ البيهقيُّ فِي «شُعبِ الإيمانِ»(٣).

٦٤١٨ ـ عَن سَهلِ بِنِ سَعدِ ﷺ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، ذُلَّنِي عَلَى عَمَلِ إِذَا أَنَا عَمِلَةُ أَحَبَّنِي اللهُ وَأَحَبَّنِي اللهُ وَأَحَبَّنِي اللهُ وَأَحَبَّنِي اللهُ وَأَحَبَّنِي اللهُ وَأَحَبَّنِي اللهُ وَأَلَا أَنَا اللهِ وَاللهُ وَأَلَا اللهِ وَاللهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللهُ وَاللّهُ وَلّهُ وَاللّهُ وَاللّه

7819 ـ وَعَن أَبِي أَيُّوبَ الأنصاريِّ ﷺ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: عِظنِي وَأُوجِز، فَقَالَ: ﴿إِذَا قُمتَ فِي صَلَاتِكَ؛ فَصَلِّ صَلاةً مُوَدِّعٍ، وَلَا تَكَلَّم بِكَلَامٍ تَعتَذِرُ مِنهُ غَدًا، وَاجمَعِ الإيَاسَ مِمَّا فِي يَدَي النَّاسِ»، روَاهُ أحمدُ(٥).

٠ ٢٤٢ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ وَأَبِي خَلَّادٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَأَيتُمُ العَبدَ يُعطَى

⁽١) البيهقيُّ في «الشُّعبِ»، واللَّفظُ لَهُ (١٣/ ٢٢٩)، ح: (٢٣٧)، والقضاعيُّ في «مسندِ الشِّهابِ» ح: (٦٦٤).

⁽٢) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الزُّهدِ، ب: [حديثِ: إنَّ الدُّنيا ملعونةٌ]، ح: (٢٣٢٢)، وابنُ ماجَه، ك: الزُّهدِ، ب: مثلِ الدُّنيا، ح: (٢١١٤)، وقالَ التِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

⁽٣) البيهقيُّ في «شعبِ الإيمانِ» (١٢٠/١٣)، ح: (١٠٠٥٠).

⁽٤) ابنُ ماجَه، ك: الزُّهدِ، ب: في الزُّهدِ في الدُّنيا، ح: (٤١٠٢)، وقالَ الحافظُ في «بلوغِ المرامِ»، ت: فحل (ص: ٥٤١): (وسندُهُ حسنٌ).

⁽٥) أحمدُ، واللَّفظُ لَهُ (٣٣٤٩٨)، وابنُ ماجَه، ك: الزُّهدِ، ب: الحكمةِ، ح: (٤١٧١)، وصحَّحَهُ الحاكمُ، ووافقَهُ الذَّهبيُّ عن سعدِ (٤/ ٣٢٦).

زُهدًا فِي الدُّنيَا وَقِلَّةَ مَنطِقٍ؛ فَاقترِبُوا مِنهُ، فَإِنَّهُ يُلقِي الحِكمَةَ»، رواهُ البيهقيُّ في «شُعبِ الإيمانِ»(١).

7٤٢١ - وَعَن ابنِ مَسعُودٍ هَ قَالَ: تَلَا رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿ فَمَن يُودِ اللهُ أَن يَهْدِيكُ يَشَرَحُ صَدْرَهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ ا

٦٤٢٢ ـ وَعَن عَبدِاللهِ بنِ عَمرِ و ﴿ قَالَ: قِيلَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ: أَيُّ النَّاسِ أَفضَلُ ؟ قَالَ: «كُلُّ مَخمُومِ القَلبِ، صَدُوقِ اللِّسَانِ»، قَالُوا: صَدُوقُ اللِّسَانِ نَعرِفُهُ، فَمَا مَحْمُومُ القَلبِ؟ قَالَ: «هُوَ التَّقِيُّ النَّقِيُّ، لَا إِثْمَ فِيهِ، وَلَا بَغيَ، وَلَا خَسَدَ»، رواهُ ابنُ ماجَه، والبيهقيُّ فِي «شُعبِ الإيمانِ» (٣٠).

747٣ ـ وَرَوَى مَالِكُ فِي «المُوطَّالِ» قَالَ: بَلَغَنِي أَنَّهُ قِيلَ لِلْقَمَانَ ﷺ: مَا بَلَغَ بِكَ مَا نَرَى؟؛ يُرِيدُونَ الفَضلَ، فَقَالَ لُقمَانُ: صِدقُ الحَدِيثِ، وَأَدَاءُ الأَمَانَةِ، وَتَركُ مَا لا يَعنِينِي (٤).

٦٤٢٤ - وَعَن عَبدِاللهِ بنِ عَمرٍ و ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «أَربَعٌ إِذَا كُنَّ فِيكَ؛ فَلَا عَلَيكَ مَا فَاتَكَ مِنَ الدُّنيَا: حِفظُ أَمَانَةٍ، وَصِدقُ حَدِيثٍ، وَحُسنُ خَلِيقَةٍ، وَعِفَّةٌ فِي طُعمَةٍ»، رواهُ أحمدُ، والبيهقيُّ فِي شُعبِ الإيمانِ»(٥).

⁽۱) البيهقيُّ عن أبي خلّدٍ في «شعبِ الإيمانِ» (۱۳/ ۱۱۹) ح: (۱۰۰٤۸)، وابنُ ماجَه، ك: الزُّهدِ، ب: الزُّهدِ في الدُّنيا، ح: (۲۰۱۱)، وأخرجَهُ عن أبي هريرةَ البيهقيُّ في «شُعبِ الإيمانِ» (۷/ ۵۳)، ح: (۲۳۱).

⁽٢) البيهة في «شُعبِ الإيمانِ»، واللَّفظُ لَهُ (١٣٣/١٣)، ح: (١٠٠٦٨)، والحاكمُ (١/ ٣١١). قولُهُ: «انفسحَ»؛ أي: انشرحَ وتوسَّعَ؛ بحيثُ يسعُهُ قبولُ جميعِ شرائعِ الإسلامِ، «من عِلمٍ»؛ أي: علامةٍ وأمارةٍ.

⁽٣) ابنُ ماجَه، ك: الزَّهدِ، ب: الورعِ والتَّقوى، ح: (٢١٦)، وفِي «الزَّوائدِ»: (هذا إسنادُهُ صحيحٌ، رجالُهُ ثقاتٌ). قولُهُ: «لا بغي»؛ أي: لا ظلمَ لَهُ، «لا غلَّ»؛ أي: لا حقدَ.

⁽٤) مالكٌ بلاغًا، ك: الكلام، ب: ماجاءَ في الصِّدقِ، ح: (٣٦٢٨).

⁽٥) أحمدُ (٢٦٥٢)، والطّبرانيُّ في «الكبيرِ» (١٣/ ٥٧)، ح: (١٤١)، وقالَ في «مجمعِ الزُّوائدِ» (١٠/ ٢٩٥): (رواهُ=

معادٌ وعن مُعَادُ بنِ جَبَل هُ قَالَ: لَمَّا بَعَثَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَى اليَمَنِ حَرَجَ مَعَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَى اليَمَنِ حَرَجَ مَعَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُوصِيهِ وَمُعَادُ رَاكِبٌ وَرَسُولُ اللهِ ﷺ يَمشِي تَحتَ رَاحِلَتِهِ، فَلَمَّا فَرَغُ (١)؛ قَالَ: «يَا مُعَادُ، إِنَّكَ عَسَى أَلَّا تَلْقَانِي بَعَدَ عَامِي هَذَا، وَلَعَلَّكَ أَن تَمُرَّ بِمَسجِدِي هَذَا، وَقَبرِي». فَبَكَى مُعَاذٌ جَشَعًا لِفِرَاقِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، ثُمَّ التَّفَتَ، فَأَقبَلَ بِوَجِهِهِ نَحوَ المَدِينَةِ، فَقَالَ: «إِنَّ أُولَى النَّاسِ بِي المُتَقُونَ مَن كَانُوا وَحَيثُ كَانُوا»، رواهُ أحمدُ (١).

٦٤٢٦ ـ وَعَن أَبِي ذَرِّ ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ لَهُ: ﴿إِنَّكَ لَيسَ بِخَيرٍ مِن أَحمَرَ وَلَا أَسوَدَ إِلَّا أَن تَفضُلَهُ بِتَقوَى»، رواهُ أحمدُ (٣).

٦٤٢٧ ـ وَعَن جَابِرٍ ﴿ قَالَ: ذُكِرَ رَجُلٌ عِندَ النَّبِيِّ ﷺ بِعِبَادَةٍ وَاجتِهَادٍ، وَذُكِرَ عِندَهُ آخَرُ بِرِعَةٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يُعدَلُ بِالرَّعَةِ»؛ يعني: الورع، رواهُ التَّرمذيُّ (١٠).

٦٤٢٨ ـ وَعَن أَبِي أُمَامَةَ ﷺ أَنَّ (٥) رَجُلًا مِن أَهلِ الصُّفَّةِ تُوُفِّي وَتَرَكَ دِينَارًا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ

⁼ أحمدُ والطَّبرانيُّ، وإسنادُهما حسنٌ).

قولُهُ: «وعفَّةٌ في طُعمَةٍ»: بضمَّ الطّاء مع تنوينِ التّاءِ؛ أي: احترازٌ من الحرام، واحتفاظٌ على الحلالِ.

⁽١) قولُهُ: «فلمّا فرغَ»؛ (أي: من الوصيَّةِ)، كذا في «المرقاقِ». م

⁽٢) أحمدُ (٢٢٠٥٢) وصحَّحَهُ ابنُ حبّانَ (٦٤٧).

قولُهُ: «جشعًا»: قالَ ابنُ الأثيرِ في «النّهايةِ» (١/ ٢٧٤): (الجشعُ: الفزعُ لفراقِ الإلفِ، وأوردَ في المادّةِ حديثَ معاذٍ هذا).

⁽٣) أحمدُ (٢١٤٠٧) وقالَ في «مجمعِ الزَّوائدِ» (٨/ ٨٤): (رواهُ أحمدُ، ورجالُهُ ثقاتٌ إلّا أنَّ بكرَ بنَ عبدِاللهِ المزنيِّ لـم يسمع من أبي ذرِّ).

⁽٤) التّرمذيُّ، ك: صفةِ القيامةِ، ب: حديثِ: «اعقلها وتوكّل»، ح: (٢٥١٩)، وقالَ: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

⁽٥) قولُهُ: «أنَّ رجلًا من أهلِ الصُّفَّةِ»: (في «النَّهايةِ»: هم فقراءُ المهاجرينَ، ومَن لم يكُن لَهُ منزلٌ يسكُنهُ، وكانوا يأوونَ إلى موضعِ مظلَّلٍ في مسجدِ المدينةِ يسكنونَهُ، قالَ الطِّيئُ رحمَهُ اللهُ تعالى: وفي وصفِ الرَّجلِ بهذا النَّعتِ إشعارٌ=

لَهُ: «كَيَّةٌ» قَالَ: ثُمَّ تُوفِّي آخَرُ فَتَرَكَ دِينَارَينِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «كَيَّتَانِ»، رواهُ أحمدُ، والبيهقيُّ في «شُعب الإيمانِ»(١).

٦٤٢٩ - وَعَن أَبِي هُرَيرَة ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "تَجِيءُ (") الأَعمَالُ يَومَ القِيَامَةِ، فَتَجِيءُ الصَّلَاةُ، فَتَقُولُ: يَا رَبِّ، أَنَا الصَّلَاةُ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، أَنَا الصَّدَقَةُ، فَتَقُولُ: يَا رَبِّ، أَنَا الصَّدَقَةُ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، أَنَا الصَّدَقَةُ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، أَنَا الصَّدَقَةُ، فَيَقُولُ: إِنَّكَ عَلَى خَيرٍ، الصَّدَقَةُ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، أَنَا الصَّدَةُ وَيَقُولُ: إِنَّكَ عَلَى خَيرٍ، ثُمَّ يَجِيءُ الإسلامُ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، أَنتَ السَّلامُ، وَأَنَا الإسلامُ، فَيقُولُ اللهُ ﷺ فِي كِتَابِهِ: السَّلامُ، وَإِنَّكَ عَلَى خَيرٍ، بِكَ اليَومَ آخُذُ، وَبِكَ أُعطِي، قَالَ اللهُ ﷺ فِي كِتَابِهِ:

بأنَّ الحكمَ الَّذي يليهِ معلَّلٌ بِهِ؛ يعني: انتماءَهُ إلى الفقراءِ الَّذين زهدوا في الدُّنيا مع وجودِ الدَّينارين أو الدِّينارِ دعوى كاذبةٌ يستحقُّ به العقابُ، وإلّا فقد كانَ كثيرٌ من الصَّحابةِ كعثمانَ بنِ عفّانٍ وعبدِ الرَّحمنِ بنِ عوفٍ وطلحةَ بنِ عبدِ اللهِ عَلَىٰ يقتنون الأموالَ، ويتصرَّفونَ فيها، وما عابَهم أحدٌ ممَّن أعرضَ عن الفتنة؛ لأنَّ الإعراضَ اختيارٌ للأفضلِ، وإلّا دخلَ في الورعِ والزُّهدِ في الدُّنيا، والإقناعُ فيها مباحٌ مرخَّصٌ لا يذمُّ صاحبُهُ، ولكلَّ شيءٍ حدٌّ، وتوضيحُ المرامِ في هذا المقامِ: أنَّهما لمّا كانا مع الفقراءِ الَّذين كانَ النَّاسُ يتصدَّقون عليهم بناءً على نهايةِ حاجتِهم وغايةِ فاقتِهم؛ فهم بمنزلةِ السَّائلينَ، إمّا قالًا وإمّا حالًا، ولا يحلُّ لأحدٍ يسألُ وعندَهُ قوتُ يومٍ، فوقعَ؛ أي: السُّؤالُ لكليهما مع وجودِ الدِّينارِ لهما حرامًا)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽۱) أحمدُ (۲۲۱۷۲)، ونحوهُ في «الكبيرِ» للطَّبرانيِّ (۸/ ۱٤۸)، ح: (۷۵۷۳)، وقالَ في «مجمعِ الزَّوائدِ» (۱۰/ ۲۹۰): (ورجالُهُ ثقاتٌ).

⁽٢) قولُهُ: «تجيءُ الأعمالُ»: (حاصلُ المرادِ من الحديثِ: أنَّ الأعمالَ فُرادى تجيءُ شافعةً لصاحبِها، فيردُّها الله بلطف، حتَّى إذا جاءَ الإسلامُ الَّذي هو الأصلُ وجامعُ الأعمالِ كلِّها قُبلَت شفاعتُهُ، وقد جاءَ مبدئًا بالثَّناءِ على اللهِ تعالى اللهِ عالى عالى اللهُ عالى عاملِها، وحصولِ النَّجاةِ لهم بها)، كذا في اللهماتِ». م





﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَنِمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُو فِي ٱلْآخِرَةِ مِنَ ٱلْخَسِرِينَ ﴾ [آل عمران: ٨٥]، رواهُ أحمدُ (١).



⁽١) أحمدُ (٨٧٤٢)، وأبو يعلى (٦٣٣١)، وقالَ البوصيريُّ في «إتحافِ الخيرةِ» (٨/ ١٦٩): (ورواتُهُ ثقاتٌ).



٦٤٣٠ عَن مُصعَبِ بِنِ سَعِدٍ قَالَ: رَأَى سَعِدٌ ﴿ اللَّهِ اللَّهِ عَلَى مَن دُونَهُ، فَقَالَ النَّبِي عَلَيْ: «هَل تُنصَرُونَ (١) وَتُرزَقُونَ إِلَّا بِضُعَفَائِكُم»، رواهُ البخاريُّ (٢).

٦٤٣١ _ وَعَن أَبِي الدَّردَاءَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ عَالَ: «ابغُونِي (٣) الضَّعَفَاءَ، فَإِنَّمَا تُرزَقُونَ وَتُنصَرُونَ بِضُعَفَاتِكُم»، رواهُ أَبُو داوُدَ^(٤).

٦٤٣٢ ـ وَعَن أُمَيَّةَ بِنِ خَالِدِ بِنِ عَبِدِاللهِ بِنِ أُسَيدٍ ﴿ عَنِ النَّبِيِّ عَلِيهُ: «أَنَّهُ كَانَ (٥) يَستَفتِحُ

⁽۱) قولُهُ: «هل تُنصرون وتُرزقون إلّا بضعفائِكم»؛ (أي: بفقرائِكم، والمرادُ به: الفقرُ الَّذي صاحبُهُ راضِ بما قسمَ اللهُ لَهُ، وصابرٌ على ذلك، ولا يصدرُ من قولِهِ وفعلِهِ ما يُسخطُ الله تعالى، ولا يتركُ التَّكسُّب، ويشتغلُ عن السُّوالِ الَّذي فيه ذلَةٌ ومنَةٌ، وأمّا فقراءُ هذا الزَّمانِ؛ فإنَّ أكثرَهم غيرُ موصوفِ بهذهِ الصِّفاتِ، وفقرُ هؤلاء هو الَّذي استعاذَ منهُ النَّبيُ ﷺ، وأمّا الخلافُ في أنَّ الفقيرَ الصّابرَ أفضلُ أو الغنيَّ الشّاكرَ، فهو مشهورٌ قد تكلَّمَت فيه جماعةٌ كثيرون)، كذا في «عمدةِ القاري»، وقالَ في «الإحياءِ»: (اعلم أنَّ النّاسَ قد اختلفوا في هذا، فذهبَ الجنيدُ والخوّاصُّ والأكثرون إلى تفضيلِ الفقرِ)، وقالَ ابنُ عطاءٍ: (الغنيُّ الشّاكرُ القائمُ بحقِّهِ أفضلُ من الفقيرِ الصّابرِ)، وقالَ في شرحِهِ: (وكذلك كانَ أحمدُ بنُ حنبل يقولُ: ما أعدلُ بالفقرِ شيئًا، وكانَ يفضَّلُ حالَ الفقرِ، ويعظِّمُ شأنَ الفقيرِ الصّابرِ). م

⁽٢) البخاريُّ، ك: الجهادِ، ب: مَن استعانَ بالضُّعفاءِ والصّالحين، ح: (٢٨٩٦).

⁽٣) قولُهُ: «ابغوني»؛ (أي: اطلبوا رضائي) كذا في «المرقاقي». م

⁽٤) أبو داوُك، واللَّفظُ لَهُ، ك: الجهادِ، ب: في الانتصارِ برُذُلِ الخيلِ والضَّعفةِ، ح: (٢٥٩٤)، والتِّرمذيُّ، ك: الجهادِ، ب: ما جاءَ في الاستفتاحِ بصعاليكِ المسلمين، ح: (١٧٠٢)، وقالَ: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

⁽٥) قولُهُ: «كانَ يستفتحُ بصعاليكِ المهاجرين»؛ (أي: بفقرائِهم وببركةِ دعائِهم، وفي «النَّهاية»: أي: يستنصرُ بهم، ومنهُ=

بِصَعَالِيكِ المُهَاجِرِينَ»، رواهُ البغويُّ في «شَرحِ السُّنَّةِ»(١).

٦٤٣٣ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «رُبَّ أَسْعَثَ مَدنُوعٍ بِالأَبَوَابِ لَو أَقسَمَ عَلَى اللهِ؛ لَأَبَرَّهُ»، رواهُ مسلمٌ (٢).

عندَهُ جَالِسٍ: «مَا رَأَيُكَ فِي هَذَا؟» فَقَالَ: رَجُلٌ مِن أَشْرَافِ النَّاسِ، هَذَا وَاللهِ حَرِيٌّ إِن خَطَبَ أَن يُنكَحَ، عِندَهُ جَالِسٍ: «مَا رَأَيُكَ فِي هَذَا؟» فَقَالَ: رَجُلٌ مِن أَشْرَافِ النَّاسِ، هَذَا وَاللهِ حَرِيٌّ إِن خَطَبَ أَن يُنكَحَ، وَإِن شَفَعَ أَن يُشَفَّعَ، قَالَ: فَسَكَتَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، ثُمَّ مَرَّ رَجُلٌ آخَرُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا رَأَيُكَ فِي هَذَا؟» فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَذَا رَجُلٌ مِن فُقَرَاءِ المُسلِمِينَ، هَذَا حَرِيٌّ إِن خَطَبَ أَلَّا يُنكَحَ، وَإِن شَفَعَ أَلَّا يُشَفَّعَ، وَإِن قَالَ أَلَّا يُسمَعَ لِقَولِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «هَذَا حَرِيٌّ مِن مِلءِ الأَرضِ مِثلَ هَذَا»، رواهُ البخاريُّ (٤٠).

معدد وَعَن أَنسٍ هُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «اللَّهُمَّ (٥)؛ أُحيِنِي مِسكِينًا، وَأُمِتِنِي مِسكِينًا،

⁼ قولُهُ تعالى: ﴿ إِن تَسْتَقْنِحُواْ فَقَدْ جَآءَكُمُ ٱلْفَكَتَّحُ ﴾ [الأنفال: ١٩]، وفيه تعظيمُ الفقراءِ، والرَّغبةُ إلى دعائِهم، والتَّبرُّكُ بوجوههم)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽١) البغويُّ في «شرحِ الشَّنَّةِ» (٢٦٤/١٤)، ح: (٢٠٦٢)، والطَّبرانيُّ في «المعجمِ الكبيرِ» (١/ ٢٩٢)، ح: (٨٥٧)، وقالَ المنذريُّ في «الترغيبِ»، ت: عمارة (٤/ ١٤٤): (رواهُ الطَّبرانيُّ، ورواتُهُ رواةُ الصَّحيح، وهو مرسلُّ).

⁽٢) مسلمٌ، ك: البرِّ، ب: فضل الضُّعفاءِ، ح: (٦٦٨٢).

قولُهُ: «أشعثَ»: الملبَّد الشَّعر المغبَّر غير مدهونٍ ولا مرجلٍ، «مدفوعٍ بالأبوابِ»؛ أي: لا قدرَ لَهُ عندَ النَّاسِ، فهم يدفعونَهُ عن أبوابِهم، ويطردونَهُ عنهم؛ احتقارًا لَهُ، «لو أقسمَ على الله؛ لأبرَّهُ»؛ أي: لو حلفَ على وقوعِ شيءٍ؛ أوقعَهُ اللهُ؛ إكرامًا له بإجابةِ سؤالِهِ.

⁽٣) قولُهُ: «هذا خيرٌ من ملءِ الأرضِ مثلَ هذا»؛ (أي: مثلَ الرَّجلِ الأوَّلِ)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٤) البخاريُّ، ك: الرَّقاقِ، ب: فضلِ الفقراءِ، ح: (٦٤٤٧). قولُهُ: «حريُّ»: جديرٌ ولائقٌ، «لا يُشفَّعُ»: لا يُلتفتُ إليه.

⁽٥) قولُهُ: «اللَّهُمَّ أحيني مسكينًا»: (فيه تعليمُ الأمَّةِ؛ ليعرفوا فضلَ الفقراءِ فيحبُّوهم، ويجالسوهم؛ لينالَهم بركتُهم، وفيــه=

وَاحشُرنِي فِي زُمرَةِ المَسَاكِينِ يَومَ القِيَامَةِ» فَقَالَت عَائِشَةُ: لِمَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: "إِنَّهُم يَدخُلُونَ الجَنَّةَ قَبَلَ أَغنِيَائِهِم بِأَربَعِينَ خَرِيفًا، يَا عَائِشَةُ، لَا تَرُدِّي المِسكِينَ وَلَو بِشِقِّ تَمرَةٍ، يَا عَائِشَةُ، أَحِبِّي المَسَاكِينَ وَقَرِّبِيهِم فَإِنَّ اللهَ يُقَرِّبُكِ يَومَ القِيَامَةِ»، رواهُ التِّرمذيُّ والبيهقيُّ فِي «شُعبِ الإيمانِ»(١).

٦٤٣٦ ـ وَرَوَى ابنُ مَاجَه عَن أَبِي سَعِيدٍ إِلَى قَولِهِ: «زُمرَةِ المَسَاكِينِ»(٢).

٦٤٣٧ ـ وَعَن عَبدِاللهِ بنِ عَمرٍ و ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِنَّ فُقَرَاءَ (٣) المُهَاجِرِينَ يَسبِقُونَ الْأَغنِيَاءَ يَومَ القِيَامَةِ إِلَى الجَنَّةِ بِأَربَعِينَ خَرِيفًا»، رواهُ مسلمٌ (١٠).

٦٤٣٨ ـ وَعَن أَبِي عَبِدِ الرَّحمَن الحُبُلِيِّ قَالَ: سَمِعتُ عَبدَاللهِ بنَ عَمرٍ و اللهُ وَسَأَلَهُ رَجُلٌ، قَالَ: أَلَكَ مَسكَنٌ أَلَسنَا مِن فُقَرَاءِ المُهَاجِرِينَ؟ فَقَالَ لَهُ عَبدُاللهِ: أَلَكَ امرَأَةٌ تَأْوِي إِلَيهَا؟ قَالَ: نَعَم، قَالَ: أَلَكَ مَسكَنٌ

⁼ تسليةٌ للمساكينِ، وتنبيةٌ على علوِّ درجاتِهم، ويجوزُ أنْ يُرادَ بهذا: أنْ يجعلَ قُوْتَهُ كفافًا، ولا يشغلُهُ بالمالِ، فإنَّ كثرةَ المالِ في حقِّ المقرِّبين مؤنةٌ من الوبالِ)، كذا في «المرقاق»، وقالَ في «الإحياء»: (وقولُهُ ﷺ: «أعوذُ بك من الفقرِ» وقولُهُ ﷺ: «كادَ الفقرُ أنْ يكونَ كفرًا»، لا يناقضُ قولَهُ ﷺ: «أحيني مسكينًا وأمتني مسكينًا»؛ إذ فقرُ المضطرِّ هو الَّذي استعاذَ منهُ، والفقرُ الَّذي هو الاعترافِ بالمسكنةِ والذَّلَةِ والافتقارِ إلى اللهِ تعالى هو الَّذي سألَهُ في دعائِهِ) انتهى، وفي «المرقاق»: (وأمّا حديثُ: «كادَ الفقرُ أنْ يكونَ كفرًا»؛ فهو ضعيفٌ جدًّا، وعلى تقديرِ صحَتِهِ فهو محمولٌ على الفقرِ القلبيَّ المؤدِّي إلى الجزعِ والفزع؛ بحيثُ يفضي إلى عدمِ الرِّضا بالقضاء، والاعتراضِ على تقسيمِ ربِّ الأرض والسَّماءِ، ولذا قالَ ﷺ: «ليسَ الغنى عن كثرةِ العرض إنَّما الغنى غنى النَّفس»). م

⁽١) التّرمذيُّ، ك: الزُّهدِ، ب: ما جاءَ أنَّ فقراءَ المهاجرينَ، ح: (٢٣٥٢)، وحسَّنَهُ ابنُ حجرٍ فِي «هِدايةِ الرُّواةِ» (٥/ ٣٣).

⁽٢) ابنُ ماجَه، ك: الزُّهدِ، ب: مجالسةِ الفقراءِ، ح: (٤١٢٦)، وصحَّحَهُ الحاكمُ ووافقَهُ الذَّهبيُّ (١/ ٣٢٢).

⁽٣) قولُهُ: «فقراءُ المهاجرين يسبقون الأغنياء»؛ أي: من المهاجرين، فغيرُهم بالأولى، ولذا أطلق «الأغنياء»، وعلى هذا يُقاسُ فقراءُ كلِّ طائفةٍ من أهل زمانٍ ومكانٍ على أغنيائِهم)، كذا في «المرقاة». م

 ⁽٤) مسلم، ك: الزُّهدِ، ب: الدُّنيا سَجنٌ، ح: (٧٤٦٣).
 قولُهُ: «بأربعينَ خريفًا»؛ أي: أربعين سنةً.

تَسكُنُهُ ؟ قَالَ: نَعَم، قَالَ: فَأَنتَ (١) مِنَ الأَغنِيَاءِ، قَالَ: فَإِنَّ لِي خَادِمًا، قَالَ: فَأَنتَ مِنَ المُلُوكِ.

قَالَ أَبُو عَبِدِ الرَّحَمَنِ: وَجَاءَ ثَلَاثَةُ نَفَرٍ إِلَى عَبِدِ اللهِ بِنِ عَمرِو بِنِ العَاصِ ﴿ وَأَنَا عِندَهُ، فَقَالُوا: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، إِنَّا وَاللهِ مَا نَقدِرُ عَلَى شَيءٍ، لَا نَفَقَةٍ، وَلَا دَابَّةٍ، وَلَا مَتَاعٍ، فَقَالَ لَهُم، مَا شِئتُم، إِن شِئتُم، وَإِن شِئتُم؛ كَنفَقةٍ، وَلَا دَابَّةٍ، وَلا مَتَاعٍ، فَقَالَ لَهُم، مَا يَسَّرَ اللهُ لَكُم، وَإِن شِئتُم؛ ذَكَرنَا أَمرَكُم لِلسَّلطَانِ، وَإِن شِئتُم؛ صَبَرتُم، فَإِنِّي سَمِعتُ رَصُولَ اللهِ عَنْ يَقُولُ: ﴿إِنَّ فُقَرَاءَ المُهَاجِرِينَ يَسِيقُونَ الأَغْنِيَاءَ يَومَ القِيَامَةِ إِلَى الجَنَّةِ، بِأَربَعِينَ خَرِيفًا ﴾ قَالُوا: وَسُولَ اللهِ عَنْ يَقُولُ: ﴿إِنَّ فُقَرَاءَ المُهَاجِرِينَ يَسِيقُونَ الأَغْنِيَاءَ يَومَ القِيَامَةِ إِلَى الجَنَّةِ، بِأَربَعِينَ خَرِيفًا ﴾ قَالُوا: فَإِنَّا نَصِيرُ، لا نَسَأَلُ شَيئًا، رواهُ مسلمٌ (٢).

٦٤٣٩ وَعَن عَبِواللهِ بِنِ عَمْرِو هُ قَالَ: بَينَا أَنَا قَاعِدٌ فِي المَسجِدِ وَحَلَقَةٌ مِن فُقَرَاءِ المُهَاجِرِينَ قُعُودٌ؛ إِذ دَخَلَ النَّبِيُ ﷺ فَقَعَدَ إِلَيهِم، فَقُمتُ إِلَيهِم، فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ لَهُم: «لِيُبشِر فُقَرَاءُ المُهَاجِرِينَ بِمَا يَعُودٌ؛ إِذ دَخَلَ النَّبِيُ ﷺ فَقَعَدَ إِلَيهِم، فَقُمتُ إِلَيهِم، فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ لَهُم: «لِيُبشِر فُقَرَاءُ المُهَاجِرِينَ بِمَا يَسُرُّ وُجُوهَهُم، فَإِنَّهُم يَدخُلُونَ الجَنَّةَ قَبَلَ الأَغنِيَاءِ بِأَربَعِينَ عَامًا» قَالَ: فَلَقَد رَأَيتُ أَلُوانَهُم أَسفَرَت، قَالَ عَبُدُاللهِ بِنُ عَمْرِو: حَتَّى تَمَنَّيتُ أَن أَكُونَ مَعَهُم، رواهُ الدَّارِميُّ (٣).

· ٦٤٤ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَدخُلُ (٤) الفُقَرَاءُ الجَنَّةَ قَبلَ الأَغنِيَاءِ

⁽۱) قولُهُ: «فأنتَ من الأغنياءِ»: قالَ في «المرقاقِ»: (أي: أغنياءُ المهاجرين، فإنَّ فقراءَهم ما كانَ لهم امرأةٌ، ولا مسكنٌ، وإلّا فإنَّهم ليسوا بأغنياء؛ لأنَّهُ قالَ في «ردِّ المحتارِ» ناقلًا عن «البدائع»: إنَّ الكرخيَّ ذكرَ في مختصرِه، فقالَ: لا بأسَ أنْ يُعطي من الزكاةِ مَن لَهُ مسكنٌ، وما يتأتَّثُ به في منزلِهِ وخادمٌ وفرسٌ وسلاحٌ وثيابُ البدنِ وكتبُ العلمِ إنْ كانَ من أهلِهِ، فإنْ كانَ لَهُ فضلٌ عن ذلك تبلغُ قيمتُهُ مثتي درهم، حُرِّمَ عليه أخذُ الصَّدقةِ). م

⁽٢) مسلمٌ، ك: الزَّهدِ، ب: الدُّنيا سجنٌ، ح: (٧٤٦٢).

⁽٣) الدّارميُّ، ك: الرَّقاثقِ، ب: في دخولِ الفقراءِ، ح: (٢٨٤٤)، والنَّسائيُّ في «الكبرى» (٥٨٤٥)، وأصلُهُ في مسلم كما مرَّ.

⁽٤) قولُهُ: "يدخلُ الفقراءُ الجنَّة قبلَ الأغنياءِ بخمسِمثةِ عام »: (قالَ الأشرفُ: فإنْ قلتَ: كيفَ التَّوفيقُ بينَ هذا الحديثِ والحديثِ السّابقِ من قولِهِ: "بأربعين خريفًا» وقلتُ: يمكنُ أنْ يكونَ المرادُ من الأغنياءِ في الحديثِ الأوَّلِ أغنياءَ الله المهاجرينَ؛ أي: يسبقُ فقراءُ المهاجرينِ إلى الجنَّةِ بأربعينَ خريفًا، ومن الأغنياءِ في الحديثِ الثّاني الأغنياءَ اللّذين ليسوا من المهاجرين فلا تناقضَ بينَ الحديثِنِ، انتهى، وفيه أنَّ هذا إنَّما يتمُّ إذا أُريدَ بالفقراءِ الخاصُّ، وبالأغنياءِ العامُّ، فلا يفهمُ حكمُ الفقراءِ من غير المهاجرين، فالأولى: حملُ الحديثِ على معنى يُفهمُ الحكمَ عمومًا، وهـو=

بِخَمسِمِئَةِ عَامٍ؛ نِصفِ يَومٍ "، رواهُ التّرمذيُّ (١).

٦٤٤١ ـ وَعَن أُسَامَةَ بِنِ زِيدٍ ﴿ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ قَالَ: ﴿ قُمتُ عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ ، فَكَانَ عَامَّةُ مَن دَخَلَهَا المَسَاكِينَ ، وَأَصحَابُ الجَدِّ مَحبُوسُونَ ، غَيرَ أَنَّ أَصحَابَ النَّارِ قَد أُمِرَ بِهِم إِلَى النَّارِ ، وَقُمتُ عَلَى بَابِ النَّارِ ، فَإِذَا عَامَّةُ مَن دَخَلَهَا النِّسَاءُ » ، متَّفقٌ عَليه (٢).

٦٤٤٢ ـ وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «اطَّلَعتُ فِي الجَنَّةِ فَرَأَيتُ أَكثَرَ أَهلِهَا الفُقَرَاءَ، وَاطَّلَعتُ فِي النَّارِ فَرَأَيتُ أَكثَرَ أَهلِهَا النِّسَاءَ»، رواهُ مسلمٌ (٣).

٦٤٤٣ ـ وَرَوَاهُ البُّخارِيُّ عَن عِمرَانَ بنِ حُصَينِ ﷺ (١٠).

٦٤٤٤ - وَعَن عِمرَانَ بنِ حُصَينٍ هَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ اللهَ يُحِبُّ عَبدَهُ المُؤمِنَ الفَقِيرَ الفَقِيرَ المُتَعَفِّفَ أَبَا العِيَالِ»، رَوَاهُ ابنُ مَاجَه (٥٠).

بأنْ يُقالَ: المرادُ بكلِّ من العددين إنَّما هو التَّكثيرُ لا التَّحديدُ، فتارةً عبَرَ به وأخرى بغيرِهِ تفنُثا، ومالُهما واحدٌ، أو أخبرَ أو يُل بأربعينَ، كما أُوحيَ إليهِ، ثمَّ أخبرَ ثانيًا بخمسِمئةِ عام زيادةً من فضلِهِ على الفقراءِ ببركتِه ﷺ، أو الاختلافُ باختلافِ مراتبِ أشخاصِ الفقراءِ في حالِ صبرهم ورضاهم وشكرِهم، وهو الأظهرُ)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽١) التَّرمذيُّ، ك: الزُّهدِ، ب: ما جاءَ أنَّ فقراءَ المهاجرينَ، ح: (٢٣٥٢)، وابنُ ماجه، ك: الزُّهدِ، ب: منزلةِ الفقراءِ، ح: (٢٢٢٤)، وقالَ التَّرمذيُّ: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ».

⁽٢) البخاريُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الرِّقاقِ، ب: صفةِ الجنَّةِ والنَّارِ، ح: (٦٥٤٧)، ومسلمٌ، ك: الدِّكرِ، ب: أكثرِ أهلِ الجنَّةِ، ح: (٦٩٣٧).

قولُهُ: «الجدِّ»: الحظُّ والسَّعادةُ.

⁽٣) مسلمٌ، ك: الرِّقاقِ، ب: أكثرِ أهلِ الجنَّةِ، ح: (٦٩٣٨).

⁽٤) البخاريُّ، ك: الرِّقاقِ، ب: صفةِ الجنَّةِ والنَّارِ، ح: (٦٥٤٦).

⁽٥) ابنُ ماجَه، ك: الزُّهدِ، ب: فضلِ الفقراءِ، ح: (٢١١)، وفي «الزَّوائدِ»: (في إسنادِهِ القاسمُ بنُ مهرانَ، قالَ العقيليُّ: لا يثبتُ سماعُهُ من عمرانَ، وموسى بنُ عبيدةَ متروكٌ).

مَعَ اللهُ عَبِدًا؛ حَمَاهُ الدُّنيَا كَمَا يَ اللهُ عَالَى اللهِ عَلَيْهُ قَالَ: ﴿إِذَا أَحَبَّ اللهُ عَبِدًا؛ حَمَاهُ الدُّنيَا كَمَا يَظُلُّ أَحَدُكُم يَحمِي سَقِيمَهُ المَاءَ»، رواهُ أحمدُ والتِّرمذيُّ (١).

٦٤٤٦ ـ وَعَن عَبِدِ اللهِ بِنِ مُغَفَّلِ ﴿ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِ عَلَيْ اللهِ فَقَالَ: إِنِّي (٢) أُحِبُّكَ، قَالَ: «إِن كُنتَ تُحِبُّنِي؛ فَأَعِدً لِلفَقرِ «انظُر مَاذَا تَقُولُ؟»، قَالَ: وَاللهِ إِنِّي لَأُحِبُّكَ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَقَالَ: ﴿إِن كُنتَ تُحِبُّنِي؛ فَأَعِدً لِلفَقرِ فَإِن كُنتَ تُعِبُّنِي، وَقَالَ: (هَذَا حديثٌ حسنٌ فَإِنَّ الفَقرَ أَسرَعُ إِلَى مَن يُحِبُّنِي مِنَ السَّيلِ إِلَى مُنتَهَاهُ»، رواهُ التِّرمذيُّ، وَقَالَ: (هَذَا حديثٌ حسنٌ غريبٌ)(٤).

788٧ ـ وَعَن أَبِي ذَرِّ ﷺ قَالَ: أَمَرَنِي خَلِيلِي ﷺ بِسَبِعِ: أَمَرَنِي بِحُبِّ المَسَاكِينِ، وَالدُّنُوِّ مِنهُم، وَأَمَرَنِي أَن أَنظُرَ إِلَى مَن هُو فَوقِي، وَأَمَرَنِي أَن أَصِلَ الرَّحِمَ وَإِن أَدبَرَت، وَأَمَرَنِي أَن أَنظُرَ إِلَى مَن هُو فَوقِي، وَأَمَرَنِي أَن أَصِلَ الرَّحِمَ وَإِن أَدبَرَت، وَأَمَرَنِي أَلَّا أَسَالَ أَحَدًا شَيئًا، وَأَمَرَنِي أَن أَقُولَ بِالحَقِّ وَإِن كَانَ مُرَّا، وَأَمَرَنِي أَلَّا أَخَافَ فِي اللهِ لَومَةَ لَاثِمٍ، وَأَمَرَنِي أَلَّا أَحَدًا شَيئًا، وَأَمَرَنِي أَن أَقُولَ بِاللهِ، فَإِنَّهُنَّ مِن كَنزِ تَحتَ العَرشِ، رواهُ أحمدُ أَصُ.

وفي «المرقاةِ» (٨/ ٣٢٩٦): (المعنى: أنَّهُ مع كونِهِ صاحبَ العيالِ وفقيرَ الحالِ وكسيرَ البالِ تعفَّفَ عنِ السُّؤالِ،
 فهو المؤمنُ على وجهِ الكمالِ، فلذا أحبَّهُ ذو الجلالِ والجمالِ).

⁽١) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الطِّبِّ، ب: ما جاءَ في الحميةِ، ح: (٢٠٣٦)، وقالَ: (حسنٌ غريبٌ)، وصحَّحَهُ ابنُ حبّانَ (٦٦٩).

⁽٢) قولُهُ: «إِنِّي أحبُّكَ»؛ (أي: حبًّا بليغًا، وإلّا؛ فكلُّ مؤمنِ يحبُّهُ)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٣) قولُهُ: "تِجفافًا»: بكسرِ الفوقيَّةِ وسكونِ الجيمِ؛ أي درعًا وجُنَّة، ففي "المغربِ»: هو شيءٌ يُلبسُ على الخيلِ عندَ الحربِ، كأنَّهُ درعٌ؛ فمعنى الحديثِ: إنْ كنتَ صادقًا في اللَّعوى، ومحقًّا في المعنى، فهيِّئ آلةً تنفعُكَ حالَ البلوى؛ فإنَّ البلاءَ والولاءَ متلازمان في الخلا والملا، ومجملُهُ أنَّه تبياً للصَّبرِ خصوصًا على الفقرِ؛ لتدفعَ بِهِ عن دينِكَ بقوَّةِ فإنَّ البلاءَ والفزعِ وقلَّةِ القناعةِ وعدمِ الرِّضا بالقسمةِ، وكنَّى بالتَّجْفافِ عن الصَّبرِ؛ لأنَّهُ يسترُ الفقرَ، كما يسترُ النَّحْفافُ البدنَ عن الضَّبرِ؛ كذا في "المرقاةِ». م

⁽٤) التُّرمذيُّ، ك: الزُّهدِ، ب: ما جاءَ في فضلِ الفقرِ، ح: (٢٣٥٠)، وقالَ: (حسنٌ غريبٌ) وصحَّحَهُ ابنُ حبّانَ (٢٩٢٢).

⁽٥) أحمدُ (٢١٤١٥)، وصحَّحَهُ ابنُ حبّانَ (٤٤٩).

٦٤٤٨ ـ عَن أَبِي هُرَيرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِذَا نَظَرَ أَحَدُكُم إِلَى مَن فُضَّلَ عَلَيهِ فِي المَالِ وَالخَلقِ؛ فَلَينظُر إِلَى مَن هُوَ أَسفَلَ مِنهُ »، متَّفقٌ عليه (١٠).

٦٤٤٩ ـ وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسلِمٍ قَالَ ﷺ: «انظُرُوا إِلَى مَن أَسفَلَ مِنكُم، وَلَا تَنظُرُوا إِلَى مَن هُوَ فَوَقَكُم، فَهُوَ أَجَدَرُ أَلَّا تَزدَرُوا نِعمَةَ اللهِ عَلَيكُم» (٢٠).

• ٦٤٥٠ وَعَن عَمرِو بنِ شُعَيبٍ عَن أَبِيهِ عَن جَدِّهِ ﷺ عَن رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «خَصلَتَانِ مَن كَانَتَا فِيهِ كَتَبَهُ اللهُ شَاكِرًا صَابِرًا، مَن نَظَرَ فِي دِينِهِ إِلَى مَن هُوَ فَوقَهُ فَاقتَدَى بِهِ، وَنَظَرَ فِي دُنيَاهُ إِلَى مَن هُو دُونَهُ، وَنَظَرَ فِي دُنيَاهُ إِلَى مَن هُو دُونَهُ، وَنَظَرَ فِي دُونَهُ، وَنَظَرَ فِي دُنيَهِ إِلَى مَن هُو دُونَهُ، وَنَظَرَ فِي دُنيَاهُ إِلَى مَن هُو فَوقَهُ، فَأَسِفَ عَلَى مَا فَاتَهُ مِنهُ؛ لَم يَكتُبهُ اللهُ شَاكِرًا وَلا صَابِرًا»، رواهُ التَّرمذيُّ (٣).

٦٤٥١ ـ وَعَن عَبدِ اللهِ بنِ عَمرٍ و اللهِ عَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الدُّنيَا(٤) سِبجنُ المُؤمِنِ وَسَنتُهُ، وَسَنتُهُ، فَإِذَا فَارَقَ الدُّنيَا؛ فَارَقَ السِّجنَ وَالسَّنَةَ»، رَوَاهُ فِي «شَرح السُّنَّة»(٥).

⁽١) البخاريُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الرِّقاقِ، ب: لينظر إلى مَن هو أسفلُ منهُ، ح: (٦٤٩٠)، ومسلمٌ، ك: الزُّهدِ والرَّقائقِ، ح: (٧٤٢٨).

⁽٢) مسلمٌ، ك: الزُّهدِ والرَّقائقِ، ح: (٧٤٣٠).

⁽٣) التّرمذيُّ، ك: صفةِ القيامةِ، ب: انظروا إلى مَن هو أسفل، ح: (٢٥١٢)، وقالَ: (حسنٌ غريبٌ).

⁽³⁾ قولُهُ: «الدُّنيا سجنُ المؤمنِ»: (قالَ الإمامُ الحافظُ أبو القاسمِ الورّاقُ: إنْ قيلَ: كيفَ يكونُ معنى الحديثِ، وقد نرى مؤمنًا في عيشٍ رغدٍ، وكافرًا في ضنكِ وقصرِ يدٍ؟ قلنا: الجوابُ من وجهين؛ أحدِهما: أنَّ الدُّنيا كالجنَّةِ للكافرِ في جنبِ ما أعدَّ اللهُ لَهُ من العذابِ في الآخرةِ، وأنَّها كالسِّجنِ للمؤمنِ بالإضافةِ إلى ما وعدَهُ اللهُ لَهُ من النَّوابِ في الآخرةِ ونعيمِها، فالكافرُ يحبُّ المقامَ فيها، ويكرهُ مفارقتَها، والمؤمنُ يتشوَّقُ الخروجَ منها، ويطلبُ الخلاصَ من الآخرةِ ونعيمِها، فالكافرُ يحبُّ المقامَ فيها، ويكرهُ مفارقتَها، والمؤمنُ يتشوَّقُ الخروجَ منها، ويطلبُ الخلاصَ من أفاتِها، كالمسجونِ الَّذي يريدُ أنْ يُخلى سبيلَهُ، الثاني: أنْ يكونَ هذا صفة المؤمنِ المستكملِ الإيمانَ الَّذي قد غرَّقَ نفسَهُ عن ملاذِ الدُّنيا وشهواتِها، فصارَت عليه بمنزلةِ السِّجنِ في الضِّيقِ والشِّدَةِ، وأمّا الكافرُ فقد أهملَ نفسَهُ وأحرجَها في طلبِ اللَّذاتِ وتناولِ الشَّهواتِ، فصارت الدُّنيا كالجنَّةِ لَهُ في السَّعةِ والنَّعمةِ)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٥) أحمدُ (٦٨٥٥) وقالَ الهيثميُّ في «مجمعِ الزَّوائيدِ» (١٠/ ٢٨٩): (رجالُ أحمدَ رجالُ الصَّحيحِ غير عبدِاللهِ بنِ=

٦٤٥٢ ـ وَعَن مَحمُودِ بِنِ لَبِيدٍ ﴿ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ قَالَ: «اثنتَانِ يَكرَهُهُمَا ابنُ آدَمَ: المَوتُ؛ وَالمَوتُ خَيرٌ لِلمُؤمِنِ مِنَ الفِتنَةِ، وَيَكرَهُ قِلَّةَ المَالِ؛ وَقِلَّةُ المَالِ أَقَلُّ لِلحِسَابِ»، رواهُ أحمدُ (١).

٦٤٥٣ _ وَعَن عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن (٢) رَضِيَ مِنَ اللهِ بِاليَسِيرِ مِنَ الرِّزقِ؛ رَضِيَ اللهُ مِنهُ بِاليَسِيرِ مِنَ العَمَل»، رواهُ البيهقيُّ في «شُعبِ الإيمانِ»(٣).

٦٤٥٤ ـ وَعَن مُعَاذِ بِنِ جَبَلٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ لَمَّا بَعَثَ بِهِ إِلَى الْيَمَنِ؛ قَالَ: «إِيَّاكَ وَالتَّنَعُّمَ؛ فَإِنَّ عِبَادَ اللهِ لَيسُوا بِالمُتَنَعِّمِينَ»، رواهُ أحمدُ^(٤).

معه ٦٤٥٥ وَعَن أَبِي هُرَيرَة ﷺ قَالَ: لَقَد رَأَيتُ سَبعِينَ مِن أَصحَابِ الصَّفَّةِ، مَا مِنهُم رَجُلٌ عَلَيهِ رِدَاءٌ، إِمَّا إِزَارٌ وَإِمَّا كِسَاءٌ، قَد رَبَطُوا فِي أَعنَاقِهِم، فَمِنهَا مَا يَبلُغُ الصَّعبَينِ، وَمِنهَا مَا يَبلُغُ الكَعبَينِ، فَيَجمعُهُ بِيَدِهِ كَرَاهِيَةَ أَن تُرَى عَورَتُهُ، رواهُ البخاريُّ (٥).

⁼ جنادة، وهو ثقةٌ) وصحَّحَه الحاكمُ، ووافقَهُ اللَّهبيُّ (٧٨٨٧)، وهو عندَ ابنِ المباركِ في «الزُّهدِ» (٩٨٥). قولُهُ: «وسنتُهُ»: السَّنَة: بفتح السِينِ وتخفيفِ النُّونِ: الجدبُ والقحطُ.

⁽١) أحمدُ (٣٣٦٢٥) وقالَ الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائدِ» (٢/ ٣٢١): (ورجالُهُ رجالُ الصَّحيح).

⁽٢) قولُهُ: «مَن رضي من اللهِ باليسيرِ»: (فإنْ قلتَ: هذا الحديثُ يدلُّ على أنَّ رضا العبدِ مقدَّمٌ، وفي قولِهِ سبحانَهُ: ﴿ رَضِي مَن اللهِ بَاللهِ بَاللهِ بَاللهِ اللهِ اللهِ اللهِ مَن اللهُ وَمَهُواعَنَهُ ﴾ [المائدة: ١١٩] إيماءٌ إلى أنَّ رضا العبدِ متأخِّرٌ؟ قلتُ: التَّحقيقُ: أنَّ رضا العبدِ محفوفٌ برضائين من الله؛ رضاءٌ أزليٌ تعلَّق به العلمُ الأوَّليُ ، ورضاءٌ أبديٌّ تعلَّق بعملِ العبدِ ، يترتَّبُ عليهِ الجزاءُ الأخرويُّ ، وفي الحقيقةِ: رضاءُ العبدِ إنَّما هو أثرُ رضاءِ اللهِ عنهُ أوَّلا ، وأمّا رضاءُ اللهِ آخرًا؛ فإنَّه هو غايةُ الرِّضاءِ الذّاتيِّ من النَّعتِ الصِّفاتيِّ ، وهو الإحسانُ والإنعامُ ، وكذلك القولُ في قولِهِ تعالى: ﴿ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ﴾ [المائدة: ٤٥]، وقولُهُ: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمُ تُحِبُونَ لَيْحِبَّمُ مُ اللهُ ﴾ [آل عمران: ٣١])، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٣) البيهقيُّ في «شُعبِ الإيمانِ» (٦/ ٣٢١)، ح: (٤٢٦٥).

⁽٤) أحمدُ (٢٢١٠٥)، البيهقيُّ في «شعبِ الإيمانِ» (٨/ ٢٤٦)، ح: (٥٧٦٦)، وقالَ الهيثميُّ في «مجمعِ الزَّوائدِ» (١٠/

⁽٥) البخاريُّ، ك: الصَّلاةِ، ب: نومِ الرِّجالِ في المسجدِ، ح: (٤٤٢).

٦٤٥٦ ـ وَعَن عَائِشَةَ ﷺ أَنَّهَا قَالَت: مَا شَبِعَ (١) آلُ مُحَمَّدٍ ﷺ مِن خُبِزِ شَعِيرٍ يَومَينِ مُتَنَابِعَينِ، حَتَّى قُبِضَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، متَّفقٌ عليهِ (٢).

٦٤٥٧ ـ وَعَن ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: مَا شَبِعنَا [مِن تَمرٍ] حَتَّى فَتَحنَا خَيبَرَ، رواهُ البخاريُّ (٣).

معيد المقبُرِيِّ عَن أَبِي هُرَيرةَ ﷺ: أَنَّهُ مَرَّ بِقَومٍ بَينَ أَيدِيهِم شَاةٌ مَصلِيَّةٌ، فَدَعَوهُ، فَأَبَى أَن يَأْكُلَ، وَقَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِن الدُّنيَا وَلَم يَشبَع مِن خُبنِ الشَّعِيرِ، رواهُ البخاريُّ (٤).

٦٤٥٩ ـ وَعَن أَنَسٍ ﷺ: أَنَّهُ مَشَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِخُبزِ شَعِيرٍ، وَإِهَالَةٍ سَنِخَةٍ، وَلَقَد رَهَنَ النَّبِيُّ ﷺ وَرَعًا لَهُ بِالمَدِينَةِ عِندَ يَهُودِيٍّ، وَأَخَذَ مِنهُ شَعِيرًا لِأَهلِهِ، وَلَقَد سَمِعتُهُ يَقُولُ: «مَا أَمسَى عِندَ آلِ مُحَمَّدٍ ﷺ وَمَا ثُهُ بِالمَدِينَةِ عِندَ يَهُودِيٍّ، وَأَخذَ مِنهُ شَعِيرًا لِأَهلِهِ، وَلَقَد سَمِعتُهُ يَقُولُ: «مَا أَمسَى عِندَ آلِ مُحَمَّدٍ ﷺ وَمَا ثُهُ بِالمَدِينَةِ عِندَ يَهُودِيٍّ، وَإِنَّ عِندَهُ لَتِسعَ نِسوَةٍ، رواهُ البخاريُّ (٥٠).

٦٤٦٠ ـ وَعَنهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَقَد أُخِفتُ فِي اللهِ وَمَا يُخَافُ أَحَدٌ، وَلَقَد أُوذِيتُ فِي اللهِ وَمَا لِي (٢) وَلِبِلَالٍ طَعَامٌ يَأْكُلُهُ أُوذِيتُ فِي اللهِ وَمَا لِي (٢) وَلِبِلَالٍ طَعَامٌ يَأْكُلُهُ

⁽۱) قولُهُ: «ما شبعَ آلُ محمَّدِ»: (ففي فعلِه ﷺ تسليةٌ عظيمةٌ للفقراءِ، وفيه ردٌّ على مَن قالَ: صارَ ﷺ في آخرِ عمرِهِ غنيًّا، نعم، وقعَ مالٌ كثيرٌ في يدِهِ لكنَّهُ ما أمسكَهُ، بل صرفَهُ في مرضاةِ ربِّهِ، وكان دائمًا غنيَّ القلبِ بغنى الرَّبِّ)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٢) مسلمٌ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الزُّهدِ والرَّقائقِ، ح: (٧٤٤٥)، والبخاريُّ، ك: الأطعمةِ، ب: ما كانَ النَّبيُّ ﷺ وأصحابُهُ يأكلونَ، ح: (٢١٦٥).

⁽٣) البخاريُّ، ك: المغازيُّ، ب: غزوة خيبر، ح: (٤٢٤٣)، وما بينَ المعكوفين ليس في البخاريِّ.

⁽٤) البخاريُّ، ك: الأطعمةِ، ب: ما كانَ النَّبيُّ عَلَيْةٍ وأصحابُهُ يأكلونَ، ح: (٤١٤).

⁽٥) البخاريُّ، ك: البيوع، ب: شراءِ النَّبِيِّ ﷺ، ح: (٢٠٦٩). قولُهُ: «الإهالةِ»: بكسرِ الهمزةِ: ما أذيبَ من الشَّحمِ، «السَّنِخَةِ»: بفتحِ السِّينِ المهملةِ وكسرِ التُّونِ وبالخاءِ المعجمةِ: المتغيِّرةِ الرَّائحةِ.

⁽٢) قولُهُ: «وما لي ولبلالٍ طعامٌ»: (أفادَ بقولِهِ هذا: أنَّ الخروجَ غيرُ الهجرةِ إلى المدينةِ؛ لأنَّهُ لم يكُن معـهُ بلالٌ فيها،=

ذُو كَبِدٍ إِلَّا شَيءٌ يُوَارِيهِ إِبطُ بِلَالٍ»، رواهُ التِّرمذيُّ، وَقَالَ: (وَمَعَنَى هَذَا الحَدِيثِ: حِينَ خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ هَا الْعَيْقِ النَّبِيُ ﷺ هَارِبًا مِن مَكَةَ وَمَعَهُ بِلَالٌ إِنَّمَا كَانَ مَعَ بِلَالٍ مِنَ الطَّعَامِ مَا يَحمِلُهُ تَحتَ إِبطِهِ)(١).

٦٤٦١ ـ وَعَن عَائِشَةَ ﴿ قَالَت: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُعجِبُهُ مِنَ الدُّنيَا ثَلَاثَةٌ: الطَّعَامُ، وَالنِّسَاءُ، وَالطِّيبُ، وَلَم يُصِبِ الطَّعَامَ، رواهُ أحمدُ (٢).

٦٤٦٢ ـ وَعَن أَنْسٍ هُ فَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «حُبِّبَ إِلَيَّ النِّسَاءُ وَالطِّيبُ، وَجُعِلَت قُرَّةُ عَيني فِي الصَّلَاةِ»، رواهُ أحمدُ والنَّسائيُّ، وَزَادَ ابنُ الجَوزِيِّ بَعدَ قَولِهِ: «حُبِّبَ إِلَيَّ»: «مِنَ الدُّنيَا»(٣).

٦٤٦٣ ـ وَعَن عُمَرَ ﴿ قَالَ: دَخَلَتُ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَإِذَا هُوَ مُضطَجِعٌ عَلَى رِمَالِ حَصِيرٍ، لَيَ سَنَهُ وَبَينَهُ وَبَينَهُ وَرَاشٌ، قَد أَثَّرَ الرِّمَالُ بِجَنبِهِ، مُتَّكِئًا عَلَى وِسَادَةٍ مِن أَدَمٍ حَسُوهَا لِيفٌ، قُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، لَيسَ بَينَهُ وَبَينَهُ وَبَينَهُ وَرَاشٌ، قَد أَثَّر الرِّمَالُ بِجَنبِهِ، مُتَّكِئًا عَلَى وِسَادَةٍ مِن أَدَمٍ حَسُوهَا لِيفٌ، قُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، اللهِ اللهِ اللهُ وَلَيْقَ مَا لَا يَعْبُدُونَ الله، فَقَالَ: «أَوفِي هَذَا اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الل

الطّائف؛ ليحميه من كفّارِ مكَّة، حتّى يؤدِّي رسالة ربِّه، فسلَّطَ عليه ﷺ صبيانَهُ، فرموهُ بالحجارةِ حتَّى رموا كعبيه ﷺ، الطّائف؛ ليحميه من كفّارِ مكَّة، حتّى يؤدِّي رسالة ربِّه، فسلَّطَ عليه ﷺ ماطرةً، فرموهُ بالحجارةِ حتَّى رموا كعبيه ﷺ، وكانَ معهُ ﷺ زيدُ بنُ حارثة، فعطشَ عطشًا شديدًا، فأرسلَ إليهِ سحابةً ماطرةً، فنزلَ جبريلُ ﷺ بملكِ الجبالِ ليأذنَ لَهُ في هلاكِهم، فقالَ ﷺ: «لا، فإنِّي أرجو أنْ يخرجَ من أصلابِهم من يذكرُ الله بالتَّوحيدِ» وفيه قصَّةٌ)، كذا في «اللَّمعاتِ». م

⁽١) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: صفةِ القيامةِ، ب:...، ح: (٢٤٧٢)، وابنُ ماجَه، في المقدَّمةِ، ب: فضلِ سلمانَ وأبي ذرِّ والمقدادِ، ح: (١٥١)، وقالَ التِّرمذيُّ: (حسنٌ صحيحٌ).

 ⁽٢) أحمدُ (٢٤٤٤) وقالَ الهيثميُّ في «مجمعِ الزَّوائدِ» (١٠/ ٣١٥): (وفيه راوٍ لم يسمَّ، وبقيَّةُ رجالِهِ رجالُ الصَّحيحِ).
 قالَ السَّنديُّ: قولُها: «الطَّعامُ»؛ أي: توسعةٌ على الأهلِ والجيرانِ، قولُها: «ثنتين»؛ أي: حاجتين.

⁽٣) النَّسائيُّ، ك: عشرةِ النِّساءِ، ب: حبِّ النِّساءِ، ح: (٣٩٤٠)، وصحَّحَهُ الحاكمُ والذَّهبيُّ (٢٦٧٦).

⁽٤) البخاريُّ، ك: المظالم، ب: الغرفةِ والعلِّيةِ المشرفةِ، ح: (٢٤٦٨)، ومسلمٌ، ك: الطَّلاقِ، ب: في الإيلاءِ واعتزالِ=

تَكُونَ لَهُمُ الدُّنيَا وَلَنَا الآخِرَةُ"، متَّفَقٌ عَليهِ(١).

٦٤٦٤ ـ وَعَن زَيدِ بنِ أَسلَمَ ﷺ قَالَ: استَسقَى يَومًا عُمَرُ، فَجِيءَ بِمَاءٍ قَد شِيبَ بِعَسَلٍ، فَقَالَ: إِنَّهُ لِطَيِّبٌ، أَسمَعُ الله ﷺ نَعَى عَلَى قَومٍ شَهَواتِهِم فَقَالَ: ﴿ أَذَهَبْتُمْ طَيِّبُنِكُونِ حَيَاتِكُو ٱلدَّنَيَا وَٱسْتَمْنَعْتُم بِهَا ﴾ لِطيِّبٌ، أسمعُ الله ﷺ نَعَى عَلَى قومٍ شَهوَاتِهِم فَقَالَ: ﴿ أَذَهَبْتُمْ طَيِبُنِكُونِ حَيَاتِكُو ٱلدَّنْيَا وَالسَّمَعُ مَهَا ﴾ [الأحقاف: ٢٠]، فَأَخَافُ أَن تَكُونَ حَسَنَاتُنَا عُجِّلَت لَنَا، فَلَم يَشْرَبهُ، رواهُ رزينٌ (٢).

٦٤٦٥ ـ وَعَن أَبِي طَلَحَة ﷺ قَالَ: «شَكَونَا إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ الجُوعَ، وَرَفَعنَا (٣) عَن بُطُونِنَا عَن حَجَرٍ حَجَرٍ، فَرَفَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَن حَجَرِينِ»، رواهُ التِّرمذيُّ (٤).

⁼ النِّساءِ، ح: (١٩٦٦/ ٣٦٩٥).

قولُهُ: «رمالِ حصيرِ»: يُقالُ: رملتَ الحصيرَ: إذا ضفرتَهُ ونسجتَهُ، والمرادُ: أنَّهُ لم يكُن على السّريرِ وطاءٌ سوى الحصيرِ.

⁽١) البخاريُّ، ك: التَّفسيرِ، سورةُ التَّحريمِ، ب: ﴿ بَنْنَغِي مَرْضَاتَ أَزُونَجِكَ ﴾، ح: (٩١٣)، ومسلمٌ، ك: الطَّلاقِ، ب: في الإيلاءِ، ح: (٣٦٩١).

⁽٢) أخرجَ عن الحسنِ نحوَهُ ابنُ شبةَ في «تاريخِ المدينةِ» (٣/ ٨٠٣)، وأبو داود في «الزُّهدِ» (ص: ١٠٢). قولُهُ: «نعى»؛ (أي: عابَ)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٣) قولُهُ: "ورفعنا عن بطونِنا عن حجرٍ حجرٍ»: (قيلَ: فائدةُ شدِّ الحجرِ على البطنِ ألّا يدخلَ النَّفخُ في الأمعاءِ الخاليةِ، وأنَّ نفسَ شدِّ الأمعاءِ إعانةٌ على شدِّ الصُّلبِ، وقيلَ: إنَّما ربطَ الحجرَ على البطنِ لئلا يسترخيَ البطنُ وينزلَ المعيى فيشقَّ التَّحرُّكُ، فإذا ربطَ حجرًا على بطنِهِ؛ يشتدُّ بطنهُ وظهرُهُ، فيسهلُ عليه الحركةُ، وإذا اشتدَّ الجوعُ؛ يربطُ حجرينِ، فكان رسولُ اللهِ عَلَيُّ أكثرُهم جوعًا وأكثرُهم رياضةٌ، فربطَ على بطنِهِ حجرين، قالَ المظهرُ: وهذا عادةُ أصحابِ الرِّياضةِ، وقالَ ابنُ حجرِ: هذا عادةُ العربِ أو أهلِ المدينةِ، وقالَ صاحبُ "الأزهارِ»: في ربطِ الحجرِ على البطنِ أقوالٌ، أحدُها: أنَّ ذلك أحجارٌ بالمدينةِ تُسمَّى المشبعةُ كانوا إذا جاعَ أحدُهم يربطُ على بطنِهِ حجرًا من ذلك، وكأنَ الله تعالى خلقَ فيه برودة تسكِّنُ الجوعَ والحرارةَ، وقالَ بعضُهم: يُقالُ لمن يؤمرُ بالصَّبرِ المرقاةِ». م قلبِك حجرًا، فكأنَّهُ على الصَّبرِ وأمرَ أمَّتَهُ بالصَّبرِ قالاً وحالاً، واللهُ تعالى أعلمُ)، كذا في "المرقاةِ». م

⁽٤) التّرمذيُّ، ك: الزُّهد، ب: ما جاءَ في معيشةِ أصحابِ النَّبيِّ ﷺ، ح: (٢٣٧١)، وقالَ المناويُّ في «كشفِ المناهجِ» (٤/ ٣٩٩): (رواهُ التِّرمذيُّ في الزُّهدِ بسندِ جيِّدِ صحيحٍ).

٦٤٦٦ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﴿ اَنَّهُم أَصَابَهُم جُوعٌ، فَأَعطَاهُم رَسُولُ اللهِ ﷺ تَمرَةً تَمرَةً، رواهُ التِّرمذيُّ (١).

٦٤٦٧ ـ وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن (٢) جَاعَ أَوِ احتَاجَ فَكَتَمَهُ النَّاسَ كَانَ حَقًّا عَلَى اللهِ ﷺ أَن يَرزُقَهُ رِزقَ سَنَةٍ مِن حَلَالٍ»، رواهُ البيهقيُّ فِي «شُعبِ الإيمانِ»(٣).

٦٤٦٨ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تَغبِطَنَّ فَاجِرًا بِنِعمَتِه، فَإِنَّكَ لَا تَدرِي مَا هُوَ لاقٍ بَعدَ مَوتِهِ، إِنَّ لَهُ عِندَ اللهِ قَاتِلًا لَا يَمُوتُ»؛ يعني: النارَ، رَوَاهُ فِي «شَرِح السُّنَّةِ»(٤).

⁽١) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: صفةِ القيامةِ، ب:...، ح: (٢٤٧٤)، وابنُ ماجه نحوَهُ، ك: الزُّهدِ، ب: معيشةِ أصحابِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ، ح: (٤١٥٧)، وقالَ التَّرمذيُّ: (حسنٌ صحيحٌ).

⁽٢) قولُهُ: «مَن جاعَ»: (والمرادُ بالجوعِ: جوعٌ يُتصوَّرُ معه الصَّبرُ، ويجوزُ فيه الكتمانُ، وإلّا فقد صرَّحَ العلماءُ بأنَّ الشَّخصَ إذا ماتَ جوعًا ولم يسأل، أو لم يأكل ولو من الميتةِ يموتُ عاصيًا)، كذا في «المرقاةِ». م

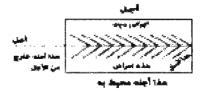
 ⁽٣) البيهقيُّ في «شعبِ الإيمانِ» (١٢/ ٧٧٩)، ح: (٩٥٨١)، والطَّبرانيُّ في «المعجمِ الأوسطِ» (٣/ ٢٥)، ح: (٢٣٥٨)،
 وقالَ الهيثميُّ في «مجمع الزَّواثدِ» (١٠/ ٢٥٦): (وفيهِ إسماعيلُ بنُ رجاءِ الحصنيُّ، ضعَّفَهُ الدَّارقطنيُّ).

⁽٤) البغويُّ في «شرحِ السُّنَّةِ» (١٤/ ٢٩٥)، والبيهقيُّ في «شعبِ الإيمانِ» (٦/ ٣٠٠)، والطَّبرانيُّ في «الأوسطِ» (١٤/ ٢٣٤)، ح: (٢٠٦٧)، وقالَ الهيثميُّ في «مجمعِ الزَّوائدِ» (١٠/ ٣٥٥): (ورجالُهُ ثقاتٌ).



٦٤٦٩ عن عَبدِاللهِ ﷺ، قَالَ: خَطَّ(۱) النَّبِيُ ﷺ خَطًّا مُرَبَّعًا، وَخَطَّ خَطًّا فِي الوَسَطِ خَارِجًا مِنهُ، وَخَطَّ خُطًطًا صِغَارًا إِلَى هَذَا الَّذِي فِي الوَسَطِ مِن جَانِيهِ الَّذِي فِي الوَسَطِ، وَقَالَ: «هَذَا الإِنسَانُ، وَخَطَّ خُطَطًا صِغَارًا إِلَى هَذَا الَّذِي فِي الوَسَطِ، وَهَذَا الإِنسَانُ، وَهَذَا الْأَصْفَارُ الأَعرَاضُ، فَإِن أَخطَأَهُ هَذَا؛

(١) قُولُهُ: «خطَّ النَّبِيُّ ﷺ»: (صورةُ الخطِّ هذه:



وقولُهُ: «هذا الإنسانُ»: مبتداً وخبرٌ؛ أي: هذا الخطُّ الَّذي في الوسطِ هو الإنسانُ، وهذا هو على سبيلِ التَّمثيلِ، «وهذا أجلُهُ»؛ أي: الخطُّ المربَّعُ المحيطُ بالخطِّ الوسطِ أجلُهُ، والخطوطُ الصِّغارُ: أعراضُهُ وحوادثُهُ وأسبابُ أجلِهِ وموتِهِ على التَّناوبِ، والخطُّ المربَّعُ المحيطُ بالخطّ الوسطِ أجلُهُ، ملتقطٌ من شروحِ «البخاريِّ»، وقالَ الكرمانيُّ: وفإنْ قلتَ: الخطوطُ ثلاثةٌ؛ لأنَّ الصِّغارَ كلَّها في حكم واحدٍ، والمشارُ إليهِ أربعةٌ، قلتُ: الدّاخلُ له اعتباران؛ إذ نصفُهُ داخلٌ ونصفُهُ مثلًا خارجٌ، فالمقدارُ الدّاخلُ منهُ: هو الإنسانُ فرضًا، والخارجُ: أملُهُ والأعراضُ؛ أي: الآفاتُ العارضةُ لَهُ، قولُهُ: «فإنْ أخطأَهُ هذا»؛ أي: إنْ تجاوزَ عنهُ هذا العرضُ؛ لدغَهُ العرضُ الآخرُ، وإنْ تجاوزَ عنهُ هذه؛ أي: الآفات جميعًا من الأمراضِ المهلكةِ ونحوِها؛ نهشَهُ؛ أي: لدغَهُ هذا؛ أي: الأجلُ؛ يعني: إنْ لم يُمت بالموتِ الطَّبيعيِّ، وحاصلُهُ: أنَّ ابنَ آدمَ يتعاطى الأملَ ويختلجُهُ الأجلُ دونَ الأمل). م

(٢) قولُهُ: «هذا الّذي هو خارجٌ أملُهُ»: (والمرادُ بالأملِ هنا: طولُ الأملِ في أمرِ الدُّنيا غافلًا عن الاستعدادِ للموتِ، وزادِ
 العقبى، وأمّا طولُ الأملِ في تحصيلِ العلمِ والعملِ؛ فمحمودٌ بالإجماعِ)، كذا في «المرقاقِ». م

نَهَشَهُ هَذَا، وَإِن أَخطَأَهُ هَذَا؛ نَهَشَهُ هَذَا»، رواهُ البخاريُّ (١).

٦٤٧٠ ـ وَعَن أَنْسٍ هُ قَالَ: خَطَّ النَّبِيُ ﷺ خُطُوطًا (٢)، فَقَالَ: «هَذَا الأَمَلُ وهَذَا أَجَلُهُ، فَبَينَمَا هُو كَذَلِكَ إِذ جَاءَهُ الخَطُّ الأَقرَبُ»، رواهُ البخاريُّ (٣).

٦٤٧١ - وَعَنهُ هُ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْ قَالَ: «هَذَا ابنُ (٤) آدَمَ وَهَذَا أَجَلُهُ " وَوَضَعَ يَدَهُ عِندَ قَفَاهُ، ثُمَّ

(١) البخاريُّ، ك: الرِّقاقِ، ب: في الأملِ وطولِهِ، ح: (٦٤١٧).

وفي «المفاتيح في شرح المصابيح» (٥/ ٣٠٠): (الخطُّ الوسطُ: هو الإنسانُ، والخطُّ المربَّعُ: هو أجلُهُ أحاطَ بهِ ؛ بحيثُ لا يمكنُهُ الفرارُ والخروجُ منهُ، والخطوطُ الصِّغارُ: هي أعراضُهُ ؛ أي: الآفاتُ والعاهاتُ من المرضِ والجوع والعطشِ وغيرِها من العللِ والحوادثِ، وهذه الأعراضُ متصلةٌ به، والقدرُ الخارجُ من المربَّعِ: أملُهُ ؛ يعني: هو يظنُّ أنِّي أصِلُ إلى أملي قبلَ الأجلِ فظنُّهُ خطأٌ، بل الأجلُ أقربُ إليهِ من الأملِ ؛ يعني: يموتُ قبلَ أنْ يصلَ إلى أملهِ، «فإنْ أخطأهُ هذا نهشُهُ هذا أي: لدعَهُ ؛ يعني: فإنْ لم يصِل إليهِ بعضُ هذه الأعراضُ ؛ وصلَ إليه بعضٌ آخرُ).

- (٢) قولُهُ: «خطوطًا»: قالَ الكرمانيُّ: (فإنْ قلتَ: قالَ خطوطًا في مجملِهِ وذكرَ اثنين في مفصَّلِهِ؛ قلتُ: فيه اختصارٌ عن مطوَّلِهِ، والخطُّ الآخرُ: الإنسانُ، والخطوطُ: الآفاتُ، والخطُّ الأقربُ؛ يعني: الأجلَ؛ إذ لا شكَّ أنَّ الخطَّ المحيطَ هو أقربُ من الخطُّ الخارجِ منه، قالوا: الأملُ مذمومٌ لجميعِ النّاسِ إلّا للعلماءِ؛ فإنَّهُ لولا أملُهم وطولُهُ؛ لما صنَّفوا). م
 - (٣) البخاريُّ، ك: الرِّقاقِ، ب: في الأمل وطولِهِ، ح: (٦٤١٨).
- (٤) قولُهُ: «هذا ابنُ آدم»: (الظّاهرُ أنَّ هذا إشارةٌ حسَّيَةٌ إلى صورةٍ معنويَّةٍ، وكذا قولُهُ: «وهذا أجلُها»، وتوضيحُهُ: أنَّهُ أشارَ بيدِهِ إلى قدّامِهِ في مساحةِ الأرضِ، أو في مسافةِ الهواءِ بالطُّولِ أو العرضِ، وقالَ: «هذا ابنُ آدم» ثمَّ أخَّرَها وأوقفها قريبًا ممّا قبلَهُ، وقالَ: «هذا أجلُهُ»، «ووضعَ يدَهُ»؛ أي: عندَ تلفُّظِهِ بقولِهِ: «هذا ابنُ آدمَ وهذا أجلُهُ»، «عندَ قفاهُ»؛ أي: في عقبِ المكانِ الَّذي أشارَ بِهِ إلى الأجلِ، «ثمَّ بسطَ»؛ أي: نشرَ يدَهُ على هيئةِ فتح يشيرُ بكفِّهِ وأصابعِهِ، أو معنى بسطَ: وسَّعَ في المسافةِ من المحلِّ الَّذي أشارَ بِهِ إلى الأجلِ، «فقالَ: وثمَّ»: بفتحِ المثلَّثةِ وتشديدِ الميم؛ أي: هنالك وأشارَ إلى بعدِ مكانِ ذلك، «أملُهُ»؛ أي: مأمولُهُ، وخلاصتُهُ، إنَّما هو للإشارةِ المعنويَّةِ المنبِّهةِ من نومِ الغفلةِ المبيِّنةِ أنَّ أجلَ ابنِ آدمَ أقربُ إليهِ من أملِهِ، وأنَّ أملَهُ أطولُ من أجلِهِ)، كذا في «المرقاةِ»، وقالَ في «الكوكبِ=

بَسَطَهَا فَقَالَ: «وَثَمَّ أَمَلُهُ وَثَمَّ أَمَلُهُ»، رواهُ التِّرمذيُّ (١).

٦٤٧٢ - وَعَن أَبِي سَعِيدِ الخُدرِيِّ ﷺ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ غَرَزَ عُودًا بَينَ يَدَيهِ، وَآخَرَ إِلَى جَنبِهِ، وَآخَرَ الْحَدرِيِّ الْحَدرِيِّ اللَّهِ وَرَسُولُهُ أَعلَمُ، قَالَ: «هَذَا(٢) الإِنسَانُ، وَهَذَا الأَجَلُ أَرَاهُ، قَالَ: وَهَذَا الأَمَلُ، فَيَتَعَاطَى الأَمَلَ فَلَحِقَهُ الأَجَلُ دُونَ الأَمَلِ»، رواهُ البَغويُّ فِي «شَرِحِ السُّنَّةِ»(٣).

٦٤٧٣ - وَعَن سُفيَانَ الثَّورِيِّ قَالَ: لَيسَ الزُّهدُ فِي الدُّنيَا بِلُبسِ الغَلِيظِ وَالخَشِنِ، وَأَكلِ الجَشِبَ، إِنَّمَا الزُّهدُ فِي الدُّنيَا قِصرُ الأَمَلِ، رواهُ البَغويُّ فِي «شَرحِ السُّنَّةِ»(٤).

٢٤٧٤ - وَعَن زَيدِ بنِ الحُسَينِ، قَالَ: سَمِعتُ مَالِكًا وَسُئِلَ: أَيُّ شَيءِ الزُّهدُ فِي الدُّنيَا؟ قَالَ:

الدُّريِّ»: (الظّاهرُ أنَّ المرادُ: تمثيلُ الأجلِ باليد، وقد وضعت على القفا، فكأنَّ الأجلَ قابضٌ على المرءِ كقبضِ الكفِّ عليهِ، والإنسانُ غيرُ محتاجٍ إلى الإشارةِ والبيانِ، ويمكنُ أنْ يكونَ قبضُهُ على رقبةِ إشارةً مركَّبةً، فتكونُ الكفِّ عليهِ، والإنسانُ، واليدُ القابضةُ عليها أجلُهُ، وعلى هذا: فتخصيصُ الرَّقبةِ بالقبضِ دونَ سائرِ جسدِهِ، مع أنَّ الرِّقبةِ كأنَّها إنسانَّ، واليدُ القابضَ على الرَّقبةِ البيهِ إلى سائرِ الأجزاءِ؛ فإنَّ القابضَ على الرَّقبةِ الإنسانيَّةَ غيرُ مختصَّةٍ بشيءٍ من أجزائِهِ؛ لما لها من مزيدٍ ومزيَّةٍ إليهِ إلى سائرِ الأجزاءِ؛ فإنَّ القابضَ على الرَّقبةِ لا يكادُ ينفلتُ منه المقبوضُ، بخلافِ القابضِ بغيرِها من الأرابِ، ولأنَّ الرَّقبةَ يعبَّرُ بها عن الجميعِ إلى غيرِ ذلك من الوجوهِ). م

⁽١) التّرمذيُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الزُّهدِ، ب: ما جاءَ في قصرِ الأملِ، ح: (٢٣٣٤)، وابنُ ماجَه، ك: الزُّهدِ، ب: الأملِ والأجل، ح: (٤٣٣٢)، وقالَ: (حسنٌ صحيحٌ).

⁽٢) قولُهُ: «هذا الإنسانُ»؛ (أي: العودُ الأوَّلُ مثالُهُ، وقولُهُ: «وهذا الأجلُ»؛ أي: وهذا العودُ الثّاني المتَّصلُ إلى جنبِهِ أَجلُهُ، أي: انتهاءُ عمرِهِ وانقطاعُ عملِه، وقولُهُ: «أُراهُ»: بضمَّ الهمزِ؛ أي: قالَ الرّاوي: أظنُّ، وقولُهُ: «وهذا الأملُ»؛ أي: هذا العودُ الأبعدُ هو طولُ أملِهِ)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٣) أحمدُ في «المسندِ» (١١١٣٢)، واللَّفظُ للبغويِّ في «شرحِ السُّنَّةِ» (١٤/ ٢٨٤) ح: (٤٠٩١)، وقالَ الحافظُ في «هدايةِ الرُّواةِ»: (٣/ ١٨): (سندُهُ جيِّدٌ).

 ⁽٤) «شرحُ السُّنَّةِ» (٢٨٦/١٤).
 قولُهُ: «وأكلِ الجشبِ»؛ أي: ولا بأكلِ الغليظِ الجشبِ من الطَّعام، وقيلَ: غيرُ المأدوم.

طِيبُ(١) الكسبِ، وَقِصَرُ الأَمَلِ، رَواهُ البيهقيُّ في «شُعبِ الإيمانِ»(٢).

م ٦٤٧٥ ـ وَعَن عَمرِو بنِ شُعَيبٍ عَن أَبِيهِ عَن جَدِّهِ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَوَّلُ صَلَاحِ هَذِهِ الأُمَّةِ بِالْيَقِينِ (٣) وَالزُّهِدِ، وَأَوَّلُ فَسَادِهَا بِالبُّخلِ وَالأَمَلِ»، رَوَاهُ البيهقيُّ فِي «شُعبِ الإيمانِ»(٤).

٦٤٧٦ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لاَ يَزَالُ قَلْبُ الكَبِيرِ شَابًا فِي اثْنَتَينِ: فِي حُبِّ الدُّنيَا(٥)، وَطُولِ الأَمَلِ»، متَّفقٌ عليهِ(٦).

٦٤٧٧ - وَعَن أَنْسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَهرَمُ ابنُ آدَمَ وَتَشِبُّ مِنهُ اثنَتَانِ: الحِرصُ عَلَى المَالِ، وَالحِرصُ عَلَى العُمُرِ»، متَّفقٌ عليهِ (٧٠).

⁽۱) قولُهُ: «قالَ: طيبُ الكسبِ وقصرُ الأملِ»: (فإنْ قلتَ: أيُّ مدخلِ لطيبِ الكسبِ في الزُّهدِ؟ قلتُ: هذا ردُّ على مَن زَعَمَ أَنَّ الزُّهدَ في مجرَّدِ تركِ الدُّنيا ولبسِ الخشنِ وأكلِ الجشبِ؟ أي: ليس حقيقةُ الزُّهدِ ما زعمتَهُ، بل حقيقتُهُ: أَنْ تأكلَ الحلالَ وتلبسَ الحلالَ وتقنعَ بالكفافِ وتقصرَ الأملَ، ونحوُهُ: قولُهُ ﷺ: «الزَّهادةُ في الدُّنيا ليست بتحريم الحلالِ ولا بإضاعةِ المالِ، ولكنَّ الزَّهادةَ في الدُّنيا بألّا تكونَ بما في بديك أوثقَ بما في أيدي النّاسِ»، ونظيرُهُ: أنَّهُ قيلَ للإمامِ محمَّدِ صاحبِ أبي حنيفةَ: لِمَ لم تُصنف في التَّصوُّفِ؟ فقالَ: صنّفتُهُ وألَّفتُهُ، فقيلَ: ما هو؟ فقالَ: كتابُ البيع، فمَن لم يعرف صحَّتَهُ وفسادَهُ؛ يأكل حرامًا، ومن أكلَ حرامًا؛ لا يصلحُ حالُهُ أبدًا)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٢) البيهقيُّ في «شُعب الإيمانِ» (٢٥٣/١٥٣)، ح: (١٠٢٩٣).

 ⁽٣) قولُهُ: «اليقينِ»؛ (أي: في أمرِ العُقبي، وقولُهُ: «الزُّهدِ»؛ أي: في شأنِ الدُّنيا)، كذا في «المرقاقِ». م

⁽٤) البيهقيُّ في «شُعبِ الإيمانِ»، واللَّفظُ لَهُ (١٣/ ٢٩٠)، ح: (١٠٣٥٠)، والطَّبرانيُّ في «الأوسطِ» (٧/ ٣٣٢)، ح: (٧٦٥٠)، وقالَ الهيثميُّ في «مجمعِ الزَّوائلِ» (١٠/ ٢٨٦): (ورجالُهُ وثُقوا على ضعفٍ في بعضِهم).

⁽٥) قولُهُ: «في حبِّ الدُّنيا»: ويلزمُ منه كراهةُ الأجلِ، وقولُهُ: «وطولِ الأملِ»: وهو يقتضي تأخيرُ العملِ)، كذا في «المرقاق». م

 ⁽٦) البخاريُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الرِّقاقِ، ب: مَن بلغَ ستِّينَ سنةً فقد أعذرَ اللهُ إليهِ في العمرِ، ح: (٦٤٢٠)، ومسلمٌ، ك: الزَّكاةِ، ب: كراهةِ الحرصِ على الدُّنيا، ح: (٢٤١١).

⁽٧) مسلمٌ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الزَّكاةِ، ب: كراهـ قِ الحرصِ على الدُّنيا، ح: (٢٤١٢)، والبخاريُّ، ك: الرُّقاقِ، ب: من بلغَ=

٦٤٧٨ _ وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَو كَانَ لِابنِ آدَمَ وَادِيَانِ مِن مَالٍ؛ لاَبتَغَى ثَالِثًا، وَلاَ يَملأُ جَوفَ ابنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ، وَيَتُوبُ (١) اللهُ عَلَى مَن تَابَ»، متَّفقٌ عليهِ (٢).

٦٤٧٩ _ وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: أَخَذَ رَشُولُ اللهِ ﷺ بِبَعضِ جَسَدِي، فَقَالَ: «كُن فِي الدُّنيَا كَأَنَكَ غَرِيبٌ أَوْ عَابِرُ سَبِيلِ، وَعُدَّ نَفْسَكَ فِي أَهلِ القُبُورِ»، رواهُ البخاريُّ(٣).

٦٤٨٠ ـ وَعَن عَبدِاللهِ بنِ عَمرٍ و ﷺ قَالَ: مَرَّ بِنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَنَا وَأُمِّي نُطَيِّنُ شَيئًا، فَقَالَ: «مَا هَذَا يَا عَبدَاللهِ؟» قُلتُ: شَيءٌ نُصلِحُهُ، قَالَ: «الأَمرُ^(٤) أَسرَعُ مِن ذَلِكَ»، رواهُ أحمدُ والتِّرمذيُّ^(٥).

٦٤٨١ - وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَحْرُجُ يُهرِيقُ المَاءَ(٦)، فَيَتَيَمَّمُ بِالتُّرَابِ،

⁼ ستِّينَ سنةً فقد أعذرَ اللهُ إليهِ في العمر، ح: (٦٤٢١).

⁽١) قولُهُ: «ويتوبُ اللهُ على مَن تابَ»: (قالَ الطِّيبيُّ رحمَهُ اللهُ: ويمكنُ أنْ يقالَ: معناهُ: أنَّ بني آدمَ كلَّهم مجبولونَ على حبِّ المالِ والسَّعيِ في طلبِهِ وألّا يشبعَ منهُ إلّا مَن عصمَهَ اللهُ تعالى ووفَّقَهُ لإزالةِ هذه الجبلةِ المركوزةِ فيه مذمومة جارية مجرى الذَّنبِ، وأنَّ إزالتَها ممكنةٌ، ولكنْ بتوفيقِ اللهِ وتسديدِهِ)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٢) البخاريُّ؛ واللَّفظُ لَهُ، ك: الرِّقاقِ، ب: ما يُتَقى من فتنةِ المالِ، ح: (٦٤٣٦)، ومسلمٌ، ك: الزَّكاةِ، ب: لو أنَّ لابنِ آدمَ واديين لابتغي ثالثًا، ح: (٢٤١٨).

⁽٣) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، ك: الزُّهدِ، ب: ما جاءَ في قصرِ الأملِ، ح: (٢٣٣٣)، والبخاريُّ، ك: الرَّقاقِ، ب: قولِ النَّبيِّ ﷺ: «كُنْ في الدُّنيا كأنَّكَ غريبٌ أو عابرُ سبيل»، ح: (٦٤١٦).

⁽٤) قولُهُ: «الأمرُ أسرعُ من ذلك»: (الظّاهرُ: أنَّ عمارَتَهُ لم تكُن ضروريَّةً، بل كانَت ناشئةً عن أملٍ في تقويمِهِ، أو صادرةً عن ميل إلى زينتِهِ)كذا في «المرقاةِ». م

⁽٥) أبو داوُدَ، ب: ما جاءَ في البناءِ، ح: (٥٢٥٥)، والتَّرمذيُّ، ك: الزُّهدِ، ب: ما جاءَ في قصرِ الأملِ، ح: (٢٣٣٥)، وقالَ: (حسنٌ صحيحٌ)، واللَّفظُ للبغويِّ في «شرح السُّنَّةِ» (٢٣١)، ح: (٣٠٠).

قولُهُ: «الأمرُ أسرعُ مِن ذَلِكَ»؛ (أي: الموتُ أسرعُ من فسادِ ذلك الحائطِ الّذي تخافُ فسادَهَ وهدمَهَ لو لم تصلحهُ)، «العون».

⁽٦) قولُهُ: «كانَ يُهريقُ الماء»؛ (أي: يصبُّ الماء، كنايةٌ عن البولِ؛ فالمعنى: أنَّهُ كانَ يبولُ أحيانًا)، كذا في «المرقاة». م

فَأَقُولُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ المَاءَ مِنكَ قَرِيبٌ، فَيَقُولُ: «مَا يُدرِينِي لَعَلِّي لَا أَبلُغُهُ»، رواهُ فِي «شَرحِ السُّنَّةِ» وابنُ الجَوزيِّ فِي كتابِ «الوَفاءِ»(۱).

٦٤٨٢ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «عُمرُ أُمَّتِي مِن سِتِّينَ (٢) سَنَةً إِلَى سَبعِينَ سَنَةً»، رواهُ التِّرمذيُّ (٣).

٦٤٨٣ ـ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَعمَارُ أُمَّتِي مَا بَينَ السَّتِينَ إِلَى السَّبِعِينَ، وَأَقلُّهُ م (٤) مَن يَجُوزُ ذَلِكَ»، رواهُ التِّرمذيُّ وابنُ ماجَه (٥).

٦٤٨٤ ـ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَعذَرَ (١) اللهُ إِلَى امرِيُ أَخَرَ أَجَلَهُ، حَتَّى بَلَّغَهُ سِتِّينَ سَنَةً»، رواهُ البخاريُّ (٧).



(١) أحمدُ في «المسندِ» (٢٦١٤)، وإسنادُهُ حسنٌ، واللَّفظُ للبغويِّ في «شرح السُّنَّةِ» (١٤/ ٢٣٢)، ح: (٤٠٣١).

⁽٢) قولُهُ: «من ستِّين سنةً إلى سبعين»: (وهذا محمولٌ على الغالبِ)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٣) التِّرمذيُّ، ك: الزُّهدِ، ب: ما جاءَ في فناءِ أعمارِ هذه الأمَّةِ ما بينَ السِّتين إلى السَّبعين، ح: (٢٣٣١)، وقالَ: (حسنٌ غريبٌ).

⁽٤) قولُهُ: «وأقلُّهم من يجُوزُ ذلك»؛ (أي: السَّبعين فيصِلُ إلى المئةِ وما فوقَها)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٥) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الدَّعواتِ، ب: في دعاءِ النَّبِيِّ ﷺ، ح: (٣٥٥٠)، وقالَ: (حسنٌ غريبٌ)، وابنُ ماجَه، ك: الزُّهدِ، ب: الأمل والأجل، ح: (٤٢٣٦).

⁽⁷⁾ قولُهُ: «أعذرَ الله»: (الهمزةُ للسَّلبِ؛ أي: أزالَ اللهُ العذرَ منهيًّا «إلى امريْ أخَّرَ أجلَهُ حتَّى بلَّغَهُ» بتشديدِ اللّامِ؛ أي: أوللَ اللهُ العذرَ منهيًّا «إلى امريْ أخلَهُ طولَ هذه المدَّةِ، ولم يعتبر ولم يتُب عن ذنوبِهِ، أوصلَهُ «ستَّينَ سنةً»؛ أي: لم يبقَ فيه موضعًا للاعتذارِ حيثُ أمهلَهُ طولَ هذه المدَّةِ، ولم يعتبر ولم يتُب عن ذنوبِهِ، ولم يغلب خيرُهُ شرَّهُ، فيكونُ ممَّن لم يبقِ اللهُ لهُ عذرًا في تركِ الطّاعةِ وفيما ضيَّعَ عمرَهُ، فإذَا شِختُ، والشَّيخُ ماذا يقولُ؟!) التقطتُهُ من «المرقاةِ» و«اللَّمعاتِ». م

⁽٧) البخاريُّ، ك: الرِّقاقِ، ب: مَن بلغ ستِّينَ سنةً فقد أعذرَ اللهُ إليه في العمرِ، ح: (٦٤١٩).



٦٤٨٥ ـ عَن سَعدٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ اللهَ يُحِبُّ (١) العَبدَ التَّقِيَّ، الغَنِيَّ، الخَفِيَّ»، رواهُ مسلمٌ (٢).

7٤٨٦ ـ وَعَن أَبِي كَبِشَةَ الأَنمَارِيِّ ﴿ اللّهِ عَلَيهِنَّ ؛ فَإِنَّهُ مَا نَقَصَ مَالُ عَبِدِ بِصَدَقَةٍ ، وَلا ظُلِمَ عَبِدٌ مَظلَمَةً وَأُحَدِّثُكُم حَدِيثًا فَاحفَظُوهُ ، فَأَمَّا الَّذِي أُقسِمُ عَلَيهِنَّ ؛ فَإِنَّهُ مَا نَقَصَ مَالُ عَبِدِ بِصَدَقَةٍ ، وَلا ظُلِمَ عَبِدٌ مَظلَمَةً صَبَرَ عَلَيهَا إِلا زَادَهُ اللهُ بِهِ عِزَّا ، وَلا فَتَحَ بَابَ (٣) مَسأَلَةٍ إِلا فَتَحَ اللهُ لَهُ بَابَ فَقْرٍ ، وَإِنَّمَا الَّذِي أُحَدُّثُكُم صَبَرَ عَلَيهَا إِلا زَادَهُ اللهُ بِهِ عِزَّا ، وَلا فَتَحَ بَابَ (٣) مَسأَلَةٍ إِلا فَتَحَ اللهُ لَهُ بَابَ فَقْرٍ ، وَإِنَّمَا الَّذِي أُحَدُّثُكُم فَا فَالَ اللّهُ بِهِ عَزَّا ، وَلا فَتَحَ بَابَ (٣) مَسأَلَةٍ إِلا فَتَحَ اللهُ لَهُ بَابَ فَقْرٍ ، وَإِنَّمَا اللّهُ بِهِ رَبَّهُ ، وَيَصِلُ فِيهِ فَا عَلَى اللّهُ عِلمًا ، فَهُوَ يَتَقِي بِهِ رَبَّهُ ، وَيَصِلُ فِيهِ رَجَهُ ، وَيَصِلُ فِيهِ رَبَّهُ ، وَيَصِلُ فِيهِ رَبَّهُ ، وَيَصِلُ فِيهِ رَبَهُ ، وَيَصِلُ فِيهِ رَبَّهُ ، وَيَصِلُ فِيهِ رَبَّهُ ، وَيَعِمُلُ اللهِ فِيهِ بِحَقِّهِ ، فَهَذَا بِأَفضَلِ المَنَاذِلِ ، وَعَبِدٍ رَزَقَهُ اللهُ عِلمًا ، وَلَم يَرزُقهُ مَالًا ، وَلَم يَرزُقهُ مَالًا ، وَلَم يَرزُقهُ عَلَا ، وَلَم يَرزُقهُ عِلمًا ، وَلَم يَرزُقهُ مَالًا ، وَلَم يَرزُقهُ عَلَا ، وَلَم يَرزُقهُ عِلمًا ، وَاللهُ عَلَمًا ، وَعَبِدٍ رَزَقَهُ اللهُ مَالًا ، وَلَم يَرزُقهُ عِلمًا ، وَلَم يَرزُقهُ عِلمًا ، وَلَم يَرزُقهُ عِلمًا ، وَلَم يَرزُقهُ عِلمًا ،

⁽١) قولُهُ: «يحبُّ العبدَ التَّقيَّ الغنيَّ الخفيَّ»: (إيرادُ الحديثِ في بابِ استحبابِ المالِ للطّاعةِ يدلُّ على أنَّهم أرادوا بالغنى غنى الممالِ، أو ما يعمُّ غنى النَّفسِ أيضًا، والمناسبُ للغناءِ الخفيِّ بالمهملةِ كما جاءَ في روايةٍ؛ أي: المشفقِ، وقالوا: الصَّحيحُ: الرَّوايةُ بالمعجمةِ؛ بمعنى: المعتزلِ للعبادةِ، ومناسبتُهِ لغنى القلبِ أكثرُ، والحاصلُ: أنَّ المرادَ بالغنيُّ: العَّنيُّ الشّاكرُ، وقد يُستدلُّ به على أنَّهُ أفضلُ من الفقيرِ الصّابرِ، لكنَّ المعتمدَ خلافهُ لما سبقَ بيائهُ وتحقُّقُ برهانِهِ، وفي الخفيِّ بالخاءِ المعجمةِ حجَّةٌ لمن يقولُ: الاعتزالُ أفضلُ من الاختلاطِ، ومَن قالَ بتفضيلِ الاختلاطِ تَأَوَّلَ هذا بالاعتزالِ في وقتِ الفتنةِ، أقولُ: أو يحملُ على اختلاطِ أرباب البطالةِ) ملتقطٌ من «اللّمعاتِ» و«المرقاةِ». م

⁽٢) مسلمٌ، ك: الزُّهدِ والرَّقائقِ، ح: (٧٤٣٢).

⁽٣) قولُهُ: «بابَ مسألةٍ»؛ (أي: بابَ سؤالِ وطلبِ من النّاسِ لا لحاجةٍ وضرورةٍ، بل لقصدِ غنّى وزيادةٍ)، كذا في «المرقاةِ». م

فَهُوَ يَتَخَبَّطُ فِي مَالِهِ بِغَيرِ عِلْمٍ، لَا يَتَّقِي فِيهِ رَبَّهُ، وَلا يَصِلُ فِيهِ رَحِمَهُ، وَلا يَعمَلُ فِيهِ بِحَقِّ، فَهَذَا بِأَخبَثِ المَنَازِلِ، وَعَبدٍ لَم يَرزُقهُ اللهُ مَالًا وَلا عِلمًا، فَهُوَ يَقُولُ: لَو أَنَّ لِي مَالًا؛ عَمِلتُ ('') بِعَمَلِ فُلانٍ، فَهُو نِيَّتُهُ، وَوَرْرُهُمَا ('') سَوَاءٌ ('' مرواهُ التِّرمذيُّ وقال: «هَذا حديثٌ صحيحٌ ('').

٦٤٨٧ ـ وَعَن رَجُلٍ مِن أَصِحَابِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ: كُنَّا فِي مَجلِسٍ فَطَلَعَ عَلَينَا رَسُولُ اللهِ عَلَيْهُ وَعَلَى رَأْسِهِ أَثْرُ مَاءٍ، فَقُلنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، نَرَاكَ طَيِّبَ النَّفسِ؟ قَالَ: «أَجَل» قَالَ: ثُمَّ خَاضَ القَومُ فِي ذِكِرِ وَعَلَى رَأْسِهِ أَثْرُ مَاءٍ، فَقُلنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، نَرَاكَ طَيِّبَ النَّفسِ؟ قَالَ: «أَجَل» قَالَ: ثُمَّ خَاضَ القَومُ فِي ذِكِرِ الغِنى، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهُ: «لَا بَأْسَ بِالغِنَى لِمَن اتَّقَى اللهُ، وَالصِّحَةُ لِمَن اتَّقَى اللهَ خَيرٌ مِنَ الغِنَى، وَوَاهُ أَحمدُ (٤).

٦٤٨٨ ـ وَعَن شُفيَانَ الشَّورِيِّ ﷺ قَالَ: كَانَ المَالُ فِيمَا مَضَى يُكرَهُ، فَأَمَّا اليَومَ؛ فَهُوَ تُرسُ المُؤمِنِ، وَقَالَ: لَولا هَذِهِ الدَّنَانِيرُ؛ لَتَمَنذَلَ بِنَا هَؤُلاءِ المُلُوكُ، وَقَالَ: مَن كَانَ فِي يَدِهِ مِن هَذِهِ شَيءٌ؛ فَلَيُصلِحهُ، فَإِنَّهُ زَمَانٌ إِنِ احتَاجَ كَانَ أَوَّلَ مَن يَبذُلُ دِينَهُ، وَقَالَ: الحَلالُ لَا يَحتَمِلُ السَّرَفَ، رواهُ البغويُّ

⁽١) قولُهُ: «لعملتُ فيهِ بعملِ فلانٍ»: (أي من أهلِ الشِّرِّ)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٢) قولُهُ: «ووزرهُما سواءٌ»: (قالَ ابنُ الملكِ: هذا الحديثُ لا ينافي خبرَ: «إنَّ الله تجاوزَ عن أمّتي ما وسوسَت به صدورُها ما لم تعمل به»؛ لأنَّهُ عملَ هنا بالقولِ اللَّسانيِّ، والمتجاوزُ عنهُ هو القولُ النَّفسانيُّ، انتهى، والمعتمدُ ما قالَهُ العلماءُ المحقِّقونَ: إنَّ هذا إذا لم يوطِّن نفسَهُ ولم يستقرَّ قلبُهُ بفعلِها، فإنْ عزمَ واستقرَّ؛ يُكتبُ معصيةٌ وإنْ لم يعمل ولم يتكلَّم، وقد تقدَّمَ، واللهُ تعالى أعلمُ)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٣) أحمدُ في «المسندِ» (١٨٠٣١)، والتّرمذيُّ، ك: الزُّهدِ، ب: ما جاءَ مثلُ الدُّنيا مثلُ أربعةِ نفرٍ، ح: (٢٣٢٥)، وقالَ: (حسنٌ صحيحٌ)، وأخرجَهُ ابنُ ماجَه بمعناهُ، ك: الزُّهدِ، ب: النَّيَّةِ، ح: (٢٢٨)، واللَّفظُ للبغويِّ في «شرحِ السُّنَّةِ» (حسنٌ صحيحٌ)، ح: (٤٠٩٧)، ح: (٤٠٩٧).

⁽٤) أحمدُ في «المسندِ» (٢٣١٥٨)، وابنُ ماجَه، ك: التِّجاراتِ، ب: الحثِّ على المكاسبِ، ح: (٢١٤١)، وفي «الزَّوائدِ»: (إسنادُهُ صحيحٌ، ورجالُهُ ثقاتٌ).

وفي «المرقاةِ» (٨/ ٣٣١١): («والصَّحَّةُ»؛ أي: صحَّةُ البدنِ، ولو مع الفقرِ لمنِ اتَّقى، «خيرٌ من الغنى»؛ أي: مطلقًا، أوِ المعنى: وصحَّةُ الحالِ لمن اتَّقى المالَ خيرٌ من الغنى الموجبِ للحسابِ والعقابِ في المآلِ).

فِي «شَرِحِ السُّنَّةِ»(١).

٦٤٨٩ - وَعَن أَبِي بَكرَةَ ﷺ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَيُّ النَّاسِ خَيرٌ؟ قَالَ: «مَن طَالَ عُمُرُهُ، وَحَسُنَ عَمَلُهُ»، وواهُ أحمدُ والتِّرمذيُّ وَحَسُنَ عَمَلُهُ»، رواهُ أحمدُ والتِّرمذيُّ والدَّارميُّ (٢).

• 7٤٩٠ وَعَن عُبَيدِ بِنِ خَالِدٍ ﴿ مَا أَنَّ النَّبِيَ ﷺ آخَى بَينَ رَجُلَينِ، فَقُتِلَ أَحَدُهُمَا فِي سَبِيلِ اللهِ، ثُمَّ مَاتَ الآخَرُ، فَصَلَّوا عَلَيهِ، فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ: «مَا قُلتُم»، قَالُوا: دَعَونَا اللهَ أَن يَغْفِرَ لَهُ، وَيَرحَمَهُ وَيُلحِقَهُ مِاتَ الآخَرُ، فَصَلَّوا عَلَيهِ، فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ: «فَأَينَ صَلاتُهُ بَعدَ صَلاتِهِ وَعَمَلُهُ بَعدَ عَمَلِهِ»، أَو قَالَ: «صِيَامُهُ بَعدَ صِيَامِهِ، لَمَا بِينَ السَّمَاءِ وَالأَرضِ»، رواهُ أَبُو داؤدَ والنَّسائيُّ (٤).

٦٤٩١ ـ وَعن عَبدِ اللهِ بنِ شَدَّادٍ ﴿ فَهُ أَنَّ نَفَرًا مِن بَنِي عُذرَةَ ثَلاَثَةً، أَتَوا النَّبِيَّ عَلَيْ فَأَسلَمُوا، قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْةِ: «مَن يَكفِينِيهِم؟» قَالَ طَلحَةُ: أَنَا، قَالَ: فَكَانُوا عِندَ طَلحَة، فَبَعَثَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ بَعثًا، فَخَرَجَ

⁽١) البغويُّ معلَّقًا في «شرحِ السُّنَّةِ» (٢٩١/١٤)، وأخرجَهُ أبو نعيم في «الحليةِ» (٦/ ٣٨١) بسندِهِ.

⁽٢) التّرمذيُّ، ك: الزُّهدِ، ب:...، ح: (٢٣٣٠)، وأحمدُ (٢٠٤١٥)، وقالَ التّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

⁽٣) قولُهُ: «لَمَا بِينَهما»؛ (أي: التَّفاوتُ الَّذي بِينَهما أبعدُ وأكثرُ ممّا بِينَ السَّماءِ والأرضِ، واستشكلَ: بأنَّهُ كيفَ يفضًلُ عملَهُ في جمعةٍ بلا شهادةٍ على عملِ صاحبِهِ معها؛ إذ لا عملَ أزيدُ ثوابًا على الشَّهادةِ جهادًا في سبيلِ اللهِ وإظهارًا لدينِهِ، سيما في مبادئِ الدَّعوةِ وقلَّةِ أعوانِهِ، وأجيبُ: بأنَّ هذا الرَّجلَ أيضًا كانَ مرابطًا في سبيلِ اللهِ، فجوزيَ بنيَّتِه، وهذا قولٌ على الاحتمالِ غيرُ مذكورٍ في الحديثِ، واللهُ أعلمُ، مع أنَّهُ لا يؤيِّدُهُ ظاهرُ الحديثِ الآتي عن عبدِ اللهِ بنِ شدّادٍ، وبأنَّ النَّبيَ ﷺ قد عرفَ أنَّ عملَ هذا بلا شهادةٍ يساوي عملَ ذلك مع شهادةٍ بسببِ إخلاصِهِ وعقلِهِ ومعرفتِه، ثمَّ زادَ ممّا عملَ، فليس كلُّ مَن استشهدَ يُفضَّلُ على غيرِهِ على الإطلاقِ، بل قد يُفضَّلُ عليه غيرُهُ، وكفى في ذلك حالُ الصِّدِيقِ وغيرِهِ من الصَّحابةِ ﷺ)، كذا في «اللَّمعاتِ». م

⁽٤) أبو داوُدَ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الجهادِ، ب: في النُّورِ يُرى عندَ قبرِ الشَّهيدِ، ح: (٢٥٢٤)، والنَّسائيُّ، ك: الجنائِز، ب: الدُّعاءِ، ح: (١٩٨٧)، واللَّفظُ للبغويِّ في «شرحِ السُّنَّةِ» (١٩٨٧)، وحسَّنَهُ ابنُ حجرٍ في «هدايةِ الرُّواةِ» (١٩٨٧).

فيه أَحَدُهُم، فَاستُشهِدَ، قَالَ: ثُمَّ بَعَثَ بَعثًا، فَخَرَجَ فِيهِ آخَرُ، فَاستُشهِدَ، قَالَ: ثُمَّ مَاتَ الثَّالِثُ عَلَى فِرَاشِهِ، قَالَ طُلحَةُ: فَرَأَيتُ المَيِّتَ عَلَى فِرَاشِهِ أَمَامَهُم، قَالَ طَلحَةُ: فَرَأَيتُ المَيِّتَ عَلَى فِرَاشِهِ أَمَامَهُم، قَالَ طَلحَةُ: فَرَأَيتُ المَيِّتَ عَلَى فِرَاشِهِ أَمَامَهُم، وَرَأَيتُ الَّذِي استُشهِدَ أَوَّلَهُم آخِرَهُم، قَالَ: فَدَخَلَنِي مِن ذَلِكَ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: "وَمَا أَنكرتَ مِن ذَلِكَ، لَيسَ أَحَدُ أَفضَلَ عِندَ اللهِ مِن مُؤمِنٍ يُعَمَّرُ فِي الإسلام لِتَسبِيحِهِ وَتَكبِيرِهِ وَتَهلِيلِهِ»، رواهُ أحمدُ(۱).

7٤٩٢ ـ وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿ يُنَادِي مُنَادِ يَومَ القِيَامَةِ: أَينَ أَبنَاءُ السِّتِينَ؟ وَهُوَ العُمُرُ الَّذِي قَالَ اللهُ ﴾: ﴿ أَوَلَمَ نُعَمِّرُكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرُ وَجَاءَكُمُ النَّذِيرُ فَذُوقُواْ فَمَا لِلسَّيْنَ؟ وَهُوَ العُمْرُ الَّذِي قَالَ اللهُ ﴾: ﴿ وَاهُ البيهقَ فِي الشَّعب الإيمانِ (٢).

٦٤٩٣ ـ وَعَن شَدَّادِ بِنِ أُوسٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الكَيِّسُ مَن دَانَ نَفسَهُ وَعَمِلَ لِمَا بَعَدَ المَوتِ، وَالْعَاجِزُ (٣) مَن أَتَبَعَ نَفسَهُ هَوَاهَا وَتَمَنَّى عَلَى اللهِ »، رواهُ التِّرمذيُّ وابنُ ماجَه (٤).

٣٤٩٤ ـ وَعَن أَنْسِ هُ فَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ اللهَ تَعَالَى إِذَا أَرَادَ بِعَبدٍ خَيرًا؛ استَعمَلَهُ»

⁽۱) أحمدُ (۱٤٠١)، وقالَ المنذريُّ في «التَّرغيبِ» (٤/ ٢٥٦): (رواهُ أحمدُ وأبو يعلى، ورواتُهما رواةُ الصَّحيح، وفي أوَّلِهِ عندَ أحمدَ إرسالٌ كما مرَّ، ووصلَهُ أبو يعلى بذكرِ طلحة فيه). وأخرجَهُ مختصرًا النَّسائيُّ في «الكبرى» (١٠٦٠٦) من طريق عبدِاللهِ بنِ شدادٍ، قالَ طلحةُ بنُ عبيدِاللهِ، قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «ليس أحدُّ أفضلَ عندَ اللهِ من مؤمنٍ يُعمَّرُ في الإسلام، يكثرُ تكبيرَهُ وتسبيحَهُ وتهليلَهُ وتحميدَهُ».

⁽٢) البيهقيُّ في «شُعبِ الإيمانِ» (١٢/ ٤٨٠)، ح: (٩٧٧٣)، وصحَّحَهُ الحاكمُ، ووافقَهُ الذَّهبيُّ (٣٥٩٦).

⁽٣) قولُهُ: "والعاجزُ..." إلخ: (قالَ الطّبيقُ رحمَهُ اللهُ: والعاجزُ الّذي غلبَت عليه نفسُهُ وعملَ ما أمرتهُ به نفسُهُ، فصارَ عاجزًا لنفسِهِ فأتَّبعَ نفسهُ هواها وأعطاها ما اشتهتُه، قوبلَ الكيِّسُ بالعاجزِ، والمقابلُ الحقيقيُّ للكيِّسِ السفيهُ الرَّأي، وللعاجزِ القادرُ ليؤذنَ بأنَّ الكيِّسَ هو القادرُ، والعاجزُ هو السَّفيهُ، "وتمنَّى على اللهِ"؛ أي: يذنبُ ويتمنَّى الجنَّةُ من غير الاستغفارِ والتَّوية)، كذا في "المرقاةِ". م

⁽٤) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: صفةِ القيامةِ، ب: الكيَّسُ مَن دانَ نفسَهُ، ح: (٢٤٥٩)، وقالَ: (هذا حديثٌ حسنٌّ)، وابنُ ماجه، ك: الزُّهدِ، ب: ذكر التَّوبةِ، ح: (٤٢٦٠).

فَقِيلَ: كَيفَ^(١) يَستَعمِلُهُ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «يُوَفِّقُهُ لِعَمَلٍ صَالِحٍ قَبلَ المَوتِ»، رواهُ التَّرمذيُّ (٢).

7٤٩٥ ـ وَعَن مُحَمَّدِ بِنِ أَبِي عُمَيرَةَ ﴿ وَكَانَ مِن أَصِحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: لَو أَنَّ عَبدًا خَرَّ عَلَى وَجِهِهِ مِن يَومٍ وُلِدَ إِلَى أَن يَمُوتَ هَرَمًا فِي طَاعَةِ اللهِ؛ لَحَقَّرَهُ ذَلِكَ اليَومَ، وَلَوَدَّ أَنَّهُ رُدَّ إِلَى الدُّنيَا كَيمَا يَزِدَادَ مِنَ الأَجِرِ وَالثَّوَابِ»، رواهُ أحمدُ (٣).



⁽١) قُولُهُ: «وكيفَ يستعملُهُ يا رسولَ اللهِ»؛ (أي: والحالُ أنَّهُ دائمُ الاستعمالِ)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٢) التَّرمذيُّ، ك: القدرِ، ب: ما جاءَ أنَّ الله كتبَ كتابًا لأهلِ الجنَّةِ وأهلِ النّارِ، ح: (٢١٤٢)، وقالَ: «حسنٌ صحيحٌ»، وصحَّحةُ ابنُ حبّانَ (٣٤١).

⁽٣) أحمدُ (١٧٦٥٠)، وقالَ المنذريُّ في «التَّرغيبِ» (٤/ ٣٩٧): (ورواتُهُ رواةُ الصَّحيحِ)، وهو في «الآحادِ والمثاني» لابنِ أبي عاصم (٢/ ٣٥٣)، ح: (١).



وقسولِ اللهِ ﷺ: ﴿ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللّهِ فَهُوَحَسَّبُهُ ۚ ﴾ [الطلاق: ٣]، وقولِسهِ تَعَسَلَى: ﴿ إِنَّ ٱللّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، وقولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَأَصَّيْرٌ وَمَاصَنْبُرُكَ إِلَّا بِٱللّهِ ﴾ [النحل: ١٢٧]، وقولِهِ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ ٱللّهَ مَعَ ٱلصَّنْمِرِينَ ﴾ [البقرة: ١٥٣].

٦٤٩٦ _ عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَدْخُلُ (١) الجَنَّةَ مِن أُمَّتِي سَبعُونَ أَلفًا بِغَيرِ حِسَابٍ، هُمُ الَّذِينَ لاَ يَستَرقُونَ (٢)، وَلاَ يَتَطَيَّرُونَ، وَعَلَى (٣) رَبِّهِم يَتَوَكَّلُونَ»، متَّفَقٌ عليه (٤).

⁽١) قولُهُ: "يدخلُ الجنَّة من أمَّتي سبعونَ ألفًا بغيرِ حسابٍ»؛ (أي: مستقلًا من غيرِ ملاحظةِ أتباعِهم، فلا ينافي ما وردَ من أنَّ مع كلِّ واحدٍ منهم سبعونَ ألفًا) قالَهُ في "المرقاقِ»، وقالَ الكرمانيُّ: (فإنْ قلتَ: فهم لا يختصُّونَ بهذا العددِ؟ قلتُ واللهُ أعلمُ بذلك: مع احتمالِ أنْ يُرادَ بالسَّبعينِ الكثيرُ). م

⁽Y) قولُهُ: «لا يَستَرقونَ»: (قالَ أبو الحسنِ القابسيُّ: يريدُ بالاسترقاءِ الَّذي كانوا يسترقون بِهِ في الجاهليَّةِ، وأمّا الاسترقاءُ بكتابِ اللهِ؛ فقد فعلَهُ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ وأمرَ بهِ، وليس بمخرج عن التَّوكُّلِ، قولُهُ: «ولا يتطيَّرونَ»؛ أي: لا يتشاءَمُونَ بالظُّيورِ ونحوِها كما كانَت عادتُهم قبلَ الإسلام، والطيِّرةُ: ما يكونُ بالشَّرِّ، والفالُ: ما يكونُ بالخيرِ، وكانَ على ما كانَ اعتقادُ أهلِ الجاهليَّةِ، والتَّوكُّلُ: هو تفويضُ الأمرِ إلى اللهِ تعالى في ترتيبِ المسبَّباتِ على الأسبابِ) قالَهُ في «عمدةِ القاري». م

⁽٣) قولُهُ: "وعلى ربِّهم يتوكَّلون": قالَ في "المرقاةِ": (التَّوكُّلُ على أحدٍ: هو أنْ يتَّخذَهُ بمنزلةِ الوكيلِ القائمِ بأمرِهِ المتكفِّلِ بإصلاحِ حالِهِ على قدرِهِ، وقالَ ابنُ الملكِ: المرادُ بالتَّوكُّلِ: هو أنْ يتيقَّنَ أنَّهُ لا يصيبُهُ إلّا ما كتبَ اللهُ عليهِ من النَّفع والضُّرِّ). م

⁽٤) البخاريُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الرِّقاقِ، ب: ﴿ وَمَن يَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ فَهُو حَسَّبُهُ ۚ ﴾، ح: (٦٤٧٢)، ومسلمٌ، ك: الإيمانِ، ب: الدَّليل على دخولِ طوائفَ من المسلمين الجنَّة بغيرِ حسابٍ، ح: (٥٢٦).

7٤٩٧ ـ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَومًا، فَقَالَ: «عُرِضَت عَلَيَّ الْأُمَمُ، فَجَعَلَ يَمُرُّ النَّبِيُّ مَعَهُ الرَّجُلُ، وَالنَّبِيُّ مَعَهُ الرَّهُ اللَّبِيُّ لَيسَ مَعَهُ أَحَدٌ، وَرَأَيتُ سَوَادًا كَثِيرًا سَدَّ الْأُفْقَ، فَرَجُوتُ (') أَن تَكُونَ أُمَّتِي، فَقِيلَ: هَذَا مُوسَى وَقَومُهُ، ثُمَّ قِيلَ لِي: انظر، فَرَأَيتُ سَوَادًا كَثِيرًا سَدَّ الأُفْقَ، فَقِيلَ لِي: انظر، فَرَأَيتُ سَوَادًا كَثِيرًا سَدَّ الأُفْقَ، فَقِيلَ لِي: انظر، هَوُلَاءِ أُمَّتُكَ، وَمَعَ هَوُلَاءِ الْأُفْقَ، فَقِيلَ لِي: انظر، هَكَذَا وَهَكَذَا، فَرَأَيْتُ سَوَادًا كَثِيرًا سَدَّ الأَفْقَ، فَقِيلَ لِي: انظر، هَكَذَا وَهَكَذَا، فَرَأَيْتُ سَوَادًا كَثِيرًا سَدَّ الأَفْقَ، فَقِيلَ: هَوُلاءِ أُمَّتُكَ، وَمَعَ هَوُلاءِ سَبُعُونَ الْجَنَّةُ بِغَيرِ حِسَابٍ، هُمُ الَّذِينَ لَا يَتَطَيَّرُونَ ('')، وَلاَ يَستَرقُونَ، وَلاَ يَكتَوُونَ، وَعَلَى

وقيلَ: هو تركُ السَّعيِ فيما لا يسعُهُ قدرةُ البشرِ، فالشَّخصُ يأتي بالسَّببِ، ولا يدري أنَّ المسبَّبَ منهُ، بل يعتقدُ أنَّ ترتيبَ المسبَّبِ عليه بخلقِ اللهِ وإيجادِهِ، ولذا قالَ ﷺ: «اعقلها وتوكَّل» ولبسَ يومَ أحدٍ درعين مع كونِهِ من التَّوكُّل بمحلِّ لم يبلغهُ أحدٌ من خلقِ اللهِ، انتهى)، قالَ في «المجمعِ»: (وأمّا: حديثُ «لا يسترقون ولا يكتوون»؛ فهو صفةُ=

⁽١) قولُهُ: «فرجوتُ أَنْ يكونَ أُمَّتِي»: (قد استشكلَ الإسماعيليُّ كونَهُ ﷺ لم يعرفْ أُمَّتُهُ حتَّى ظنَّ أُمَّةَ موسى أنَّهم أُمَّتُهُ، وقد ثبتَ من حديثِ أبي هريرةَ ﷺ؛ أنَّهم غرٌّ محجَّلون من أثرِ الوضوءِ؟ وأجابَ بأنَّ الأشخاصَ الَّتي رآها في الأفقِ لا يُدركُ بها إلَّا الكثرةُ من غيرِ تمييزٍ لأعيانِهم، وأمّا في حديثِ أبي هريرةَ ﷺ؛ فمحمولٌ على ما إذا قربوا منهُ) قالَهُ في «فتح البارِي». م

⁽٢) قولُهُ: «الّذين لا يتطيّرون»؛ (أي: لا يتشاءَمون بالطيُّورِ ونحوِها، كما هو عادتُهم قبلَ الإسلام، والطيّرة؛ ما يكونُ في الشّرّ، والفالُ: ما يكونُ في الخيرِ، وكانَ عَيْقِ يحبُّ الفالَ)، كذا في «الكرماني»، قولُهُ: «ولا يسترقون»؛ (أي: بغيرِ القرآنِ وما في الأحاديث، وفرَّقَ بعضُهم بينَ الرُّقية بنفسِه وبينَ الاسترقاء، وأنَّ النّبيَ عَيْقِ يرقي بنفسِه ولم يسترقِ من غيرِه وإنْ فعلهُ الغيرُ، فإنَّ النّاني ينافي التّوكُّلُ دونَ الأوَّلِ، فإنَّ الاتجاءٌ إلى الله سبحانَهُ، والشَّاني: التجاءٌ إلى الغيرِ، وكانت عائشةُ عَن فعلتهُ من غيرِ أنْ يسترقينها رسولُ الله عَيْقِ)، كذا في «الخيرِ الجاري»، قالَ في «المجمع»: (قد تكرَّرَ ذكرُ الرَّفي، وفي آخرَ: «لا يسترقون» بسكونِ راءٍ وضمَّ قافٍ، والأحاديثُ في القسمين كثيرة، والجمعُ بينها: أنَّ ما كانَ بغيرِ اللّسانِ العربيّ وبغيرِ كلامِ اللهِ تعالى وأسمائِهِ وصفاتِهِ في الكتبِ المنزّلةِ، أو أنْ يعتقدَ أنَّ الرُّقيةَ نافعةٌ قطعًا فيتَكلُ عليها؛ فمكروه، وهو المرادُ بقولِهِ: «ما توكّل مَنِ استرقي» وما كانَ بخلافِ ذلك؛ فلا يُكرهُ، انتهى)، قطعًا فيتَكلُ عليها؛ فمكروه، وهو المرادُ بقولِهِ: «ما توكّل مَنِ استرقي» وما كانَ بخلافِ ذلك؛ فلا يُكرهُ، انتهى)، قولُهُ: «ولا يكتوون»: قالَ الكرمانيُّ: (فإنْ قلتَ: كوى رسولُ الله عَيْشُ سعدَ بنَ معاذٍ وغيرَهُ، وهو أوَّلُ من يدخلُ الجبنَّة؟ قلتُ: غرضُهُ: أنَّهم لا يعتقدونَ أنَّ الشّفاءَ من الكيِّ على ما كانَ اعتقادُ الكفّارِ، والتَّوكُّلُ: هو تفويضُ الأمرِ إلى اللهِ في ترتيب المسبَّاتِ على الأسباب.

رَبِّهِم يَتَوَكَّلُونَ» فَقَامَ إِلَيهِ عُكَّاشَةُ بنُ مِحصَنٍ، فَقَالَ: ادعُ اللهَ أَن يَجعَلَنِي مِنهُم، قَالَ: «اللَّهُمَّ اجعَلهُ مِنهُم» ثُمَّ قَامَ إِلَيهِ رَجُلٌ آخَرُ قَالَ: ادعُ اللهَ أَن يَجعَلَنِي مِنهُم، قَالَ: «سَبَقَكَ (١) بِهَا عُكَّاشَةُ»، مَتَّفَقٌ عليهِ (٢).

789۸ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَة ﷺ، قَالَ: دَخَلَ رَجُلٌ عَلَى أَهلِهِ، فَلَمَّا رَأَى مَا بِهِم مِنَ الحَاجَةِ؛ خَرَجَ إِلَى البَرِيَّةِ، فَلَمَّا رَأَت ذَلِكَ امرَأَتُهُ؛ قَامَت (٣) إِلَى الرَّحَى، فَوضَعتها، وَإِلَى التَّتُورِ فَسَجَرَتهُ، ثُمَّ قَالَت: اللَّهُمَّ ارزُقنَا، فَنَظَرَت فَإِذَا (١) الجَفنَةُ قَدِ امتَلاَّت، قَالَ: وَذَهَبَت إِلَى التَّتُورِ فَوجَدَتهُ مُمتَلِئًا، قَالَ: فَرَجَعَ اللَّهُمَّ ارزُقنَا، فَنَظَرَت فَإِذَا (١) الجَفنَةُ قَدِ امتَلاَّت، قَالَ: وَذَهَبَت إِلَى التَّتُورِ فَوجَدَتهُ مُمتَلِئًا، قَالَ: فَرَجَعَ النَّهُ وَيُ عَلَى اللَّهِيَّ عَلَيْهُ فَقَالَ: الزَّوجُ، قَالَ: أَصَبتُم بَعدِي شَيئًا؟ قَالَتِ امرَأَتُهُ: نَعَم مِن رَبُنَا، قَامَ إِلَى الرَّحَى، فَذُكِرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ عَلَيْهُ فَقَالَ: «أَمَا إِنَّهُ لَو لَم يَرفَعَهَا، لَم تَزَل تَدُورُ إِلَى يَومِ القِيَامَةِ»، رواهُ أحمدُ (٥).

الأولياءِ المعرضينَ عن الأسبابِ، لا يلتفتون إلى شيءٍ من العلاثقِ، وتلك درجةُ الخواصِّ، والعوامُّ رُخِّصَ لهم التَّداوي والمعالجاتُ، ومَن صبرَ على البلاءِ وانتظرَ الفرجَ من اللهِ بالدُّعاء؛ كانَ من جملةِ الخواصِّ، ومن لم يصبر؛ رُخِّصَ له في الرُّقيةِ والعلاجِ والدَّواءِ، ألا ترى أنَّهُ قَبِلَ من الصِّدِّيقِ جميعَ مالِهِ، وأنكرَ على آخرَ في مثلِ بيضةِ الحمامِ ذهبًا، أمّا فعلُهُ عَلَيْ فهو لبيانِ الجوازِ). م

⁽١) قولُهُ: «سبقَكَ بها عكّاشةٌ»: (قالَ ابنُ الملكِ: لأنَّهُ لم يُؤذن لَهُ في ذلك المجلسِ بالدُّعاءِ إلّا لواحدٍ، وفيه حثٌّ على المسارعةِ إلى الخيراتِ وطلبِ دعاءِ الصّالحينَ؛ لأنَّ في التَّاخيرِ آفاتٍ)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٢) البخاريُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الطِّبِّ، ب: مَن لم يرقَ، ح: (٥٧٥١)، وفي ك: الرِّقاقِ، ب: يدخلُ الجنَّةَ سبعون ألفًا بغيرِ حسابٍ، ح: (٦٥٤١)، ومسلمٌ، ك: الإيمانِ، ب: الدَّليلِ على دخولِ طوائفَ من المسلمين الجنَّةَ بغيرِ حسابٍ ولا عذاب، ح: (٥٢٧).

⁽٣) قولُهُ: «قامَت إلى الرَّحى»: (فيه إشارةٌ إلى أنَّ العبدَ يسعى في طلبِ الحلالِ ما أمكنَهُ الوقتُ ويقتضيهِ الحال، ثمَّ يستعينُ في تحصيلِ أمرِه إلى الملكِ المتعال، بالدُّعاءِ بنحو: اللَّهُمَّ ارزقنا)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٤) قولُهُ: «فإذا الجفنةُ»: (وهي القصعةُ على ما في القاموسِ، أو القصعةُ الكبيرةُ على ما في «خلاصةِ اللَّغةِ»، والمرادُ هنا: ما يوضعُ تحتَ الرَّحي ليجتمعَ فيها الدَّقيقُ)، كذا في المرقاةِ. م

⁽٥) أحمدُ (١٠٦٥٨)، وعزاهُ الهيثميُّ في «مجمعِ الزَّوائدِ» (٢٥٧/١٠) إلى أحمدَ والبزّارِ والطَّبرانيِّ في «المعجمِ الأَوسطِ» (٥/ ٣٧٠) وقالَ: (رجالُهم رجالُ الصَّحيحِ غيرَ شيخِ البزّارِ، وشيخِ الطَّبرانيِّ، وهما ثقتان).



٦٤٩٩ ـ وَعَن عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ ﴿ مُ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ يَقُولُ: ﴿ لَو أَنَكُم كُنتُم تَوكَّلُونَ عَلَى اللهِ حَقَّ تَوَكُّلِهِ؛ لَرُزِقتُم كَمَا يُرزَقُ الطَّيرُ تَغدُو (١) خِمَاصًا وَتَرُوحُ بِطَانًا ﴾، رواهُ التِّرمذيُّ وابنُ ماجَه (٢).

٠٥٠٠ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَبُّكُم ﷺ: «لَو أَنَّ عِبَادِي أَطَاعُونِي، لَأَسقَيتُهُمُ المَطَرَ بِاللَّيل، وَأَطلَعتُ عَلَيْهِمُ الشَّمسَ بِالنَّهَارِ، وَلَمَا أَسمَعتُهُم صَوتَ الرَّعدِ»، رواهُ أحمدُ^{٣١}.

١٠٥٦ - وَعَن أَبِي ذَرِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنِّي لأَعلَمُ آيَةً لَو أَخذَ بِهَا النَّاسُ لَكَفَتهُم:
 ﴿ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَهُ مُخْرَجًا ﴾ [الطلاق: ٢]»، رواهُ أحمدُ وابنُ ماجَه والدَّارميُّ (١٠).

- (٣) أحمدُ (٨٧٠٨) وهو في «مسندِ الطَّيالسيِّ» (٤/ ٣١٢)، ح: (٢٧٠٩)، وقالَ الهيثميُّ في «مجمعِ الزَّوائدِ» (٢/ ٢١١): (مدارُهُ على صدقةَ بنِ موسى الدَّقيقيُّ، ضعَّفَهُ ابنُ معينِ وغيرُهُ، وقالَ مسلمُ بنُ إبراهيمَ: حدَّتَنا صدقةُ الدَّقيقيُّ، وكانَ صدوقًا».
- (٤) الدّارميُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الرِّقاقِ، ب: في تقوى اللهِ، ح: (٢٧٦٧)، وابنُ ماجَه، ك: الزُّهدِ، ب: الورعِ والتَّقوى، ح: (٤٢٢٠)، وقالَ البوصيريُّ في «الزَّوائدِ»: (هذا الحديثُ رجالُهُ ثقاتٌ غيرَ أنَّهُ منقطعٌ).

⁽۱) قولُهُ: «تغدو»: (قالَ الشَّيخُ أبو حامدٍ رحمَهُ اللهُ: قد يظنُّ أنَّ معنى التَّوكُّلِ تركُ الكسبِ بالبدنِ، وتركُ التَّدبيرِ بالقلبِ، والشَّرعُ والشَّرعُ والشَّرعُ والشَّرعُ والشَّرعُ الأرضِ كالخرقةِ الملقاةِ، أو كلحم على وضم وهذا ظنُّ الجهّالِ، فإنَّ ذلك حرامٌ في الشَّرعِ، والشَّرعُ قد أثنى على المتوكِّلينَ، فكيف يُنالُ مقامٌ من مقاماتِ الدَّينِ بمحظورٍ من محظوراتِ الدَّينِ، بل نكشفُ عن الحقِّ فيهِ، فنقولُ: إنَّما يظهرُ تأثيرُ التَّوكُلِ في حركةِ العبدِ وسعيِه بعملِه إلى مقاصدِهِ، وقالَ الإمامُ أبو القاسمِ القشيريُّ: اعلم أنَّ التَّوكُلُ محلُّهُ القلبُ، وأمّا الحركةُ بالظّاهرِ؛ فلا تُنافي التَّوكُلُ بالقلبِ بعدما يحقِّقُ العبدُ أنَّ الرِّزقَ من قبلِ اللهِ تعالى، فإنْ تعسَّر شيءٌ؛ فبتقديرِهِ، وإنْ تيسَّر شيءٌ؛ فبتيسيرِهِ. ففي قولِهِ: «تغدو» إيماءٌ إلى أنَّ السَّعيَ بالإجمال؛ لا يُنافي الاعتمادَ على الملكِ المتعال، والحديثُ للتَّنبيهِ على أنَّ الكسبَ ليس برازقٍ، بل الرّازقُ هو اللهُ تعالى، لا للمنعِ عن الكسبِ؛ فإنَّ التَّوكُلُ محلُّهُ القلبُ فلا ينافيهِ حركةُ الجوارحِ) التقطتُهُ من «المرقاةِ». م

⁽٢) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الزُّهدِ، ب: في التَّوكُّلِ على اللهِ، ح: (٢٣٤٤)، وقالَ: (حسنٌ صحيحٌ)، وابنُ ماجه، ك: الزُّهدِ، ب: التَّوكُّل واليقينِ، ح: (٤١٦٤).

قولُهُ: «تغدو»؛ أي: تذهبُ أوَّلَ النَّهارِ، «خماصًا»: جمعُ خميصٍ؛ أي: جياعًا، «وتروحُ»؛ أي: ترجعُ آخرَ النَّهارِ، «بطانًا»: جمعُ بطين؛ وهو عظيمُ البطن، والمرادُ: شباعٌ.

٦٠٠٢ ـ وَعَن أَنَسٍ هُ قَالَ: كَانَ أَخُوانِ عَلَى عَهدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَكَانَ أَحَدُهُمَا يَأْتِي النَّبِيَ ﷺ، وَالْآخِرُ يَحتَرِفُ، فَشَكَا المُحتَرِفُ أَخَاهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «لَعَلَّكَ تُرزَقُ بِهِ»، رواهُ التَّرمذيُّ وقالَ: (هذا حديثٌ صحيحٌ غريبٌ)(١).

٣٠٥٠ وَعَنِ ابنِ مَسعُودٍ هَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ : أَيُّهَا النَّاسُ، لَيسَ مِن شَيءٍ يُقَرِّبُكُم إِلَى الجَنَّةِ، وَيُبَاعِدُكُم مِنَ النَّارِ، إِلَّا قَد أَمَر تُكُم بِهِ، وَلَيسَ شَيءٌ يُقَرِّبُكُم مِنَ النَّارِ، ويُبَاعِدُكُم مِنَ النَّارِ، ويُبَاعِدُكُم مِنَ الجَنَّةِ إِلَّا قَد نَهُ سَعُ مِن النَّارِ، وَيُبَاعِدُكُم مِنَ النَّارِ، وَيُبَاعِدُكُم مِنَ الجَنَّةِ إِلَّا قَد نَهُ سَعُ مِن النَّارِ، وَلِي اللَّهُ عَنهُ، وَإِنَّ رُوحَ القُدُسِ فَقَ فِي رَوعِي: أَنَّهُ لَيسَ مِنْ نَفسِ نَهَيتُكُم عَنهُ، وَإِنَّ الرُّوحَ الأَمِينَ - وَفِي روايةٍ: وإِنَّ رُوحَ القُدُسِ - نَفَثُ فِي رَوعِي: أَنَّهُ لَيسَ مِنْ نَفسِ تَمُوتُ حَتَّى تَستَوفِي رِزقَهَا، فَاتَّقُوا اللهَ، وَأَجمِلُوا (٢) فِي الطَّلَبِ، وَلا يَحمِلَنَّكُمُ استِبطَاءُ الرِّزقِ أَن تَطلُبُوهُ بَمُعَاصِي اللهِ، فَإِنَّهُ لَا يُدرَكُ (٣) مَا عِندَ اللهِ إِلا بِطَاعَتِهِ»، رواهُ فِي «شرحِ السُّنَةِ» والبيهقيُّ فِي «شُعبِ بِمَعَاصِي اللهِ، فَإِنَّهُ لَم يَذكُر: «وإنَّ رُوحَ القُدُسِ» (٤).

التّرمذيُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الزُّهدِ، ب: في التَّوكُّلِ على اللهِ، ح: (٢٣٤٥)، وقالَ: (حسنٌ صحيحٌ)، وصحَّحَهُ الحاكمُ، ووافقهُ الذَّهبيُّ (٣٢٠).

قولُهُ: «والآخرُ يحترفُ»؛ (أي: يكتسبُ أسبابَ المعيشةِ، فكأنَّهما كانا يأكلانَ معًا، «فشكا المحترفُ»؛ أي: في عدمِ مساعدةِ أخيه إيّاهُ في حرفتِهِ).

⁽٢) قولُهُ: «وأجملوا في الطَّلبِ»؛ (أجملَ في الطَّلبِ: اعتدلَ فلم يفرط، وذلك بأنْ يكونَ على الوجهِ المشروعِ وغيرَ مخلِّ بالحقوقِ في الآدابِ من غير حرصِ واضطرابِ)، كذا في «اللَّمعاتِ». م

⁽٣) قولُهُ: «لا يُدرَكُ ما عندَ اللهِ إلا بطاعتِهِ»: (فيه أنَّ الرِّزقَ مقدَّرٌ مقسومٌ لا بُدَّ من وصولِهِ إلى العبدِ، لكنَّ العبدَ إذا سعى وطلبَ على وجه مشروع؛ وُصِفَ بأنَّهُ حلالٌ، وإذا طلبَ بوجه غيرِ مشروع؛ فهو حرامٌ، فقولُه: «ما عندَ اللهِ»: إشارةٌ إلى أنَّ الرِّزقَ كلَّهُ من عندِ اللهِ؛ الحلالَ والحرامَ، ففي هذا دليلٌ بيِّنٌ لأهلِ السُّنَّةِ على أنَّ الحلالَ والحرامَ يُسمَّى رزقًا، وكلُّهُ من عندِ اللهِ خلافًا للمعتزلةِ) ملتقطٌ من «المرقاةِ». م

⁽٤) البغويُّ في «شرحِ السُّنَّةِ» (٣٠٣/١٤)، ح: (٢١١١)، والحاكمُ (٢١٣٦)، وابنُ أبي شيبةَ في «المصنَّفِ»، ك: الزُّهدِ، ح: (٣٠٤ ٣٠)، وقالَ العراقيُّ في «تخريجِ أحاديثِ الإحياءِ» (ص: ٥٠٤): (رواهُ ابنُ أبي الدُّنيا في القناعةِ، والحاكمُ من حديثِ ابنِ مسعودٍ، وذكرَهُ شاهدًا لحديثِ أبي حميدٍ وجابرٍ وصحَّحَهما على شرطِ الشَّيخينِ، وهما مختصرانِ،=

٢٠٠٤ ـ وَعَن أَبِي الدَّرِدَاءِ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ الرِّزقَ لَيَطلُبُ العَبدَ كَمَا يَطلُبُهُ أَجُلُهُ»، رواهُ أَبُو نعيم فِي «الحلية»(١).

٥٠٥ ـ وَعَنِ ابنِ مَسعُودٍ ﷺ قَالَ: أَقرَ أَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴾
 [الذاريات: ٥٨]، رواهُ أَبُو داوُدَ والتِّرمذيُّ وقالَ: (هَذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)(٢).

٦٠٠٦ ـ وَعَن ابنِ (٣) عَبَّاسٍ ﷺ، قَالَ: كُنتُ خَلفَ رَسُولِ اللهِ ﷺ يَومًا، فَقَالَ: «يَا غُلَامُ، إِنِّي أُع أُعَلِّمُكَ كَلِمَاتٍ، احفَظِ^(٤) اللهَ؛ يَحفَظكَ، احفَظِ اللهَ؛ تَجِدهُ تُجَاهَكَ، إِذَا سَأَلتَ؛ فَاسأَلِ الله، وَإِذَا استَعنتَ؛

⁼ ورواهُ البيهقيُّ في «شعبِ الإيمانِ» وقالَ: إنَّهُ منقطعٌ).

⁽١) أبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٨٦)، وصحَّحَهُ ابنُ حبّانَ (٣٢٣٨).

⁽٢) أبو داوُدَ، ك: الحروفِ، ح: (٣٩٩٣)، والتِّرمذيُّ، ك: القراءاتِ، ب: ومن سورةِ الذَّارياتِ، ح: (٢٩٤٠)، وقالَ: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

وهذه القراءةُ شاذَّةٌ مع صحَّةِ إسنادِها لمخالفتِها القراءةَ المتواترةَ ﴿ إِنَّ اللَّهَ هُوَ ٱلزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴾[الذّاريات: ٥٨].

⁽٣) قولُهُ: «وعنِ ابنِ عبّاسٍ»: (قالَ القطبُ الرَّبانيُّ والغوثُ الصَّمدانيُّ السَّيِّدُ عبدُ القادرِ الجيلانيُّ - قُدِّسَ سرُّهُ - في «فتوحاتِ الغيبِ»: ينبغي لكلِّ مؤمنٍ أنْ يجعلَ هذا الحديثَ مرآةَ قلبِهِ وشعارَهُ ودثارَهُ وحديثَهُ، فيعملُ به في جميع حركاتِهِ وسكناتِهِ حتَّى يسلمَ في الدُّنيا والآخرةِ، ويجدَ العزَّةَ فيها برحمةِ اللهِ تعالى)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٤) قولُهُ: «احفظِ الله»؛ (أي: أمرَهُ ونهيَهُ، وقولُهُ: «يحفظك»؛ أي: يحفظك في الدُّنيا من الآفاتِ والمكروهاتِ، وفي العُقبى من أنواعِ العقابِ والدَّركاتِ جزاءً وفاقًا، فإنَّ مَن كانَ للهِ كانَ اللهُ لَهُ، قولُهُ: «احفظِ الله»؛ أي: حقَّهُ من دوامِ ذكرِهِ وتمامِ فكرِهِ وقيامِ شكرِه، قولُهُ: «تجدهُ تُجاهَك» بضم التّاء؛ أي: أمامَك؛ والمعنى: أنَّكَ تجدهُ حينتلِ كأنَّهُ حاضرٌ تلقاءَك وقدّامَك وتشاهده في مقام إحسانِكَ وإيقانِكَ وكمالِ إيمانِكَ، «كأنَّكَ تراهُ»؛ بحيثُ تفني بالكليَّةِ عن نظرِكَ ما سواهُ، فالأوَّلُ حالُ المراقبةِ، والثّاني: مقامُ المشاهدةِ، قولُهُ: «فاسألِ الله» فإنَّ خزائنَ العطايا عندَهُ، ومفاتيحَ المواهبِ والمزايا بيدِهِ، ولا يسألُ غيرَهُ؛ لأنَّ غيرَهُ غيرُ قادرِ على العطاءِ والمنعِ ودفعِ الضَّرِّ وجلبِ النَّهع؛ فإنَّهم لا يملكونَ لأنفسِهم نفعًا ولا ضرًّا، ولا يملكونَ موتًا ولا حياةً، وفي بعضِ الكتبِ الإلهيَّةِ: وعزَّ تي وجلالي؛ لأقطعنَّ من يؤمِّلُ غيري، وألبسنَةُ ثوبَ المذلَّةِ عندَ النّاسِ، ولأجنبَنَّهُ من قربي، ولأبعدَنَّهُ من وصلي، ولأجعلنَّهُ متفكَّرًا حيرانَ يؤمِّلُ غيري في الشَّدائِد، والشَّدائِدُ بيدي، وأنا الحيُّ القيُّومُ، ويطرقُ بالفكرِ أبوابَ غيري، وبيدي مفاتيحُ حيرانَ يؤمِّلُ غيري في الشَّدائِد، والشَّدائِدُ بيدي، وأنا الحيُّ القيُّومُ، ويطرقُ بالفكرِ أبوابَ غيري، وبيدي مفاتيحُ حيرانَ يؤمِّلُ غيري في الشَّدائِد، والشَّدائِدُ بيدي، وأنا الحيُّ القيُّومُ، ويطرقُ بالفكرِ أبوابَ غيري، وبيدي مفاتيحُ

فَاستَعِن بِاللهِ، وَاعلَم أَنَّ الأُمَّةَ لَوِ اجتَمَعَت عَلَى أَن يَنفَعوكَ بِشَيءٍ؛ لَم يَنفَعُوكَ إِلَّا بِشَيءٍ قَد كَتَبَهُ اللهُ لَكَ، وَلَوِ اجتَمَعُوا عَلَى أَن يَضُرُّوكَ إِلَّا بِشَيءٍ قَد كَتَبَهُ اللهُ عَلَيكَ، رُفِعَتِ الأَقلَامُ وَجَفَّتِ الصَّحُفُ»، رواهُ أحمدُ والتَّرمذيُّ وقالَ: «هَذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ»(١).

١٥٠٧ ـ وَعَن سَعدٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مِن سَعَادَةِ ابنِ آدَمَ رِضَاهُ بِمَا قَضَى اللهُ لَهُ، رواهُ أحمدُ وَمِن شَقَاوَةِ ابنِ آدَمَ سَخَطُهُ بِمَا قَضَى اللهُ لَهُ»، رواهُ أحمدُ والتِّرمذيُّ (٢).

٩٠٠٨ - وَعَن عَمرِو بنِ العَاصِ ﴿ مَا اللهُ بِكُلِّ وَاللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ كَفَاهُ التَّشَعُبَ»، شُعبَةً، فَمَنِ اتَّبَعَ قَلبُهُ الشُّعبَ كُلِّها؛ لَم يُبَالِ اللهُ بِأَيِّ وَادٍ أَهلكَهُ، وَمَن تَوَكَّلَ عَلَى اللهِ؛ كَفَاهُ التَّشَعُب»، رواهُ ابنُ ماجَه (٣).

١٥٠٩ ـ وَعَن جَابِرٍ ﴿ اللهِ عَلَيْهِ النَّبِيِ عَلَيْهِ قِبَلَ نَجدٍ، فَلَمَّا قَفَلَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ؛ قَفَلَ مَعَهُ،
 فَأُدرَكَتهُمُ القَائِلَةُ فِي وَادٍ كَثِيرِ العِضَاءِ، فَنَزَلَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ، وَتَفَرَّقَ النَّاسُ يَستَظِلُّونَ بِالشَّجَرِ، فَنَزَلَ

⁼ الأبواب، وهي مغلقةٌ وبابي مفتوحٌ لمن دعاني) هذا التقطتُهُ من «المرقاقِ». م

⁽١) التِّرمذيُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: صِفَةِ القيامةِ، ب:...، ح: (٢٥١٦)، وأحمدُ (٢٦٦٩).

وفِي "شرحِ المصابيحِ" لابنِ الملكِ (٥/ ٤٤٠): («رفعتِ الأقلامُ»؛ أي: أقلامُ التقديرِ عن كتابةِ الأقدارِ والأقضيةِ، «وجفَّتِ الصُّحفُ»: التي دوِّنَ فيها أقضيةُ المخلوقينَ، فلا تُوضَعُ عليها الأقلامُ بعدُ بتدوينِ شيءِ آخرَ، وعبَّرَ عن سبقِ القضاءِ والقدرِ برفعِ القلمِ وجفافِ الصَّحيفةِ تشبيهًا بفراغِ الكاتبِ فِي الشَّاهدِ مِن كتابيّهِ).

 ⁽۲) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ لهُ، ك: القدرِ، ب: ما جاءَ في الرضا بالقضاءِ، ح: (۲۱۵۱)، وأحمدُ (۱٤٤٤) وصحَّحَ الحاكمُ
 إسنادَهُ ووافقهُ الذَّهبيُّ (۱۹۰۳).

قوله: «والاستخارةُ»: طلبُ الخيرِ؛ ومعنى تركِهِ ذلكَ: ألّا يَرضَى بما استخارَ اللهُ لَه ويتركُهُ.

 ⁽٣) ابنُ ماجَه، ك: الزُّهدِ، ب: التَّوكُّلِ واليقينِ، ح: (٢٦٦)، وفِي «الزَّوائدِ»: (إسنادُهُ ضَعيفٌ).
 قوله: «شُعبةٌ»: قطعةٌ؛ أي: إنَّ للقلبِ تعلُقًا بكلِّ أمرٍ مرغوبٍ فيه؛ ميلًا إليهِ، «التَّشعُّبَ»: التَّقرُّقُ.

رَشُولُ اللهِ ﷺ تَحتَ سَمُرَةٍ، وَعَلَّقَ بِهَا سَيفَهُ، وَنِمنَا نَومَةً، فَإِذَا رَسُولُ اللهِ ﷺ يَدعُونَا، وَإِذَا عِندَهُ أَعرَابِيُّ، فَقَالَ: «إِنَّ هَذَا اختَرَطَ عَلَيَّ سَيفِي، وَأَنَا نَائِمٌ، فَاستَيقَظتُ وَهُوَ فِي يَدِهِ صَلتًا، فَقَالَ: مَن يَمنَعُكَ مِنِّي؟ فَقَالَ: اللهُ، ـ ثَلاثًا ـ وَلَم يُعَاقِبهُ وَجَلَسَ، متَّفتٌ عليهِ(١).

وَفِي رِوَايَةِ أَبِي بِكْرِ الْإِسمَاعِيلِيِّ فِي «صَحِيحِهِ»: فَقَالَ: مَن يَمنَعُكَ مِنِّي؟ قَالَ: «اللهُ»، فَسَقَطَ السَّيفُ مِن يَدِهِ، فَأَخَذَ رَسُّولُ اللهِ ﷺ السَّيف، فَقَالَ: «مَن يَمنَعُكَ مِنِّي؟»، فَقَالَ: كُن خَيرَ^(۲) آخِذٍ، فَقَالَ: «مَن يَمنَعُكَ مِنِّي؟»، فَقَالَ: كُن خَيرَ^(۲) آخِذٍ، فَقَالَ: «تَشهَدُ أَن لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللهِ؟»، قَالَ: لَا، وَلَكِنِّي أُعَاهِدُكَ عَلَى أَلَّا أُقَاتِلَكَ وَلَا أَكُونَ مَعَ قُومٍ يُقَاتِلُونَكَ فَخَلَّى سَبِيلَهُ، فَأَتَى أَصحَابَهُ، فَقَالَ: جِثتُكُم مِن عِندِ خَيرِ النَّاسِ، هَكَذَا فِي «كِتَابِ الحميديّ» وفي «الرُياضِ» للنَّوويِّ (٣).

• ٦٥١٠ وَعَن أَبِي ذَرِّ ﴿ عَنِ النَّبِيِّ عَنِ النَّبِيِّ قَالَ: «الزَّهَادَةُ فِي الدُّنيَا لَيسَت بِتَحرِيمِ الحَلَالِ وَلَا إِضَاعَةِ المَالِ، وَلَكِنَّ الزَّهَادَةَ فِي الدُّنيَا أَلَّا تَكُونَ فِي ثَوَابِ إِضَاعَةِ المَالِ، وَلَكِنَّ الزَّهَادَةَ فِي الدُّنيَا أَلَّا تَكُونَ بِمَا فِي يَدَيكَ أَوْتَقَ مِمَّا فِي يَدِ اللهِ، وَأَنْ تَكُونَ فِي ثَوَابِ المُصِيبَةِ إِذَا أَنتَ أُصِبْتَ بِهَا أَرْغَبَ فِيهَا لَو أَنَّهَا أُبقِيَت لَكَ»، رواهُ التِّرمذيُّ وابنُ ماجَه (٤).

٢٥١١ - وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ عَلَى قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْةِ: «المُؤمِنُ القَوِيُّ خَيرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللهِ مِنَ

⁽١) البخاريُّ؛ واللَّفظُ لَهُ، ك: الجهادِ، ب: مَن علَّقَ سيفَهُ، ح: (٢٩١٠)، ومسلمٌ، ك: الفضائلِ، ب: توكُّلِهِ على اللهِ، ح: (٩٥٠).

قولُهُ: «قِبلَ نجدٍ»: (ناحيتُها؛ وهي ما بينَ الحجازِ إلى الشّامِ، ومنها المدينةُ والطّائفٌ، «قفلَ»: رجعَ، «القائلةُ»: وقتُ القيلولةِ، «العضاهِ»: وهو الشَّجرُ الَّذي لَهُ شوكٌ، «سمرةٍ»: شجرةٍ، «اخترطَ»: سلَّ، «صلتًا»: مُصلتًا بارزًا ومستويًا) يُنظر: «المرقاةُ».

⁽٢) قولُهُ: «كُن خيرَ آخذِ»: (فالأخذُ بمعنى: المؤاخذةِ) كذا في «المرقاةِ». م

⁽٣) «الجمع بينَ الصَّحيحين» (٢/ ٣٠٩).

⁽٤) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الزُّهدِ، ب: ما جاءَ في الزَّهادةِ في الدُّنيا، ح: (٢٣٤٠)، وقالَ: «هذا حديثٌ غريبٌ»، وابنُ ماجه، ك: الزُّهدِ، ب: الزُّهدِ في الدُّنيا، ح: (٤١٠٠).

قوله: «أُوثَقَ»؛ أي: أرجى منك، «أُبقيت لك»؛ أي: مُنعت لأجلِكَ.

المُؤمِنِ الضَّعِيفِ، وَفِي كُلِّ (١) خَيرٌ، احرِص عَلَى مَا يَنفَعُكَ، وَاستَعِن بِاللهِ وَلَا تَعجِز، وَإِن أَصَابَكَ شَيءٌ؛ فَلَا تَقُل: لَو أَنِّي فَعَلتُ؛ كَانَ كَذَا وَكَذَا، وَلَكِن قُل: قَدَرُ اللهِ وَمَا شَاءَ فَعَلَ، فَإِنَّ (٢) لَو تَفتَحُ عَمَلَ الشَّيطَانِ»، رواهُ مسلمٌ (٣).

7017 _ وَعَن صُهَيبٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «عَجَبًا لِأَمرِ المُوْمِنِ، إِنَّ أَمرَهُ كُلَّهُ خَيْرٌ، وَلَيسَ ذَاكَ لِأَحَدِ إِلَّا لِلمُؤمِنِ، إِن أَصَابَتهُ سَرَّاءُ؛ شَكَرَ، فَكَانَ خَيرًا لَهُ، وَإِنْ أَصَابَتهُ ضَرَّاءُ (٤)؛ صَبَرَ، فكَانَ خَيرًا لَهُ، وَإِنْ أَصَابَتهُ ضَرَّاءُ (٤)؛ صَبَرَ، فكَانَ خَيرًا لَهُ»، رواهُ مسلمٌ (٥).

٦٥١٣ ـ وَعَنِ ابنِ مَسعُودِ ﷺ قَالَ: كَأَنِّي أَنظُرُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَحكِي (٦) نَبِيًّا مِنَ الأَنبِيَاءِ، ضَرَبَهُ قَومُهُ فَأَدمَوهُ، وَهُو يَمسَحُ الدَّمَ عَن وَجهِهِ، وَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ اغفِر لِقَومِي فَإِنَّهُم لاَ يَعلَمُونَ»، متَّفقٌ عليهِ(٧).



⁽١) قولُهُ: «وفي كلِّ خيرٌ»؛ (أي: أصلُ الخيرِ موجودٌ في كلِّ منهم)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٢) قولُهُ: «فإنَّ لو تفتحُ عملَ»؛ (أي: من معارضةِ القدرِ والوسوسةِ، وذلك إذا تكلَّمَ بها بطريقِ معارضةِ القدرِ، ونسبةِ الحولِ والقوَّةِ إلى النَّفسِ واعتقادِ ذلك حقًّا، وإلّا فقد وقعَ منهُ ﷺ في الحجِّ: «لو استقبلت من أمري؛ ما استدبرت»؛ لتطييبِ قلوبِ الصَّحابةِ)، كذا في «اللَّمعاتِ». م

⁽٣) مسلمٌ، ك: القدرِ، ب: في الأمرِ بالقوَّةِ وتركِ العجزِ، ح: (٦٧٧٤).

⁽٤) قولُهُ: «إِنْ أَصابَتهُ ضرّاءُ صبرَ»: (والصَّبرُ على مراتبَ، من حبسِ النَّفسِ عن المناهي، وعن المشتهياتِ والملاهي، وعلى تحمُّلِ المشقّاتِ في أداءِ العباداتِ، وعلى تجرُّعِ المراراتِ عندَ حصولِ المصيباتِ، ووصولِ البليّاتِ)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٥) مسلمٌ، ك: الزُّهدِ، ب: المؤمنُ أمرُهُ كلُّهُ خيرٌ، ح: (٧٥٠٠).

⁽٦) قولُهُ: «يحكي نبيًّا»: (قال الشَّيخُ ابنُ حجرٍ: لم أقف على تعيينِ هذا النَّبيُّ صريحًا، ويُحتملُ أنْ يكونَ نوحًا ﷺ، وقيلَ: أرادَ بهِ نفسَهُ الكريمةَ ﷺ، ذكرَهُ بطريقِ الإبهام)، كذا في «اللَّمعاتِ». م

 ⁽٧) البخاريُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: حديثِ الغارِ، ح: (٣٤٧٧)، ومسلمٌ، ك: الجهادِ والسِّيرِ، ب: غزوةِ أحدٍ، ح: (٤٦٤٦).
 قولُهُ: «فأدمَوهُ»: أسالوا منه الدَّمَ.



٢٥١٤ - عَن عُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ ﷺ، أَنَّهُ خَرَجَ يَومًا إِلَى مَسجِدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَوَجَدَ مُعَاذَ بِنَ جَبَلٍ قَاعِدًا عِندَ قَبِرِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: مَا يُبكِيكَ؟ قَالَ: يُبكِينِي شَيءٌ سَمِعتُهُ مِن رَسُولِ اللهِ ﷺ، حَبَلٍ قَاعِدًا عِندَ قَبرِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: مَا يُبكِيكَ؟ قَالَ: يُبكِينِي شَيءٌ سَمِعتُهُ مِن رَسُولِ اللهِ ﷺ، مَنْ عَادَى للهِ وَلِيَّا ﴿*)؛ فَقَد بَارَزَ اللهَ سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، يَقُولُ: ﴿إِنَّ يَسِيرَ (١) الرِّيَاءِ (٢) شِركٌ، وَإِنَّ مَن عَادَى للهِ وَلِيَّا (٣)؛ فَقَد بَارَزَ اللهَ

⁽١) قولُهُ: "إِنَّ يسيرَ الرِّياءِ شركٌ»: (وقلَّما يسلمُ منه الأقوياءُ فكيف الضُّعفاءُ؟! فهو من جملةِ أسبابِ البكاءِ، وسببٌ آخرُ: أذى الأولياءِ، وغالبُهم أخفياءُ كما في الحديثِ القدسيِّ: "أوليائي تحتّ قبائي، لا يعرفُهم غيري»، والإنسانُ لا يخلو عن بذاءةِ اللِّسانِ مع الإخوانِ ممّا يجرُّ إلى العصيانِ، كأنَّهُ أرادَ هذا المعنى بقولِهِ: "ومَن عَادَى...» إلخ). م

⁽٢) قولُهُ: «الرِّياءِ»: (والتَّحقيقُ أنَّ الرِّياءَ مأخوذٌ من الرُّؤيةِ فهو ما فُعلَ ليراهُ النّاسُ، ولا يكتفي فيهِ برؤيةِ اللهِ سبحانَهُ، والسُّمعةُ بالضَّمِّ مأخوذٌ من السَّمعِ فهو ما يفعل، أو يُقالُ ليسمعَهُ النّاسُ، ولا يكتفي فيه بسمعِهِ تعالى، ثمَّ يستعملُ كلَّا منهما موضعَ الآخرَ، وقد يجمعُ بينَهما تأكيدًا، أو لإرادةِ أصلِ المعنيينِ تفصيلًا، وضدُّهما الإخلاصُ في العملِ للهِ على قصدِ الخلاص)، كذا في «المرقاة». م

⁽٣) قولُهُ: «وليًّا»: (اختلفوا في تعريفِ الوليِّ، فقالَ المتكلِّمونَ: الوليُّ مَن كانَ آتيًا بالاعتقادِ الصَّحيحِ المبنيِّ على الدَّليلِ وبالأعمالِ الشَّرعيَّة؛ أي: كذلك، ويؤيُّدُهُ ما قالَهُ بعضُ الكبراءِ: إنَّهُ إِنْ كَانَ العلماءُ ليسوا بأولياء؛ فليس لله وليُّ، وقالَ الغزاليُّ رحمَهُ اللهُ: الوليُّ من كوشفَ ببعضِ المغيَّباتِ ولم يؤمر بإصلاحِ النَّاسِ، وفي كلِّ منهما نظرٌ؛ إذ أكثرُ الأولياءِ لا سيَّما من السَّلفِ الصّالحينَ لم يظهر عليهم كرامةٌ وكشفُ حالةٍ، بخلافِ بعضِ الخلفِ المتأخّرينَ، فالأقربُ في معناهُ ما ذكرَهُ القُشيريُّ رحمَهُ اللهُ من أنَّ الوليَّ إمّا فعيلٌ بمعنى المفعولِ، وهو مَن تولَّى اللهُ حفظهُ وحراستَهُ على النَّوالي، أو بمعنى الفاعلِ؛ أي: مَن يتولَّى عبادةَ اللهِ وطاعتِهِ، ويتوالى عليها من غيرِ تخلُّلِ معصيةٍ، وكلا الوصفينِ شرطٌ في الولايةِ، انتهى كلامُهُ، وفيه إشعارٌ بأنَّ «أو» للتَّنويعِ، وإيماءٌ في الأوَّلِ إلى المجذوبِ المعبَّرِ عنهُ بالمريدِ، وقد أشارَ إليهما سبحانَهُ في قولِهِ: السّالكِ المعبَّرِ عنهُ بالمريدِ، وقد أشارَ إليهما سبحانَهُ في قولِهِ: ﴿ السَّالكِ المعبَّرِ عنهُ بالمريدِ، وقد أشارَ إليهما سبحانَهُ في قولِهِ: ﴿ السَّالكِ المعبَّرِ عنهُ بالمريدِ، وقد أشارَ إليهما سبحانَهُ في قولِهِ: ﴿ السَّالكِ المعبَّرِ عنهُ بالمريدِ، وقد أشارَ إليهما سبحانَهُ في قولِهِ:

بِالمُحَارَبَةِ، إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الأَبَرَارَ الأَتقِيَاءَ الأَخفِيَاءَ، الَّذِينَ إِذَا غَابُوا؛ لَم يُفتَقَدُوا، وَإِن حَضَرُوا؛ لَم يُدعَوا، وَللهُ يُحِبُّ الأَبرَارَ الأَتقِيَاءَ الأَخفِيَاءَ، الَّذِينَ إِذَا غَابُوا؛ لَم يُفتَقَدُوا، وَإِن حَضَرُوا؛ لَم يُدعَوا، وَللهَ يُعرَفُوا، قُلُوبُهُم مَصَابِيحُ الهُدَى، يَخرُجُونَ مِن كُلِّ (۱) غَبراءَ مُظلِمَةٍ»، رواهُ ابنُ ماجَه والبيهقيُّ فِي «شُعبِ الإيمانِ» (۲).

م ٢٥١٥ - وَعَن شَدَّادِ بِنِ أُوسٍ هَ أَنَّهُ بَكَى، فَقِيلَ لَهُ: مَا يُبكِيكَ؟ قَالَ: شَيئًا سَمِعتُهُ مِن رَسُولِ اللهِ عَيْهُ مَن رَسُولِ اللهِ عَيْهُ مَن رَسُولِ اللهِ عَيْهُ مَن مَعُولُهُ، فَذَكَر تُهُ، فَأَبكَانِي، سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ عَيْهُ يَقُولُ: «أَتَخَوَّفُ عَلَى أُمَّتِي الشِّركَ، وَالشَّهوَةَ الخَفِيَّةَ عَلَى أَمَّتِي الشِّركَ، وَالشَّهوَةَ الخَفِيَّة عَلَى أَمَّتِي الشِّركَ أَمَّتُكَ مِن بَعدِكَ؟، قَالَ: «نَعَم، أَمَا إِنَّهُم لَا يَعبُدُونَ شَمسًا وَلَا قَمَرًا وَلَا قَمَرًا وَلَا وَثَنَّا، وَلَكِن يُرَاوُونَ بِأَعمَالِهِم، وَالشَّهوَةُ الخَفِيَّةُ: أَن يُصبِح أَحَدُهُم صَائِمًا، فَتَعرِضُ (٣) لَهُ شَهوَةٌ مِن شَهوَاتِهِ، فَيَرَكُ صَومَهُ ، رواهُ أحمدُ والبيهقيُّ فِي «شُعبِ الإيمانِ» (١٤).

٦٥١٦ - وَعَن أَبِي سَعِيدٍ الخُدرِيِّ عَلَيْهُ قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ وَنَحنُ نَتَذَاكُرُ المَسِيحَ

 ⁽١) قولُهُ: «من كلِّ غبراءَ مظلمةٍ»؛ (أي: من عهدةِ كلِّ مسألةٍ مشكلةٍ أو بليَّةٍ معضلةٍ، وقالَ الطِّيبيُّ رحمَهُ اللهُ: كنايةٌ عن
 حقارةِ مساكنِهم، وإنَّها مظلمةٌ مغبرَّةٌ لفقدانِ أداةِ ما يتنوَّرُ ويتنظَّفُ به)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٢) ابنُ ماجه، واللَّفظُ لَهُ، ك: الفتنِ، ب: مَن ترجى له السَّلامةُ من الفتنِ، ح: (٣٩٨٩)، وصحَّحَهُ الحاكمُ، ووافقَهُ الذَّهبيُّ (٧٩٣٧).

⁽٣) قولُهُ: "فتعرضُ له شهوةٌ من شهواتِه"؛ (أي: كالأكلِ والجماعِ وغيرِهما، ذكرَهُ الطِّيبِيُّ رحمَهُ اللهُ، والأظهرُ: أنَّ المرادَ بالشَّهوةِ الخفيَّةِ شهوةٌ خاصَّةٌ عزيزيَّةُ الوجودِ من بينِ مشبهاتِهِ لا توجدُ في جميعِ أوقاتِه، فيميلُ إليها بالطَّيعِ، ولا يلاحظُ مخالفتَهُ للشَّرعِ حيثُ قالَ تعالى: ﴿وَلَا نُبُطِلُوا أَعْمَلَكُونُ ﴾ [محمَّد: ٣٣] والنَّفلُ يلزمُ بالشُّروعِ فيجبُ إتمامُهُ، ولا يلاحظُ مخالفتَهُ للشَّرعِ حيثُ قالَ تعالى: ﴿وَلَا نُبُطِلُوا أَعْمَلَكُونُ ﴾ [محمَّد: ٣٣] والنَّفلُ يلزمُ بالشُّروعِ فيجبُ إتمامُهُ، وقولُهُ «فيتركُ صومَهُ»؛ أي: هو حرامٌ عليه من غيرِ ضرورةٍ داعيةٍ إليهِ، قالَ الطِّيقُ رحمَهُ اللهُ: يعني: إذا كانَ الرَّجلُ في طاعةٍ من طاعاتِ اللهِ تعالى، فتعرضُ له شهوةٌ من شهواتِ نفسِهِ؛ يرجِّحُ جانبَ النَّفسِ على جانبِ اللهِ تعالى فيتَبَعُ هوى نفسِهِ، فيُودِي به ذلك إلى الهلاكِ والرَّدى)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٤) أحمدُ (١٧١٢٠) وابنُ ماجه، ك: الزُّهدِ، ب: الرِّباءِ والسُّمعةِ، ح: (٤٢٠٥)، وفي «الزَّواثدِ»: (في إسنادِهِ عامرُ بنُ عبداللهِ لم أرَ مَن تكلَّمَ فيهِ، وباقي رجالِ الإسنادِ ثقاتٌ).

الدَّجَّالَ، فَقَالَ: «أَلَا(١) أُخبِرُكُم بِمَا هُوَ أَخوَفُ عَلَيكُم عِندِي مِنَ المَسِيحِ الدَّجَّالِ؟» قَالَ: قُلنَا: بَلَى، فَقَالَ: «الشِّركُ الخَفِيُّ؛ أَن يَقُومَ الرَّجُلُ يُصَلِّي، فَيُزَيِّنُ صَلَاتَهُ، لِمَا يَرَى مِن نَظَرِ رَجُل»، رواهُ ابنُ ماجَه(٢).

١٥١٧ ـ وَعَن مَحمُودِ بِنِ لَبِيدٍ ﴿ أَنَّ النَّبِيَ عَلَيْتُ قَالَ: ﴿ إِنَّ أَخَوَفَ مَا أَخَافُ عَلَيكُمُ الشِّركُ الأَصغَرُ ﴾ قَالَ: ﴿ الرِّيَاءُ ﴾ ، رواهُ أحمدُ.

وزادَ البيهقيُّ في «شُعبِ الإيمانِ»: «يَقُولُ اللهُ لَهُم يَومَ يُجَازِي بِأَعمَالِهِمِ: اذْهَبُوا إِلَى الَّذِينَ كُنْتُم تُرَاؤُونَ فِي الدُّنيَا، فَانظُرُوا هَل تَجِدُونَ عِندَهُم جَزَاءً أَو خَيرًا» (٣).

١٥١٨ - وَعَن أَبِي سَعدِ بنِ أَبِي فَضَالَة هُ عَن رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا جَمَعَ اللهُ النَّاسَ يَومَ القِيَامَةِ لِيَومٍ لا رَيبَ فِيهِ نَادَى مُنَادٍ: مَن كَانَ أَسْرَكَ فِي عَمَلٍ عَمِلَهُ للهِ أَحَدًا؛ فَليَطلُب ثَوَابَهُ مِن عِندِ غَيرِ اللهِ، فَإِنَّ الله أَخنَى الشُّركَاءِ عَنِ الشِّركِ»، رواهُ أحمدُ^(٤).

٦٥١٩ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: أَنَا أَغنَى الشُّرَكَاءِ عَن الشَّركِ وَتَعَالَى: أَنَا أَغنَى الشُّركَاءِ عَن الشَّركِ (٥٠)،.....

⁽١) قولُهُ: «ألا أخبرُكم»: (قالَ الطِّيبِيُّ رحمَهُ اللهُ: «ألا» ليسَت للتَّنبيهِ، بل هي لا النّافيةُ دخلَت عليها همزةُ الاستفهامِ؛ يعني: بقرينةِ «بلي» في جوابهم؛ والمعنى: ألا أعلّمُكم)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٢) ابنُ ماجَه، ك: الزُّهدِ، ب: الرِّياءِ والسُّمعةِ، ح: (٤٢٠٥)، وفي «الزَّوائدِ»: «إسنادُهُ حسنٌ» وهو في «المسندِ» (١١٢٥٢).

⁽٣) أحمدُ (٢٣٦٣٦)، وقالَ الهيثميُّ في «مجمعِ الزَّوائدِ» (١/ ١٠٢): (رجالُهُ رجالُ الصَّحيحِ)، وهو في «شعبِ الإيمانِ» (١/ ٢٠١): (رجالُهُ رجالُ الصَّحيحِ)، وهو في «شعبِ الإيمانِ» (٩/ ١٥٤) -: (٦٤١٢).

⁽٤) التّرمذيُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: تفسيرِ القرآنِ، ب: سورةِ الكهفِ، ح: (٣١٥٤)، وأحمدُ، ح: (٨٣٨)، وقالَ التَّرمذيُّ: (حسنٌ غريبٌ).

⁽٥) قولُهُ: «قالَ اللهُ تعالى: أنا أغنى الشُّركاءِ عن الشُّركِ»: (قالَ الإمامُ حجَّةُ الإسلامِ: درجاتُ الرِّياءِ أربعةُ أقسامٍ، الأولى: _وهي أغلظُها _ ألّا يكونَ مرادُهُ الثَّوابَ أصلًا، كالَّذي يصلِّي بينَ أظهرِ النَّاسِ، ولو انفردَ؛ لكانَ لا يصلِّي، بينَ أظهرِ النَّاسِ، ولو انفردَ؛ لكانَ لا يصلِّي، بينَ أظهرِ النَّاسِ، وله انفردَ؛ لكانَ لا يصلِّي، بينَ أطهر تعالى، والثانيةُ: أنْ يكونَ = بل ربَّما يصلِّي من غير طهارةٍ مع النَّاس، فهذا جرَّدَ قصدَهُ للرِّياءِ، فهو الممقوتُ عندَ اللهِ تعالى، والثانيةُ: أنْ يكونَ =

مَن عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ (۱) فِيهِ مَعِي غَيرِي؛ تَرَكتُهُ وَشِركَهُ (۲) وَفِي رِوَايَةٍ: «فَأَنَا مِنهُ بَرِيءٌ، هُوَ لِلَّذِي عَمِلَهُ ، رواهُ مسلمٌ (۳).

٠ ٢٥٢٠ ـ وَعَن شَدَّادِ بِنِ أُوسٍ ﷺ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَن صَلَّى يُرَائِي؛ فَقَد أَشْرَكَ، ومَن صَامَ يُرَائِي؛ فَقَد أَشْرَكَ»، رواهُ أحمدُ (١٠).

١٩٥٢ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَة ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ العَبدَ إِذَا صَلَّى فِي العَلانِيَةِ فَأَحسَنَ،
 وصَلَّى فِي السِّرِّ فَأَحسَنَ؛ قَالَ اللهُ ﷺ: هَذَا عَبدِي حَقًّا»، رواهُ ابنُ ماجَه (٥).

العمل، ولو لم يكُنِ الثَّوابِ العمل، ولا يعينُ لو كانَ في الخلوةِ لكانَ لا يفعلُهُ، ولا يحملُهُ ذلك القصدُ على العمل، ولو لم يكُنِ الثَّوابُ؛ لكانَ قصدُ الرَّياءِ يحملُهُ على العمل، فقصدُ الثَّوابِ فيه لا ينفي عنه المقت، والثّالثةُ:

أنْ يكونَ قصدُ الثَّوابِ والرِّياءِ متساويينِ؛ بحيثُ لو كانَ واحدٌ خاليًا عن الآخرِ؛ لم يبعثهُ على العمل، فلمّا اجتمعا؛ انبعثتِ الرَّغبةُ، وظواهرُ الأخبارِ تدلُّ على أنَّهُ لا يسلمُ رأسًا برأسٍ، والرّابعةُ: أنْ يكونَ اطّلاعُ النّاسِ مرجِّحًا مقوِّيًا لنشاطِهِ، ولو لم يكن؛ لم يتركِ العبادة، ولو كانَ قصدُ الرِّياءِ وحدَهُ؛ لما أقدمَ، فالَّذي نظنَّهُ والعلمُ عندَ اللهِ أنَّهُ لا يحبطُ أصلُ الشَّوابِ، ولكنَّهُ ينقصُ منهُ، أو يُعاقبُ على مقدارِ قصدِ الرِّياءِ، ويُثابُ على مقدارِ قصدِ الشَّوابِ، وأمّا قولُهُ ﷺ: «أنا أغنى الشُّركاءِ» فهو محمولٌ على ما إذا تساوى القصدانِ أو كانَ قصدُ الرِّياءِ أرجحَ)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽۱) قولُهُ: «أشركَ فيهِ معي غيري»؛ (أي: من المخلوقين، فلا يضرُّهُ قصدُ الجنَّةِ وتوابعِها مثلًا، فإنَّها من جملةِ مرضاتِهِ سبحانَهُ، وإنْ كانَ المقامُ الأكملُ ألّا يعبدَهُ لطمع جنَّةٍ أو خوفِ نارٍ؛ فإنَّهُ عُدَّ كفرًا عندَ بعضِ العارفين، لكنَّ التَّحقيقَ فيه: أنَّهُ لو كانَ بحيثُ لو لم تخلق جنَّةٌ ولا نارٌ؛ لما عبدَهُ سبحانَهُ؛ لكانَ كافرًا؛ فإنَّهُ يستحقُّ العبادةَ لذاتِهِ، ولذا مدحَ صهيبٌ بما رُويَ في حقِّهِ: «نعمَ العبدُ صهيبٌ لو لم يخفِ الله ما عصاه»)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٢) مسلمٌ، ك: الزُّهدِ ب: تحريم الرِّياءِ ح: (٧٤٧٥).

⁽٣) البيهقيُّ في «الشُّعبِ» (١٤٣/٩)، ح: (٦٣٩٦).

⁽٤) أحمدُ، واللَّفظُ لَهُ ح: (١٧١٤٠)، والحاكمُ (٧٩٣٨)، وفيه شهرُ بنُ حوشبٍ، والمقالُ فيه مشهورٌ.

⁽٥) ابنُ ماجَه، أبوابُ الزُّهدِ، ب: التَّوقِّي على العملِ، ح: (٢٠٠٠)، وفي «الزَّوائدِ»: (في إسنادِهِ بقيَّةٌ، وهمو مدلَّسٌ، وقد عنعنَهُ).

٣٠٢٢ ـ وَعَن جُندُبٍ ﴿ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن (١) سَمَّعَ؛ سَمَّعَ اللهُ بِهِ، ومَن يُرَائِي؛ يُرَائِي اللهُ بِهِ»، متَّفتٌ عليه (١).

٦٥٢٣ ـ وَعَن عَبدِ اللهِ بنِ عَمرٍ و ﷺ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَن سَمَّعَ النَّاسَ بِعَمَلِهِ؛
 سَمَّعَ اللهُ بِهِ سَامِعَ خَلقِهِ وَحَقَّرَهُ وَصَغَّرَهُ»، رواهُ البيهقيُّ فِي «شُعبِ الإيمانِ»(٣).

3 70 ٢ - وَعَن أَبِي تَمِيمَةَ قَالَ: شَهِدتُ صَفُوانَ وَجُندَبًا ﴿ وَأَصِحَابَهُ وَهُو يُوصِيهِم، فَقَالُوا: هَل سَمِعتَ مِن رَسُولِ اللهِ عَلَيْهِ شَيئًا؟ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ يَقُولُ: «مَن سَمَّعَ سَمَّعَ اللهُ بِهِ يَومَ القِيَامَةِ، سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ يَقُولُ: «أَن سَمَّعَ سَمَّعَ اللهُ بِهِ يَومَ القِيَامَةِ»، فَقَالُوا: أَوصِنَا، فَقَالَ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا يُنتِنُ مِنَ الإنسَانِ بَطنُهُ، فَمَنِ وَمَن يُشَاقِق يَشْقُقِ اللهُ عَلَيهِ يَومَ القِيَامَةِ»، فَقَالُوا: أَوصِنَا، فَقَالَ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا يُنتِنُ مِنَ الإنسَانِ بَطنُهُ، فَمَنِ استَطَاعَ أَلًا يُحَالَ بَينَهُ وَبَينَ الجَنَّةِ بِمِلْءِ كَفِّهِ مِن دَمٍ أَهرَاقَهُ؛ اللهُ عَلَيهُ عَلَى ، رواهُ البخاريُّ (٤).

٥ ٢٥٠ ـ وَعَن أَنَسٍ عَهِمُ أَنَّ النَّبِيِّ عَلَيْتُهُ قَالَ: «مَن كَانَت نِيَّتُهُ طَلَبَ الآخِرَةِ؛ جَعَلَ اللهُ غِنَاهُ فِي قَلبِهِ،

⁽١) قولُهُ: «مَن سَمَّع»: (قالَ الشَّيخُ أبو حامدٍ: الرِّياءُ مُشتقٌّ من الرُّؤيةِ، والسَّمعةُ من السَّماعِ، وإنَّما الرِّياءُ أصلُهُ طلبُ المنزلةِ في قلوبِ النّاسِ بإرائِهم الخصالَ المحمودةَ، فحدُّ الرِّياءِ: هو إراءةُ العبادةِ بطاعةِ اللهِ تعالى، فالمراثي هو العابدُ، والمراثى له هو النّاس، والمراثى به هو الخصالُ الحميدةُ، والرِّياءُ: هو قصدُ إظهارِ ذلك)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٢) البخاريُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الرِّقاقِ، ب: الرِّياءِ والسُّمعةِ، ح: (٦٤٩٩)، ومسلمٌ، ك: الزُّهدِ، ب: تحريمِ الرِّياءِ، ح: (٧٤٧٧).

⁽٣) البيهقيُّ في «الشَّعبِ»، واللَّفظُ لَهُ (٩/ ١٤٨)، ح: (٦٤٠٢)، وأحمدُ ح: (٦٥٠٩)، وإسنادُهُ صحيحٌ. قولُهُ: «مَن سمَّعَ النَّاسُ بعملِهِ»؛ (أي: أظهرَهُ ليُسمعَ، «سامِعَ خلقِهِ»: اسمُ فاعلِ من سَمِعَ، وهو بالرَّفعِ على أنَّهُ صفةٌ للهِ، ومفعولُ سمعَ مقدَّرٌ في الكلام؛ أي: سمَّعَ اللهُ الَّذي هو سامعُ خلقِهِ النَّاسَ؛ أو المعنى: فضحَهُ، فلا حاجةَ إلى تقديرِ مفعولِ، أو بالنَّصبِ على أنَّهُ المفعولُ؛ أي: سمَّعَ اللهُ بهِ مَن كانَ لَهُ سمعٌ من خلقِهِ، وقيلَ: معناهُ على الأوَّلِ: مَن سمَّعَ النَّاسَ بعملِهِ سمعَهُ اللهُ، وأراهُ ثوابَهُ من غيرِ أنْ يعطيهِ، فيكونُ المفعولُ هو الجارُّ والمجرورُ؛ أعني: بهِ) قالَهُ السِّدنيُّ.

⁽٤) البخاريُّ، ك: الأحكامِ ب: من شاقَّ شقَّ اللهُ عليهِ ح: (٧١٥٧).

وَجَمَعَ لَهُ شَملَهُ، وَأَنَتهُ الدُّنيَا، وَهِيَ رَاغِمَةٌ، وَمَن كَانَت نِيَّتُهُ طَلَبَ الدُّنيَا؛ جَعَلَ الله الفَقرَ بَينَ عَينيهِ، وَشَتَّتَ عَلَيهِ أَمرَهُ، وَلا يَأْتِيهِ مِنهَا إِلا مَا كُتِبَ لَهُ»، رواهُ التِّرمذيُّ(۱).

٢٥٢٦ ـ وَرَواهُ أحمدُ والدَّارِميُّ عَن أَبَانَ عَن زيدِ بنِ ثابِتٍ ﷺ.

70 ٢٧ _ وَعَن مُعَاذِ بِنِ جَبَلِ ﷺ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ قَالَ: «يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ أَقْوَامٌ إِحْوَانُ العَلَانِيَةِ أَعَدَاءُ السَّرِيرَةِ» فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، وَكَيفَ يَكُونُ ذَلِكَ؟ قَالَ: «ذَلِكَ بِرَغبَةِ (') بَعضِهِم مِن بَعضٍ، وَرَهبَةِ بَعضِهِم مِن بَعضٍ»، رواهُ أحمدُ (").

١٥٢٨ - وَعَن أَبِي هُرَيرَة ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَخرُجُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ رِجَالٌ يَختِلُونَ اللهِ عَلَيْ بِالدِّينِ، يَلبَسُونَ لِلنَّاسِ جُلُودَ الضَّانِ مِنَ اللَّينِ، أَلسِنتُهُمْ أَحلَى مِنَ السُّكَّرِ، وَقُلُوبُهُم قُلُوبُ الذِّنَا بِالدِّينِ، يَلبَسُونَ لِلنَّاسِ جُلُودَ الضَّانِ مِنَ اللَّينِ، أَلسِنتُهُمْ أَحلَى مِنَ السُّكَّرِ، وَقُلُوبُهُم قُلُوبُ الذِّنَابِ، يَقُولُ اللهُ ﷺ: أَبِي يَغترُونَ، أَم عَلَيَّ يَجتَرِثُونَ؟ فَبِي حَلَفتُ لَأَبعَثَنَّ عَلَى أُولَئِكَ مِنهُم فِتنَةً تَدَعُ الحَلِيمَ مِنهُم حيرانًا، رواهُ التِّرمذيُّ (٤).

⁽۱) التَّرمذيُّ، أبوابُ صفةِ القيامةِ، ب: أحاديثِ: ابتُلينا بالضَّرّاءِ، ح: (٢٤٦٥)، واللَّفظُ للبغويِّ في «شرحِ السُّنَّةِ» (١٤/ ٣٣٠)، ح: (٢١٠٥)، وله شاهدٌ عن زيدِ بنِ ثابتٍ أخرجَهُ ابنُ ماجَه، ك: الزُّهدِ، ب: الهمَّ بالدُّنيا، ح: (٤١٠٥)، وفي «الزَّوائدِ»: (إسنادُهُ صحيحٌ، رجالُهُ ثقاتٌ)، وأحمدُ ح: (٢١٥٩٠).

قولُهُ: «وجمعَ لَهُ شملَهُ»؛ أي: متفرِّقاتِهِ، «راغمةٌ»؛ أي: ذليلةٌ حقيرةٌ، «وشتَّت»؛ أي: فرَّق.

⁽٢) قولُهُ: «برغبةِ بعضِهم»: (والحاصلُ أنَّهم ليسوا من أهلِ الحبِّ في اللهِ والبغضِ في اللهِ، بل أمورُهم متعلِّقةٌ بالأغراضِ الفاسدةِ، والمقاصدِ الكاسدةِ، فتارةً يرغبونَ في قومِ لأغراضٍ فيظهرون لهم الصَّداقة، وتارةً يكرهون قومًا لعلل فيظهرون لهم العداوة، وخلاصتُهُ: أنَّهُ لا عبرةَ بمحبَّةِ الخلقِ وعداوتِهم، فإنَّهما مبنيَّتان على غرضِهم وشهوتِهم)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٣) أحمدُ، واللَّفظُ لَهُ، ح: (٢٢٠٥٥)، والطَّبرانيُّ في «الأوسطِ» (٤٣٧)، وقالَ الهيثميُّ في «مجمعِ الزَّوائدِ» (٧/ ٢٨٦): (وفيهِ أبو بكرِ بنِ أبي مريمَ وهو ضعيفٌ).

⁽٤) التَّرمذيُّ، أبوابُ الزُّهدِ، ب: حديثِ: خاتلي الدُّنيا بالدِّينِ، ح: (٢٤٠٤)، وحسَّنَهُ ابنُ حجرٍ في «هدايةِ الرَّواةِ» =

70۲۹ ـ وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ عَن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللهَ تَعَالَى قَالَ: لَقَد خَلَقتُ خَلَقًا، أَلسِنَتُهُم أَمَرُ مِنَ الصَّبرِ، فَبِي حَلَفتُ لَأْتِيحَنَّهُم فِتنَةً تَدَعُ الحَلِيمَ مِنهُم حيرانًا، فَبِي الحَلَى مِنَ العَسَلِ، وَقُلُوبُهُم أَمَرُ مِنَ الصَّبرِ، فَبِي حَلَفتُ لَأْتِيحَنَّهُم فِتنَةً تَدَعُ الحَلِيمَ مِنهُم حيرانًا، فَبِي يَعْتَرُونَ أَمْ عَلَيَّ يَجتَرِئُونَ»، رواهُ التِّرمذيُّ (۱).

٣٥٣٠ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ اللهَ لَا يَنظُرُ إِلَى صُورِكُم وأَموالِكُم، ولَكِن يَنظُرُ إِلَى قُلُوبِكُم وأَعمَالِكُم»، رواهُ مسلمٌ (٢).

٦٥٣١ - وَعَن المُهَاصِرِ^(٣) بنِ حَبِيبٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿ قَالَ اللهُ تَعَالَى: إِنِّي لَستُ كُلَّ كَلَامِ الحَكِيمِ أَتَقَبَّلُ ، وَلَكِنِّي أَتَقَبَّلُ (٤) هَمَّهُ وَهَوَاهُ ، فَإِن كَانَ هَمُّهُ وَهَوَاهُ فِي طَاعَتِي ؛ جَعَلتُ صَمتَهُ حَمدًا لِي وَوَقَارًا ، وَإِن لَم يَتَكَلَّم »، رواهُ الدَّارميُّ (٥).

٦٥٣٢ ـ وَعَن عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ ﴿ عَنِ النَّبِيِّ عَلِيْهِ قَالَ: ﴿إِنَّمَا أَخَافُ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ كُلَّ مُنَافِقٍ يَتَكَلَّمُ بِالحِكمَةِ، وَيَعمَلُ بِالجَورِ»، رواهُ البيهقيُّ فِي «شُعبِ الإيمانِ»(٦).

⁼ قولُهُ: «يختلونَ الدُّنيا»؛ أي: يرادون أهلَها بالخداع، «بالدِّينِ»؛ أي: بعملِ أهلِ الدِّينِ.

⁽١) التِّرمذيُّ، أبوابُ الزُّهدِ، ب: حديثِ: خاتلي الدُّنيا بالدِّينِ، ح: (٤٣٠٥)، وقالَ: (حديثٌ حسنٌ غريبٌ). قولُهُ: «لاَتيحنَّهم»؛ أي: لاَقدِّرنَ لهم.

⁽٢) مسلمٌ، ك: البرِّ، ب: تحريم ظلم المسلم وخذلِهِ، ح: (٦٥٤٣).

⁽٣) في الأصل: «المهاجرِ»، والصَّوابُ ما أُثبتَ.

⁽٤) قولُهُ: «أتقبَّلُ همَّهُ»؛ (أي: نيَّتُهُ، ولو كانت في أوائلِ مراتبِ الخواطرِ، وقولُهُ: «وهواهُ»؛ أي: قصدُهُ المقرَّرُ في الأواخرِ؛ لأنَّ نيَّةَ المؤمنِ خيرٌ من عملِهِ)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٥) الدَّراميُّ، ب: العملِ بالعلمِ، ح: (٢٥٢)، وهو في «الجامعِ» لابنِ وهبِ (ص: ٤٣٩).

⁽٦) البيهةيُّ في «شُعبِ الإيمانِ»، واللَّفظُ لَهُ، (٣/ ٢٧٣)، ح: (١٦٤١)، ونحوَهُ عندَ أحمدَ (١٤٣)، وقالَ الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائدِ» (١/ ١٨٧): (ورجالُهُ موثقونَ).

٣٩٣٣ _ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِنَّ (١) لِكُلِّ شَيءٍ شِرَّةً، ولِكُلِّ شِرَّةٍ فَترةً، فَإِن كَانَ صَاحِبُهَا سَدَّدَ وقَارَبَ؛ فَارجُوهُ، وإِن أُشِيرَ إِلَيهِ بِالأَصَابِع؛ فَلَا تَعُدُّوهُ»، رواهُ التِّرمذيُّ (٢).

٦٥٣٤ ـ وَعَن أَنسٍ هُ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ: «بِحَسبِ(٣) امرِيْ مِنَ الشَّرِّ أَن يُشَارَ إِلَيهِ بِالأَصَابِع

⁽١) قولُهُ: «إِنَّ لَكلِّ شيءٍ شِرَّة»: (وتوضيحُهُ: أنَّ الإنسانَ يشتغلُ بالأشياءِ على حرصٍ شديدٍ ومبالغةٍ عظيمةٍ في أوَّلِ الأمرِ، ثمَّ إِنَّ تلك الشَّرَّةَ يتبعُها فترةٌ، فإنْ كانَ مقتصدًا محترزًا عن جانبي الإفراطِ والتَّفريطِ وسالكًا الطَّريقَ المستقيم؛ فارجوه كونَةُ من الفائزين الكاملين، وإنْ سلكَ طريقَ الإفراطِ حتَّى يشارَ إليهِ بالأصابع؛ فلا تلتفتوا إليهِ، ولا تعوَّلوا عليه؛ فإنَّةُ ربَّما يكونُ من الهالكين، لكن لا تجزموا بأنَّهُ من الخاسرين، ولا تعدُّوه منهم، لكن لا ترجوه كما رجوتم المقتصدَ)، كذا في «المرقاة». م

⁽٢) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ لَهُ، أبوابُ صفةِ القيامةِ، ب: منهُ حديثُ: إنَّ لكلِّ شيءٍ شِرَّةً، ح: (٢٤٥٣)، وقالَ: (هذا حديثُ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ)، وصحَّحَهُ ابنُ حبّانَ (٣٤٩).

⁽٣) قولُهُ: «بحسبِ امرئ من الشَّرِّ أنْ يُشارَ إليه بالأصابع»: (وتوضيحُهُ ما ذكرَهُ الطِّبيقُ رحمَهُ اللهُ بأحسنِ عبارةِ وأزينِ إلسارةٍ، حيثُ قالَ: «من الشر أن يشار إليه» يعني: حبَّ الرِّياسةِ، والجاه في قلوبِ النَّسِ هو من أضرّ غوائلِ النَّسِ ومواطنِ مكاثيها، يبتلى به العلماءُ والعبادُ والمسمِّرون عن ساقِ الجدِّ لسلوكِ طريق الآخرةِ من الزُّهَادِ؛ فإنهم مهما قهروا أنفسهم، وفطموها عن الشَّهواتِ، وصانوها عن الشُّبهاتِ، وحملوها بالقهرِ على أصنافِ العباداتِ، عجزَت نفوسهم عن الطَّمعِ في المعاصي الظَّاهرةِ الواقعةِ على الجوارح، فطلبَت الاستراحة إلى التَّظاهرِ بالخير وإظهارِ العلم والعملِ، فوجدَت مخلصًا من مشقّةِ المجاهدةِ إلى لذَّةِ القبولِ عندَ الخلاقِ، ولم تقنع باطلاعِ الخالقِ، وفرحت بحمدِ النّس، ولم تقنع بحمدِ اللهِ وحدَهُ، فأحبَّ مدحهم وتبركُهم بمشاهدتِهِ وخدمتِه وإكرامِه وتقديمِه في وفرحت بحمدِ النّس، ولم تقنع بعمدِ اللهِ وحدَهُ، فأحبَّ مدحهم وتبركُهم بمشاهدتِه وخدمتِه وإكرامِه وتقديمِه في المحافلِ، فأصابتِ النّفسُ في ذلك أعظمَ اللّذَاتِ والذّ الشّهواتِ، وهو يظنُّ أنَّ حياتَهُ باللهِ تعالى وعباداتِهِ، وإنَّما حياتُهُ المعواتِ الخفيَّةِ الَّي تعمى عن دركِها إلّا العقولُ النّقدةُ، قد أثبتَ اسمَهُ عندَ اللهِ من المنافقين، وهو يظنُّ أنَّهُ عندَ اللهِ من المخلصين، ولذلك قيلَ: آخرُ ما يخرجُ من رؤوسِ الصَّدِيقِين حبُّ الرَّياسِةِ، وهو أعظمُ شبكةِ للشَّياطين، فإذا المحمودُ هو المخمولُ إلّا من شهرهُ الللهُ تعالى بنشرِ دينِهِ من غيرِ تكلُّفٍ منهُ كالأنبياءِ والمرسلين والخلفاءِ الرّاشدين والعلماءِ المحقِّقين والسَّلْفِ الصَّالحينَ، والحمدُ هُ والحمدُ اللهُ والمرافقةِ». م

فِي دِينٍ أَو دُنيَا إِلَّا مَن عَصَمَهُ اللهُ»، رواهُ البيهقيُّ فِي «شُعبِ الإيمانِ»(١).

مهه وعَن أَبِي ذَرِّ ﷺ، قَالَ: قِيلَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ: أَرَأَيتَ الرَّجُلَ يَعمَلُ العَمَلَ مِنَ (٢) الخَيرِ، وَيَحمَدُهُ النَّاسُ عَلَيهِ»، قَالَ: «تِلكَ عَاجِلُ بُشرَى المُؤمِنِ»، رواهُ مسلمٌ (٣).

٣٩٦ - وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، بَينَا أَنَا فِي بَيتِي فِي مُصَلَّايَ، إِذ دَخَلَ عَلَيَّ رَجُلٌ فَأَعجَبَنِي (١٠) الحَالُ الَّتِي رَآنِي عَلَيهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «رَحِمَكَ اللهُ أَبَا هُرَيرَةَ، لَكَ أَجرَانِ: أَجرُ السِّرِّ، وَأَجرُ العَلانِيةِ»، رواهُ التِّرمذيُّ (٥٠).

٦٥٣٧ ـ وَعَن أَبِي سَعِيدِ الخُدرِيِّ ، هُ فَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَو أَنَّ رَجُلًا عَمِلَ عَمَلًا فِي

⁽١) التَّرمذيُّ معلَّقًا، واللَّفظُ لَهُ، أبوابُ صفةِ القيامةِ، ب: منه حديثُ: إنَّ لَكلِّ شيءٍ شرَّةً، بعدَح: (٢٤٥٣)، وأسندَهُ البيهقيُّ بإسنادِ حسنِ في «الشَّعبِ» (٩/ ٢٢٤)، ح: (٢٥٧٩).

⁽٢) قولُهُ: «من الخيرِ»: (بيانٌ لَهُ، ومن المعلوم: أنْ لا خيرَ في العملِ للرِّياءِ، فيكونُ عملُهُ خالصًا، وقالَ المظهرُ: أي: أخبرنا بحالِ مَن عملَ عملًا صالحًا شهِ تعالى لا للنّاسِ، ويمدحونه، هل يبطلُ ثوابُهُ؟ فقالَ ﷺ: «تلك عاجلُ بشرى المؤمنِ»؛ يعني: هو في عملِهِ ذلك ليس مرائيًا، فيعطيهِ اللهُ تعالى به ثوابين: في الدُّنيا وهو حمدُ النّاسِ لَهُ، وفي الآخرةِ ما أعدَّ لَهُ)، كذا في «المرقاة». م

⁽٣) مسلم، ك: البرِّب: إذا أُثني على الصّالحِ فهو بشرى، ح: (٦٧٢١/ ٦٧٢١).

⁽٤) قولُهُ: "فأعجبني الحالُ..." إلخ: (فالأظهرُ: أنَّ إعجابَهُ بحسبِ أصلِ الطَّبعِ المطابقِ للشَّرعِ من أنَّهُ يعجبُهُ أنَّهُ رآه أحدٌ على حالةٍ حسنةٍ، ويكرهُ أنْ يراهُ على حالةٍ قبيحةٍ مع قطع النَّظرِ عن أنْ يكونَ ذلك العملُ مطمحًا للرِّياءِ ومطمعًا للسُّمعةِ، فيكونُ من قبيلِ قولِهِ ﷺ على ما رواهُ الطَّبرانيُّ عن أبي موسى: "من سرَّتهُ حسنةٌ وساءَتهُ سيَّتةٌ فهو مؤمنٌ"، وقد قالَ تعالى: ﴿ قُلْ بِفَضْلِ اللهِ وَبِرَحَمْ يَومُ فِي اللهِ عَلَى الْمُوالِ)، كذا في "المرقاةِ". م الأعمالِ، كما أنَّ غيرَهُ يفرحُ بتكثير الأموالِ)، كذا في "المرقاةِ". م

⁽٥) البغويُّ في «شرحِ السُّنَّةِ» (٣٢٨/١٤)، ح: (٤١٤١)، والتَّرمذيُّ نحوَهُ، أبوابُ الزُّهدِ، ب: عملِ السِّرِّ، ح: (٢٣٨٤)، وقالَ: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

صَخرٍ لَا بَابَ لَهَا وَلَا كُوَّةً؛ خَرَجَ عَمَلُهُ إِلَى النَّاسِ كَائِنًا(١) مَا كَانَ»، رواهُ البيهقيُّ فِي «شُعبِ الإيمانِ»(١).

٣٩٨ - وَعَن عُثمَانَ بِنِ عَفَّانَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «مَن كَانَت لَهُ سَرِيرَةٌ صَالِحَةٌ أَوْ سَيَّئَةٌ؛ أَظْهَرَ اللهُ مِنهَا رِدَاءً (٣) يُعرَفُ بِهِ »، رواهُ البيهقيُّ فِي «شُعبِ الإيمانِ» (٤).



⁽١) قولُهُ: «كائنًا»؛ (أي: ذلك العملُ، «ما كانَ» أي من الأعمالِ، ونصبَ «كائنًا» على الحالِ أي حالِ كونِ ذلك العملِ أي شيءٌ كانَ خيرًا أو شرَّا من الأقوالِ والأفعالِ، أي سواءً أرادَ ظهورَهُ أو لم يردهُ؛ لقولِهِ تعالى: ﴿وَٱللّهُ مُخْرِجُ مَّاكُنتُمْ تَكُنُهُونَ ﴾ [البقرة: ٧٧])، كذا في «المرقاةِ». م

 ⁽۲) البيهقيُّ في «شعبِ الإيمانِ»، واللَّفظُ لَهُ (۹/ ۲۰۸)، ح: (۱۵۲۱)، وأحمدُ (۱۱۲۳۰)، وصحَّحَهُ ابنُ حبَّانَ (۲۷۸).
 قولُهُ: «كوَّة»؛ أي: طاقة.

⁽٣) قولُهُ: «رداءً»؛ (أي: علامة من هيئةٍ وصورةٍ، قولُهُ: «يعرفُ بهِ»؛ أي: يمتازُ بِهِ عن غيرِهِ كما يعرفُ بالرِّداءِ كونُ الرَّجلِ من الأعيانِ أو غيرِهِ من الأعوانِ)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٤) البيهةيُّ في «شعبِ الإيمانِ»، واللَّفظُ لَهُ (٩/ ٢٠٩)، ح: (٦٥٤٣)، وأبو نعيم في «الحليةِ» (١١ / ٢١٥).



٦٥٣٩ ـ عَن أَبِي هُرَيرَة ﷺ قَالَ: قَالَ أَبُو القَاسِمِ ﷺ: «والَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ؛ لَو تَعلَمُونَ مَا أَعلَمُ؛ لَبَكَيتُم كَثِيرًا (١) وَلَضَحِكتُم قَلِيلًا»، رواهُ البخاريُّ (٢).

• ٢٥٤٠ - وَعَن أَبِي ذَرِّ هَ فَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِنِّي أَرَى مَا لَا تَرَونَ، وَأَسمَعُ مَا لَا تَسمَعُونَ، أَطَّتِ السَّمَاءُ، وَحُقَّ لَهَا أَن تَيْطَّ، مَا فِيهَا مَوضِعُ أَربَعِ أَصَابِعَ إِلَّا وَمَلَكُ وَاضِعٌ جَبهَتَهُ سَاجِدًا اللهِ، وَاللهِ لَطَّتِ السَّمَاءُ، وَحُقَّ لَهَا أَن تَيْطَّ، مَا فِيهَا مَوضِعُ أَربَعِ أَصَابِعَ إِلَّا وَمَلَكُ وَاضِعٌ جَبهَتَهُ سَاجِدًا اللهِ، وَاللهِ وَمَا تَلَذَّذُتُم بِالنِّسَاءِ عَلَى الفُرُسِ، وَلَخَرَجتُم إِلَى اللهِ مَلْوَدُونَ إِلَى اللهِ، لَوَدِدتُ أَنِّي كُنتُ شَجَرَةً تُعضَدُ»، رواهُ أحمدُ والتَّرمذيُّ وابنُ ماجَه (٣).

٢٥٤١ ـ وَعَن أَبِي سَعِيدٍ عَلَيْهُ قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ لِصَلَاةٍ فَرَأَى النَّاسَ كَأَنَّهُم يَكتَشِرُونَ، قَالَ:

⁽١) قولُهُ: «لبكيتم كثيرًا ولضحكتم قليلًا»: (فإنَّ البكاءَ ثمرةُ شجرةِ حياةِ القلبِ الحيِّ بذكرِ اللهِ، واستشعارِ عظمتِهِ وهيبتِهِ وجلالِهِ، والضَّحكُ نتيجةُ القلبِ الغافلِ عن ذلك، فبالحقيقةَ حثُّ الخلقِ على طلبِ القلبِ الحيِّ، والتَّعوُّذِ من القلبِ الغافل)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٢) البخاريُّ، ك: الأيمانِ، ب: كيف كانت يمينُ النَّبِيِّ ﷺ، ح: (٦٦٣٧).

⁽٣) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ لَهُ، أبوابُ الزُّهدِ، ب: ما جاءَ في قولِ النَّبِيِّ ﷺ: لو تعلمون، ح: ٢٣١٢، وقالَ: (حديثٌ حسنٌ غريبٌ)، وابنُ ماجه، أبوابُ الزُّهدِ ب: الحزنِ والبكاءِ ح: (٤١٩٠).

قولُهُ: «أطَّتِ»: قالَ ابنُ الأثير: (الأطيطُ: صوتُ الأقتابِ، والقتبُ: صوتُ الرَّحلِ، وأطيطُ الإبلِ: أصواتُها وحنينُها؛ أي: إنَّ كثرةَ ما فيها من الملائكةِ قد أثقلَها حتَّى أطت، وهذا مثلٌ وإيذانٌ بكثرةِ الملائكةِ، وإنْ لم يكن ثَمَّ أطيطٌ، فإنَّما هو كلامُ تقريبٍ أُريدَ بِهِ تقريرُ عظمةِ اللهِ تعالى)، «الصَّعُداتِ»: هي الطُّرقُ، «تجأرون» الجؤار: رفعُ الصَّوتِ والاستغاثةُ.

«أَمَا إِنّكُم لَو أَكثَرَتُم ذِكرَ هَاذِمِ اللَّذَاتِ؛ لَشَغَلَكُم عَمَّا أَرَى، فَأَكثِرُوا مِن ذِكرِ هَاذِمِ اللَّذَاتِ المَوتِ(١٠)، فَإِنّهُ لَم يَأْتِ عَلَى القَبرِ يَومٌ إِلَّا تَكَلَّمَ فِيهِ فَيَقُولُ: أَنَا بَيتُ الغُربَةِ، وَأَنَا بَيتُ الوَحدَةِ، وَأَنَا بَيتُ التُرابِ، وَأَنَا بَيتُ اللَّودِ، فَإِذَا دُفِنَ العَبدُ المُؤمِنُ؛ قَالَ لَهُ القَبرُ: مَرحَبًا وَأَهلًا، أَمَا إِن كُنتَ لأَحَبَّ مَن يَمشِي عَلَى ظَهرِي إِلَيّ، فَإِذَ وُلِيتُكَ اليَومَ وَصِرتَ إِلَيّ فَسَترَى صَنِيعِي بِكَ» قَالَ: «فَيَتَسعُ لَهُ مَدَّ بَصَرِهِ، وَيُفتَحُ لَهُ بَابٌ إِلَى الجَنَّةِ، وَإِذَا دُفِنَ (١٠) العَبدُ الفَاجِرُ أَوِ الكَافِرُ؛ قَالَ لَهُ القَبرُ: لا مَرحَبًا وَلا أَهلًا، أَمَا إِن كُنتَ لأَبغَضَ مَن الجَنَّةِ، وَإِذَا دُفِنَ (١٠) العَبدُ الفَاجِرُ أَوِ الكَافِرُ؛ قَالَ لَهُ القَبرُ: لا مَرحَبًا وَلا أَهلًا، أَمَا إِن كُنتَ لأَبغَضَ مَن الجَنَّةِ، وَإِذَا دُفِنَ (١٠) العَبدُ الفَاجِرُ أَوِ الكَافِرُ؛ قَالَ لَهُ القَبرُ: لا مَرحَبًا وَلا أَهلًا، أَمَا إِن كُنتَ لأَبغَضَ مَن الجَنَّةِ، وَإِذَا دُفِنَ (١٠) العَبدُ الفَاجِرُ أَوِ الكَافِرُ؛ قَالَ لَهُ القَبرُ: لا مَرحَبًا وَلا أَهلًا، أَمَا إِن كُنتَ لأَبغَضَ مَن الجَنَّةِ، وَإِذَا دُفِنَ (١٠) العَبدُ الفَاجِرُ أَو الكَافِرُ؛ قَالَ لَهُ القَبرُ: إِلَى فَسَترَى صَنِيعِي بِكَ» قَالَ: «فَيَلتَوْمُ عَلَيهِ جَوفِ يَعْفِرِي إِلَيَّ مُ اللَّهُ لَهُ صَبعِينَ تِنِينًا، لَو أَنَّ وَاحِدًا مِنهَا نَفَخَ فِي الأَرضِ؛ مَا أَنْبَتَ شَيئًا مَا بَقِيتِ اللَّهُ الشَيئَةُ وَيُخدِشِنَهُ حَتَى (١٠) يُفضَى بِهِ إِلَى الحِسَابِ»، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَيْهُ: «إِنَّمَا القَبرُ رَوضَةٌ اللَّهُ المُنْ فَيَخدِشِنَهُ حَتَى (١٠) يُفضَى بِهِ إِلَى الحِسَابِ»، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَيْهُ: «إِنَّمَا القَبرُ رَوضَةٌ اللَّهُ مَن مَن المَنْ اللهُ الْمَا القَبرُ رَوضَةً اللهُ المُؤْلِقُ المَالِقَ المَالَى المُسْافِ اللهُ المَن اللهُ المَالِق المَالِق المُن المُومَةُ اللهُ المَن المُومِ اللهُ المُن اللهُ المَالِق المَالِق المُل المُؤْمِقُولُ المُن اللهُ المُن المُن المُل المُعَامِلُ المُن المُن المُن اللهُ المَا اللهُ المُؤْمِقُ المُن اللهُ المَالِق المَالِق المَالِكُ المُن المُلْ المُن المُو

⁽١) قولُهُ: «الموتِ»: (بالجرِّ: تفسيرٌ لـ«هاذمِ اللَّذاتِ» أو بدلٌ منهُ كما يأتي فيما بعدَهُ، وبالنَّصبِ بإضمارِ أعني، وبالرَّفعِ بتقديرِ هو الموتُ)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽Y) قولُهُ: «العبدُ الفاجرُ»؛ (أي: الفاسقُ، والمرادُ بِهِ الفردُ الأكملُ، وهو الكافرُ بقرينةِ مقابلتِهِ لقولِهِ: «العبدُ المؤمنُ» سابقًا، ولما سيأتي من قولِ القبرِ لَهُ بكونِهِ أبغضَ مَن يمشي على ظهرِهِ، ومنه قولُهُ تعالى: ﴿ أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كُمَن سابقًا، ولما سيأتي من قولِ القبرِ لَهُ بكونِهِ أبغضَ مَن يمشي على ظهرِهِ، ومنه قولُهُ تعالى: ﴿ أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كُمَن كَانَ فَاسِقًا ...؛ الآية ﴾ [السَّجدة: ١٨]، وقولُهُ: «أو الكافرُ» شكٌّ من الرّاوي لا للتنويع، وقد جرت عادةُ الكتابِ والسُّنَّةِ على بيانِ حكمِ الفريقين في الدّارين، والسُّكوتِ عن حالِ المؤمنِ الفاسقِ سترٌ عليه، أو ليكونَ بينَ الرَّجاءِ والخوفِ لا لإثباتِ المنزلةِ بين المنزلتين كما توهَّمتِ المعتزلةُ)، كذا في «المرقاق». م

⁽٣) قولُهُ: «وقالَ رسولُ اللهِ ﷺ بأصابعِهِ»؛ (أي: أشارَ)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٤) قولُهُ: «فأدخلَ بعضَها في جوفِ بعضٍ»: (وفيه إشارةٌ إلى أنَّ تضييقَ القبرِ واختلافَ الأضلاعِ حقيقيٌّ، لا أنَّهُ مجازٌ عن ضيقِ الحالِ، وإنَّ الاختلافَ مبالغةٌ في أنَّهُ على وجهِ الكمالِ، كما تَوهَّمَهُ بعضُ أربابِ النُّقصانِ حتَّى جعلوا عذابَ القبرِ روحانيًّا لا جسمانيًّا، والصَّوابُ أنَّ عذابَ الآخرةِ ونعيمَها متعلِّقانِ بهما)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٥) قولُهُ: «حتَّى يفضى بهِ إلى الحسابِ»: (وفيهِ دليلٌ على أنَّ الكافرَ يحاسبُ، خلافًا لما توهَّمَ بعضُهم أنَّ الكافرَ يدخلُ النَّارَ بغيرِ حسابِ، اللَّهُمَّ إلّا أنْ يُقالَ: المرادُ بالحسابِ الجزاءُ، وإنَّ ظواهرَ الآياتِ من قولِهِ: ﴿ وَمَنْ خَفَّتْ مَوْزِيثُهُ ﴾ النَّارَ بغيرِ حسابِ، اللَّهُمَّ إلّا أنْ يُقالَ: المرادُ بالحسابِ الجزاءُ، وإنَّ ظواهرَ الآياتِ من قولِهِ: ﴿ وَمَنْ خَفَتْ مَوْزِيثُهُ ﴾ [الأعراف: ٩] فصريحٌ في حسابِهم، نعم، يمكنُ أنْ يكونَ بعضُهم من العُصاةِ العتاةِ يدخلون النَّارَ من غيرِ حسابِ

مِن رِيَاضِ الجَنَّةِ أَو حُفرَةٌ مِن حُفَرِ النَّارِ»، رواهُ التَّرمذيُّ (١).

٢٥٤٢ ـ وَعَن أُبِيِّ بِنِ كَعبٍ ﴿ قَالَ: كَانَ النَّبِيُ ﷺ إِذَا ذَهَبَ (٢) ثُلُثَا اللَّيلِ؛ قَامَ، فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، اذْكُرُوا اللهَ، اذْكُرُوا اللهَ، جَاءَتِ الرَّاجِفَةُ تَتَبَعُهَا الرَّادِفَةُ، جَاءَ المَوتُ بِمَا فِيهِ، جَاءَ المَوتُ بِمَا فِيهِ، جَاءَ المَوتُ بِمَا فِيهِ»، رواهُ التَّرمذيُّ (٣).

٦٥٤٣ ـ وَعَن أَنَسٍ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ يَّكُ قَالَ: «يَقُولُ اللهُ: أَخرِجُوا مِنَ النَّارِ مَن ذَكَرَنِي يَومًا أَو خَافَنِي فِي مَقَامٍ»، رواهُ التِّرمذيُّ والبيهقيُّ فِي «كتابِ البعثِ والنُّشورِ»(٤).

الجَنَّةِ نَامَ طَالِبُهَا»، رواهُ التِّرمذيُّ (٥٠). قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا رَأَيتُ مِثلَ النَّارِ نَامَ هَارِبُهَا، ولا مِثلَ الجَنَّةِ نَامَ طَالِبُهَا»، رواهُ التِّرمذيُّ (٥).

- (٤) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ له، أبوابُ صفةِ جهنَّمَ، ب: ما جاءَ أنَّ للنّارِ نفسين، ح: (٢٥٩٤)، وقالَ: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ صحيحٌ)، وصحَّحَهُ الحاكمُ ووافقهُ الذَّهبيُّ (٢٣٤).
- (٥) التّرمذيُّ، واللَّفظُ لَهُ، أبوابُ صفةِ جهنَّمَ، ب: منه قصَّةُ آخِرِ أهلِ النّارِ، ح: (٢٦٠١)، ولَهُ شاهدٌ عن أنسِ عندَ الطَّبرانيُّ في «المعجمِ الأوسطِ» (٢/ ١٧٧)، ح: (١٦٣٨)، وقالَ في «مجمعِ الزَّوائيدِ» (١٠/ ٢٣٠): (وإسنادُهُ حسنٌ).

ولا كتابٍ، كما يدخلُ بعضُ المؤمنين المبالغين في الصَّبرِ والتَّوكُّلِ على ما سبقَ بغيرِ حسابٍ، واللهُ تعالى أعلمُ
 بالصَّواب)، كذا في «المرقاة». م

⁽١) التَّرمذيُّ، أبوابُ صفةِ القيامةِ، ب: منه حديثُ: أكثروا من ذكرِ هاذمِ اللَّذاتِ، ح: (٢٤٦٠)، وقالَ: (حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

قولُهُ: «يكتشرون»؛ أي: يضحكون، «سبعون تنينًا»؛ أي: حيَّة عظيمةً.

⁽٢) قولُهُ: «إذا ذهبَ ثلثا اللَّيلِ قامَ»: (في هذا مأخذٌ للمذكّرين من المؤذّنين، وأنَّهُ ينبغي لهم ألّا يقوموا قبلَ مضيّ الثُّلثين من اللَّيلِ، وفيه إشارةٌ إلى استحبابِ القيامِ في الثُّلثِ الأخيرِ من اللَّيلِ استحبابًا مؤكّدًا)، كذا في «المرقاق». م

 ⁽٣) التّرمذيُّ، أبوابُ صفةِ القيامةِ، ب: في التَّرغيبِ في ذكرِ اللهِ، ح: (٢٤٥٧)، وقالَ: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)، وصحَّحَة الحَّم، ووافقة الذَّهبيُّ (٣٥٧٨).

معه عنهُ ﴿ مَن أَدَلَجَ ؛ بَلَغَ المَنزِلَ، أَلَا إِنَّ سِلعَةَ اللهِ اللهِ عَلَيْةِ: «مَن (١) خَافَ؛ أَدلَجَ، ومَن أَدلَجَ؛ بَلَغَ المَنزِلَ، أَلَا إِنَّ سِلعَةَ اللهِ الجَنَّةُ»، رواهُ التِّرمذيُّ (٢).

7 ١ ٢ ٦ - وَعَن عَائِشَةَ ﴿ وَوِجِ النَّبِيِّ عَلَيْ قَالَت: سَأَلتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ عَن هَذِهِ الآيَةِ: ﴿ وَٱلَّذِينَ (٣) يُوْتُونَ مَا عَاتُونَ وَقُونُ مَا عَاتُونَ وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةً ﴾ [المؤمنون: ٦٠] قَالَت عَائِشَةُ: أَهُمُ الَّذِينَ يَشرَبُونَ الخَمرَ وَيَسرِقُونَ؟ قَالَ: ﴿ لَا يَا بِنتَ الصِّدِيقِ، وَلَكِنَهُمُ الَّذِينَ يَصُومُونَ وَيُصَلُّونَ وَيَتَصَدَّقُونَ، وَهُم يَخَافُونَ أَلَّا تُقبَلَ مِنهُم ﴿ أُولَكِيكَ يَسُومُونَ وَيُصَلُّونَ وَيَتَصَدَّقُونَ، وَهُم يَخَافُونَ أَلَّا تُقبَلَ مِنهُم ﴿ أُولَكِيكَ يَسُومُونَ وَيُصَلُّونَ وَيَتَصَدَّقُونَ، وَهُم يَخَافُونَ أَلَّا تُقبَلَ مِنهُم ﴿ أُولَكِيكَ يَسُومُونَ وَيُصَلُّونَ وَيَتَصَدَّقُونَ، وَهُم يَخَافُونَ أَلَّا تُقبَلَ مِنهُم ﴿ أُولَكِيكَ يَسُومُونَ وَيُصَلُّونَ وَيَتَصَدَّقُونَ، وَهُم يَخَافُونَ أَلَّا تُقبَلَ مِنهُم ﴿ أَوْلَكِيكَ يَهُمُ اللّهُ عَلَيْ مَا عَهُ وَاللّهُ عَلَيْكُ وَابِنُ مَا جَهُ ﴿ اللّهُ مِنْ وَلَا مُن وَلَيْ اللّهُ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَيْكُونَ وَلَا يَعْمَلُونَ وَيَعَلَى مِنْ مَا عَمُونَ وَيَعَمَّ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَيْكُونَ وَيَعْمَلُونَ وَيَعْمَلُونَ وَيَعْمَ عَلَيْكُونَ وَيُولَا لَيْ وَابِنُ مِنْ مَا جَهُونَ وَلَوْلَكُونَ وَيَعَلَى مَا عَمَا مَا مُولِعُونَ فَى الْعَنْ مُولَا مُعَالَى مَا عَلَى عَالَتُهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْكُونَ وَلَا عَلَى اللّهُ عَلَى عَالَى اللّهُ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَيْكُونَ فَي اللّهُ عَلَيْكُونَ فَى الْعَلَوْنَ فَيَعَمَّ فَوْنَ مُولِمُ اللّهُ وَلَا عَلَيْكُونَ فَي الْعَلَوْلَ مُلْكُولُونَ فَي الْعَلَى اللّهُ عَلَيْكُونَ فَي اللّهُ عَلَيْ اللّهُ عَلَى الْعَلَمُ وَلَا عَلَى الْعُلِيلُ عَلَيْكُونَ وَلَا عَلَيْكُونَ وَلَا عَلَى الْعَلَالَةُ عَلَيْكُونَ الْعَلَيْلُ عَلَيْكُولُونَ الْعَلَيْلُ عَلَيْكُونَ الْعَلَيْلُولُولُونَ الْعُلِي عَلَيْكُولُونَا عَلَيْكُولُونَ اللْعُولُونَ اللّهُ عَلَيْكُولُونَ اللّهُ اللّهُ عَلَيْكُولُونَ اللّهُ عَلَيْكُولُونَ اللّهُ اللّهُ عَلَيْكُولُونَ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلَهُ اللّهُ اللّه

٣٠٤٧ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَمَرَنِي رَبِّي بِتِسعِ: خَشيَةِ اللهِ فِي السِّرِّ وَالعَلَانِيَةِ، وَكَلِمَةِ العَدلِ فِي الغَضَبِ وَالرِّضَا، وَالقَصدِ (٥) فِي الفَقرِ وَالغِنَى، وَأَن أَصِلَ مَن قَطَعنِي،

⁽١) قولُهُ: «مَن خافَ»: (قالَ الطّيبيُّ رحمَهُ اللهُ: هذا مثلٌ ضربَهُ النّبيُّ عَلَيْ لسالكِ الآخرةِ، فإنَّ الشَّيطانَ على طريقهِ، والنَّفسَ وأمانيهُ الكاذبةَ أعوانُهُ، فإنْ تيقَظَ في مسيرِهِ وأخلَصَ النَّيَّةَ في عملِهِ أمنَ من الشَّيطانِ وكيدِهِ، ومَن قطعَ الطَّريقَ بأعوانِهِ، ثمَّ أُرشدَ إلى أنَّ سلوكَ طريقِ الآخرةِ صعبٌ وتحصيلُ الآخرةِ متعسَّرٌ لا يحصلُ بأدنى سعيٍ)، كذا في «المرقاة». م

 ⁽٢) التَّرمذيُّ، أبوابُ صفةِ القيامةِ، ب: ثوابِ الإطعامِ، ح: (٢٤٥٠)، وقالَ: (حديثٌ حسنٌ غريبٌ)، وصحَّحَهُ الحاكمُ،
 ووافقهُ الذَّهبيُّ (٧٨٥٢).

قولُهُ: «أدلجَ»؛ أي: هربَ في أوَّلِ اللَّيلِ؛ لأنَّ العدوَّ يغيرُ في آخرِهِ، «ومَن أدلجَ بلغَ المنزلَ»: يريدُ: مَن خافَ اللهُ؛ فليهرب من المعاصي إلى الطَّاعاتِ.

⁽٣) قولُهُ: «والَّذين يؤتون»: قراءةُ السَّبَعةِ: ﴿وَالَّذِينَ يُؤَوُّنَ مَآءَاتُوا﴾ [المؤمنون: ٦٠] من الإيتاء، وقد قرئ «يأتون» من الإتيان، وسؤالُ عائشة ﷺ مبنيٌّ على هذه القراءةِ، لكنَّ الواقعَ في النُّسخِ هو الأولى، والظّاهرُ: أنْ يكونَ الثَّانية، وقد يوجَّهُ بأنَّ الفاعلَ يؤتي؛ أي: يعطي من نفسِهِ الفعلَ ويخرجُ منها، فافهم)، كذا في «اللَّمعاتِ». م

⁽٤) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ لَهُ، أبوابُ تفسيرِ القرآنِ، ب: سورةِ المؤمنون، ح: (٣١٧٥)، وابنُ ماجه، أبوابُ الزُّهدِ، ب: التَّوقِّي على العملِ، ح: (٤١٩٨)، وصحَّحَهُ الحاكمُ، ووافقَهُ الذَّهبيُّ (٣٤٨٦).

⁽٥) قولُهُ: «والقصدِ في الفقرِ والغني»: (يحتملُ معنيين، أحدَهما: الاقتصادُ والتَّوسُّطُ في الفقرِ والغني، بألّا يكونَ في نهايةٍ=

وَأُعطِي مَن حَرَمَنِي، وَأَعفُو عَمَّن ظَلَمَنِي، وَأَن يَكُونَ صَمتِي فِكرًا، وَنُطقِي ذِكرًا، وَنَظرِي عِبرَةً، وَآمُرُ بالعُرفِ»، وَقِيلَ: «بالمَعرُوفِ»، رواهُ رزينٌ (١٠).

معهد وَعَن عَبدِ اللهِ بنِ مَسعُودٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا مِن عَبدٍ مُؤمِنٍ يَخرُجُ مِن عَينيهِ دُمُوعٌ، وَإِن كَانَ مِثلَ رَأْسِ الذُّبَابِ مِن خَشيَةِ اللهِ، ثُمَّ تُصِيبُ شَيئًا مِن حُرِّ وَجهِهِ، إِلَّا حَرَّ مَهُ اللهُ عَلَى النَّارِ»، رواهُ ابنُ ماجَه (٢).

٢٥٤٩ ـ وَعَن أَبِي جُحَيفَة ، قَالَ: قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، نَرَاكَ قَد (٣) شِبتَ، قَالَ: «قَد شَيبَتنِي

الفقر ولا في نهاية الغنى، فإنَّ المختارَ أنَّ الكفافَ أفضلُ، وثانيهما: رعاية الاعتدالِ في حالتي الفقرِ والغنى، قولُهُ:
 «وآمرُ بالعرفِ» بضمَّ العينِ وسكونِ الرّاءِ هذا عاشرُ المذكوراتِ، وقد قالَ ﷺ: «أمرني ربي بتسعٍ»، فقيلَ: إنَّ هذا مجملُ ما ذكرَ بمنزلةٍ، فذلك الحسابُ، فإنَّ المعروفَ يتناولُ كلَّ عرفٍ في الدِّينِ)، كذا في «اللَّمعاتِ». م

⁽۱) وقد روى الفقراتِ الثلاث الأولى الطَّبرانيُّ في «الأوسطِ» عن أنس برقم: (۲٥٤٥)، والبيهقيُّ في «شعبِ الإيمانِ» بإسنادٍ لا بأسَ بِهِ عن أبي هريرة: «ثلاثٌ منجياتٌ: خشيةُ اللهِ في السِّرِّ والعلانيَّةِ، والعدلُ في الرِّضا والغضب، والقصدُ في الفقرِ والغني» والفقراتُ الظَّلاثُ الَّتي بعدَها رواها أحمدُ (١٧٤٥٢) عن عقبة، وهو حديثٌ حسنٌ وله شواهدُ كثيرةٌ، والفقراتُ الثَّلاثُ الأخيرةُ لم أجد لها إلّا ما أخرجَهُ ابنُ أبي الدُّنيا قال: حدَّنني شجاعُ بنُ الأشرسِ، حدَّننا إسماعيلُ بنُ عيّاشٍ، عن عبدالله بنِ أبي الحارثِ، عن الحسنِ بنِ ذكوانَ، أنَّ داوُدَ على قالَ: أوصاني ربِّي على بتسع خصالي: أوصاني بخشيتِهِ في السِّرِّ والعلانيَّةِ، والعدلِ في الغضبِ والرِّضا، والاقتصادِ في الغني والفقرِ، وأوصاني أنْ أصِلَ مَن قطعني، وأنْ أُعطي مَن حرمني، وأعفوَ عمَّن ظلمني، وأنْ يكونَ نظري عبرًا، وصمتي تفكُّرًا، وقولي ذكرًا.

⁽٢) ابنُ ماجه، أبوابُ الزُّهدِ، ب: الحزنِ والبكاءِ، ح: (١٩٧)، وفي «الزَّوائدِ»: (إسنادُهُ ضعيفٌ). ووَلُهُ: «مِن حُرِّ وجهِهِ»: حرُّ الوجهِ: ما بدا من الوجنةِ.

⁽٣) قولُهُ: «قد شِبتَ»؛ (أي: ظهرَ عليكَ آثارُ الضَّعفِ قبلَ أوانِ الكبرِ، وليس المرادُ منهُ ظهورُ كثرةِ الشَّعرِ الأبيضِ عليه؛ لما روى التِّرمذيُّ عن أنسٍ هُ قالَ: ما عددتُ في رأسِ رسولِ اللهِ ﷺ ولحيتِه إلّا أربعَ عشرةَ شعرةً بيضاءً)، كذا في «المرقاةِ». م

هُودٌ وَأَخَوَاتُهَا ١٠٠١، رواهُ التّرمذيُّ ٢٠٠.

• ٦٥٥٠ وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ أَبُو بَكرٍ: يَا رَسُولَ اللهِ قَد شِبتَ، قَالَ: «شَيَبتنِي هُودٌ، وَالوَاقِعَةُ، وَالمُرسَلَاتُ، وَعَمَّ يَتَسَاءَلُونَ، وَإِذَا الشَّمسُ كُوِّرَت»، رواهُ التِّرمذيُّ (٣).

١٥٥١ ـ وَعَن أُمِّ العَلَاءِ ﷺ قَالَت: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «وَاللهِ مَا أَدرِي ـ وَأَنَا رَسُولُ اللهِ ـ مَا يُفعَلُ بِي وَلاَ بِكُم» (١)، رواهُ البخاريُّ (٥).

٢٥٥٢ ـ وَعَن أَبِي بُردَةَ بِنِ أَبِي مُوسَى قَالَ: قَالَ لِي عَبدُ اللهِ بِنُ عُمَرَ ﷺ: هَل تَدرِي مَا (١) قَالَ أَبِي

⁽۱) قولُهُ: "وأخواتُهَا"؛ أي: وأشباهُها من السُّورِ الَّتي فيها ذكرُ القيامةِ والعذابِ، قالَ التُّوربشتيُّ رحمَهُ اللهُ: يريدُ أنَّ اهتمامي بما فيها من أهوالِ القيامةِ والحوادثِ النَّازلةِ بالأممِ الماضيةِ أَخذَ منِّي مأخذَهُ حتَّى شبتُ قبلَ أوانِ المشيبِ خوفًا على أمَّتي)، كذا في "المرقاةِ". م

 ⁽٢) التَّرمذيُّ في «الشَّمائلِ»، ب: ما جاءَ في شيبِ رسولِ اللهِ ﷺ، ح: (٤٢)، وحسَّنَهُ ابـنُ حجرٍ في «هدايةِ الرُّواةِ»
 (٥٥/ ٥٥)، وله شاهدٌ عندَ التِّرمذيِّ في «الجامع» عن ابنِ عبّاسِ كما سيأي.

 ⁽٣) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ لَهُ، أبوابُ تفسيرِ القرآنِ، ب: سورةِ الواقعةِ، ح: (٣٢٩٧)، وقالَ: (حديثٌ حسنٌ غريبٌ)،
 وصحَّحَهُ الحاكمُ، ووافقهُ الذَّهبيُّ (٣٣١٤).

⁽٤) قالَ الشَّيخُ التُّوربشتيُّ رحمَهُ اللهُ [في الميسرِ] (٣/ ١١١٩): (لا يجوزُ حملُ هذا الحديثِ ولا ما وردَ في معناهُ على أنَّ النَّبيَ ﷺ كانَ متردِّدًا في عاقبةِ أمرِهِ، غيرَ متيقِّنِ بما لَهُ عندَ اللهِ من الحسنى؛ لما وردَ عنهُ ﷺ من الأحاديثِ الصِّحاحِ الَّتي ينقطعُ العذرُ دونَها بخلافِ ذلك، وأنَّى يحملُ على ذلك وهو المخبرُ عن اللهِ تعالى أنَّهُ يبلغُهُ المقامَ الصَّحودَ، وأنَّهُ أكرمُ الخلائقِ على اللهِ، وأنَّهُ أوَّلُ شافعِ وأوَّلُ مشفَّع ... إلى غيرِ ذلك)، وقالَ الطِّيبيُّ رحمَهُ اللهُ المحمودَ، وأنَّهُ أكرمُ الخلائقِ على اللهِ، وأنَّهُ أوَّلُ شافعِ وأوَّلُ مشفَّع ... إلى غيرِ ذلك)، وقالَ الطِّيبيُّ رحمَهُ اللهُ (١١/ ٣٣٧٩): (فيه وجوهٌ، أحدُها: أنْ يكونَ هذا منسوخًا بقولِهِ تعالى: ﴿ لِيَغْفِرَ لِكَ اللهُ مَا نَقَدَدَمَ مِن ذَيْلِكَ وَمَا تَأْخَرَ ﴾ كما ذكرَهُ ابنُ عبّاسٍ في قولِهِ تعالى: ﴿ وَمَا أَذْرِى مَا يُفْعَلُ فِي وَلَا يِكُمْ ﴾). م

⁽٥) البخاريُّ، ك: التَّفسير، ب: العين الجارية، ح: (٧٠١٨).

 ⁽٦) قولُهُ: «ما قالَ أبي لأبيكَ»؛ (أي: في أمرِ غلبةِ الخوفِ المعنون به الباب، وقولُهُ: «بَرَدَ»؛ أي: ثبتَ، من قولِهم: بردَ لنا
 على فلانٍ حتٌّ؛ أي: ثبتَ) التقطتُهُ من «المرقاةِ». م

لِأَبِيكَ؟ قَالَ: قُلتُ: لَا، قَالَ: فَإِنَّ أَبِي قَالَ لِأَبِيكَ: يَا أَبَا مُوسَى، هَل يَسُرُّكَ إِسلاَمُنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَهِجرَتُنَا مَعَهُ، وَجِهَادُنَا مَعَهُ، وَعَمَلُنَا كُلُّهُ مَعَهُ، بَرَدَ لَنَا، وَأَنَّ كُلَّ عَمَلٍ عَمِلْنَاهُ بَعَدَهُ نَجَونَا مِنهُ، كَفَافًا رَأَسًا بِرَأْسِ؟ فَقَالَ أَبِي: لاَ وَاللهِ، قَد جَاهَدنَا بَعَدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَصَلَّيْنَا، وَصُمنَا، وَعَمِلْنَا خَيرًا كَثِيرًا، وَأَسلَمَ عَلَى أَيدِينَا بَشَرٌ كَثِيرٌ، وَإِنَّا لَنَرجُو ذَلِكَ، فَقَالَ أَبِي: لَكِنِي أَنَا، وَالَّذِي نَفْسُ عُمَرَ بِيكِهِ، لَودِدتُ(١) أَنَّ ذَلِكَ عَلَى أَيدِينَا بَشَرٌ كَثِيرٌ، وَإِنَّا لَنَرجُو ذَلِكَ، فَقَالَ أَبِي: لَكِنِي أَنَا، وَالَّذِي نَفْسُ عُمَرَ بِيكِهِ، لَودِدتُ(١) أَنَّ ذَلِكَ بَرَدَ لَنَا، وَأَنْ كُلُّ شَيءٍ عَمِلْنَاهُ بَعَدُ نَجَوْنَا مِنهُ كَفَافًا رَأَسًا بِرَأْسٍ، فَقُلتُ: إِنَّ أَبَاكَ وَاللهِ خَيرٌ مِن أَبِي، رواهُ البخاريُّ(١).

٣٥٥٣ ـ وَعَن أَنْسٍ ﷺ قَالَ: إِنَّكُم لَتَعَمَلُونَ أَعمَالًا هِيَ أَدَقُّ فِي (٣) أَعيُنِكُم مِن الشَّعَرِ، إِن كُنَّا لَنَعُدُّهَا عَلَى عَهِدِ النَّبِيِّ عَيَّةٍ مِن المُوبِقَاتِ؛ يَعَني: المُهلِكَاتِ، رواهُ البخاريُّ (١٠).

١٥٥٤ ـ وَعَن عَائِشَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «يَا عَائِشَةُ، إِيَّاكِ وَمُحَقَّرَاتِ الأَعمَالِ، فَإِنَّ لَهَا مِنَ اللهِ طَالِبًا»، رواهُ ابنُ ماجَه والدَّارِميُّ والبيهقيُّ فِي «شُعبِ الإيمانِ» (٥٠).

⁽۱) قولُهُ: «لوددتُ أنَّ ذلك بردَ لنا»: (هذا بالنِّسبةِ إلى أجلّاءِ الصَّحابةِ وعظماءِ الخلافةِ، وأمّا مَن بعدَهم فطاعاتُهم المشحونةُ بالغرورِ والعجبِ والرِّياءِ أسبابٌ للمعاصي ووسائلٌ لعقوباتِ العاصي غالبًا، إلّا أنْ يتفضَّلَ اللهُ برحمتِهِ وعين عنايتِهِ بأنْ يُلحقَ المسيئين بالمحسنين)، كذا في «المرقاة». م

⁽٢) البخاريُّ، ك: مناقب الأنصار، ب: هجرة رسول الله عليه، ح: (٣٩١٥).

قولُهُ: «كفافًا»: سواءً بسواءٍ لا لنا ولا علينا، «لنرجو ذلك»؛ أي: ثوابَ ما عملناهُ، «خيرٌ من أبي»؛ أي: أفقـهُ منه وأعلمُ كما وردَ في روايةٍ.

⁽٣) قولُهُ: «هي أدقُّ في أعينكم من الشَّعرِ»: (فيه معنيان: أحدُهما: يعملون أعمالًا أحسنَ الأعمالِ عندَنا، وثانيهما: لا تبالون به وتستصغرونها، وكنّا نعدُها من المهلكاتِ، ويؤيّدُ المعنى الثّاني: قولُهُ في الحديثِ الثّاني: «إيّاك ومحقّراتِ الذُّنوب»؛ أي: الَّتي تحقّرونها)، كذا في «اللَّمعاتِ». م

⁽٤) البخاريُّ، ك: الرِّقاقِ، ب: ما يُتَّقى من محقَّراتِ الذُّنوبِ، ح: (٦٤٩٢).

⁽٥) ابنُ ماجَه، أبوابُ الزُّهدِ، ب: ذكرِ النُّنوبِ، ح: (٤٢٤٣)، وفي «الزَّوائدِ»: (إسنادُهُ صحيحٌ، رجالُهُ ثقاتٌ)، وهو في الدَّارميِّ ح: (٢٧٦٨).

موه - وَعَن جَابِرِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «عُرِضَت عَلَيَّ النَّارُ، فَرَأَيتُ فِيهَا امرَأَةً مِن بَنِي إِسرَائِيلَ تُعَذَّبُ فِي هِرَّةٍ لَهَا رَبَطَتها فَلَم تُطعِمها، وَلَم تَدَعهَا تَأْكُلُ مِن خَشَاشِ الأَرضِ»(١) «رَأَيتُ عَمرَو ابنَ عَامِرِ بنِ لُحَيِّ الخُزَاعِيَّ يَجُرُّ (٢) قُصبَهُ فِي النَّارِ وَكَانَ أَوَّلَ مَن سَيَّبَ السَّوَاثِبَ»، رواهُ مسلمٌ (٣).

٢٥٥٦ ـ وَعَن أَبِي عَامِرٍ أَو أَبِي (١) مَالِكِ الأَشْعَرِيِّ ﴿ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ عَيْنِ يَقُولُ:

قولُهُ: «قصبَهُ» أمعاءَهُ، وقيلَ ما كانَ أسفلَ البطنِ من الأمعاءِ، وفي «شرحِ المصابيحِ» لابنِ الملكِ (٥/ ٥٥): («أوَّلَ مَن سيَّبَ السَّوائبَ»؛ أي: وضعَ تحريمَ السَّواثبِ، جمعُ: سائبةٍ، وهي النَّاقةُ الَّتي يسيبُها الرَّجلُ عندَ برئهِ من المرضِ أو قدومِهِ من السَّفرِ، فيقولُ: ناقتي سائبةٌ، فلا تُمنعُ من المرعى ولا تُردُّ عن حوضٍ ولا علفٍ، ولا يُحملُ عليها، ولا تُركبُ، ولا تُحلبُ، فكانَ ذلك تقربًا منهم إلى أصنامِهم، وقيلَ: هي النَّاقةُ الَّتي ولدت عشرَ إناثٍ على التَّوالي، وكانوا يسيبون العبيدَ فيقولون للعبيدِ هي سائبةٌ، فيُعتنُ، ولا يكونُ ولاؤهُ لمعتقِهِ، ويضعُ مالَهُ إذا لم يكن له وارثٌ حيثُ شاءً).

(٤) قولُهُ: «أو أبي مالكِ الأشعريِّ»: (ويُقالُ لَهُ: الأشجعيُّ، واسمُهُ مُختلفٌ فيهِ، وقد أخرجَ حديثَهُ البخاريُّ بالشَّكِّ، فقالَ: عن أبي مالكِ الأشعريِّ أو أبي عامرٍ)، كذا في «المرقاة». م

⁼ قولُهُ: «محقَّراتِ الأعمالِ»؛ (أي: ما لا يبالي المرءُ بها من اللَّنوبِ، «فإنَّ لهما من الله طالبًا» قالَ السَّنديُّ: أي: فإنَّ لهما من الله طالبًا» قالَ السَّنديُّ: أي: فإنَّ لهما ملكًا يسألُكَ، يجيءُ من اللهِ تعالى، كالمنكرِ والنَّكيرِ في القبرِ مثلًا)، «حاشية مسندِ أحمدَ»، ط: الرِّسالة (٤٧٨/٤٠)

⁽١) مسلمٌ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الكسوفِ، ب: ما عرضَ على النَّبيِّ عَلَيْهِ في صلاةِ الكسوفِ، ح: ٢١٠٠، والبخاريُّ نحوَهُ عن ابن عمرَ، ك: أحاديثِ الأنبياءِ، ب: بعدَ حديثِ الغارِ، ح: (٣٤٨٢).

قولُهُ: «من خشاشِ الأرضِ»: بفتحِ الخاءِ المعجمةِ على الأشهرِ: هوامُّها وحشراتُها، قيلَ: هذه المعصيةُ صغيرةٌ، وإنَّما صارت كبيرةً بإصرارِها.

⁽٢) قولُهُ: «يجرُّ قصبَهُ في النّارِ»: (لعلَّ النّبيِّ عَيْ كوشفَ من سائرِ ما كانَ يعاقبُ بهِ في النّارِ)، كذا في «المرقاةِ». م

 ⁽٣) البخاريُّ عن أبي هريرة، ك: تفسيرِ القرآنِ، ب: ﴿مَا جَعَلَ اللهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَآيِبَةٍ وَلاَ وَصِيلَةٍ وَلاَ حَامِ ﴾ [المائدة: ١٠٣]، ح:
 (٣٦٢٣)، ومسلمٌ، ك: الجنَّةِ، ب: النّارِ يدخلُها الجبّارون، والجنَّةُ يدخلُها الضُّعفاءُ، ح: (٧١٩٣).

«لَيَكُونَنَّ مِن أُمَّتِي أَقَوَامٌ، يَستَحِلُّونَ الحِرَ وَالحَرِيرَ(١)، وَالخَمْرَ وَالمَعَاذِفَ، وَلَيَنزِلَنَّ (٢) أَقَوَامٌ إِلَى جَنبِ عَلَمٍ، يَرُوحُ عَلَيهِم بِسَارِحَةٍ لَهُم، يَأْتِيهِم رَجُلٌ لِحَاجَةٍ فَيَقُولُونَ: ارجِع إِلَينَا غَدًا، فَيُبَيِّتُهُمُ اللهُ، وَيَضَعُ (٣) عَلَمٍ، يَرُوحُ عَلَيهِم بِسَارِحَةٍ لَهُم، يَأْتِيهِم رَجُلٌ لِحَاجَةٍ فَيَقُولُونَ: ارجِع إِلَينَا غَدًا، فَيُبَيِّتُهُمُ اللهُ، وَيَضَعُ (٣) العَلَمَ، وَيَمسَخُ (١) آخَرِينَ قِرَدَةً وَخَنَاذِيرَ إِلَى يَومِ (١) القِيَامَةِ»، رواهُ البخاريُ (١)، وفيه (٧): «الحرَ»: (بالحاءِ

- (٢) قولُهُ: «ولينزلَنَّ أقوامٌ...» إلخ؛ (أي: منهم على ما هو الظّاهرُ من استحقاقِهم العذابَ)، كذا في «المرقاةِ». م
- ٣) قولُهُ: «ويضعُ العلَمَ»؛ (أي: الجبلَ على بعضِهم كما يدلُّ عليه قولُهُ: «ويمسخُ آخرينَ»)، كذا في «المرقاةِ». م
- (٤) قولُهُ: "ويمسخُ آخرينَ": (أفادَ هذا الحديثُ: أنَّهُ يكونُ في آخرِ الزَّمانِ نزولُ الفتنِ ومسخُ الصُّورِ، فليجتنب المؤمنُ العاصيّ كيلا يقعَ في العذابِ ومسخِ الصُّورِ، قالَ الخطّابيُّ: فيه بيانٌ أنَّ المسخَ قد يكونُ في هذه الأمَّةِ، وكذلك الخسفُ، كما كانا في سائرِ الأمم، خلافُ قولِ مَن زعمَ أنَّ ذلك لا يكونُ إنَّما مسخُها بقلوبها، أقولُ: فما جاءَ في الأحاديثِ من نفيها؛ فهو إمّا محمولٌ على أوَّلِ زمانِ الأمَّةِ فهو عامٌّ خصَّ منه آخرَ الزَّمانِ بهذا الحديثِ، وإمّا محمولٌ على مسخ جميع الأمَّةِ وخسفِهم، والمثبتُ منهما ما وقعَ لبعضِهم، واللهُ تعالى أعلمُ)، كذا في "المرقاةِ". م
- (٥) قولُهُ: «إلى يومِ القيامةِ»: (إشارةٌ إلى أنَّ مسخَهم امتدَّ إلى الموتِ، وأنَّ مَن ماتَ فقد قامَت قيامتُهُ، ويمكنُ أنْ يكونَ حشرُهم على تلكَ الصُّورِ أيضًا)، كذا في «المرقاةِ». م
 - (٦) البخاريُّ، ك: الأشربةِ، ب: ما جاءَ فيمن يستحلُّ الخمرَ، ح: ٥٥٩٠.
- وفي «جامعِ الأصولِ» (١٠/ ٤٣): «سارحةِ» القومِ: مواشيهم، لأنَّها تسرحُ إلى المرعى، ثمَّ تروحُ على أهلِها بالعشيِّ. «العلم»: الجبلُ والعلامةُ. «فيبيِّتُهم» بيِّتَهم العدوُّ: إذا طرقَهم ليلًا وهم غافلون.
- (٧) قولُهُ: "وفيه الحرُ": (قالَ الشَّيخُ التُّوربشتيُّ رحمَهُ اللهُ: الحرُ بتخفيفِ الرّاءِ: الفرجُ، وقد صحَّفَ هذا اللَّفظُ في كتابِ «المصابيحِ»، وكذلك صحَّفَهُ بعضُ الرُّواةِ من أصحابِ الحديثِ، فحسبوهُ الخزَّ بالخاء والزّاي المنقوطتين، والخزُّ لم يحرَّم حتَّى يستحلّ، ويؤيِّدُهُ ما ذكرَهُ صاحبُ "المفاتيحِ" من شرّاحِ "المصابيحِ" من أنَّ الحر بحاءِ مهملةٍ مكسورةٍ وراءٍ مهملةٍ مخفَّفةٍ، وأصلُهُ: الحرحُ، فحُذفَت الحاءُ الأخيرةُ، وجمعُهُ: أحراحٌ، والحرُ: الفرجُ؛ يعني: قد=

⁽١) قولُهُ: "الحريرَ والخمرَ والمعازفَ": (بفتحِ الميمِ؛ أي: آلاتِ اللَّهوِ، يُضربُ بها كالطُّنبورِ والعودِ والمزمارِ ونحوِها؛ والمعنى: يعدُّونَ هذه المحرَّماتِ حلالاتٌ بإيراداتِ شبهاتٍ وأدلَّةٍ واهياتٍ، منها: أنَّ كثيرًا من الأمراءِ والعوامِّ إذا قيلَ لهم: لبسُ الحريرِ حرامٌ؛ يقولونَ: لو كانَ حرامًا؛ لما لبسَهُ القضاةُ وعلماءُ الأعلامِ، فيقعون في استحلالِ الحرام)، كذا في "المرقاقِ». م

والراءِ المهملتين، وهوَ الصوابُ، نصَّ عليهِ الشيخُ التُّوربشتيُّ وصاحبُ المفاتيحِ)، كَذَا فِي «سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (١) وفيه: «يَرُوحُ عَلَيهِم رِجَالٌ بِسَارِحَةٍ لَهُم» كَذَا رواهُ مسلمٌ فِي كتابِهِ (٢).

٧٥٥٧ ـ وَعَن زَينَبَ بِنتِ جَحشٍ ﴿ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ وَخَلَ عَلَيهَا يَومًا فَزِعًا، يَقُولُ: ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَيلُ لِلعَرَبِ مِن شَرِّ قَدِ اقْتَرَبَ، فُتِحَ اليَومَ (٣) مِن رَدمِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مِثلُ هَذِهِ ﴾ وَحَلَّقَ بِإِصبَعِهِ الإِبهَامِ وَيلُ لِلعَرَبِ مِن شَرِّ قَدِ اقْتَرَبَ، فُتِحَ اليَومَ (٣) مِن رَدمِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مِثلُ هَذِهِ ﴾ وَحَلَّقَ بِإِصبَعِهِ الإِبهَامِ وَالَّتِي تَلِيهَا، قَالَت زَينَبُ بِنتُ جَحشٍ، فَقُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَنَهلِكُ وَفِينَا الصَّالِحُونَ ؟ قَالَ: «نَعَم إِذَا كَثُرَ الخَبَثُ»، مَتَّفَقٌ عليه (٤٠).

٨٥٥٨ ـ وَعَنِ ابنِ عُمَرَ عِلَى قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا أَنزَلَ اللهُ بِقَومٍ عَذَابًا؛ أَصَابَ العَذَابُ

⁼ يكونُ جماعةٌ في آخِرِ الزَّمانِ يزنونَ ويعتقدون أنَّهُ إذا رضيَ الزَّوجُ والمرأةُ حلَّ منها جميعُ أنواعِ الاستمتاعاتِ، ويقولون: المرأةُ مثلُ البستانِ، فكما أنَّ لصاحبِ البستانِ أنْ يبيحَ ثمرةَ بستانِهِ لمن شاءً، فكذلك للزَّوجِ أنْ يبيحَ زوجتَهُ لمن شاءً، واللّذين لهم هذا الاعتقادُ هم الحرفيون والملاحدة، وأمّا لبسُ الحريرِ فهو حرامٌ على الرِّجالِ، ومن اعتقدَ حلَّهُ فهو كافرٌ)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽۱) «سنن أبي داوُدَ» (٤٠٣٩)، (وفيه «الخزُّ»، وإنْ كانَ في بعضِ نسخِهِ: «الحرُّ») كما بيَّنَ الشَّيخُ محمَّدٌ عوامةُ في تحقيقِهِ على «سنن أبي داوُد».

⁽٢) ينظرُ: «مرقاةُ المفاتيح» (٨/ ٣٣٤٩).

⁽٣) قولُهُ: "فُتِحَ اليومَ من ردمِ يأجوجَ ومأجوجَ»: (والمرادُ: أنّهُ لم يكُن في ذلك الرَّدمِ ثقبةٌ إلى اليومِ، وقد انفتحَت فيه؛ إذ انفتاحُها من علاماتِ قربِ السّاعةِ، فإذا اتَّسعَت؛ خرجوا، وذلك بعدَ خروجِ الدَّجّالِ كما سيأتي قريبًا، ويأجوجُ ومأجوجُ جنسان من بني آدمَ، وطائفتان كافرتان من التُّركِ)، كذا في "المرقاةِ». م

⁽٤) البخاريُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: أحاديثِ الأنبياءِ، ب: قصَّةِ يأجوجَ، ح: (٣٣٤٦)، ومسلمٌ، ك: الفتنِ، ب: اقترابِ الفتنِ، ح: (٧٢٣٥).

قالَ الحافظُ ابنُ حجرٍ في «الفتحِ» (١٣/ ١٣): (قولُهُ: «ويلٌ للعربِ من شرِّ قد اقتربَ» خصَّ العربَ بذلك؛ لأنَّهم كانوا حينتذٍ معظمَ مَن أسلَمَ، والمرادُ بالشَّرِّ: ما وقعَ بعدَهُ من قتلِ عثمانَ، ثمَّ توالتِ الفتنُ، والمرادُ بالرَّدمِ: السَّدُّ الَّذي بناهُ ذو القرنينِ، «إذا كثرُ الخبثُ» فسَّروهُ بالزِّنا وبأولادِ الزِّنا وبالفسوقِ والفجورِ).

مَن كَانَ فِيهِم، ثُمَّ بُعِثُوا عَلَى أَعمَالِهِم»، متَّفَقُ عليهِ(١).

١٥٥٩ وَعَن جَابِرٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يُبعَثُ كُلُّ عَبدٍ عَلَى مَا مَاتَ عَلَيهِ»، رواهُ مسلمٌ (٢).



⁽۱) البخاريُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الفتنِ، ب: إذا أنزلَ اللهُ بقومٍ، ح: (۷۱۰۸)، ومسلمٌ، ك: الجنَّةِ، ب: عرضِ مقعدِ الميِّتِ، ح: (۷۲۳٤).

⁽٢) مسلمٌ، ك: الجنَّةِ، ب: عرضٍ مقعدِ الميِّتِ، ح: (٧٢٣٧).



٠٦٥٦ - عَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّمَا النَّاسُ كَالإِبِلِ المِثَةِ، لَا تَكَادُ^(٢) تَجِدُ فِيهَا رَاحِلَةً»، متَّفَقُ عليهِ^(٣).

٦٥٦١ ـ وَعَن مِردَاسِ الأَسلَمِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَذَهَبُ الصَّالِحُونَ الأَولُ فَالأَولُ وَيَقَى حُفَالَةٌ كَحُفَالَةِ الشَّعِيرِ أَو التَّمرِ، لَا يُبَالِيهِمُ اللهُ بَالَةً»، رواهُ البخاريُّ (٤).

⁽١) قولُهُ: «تغيّرِ النّاسِ»: (أي بتغيّرِ الزّمانِ على ما هو المتبادرُ الموافقُ لمضمونِ أكثرِ أحاديثِ البابِ، أو المرادُ بالتّغيّرِ: اختلافُ حالاتِهم ومراتبِهم في منازلاتِهم الشّاملةِ لتغيّرِ أزمنتِهم، وعليه ظاهرُ الحديثِ الأوَّلِ، فتأمَّل). م

⁽٢) قولُه: «لا تكادُ تجدُ فيها راحلة»؛ أي: ناقة شابَّة قويَّة مرتاضة تصلحُ للرُّكوبِ، فكذلك لا تجدُ في مئةٍ من النّاسِ من يصلحُ للصُّحبةِ وحملِ المودَّةِ وركوبِ المحبَّةِ، فيعاونُ صاحبَهُ ويلينُ له جانبَهُ، فإنَّ وجودَ العالمِ العاملِ المخلصِ من قبيلِ الكيمياءِ، أو من بابِ تسميةِ العنقاءِ، فذكرَ المئةَ للتَّكثيرِ لا للتَّحديدِ) التقطتُهُ من «المرقاةِ». م

⁽٣) البخاريُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الرِّقاقِ، ب: رفعِ الأمانةِ، ح: (٦٤٩٨)، ومسلمٌ، ك: فضائلِ الصَّحابةِ، ب: قولِ النَّبِيِّ عَلَيْ: النَّاسُ كالإبل، ح: (٦٤٩٩).

وفي «شرحِ السُّنَّةِ» للبغويِّ (١٤/ ٣٩٢): (العربُ تقولُ للمئةِ من الإبلِ: الإبلُ، تقولُ: لفلانٍ إبلُ؛ أي: مئةٌ منها، وإبلانٌ إذا كانت مئتان، يقولُ: إنَّ النّاسَ كمئةٍ من الإبلِ حمولة لا تجدُ فيها ذلولًا تصلحُ للرُّكوبِ، وأرادَ بهِ أنَّهُ يقلُّ الزّاهدُ في الدُّنيا والدَّنيا والدَّنيا والرّاغبُ في الآخرةِ، فيكونُ رغبةُ أكثرِهم في الدُّنيا والمنافسةِ فيها، كأنَّهُ يقولُ: لا تُواخِ منهم إلّا أهلَ الفضل، وعددُهم قليلٌ بمنزلةِ الرّاحلةِ في الإبل الحمولةِ).

⁽٤) البخاريُّ، ك: الرِّقاقِ، ب: ذهابِ الصَّالحينَ، ح: (٦٤٣٤).

وفي «شرحِ المصابيح» لابنِ الملكِ (٥/ ٦٣ ٤): («ويبقى حُفالةٌ»: بضمَّ الحاءِ؛ أي: الرَّديءُ من كلِّ شيءٍ، «كحفالةِ=

٣٠٦٢ ـ وَعَن ثَوبَانَ ﴿ فَقَالَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهُ: ﴿ يُوشِكُ الأُمْمُ أَن تَدَاعَى (١) عَلَيكُم كَمَا تَدَاعَى الأَكْلَةُ إِلَى قَصَعَتِهَا ﴾، فَقَالَ قَائِلٌ: وَمِن قِلَّةٍ نَحنُ يَومَئِذٍ ؟ قَالَ: ﴿ بَلِ أَنتُم يَومَئِذٍ كَثِيرٌ ، وَلَكِنَّكُم غُثَاءٌ كَغُثَاءِ السَّيلِ ، وَلَيَزَعَنَّ اللهُ مِن صُدُورِ عَدُوِّكُمُ المَهَابَةَ مِنكُم ، وَلَيَقَذِفَنَّ اللهُ فِي قُلُوبِكُمُ الوَهنَ ﴾، فَقَالَ قَائِلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ ، وَلَيَتَذِفَنَّ اللهُ فِي قُلُوبِكُمُ الوَهنَ »، فَقَالَ قَائِلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ ، وَمَا الوَهنُ ؟ قَالَ: ﴿ حُبُّ الدُّنيَا ، وَكَرَاهِيَةُ المَوتِ ﴾ ، رواهُ أبُو داوُدَ والبيهقيُّ فِي ﴿ شُعبِ الإيمانِ (٢٠).

٦٥٦٣ ـ وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: «مَا ظَهَرَ (٣) الغُلُولُ فِي قَومٍ قَطُّ إِلَّا أُلقِيَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعبُ، وَلَا نَقَصَ قَوْمٌ المِكيَالَ وَالمِيزَانَ إِلَّا قُطِعَ عَنهُمُ وَلَا نَقَصَ قَوْمٌ المِكيَالَ وَالمِيزَانَ إِلَّا قُطِعَ عَنهُمُ الرَّرْقُ، وَلَا حَكَمَ قَومٌ بِغَيرِ (٥) الحَقِّ إِلَّا فَشَا فِيهِمُ الدَّمُ، وَلَا خَتَرَ قَومٌ بِالعَهِدِ إِلَّا سَلَّطَ اللهُ عَلَيهِمُ العَدُقَ»،

⁼ الشَّعيرِ أو التَّمرِ»: وهو ما يسقطُ من رديئهما، «لا يباليهم اللهُ بالةَ»؛ أي: لا يرفعُ لهم قدرًا ولا يقيمُ لهم وزنًا).

⁽۱) قولُهُ: «أنْ تداعى عليكم»: (بأنْ يدعوَ بعضُهم بعضًا لمقاتلتِكم وكسرِ شوكتِكم وسلبِ ما ملكتموهُ من الدَّيارِ والأموالِ، وقولُهُ: «كما تداعى الآكلةُ» بالمدَّ، وهي الرِّوايةُ على نعتِ الفئةِ والجماعةِ، أو نحوِ ذلك، كذا رُويَ لنا عن كتابِ أبي داوُدَ، وهذا الحديثُ من أفرادِهِ، ذكرَهُ الطِّبيُّ رحمَهُ اللهُ، ولو رُويَ الأكلةُ بفتحتين على أنَّهُ جمعُ آكلِ اسمُ فاعلِ لكانَ لَهُ وجهٌ وجيهٌ؛ والمعنى: كما يدعو أكلةُ الطَّعامِ بعضَهم بعضًا إلى قصعتِها؛ أي: الَّتي يتناولون منها بلا مانع ولا منازع، فيأكلونَها عفوًا صفوًا، كذلك يأخذونَ ما في أيديكم بلا تعبِ ينالُهم أو ضررِ يلحقُهم، أو بأسِ يمنعُهم، وقولُهُ: «ولكنّكم غثاءٌ»؛ لقلَّةِ شجاعتِهم ودناءةِ قدرِهم وخفَّةِ أحلامِهم، وخلاصتُهُ: ولكنّكم تكونون متفرِّقينَ ضعيفي الحالِ خفيفي البالِ) التقطئةُ من «المرقاةِ». م

⁽٢) أبو داوُدَ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الملاحم، ب: في تداعي الأمم على الإسلام، ح: (٢٢٩٧)، وأحمدُ (٢٢٣٩٧)، وحسَّنَهُ ابنُ حجرٍ في «هدايةِ الرُّواةِ» (٥/ ٨١).

⁽٣) قولُهُ: «ما ظهرَ الغلولُ في قومٍ»: (الظّاهرُ: أنَّ ترتُّبَ الأجزيةِ على هذه الأشياءِ بحسبِ الخاصَّةِ، والسَّرُّ في ذلك موكولٌ إلى علمِ الشَّارعِ، وقد يُستنبطُ عِللٌ ومناسباتٌ)، كذا في «اللَّمعاتِ». م

⁽٤) قولُهُ: «كثرَ فيهم الموتُ»؛ (أي: بالوباءِ أو الطاعونِ أو موتِ القلبِ أو موتِ العلماءِ)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٥) قولُهُ: «بغيرِ حقّ»؛ (أي: بغيرِ استحقاقِ، أو بغيرِ علمٍ في أحكامِهم الفاسدةِ، بل بآرائِهم الكاسدةِ)، كذا في «المرقاةِ». م

رواهُ مالكٌ(١).

١٩٦٤ - وَعَـن أَبِـي هُرَيـرَةَ ﷺ: قَـالَ: قَـالَ رَسُـولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا كَـانَ أُمَـرَاؤُكُم خِيَـارَكُم، وَأَعْنِيَاؤُكُم شُورَى بَينكُم، فَظَهرُ الأَرضِ خَيرٌ لَكُم مِن بَطنِهَا، وَإِذَا كَانَ أُمَرَاؤُكُم شِرَارَكُم وَأَعْنِيَاؤُكُم بُخَلاءَكُم، وَأُمُـورُكُم إِلَى نِسَائِكُم فَبَطنُ الأَرضِ خَيرٌ لَكُم مِن ظَهرِهَا»، رواهُ التَّرمذيُّ (۲).

7070 ـ وَعَن مُحَمَّدِ بِنِ كَعِبِ القُرَظِيِّ قال: حَدَّثَنِي مَن سَمِعَ عَلِيَّ بِنَ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: إِنَّا لَجُلُوسٌ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي المَسجِدِ، إِذ طَلَعَ مُصعَبُ بِنُ عُمَيرٍ مَا عَلَيهِ إِلَّا بُردَةٌ لَهُ مَر قُوعَةٌ بِفَروٍ، لَجُلُوسٌ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ؛ بَكَى (٣) لِلَّذِي كَانَ فِيهِ مِنَ النِّعمَةِ وَالَّذِي هُوَ اليَومَ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (كَيفَ بِكُم إِذَا غَدَا أَحَدُكُم فِي حُلَّةٍ وَرَاحَ فِي حُلَّةٍ وَوُضِعَت بَينَ يَدَيهِ صَحفَةٌ وَرُفِعَت أُخرَى وَسَتَرتُم لَيُونَكُم كَمَا تُستَرُ الكَعبَةُ ﴾؟ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، نَحنُ يَومَئِذٍ خَيرٌ مِنَّا اليَومَ نَتَفَرَّغُ لِلعِبَادَةِ وَنُحَفَى المُؤنَة،

⁽۱) مالكٌ، ك: الجهادِ، ب: ما جاءَ في الغلولِ، ح: (۱۲۷۰)، وفي «التَّمهيدِ»: (۲۳/ ٤٣٠): قالَ أبو عمرَ: (وهذا حديثُ قد رويناهُ متَّصلًا عن ابنِ عبّاسٍ ومثلُهُ واللهُ أعلمُ لا يكونَ رأيًا أبدًا)، ولهُ شاهدٌ سوى الشَّطرِ الأوَّلِ عن عبدِاللهِ بنِ عمرَ أخرجَهُ ابنُ ماجَه، ك: الفتنِ، ب: العقوباتِ، ح: (۲۹ ع)، وفي «الزَّوائدِ»: (هذا حديثٌ صالحٌ للعملِ بهِ، وقد اختلفوا في ابن أبي مالكِ وأبيهِ).

قال أبو عبيدٍ: («الغلولُ» هو الخيانةُ في الغنيمةِ خاصَّةً، وقالَ غيرُهُ: هي الخيانةُ في كلِّ شيءٍ).

⁽٢) التَّرمذيُّ، أبوابُ الفتنِ، ب: متى يكونُ ظهرُ الأرضِ خيرٌ، ح: (٢٢٦٦)، وقالَ: (حديثٌ غريبٌ).

⁽٣) قولُهُ: «بكى للَّذي كانَ فيه من النَّعمةِ»: (والظّاهرُ: المتبادرُ أنَّ بكاءَهُ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ إنَّما كانَ رحمةً لَهُ وشفقة عليه؛ لما رآهُ من فقرِه وفاقتهِ، لا سيَّما وقد كانَ عزيزًا في قومِه ومنغمسًا في نعمتِه، لكن ينافيهِ بعضُ المنافاةِ ما وقع كله؛ لما رآهُ من فقرِه وفاقتهِ، لا سيَّما وقد كانَ عزيزًا في قومِه ومنغمسًا في نعمتِه، لكن ينافيهِ بعضُ المنافاةِ ما وقع لَهُ وَقِيْهُ مع عمرَ حيثُ بكى عمرُ على لمّا رأى النَّبِي على مضطجعًا على حصير سرير ليسَ بينهُ وبينهُ شيءٌ، وقد أثَّر الحصيرُ على بدنِهِ الشَّريفِ، وتذكِّرَ عمرُ تنعُّم كسرى وقيصرَ، فقالَ لَهُ: «أنتَ في هذا المقامِ يا عمر، أما ترضى أنْ تكونَ لهم الدُّنيا ولنا الآخرةُ»، فالأولى أنْ يحملَ البكاءُ على الفرحِ في أنَّهُ وجدَ في أمَّتِهِ مَن اختارَ الزُّهدَ في الدُّنيا والإقبالَ على العُقبى)، كذا في «المرقاةِ». م

فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَأَنتُمُ اليَومَ خَيرٌ مِنكُم يَومَئِذٍ»، رواهُ التِّرمذيُّ (١).

١٦٥٦ - وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا مَشَت أُمَّتِي بِالمُطَيطِياءِ وَخَدَمَهَا أَبنَاءُ اللهِ ﷺ: «إِذَا مَشَت أُمَّتِي بِالمُطَيطِياءِ وَخَدَمَهَا أَبنَاءُ المُلُوكِ أَبنَاءُ فَارِسَ وَالرُّومِ؛ سُلِّطَ (٢) شِرَارُهَا عَلَى خِيَارِهَا»، رواهُ التَّرمذيُّ (٣).

١٥٦٧ ـ وَعَن حُذَيفَة ﷺ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ قَالَ: «وَالَّذِي نَفسِي بِيَدِهِ؛ لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَقتُلُوا إِمَامَكُم، وَتَجتَلِدُوا بِأَسيَافِكُم، وَيَرِثَ (١٠) دُنيَاكُم شِرَارُكُم»، رواهُ التِّرمذيُّ (٥٠).

٦٥٦٨ _ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَكُونَ أَسعَدَ النَّاسِ بِالدُّنْيَا لُكُعُ (١) ابنُ لُكَع »، رواهُ التَّرمذيُّ والبيهقيُّ فِي «دلائلِ النَّبوةِ»(٧).

⁽١) التَّرمذيُّ، أبوابُ صفةِ القيامةِ، ب: حديثِ عليّ في ذكرِ مصعب، ح: (٢٤٧٦)، وقالَ: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

⁽٢) قولُهُ: «سلَّطَ اللهُ شرارَها»؛ أي: ظلمةَ الأمَّةِ، وقولُهُ: «على خيارِها»؛ أي: مظلومِهم، قالَ الشَّرَاحُ: وهذا الحديثُ من دلائلِ نبوَّتِهِ ﷺ؛ لأنَّهُ أخبرَ عن المغيبِ ووافقَ الواقعُ خبرهُ؛ فإنَّهم لمّا فتحوا بلادَ فارسَ والرَّومِ، وأخذوا أموالَهم ولائلِ نبوّتِهِ ﷺ؛ لأنَّهُ أخبرَ عن المغيبِ ووافقَ الواقعُ خبرهُ؛ فإنَّهم لمّا فتحوا بلادَ فارسَ والرَّومِ، وأخذوا أموالَهم وتجمُّلاتِهم، وسبوا أولادَهم فاستخدموهم؛ سلَّطَ اللهُ قتلةَ عثمانَ ﷺ عليه حتَّى قتلوه، ثمَّ سلَّطَ بني أميَّةَ على بني هاشم ففعلوا ما فعلوا، وهكذا) التقطتُهُ من «المرقاةِ». م

 ⁽٣) التَّرمَدُيُّ، أبوابُ الفتنِ، ب: متى يُسلَّطُ شرارُ أمّتي على خيارها؟ ح: (٣١٧٠)، وقالَ: (حديثٌ غريبٌ) وصحَّحَهُ
 ابنُ حبّانَ عن خولة بنتِ قيس (٢٧١٦).

قولُهُ: «المطيطياء»؛ بمعنى: التَّمطِّي؛ وهو المشئ فيه التَّبخترُ ومدُّ اليدين.

⁽٤) قولُهُ: «يرثُ دنياكُم شرارُكم»: (بأنْ يصيرَ الملكُ والمالُ والمناصبُ في أيدي الظَّلَمةِ وغيرِ أربابِ الاستحقاقِ)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٥) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ لَهُ، أبوابُ الفتنِ، ب: ما جاءَ في الأمرِ بالمعروفِ والنَّهيِ عن المنكرِ، ح: (٢١٧٠)، وقالَ: (حديثٌ حسنٌ)، وابنُ ماجَه، ك: الفتنِ، ب: أشراطِ السّاعةِ، ح: (٤٠٤٣).

قولُهُ: «وتجتلدوا»؛ أي: تتقاتلوا، «بأسيافِكم»؛ يعني: يحاربُ بعضُ المسلمين بعضًا بالسُّيوفِ.

⁽٦) قولُهُ: «لكعٌ»؛ (أي: رديءُ النَّسبِ، دنيءُ الحسبِ)، كذا في «المرقاةِ». م

 ⁽٧) التّرمذيُّ، واللَّفظُ لَهُ، أبوابُ الفتنِ، ب: ما جاءَ في أشراطِ السّاعةِ، ح: (٢٢٠٩)، وقالَ: (حديثٌ حسنٌ)، وأحمدُ
 (٧٣٠٣).

٢٥٦٩ ـ وَعَن أَنسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ الصَّابِرُ (١) فِيهِم عَلَى
 دِينِهِ كَالْقَابِضِ عَلَى الجَمرِ»، رواهُ التَّرمذيُّ (٢).

• ٣٥٠ ـ وَعَن أَبِي سَعِيدٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَتَتَبَعُنَّ سَنَنَ (٣) مَن كَانَ قَبلَكُم، شِبرًا شِبرًا وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ، حَتَّى لَو دَخَلُوا جُحرَ ضَبِّ تَبِعتُمُوهُم »، قُلنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، اليَهُودُ وَالنَّصَارَى ؟ قَالَ: (فَمَن »، مَتَّفَقٌ عليه (١٠).



⁽۱) قولُهُ: «الصّابرُ فيهم»؛ (والمعنى: كما لا يقدرُ القابضُ على الجمرِ أنْ يصبرَ؛ لإحراقِ يدِهِ، كذلك المتديِّنُ يومئذٍ لا يقدرُ على ثباتِهِ على دينِهِ لغلبةِ العُصاةِ والمعاصي وانتشارِ الفسقِ وضعفِ الإيمانِ، وقالَ الجعبريُّ: أي: هذا الزَّمانُ زمانُ الصَّبرِ؛ لأنَّهُ قد أنكرَ المعروفُ وعرِّفَ المنكرُ وفسدَتِ النيَّاتُ وظهرَتِ الخياناتُ وأوذيَ المحقُّ وأكرمَ المبطلُ، فمَن يسمحُ لكَ بالحالةِ الَّتي لزومُها في الشِّدَّةِ كالقابضِ على جمرِ النّارِ) التقطتُهُ من «المرقاةِ». م

⁽٢) التّرمذيُّ، أبوابُ الفتنِ، ب: الصّابرِ على دينِهِ في الفتنِ، ح: (٢٢٦٠)، والحديثُ صحيحٌ.

⁽٣) قولُهُ: «سننَ مَن قبلكم»: (بضمّ السّينِ: جمعُ سُنّةٍ، وهي لغةٌ: الطّريقةُ، حسنةً كانَت أو سيّئة، والمرادُ هنا: طريقةُ أهلِ الأهواءِ والبِدَعِ الّتي ابتدعوها من تلقاءِ أنفسِهم بعدَ أنبيائهم من تغيّرِ دينِهم وتحريفِ كتابِهم، كما أتى على بني إسرائيلَ حذوَ النّعل بالنّعل)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٤) البخاريُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الاعتصامِ، ب: قولِ النَّبيِّ ﷺ: لتتبعُنَّ سننَ من كانَ قبلكم، ح: (٧٣٢٠)، ومسلمٌ، ك: الظُّلمِ، ب: اتَّباع سننِ اليهودِ، ح: (٦٧٨١).



1001 - عَن عِيَاضِ بِنِ حِمَارِ المُجَاشِعِيِّ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ ذَاتَ يَومٍ فِي خُطبَتِهِ: «أَلَا إِنَّ رَبِّي أَمَرَنِي أَن أُعَلِّمَكُم مَا جَهِلتُم، مِمَّا عَلَّمَنِي يَومِي هَذَا، كُلُّ(') مَالٍ نَحَلتُهُ عَبدًا حَلالٌ، وَإِنِّي خَلَقتُ عِبَادِي حُنفَاءَ كُلَّهُم، وَإِنَّهُم أَتَتهُمُ الشَّيَاطِينُ فَاجَتَالَتهُم عَن دِينِهِم، وَحَرَّمَت عَلَيهِم مَا أَحلَلتُ لَهُم، وَأَمَرَتهُم أَن يُشرِكُوا بِي مَا لَم أُنزِل بِهِ سُلطَانًا، وَإِنَّ اللهَ نَظَرَ إِلَى أَهلِ الأَرضِ، فَمَقَتَهُم عَرَبَهُم ('') وَعَجَمَهُم، إلاَّ بَقُلُ الكَوْتَابِ، وَقَالَ: إِنَّمَا بَعَثْتُكَ لِأَبْتَلِيَكَ وَأَبْتَلِيَ بِكَ، وَأَنزَلتُ عَلَيكَ كِتَابًا لَا يَعْسِلُهُ (") المَاءُ،

⁽۱) قولُهُ: «كلُّ مالٍ نحلتُهُ عبدًا حلالٌ»: قالَ في «المرقاقِ»: (وتوضيحُهُ: ما حقَّقَهُ القاضي حيثُ قالَ: قولُهُ: «كلُّ مالِ نحلتُهُ» حكايةً ما علَّمَهُ اللهُ تعالى وأوحى إليهِ في يومِهِ هذا؛ والمعنى: ما أعطيتُ عبدًا من مالٍ؛ فهو حلالٌ لَهُ، ليس لأحدٍ أنْ يحرِّمَ عليهِ، كالبحيرةِ والسّائبةِ وغيرِهما، وليس لقائلِ أنْ يقولَ: هذا يقتضي ألّا يكونَ الحرامُ رزقًا؛ لأنَّ كلَّ رزقٍ ساقَهُ اللهُ تعالى إلى عبدِ نحلَهُ وأعطاهُ، وكلُّ ما نحلَهُ وأعطاهُ فهو حلالٌ، فيكونُ كلُّ رزقٍ رزقَهُ اللهُ إيّاهُ فهو حلالٌ، وذلك يستلزمُ أنْ يكونَ كلُّ ما ليس بحلالٍ ليس برزقٍ؛ لأنا نقولُ: الرَّزقُ أعمُّ من الإعطاء؛ فإنَّهُ يتضمَّنُ النَّمليكَ، ولذا قالَ الفقهاءُ: لو قالَ لامرأتِهِ: إنْ أعطيتني ألفًا؛ فأنتِ طالقٌ، فأعطتهُ ألفًا؛ بانت، ودخلَ الألفُ في ملكِهِ، ولا كذلك الرِّزقُ). م

⁽٢) قولُهُ: «عربَهم وعجمَهم»: (بدلٌ من الضَّميرِ، والمرادُ بالعجمِ: غيرُ العربِ؛ والمعنى: أبغضُهم بسوءِ صنيعِهم وخبثِ عقيدتِهم واتَّفاقِهم قبلَ بعثةِ محمَّدٍ ﷺ على الشَّركِ وانغماسِهم في الكفرِ)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٣) قولُهُ: «لا يغسلُهُ الماءُ»؛ (أي: لم نكتفِ بإيداعِهِ الكتبَ فيغسلُهُ الماءُ، بل جعلناهُ قرآنًا محفوظًا في صدورِ المؤمنين، أو بالغسلِ: النَّسخِ، والماءُ مثلٌ؛ أي: لا ينزلُ بعدَهُ كتابٌ ينسخُهُ، ولا نزلَ قبلَهُ كتابٌ يبطلُهُ، كما قالَ تعالى: ﴿ لَا يَأْنِيهِ ٱلْبَطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ۗ ﴾ [فُصِّلت: ٤٢])، كذا في «المرقاةِ». م

تَقرَوُهُ(١) نَاثِمًا وَيَقظَانَ، وَإِنَّ اللهَ أَمَرَنِي أَن أُحَرِّقَ قُريشًا، فَقُلتُ: رَبِّ، إِذَا يَثلَغُوا رَأْسِي فَيَدَعُوهُ خُبزَةً، قَالَ: استَخرِجهُم كَمَا استَخرَجُوكَ، وَاغزُهُم؛ نُغزِكَ، وَأَنفِق فَسَنُنفِقَ عَلَيكَ، وَابعَث جَيشًا؛ نَبعَث خَمسَةً مِثلَهُ، وَقَاتِل بِمَن أَطَاعَكَ مَن عَصَاكَ»، رواهُ مسلمٌ(١).

٢١٧٦ ـ وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﴿ قَالَ: لَمَّا نَزَلَت: ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِي ﴾ [الشعراء: ٢١٤]؛ صَعِدَ النَّبِيُ عَلَى الصَّفَا، فَجَعَلَ يُنَادِي: «يَا بَنِي فِهرٍ، يَا بَنِي عَدِيًّ » لِيُطُونِ قُرَيشٍ ـ حَتَّى اجتَمَعُوا، فَقَالَ: «أَرَأَيتَكُم لَو أَخبَر تُكُم أَنَّ خيلًا بِالوَادِي تُرِيدُ أَن تُغِيرَ عَلَيكُم؛ أَكُنتُم مُصَدِّقِيَّ؟ » قَالُوا: نَعَم، مَا جَرَّبنَا عَلَيكَ إِلَّا وَرَيتُكُم لَو أَخبَر تُكُم أَنَّ خيلًا بِالوَادِي تُرِيدُ أَن تُغِيرَ عَلَيكُم؛ أَكُنتُم مُصَدِّقِيَّ؟ » قَالُوا: نَعَم، مَا جَرَّبنَا عَلَيكَ إِلَّا صِدقًا، قَالَ: «فَإِنِّي نَذِيرٌ لَكُم بَينَ يَدَي عَذَابٍ شَدِيدٍ »، فَقَالَ أَبُو لَهَبٍ: تَبَّا لَكَ سَائِرَ اليَومِ، أَلِهَذَا جَمَعَتَنَا؟ صِدقًا، قَالَ: ﴿ وَبَبَتْ يَدَا أَبِي لَهُبُو وَمَا كَسَبَ ﴾ [المسد: ٢]، متَّفَقُ عليهِ (٣).

٦٥٧٣ ـ وَفِي رِوَايَةٍ: نَادَى ﷺ: «يَا بَنِي عَبدِ مَنَافَاه، إِنِّي نَذِيرٌ، إِنَّمَا مَثْلِي وَمَثَلُكُم كَمَثُلِ رَجُلٍ مَا لَعَدُوَّ، فَانطَلَقَ يَرِبَأُ أَهلَهُ، فَخَشِي أَن يَسبِقُوهُ، فَجَعَلَ يَهتِفُ، يَا صَبَاحَاهُ (٤٠).

⁽١) قولَّهُ: «تقرؤهُ نائمًا ويقظانَ»: بسكونِ القافِ؛ والمعنى: يصيرُ لكَ ملكةً؛ بحيثُ يحضرُ في ذهنِكِ، وتلتفتُ إليهِ نفسُك في أغلبِ الأحوالِ، فلا تغفل عنهُ نائمًا ويقظانَ)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٢) مسلمٌ، ك: الجنَّةِ، ب: الصِّفاتِ الَّتِي يُعرفُ بها في الدُّنيا، ح: (٧٢٠٧).

قولُهُ: «حنفاءَ كلَّهم»؛ (أي: مستعدِّين لقبولِ الحقِّ، «فاجتالَتهم»؛ أي: ساقَتهم الشَّياطينُ، «إلّا بقايا من أهلِ الكتابِ»؛ وهم الَّذين آمنوا بعيسى ﷺ قبلَ مبعثِ نبيًّنا ﷺ، وبقوا على متابعتِه، ثمَّ آمنوا بنبيًّنا ﷺ، «يثلغوا رأسي»؛ أي: يشدخوهُ ويكسروهُ، «فيدعوه خبزةٌ»؛ أي: يتركوهُ مثلَ خبزةٍ مكسورةٍ، يريدُ: لا أقدرُ على محاربتِهم؛ لقلَّةِ جيشي وكثرتِهم، «نغزُك»؛ أي: نجهّزُ غزوكَ معهم؛ يعني: ننصرُكَ ونقوِّي جيشَكَ، «خمسةٌ مثلَهُ»؛ أي: خمسة أمثالِ جيشِهم من الملائكةِ، كما فعلَ يومَ بدرٍ)، «شرح المصابيح» لابن الملكِ (٥/ ٤٧٢).

⁽٣) البخاريُّ، ك: التَّفسيرِ، ب: سورةِ الشُّعراءِ، ح: (٤٧٧٠)، ومسلمٌ، ك: الإيمانِ، ب: قولِيهِ تعالى: ﴿ وَأَنذِرَ عَشِيرَتَكَ ٱلأَقْرَبِينِ ﴾، ح: (٥٠٨).

⁽٤) مسلمٌ عن قبيصةَ بنِ المخارقِ، وزهيرِ بنِ عمرٍ و، ك: الإيمانِ، ب: قولِهِ تعالى: ﴿ وَأَنذِرَ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴾، ح: (٥٠٦). قولُهُ: «يرباً أهلَهُ»؛ أي: يصيرُ لهم ربيئةً؛ أي: رقيبًا يحفظُهم من عدوِّهم؛ لئلًا يأتيهم بغتةً.

١٩٧٤ - وَعَن أَبِي هُرَيرَة ﷺ قَالَ: لَمَّا أُنزِلَت هَذِهِ الآيَةُ ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴾ [الشعراء: ١٢]؛ دَعَا النَّبِيُ ﷺ قُريشًا، فَاجتَمَعُوا فَعَمَّ وَخَصَّ، فَقَالَ: «يَا بَنِي كَعبِ بِنِ لُوَيِّ، أَنقِذُوا أَنفُسَكُم مِنَ النَّارِ، يَا بَنِي عَبدِ شَمسٍ، أَنقِذُوا أَنفُسَكُم مِنَ النَّارِ، يَا بَنِي عَبدِ شَمسٍ، أَنقِذُوا أَنفُسَكُم مِنَ النَّارِ، يَا بَنِي عَبدِ المُطَّلِبِ، أَنقِذُوا أَنفُسَكُم مِنَ النَّارِ، يَا فَاطِمَةُ، أَنقِذِي نَفسَكِ مِنَ النَّارِ، فَإِنِّي (١) لَا أَملِكُ لَكُم مِنَ اللهِ شَيئًا، غَيرَ أَنَّ لَكُم رَحِمًا سَأَبُلُهَا بِبَلَالِهَا»، رواهُ مسلمٌ (١).

معشَرَ قُرَيشٍ، اشتَرُوا أَنفُسَكُم مِنَ اللهِ، لَا أُغنِي عَنكُم مِنَ اللهِ، لَا أُغنِي عَنكُم مِنَ اللهِ شَيئًا، يَا بَنِي عَبدِ المُطَّلِبِ، لَا أُغنِي عَنكُم مِنَ اللهِ شَيئًا، يَا عَبَّاسَ بنَ عَبدِ المُطَّلِبِ، لَا أُغنِي عَنكُ مِنَ اللهِ شَيئًا، يَا عَبَّاسَ بنَ عَبدِ المُطَّلِبِ، لَا أُغنِي عَنكَ مِنَ اللهِ شَيئًا، يَا فَاطِمَةُ بِنتَ رَسُولِ اللهِ، سَلِينِي بِمَا اللهِ شَيئًا، يَا فَاطِمَةُ بِنتَ رَسُولِ اللهِ، سَلِينِي بِمَا شِيئًا» ثَا أُغنِي عَنكِ مِنَ اللهِ شَيئًا» ثَا اللهِ شَيئًا اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ شَيئًا اللهِ الل

٢٥٧٦ - وَعَن أَبِي عُبَيدَةَ وَعَن مُعَاذِ بنِ جَبَلٍ ﴿ مَن رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ هَذَا الأَمرَ بَدَأَ
 رَحمَةً، وَنُبُوَّةً، ثُمَّ يَكُونُ رَحمَةً، وَخِلَافَةً، ثُمَّ [كَاثِنٌ] مُلكًا عَضُوضًا، ثُمَّ [كَاثِنٌ] عُتَوَّا، وَجَبَرِيَّةً، وَفَسَادًا

⁽١) قولُهُ: «فإنّي لا أملكُ لكُم من اللهِ شيئًا»: (وهذا التَّوحيدُ على وفقِ التَّفريدِ، وهو ﷺ وإنْ كانَ قد ينفعُ المؤمنينَ بالشَّفاعةِ حيثُ يشفعُ ويشفَّعُ، لكن أطلقَهُ؛ ترهيبًا لهم على الاتِّكالِ عليهِ، وترغيبًا لهم على الاجتهادِ، وفي أمرِ زادِ المعادِ)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽٢) مسلمٌ، ك: الإيمانِ، ب: قولِهِ تعالى: ﴿ وَٱنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴾، ح: (٥٠١). قولُهُ: «سأبلُها ببلالِها»؛ أي: سأصلُها بصلةِ الرَّحم.

⁽٣) مسلمٌ عن أبي هريرة، واللَّفظُ لَهُ، نفسُ البابِ السّابِقِ، ح: (٥٠٤)، والبخاريُّ، ك: التَّفسيرِ، ب: سورةِ الشُّعراءِ، ح: (٤٧٧١).

⁽٤) قالَ صاحبُ «المداركِ» [٢/ ٥٨٦]: (خصَّهُم لنفي التُّهمةِ؛ إذ الإنسانُ يساهلُ قرابتَهُ، أو ليعلموا أنَّهُ لا يغني عنهم من الله شيئًا، وأنَّ النَّجاةَ في اتِّباعِهِ دونَ قربةٍ). م

فِي الأَرضِ، يَستَحِلُّونَ الحَرِيرَ، وَالخُمُورَ، وَالفُرُوجَ، يُرزَقُونَ عَلَى ذَلِكَ، وَيُنصَرُونَ حَتَّى يَلقَى اللهَ ﷺ، رواهُ البَيهقِيُّ فِي «شُعبِ الإيمانِ»(١).

٧٧٥ - وَعَنِ النَّعَمَانِ بِنِ بَشِيرٍ ﴿ عَن حُذَيفَة ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «تَكُونُ النَّبُوَّة فَيكُم مَا شَاءَ اللهُ أَن تَكُونَ، ثُمَّ يَرفَعُهَا اللهُ، ثُمَّ تَكُونُ خِلاَفَةٌ عَلَى مِنهَاجِ النَّبُوَّةِ، فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللهُ أَن يَكُونَ، ثُمَّ يَرفَعُهَا اللهُ، ثُمَّ تَكُونُ مُلكًا عَاضًا، فَيَكُونُ مَا شَاءَ اللهُ أَن يَكُونَ، ثُمَّ يَرفَعُهَا اللهُ، ثُمَّ تَكُونُ مُلكًا جَريَّة ، فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللهُ أَن تَكُونَ، ثُمَّ يَرفَعُهَا اللهُ، ثُمَّ يَرفَعُهَا اللهُ، ثُمَّ يَرفَعُهَا اللهُ ، ثُمَّ يَكُونُ خِلاَفَةً عَلَى مِنهَاجِ نُبُوَّةٍ (٢) » ثُمَّ سَكتَ ، قَالَ جَبريَّة ، فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللهُ أَن تَكُونَ ، ثُمَّ يَرفَعُهَا اللهُ ، ثُمَّ يَكُونُ خِلاَفَةً عَلَى مِنهَاجِ نُبُوَّةٍ (٢) » ثُمَّ سَكتَ ، قَالَ حَبيبٌ: (فَلَمَّا قَامَ عُمَرُ بنُ عَبدِ العَزِيزِ ؛ كَتَبتُ إِلَيهِ بِهِذَا الحَدِيثِ أُذَكِّرُهُ إِيَّاهُ ، وَقُلتُ: أَرجُو أَن يَكُونَ أَمِيلُ حَبِيبٌ: (فَلَمَّا قَامَ عُمَرُ بنُ عَبدِ العَزِيزِ ؛ كَتَبتُ إِلَيهِ بِهِذَا الحَدِيثِ أُذَكِّرُهُ إِيَّاهُ ، وَقُلتُ: أَرجُو أَن يَكُونَ أَمِيلُ المُولِ العَاضِ وَالجَبرِيَّة ، فَسُرَّ بِهِ وَأَعجَبَهُ)؛ يَعنِي: عُمَرُ بنُ عَدِ العَزِيزِ ، رواهُ أحمدُ والبيهقيُّ فِي «دلائل النبوَّة» (٣).

٨٥٧٨ ـ وَعَن عَائِشَةَ ﷺ قَالَت: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ أَوَّلَ (٤) مَا يُكفَأُ ـ قَالَ زَيدُ بنُ

⁽۱) البيهةيُّ في «شعبِ الإيمانِ» ح: (٥٢٢٨)، وهو في «مسندِ الطَّيالسيِّ» (١/ ١٨٤)، ح: (٢٢٥)، وفي «المعجمِ الكبيرِ» للطَّبرانيِّ (١/ ٢٥٦)، ح: (٣٦٧)، وقالَ في «مجمعِ الزَّوائدِ» (٥/ ١٨٩): (وفيه ليثُ بنُ أبي سليمٍ، وهو ثقةٌ، ولكنَّهُ مدلِّسٌ، وبقيَّةُ رجالِهِ ثقاتٌ).

قولُهُ: «ثمَّ ملكًا عضوضًا»: مبالغة من: العضِّ بالسِّنَّ؛ أي: يصيبُ الرَّعيَّة فيه ظلمٌ، كأنَّهم يعضُّون فيه عضًّا، ورُويَ بضمِّ العينِ، جمعُ: عضَّ بالكسرِ، وهو الخبيثُ الشِّريرُ؛ يعني: يكونُ ملوكٌ يظلمونَ النّاسَ ويؤذونهم بغيرِ حقَّ، «وعتوًّا وفسادًا»؛ يعني: يغلبُ الظُّلمُ والفسادُ على الملوكِ، «وينصرون»؛ أي: على مقاصدِهم من الأعمالِ؛ لحكمةٍ عجزَت عن إدراكِها أربابُ الكمالِ.

⁽٢) وقالَ علي القاري رحمَهُ اللهُ الباري (٨/ ٣٣٧٦): (والمرادُ: تكونُ الخلافةُ ثانيًا على منهاجِ نبوَّق، زمنَ عيسى عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ والمهديِّ رحمَهُ اللهُ). م

 ⁽٣) أحمدُ واللَّفظُ لَهُ ح: (١٨٤٠٦)، والبزّارُ (٧/ ٢٢٣)، ح: (٢٧٩٦)، وقالَ في «مجمعِ الزَّوائدِ» (٥/ ١٨٩): (رواهُ أحمدُ في ترجمةِ النُّعمانِ، والبزّارُ أتمُّ منهُ، والطَّبرانيُّ ببعضِهِ في الأوسطِ، ورجالُهُ ثقاتٌ).

⁽٤) قولُهُ: «أوَّلَ ما يكفأُ»: (قالَ القاضي: والمعنى: أنَّ أوَّلَ ما يُشربُ من المحرَّ ماتِ ويُجترأُ على شريهِ في الإسلام كما=



يَحيَى الرَّاوِيُّ: يَعني: الإسلَامَ ـ كَمَا يُكفأُ الإِنَاءُ»؛ يَعنِي: الخَمرَ، فَقِيلَ: كَيفَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ وَقَد بَيَّنَ اللهُ فِيهَا مَا بَيَّنَ، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يُسَمُّونَهَا بِغَيرِ اسمِهَا فَيستَحِلُّونَهَا»، رواهُ الدَّارميُّ (١٠).

٢٥٧٩ - وَعَن أَبِي مُوسَى ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿أُمَّتِي هَذِهِ أُمَّةٌ مَرحُومَةٌ، لَيسَ (٢) عَلَيهَا

وقالَ الطّبيعُ: الحديثُ واردٌ في مدحِ أمّتِه ﷺ واختصاصِهم من بينِ سائرِ الأممِ بعنايةِ اللهِ تعالى ورحمتِهِ عليهم، وأنّهم إنْ أُصيبوا بمصيبةٍ في الدُّنيا حتَّى الشَّوكةُ يُشاكُها أنَّ الله يكفِّرُ بها في الآخرةِ ذنبًا من ذنوبِهم، وليست هذه الخاصَّيةُ لسائرِ الأمم، ويؤيِّدُهُ ذكرُ هذه وتعقيبها بقولِهِ: مرحومةٌ؛ فإنَّهُ يدلُّ على مزيةِ تمييزِهم بعنايةِ اللهِ تعالى ورحمتِه، والذَّهابُ إلى المفهومِ مهجورٌ في مثلِ هذا المقامِ، وهذه الرَّحمةُ هي المشارُ إليها بقولِهِ: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِيعَتَكُلُّ شَيْءٌ فَسَأَحَتُهُم لِللَّذِينَ يَنْقُونَ ﴾ [الأعراف: ١٥٦] إلى قولِه: ﴿ اللَّينَ يَتَهُونَ النَّيَ الْأَبْرِينَ عَنْقُونَ ﴾ [الأعراف: ١٥٦] إلى قولِه: ﴿ اللَّينَ يَتَهُونَ السَّولَ النَّيَ الْأَبْرِينَ عَنْهُونَ اللَّهُ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ الله

يُشربُ الماءُ ويُجترأُ عليهِ هو الخمرُ، ويؤوّلونَ في تحليلِها بأنْ يسمُّوها بغيرِ اسمِها، كالنَّبيذِ والمثلَّثِ انتهى، فيفيدُ أنَّ النَّبيذَ والمثلَّثَ حلالان، وأنَّ حقيقةَ الشَّيءِ لا يتغيَّرُ بتغيُّرِ اسمِ شيءٍ عليهِ، كما يُسمَّى الزِّنجيُّ بالكافورِ، فلا يصحُّ استدلالُ مَن توهَّمَ حرمةَ القهوةِ المحدثةِ بأنَّها من أسماءِ الخمرِ، ولا بأنَّها تُشربُ على هيئةِ أهلِ الشُّربِ؛ لأنَّنا نقولُ: لا خصوصيَّة حبنئذِ بالقهوةِ، فإنَّ اللَّبنَ والماءَ وماءَ الوردِ كذلكَ، على أنَّ الشُّربَ المتعارف في الحرمين الشَّريفين وغيرِهما ليس على منوالِ شربِ الفَسَقَةِ؛ فإنَّه يُتناولُ الزَّبادي المتعددةِ وشربُ جماعةِ في حالةٍ متَّحدةٍ، وبهذا تزولُ المشابهةُ وترتفعُ الشُّبهةُ، وممّا يدلُّ على إباحتِها ما نصَّ اللهُ في كلامِهِ بقولِهِ: ﴿ هُوَ الْذِي خَلَق كَكُم مَّافِ الأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ [البقرة: ٢٩]، وإنَّ الأصلَ في الأشياءِ الإباحةُ ما لم يصرف عنها دليلٌ من الكتابِ والسَّنَّةِ وإجماعِ الأمَّةِ أو القياسِ على وجهِ الصَّحَةِ)، كذا في «المرقاةِ». م

⁽١) الدَّراميُّ، واللَّفظُ لَهُ، ك: الأشربةِ، ب: ما قيلَ في المسكرِ، ح: (٢١٠٠)، وأبو يعلي في مسندِهِ، ح: (٤٧٣١)، وحَسَّنهُ ابنُ حجر في «هدايةِ الرُّواةِ» (٥/ ٨٥).

⁽٢) قولُهُ: "ليس عليها عذابٌ في الآخرةِ": (قيلَ: الحديثُ خاصٌّ بجماعةٍ لم تأتِ كبيرةٍ، ويمكنُ أنْ تكونَ الإشارةُ إلى جماعةٍ خاصَّةٍ من الأمَّةِ، وهم المشاهدون من الصَّحابةِ أو المشيئةُ مقدَّرةٌ؛ لقولِهِ تعالى: ﴿ إِنَّ اللهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِماعةٍ خاصَّةٍ من الأمَّةِ، وهم المشاهدون من الصَّحابةِ أو المشيئةُ مقدَّرةٌ؛ لقولِهِ تعالى: ﴿ إِنَّ اللهَ لَا يُعَذِّبُ أَحدًا من بِهِ وَيَعْفِرُ مَادُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاكُمُ ﴾ [النساء: ٤٨]، وقالَ المظهرُ: هذا حديثٌ مشكلٌ؛ لأنَّ مفهومَهُ ألا يُعذِّبُ أحدًا من أمَّتِه عَلَيْ سواءً فيهِ من ارتكبَ الكبائرَ وغيرُهُ، فقد وردَتِ الأحاديثُ بتعذيبِ مرتكبِ الكبيرةِ، اللَّهُمَّ إلا أنْ يؤوَّلَ بأنَّ المرادَ بالأمَّةِ هنا: مَن اقتدى به عَلَيْ كما ينبغي، ويتمثَّلُ بما أمرَ اللهُ وينتهي عمّا نهاهُ.



عَذَابٌ فِي الآخِرَةِ، عَذَابُهَا فِي الدُّنيَا الفِتَنُ، وَالزَّلَازِلُ، وَالقَتلُ»، رواهُ أَبُو داوُدَ(١).



[الأعراف: ١٥٧]، انتهى)، كذا في «المرقاق». وحاصلُهُ: ما قالَ السَّيِّدُ: (لم يرد أنَّهُ لا يعذَّبُ أحدًا من أمَّتِهِ في الآخرةِ،
 بل أراد اختصاصَ أمَّتِهِ بمزيدِ رحمةٍ من اللهِ تعالى، وأنَّهم أُصيبوا في الدُّنيا بشيء يشابوا عليه ويكفَّرُ به ذنوبُهم،
 وليست هذه الحالةُ لسائرِ الأمم، وبالجملةِ إشارةٌ إلى سعةِ رحمته، لا سيَّما بالنِّسبةِ إلى هذه الأمَّةِ). م

⁽١) أَبُو دَاوُدَ، كَ: الفَتْنِ، بِ: مَا يُرجَى فِي القَتْلِ، حِ: (٢٧٨)، وصحَّحَهُ الحاكمُ والذَّهبيُّ (٧٦٤٩).



الصفحة	الموضوع
٧	* كتاب الجهاد
44	باب إعداد آلة الجهاد
٤٦	باب آداب السفر
70	باب الكتاب إلى الكفار ودعائهم إلى الاسلام
77	باب القتال في الجهاد
٧٢	باب حكم الأسراء
۸۲	باب الأمان
٨٦	باب قسمة الغنائم والغلول فيها
111	باب الجزية
119	باب الصلح
771	باب إخراج اليهود من جزيرة العرب
144	باب الفيء
١٤١	* كتاب الصَّيد والذَّبائح
174	باب ذكر الكلب
177	باب ما يحلُّ أكله وما يحرم
۱۸٤	باب العقيقة
191	* كتاب الأطعمة



الصفحة	الموضوع
774	باب الضِّيافة
۲۳.	باب أكل المضطر
747	باب الأشربة
7 £ 1	باب النَّقيع والأنبذة
7 20	باب تغطية الأواني وغيرها
701	* كتابُ اللِّباس*
***	باب الخاتَم
7.77	باب النِّعال
79.	باب الترجل
710	باب التَّصاوير
***	* كتاب الطِّبِّ والرُّقى*
۳٤٧	باب الفأل والطِّيرَة
400	باب الكهانة
٣٦٣	* كتاب الرُّوْيا*
440	* كتابُ الآدابِ
440	بابُ السَّلامِ
۳۸٠	فَضَلُ السَّلاَمِ والحَثِّ عَلَيهِ
47.5	آدابُ السَّلامِ
444	باب الاستئذان
447	 بابُ المصافحةِ والمعانقةِ والتَّقبيل
£ + 0	
٤٠٩	بابُ القِيامِ
- 1	

الصفحة	الموضوع
٤١٧	بابُ العطاسِ والتَّنَاؤَبِ
277	بابُ الضَّحكِ
240	بابُ الأَسامِي
٢٣٦	بابُ البيانِ والشُّعرِ والتَّغنِّي
207	بابُ حفظِ اللِّسانِ والغيبةِ والشَّتمِ
273	بابُ الوَعدِ
٤٧٦	بابُ المُزاحِ
٤٨٠	بابُ المُفَاخَرَةِ والعَصَبِيَّةِ
٤٨٨	بابُ البِرِّ والصِّلةِ
٥٠١	بابُ الشَّفقةِ والرَّحمةِ على الخلقِ
017	بابُ الحبِّ فِي اللهِ ومِنَ اللهِ
975	بابُ ما يُنهَى عَنه من التَّهاجرِ والتَّقاطعِ واتِّباعِ العورات
048	بابُ الحذَرِ والتَّأَنِّي فِي الأُمُورِ
٥٤٠	بابُ الرِّفقِ وَالحَيَاءِ وَحُسنِ الخُلُقِ
001	بابُ الغَضِبِ وَالكِبرِ
009	بَابُ الظُّلم
٥٦٤	بابُ الأَمرِ بالمَعرُوفِ والنَّهيِ عَنِ المُنكَرِ
٥٧٧	٠
7.1	بَابُ فَصْلِ الفُقَرَاءِ وَمَا كَانَ مِن عَيشِ النَّبِيِّ
714	بابُ الأَمَل والحرصِ
719	بابُ استحبابِ المالِ والعمرِ للطَّاعَةِ
778	بابُ التَّوكُّل والصَّبر



الصفحة	الموضوع
744	 بابُ الرِّياءِ والسُّمعةِ
754	 بابُ البكاءِ والخوفِ
701	
709	
770	 * فهرس المو ضوعات

